

دانش	۱۰۰
فصل	۱۰۰
عنوان	۱۰۰

<p>۱۲۷۳</p>	<p>۱۲۷۳</p>
<p>۱۲۷۳</p>	<p>۱۲۷۳</p>
<p>۱۲۷۳</p>	<p>۱۲۷۳</p>



# الجزء الثالث

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسبف السنة المسلول على المبتدعين

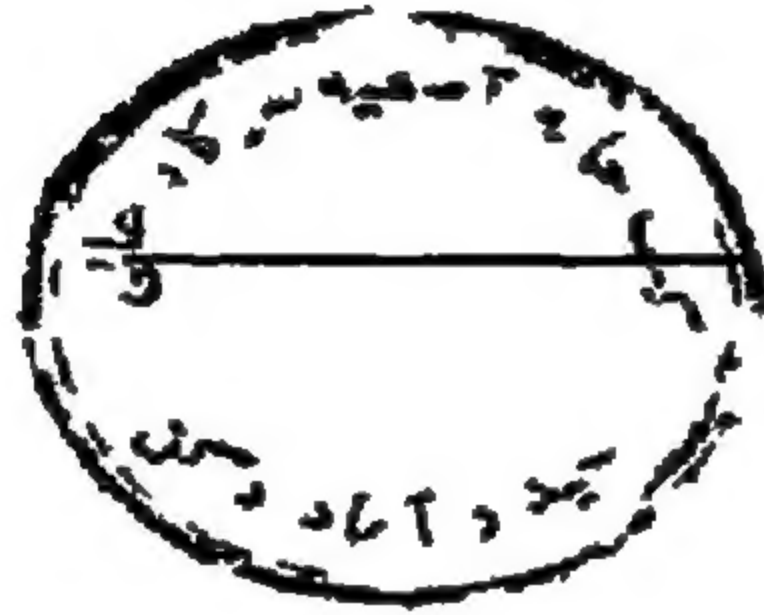
شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المنوفي

سنة ٧٢٨ تفع

الله به آمين



(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لصحيح النقول)

للمؤلف المذكور

( الطبعة الأولى )

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هجرية





( فهرست الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية )

( في نقض كلام الشيعة والقدرية )

صفحة	صفحة
٢	الفصل الثاني قال الرافضي ان الامامية لما راوا فضائل أمير المؤمنين وكالاته لا تحصى قدر رواها الخ
٤	فصل وأما حديث الكساء فهو صحيح رواه أحمد الخ
٥	الفصل الثالث قال الرافضي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذنا جيتهم الرسول الخ
٥	الفصل الرابع قال الرافضي وعن محمد بن كعب القرظي قال افتخر طلحة بن شبيب من بني عبد الدار الخ
٦	الفصل الخامس قال الرافضي ومنها ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال قلنا سلمان سأل النبي صلى الله عليه وسلم من وصيه الخ
٧	الفصل السادس قال الرافضي وعن يزيد ابن أبي مريم عن علي رضي الله عنه قال انطلقت أنا ورسول الله الخ
«	الفصل السابع قال الرافضي وعن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المصديقون ثلاثة حبيب النجار الخ
«	الفصل الثامن قال الرافضي وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي أنت مني وأنا منك الخ
٨	الفصل التاسع قال الرافضي وعن عمرو بن ميمون قال لعلي بن أبي طالب عشر فضائل الخ
٩	الفصل العاشر قال الرافضي ومنها ما رواه أخطب خوارزم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا علي لو أن رجلاً عبد الله عز وجل الخ
١٢	الفصل الحادي عشر قال الرافضي وعن عامر بن واثله قال كنت مع علي وهو يقول لهم لا تحببن عليكم الخ
١٥	فصل وأما حديث المعراج وقوله فيه ان الملائكة المقربين والملائكة الكروبيين لما سمعت فضائل علي الخ
١٦	فصل وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط أنا الفتي ابن الفتي الخ
١٧	فصل وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي فهو موقوف عليه فلا يحتاج به مع أنه نقله عن أبي ذر وفيه نظر الخ
«	فصل قال الرافضي ومنها ما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حب علي حسنة لا تضر معها سيئة الخ
١٨	فصل وكذلك الحديث الذي ذكره في العهد الذي عهد الله في علي وأنه راية الهدى وامام الولاية وهو الكلمة الخ
١٩	قال الرافضي وأما المطاعن في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف الكافي كتاباً في مثالب الصحابة الخ



صحيفة	صحيفة
١٢٤ فصل قال الرافضي وقطع يد السارق ولم يعلم أن القطع لليد اليمنى الخ	٣١ فصل وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في الوعد والوعيد والثواب والعقاب وأن فاعل السيئات تسقط عنه الخ
١٢٤ فصل قال الرافضي وأحرق الفجاءة السلي بالنار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحراق بالنار الخ	٥٨ فصل ولما قال السلف ان الله أمر بالاستغفار لا أصحاب محمد فسيهم الرافضة الخ
١٢٤ فصل قال الرافضي ونهى عليه أكنز أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلالة وقال أقول فيها برأيي الخ	٩٧ فصل وقد اعترف طوائف بأنه يستحق أن يحب وأنكر وأنه يجب غيره إلا بمعنى الارادة العامة الخ
١٢٧ فصل قال الرافضي فأى نسب له بمن قال سلوني قبل أن تفقدوني سلوني عن طرق السماء الخ	١١٧ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر أيلوني فليست بخيركم وعلى فيكم فان كانت امامته حقا كانت استقالته مهما عصية الخ
١٢٨ فصل قال الرافضي وروى البيهقي باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر الى آدم في علمه الخ	١١٨ قال الرافضي وقال عمر كانت بيعة أبي بكر فلتة وفي الله شرها فن عاد الى مثلها فاقنوه الخ
١٢٨ فصل قال الرافضي قال أبو عمر الزاهد قال أبو عباس لا تعلم أحدا قال بعد نبينا سلوني من شئت الى محمد الا على الخ	١٢٠ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر عند موته ليتني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل للانصار في هذا الامر حق الخ
١٢٨ فصل قال الرافضي وأعمل حدود الله فلم يقتص من خالد بن الوليد الخ	١٢٠ فصل قال الرافضي وقال عبد احتضاره ليت أمي لم تلدني الخ
١٣٠ فصل قال الرافضي وخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في توريث بنت النبي صلى الله عليه وسلم الخ	١٢١ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر ليتني في ظلة بنى ساعدة ضربت يدي على يد احد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوريث الخ
١٣١ فصل وأما تسميته بحليعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المسلمين سموه بذلك الخ	١٢١ فصل قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مره بعد أخرى مكررا ذلك أنفذوا جيش اسامة لعن الله المتخلف الخ
١٣١ فصل قال الرافضي ومها مارووه عن عمر روى أبو نعيم الحافظ في كتابه حلية الايام أنه قال لما احتضر باليتي كنت كبش القوي الخ	١٢٢ فصل قال الرافضي وأبصالم بول النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر البتة عملا في وقته بل ولي عليه عمرو بن العاص تارة واسامة أخرى الخ



صحيفة	صحيفة
١٥٣ فصل قال الرافضي وكان يفضل في الغنيمة والعطاء وأوجب الله تعالى التسوية الخ	١٣٤ فصل قال الرافضي وروى أصحاب الصحيح من مسند ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته اثتوني بدواة الخ
١٥٦ فصل قال الرافضي وقال بالرأي والحدس والطن الخ	١٣٧ فصل قال الرافضي ولما وعظت فاطمة أبا بكر في فداء كتب لها كتابا بها وردها عليها الخ
١٥٨ فصل قال الرافضي وجعل الأمر شورى بعده وخالف فيه من تقدمه الخ	١٣٩ فصل وأما قوله وغير حكم الله في المنفيين فالجواب الخ
١٦٥ وأما قول الرافضي وجمع بين الفاضل والمفضول ومن حق الفاضل التقدم الخ	١٣٩ قال الرافضي وكان عمر قليل المعرفة بالاحكام أمر برجم حامل فقال له علي الخ
١٦٦ وأما قول الرافضي انه طعن في كل واحد من اختاره للشورى الخ	١٤٠ فصل قال الرافضي وأمر برجم مجنونة فقال له علي رضي الله عنه ان القلم رفع عن المجنون الخ
١٦٨ وأما قوله ثم قال ابا جعفر علي وعثمان فالقول ما قالاه وان صاروا ثلاثة والقول قول الذي صار فيهم عبد الرحمن الخ	١٤٧ فصل قال الرافضي وقال في خطبة له من غالى في مهر امرأة جعلته في بيت المال الخ
١٧٣ فصل قال الرافضي وأما عثمان فإنه ولي أمور المسلمين من لا يصلح للولاية الخ	١٤٨ فصل قال الرافضي ولم يحد قدامة في الجر لانه تلا عليه ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح الخ
١٧٦ فصل والقاعدة الكلية في هذا أن لا نعتقد أن أحدا معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم الخ	١٥٠ فصل قال الرافضي وأرسل الى حامل يستدعيها فاسقطت خوفا فقال له الصحابة نراكم مؤذبا ولا شيء عليكم الخ
١٨٩ وأما قوله ولي معاوية الشام فأحدث من الفتن ما أحدثه فالجواب الخ	١٥٠ فصل قال الرافضي وتنازعت امرأتان في طفل ولم يعلم الحكم وفرع فيه الى علي أمير المؤمنين الخ
٢٠٧ فصل قال الرافضي وقد ذكر الشهرستاني وهو من أشد المتعصبين على الامامية أن مشار ذلك الفساد بعد شبهة ابليس الاختلاف الخ	١٥١ فصل قال الرافضي وأمر برجم امرأة ولدت لسته أشهر فقال له علي ان خاصمتك بكتاب الله خصمتك الخ
٢٣١ محث قتال مانعي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الخ	١٥٢ فصل قال الرافضي وكان يصطرب في الاحكام فقضى في الجدي بانه قضية الخ
٢٤٦ فصل قال الرافضي الفصل الثالث في الدلالة الدالة على امامة علي بن أبي طالب الخ	



صفحة	صفحة
٢٦٦	فصل قال الرافضى الوجه الثانى أن
	الامام يجب أن يكون منصوباً عليه الخ
٢٧٠	فصل قال الرافضى الثالث أن الامام
	يجب أن يكون حافظاً للشرع الخ
٢٧٢	فصل قال الرافضى الرابع أن الله تعالى
	قادر على نصب امام معصوم الخ
٢٧٧	فصل قال الرافضى الخامس أن الامام
	يجب أن يكون أفضل من رعيته الخ

( تمت )

## ( فهرست هامش الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية )

صفحة	صفحة
٩٦	قال الرازى البرهان الثانى كل جسم
	متناهى القدر الخ
١٢٥	البرهان الثالث لو كان الجسم أزلياً لكان
	فى الازل مختصاً بجزء معين الخ
١٦٥	مبحث الكلام على البرهان الرابع
	مبحث الكلام على البرهان الخامس
١٨٧	قال الرازى المسالك الثانى الاستدلال
	بامكان الاجسام على وجود الصانع الخ
٢٠٩	قال الرازى المسالك الرابع الاستدلال
	بحدوث الصفات والاعراض على وجود
	الصانع تعالى الخ
٢٢٦	فصل وأما تكلموا به فى وجود واجب
	الوجود وتخييرهم فيه هل وجوده حقيقته
	أورائد على حقيقته الخ
٢٣٢	فصل وكذلك يمكن تصوير هذه الادلة فى
	مادة الحدوث بأن يقال الموجودات اما أن
	تكون كلها حادثه الخ
	فصل واعلم بأن علم الانسان بأن كل محدث
	لا بد له من محدث أو كل ممكن لا بد له من
	واجب الخ
	فصل اذا تبين ذلك فالآية والعلامة
	والدلالة على الشئ يجب أن يكون ثبوتها
	مستلزماً لثبوت المدلول الخ
	فصل وما سلكه هؤلاء المتأخرون فى ابطال
	الدور والتسلسل فى العلل والمعلولات دون
	الاثار الخ
	فصل وقد أورد الابهرى ومن اتبعه على
	هذه الحجة المذكورة لقطع التسلسل الخ
	فصل واعلم أن هؤلاء غلطوا فى سبب
	واجب الوجود الخ
	فصل ولم يذكروا ابن سينا ولا غيره فى اثبات
	واجب الوجود قطع الدور كما يذكروا الجمهور
	قطع التسلسل لظهور فساد الخ
	فصل ولما كانت طرق معرفة الله والاقرار
	به كثيرة متنوعة صار كل طائفة من النظائر
	تسلك طريقاً الى اثبات معرفته الخ
	فصل وأما المسالك الثانى فسلك افتقار
	الاختصاص الى محض فقره الامدى
	من وجهين الخ

( تمت )







بسم الله الرحمن الرحيم

(قال الرازي) البرهان الثاني كل جسم متناهي القدر وكل متناهي القدر محدث وقرر الثانية بأن متناهي القدر يجوز كونه أزلي وأنقص فاختصاصه به دونهما لمرج مختار والافقد ترجيح الممكن لأعن المرجح وفعل المختار محدث (قال الارموي) ولقائل أن يمنع لزوم الترجيح لا لمرج في قلت مضمونه أنه يقول لا نسلم أنه إذا لم يكن المرجح للقدر مختاراً لزم الترجيح بلا مرجح بل قد يكون أمراً مستلزماً للقدر فان المرجح أهم من أن يكون مختاراً أو غير مختار فإذا قدر المرجح أمراً مستلزماً لذلك القدر إما أمر قائم به أو أمر منفصل عنه حصل المرجح للقدر وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذا إذا ذكرنا اعتراضات الآمدي على هذا

(البرهان الثالث) لو كان الجسم أزلياً لكان في الازل مختصاً بجزء معين لان كل موجود مشار اليه حساباً به هنا أو هناك يجب كونه كذلك والازل يمتنع زواله لما تقدم فامتنعت الحركة عليه وقد ثبت جوازها (قال الارموي) ولقائل أن يقول معني الازل الدائم لا إلى أول فيكون معني قولنا لو كان الجسم أزلياً لكان في الازل مختصاً بجزء معين أنه لو كان الجسم

والمرجح  
فن نمسه  
الف ٢٥  
٣٦٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الفصل الثاني) قال الرافضي ان الامامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لا تحصى قدرواها المخالف والموافق ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره من الصحابة مطاعن كثيرة ولم ينقلوا في على طعناته اتبعوا قوله وجعلوه اماماً لهم حيث نزهه المخالف والموافق وتركوها غيره حيث روى فيه من يعتقد امامته من المطاعن ما يطعن في امامته ونحن نذكر هنا شيئاً يسيراً مما هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم ليكون حجة عليهم يوم القيامة فمن ذلك ما رواه أبو الحسن الاندلسي في الجمع بين الصحاح الستة موطأ مالك وصحفي البخاري ومسلم وسنن أبي داود وصحح الترمذي وصحح النسائي عن أم سلمة روج النبي صلى الله عليه وسلم أن قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً نزلت في بنتها وأما جالس عبدالباب فقلت يا رسول الله أأنت من أهل البيت فقال لك على خير انك من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وفي البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين فإلهم بكساء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً

(والجواب) أن يقال ان الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحة لا يبي بكر وعمر أكثر وأعظم من الفضائل الثابتة على الأحاديث التي ذكرها هذا وقد كررنا في الصحيح عند الجمهور وأنهاهم نقلوها في المعتمد من قولهم وكتبهم هو من أبين الكذب على علماء الجمهور فان هذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أو ضعف باتفاق أهل المعرفة بالحديث والصحيح الذي فيها ليس فيه ما يدل على امامة على ولا على فضيلته على أبي بكر وعمر وليست من خصائصه بل هي فضائل



شاركة فيها غيره بخلاف ما ثبت من فضائل أبي بكر وعمر فإن كثيراً منها خصائص لهما لا سيما فضائل أبي بكر فإن عامتها خصائص لم يشركه فيها غيره وأما ما ذكره من المطاعن فلا يمكن أن يوجه على الخلفاء الثلاثة من مطعن الاوجه على علي ما هو مثله أو أعظم منه فتبين أن ما ذكره في هذا الوجه من أعظم الباطل ونحن تبين ذلك تفصيلاً وأما قوله أنهم جعلوه إماماً لهم حيث نزهه المخالف والموافق وتركوا غيره حيث روى فيه من يعتقداً ما منه من المطاعن ما يطعن في إمامته فيقال هذا كذب بين فإن علياً رضي الله عنه لم ينزهه المخالفون بل القادحون في علي طوائف متعددة وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان والقادحون فيه أفضل من الغلاة فيه فإن الخوارج متفقون على كفره وهم عند المسلمين كلهم خير من الغلاة الذين يعتقدون إلهيته أو نبوته بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خير عند جماهير المسلمين من الرافضة الاثني عشرية الذين اعتقدوا إماماً معصوماً وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ليس في الأمة من يقدر حقيقتهم الا الرافضة والخوارج المكفرون لعلي والون أبو بكر وعمر ويترضون عنهما والمروانية الذين ينسبون علياً إلى الظلم ويقولون أنه لم يكن خليفة لوالون أبو بكر وعمر مع أنهم ليسوا من أقاربهم فكيف يقال مع هذا إن علياً نزهه الموافق والمخالف بخلاف الخلفاء الثلاثة ومن المعلوم أن المنزهين لهؤلاء أعظم وأكبر وأفضل وأن القادحين في علي حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة وهم أعلم من الرافضة وأدين والرافضة عاجزون معهم على ما يريدوا فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجة تقطعهم بها ولا كانوا معهم في القتال منصورين عليهم والذين قد حووا في علي رضي الله عنه وجعلوه كافراً وظالمًا ليس فيهم طائفة معروفة بالردة عن الاسلام بخلاف الذين يدحونه ويقدحون في الثلاثة كالثغالبية الذين يدعون إلهيته من النصيرية وغيرهم وكالاسماعيلية الملاحدة الذين هم شر من النصيرية وكالثغالبية الذين يدعون نبوته فإن هؤلاء كفار مرتدون كفرهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على عالم بدين الاسلام فمن اعتقد في بشرية الالهية أو اعتقد بعد محمد نبياً أو أنه لم يكن نبياً بل كان على هو النبي دونه وإنما غلط جبريل فهذه المقالات ونحوها مما أظهر كفر أهلها لمن يعرف الاسلام أدنى معرفة بخلاف من يكفر علياً وبلغه من الخوارج ومن قاتله ولعنه من أصحاب معاوية وبنو مروان وغيرهم فإن هؤلاء كانوا مقرين بالاسلام وشرائعه يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون رمضان ويحجون البيت العتيق ويحرمون ما حرم الله ورسوله وليس فيهم كفر ظاهر بل شعائر الاسلام وشرائعه ظاهرة فيهم معظمه عندهم وهذا أمر يعرفه كل من عرف أحوال الاسلام فكيف يدعى مع هذا أن جميع المخالفين نزهوه دون الثلاثة بل إذا اعتبر الذين كانوا يبغضونه ويوالون عثمان والذين كانوا يبغضون عثمان ويحبون علياً وجد هؤلاء خيراً من أولئك من وجوه متعددة فالمنزهون لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل من المنزهين لعلي القادحين في عثمان كالزيدية مثلاً فعلاوم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذمموه من الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولونه ويلعنون عثمان ولوثخلى أهل السنة عن موالاته على رضي الله عنه وتحقيق إيمانه ووجوب موالاته لم يكن في التوليين له من يقدر أن يقاوم المبغضين له من الخوارج والاموية والمروانية فإن هؤلاء طوائف كثيرة ومعلوم أن شر الذين يبغضونه هم الخوارج الذين كفروا واعتقدوا أنه مرتد عن الاسلام واستحلوا قتله تقرباً إلى الله تعالى حتى قال شاعرهم عمران بن حطان

يا ضربة من تقي ما أراد بها  
اليلبغ من ذي العرش رضوانا

المقدور لا يوجد في الازل امتنع وجود الحوادث كذلك فلا يصح ان يفرق بين مقبول مقصور ومقبول غير مقدور اذ كلاهما مقدور . الوجه الثاني أن يقال اما أن يكون وجود الحادث في الازل ممكنا واما أن يكون محتملا فان كان ممكنا أمكن وجود المقدور في الازل وان كان محتملا امتنع وجوده مقبولا ومقدورا . الثالث أن يقال اثبات المقدور حال امتناع المقدور جمع بين المتناقضين فلا يعقل اثبات القدرة في حال امتناع المقدور بل في حال امكانه ولهذا أنكر المسلمون وغيرهم على من قال من أهل الكلام انه قادر في الازل مع امتناع المقدور في الازل وقالوا هذا جمع بين المتناقضين وقالوا انه يستلزم انتقال المقدور من الامكان الى الامتناع بدون سبب يوجب هذا الانتقال ويوجب أن يصير الرب قادرا بعد أن لم يكن قادرا بدون سبب يوجب ذلك وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع (الوجه الثاني) أن يقال كونه بحيث يتكلم ويفعل ما يشاء صفة كمال وهو لم يزل متصفا بذلك وأما الشيء المعين محدوده لانقص ولا كمال (الوجه الثالث) أن يقال ما تعنى بقولك عدم ذلك نقص اتعنى به أن ذاته ناقصة وأنها ليست متصفة بصفات الكمال الواجبة لها أم تعنى به عدم

بطل الاحتجاج به وهكذا القول في كل ما نقله وعزاه الى أبي نعيم أو الثعلبي أو النقاش أو ابن المغازي ونحوهم (الثاني) قوله قد أجمعوا أنها نزلت في علي من أعظم الدعاوى الكاذبة بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه وأن عليا لم يتصدق بخاتمه في الصلاة وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع وأما ما ينقله من تفسير الثعلبي فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي روى طائفة من الأحاديث الموضوعات كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة وكأمثال ذلك ولهذا يقولون هو كحاطب ليل وهكذا الواحدى لم يسنده وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف ولهذا لما كان البغوي عالما بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحدى وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي لم يذكر في تفسيره شيئا من هذه الأحاديث الموضوعات التي يرويها الثعلبي ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي مع أن الثعلبي فيمخير ودين لكنه لا خبره بالصحيح والسقيم من الأحاديث ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال وأما أهل العلم الكبار أهل التفسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري وبقى بن مخلد وابن أبي حاتم وابن المنذر وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم وأمثالهم فلم يذكر واحد منهم هذه الموضوعات دع من هو أعلم منهم مثل تفسير أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ولائذ كرم مثل هذه عند ابن جيد ولا عبد الرزاق مع أن عبد الرزاق كان يميل الى التشيع ويروي كثيرا من فضائل علي وان كانت ضعيفة لكنه أجل قدرا من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحدى وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يرويه من الحديث ويكون ضعيفا بل موضوعا فنحن لو لم نعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى لم يجوز أن نعلم عليه لكون الثعلبي وأمثاله يرويه فكيف اذا كنا علمين بأنه كذب وسند كذا ان شاء الله تعالى ما بين كذبه عقلا ونقلا وانما المقصود هنا بيان افتراء هذا المصنف وصحة كثر جهله حيث قال قد أجمعوا أنها نزلت في علي فبالت شعري من نقل هذا الاجماع من أهل العلم العالمين بالاجماع في مثل هذه الامور فان نقل الاجماع في مثل هذا لا يقبل من غير أهل العلم بالنقلات وما فيها من اجماع واختلاف فالتكلم والمفسر والمؤرخ ونحوهم لو ادعى أحدهم نقلا مجردا بلا اسناد ثابت لم يعتمد عليه فكيف اذا ادعى اجماعا (الوجه الثالث) أن يقال هؤلاء المفسرون الذين ينقلون كتبهم هم ومن هم أعلم منهم قد نقلوا ما يناقض هذا الاجماع المدعى ونقل الثعلبي في تفسيره أن ابن عباس يقول نزلت في أبي بكر ونقل عن عبد الملك قال سألت أبا جعفر قال هم المؤمنون قلت فان ناسا يقولون هو علي قال فعلى من الذين آمنوا وعن الضحاك مثله وروى ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبيه قال حدثنا أبو صالح كاتب الليث حدثنا معاوية حدثنا علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه قال كل من آمن فقد تولى الله ورسوله والذين آمنوا قال وحدثنا أبو سعيد الأشج عن المحارب عن عبد الملك بن أبي سليمان قال سألت أبا جعفر محمد بن علي عن هذه الآية فقال هم الذين آمنوا قلت نزلت في علي قال علي من الذين آمنوا وعن السدي مثله (الوجه الرابع) اننا نغضيه من الاجماع ونطالبه أن ينقل ذلك باسناد واحد صحيح وهذا الاسناد الذي ذكره الثعلبي اسناد ضعيف فيه رجال متهمون وأما نقل ابن المغازي الواسطي فأضعف وأضعف فان هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة



بالحديث والمطالبة باسنادين تناول هذا وهذا (الوجه الخامس) أن يقال لو كان المراد بالآية أن يؤتى الزكاة حال ركوعه كما يزعمون أن عليها تصدق بخاتمة في الصلاة لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة وأن لا يتولى المسلمون الاعلى واحده فلا يتولى الحسن ولا الحسين ولا سائر بني هاشم وهذا خلاف إجماع المسلمين (الوجه السادس) أن قوله الذين صيغة جمع فلا يصدق على علي وحده (الوجه السابع) أن الله تعالى لا ينشئ على الإنسان إلا بما هو محمود عنده إما واجب وإما مستحب والصدقة والعقود والهدية والهبة والإجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك من العقود في الصلاة ليست واجبة ولا مستحبة باتفاق المسلمين بل كثير منهم يقول أن ذلك يبطل الصلاة وإن لم يتكلم بل تبطل بالإشارة المفهمة وآخرون يقولون لا يحصل الملك بها لعدم الإيجاب الشرعي ولو كان هذا مستحباً لكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ويحض عليه أصحابه ولكن على فعله في غير هذه الواقعة فلما لم يكن شيء من ذلك علم أن التصديق في الصلاة ليس من الأعمال الصالحة واعطاء السائل لا يفوت فيمكن المتصدق إذا سلم أن يعطيه وإن في الصلاة لشغلا (الوجه الثامن) أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع بل يكون في القيام والقعود أولى منه في الركوع فكيف يقال لأولى الذين يتصدقون (١) في كل الركوع فلو تصدق المتصدق في حال القيام والقعود أما كان يستحق هذه الموالاة فإن قيل هذه أراد بها التعريف بعلي على خصوصه قيل له أوصاف على التي يعرف بها كثيرة ظاهرة فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرفه بالامر لا يعرفه إلا من سمع هذا وصدقه وجهور الأمة لا تسمع هذا الخبر ولا هو في حق من كتب المسلمين المعتمدة لا الصحاح ولا السنن ولا الجوامع ولا المعجمات ولا شيء من الأمهات فأحد الأمرين لازم أن قصده المدح بالوصف فهو باطل وإن قصده التعريف فهو باطل (الوجه التاسع) أن يقال قوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون على قولهم يقتضي أن يكون قد آتى الزكاة في حال ركوعه وعلى رضى الله عنه لم يكن ممن تجب عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان فقيراً وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً وعلى لم يكن من هؤلاء (الوجه العاشر) أن إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزى عند كثير من الفقهاء إلا إذا قيل بوجوب الزكاة في الحلوى وقيل أنه يخرج من جنس الحلوى ومن جوز ذلك بالقيمة فالتقويم في الصلاة متعذر والقيم تختلف باختلاف الأحوال (الوجه الحادى عشر) أن هذه الآية بمنزلة قوله وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأركعوا مع الراكعين وهذا أمر بالركوع وكذلك قوله يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين وهذا أمر بالركوع فذلك ليس أنهم يصلون جماعة لأن المصلى في الجماعة إنما يكون مدركا للركعة بادرالك ركوعها بخلاف الذي لم يدرك إلا السجود فإنه قد فاتته الركعة وأما القيام فلا يشترط فيه الإدراك وبالجملة الواو إما واو الحال وإما واو العطف والعطف عوالات أكثر وهي المعروفة في مثل هذا الخطاب وقوله إنما يتضح إذا كانت واو الحال فإن لم يكن لهم دليل على تعيين ذلك بطلت الحجة (الوجه الثانى عشر) أنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهى عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين لما كان بعض المنافقين كعبد الله بن أبى يوالى اليهود ويقول أنى أخاف الدوائر فقال بعض المؤمنين هو عبادة بن الصامت أنى أتولى الله ورسوله وأرأى إلى الله ورسوله من هؤلاء الكفار ولا ينهم (٢) ولهذا لما جاءتهم بنو قينقاع وسبب تأمرهم عبد الله

ما سيوجد لها أما الأولى فباطل وأما الثانى فلم قلت أن هذا مع (الرابع) أن يقال أنتم قلتم ما ذكره أبو المعالى والرازى وغيرهما من أن تنزيهه عن النقائص إنما علم بالسمع لا بالعقل فإذا قلتم أنه ليس في العقل ما ينفي ذلك لم يبق نفي ذلك إلا بالسمع الذى هو الإجماع عندكم ومعلوم أن السمع الذى هو الإجماع والإجماع وغيره لم ينف هذه الأمور وإنما نفي ما يناقض صفات الكمال كالسوء المنافي للحياة والسنة والنوم المنافي للقيومية واللغوب المنافي للكمال القدرة ولهذا كان الصواب أن الله منزّه عن النقائص شرعاً وعقلاً فإن للعقل كمال على اتصافه بصفات الكمال من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام دل أيضاً على نفي اضداد هذه فإن إثبات الشيء يستلزم نفي ضده ولا معنى للنقائص إلا ما ينافي بصفة الكمال وأضاف كل كمال اتصف به المخلوق إذا لم يكن فيه نقص بوجه ما فإن الخلق أحق به لأنه هو الذى خلقه وكل كمال اتصف به موجود يمكن وحادث فالموجود الواجب القديم أولى به وكل نقص تنزه عنه مخلوق

(١) قوله في كل الركوع لعلى

لفظة كل من زيادة التأكيد وحرر

(٢) قوله ولهذا لما جاءتهم الخ

كذا في الأصل وأحل فيه سقطاً

وتحريراً فليحرر كتبه مصححه

الإشارة الحسية مع العلم بأننا شاهد  
كثيراً من الأجسام تتحول عن  
أحيازها وأمكنها فإن قال بل  
يجب أن يكون حين الإشارة إليه  
حين معين فهذا حق لكن الإشارة  
إليه ممكنة في كل وقت فالاختصاص  
بمعين يجب أن يكون في كل وقت  
أما كونه في كل الأوقات لا يكون  
إلا في ذلك المعين لا في غيره فلا  
والأزلي هو الذي لم يزل فليس بعض  
الأوقات أخص به من بعض حتى  
يقال يكون في ذلك الوقت المعين  
في حين معين بل يجوز أن يكون في  
وقت في هذا الحيز وفي وقت آخر في  
حيز آخر وعمام ذلك ما تقدم ذكره  
من أن الأزلي ليس شيئاً معيناً حتى  
يطلب له حين معين بل هو عبارة عن  
عدم الأول

ثم ذكر الرازي البرهان الرابع  
والخامس وليس متعلقين بهذا  
المكان ومضمون الرابع أن كل  
ما سوى الواحد ممكن بذاته  
وكل ممكن بذاته فهو مفتقر إلى  
المؤثر والمؤثر لا يؤثر إلا في الحادث  
لا في الباقي سواء كان تأثيره فيه  
في حال حدوثه أو حال عدمه لأن  
التأثير في الباقي من باب تحصيل  
الحاصل والمقدمة الأولى من هذه  
الحجة مبنية على توحيد الفلاسفة  
وهو نفي التركيب وأن كل مركب  
فهو مفتقر إلى أجزائه وأجزاءه غيره  
وهو في غاية الضعف كما بسط في غير  
موضع والثانية مبنية على أن علّة

أمر في ميته في المنهج حتى يتبع به ثم فيه قول على صليت ستة أشهر قبل الناس فهذا مما يعلم  
بطيلانه بالضرورة فإن بين أسلامه وأسلافه زيد وأبي بكر وخديجة يوماً أو نحو  
فكيف يصلي قبل الناس ستة أشهر وأيضاً فلا يقول أنا صاحب الجهاد وقد شاركه فيه عدد  
كثير جداً وأما الحديث فيقال الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه ولفظه عن النعمان بن بشير  
قال كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل ما أبالي أن لا أعمل عملاً بعد  
الاسلام إلا أن أسقى الحاج وقال آخر ما أبالي أن لا أعمل عملاً في الاسلام إلا أن أعمّر المسجد الحرام  
وقال آخر الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم فزجرهم عمر وقال لا ترفعوا أصواتكم عند منبر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم الجمعة ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستفتيته فيما  
اختلفتم فيه فأنزل الله تعالى أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم  
الآخر وجاهد في سبيل الله إلى آخرها وهذه الآية ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص  
على فإن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وجاهدوا في سبيل الله كثيرون والمهاجرون والانصار  
يشتركون في هذا الوصف وأبو بكر وعمر أعظم إيماناً وجهاداً لاسيما وقد قال الذين آمنوا  
وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله ولا ريب أن جهاد أبي  
بكر عماله ونفسه أعظم من جهاد على وغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح  
إن آمن الناس علينا في محبته وذات يده أبو بكر وقال ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر وأبو  
بكر كان مجاهد أبلسانه ويده وهو أول من دعا إلى الله وأول من أودى في الله بعد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأول من دافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مشاركا لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم في هجرته وجهاده حتى كان هو وحده معه في العريش يوم بدر وحتى أن أبا  
سفيان يوم أحد لم يسأل إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لما قال أفيكم محمد فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أفيكم ابن أبي قحافة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تحبوه فقال أفيكم ابن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أما هؤلاء  
فقد كفتهم فلم يلك عمر نفسه فقال كذبت يا عدو الله إن الذي عدت أحياء وقد أبق الله  
لك ما يحزنك ذكره البخاري وغيره

(الفصل الخامس) قال الرافضي ومنها ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال  
قلنا سلمان بن عبد الله صلى الله عليه وسلم من وصيه فقال سلمان يا رسول الله من وصيك فقال  
يا سلمان من كان وصي موسى فقال يوشع بن نون فقال فان وصي ووارث يقضي ديني وينجز  
موعدى علي بن أبي طالب

(والجواب) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ليس هو  
في مسند الإمام أحمد بن حنبل وأجد قد صنف كتاباً في فضائل الصحابة ذكر فيه فضل أبي  
بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة وذكر فيه ما روي في ذلك من صحيح وضعيف  
للتعريف بذلك وليس كل ما رواه يكون صحيحاً ثم إن في هذا الكتاب زيادات من رواية ابنه  
عبد الله وزادات من رواية القطيعي عن شيوخه وهذه الزيادات التي زادها القطيعي عليها  
كذب كما سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله وشيوخ القطيعي يروون عن في طبقة أحمد وهؤلاء  
الرافضة جهال إذا رأوا فيه حديثاً ظنوا أن القائل لذلك أحمد بن حنبل ويكون القائل  
لذلك هو القطيعي وذلك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عن في طبقة أحمد وكذلك



عن كمال ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم كالجماد أو كالأعشى الأصم الآخرس والحى أكل من الجماد والحى الذى يسمع ويبصر ويتكلم أكل من الأصم الأعشى الآخرس وإذا كان كذلك فإذا أراد نافي الفعل ان يتفيه لئلا يصفه فى الازل بالنقص فقال لو كان فعلا بنفسه لكان الفـعل المتأخر معدوما فى الازل وعدمه صفة نقص فكان متصفا بالنقص كان بمنزلة من يقول انه لا يقدر أن يحدث الحوادث ولا يفعل ذلك لانه لو قدر على ذلك وفعله لكان احداً له الحوادث الثانية معدوما قبل احداثه وذلك نقص فيكون متصفاً بالنقص فيقال أنت وصفته بكمال النقص حذرا من ان تصفه بما هو عندك نوع نقص فان من لا يفعل قطولا يقدر أن يفعل هو أعظم نقصا ممن يقدر على الفعل ويفعله والفعل لا يكون الا ناديا شيا بعد شئ وهذه عادة النفاة لا ينفون شيا من الصفات فرارا من محذور الازمهم فى النفي أعظم من ذلك المحذور كنفاة الصفات من الباطنية من المتفلسفة وغيرهم لما قيل لهم اذا لم يوصف بالعلم والقدرة والحياة لزم أن يتصف بما يقابل ذلك كالجبر والجهل والموت فقالوا انما يلزم ذلك لو كان قابلا لا تصاف بذلك فان المتقابلين تقابل السلب والايجاب كالوجود والعدم اذا عدم أحدهما ثبت الآخر وأما المتقابلان فتقابل العدم والملكة كالحياة

النبي صلى الله عليه وسلم ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم والاتفاق فى سبيل الله وفى إقامة الدين فى أول الاسلام أعظم من صدقة على سائل محتاج ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدأ أحدهم ولا نصيفه أخرجاه فى الصحيحين قال تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقابل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فكذا الاتفاق الذى صدر فى أول الاسلام فى إقامة الدين ما بقى له نظير يساويه وأما اعطاء السؤال لحاجتهم فهذا البر يوجب دمه الى يوم القيامة فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لاجل تلك النفقات العظيمة النافعة الضرورية لا يدعو بمثل هذا الدعاء فكيف يدعو به لاجل اعطاء غنائم لسائل قد يكون كاذبا فى سؤاله ولا ريب أن هذا ومثله من كذب جاهل أراد أن يعارض ما ثبت لابي بكر بقوله وسحبها الأتقى الذى يؤتى ماله بتركى ومالا أحد عنده من نعمة تجزى الابتغاء وجهه الأعلى وسوف يرضى بأن يذكر على شيا من هذا الجنس فما أمكنه أن يكذب أنه فعل ذلك فى أول الاسلام فكذب هذه الكذوبة التى لا تروج الا على مفرط فى الجهل وأيضا فكيف يجوز أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة بعد الهجرة والنصرة واجعل لى وزيراً من أهلى عليا أشد به ظهري مع أن الله قد أعز به نصرته وبالمؤمنين كما قال تعالى هو الذى أيدك بنصرته وبالمؤمنين وقال لا تنصروه فقد نصره الله اذا أخرجه الذين كفروا والى اثنين اذهما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فالذى كان معه حين نصره الله اذا أخرجه الذين كفروا هو أبو بكر وكانا اثنين الله ثالثهما وكذلك لما كان يوم بدر لما صنع له عريش كان الذى دخل معه فى العريش دون سائر الصحابة أبا بكر وكل من الصحابة له فى نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى مشكور وعمل مبرور وروى أنه لما جاء على سيفه يوم أحد قال اغاطمة اغسله يوم أحد غير ذميم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان تلك أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وفلان فعند جماعة من الصحابة ولم يكن اعلى اختصاص بنصر النبي صلى الله عليه وسلم دون أماله ولا عرف موطن احتاج النبي صلى الله عليه وسلم فيه الى معونة على وحده لا باليد ولا باللسان ولا كان إيمان الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعتهم له لاجل على بسبب دعوة على لهم وغير ذلك من الاسباب الخاصة كما كان هرون مع موسى فان بنى اسرائيل كانوا يحبون هرون جدا ويهابون موسى وكان هرون يتألفهم والرافضة تدعى أن الناس كانوا يبغضون عليا وأنهم لبغضهم لم يبايعوه فكيف يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم احتاج اليه كما احتاج موسى الى هرون وهذا أبو بكر الصديق أسلم على يديه ستة وأخسة من العشرة عثمان وطليحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة ولم يعلم أنه أسلم على يد علي وعثمان وغيرهما أحد من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ومصعب بن عمير هو الذى بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة لما بايعه الانصار ليلة العقبة وأسلم على يد رؤس الانصار كسعد بن معاذ الذى اهتز عرش الرحمن لموته وأسيد بن حضير وغير هؤلاء وكان أبو بكر يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم يدعو معه الكفار الى الاسلام فى الموسم ويعاونه معاونة عظيمة فى الدعوة بخلاف غيره ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الصحيح لو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا وقال أيها الناس انى جئت اليكم فقلت انى يرسل الله فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت فهل أنتم تاركوا لى صاحبى ثم ان موسى دعا بهذا الدعاء قبل أن يبلغ الرأى الى الكفار

والموت والعمى والبصر فقد يخلصو  
المحل عنهما كالجناد فإنه لا يوصف  
لأيهذا ولا لهذا فيقال لهم فررتم  
عن تشبيهه بالحيوان الناقص الذي  
لا يسمع ولا يبصر مع إمكان ذلك عنه  
فشبهتموه بالجناد الذي لا يقبل  
الاتصاف لأيهذا ولا لهذا فكان  
ما فررتم إليه شر مما فررتم منه  
ولهذا انظر مبسوطه في غير هذا  
الموضع والمقصود هنا أن من نفي  
الأفعال الاختيارية القائمة به  
لثلا يكون قبل وجود الحادث منها  
نافعا كان قد وصفه بالنقص  
التام فرارا بزعمه مما يظنه نقصا  
(الوجه السابع) أن يقال الأفعال  
التي حدثت بعد أن لم تكن  
لم يكن وجودها قبل وجودها كمالا  
ولاعدمها نقصا فإن النقص  
انما يكون اذا عدم ما يصلح وجوده  
ومابه يحصل الكمال وما ينبغي  
وجوده ونحو ذلك والرب تعالى  
حكيم في أفعاله وهو المقدم والمؤخر  
فما قدمه كان الكمال في تقديمه  
وما أخره كان الكمال في تأخيريه كما  
أن ما خصه بما خصه به من  
الصفات فقد فعله على وجه  
الحكمة وإن لم نعلم نحن تفاصيل  
ذلك واعتبر ذلك بما يحدثه من  
المحدثات (الوجه الثامن) أن  
يقال الحوادث يمتنع قدمها ويمتنع  
أن توجد معا ولو وجدت مع عالم  
تكن حوادث ومعلوم أنه اذا دار  
الامر بين احداث الحوادث وعدم  
احداثها كان احداثها أكمل

ليعاون عليهما وتبيننا صلى الله عليه وسلم كان قد بلغ الرسالة لما بعثه الله بلغها وحده وأول من  
آمن به باتفاق أهل الأرض أربعة أول من آمن به من الرجال أبو بكر ومن النساء خديجة  
ومن الصبيان علي ومن الموالى زيد وكان أنفع الجماعة في الدعوة باتفاق الناس أبو بكر ثم خديجة  
لأن أبا بكر هو أول رجل بالغ آمن به باتفاق الناس وكان له قدر عند قريش لما كان فيه من  
المحاسن فكان آمن الناس عليه في صحبته وذات يده ومع هذا فادعا الله أن يشد أزره بأحد  
لأبائي بكر ولا بغيره بل قام مطيعا لربه متوكلا عليه صابرا له كما أمره بقوله قم فأنذر وربك فكبر  
وثيابك فطهر والرجز فاهجر ولا تمنن تستكثر ولربك فاصبر وقال فاعبده وتوكل عليه فن  
زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله أن يشد أزره بشخص من الناس كما سأل موسى أن يشد  
أزره بهرون فقد اقترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخسه حقه ولا ريب أن الرضى  
مشتق من التسرك والاحداد والتفاق لكن نارة يظهر ذلك وتارة يخفى (الوجه الخامس عشر)  
أن يقال غاية ما في الآية أن المؤمنين عليهم موالاة الله ورسوله والمؤمنين فيوالون عليا ولا ريب  
أن موالاة علي واجبة على كل مؤمن كما يجب على كل مؤمن موالاة أمثاله من المؤمنين قال تعالى  
وان تظاهروا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين فين الله أن كل صالح من المؤمنين  
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أن الله مولاه وجبريل مولاه لأن يكون صالح المؤمنين متوليا  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا متصرفا فيه وأيضا فقد قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات  
بعضهم أولياء بعض فجع كل مؤمن وليا لكل مؤمن وذلك لا يوجب أن يكون أميرا عليه  
معصوما لا يتولى عليه الأهو وقال تعالى ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين  
آمنوا وكانوا يتقون فكل مؤمن تقى فهو ولي لله والله وليه كما قال تعالى الله ولي الذين آمنوا  
وقال ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم وقال إن الذين آمنوا والذين  
هاجروا واجهوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا إلى قوله وأولو الأرحام  
بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فهذه النصوص كلها أثبتت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض  
وان هذا أولى هذا وهذا أولى هذا وأنهم أولياء الله وأن الله وملائكته والمؤمنين موالى رسول الله كما أن  
الله ورسوله والذين آمنوا هم أولياء المؤمنين وليس في شيء من هذه النصوص أن من كان وليا  
للاخر كان أميرا عليه دون غيره وأنه يتصرف فيه دون سائر الناس (الوجه السادس عشر)  
أن الفرق بين الولاية بالفتح والولاية بالكسر معروف فالولاية ضد العداوة وهي المذكورة في هذه  
النصوص ليست هي الولاية بالكسر التي هي الامارة وهؤلاء الجهال يجعلون الولي هو الأمير  
ولم يفرقوا بين الولاية والولاية والامير يسمى الوالى ولكن قد يقال هو ولي الامر كما يقال وليت  
أمركم ويقال أولو الامر وأما إطلاق القول بالمولى وارادة الولي فهذا لا يعرف بل يقال في  
الولى المولى ولا يقال الوالى ولهذا قال الفقهاء اذا اجتمع في الجنازة الوالى والولى فقبل يقدم  
الولى وهو قول أكثرهم وقيل يقدم الولي فبين أن الآية دللت على الموالاة المخالفة للعادة  
الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض وهذا مما يشترك فيه الخلفاء الأربعة وسائر أهل بدر  
وأهل بيعة الرضوان فكلهم بعضهم أولياء بعض ولم تدل الآية على أحد منهم يكون أميرا على  
غيره بل هذا باطل من وجوه كثيرة اذ لفظ الولى والولاية غير لفظ الوالى والاية عامة في المؤمنين  
والامارة لا تكون عامة (الوجه السابع عشر) أنه لو أراد الولاية التي هي الامارة لقال انما  
يتولى عليكم الله ورسوله والذين آمنوا ولم يقل ومن يتولى الله ورسوله فإنه لا يقال لمن ولي عليهم



ولا انهم يقولون تولوه بل يقال تولى عليهم (الوجه الثامن عشر) أن الله سبحانه لا يوصف بأنه متول على عباده وأنه أمير عليهم جل جلاله وتقدست أسماؤه فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكهم له الخلق والأمر لا يقال إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولى مثل علي وغيره أمير المؤمنين بل الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا لا يقال أنه متول على الناس وأنه أمير عليهم فإن قدره أجل من هذا بل أبو بكر الصديق رضي الله عنه لم يكونوا يسمونه الا خليفة رسول الله وأول من سمي من الخلفاء أميرا المؤمنين هو عمر رضي الله عنه وقدر روي أن عبد الله بن جحش كان أميراً في سرية فسمى أمير المؤمنين لكن إمامة خاصة في تلك السرية لم يسم أحد بإمامة المؤمنين عموماً قبل عمر وكان خليفة بهذا الاسم وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه ويرضى عنهم ويرضون عنه ومن عادى له ولياً فقد بارز به بالمحاربة وهذه الولاية من رحمة وإحسانه ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه قال تعالى وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن قال تعالى له ولي من الدن بل هو القائل من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً بخلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذاته إذا لم يكن له ولي ينصره (الوجه التاسع عشر) أنه ليس كل من تولى عليه إمام عادل يكون من حزب الله ويكون غالباً فإن أئمة العدل يتولون على المنافقين والكفار كما كان في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم تحت حكمه ذميون ومنافقون وكذلك كان تحت ولاية علي ككفار ومنافقون والله تعالى يقول ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون فلو أراد الامارة لكان المعنى أن كل من تأمر عليهم الذين آمنوا يكونون من حزب الغالبين وليس كذلك وكذلك الكفار والمنافقون تحت أمر الله الذي هو قضاؤه وقدره مع كونه لا يتولاهم بل يغيظهم

(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته اتفقوا على نزولها في علي وروى أبو نعيم الحافظ من الجمهور بإسناده عن عطية قال نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي بن أبي طالب ومن تفسير الثعلبي قال معناه بلغ ما أنزل إليك من ربك في فضل علي فلما نزلت هذه الآية أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد علي فقال من كنت مولاه فعلي مولاه والنبي صلى الله عليه وسلم مولى أبي بكر وعمر وباقي الصحابة بالإجماع فيكون علي مولاهم فيكون هو الإمام ومن تفسير الثعلبي لما كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغير خيم نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيد علي وقال من كنت مولاه فعلي مولاه فشايع ذلك وطار بالبلاد فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته حتى أتى الأبطح فترجل عن ناقته وأماها فعلقها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في ملا من الصحابة فقال يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله فقبلنا منك وأمرتنا أن نصلي بحسب قبلتنا منك وأمرتنا أن نركب أموالنا فقبلنا منك وأمرتنا أن نصوم شهر فقبلنا منك وأمرتنا أن نخرج البيت فقبلنا منك ثم لم ترض بهذا حتى رفعت يدي عنك فقبلنا علينا رقت من كنت مولاه فعلي مولاه وهذا منك أم من الله قال النبي صلى الله عليه وسلم والله الذي لا إله إلا هو أمر الله فولى الحارث يريد راحته وهو يقول اللهم إن كان هذا شأني من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو آتتنا بعذاب أليم فإوصل إليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته

ونخرج من دبره فقتله وأنزل الله تعالى سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع من الله وقد روى هذه الرواية النقاش من علماء الجمهور في تفسيره

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا أعظم كذبا وقرينة من الأول كما سنبينه إن شاء الله تعالى وقوله اتفقوا على نزولها في على أعظم كذبا مما قاله في تلك الآية فلم يقل لا هذا ولا ذلك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون وما يرويه أبو نعيم في الحلية أو في فضائل الخلفاء والنقاش والتعلي والواحدى ونحوهم في التفسير قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيرا من الكذب الموضوع واتفقوا على أن هذا الحديث المذكور الذي رواه الثعلبي في تفسيره هو من الموضوع وسنبين أدلة يعرف بها أنه موضوع وليس من أهل العلم بالحديث ولكن المقصود هنا أنا نذكر قاعدة فنقول المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى علم الحديث كما يرجع إلى النجاة في الفرق بين نحو العرب وغير نحو العرب ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك فلكل علم رجال يعرفون به والعلماء بالحديث أجل قدرا من هؤلاء وأعظمهم صدقا وأعلىهم منزلة وأكثر ديناً وهم من أعظم الناس صدقا وأمانة وعلمًا وخبرة فيما يذكرونه من الجرح والتعديل مثل مالك وشعبة وسفيان ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك وكيع والشافعي وأحمد واسحق بن راهويه وأبي عبيد وابن معين وابن المديني والبخاري ومسلم وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والعجلي وأبي أحمد بن عدي وأبي حامد البستي والدارقطني وأمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل وإن كان بعضهم أعلم بذلك من بعض وبعضهم أعيدل من بعض في وزن كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك وقد صنف الناس كتباً في نقل الأخبار كباراً وصغاراً مثل الطبقات لابن سعد وتاريخ البخاري والكتب المنقولة عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما وقبلها عن يحيى بن سعيد القطان وغيره وكتاب يعقوب بن سفيان وابن أبي خيثمة وابن أبي حاتم وكتاب ابن عدي وكتاب أبي حازم وأمثال ذلك وصنفت كتب الحديث تارة على المسند فتذكر ما أسنده الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سنده أحمد واسحق وأبي داود والطيالسي وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن أبي عمر والعدني وأحمد بن منيع وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البرزالي البصري وغيرهم وتارة على الأبواب فهم من قصد الصحيح كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي حاتم وغيرهم وكذلك من خرج على الصحيحين كالإسماعيلي والبرقاني وأبي نعيم وغيرهم ومنهم من خرج أحاديث السنن كأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم ومنهم من خرج الجامع الذي يذكر فيه الفضائل وغيرها كالترمذي وغيره وهذا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام ولا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب وليس في أهل الأهواء والبدع أجهل منهم فان سائر أهل الأهواء كالمعتزلة والخوارج يقصرون في معرفة هذا لكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج والخوارج أعلم بكثير من الرافضة والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب بل هم أصدق الناس والمعتزلة مثل سائر الطوائف فيهم من يكذب وفيهم من يصدق لكن ليس لهم من العناية بالحديث ومعرفة ما لأهل الحديث والسنة فان هؤلاء لا يندبون فيحتاجون إلى أن يعرفوا ما هو الصدق وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ابتدعوا ما وادعوا ولا يذكرون الحديث بل ولا القرآن في أصولهم

فإن هؤلاء الفلاسفة استدلوا على قديم العالم بحججهم العظمى وهو أنه لو حدث بعد أن لم يكن لا يحتاج إلى سبب حادث والقول في ذلك السبب كالقول فيه فيلزم التسلسل أو الترجيح بلا مرجح فيقال لهم أنتم تقولون بحدوث الحوادث شيئاً بعد شيء عن فاعل قائم بنفسه لا تقوم به صفة ولا فعل ولا يحدث له فعل ولا غير فعل فقولكم يصدر الحوادث المختلفة الدائمة عن لافعل له ولا صفة ولا يحدث منه شيء أعظم فساداً من قول من يقول أنه تارة تصدر عنه الحوادث وتارة لا تصدر فإنه إن كان صدور الحوادث عنه من غير حدوث شيء فيه محالاً قصد وورهاداً عما عنه من غير حدوث شيء فيه أشد محالة (الوجه العاشر) أن يقال أفعال الله تعالى إما أن يكون لها حكمة هي غايتها المطلوبة وإما أن لا يكون والناس لهم في هذا المقام قولان مشهوران أحدهما قول من لا يثبت إلا المشيئة والشافعي قول من يثبت حكمة قائمة بالخلق أو حكمة قائمة بالخالق والاقوال الثلاثة معروفة في عامة الطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم فان نفيت الحكمة يجوزتم أن يفعله أفعالا لا يحصل لها كمال فيقال لهم قولوا في أفعاله القائمة بنفسه الاختيارية ما تقولونه في حدوث المفعولات عنه وهو الفعل عندكم وإن أثبت الحكمة قيل لكم الحكمة



الاعتقاد للاعتقاد والرافضة أقل معرفة وعناية بهذا إذا كانوا لا ينظرون في الاسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية هل توافق ذلك أو تخالفه ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط بل كل اسناد متصل لهم فلا بد أن يكون فيه ما هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط وهم في ذلك شبيهة باليهود والنصارى فإنه ليس لهم اسناد والاسناد من خصائص هذه الأمة وهو من خصائص الاسلام ثم هو في الاسلام من خصائص أهل السنة والرافضة من أقل الناس عناية إذا كانوا لا يصدقون إلا بما وافق أهواءهم وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم ثم أن أولهم كانوا كثيرى الكذب فانتقلت أحاديثهم إلى قوم لا يعرفون الصحيح من السقيم فلم يمكنهم التمييز لا بتصديق الجميع أو تكذيب الجميع والاستدلال على ذلك بدليل منفصل غير الاسناد فيقال ما روي به مثل أبي نعيم والنعلبي والنقاش وغيرهم أتقبلونه مطلقاً أم تردونه مطلقاً أم تقبلونه إذا كان لكم لا عليكم وتردونه إذا كان عليكم فإن تقبلوه مطلقاً في ذلك أحاديث كثيرة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان تناقض قولكم وقدر روى أبو نعيم في أول الخلية في فضائل الصحابة وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلى أحاديث بعضها صحيحة وبعضها ضعيفة بل منكورة وكان رجلاً عالماً بالحديث فيما ينقله لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لا يعرف أنه روى كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه والمصنف الذي يذكر حجج الناس ليدكر ما ذكره وإن كان كثير من ذلك لا يعتد به بل يعتد بضعفه لأنه يقول أنا نقلت ما ذكره غيري فالعهد على القائل لا على الناقل وهكذا كثير من صنف في فضائل العبادات وفضائل الأوقات وغير ذلك يذكرون أحاديث كثيرة وهي ضعيفة بل موضوعة باتفاق أهل العلم كما يذكرون في فضل صوم رجب أحاديث كلها ضعيفة بل موضوعة عند أهل العلم ويذكرون صلاة الرغائب في أول جمعة منه وألفية نصف شعبان وكما يذكرون في فضائل عاشوراء ما ورد من التوسعة على الأعيال وفضائل المصافحة والحناء والخضاب والاعتسال ونحو ذلك ويذكرون فيها صلاة وكل هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح في عاشوراء الأفضل صيامه قال حرب الكرماني قلت لأحمد بن حنبل الحديث الذي يروى من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فقال لا أصل له وقد صنف في فضائل الصحابة على وغيره غير واحد مثل خزيمة بن سلم بن الطرابلس وغيره وهذا قبل أبي نعيم وأبو نعيم يروي عنه إجازة وهذا وأمثاله جروا على العادة المعروفة لا ما لهم ممن يصنف في الأبواب أنه يروي ما سمعه في هذا الباب وهكذا المصنفون في التواريخ مثل تاريخ دمشق لابن عساکر وغيره إذا ذكر ترجمة را حدم من الخلفاء الأربعة وغيرهم يذكرون كل ما رواه في ذلك الباب فيذكر على ومعاوية من الأحاديث المروية في فضلها ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب ولكن على من الفضائل الثابتة في الصحيحين وغيرهما ومعاوية بن ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح لكن قد شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما والطائف وتبول وج مع حجة الوداع وكان يكتب الوحي فهو ممن أثبت النبي صلى الله عليه وسلم على كتابة الوحي كما أثبت غيره من الصحابة فإن كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثانهم في كتبهم فقد روى وأشباه كثيرة تناقض مذهبهم وإن كان يرد الجميع بطل احتجاجه بمجرد عزوه الحديث وإن قال أقبل ما وافق مذهبي وأرد ما يخالفه مكن منارعه أن يقول له مثل

الحاصلة بالفعل الحادث حادثه خبره فحدث هذه الحكمة بعد أن تم تكن سواء كانت قائمة بنفسه أو غيره أهى صفة كمال أم لا فإن قلتم صفة كمال فقولوا في نفس الفعل الحادث ما قلتموه في الحكمة المطلوبة به وإن قلتم ليست صفة كمال فقولوا أضاف في نفس الفعل الحادث ما قلتموه في الحكمة المطلوبة فقد لزمكم في الحكمة أن أثبتوها أو نفيتموها ما يلزمكم في نفس الفعل سواء بسواء وهذا بين واضح (الوجه الحادي عشر) أن يقول من ثبت الفعل القائم به والحكمة القائمة به معلوم بصريح العقل أن هذا صفة كمال وأن من يكون كذلك أكمل ممن لا يفعل أو يفعل لا الحكمة فلم قلتم أن هذا ممتنع فإذا قيل لئلا يلزم الكمال بعد النقص قيل لهم لم قلتم وجود مثل هذا الكمال ممتنع ولفظ النقص يحمل كما تقدم فإن غايته أن يفسر بعدم ما وجد قبل أن يوجد فيعود الأمر إلى أن هذا الموجود إذا وجد بعد أن لم يكن لزم أن يكون معدوماً قبل وجوده فيقال ومن أين علمتم أن وجوده هذا بعد عدمه محال وليس في ذلك افتقار الرب إلى غيره ولا استكمال به فعل غيره بل هو الخي السعال لما يشاء العليم القدير الحكيم الخبير الرحيم الودود لا اله الا هو وكل ما سواه فخير اليه وهو غني عما سواه لا يكمل بغيره ولا يحتاج إلى سواه

ولا يستعين بغيره في فعل ولا يبلغ  
العباد نفسه فينتفعوه ولا ضرة  
فيضروه بل هو خالق الاسباب  
والمسببات وهو الذي يلهم عبده الدعاء  
ثم يجيبه ويسر عليه العمل ثم يشبه  
ويلهمه التوبة ويحببه ويفرح  
بتوبته وهو الذي استعمل المؤمنين  
فيما يرضيه ورضى عنهم فلم يحتاج  
في فعله لما يحببه ويرضاه الى سواء  
بل هو الذي خلق حركات العباد  
التي يحبها ويرضاها وهو الذي  
خلق ما لا يحببه ولا يرضاه من  
أعمالهم لئلا في ذلك من الحكمة  
التي يحبها ويرضاها وهو الله لا اله  
الا هو له الحمد في الاولى والآخرة  
وله الحكم واليه ترجعون فلا اله  
الا هو ولو كان فيهما آلهة الا الله  
لفسدنا اذ كان هو الذي يستحق  
أن تكون العبادة له وكل عمل  
لا يراد به وجهه فهو باطل لا منفعة  
فيه فالا يكون به لا يكون فانه  
لاحول ولا قوة الا به وما لا يكون  
له لا ينفع ولا يدوم كما قال تعالى  
وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه  
هباء متثورا وقال مثل الذين  
كفروا أعمالهم كرماد اشتدت به  
الريح في يوم عاصف لا يتسدرون  
مما كسبوا على شيء وهو سبحانه  
يحب عباده الذين يحبونه والمحبوب  
لغيره أولى أن يكون محبوبا فاذا  
كننا اذا أحببنا شيئا الله كان الله هو  
المحبوب في الحقيقة وحبنا لذلك  
بطريق التبع وكما يحب من يحب  
الله لانه يحب الله فانه تعالى هو

هذا باطل لا يجوز أن يحتج على صحة مذهب بمثل هذا فانه يقال ان كنت انما عرفت صحة  
هذا الحديث بدون المذهب فاذا كر ما يدل على صحته وان كنت انما عرفت صحته لانه يوافق  
المذهب امتنع تصحيح الحديث بالمذهب لانه يكون حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث  
وصحة الحديث موقوفة على صحة المذهب فيلزم الدور الممتنع وأيضا فالمذهب ان كنت عرفت  
صحته بدون هذا الطريق لم يلزم صحة هذا الطريق فان الانسان قد يكذب على غيره قولاً وان كان  
ذلك القول حقا فكثير من الناس يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يلزم من كون الشيء  
صدقا في نفسه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله وان كنت انما عرفت صحته بهذا  
الطريق امتنع أن تعرف صحة الطريق بصحته لافضائه الى الدور فثبت أنه على التقديرين لا يعلم  
صحة هذا الحديث لموافقته للمذهب سواء كان المذهب معلوم الصحة أو غير معلوم الصحة فكل  
من له أدنى علم وانصاف يعلم أن المنقولات فيها صدق وكذب وأن الناس كذبوا في المثالب  
والمناقب كما كذبوا في غير ذلك وكذبوا فيما يوافقونه ويخالفه ونحن نعلم أنهم كذبوا في كثير  
مما يروونه في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان كما كذبوا في كثير مما يروونه في فضائل علي وليس  
في أهل الأهواء أكثر كذبا من الرافضة بخلاف غيرهم فان الخوارج لا يكادون يكذبون بل هم  
من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم وأما أهل العلم والدين فلا يصدقون بالنقل ويكذبون  
بمجرد موافقة ما يعتقدون بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي صلى الله عليه  
وسلم وأمنه وأصحابه فيردونها عليهم بأنها كذب ويقبلون أحاديث كثيرة لتحمتها وان كان  
ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه إما لا اعتقادهم أنها منسوخة أو لها تفسير لا يخالفونه ونحو ذلك  
قالا صل في النقل أن يرجع فيه الى أئمة النقل وعلمائهم ومن يشركهم في علمهم علم ما يعلمون وأن  
يستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية فلا بد من هذا وهذا والا فجرد قول القائل  
رواه فلان لا يحتج به لأهل السنة ولا الشيعة وليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل  
مصنف فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته ومجرد عزوه الى رواية الثعلبي ونحوه  
ليس دليلا على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من  
كتبهم التي ترجع الناس اليها في الحديث لا الصحاح ولا السنن ولا المساند ولا غير ذلك لأن  
كذب مثل هذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث وانما هذا عند أهل العلم بمنزلة ظن  
من يظن من العامة وبعض من يدخل في غمار الفقهاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على  
أحد المذاهب الأربعة وأن أبا حنيفة ونحوه كانوا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم أو كما يظن  
طائفة من الترك أن حمزة له مغاز عظيمة وينقلونها بينهم والعلماء متفقون على أنه لم يشهد الا  
بدر أو أحد أو قتل يوم أحد ومثل ما يظن شبر من الناس أن في مقابر دمشق من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم أم سلمة وغيرها ومن أصحابه أبي بن كعب وأويس القرني وغيرهما وأهل  
العلم يعلمون أن أحدا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدم دمشق ولكن كان في الشام  
أسماء بنت زيد بن السكن الانصاري وكان أهل الشام يسمونها أم سلمة فظن الجهال أنها أم  
سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب مات بالمدينة وأويس تابعي لم يقدم الشام  
ومثل من يظن من الجهال أن فبر على بياض النخف وأهل العلم بالكوفة وغيرها يعلمون بطلان  
حمزار يعلمون أن عليا ومعاوية وعمرو بن العاص كل منهم دفن في قصر الامارة ببلده خوفا  
عليه من الخوارج أن ينشؤا فانهم كانوا قد دفنوا في قتل الثلاثة فدفنوا عليا وجرحوا



وسلم عشر مرات قدم بين يدي نجواه صدقة غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم  
أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد  
من عاداه ليبلغ الشاهد الغائب غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اتني بأحب خلقك إليك وإلى ما كل معي من هذا الطير فأتاه  
فأكل معه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا عطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يرجع حتى يفتح الله على  
يديه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لبنى وكعبة لتنتهن أولاً بعثن اليكم رجلا نفسه كنفسى وطاعته كطاعتي ومعصيته كمعصيتي  
يفصلكم بالسيف غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كذب من زعم أنه يحبني ويبغض هذا غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله  
هل فيكم رجل سلم عليه في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة جبريل وميكائيل وإسرافيل  
حيث حبس بالأماء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من القلب غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم  
بالله هل فيكم أحد نودي به من السماء لاسف الاذوالفقار رولا فتى الاعلى غيري قالوا اللهم لا  
قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له جبريل هذه هي المواساة فقال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم هو مني وأمانته فقال جبريل وأمانتك غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم  
أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تقابل الساكثين والقاسطين والمارقين على لسان  
النبي صلى الله عليه وسلم غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اني قاتلت على تنزيل القرآن وأنت تقاتل على تأويله غيري قالوا اللهم لا  
قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ردت عليه الشمس حتى صلى العصر في وقتها غيري قالوا  
اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ براءة  
من أبي بكر فقال له أبو بكر يا رسول الله أنزل في شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
لا يؤدي عني الا أهلي غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق كافر غيري قالوا اللهم لا قال  
فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه أمر بسد أبوابكم وفتح بابي فقلتم في ذلك فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما أنا سدت أبوابكم ولا فتحت بابي بل الله سد أبوابكم وفتح بابي غيري قالوا اللهم لا  
قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه ناجاني يوم الطائف دون الناس فأطال ذلك فقلتم باجاه دوننا  
فقال ما أمانتيته بل الله انتجاه غيري قالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال الحق مع علي وعلى مع الحق يزول الحق مع علي كيفما زال فقالوا  
اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني تارك فيكم  
الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن تضلوا ما استمسكتم بهم ما ولن يفترقا حتى يردا على الخوض  
قالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه  
من المشركين واضطجع في مضجعه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد بارز  
عمرو بن عبدود العامري حين دعاكم الى البراز غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم  
أحد نزل فيه آية التطهير حيث يقول انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم  
تطهيرا غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنت سيد المؤمنين غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله

والقدرة قائمهم نظروا الى ما لا يمكن  
تقدير الذات في الذهن بدون  
تقديره فجعلوه من النفسية وما يمكن  
تقديره بدون جعله معنويا ولا  
ريب أنه لا يعقل موجود قائم  
بنفسه ليس قائما بنفسه بخلاف  
ما يقدر أنه عالم فانه يمكن تقدير ذاته  
بدون العلم وهذا التقدير عاد الى  
ما قدره في أنفسهم والافقي نفس  
الامر جميع صفات الرب اللازمة  
له هي صفات نفسية ذاتية فهو عالم  
بنفسه وذاته وهو عالم بالعلم وهو  
قائم بنفسه وذاته وهو قادر بالقدرة  
فله علم لازم لنفسه وقدرة لازمة  
لنفسه وليس ذلك خارجا عن مسمى  
اسم نفسه وعلى كل تقدير  
فالاستدلال على حدوث الاجسام  
بهذه الحجة في غاية الضعف كما  
اعترفوا هم به فان ما ذكره يوجب  
أن لا يكون في الوجود شيء قديم  
سواء قدر أنه جسم أو غير جسم  
فانه يقل لو كان الرب رب العالمين  
قدما لكان قديما اما أن يكون  
عين كونه ربا وأما زائد اعلى ذلك  
والامر ان باطلان فبطل كونه  
قدما أما الاول فلانه لو كان كذلك  
لكان العلم بكونه ربا أو واجب  
الوجود أو نحو ذلك علما بكونه قدما  
وهذا باطل وأما الثاني فلان ذلك  
الزائد ان كان قدما يلزم أن يكون  
قدمه زائدا عليه ولزم التسلسل وان  
كان حادثا كان للقديم أول فما كان  
جوابا عن مواضع الاجماع كان  
جوابا في موارد النزاع وان كان

وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا  
مُعطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد  
منك الجد فذكر الحمد والثناء والمجد  
هنا كما ذكره في أول الفاتحة  
فالجد يتناول جنس الحمد والثناء  
يقتضي تكريرها وتعدد بدورها  
والزيادة في عددها والمجد يقتضي  
تَعْظِيمُها وتوسيعها والزيادة في  
قدرها وصفها فهو سبحانه مستحق  
للحمد والثناء والمجد ولا أحد يحسن  
أن يحمده كما يحمد نفسه ولا يأتي  
عليه كما يأتي على نفسه ولا يعجده  
كما يعبد نفسه كما في حديث ابن عمر  
الذي في الصحيح لما قرأ النبي صلى  
الله عليه وسلم على المنبر وما قدروا  
الله حق قدره والأرض جميعا  
قبضته يوم القيامة والسموات  
مطويات بيديه قال يقبض الله  
سمواته بيده والأرضون بيده  
الأخرى ثم يعبد نفسه فيقول  
أنا الملك أنا القدوس أنا السلام أنا  
المؤمن أنا المهيمن أنا العزيز أنا  
الجبار أنا المتكبر أنا الذي بدأت  
الدنيا ولم تل شيئاً أنا الذي  
أعدتها أين الملوكة أين الجبارون  
أين المتكبرون أو كما قال وفي  
الحديث الآخر يقول الله تعالى  
أني جواد ما جدد واحد انما أمرى  
إذا أردت شيئاً أن أقول له كن  
فيكون

(فصل) ونحن نذكر  
ما ذكره أبو الحسن الأمدى في  
هذا الأصل وتسكاه عليه قال في

الاحاديث التي في سيرة عترته ولهممة وقد صنف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الذين  
ذكر وافي شيء من الحديث حتى في الاحاديث الضعيفة مثل كتاب الاستيعاب لابن عبد البر  
وكتاب ابن منده وأبي نعيم الاصبهاني والحاظ أبي موسى ونحو ذلك ولم يذكر أحد منهم هذا  
الرجل فعلم أنه ليس له ذكر في شيء من الروايات فان هؤلاء لا يذكرون الامار واهل العلم  
لا يذكرون احاديث الطرفية مثل تنقلات الانوار للبكري الكذاب وغيره (الوجه الثالث)  
أن يقال انتم ادعيتكم انكم اثبتتم امامته بالقرآن والقرآن ليس في ظاهره ما يدل على ذلك أصلاً  
فانه قال بلغ ما أنزل اليك من ربك وهذا اللفظ عام في جميع ما أنزل اليه من ربه لا يدل على شيء  
معين فدعوى المدعي أن امامة علي هي مما بلغها وأمر بتبليغها لا تثبت بمجرد القرآن فان  
القرآن ليس فيه دلالة على شيء معين فان ثبت ذلك بالنقل كان ذلك اثباتاً بالخبر لا بالقرآن فمن  
ادعى أن القرآن يدل على أن امامة علي مما أمر بتبليغه فقد اقترى على القرآن فالقرآن لا يدل  
على ذلك عموماً ولا خصوصاً (الوجه الرابع) أن يقال هذه الآية مع ما علم من أحوال النبي  
صلى الله عليه وسلم تدل على نقيض ما ذكره وهو أن الله لم ينزلها عليه ولم يأمر بها فانها لو كانت  
مما أمر الله بتبليغه لبلغه فانه لا يعصى الله في ذلك ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها من زعم أن  
محمداً كنم شيئاً من الوحي فقد كذب والله يقول يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان  
لم تفعل فابلغ رسالته لكن اهل العلم يعلمون بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ  
شيئاً من امامة علي ولهم على هذا طرق كثيرة ينبتونها بهذا العلم منها أن هذا مما تتوفر  
الهمم والدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل كما نقل أمثاله من حديثه لاسيما مع كثرة ما ينقل  
في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلغ للناس ولان النبي  
صلى الله عليه وسلم أمره بتبليغ ما سمعوا منه فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه  
ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات وطلب بعض الانصار أن يكون منهم أمير ومن  
المهاجرين أمير فأنكروا ذلك عليه وقالوا الامارة لا تكون الا في قريش وروى الصحابة في  
متفرقة الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الامامة في قريش ولم يرو واحد منهم  
لا في ذلك المجلس ولا غيره ما يدل على امامة علي وبإيعاض المسلمين أبا بكر وكان أكثر بني عبد مناف  
من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي الى علي بن أبي طالب يختارون ولايته ولم يذكر  
أحد منهم هذا النص وهكذا جرى النص في عهد عمر وعثمان وفي عهده أيضاً لما صارت له ولاية  
لم يذكر هو ولا أحد من اهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص وانما ظهر هذا النص  
بعد ذلك وأهل العلم بالحديث والسنة الذين يتولون علماً ويحبونه يقولون انه كان الخليفة  
بعد عثمان كأجد بن حنبل وغيره من الأئمة وقد نازعهم في ذلك طوائف من اهل العلم وغيرهم  
وقالوا كان زمانه زمان فتنة واختلاف بين الامنة لم تتفق الامة فيه لاعليه ولا على غيره وقال  
طوائف من الناس كالكرامية بل هو كان اماماً ومعاوية اماماً وجوزوا أن يكون للناس امامان  
للحاجة وهكذا قالوا في زمن ابن الزبير ويريد حيث لم يجدوا الناس اتفقوا على امام واحد بن  
حنبل مع أنه أعلم اهل زمانه بالحديث اخرج على امامة علي بالحديث الذي في السنن تكون خلافة  
النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكاً وبعض الناس ضعف هذا الحديث لكن أجد وغيره يثبتونه  
فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة علي فلو ظفروا بالحديث مسنداً أو مرسل موافق لهذا  
لفرحوا به فعلم أن ما تدعيه الرافضة من النص هو مما لم يسمعه أحد من اهل العلم بأقوال



رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قديم ولا حديثا ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة وقد جرى تحكيم الحكمين ومعه أكثر الناس فلم يكن في المسلمين من أصحابه ولا غيرهم من ذكر هذا النص مع كثرة شيعته ولا فيهم من احتج به في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على اظهار مثل هذا النص ومعلوم أنه لو كان النص معروفا عند شيعة على فضلا عن غيرهم لكانت العادة المعروفة تقتضي أن يقول أحدهم هذا نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافته فيجب تقديمه على معاوية وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين لو علم أن النبي صلى الله عليه وسلم نص عليه لم يستحل عزله ولو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول كيف تعزل من نص النبي صلى الله عليه وسلم على خلافته وقد احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم تقتل عمارا الفتيه الباغية وهذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوهم وليس هذا متواترا والنص عند القائلين به متواتر فيا لله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة على بذلك الحديث ولم يخرج أحدهم بالنص

(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديننا روى أبو نعيم بإسناده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس إلى غدير خم وأمر بأباحت الشجرة من الشوك فقام فدعا عليا فأخذ بضبعه فرفعهما حتى نظر الناس إلى أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يتفرقوا حتى نزلت هذه الآية اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر على كمال الدين وأتمام النعمة ورضا الرب برسالي وبالولاية تلي من بعدي ثم قال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله

(والجواب) من وجوه أحدها أن المستدل عليه بيان صحة الحديث ومجرد عزوه إلى رواية أبي نعيم لا تفيد الصحة باتفاق الناس علماء السنة والشيعة فان أبي نعيم روى كثير من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء أهل الحديث السنة والشيعة وهو وإن كان حافظا ثقة كثير الحديث واسع الرواية لكن روى كإعادة المحدثين أمثاله يروون جميع ما في الباب لأجل المعرفة بذلك وإن كان لا يخرج من ذلك إلا بعضه والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروى عن علم أنه يكذب مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل فان هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم ولا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب أكن قد يتفق فسيار وونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه وقد يروى الإمام أحمد واسحق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام روايتها بسوء الحفظ ونحو ذلك لمعتبر بها ويستشهد بها فانه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ وقد يكون صاحبا كذبا في الباطن ليس مشهورا بالكذب بل يروى كثير من الصدوق فيروى حديثه وليس كل ما رواه العاسق يكون كذبا بل يجب التبين في خبره كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية فيروى لتنظر سائر الشواهد هل يدل على الصدوق أو الكذب وكثير من المصنفين يعز عليه تميز ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروى ما سمعه كما سمعه والدرك على غيره لاعاب

كتابه الكبير المسمى أبحاث الأفكار المسئلة الرابعة من النوع الرابع الذي سماه إبطال التشبيه في بيان امتناع حلول الحوادث بذاته تبارك وتعالى قال وقبل الخوض في الحجاج لا بد من تلخيص محل النزاع فنقول المراد بالحادث المتنازع فيه الوجود بعد العدم كان ذاتا قائمة بنفسها أو صفة لغيره كالأعراض وأما لا وجود له كالعدم أو الاحوال عند القائلين بها فاه غير موصوفة بالوجود ولا بالعدم كالعالمية والقادرية والمرادية ونحو ذلك أو النسب والاضافات فانها عند المتكلم أمور وهمية لا وجود لها فما تحقق من ذلك بعد أن لم يكن فيقال له متجدد ولا يقال له حادث قال وعند هذا فنقول العقلاء من أرباب الملل وغيرهم متفقون على استحالة قيام الحوادث بذات الرب تبارك وتعالى (١) غير أن الكرامية لم يجوزوا قيام كل حادث بذات الرب تعالى بل قال أكثرهم هو ما يقتضيه في الوجود والخلق ثم اختلفوا في هذا الحادث

(١) قوله غير أن الكرامية الخ لعل في الكلام سقطا وعادة المواقف فقد اختلف في كونه تعالى محل الحوادث فذهب الجمهور وقال المجسوس كل حادث قائمه والكرامية كل حادث يحتاج إليه في الوجود الخ فانظر اه كنهه

فمنهم من قال هو قوله كن ومنهم من قال هو الارادة نخلق الارادة أو القول في ذاته يستند الى القدرة القديمة لانه حادث باحداث وأما خلق باقي المخلوقات فتستند الى الارادة أو القول على اختلاف مذاهبهم فالمخلوق القائم بذاته يعبرون عنه بالحادث والخارج عن ذاته يعبرون عنه بالمحدث ومنهم من زاد على ذلك حادثين آخرين وهما السمع والبصر قال وأجعت الكرامة على أن ما قام بذاته من الصفات الحادثة لا يتحدد له منها اسم ولا يعود اليه منها حكم حتى لا يقال انه قائل بقول ولا مرید بارادة بل قائل بالقائلية ومرید بالمريدية ولم يجوزوا عليه اطلاق اسم متحدد لم يكن فيما لا يزال بل قالوا أسماؤه كلها أزلية حتى في الخالق والرازق وان لم يكن في الازل خلق ولا رزق قال وأما ما كان من الصفات المتجددة التي لا وجود لها في الاعيان فما كان منها حال فقد اتفق المتكلمون على امتناع اتصاف الرب به غير أبي الحسين البصري فانه قال تتجدد عالميات الله تعالى بتجدد المعلومات وما كان من النسب والاضافات والتعلقات فتفق بين أرباب العقول

(١) قوله على ثمانية عشر كذا في النسخة ولعله على ألف وثمانائة منهم كما يدل عليه بقية العبارة وحرر كتبه معجحه

وأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجاله واسناده (الوجه الثاني) أن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات وهذا يعرفه أهل العلم بالحديث والمرجع اليهم في ذلك ولذلك لا يوجد هذا في شيء من كتب الحديث التي يرجع اليها أهل العلم بالحديث (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحاح والمسانيد والتفسير أن هذه الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة وقال رجل من اليهود لعمر بن الخطاب يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك عيداً فقال له عمرو أي آية هي قال قوله اليوم أكملت لدينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فقال عمر إني لأعلم أي يوم نزلت وفي أي مكان نزلت يوم عرفة بعرفة ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة وهذا مستفيض من وجوه أخرى وهو منقول في كتب المسلمين الصحاح والمسانيد والجوامع والسير والتفسير وغير ذلك وهذا اليوم كان قبل يوم غدير خم تسعة أيام فانه كان يوم الجمعة تاسع ذي الحجة فكيف يقال انها نزلت يوم الغدير (الوجه الرابع) أن هذه الآية ليس فيها دلالة على علي ولا إمامته بوجه من الوجوه بل فيها اخبار الله بكامل الدين واتمام النعمة على المؤمنين ورضا الاسلام ديناً فدعوى المدعي أن القرآن يدل على امامته من هذا الوجه كذب ظاهر وان قال الحديث يدل على ذلك فيقال الحديث ان كان صحيحاً فتكون الحجة من الحديث لا من الآية وان لم يكن صحيحاً فلا حجة في هذا ولا في هذا فعلى التقديرين لا دلالة في الآية على ذلك وهذا مما يبين به كذب الحديث فان نزول الآية لهذا السبب وليس فيها ما يدل عليه أصلاً تناقض (الوجه الخامس) أن هذا اللفظ وهو قوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث وأما قوله من كنت مولاه فعلي مولاه فلهم فيه قولان وسند كرم ان شاء الله تعالى في موضعه (الوجه السادس) أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم عجيب وهذا الدعاء ليس بمجرب فعلم أنه ليس من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم فانه من المعلوم أنه لما تولى كان الصحابة وسائر المسلمين ثلاثة أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف قعدوا عن هذا وهذا وأكثر السابقين الأولين كانوا من القعود وقد قيل ان بعض السابقين الأولين قاتلوه وذكر ابن حزم أن عمار بن ياسر قتله أبو العادية وان أبا العادية هذا من السابقين ممن بايع تحت الشجرة وأولئك جميعهم قد ثبت في الصحيحين أنه لا يدخل النار منهم أحد ففي صحيح مسلم وغيره عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وفي الصحيح أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال يا رسول الله ليدخلن حاطب النار فقال كذبت انه شهيد بدر أو الحديبية وحاطب هذا هو الذي كاتب المشركين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم وبسبب ذلك نزل يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا أعداؤي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة الآية وكان مسياً الى مماليك ولهذا قال علماؤنا هذا القول وكذبه النبي صلى الله عليه وسلم وقال انه شهيد بدر أو الحديبية وفي الصحيح لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وهو لا يفهم ممن قاتل علياً طحمة والزبير وان كان قاتل عمار فيهم فهو أبلغ من غيره وكان الذين بايعوه تحت الشجرة نحو ألف وأربعمائة وهم الذين فتح الله عليهم خيبر كما وعدهم الله بذلك في سورة الفتح وقسمها بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (١) على ثمانية عشر سهماً لانه كان فيهم مائتا فارس فقسم الفارس ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفارسه فصار لأهل الخيل ستمائة سهم ولغيرهم ألف ومائتا سهم هذا هو الذي ثبت في الأحاديث الصحيحة وعليه أكثر أهل



العلم كالكاف والشافعي وأحمد وغيرهم وقد ذهب طائفة إلى أنه أسهم للفراس سهمين وأن الخليل كانت ثلثمائة كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأما على فلا ريب أنه قاتل معه طائفة من السابقين الأولين كسهل بن حنيف وعمار بن ياسر لكن الذين لم يقاتلوا معه كانوا أفضل فان سعد بن أبي وقاص لم يقاتل معه ولم يكن قد بقي من الصحابة بعد على أفضل منه وكذلك محمد بن مسلمة من الانصار وقد جاء في الحديث أن الفتنة لا تضره فاعتزل وهذا مما استدل به على أن القتال كان قتال فتنة بناويل لم يكن من الجهاد الواجب ولا المستحب وعلى ومن معه أولى بالحق من معاوية وأصحابه كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال غرق مارقة على خير فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق فدل هذا الحديث على أن عليا أولى بالحق ممن قاتله فإنه هو الذي قتل الخوارج لما افترق المسلمون فكان قوم معه وقوم عليه ثم إن هؤلاء الذين قاتلوه لم يخذلوا بل كانوا منصورين يقتحمون السلاذ ويقتلون الكفار وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة قال معاذ بن جبل وهم بالشام وفي مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أحمد ابن حنبل وغيره أهل الغرب هم أهل الشام وهذا كما ذكره فان كل بلد له غرب وشرق والاعتبار في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في قرب مدينته ومن الفرات هو غرب المدينة فاليرة ونحوها على سمت المدينة كما أن حران والفرات وسيمساط ونحوها على سمت مكة ولهذا يقال إن قبله هؤلاء أعداء القبل بمعنى أنك تجعل القطب الشمالي خلف ظهره فتكون مستقبل الكعبة فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة إلى آخر الأرض وأهل الشام أول هؤلاء والعسكر الذين قاتلوا مع معاوية ما خذلوا فاطم بل ولا في قتال على فكيف يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اخذل من خذله وانصر من نصره فأين نصر الله لمن نصره وهذا وغيره مما يبين كذب هذا الحديث

(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع قوله تعالى والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى روى الفقيه ابن علي المغازي الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال كنت جالسا مع فتية من بني هاشم عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا انقض كوكب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من انقض هذا النجم في منزله فهو الوصي من بعدي فقام فتية من بني هاشم فنظروا فإذا الكوكب قد انقض في منزل علي قالوا يا رسول الله قد غويت في حب علي فأترل الله تعالى والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بحسنه كما تقدم وذلك أن القول بلا علم حرام بالنسب والاجماع قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق وأن تشرعوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال هاتوا هؤلاء عاججة فيما لكم به علم فلم تهاجروا فما ليس لكم به علم وقال ومن الناس من يجادل في الله بغير علم وقال إن الذين يجادلون في آيات الله بغير لما أنزلناهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا والسلطان الذي أنعموا إلا أنهم عندهم كمال قال أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا يشركون وقال أم لكم سلطان مبين فأتوا بكتابكم إن كنتم صادقين وقال إن هي إلا أسماء سمنه رأين وأما ما رواه رطل الله بهما من سلطان

على جواز اتصاف الرب تعالى بها حتى يقال أنه موجود مع العالم بعد أن لم يكن وأنه خالق العالم بعد أن لم يكن وما كان من الاعداد والسلوب فان كان سلب أمر يستحيل تقدير وجوده لله تعالى فلا يكون متجدا بالاجماع مثل كونه غير جسم ولا جوهر ولا عرض إلى غير ذلك وإن كان سلب أمر لا يستحيل تقدير انصاف الرب به كالنسب والاضافات فغير ممتنع أن يتصف به الرب تعالى بعد أن لم يكن بالانساق فإنه إذا كان الحادث موجودا صح أن يقال الرب تعالى موجود مع وجوده وتنعدم هذه المعية عند فرض عدم ذلك الحادث فيتجدد له صفة سلب بعد أن لم تكن فيقول قد ذكر أن لفظ الحادث مرادهم به الموجود بعد العدم سواء كان قائما بنفسه كالجوهر أو صفة لغيره كالاعراض وسمى ما ليس بوجوده كالأحوال والسلوب والاضافات متجددات وهذا الفرق أمر اصطلاحى والأفلا فرق بين معنى المتجدد ومعنى الحادث وأيضا فان الأحوال عند القائلين بها منهم من يقول بوجودها وقالوا يسح أن تكون معلومة تبعا لغيرها وإن يكون وجودها تبعاً لغيرها وخالفوا أبا هاشم في قوله ثبت معلومة ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة وأيضا فالتسبب والاضافات عند الفلاسفة

قد تكون وجودية وأما المذاهب فيقال لفظ الحوادث والتجديدات في لغة العرب يتناول أشياء كثيرة وربما أفهم أو أوهم في العرف استحالات كالامراض والعموم والاحزان ونحوها إذا قيل فلان حدث به حادث وكثير منهم يعبر بالاحداث عن المعاصي والذنوب ونحو ذلك كما قد عرف هذا وأما مورد النزاع أنه هل يقوم به ما يتعلق بعشئته وقدرته إماماً من باب الأفعال كالاستواء إلى غيره والاستواء عليه والاتباع والمجيء والنزول ونحو ذلك وإماماً من باب الأقوال والكلمات وإماماً من باب الأحوال كالفرح والغضب والارادات والرضا والنجس ونحو ذلك وإماماً من باب العلوم والادراك كالسمع والبصر والعلم بالموجود بعد العلم بأنه سيوجد وإذا كان كذلك فقوله إن العقلاء من أرباب الملل وغيرهم متفقون على استحالة ذلك غير أن الكرامية إلى آخره ليس بنقل مطابق أما أهل الملل فلا يضاف إليهم من حيث هم أرباب ملّة إلا ما ثبت عن صاحب الملّة صلوات الله عليه وسلامه أو ما أجمع عليه أهل العلم وأما ما قاله بعض أهل الملّة برأيه واستنباطه مع منازعة غيره فلا يجوز إضافته إلى الملّة ومن المعلوم أنه لا يمكن أصلاً أن ينقل عن محمد صلى الله عليه وسلم ولا عن أخوانه المرسلين كوسى

فما جاء به الرسل عن الله فهو سلطان والقرآن سلطان والسنة سلطان لكن لا يعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء به إلا بالنقل الصادق عن الله فكل من احتج بشئ منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فعليه أن يعلم صحته قبل أن يعتد به ويستدل به وإذا احتج به على غيره فعليه بيان صحته وإلا كان قائلاً بلا علم مستدلاً بلا علم وإذا علم أن في الكتب المصنفة في الفضائل ما هو كذب صار الاعتماد على مجرد ما فيها مثل الاستدلال بشهادة الفاسق الذي يصدق تارة ويكذب أخرى بل لو لم يعلم أن فيها كذباً لم يفدنا علمنا حتى يعلم ثقة من رواها وبيننا وبين الرسول مشون من المسلمين ونحن نعلم بالضرورة أن فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقاً وكذباً وقد روى عنه أنه قال سيكتب عليّ فإن كان هذا الحديث صدقاً فلا بد أن يكذب عليه وإن كان كذباً فقد كذب عليه وإذا كان كذلك لم يجز لأحد أن يحتج في مسألة فرعية بحديث حتى يبين ما به يثبت فكيف يحتج في مسائل الأصول التي يقدح فيها في خيار القرون وجاهير المسلمين وسادات أولياء الله المقربين بحيث لا يعلم المحتج به صدقه وهو لو قيل له أن علم أن هذا وقع فإن قال أعلم ذلك فقد كذب فأين يعلم وقوعه ويقال له من أين علمت صدق ذلك وذلك لا يعرف إلا بالسناد ومعرفة أحوال الرواة وأنت لا تعرفه ولو أنك عرفت أنه كذب وإن قال لا أعلم ذلك فكيف يسوغ له الاحتجاج بما لا يعلم صحته (الثاني) أن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث وهذا المغاير ليس من أهل الحديث كآبي نعيم وأمثاله وهؤلاء أيضاً من جامعي العلم الذين يذكرون ما عليه حق وبعضه باطل كالعلبي وأمثاله بل هذا لم يكن الحديث من صنعته فعمد إلى ما وجد من كتب الناس من فضائل على جمعتها كما فعل أخطب خوارزم وكلاهما لا يعرف الحديث وكل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة ما لا يخفى أنه كذب على أقل علماء النقل بالحديث ولست أتعلم أن أحدهما يتعد الكذب فيما ينقله لكن الذي يتقناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ما هو كذب كثير باتفاق أهل العلم وما قد كذبه الناس قبلهم وهما وأمثالهما قد يروون ذلك ولا يعلمون أنه كذب وقد يعلمون أنه كذب فلا أدري هل كانا من أهل العلم بأن هذا كذب أو كانا مما لا يعلمان ذلك وهذا الحديث ذكره الشيخ أبو الفرج في الموضوعات لكن بسياق آخر من حديث محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال لما عرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء السابعة وأراه الله من العجايب في كل سماء فأصبح جعل يحدث الناس عن العجايب فكذبته من أهل مكة من كذبه وصدقه من صدقه فعند ذلك انقض نجم من السماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا في دار من وقع فهو خليفتي من بعدي فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب فقال أهل مكة ضل محمد وغوى وهو ي أهل بيته ومال إلى ابن عمه علي بن أبي طالب رضي الله عنه فعند ذلك نزلت هذه السورة والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى قال أبو الفرج هذا حديث موضوع لا شك فيه وما أورد الذي وضعه وما أبعد ما ذكر وفي أسناده ظلمات منها أبو صالح الكلبي ومحمد بن مروان السدي والمتهم به الكلبي قال أبو حاتم بن حبان كان الكلبي من الذين يقولون إن علياً لم يمت وأنه يرجع إلى الدنيا وإن رأوا صحابه قالوا أمير المؤمنين فيها لا يحل الاحتجاج به قال والعجب من تعقل من وضع هذا الحديث كيف رتب ما لا يصلح في المعقول من أن النجم يقع في دار ويثبت إلى أن يرى ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس وكان ابن عباس رمن المعراج ابن سنان فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها قلنا إذا لم يكن



هذا الحديث في تفسير الكلي المعروف عنه فهو مما وضع بعده وهذا هو الأقرب قال أبو الفرج وقد سرق هذا الحديث بعينه قوم وغيروا أسناده ورووه بأسناد غريب من طريق أبي بكر العطار عن سليمان بن أحمد المصري ومن طريق أبي قضاة ربيعة بن محمد حدثنا ثوبان ابن إبراهيم حدثنا مالك بن عسان النهشلي عن أنس قال انقض كوكب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا الكوكب فن انقض في داره فهو خليفة من بعدي قال فنظرنا فاذا هو قد انقض في منزل على فقال جماعة قد غوى محمد في حب على فأنزل الله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى الآية قال أبو الفرج وهذا هو المتقدم سرقه بعض هؤلاء الرواة فغيروا أسناده ومن تغيبه وضعه إمام على أنس فان أنسا لم يكن بمكة زمن المعراج ولا حين نزول هذه الآية لان المعراج كان قبل الهجرة بسنة وأنسا إنما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفي هذا الأسناد ظلمات أما مالك النهشلي فقال ابن حبان يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الآثبات وأما ثوبان فهو أخو ذى النون المصري ضعيف في الحديث وأبو قضاة منكر الحديث متروكه وأبو بكر العطار وسليمان ابن أحمد مجهولان (الوجه الثالث) أنه مما يبين أنه كذب أن فيه ابن عباس شهد نزول سورة النجم حين انقض الكوكب في منزل على وسورة النجم باتفاق الناس من أول ما نزل بمكة وابن عباس حين مات النبي صلى الله عليه وسلم كان مراهقا بالبلوغ لم يحتلم بعد هكذا ثبت عنه في الصحيحين فعند نزول هذه الآية إما أن ابن عباس لم يكن ولد بعد وإما أنه كان طفلا لا يعز فان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر كان لابن عباس نحو خمس سنين والأقرب أنه لم يكن ولد عند نزول سورة النجم فانها من أوائل ما نزل من القرآن (الوجه الرابع) أنه لم ينقض قط كوكب الى الأرض بمكة ولا بالمدينة ولا غيرهما ولما بعث النبي صلى الله عليه وسلم كثر الرمي بالشهب ومع هذا فلم ينزل كوكب الى الأرض وهذا ليس من الخوارق التي تعرف في العالم بل هو من الخوارق التي لا يعرف مثلها في العالم ولا يروى مثل هذا الا من أوقع الناس وأجرهم على الكذب وأقلهم حياء ودينا ولا يروج الا على من هو من أجهل الناس وأحقهم وأقلهم معرفة وعلم (الوجه الخامس) أن نزول سورة النجم كان في أول الاسلام وعلى اذ ذلك كان صغيرا والاطهر أنه لم يحتلم ولا تزوج بقاطمة ولا شرع بعد فرائض الصلاة أربعاً وثلاثاً واثنين ولا فرائض الزكاة ولا حج البيت ولا صوم رمضان ولا عامة قواعد الاسلام وأمر الوصية بالامامة لو كان حقا انما يكون في آخر الامر كما ادعوه يوم غد يرخم فكيف يكون قد نزل في ذلك الوقت (الوجه السادس) أن أهل العلم بالتفسير متفقون على خلاف هذا وأن النجم المقسم به إما نجوم السماء وإما نجوم القرآن ونحو ذلك ولم يقل أحد إنه كوكب نزل في دار أحد بمكة (الوجه السابع) أن من قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم غويت فهو كافر والكفار لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمرهم بالعروة قبل الشهاداتين والدخول في الاسلام (الوجه الثامن) أن هذا النجم ان كان صاعقة فليس نزول الصاعقة في بيت شخص كرامته وان كان من نجوم السماء فهذه لا تفارق الفلك وان كان من الشهب فهذه يرمى بها رجوما للشياطين وهي لا تنزل الى الأرض ولو قدر أن الشيطان الذي رتب بها وصل الى بيت على حتى احترق بها فليس هذا كرامته مع أن هذا لم يقع قط

(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم

وعيسى صلوات الله عليهما ما يدل على قول النفاة لانصا ولا طاهرا بل الكتب الالهية المتواترة عنهم والاحاديث المتواترة عنهم تدل على نقيض قول النفاة وتوافق قول أهل الآثبات وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم بإحسان وأئمة المسلمين أرباب المذاهب المشهورة وشيوخ المسلمين المتقدمون لا يمكن أحدا أن ينقل نقلا صحيحا عن أحد منهم بما يوافق قول النفاة بل المنقول المستفيض عنهم يوافق قول أهل الآثبات فنقل مثل هذا عن أهل الملة خطأ ظاهرا ولكن أهل الكلام والنظر من أهل الملة تنازعوا في هذا الاصل لما حدث في أهل الملة مذهب الجهمية نفاة الصفات وذلك بعد المائة الاولى في أواخر عصر التابعين ولم يكن قبل هذا يعرف في أهل الملة من يقول بنفي الصفات ولا بنفي الأمور الاختيارية القائمة بذاته فلما حدث هذا القول وقالت به المعتزلة وقالوا لا تحصل به الاعراض والحوادث وأرادوا بذلك أنه لا تقوم به صفة كالعلم والقدرة ولا فعل كالخلق والاستواء أنكر أئمة السلف ذلك عليهم كما هو متواتر معروف وعن هذا أقالت المعتزلة ان انقرآن مخلوق لانه لو قام بذاته للزم أن تقوم به الافعال والصفات وأطبق السلف والأئمة على انكار

هذا عليهم وكل من خالفهم قبل ابن  
كلاب كان يقول بقيام الصفات  
والاقوال والافعال المتعلقة  
بمحيثته وقدرته به لكن ابن كلاب  
ومتبعوه فرقوا بين ما يلزم الذات  
من أعيان الصفات كالحياة والعلم  
وبين ما يتعلق بالمحيثية والقدرة  
فقالوا هذا لا يقوم بذاته لان ذلك  
يستلزم تعاقب الحوادث عليه كما  
سيأتي وابن كرام كان متأخرا بعد  
محنة الامام أحمد بن حنبل وتوفي  
ابن كرام في حدود ستين ومائتين  
فكان بعد ابن كلاب بمدة وكان  
أكثر أهل القبلة قبله على مخالفة  
المعتزلة والكلابية حتى طوائف  
أهل الكلام من الشيعة والمرجئة  
كالهشامية وأصحاب أبي معاذ  
الثومني وزهير الأثرى وغيرهما  
كما ذكر ذلك عنهم الأشعري في  
المقالات وأمثال هؤلاء كانوا  
يقولون بقيام الحوادث به حتى  
صرح طوائف منهم بالحركة كما  
صرح بذلك طوائف من أئمة  
الحديث والسنة وصرحوا بأنه  
لم ينزل متكما اذا شاء وان الحركة  
من لوازم الحياة وأمثال ذلك بل  
هم يقولون انه انما ابتدع من  
ابتدع من أهل الكلام البدع  
المخالفة للنصوص وللعقول لقولهم  
بهذا الاصل كقول من قال ان  
الكلام معنى واحد قديم وقول  
من قال ان المعدوم يرى ويسمع  
وقول من قال بتقديم صوت معين

الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا فروى أحمد بن حنبل في مسنده عن واثلة بن الأسقع  
قال طلبت عليا في منزله فقالت فاطمة ذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما آجعا  
فدخلوا ودخلت معهما فأجلس عليا عن يساره وفاطمة عن يمينه والحسن والحسين بين يديه  
ثم التفت عليهم بثوبه وقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا  
اللهم ان هؤلاء أهلي حقا وعن أم سلمة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته فأتته  
فاطمة رضي الله عنها يرمية فيها حربة فدخلت بها عليه فقال ادعي زوجك وابنيك قالت بخاء  
علي وحسن وحسين فدخلوا وجلسوا كلون من تلك الحربة وهو وهم على منامه علي وكان  
تحت كساء حبري قالت وأنا في الحجر أصلي فأنزل الله تعالى هذه الآية انما يريد الله ليذهب  
عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا قالت فأخذ فضل الكساء وكساهم به ثم أخرج  
يديهم فألوى بهم ما الى السماء وقال هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فكرر  
ذلك قالت فأدخلت رأسي وقلت وأنا معهم يا رسول الله قال انك الى خير وفي هذه الآية دلالة  
على العصمة مع التأكيذ بلفظة انما وادخال الام في الخبر والاختصاص في الخطاب بقوله  
تطهيرا وغيرهم ليس بمعصوم فيكون الامام في علي ولاية ادعاه في عدة من أقواله كقوله  
والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة وهو يعلم ان محلي منها محل القطب من الرجا وقد ثبت نفي  
الرجس عنه فيكون صادقا فيكون هو الامام

(والجواب) ان هذا الحديث صحيح في الجملة فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال لعلي وفاطمة وحسن وحسين اللهم ان هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم  
تطهيرا وروى ذلك مسلم عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة وعليه  
مرط مرحل من شعر أسود بفاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فأدخله ثم جاءت  
فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت  
ويظهركم تطهيرا وهو مشهور من رواية أم سامة من رواية أحمد والترمذي لكن ليس في  
هذا دلالة على عصمتهم ولا امامتهم وتحقيق ذلك في مقامين أحدهما أن قوله انما يريد الله  
ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا كقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج  
وكقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وكقوله يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين  
من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون  
الشهوات أن تميلوا اميلا عظيما فان ارادة الله في هذه الآيات متضمنة لمحبة الله لذلك المراد  
ورضاه به وأنه شرعه للمؤمنين وأمرهم به ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد ولا أنه قضاه وقدره  
ولا أنه يكون لاحالة والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية قال  
اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فطلب من الله لهم اذهاب الرجس  
والتطهير فلو كانت الآية تتضمن اخبار الله بأنه قد أذهب عنهم الرجس وطهرهم لم يحنج الى  
الطلب والدعاء وهذا على قول القدرية أظهر فان ارادة الله عندهم لا تتضمن وجود المراد  
بل فديريديما لا يكون ويكون ما لا يريد فليس في كونه تعالى مریدا لذلك ما يدل على وقوعه وهذا  
الرافضي وأمثاله قدرية فكيف يحتجرون بقوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت  
على وقوع المراد وعندهم أن الله قد اراد ايمان من على وجه الارض فلم يقع مراده وأما على  
قول أهل الاثبات فالتحقيق في ذلك أن الارادة في كتاب الله نوعان ارادة شرعية دينية تتضمن



محبة ورضاه واردة كونه قدرية تتضمن خلقه وتقديره الاولى مثل هؤلاء الآيات والثانية  
مثل قوله تعالى فمن ير الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن ير أن يضله يجعل صدره ضيقا  
حرجا كما يصعد في السماء وقول نوح ولا تنفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان  
الله يريد أن يغويكم وكثير من المثبتة والقدرية يجعل الارادة نوعا واحدا كما يجعلون الارادة  
والحبة شيئا واحدا ثم القدرية ينفون ارادته لما بين أنه مراد في الآيات التشرية فانه عندهم  
كل ما قيل انه مراد فلا يلزم أن يكون كائنا والله قد أخبر أنه يريد أن يتوب على المؤمنين وأن  
يطهرهم وفيهم من تاب وفيهم من لم يتب وفيهم من تطهر وفيهم من لم يتطهر وإذا كانت  
الآية دالة على وقوع ما أراد من التطهير وازهاى الرجس لم يلزم مجرد الآية ثبوت ما ادعاه  
ومما بين ذلك أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مذكورات في الآية والكلام في الامر بالتطهير  
بإيجابه ووعد الثواب على فعله والعقاب على تركه قال تعالى يا نساء النبي من يأت منكن  
بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يفت منكن الله  
ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين وأعتدنا لهما رزقا كريما يا نساء النبي لستن كأحد من  
النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض الى قوله وأطعن الله ورسوله  
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا فالخطاب كله لازواج  
النبي صلى الله عليه وسلم ومعهن الامر والنهاى والوعد والوعيد اكن لما بين ما في هذا من المنفعة  
التي تعمهن وتم غيرهن من أهل البيت جاء التطهير بهذا الخطاب وغيره ليس مختصا بأزواجه  
بل هو متناول لأهل البيت كلهم وعلى وفاطمة والحسن والحسين أخص من غيرهم بذلك  
ولذلك خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء لهم وهذا كما أن قوله لمسجد أسس على التقوى  
من أول يوم نزلت بسبب مسجد قباء لكن الحكم يتناولونه ويتناول ما هو أحق منه بذلك وهو  
مسجد المدينة وهذا الوجه ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن  
المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجدى هذا وثبت عنه في الصحيح أنه كان يأتي  
قباء كل سبت ماشيا وراكبا فكان يقوم في مسجده يوم الجمعة ويأتي فباء يوم السبت وكلاهما  
مؤسس على التقوى وهكذا أزواجه وعلى وفاطمة والحسن والحسين أخص بذلك من أزواجه  
ولهذا خصهم بالدعاء وقد تنازع الناس في آل محمد من هم فقيل أمته وهذا قول طائفة من  
أصحاب محمد ومالك وغيرهم وقيل المتقون من أمته ورووا حديثا آل محمد كل مؤمن نقي رواه  
الخلال وتمام في الفوائدله وقد احتج به طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم وهو حديث موضوع  
وبني على ذلك طائفة من الصوفية أن آل محمد هم خواص الاولياء كما ذكر الحكيم الترمذي  
والصحيح أن آل محمد هم أهل بيته وهذا هو المنقول عن الشافعي وأحمد وهو اختار الشريفة  
أبي جعفر وغيرهم لكن هل أزواجه من أهل بيته على قولين هما روايتان عن أحمد أحدهما  
أنهن لسن من أهل البيت ويروى هذا عن زيد بن أرفم والثاني وهو الصحيح أن أزواجه من  
آله فانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علمهم الصلاة عليه اللهم صل على  
محمد وأزواجه وذريته ولان امرأة ابراهيم من آله وأهل بيته وامرأة لوط من آله وأهل بيته  
بدلالة القرآن فكيف لا يكون أزواج محمد من آله وأهل بيته ولان هذه الآية تدل على أنهم  
من أهل بيته والالم يكن لذك ذلك في الكلام معنى وأما الاتقياء من أمته فهم أولياءه كما ثبت  
في الصحيح أنه قال ان آل بيتي فلان ليسوا لي بأولياء وانما ولي الله وصالح المؤمنين فبين أن

وأما غير أهل الملل فالفلاسفة  
متنازعون في هذا الاصل والمحكي  
عن كثير من أساطينهم القدماء أنه  
كان يقول بذلك كما تقدم نقل  
المضالات عنهم حتى صرح بالحركة  
من صرح منهم بل الذين كانوا  
قبل أرسطو من الاساطين كانوا  
يقولون بحدوث العالم عن أسباب  
حادثه وهم يقولون بهذا الاصل  
لما تصرحوا ولما لزوما وكذلك  
غير واحد من متأخريهم كآبي  
البركات البغدادي صاحب  
المعتبر وهذا اختيار طائفة من  
الخطار كالنير الايمري وغيره وما  
حكاه عن أبي الحسين البصري فهو  
قول غير واحد قبل أبي الحسين  
وبعد كهمشام وغيره وابن عقيل  
يختار قول أبي الحسين وهو معنى  
قول السلف والرازي يعيل الى قول  
أبي الحسين بل والرازي يادع على قوله  
كما ذكره في المطالب العالمة بل  
ينصره وقوله عن الكرامية  
انهم قالوا أسماءه كلها أزلية أى  
معاني أسمائه أى ما لا جله  
استحق تلك الاسماء كالحالقية  
والرازية وأما نفس الاسم  
فهو من كلامه وكلامه عندهم  
حادث قائم بذاته ويمتنع عندهم  
أن يكون في الازل كلام أو أسماء  
لان ذلك يقتضى حوادث لا أول  
لها أو يقتضى قدم القول المعين  
وكلاهما باطل عندهم وحكايتهم  
عن الكرامية أنهم يقولون خلق

الارادة والقول في ذاته مستند الى القدرة القديعة وخلق ما في المخلوقات مستند الى الارادة والقول تعبير عن مذهبهم بعبارته والافهم لا يسمون شيئا مما يقوم بذات الرب لا مخلوقا ولا محدثا وانما يقولون حادث ولا يقولون ان ارادته وكلامه لا مخلوق ولا محدث قال وقد احتج أهل الحق على امتناع قيام الحوادث به بحجج ضعيفة الاولى قالوا لو كان البارئ تعالى قابلا لحلول الحوادث بذاته لما خلا عنها وعن اضدادها وشد الحوادث حادث وما لا يخلو عن الحوادث فيجب أن يكون حادثا والرب تعالى ليس بحادث قال وهذه الحجة مبينة على خمس مقدمات الاولى أن كل صفة حادثه لا بد لها من ضد والثانية أن ضد الصفة الحادثة لا بد وأن يكون حادثا والثالثة أن ما قبل حادثا فلا يخلو عنه وعن ضده والرابعة أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والخامسة أن الحدوث على الله تعالى محال أما أن الرب تعالى ليس بحادث فقد سبق تقريره في قلت هذا معلوم باتفاق أهل الملل وسائر العقلاء ممن أثبت الصانع ومعلوم بالدلة اليقينية بل معلوم بالضرورة وقد ذرأه قرر ذلك وهو لم يقرره فإنه انما قرره بناء على اثبات واجب الوجود وبني ذلك على نفي

أولياءه صالح المؤمنين وكذلك في حديث آخر إن أوليائي المتقون حيث كانوا وأين كانوا وقد قال تعالى وإن تظاهروا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين وفي الصحيح عنه أنه قال وددت أني رأيت اخواني قالوا أولسنا اخوانك قال بل أنتم اخواني وأصحابي قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني وإذا كان كذلك فأولياؤه المتقون بينه وبينهم قرابة الدين والايمان والتقوى وهذه القرابة الدينية أعظم من القرابة الطبيعية والقرب بين القلوب والارواح أعظم من القرب بين الابدان ولهذا كان أفضل الخلق أولياؤه المتقون وأما أقاربه فضيهم المؤمن والكافر والبر والفاجر فان كان فاضل منهم كعلي رضي الله عنه وجعفر والحسن والحسين فضيهم بمقامهم من الايمان والتقوى وهم أولياؤه بهذا الاعتبار لا بمجرد النسب فأولياؤه أعظم درجة من آله وإن صلى على آله تبعالم يقتض ذلك أن يكونوا أفضل من أوليائه الذين لم يصل عليهم فان الانبياء والمرسلين هم من أوليائه وهم أفضل من أهل بيته وإن لم يدخلوا في الصلاة معه تبعا فالمفضل قد يختص بأمر ولا يلزم أن يكون أفضل من الفضل ودليل ذلك أن أزواجه هم من يصل عليه كما ثبت ذلك في الصحيحين وقد ثبت باتفاق الناس كلهم أن الانبياء أفضل منهم كلهم فان قيل فهب أن القرآن لا يدل على وقوع ما أريد من التطهير وازهاب الرجس لكن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بذلك يدل على وقوعه فان دعاءه مستجاب قيل المقصود أن القرآن لا يدل على ما ادعاه بثبوت الطهارة وازهاب الرجس فضلا عن أن يدل على العصمة والامامة وأما الاستدلال بالحديث فذلك مقام آخر ثم نقول في المقام الثاني هب أن القرآن دل على طهارتهم وعلى ذهاب رجسهم كما أن الدعاء المستجاب لا بد أن يستحق معه طهارة المدعولهم وازهاب الرجس عنهم لكن ليس في ذلك ما يدل على العصمة من الخطأ والدليل عليه أن الله لم يردعيا أمر به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصدر من واحدة منهم خطأ فان الخطأ مغفور لهن ولغيرهن وسياق الآية يقتضي أنه يريد يذهب عنهم الرجس الذي هو الخبث كالفواحش ويطهرهم تطهيرا من الفواحش وغيرها من الذنوب والتطهير من الذنوب على وجهين كما في قوله وثيابك فطهر وقوله انهم أناس يتطهرون فإنه قال فيها من يأت منكنا بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين والتطهير من الذنوب إما بأن لا يفعل العبد وإما بأن يتوب منه كما في قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ما أمر الله به من الطهارة ابتداء واردة فإنه يتضمن نهيه عن الفاحشة لا يتضمن الاذن فيها بحال لكن هو سبحانه ينهي عنها وأمر من فعلها بأن يتوب منها وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب واغسلني بالثلج والبرد والماء البارد اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وفي الصحيحين أنه قال لعائشة رضي الله عنها في قصة الافك قبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم براءتها وكان قد ارتاب في أمرها فقال يا عائشة ان كنت بريئة فسيبرئك الله وإن كنت ألممت فاستغفري الله وتوبني إليه فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه وبالجملة لفظ الرجس أصله القذر ويراد به الشرك كقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويراد به الخبائث المحرمة كالطعومات والمشروبات كقوله قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا ولحم خنزير فإنه رجس أو فسقا وقوله انما الخمر والميسر والأصاب والازلام رجس من عمل الشيطان وازهاب ذلك اذهابا لكاهل ونحن نعلم أن الله أذهب عن أولئك السادة



ابتدعوا أصولا زعموا أنه لا يمكن تصديق الرسول إلا بها وأن معرفتها شرط في الإيمان أو واجبة على الأعيان هم من أهل البدع عند السلف والأئمة وجهور العلماء يعلمون أن أصولهم بدعة في الشريعة لكن كثير من الناس يظن أنها صحيحة في العقل وأما الخذاق من الأئمة ومن اتبعهم فيعلمون أنها باطلة في العقل مبتدعة في الشرع وانها تناقض ما جاء به الرسول وحيث أن كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال أنها أصول الدين كفرافهؤلاء السالكون هذه الطرق الباطلة في العقل المبتدعة في الشرع هم الكفار لا من خالفهم وإن لم يكن الخطأ فيها كفرا فلا يكفر من خالفهم فيها ثبت أنه ليس كافرا في حكم الله ورسوله على التقديرين ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالا يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه كفعل الخوارج والجهمية والرافضة المعتزلة وغيرهم وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ وإن كان مخالفاتهم مكفراً لهم مستحلاً لدمايتهم كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم وكلام هؤلاء المتكلمين في هذه المسائل بالتصويب والخطئة والتأنيب ونفيه والتكفير ونفيه لكونهم ينوون على القولين المتقدمين قول القدرية الذين يجعلون كل مستدل قادراً على معرفة الحق فيعذب كل من لم يعرفه وقول الجهمية الجبرية الذين يقولون لا قدرة للعبد على شيء أصلاً بل الله يعذب بمحض المشيئة فيعذب من لم يفعل ذنباً قط وينعم من كفر وفسق وقد وافقهم على ذلك كثير من المتأخرين وهؤلاء يقولون يجوز أن يعذب الأطفال والمجانين وإن لم يفعلوا ذنباً قط ثم منهم من يحرم يعذب أطفال الكفار في الآخرة ومنهم من يجوز ويقول لا أدري ما يقع وهؤلاء يجوزون أن يغفر لأفسق أهل القبلة بلا سبب أصلاً ويعذب الرجل الصالح على السيئة الصغيرة وإن كانت له حسنات أمثال الجبال بلا سبب أصلاً بل بمحض المشيئة وأصل الطائفتين أن القادر المختار يرجح أحد التماثلين على الآخر بلا مرجح لكن هؤلاء الجهمية يقولون أنه في كل حادث يرجح بلا مرجح وأولئك القدرية والمعتزلة والكرامية وطوائف غيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وغيرهم يقولون أصل الأحداث والابداع كان ترجيحاً بلا مرجح وأما بعد ذلك فقد خلق أسباباً وحكماً علق الحوادث بها واختلفت القدرية والجهمية الجبرية في الظلم فقالت القدرية الظلم في حقه هو ما نعرفه من ظلم الناس بعضهم بعضاً فادّعى أنه خالق أفعال العباد وأنه مريد لكل ما وقع وقيل مع ذلك أنه يعذب العاصي كان هذا ظلماً كظلمنا وسموا أنفسهم العدلية وقالت الجهمية الظلم في حقه هو ما يمنع وجوده فأما كل ما يمكن وجوده فليس بظلم فإن الظلم إما مخالفة أمر من يجب طاعته وإما التصرف في ملك الغير بغير إذنه فالإنسان يوصف بالظلم لأنه مخالف لأمر ربه ولا به يتصرف في ملك غيره بغير إذنه والرب ليس فوقه أمر ولا لغيره ملك بل إنما يتصرف في ملكه فكل ما يمكن فليس بظلم بل إذا نعم فرعون وأباجهمل وأمثالهما ممن كفر به وعصاه وعذب موسى ومحمد ممن آمن به وأطاعه فهو مثل العكس المجمع بالنسبة إليه سواء ولكن لما أخبر أنه بنعم المطيعين وأنه يعذب العصاة صار ذلك معلوم الوقوع بخبره الصادق لا لسبب اقضى ذلك والأعمال علامات على الثواب والعقاب ليست أسباباً فهذا قول جهل وأصحابه ومن وافقه كالاشعرى ومن وافقه من أتباع الفقهاء الأربعة والصوفية وغيرهم ولهذا يجوز هؤلاء أن يعذب العاجز عن معرفة الحق ولو اجتهد فليس عندهم في نفس الأمر أسباب للحوادث ولا حكم ولا في الأفعال صفات لأجلها كانت مأموراً بها ومنعها عن بل عندهم عتق أن يكون في خلقه وأمره لأمي وأما

موضع استقصاء ذكر من قدح في ذلك وإنما المقصود القدح في هذه المسائل التي يسمونها براهين عقلية ويعارضون بها نصوص الكتاب والسنة واجماع السلف ثم إن نفس حذاقهم قد حذوا فيها فأما المسلك الأول الذي ذكره الرازي فقال الآمدى المسلك السادس لبعض المتأخرين من أصحابنا في الدلالة على اثبات حدوث الأجسام وهو أنه لو كانت الأجسام أزلية لكانت في الازل إما أن تكون متحركة أو ساكنة وساق المسلك إلى آخره ثم قال وفيه وفي تقريره نظرو ذلك أن القائل يقول أما أن تكون الحركة عبارة عن الحصول في الحيز بعد الحصول في حيز آخر والسكون عبارة عن الحصول في الحيز بعد أن كان في ذلك الحيز أو لا تكون كذلك فإن كان الأول فقد بطل الحصر بالجسم في أول زمان حدوثه فإنه ليس متحركاً (١) لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه وإن كان الثاني فقد بطل ما ذكره في تقرير كون السكون أمراً وجودياً ولا محيص عنه فإن قيل الكلام إنما هو في الجسم في الزمن الثاني والجسم في الزمن الثاني ليس يتخلو عن الحركة والسكون بالتفسير المذكورة فهو ظاهر الحالة فإنه إذا

(١) قوله لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه هكذا في الأصل والظاهر أن في الكلام نقصاً تأمل وحرر كتبه مصححه

فهذا أولى السؤالي الذي أورده يرد على النوعين وقد ذكرنا الجواب عنه فيما تقدم ومضمونه أنه لم لا يجوز أن يكون مجموع العلوات التي لا تنهاه وان كان ممكناً في نفسه ولكنه واجب بوجوب آحاده المتعاقبة وكل واحد واجب بما قبله وهذا إن كان باطلاً كان المقصود التنبه على أن من خالف الكتاب والسنة وقال أنه ينصر بالمعقول أصول الدين يخل بمثل هذا الواجب في أعظم أصول الدين مع أنه يقرر ما لا يحتاج إليه في الدين أو ما يعارض ما ثبت أنه من الدين وكذلك من قال مثل هذا وأمثاله أنه يتهكم بالعقليات يظهر منه في أعظم المعقولات التفتير والتوقف والحيرة فيها ويحقق من المعقولات ما نقل الحاجة إليه أو ما يكون وسيلة إلى غيره مع أن المقصود بالوسيلة لم يحققه وقد احتج على إبطال حوادث أول لها بعد أن أبطل حجج موافقه بأن ذلك يستلزم كون الحادث أزلياً وهذا الوجه ضعيف فإن المنازع يقول أشخاص الحوادث ليست أزلية وإنما الأزلي النوع فالموصوف بأنه أزلي ليس هو الموصوف بأنه حادث ثم يقال إذا لم تقدر أن تقيم حجة على امتناع تسلسل العلوات

(١) قوله فمتنع عندهم أن من يعلم الخ كذا في الأصل وفيه سقط ظاهر فليحذر كتمه صححه

الأصل يبطل حجتهم والحديث حجة عليهم في إبطال هذا الأصل حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم بالتطهير فان قالوا المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يؤخذ بهم كان ذلك أدل على البطلان من دلالاته على العصمة فتبين أن الحديث لا حجة لهم فيه بحال على ثبوت العصمة والعصمة مطلقاً التي هي فعل المأمور وترك المحذور ليست مقدورة عندهم لله ولا يمكنه أن يجعل أحداً فاعلاً لطاعة ولا تاركاً للعصية لالنبي ولا غيره (١) فمتنع عندهم أن من يعلم أنه إذا عاش بطبعه باختيار نفسه لا بإعانة الله وهدايته وهذا مما يبين تناقض قولهم في مسائل العصمة كما تقدم ولو قدر ثبوت العصمة فقد قدمنا أنه لا يشترط في الإمام العصمة والاجماع على انتفاء العصمة في غيرهم وحيث ذق بطل حجتهم بكل طريق وأما قوله أن علياً ادعاهما وقد ثبت نفي الرجس عنه فيكون ما دقاً فجوابه من وجوه أحدها أننا لا نسلم أن علياً ادعاهما بل نحن نعلم بالضرورة أن علياً ما ادعاهما حتى قتل عثمان وإن كان يميل بقلبه إلى أن يولي لكن ما قال إني أنا الإمام ولا إني معصوم ولا إن الرسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني الإمام بعده ولا أنه أوجب على الناس متابعتي ولا نحو هذه الالفاظ بل نحن نعلم بالاضطرار أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو كاذب عليه ونحن نعلم أن علياً كان أتقى لله من أن يدعي الكذب الظاهر الذي تعلم العصمة كلهم أنه كذب وأما نقل الناقل عنه أنه قال لقد تقصصها ابن أبي قحافة وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحاً فنقول أولاً أن اسناد هذا النقل بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصلاً إليه وهذا لا يوجد قط وإنما يوجد مثل هذا في كتاب نهج البلاغة وأمثاله وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مقترأة على علي ولهذا لا يوجد غالباً في كتاب متقدم ولأهلها اسناد معروف فهذا الذي نقلها من أين نقلها ولكن هذه الخطب بمنزلة من يدعي أنه علوي أو عباسي ولا نعلم أحداً من سلفه ادعى ذلك قط ولا ادعى ذلك له فيعلم كذبه فان النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه وكذلك المنقولات لا بد أن تكون ثابتة معروفة عن نقل عنه حتى تتصل بنا فإذا صنف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرة للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ولم يرو أحد منهم تلك الخطب قبله بأسناد معروف علمنا قطعاً أن ذلك كذب وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من علي ما يناقضها ونحن في هذا المقام ليس علينا أن نبين أن هذا كذب بل يكفيننا المطالبة بجهة النقل فان الله لم يوجب على الخلق أن يصدقوا بما لم يثبت له دليل على صدقه بل هذا امتنع بالاتفاق لا سيما على القول بامتناع تكليف ما لا يطاق فان هذا من أعظم تكليف ما لا يطاق فكيف يمكن الإنسان أن يثبت ادعاء على الخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة لما كثر الكاذبون عليه وصار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون سواء كان صدقاً أو كذباً وليس عندهم من يطالبهم بجهة النقل وهذا الجواب عمدة تنافي نفس الأمر وفيما بيننا وبين الله تعالى ثم نقول هب أن علياً قال ذلك فلم قلت أنه أراد إني إمام معصوم منصوص عليه ولم لا يجوز أنه أراد إني كنت أحق بها من غيره لا اعتقاده في نفسه أنه أفضل وأحق من غيره وحيث لا يكون محبوا عن أمر تعمد فيه الكذب ولكن يكون متكلماً باجتهاده والاجتهاد بصيب ويخطئ وينبئ في الرجس لا يكون معصوماً من الخطأ بالاتفاق بدليل أن الله لم يرد من أهل البيت أن يذهب عنهم الخطأ فان ذلك غير مقدور عليه عندهم والخطأ مغفور فلا ينسب وجوده وأيضاً فيه عموم الرجس وأيضاً فإنه لا معصوم من أن يقر على خطأ الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يخصصون ذلك بالائتماع بعده وإذهاب



الرجس قد اشتد فيه على وفاطمة وغيرهما من أهل البيت وأيضا فتحن تعلم أن عليا كان أتقى لله من أن يتعمد الكذب كما أن أبابكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا أتقى لله من أن يتعمدوا الكذب لكن لو قيل لهذا المحجج بالآية أنت لم تذكر دليلا على أن الكذب من الرجس وإذا لم تذكر على ذلك دليلا لم يلزم من اذهاب الرجس اذهاب الكذبة الواحدة أن قدراً أن الرجس ذاهب فهو ضمن أن يحجج بالقرآن وليس في القرآن ما يدل على اذهاب الرجس ولا ما يدل على أن الكذب وانحطاً من الرجس ولا أن علياً قال ذلك ولكن هذا كله لو صح شيء منه لم يصح إلا بقدمات ليست في القرآن فأين البراهين التي في القرآن على الإمامة وهل يدعي هذا إلا من هو من أهل الخزي والتدانة

(فصل) قال الرافضي البرهان السادس في قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال إلى قوله يحافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار قال الثعلبي بأسناده عن أنس وبريدة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية فقام رجل فقال أي بيوت هذه يا رسول الله فقال بيوت الأنبياء فقام إليه أبو بكر فقال يا رسول الله هذا البيت منها يعني بيت علي وفاطمة قال نعم من أفضلها وصف فيها الرجال بما يدل على أفضليتهم فيكون على هو الإمام والالزم تقديم المفضل

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بحجة هذا النقل ومجرد عزو ذلك إلى الثعلبي ليس بحجة باتفاق أهل السنة والشيعة وليس كل خبر رواه واحد من الجمهور يكون حجة عند الجمهور بل علماء الجمهور متفقون على أن ما روي به الثعلبي وأمثاله لا يحتجون به لافي فضيلة أي بكر وعمر ولا في إثبات حكم من الأحكام إلا أن يعلم ثبوته بطريقه فليس له أن يقول أنا نختار عليكم بالأحاديث التي يرويها واحد من الجمهور فإن هذا بمنزلة من يقول أنا أحكم عليكم بما يشهد عليكم من الجمهور فهل يقول أحد من علماء الجمهور أن كل من شهد منهم فهو عدل أو قال أحد من علماءهم أن كل من روى منهم حديثاً كان صحيحاً ثم علماء الجمهور متفقون على أن الثعلبي وأمثاله يروون الصحيح والضعيف ومتفقون على أن مجرد روايته لا توجب اتباع ذلك ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله أنه حاطب ليل يروي ما وجد سواء كان صحيحاً أو سقيماً فتفسيره وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة ففيه ما هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم ولهذا لما اختصره أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي وكان أعلم بالحديث والفقه منه والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين والنحاة وقصص الأنبياء فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي وأما الأحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئاً من الموضوعات التي رواها الثعلبي بل يذكر الصحيح منها ويعزو إلى البخاري وغيره فإنه مصنف كتاب شرح السنة وكتاب المصايح وذكر ما في الصحيحين والسنة ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة كما يفعل غيرهم من المفسرين كالواحد صاحب الثعلبي وهو أعلم بالعربية منه وكالزنجشيري وغيرهم من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع (الثاني) أن هذا الحديث موضوع عند أهل المعرفة بالحديث ولهذا لم يذكره علماء الحديث في كتبهم التي يعتمدون في الحديث عليها كالصحاح والسنة والمسند مع أن في بعض هذا ما هو ضعيف بل ما يعلم أنه كذب لكن هذا قليل جداً وأما هذا الحديث وأمثاله فهو أظهر كذباً من أن يذكره في مثل ذلك (الثالث) أن يقال الآية باتفاق الناس هي في المساجد كما قال في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال

وإثبات الصانع عند موقف على هذا فأى شيء ينفعك في حلول الحوادث عما لم تقم حجة على إثباته فضلاً عن قدمه قال وإنما الاشكال في المقدمات الثلاثة الأولى قال وذلك أن لقائل أن يقول قولكم أن كل صفة حادثة لا بد لها من ضد فاما أن يراد بالضد معنى وجودي يستحيل اجتماعه مع تلك الصفة لذاتيهما وإما أن يراد به ما هو أعم من ذلك وهو ما لا يتصور اجتماعه مع وجود الصفة لذاتيهما وإن كان عدماً حتى يقال فإن عدم الصفة يكون ضداً لوجودها فإن كان الأول فلا نسلم أنه لا بد وأن يكون للصفة ضد بذلك الاعتبار والاستدلال على موقع المنع عسير جداً وإن كان الثاني فلا نسلم أنه يلزم أن يكون ضد الحادث حادثاً والا كان عدم العالم السابق على وجوده حادثاً ولو كان عدمه حادثاً كان وجوده سابقاً على عدمه وهو محال قال وإن سلمنا أنه لا بد أن يكون ضد الحادث معنى وجودياً ولكن لا نسلم امتناع خلو المحل عن الصفة وضد هاب هذا الاعتبار وحيث قررنا في مسألة الكلام والادراكات أن القابل لصفة لا يخلو عنها وعن ضدها إنما كان بالمعنى الأعم لا بالمعنى الخاص فلا مناقضة به قلت هذا كلام حسن جيد لو كان قد وفي بموجبه فإن هذه الطريقة مما كان يحجج بها السلف

والأئمة في اثبات صفات الكمال كالكلام والسمع والبصر وقد اتبعهم في ذلك متكلمة الصفات من أصحاب ابن كلاب وابن كرام والاشعري وغيرهم بل أثبتوا بها عامة صفات الكمال وقد أورد عليها ما يورده نفاة الصفات وزعم أن ذلك قاذح فيها فقال أما أهل الاثبات يعنى للصفات فقد سلك بعضهم في الاثبات مسلكا ضعيفا وهو أنهم تعرضوا لاثبات أحكام الصفات ثم توصلوا منها الى اثبات العلم بالصفات ثانيا فقالوا ان العالم لا محالة على غاية من الحكمة والاتقان وهو مع ذلك جائز وجوده وجائز عدمه كما سيأتى وهو مستند في التخصيص والايحاد الى واجب الوجود كما سيأتى أيضا فيجب أن يكون قادرا عليه مريدا له عالما به كما وقع الاستفراء في الشاهد فان من لم يكن قادرا لا يصح صدور شئ عنه ومن لم يكن مريدا لم يكن تخصيص بعض الجائزات عنه دون بعض بأولى من العكس إذ نسبتها اليه واحدة ومن لم يكن عالما بالشئ لا يتصور منه القصد الى ايجاده قالوا وإذا ثبت كونه قادرا مريدا عالما وجب أن يكون حيا إذا الحياة شرط في هذه الصفات على ما عرف في الشاهد

(١) قوله ليس تغيير كذا في النسخة ولعله ليس بتعيين وحرر كتبه صححه

الآية ويبت على ليس موصوفا بهذه الصفة (الرابع) أن يقال يبت النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من يبت على باتفاق المسلمين ومع هذا لم يدخل في هذه الآية لأنه ليس في بيته رجال وأنما فيه هو والواحدة من نسائه ولما أراد يبت النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخلوا بيوت النبي وقال واذا كن ما يتلى في بيوتكن (الوجه الخامس) أن قوله هي بيوت الانبياء كذب فإنه لو كان كذلك لم يكن لسائر المؤمنين فيها نصيب وقوله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله متناول لكل من كان بهذه الصفة (الوجه السادس) أن قوله في بيوت أذن الله أن ترفع نكرة موصوفة (١) ليس تغيير وقوله أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ان أراد بذلك ما يختص به المساجد من الذكر في البيوت والصلاة فيها دخل في ذلك بيوت أكثر المؤمنين المتصفين بهذه الصفة فلا يختص بيوت الانبياء وان أراد بذلك ما يختص به المساجد من وجود الذكر في الصلوات الخمس ونحو ذلك كانت مختصة بالمساجد وأما بيوت الانبياء فليس فيها خصوصية المساجد وان كان لها فضل بسكنى الانبياء فيها (الوجه السابع) أن يقال ان أريد بيوت الانبياء ما سكنه النبي صلى الله عليه وسلم فليس في المدينة من بيوت الانبياء الا بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فلا يدخل فيها بيت على وان أريد ما دخله الانبياء فالنبي صلى الله عليه وسلم دخل بيوت كثير من الصحابة وأى تقدير قدر في الحديث لا يمكن تخصيص بيت على بأنه من بيوت الانبياء دون بيت أبي بكر وعمر وعثمان ونحوهم وإذا لم يكن له اختصاص فالرجال مشتركون بينه وبين غيره (الوجه الثامن) أن يقال قوله الرجال المذكورون موصوفون بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ليس في الآية ما يدل على أنهم أفضل من غيرهم وليس فيها ذكر ما وعدهم الله به من الخير وفيها من الثناء عليهم وليس كل من اتى عليه ووعد بالجنة يكون أفضل من غيره فلا يلزم أن يكون هو أفضل من الانبياء (الوجه التاسع) أن يقال هب أن هذا يدل على أنهم أفضل ممن ليس كذلك من هذا الوجه لكن لم قلت ان هذه الصفة مختصة بعلى بل من كانت لآلهية التجارة والبيع عن ذكر الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة ويخاف يوم القيامة فهو متصف بهذه الصفة فلم قلت انه ليس متصف بذلك الاعلى ولفظ الآية يدل على أنهم رجال ليسوا رجلا واحدا فهذا دليل على أن هذا لا يختص بعلى بل هو وغيره مشتركون فيها وحيث فلا يلزم أن يكون أفضل من المشاركين له فيها (الوجه العاشر) أنه لو سلم أن عليا أفضل من غيره في هذه الصفة فلم قلت ان ذلك يوجب الامامة وأما امتناع تقديم المفضل على الفاضل اذا سلم فأنما هو في مجموع الصفات التي تناسب الامامة والافليس كل من فضل في خصلة من الخصال استحق أن يكون هو الامام ولو جاز هذا لقيل ففي الصحابة من قتل من الكفار أكثر مما قتل على وفيهم من أنفق من ماله أكثر مما أنفق على وفيهم من كان أكثر صلاة وصياما من على وفيهم من كان عنده من العلم ما ليس عند على وبالجملة لا يمكن أن يكون واحدا من الانبياء له مثل مال كل واحد من الانبياء من كل وجه ولا أحد من الصحابة يكون له مثل مال كل أحد من الصحابة من كل وجه بل يكون في المفضل نوع من الامور التي يمتاز بها عن الفاضل ولكن الاعتبار في التفضيل بالمجموع

(فصل) قال الرافضى البرهان السابع قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجرا الا المودة في القربى روى أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس قال لما نزلت قل لا أسئلكم عليه أجرا الا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من قرأ بتك الذين وجبت علينا مودتهم قال على وفاطمة



وكذلك في تفسير الثعلبي ونحوه في الصحيحين وغيره على من الصحابة الثلاثة لا يجب مودته فيكون على أفضل فيكون هو الامام ولان مخالفته تنافي المودة وبامثال ارامره تكون مودته فيكون واجب الطاعة وهو معنى الامامة

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا الحديث وقوله ان أحد روى هذا في مسنده كذب بين فان مسنداً أحمد موجوده من النسخ ما شاء الله وليس فيه هذا الحديث وأظهر من ذلك كذا بقوله ان هذا في الصحيحين وليس هو في الصحيحين بل فيهما وفي المسند ما يناقض ذلك ولا ريب أن هذا لرجل وأمثاله جهال يكتب أهل العلم لا يطالعونها ولا يعلمون ما فيها ورأيت بعضهم جمع لهم كتب في أحاديث من كتب متفرقة معروفة تارة إلى الصحيحين وتارة إلى مسند أحمد وتارة إلى المغازي والموفق خطيب خوارزم والثعلبي وأمثاله وسماء الطوائف في الرد على الطوائف وآخر صنف كتاباً لهم سماء العمدة واسم مصنفه ابن البطريق وهؤلاء مع كثرة الكذب فيما يروونه فهم أمثل حالاً من أبي جعفر محمد بن علي الذي صنف لهم وأمثاله فان هؤلاء يروون من الأكاذيب ما لا يخفى الا على من هو من أجهل الناس ورأيت كثيراً من ذلك المعزو الذي عزاه أولئك إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلا لا حقيقة له يعزرون إلى مسند أحمد ما ليس فيه أصلاً لكن أحد صنف كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وقد يروى في هذا الكتاب ما ليس في المسند وليس كل ما رواه أحد في المسند وغيره يكون حجة عنده بل يروى ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند أن لا يروى عن المعروفين بالكذب عنده وان كان في ذلك ما هو ضعيف وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سنته وأما كتب الفضائل فيروى ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً فإنه لم يقصد أن لا يروى في ذلك الا ما ثبت عنده ثم زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحد وأنه رواها في المسند وهذا خطأ فبيح فان الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي كلهم متأخر عن أحد وهم ممن يروى عن أحد لا ممن يروى أحد عنه وهذا مسند أحد وكتاب الزهد وكتاب النسخ والنسوخ وكتاب التفسير وغير ذلك من كتبه يقول حدثنا وكيع حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان حدثنا عبد الرزاق فهذا أحد وتارة يقول حدثنا أبو معمر القطيعي حدثنا علي بن الجعد حدثنا أبو نصر التمار فهذا عبد الله وكتابه في فضائل الصحابة له فيه هذا وهذا وفيه من زيادات القطيعي يقول حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي وأمثاله ممن هو مثل عبد الله بن أحمد في الطبقة وهو ممن غايته أن يروى عن أحمد فان أحد ترك الرواية في آخر عمره لما طلب الخليفة أن يحدثه ويحدث ابنه ويقوم عنده يخاف على نفسه من فتنة الدنيا فامتنع من الحديث مطلقاً ليسلم من ذلك لانه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك فكان يذكّر الحديث بأسناده بعد شيوخه ولا يقول حدثنا فلان فكان من يسمعون منه ذلك يفرحون بروايتهم عنه فهذا القطيعي يروى عن شيوخه زيادات وكثير منها كذب موضوع وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة (١) بل عرض ذلك على وكلموا أحد حدیثاً ظنوا أن القائل ذلك هو أحد بن حنبل فانهم لا يعرفون الرجال وطبقاتهم وان شيوخ القطيعي يمتنع أن يروى أحد عنهم شيئاً ثم امهم لفرط جهلهم ما سمعوا كتاباً الا المسند فلما ظنوا أن أحد رواه وأنه انما يروى في المسند صاروا يقولون لما رواه القطيعي رواه أحد في المسند هذا ان لم يزيدوا على القطيعي ما لم يروه فان

وما كان له في وجوده أو عدمه شرط لا يختلف شاهداً ولا غائباً ويلزم من كونه حياً أن يكون سمعاً بصيراً متكلماً فان من لم تثبت له هذه الصفات من الاحياء فهو متصف باضدادها كالعمى والطرش والخرس على ما عرف في الشاهد أيضاً والاله تعالى ينقدس عن الاتصاف بهذه الصفات قالوا واذا ثبت له هذه الاحكام فهي في الشاهد معللة بالصفات فالعلم في الشاهد علة كون العالم عالماً والقدرة علة كون القادر قادراً وعلى هذا النحو باقي الصفات والعلة لا تختلف لاشاهد اولاً وغائباً وأيضاً فان حد العالم في الشاهد من قام به العلم والقادر من قامت به القدرة وعلى هذا النحو والحد لا يختلف شاهداً ولا غائباً وأيضاً فان شرط العالم في الشاهد قيام العلم به وكذلك في القدرة وغيرها والشرط لا يختلف شاهداً ولا غائباً ربي قلت وهذه الطريقة مع امكان تقريرها على هذا الوجه فإنه يمكن تقريرها على وجه أكمل منه ومع هذا فقد قال هذه الحجة مما يضعف التمسك بها جداً وأورد عليها أنها مبنية على الجمع بين الشاهد والغائب وقد تكلمنا على ما ذكره وهو وغيره في غير هذا الموضع وبيناً أن الحجة لا يحتاج

(١) قوله بل عرض ذلك على كذا في النسخة وحرر كنه محكمه

فيها الى هذا الجمع فهو صحيح  
فانه من باب قياس الاولى وهو أن  
ما كان من لوازم الكمال فثبوته  
للخالق أولى منه للخلق كما قد ذكر  
في غير هذا الموضع لكن المقصود  
هنا أنه اعترض على قولهم لو لم  
يتصف بهذا لا تصف بضده العام  
الذي يتضمن النفي وهو قد ذكر هنا  
أنه قرره قال وأما قولهم أنه لو لم  
يتصف بهذه الصفات مع كونه  
حيثا لكان متصفا بما يقابلها  
فالتحقيق فيه موقوف على بيان  
حقيقة المتقابلين يعني المتنافيين  
وذكر التقسيم المشهور فيه  
للفلاسفة وأنه أربعة أقسام  
تقابل السلب والایجاب والعدم  
والملكة والتضاد والتضاد وأن  
تقابل العلم والجهل والعلم والبصر  
هو عندهم من باب تقابل العدم  
والملكة والملكة على اصطلاحهم  
كل معنى وجودي أمكن أن يكون  
نابيا للنفي أما بحق جنسه كالبحر  
للإنسان فان البصر يمكن ثبوته  
لجنسه وهو الحيوان أو بحق نوعه  
ككتابة زيد فان هذا يمكن لنوع  
الإنسان أو بحق شخصه كاللجنة  
للرجل فانها يمكن في حق الرجل  
قال والعدم المقابل لها ارتفاع  
هذه الملكة قال فان أريد بتقابل  
الادرأ ونفيه تقابل التناقض  
بالسلب والایجاب وهو أنه لا يخلو  
من كونه سميعا وبصيرا ومتكلما  
أوليس فهو ما يقوله الخصم ولا

الكذب عندهم غير مأمون ولهذا يعزو صاحب الطرائف وصاحب العمدَة أحاديث إلى أحد  
لم يروها أحد لا في هذا ولا في هذا ولا سمعها أحد قط وأحسن حال هؤلاء أن تكون تلك مما رواه  
القطيعي وما رواه القطيعي فيه من الموضوعات القبيحة الوضع ما لا يخفى على عالم ونقل هذا  
الرافضي من جنس صاحب كتاب العمدَة والطرائف فما أدري نقل عنه أو عن ينقل عنه  
والأخبر به بالنقل أدنى معرفة يستحي أن يعزو مثل هذا الحديث إلى مستند أحد والعصحين  
والصحيحان والمستند نسخهما ملء الأرض وليس هذا في شيء منها وهذا الحديث لم يرو في شيء  
من كتب العلم المعتمدة أصلا وإنما يروى مثل هذا من يحط بالليل كالشعبي وأمثاله الذين  
يروون الغث والسمين بلا تمييز (الوجه الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق  
أهل المعرفة بالحديث وهم المرجوع اليهم في هذا ولهذا لا يوجد في شيء من كتب الحديث  
التي يرجع إليها (الوجه الثالث) أن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة  
بل جميع آل حم مكيات وكذلك آل طس ومن المعلوم أن عليا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد  
غزوة بدر والحسن ولدى السنة الثالثة من الهجرة والحسين في السنة الرابعة فتكون هذه  
الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة فكيف يفسر النبي صلى الله عليه  
وسلم الآية بوجوب مودة قرابة لا تعرف ولم تخلق (الوجه الرابع) أن تفسير الآية الذي  
في الصحيحين عن ابن عباس يناقض ذلك ففي الصحيحين عن سعيد بن جبير قال سئل ابن عباس  
عن قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى فقلت أن لا تؤذوا محمد في قرابته  
فقال ابن عباس عجلت أنه لم يكن بطن من قريش إلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم قرابة  
فقال لا أسألكم عليه أجرا لكن أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم فهذا ابن عباس ترجمان  
القرآن وأعلم أهل البيت بعد علي يقول ليس معناها مودة ذوى القربى لكن معناها لا أسألكم  
بأعشر العرب وبأعشر قريش عليه أجرا لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم فهو  
سأل الناس الذين أرسل اليهم أولا أن يصلوا رجه فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالته ربه (الوجه  
الخامس) أنه قال لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى لم يقل إلا المودة للقربى ولا المودة  
لذوى القربى فلو أراد المودة لذوى القربى لقال المودة لذوى القربى كما قالوا إنما غنمتم من شيء  
فأن الله نجسه وللرسول ولذى القربى وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول  
ولذى القربى وكذلك قوله فأتوا القربى حقهم والمسكين وابن السبيل وقوله وآتى المال على  
حبه ذوى القربى وهكذا في غير موضع فجميع ما في القرآن من التوصية بمحقوق ذوى القربى النبي  
صلى الله عليه وسلم وذوى القربى الإنسان إنما قيل فيها ذوى القربى لم يقل في القربى فلماذا كررنا  
المصدر دون الاسم دل على أنه لم ير ذوى القربى (الوجه السادس) أنه لو أريد المودة لهم لقال  
المودة لذوى القربى ولم يقل في القربى فانه لا يقول من طلب المودة لغيره أسألك المودة في فلان ولا  
في قربي فلان ولكن أسألك المودة لفلان والمحبة لفلان فلما قال المودة في القربى علم أنه ليس  
المراد لذوى القربى (الوجه السابع) أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم لا يسأل على تبليغ  
رسالته ربه أجرا البتة بل أجره على الله كما قال قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين  
وقوله أم تسئلهم أجرا فهم من مغرم مثقلون وقوله قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجرى  
الاعلى الله ولكن الاستثناء هنا منقطع كما قال قل ما أسئلكم عليه من أجر إلا ما شاء أن يتخذ  
إلى ربه سبيلا ولا ريب أن محبة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم واجبة لكن لم يثبت وجوبها



بهذه الآية ولا محبتهم أجر النبي صلى الله عليه وسلم بل هو مما أمرنا الله به كما أمرنا بالعبادات وفي الصحيح عنه أنه خطب أصحابه بغدير يمدعي نجابين مكة والمدينة فقال أذكركم الله في أهل بيتي وفي السنن عنه أنه قال والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبواكم الله ولقرايتي فمن جعل محبة أهل بيته أجراً له يوفيه أيامه فقد أخطأ خطأ عظيماً ولو كان أجره لم تنب عليه نحن لانا أعطيناه أجره الذي يستحقه بالرسالة فهل يقول مسلم مثل هذا (الوجه الثامن) أن القربى معرفة باللام فلا بد أن يكون معروفاً عند المخاطبين الذين أمر أن يقول لهم لا أسئلكم عليه أجراً وقد ذكر أنهم المائز لم يكن قد خلق الحسن والحسين ولا تزوج علي بفاطمة فالقربى التي كان المخاطبون يعرفونها متع أن تكون هذه بخلاف القربى التي بينه وبينهم فإنها معروفة عندهم كما تقول لا أسألك إلا المودة في الرحم التي بيننا وبيننا وكما تقول لا أسألك إلا العدل بيننا وبينكم ولا أسألك إلا أن تتق الله في هذا الأمر (الوجه التاسع) أنا نسلم أن علينا محبة مودته وموالاته بدون الاستدلال بهذه الآية لا يمكن ليس في وجوب موالاته ومودته ما يوجب اختصاصه بالامامة ولا الفضيلة وأما قوله والثلاثة لا تجب موالاتهم فمنوع بل يجب أيضاً مودتهم وموالاتهم فإنه قد ثبت أن الله يحبهم ومن كان الله يحبه وجب علينا أن نحبه فإن الحب في الله والبغض في الله واجب وهو أوثق عرى الإيمان وكذلك هم من أكابر أولياء الله المتقين وقد أوجب الله موالاتهم بل قد ثبت أن الله رضى عنهم ورضوا عنه بنص القرآن وكل من رضى الله عنه فإنه يحبه والله يحب المتقين والحسينين والمقسطين والصابرين وهؤلاء أفضل من دخل في هذه النصوص من هذه الأمة بعد نبيها وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحسنى والسهر فهو أخبرنا أن المؤمنين يتوادون ويتعاطفون ويتراحون وأنهم في ذلك كالجسد الواحد وهؤلاء قد ثبت إيمانهم بالنصوص والاجماع كما قد ثبت إيمان علي ولا يمكن من يقدح في إيمانهم أن يثبت إيمان علي بل كل طريق يدل على إيمان علي فإنها على إيمانهم أدل والطريق التي يقدح بها فيهم يجب عنها كإيجاب عن القدح في علي وأولى فإن الرافضي الذي يقدح فيهم ويتعصب لعل فهو منقطع الحجة كاليهود والنصارى الذين يريدون إثبات نبوة موسى وعيسى والقدح في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يمكن الرافضي أن يقيم الحجة على النواصب الذين يبغضون علياً أو يقدحون في إيمانهم من الخوارج وغيرهم فإنهم إذا قالوا له بأي شيء علمت أن علياً مؤمن أو ولي الله تعالى فإن قال بالنقل المتواتر بإسلامه وحسناته قيل له هذا النقل موجود في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بل النقل المتواتر بحسنات هؤلاء السليمة عن المعارض أعظم من النقل المتواتر في مثل ذلك لعل وإن قال بالقرآن الدال على إيمان علي قيل له القرآن انما يدل بأسماء عامة كقوله لقد رضى الله عن المؤمنين ونحو ذلك وأنت تخرج أكابر الصحابة قانحاً واحداً سهلاً وإن قال بالأحاديث الدالة على فضائله أو نزول القرآن فيه قيل أحاديث أولئك أكثروا وأصح وقد قدحت فيهم وقيل له تلك الأحاديث التي في فضائل علي انما رواها الصحابة الذين قدحت فيهم فإن كان القدح صحيحاً بطل النقل وإن كان النقل صحيحاً بطل القدح وإن قال بنقل الشيعة أو تواترهم قيل له الصحابة لم يكن فيهم من الرافضة أحد والرافضة تطعن في جميع الصحابة الا نفر قليل لا بضعة عشر ومثل هذا قد يقال انهم تواطؤوا على ما نقلوه فن قدح في نقل الجمهور كيف يمكنه

يقبل نفيه من غير دليل وإن أريد بالتقابل تقابل العدم والملكة فلا يلزم من نفي الملكة تحقق العدم ولا بالعكس إلا في محل يكون قابلاً لها ولهذا يصح أن يقال الحجر لا أعمى ولا يبصر والقول بكون الباري تعالى قابلاً للبصر والعمى دعوى محل النزاع والمصادرة على المطالب وعلى هذا فقد امتنع نفي لزوم العمى والحرس والطرش في حق الله تعالى من ضرورة نفي البصر والسمع والكلام عنه فهذا كلامه في الخلو عن الضدين بالمعنى العام أوورد عليه ما ذكر فكيف يدعي أنه قرره وهذا الإرادة أراد معروف المعطلة نفاة الصفات وهو إراد فاسد من وجوه أحدها أن يقال نحن نريد بالتقابل تقابل السلب والإيجاب ونفي هذه الصفات يتضمن النقص لكل من نفيته عنه سواء قيل أنه قابل لها أو لم يقل فإنه من المعلوم بصريح العقل أن المتصف بالحياة والعلم والكلام والسمع والبصر أكمل ممن لم يتصف بذلك وما قدر انتفاء ذلك عنه كالجاذف هو أنقص بالنسبة إلى من اتصف بذلك وهو قد سلك في إثبات الصفات طريقة الكمال وهي في الحقيقة من جنس هذه فقال واعلم أن ههنا طريقة رشيقة سهلة المعركة قريبة المدرك يعسر على المنصف المتبحر الخروج عنها والقدح في دلائلها يمكن طردها في إثبات جميع الصفات النفسانية

وهي مما ألهمني الله إياها ولم أجدها على صورتها وتحريرها لأحد غيري وهو أن يقال المفهوم من كل واحد من هذه الصفات المذكورة مع قطع النظر عما يتصف به صفة كمال أو لاصفة كمال لا جائز أن تكون لاصفة كمال والألا كان حال من اتصف بها في الشاهد أنقص من حال من لم يتصف بها أن كان عدمها في نفس الأمر كمالا أو مساويا للحال من لم يتصف بها أن لم يكن عدمها في نفس الأمر كمالا وهو خلاف ما نعلمه بالضرورة في الشاهد فلم يبق إلا القسم الأول وهو أنه في نفسها وذواتها كمال وعند ذلك فلو قدر عدم اتصاف الباري تعالى بها لكان ناقصا بالنسبة إلى من اتصف بها من مخلوقاته ومحال أن يكون الخالق أنقص من المخلوق \* قلت وهذه الحجة التي تلونها صحيحة وقد استدلل بها ما شاء الله من السلف والخلف وإن كان تصويرها والتعبير عنها بتنوع وهذه المادة بعينها يمكن نقلها إلى الحجة الأولى التي زيفها بأن يقال لو لم يتصف بصفات الكمال لاتصف بنقائصها وهي صفات نقص فيكون أنقص من بعض مخلوقاته (الوجه الثاني) أن يقال هب أنهم ما متقابلان تقابل عدم

(١) قوله الترجيح من هذا الحديث الخ هكذا في الأصل وحرر المقام فاعل هنا سقطا كتبه معججه

اثبات نقل نفي قليل وهذا مبسوط في موضعه والمقصود أن قوله وغير على من الثلاثة لا تجب مودته كلام باطل عند الجمهور بل مودة هؤلاء أوجب عند أهل السنة من مودة على لأن وجوب المودة على مقدار الفضل فكل من كان أفضل كانت مودته أكمل وقد قال تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا قالوا يحبهم ويحبهم إلى عباده هؤلاء أفضل من آمن وعمل صالحا من هذه الأمة بعد نبيها كما قال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود إلى آخر السورة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الناس أحب إليك قال عائشة قال فبن الرجال قال أبوها وفي الصحيح أن عمر قال لا بى بكر رضى الله عنهما يوم السقيفة بل أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصدق ذلك ما استفاض في الصحاح من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن مودة الاسلام فهذا بين أنه ليس في أهل الأرض أحق بحبته ومودته من أبي بكر وما كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أحب إلى الله وما كان أحب إلى الله ورسوله فهو أحق أن يكون أحب إلى المؤمنين الذين يحبون ما أحبه الله ورسوله والدلائل الدالة على أنه أحق بالمودة كثيرة فضلا عن أن يقال إن المفضلون تجب مودته وإن الفاضل لا تجب مودته \* وأما قوله إن مخالفته تنافي المودة وبامثال أو امره تكون مودته فيكون واجب الطاعة وهو معنى الإمامة فجوابه من وجوه أحدها أن كان المودة توجب الطاعة فقد وجبت مودة ذوى القربى فتجب طاعتهم فيجب أن تكون فاطمة أيضا اماما وإن كان هذا باطلا فهذا مثله (الثاني) أن المودة ليست مستلزمة للإمامة في حال وجوب المودة فليس من وجبت مودته كان إماما حينئذ بدليل أن الحسن والحسين تجب مودتهما قبل مصيرهما لإمامين وعلى تجب مودته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن إماما بل تجب وإن تأخرت إمامته إلى مقتل عثمان (الثالث) أن وجوب المودة أن كان ملزوم الإمامة يقتضى انتفاء اللازم فلا تجب مودة الأمن يكون إماما معصوما حينئذ لا يود أحد من المؤمنين ولا يحبهم فلا تجب مودة أحد من المؤمنين ولا محبته إذا لم يكونوا أئمة لأشيعة على ولا غيرهم وهذا خلاف الإجماع وخلاف ما علم بالاضطرار من دين الاسلام (الرابع) أن قوله والمخالفة تنافي المودة يقال متى إذا كان ذلك واجب الطاعة أو مطلقا الثاني ممنوع والالكان من أوجب على غيره شيأ لم يوجب الله عليه إن خالفه فلا يكون محباله فلا يكون مؤمن محبا للمؤمن حتى يعتقد وجوب طاعته وهذا معلوم الفساد وأما الأول فيقال إذا لم تكن المخالفة فادحة في المودة إذا كان واجب الطاعة حينئذ يجب أن يعلم أولا وجوب الطاعة حتى تكون مخالفته فادحة في مودته فإذا أثبت وجوب الطاعة بمجرد وجوب المودة كان ذلك باطلا وكان ذلك دورا ممتنعا فإنه لا يعلم أن المخالفة تقدر في المودة حتى يعلم وجوب الطاعة ولا يعلم وجوب الطاعة إلا إذا علم أنه إمام ولا يعلم أنه إمام حتى يعلم أن مخالفته تقدر في مودته (الخامس) أن يقال المخالفة تقدر في المودة إذا أمر بطاعته أو لم يؤمر والثاني متنف ضرورة وأما الأول فإنا نعلم أن عليا لم يأمر الناس بطاعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان (السادس) أن يقال هذا بعينه يقال في حق أبي بكر وعمر وعثمان فإن مودتهم ومحبتهم وموالاتهم واجبة كما تقدم ومخالفتهم تقدر في ذلك (السابع) الترجيح (١) من هذا الحديث لأن القوم دعوا الناس إلى ولايتهم وطاعتهم وادعوا الإمامة



والملكه فقولكم لا يلزم من نفي أحدهما ثبوت الآخر الا اذا كان المحل قابلا لجوابه أن يقال الموجودات نوعان نوع يقبل الاتصاف بأحدهذين كالحيوان وصنف لا يقبل ذلك كالجناد ومن المعلوم أن ما قبل أحدهما أكمل مما لا يقبل واحدا منهما وان كان موصوفا بالعمى والصمم والخرس مع فان الحيوان الذي هو كذلك أقرب الى الكمال ممن لا يقبل لا هذا ولا هذا اذ الحيوان الايكم الاعمى الاصم يمكن أن يتصف بصفات الكمال وما يقبل الاتصاف بصفات الكمال أكمل ممن لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال فاذا كان قد علم أن الرب تعالى مقدس عن أن يتصف بهذه النقائص مع قبوله للاتصاف بصفات الكمال فلا ينقدس عن كونه لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال أولى وأحرى وهذا معلوم ببداية العقول (الوجه الثالث) أن نقول لا نسلم أن في الاعيان ما لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات فان الله قادر على أن يخلق الحياة في كل جسم وأن ينطقه كما أنطق ما شاء من الجادات وقال تعالى والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء واذا كان كذلك فدعواهم أن من الاعيان ما لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات رجوع منهم الى مجرد ما شهدوه من العادة والافن كان مصداقاً بأن الله قلب عصا موسى وهي جناد تبعاً باعظمتها ابتاعت

والله أوجب طاعتهم فخالقهم عدو لله وهؤلاء القوم مع أهل السنة بمنزلة النصاري مع المسلمين فالنصاري يجعلون المسيح الها ويجعلون ابراهيم وموسى ومحمد أقل من الخواريين الذين كانوا مع عيسى وهؤلاء يجعلون علياً هو الامام المعصوم وهو النبي أو إله والخلفاء الاربعة أقل من مثل الاشتراكتي وأمثاله الذين قاتلوا معه ولهذا كان جهلهم وظلمهم أعظم من أن يوصف بتسكون بالمنقولات المكذوبة والالفاظ المتشابهة والاقبسة الفاسدة ويدعون المنقولات الصادقة المتواترة والنصوص البينة والمعقولات الصريحة

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن قوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله قال الثعلبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة تخلف علي بن أبي طالب لقضاء دينه ورد الودائع التي كانت عنده وأمره ليلة خرج الى الغار وقد أحاط المشركون بالدار أن ينام على فراشه فقال له يا علي اتشح ببرد الاخضر الحضرمي ونم على فراشي فإنه لا يخلص اليك منهم مكرهه ان شاء الله تعالى ففعل ذلك فأوحى الله تعالى الى جبريل وميكائيل اني قد آخيت بينكما وجعلت عمراً حد كما أطول من عمر الآخرة فكأثر صاحب الحياة فاختر كلاهما الحياة فأوحى الله اليهما ألا كتتما مثل علي بن أبي طالب آخيت بينه وبين محمد عليه الصلاة والسلام فبات علي فراشه يفديه بنفسه ويؤثره بالحياة اهبط الى الارض فاحفظه من عدوه فتر لا فكان جبريل عند رأسه وميكائيل عند رجليه فقال جبريل يخرج من مثلك يا ابن أبي طالب باهي الله بك الملائكة فأنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى المدينة في شأن علي ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله وقال ابن عباس انما نزلت في علي لما هرب النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين الى الغار وهذه فضيلة لم تحصل لغيره تدل على فضيلة علي على جميع أصحابه فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا النقل ومجرد نقل الثعلبي وأمثاله لذلك بل روايتهم ليس بحجة باتفاق طوائف أهل السنة والشيعه لان هذا امر سل متأخر ولم يذكر اسناده وفي نقله من هذا الجنس للأسرائيليات والاسلاميات أمور يعلم أنها باطلة وان كان هو لم يعتمد الكذب ثانياً أن هذا الذي نقله علي هذا الوجه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة والمرجع اليهم في هذا الباب الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر هو وأبو بكر الى المدينة لم يكن للقوم غرض في طلب علي وانما كان مطلوبهم النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وجعلوا في كل واحد منهم ما دبت له من جأبه كما ثبت ذلك في الصحيح الذي لا يستر يب أهل العلم في صحته ونزله علياً في فراشه لينظروا أن النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فلا يطلبوه فلما أصبحوا وجدوا علياً فظهرت خيبتهم ولم يؤذوا علياً بل سألوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرهم أنه لا علم له به ولم يكن هناك خوف على أحد وانما كان الخوف على النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه ولو كان لهم في علي غرض لتعرضوا له لما وجدوه فلما لم يتعرضوا له دل على أنهم لا غرض لهم فيه فأى فداء هنا بالنفس والذي كان يفديه بنفسه بلاريب ويقصد أن يدفع بنفسه عنه ويكون الضرر به دون هو أبو بكر كان يذكر الطلبة فيكون خلفه ويذكر الرصد فيكون أمامه وكان يذهب فيكشف له الخبر واذا كان هناك ما يخاف أن يكون به لا بالنبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد من الصحابة قد فداءه بنفسه في مواطن الحروب فثم من قتل بين يديه ومنهم من شلت يده كطلحة بن عبد الله وهذا واجب على المؤمنين كلهم فلو قدر أنه كان هناك فداءه بالنفس لكان

الحبال والعصى لم يمكنه أن يطرد هذه الدعوى وإذا كان سبحانه قادراً على أن يثبت هذه الصفات صفات الكمال لما كان جاداً من مخلوقاته وكان كل مخلوق يقبل ذلك بقدرته الله تعالى فهو أحق بقبول ذلك بل بوجوبه له إذا كان ممكناً في حقه من صفات الكمال كان واجبه له فإنه لا يستفيد صفات الكمال من غيره بل هو مستحق لها بذاته فهي من لوازم ذاته

وهذا فصل فصل معترض ذكرناه تنبيهاً على تقصير من يقصر في الاستدلال على الحق الذي قامت عليه الدلائل اليقينية العقلية مع السمعية مع مدافعهم لما دلت عليه دلائل السمع والعقل وإن كنا لا نظن بعلم بل بعقل أن يتكلم في جهة الربوبية بما يراه تقصيراً ولكن لا يخلو صاحب هذه الطريق من عجز أو تغرير أو كلاهما يظهر به نقصه عن حال السلف والأئمة الموافقين للشرع والعقل وأنهم كانوا فوق المخالفين لهم في هذه المطالب الإلهية والمعارف الربانية وهذه الحجة التي صدر بها الأمدى وزيفها هي الحجة التي اعتمد عليها الكلابية والأشعرية ومن وافقهم من السالمية والفقهاء من أصحاب أجدادهم كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم وهي مبنية على مقدمتين أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن

هذان الفضائل المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة فكيف إذا لم يكن هناك خوف على قال ابن اسحق في السيرة مع أنه من المتولين لعل المائلين إليه ذكر خروج النبي صلى الله عليه وسلم من منزله واستخلاف علي على فراشه ليلة مكر الكفار به قال فأتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه قال فلما كانت عتمة الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامهم قال لعلني على فراشي واتشع يردى هذا الحضري الا خضر فتم فإنه لن يخلص اليك شيء تكرهه منهم وعن محمد بن كعب القرظي قال لما اجتمعوا له وفيهم أبو جهل فقال وهم على بابه ان محمداً يزعم أنكم ان تابغوه على أمره كنتم ملوك العرب والعجم ثم بعثتم بعد موتكم فجعلت لكم جنات كجنان الاردن وان لم تفعلوا كان له فيكم ذبح ثم بعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم نار تحرقون فيها قال وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم فأخذ حفنة من تراب في يده ثم قال نعم أما أقول ذلك وأنت أحدهم وأخذ الله على أبصارهم عنه فلا يرونه ولم يبق منهم رجلاً الا وضع على رأسه تراباً ثم انصرف الى حيث أراد أن يذهب فأتاهم آت ممن لم يكن معهم فقال ما تنتظرون ههنا فقالوا الحمد قال خبيكم الله قد والله خرج عليكم محمد ثم ما ترك منكم رجلاً الا وقد وضع على رأسه تراباً وانطلق الى حاجته أفاترون ما بكم قال فوضع كل رجل منهم يده على رأسه فإذا عليه تراب ثم جعلوا يطلعون فيرون علياً على الفراش سمى يردد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون والله ان هذا المحمد بأعما عليه برده فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا فقام على عن الفراش فقالوا والله لقد كان صدقنا الذي كان حدثنا وكان مما أنزل الله ذلك اليوم واذمكرك الذين كفروا البتة أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين وقوله أم يقولون شاعر نربص به ريب المنون الآية فأذن الله لنبيه في الهجرة عند ذلك فهذا بين أن القوم لم يكن لهم غرض في علي أصلاً وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اتشع يردى هذا الأخضر فتم فيه فإنه لن يخلص اليك شيء تكرهه فوعده وهو الصادق أنه لا يخلص اليه مكروه وكان طمأنينته بوعده رسول الله (الرابع) ان هذا الحديث فيه من الدلائل على كذبه ما لا يخفى فان الملائكة لا يقال فيهم مثل هذا الباطل الذي لا يليق بهم وليس أحدهما جائعاً فيؤثره الاخر بالطعام ولا هناك خوف فيؤثر أحدهما صاحبه بالأمن فكيف يقول الله لهما أباكيا يؤثر صاحبه بالحياة ولا لأواخاه بين الملائكة أصل بل جبريل له عمل يختص به دون ميكائيل وميكائيل له عمل يختص به دون جبريل كما جاء في الآثار ان الوحي والنصر لجبريل وان الرزق والمطر لميكائيل ثم ان كان الله قضى بأن عمر أحدهما أطول من الآخر فهو ما فضاء وان قضاه لواحد وأراد منهما أن يتفق على تعيين الاطول أو يؤثر به أحدهما الاخر وهو ما راضيان بذلك فلا كلام وأما ان كانا يكرهان ذلك فكيف يليق بحكمة الله ورجته أن يجترش بينهما أو يليق بينهما العداوة ولو كان ذلك حقاً تعالى الله عن ذلك ثم هذا القدر لو وقع مع أنه باطل فكيف تأخر من حين خلقهما الله قبل آدم الى حين الهجرة وانما كان يكون ذلك لو كان عقب خلقهما (الخامس) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخذ علماً ولا غيره بل كل ما روى في هذا فهو كذب وحديث المؤاخاة الذي يروى في ذلك مع ضعفه وبطلانه انما فيه مؤاخاته له في المدينة هكذا رواه الترمذي فأما عكة مؤاخاته له باطلة على التقديرين وأيضاً فقد عرف أنه لم يكن فداء بالنفس ولا ايشار بالحياة باتفاق علماء النقل (السادس) أن هبوط جبريل وميكائيل لحفظ واحد من



كتاب الله فان لم يكن فيما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجدوا الاجتهاد الحاكم برأيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فمن علم الحق وقضى به فهو في الجنة ومن علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ومن قضى للناس على جهل فهو في النار واذا حكم بعلم وعدل فاذا اجتهد فاصاب فله اجر وان اجتهد فأخطأ فله اجر كما ثبت ذلك في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين والمقصود هنا انه اذا وجب فيما شجر بين عموم المؤمنين أن لا يتكلم الا بعلم وعدل ويرتد ذلك الى الله والرسول فذلك في امر الصحابة أظهر فلو طعن طاعن في بعض ولاية الامور من ملك وحاكم وأمير وشيخ ونحو ذلك وجعله كافرا معتديا على غيره في ولاية وغيرها وجعل غيره هو العالم العادل المبرأ من كل خطأ وذنوب وجعل كل من أحب الاول وتولاه كافرا أو ظالما مستحقا للسلب وأخذ يسبه فانه يجب الكلام في ذلك بعلم وعدل والرافضة سلكوا في الصحابة مسلك التفرق فوالوا بعضهم وغلوا فيه وعادوا بعضهم وغلوا في معاداته وقد يسلك كثير من الناس ما يشبه هذا في أمرائهم وملاوكتهم وعلمائهم وشيوخهم فيحصل بينهم رخص في غير الصحابة تتخذ أحدا الحزبين يتولى فلانا ومحبيه وينغض فلانا ومحبيه وقد يسب ذلك بغير حق وهذا كله من التفرق والتشيع الذي نهى الله عنه ورسوله فقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تحونن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم أكرهتم بعد اعمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة ولهذا كان أبو امامة الباهلي وغيره يتأولها في الخوارج قاله تعالى قد أمر المؤمنين كلهم أن يعتصموا بحبله جميعا ولا يفرقوا وقد فسر حبله بكاتبه وبدينه وبالإسلام وبالإخلاص وبأمره وبعهده وبطاعته وبالجماعة وهذه كلها منقولة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وكلها صحيحة فان القرآن يأمر بدين الاسلام وذلك هو عهده وأمره وطاعته والاعتصام به جميعا انما يكون في الجماعة ودين الاسلام حقيقته الاخلاص لله وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تنصحوهم من ولادة الله أمرهم والله تعالى قد حرم ظلم المسلمين أحيائهم وأمواتهم وحرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في حجة الوداع ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الأهل بلغت الألبان الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع وقد قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً فمن آذى مؤمناً حياً أو ميتاً بغير ذنب يوجب ذلك فقد دخل في هذه الآية ومن كان مجتهداً لا اثم عليه فاذا آذاه مؤذ فقد آذاه بغير ما اكتسب ومن كان مذنباً وقد تاب من ذنبه أو غفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مؤذ فقد آذاه بغير ما اكتسب وان حصل له بفعله مصيبة ولما حاج موسى آدم وقال لماذا أخرجتنا ونفسنا من الجنة فقال آدم بكم وجدت مكتوباً على قبل أن أخلق وعصى آدم ربه فغوى قال بأربعين سنة قال حج آدم موسى وهذا الحديث ثابت في الصحيحين لكن غلط كثير من الناس في معناه فظنوا أن آدم احتج بالقدر

نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم والاتحاد محال فيبقى المراد بالمساواة له الولاية وأيضا لو كان غير هؤلاء مساويا لهم وأفضل منهم في استجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع الحاجة وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم وهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب الأعلى من استحوذ الشيطان عليه وأخذ بمجامع قلبه وحببت إليه الدنيا التي لا ينالها إلا بجمع أهل الحق من حقهم

(والجواب) أن يقال أما أخذهم عليا والحسن والحسين في المباهاة فحديث صحيح رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص قال في حديث طويل لما نزلت هذه الآية فقل تعالى اندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال اللهم هؤلاء أهلي ولكن لا دلالة في ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية وقوله قد جعله الله نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم والاتحاد محال فيبقى المساواة له الولاية العامة فكذا المساوية قلنا لا نسلم أنه لم يبق إلا المساواة ولا دليل على ذلك بل جملة على ذلك ممتنع لأن أحدا لا يساوي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليا ولا غيره وهذا اللفظ في لغة العرب لا يقتضي المساواة قال تعالى في قصة الإفك لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين وقد قال تعالى في قصة بني إسرائيل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خبر لكم عند بارئكم أي يقتل بعضكم بعضا ولم يوجب ذلك أن يكونوا متساوين ولا أن يكون من عبد العجل مساويا لمن لم يعبد وكذلك قد قيل في قوله ولا تقتلوا أنفسكم أي لا يقتل بعضكم بعضا وإن كانوا غير متساوين وقال تعالى ولا تلهوا أنفسكم أي لا يلزم بعضكم بعضا فقطع عليه ويعيه وهذا نهى لجميع المؤمنين أن لا يفعل بعضهم بعض هذا الطعن والعيب مع أنهم غير متساوين لا في الأحكام ولا في الفضيلة ولا النظام كالملوك ولا الإمام كالأموم ومن هذا الباب قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يقتل بعضكم بعضا وإذا كان اللفظ في قوله وأنفسنا وأنفسكم كاللفظ في قوله ولا تلهوا أنفسكم لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وبحود ذلك مع أن التساوي هنا ليس واجب بل ممتنع فكذلك هناك وأشد بل هذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة والتجانس والمشابهة يكون بالاشتراك في الإيمان فالمؤمنون اخوة في الإيمان وهو المراد بقوله لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقوله ولا تلهوا أنفسكم وقد يكون بالاشتراك في الدين وإن كان فيهم المنافق كالشترالك المسلمين في الاسلام الظاهر وإن كان مع ذلك الاشتراك في السب فهو أوكد وقوم موسى كانوا أنفسهم هذا الاعتبار وقوله تعالى اندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم أي رجالنا ورجالكم أي الرجال الذين هم من جنسنا في الدين والنسب والرجال الذين هم من جنسكم والمراد التجانس في القرابة فقط لأنه قال أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم فذكر الأولاد وذكر الرجال فعلم أنه أراد الأقربين الثامن المذكور والاثنا من الأولاد والعصبة ولهذا دعا الحسن والحسين من الأبناء ودعا فاطمة من النساء ودعا عليا من رجاله ولم يكن عنده أحد أقرب إليه نسبيا من هؤلاء وهم الذين أدار عليهم الكساء والمباهاة إنما تحصل بالأقربين إليه والأقربا بهم بالبعد في النسب وإن كانوا أفضل عند الله لم يحصل المقصود فإن المراد أنهم يدعون الأقربين كما يدعو هو الأقرب إليه والنفس تحو على أقاربها ما لا تحو على غيرهم وكانوا يعلمون أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلمون أنهم

والاختيار فلا بد وأن يكون الرب تعالى قاصدا للمحل حدوثها ومحل حدوثها ليس الذات فيجب أن يكون قاصدا للذات والقصد إلى الشيء يستدعي كونه في الجهة وهو محال ثم ولجأ لقيام كل حادث به وهو محال وأيضا فإن الصفة الحادثة عند الكرامة إما هو قوله كن والارادة هي مستندة لمحدثات وعند ذلك فلا حاجة إلى الحادث الذي هو القول والارادة لا مكان اسناد جميع المحدثات إلى القدرة القدسية قلنا أما الأول فنردف فان القصد إلى إيجاد الصفة وإن استدعي القصد إلى محل حدوثها فأنما يلزم من ذلك أن يكون المحل في الجهة أن لو كان القصد بمعنى الإشارة إلى الجهة وليس كذلك بل بمعنى ارادة احدات الصفة فيه وذلك غير موجب للجهة ثم وإن كان القصد إلى إيجاد الصفة في المحل يوجب كون المحل في الجهة فيلزم من ذلك امتناع القصد من الله تعالى إلى إيجاد الاعراض لأن القصد إلى إيجادها يكون قصدا لمحالها ويلزم من ذلك أن تكون محالها في الجهات والقصد إلى ما هو في جهة ممن ليس في الجهة محال وذلك يفضي إلى أن يكون الرب في الجهة عند قصد خلق الاعراض وهو محال وأما القول بأنه إذا جاز خلق بعض الحوادث في ذاته جاز خلق كل حادث فدعوى مجردة وقياس من



أنهم إن باهلوه نزلت البهلة عليهم وعلى أقاربهم فاجتمع الخوف على أنفسهم وعلى أقاربهم فكان ذلك أبلغ في امتناعهم والافالانسان قد يختار أن يهلك ويحيي ابنه والشج الكبير قد يختار الموت إذا قى أقاربه في نعمة ومال وهذا موجود كثير فطلب منهم المباهلة بالابناء والنساء والرجال والأقربين من الجانبين فلهذا دعاه هؤلاء وآية المباهلة ثلاث سنه عشر لما قدم وقد نجران ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بقي من أعمامه الا العباس والعباس لم يكن من السابقين الاولين ولا كان له به اختصاص كعلي وأما بنوعه فلم يكن فيهم مثل علي وكان جعفر قد قتل قبل ذلك فان المباهلة كانت لما قدم وقد نجران سنه تسع أو عشر وجعفر قتل بموته سنه ثمان فتعين على رضى الله عنه وكونه تعين للمباهلة اذ ليس في الأقارب من يقوم مقامه لا واجب أن يكون مساويا للنبي صلى الله عليه وسلم في شيء من الاشياء بل ولا يكون أفضل من سائر الصحابة مطلقا بل له بالمباهلة نوع فضيلة وهي مشتركة بينه وبين فاطمة وحسن وحسين ليست من خصائص الامامة فان خصائص الامامة لا تنبت للنساء ولا يقتضى أن يكون من باهله به أفضل من جميع الصحابة كما لم يوجب أن تكون فاطمة وحسن وحسين أفضل من جميع الصحابة وأما قول الرافضى لو كان غير هؤلاء مساويا لهم أو أفضل منهم في استحابة الدعاء لا مره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع الحاجة فيقال في الجواب لم يكن المقصود اجابة الدعاء فان دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وحده كاف ولو كان المراد بمن يدعوه معه أن يستجاب دعائه لدعا المؤمنين كلهم ودعائهم كما كان يستسقى بهم وكما كان يستفتح بصعالب المهاجرين وكان يقول فهل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم دعائهم وصلاتهم واخلاصهم ومن المعلوم أن هؤلاء وان كانوا مجايين فكثرة الدعاء أبلغ في الاجابه لكن لم يكن المقصود من دعوة من دعاه اجابه دعائه بل لاجل المقابلة بين الاهل والاهل ونحن نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لودعأ بابكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وغيرهم للمباهلة لكانوا من أعظم الناس استحابة لا مره وكان دعاء هؤلاء وغيرهم أبلغ في اجابه الدعاء لكن لم يأمره الله سبحانه بأخذهم لان ذلك لا يحصل به المقصود فان المقصود أن أولئك يأتون بمن يشفقون عليه طبعاً كما بناتهم ونسائهم ورجالهم الذين هم أقرب الناس اليهم فلودعأ النبي صلى الله عليه وسلم قوماً بجانب لآتى أولئك بجانب ولم يكن يشتد عليهم نزول البهلة بأولئك الجانب كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين اليهم فان طبع البشر يخاف على أقربيه ما لا يخاف على الجانب فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعوا فرأته وأن يدعوا أولئك قرابتهم والناس عند المقابلة تقول كل طائفة للآخرى ارهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم فلورهننا احدى الطائفتين أجنيابكم برض أولئك كما أنه لودعأ النبي صلى الله عليه وسلم الجانب لم يرض أولئك المقابلون له ولا يلزم أن يكون أهل الرجل أفضل عند الله اذا قابل بهم لمن يقابله بأهله فقد تبين أن الآية لا دلالة فيها أصلا على مطلوب الرافضى لكنه وأمثاله ممن في قلبه ريغ كالتصارى الذين يتعلقون بالالفاظ المجملية ويدعون النصوص الصريحة ثم قدح في خيار الامة بزعمه الكاذب حيث رعم أن المراد بالانفس المساوون وهو خلاف المستعمل في لغة العرب ومما بين ذلك أن قوله نساءنا لا يختص بفاطمة بل من دعاه من بناته كانت بمنزلة في ذلك لكن لم يكن عنده اذناك الا فاطمة فان رقبه وأم كلثوم وزينب كن قد نوقين قبل ذلك فكذلك أنفسنا ليس مخصصا بعل بل هذا صيغة جمع كما أن نساءنا صيغة جمع وكذلك أبناءنا صيغة جمع وانما دعاهنا حسنا وحسنا لانه لم يكن ممن ينسب

غير جامع وهو باطل على ما أسلفناه في تحقيق الدليل . وأما الثاني فحاصله يرجع الى لزوم رعاية الغرض والحكمة في أفعال الله تعالى وهو غير موافق لاصولنا وان كان ذلك بطريق الالتزام للخصم فلهذا لا يقول به وان كان قائلًا به فليس القول بتخطئته في القول بحلول الحوادث بذات الرب تعالى ضرورة تصويبه في رعاية الحكمة أولى من العكس ❦ قلت هذه الحجة مادتها من الفلاسفة الدهرية كابن سينا وأمثاله الذين يقولون ان الرب لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا ولهذا يستدل بهذه الحجة على نفي الحوادث المنفصلة كما يستدل بها على نفي الحوادث المتصلة وهو أن الموجب لحدوث الحادث مطلقا من الذات اب كان الذات لزم دوامه وان كان خارجا عنها فان كان معلولا للذات لزم الدور لان ذلك الحادث موقوف على ذلك المعلول الخارج وذلك المعلول الخارج لا بد أن يكون حادثا والاول كان قديما لكان كمال المقتضى لذلك الحادث قديما وهو الذات ومعلولها القديم واذا كان المعلول الخارج حادثا فلا يحدث الاسباب حادث في الذات والالزام حدوث الحادث بلا سبب فيلزم أن يكون ما حدث في الذات من الذات موقوفا على الخارج الحادث وما حدث في الخارج موقوفا على

الحادث فيها يلزم الدور وإن كان الخارج ليس من مقتضيات الذات لزم أن يكون واجبا بنفسه فيكون ما يقوم بالرب من الحوادث موقوفا على ذلك الواجب بنفسه ثم قال فيكون أولى بالالهية فهذه عدة هؤلاء الدهرية في نفي فعله للحوادث سواء كانت قائمة به أو بغيره ولهذا بين الآمدي ضعفها بين المتكلمين المنازعين للمكرامية فإنه قال المكرامية يقولون في الحوادث بذاته كما تقولون أنتم في الحوادث المنفصلة عنه فكأن تلك الحوادث تحدث عندكم بكونه قادرا أو بالقدرة أو المشيئة القديمة فهكذا نقول فيما يقوم بذاته ولا ريب أن ما ذكره جواب تنقطع به عنهم مطالبة اخوانهم المتكلمين من المعتزلة والاشعرية ولكن لا تنقطع عنهم مطالبة الفلاسفة الأعيان بقوله الجسع من أن القادر المختار يرجح أحد المتساويين لا المرجح أو أن الإرادة الإرادية ترجح أحد المتساويين لا المرجح والمنازعون في هذا من أهل الحديث والكلام والفلسفة يقولون إن هذا جحد للضرورة وإن هذا يقدح فيما به أثبتوا وجود الصانع فانهم أثبتوا الصانع بأن ترجح أحد المتساويين لا بدله من مرجح وقد عرف كلام الناس في هذا المقام ونحن نذكر ما تجاب به الفلاسفة عن أهل الملل جميعا وذلك من وجوه

اليه بالبنوة سواهم بل فإن إبراهيم أن كان موجودا اذنا له فهو طفل لا يدعي فإن إبراهيم هو ابن ماريه القبطية التي أهداها له المقوقس صاحب مصر وأهدى له البغلة وماريه وسير بن فأعطى سير بن لحسان بن ثابت وتسرى ماريه فولدت له إبراهيم وعاش بضعة عشر شهرا ومات فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل في الجنة تتم رضاعه وكان هذا بعد الحديبية بل بعد حنين

(فصل) قال الرافضي البرهان العاشر قوله تعالى فقلني آدم من ربه كلمات فتاب عليه روى ابن المغازي الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه قال سأله بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين أن يتوب عليه فتاب عليه وهذه فضيلة لم يلحقه أحد من الصحابة فيها فيكون هو الامام لساواته النبي صلى الله عليه وسلم في النوسل به إلى الله

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا النقل فقد عرف أن مجرد رواية ابن المغازي لا يسوغ الاحتجاج بها باتفاق أهل العلم (الثاني) أن هذا الحديث نذب موضوع باتفاق أهل العلم وذكره أبو الفرج بن الجوزي في الموضوعات من طريق الدارقطني فإن له كتابا في الأفراد والغرائب قال الدارقطني تفرد به عمرو بن ثابت عن أبيه عن أبي المقدم لم يرو عنه غير حسن الأشقر قال يحيى بن معين عمرو بن ثابت ليس ثقة ولا مأمونا وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الآثبات (الثالث) أن الكلمات التي تلقاها آدم قد جاءت مفسرة في قوله تعالى ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين وقد روى عن السلف هذا وما يشبهه وليس في شيء من النقل الثابت عنهم ما ذكره من القسم (الرابع) أنه معلوم بالاضطرار أن من هودون آدم من الكفار والفساق إذا تاب أحدهم إلى الله تاب الله عليه وإن لم يقسم عليه بأحد فكيف يحتاج آدم في توبته إلى ما لا يحتاج إليه أحد من المذنبين لأمؤمن ولا كافر وطائفة قدروا وأنه توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم حتى قبل توبته وهذا كذب وروى عن مالك في ذلك حكاية في خطابه للنصور وهو كذب على مالك وإن كان ذكرها القاضي عياض في الشفا (الخامس) أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحدا بالتوبة بمثل هذا الدعاء بل ولا أمر أحدا بمثل هذا الدعاء في توبة ولا غيرهما بل ولا شرع لأمته أن يقسموا على الله بمخلوق ولو كان هذا الدعاء مشروعا لشرعه لأمته (السادس) أن الأقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرببه كتاب ولا سنة بل قد نص غير واحد من أهل العلم كأبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما على أنه لا يجوز أن يقسم على الله بمخلوق وقد بطن الكلام على ذلك (السابع) أن هذا لو كان مشروعا فأدم نبى كريم كيف يقسم على الله عن هوأ كرم عليه منه ولا ريب أن نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل من آدم لكن آدم أفضل من علي وفاطمة وحسن وحسين (الثامن) أن يقال هذه ليست من خصائص الأئمة فانها قد ثبتت لفاطمة وخصائص الأئمة لا تثبت للنساء وما لم يكن من خصائصهم لم يسئلزم الامامة فان دليل الامامة لا بد أن يكون ملزوما لها يلزم من وجوده استحقاتها فلو كان هذا دليلا على الامامة لكان من يتصف به يستحقها والمرأة لا تكون اماما بالنص والاجماع

(فصل) قال الرافضي البرهان الحادي عشر قوله تعالى إني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي روى الفقيه ابن المغازي الشافعي عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انتهت الدعوة إلى والي على لم يسجد أحدنا الصم فط فأتخذني نبيا واتخذ عليا وصيا وهذا نص في الباب

(والجواب)



(الاول) أن يقال الحوادث إما أن يجب تنهاؤها أو لا يجب بل يجوز أن لا يكون لها نهاية فان وجب تنهاؤها لزم أن يكون للحوادث أول ولزم جواز حدوث الحوادث بدون سبب حادث وبطلت حجة بكم وفولكم بدوام حركات الفلك وانها أزلية وان جازدوام الحوادث حيثئذ ما من حادث الا وهو مسبوق بحادث وحيثئذ فالأفلاك اذا كانت حادث لزم أن يكون قبلها حادث آخر وحيثئذ فيمكن أن تكون تلك الارادات المتعاقبة القائمة بذات الواجب أو غيرها من الحوادث هي الشرط في حدوث الافلاك كما تقولون أنتم كل حادث وهو مشروط بحادث قبله فان قالوا ذاته لا تحلها الحوادث قيل لهم دليلكم على نفي قيام الحوادث إما أن يكون نافي القيام بالصفات مطلقا وإما أن يخص الحوادث قال كان الاول فقد عرف سادته واكم فيه بيان فساد حجتكم على نفي الصفات وابطال ما ذكره في التوحيد الذي مضمونه نفي الصفات كما بسط في موضعه وان كان محضاً فدليلكم على النفي هو هذا الدليل على امتناع حدوث الحوادث عنه فليس لكم أن تثبتوا هذا بهذا وهذا بهذا فانه يكون دورا وهذا من المصادرة على المطلوب فان نفيكم لحدوث الحوادث بذاته وبغيره سواء فاذا لم يمكنكم نفي ذلك

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا كما تقدم (الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باجماع أهل العلم بالحديث (الثالث) أن قوله انتهت الدعوة إلينا كلام لا يجوز أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فانه ان أريد أنهم نصب من قبلنا كان متمنعا لان الانبياء من ذرية ابراهيم دخلوا في الدعوة قال تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا اليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وقال تعالى وآتيناهم موسى الكتاب وجعلناه هدى لبنى اسرائيل وقال عن بنى اسرائيل وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون وقال وزيد أن غن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الارض فهذه عدة نصوص في القرآن في جعل الله أئمة من ذرية ابراهيم قبل امتنا وان أريد انتهت الدعوة إلينا أنه لا امام بعدنا لزم أن لا يكون الحسن والحسين ولا غيرهما أئمة وهو باطل ثم التعليل بكونه لم يسجد لصنم هو علة موجوده في سائر المسلمين بعدهم (الوجه الرابع) أن كون الشخص لم يسجد لصنم فضيلة يشترك فيها جميع من ولد على الاسلام مع أن السابقين الاولين أفضل منه فكيف يجعل المفضل مكمحا لهذه المرتبة دون الفاضل (الخامس) أنه لو قيل انه لم يسجد لصنم لأنه أسلم قبل البلوغ فلم يسجد بعد اسلامه فهكذا كل مسلم والصبي غير مكلف وان قيل انه لم يسجد قبل اسلامه فهذا النفي غير معلوم ولا قائله ممن يوثق به ويقال ليس كل من لم يكفر أو من لم يأت بكبيرة أفضل ممن تاب عنها مطلقا بل قد يكون التائب من الكفر والفسوق أفضل ممن لم يكفر ولم يفسق كما دل على ذلك الكتاب فان الله فضل الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وأولئك كلهم أسلموا من بعد وهؤلاء فيهم من ولد على الاسلام وفضل السابقين الاولين على التابعين لهم باحسان وأولئك آمنوا بعد الكفر والتابعون ولدوا على الاسلام وقد ذكر الله في القرآن أن لوطا آمن لابراهيم وبعثه الله نبيا وقال شعيب قد اقترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد إذ سبحنا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا وقال تعالى وقال الذين كفروا والرسول لهم لنخرجنكم من أرضنا ولنعودن في ملتنا وقد أخبر الله عن اخوة يوسف بما أخبرهم بنباهم بعد توبتهم وهم الاسباط الذين أمرنا أن نؤمن بما أوتوا في سورة البقرة وآل عمران والنساء واذا كان في هؤلاء من صار نبيا فعلوم أن الانبياء أفضل من غيرهم وهذا مما تنازع فيه الرافضة وغيرهم ويقولون من صدر منه ذنب لا يصير نبيا والتزاع فبين أسلم أعظم لكن الاعتبار بما دل عليه الكتاب والسنة والذين منعوا من هذا عمدتهم أن التائب من الذنب يكون ناقصا مذموما لا يستحق النبوة ولو صار من أعظم الناس طاعة وهذا هو الاصل الذي نوزعوا فيه والكتاب والسنة يدلان على بطلان قولهم فيه

(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني عشر قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا روى الحافظ أبو نعيم الاصبهاني بإسناده الى ابن عباس قال نزلت في علي والود محبة في القلوب المؤمنة وفي تفسير النعلبي عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي يا علي قل اللهم اجعل لي عندك عهدا واجعل لي في صدور المؤمنين مودة فانزل الله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ولم يثبت لغيره ذلك فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها أنه لا بد من اقامة الدليل على صحة المنقول والا فلا استدلال

بما لا تثبت مقدماته باطل بالاتفاق وهو من القول بلا علم ومن قفوا الانسان ما ليس له به علم ومن الحاجة بغير علم والعز والمذكور لا يقبل الثبوت باتفاق أهل السنة والشيعة (الوجه الثاني) أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث (الثالث) قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات عام في جميع المؤمنين فلا يجوز تخصيصها بعلي بل هي متناولة لعلي وغيره والدليل على ذلك أن الحسن والحسين وغيرهما من المؤمنين الذين تعظمهم الشيعة داخلون في الآية فعلم بذلك الإجماع على عدم اختصاصها بعلي وأما قوله ولم يشك مثل ذلك لغيره من الصحابة فمنوع كما تقدم فانهم خير القرون فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فيهم أفضل منهم في سائر القرون وهم بالنسبة اليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة اليه (الرابع) ان الله قد أخبر أنه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات وذا وهذا وعد منه صادق ومعلوم أن الله قد جعل للصحابة مودة في قلب كل مسلم لاسيما الخلفاء رضي الله عنهم لاسيما أبو بكر وعمر فان عامة الصحابة والتابعين كانوا يؤدونهما وكانوا خير القرون ولم يكن كذلك على فان كثيرا من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما قد أبغضهما وسبهما الرفضة والنصيرية والغالية والاسمعية لكن معلوم أن الذين أحبوها ذينك أفضل وأكثر وإن الذين أبغضوهما أبعد عن الاسلام وأقل بخلاف على فان الذين أبغضوه وقاتلوه هم خير من الذين أبغضوا أبا بكر وعمر بل شيعة عثمان الذين يحبونه ويبغضون عليا وإن كانوا مبتدعين ظالمين فشيعة علي الذين يحبونه ويبغضون عثمان أنقص منهم علما ودينا وأكبر جهلا وظلما فعلم أن المودة التي جعلت للثلاثة أعظم وإذا قيل على قد ادعت فيه الالهية والنسبة قيل قد كفرته الخوارج كلها وأبغضته المروانية وهؤلاء خير من الرفضة الذين يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فضلا عن الغالية والله أعلم

(فصل) قال إرفاضى البرهان الثالث عشر قوله تعالى انما أنت منذر ولكل قوم هاد من كتاب الفردوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا المنذر وعلى الهادي بك يا علي يهتدى المهتدون ونحوه ورواه أبو نعيم وهو صريح في ثبوت الولاية والامامة

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا لم يقم دليل على صحته فلا يجوز الاحتجاج به وكتاب الفردوس للدلي في موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة (الثاني) أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث فيجب تكذيبه ورده (الثالث) أن هذا الكلام لا يجوز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فان قوله أنا المنذر وبك يا علي يهتدى المهتدون ظاهر أنهم بك يهتدون دوني وهذا لا يقوله مسلم فان ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهما فهذا انذار لا يهتدى به وهذا هاد لا يقوله مسلم (الرابع) ان الله تعالى قد جعل محمد هاديا فقال وانك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله فكيف يجعل الهادي من لم يوصف بذلك دون من وصف به (الخامس) أن قوله بك يهتدى المهتدون ظاهر أن كل من اهتدى من أمة محمد فيه اهتدى وهذا كذب بين فانه قد آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم خلق كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة ولم يسمعوهم على كلمة واحدة وأكبر الذين آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء وكذلك لما فتحت الامصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم

الابن في حلها بذاته كنتم قد صدرتم على المطلوب (الوجه الثاني) أن يقال لهم قول القائل سبب الحوادث إما الذات أو خارج عنها أثر يدون به سبب كل حادث أو سبب نوع الحوادث فان أردتم الاول منعوك الحصر وقالوا لكم بل سبب كل حادث الذات بما قام بها من الحوادث المتعاقبة فان قلتم هذا يستدعي تعاقب الحوادث بذاته وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث فالوا لكم فهذا يبطل قولكم بقدوم الافلاك ويوجب حدوثها وأيضا فيقال لكم ما لا يخالو عن جنس الحوادث ان لم يجب حدوثه بطلت هذه الحجة وان وجب حدوثه لزم حدوث الأفلاك وحيثئذ فالواجب لحدوث الافلاك ان كان قديما لم يحدث به حادث جاز حدوث الحادث بدون سبب حادث ولا فرق حيثئذ بين أن يكون الحادث بذاته أو منفصلا عنه فيلزم قول الكرامية وان كانت الحوادث لا تحدث إلا بحوادث متعاقبة لزم تسلسل الحوادث وبطل قول القائل فما لا ينفك عن جنس الحوادث فهو حادث وحيثئذ فبطلت هذه الحجة فتبين أنه يلزمكم إما بطلان هذه الحجة وإما تصحيح قول الكرامية وذلك يستلزم بطلان الحجة فثبت بطلانها على كل تقدير وان أردتم سبب نوع الحوادث فيقال لكم سبب نوع



كان جواهر المؤمنين لم يسمعوا من علي شيئا فكيف يجوز أن يقال بك بهتدي المهتدون (السادس) أنه قد قيل معناه انما أنت نذير ولكل قوم هاد وهو الله تعالى وهو قول ضعيف وكذلك قول من قال أنت نذير وهاد لكل قوم قول ضعيف والصحيح أن معناها انما أنت نذير كما أرسل من قبلك نذيرا ولكل أمة نذير يهدي لهم أي يدعو كما في قوله وإن من أمة الا خلا فيها نذير وهذا قول جماعة من المفسرين مثل قتادة وعكرمة وأبي الخفي وعبد الرحمن بن زيد قال ابن جرير الطبري حدثنا بشر حدثنا يزيد حدثنا سعيد عن قتادة وحدثنا أبو كريب حدثنا سفيان عن السدي عن عكرمة ومنصور عن أبي الخفي انما أنت نذير ولكل قوم هاد قال أحمد هو المندبر وهو الهادي حدثنا يونس حدثنا ابن وهب قال قال ابن زيد لكل قوم نبي الهادي النبي والمندبر النبي أيضا وقرأ وإن من أمة الا خلا فيها نذير وقرأ نذير من النذر الاولى قال نبي من الانبياء حدثنا بشر حدثنا أبو عاصم حدثنا أبو سفيان عن ليث عن مجاهد قال النذير محمد ولكل قوم هاد قال نبي وقوله يوم ندعو كل أناس بأمامهم اذا الامام الذي يؤتم به أي يقتدي به وقد قيل ان المراد به هو الله الذي يهديهم والاول اصح وأما تفسيره بعلي فانه باطل لانه قال ولكل قوم هاد وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء فتعدد الهداة فكيف يجعل علي هاد لكل قوم من الاولين والآخرين (السابع) ان الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأمير عليهم كما بهتدي بالعالم وكما جاء في الحديث الذي فيه اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فليس هذا صريحا في ثبوت الامامة كما زعمه هذا المقتري (الثامن) أن قوله لكل قوم هاد نكرة في سياق الاثبات وهذا لا يدل على معنى فدعوى دلالة القرآن على علي باطل والاحتجاج بالحديث ليس احتجاجا بالقرآن مع انه باطل (التاسع) أن قوله كل قوم صيغة عموم ولو أراد أن هاديا واحدا لجميع الناس لقيل لجميع الناس هاد (١) لا يقال لكل قوم فان هؤلاء القوم وهو لم يقل لجميع القوم ولا يقال ذلك بل أضاف كلالا الى نكرة لم يصفه الى معرفة كما في قولك كل الناس يعلم أن هنا قوما وقوما متعددين وان كل قوم لهم هاد ليس هو هادي الآخرين وهذا يبطل قول من يقول الهادي هو الله تعالى ودلالته على بطلان قول من يقول هو علي أظهر

(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع عشر قوله تعالى وقفوهم انهم مسئولون من

طريق أبي نعيم عن الشعبي عن ابن عباس قال في قوله تعالى وقفوهم انهم مسئولون عن ولاية علي وكذا في كتاب الفردوس عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا سئلوا عن الولاية وجب أن تكون ثابتة ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه (أحدها) المطالبة بصحة النقل والعزو الى الفردوس والى أبي نعيم لا تقوم به حجة باتفاق أهل العلم (الثاني) أن هذا كذب موضوع بالاتفاق (الثالث) أن الله تعالى قال بل عجب وبسخرون واذكروا الايد كرون واذكروا آية يستسخرون وقالوا انهم متنا وكنا ترابا وعظاما اننا لمبعوثون أو آباءنا الاولون قل نعم وأتم داخرون فانما هي زجوة واحدة فاذا هم ينظرون وقالوا يا ويلتنا هذا يوم الدين هذا يوم الفصل الذي كنتم به تكذبون احسروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم الى صراط الجحيم وقفوهم انهم مسئولون ما لكم لا تناصرون بل هم اليوم مستسلمون وأقبل بعضهم على بعض يستاءلون قالوا انكم كنتم تأتوننا عن اليمين قالوا بل لم تكونوا مؤمنين وما كان لنا عليكم من سلطان بل كنتم قوما طاغين فحق علينا قول ربنا اننا لاذنقون فأغوينناكم انا كنا غاوين فاهم يومئذ في العذاب

الحادث المتصل كسبب نوع الحادث المنفصل عندكم واذا جاز عندكم أن تكون الذات سبب الحوادث التي لأول لها مع انفصاله عنها فمع قيامها به بطريق الاولى فان اقتضاء مقتضى لما قام به أولى من اقتضائه لما يابنه ولا يحصى لهم عن هذا الا بما ينهون به الصفات مطلقا وقد عرف فساد قولهم في ذلك وأن جنتهم عليه من أسقط الحجج وحيث أن يكون جاهر الناس خصومهم في ذلك الاصل (الوجه الثالث) أن يقال هب أن سبب الحادث خارج عن الذات وهو معلول الذات فقولهم يلزم الدور يقال له انما يلزم الدور اذا كان ذلك الحادث الخارج موقوفا على الحادث المتصل والمتصل موقوفا على الخارج وأما اذا كان ذلك الخارج موقوفا على متصل وذلك المتصل موقوفا على خارج آخر والخارج الآخر موقوفا على متصل آخر فانما يلزم التسلسل في الآثار وفي تمام التأثيرات المعينة لا يلزم الدور على هذا التقدير واذا كان اللازم هو التسلسل في الآثار والتأثيرات المعينة فذلك لا يلزم منه الدور والتسلسل جائز عند هؤلاء

(١) قوله لا يقال لكل قوم الخ كذا في النسخة ولا يخفى ما فيه وان كان المراد منه ظاهرا فلعله تحريف على الناسخ وحرر كتبه مصححه

الفلاسفة وكثير من أهل الكلام والحديث وغيرهم وليس هذا تسلسلا ولا دورا في أصل التأثير فان هذا باطل باتفاق العقلاء كالدور والتسلسل في نفس المؤثر فان الدور والتسلسل في عام أصل التأثير كالدور والتسلسل في نفس المؤثر بخلاف التسلسل في عام التأثيرات المعينة فانه كالتسلسل في الآثار المعينة والتسلسل في أصل التأثير كالتسلسل في أصل الآثار ثم يقال ان كان هذا التسلسل جائزا بطلت هذه الحجة وان كان ممتعا لزم أن يكون للحوادث أول وأن تصدر الحوادث كلها عن قديم بلا سبب حادث من غير أن يجب دوام الحوادث وجبئذ فيلزم صحة قول الكرامية كما يلزم صحة قول غيرهم من أهل الكلام الجهمة والقدرية وأتباعهم الذين يقولون بحدوث جميع الحوادث بدون سبب حادث وانما النزاع بينهم في المتصل والمفصل (الوجه الرابع) في الجواب أن يقال هب أن ذلك الخارج اذا كان لبس معلول الذات يلزم أن يكون مفيدا للاله صغاته فيكون أولى بالالهية يقال لهم هذا وان كان باطلا عند المسلمين وغيرهم من أهل الملل ولكن على أصولكم لا يمنع بطلانه وذلك أن هذا لا يتأني وجوب وجرده بذاته بمعنى أنه لا فاعل

مشتري كون أنا كذلك نفعل بالمجرمين انهم كانوا اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون أننا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون بل جاء بالحق وصدق المرسلين فهذا خطاب عن المشركين المكذبين بيوم الدين وهؤلاء يستلثون عن توحيد الله والايان برسله واليوم الآخر وأي مدخل لحب علي في سؤال هؤلاء تراهم لو أجوبه مع هذا الكفر والشرك أكان ذلك ينفعهم أو تراهم لو أبغضوه أين كان بعضهم له في بعضهم لا يبداء الله ولكانه ودينه وما يفسر القرآن بهذا ويقول النبي صلى الله عليه وسلم فسر به مثل هذا الارنديق لمحمد متلاعب بالدين فادح في دين الاسلام أو مفرط في الجهل لا يدري ما يقول وأي فرق بين حب علي وطلحة والزبير وسعد وأي بكر وعمر وعثمان ولو قال قائل انهم مسؤولون عن حب أبي بكر لم يكن قوله أبعد من قول من قال عن حب علي ولا في الآية ما يدل على أن ذلك القول أرح بل دلالتها على ثبوتها واتفاقها سواء والأدلة على وجوب حب أبي بكر أقوى (الرابع) أن قوله مسؤولون لفظ مطلق لم يوصل بضمير يخصه بشئ وليس في السياق ما يقتضي ذكر حب علي فدعوى المدعي دلالة اللفظ على سؤالهم عن حب علي من أعظم الكذب والبهتان (الخامس) أنه لو ادعى مدعي أنهم مسؤولون عن حب أبي بكر وعمر لم يمكن إبطال ذلك بوجه الا وإبطال السؤال عن حب علي أقوى وأظهر

(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس عشر قوله تعالى ولنعرفهم في لحن القول روى أبو نعيم بإسناده عن أبي سعيد الخدري في قوله تعالى ولنعرفهم في لحن القول قال يبغضهم عليا ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك فيكون أفضل منهم فيكون هو الامام (والجواب) المطالبة بصحة النقل أولا والثاني أن هذا من الكذب على أبي سعيد عند أهل المعرفة بالحديث (الثالث) أن يقال لو ثبت أنه قاله فمجرد قول أبي سعيد قول واحد من الصحابة وقول صاحب اذا خالفه صاحب آخر ليس بحجة باتفاق أهل العلم وقد علم قدح كثير من الصحابة في علي وانما اخبر عليهم بالكتاب والسنة لا بقول آخر من الصحابة (الرابع) أننا علم بالاضطرار أن عامة المتأفقين لم يكن ما يعرفون به في لحن القول هو بغض علي فتفسير القرآن بهذا فريفة طاهره (الخامس) أن عليا لم يكن أعظم معاداة للكفار والمنافقين من عمر بل ولا نعرف أنهم كانوا يتأذون منه فكان بعضهم لعمر أشد (السادس) أن في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية الايمان حب الانصار وآية العقاب بغض الانصار وقال لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر فكان معرفة المنافقين في لحهم بغض الانصار أولى فان هذه الاحاديث أصح مما يروى عن علي أنه قال العهد الذي الاى الى أنه لا يحبني المؤمن ولا يبغضني المنافق فان هذا من أفراد مسلم وهو من رواية عدي بن ثابت عن رزين حيش عن علي والخيارى أعرض عن هذا الحديث بخلاف احاديث الانصار فانها مما اتفق عليه أهل الصحيح كلهم البخارى وغيره وأهل العلم يعلمون يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله وحديث علي قد شد فيه بعضهم (السابع) أن علامات النفاق كثيرة كانت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أوعى خاب فهذه علامات ظاهرة فعلم أن علامات النفاق لا تختص بحب شخص أو طائفة ولا بغضهم ان كان ذلك من العلامات ولا ريب أن من أحب عليا لله بما يستحقه من المحبة لله فذلك من الدليل على ايمانه وكذلك من أحب الانصار لانهم نصر الله ورسوله فذلك من علامات ايمانه ومن أبغض عليا والانصار لما فيهم من الايمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله فهو منافق وأما من أحب الانصار



أو علياً أو غيرهم لا مرطبيعي مثل قرابة بينهما فهو كعبه أبي طالب للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا ينفعه عند الله ومن غلا في الانصار أو في علي أو في المسيح أو في نبي فأحبه واعتقد فيه فوق مرتبته فانه لم يحبه في الحقيقة انما أحب ما لا وجود له كحب النصارى للمسيح فان المسيح أفضل من علي وهذه المحبة لا تنفعهم فانه انما ينفع الحب لله لا الحب مع الله قال تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ومن قدر أنه مع بعض الانصار ما يوجب بغضه فأنفعه لذلك كان ضالاً مضطرباً ولم يكن منافقاً بذلك وكذلك من اعتقد في بعض الصحابة اعتقاداً غير مطابق وظن فيه أنه كان كافراً أو فاسقاً فأنفعه لذلك كان جاهلاً ظالماً ولم يكن منافقاً وهذا مما يبينه كذب ما يروى عن بعض الصحابة كجابر أنه قال ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا بغضهم على بن أبي طالب فان هذا النفي من أظهر الامور كذباً لا يخفى بطلان هذا النفي على جابر أو نحوه فان الله قد ذكر في سورة التوبة وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أموراً متعددة ليس في شيء منها بغض على كقوله ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني الآية الفتن سقطوا وقوله ومنهم من يترك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون وقوله ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم يؤمن بالله وقوله ومنهم من عاهد الله لئلا تأتانا من فضله لصدقت ولتكون من الصالحين الى قوله وما كانوا يكذبون الى امثال ذلك من الصفات التي وصف بها المنافقون وذكر علاماتهم وذكر الاسباب الموجبة للنفاق وكل ما كان موجبا للنفق فهو دليل عليه وعلامة له فكيف يجوز لعاقل أن يقول لم يكن للمنافقين علامة غير بغض على وقد كان من علامتهم التخلف عن الجماعة كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال أيها الناس حافظوا على الصلوات الخمس حيث ينادي اليهن فاتهن من سنن الهدى والله شرع لنبه سنن الهدى وانكم لو صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لترككم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضلتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف وعامة علامات النفاق واسبابه ليست في أحد من اصناف الامة أظهر منها في الرافضة حتى يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم وشعار دينهم التقية التي هي أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه وهذا علامة النفاق كما قال وما اصابكم يوم النقي الجمعان فبازن الله وليعلم المؤمنين وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا فاتوا في سبيل الله أو ادفعوا قالوا لو تعلم قتلنا لا تبعناكم هم لا كفروا ثم اذ قرب منهم للايمان يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم بما يكتمون وقال تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وهم ما يعلمون يتالوا وما يسموا وقال تعالى في قلوبهم مرض فزادهم الله مرصاً ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وفيها قراآت يكذبون ويكذبون وفي الجملة النفاق مثل الكذب والخيانة واخلاف الوعد والغدر لا يوجد في طائفة أكثر منها في الرافضة وهذا من صفاتهم القديمة حتى انهم كانوا يغدرون بعلي وبالحسن والحسين وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا عاهد غدر واذا حاسم خفر وهذا لبسطه موضع آخر والمقصود هنا أنه يعتنع أن يقال لا علامة للنفاق الا بغض على ولا يقول هذا أحد من الصحابة لكن الذي قد يقال ان بغضه من علامات النفاق كما في الحديث

فيه كالقول فيه وان لم يكن علة  
تامة فلا بد لما يتأخر حدوثه أن  
يكسبون موقوفاً على شرط حادث  
والقول فيه كالقول في الذي قبله  
فيلزم التسلسل وإذا لم يلزم دوام  
الحوادث المتسلسلة ويمتنع صدورها  
عن علة تامة أزيدة لا يقوم بها  
حادث فان ذلك يقتضي مقارنة  
جميع معلولاتها لوجوب مقارنة  
جميع معلول العلة التامة لها  
وامتناع أن يصير علة لشيء مما  
بعد أن لم يكن علة بدون سبب  
منها وإذا جاز أن تقوم به الحوادث  
المتعاقبة فيلزم قيام الحوادث  
المتعاقبة بالتقديم على كل تقدير  
فبطلت هذه الحجة وأيضاً فقدماءهم  
يقولون ان الاول يحرك الافلاك  
حركة شوقية مثل حركة المحبوب  
لحبه ولم يذكروا ان الافلاك مبدعة  
ولامعلولة لعل فاعلة وحيث  
فلا بد أن يقال هي واجبة بنفسها  
وهي مفتقرة في حركتها الى المحرك  
المنفصل عنها فلا يمكن من قال هذا  
أن يقول ان الواجب بنفسه  
لا يقوم به حادث بسبب مباين له  
كما لا يمكنه أن ينفي شيئين واجبين  
بأنفسهما كل منهما متوقف على  
الآخر اذ حقيقة قول هؤلاء أن  
الفلك والعلة الاولى كل منهما  
محتاج الى الآخر حاجة المشروط  
الى شرطه لا حاجة المصوغ الى  
مبدعه (الوجه الخامس) أن  
يقال غاية ما ذكرتموه في الحوادث

المرفوع لا يعضى الاتفاق فهذا يمكن توجيهه فإنه من علم ما قام به على رضى الله عنه من  
الايان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ثم أبغضه على ذلك فهو متافق ونفاق من يبغض الانصار  
أظهر فان الانصار قبيلة عظيمة لهم مدينة وهم الذين تبوءوا الدار والايمان من قبل المهاجرين  
وبالهجرة الى دارهم عز الايمان واستظهر أهلهم وكان لهم من نصر الله ورسوله ما لم يكن لاهل  
مدينة غيرهم ولا قبيلة سواهم فلا يبغضهم الاتفاق ومع هذا فليسوا بأفضل من المهاجرين  
بل المهاجرون أفضل منهم فعلم أنه لا يلزم من كون بغض الشخص من علامات النفاق أن  
يكون أفضل من غيره ولا يشك من عرف أحوال الصحابة أن عمر كان أشد عداوة للكفار  
والمنافقين من علي وأن تأثيره في نصر الاسلام واعرازه واذلال الكفار والمنافقين أعظم من تأثير  
علي وأن الكفار والمنافقين أعداء الرسول ببغضونه أعظم مما يبغضون علياً ولهذا كان الذي  
قتل عمر كافراً يبغض دين الاسلام ويبغض الرسول وأمة فقته ببغضه للرسول ودينه وأمة  
والذي قتل علياً كان صلى وبصوم وبقراءة القرآن وقتله معتقداً أن الله ورسوله يحب قتل علي  
وفعل ذلك محبة لله ورسوله في زعمه وان كان في ذلك ضلالتاً والمقصود أن النفاق في بغض  
عمر أظهر منه في بغض علي ولهذا لما كان الرافضة من أعظم الطوائف نفاقاً كانوا يسمون  
عمر فرعون الأمة وكانوا يوالون أبا الولوة قاتله الله الذي هو من أكفر الخلق وأعظمهم عداوة لله  
ورسوله والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان السادس عشر قوله تعالى والسابقون السابقون  
أولئك المقربون روى أبو نعيم عن ابن عباس قال في هذه الآية سابق هذه الأمة على بن أبي  
طالب روى الفقيه ابن المغازي الشافعي عن مجاهد عن ابن عباس في قوله والسابقون السابقون  
قال سبق يوشع بن نون الى موسى وسبق موسى الى هرون وسبق صاحب يس الى عيسى وسبق  
علي الى محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل فان الكذب كثير فيما يروى به هذا وهذا  
(الثاني) أن هذا باطل عن ابن عباس ولو صح لم يكن حجة اذا خالفه من هو أقوى منه (الثالث)  
أن الله يقول والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله  
عنهم ورضوانه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار وقال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا  
من عبادنا فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله الآية والسابقون  
الاولون هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا الذين هم أفضل ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل  
ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة فكيف يقال ان سابق هذه  
الأمة واحد (الرابع) قوله وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة ممنوع فان الناس متنازعون  
في أول من أسلم فقيل أبو بكر أول من أسلم فهو أسبق اسلاماً من علي وقيل ان علياً أسلم قبله  
لكن علي كان صغيراً واسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء ولا نزاع في أن اسلام أبي بكر أكمل  
وأفصح فيكون هو أكمل سابقاً بالاتفاق وأسبق على الاطلاق على القول الآخر فكيف يقال  
على أسبق منه بلا حجة تدل على ذلك (الخامس) أن هذه الفضيلة للسابقين الاولين ولم تدل على أن  
كل من كان أسبق الى الاسلام كان أفضل من غيره وانما يدل على أن السابقين أفضل قوله تعالى  
لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد  
وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فالذين سبقوا الى الانفاق والقتال قبل الحديبية أفضل ممن بعدهم



يتفرغوا فيه لعبادته انما يشتغلون فيه بالشهوات فالنصارى مشركون به واليهود مستكبرون عن عبادته والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع ولم يعبدوه بالبدع وهذا هو دين الاسلام الذي بعث الله به جميع النبيين وهو ان يستسلم العبد لله لا لغيره وهو الخيفية دين ابراهيم فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ومن لم يستسلم له فهو مستكبر وقد قال تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين وكذلك في امر الحلال والحرام في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من النجاسات والنصارى لا تحرم ما حرمه الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة كاللينة والدم ولحم الخنزير حتى انهم يتعبدون بالنجاسات كالبول والغائط ولا يغتسلون من جنابة ولا يتطهرون للصلاة وكلما كان الراهب عندهم أبعد عن الطهارة وأكثرا لابس النجاسة كان معظما عندهم فاليهود حرمت عليهم طبيبات أحلت لهم فهم يحرمون من الطبيبات ما هو منفعة للعباد ويحجبون الامور الطاهرة مع النجاسات فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها فهم في أصار وأغلال عذبوا بها وأولئك ينناولون الخبائث المضرة مع أن الرهبان يحرمون على أنفسهم طبيبات أحلت لهم فيحرمون الطبيبات ويباشرون النجاسات وهؤلاء يحرمون الطبيبات النافعة مع أنهم من أخبت الناس قلوبا وأفسد هم بواطن وطهارة الظاهر انما يقصد بها طهارة القلب فهم يطهرون ظواهرهم ويتجسسون قلوبهم وكذلك أهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع الامور فهم في على وسط بين الخوارج والروافض وكذلك في عثمان وسط بين الروائية والزيدية وكذلك في سائر الصحابة وسط بين الغلاة فيهم والطاعين عليهم وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجبرة من الجهمية ونحوهم وهم في الصفات وسط بين المعطلة والمثلية والمقصود أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون عن سائر طوائف الامة الا بقول فاسد لا ينفردون قط بقول صحيح وكل من كان عن السنة أبعد كان انفراده بالاقوال والافعال الباطلة أكثر وليس في الطوائف المنتسبين الى السنة أبعد عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة فلماذا تجد فيما انفردوا به عن الجماعة أقوالا في غاية الفساد مثل تأخيرهم صلاة المغرب حتى يطالع الكوكب مضاهاة اليهود وقد تواترت النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتججيل المغرب ومثل صومهم قبل الناس بيومين وفطرهم قبل الناس بيومين مضاهاة للبتدعة أهل الكتاب الذين عدلوا عن الصوم بالهلال الى الاجتماع وجعلوا الصوم بالحساب وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب اذارأ يتموه فصوموا واذارأ يتموه فافطروا فان غم عليكم فافدروا له وفي رواية فأكملوا العدة ومثل تحريمهم بعض أنواع السمك مضاهاة لليهود في تحريم الطبيبات ومثل معاونته الكفار على قتال المسلمين وترغيب الكفار في قتال المسلمين وهذا لا يعرف لاحد من فرق الامة ومثل تجنيس المائعات التي يباشرها أهل السنة وهذا من جنس دين السامرة وهم رافضة اليهود هم في اليهود كالرافضة في المسلمين والرافضة تشابههم من وجوه كثيرة فان السامرة لا تؤمن بنبي بعد موسى وهرون غير يوشع وكذلك الرافضة لا تقر لاحد من الخلفاء والصحابة بفضل ولا امامة الا لعلي والسامرة تجس وتحرّم ما يباشره غيرهم من المائعات وكذلك الرافضة والسامرة لا يأكلون الا ذبائح أنفسهم وكذلك الرافضة فانهم يحرمون ذبائح أهل الكتاب ويحرم أكثرهم ذبائح الجهور لانهم مرتدون وعندهم ذبيحة المرتد لا تباح والسامرة

والمعلولات مسبوقة بالعدم ضرورة أن لا شيء منها في الازل ويلزم من ذلك أن يكون لها ابتداء ونهاية غير متوقف على سبق غيره عليه وهو المطلوب (قلت) هذا الوجه هو الوجه الثالث الذي ذكره الرازي حيث قال اما أن يقال حصل في الازل شيء من هذه الحركات أو لم يحصل فان لم يحصل في الازل شيء من هذه الحركات وجب أن يكون لمجموع هذه الحركات والحوادث بداية وأول وهو المطلوب وان حصل في الازل شيء من هذه الحركات فتلك الحركة الحاصلة في الازل ان لم تكن مسبوقة بغيرها كانت تلك الحركة أول الحركات وهو المطلوب وان كانت مسبوقة بغيرها لزم أن يكون الاول مسبوقا بغيره وهو محال وقد اعترض أبو الثناء الأرموي على هذا بأنه ليس شيء من الحركات الجزئية أزليا بل كل واحدة منها حادث وانما القديم الحركة الكلية بتعاقب الافراد الجزئية وهي ليست مسبوقة بغيرها فلا يلزم أن يكون لكل الحركات الجزئية أول وبيان هذا الاعتراض فيما ذكره الامدي أن يقال قوله اما أن يقال بوجود شيء منها في الازل أولا وجود شيء منها في الازل جوابه أنه ليس شيء بعينه موجودا في الازل ولكن الجنس لم يزل متعاقبا وحينئذ يندفع ما ذكره على التقديرين أما الاول فانه قال لو كان شيء منها موجودا في الازل لكان مسبوقا

بالعدم غيره مسبوق بالعدم وهذا  
انما يلزم اذا قيل في واحد من  
الحوادث المتعاقبة انه قديم أزلي  
وهذا لا يقوله عاقل وأما التقدير  
الثاني فقوله وان كان الثاني فقول  
القائل العلل والمعلولات المتعاقبة  
أو غيرها من الحوادث المتعاقبة  
تكون مسبوق بالعدم انما يلزم  
اذا قيل ان جنسها ليس بقديم ولا  
أزلي وهذا محل النزاع وحقيقة  
الامر ان قول القائل اما أن يقال  
بوجود شيء منها في الازل أو لا وجود  
لشيء منها في الازل معناه اما أن شيئا  
منها قديم أزلي أو ليس شيء منها  
قدما أزليا وهذا اللفظ محتمل فان  
أراد به أن واحدا من الحوادث  
المتعاقبة يكون قدما أزليا فهذا  
لا يقولونه وان أراد أن جنسها لم  
يزل يحدث شيئا بعد شيء وأنه لا أول  
للجنس بل الجنس قديم أزلي فهذا  
هو الذي يقولونه وحينئذ فلا يلزم  
من نفي الارلية عن واحد نفيها عن  
الجنس وذلك أن معنى الارل ليس  
هو شيئا له ابتداء محدود حتى يقال  
هل حصل شيء منها في ذلك المبدأ  
المحدود بل معنى الارل هو معنى  
القدم ومعناه ما لا ابتداء لوجوده  
ولا يقدر الذهن غاية الا كان قبل  
تلك الغاية فاذا قال القائل هل وجد  
شيء من هذه الحوادث في الازل  
كان معناه هل منها قديم لا أول  
لوجوده لم يزل موجودا والمثبت لذلك  
انما يقول لم يزل الجنس موجودا  
سببا بعد شيء كما يقوله المسامون

فيهم كبر ورعونة وحق ودعا وكاذبة مع القلة والذلة وكذلك الرافضة والرافضة تجعل الصلوات  
الخمس ثلاث صلوات فيصلون دائما الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا وهذا لم يذهب  
اليه غيرهم من فرق الامة وهو يشبه دين اليهود فان الصلوات عندهم ثلاث وغلاة لعباد يوجبون  
على أصحابهم صلاة الضحى والوتر وقيام الليل فتصير الصلاة عندهم سبعا ويهود ينصرون  
والرافضة لا تصلي جمعة ولا جماعة لا خلف أصحابهم ولا غير أصحابهم ولا يصلون الا خلف المعصوم  
ولا معصوم عندهم وهذا لا يوجد في سائر الفرق أكثر مما يوجد في الرافضة فسائر أهل البدع  
سواهم لا يصلون الجمعة والجماعة الا خلف أصحابهم كما يهود الخوارج والمعتزلة وغيرهم وأما أنهم  
لا يصلون ذلك بحال فهذا ليس الا للرافضة ومن ذلك أنهم لا يؤمنون في الصلاة أو بعضهم وهذا  
ليس لاحد من فرق الامة بل يهود دين اليهود فان اليهود حسدوا المؤمنين على التأمين وقد حكى  
طائفة عن بعضهم أنه يحرم لحم الابل وذلك لركوب عائشة على الجمل وهذا من أنطهر الكفر فهو  
من جنس دبر اليهود وكثير من عوامهم يقولون ان الطلاق لا يكون الا برضا المرأة وعلمائهم  
ينكرون هذا وهذا لم يقله أحد من غيرهم وهم يقولون بامام منتظر موجود غائب لا يعرف له  
عين ولا أثر ولا يعلم بحس ولا خبر لا يتم الايمان الا به ويقولون أصول الدين أربعة التوحيد  
والعدل والنبوة والامامة وهذا انتهى الامام عندهم الايمان بأنه معصوم غائب عن الابصار  
حاضر في الامصار يخرج الدينار من قعر البحار يطبع الخصى ويورق العصاد دخل سرداب  
سامر اسنة ستين ومائتين وله من العمر ايام ستان واما ثلاث واما خمس أو نحو ذلك فاهم يختلفون  
في قدر عمره ثم الى الآن لم يعرف له خبر ودين الخلق مسلم اليه فالخلال ما حله والحرام ما حرمه  
والدين ما شرعه ولم ينتفع به أحد من عباد الله وكذلك كراهتهم لاسماء نظير اسماء من يبغضونه  
ومحبتهم لاسماء نظير اسماء من يحبونه من غير نظر الى المسمى وكراهتهم لان يتكلم أو يعمل بشيء  
عدده عشرة لكراهتهم نفرا عشرة واشتقاقهم من يبغضونه كعرو عائشة وغيرهما بان يقدروا  
جمادا كالجنس أو حيوانا كالشاة الجراء أنه هو الذي يعادونه ويعذون تلك الشاة تشفيا من  
العسد ومن الجهل البلغ الذي لم يعرف عن غيرهم وكذلك إقامة المآثم والنوائح ولطم الحدود  
وشق الجيوب وقرش الرماد ونعليق المسوح وكل المالح حتى يعطش ولا يشرب ماء تشبها بمن  
طلم وقتل وإقامة مأتم بعد خمسة أو ستمائة سنة من قتله لا يعرف لغيرهم من طوائف الامة  
ومفاريد الرافضة التي تدل على غاية الجهل والضلال كثيرة لم نقصد ذكرها هنا لكن المقصود أن  
كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين لآثار النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفردون عن  
سائر الطوائف بحق والرافضة أبلغ في ذلك من غيرهم وأما الخوارج والجهمية والمعتزلة فانهم  
أيضا لا ينفردون عن أهل السنة والجماعة بحق بل كل مامعهم من الحق في أهل السنة والجماعة  
من يقوله به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة وكذلك  
الطوائف المنتسبون الى السنة من أهل الكلام والرأي مثل الكلابية والاشعرية والكرامية  
والسائية ومثل طوائف الفقه من الحنفية والمالكية والسفياينة والاوراعة والشافعية  
والحنبلية والداودية وغيرهم مع تعظيم الاقوال المشهورة عن أهل السنة والجماعة لا يوجد  
لطائفة منهم قول انفردوا به عن سائر الامة وهو صواب بل مامع كل طائفة منهم من الصواب يوجد  
عند غيرهم من الطوائف وقد ينفردون بخطا لا يوجد عند غيرهم لكن قد تنفرد طائفة بالصواب  
عن سائرهم من الطوائف كاهل المذاهب الأربعة قد يوجد لكل منهم أقوال انفرد بها وكان  
الصواب الموافق للسنة معدودا في الثلاثة لكن يكون قوله قد قاله غيره من الصحابة والتابعين





صحة أحد التقيضين تستلزم بطلان الآخر وبطلان اللازم يقتضي بطلان الملزوم والدليل مستلزم للدلول والمدلول لازم للدليل فإذا بطل اللازم الذي هو المدلول كانت أدلته المستلزمة له كلها باطلة وهذا الجواب خير من جواب الآمدي بقوله القصد إلى ما هو في جهة ممن ليس في الجهة محال فإن جميع نفاة الجهة من أهل الكلام يقولون إن الرب تعالى يقصد إلى ما هو في جهة من المخلوقات والقصد منه وليس هو في جهة عندهم بل يقال جوابا فاطعا القصد في الجهة ممن ليس في الجهة إن كان ممكنا بطلت المقدمة الأولى من الاعتراض وإن كان ممتمعا بطلت المقدمة الثانية وأما الاعتراض الثاني وهو قولهم لجاز قيام كل حادث به فظاهر الفساد فانا إذا جاوزنا قيام صفة به لم يلزم قيام كل صفة به فإذا جاوزنا أن تقوم به صفات الكمال كالحياة والعلم والقسوة والسمع والبصر والكلام لم يلزم أن تقوم صفات النقص به كالجهل المركب والمرض والسنة والنوم وغير ذلك من النقائص الوجودية

(١) قوله فإن أصول الدين التي يعثوا بها الخ الوجه كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف فليحذر كتبه معصية

طريق التنزل في المناظرة وإن هذا ولم يعلم أنه كذب لم يجوز أن يحتج به حتى يثبت صدقه فإن الاستدلال بما لا تعلم صحته لا يجوز بالاتفاق فإنه قول بلا علم وهو حرام بالكتاب والسنة والاجماع (الوجه الثاني) أن مثل هذا مما اتفق أهل العلم أنه كذب موضوع (الوجه الثالث) أن هذا مما يعلم من له علم ودين أنه من الكذب الباطل الذي لا يصدق به من له عقل ودين وإنما يختلف مثل هذا أهل الوقاحة والجراءة في الكذب فإن الرسل صلوات الله عليهم كيف يستأثرون عما لا يدخل في أصل الإيمان وقد أجمع المسلمون على أن الرجل لو آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأطاعه ومات في حياته قبل أن يعلم أن الله خلق أبابكر وعمر وعثمان وعلياً لم يضره ذلك شيئا ولم يمنعه ذلك من دخول الجنة فإذا كان هذا في أمة محمد صلى الله عليه وسلم فكيف يقال إن الأنبياء يجب عليهم الإيمان بواحد من الصحابة والله تعالى قد أخذ الميثاق عليهم لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولنصرنه هكذا قال ابن عباس وغيره قال تعالى وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول إلى قولهم قالوا أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين فأما الإيمان بتفصيل ما بعث به محمد فلم يؤخذ عليهم فكيف يؤخذ عليهم موالاة واحد من الصحابة دون غيره من المؤمنين (الرابع) أن لفظ الآية وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ليس في هذا سؤال لهم عما إذا بعثوا (الخامس) أن قول القائل أنهم يعثوا بهذه الثلاثة إن أراد أنهم لم يعثوا إلا بها فهذا كذب على الرسل وإن أراد أنها أصول ما يعثوا به فهذا أيضا كذب (١) فإن أصول الدين التي يعثوا بها من الإيمان بالله واليوم الآخر وأصول الشرائع عندهم من ذكر الإيمان بواحد من أصحاب نبي غيرهم بل ومن الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم فإن الإقرار بمحمد يجب عليهم مجالا كما يجب علينا نحن الإقرار بنبوتهم مجالا لكن من أدركه منهم وجب عليه الإيمان بشعره على التفصيل كما يجب علينا وأما الإيمان بشرائع الأنبياء على التفصيل فهو واجب على أممهم ويذكرون ما ليس هو إلا واجب (الوجه السادس) أن ليلة الأسراء كانت بمكة قبل الهجرة عدة قبل أنها سنة ونصف وقيل أنها خمس سنين وقيل غير ذلك وكان على صغير ليلة المعراج لم يحصل له هجرة ولا جهاد ولا أمر يوجب أن يذكره الأنبياء والأنبياء لم يذكره في كتبهم أصلا وهذه كتب الأنبياء التي أخرج الناس ما فيها من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ليس في شيء منها ذكر على بل ذكروا أن في التابوت الذي كان فيه عند المقوقس صور الأنبياء صورة أبي بكر وعمر مع صورة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه به ما يقبض الله أمره وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحدهم أنه ذكر على عندهم فكيف يجوز أن يقال إن كلام من الأنبياء يعثوا بالإقرار بولاية علي ولم يذكروا ذلك لأممهم ولا نقله أحد منهم

(فصل) قال الرافضي البرهان العشرون قوله تعالى وتعيها أذن واعية في تفسير الثعلبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت الله أن يجعلها أذنك يا علي ومن طريق أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أمرني أن أدنيلك وأعلمك يا علي إن الله أمرني أن أدنيلك وأعلمك لتعي وأنزل علي هذه الآية وتعيها أذن واعية فأنت أذن واعية وهذه الفضيلة لم تحصل لغيره فيكون هو الإمام

(والجواب) من وجوه أحدها بيان صحة الاستناد والثعلبي وأبو نعيم رويان ما لا يحتج به بالاجماع (الثاني) أن هذا موضوع باتفاق أهل العلم (الثالث) أن قوله لما طغى الماء حملناكم



في الجارية لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن واعية لم يرد به أذن واحد من الناس فقط فان هذا خطاب لبني آدم وجلهم في السفينة من أعظم الآيات قال تعالى وآية لهم أنا جعلناذر يتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقال ألم تر أن الفلك تجري في البحر بنعمة الله ليريكم من آياته ان في ذلك آيات لكل صبار شكور فكيف يكون ذلك كله لي على ذلك واحد من الناس نعم أذن على من الآذان الواعية كأذن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وحينئذ فلا اختصاص لعلي بذلك وهذا مما يعلم بالاضطرار أن الآذان الواعية ليست أذن على وحدها أتري أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست واعية ولا أذن الحسن والحسين وعمار وأبي ذر والمقداد وسلمان الفارسي وسهل بن حنيف وغيرهم ممن يوافقون على فضيلتهم وإيمانهم وإذا كانت الآذان الواعية له ولغيره لم يجز أن يقال هذه الأفضلية لم تحصل لغيره ولا ريب أن هذا الرافضي الجاهل الظالم يبنى أمره على مقدمات باطلة فإنه لا يعلم في طوائف أهل البدع أوهى من حجج الرافضة بخلاف المعتزلة ونحوهم فان لهم حججا وأدلة قد تشبه على كثير من أهل العلم والعقل وأما الرافضة فليس لهم حجة قط تنفق الاعلى جاهل أو ظالم صاحب هوى يقبل ما يوافق هواه سواء كان حقا أو باطلا ولهذا يقال فيهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولادنيا منصوره وقالت طائفة من العلماء لو علم حكما بأجهل الناس لتناول الرافضة مثل أن يحلف إلى أبغض أجهل الناس ونحو ذلك وأما الوصي لأجهل الناس فلا تصح الوصية لأنها لا تكون الأقربى فإذا وصى لقوم يدخل فيهم الكافر جاز بخلاف ما ألوجعل الكفر والجهل جهة وشرطا في الاستحقاق ثم الرافضي يدعي في شيء أنه من فضائل علي وقد لا يكون كذلك ثم يدعي أن تلك الفضيلة ليست لغيره وقد تكون من الفضائل المشتركة فان فضائل علي الثابتة عامتها مشتركة بينه وبين غيره بخلاف فضائل أبي بكر وعمر فان عامتها اختصاص لم يشارك فيها ثم يدعي أن تلك الفضيلة توجب الإمامة ومعلوم أن الفضيلة الجزئية في أمر من الأمور ليست مستلزمة للفضيلة المطلقة وللإمامة ولا مختصة بالإمامة بل تثبت للإمام وغيره والفاضل المطلق وغيره فينبى هذا الرافضي أمره على هذه المقدمات الثلاث وهي باطلة ثم يردفها بالمقدمة الرابعة وتلك فيها نزاع لكن نحن لانزاعه فيها بل نسلم أنه من كان أفضل كان أحق بالإمامة لكن الرافضي لا حجة معه على ذلك والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الحادي والعشرون سورة هل أتى في تفسير الثعلبي من طرق مختلفة قال مرض الحسن والحسين فعادهما جدهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة العرب فقالوا يا أبا الحسن لو نذرت علي ولديك فندرسوم ثلاثة أيام وكذا نذرت أمهما فاطمة وجاريتهم فبرئنا وليس عند آل محمد قليل ولا كثير واستقرض علي ثلاثة أصع من شعير فقامت فاطمة إلى صاع فطحنته وخبزت منه خمسة أقراص لكل واحد منهم قرص وصلى على مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه فأتاهم مسكين فقال السلام عليكم أهل بيت محمد صلى الله عليه وسلم مسكين من مساكين المسلمين أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة فسمعه على فأمر بأعطائه فأعطوه الطعام ومكنوا يومهم وليلتهم لم يدوفوا شبا إلا الماء القراح فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة فخبزت صاعا وصلى على مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أتى المنزل فوضعوا الطعام بين يديه فأتاهم يقيم فوقف بالباب وقال السلام عليكم أهل بيت محمد صلى الله عليه وسلم يقيم من أولاد المهاجرين استشهدوا الذي يوم العقبة

وإذا جوزنا أن يقوم به كلام لم نجوز قيام كل كلام به وإذا جاز قيام ارادته به لم يجز قيام ارادة كل شيء به وانما يقوم به ما يليق بجلاله وما يناسب كبريائه اذهبوا موصوف بصفات الكمال ولا يوصف بنقائصها بحال وذلك لان كونه سبحانه قابلا لان تقصوم به الصفات أو الحوادث لم يكن لمجرد كون ذلك صفة أو حادثا فيلزم طرد ذلك في كل صفة وحادث كما أنه اذا قيل تقوم به أمور وجودية لم يلزم أن يقوم به كل موجود لان قيام الصفات الوجودية به لم يكن لمجرد كونها موجودة حتى يقوم به كل موجود وهذا كما اذا قلنا ان رب العالمين قائم بنفسه وهو موجود وهو ذات متصفة بالصفات لم يلزم من ذلك أن يكون كل ما هو قائم بنفسه وهو موجود وهو ذات متصفة بالصفات أن يكون رب العالمين والناس متنازعون في صفاته هل تسمى أعراضا أو لا تسمى مع تنازعهم في ثبوتها ونفيها ففي مشقة الصفات ونفاتها من يسميها أعراضا فاذا قبل لوجاز أن يقوم به عرض للزم أن يقوم به كل عرض لكان هذا أيضا باطلا فان ذلك لم يكن لكونه عرضا فيلزم قيام كل عرض به والمسلمون متفقون على أن الله حالس كل موجود سواء فلو قيل لوجاز أن يخلق موجودا للزم أن يخلق كل

موجود فيلزم أن يكون خالفا  
لنفسه وهو محال أو لو قيل لو جاز  
أن يخلق عالما قادرا حيا للزم أن  
يخلق كل حي عالم قادر وهو حي  
عالم قادر فيلزم أن يكون خالفا  
لنفسه وهو محال لكان هذا كلاما  
باطلا وأصل هذا أن السالب  
الثاني لما نفي نفياعاما أن يقوم  
بالله صفة أو أن يقوم به ما يريده  
و يقدر عليه لكونه حادثا فنفي نفي  
عاما أن يقوم به حادث ونحو ذلك  
قابله المنبئ فنافض هذا الخبر  
العام وهذه القضية السالبة الكلية  
وكذبها يحصل بآيات خاص وهو  
القضية الجزئية الموجبة فيجوز  
قيام صفة تامن الصفات وحادثا  
من الحوادث وذلك الجائز لم يجز  
قيامه للعنى المشترك بينه وبين  
سائر الصفات والحوادث وانما قام  
لمعنى يختص به وبأمثاله لا يشاركه  
فيه جميع الصفات والحوادث  
لكن المشترك كما أنه ليس هو  
المقتضى له للقيام بالذات فليس  
هو مانعا فكون القائم به صفة أو  
حادثا ليس أمرا موجبا للقيام  
به حتى يقوم كل صفة وحادث ولا  
مانعا من القيام به حتى يمنع كل صفة  
وحادث فمن نفي نفياعاما لأجل ذلك  
فهو معارض بمن أثبت اثباتا عاما  
لأجل ذلك وكلاهما باطل بل هو  
المستحق لصفات الكمال العاربه  
عن القص وهو على كل شيء قدير  
ولم يزل قادرا على أن يتكلم ويفعل  
بشيء واختيار سبحانه وتعالى

أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة فسمعه على فأمر باعطائه فأعطوه الطعام ومكثوا يومين  
وليلتين لم يذوقوا الا الماء القراح فلما كان اليوم الثالث قامت فاطمة الى الصاع الثالث فطحنته  
وخبرته وصلى على مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه اذا نى أسير فقال  
أتأسروننا وتشردوننا ولا تطعموننا أطعموني فأتى أسير محمد أطعمكم الله من موائد الجنة فسمعه  
على فأمر باعطائه فأعطوه الطعام ومكثوا ثلاثة أيام بلياليها لم يذوقوا شيئا الا الماء القراح فلما  
كان اليوم الرابع ونقد ما عندهم أخذ على يد الحسن بيده اليمنى والحسين بيده اليسرى وأقبل  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يرتعون كالفراخ من شدة الجوع فلما أبصرهما النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يا أبا الحسن ما أشد ما يسيثنى ما أرى بكم انطلق بنا الى منزل ابنتي  
فاطمة فانطلقوا اليها وهي في حجرتها قد لصق بطنها بظهر رها من شدة الجوع وعارت عيناها  
فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم قال واغوثاه بالله أهل بيت محمد يموتون جوعا فهبط جبريل  
على محمد صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد خذ ما هنالك الله في أهل بيتك فقال ما أخذ يا جبريل  
فاقرأه هل أتى على الانسان حين وهي تدل على فضائل جته لم يسبقه اليها أحد ولا يلحقه أحد  
فيكون أفضل من غيره فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل كما تقدم ومجرد رواية الثعلبي  
والواحدى وأمثالهما لا تدل على أنه صحيح باتفاق أهل السنة والشيعة ولو تنازع اثنان في  
مسئله من مسائل الاحكام والفضائل واحتج أحدهما بحديث لم يذكرا ما يدل على صحته الا رواية  
الواحد من هؤلاء في تفسيره لم يكن ذلك دليلا على صحته ولا حجة على منارعه باتفاق العلماء  
وهؤلاء من عاداتهم يروون ما رواه غيرهم وكثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف  
ويروون من الاحاديث الاسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الامر لان وظيفة النقل  
لما نقل أو حكاية أقوال الناس وان كان كثير من هذا وهذا باطلا ورجما تكلموا على صحة بعض  
المنقولات وضعفها ولكن لا يطردون هذا ولا يلتزمونه (الثاني) أن هذا الحديث من الكذب  
الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث الذين هم أئمة هذا الشأن وحكامه وقول هؤلاء هو  
المنقول في هذا الباب ولهذا لم يرو هذا الحديث في شيء من الكتب التي يرجع اليها في النقل  
لا في الصحاح ولا في المسانيد ولا في الجوامع ولا السنن ولا روافد المصنفون في الفضائل وان كانوا قد  
يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة كالنسائي فإنه يروى خصائص على وذكر فيها عدة أحاديث  
ضعيفة ولم يرو هذا وأمثاله وكذلك أبو نعيم في الخصائص وابن أبي حنمة أبو بكر بن سليمان  
والترمذي في جامعهم روى أحاديث كثيرة في فضائل على كثير منها ضعيف ولم يرو مثل هذا  
لظهور كذبه وأصحاب السير كابن اسحق وغيره يذكرون من فضائله أشياء ضعيفة ولم يذكروا  
مثل هذا ولا يروا مما لا نافية عنه موضوع باتفاق أهل النقل من أئمة أهل التفسير الذين ينقلونها  
بالاسانيد المعروفة كتفسير ابن جريج وسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأحمد  
واسحق ونفسه يرقى بن محمد وابن جرير الطبري ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبو بكر بن  
المنذر وغيرهم من العلماء الاكار الذين لهم في الاسلام لسان صدق وتفسيرهم متضمنة للمنقولات  
التي يعتمد عليها في التفسير (الوجه الثالث) أن الدلائل على كذب هذا كثيرة منها أن عليا  
انما تزوج فاطمة بالمدينة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر كما ثبت ذلك في الصحيح والحسن والحسين  
ولدا بعد ذلك سنة ثلاث أو أربع والناس متفقون على أن عليا لم يتزوج فاطمة الا بالمدينة



ولم يولد له ولد الا بالمدينة وهذا من العلم العام المتواتر الذي يعرفه من عنده طرف علم بمثل هذه الامور وسورة هل أتى مكة باتفاق أهل التفسير والنقل لم يقل أحد منهم انها مدنية وهي على طريقة السور المكية في تقرير أصول الدين المشركه بين الانبياء كالإيمان بالله واليوم الآخر وذكر الخلق والبعث ولهذا انه كان صلى الله عليه وسلم يقرؤهما مع ألم تنزيل في فجر يوم الجمعة لان فيه خلق آدم وفيه دخل الجنة وفيه تقوم الساعة وهاتان السورتان متضمنتان لابناء خلق السموات والارض وخلق الانسان الى أن يدخل فر بق الجنة وفريق النار واذا كانت السورة نزلت بمكة قبل أن يتزوج علي وفاطمة تبين أن نقل أنها نزلت بعد مرض الحسن والحسين من الكذب والمين (الوجه الرابع) أن سياق هذا الحديث وألفاظه من وضع جهال الكذابين فنه قوله فعادهم اجد هم او عامة العرب فان عامة العرب لم يكونوا بالمدينة والعرب الكفار ما كانوا يا تونهم ما يعودونهم ومنه قوله فقالوا يا أبا الحسن لو نذرت على ولدك وعلى لا ياخذ الدين من أولئك العرب بل ياخذ من النبي صلى الله عليه وسلم فان كان هذا أمرا بطاعة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يأمر به من أولئك العرب وان لم يكن طاعة لم يكن على يفعل ما يأمر به ثم كيف يقبل منهم ذلك من غير مراجعة الى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (الوجه الخامس) أن في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر وقال لا يأتي بخير وانما يستخرج به من الخيل وفي طريق آخر إن النذر يرد ابن آدم الى القدر فان كان علي وفاطمة وسائر أهلهم لم يعلموا مثل هذا وعلمه عموم الأمة فهذا قدح في علمهم فأين المدعى العصمة وان كانوا علوا ذلك وفعلوا ما لا طاعة فيه لله ولرسوله ولا فائدة لهما فيه بل قد نهى عنه إمامهم تحريم واما هي تزويه كان هذا قدحاً في دينهم واما في عقلهم وعلمهم فهذا الذي يروى مثل هذا في فضائلهم جاهل يقدر فيهم من حيث يمدحهم ويخفضهم من حيث يرفعهم ويذمهم من حيث يحمدهم ولهذا قال بعض أهل البيت للرافضة ما معناه ان محبتكم لنا صارت معرفة علينا وفي المثل «عدو عاقل خير من صديق جاهل» والله تعالى انما مدح على الوفاء بالنذر لا على نفس عقد النذر والرجل ينهى عن الظهار وان ظاهروا وجبت عليه كفارة للظهار واذا عاود مدح على فعل الواجب وهو التكفير لا على نفس الظهار المحرم وكذلك اذا طلق امرأته ففارقها بالمعروف مدح على فعل ما أوجبه الطلاق لان نفس الطلاق المكروه وكذلك من باع أو اشترى فأعطى ما عليه مدح على فعل ما أوجبه العقد لا على نفس العقد الموجب وتظاير هذا كثيرة (الوجه السادس) أن علياً وفاطمة لم يكن لهما جارية اسمها فضة بل ولا لاحد من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة ولا ذلك أهل العلم الذين ذكروا أحوالهم معها وجعلها ولكن قصة هذه غيرة ابن عقب الذي يقال انه كان معلم الحسن والحسين وأنه أعطى تفاحه كان فيها علم الحوادث المستقبلية ونحو ذلك من الأكاذيب التي تجوز على الجهال وقد أجمع أهل العلم على أنهم لم يكن لهما معلم ولم يكن في الصحابة أحد يقال له ابن عقب وهذه الملاحم المسبوبة الى ابن عقب هي من نظم بعض متأخري الجهال الذين كانوا من نور الدين وصالح الدين لما كان كثير من الشام بأيدي النصارى ومصر بأيدي القرامطة الملاحمة بقايا بني عبيد قد ذكر من الملاحم ما يناسب تلك الامور بنظم جاهل عامي وهكذا هذه الجارية فضة وقد ثبت في الصحيحين عن علي أن فاطمة سألت النبي صلى الله عليه وسلم لم خادما فعلها أن تسج عند المنام ثلاثاً وثلاثين وتكبر ثلاثاً وثلاثين وتحمد أربعاً

وفي بعض الآثاويدحسوها كما  
يدحو أحدكم الكرة وقال ابن  
عباس ما السموات السبع  
والارضون السبع وما فيهن وما  
بينهن في يد الرحمن الا كهرولة في  
يد أحدكم فان أراد من يد بقله  
ان الحوادث كلها تقوم بذاته المعنى  
الذي دلت عليه النصوص فهو  
حق وهو من أعظم الأدلة على  
عظمة الله وعظم قدره وقدرته  
وعلى فعله القائم بنفسه وفي  
مخلوقاته وان أراد بذلك أنه  
يتصف بكل حادث فهذا يستلزم  
أن يتصف بالنقائص الوجودية  
مثل أن يتصف بالجهل المركب  
الحادث ونحو ذلك وهذا متع  
لكونه نقصا لا كونه حادثا فالموت  
والسنة والنوم والعجز والغوب  
والجهل وغير ذلك من النقائص هو  
منزه عنها ومقدس أزلا وأبدا فلا  
يجوز أن تقوم به لا قدم ولا حادث  
لكونها نقائص تناقض ماوجب  
له من الكمال اللازم لذاته واذا  
كان أحد النقيضين لازما للذات لزم  
انتفاء النقيض الآخر فكل ما تنزه  
الرب عنه من الحوادث والصفات  
فهو ومنزه عنه لما أوجب ذلك  
للقدر المشترك بينه وبين ما قام  
به من الكمالات

(وأما السؤال الثالث) وهو  
قوله انه لا حاجة الى ذلك فيقال  
ليس كل ما لا تعلم الحاجة اليه مجزم  
بنفيه فان الله أخبر أنه كتب مقادير

وثلاثين وقال هذا خير لك من خادم قال علي فأتى كهن منذ سمعته من النبي صلى الله عليه  
وسلم قيل له ولا ليله صفيين قال ولا ليله صفيين وهذا خبر صحيح باتفاق أهل العلم وهو يقتضي  
أنه لم يعطها خادما فان كان ذلك حصل له ما خادما فهو ممكن لكن لم يكن اسم خادما مقبولا  
بل لريب (الوجه السابع) أنه قد ثبت في الصحيح عن بعض الانصار أنه آثر ضيفه بعشائهم  
ونوم الصبية وبات هو وامرأته طاويين فانزل الله سبحانه وتعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان  
بهم خصاصة وهذا المدح أعظم من المدح بقوله ويطعمون الطعام على حبه مسكينا فان هذا  
كقوله وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه سئل أي الصدقة أفضل قال أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخاف  
الفقر ولا تعجل حتى اذا بلغت الخلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان وقال  
تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فالتصدق بما يحببه الانسان جنس تحته أنواع كثيرة  
وأما الايتار مع الخصاصة فهو أكمل من مجرد التصديق بما يحببه فانه ليس كل متصدق محبا مؤثرا  
ولا كل متصدق يكون به خصاصة بل قد يتصدق بما يحب مع اكتفائه ببعضه مع محبة لا تبلغ به  
الخصاصة فاذا كان الله مدح الانصار بايتار الضيف ليله بهم هذا المدح والايتار المذكور في قصة  
أهل البيت هو أعظم من ذلك فكان ينبغي أن يكون المدح عليه أكثر ان كان هذا مما يمدح عليه  
وان كان مما لا يمدح عليه فلا يدخل في المناقب (الثامن) أن في هذه القصة ما لا ينبغي  
نسبته الى علي وفاطمة رضي الله عنهما فانه خلاف المأمور به المشروع وهو ابقاء الاطفال ثلاثة  
أيام جياعا ووصالهم ثلاثة أيام ومثل هذا الجوع قد يفسد العقل والبدن والدين وليس هذا  
مثل قصة الانصارى فان ذلك يتهم ليله واحدة بلا عشاء وهذا قد يحتمله الصبيان بخلاف ثلاثة  
أيام بلياليها (التاسع) أن في هذه القصة أن اليتيم قال استشهد والذى يوم العقبة وهذا من  
الكذب الظاهر فان ليلة العقبة لم يكن فيها قتال ولكن النبي صلى الله عليه وسلم يبيع الانصار  
ليلة العقبة قبل الهجرة وقبل أن يؤمر بالقتال وهذا يدل على أن الحديث مع أنه كذب فهو  
من كذب أجهل الناس بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال استشهد والذى يوم أحد لكان  
أقرب (العاشر) أن يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفى أولاده من قتل معه ولهذا  
قال لفاطمة لما سأله خادما لا أدع يتامى يدر وأعطيت فقول العائل انه كان من يتامى المجاهد بن  
الشهداء من لا يكفيه النبي صلى الله عليه وسلم كذب عليه وقدح فيه (الحادى عشر) أنه  
لم يكن في المدينة قط أسير يسأل الناس بل كان المسلمون يقومون بالأسير الذى يتأسرونه  
فدعوى المدعى أن أسراهم كانوا محتاجين الى مسألة الناس كذب عليهم وقدح فهم والاسراء  
الكثيرون كانوا يوم بدر قبل أن يتزوج على بفاطمة وبعد ذلك فالأسرى في غاية القلة (الثاني  
عشر) أنه لو كانت هذه القصة صحيحة وهى من الفضائل لم نستلزم أن يكون صاحبها أفضل  
الناس ولا أن يكون هو الامام دون غيره فقد كان جعفر أكثر اطعاما للمساكين من غيره حتى  
قال له النبي صلى الله عليه وسلم أسبغت خلقى وخلقى وكان أبوهريرة يقول ما احبذنى النعال  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحد أفضل من جعفر يعنى في الاحسان الى المساكين الى غير  
ذلك من الفضائل ولم يكن بذلك أفضل من على ولا غيره فضلا عن أن يكون مستحقا للامامة  
(الثالث عشر) أنه من المعلوم أن اتفاق الصديقين أمواله أعظم وأحب الى الله ورسوله فان  
إطعام الجساع من جنس الصدقة المطلقة التي يمكن كل واحد فعلها الى يوم القيامة بل وكل أمة



يطعمون جياعهم من المسلمين وغيرهم وان كانوا لا يتقربون الى الله بذلك بخلاف المؤمنين فانهم يفعلون ذلك لوجه الله بهذا عيزوا كما قال تعالى عنهم انما اطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا وأما انفاق الصديق ونحوه فانه كان في أول الاسلام لتخلص من آمن والكفار يؤذونه أو يريدون قتله مثل اشتراؤه عماله سبعة كانوا يعذبون في الله منهم بلال حتى قال عمر أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا يعني بلالا وانفاقه على المحتاجين من أهل الايمان في نصر الاسلام حيث كان أهل الارض قاطبة أعداء الاسلام وتلك الحققة ما بقي يمكن مثلها ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحد منهم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدأ أحدهم ولا نصيفه وهذا في النفقة التي اختصاصها وأما جنس إطعام الجائع مطلقا فهذا مشترك يمكن فعله الى يوم القيامة

(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والعشرون قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون من طريق أبي نعيم عن مجاهد في قوله والذي جاء بالصدق وصدق به قال علي بن أبي طالب ومن طريق الفقيه الشافعي عن مجاهد والذي جاء بالصدق وصدق به قال جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وصدق به علي وهذه فضيلة اختص بها فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا ليس منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول مجاهد وحده ليس بحجة يجب اتباعها على كل مسلم ولو كان هذا النقل صحيحاً عنه فكيف اذا لم يكن ثابتاً عنه فانه قد عرف بكثرة الكذب والشائب عن مجاهد خلاف هذا وهو أن الصدق هو القرآن والذي صدق به هو المؤمن الذي عمل به فعملها عامة رواه الطبري عن مجاهد قال هم أهل القرآن يحيون يوم القيامة فيقولون هذا الذي أعطيتونا قد اتبعنا ما فيه رواه أبو سعيد الأشج قال حدثنا ابن ادريس عن ليث عن مجاهد ذكره وحدثنا المحاربي عن جوير عن الضحاك وصدق به قال المؤمنون جميعاً قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا أبو صالح حدثنا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وصدق به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الوجه الثاني) أن هذا معارض بما هو أشهر منه عند أهل التفسير وهو أن الذي جاء بالصدق محمد والذي صدق به أبو بكر فان هذا يقوله طائفة وذكره الطبري بإسناده الى علي قال جاء به محمد وصدق به أبو بكر وفي هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام أبي بكر الخلال أن سائلاً سأل عن هذه الآية فقال له هو أبو بكر المهاجر بن زلت في أبي بكر فقال السائل بل في علي فقال أبو بكر بن جعفر اقرأ ما بعدها أولئك هم المتقون ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا الآية فبهت السائل (الثالث) أن يقال لفظ الآية عام مطلق لا يختص بأبي بكر ولا بعلي بل كل من دخل في عمومها دخل في حكمها ولا ريب أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً أحق هذه الامة بالدخول فيها لكنهم لا يختص بهم وقد قال تعالى فن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق انجاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون الآية فقد قدم الله سبحانه ونعالي الكاذب على الله والمكذب بالصدق وهذا ذم عام والرافضة أعظم أهل البدع دخولا في هذا الوصف المذموم فانهم أعظم الطوائف افتراء للكذب على الله وأعظمهم تكديبا للصدق ولما جاءهم وأبعد الطوائف عن المحي بالصدق والتصديق به وأهل السنة المحضة أولى الطوائف بهذا فانهم يصدقون ويصدقون

الخلق قبل خلقهم ولا يعلم الى ذلك حاجة وكذلك قد خلق آدم بيده عند أهل الاثبات مع قدرته على أن يخلقه كما خلق غيره وأيضاً فان عدم الحاجة الى الشيء أن أوجب نفسه فينبغي أن تنفي جميع المخلوقات فان الله لا يحتاج الى شيء وأما ما يقوم بذاته فما كان الخلق محتاجاً اليه وجب اثباته وما لم يكن الخلق محتاجاً اليه كان قد انتفى هذا الدليل المعين الدال على اثباته وعدم الدليل مطلقاً لا يستلزم عدم المدلول عليه في نفس الامر وان استلزم عدم علم المستدل به فضلاً عن عدم الدليل المعين وأيضاً فان الرب تعالى يمكن أن يكون له من صفات الكمال ما لا يعلمه العباد ولا يمكنهم نفيه لانتفاء الحاجة اليه ولكن هذا السؤال يمكن تحويره على وجه آخر وهو أن يقال الكرامة انما أثبتوا ما أثبتوه لاحتياج الخلق اليه والقدرة والمشيئة الالهية كافية في حدوث المخلوقات المنفصلة كما هي كافية في حدوث ما قام بالذات فيكون دليلهم على ذلك باطلاً وهذا الكلام انما يفسدان أفاداً بطلان هذا الدليل المعين ولا يبطل دليلاً آخر ولا يبطل ثبوت المدلول فلا يجوز أن ينفي قيام الحوادث بذاته لعدم ما يثبت ذلك بل الواجب فيما لا يعرف دليل ثبوته وانتفائه الوقف فيه ثم قد يقولون صدور

المفعولات المنفصلة من غير سبب  
 حادث يقوم بالفاعل أمر ممتنع  
 كصدور المفعولات بدون قدرة  
 وإرادة الفاعل ويقولون أيضا قد  
 علم أن الله خالق للعالم والخلق ليس  
 هو المخلوق اذ هذا مصدر وهذا  
 مفعول به والمصدر ليس هو المفعول  
 به فلا بد من اثبات خلق قائم به ومن  
 اثبات مخلوق منفصل عنه وهذا  
 قول جمهور الناس وهو أشهر  
 القولين عند أصحاب الأئمة الأربعة  
 أبي حنيفة ومالك والشافعي  
 وأحمد وهو قول جمهور الناس أهل  
 الحديث والصوفية وكثير من أهل  
 الكلام وأكثريهم وكثير من  
 أساطين الفلاسفة وأكثريهم  
 لكن النزاع بينهم في الخلق المتغير  
 للمخلوق هل هو قديم قائم بذاته أو  
 هو منفصل عنه أو هو حادث قائم  
 بذاته وإذا كان حادثا فهل الحادث  
 نوعه أو أن الحوادث هي الأعيان  
 الحادثة ونوع الحوادث قديم  
 لتكون صفات الكمال قدسية لله لم  
 يزل ولا يزال متصفا بصفات الكمال  
 هذه الأقوال الأربعة قد قال كل  
 قول طائفة ويقولون أيضا ان قيام  
 هذه الأمور بذاته من صفات  
 الكمال وذلك ما قد علمنا أن الله  
 منكلم وأن المتكلم لا يكون متكلماً  
 إلا بكلام قائم بذاته وأنه مريد ولا  
 يكون مريداً إلا بإرادة قائمة بذاته  
 اذ ما قام بغيره من الكلام والإرادة  
 لا يكون كلاماً ولا إرادة اذ

بالحق في كل ما جاء به ليس لهم هوى إلا مع الحق والله تعالى مدح الصادق فيما يحب به والمصدق  
 بهذا الحق فهذا مدح للبي صلى الله عليه وسلم ولكل من آمن به وبما جاء به وهو سبحانه لم يقل  
 والذي جاء بالصدق والذي صدق به فلم يجعلهما صنفين بل جعلهما صنفاً واحداً لأن المراد مدح  
 النوع الذي يحب به بالصدق ويصدق بالصدق فهو مدح على اجتماع الوصفين على أن لا يكون  
 من شأنه إلا أن يحب به بالصدق ومن شأنه أن يصدق بالصدق وقوله جاء بالصدق اسم جنس لكل  
 صدق وإن كان القرآن أحق بالدخول في ذلك من غيره ولذلك صدق به من يحسن الصدق وقد  
 يكون الصدق الذي صدق به هو عين الصدق الذي جاء به كما تقول فلان يسمع الحق ويقول  
 الحق ويقبله ويأمر بالعدل ويعمل به أي هو موصوف بقول الحق لغيره وقبول الحق من غيره  
 وأنه يجمع بين الأمر بالعدل والعمل به وإن كان كثير من العدل الذي يأمر به ليس هو عين العدل  
 الذي يعمل به فلما ذم الله سبحانه من اتصف بأحد الوصفين الكذب على الله والتكذيب بالحق  
 اذ كل منهما يستحق الذم مدح ضد هما الخالي عنهما بأن يكون يحب به بالصدق لا بالكذب وأن  
 يكون مع ذلك مصداقاً بالحق لا يكون ممن يقوله هو وإذا قاله غيره لم يصدق به فان من الناس من  
 يصدق ولا يكذب لكن يكره أن غيره يقوم مقامه في ذلك حسداً أو منافسة فيكذب غيره في صدقه  
 أو لا يصدق بل يعرض عنه وفيهم من يصدق طائفة فيما قالت قبل أن يعلم ما قالوه أو صدق هو أم  
 كذب والطائفة الأخرى لا تصدقها فيما تقول وإن كان صادقا بل إما أن تصدقها وإما أن  
 تعرض عنها وهذا موجود في عامة أهل الأهواء تجد كثير منهم صادقاً فيما ينقله لكن ما ينقله  
 عن طائفته يعرض عنه فلا يدخل هذا في المدح بل في الذم لأنه لم يصدق بالحق الذي جاء به والله  
 قد ذم الكاذب والمكذب بالحق لقوله في غير آية ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بالحق  
 لما جاءه وقال ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بآياته ولهذا لما كان مما وصف الله به  
 الأنبياء الذين هم أحق الناس بهذه الصفة أن كلامهم يحب به بالصدق فلا يكذب فكل منهم صادق  
 في نفسه مصدق لغيره ولما كان قوله والذي صنف من الأصناف لا يصدق به واحد بعينه أعاد  
 الضمير بصيغة الجمع فقال والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وأنت تجد كثيراً من  
 المنتسبين إلى علم ودين لا يكذبون فيما يقولون بل لا يقولون إلا الصدق لكن لا يقبلون ما يخبر به  
 غيرهم من الصدق بل يحملهم الهوى والجهل على تكذيب غيرهم وإن كان صادقاً ما تكذب  
 نظيره وأما تكذيب من ليس من طائفته ونفس تكذيب الصادق هو من الكذب ولهذا قرنه  
 بالكاذب على الله فقال فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذ جاءه فكلاهما كاذب هذا  
 كاذب فيما يخبر به عن الله وهذا كاذب فيما يخبر به عن المخبر عن الله والنصاري يكثر فيهم المفترون  
 للكذب على الله واليهود يكثر فيهم المكذبون بالحق وهو سبحانه ذكر المكذب بالصدق نوعاً ثانياً  
 لأنه أولاً لم يذكر جميع أنواع الكذب بل ذكر من كذب على الله وأنت اذا تدبرت هذا وعلمت أن كل  
 واحد من الكذب على الله والتكذيب بالصدق مذموم وأن المدح لا يستحقه إلا من كان آمناً  
 بالصدق مصداقاً للصدق علم أن هذا مما هدى الله به عباده إلى صراطه المستقيم وإدانتاً لهذا  
 تبين لك أن كثيراً من الشرأوا كثر يقع من أحدهذين فتجد إحدى الطائفتين والرجلين من  
 الناس لا يكذب فيما يخبر به من العلم لكن لا يقبل ما تأتي به الطائفة الأخرى فربما جمع بين  
 الكذب على الله والتكذيب بالصدق وهذا وإن كان يوجد في عامة الطوائف شيء منه فليس  
 في الطوائف أدخل في ذلك من الرافضة فإنها أعظم الطوائف كذباً على الله وعلى رسوله وعلى



في المشمور عنه وقيل بخير بين تقديمها وتأخيرها لان الصحابة لما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصلوا العصر الا في بني قريظة كانت طائفة منهم أخرت الصلاة فصلوا به مدغروب الشمس وكانت منهم طائفة قالوا لم يرد منا الا المبادرة الى العدو لا تقويت الصلاة فصاروا في الطريق ولم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم أحدا من الطائفتين والحديث في الصحيحين من حديث ابن عمر وهذا قول طائفة من الشاميين وغيرهم وهو إحدى الروايتين عن أحد وقيل بل يؤخرونها كما فعل يوم الخندق وهو مذهب أبي حنيفة في الجملة كل من أخرها تأخيرا يعذبه بالنسيان أو لخطأ في الاجتهاد فإنه يصلها بعد الوقت كمن ظن أن الشمس لم تطلع فأخبرها حتى طلعت أو ظن أن وقت العصر باق فأخبرها حتى غربت فإن هذا يصلي وعلى قول الأكثرين ما بقي تأخيرها جازا حتى تغرب الشمس ومن قال انه يجوز التأخير فإنه يصلها ولو أخرها باجتهاد فإنه يصلها وان قيل انه أخطأ باجتهاده وليس هذا من أهل الوعيد المذكور في قوله من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله فإن هذا اجتهد متأول مخطئ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وهو حديث حسن وقد دل عليه القرآن والحديث الصحيح وأما من قوتها عدا عالا بوجوبها وفوت بعض واجباتها الذي يعلم وجوبه منها فهذا مما تنازع فيه العلماء فقبل في الجميع بصرح أن يصلها بعد التقويت ويجب ذلك عليه ويناب على ما فعل ويعاقب على التقويت كمن أخر الظهر الى وقت العصر والمغرب والعشاء الى آخر الليل من غير عذر وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يقولون في كل صلاة وجبت أعادتها في الوقت فتجب أعادتها بعد الوقت وأما مالك وغيره من أهل المدينة فيفرقون بين ما يعاد في الوقت وما يعاد بعد خروج الوقت فالذي يمكن فرضا بل واجبا وهو الذي يسهونه سنة أمر وابعادة الصلاة اذا تركه في الوقت كمن صلى بالنجاسة وأما ما كان فرضا كالركوع والسجود والطهارة فإنه بمنزلة من لم يصل فيعيد بعد الوقت وقد أنكر عليهم كثير من الناس التفريق بين الأعادة في الوقت وبعده وصنف المزني مصنفارذ فيه على مالك ثلاثين مسألة منها هذه وقد رد على المزني الشيخ أبو بكر الأبهري وصاحبه القاضي عبد الوهاب وعمدتهم أن الصلاة ان فعلت كما أمر بها العبد فلا إعادة عليه في الوقت ولا بعده وان لم تفعل كما أمر بها العبد فهي في ذمته فيعيد في الوقت وبعده وأهل المدينة يقولون فعلها في الوقت واجب ليس لاحد قط أن يؤخرها عن الوقت فان كان الوقت أو كدما ترك لم يعد بعد الوقت لانه ما بقي بعد الوقت يمكنه تلافيها فان الصلاة مع النجاسة أو عريانا في الوقت خير من الصلاة بالنجاسة بعد الوقت قالوا أمرناه أن يعيدها بعد الوقت لكننا أمره بانقص مما صلى وهذا لا يأمر به الشارع وهذا بخلاف من ترك ركنا منها فذلك بمنزلة من لم يصل فيعيد بعد الوقت وهذا الفرق مبني على أن الصلاة من واجباتها ما هو ركن لا تتم الا به ومنها ما هو واجب تتم بدونه إما مع السهو وإما مطلقا وهذا قول الجمهور وأبو حنيفة يوجب فيها ما لا يجب بتركه الاعادة بحال فإذا أوجب أهل المدينة فيها ما يجب بتركه الاعادة في الوقت كان أقرب الى الشرع وأحمد مع مالك يوجبان فيها ما يسقط بالسهو ويجبر بالسجود ثم ذلك الواجب اذا تركه عمدا أمره أحمد في ظاهر مذهبه بالاعادة كالوترلة فرضا وأما مالك ففي مذهبه قولان فيمن ترك ما يجب السجود لتركه سهوا كترك التشهد الاول وترك تكبيرتين فصاعدا أو قراة السورة والجمهور والخافعة في موضعيهما وقد اتفق الجميع على أن واجبات الحج منها ما يجبر بالجمع تركه ومنها ما يفوت بالجمع تركه فلا يجبر كالوقوف بعرفة فكذلك الصلاة وقالت طائفة ثالثة ما أمر الله به في الوقت اذا تركه لغير عذر حتى فات وقته لم يمكن فعله بعد الوقت كالجمعة والوقوف بعرفة ورعى الجمار فان الفعل

وقيل بل يجب تراخي الاثر عن المؤثر وتأثيره كما يقوله أكثر المتكلمين وقيل بل الاثر يتعقب التأثير ولا يكون معه في الزمان ولا يكون متراخيا عنه وهذا هو الصواب كما قال تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ولهذا يقال طلقت المرأة فطلقت وأعتقت العبد فعتق فالعتق والطلاق عقب التطليق والاعتاق لا يقترب به ولا يتأخر عنه (١) وبين أن من قال باقتران الاثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة فان ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم ومن قال بالتراخي فقوله يستلزم أن المؤثر التام لا يستلزم الاثر بل يحدث الحادث بلا سبب حادث وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو مأخوذ من كلام ابن سينا وهو مع فساد غايته أن المعلول يجوز أن يقارن وجوده وجود العلة لا يجب أن يكون مسبوقا بالعدم مع وجود العلة وليس في هذا بيان أنه متنع تأخر وجوده عن وجود العلة والاقسام الممكنة ثلاثة إما أن يقال بوجوب المقارنة أو بوجوب التأخر أو بجواز الأمرين وما ذكرته لا يدل

(١) قوله وبين أن من قال الخ كذا

في الاصل ولعل في الكلام نقصا

فانظر كتبه معجده





(فصل) قال الرافضى البرهان الرابع والعشرون قوله تعالى يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين من طريق أبي نعيم قال نزلت في علي وهذه فضيلة لم تحصل لاحد من الصحابة غيره فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه (أحدها) منع العصاة (الثاني) أن هذا القول ليس بحجة (الثالث) أن يقال هذا كلام من أعظم الفرية على الله ورسوله وذلك أن قوله حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين معناه الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين فهو وحده كافيل وكافي من معك من المؤمنين وهذا كما تقول العرب حسبك وزيد درهم ومنه قول الشاعر

فحسبك والضمالة سيف مهند ، وذلك أن حسب مصدر فلما أضيف لم يحسن العطف  
عليه إلا بأعادة الجار فإن العطف بدون ذلك وإن كان جارياً في أصح القولين فهو قليل وإعادة الجار  
أحسن وأقصر فعطف على المعنى والمضاف إليه في معنى المنصوب فإن قوله فحسبك والضمالة  
مصدر والمصدر يعمل عمل الفعل لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف إليه ولهذا إن أضيف  
إلى الفاعل نصب المفعول وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل فنقول أعجبنى دق القصار  
الثوب وهذا وجه الكلام ونقول أعجبنى دق الثوب القصار ومن النحاة من يقول أعماله  
منكراً أحسن من أعماله مضافاً لأنه بالاضافة قوى شبيهه بالأسماء والصواب أن اضافته إلى  
أحدهما وأعماله في الآخر أحسن من تنكيره وأعماله فيه مما فنقول القائل أعجبنى دق القصار  
الثوب أحسن من قوله دق الثوب القصار فإن التنكير أيضاً من خصائص الأسماء والاضافة  
أخف لأنه اسم والأصل فيه أن يضاف ولا يعمل لكن لما تعذرت اضافته إلى الفاعل والمفعول  
جميعاً أضيف إلى أحدهما وأعمل في الآخر وهكذا في المعطوفات إن أضيف إليها كلها كالمضاف  
إلى الظاهر فهو أحسن كقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله حرم بيع الخمر والميتة والدم  
والخنزير والاصنام وكقولهم نهى عن بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبلية وإن تعذر لم يحسن  
ذلك كقولك حسبك وزيد أدرهم عطفاً على المعنى ومما يشبه هذا قوله وجاعل الليل سكناً  
والشمس والقمر حسباناً ذلك نصب على هذا على محل الليل المحرور فإن اسم الفاعل كالمصدر  
ويضاف تارة ويعمل تارة أخرى وقد ظن بعض العارفين أن معنى الآية أن الله والمؤمنين  
حسبك ويكون من اتبعك رفعاً عطفاً على الله وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر فإن الله وحده  
حسب جميع الخلق كما قال تعالى الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم  
إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل أي الله وحده كافياً كلها وفي البخاري عن ابن عباس  
في هذه الكلمة قالها إبراهيم حين ألقى في النار وقالها محمد حين قال لهم الناس إن الناس قد  
جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فكل من النبيين قال حسبى  
الله فلم يشرك بالله غيره في كونه حسبه فدل على أن الله وحده حسبه ليس معه غيره ومنه  
قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وقوله تعالى ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله الآية فدعاهم  
إلى أن يرضوا ما آتاهم الله ورسوله وإلى أن يقولوا حسبنا الله ولا يقولوا حسبنا الله ورسوله  
لأن الإتياء يكون بأذن الرسول كما قال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
وأما الرغبة فإلى الله كما قال تعالى فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب وكذلك التحسب الذي

يمنع تسلسل الاثار من عوارض  
الذات لا من لوازمها فالقول في  
قبولها كالقول في فعله لهاذا  
التسلسل في القابل كالتسلسل  
في الفاعل وهذا الجواب من  
جنس جوابه عن الحجة الاولى وهو  
جواب صحيح على اصل من وافق  
الكرامية من المعتزلة والاشعرية  
والسالية وغيرهم وهؤلاء أخذوا  
هذا الاصل عن الجهمية  
والقدرية من المعتزلة ونحوهم  
وأما المقدمة الثانية فيقال لانسل  
أنه يلزم من ثبوت القبول في الازل  
امكان وجود المقبول في الازل  
بدليل أن القدرة ثابتة في الازل  
ولا يمكن وجود المقدور في الازل  
عندها الطوائف وهذا الجواب  
أيضا جواب لمن وافقه على ذلك  
والنكتة في الجوابين أن ما ذكره  
في المقبول ينتقض عليهم في  
المقدور فان المقبول من الحوادث  
هو نوع من المقدورات لكن فارق  
غيره في المحل فهذا مقدور في  
الذات وهذا مقدور منفصل عن  
الذات فان قدرته قائمة بذاته  
ومقدور القدرة هو فعله القائم  
بذاته وان كانت المخالفات أيضا  
مقدورة عنده فهذا المنفصل  
عندهم مقدور وفعله القائم بذاته  
مقدور وقدرته قائمة بمحل هذا  
المقدور المتصل دون المنفصل  
والناس لهم في وجود المقدور محل  
القدرة وخارج عنها أقوال منهم

ويعجله كما تنتج البهيمة بهيمة  
 بجاء هل تحسون فيها من جدعاء ثم  
 قال أبوهمسيرة اقروا ان شئتم فطرة  
 الله التي فطر الناس عليها قالوا  
 يا رسول الله أرايت من يموت من  
 أطفال المشركين وهو صغير فقال  
 الله أعلم بما كانوا عاملين وفي  
 صحيح مسلم عن عياض بن حماد  
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال يقول الله تعالى اني  
 خلقت عبادي حنفاء فاجتالهم  
 الشياطين وحرمت عليهم ما احللت  
 لهم وامرهم ان يشركوا بي ما لم  
 ازل به سلطانا قالوا اقرار بالخالق  
 سبحانه وتعالى والاعتراف بوجود  
 موجود واجب الوجود قديم أزلي  
 كما أنه مركز في الفطرة مستقر في  
 القلوب فبراهينه وأدلة متعددة  
 جد ليس هذا موضعها وهو لا عامة  
 ما يذكر من الطرق إما أن  
 يكون فيه خلل وإما أن يكون  
 طويلا كثيرا للنعب والغالب عليهم  
 الاول فالرازي أثبت الصانع بخمسة  
 مسائل وهي كلها مبنية على مقدمة  
 واحدة الاول الاستدلال بحدوث  
 الذوات بناء على أن أجسام العالم  
 محدثة وكل محدث فله محدث أما  
 المقدمة الاولى فقد تبين كلامهم  
 فيها ومناقضة بعضهم بعضا وأنهم  
 التزموا لاجلها إما بحد صفات الله  
 وأفعاله القائمة به وإما بحد بعض  
 ذلك وأنهم اشترطوا في خلق الله  
 تعالى للعالم ما بنا في خلق العالم فسلطوا  
 عليهم أهل الملل والفلاسفة جميعا

روى حديث الاعرابي وحديث من أفطروا من رمضان لم يقضه صيام الدهر فتحمل أحاديثه  
 على الاتفاق لا على الاختلاف وهذا قول طائفة من السلف والخلف وهو قول أبي عبد الرحمن  
 صاحب الشافعي وهو قول داود بن علي وابن حزم وغيرهم قالوا والمنازعون لنا ليس لهم قط حجة برز  
 اليها عند التنازع وأكثرهم يقولون لا يجب القضاء إلا بأمر ثان وليس معهم هنا أمر ونحن  
 لا تنازع في وجوب القضاء فقط بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها فنقول  
 الصلوات الخمس في غير وقتها المختص والمشترك المضيق والموسع كالجمعة في غير وقتها وكالحج في غير  
 وقته وكرمي الجمار في غير وقتها والوقت صفة للفعل وهو من أكده واجباته فكيف تقبل العبادة  
 بدون صفتها الواجبة فيها وهو لو صلى إلى غير القبلة بغير عذر لم تكن صلاته الباطلة وكذلك إذا  
 صلى قبل الوقت المشترك بغير عذر مثل أن يصلي الظهر قبل الزوال والمغرب قبل المغيب ولو فعل  
 ذلك متأولا مثل الأسير إذا ظن دخول شهر رمضان فصام ومثل المسافر في يوم الغيم وغيرهما إذا  
 اجتهدوا فاصلوا الظهر قبل الزوال أو المغرب قبل الغروب فهو لا في وجوب الاعادة عليهم قولان  
 معروفان للعلماء والتنازع في ذلك في مذهب مالك والشافعي والمعروف من مذهب أحمد أنه  
 لا يجزئهم ولو فعلوا ذلك في الوقت المشترك كصلاة العصر في وقت الظهر والعشاء قبل مغيب  
 الشفق فقياس الصحيح من مذهب أحمد أن ذلك يجزئ فإنه جمع لعذر وهو لا يشترط النية وقد  
 نص على أن المسافر إذا صلى العشاء قبل مغيب الشفق أجزأه لجواز الجمع له وإن كان لم يصلهما مع  
 المغرب ولهذا يستحب له مع أمثاله تأخير الظهر وتقديم العصر وتأخير المغرب وتقديم العشاء  
 كما نقل عن السلف فدل على أن الثانية إذا فعلت هنا قبل الوقت الخاص أجزأته قالوا فالتنازع في  
 صحة مثل هذه الصلاة كالتنازع في رمي الجمار لا يفعل بعد الوقت قال لهم الاولون ما قسم عليه  
 من الجمعة والحج ورمي الجمار لا يفعل بعد الوقت المحدود في الشرع بحال لا المعذور ولا الغير معذور  
 فعلم أن هذه الأفعال مختصة بزمان كما هي مختصة بمكان وأما الصلوات الخمس فيحوز فعلها للمعذور  
 بعد انقضاء الاوقات فعلم أنه يصح فعلها في غير الوقت وإن الوقت ليس شرطاً فيها كما هو شرط في  
 تلك العبادات قال الآخرون الجواب من وجهين أحدهما أن يقال هب أنه يجوز فعل الصلاة  
 بعد وقتها للمعذور وتوسعة من الله ورحمة لأن النائم والنائم لا ذنب له ما فوسع الله لهم ما عند الذكر  
 والانتباه إذا كان لا يمكنهما الصلاة الا حينئذ فأى شيء في هذا مما يدل على جواز ذلك لم تركب  
 الكبيرة الذي لا عذر له في تفويتها والحج إذا فاتته في عام أمكنه أن يحج في عام قابل ورمي الجمار إذا  
 فاتته جعل له بدل عنها وهو النسك والجمعة إذا فاتت صلى الظهر فكان المعذور إذا فاتته هذه  
 العبادات المؤقتة شرع له أن يأتي ببديلا ولا اثم عليه رحمة من الله في حقه وأما غير المعذور فجعل  
 له البدل أيضا في الحج لأن الحج يقبل النيابة فإذا مات الإنسان جاز أن يحج عنه وإن كان مفترطا فإذا  
 جاز أن يحج عنه غيره فلا يجوز أن يأتي هو بالبدل بطريق الأخرى والاولى فإن الدم الذي يخرج  
 هو أولى من فعل غيره عنه وأما الجمعة إذا فاتته فأنما يصلي الظهر لأنها الفرض المعتاد في كل يوم  
 لأنها لا بدل عن الجمعة بل الواجب على كل أحد إما الجمعة وأما الظهر فإذا أمكنت الجمعة وجبت  
 عليه وإن لم تمكن صلى الظهر فإذا فاتت الجمعة أمكنه أن يصلي الظهر فوجب عليه صلاة الظهر  
 ولهذا لا يجوز فعلها عند أكثر العلماء إلا إذا فاتت الجمعة وأما الصلاة المكتوبة فلا تدخلها النيابة  
 بحال وكذلك صوم رمضان إذا كان قادرا عليه والاسقط عنه الصوم وأطعمه عن كل يوم مسكينا  
 عند أكثرين وعند مالك لاشئ عليه وأما ما وردت به السنة من صيام الإنسان عن وليه فذلك  
 في النذر كما فسره الصحابة الذين رووه بهذا كما يدل عليه لفظه فإنه قال من مات وعليه صيام صام



بما قاتل عليه على من ذلك فإذا كان على في هذه الحال قد ضعف وعجز عن نصر الحق ودفع  
الباطل فكيف يكون حاله حين البعث وهو أضعف وأعجز وأعداء الحق أعظم وأكثر وأشد  
عداوة ومثل الرافضة في ذلك مثل النصارى إذ عوا في المسيح الإلهية وأنه رب كل شيء ومليكه  
وعلى كل شيء قد يرثم يجعلون أعداءه صفعوه ووضعوا الشوك على رأسه وصلبوه وأنه جعل  
يستغيث فلا يغيثوه فلا يدعوا تلك القدرة القاهرة ولا يثبتان هذه الدلة التامة وإن قالوا هذا  
كان يرضاه قيل فالرب انما يرضى بأن يطاع لا بأن يعصى فإن كان قتله وصلبه يرضاه كان  
ذلك عبادة وطاعة لله فيكون اليهود الذين صلبوه عابدين لله مطيعين في ذلك فيمدحون على ذلك  
لا يذمون وهذا من أعظم الجهل والكفر وهكذا يوجد لمن فيه شبهة من النصارى والرافضة  
من الغلاة في أنفسهم وشيوخهم تجدهم في غاية الدعوى وفي غاية العجز كما قال صلى الله عليه  
وسلم في الحديث الصحيح ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يكلمهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم  
شح زان ومالك كذاب وفقير محتال وفي لفظ مزهو وفي لفظ وعائل مستكبر وهذا معنى  
قول بعض العامة الفقرو الزنطرة فهكذا شيوخ الدعوى والشطح يدعى أحدهم الإلهية  
وما هو أعظم من النبوة ويعزل الرب عن ربيوته والنبي عن رسالته ثم آخرته ثمها يطلب  
ما يقبته أو حائف يستعين بظالم على دفع ظلمته فيفقر إلى لقمة ويخاف من كلمة فإن هذا  
الفقر والذل من دعوى الربوبية المتضمنة للغنى والعز وهذه حال المشركين الذين قال الله فيهم  
ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق وقال  
مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت  
العنكبوت لو كانوا يعلمون وقال سئل في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ما لم ينزل  
به سلطانا والنصارى فيهم شرك بين كما قال تعالى اتخذوا أجيالهم ورهبانهم أربابا من دون  
الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا إلها واحدا لا إله الا هو سبحانه عما يشركون وهكذا  
من أشبههم من الغالية من الشيعة والنسالة فيه شرك وغلو واليهود فيهم كبر والمستكبر معاقب  
بالذل قال تعالى ضربت عليهم الدلة أينما تقفوا لا يحبل من الله وحبل من الناس وباؤا  
بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويعتلون الأنبياء  
بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون وقال تعالى أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم  
استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون فتكذيبهم وقتلهم الأنبياء كان استكبرا فالرافضة  
فيهم شبهة من اليهود من وجه وشبهة من النصارى من وجه وفيهم شرك وغلو وتصديق بالباطل  
كالنصارى وفيهم جبن وكبر وحسد وتكذيب بالحق كاليهود وهكذا غير الرافضة من أهل  
الاهواء والبدع تجدهم في نوع من الضلال ونوع من الغي فيهم شرك وكبر لكن الرافضة أبلغ  
من غيرهم في ذلك ولهذا اتجدهم أعظم الطوائف تعطيل لبيوت الله ومساجده من الجمع  
والجماعات التي هي أحب الاجتماعات إلى الله وهم أيضا لا يجاهدون الكفار أعداء الدين بل  
كثيرا ما يوالونهم ويستعينون بهم على عداوة المسلمين فهم يعادون أولياء الله المؤمنين ويوالون  
أعداء المشركين وأهل الكتاب كما يعادون أفضل الخلق كالمهاجرين والانصار والذين اتبعوهم  
باحسان ويوالون أكفر الخلق من الاسماعيلية والنصيرية ونحوهم من الملاحدة وإن كانوا  
يقولون هم كسارفة لويهم وأبدانهم اليهم أميل منها إلى المهاجرين والانصار والبايعين وجاهير  
المسلمين وما من أحد من أهل الاهواء والبدع حتى المتنسبين إلى العلم والكلام والفقه والحديث

وجودها في الازل فتبطل المقدمة  
الاولى فتبين أنه لا بد من بطلان  
احدى المقدمتين وأبهما بطلت  
بطلت الحجة فهسذا جواب ليس  
بالزاهى بل هو على يبطل الحجة قطعا  
وهنا طريقة ثالثة في الجواب  
على قول من قال أنه لم يزل متكلم  
إذا شاء وإن الحركة من لوازم  
الحياة من أهل السنة والحديث  
وغيرهم فإن هؤلاء يقولون أنه قابل  
لهما في الازل وانها موجودة في  
الازل وما ذكره من الحجة يستلزم  
هذه قول هؤلاء في المقصود  
والمقبول فانهم يقولون هو قادر  
عليه ما في الازل وهي ممكنة فيما  
لا يزال فوجب أنه لم يزل قادرا  
وانها ممكنة فان هذه القدرة  
والامكان اما أن تكون قديمة  
واما أن تكون حادثة فان كانت  
قديمة حصل المطلوب وإن كانت  
حادثة فلا بد لها من سبب حادث  
وذلك يستلزم التسلسل وتسلسل  
يتضمن دوام القدرة وامكان الفعل  
ثبت أنه لم يزل قادرا على الفعل  
والفعل ممكن له وهو المطلوب  
وايضاح ذلك أنه إذا كان قادرا على  
الفعل وجب أن يكون قادرا عليه  
في الازل والا كانت القادرية  
عارضة لذاته واستدعت القادرية  
قادرية أخرى وذلك يقتضى  
التسلسل فان كان التسلسل باطلا  
لزم دوام نوع القادرية لانه يمتنع أن  
تكون عارضة اذ كانت العارضة

تستلزم التسلسل الباطل على هذا  
التقدير وما استلزم الباطل فهو  
باطل وإذا امتنع كونها عارضة  
ثبت كونها لازمة لأنه متصف بها  
قطعا وإن كان ممكنا لم يكن إمكان  
دوام قادريات لا تتناهي لانه  
يتصف بها ويمتنع تجدد هاله اذ  
كانت قدرته من لوازم ذاته لا متناهي  
أن يكون غير القادر يجعل نفسه  
قادر بعد أن لم يكن وذلك يقتضي  
دوام نوع القادرية فلا بد في الازل  
من ثبوت القادرية على التقديرين  
وهو المطلوب وإذا كان كذلك  
فالقادرة على الشيء فرع إمكان  
المقدور اذ القادرية نسبة بين  
القادر والمقدور فتستدعي  
تحقق كل منهما والا فلا يكون  
ممكنا لا يكون مقدورا فلا تكون  
القادرية عليه ثابتة في الازل فدل  
على أنه يلزم من ثبوت القدرة في  
الازل إمكان وجود المقدور في  
الازل وحيث أنه فذلك يدل على  
إمكان الفعل في الازل فلا يكون  
هنا ما يمنع وجود المقدور المقبول  
في الازل فصار مادرك وهجة على  
الذي هو حجة الاثبات لكن هذا حجة  
لا إمكان وجود المقبول في الازل  
ويمكن أن يحتجوا على وجود المقبول  
في الازل بأن يقولوا لو لم يقم بذاته  
ما هو مقدور مرادله دائما للزم أن  
لا يحدث شيئا لكنه قد أحدث  
الحوادث فثبت دوام قاعليته  
وقابليته لما يقوم بذاته من

والتصوف الا وفيه شعبة من ذلك كما يوجد أيضا شعبة من ذلك في أهل الاهواء من أتباع الملوك  
والوزراء والكتاب والتجار لكن الرافضة أبلغ في الضلال والغي من جميع الطوائف أهل البدع  
(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس والعشرون قوله تعالى فسوف يأتي الله  
بقوم يحبهم ويحبونه قال الثعلبي انما نزلت في علي وهذا دليل على أنه أفضل فيكون هو الامام  
(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا كذب على الثعلبي وأنه قال في تفسيره هذه الآية  
قال علي وقادة الحسن انهم أبو بكر وأصحابه وقال مجاهد أهل اليمن وذكر حديث عياض بن  
غنم أنهم أهل اليمن وذكر الحديث أنا كم أهل اليمن فقد نقل الثعلبي أن عليا فسر هذه الآية  
بانهم أبو بكر وأصحابه وأما أئمة التفسير فروى الطبري عن المني حدثنا عبد الله بن هاشم  
حدثنا سيف بن عمر عن أبي روق عن النخاع عن أبي أيوب عن علي في قوله يا أيها الذين  
آمنوا من يرتد منكم عن دينه قال علم الله المؤمنين وأوقع معنى السوء على الخشوع الذين فيهم  
من المنافقين ومن في علمه أن يرتدوا فقال من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله المستردين  
في دينهم يقوم يحبهم ويحبونه بأبي بكر وأصحابه رضي الله عنهم وذكر بأسناد هذا القول عن  
قادة الحسن والنخاع وابن جريج وذكر عن قوم أنهم الانصار وعن آخرين أنهم أهل  
اليمن ورجح هذا الآخر وأنهم رهط أي موسى قال ولولا صحة الخبر بذلك عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ما كان القول عندي في ذلك الا قول من قال هم أبو بكر وأصحابه قال ولما ارتد  
المرتدون جاء الله بهؤلاء على عهد رضي الله عنه (الثاني) أن هذا قول بلا حجة فلا يجب  
قبوله (الثالث) أن هذا معارض لما هو أشهر منه وأظهر وهو أنها زات في أبي بكر وأصحابه  
الذين قالوا معه أهل الردة وهذا هو المعروف كما تقدم لكن هؤلاء الكذابون أرادوا أن يجعلوا  
الفضائل التي جاءت في أبي بكر له في وهذا من المكر السيئ الذي لا يحقق الا بأهله وحدثني  
الثقة من أصحابنا أنه اجتمع شيخ أعرفه وكان فيه دين وزهد وأحوال معروفة لكن كان فيه  
تشيع قال وكان عنده كتاب بعظمه ويدعي أنه من الاسرار وأنه أخذ من خزائن الخلفاء  
وبالغ في وصفه فلما حضره واذابه كتاب فد كتب بخط حسن وقد عمدوا الى الاحاديث التي  
في البخاري ومسلم جميعها في فضائل أبي بكر وعمر ونحوهما جعلوها على ولعل هذا الكتاب كان  
من خزائن بني عبد المصيرين فان خواصهم كانوا ملاحدة زنادقة غرضهم قلب الاسلام وكانوا  
قد وضعوا من الاحاديث المعتبرة التي ينساقضون بها الدين ما لا يعلمه الا الله ومثل هؤلاء الجهال  
يظنون أن الاحاديث التي في البخاري ومسلم انما أخذت عن البخاري ومسلم كما يظن مثل ابن  
الخطيب ونحوه من لا يعرف حقيقة الحال وأن البخاري ومسلم كانا القلط يروج عليهما أو كانا  
يعتمدان الكذب ولا يعلمون أن قولنا رواه البخاري ومسلم علامة لنا على صحته لانه كانا  
بمجرد رواية البخاري ومسلم بل احاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من  
لا يحصى عدده الا الله ولم ينفردوا أحدهما بما يحدث بل ما من حديث الا وقدرناه قبل زمانه  
وفي زمانه وبعد زمانه طوائف ولولم يخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء وكانت تلك  
الاحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود وانما قولنا رواه البخاري  
ومسلم كقولنا رواه القراء السبعة والقرآن منقول بالنوازل يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء  
منه وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلم بل جمهور ما صححاه كان قبلهما  
عند أئمة الحديث صححاه ملق بالقول وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظروا في هذا  
الفن في كتابهم او وافقوهما على صحته ما صححاه الاما وضع يسيرة نحو عشرين حديثا غالبا



في مسلم انتقدها عليها طائفة من الحفاظ وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لهما فيها وطائفة قررت قول المنتقد والجميع التفصيل فان فيها مواضع منتقدة بلاروب مثل حديث أم حبيبة وحديث خلق الله البرية يوم السبت وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري فانه أبعد الكنايين عن الانتقاد ولا يكا يروي لفظا فيه انتقاد الا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد فاني كتابه انقط منتقد الا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم فلم يرج فيها الادراهم بسيرة ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة فهذا امام في صنعة والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر والمقصود أن أحاديثهما نقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم ورواها خلائق لا يحصى عددهم الا الله فلم ينقروا لاروايه ولا يتحجج والله سبحانه وتعالى هو الحفيظ يحفظ هذا الدين كما قال تعالى انما نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذهب الأئمة مثل القدوري والتنبية والحوافي والجلاب غالب ما فيها اذا قيل ذكره فلان علم أنه مذهب ذلك الامام وقد نقل ذلك سائر أصحابه وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر وهذه الكتب فيها مسائل انفرادية بأهل المذهب وفيها نزاع بينهم لكن غالبها هو قول أهل المذهب وأما البخاري ومسلم فجمهور ما فيها ما اتفق عليه أهل العلم بالحديث الذين هم أشد عناية بالفاظ الرسول وضبطاتها ومعرفة بها من أتباع الأئمة لالفاظ أئمتهم وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم والنزاع في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم والرافضة لجهلهم يظنون أنهم اذا قبلوا ما في نسخة من ذلك وجعلوا فضائل الصديق لعلي أن ذلك يخفى على أهل العلم الذين حفظ الله بهم الذكر (الرابع) أن يقال ان الذي تواتر عند الناس أن الذي قاتل أهل الردة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه الذي قاتل مسيلة الكذاب المدعي النبوة وأتباعه بنو حنيفة وأهل البمامة وقد قيل كانوا نحو مائة ألف أو أكثر وقاتل طلحة الأسدي وكان قد ادعى النبوة بنجد وأتبعه من أسد وغميم وغطفان ما شاء الله وادعى النبوة سجاح امرأة تزوجها مسيلة الكذاب فتروج الكذاب بالكذابة وأيضاف كان من العرب من ارتد عن الاسلام ولم يتبع متبنا كذابا ومنهم قوم أقروا بالشهادتين لكن امتنعوا من أحكامهما كإتباع الزكاة وقصص هؤلاء مشهورة متواترة يعرفها كل من له بهذا الباب أدنى معرفة (١) ومن المقاتلين للرتدين وهم أحق الناس بالدخول في هذه الآية وكذلك الذين قاتلوا سائر الكفار من الروم والفرس وهؤلاء أبو بكر وعمر ومن اتبعهما من أهل اليمن وغيرهم ولهذا روي أن هذه الآية لما نزلت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن هؤلاء فأشار إلى أبي موسى الأشعري وقال هم قوم هذا فهذا أمر يعلم بالتواتر والضرورة أن الذين أقاموا الاسلام وثبتوا عليه حين الردة وقاتلوا المرتدين والكفار هم داخلون في قوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أن الله على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وأما على رضي الله عنه فلا ريب أنه ممن يحب الله ويحبه الله لكن ليس بأحق بهذه الصفة من أبي بكر وعمر وعثمان ولا كان جهاده للكفار والمرتدين أعظم من جهاده هؤلاء ولا حصل به من المعركة للدين أعظم مما حصل به هؤلاء بل كل منهم له سعي مشكور وعمل مبرور وأثار صالحة في الاسلام والله يجزيهم عن الاسلام وأهله خير جزاء فهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون الذين قضوا بالحق وبه كانوا يعدلون وأما أن يأتي إلى

(١) قوله ومن المقاتلين للرتدين إلى قوله فهذا أمر يعلم الخ كذا في النسخة وفيه سقط ووجه الكلام قاتل أبو بكر وعمر وعثمان من الذين يحبون الله ويحبهم ومن المقاتلين الخ وحرر كتبه معجبه

أئمة الجماعة الذين كان نفعهم في الدين والدنيا أعظم فيجعلهم كفارا أو فساقا طلبة ويأتى الى من لم يجز على يديه من الخير مثل ما جرى على يد واحد منهم ويجعله معصوما منصوصا عليه ومن خرج عن هذا فهو كافر ويجعل الكفار المرتدين الذين قاتلهم أولئك كانوا مسلمين ويجعل المسلمين الذين يصلون الصلوات الخمس ويصومون شهر رمضان ويحجون البيت ويؤمنون بالقرآن **كفاراً** لأجل قتال هؤلاء فهذا عمل أهل الجهل والكذب والظلم والالحاد في دين الاسلام عمل من لا عقل له ولا دين ولا ايمان والعلماء دائماً يذكرون أن الذي ابتدع الرفض كان زنديقا ملجدا مقصوده افساد دين الاسلام ولهذا الرفض مأوى الزنادقة الملحدين من الغالة والمعطلة كالنصيرية والاسمعية ونحوهم وأول الفكرة آخر العمل فالذي ابتدع الرفض كان مقصوده افساد دين الاسلام ونقض عرामوقله بعروشه آخر لكن صار يظهر منه ما يمكنه من ذلك وبأبي الله إلا أن يتم توره ولو كره الكافرون وهذا معروف عند ابن سينا وأتباعه وهو الذي ابتدع النص في علي وابتدع أنه معصوم فالرافضة الامامية هم أتباع المرتدين وعلمان الملحدين وورثة المنافقين لم يكونوا أعيان المرتدين الملحدين (الوجه الخامس) أن يقال هب أن الآية نزلت في علي هل يقول القائل انه مختصة به لفظها يصرح بأنهم جماعة قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه الى قوله لومة لائم أفليس هذا صريحاً في أن هؤلاء ليسوا رجلاً فان الواحد لا يسمى قوماً في لغة العرب لاحقيقة ولا مجازاً ولو قال المراد هو وشيعته لقبل اذا كانت الآية أدخلت مع على غيره فلا ريب أن الذين قاتلوا الكفار والمرتدين أحق بالدخول فيها ممن لم يقاتل إلا أهل القبلة فلا ريب أن أهل اليمن الذين قاتلوا مع أبي بكر وعمر وعثمان أحق بالدخول فيها ممن الرفضة الذين يوالون اليهود والنصارى والمشركون ويعادون السابقين الأولين فان قيل الذين قاتلوا مع علي كان كثير منهم من أهل اليمن قيل والذين قاتلوه أيضاً كان كثير منهم من أهل اليمن وكلا العسكرين كانت اليمانية والقيسية فيهم كثيرة جداً وأكثر أذواء اليمن كانوا مع معاوية كذى كلاع وذى عمرو وذى رعين ونحوهم وهم الذين يقال لهم الذوينة كما قال الشاعر

وما أعنى بذلك أصغريهم . ولكنى أريد به الذوينة

(الوجه السادس) قوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه لفظ مطلق ليس فيه تعيين وهو متناول لمن قام بهذه الصفات كأنما كان لا يختص ذلك بأبي بكر ولا بعلي وإذا لم يكن مختصاً بأحدهما لم يكن هذا من خصائصه فبطل أن يكون بذلك أفضل ممن يشاركه فيه فضلاً عن أن يستوجب بذلك الامامة بل هذه الآية تدل على أنه لا يرتد أحد الى يوم القيمة إلا أقام الله قوماً يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعزدة على الكافرين يجاهدون هؤلاء المرتدين والردة قد تكون عن أصل الاسلام كالغالية من النصيرية والاسمعية فهؤلاء مرتدون باتفاق أهل السنة والشيعة والعباسية وقد تكون الردة عن بعض الدين كحال أهل البدع الرفضة وغيرهم والله تعالى يقيم قوماً يحبهم ويحبونه يجاهدون من ارتد عن الدين أو عن بعضه كما يقيم من يجاهد الرفضة المرتدين عن الدين أو عن بعضه في كل زمان والله سبحانه المسؤول أن يجعلنا من الذين يحبهم ويحبونه الذين يجاهدون المرتدين ولا يخافون لومة لائم

(فصل) قال الرافضى البرهان السادس والعشرون قوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم روى أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن أبي ليلى

حال واحسدة لم يقيم به حال من الأحوال أصلاً كانت نسبة الأزمان والكائنات اليه واحدة فلم يكن تخصيص أحد الزمانين بحوادث تخالف الحوادث في الزمان الآخر أولى من العكس وتخصيص الأزمنة بالحوادث المختلفة أمر مشهود ولأن الفاعل الذي يحدث ما يحدثه من غير فعل يقوم بنفسه غير معقول بل ذلك يقتضى أن الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق وأن مسمى المصدر هو مسمى المفعول به وأن التأثير هو الأثر ونحن نعلم بالاضطرار أن التأثير أمر وجودي وإذا كان دائماً لزم قيامه بذاته دائماً وأن تكون ذاته دائماً موصوفة بالتأثير والتأثير صفة كمال فهو لم يزل متصفاً بالكمال قابلاً للكمال مستوجبا للكمال وهذا أعظم في اجسامه وكرامه سبحانه وتعالى وبهذه الطريق وأمثاله يبين أن الحجة العقلية التي يحتج بها أهل الضلال فانه يحتج بها على نقيض مطلوبهم كما أن الحجج السمعية التي يحتجون بها حالها كذلك وذلك مثل احتجاجهم على قدم الافلاك بأنه اذا كان مؤثراً في العالم فاما أن يكون التأثير وجودياً أو عديمياً والثاني معلوم الفساد بالضرورة لكن هذا قول كثير من المعتزلة والاشعرية وهو قول من يقول المخلق هو المخلوق وان كان



عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصديقون ثلاثة حبيب بن موسى النجار مؤمن آل ياسين الذي قال يا قوم اتبعوا المرسلين وخرقل مؤمن آل فرعون الذي قال أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وعلى بن أبي طالب الثالث وهو أفضلهم ونحوه رواه ابن المغازي الفقيه الشافعي وصاحب كتاب الفردوس وهذه فضيلة تدل على امامته

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة الحديث وهذا ليس في مسند أحد ومجرد روايته في الفضائل لو كان رواه لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم فإنه يروى ما رواه الناس وإن لم تثبت صحته وكل من عرف العلم يعلم أن ليس كل حديث رواه أحد في الفضائل ونحوه يقول أنه صحيح بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول أنه صحيح بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه وقد يكون في بعضها غلط تدل على أنه ضعيف بل باطل لكن غالبها وجهورها أحاديث جيدة يخرج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه أو كذبه من غير علم بحال المحدث بل بدلائل أخر والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم فقد يخفى كذب أحدهم أو غلطه على المتأخرين ولكن يعرف ذلك بدليل آخر فكيف وهذا الحديث لم يروه أحد لا في المسند ولا في كتاب الفضائل وإنما هو من زيادات القعيني رواه عن محمد بن يونس القرشي حدثنا الحسن بن محمد الانصاري حدثنا عمرو بن جميع حدثنا ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره ورواه القطيعي أيضا من طريق آخر قال كتب البنا عبد الله بن غنام يذكر أن الحسن بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المكفوف حدثهم قال حدثنا عمرو بن جميع حدثنا محمد بن أبي ليلى عن عيسى ثم ذكر الحديث وعمره ابن جميع ممن لا يحتج بنقله بل قال فيه ابن عدي متهم بالوضع قال يحيى كذاب خيث وقال النسائي والدارقطني متروك وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير لا يحل كتب حديثه الأعلى سبيل الاعتبار (الثاني) أن الحديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن في الصحيح من غير وجه تسمية غير على صديقا كنسمة أبي بكر الصديق فكيف يقال الصديقون ثلاثة وفي الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أحد أتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أثبت أحد فاعليك الانبياء أوصديق وشهيدان رواه الامام أحمد عن يحيى بن سعد عن قتادة عن أنس وفي رواية أخرى عنهم وفي الصحيح عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا (الوجه الرابع) أن الله تعالى قد سمى مريم صديقة فكيف يقال الصديقون ثلاثة (الوجه الخامس) أن قول القائل الصديقون ثلاثة إن أراد به أنه لا صديق الا هؤلاء فإنه كذب مخالف للكتاب والسنة واجماع المسلمين وإن أراد أن الكامل في الصديقية هم الثلاثة فهو أيضا خطأ لأن امتنا خير أمة أخرجت للناس فكيف يكون المصدق بموسى ورسول عيسى أفضل من المصدقين بمحمد والله تعالى لم يسم مؤمن آل فرعون صديقا ولا يسمي صاحب آل ياسين صديقا ولكنهم صدقوا بالرسول والمصدقون بمحمد أفضل منهم وقد سمى الله الانبياء

وجوديا فإن كان حادثا لزم التسلسل ولزم كونه محالا للحوادث فيجب أن لا يكون قديما وإن كان قديما لزم قدم مقتضاه فيلزم قدم الاثر فيقال أولا هذا يقتضي أن لا يكون شيء من آثاره محدثا وهذا خلاف المشاهدة وموجب هذه الحجة أن الاثر مقترن بالمؤثر التام التأثير وإذا كان كذلك فكلمة حدث من الحوادث شيء كان التأثير التام له مستغنيا في الازل وكذلك أيضا كلما تجدد شيء من المتجددات وحيثما فيلزم أنه لم يكن في الازل تأثير يستلزم آثاره وهذا نقض قولهم وحيثما فيلزم حدوث التأثير وتسلسله وإذا كان التأثير وجوديا وجب أن يكون قائما بالمؤثر وهذا يقتضي دوام ما يقوم بذاته من أحواله وشؤنه التي هي آثار قدرته ومشيتته وهذه الحجج الثلاث المذكورة مبناها على جواز التسلسل في الآثار والكرامية لا تقول بذلك لكن يقول به غيرهم من المسلمين وأهل الملل وغير أهل الملل والكرامية تجيب من يوافقها على التسلسل بما تقدم من المعارضات والممانعات (قال الأمدى) الحجة الرابعة أنه لو قامت الحوادث بذاته لكان متغيرا والتغير على الله محال ولهذا قال الخليل عليه السلام لأحب الآقلين أي المتغيرين قال

صديقين في مثل قوله واذكر في الكتاب ابراهيم انه كان صديقانييا واذكر في الكتاب ادريس انه كان صديقانييا وقوله عن يوسف أيها الصديق (الوجه السادس) أن الله تعالى قال والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم وهذا يقتضي أن كل مؤمن آمن بالله ورسوله فهو الصديق (السابع) أن يقال إن كان الصديق هو الذي يستحق الامامة فأحق الناس بكونه صديقا أبو بكر فإنه الذي ثبت له هذا الاسم بالدلائل الكثيرة وبالتواتر الضروري عند الخاص والعام حتى إن أعداء الاسلام يعرفون ذلك فيكون هو المستحق للامامة وإن لم يكن كونه صديقا يستلزم الامامة بطلت الحجة

(فصل) قال الرافضي البرهان السابع والعشرون قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية من طريق أبي نعيم بإسناده إلى ابن عباس نزلت في علي كان معه أربعة دراهم فأنفق درهما بالليل ودرهما بالنهار ودرهما سرا ودرهما علانية وروى الثعلبي ذلك ولم يحصل ذلك لغيره فيكون أفضل فيكون هو الامام

(الجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل ورواية أبي نعيم والثعلبي لا تدل على الصحة (الثاني) أن هذا كذب ليس بثابت (الثالث) أن الآية عامة في كل من ينفق بالليل والنهار سرا وعلانية فمن عمل بها دخل سواء كان علانيا أو غيره ويعتبر أن يراد بها واحد معين (الرابع) أن ما ذكر من الحديث يناقض مدلول الآية فإن الآية تدل على الانفاق في الزمانين اللذين لا يتخلو الوقت عنهما وفي الحالين اللذين لا يتخلو الفاعل منهما فالفعل لا بد له من زمان والزمان إما ليل وإما نهار والفعل إما سرا وإما علانية فالرجل إذا أنفق بالليل سرا كان قد أنفق ليل سرا وإذا أنفق علانية نهارا كان قد أنفق علانية نهارا وليس الانفاق سرا وعلانية خارجا عن الانفاق بالليل والنهار فمن قال إن المراد من أنفق درهما في السر ودرهما في العلانية ودرهما بالليل ودرهما بالنهار كان جاهلا فان الذي أنفق سر او علانية قد أنفق ليل ونهارا والذي قد أنفق ليل ونهارا قد أنفق سر او علانية فعلم أن الدرهم الواحد يتصف بصفتين لا يجب أن يكون المراد أربعة لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهال كما يقولون محمد رسول الله والذين معه أبو بكر أشد على الكفار عر رجاء بينهم عثمان تراهم ركع سجدا على سجدة يجعلون هذه الصفات لموصوفات متعددة ويعينون الموصوف في هؤلاء الأربعة والآية صريحة في ابطال هذا وهذا فانها صريحة في أن هذه الصفات كلها تقوم بتصفون بها كلها وانهم كثيرون ليسوا واحدا ولا ريب أن الأربعة أفضل هؤلاء وكل من الأربعة موصوف بذلك كله وإن كان بعض الصفات في بعض أقوى منها في آخر وأغرب من ذلك قول بعض جهال المفسرين والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الامين انهم الأربعة فان هذا يخالف للعقل والنقل لكن الله أقسم بالاماكن الثلاثة التي أنزل فيها كتبه الثلاثة التوراة والإنجيل والقرآن وظهر منها موسى وعيسى ومحمد كما قال في التوراة جاء الله من طور سيناء وأشرق من ساعين واستعلن من جبال قارون فالتين والزيتون الأرض التي بعث فيها المسيح وكثيرا ما تسمى الأرض بما نبئت فيها فيقال فلان خرج إلى الكرم وإلى الزيتون وإلى الرمان ونحو ذلك ويراد الأرض التي فيها ذلك فان الأرض تناول ذلك فغير عنها بعضها وطور سينين حيث كلم الله موسى وهذا البلد الامين مكة أم القرى التي بعث بها محمد صلى الله عليه وسلم والجاهل بمعنى الآية لتوهمه أن الذي أنفق سر او علانية غير الذي أنفق بالليل والنهار يقول نزلت فيمن أنفق أربعة دراهم إما على

ولقائل أن يقول إن أردتم بالتغير حلول الحوادث بذاته فقد اتحد اللازم والملازم وصار حاصل المقدمة الشرطية لذاته لوقامت الحوادث بذاته لقامت الحوادث بذاته وهو غير مفيد ويكون القول بأن التغير على الله بهذا الاعتبار محال دعوى محل النزاع فلا يقبل وإن أردتم بالتغير معنى آخر وراء قيام الحوادث بذات الله تعالى فهو غير مسلم ولا سبيل إلى إقامة الدلالة عليه قلت لفظ التغير في كلام الناس المعروف هو يتضمن استحالة الشيء كالإنسان إذا مرض يقال غيره المرض ويقال في الشمس إذا اصفرت تغيرت والأطعمة إذا استعالت يقال لها تغيرت قال تعالى فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين فتغير الطعم استحالة من الحلاوة إلى الجوضة ونحو ذلك ومنه قول الفقهاء إذا وقعت النجاسة في الماء الكثير لم نجس إلا أن يتغير طعمه أولونه أو ريحه وقولهم إذا نجس الماء بالتغير زال بزوال التغير ولا يقولون إن الماء إذا جرى مع بقاء صفاته أنه تغير ولا يقال عند الإطلاق الفاكهة والطعام إذا حول من مكان إلى مكان أنه تغير ولا يقال للإنسان إذا مشى أو قام أو قعد قد تغير اللهم إلا مع قرينة ولا يقولون للشمس والنكواكب



في الدنيا والآخرة ومن فسق من السلف الخوارج ونحوهم كما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال فيهم قوله تعالى وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويرفطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون فقد يكون هذا قصده لاسيما إذا تفرق الناس فكان منهم من يطلب الرياسة له ولا صحابه وإذا كان المسلم الذي يقاتل الكفار قد يقاتلهم شجاعة وحية ورياء وذلك ليس في سبيل الله فكيف بأهل البدع الذين يخاصمون ويقاتلون عليها فانهم يفعلون ذلك شجاعة وحية ورياء يعاقبون لما اتبعوا أهواءهم بغير هدى من الله لا مجرد الخطأ الذي اجتهدوا فيه ولهذا قال الشافعي لأن أتاكم في علم يقال لي فيه أخطأت أحب الي من أن أتاكم في علم يقال لي فيه كبرت فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا ومن مباح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون وسبب ذلك أن أحدهم قد ينظر ما ليس بكفر كفرًا وقد يكون كفرًا لأنه تبين له أنه تكذيب للرسول وسبب الخلق والآخر لم يتبين له ذلك فلا يلزم إذا كان هذا العالم بحاله يكفر إذا قاله أن يكفر من لم يعلم بحاله والناس لهم فيما يجعلونه كفرًا طرق متعددة فمنهم من يقول الكفر تكذيب ما علم بالاضطرار من دين الرسول ثم الناس متفاوتون في العلم الضروري بذلك ومنهم من يقول الكفر هو الجهل بالله ثم قد يجعل الجهل بالصفة كالجهل بالموصوف وقد لا يجعلها وهم مختلفون في الصفات نفيا وإثباتا ومنهم من لا يحكمه بحديث بل كل ما تبين أنه تكذيب لما جاء به الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر جعله كفرًا إلى طرق أخرى ولا ريب أن الكفر متعلق بالرسالة فتكذيب الرسول كفر وبغضه وسبه وعداوته مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة العلم وسائر الطوائف إلا أنهم ومن وافقه كالصالح والاشعري وغيرهم فانهم قالوا هذا كفر في الظاهر وأما في الباطن فلا يكون كفرًا إذا استلزم الجهل بحيث لا يبقى في القلب شيء من التصديق بالرب وهذا بناء على أن الإيمان في القلب لا يتفاضل ولا يكون في القلب بعض من الإيمان وهو خلاف النصوص الصريحة وخلاف الواقع وبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أن كل من تاب من أهل البدع تاب الله عليه وإذا كان الذنب متعلقا بالله ورسوله فهو حق محض لله فيجب على الإنسان أن يكون في هذا الباب قاصدا الوجه الله متبعًا لرسوله ليكون عمله خالصا صوابا قال تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفا واتخذ الله إبراهيم خليلا قال المفسرون وأهل اللغة معنى الآية أخلص دينه وعمله لله وهو محسن في عمله وقال المراء في قوله قل أسلمت وجهي لله أخلصت عملي وقال الزجاج قصدت بعبادتي إلى الله وهو كما قالوا كما قد ذكر توجيهه في موضع آخر وهذا المعنى يدور عليه القرآن فإن الله تعالى أمر أن لا يعبد إلا إياه وعبادته فعل ما أمر وترك ما حظر والأول هو خلاص الدين والعمل لله والثاني هو الإحسان وهو العمل الصالح ولهذا كان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا وهذا هو الخالص الصواب كما قال الفضيل بن عياض في قوله ليملوكم أيكم أحسن عملا قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة والأمر بالسنة والنهي عن البدعة هما أمر معروف ونهي عن منكر وهو من أفضل الأعمال الصالحة فيجب أن يبتغي به

لازمة له حتى أنه متى قدر عدم تلك الوازم فقد تبطل حقيقته فالواجب لها هو الواجب لحقيقته وهذا مطرد في كل ما يقدر من الموصوفات المستلزمة لصفاتها كالحوانية والناطقة للانسان وكذلك الاغتذاء والنمو للحيوان والنبات مثلا فان كون النبات ناميا متغذيا هو صفة لازمة له لا العموم كونه جسما ولا سبب غير حقيقته التي يختص بها بل حقيقته مستلزمة لنموه واغتذائه وهذه الصفات أقرب الى أن تكون داخلية في حقيقته من كونه ممثدا في الجهات وان كان ذلك أيضا لازما له فإنا نعلم أن النار والتلج والتراب والحيز والانسان والشمس والفلك وغير ذلك كلها مشتركة في أنها متغيرة ممثلة في الجهات كما أنها مشتركة في أنها موصوفة بصفات قائمة بها وفي أنها حاملة لتلك الصفات وما به افرقت وامتاز بعضها عن بعض أعظم مما فيه اشتركت فالصفات الفارقة بينها الموجبة لاختلافها ومباينة بعضها لبعض أعظم مما يوجب تشابهها ومناسبة بعضها لبعض فن يقول بتمثيل الجواهر والأجسام يقول إن الحقيقة هي ما اشتركت فيه من التحيزية والمقدارية وتوابعها وسائر الصفات عارضة لها تنفرد الى سبب غير الذات ومن يقول باختلافها يقول بل المقدارية للجسم والتحيزية للتحيز كالموصوفية

للموصوف واللوثة لللون والعرضية  
 للعرض والقيام بالنفس للقائمات  
 بأنفسها ونحو ذلك ومعلوم أن  
 الموجودين إذا اشتركا في أن هذا  
 قائم بنفسه وهذا قائم بنفسه لم يكن  
 أحدهما مثلاً للآخر وإذا اشتركا  
 في أن هذا لون وهذا لون وهذا طعم  
 وهذا طعم وهذا عرض وهذا عرض  
 لم يكن أحدهما مثلاً للآخر وإذا  
 اشتركا في أن هذا موصوف وهذا  
 موصوف لم يكن أحدهما مثلاً  
 للآخر وإذا اشتركا في أن لهذا  
 مقدار ولهذا مقدارا ولهذا حيزا  
 ومكانا ولهذا حيزا ومكانا كان أولى  
 أن لا يوجب هذا اتماثلهما لأن  
 الصفة للموصوف أدخل في حقيقة  
 من القدر للمقدر والمكان للممكن  
 والخير للخير فإذا كان اشتراكهما  
 في ما هو أدخل في الحقيقة لا يوجب  
 التماثل فاشتراكهما فيما هو دونه  
 في ذلك أولى بعدم التماثل والكلام  
 على هذه الأمور مبسوط في غير هذا  
 الموضع والمقصود هنا التنبيه على  
 مجامع ما أفتوا به الصانع  
 (قال الرازي) المسالك الرابع  
 الاستدلال بحدوث الصفات  
 والاعراض على وجود المانع  
 تعالى مثل ضرورة النطقة المتشابهة  
 الأجزاء أناسا فإذا كانت تلك  
 التركيبات أعراضا حادثه والعبد  
 غير قادر عليها فلا بد من فاعل آخر ثم  
 من ادعى العلم بأن حاجه المحدث إلى  
 الفعل ضروري ادعى الضرورة  
 من استدل على ذلك بالامكان

وجه الله وأن يكون مطابقا للأمر وفي الحديث من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فنبغي أن  
 يكون عالما بما يأمر به عالما بما ينهى عنه رفيقا بما يأمر به رفيقا بما ينهى عنه حليما  
 فيما يأمر به حليما فيما ينهى عنه فالعلم قبل الأمر والرفق مع الأمر والحلم مع الأمر فإن لم يكن  
 عالما لم يكن له أن يقضوا ما ليس له به علم وإن كان عالما لم يكن رفيقا كان كالطبيب الذي لا رفق  
 فيه فيغلط على المريض فلا يقبل منه وكل مؤدب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد وقد قال تعالى  
 لموسى وهرون فقولاه قولنا له يتذكر أو يخشى ثم إذا أمر أو نهى فلا بد أن يؤذى في العادة  
 فعليه أن يصبر ويحلم كما قال تعالى وأمر بالمعروف وأمر عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك  
 من عزم الأمور وقد أمر الله نبيه بالصبر على أذى المشركين في غير موضع وهو أمام الأحرار  
 بالمعروف الناهين عن المنكر فإن الإنسان عليه أولاً أن يكون أمره لله وقصده طاعة الله فيما  
 أمر به وهو يجب صلاح الأمور وإقامة الحق عليه فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته  
 وتنقيص غيره كان ذلك خطيئة لا يقبله الله وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله  
 حابطا ثم إذا ردد عليه ذلك أو أذى أو نسب إلى أنه مخفي وغرضه فاسد طلبت نفسه الانتصار  
 لنفسه وأباه الشيطان فكان مبدأ عمله لله ثم صار له هوى يطلب به أن ينتصر على من آذاه ورجا  
 اعتد على ذلك المؤذي وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة إذا كان كل منهم يعتقد أن  
 الحق معه وأنه على السنة فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر بجاههم أو رياستهم  
 وما نسب إليهم لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله بل يغضبون  
 على من خالفهم وإن كان مجتهدا معذورا لا يغضب الله عليه ويرضون عن أن يوافقهم وإن كان  
 جاهلا سبي القصد ليس له علم ولا حسن قصد فيفني هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمد الله ورسوله  
 وينموا من لم ينم الله ورسوله وتصيروا آلهتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله  
 ورسوله وهذا حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم ويقولون هذا صدقنا وهذا عدونا وبلغه  
 المغل هذا بالهذاباغي لا ينظرون إلى موالاته الله ورسوله ومعاداة الله ورسوله ومن هنا نشأ الفتن  
 بين الناس قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإذا لم يكن الدين كله  
 لله كانت فتنة وأصل الدين أن يكون الحب لله والبغض لله والموالات لله والمعاداة لله والعبادة لله  
 والاستعانة بالله والخوف من الله والرجاء لله والاعطاء لله والمنع لله وهذا إنما يكون بتابعة رسول  
 الله الذي أمره الله ونهى الله ونهى الله ومعاداته معاداة الله وطاعته طاعة الله ومعصيته معصية  
 الله وصاحب الهوى يعصيه الهوى ويعصيه فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلبه ولا يرضى  
 لرضا الله ورسوله ولا يغضب لغضب الله ورسوله بل يرضى إذا حصل ما يرضاه به واد يغضب إذا  
 حصل ما يغضب له به واد ويكون مع ذلك معه شبهة دبر أن الذي يرضى له يغضب له هو السنة وهو  
 الحق وهو الدين فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين  
 كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الحجة لنفسه وطائفته أو الرياء ليظهر هو وبني عليه  
 أو فعل ذلك شجاعة وطبعاً ولغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهداً في سبيل الله فكيف إذا  
 كان الذي يدعي الحق والسنة هو كظيره معه حق وباطل وسنة وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة  
 وبدعة وهذا حال المخلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكفر بعضهم ببعض وفسق بعضهم بعضا  
 وهذا قال تعالى فيهم وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة وما أمر إلا ليعبدوا  
 الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة وقال تعالى كان  
 الناس أمة واحدة يعني فاختلفوا كما في سورة بونس وكذلك في قراءة بعض الصحابة وهذا على قراءة



الجمهور من الصحابة والتابعين أنهم كانوا على دين الاسلام وفي تفسير ابن عطية عن ابن عباس أنهم كانوا على الكفر وهذا ليس بشئ وتفسير ابن عطية عن ابن عباس ليس بثابت عن ابن عباس بل قد ثبت عنه أنه قال كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الاسلام وهذا قال في سورة يونس وما كان الناس الا امة واحدة فاختلّفوا فذمهم على الاختلاف بعد أن كانوا على دين واحد فعمل أنه كان حقا والاختلاف في كتاب الله على وجهين أحدهما أن يكون كله مذموما كقوله وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد والثاني أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل كقوله تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتلوا ولكن الله يفعل ما يريد لكن اذا أطلق الاختلاف فالجميع مذموم كقوله ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ولهذا افسروا الاختلاف في هذا الموضع بأنه كله مذموم قال الفراء في اختلافهم وجهان أحدهما كفر بعضهم بكتاب بعض والثاني تبديل ما بدلوا وهو كما قال فان المختلفين كل منهم يكون معه حق وباطل فيكفر بالحق الذي مع الآخر وصدق بالباطل الذي معه وهو تبديل ما بدل فالاختلاف لا بد أن يجمع النوعين ولهذا ذكر كل من السلف أنواعا من هذا أحدها الاختلاف في اليوم الذي يكون فيه الاجتماع فالיום الذي أمروا به يوم الجمعة فمدت عنه الطائفتان فهذه أخذت السبت وهذه أخذت الاحد وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نحن الآخرون السابقون يوم القيامة يبدأ بهم أو توأ الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا انا الله الناس لنا فيه تبع اليوم لنا وغدا لليهود وبعد غد للنصارى وهذا الحديث يطابق قوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يصلي يقول اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلفوا فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم والحديث الاول بين أن الله تعالى هدى المؤمنين لغير ما كان فيه المختلفون فلا كانوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وهو مما بين أن الاختلاف كله مذموم والنوع الثاني القبلة فمنهم من يصلي الى المشرق ومنهم من يصلي الى المغرب وكلاهما مذموم لم يشعه الله والثالث ابراهيم قالت اليهود كان يهوديا وقالت النصارى كان نصرانيا وكلاهما كان من الاختلاف المذموم ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين والرابع عيسى جعلته اليهود لغية وجعلته النصارى الها والحمد لله الكتاب المنزلة آمن هؤلاء ببعض هؤلاء ببعض والسادس الذين أخذ هؤلاء بدين وهؤلاء بدين ومن هذا الباب قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وقدرى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال اختصمت يهود المدينة ونصارى نجران عند النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اليهود ليست النصارى على شئ ولا يدخل الجنة الا من كان يهوديا وكفروا بالانجيل وعيسى وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وكفروا بالتوراة وموسى فأمر الله هذه الآية والتي قبلها واختلاف أهل البدع هو من هذا النمط فالخارجي يقول ليس الشيعي على شئ والشيعي يقول ليس الخارجي على شئ والقدرى النافي يقول ليس المثبت على شئ والقدرى

أو بالقياس على حدود الذوات فكذلك يقول أيضا في حدود الصفات قال والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الاول يقتضي أن لا يكون الفاعل جسما والثاني لا يقتضي ذلك قلت هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن وهي التي جاءت بها الرسل وكان عليها سلف الامة وأئمتها وجاهير العقلاء من الآدميين فان الله سبحانه يذكرك في آياته ما يحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان وغير ذلك من الحوادث ويذكرك في آياته خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار ونحو ذلك لكن القائلون بآيات الجوهر الفرد من المعتزلة ومن وافقهم من الاشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالا بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهود حدوثها لم تحدث ذواتها بل الجواهر والاجسام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها ولا تزال موجودة وانما تغيرت صفاتها كما تتغير صفات الجسم اذا تحرك قبل السكون وكما تتغير ألوانه وكما تتغير أشكاله وهذا مما يشكروه عليهم بجاهير العقلاء من المسلمين وغيرهم وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الاشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلا لا يفعل شيئا ولا يتكلم عيشة وقد رتبته

وابراهيم انما قال لا احب الاقلين  
 ردالم كان يتخذ كوكبا يعبد من  
 دون الله كما يفعل اهل دعوة  
 الكواكب كما كان قومه يفعلون  
 ذلك لاردا على من قال ان الكوكب  
 هو رب العالمين فان هذا لم يقله احد  
 لكن قومه كانوا مشركين ولو كان  
 ابراهيم مقصوده نفي كون  
 الكوكب رب العالمين واحتج  
 على ذلك بالافول لكانت حجة  
 عليهم لانه لما رأى الكوكب والقمر  
 والشمس بازغة كانت متحركة من  
 حين بزوغها الى حين غروبها وهو  
 في تلك الحال لا ينفى عنها المحبة كما  
 نفاه حين غابت فعلم بذلك أن ما  
 ذكره من التغير والحركة والانتقال  
 لم يناف مقصود ابراهيم عليه  
 السلام وانما نافاه التغيب  
 والاحتجاب فان كان مقصوده نفي  
 كونه رب العالمين كان ذلك حجة  
 عليهم لالهم وكانوا قد حكموا عن  
 ابراهيم أنه لم يجعل التغير والحركة  
 والانتقال مانعة من كون الموصوف  
 بذلك رب العالمين فاذا كره لوصف  
 كان حجة عليهم لالهم وبكل حال  
 فابراهيم لم يجعل الحركة والانتقال  
 مانعة من حب المتصف بذلك كما  
 جعل الافول مانعا فلم أن ذلك ليس  
 من صفات النقص التي تنافي كون  
 المتصف بها معبودا عند ابراهيم  
 (قال الآمدى) وأما المعارضة ففهم  
 من قال المفهوم من قيام الصفة  
 بالموصوف حصولها في الحيز تبعا

وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وادخل فيهم وكفى قوله تعالى إلا آل  
 لوط نجيناهم فان لوطا دخل فيهم وكذلك قوله ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران  
 على العالمين فقد دخل ابراهيم في الاصطفائية وكذلك قوله سلام على آل ياسين فقد دخل  
 ياسين في السلام وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى دخل في  
 ذلك أبو أوفى وكذلك قوله لقد أوتى هذا امر مارا من مرامير آل داود وليس اذا كان على أفضل  
 أهل البيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن يكون أفضل الناس بعده لان بنى هاشم  
 أفضل من غيرهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وأما اذا خرج منهم فلا يجب أن يكون  
 أفضلهم بعده أفضل من سواهم كما أن التابعين اذا كانوا أفضل من تابعي التابعين وكان فيهم  
 واحد أفضل لم يجب أن يكون الثاني أفضل من أفضل تابعي التابعين بل الجملة اذا فضلت على  
 الجملة فكان أفضلها أفضل من الجملة الأخرى حصل مقصود التفضيل وأما بعد ذلك فوقوف  
 على الدليل بل قد يقال لا يلزم أن يكون أفضلها أفضل من فاضل الأخرى الا بدليل وفي صحيح  
 مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من  
 كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم فاذا كان جملة قريش أفضل من  
 غيرهم لم يلزم أن يكون كل منهم أفضل من غيرهم بل في سائر العرب وغيرهم من المؤمنين من هو  
 أفضل من أكثر قريش والسابقون الاولون من قريش معدودون وغالبهم انما أسلموا عام الفتح  
 وهم الطلقاء وليس كل المهاجرين من قريش بل المهاجرون من قريش وغيرهم كآبي مسعود  
 الهذلي وعمران بن حصين الخراعي والمقداد بن الاسود الكندي وهؤلاء وغيرهم من البدرين  
 أفضل من أكثر بنى هاشم فالسابقون من بنى هاشم حمزة وعلي وجعفر وعبيدة بن الحرث  
 أربعة أنفس وأهل بدر ثلثمائة وثلاثة عشر ففهم من بنى هاشم ثلاثة وسائرهم أفضل من سائر  
 بنى هاشم وهذا كله بناء على أن الصلاة والسلام على آل محمد وأهل بيته تقتضي أن يكونوا  
 أفضل من سائر أهل البوت وهذا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقولون بنو هاشم أفضل  
 قريش وقريش أفضل العرب والعرب أفضل بني آدم وهذا هو المنقول عن أئمة السنة كما ذكره  
 حرب الكرماني عن لقيهم مثل أحمد واسحق وسعيد بن منصور وعبد الله بن الزبير الجبدي  
 وغيرهم وذهبت طائفة الى منع التفضيل بذلك كما ذكره القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى في  
 المعتمد وغيرهما والاول أصح فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله اصطفى  
 كنانة من ولد اسمعيل واصطفى هاشم من بنى كنانة واصطفاني من بنى هاشم وروى ان الله  
 اصطفى بنى اسمعيل وهذا مبسوط في غير هذا الموضع

(فصل) قال الرافضي البرهان الثلاثون قوله تعالى مرج البحرين يلتقيان بينهما  
 برزخ لا يبغيان قال علي وفاطمة بينهما برزخ لا يبغيان النبي صلى الله عليه وسلم وأول  
 يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين ولم يحصل لغيرهم من الصحابة هذه الغضبة فيكون  
 أولى بالامامة

(والجواب) أن هذا وأمثاله انما يقوله من لا يعقل ما يقول وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير  
 القرآن وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية القرآن بل هو شر من كثير منه  
 والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه بل تفسير القرآن بمثل هذا من  
 أعظم القدح فيه والطعن فيه ولجهال منتسبين الى السنة تناسر في الاربسة وهي وان كانت



باطلة فهي أمثل من هذا كقولهم الصابرين محمد والصادقين أبو بكر والقائمين عمر والمنفقين عثمان والمستغفرين بالاسحار علي وكقولهم محمد رسول الله والذين معه أبو بكر أشداء على الكفار عمر رجاء بينهم عثمان تراهم وكعاصدا علي وكقولهم والتين أبو بكر والزيتون عمر وطورسين عثمان وهذا البلد الأمين علي وكقولهم والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وأبو بكر وعملوا الصالحات عمر وتوصوا بالحق عثمان وتواصوا بالصبر علي فهذه التفاسير من جنس تلك التفاسير وهي أمثل من الحوادث الراقضة كقولهم وكل شيء أحصيناه في إمام ميين علي وكقولهم وأنه في أم الكتاب لدينا علي حكم أنه علي بن أبي طالب والشجرة المعونة في القرآن بنو أمية وأمثال هذا الكلام الذي لا يقوله من يؤمن بالله وكذبه وكذلك قول القائل مرج البحرين يلتقيان علي وفاطمة بينهما برزخ لا يبغيان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وكل من له أدنى علم وعقل يعلم بالاضطرار بطلان هذا التفسير وأن ابن عباس لم يقله وهذا من التفسير الذي في تفسير الثعلبي وذكره باسناد رواه مجهولون لا يعرفون عن سفيان الثوري وهو كذب علي سفيان قال الثعلبي أخبرني الحسن بن محمد الدينوري حدثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله قال قرأ إلى أبي محمد بن الحسن بن علوية القطان من كتابه وأنا سمع حدثنا بعض أصحابنا حدثنا رجل من أهل مصر يقال له طسم حدثنا أبو حذيفة عن أبيه عن سفيان الثوري في قوله مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان قال فاطمة وعلي يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وهذا الاستاد ظلمات بعضها فوق بعض لا يثبت بمثل شيء ومما يبين كذب ذلك وجوه (أحدها) أن هذا في سورة الرحمن وهي مكية باجماع المسلمين والحسن والحسين انما ولدا بالمدينة (الثاني) أن تسمية هذين بحرين وهذا لؤلؤ وهذا مرجان وجعل النكاح مرجا أمر لا تحتمله لغة العرب بوجه لا حقيقة ولا مجازا بل كأنه كذب علي الله وعلي القرآن فهو كذب علي اللغة (الثالث) أنه ليس في هذا شيء زائد علي ما يوجد في سائر بني آدم (١) فإن كل من تزوج امرأة وولدها ولدا ولدا فلما وجب للتخصيص وإن كان ذلك لفضيلة الزوجين والولدين فإبراهيم واسحق ويعقوب أفضل من علي وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم فقالوا ليس عن هذا نسألك فقال يوسف بنى الله ابن يعقوب نبي الله ابن اسحق نبي الله ابن إبراهيم خليل الله وآل إبراهيم الذين أمرنا أن نسأل الحمد وأهل بيته من الصلاة مثل ما صلى الله عليهم ونحن وكل مسلم نعلم أن آل إبراهيم أفضل من آل علي لكن محمد أفضل من إبراهيم وله هذا وردهنا سؤال مشهور وهو أنه إذا كان محمد أفضل فلم قيل كما صليت علي إبراهيم والمشهدون المشبه به وقد أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن يقال إن آل إبراهيم فيهم الأنبياء ومحمد فيهم قال ابن عباس محمد من آل إبراهيم فجموع آل إبراهيم بمحمد أفضل من آل محمد ومحمد قد دخل في الصلاة علي آل إبراهيم ثم طلبنا له من الله ولاهل بيته مثل ما صلى علي آل إبراهيم فإخذ أهل بيته ما يليق بهم ويبقى سائر ذلك الحمد صلى الله عليه وسلم فيكون قد طالب له من الصلاة ما جعل للأنبياء من آل إبراهيم والي بأخذه الفضل من أهل بيته دونه لا يكون مثل ما يحصل لنبي فعظم الصلاة عليه بهذا الاعتبار صلى الله عليه وسلم وقيل إن التثنية في الأصل لا في القدر (الرابع) أن الله ذكر أنه مرج البحرين البحرين في آية أخرى فعال في الفرقان وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج فلو

(١) قوله فإن كل من تزوج امرأة الخ كذلك في النسخة وفيه سقط طاهر ولعله داخل في ذلك فلا الخ وحرر كتبه محمده

لحصول محلها فيه والباري ليس بمختير فلا تقوم بذاته الصفة ومنهم من قال الجوهر انما صح قيام الصفات به لكونه مختيرا ولهذا فان الاعراض لما لم تكن مختيرة لم يصح قيام المعاني بها والباري ليس بمختير فلا يكون محلا للصفات قال وهذه الشبهة تدل على انتفاء الصفة عن الله تعالى مطلقا فدية كانت أوحادته وهي ضعيفة جدا أما الشبهة الاولى فللقائل أن يقول لان سلم أنه لا معنى لقيام الصفة بالموصوف الا ما ذكره بل معنى قيام الصفة بالموصوف تقوم الصفة بالموصوف في الوجود وعلي هذا فلا يلزم أن يكون المعلول قاعا بالعلة لكونه متقوما بها في الوجود ان ليس المعلول صفة ولا العلة موصوفة به وأما الشبهة الثانية فللقائل أن يقول لا نسلم أن قيام الصفات بالجواهر لكونه مختيرا بل أمكن أن يكون ذلك لمعنى مشترك بينه وبين الباري تعالى وإن كان ذلك لكونه مختيرا فلا يلزم من انتفاء الدليل في حق الله تعالى انتفاء المدلول كما تقدم تحقيقه وقد أمكن أن يكون ذلك لمعنى اختص به الباري تعالى

أراد بذلك عليا وفاطمة لكان ذلك ذمًا لأحدهما بإجماع أهل السنة والشيعة (الخامس) أنه قال  
 بينهما برزخ لا يبغيان فلو أراد بذلك علي وفاطمة لكان البرزخ الذي هو النبي صلى الله عليه  
 وسلم برزعهما وغيره هو المانع لأحدهما أن يبغي على الآخر وهذا بالذم أشبه منه بالمدح  
 (السادس) أن أئمة التفسير متفقون على خلاف هذا كما ذكره ابن جرير وغيره فقال ابن عباس  
 بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام وقال الحسن مخرج البحر من يعني بحر فارس والروم  
 بينهما برزخ هو الجزائر وقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قال الزجاج من البحر الملح وانما  
 جمعها لأنه إذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما مثل وجعل القمر فيهن نورا وقال  
 الفارسي أراد من أحدهما حذف المضاف وقال ابن جرير انما قال منهما لأنه يخرج من  
 أصداف البحر عن فطر السماء وأما اللؤلؤ والمرجان ففيهما قولان أحدهما أن المرجان ما صغر  
 من اللؤلؤ واللؤلؤ العظام قاله أكثر من ابن عباس وقتادة والفراء والضحاك وقال  
 الزجاج اللؤلؤ اسم جامع للعب الذي يخرج من البحر والمرجان صغاره الثاني أن اللؤلؤ الصغار  
 والمرجان الكبار قاله مجاهد والسدي ومقاتل قال ابن عباس إذا أمطرت السماء فتحت  
 الأصداف أفواهاها فوقع فيها من المطر فهو لؤلؤ وقال ابن جرير حيث وقعت قطرة كانت لؤلؤة  
 وقال ابن مسعود المرجان الخرز الأحمر وقال الزجاج المرجان أبيض شديد البياض وحكي عن  
 أبي يعلى أن المرجان ضرب من اللؤلؤ كالقضباني والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الحادي والثلاثون قوله تعالى ومن عنده علم  
 الكتاب من طريق أبي نعيم عن ابن الحنفية قال هو علي بن أبي طالب وفي تفسير الثعلبي عن  
 عبد الله بن سلام قال قلت من هذا الذي عنده علم الكتاب قال ذلك علي بن أبي طالب وهذا يدل  
 على أنه أفضل فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بحجة النقل عن ابن سلام وابن الحنفية (الثاني)  
 أنه بتقدير نبوته ليس بحجة مع مخالفة الجمهور لهما (الثالث) أن هذا كذب عليهما (الرابع)  
 أن هذا باطل قطعاً وذلك أن الله تعالى قال قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم  
 الكتاب ولو أريد به علي لكان المراد أن محمداً يشهد على ما قاله ابن عمه علي ومعلوم أن علياً  
 لو شهد به بالنبوة وبكل ما قال لم ينتفع بمحمد بشهادته له ولا يكون ذلك حجة له على الناس ولا يحصل  
 بذلك دليل المستدل ولا ينقاد بذلك أحد لأنهم يقولون من أين لعلي ذلك وانما هو استفاد ذلك  
 من محمد فيكون محمد هو الشاهد لنفسه ومنه ما أن يقال إن هذا ابن عمه ومن أول من آمن به  
 فيظن به المحاباة والمداينة والشاهد أن لم يكن عالماً بما يشهد به بريئاً من التهمة لم يحكم بشهادته  
 ولم يكن حجة على المشهود عليه فكيف إذا لم يكن له علم بها إلا من المشهود له ومعلوم أنه  
 لو شهد به بتصديقه فيما قاله أبو بكر وعمر وغيرهما كان أنفع له لأن هؤلاء أبعد عن التهمة  
 ولأن هؤلاء قد يقال أنهم كانوا رجالاً وقد سمعوا من أهل الكتاب ومن الكهنة أشياء علموها من  
 غير جهة محمد بخلاف علي فإنه كان صغيراً فكان الخصوم يقولون لا يعلم ما يشهد به إلا من جهة  
 المشهود له وأما أهل الكتاب فاداشهدوا بما تواتر عندهم عن الأنبياء وبما علم صدقه كانت تلك  
 شهادة نافعة كما لو كان الأنبياء موجودين وشهدوا له لأن ما ثبت نقله عنهم بالتواتر وغيره كان  
 بمنزلة شهادتهم أنفسهم ولهذا نحن نشهد على الأئمة بما علمناه من جهة نبينا كما قال تعالى وكذلك  
 جعلناكم أمة وسطاً تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً فهذا الجاهل

ولا يمتنع تعليل الحكم الواحد  
 بعلمين في صورتين \* قلت أما الحجة  
 الأولى فيسأل فيام الصفة  
 بالموصوف معروف يتصور  
 بالبدية وهو أوضح مما حدوه  
 به حيث قالوا إن ذلك هو حصول  
 الصفة في الخبر تبعاً لحصول محلها  
 فيه فإن الناس يفهمون قيام اللون  
 والطعم والريح بالموصوف بذلك  
 وإن لم يخطر بقلوبهم هذا الحصول  
 فإن ادعى مدع أن كل موصوف  
 متميز وأن قيام الصفة بدون التميز  
 ممتنع فيقال من الناس من ينزاعك  
 في هذا ومنهم من يوافقك  
 عليه والموافقون لك منهم من يقول  
 كل قائم بنفسه متميز ولا أعلم قائماً  
 بنفسه إلا المتميز ومنهم من يقول  
 بل أعلم قائماً بنفسه غير المتميز  
 فقولك لا يصح إلا إذا ثبت لك أن  
 كل موصوف متميز وثبت لك وجود  
 موجود ليس متميز حتى يستلزم  
 ثبوت موجود ليس بموصوف  
 وجمهور الخلق ينكرون هذه  
 الدعوى بل يقولون إثبات موجود  
 لا يوصف بشئ من الصفات بل هو  
 ذات مجردة كاثبات وجود مطلق  
 لا يتعين ولا يتخصص وهذا كله  
 ممتنع لمن تصوره بضرورة العقل  
 ويقولون هذا انما يعقل تصوره  
 في الأذهان لا في الأعيان والأذهن  
 يقدر فيه الممتنع كالجمع بين  
 الضدين والقيضين والجواب  
 المركب أن يقال ما ذهبت بقولك



الذي جعل هذا فضيلة لعل قدح بها فيه وفي الشئ الذي صار به على من المؤمنين وفي الدلالة للدلالة على الاسلام ولا يقول هذا الا زنديق أو جاهل مفرط في الجهل

فان كنت لا تدري فذلك مصيبة . وان كنت تدري فالمصيبة أعظم

(الخامس) ان الله سبحانه وتعالى قد ذكر الاستشهاد بأهل الكتاب في غير آية كقوله تعالى قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله افترى عليها هو من بني اسرائيل وقال تعالى فان كنت في شك مما أزلنا اليك فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك فهل كان على من الذين يقرؤون الكتاب من قبله وقال وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسألوا أهل الذكر فاهل الذكر الذين يسألونهم هل أرسل الله اليهم رجلا لهم على بن أبي طالب (السادس) أنه لو قدر أن عليا هو الشاهد لم يلزم أن يكون أفضل من غيره كما أن أهل الكتاب الذين يشهدون بذلك مثل عبد الله بن سلام وسليمان وكعب الاحبار وغيرهم ليسوا أفضل من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار كما يكر وعمر وعثمان وعلي وجعفر وغيرهم

(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والثلاثون قوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه روى أبو نعيم مرفوعا الى ابن عباس قال أول من يكسى من حل الجنة ابراهيم عليه السلام بخلفته من الله ومحمد صلى الله عليه وسلم لانه صفة الله ثم على يرف بينهما الى الجنان ثم قرأ ابن عباس يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه قال علي وأصحابه وهذا يدل على أنه أفضل من غيره فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصفة النقل لاسم في مثل هذا الذي لا أصل له (الثاني) أن هذا كذب موضوع بانفاق أهل المعرفة بالحديث (الثالث) أن هذا باطل قطعا لان هذا يقتضي أن يكون على أفضل من ابراهيم ومحمد لانه وسط وهما طرفان وأفضل الخلق ابراهيم ومحمد فن فضل عليهما عليا كان أكفر من اليهود والنصارى (الرابع) أنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول من يكسى يوم القيامة ابراهيم وليس فيه ذكر محمد ولا على وتقديم ابراهيم بالكسوة لا يقتضي أنه أفضل من محمد مطلقا كما أن قوله ان الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق فأجد موسى باطشاً بالعرش فلا أدري هل استفاق قبلي أم كان من الذين استثنى الله فيجوز أن يكون سبقه في الافاقة أو لم يصعق بحال لا يمنعنا أن نعلم أن محمد أفضل من موسى ولكن اذا كان التفضيل على وجه النقص من المفضل في النقص له نهى عن ذلك كما نهى في هذا الحديث عن تفضيله على موسى وكما قال لمن قال باخير البرية قال ذلك ابراهيم وصح قوله أما سيد ولد آدم ولا فخر آدم فمن دونه تحت لوائ يوم القيامة ولا فخر وكذلك الكلام في تفضيل الصحابة يتفق فيه نقص أحد عن رتبة أو النقص عن درجته أو دخول الهوى والفريفة في ذلك كما فعلت الرافضة والنواصب الذين يخسرون بعض الصحابة حقوقهم (الخامس) أن قوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شئ قدير وقوله يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشر اكهم اليوم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم نص عام في المؤمنين الذين مع النبي صلى الله عليه وسلم وسياق الكلام يدل على عمومهم والامارة المروية في ذلك تدل على عمومهم قال ابن عباس ليس أحسن المسلمين الا يعطى نورا يوم القيامة فأما المناق فيقطعاً نوره والمؤمن يشفق مما يرى من اطفاء نور المناق فهو يقول ربنا أتمم لنا نورنا

متحيزاً أعني به ما كان له حيز مجرد يحيط به أم أعني به ما يقدر المقدر له حيزاً عديماً أو ما كان منحازاً عن غيره فان عنت الاول كان باطلا متناقضاً فان الاجسام ان كانت متناهية لم تكن في حيز وجودي فاما اذا كانت متناهية لو كانت في حيز وجودي لزم أن يكون الجسم في جسم آخر الى ما لا يتناهي ولزم وجوداً بعداً لا يتناهي وان كانت غير متناهية امتنع كون ما لا يتناهي في حيز وجودي لان ذلك الحيز هو أيضاً داخل فيما لا يتناهي فهذا جواب برهاني والجواب الالزامي أن قولك كل موصوف يحيط به حيز وجودي يستلزم وجود أجسام لا يتناهي وهذا باطل عندك فان العالم متحيز موصوف وليس في حيز وجودي وان قلت أعني به أمر عديم ماقبل لك العدم لا شئ وما جعل في لا شئ لم يجعل في شئ فكانك قلت المتحيز ليس في غيره وحيتئذ فلا نسلم لك امتناع كون الرب متحيزاً بهذا الاعتبار وكذلك ان فسرتة بالمنحاز المبين لغيره كان نفي اللازم ممتنعاً فان قلت قد قام الدليل على حدوث ما كان كذلك لان ما كان كذلك لم يخل من الحوادث والاعراض أو كان محتصاً بقدر أو صفة أو غير منه شئ عن شئ وهذا تركيب عاد الكلام الى هذه المواد الثلاثة وقد علم أنهم مادة الكلام الباطل وقد

فالعموم في ذلك يعلم قطعاً ويقتضاه أنه لم يرد به شخص واحد فكيف يجوز أن يقال إنه على واحد ولو أن قائلنا قال في كل ما جعلوه عليه أنه أبو بكر أو عمر أو عثمان أي فرفق كان بين هؤلاء هؤلاء إلا محض الدعوى والافتراء بل يمكن ذكر شبهة لمن يدعي اختصاص ذلك بأبي بكر وعمر أعظم من شبهة الرافضة التي تدعي اختصاص ذلك بعلي وحيتث قد دخل على في هذه الآية كدخول الثلاثة بل هم أحق بالدخول فيها فلم يثبت بها أفضليته ولا امامته

(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث والثلاثون قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية روى الحافظ أبو نعيم بإسناده إلى ابن عباس لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على تأتي أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين وبأبي خصم أولئك غصبا بمفهمين وإذا كان خير البرية وجب أن يكون هو الإمام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل وإن كان غير مرتين في كذب ذلك لكن مطالبة المدعي بصحة النقل لا ياباه الامعاند ومجرد رواية أبي نعيم ليست بحجة باتفاق طوائف المسلمين (الثاني) ان هذا مما هو كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالمنقولات (الثالث) أن يقال هذا معارض عن يقول ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم النواصب كالحوارج وغيرهم ويقولون ان من تولاه فهو كافر مرتد فلا يدخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويحتجون على ذلك بقوله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قالوا ومن حكم الرجال في دين الله فقد حكم بغير ما أنزل الله فيكون كافرا ومن تولى الكفار فهو كافر لقوله ومن يتولهم وقالوا انه هو وعثمان ومن تولاهما مرتدون بقول النبي صلى الله عليه وسلم ليذا دن رجال عن حوضي كما يذاذ البعير الضال فأقول أي رب أصحابي أصحابي فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك انهم لم يزلوا امرئدين على أعقابهم منذ فارقتهم قالوا وهم الذين حكموا في دماء المسلمين وأموالهم بغير ما أنزل الله واحتجوا بقوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض قالوا والذين ضرب بعضهم رقاب بعض رجعوا بعده كفارا فهذا وأمثاله من حجج الحوارج وهو وان كان باطلا بلا ريب فحجج الرافضة أبطل منه والحوارج أعقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة فانهم صادقون لا يكذبون أهل دين ظاهرا وباطنا لكنهم ضالون جاهلون ما رقبون مرقوا من الاسلام كما يرق السهم من الرمية وأما الرافضة فالجهل والهوى والكذب غالب عليهم وكثير من أئمتهم وعامتهم زنادقة ملاحدة ليس لهم غرض في العلم ولا في الدين بل ان يسعون الا الظن وماتهم هوى النفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى والمراد بالمراد الذين قتلوا علماء وان كانوا لا يكفرونه فحججهم أقوى من حجج الرافضة وقد صنف الجاحظ كتابا للرواية ذكر فيه من الحجج التي لهم ما لا يمكن الرافضة نقضه بل لا يمكن الزيدية نقضه دع الرافضة وأهل السنة والجماعة لما كانوا مقتصدين متوسطين صارت الشيعة تنصر بهم فبما يقولونه في حق علي من الحق ولكن أهل السنة قالوا ذلك بأدلة ثبت بها فضل الاربعة وغيرهم من الصحابة ليس مع أهل السنة ولا غيرهم حجة تخص عليا بالمدح وغيره بالقدح وان هذا مجتمع لا يتأل الا بالكذب المحال لا بالحق المقبول في مسدان النظر والجدال (الوجه الرابع) أن يقال قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات عام في كل من انصف ما أدى أو جبت تحه بصد الشيعة فان قلب لادن سواهم كافر قيل ان ثبت كفر من سواهم بدليل كان ذلك ختم لكم عن هذا التلويل وان لم يثبت لم ينفعكم هذا الدليل فانه من جهه النقل لا يثبت فان أمكن اثباته بدليل متصل فذلك هو

بين فساد ذلك بوجوه وجبت فلا يمكنك نفي شيء من موارد التبراع الا بتفي ذلك فيعود الكلام الى نفي ذلك وأما الحجة الثانية فقول القائل ان الجوهر انما يصح قيام الصفة به لكونه متغيرا فيقال أولا لانسلم أن قيام الصفة بمجملها يحتاج الى علة أعم من المحل بل كل صفة لازمة لمجملها وهي محتاجة الى ذلك المحل المعين لمعنى يخص ذلك المعين لا يعمل كونها فيه بأعم منه لان العلة اذا كانت أعم من المفعول كانت منتقضة وان قيل نحن نعمل جنس قيام الصفات بجنس التحيز قيل وجنس قيام الصفات لا يحتاج الى غير محل يقوم به وان لم يحط بالقلب كونه متغيرا وان قيل ان التحيز لازم للمحل الذي يقوم به الصفات قيل وقيام الموصوف بنفسه لازم أيضا وغير ذلك ثم الكلام في التحيز على ما تقدم وبالحجة فهذا كلام في جنس الصفات لا في خصوص الحوادث ولا ريب أن نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والغالسة كلامهم في الموضوعين وفساد أصولهم مبين في غير هذا الموضوع (قال الأمدى) والمعمد في المسئلة حجتان تقريرية والزامية أما التقريرية فهو أن يقال لو جاز قيام الصفات الحادثة بذات الرب تعالى فاما أن يوجب نقصا في ذاته أو في صفة من صفاته أولا يوجب شأ من ذلك فان كان الاول فهو محال باتفاق العقلاء



والذي يعتمد عليه لاهذه الآية (الوجه الخامس) أن يقال من المعلوم المتواتر أن ابن عباس كان يوالي غير شيعة علي أكثر مما يوالي كثير من الشيعة حتى الخوارج كان يجالسهم ويفتيهم وينظرهم فلما اعتقد أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الشيعة فقط وأن من سواهم كفار لم يميل مثل هذا وكذلك بنو أمية كانت معاملته ابن عباس وغيره لهم من أظهر الأشياء دليلا على أنهم مؤمنون عنده لا كفار فان قيل نحن لانكفر من سوى الشيعة لكن نقول هم خير البرية قيل الآية تدل على أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير البرية فان قلتم ان من سواهم لا يدخل في ذلك فاما أن تقولوا هو كافر أو فاسق بحيث لا يكون من الذين آمنوا وعملوا الصالحات وان دخل اسمهم في الايمان والا فمن كان مؤمنا ليس بفاسق فهو داخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات فان قلتم هو فاسق قيل لكم ان ثبت فسقهم كفاكم ذلك في الحجّة وان لم يثبت لم ينفعكم ذلك في الاستدلال وما تذكرونه طائفة من الطوائف الا تلك الطائفة تبين لكم أنكم أولى بالفسق منهم من وجوه كثيرة وليس لكم حجة صحيحة تدفعون بها هذا والفسق غالب عليكم لكثرة الفسق فيكم والفواحش والظلم فان ذلك أكثر فيكم منه في الخوارج وغيرهم من خصومكم وأتباع بني أمية كانوا أقل ظلما وكذبا وفواحش من دخل في الشيعة بكثير وان كان في بعض الشيعة صدق ودين وزهد فهذا في سائر الطوائف أكثر منهم ولو لم يكن الا الخوارج الذين قيل فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم (الوجه السادس) انه قال قبل ذلك ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية ثم قال ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية وهذا يبين أن هؤلاء من سوى المشركين وأهل الكتاب وفي القرآن مواضع كثيرة ذكر فيها الذين آمنوا وعملوا الصالحات وكلها عامة فالموجب لتخصيص هذه الآية دون نظائرها وانما دعوى الرافضة أو غيرهم من أهل الأهواء الكفر في كثير من سواهم كالخوارج وكثير من المعتزلة والجهمية أنهم هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات دون من سواهم كقول اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم قل ها توارى عنكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وهذا عام في كل من عمل لله بما أمر الله فالعمل الصالح هو المأمور به واسلام وجهه لله اخلاص وجهه

(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع والثلاثون قوله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا في تفسير الثعلبي عن ابن سيرين قال نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب وزوج فاطمة عليا وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا ولم يثبت لغيره ذلك فكان أفضل فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه (أولا) المطالبة بصحة النقل (وثالثا) أن هذا كذب على ابن سيرين بلا شك (وثالثا) أن مجرد قول ابن سيرين الذي خالفه فيه الناس ليس بحجة (الرابع) أن يقال هذه الآية في سورة الفرقان وهي مكية وهذا من الآيات المكية باتفاق الناس قبل أن يتزوج علي بفاطمة فكيف يكون ذلك قد أورد به علي وفاطمة (الخامس) أن الآية مطلقة في كل نسب وصهر لا اختصاصا بها بشخص دون شخص فلا ريب أنها تناول مصاهرته لعلي كما تناول مصاهرته لعثمان مرتين وكما تناول مصاهرة أبي بكر وعمر النبي صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة بنت أبي بكر وحفصة بنت عمر من أبويهما

وأهل الملل وان كان الثاني فاما أن تكون في نفسها صفة كمال أولا صفة كمال لا جاز أن يقال بالاول والا كان الرب تعالى ناقصا قبل اتصافه بها وهو محال أيضا بالاتفاق ولا جاز أن يقال بالثاني لوجهين اتفاق الامة وأهل الملل قبل الكرامة على امتناع اتصاف الرب بغير صفات الكمال ونعوت الجلال والثاني أن وجود كل شيء أشرف من عدمه فوجود الصفة في نفسها أشرف من عدمها فاذا كان اتصاف الرب بها لا يوجب نقصا في ذاته ولا في صفة من صفاته على ما وقع به الفرض فاتصافه اذا عاها في نفسه كمال لا عدم كمال ولو كان كذلك لكان ناقصا قبل اتصافه بها وهو محال كما سبق في قولنا فلهذا عمدته وهو من أفضل هؤلاء المتأخرين وهي من أضعف الحجج كما قد بسط في غير هذا الموضع وبيان ذلك من وجوه أحدها أن عمدته في ذلك على مقدمة زعم أنها اجاعية فلا تكون المسئلة عقلية ولا ثابتة بنص بل بالاجاع المدعى ومثل هذا الاجاع عنده من الأدلة الظنية فكيف يصلح أن يثبت بها مثل هذا الاصل واذا كانت هذه المسئلة مبنية على مقدمة اجاعية لم يمكن العلم بها قبل العلم بالسمع لان الاجاع دليل سمعي وهم بنوا عليها كون القرآن غير مخلوق قالوا لانه لو خلقه في ذاته لكان محلا للحوادث

وزوج عثمان برقية وأم كلثوم بنتيه وزوج عليا بفاطمة والمصاهرة ثابتة بينه وبين الأربعة وروى عنه أنه قال لو كانت عندنا ثلاثة لزوجناها عثمان وحينئذ فتكون المصاهرة مشتركة بين علي وغيره فليست من خصائصه فضلا عن أن توجب أفضليته وإمامته عليهم (السادس) أنه لو فرض أنه أريد بذلك مصاهرة علي فجرد المصاهرة لا تدل على أنه أفضل من غيره باتفاق أهل السنة والشيعة فإن المصاهرة ثابتة لكل من الأربعة مع أن بعضهم أفضل من بعض فلو كانت المصاهرة توجب الأفضلية للزم التناقض

(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس والثلاثون قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين أوجب الله علينا الكون مع المعلوم منهم الصدق وليس إلا المعصوم لتجويز الكذب في غيره فيكون هو عليا إذا لم يعصم من الأربعة سواء وفي حديث أبي نعيم عن ابن عباس أنها نزلت في علي

(والجواب) من وجوه أحدها أن الصديق مبالغة في الصادق فكل صديق صادق وليس كل صادق صديقا وأبو بكر رضي الله عنه قد ثبت أنه صديق بالادلة الكثيرة فيجب أن تتناول الآية قطعا وأن يكون معه بل تناولها له أولى من تناولها لغيره من الصحابة وإذا كنا معه مقربين بخلافه امتنع أن نقر بأن عليا كان هو الإمام دون غيره فالآية تدل على نقيض مطلوبهم (الثاني) أن يقال على ما أن يكون صديقا وأما أن لا يكون فإن لم يكن صديقا فأبو بكر الصديق فالكون مع الصادق الصديق أولى من الكون مع الصادق الذي ليس بصديق وإن كان صديقا فعمرو وعثمان أيضا صديقون وحينئذ فإذا كان الأربعة صديقين لم يكن علي مختصا بذلك ولا بكونه صادقا فلا يتعين الكون مع واحد دون الثلاثة بل لو قدرنا التعارض لكان الثلاثة أولى من الواحد فانهم أكثر عددا لأسبابهم كمال في الصدق (الثالث) أن يقال هذه الآية نزلت في قصة كعب بن مالك لما تخلف عن غزوة تبوك وصدق النبي صلى الله عليه وسلم في أنه لم يكن له عذر وتاب الله عليه بركة الصدق وكان جماعة أشاروا عليه بأن يعتذر ويكذب كما اعتذر غيره من المنافقين وكذبوا وهذا ثابت في الصحيح والمسند وكتب التفسير والسير والناس متفقون عليه ومعلوم أنه لم يكن لعل اختصاص في هذه القصة بل قال كعب بن مالك فقام إلى طلحة يهرول فعانقني والله ما قام إلى من المهاجرين غيره فكان كعب لا ينسأها طلحة وإذا كان كذلك بطل جملها على علي وحده (الوجه الرابع) أن هذه الآية نزلت في هذه القصة ولم يكن أحديقال أنه معصوم لا على ولا غيره فعلم أن الله أراد مع الصادقين ولم يشترط كونه معصوما (الخامس) أنه قال مع الصادقين وهذه صيغة جمع وعلى واحد فلا يكون هو المراد وحده (السادس) أن قوله مع الصادقين إما أن يراد كونوا معهم في الصدق وتوابعه فاصدقوا كما يصدق الصادقون ولا تكونوا مع الكاذبين كما في قوله واركعوا مع الراكعين وقوله ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وكما في قوله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما وأما أن يراد به كونوا مع الصادقين في كل شيء وإن لم يتعلق بالصدق والثاني باطل فإن الإنسان لا يجب عليه أن يكون مع الصادقين في المباحات كالأكل والشرب واللباس ونحو ذلك فإذا كان الأول هو الصحيح فليس هذا أمرا بالكون مع شخص معين بل المقصود اصدقوا ولا تكذبوا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر

وحينئذ فقبل العلم بهذا الإجماع يمكن تقدير قيام كل أمر حادث بذاته وإرادات حادثه بذاته وغير ذلك فلا يكون شيء من هذه المسائل من المسائل العقلية وإذا لم تكن من العقلية لم تكن من العقلات التي يتوقف صحة السمع عليها بطريق الأولى وحينئذ فلا يجوز معارضة نصوص الكتاب والسنة بها ويقال قد عارض الظواهر العقلية قواطع عقلية فليس هنا عقلي لا قاطع ولا غير قاطع بل غاية ما منادعوى المدعى للإجماع وهو لا إذا احتج عليهم المحتج في إثبات الاستواء والنزول والمجيء والالتيان وغير ذلك بنصوص الكتاب والسنة ادعوا أن هذه المسائل لا يحتج فيها بالسمع وأن الأدلة السمعية قد عارضها العقل فإذا اعترفوا بأنه لم يعارضها إلا ما ادعوه من الدليل المبني على مقدمة زعموا أنها معلومة بالإجماع كان عليهم أن يسموا من الأدلة السمعية ما هو أقوى من هذا ويذكروا من الإجماعات ما هو أبين من هذا الإجماع لأسباب والأدلة السمعية المثبتة للصفات التأسيسية ولقيام الحوادث به أضعاف أضعاف ما يدل على كون الإجماع حجة من السمع وهي أقوى دلالة فإذا كانت الأدلة السمعية المثبتة لهذه الصفات أقوى مما يدل على كون الإجماع حجة امتنع أن تعارض هذه النصوص



ومن يكفر بالايمن فقد حبط عمله ويقولون قد قال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها فقد أخبر ان الثلاثة يدخلون الجنة وقد حكى عن بعض غلاة المرجئة أن أحدا من أهل التوحيد لا يدخل النار ولكن هذا لا أعرف به قائلنا معينا فأحكيه عنه ومن الناس من يحكيه عن مقاتل بن سليمان والظاهر أنه غلط عليه وهؤلاء قد يحتجون بهذه الآية ويحتجون بقوله فأنذرتكم نارا تلظى لا يصلاها الا الاشقي الذي كذب وتولى وقد يحتج بعض الجهال بقوله ذلك يخوف الله به عباده قال فالوعيد شيء يخوفكم به ويقولون أما قوله ذلك بانهم كرهوا ما أنزل الله فاحبط أعمالهم فهذه في الكفار فانه قال والذين كفروا ففتحنا لهم وأصل أعمالهم ذلك بانهم كرهوا ما أنزل الله فاحبط أعمالهم وكذلك قوله ان الذين ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم ذلك بانهم قالوا الذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الامر والله يعلم أسرارهم فكيف اذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأديبارهم ذلك بانهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فاحبط أعمالهم فقد أخبر سبحانه أن هؤلاء ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى وأن الشيطان سول لهم وأملى لهم أي وسع لهم في العمر وكان هذا بسبب وعدهم الكفار بالموافقة فقال ذلك بانهم قالوا الذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الامر ولهذا فسر السلف هؤلاء الذين كرهوا ما نزل الله الذين كانوا سبب نزول هذه الآية بالمنافقين واليهود قالت الوعيدية الله تعالى انما وصفهم بمجرد كراهة ما نزل الله والكراهية عمل القلب وعند الجهمية الايمان بمجرد التصديق بالقلب وعلمه هذا قول جهم والصالح والاشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه وعند فقهاء المرجئة هو قول اللسان مع تصديق القلب وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الايمان عندهم كما عمل الجوارح فيمكن أن يكون الرجل مصدقا بقلبه ولسانه مع كراهة ما نزل الله وحينئذ فلا يكون هذا كافرا عندهم والاية تناوله واذا دلت على كفره دلت على فساد قولهم قالوا أو أما قولكم المتقون الذين اتقوا الشر فهذا خلاف القرآن فان الله تعالى قال ان المتقين في ظلال وعيون وفواكه مما يشتهون ان المتقين في جنات ونهر وقال ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون وقالت مريم اني أعوذ بالرحمن منك ان كنت نكيا ولم ترد به الشر بل أرادت التقي الذي لا يقدم على الفجور وقال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى ان اتقوا الله يجعل لكم فرقا ناوبكفر عنكم سيئاتكم وقال يوسف انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وقال تعالى لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون الى قوله والله ولي المتقين وقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم فهم قد آمنوا واتقوا الشر فلم يكن الذي أمرهم به بعد ذلك مجرد ترك الشر وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته أفيقول مسلم ان قطاع الطريق الذين يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم اتقوا الله حق تقاته لكونهم لم يشركوا وان أهل الفواحش وشرب الخمر وظلم الناس اتقوا الله حق تقاته وقد قال السلف ابن مسعود وغيره كالحسن وعكرمة وبنو أمية ومقاتل حق تقاته ان يطاع فلا يعصى وأن يشكر فلا يكفر وأن يذكر فلا ينسى وبعضهم

وان أردتم به الهيئة الاجتماعية من آحاد الاعداد فلا خفاء بكونه زائدا على كل واحد من الآحاد وهو المطلوب قولهم ما المانع من أن تكون الجملة مترجمة بأحاديها الداخلة فيها كما قررناه قلنا اما أن يقال ترجح الجملة بمجموع الآحاد الداخلة فيها أو بواحد منها فان كان بواحد منها فالحال الذي الرضا حاصل وان كان بمجموع الآحاد فهو نفس الجملة المفروضة وفيه ترجيح الشيء بنفسه وهو محال فهذا ما ذكره في كتابه المشهور المعروف بابكار الافكار المصنف في الكلام وليس في هذا تعرض لابطال علل ومعلولات ممكنة مجمعة لانهاية لها ولكن فيه اثبات واجب الوجود خارجا عنها وقد ذهب طائفة من أهل الكلام كاصحاب معمر الى اثبات معان لانهاية لها مجمعة وهي الخلق وهي شرط في الحدوث ثم انه في كتابه المسمى بدقائق الحقائق في الفلسفة ذكر هذه الحجة وزاد فيها ابطال اثبات علل ومعلولات لانهاية لها ولكنه اعترض عليها باعترض وذكر أنه لا جواب عنه فبقيت حجة على اثبات واجب الوجود موقوفة على هذا الجواب فقال بعد أن ذكر ما ذكره هنا الجملة اما أن تكون باعتبار ذاتها واجبة أو ممكنة لا جائز أن تكون واجبة والاما كانت آحادها ممكنة وما يتوهمه بعض الناس من قوله انه اذا كانت الآحاد ممكنة ومعناه افتقار كل واحد الى

عليه وكانت الجملة هي مجموع الآحاد

فلا مانع من اطلاق الامكان عليها  
بمعنى أنها غير مفتقرة الى أمر خارج  
عن ذاتها وان كانت أعضائها  
يفتقر بعضها الى بعض فتوههم ساقط  
فانه اذا قيل ان الجملة غير ممكنة فقد  
ينشأ في المنطقيات أن كل ما ليس  
بممكن بالمعنى الخاص فاما واجب لذاته  
واما متمتع لا جائر أن يقال بالامتناع  
والامسا كانت موجودة بقي أن  
تكون واجبة بذاتها واذا كانت  
الجملة هي مجموع آحادها وكل واحد  
من الآحاد ممكن فالجملة أيضا  
ممكنة بذاتها والواجب باعتبار ذاته  
يستحيل أن يكون ممكنا باعتبار ذاته  
وان كانت ممكنة فلا بد لها من مرجع  
لضرورة كونهما موجودة والمرجع  
فاما أن يكون ممكنا أو واجبا لا جائر  
أن يكون ممكنا اذ هو من الجملة ثم  
يلزم أن يكون مرجحا لنفسه أن يكونه  
مرجحا للجملة والمرجع للجملة مرجح  
لا آحادها وهو من آحادها وذلك محال  
ثم يلزم أن يكون عليه علة وهو  
دور متمنع وان كان واجبا لذاته غير  
مفتقرا الى علة في وجوده فاما أن  
يكون علة للجملة أو لبعضها فان كان  
علة للجملة لزم أن يكون علة لكل  
واحد من آحادها اذ الجملة هي  
مجموع الآحاد وهو محال من جهة  
افئنا الى كون كل واحد من  
آحاد الجملة المفروضة معللا بعائين  
وهي العلة الواجبة الوجود وما قيل  
انه علة (١) له من آحاد الجملة وان كان

(١) علة له من آحاد الجملة كذا في  
الادب على ما عمل به في تاريخه  
الكلاما عن آحاد الجملة الخ وتأمل

آية مصحح

برويه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي تفسيره الوالي عن ابن عباس قال هو أن  
يحاهد العبد في الله حق جهاده وأن لا تأخذ في الله لومة لائم وأن يقوم مواله بالقسط ولوعلى  
أنفسهم وآبائهم وأبنائهم وفي آية أخرى فاتقوا الله ما استطعتم وهذه مفسرة لتلك ومن قال من  
السلف هي ناسخة لها فنعناه أنها رافعة لما يظن من أن المراد من حق تقاته ما يجزى البشر عنه فان  
الله لم يأمر بهذا قط ومن قال ان الله أمر به فقد غلط ولقط النسخ في عرف السلف يدخل فيه كل  
ما فيه نوع رفع لحكم أو ظاهرا أو ظاهرا حتى يسموا تخصيص العام نسخا ومنهم من يسمى  
الاستثناء نسخا اذا تأخر نزوله وقد قال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا نعى  
ألقى الشيطان في أميته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته فهذا رفع لشيء ألقاه  
الشيطان ولم ينزله الله لكن غاية أن يظن أن الله أنزله وقد أخبر أنه نسخته وقد قال تعالى ان  
الذين اتوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون واخوانهم بعدونهم في  
الغى ثم لا يقصرون فمن كان الشيطان لا يزال يمد في الغى وهو لا يتذكر ولا يبصر كيف  
يكون من المتقين وقد قال تعالى في آية الطلاق ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث  
لا يحتسب وفي حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا أبا ذر لو عمل الناس كلهم بهذه  
الآية لكفتهم وكان ابن عباس وغيره من الصحابة اذا تعدى الرجل حد الله في الطلاق يقولون له  
لو اتقيت الله لجعل لك مخرجا وفرجا ومع لوم أنه ليس المراد بالتقوى هنا مجرد تقوى الشرك ومن  
أواخر ما رل من القرآن وقيل انها آخر آية نزلت قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله  
ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون فهل اتقاء ذلك هو مجرد ترك الشرك وان فعل كل  
ما حرم الله عليه وترك كل ما أمر الله به وقد قال طلق بن حبيب ومع هذا كان سعيد بن جبير  
ينسبه الى الأرجاء قال النقي أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وأن تترك  
معصية الله على نور من الله تخاف عقاب الله وبالجملة فتكون المتقين هم الأبرار العاقلين  
لأفرائض المجنبيين للحارم هو من العلم العام الذي يعرفه المسلمون خلفا عن سلف والقرآن  
والاحاديث تقتضي ذلك قال المرجئة أما احتجاجكم بقوله تعالى أفن كان مؤمنا كمن كان  
فاسقا لا يستبون فلا يصح لان تمام الآية يدل على أن المراد بالفاسق المكذب فانه قال وأما  
الدين فسقوا فإياهم النار كما أرادوا أن يخرجوا منها أعيديا وفيه ما قيل لهم ذوقوا عذاب  
النار الذي كنتم به تكذبون وقد وصفهم بالكذب بعذاب الآخرة وهذا وصف المكذب  
لا العاصي وقالوا مع الجمهور والخوارج لو كان صاحب الكبيرة كافرا لكان مرذوبا ووجب قتله  
وانه تعالى قد أمر بجذبه الراني وأمر بجماد القاذف وأمر بقطع السارق ومضت سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يجز السارق فلهذا المعصية صريحة بان الراني والشارب والسارق  
والعاذف ليسوا كفارا أمر بدين يستحقون القتل فمن جعلهم كفارا فقد خالف نص القرآن  
والسنة المتواترة وقالوا لهم وللعترلة قد قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا  
فأصلحا وابيضا فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان  
راءت فأصلحا بينهما بالعدل وأءسلوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فأصلحوا  
بين أخوة بكم واتقوا الله لعلكم ترحمون قالوا فقد سماهم مؤمنين مع الاقتال والذى رعد  
أمر الله تعالى بالاصلاح بينهم وجعلهم اخوة للصالح بينهم الذي لم يقابل فعلم أن البغي لا يخرج عن  
الاعمان ولا عن اخوة الاعمان والتم المرجئة وقوله ليس منا أي ليس مننا وليس من خبرنا  
قتلهم لولم يغش ولم يحمل السلاح أكان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم أو كان يكون



من خيارهم بمجرد هذا الكلام وقالت المراجعة نصوص الوعيد عامة ومنها من ينكر صيغ العموم ومن أثبتنا قال لا يعلم تناولها لكل فرد من أفراد العام فمن لم يعذب لم يكن اللفظ قد شمله فقبل للواقفة منهم عندكم يجوز أن لا يحصل الوعيد بأحد من أهل القبلة فيلزم تعطيل نصوص الوعيد ولا تبقى لأخاصة ولا عامة وليس مقصودنا هنا استيفاء الكلام في المسئلة وإنما العرض التمثيل بالمناطرات من الطرفين وأهل السنة والحديث وأئمة الاسلام المتبعون للصحابة متوسطون بين هؤلاء وهؤلاء لا يقولون بتخليد أحد من أهل القبلة في النار كما تقول الخوارج والمعتزلة لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة أنه يخرج منها من كان في قلبه منقار ذرة من إيمان وانحراجه من النار من يخرج بشفاعته نينا صلى الله عليه وسلم فمن يشفع له من أهل الكبار من أمته وهذه أحاديث كثيرة مستفيضة متواترة عند أهل العلم بالحديث ولا يقولون أنا نقف في الأحكام المطلقة بل نعلم أن الله يدخل النار من يدخله من أهل الكبار وناس آخرون لا يدخلونها لأسباب لكن تنازعوا هل يكون الداخلون بسبب اقتضى ذلك كعظم الذنوب وكثرتها والذين لم يدخلوها بسبب منع ذلك كالحسنات المعارضة ونحوها وأنه سبحانه وتعالى يفعل ما يفعله بحكمة وأسباب أم قد يفرق بين المتماثلين ببعض المشيئة فيعذب الشخص ويعفو عن هو مثله من كل وجه فبعض المشيئة هذا هم فيه قولان والنصوص وأقوال السلف توافق الأول وإنما قد نقف في الشخص المعين فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم لأن حقيقة باطنه ومات عليه لا نحيط به لكن نرجو للحسن ونخاف على المسيء ولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال منهم من لا يشهد بالجنة لأحد إلا الأنبياء وهذا قول محمد بن الحنفية والأوزاعي والثاني أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه نص وهذا قول كثير من أهل الحديث والثالث يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أنتم شهداء الله في الأرض وقال يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا بيم يارسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار وكان أبو ثور يقول أشهد أن أحمد بن حنبل في الجنة ويحجج بهذا وبسط هذه المسئلة له موضع آخر والإيمان عندهم بتفاضل فيكون إيمان أكل من إيمان كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أكل المؤمن إيمانا أحسنهم خلقا فيقولون موله انما يتقبل الله من المتقين أي بمن اتقاء في ذلك العمل ليس المراد به الخلو من الذنوب ولا مجرد الخلو من الشر بل من اتقاء في عمل قبله منه وان كانت له ذنوب أخرى بدليل قوله وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات فلو كانت الحسنات لا تقبل من صاحب السيئة لم تعها وقد ثبت بالكتاب والسنة المتواترة الموازنة بين الحسنات والسيئات فلو كانت الكيرة تحبط الحسنات لم تبقى حسنة توزن معها وقد ثبت في الصحيحين أن بغيا سقت كلبا فغضرها بسقية قالوا وبنا آدم لم يكن أحدهما مشركا ولكن لم يقصد التقرب إلى الله بالطيب من ماله كما جاء في الأثر فلهذا لم يتقبل الله قربانه وقد قال تعالى في حق المنافقين وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ولا ينفعون الا وهم كارهون فجعل هذه موانع قبول النفقة دون مطلق الذنوب قال أهل الحديث ومن نفي عنه الإيمان فلانه ترك بعض واجباته والعبادة نفي اسمها تبقى بعض واجباتها لانها لم تبقى كاملة ولا يلزم من ذلك أن لا يبقى منه شيء بل قد دلت النصوص على أنه يبقى بعضه ويخرج من النار من بقي معه بعضه ومعلوم أن العبادات فيها واجب كاللح فيه واجب اذا تركه كان حجه ناقصا يثم عمارك ولا إعادة عليه بل يجبره بدم كرمي الجمار وان لم يجبره بقي في ذمته فكذلك الإيمان ينقص بالذنوب فان تاب عاد والابق ناقصا نقصا

علة لبعض منها لا يكون معلولا لغيره فهو خلاف الفرض وهذه المحالات انما لزمت من القول بعدم النهاية فهو محال كيف وكل علل ومعلولات قبل باستنادها الى علة لا علة لها قال القول بكونهم غير متناهية أعدادها محال وجمع بين متناقضين وهو القول بأنه مامن علة الا ولها علة والقول بانتهاء العلل والمعلولات الى علة لها فاذا قد اتضح بما مهدنا امتناع كون العلل والمعلولات غير متناهية وأن القول بان لانهاية لها محال (ثم قال) ولقائل أن يقول اثبات الجملة لما يتناهي وان كان غير مسلم لكن ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجحها بترجح آحادها وترجح آحادها كل واحد بالآخر الى غير النهاية على ما قيل (قال) وهذا الاشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله (قلت) فهذا استدلاله على واجب الوجود لم يذكر في كتبه غيره وأما حدوث العالم فباطل طرق الناس وبناء على أن الجسم لا يتخلو من الاعراض الحادثة اذا العرض لا يبقى زمانين واستدل على امتناع حوادث لا أول لها بعد أن أبطل وجوه غيره بالوجه الذي تقدم وتقدم ما فيه من الضعف الذي بينه الارموي وغيره ثم اذا ثبت حدوث العالم فإنه لم يستدل بالحدوث على المحدث الا بطريقة الذين بنوا ذلك على الامكان وهو أن ذلك يتضمن التخصيص المفتقر الى مخصص لانه

يا ثم به وقد يحرم في الحج أفعال اذا فعلها نقص حجه ولم يبطل كالنظير وليس الثياب بل يحبر ذلك  
 ولا يفسده من المحرمات الا الجماع فكذلك لا ينزل الايمان كله الا الكفر المحض الذي لا يبقى معه  
 صاحبه شيء من الايمان قالوا وهذا هو الذي يحبط جميع الاعمال واما ما دون ذلك فقد يحبط  
 بعض العمل ككافي آية المن ولا ذى فان ذلك يبطل تلك الصدقة لا يبطل سائر أعماله والذين  
 كرهوا ما أنزل الله كفار وأعمال القلوب مثل حب الله ورسوله وخشيته الله ونحو ذلك كلها من  
 الايمان وكراهية ما أنزل الله كفر وأوثق عرى الايمان الحب في الله والبغض في الله وقد قال  
 تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وقوله في السابق  
 والمقتصد والظالم لنفسه جنات عدن يدخلونها لا يمنع أن يكون الظالم لنفسه قد عذب قبل هذا ثم  
 يدخلها وقوله لا يصلها الا الاشي لا يخلو اما أن يكون المراد بالصلي نوعا من التعذيب كما قيل ان  
 الذي تصلبه النار هو الذي تحبسه وأهل القبلة لا تحرق النار منهم مواضع السجود أو تسكون بارا  
 مخصوصة وقوله يخوف الله به عباده كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الشمس والقمر انهما  
 آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده وقد قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا  
 والآيات التي يخوف الله بها عباده تكون سببا في شرب نزل بالناس فمن اتقى الله بفعله ما امر به  
 وفي ذلك الشر ولو كان مما لا حقيقة له أصلا لم يخف أحد اذا علم أنه لا شر في الباطن وانما يبقى  
 التخويف للجاهل الفاسد كما يفرع الصبيان بالخيال وقد قال تعالى ذلك يخوف الله به عباده  
 يا عباده فاتقون تخوف العباد مطلقا وأمرهم بتقواه لتلاي نزل المخوف وأرسل الرسل مبشرين  
 ومنذرين والادار هو الاعلام بما يحاد منه وقد وجد المخوفات في الدنيا وعاقب الله على الذنوب  
 أمما كثيرة كما قصه في كتابه وكما شوهد من الآيات وأخبر عن دخول أهل النار النار في غير  
 موضع من القرآن وقال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ولو كان الامر كما يتوهمه  
 الجاهل لكان انما يخشاه من عباده الجاهل الذين يصيرون ما لا حقيقة له وهذا كله مبسوط في  
 موضعه واما الغرض هنا التمثيل بأقوال المختلفين التي كلها باطلة ومثال ذلك اذا تنازع في القدر  
 القدري من المعتزلة وغيرهم والقدريّة المجبرية من الجهمية وغيرهم فقالوا جميعا ارادة الله هي محبته  
 ورضاه ثم قالت المعتزلة وهو سبحانه يحب الايمان والعمل الصالح ويكره الكفر والفسوق  
 والعصيان فلا يكون مراده قالوا والدليل على ذلك قوله ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يستون  
 ما لا يرضى من القول وقوله والله لا يحب الفساد والفقهاء متفقون على أن أفعال البر تنقسم الى  
 واجب ومستحب والمستحب هو ما أحبه الله ورسوله وأن المنهى عنه كله مكروه كرهه الله ورسوله  
 والكرهية نوعان كراهية تحريم وكراهية تنزيه وقد قال تعالى لما ذكر المحرمات كل ذلك كان  
 شبهة عند ربك مكروها وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يكره لكم قيل  
 وقال وكثرة السؤال واضاعة المال وفي الصحيح ايضا عنه أنه قال ان الله يحب العطاس ويكره  
 السآرب فالواحد دليل على أنه يكون في العالم ما هو مكروه لله فلا يكون مراده الله فيكون في العالم  
 ما لا يريده الله وهو ما لم يأمر الله به أو ينه عنه قالوا الامر لا يعقل أمر الا بارادة الأمر لم أمر به  
 من الماء ور ومن قدر أن الأمر يطالب الأمور به طلبا لا يكون ارادة ولا مستلزما لارادة فهذا قد  
 ادعى ما يعلم فساد بالضرورة وما يحججه من التمثيل بأمر الممتحن فذلك لم يكن طابا للماء ور به  
 ولا أمر الله في الباطن بل أظهر أنه يريد طاب وقالوا قد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا  
 يريد بكم العسر وقال تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليسم نعمه  
 عليكم لعلكم تشكرون وقال تعالى يريد الله ليسين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب

ترجيح لاحد طرفي الممكن فهو  
 لا يستدل بالحدوث على المحدث  
 البناء على أن ذلك ممكن يقتصر الى  
 واجب ولا يجعل الممكن دالا على  
 الواجب البناء على نقي التسلسل  
 والتسلسل قد أورد عليه السؤال  
 الذي قال انه لا جواب له عنه وكل  
 هذه المقدمات التي ذكرها لا يفتقر  
 اثبات الصانع اليها ويتقدّر افتقاره  
 اليها فابطال التسلسل ممكن فتم  
 تلك المقدمات وذلك أن اثبات  
 الصانع لا يفتقر الى حدوث  
 الاجسام كما تقدم بل نفس ما  
 يشهد حدوثه من الحوادث يغني  
 عن ذلك والعلم بان الحادث يستقر  
 الى المحدث هو من أبين العلوم  
 الضرورية وهو أبين من افتقار  
 الممكن الى المرجح فلا يحتاج أن  
 يقرر ذلك بان الحادث ممكن أو أنه  
 كان يمكن حدوثه على غير ذلك  
 الوحيد فتخصيصه بوجه دون وجه  
 ممكن جائز الطرفين فيحتاج الى  
 مرجح يخص باحدهما وهذه  
 الطريقة يسلكها من يسلكها من  
 متأخري أهل الكلام من المعتزلة  
 والاسعريّة ومن وافقهم على ذلك  
 من أصحاب أجد ومالك والشافعي  
 وأبي حنيفة وغيرهم وقد نبهنا على  
 أنها وان كانت صحيحة فانها تطويل  
 لا فائدة واستدلال على الظاهر  
 بالاشقي وعلى الأقوى بالاضعف كما  
 لا يجد النبي عباده أخفى منه وان  
 كان الحد مطابقة الى دوده باردا  
 لا يجد الله بل به السزج أن الحد



حتى انه غنى أن يلقى الله بمثل عمل عمر رضي الله عنهم أجمعين وروى الترمذي وغيره من فروعهم  
 على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال هذان سيدا كهول أهل الجنة من  
 الأولين والآخرين لا تخبرهما يا علي فهذا الحديث وأمثاله لو عورض بها أحاديث المؤاخاة  
 وحديث الطير ونحوه لكانت باتفاق المسلمين أجمع منها فكيف إذا انضم اليها سائر الأحاديث  
 التي لا شك في صحتها مع الدلائل الكثيرة المتعددة التي توجب علما ضروريا بأن أبا بكر كان  
 أحب الصحابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأفضل عنده من عمر وعثمان وعلي وغيرهم وكل  
 من كان بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله أعلم كان بهذا أعرف وانما يستريب فيه  
 من لا يعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة فاما أن يصدق الكل أو يتوقف في الكل وأما  
 أهل العلم بالحديث الفقهاء فيه فيعلمون هذا علما ضروريا دع هذا فلا ريب أن كل من له  
 في الأمة لسان صدق من علمائهم أو عبادهم متفقون على تقديم أبي بكر وعمر كما قال الشافعي  
 رضي الله عنه فيما نقله عنه أبي يحيى بإسناده قال لم يختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل  
 أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتقدمهما على جميع الصحابة وكذلك أيضا لم يختلف علماء الإسلام  
 في ذلك كما هو قول مالك وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه وداود وأصحابه  
 والثوري وأصحابه والليث وأصحابه والأوزاعي وأصحابه وإسحق وأصحابه وابن جرير وأصحابه  
 وأبي ذر وأصحابه وكما هو قول سائر العلماء المشهورين الأمن لا يؤبه له ولا يلتفت إليه وما علمت  
 من نقل عنه في ذلك نزاع من أهل الفتيا إلا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حي أنه كان يفضل  
 عليا وقيل إن هذا كذب عليه ولو صح هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشافعي رضي الله عنه من  
 الإجماع فإن الحسن بن صالح لم يكن من التابعين ولا من الصحابة والشافعي ذكر إجماع  
 الصحابة والتابعين على تقديم أبي بكر ولو قاله الحسن فاذا أخطأ واحد من مائة ألف امام أو أكثر  
 لم يكن ذلك بمنكر وليس في شيوخ الرافضة امام في شيء من علوم الإسلام لا علم الحديث ولا الفقه  
 ولا التفسير ولا القرآن بل شيوخ الرافضة أجهل وأما زنديق كشيوخ أهل الكتاب  
 والسابقون الأولون وأئمة السنة والحديث متفقون على تقديم عثمان ومع هذا انهم لم يجتمعوا  
 على ذلك رغبة ولا رهبة بل مع تباين آرائهم وأهوائهم وعلومهم واختلافهم وكثرة اختلافاتهم فيما  
 سوى ذلك من مسائل العلم فأئمة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم متفقون على هذا من بعدهم  
 كمالك بن أنس وابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وغيرهم من علماء المدينة ومالك يحيى  
 الإجماع عن لقيه أنهم لم يختلفوا في تقديم أبي بكر وعمر وابن جريج وابن عيينة وسعد بن  
 سالم ومسلم بن خالد وغيرهم من علماء مكة وأبي حنيفة والثوري وشريك بن عبد الله وابن أبي  
 ليلى وغيرهم من فقهاء الكوفة وهي دار الشيعة حتى كان الثوري رضي الله عنه يقول من قدم  
 عليا على أبي بكر ما أرى أن يصعد له إلى الله عمل رواه أبو داود في سننه وجاد بن زيد وجاد بن سلمة  
 وسعيد بن أبي عروبة وأمثالهم من علماء البصرة والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وغيرهم من  
 علماء الشام والليث وعمر بن الحرث وابن وهب وغيرهم من علماء مصر ثم مثل عبد الله بن  
 المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ومثل الشافعي  
 وأحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم وأبي عبيد ومثل البخاري وأبي داود وإبراهيم الحارثي ومثل  
 الفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي والسري السقطي والجنيد وسهل بن  
 عبد الله التستري ومن لا يحصى عدده إلا الله ممن له في الإسلام لسان صدق كلهم يجزمون بتقديم

كالصور الجوهرية العنصرية  
 والانس الإنسانية لعذرو وجودها  
 ازلا من غير توسط ولا يلزم من كون  
 العالم غير ممكن الوجود ألا أن  
 لا يكون ممكن الحدوث لما حققناه  
 فهذا الجواب الذي أجاب به في هذا  
 الموضع إذا أجابته الكرامية  
 كان جوابهم له أحسن من جوابه  
 لا ولسك وأدنى أحواله أن يكون  
 مثله فانه قال صفة الاحداث  
 والفعل مطلقا ليست بصفة كمال  
 مع كونه انصف بها بعد أن لم  
 تكن فيقال له لا فرق بينهما لما  
 من جهة أن أحدهما بنفسه مبين  
 عنه ومن المعلوم أن ما يتصرف  
 بنفسه أكمل ممن لا يتصرف بنفسه  
 (الوجه الرابع) أن يقال قول القائل  
 اما أن تكون في نفسها صفة كمال  
 أولا صفة كمال فان قلنا ليست في  
 نفسها صفة كمال فيلزم انصاف الرب  
 بما ليس من صفات الكمال وذلك  
 ممتنع قلنا متى يكون الممتنع اذا  
 كان ذلك مع غيره صفة كمال واذا لم  
 يكن مع غيره صفة كمال وذلك أن  
 الشيء وحده قد لا يكون صفة كمال  
 لكن هو مع غيره صفة كمال وما كان  
 كهذا لم يجز انصاف الرب به وحده  
 لكن يجوز انصافه به مع غيره ولا  
 يلزم من كونه ليس صفة كمال منع  
 قيامه بالرب مطلقا وهذا كالارادة  
 لله على الخالية عن القدرة على  
 المراد ليست صفة كمال فان من أراد  
 شيئا وهو عاجز عنه كان ناقصا ولكن

أبي بكر وعمر كما يجزمون بامامتهم مع فرط اجتهدهم في متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وموالاة  
فهل يوجب هذا الاما علموه من تقديمه هو لابي بكر وعمر وتفضيله لهما بالمحبة والثناء والمشاورة  
وغير ذلك من أسباب التفضيل

(فصل) قال الرافضي البرهان التاسع والثلاثون قوله تعالى واذا خذركم من  
بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم  
القيامة إنا كنا عن هذا غافلين في كتاب الفردوس لابن شبرويه يرفعه عن حذيفة بن اليمان  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس متى سمي على أمير المؤمنين ما أنكروا فضله  
سمي أمير المؤمنين وآدم بين الروح والجسد قال تعالى واذا خذركم من بني آدم من ظهورهم  
ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا قالت الملائكة بلى  
فقال تبارك وتعالى أنار بكم ومحمد نبيكم وعلى أميركم وهو صريح في الباب

(والجواب) من وجوه أحدها منع العصاة والمطالبة بتقريرها وقد أجمع أهل العلم  
بالحديث على أن مجرد رواية صاحب الفردوس لا يدل على أن الحديث صحيح فابن شبرويه  
الدلي الهماذي ذكر في هذا الكتاب أحاديث كثيرة صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث  
موضوعة وإن كان من أهل العلم والدين ولم يكن ممن يكذب هو لكنه نقل ما في كتب الناس  
والكتب فيها الصدق والكذب فعل كما فعل كثير من الناس في جمع الأحاديث إما بالاسناد  
وإما بحذوفاً لا سناد (الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث  
(الثالث) أن الذي في القرآن أنه قال ألست بربكم قالوا بلى ليس فيه ذكر النبي ولا الأمير  
وفيه قوله أن تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فدل على أنه ميثاق  
التوحيد خاصة ليس فيه ميثاق النبوة فكيف مادونها (الرابع) أن الأحاديث المعروفة  
في هذا التي في المسند والسنن والموطأ وكتب التفسير وغيرها ليس فيها شيء من هذا ولو كان  
ذلك مذكورا في الأصل لم يهمله جميع الناس وينفرد به من لا يعرف صدقه بل يعرف أنه كذب  
(الخامس) أن الميثاق أخذ على جميع الذرية فيلزم أن يكون على أمير على الأنبياء كلهم  
من نوح إلى محمد صلى الله عليه وسلم وهذا كلام المجانين فإن أولئك ما توقعوا أن يخلق الله  
عليه فكيف يكون أمير عليهم وغاية ما يمكن أن يكون أمير على أهل زمانه أما الأمانة على من  
خلق قبله وعلى من يخلق بعده فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول ولا يستحي مما يقول  
ومن العجب أن هذا الحمار الرافضي هو أجبر من عقلاء اليهود الذين قال الله فيهم مثل  
الذين جلاوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا والعامّة معذورون في قولهم الرافضي  
حمار يهودي وذلك أن عقلاء اليهود يعلمون أن هذا امتنع عقلا وشرا وأن هذا كما يقال ختر  
عليهم السقف من تحتهم فيقال لا عقل ولا قرآن وكذلك كون على أمير على ذرية آدم كلهم  
وانما ولد بعد موت آدم بألوف من السنين وأن يكون أمير على الأنبياء الذين هم متقدمون عليه  
في الزمان والمرتبة وهذا من جنس قول ابن عربي الطائي وأمثاله من ملاحدة المتصوفة الذين  
يقولون ان الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة حاتم الأولياء الذي وجد بعد محمد بنحو  
ستمائة سنة فدعوى هؤلاء في الإمامة من جنس دعوى هؤلاء في الولاية وكلاهما يبنى أمره على  
الكذب والغلو والشرك والدعوى الباطلة ومناقضة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ثم أن  
هذا الحمار الرافضي يقول وهو صريح في الباب فهل يكون هذا حجة عند أحد من أولى الألباب

إذا كان قادرا على ما أراد كانت  
الارادة مع القدرة صفة كمال فلو  
قال فائق مجرد الارادة هل هو كمال  
أم لا فإن قيل هو كمال انتقص  
بارادة العاجز الممتنى المتحسر وإن  
قيل ليس بكمال لزم اتصافه بما ليس  
بكمال قيل له الارادة مع القدرة  
كمال وكذلك قوله كن اما أن يكون  
صفة كمال أولا فإن كان صفة كمال  
فينبغي أن يكون كمالا للعبد ومعلوم  
أن العبد لو قال للعدوم كن كان  
هاذيا لا كاملا وإن لم يكن كمالا فلا  
يوصف به الرب فيقال له كن من  
القادر على التكوين الذي إذا قال  
للشيء كن فيكون كمال ومن غيره  
نقص وكذلك الغضب اما أن يكون  
صفة كمال أولا فإن كان كمالا فيحمد  
كل غضبان وإن كان نقصا فكيف  
اتصف الرب به فيقال الغضب  
على من يستحق الغضب عليه من  
القادر على عقوبته صفة كمال وأما  
غضب العاجز أو غضب الظالم فلا  
يقال أنه كمال وتطأ هذا كثيرة  
وإذا كان كذلك فكونه قادرا  
على الأفعال المتعاقبة وفعله لها  
شيئا بعد شيء صفة كمال وكل منها  
بشرط غيره كمال وأما الواحد منها  
مع عدم غيره فليس بكمال فإنه من  
المعلوم أنا إذا عرضنا على العقل  
الصريح ذاتا لا نقدر أن نتصرف  
بنفسنا وإذا نتصرف دائما شيئا بعد  
شيء كانت هذه الذات أكل من  
تلك وكان الكمال قدم هذا النوع



هذيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب وقال تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله وقال ولو شاع ربك لامن من في الارض كلهم جميعا وقال ولو شاع ربك لجعل الناس امة واحدة وقال ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم اليك وقال ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وقال ولو شاع ربك ما فعلوه وقال ولو شاء الله ما أشركوا وقال انا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي الى الاذان فان فهم مقمعون وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فاغشيناهم فهم لا يبصرون والآيات والنصوص المثبتة للقدر كثيرة جدا وهذا كله حجة على بطلان قول المعتزلة وغيرهم من القدرية الباقية فصار مع هؤلاء نصوص يقولون بها ومع هؤلاء نصوص وكل من الطائفتين تناول نصوص الاخرى بأويلات فاسدة ونضم الى النصوص التي تختص بها أمور الاندلس عليها النصوص وأما أهل السنة والحديث من الصحابة والتابعين لهم باحسان وأئمة المسلمين وعلماء أهل السنة والحديث رضي الله عنهم فأمنوا بالكتاب كله ولم يحرفوا شيئا من النصوص وقالوا نحن نقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونقول ان الله خالق كل شيء وربّه ومليك فكل ما سوى الله مخلوق له حادث بعيشته وقدرته ولا يكون في ملكه ما لا يشاءه ويخلقّه فلا يقدر أحد أن يمنع الله عما أراد أن يخلقّه ويكونه فانه الواحد القهار ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يعسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم وقالوا ان الله يأمر بالايمان والعمل الصالح وينهى عن الكفر والفسوق والعصيان ويحب كل ما أمره ويرضاه ويكره ما نهى عنه ويسخطه وهو سبحانه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر فالاول ليس كل ما أمر العباد به وأراد منهم أن يفعلوه أراد هو أن يخلق لهم ويعينهم عليه بل اعانته على الطاعة لمن أمره بها افضل منه تسائر النعم وهو يختص برحمته من يشاء والطائفتان غلطوا من حيث اهم لم يميزوا بين ارادته لما يخلقّه في عباده وارادته لما يأمر به عباده وقد قال سبحانه ألا اله الا خلق والامر فالرب خالق كل شيء وكل ما خلقه فبارادته خلقه فإشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإلم يكن لم يرد أن يخلقّه وما كان فقد أراد أن يخلقّه وهو لا يريد أن يخلق الا ما سبق علمه بانه سيخلقّه فان العلم يطابق المعلوم وقد أمر العباد بالحسنات التي تنفعهم ونهاهم عن السيئات التي تضرهم والحسنات محبوبة مرضية لله والسيئات مكروهة له يسخطها ويسخط على أهلها وان كان الجميع مخلوقا له فانه خلق جبريل وابليس وهو يحب جبريل ويبغض ابليس وخلق الجنة والنار وجعل الظلمات والنور وخلق الظل والحرور وخلق الموت والحياة وخلق الذكر والانثى وخلق الاعمي والبصير وقد قال لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون وقال وما يستوي الاعمي والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات وقال أفجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون وقال أم يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم يجعل المتقين كالفجار وقال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وقد خلق الطيبات والخبيثات وليست الطيبات كالخبيثات ولا الفواكه كالحبوب كالبول والعذرة وهو سبحانه اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وهو طيب لا يقبل الا طيبا وهو نظيف يحب النظافة وجليل يحب الجمال وليس كل ما خلقه يصعد اليه ويكون طيبا محبوبا له مرضيا عنده بل انما يسكن في جنته من يناسبها ويصلح لها وكذلك البار قال تعالى طسم فادخلوها خالدين وفي الصحيح انه اذا عبر أهل الجنة الصراط وقفوا على قطرة بين الجنة والنار فيقتص بعض من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى اذا هذبوا ونقوا أدن لهم في

الوجود والاقسام الثلاثة باطلة فلزم أن يكون بعضها واجبا وبعضها ممكنا أما الثالث فهو باطل فان ما وجد لا يكون ممتنع الوجود والثاني باطل أيضا لان ممكن الوجود هو الذي يمكن وجوده وعدمه وما كان كذلك لم يوجد الا بغيره فلو كان مجموع الموجودات ممكنة لافترقت الموجودات كلها الى غيرها وما ليس بموجود فهو معدوم والمعدوم لا يفعل الموجود بالضرورة والاول باطل أيضا فانا نشاهد فيها ما يحدث بعد أن لم يكن كالحيوان والنبات والمعدن والسحاب والامطار والحادث عدم مرة ووجد أخرى فلا يكون ممتنعا لان الممتنع لا يوجد ولا واجبا بنفسه لان الواجب بنفسه لا يعدم فثبت أنه ممكن وثبت أن في الموجودات ما هو ممكن بنفسه وأنه ليس كلها ممكنة فثبت أن فيها موجود ليس بممكن والموجود الذي ليس بممكن هو الواجب بنفسه فان الموجود ما أن يكون وجوده بنفسه وهو الواجب أو بغيره وهو الممكن ولا يجوز أن يكون فيهما ممتنع لان الممتنع هو الذي لا يجوز أن يوجد فثبت أن يكون في الوجود ممتنع فثبت ان في الموجودات واجبا وممكنا وليس فيهما ممتنع وان شئت قلت اما أن يقبل من جهة نفسه العدم وهو الممكن أو لا يقبل العدم وهو الواجب بنفسه وان شئت قلت اما أن يفتقر الى غيره وهو الممكن أو

لا يشترط وهو الواجب وإذا كانت  
الموجودات اما واجبة واما ممكنة  
وليس كلها ممكنة ولا كلها واجبات  
ان فيها واجبا وفيها ممكنة الوجه  
الثاني أن يقال كل ممكن نفسه  
لا يوجد الا بموجب محببه وجوده  
لانه اذا لم يحصل ما به يجب وجوده  
كان وجوده ممكنا قابلا للوجود  
والعدم فلا يوجد وما به يجب وجوده  
لا يكون ممكنا لان الممكن لا يجب  
به شيء لا يقتضيه الى غيره فالمفتقر  
الى الممكن مفتقر اليه والى ما به  
وجب الممكن واذا كان الممكن  
وحده لا يجب به شيء علم افتقار  
الممكن الى واجب بنفسه الوجه  
الثالث أن يقال طبيعة الامكان  
سواء فرضت الممكنات متناهية  
أو غير متناهية لا توجد الوجود  
بنفسها فان ما كان كذلك لم يكن  
ممكنا فلا بد للممكن من حيث هو ممكن  
من موجود ليس بممكن والمراد  
بالممكن في هذه المواضع الممكن  
الامكان الخاص وهو الذي يقبل  
الوجود والعدم فيكون الواجب  
والمتنع قسميه فاذا أريد به الممكن  
الامكان العام وهو قسم المتنع  
فكل موجود فهو ممكن بالامكان  
العام ثم الموجود اما موجود  
بنفسه واما بغيره وليس كل موجود  
وجد بنفسه لان منها المحذورات  
التي يعلم بضرورة العسقل أن  
وجودها ليس بانفسها ثبت  
أن من الموجودات ما هو موجود  
نفسه وما هو موجود بغيره

دخول الجنة فلا يدخلون الجنة الا بعد التهذيب والتنقية كما قال تعالى طيبتم فادخلوها خالدين  
ولما قال ابلدس أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاهبط منها فإيا يكون لك أن تتكبر  
فيها فخرج انك من الصاغرين فبين أنه ليس لمن في الجنة أن يتكبر وفي صحيح مسلم عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه  
مثقال ذرة من ايمان قال رجل يا رسول الله الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا  
أفمن الكبر ذلك قال لا ان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس وقوله جميل  
يحب الجمال أي يحب أن يتجمل العبد له ويتزين كما قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
وهو بكره أن يصلي العبد له عريانا بل يذكره سبحانه أن تصلي المرأة مكشوفة الرأس وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار ولهذا لما كان المشركون  
يطوفون بالبيت عراة ويقولون ان الله أمرنا بهذا قال تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون  
على الله ما لا تعلمون فتحسين النعل والثوب لعبادة الله هو من التجمل الذي يحبه الله ولو تزين  
لمعصية لم يحب ذلك والمؤمن الذي نور الله قلبه بالاعمال يظهر نور الايمان على وجهه ويكسى  
محبة ومهابة والمنافق بالعكس وأما الصورة المجردة سواء كانت حسنة مشتهة كشهوة الرجال  
للنساء والنساء للرجال أو لم تكن مشتهة فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
ان الله لا ينظر الى صوركم ولا أموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم ويقال ولا الى لباسكم  
وقد قال تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا الذين آمنوا أي الفريقين خيرا مقاماً  
وأحسن ندياً وكم أهلكتنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثا ورثا والأثاث اللباس والمال والرئي  
المنظر والصورة وقال تعالى عن المنافقين واذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم  
كأنهم خشب مسندة يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون فبين  
أن لهم أجساما ومنظر قال ابن عباس كان ابن أبي جسيم فصيحا طلق اللسان قال المفسرون  
وصفهم الله بحسن الصورة وابانة المنطق ثم أبان أنهم في عدم الفهم والاستعداد بعلة الخشب  
المسندة اإماله الى الجدار والمراد أهل السبب بالشجار ثم مل هي خشب مسندة الى حائط ثم  
عابهم بالجبن فقال يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون أي  
لا يسمعون صوتا الا طنوا أنهم قد أتوا لما في قلوبهم من الرعب أن يكشف الله أسرارهم  
فصاحب الصورة الجميلة اذا كان من أهل هذه الاعمال التي يبغضها الله كان الله يبغضه ولا  
يحب له جماله فان الله لا ينظر الى صورته وانما ينظر الى قلبه وعمله ويوسف الصديق وان كان  
أجل من غيره من الانبياء وفي الصحيح أنه أعطى شطرا لحسن فلم يكن بذلك أفضل من غيره بل  
غيره أفضل منه كإبراهيم واسماعيل وإسحق ويعقوب وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله  
عليهم أجمعين ويوسف وان كانت صورته أجمل فان ايمان هؤلاء وأعمالهم كانت أفضل من  
ايمانهم وعملهم وهؤلاء أذوا على نفس الايمان والدعوة الى الله فكان الدين عادوهم معادين لله  
ورسوله وكان صبرهم صبرا على توحسد الله وعبادته وطاعته وهكذا أسائر فصص الانبياء التي في  
العرآن ويوسف عليه السلام انما آذاه اخوته لتقريب أبيه له حسدا على حظ من خطوط  
الانفس لا على دين ولهذا كان صبره على التي راودته وحسن الدين حبسوه على ذلك أفضل له من  
صبره على أذى اخوته فان هذا صبر على تقوى الله باختاره حتى لا يفعل المحرم وذلك صبر على  
أذى الغير الحاصل بغير اختاره فهذا من حسن صبر المصاب على مصيبتة وذلك من حسن  
صبر المؤمن على الدين يأمره به بالمعاصي ويدعونه الى ما فيه صبر على طاعة الله وعن معصيته ويعلم



فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف وهذا الحديث غاية أن يوجد في كتب التفسير التي فيها الغث والسمين وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها مثل تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم والنعلبي والبعثي ينقل فيها بالاسناد الصحيحة ما يناقض هذا مثل بعض المفسرين الذين ذكرنا في سبب نزول الآية فأنهم ذكروا مع ذلك بالاسناد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على صحتها ما يناقض ذلك ولكن هؤلاء المفسرون ذكرنا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة ولهذا يذكر أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال المذكر أقوال الناس وما نقلوه فيها وإن كان بعض ذلك هو الصحيح وبعضه كذب وإذا احتج بمنثل هذا الضعيف وأمثاله واحد فذكر بعض ما نقل في تفسير الآية من المنقولات وترك ما ينقل مما يناقض ذلك كان هذا من أفسد الحجج كمن احتج بشاهد يشهد له ولم تثبت عدالته بل ثبت جرحه وقد ناقضه عدد كثير من يشهدون بما يناقض شهادته أو يخرج برواية واحد لم تثبت عدالته بل ثبت جرحه ويدع روايات كثيرين عدول وقدر واما يناقض ذلك بل لو قدر أن هذا الحديث من رواية أهل الثقة والعدالة وقدرى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك لوجب المظن في الروايتين أيهما أثبت وأرجح فكيف إذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أن الروايات المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة الصحيحة بل هذا الحديث مناقض لما علم بالتواتر من أئمة التفسير الذين لم يذكرنا هذا بحال لعلمهم أنه باطل (الثاني) أنا رضى منه من هذا النقل العام بأحد شيوخنا أما باسناد يذكره مما يخرج به أهل العلم في مسائل النزاع ولوانه مسألة فرعية واما قول رجل من أهل الحديث الذين يعتمد الناس على تعصبهم فانه لو تناظر فقهاء في فرع من الفروع لم تقم الحجة على المناظر إلا بحديث يعلم أنه مسند اسنادا تقوم به الحجة أو يحكمه من يرجع إليه في ذلك فأما إذا لم يعلم اسناده ولم يثبت أئمة النقل فمن أين يعلم لاسمافي مسائل الأصول التي يبنى عليها الطعن في سلف الأمة وجهورها ويتوسل بذلك إلى هدم قواعد المسئلة كيف ينقل في مثل ذلك حديث لا يعرف اسناده أئمة النقل ولا يعرف أن عالمنا صحيحه (الثالث) أن هذا الحديث كذب موضوع ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات لأن أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب وقدرناه ابن جرير والبعثي باسناد فيه عبد الغفار بن القاسم ابن فهيد أبو مرهم الكوفي وهو مجمع على تركه كذبه سماعة بن حرب وأبو داود وقال أحمد ليس بثقة عامة أحاديثه بواطل قال يحيى ليس بشيء قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النسائي وأبو حاتم من روى الحديث وقال ابن حبان البستي كان عبد الغفار بن قاسم يشرب الخمر حتى يسكر وهو مع ذلك يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به وتركه أحمد ويحيى ورواه ابن أبي حاتم وفي اسناده عبد الله بن عبد القدوس وهو ليس بثقة وقال فيه يحيى بن معين ليس بشيء رافضي خبيث وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني ضعيف واسناد الثعلبي أضعف لأن فيه من لا يعرف وفه من الضعفاء والمتهمين من لا يجوز الاحتجاج بعثله في أقل مسألة (الرابع) أن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلا حين نزلت هذه الآية فأنهارت بمكة في أول الأمر ثم لا يبلغوا أربعين رجلا في مدة حياة النبي صلى الله عليه وسلم فإن بني عبد المطلب لم يعصب منهم باتفاق الناس إلا أربعة العباس وأبو طالب والحريث وأبولهب وجميع ولد عبد المطلب من هؤلاء الأربعة وهم بنوهاشم ولم يدرك النبوة من عمومته إلا أربعة العباس وحرة وأبو طالب

فعدمه قبل ذلك نقص وان لم يكن  
كالا لم يتصف الرب بما ليس يكال  
وكلا المقسمتين فيهما من التوحيه  
والاجال ما قديين ويحتمل من  
البسط أكثر من هذا

(قال الامدي) الحجته الثانية من  
جهة المناقضة للخصم والالزام  
وذلك من ثمانية أوجه  
(الاول) ان مذهب الكرامية  
انهم لا يجوزون اطلاق اسم  
مجدد على الله تعالى فيما لا يزال  
كإيناه من قبل فلو قامت بذاته  
صفات حادثه لا تصف بها وتعدى  
اليه حكمها كالعلم فانه اذا قام  
بمحل وجب اتصافه بكونه عالما  
وكذا في سائر الصفات القائمة  
بمعالها وسواء كان المحل قديما  
أوحادنا وسواء كانت الصفة قديمة  
أوحادثه اذ لا فرق بين القديم  
والحادث من حيث انه محل قامت  
به صفة الا فيما يرجع الى امر  
خارج فلا أثر له واذا ثبت ذلك  
فيلزم من ذلك تجدد اسم لم يكن له  
قبل قيام الصفة الحادثه به وهو  
مناقض لمذهبهم ثم قلت ولقائل أن  
يقول هذا امر اصطلاحى لفظي  
ليس بمحتا عقليا فان كونهم

(١) قوله بعين واحد الخ كذا في  
النسخة والعبارة ركيكه وان كان  
الغرض ظاهرا ولعله سقط منها  
شيء فحرر كتبه معجمه

(٢) بياض بالاصل

وأبولهب فأمن اثنان وهما حرة والعباس ونفرا اثنان أحدهما نصره وأعانه وهو أبوطالب  
والآخر عاداه وأعانه أعداءه وهو أبولهب وأما العمومة وبنو العمومة فأبوطالب كان له أربعة  
بنين طالب وعقيل وجعفر وعلي وطالب لم يدرك الاسلام وأدركه الثلاثة فأمن علي وجعفر  
في أول الاسلام وهاجر جعفر الى أرض الحبشة ثم الى المدينة عام خيبر وكان عقيل قد استولى  
على ربيع بنى هاشم لما هاجروا وتصرف فيها ولهذا لما قبل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة  
نزل غدا في دارك بمكة قال وهل نزل لنا عقيل من دار وأما العباس فبنوه كلهم صغار اذ لم يكن  
فيهم بمكة رجل وهب أنهم كانوا رجالا فهم عبد الله وعبيد الله والفضل وأما قثم فولد بعدهم  
وأكثرهم الفضل وبه كان يكنى وعبد الله ولد في الشعب بعد نزول قوله وأندرعشيرة تلك الاقربين  
وكان سنة في الهجرة نحو ثلاث سنين أو أربع سنين ولم يولد للعباس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم الا الفضل وعبد الله وعبيد الله وأما سائرهم فولدوا بعده وأما الحرث بن عبد المطلب  
وأبولهب فبنوهما أفل والحرث كان له ابنان أبو سفيان وربيعة وكلاهما تأخر اسلامه وكان  
من مسلمة الفتح وكذلك بنو أبي لهب تأخر اسلامهم الى زمن الفتح وكان له ثلاثة ذكور فأسلم  
منهم اثنان عتبة ومغيث وشهد الطائف وحنينا وعتبة دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يأكل الكلب فقتله السبع بالزرقاء من الشام كاترا فهو لا بنو عبد المطلب لا يبلغون  
عشرين رجلا فأمن الاربعون (الخامس) قوله ان الرجل منهم كان يأكل الجذعة ويشرب  
الفرق من اللبن كذب على القوم ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الاكل ولا عرف  
فيهم من كان يأكل جذعة ولا يشرب فرقا (السادس) أن قوله للجماعة من يجيبني الى هذا  
الامر و يواظبني على القيام به يكن أخي ووزيري ووصي وخليفتي من بعدى كلام مفترى على  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز نسبته اليه فان مجرد الاجابة الى الشهادتين والمعاونة على ذلك  
لا يوجب هذا كله فان جميع المؤمنين أجابوا الى هاتين الكلمتين وأعانوه على هذا الامر وبذلوا  
أنفسهم وأموالهم في اقامته وطاعته وفارقه وأوطانهم وعادوا اخوانهم وصبروا على الشتات  
بعد الألفة وعلى الذل بعد العز وعلى الفقر بعد الغنى وعلى الشدة بعد الرخاء وسيرتهم معروفة  
مشهورة ومع هذا لم يكن أحدهم منهم خليفة له وأيضا فان كان عرض هذا الامر على أربعين  
رجلا أمكن أن يجيئوه أو أكثرهم أو عدد منهم فلو أجابه منهم عدد من كان الذي يكون الخليفة  
بعده (١) يعين واحد ابلا موجب لم يجعل الجميع خلفاء في وقت واحد وذلك أنه لم يعلق  
الوصية والخلافة والاخوة والمواررة الا بأمر سهل وهو الاجابة الى الشهادتين والمعاونة على هذا  
الامر وما من مؤمن يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر الى يوم القيامة الا وله من هذا نصيب وافر  
ومن لم يكن له من ذلك حظ فهو منافق فكيف يجوز نسبته مثل هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم  
عابه وسلم (السابع) أن حرة وجعفر وعبيدة بن الحرث أجابوا الى ما أجابه علي من  
الشهادتين والمعاونة على هذا الامر فان هؤلاء من السابقين الاولين الذين آمنوا بالله ورسوله  
في أول الامر بل حرة أسلم قبل أن يصبر المؤمنون أربعين رجلا وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
في دار الارقم بن أبي الارقم وكان اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم به في دار الارقم ولم يكن  
يجتمع هو وبنو عبد المطلب كلهم في دار واحدة فان أبالهب كان مظهرا لمعاداة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولما حصر بنو هاشم في الشعب لم يدخل معهم أبولهب (٢)  
ان الذي في الصحاح من نزول هذه الآية تخير هذا ففي الصحيحين عن ابن عمر وأبي هريرة



إلى ما هو بعض المكنات فان مجموعها  
أعظم من بعضها وذلك البعض  
يشترك في المجموع في الفقر والاحتياج  
إلى الغير فقيه ما فيها من الاحتياج  
والفقر إلى الغير مع أن المجموع  
أعظم منه فإذا كانت الأجزاء كلها  
فقيرة محتاجة والمجموع محتاجا  
ففسيرا امتنع أن يكون شيء من  
الأجزاء بالمجموع وحده فضلا عن  
أن يكون بجزء آخر فضلا عن أن  
يكون المجموع الذي كل أجزائه  
فقراء واحد من تلك الأجزاء الفقراء  
وهذا كله بين ضروري لا يستريب  
فيه من تصوره ويمكن تصوير هذه  
المواد على وجوه أخرى

(فصل) وكذلك يمكن تصوير  
هذه الأدلة في مادة الحدوث بأن  
يقال الموجودات إما أن تكون  
كلها حادثا وهو ممتنع لأن الحوادث  
لا بد لها من فاعل وذلك معلوم  
بالضرورة ومحدث الموجودات كلها  
لا يكون معدوما وذلك أيضا معلوم  
بالضرورة وما خرج عن الموجودات  
لا يكون إلا معدوما فلو كانت  
الموجودات كلها محدثة للزم إما  
حدوثها بلا محدث وإما حدوثها  
بمحدث معدوم وكلاهما معلوم  
الفساد بالضرورة فثبت أنه لا بد  
في الوجود من موجود قديم وليس  
كل موجود قديم بالضرورة  
الحسية فثبت أن الموجودات  
تنقسم إلى قديم ومحدث وهاتان  
المقدمتان وهما أن كل حادث فلا  
بدله من محدث وأن المحدث

بالنسبة إلى الله بين أوليائه وبين أعدائه ولا بين الأيمان والكفر ولا بين ما أمر به وما نهى عنه ولا  
بين بيوته التي هي المساجد وبين الحانات ومواضع الشرك وغاية ما يثبتونه من الفرق أن هذا  
علم على لذة تحصل للإنسان وهذا علم على ألم يحصل للإنسان فان كان من الصوفية الذين يجعلون  
الكمال في فناء العبد عن حظوظه دخلوا في مقام الفناء في توحيد الربوبية الذين يقولون فيه العارف  
لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ويجعلون هذا غاية العرفان فيبقى عندهم لافرق بين أولياء  
الله وأعدائه ولا بين الأيمان والكفر به ولا بين جدهم والثناء عليه وعبادته وبين سبه وشتمه  
وجعله ثالث ثلاثة ولا بين رسول الله وبين أبي جهل ولا بين موسى وفرعون وقد بسطنا الكلام  
على هؤلاء في غير هذا الموضع وان كان من المسكمين الذين يقولون ما ثم الاما هو حظ الله من  
المخلوقات صاروا مسخرين في العبادات مستقلي لها وفي قلوبهم مرتع للشيطان فانه يقع لهم  
لم لا ينعم بالثواب بدون هذا التكليف فإذا أجابوا أنفسهم بأن هذا الذي كان هذا من أبرد الأجوبة  
وأسمجها فان هذا انما يقال في المتناظرين وأما رب العالمين فلا أحد الا وهو مقرب بفضل واحسانه  
ثم يقال قد حصل بطلب اللذ من شقاوة الاكثرين ما كان خلقهم في الجنة ابتداء بلا هذا الالذ  
أجود لهم وهو قادر على خلق لذات عظيمة الى أمثال هذه الاجوبة وان كان من المرجئة الذين  
ايمانهم بالوعيد ضعيف استرسلت نفسه في المحرمان وترك الواجبات حتى يكون من شر الخلق  
بجملته من وجد حلاوة الايمان بحبة الله وعلمه بأنه يحب العبادات وأنه يحب أفعالا وأشخاصا  
ويبغض أفعالا وأشخاصا ويرضى عن هؤلاء ويبغض على هؤلاء ويفرح بنوبة التائبين الى  
غير ذلك مما أخبر به الرسول فان هذا هو الاسلام الذي به يشهد العبد أن لا اله الا الله ومن لم  
يقبل بالفرق فلم يجعل الله معبودا محبوا فانما يشهد أن لا رب الا هو والمشركون كانوا يقولون  
بهذه الشهادة لم يشهدوا أن لا اله الا الله والرسول عليهم الصلاة والسلام بعثوا بتوحيد الألوهية  
المضمن توحيد الربوبية وأما توحيد الربوبية مجردا فقد كان المشركون يقولون بان الله وحده  
خالق السموات والارض كما أخبر الله بذلك عنهم في غير موضع من القرآن قال تعالى ولئن سألتهم  
من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون وهذا  
قد بسطنا في موضع آخر وهؤلاء يدعون بحبة الله في الابتداء ويعظمون أمر محبته ويستحبون  
السماع بالغناء والدقوف والشبابات ويرونه قربا لان ذلك يزعمهم بحركته محبة الله في قلوبهم  
واذا حقق أمرهم وجدت محبتهم تشبه محبة المشركين لا محبة الموحدين فان محبة الموحدين  
عبادة الرسول والمجاهدة في سبيل الله قال تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله  
وبغفر لكم ذنوبكم وقال تعالى قل ان كان آباؤكم وأبنائكم وأخوانكم وأرواؤكم وعشيرتكم  
وأموال اقربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله  
وجهاد في سبيله فتر بصوا حتى يأتي الله بأمره وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان يردتمكم عن  
دينه فسيقول يا أي الله يقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزهم على الكافرين يجاهدون  
في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وهؤلاء لا يحققون متابعة الرسول ولا الجهاد في سبيل الله  
بل كثير منهم أو أكثرهم يكرهون متابعة الرسول وهم من أبعد الناس عن الجهاد في سبيل الله  
بل يعاونون أعداءه ويدعون محبته لان محبتهم من جنس محبة المشركين قال الله فيهم وما  
كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصديف ولهذا يحبون سماع القصائد أعظم مما يحبون سماع  
القرآن ويحتشدون في دعاء مشايخهم والاستغاثتهم عند قبورهم وفي حياتهم في مغيبهم أعظم  
مما يحتشدون في دعاء الله والاستغاثته في المساجد والبيوت وهذا كله من فعل أهل الشرك

لوجود لا يكون الامور جودا مع  
 أنهم ما معلومتان بالضرورة فان كثيرا  
 من أهل الكلام أخذوا يقررون  
 ذلك بأدلة نظرية ويحتجون على  
 ذلك بأدلة وهي وان كانت صحيحة  
 لكن النتيجة أبين عند العقل من  
 المقدمات فيصير كمن يحدد الأجل  
 بالآخى وهذا وان كان قديمه كثير  
 من الناس مطلقا فقد ينتفع به في  
 مواضع مثل عناد المناظر ومنازعة  
 في المقدمة الجلية دون ما أخفى  
 منها ومثل حصول العلم بذلك من  
 الطرق الدقيقة الخفية الطويلة لمن  
 يرى أن حصول العلم به يمثل هذه  
 الطرق أعظم عنده وأحب اليه  
 وأنه اذا خوطب بالأدلة الواضحة  
 المعروفة للعامة لم يكن له مزية على  
 العامة ولن يقصد بمخاطبته بمثل  
 ذلك أن مثل هذه الطرق معروفة  
 معلوم عندنا لم ندعه عجزا وجهلا  
 وانما أعرضنا عنه استغناء عنه بما هو  
 خير منه واشتغالا بما هو أنفع من  
 تطويل لا يحتاج اليه الى أمثال  
 ذلك من المقاصد فاما كون الحادث  
 لا بد له من محدث فهي ضرورة  
 عند جماهير العلماء وكثير من  
 متكلمي المعتزلة ومن اتبعهم جعلوه  
 نظريا كما سيأتي ذكره بعد هذا  
 وأما كون المعدوم لا يكون فاعلا  
 للموجودات فهو أظهر من ذلك  
 ولذلك اعترف بكونه ضروريا من  
 استدلال على أن المحدث لا بد له من  
 (١) في نسخة أبو عمرو بن تاج  
 كتبه مصححه

ليس من فعل المخلصين لله دينهم كالعبادة والتابعين لهم باحسان فأولئك أنكروا محبته  
 وهؤلاء دخلوا في محبة المشركين والطائفتان خارجتان عن الكتاب والسنة فنفس محبته  
 أصل لعبادته والشرك في محبته أصل الاشراك في عبادته وأولئك فيهم شبه باليهود وعندهم  
 كبر من جنس كبر اليهود وهؤلاء فيهم شبه من النصارى وفيهم شرك من جنس شرك النصارى  
 والنصارى ضالون لهم عبادة ورجة ورهبانية لكن بلا علم ولهذا يتبعون أهواءهم بلا علم قال  
 تعالى يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق وقال تعالى يا أهل الكتاب  
 لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء  
 السبيل أي وسط الطريق وهي السبيل القصد التي قال الله فيها وعلى الله قصد السبيل وهي  
 الصراط المستقيم فأخبر بتقديم ضلالهم ثم ذكر صفة ضلالهم والاهواء هي ارادات النفس بغير  
 علم فكل من فعل ما تريد نفسه بغير علم بين أنه مصلحة فهو متبع هواه والعلم بالذي هو مصلحة  
 العبد عند الله في الآخرة هو العلم الذي جاء به الرسل قال تعالى فان لم يستجيبوا لك فاعلم أنما  
 يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله وقال تعالى ولن ترضى عندك اليهود  
 ولا النصارى حتى تنبع ملة من قبل ان هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك  
 من العلم مآل من الله من ولي ولا نصير وقال تعالى فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم  
 عما جاءك من الحق وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين  
 لا يعلمون ولهذا كان مشايخ الصوفية العارفون أهل الاستقامة يوصون كثيرا باتباع العلم  
 ومتابعة الشرع لان كثيرا منهم سلكوا في العبادة لله بمجرد محبة النفس وارادتها وهواها من غير  
 اعتصام بالعلم الذي جاء به الكتاب والسنة فضلوا بسبب ذلك ضلالا يشبه ضلال النصارى ولهذا  
 قال بعض الشيوخ وهو (١) عمرو بن نعيم كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل  
 وقال سهل كل عمل بلا اقتداء فهو عيش النفس وكل عمل باقتداء فهو عذاب على النفس وقال أبو  
 عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلانطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه  
 قولاً وفعلانطق بالبدعة لان الله تعالى يقول وان تطيعوه تهتدوا وقال بعضهم ما ترك أحد شيئا  
 من السنة الا لكبر في نفسه وهو كما قالوا فانه اذا لم يكن متبعاً للامر الذي جاء به الرسول كان يعمل  
 بإرادة نفسه فيكون متبعاً لهواه بغير هدى من الله وهذا عيش النفس وهو من الكبر فانه شعبة  
 من قول الذين قالوا لنؤمن حتى نوثق مثل ما أوتي رسل الله وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل  
 برأيه واجتهاده في العبادة وتصفيه نفسه الى ما وصلت اليه الانبياء من غير اتباع لطريقهم  
 وفيهم طوائف يظنون أنهم صاروا أفضل من الانبياء وأن الولي الذي يظنون هم أنه الولي أفضل  
 من الانبياء وفيهم من يقول ان الانبياء والرسل انما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الاولياء  
 ويدعي في نفسه أنه خاتم الاولياء ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون ان هذا الوجود المشهود  
 واجب بنفسه ليس له صانع مبين له لكن هذا يقول هو الله وفرعون أظهر الانكار بالكلية  
 لكن كان فرعون في الباطن أعرف منهم فانه كان متبعا للصانع وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق  
 هو الوجود الخالق كما يقول ذلك ابن عربي وأمثاله من الاتحادية والمقصود ذكر من عدل عن  
 العبادات التي شرعها الرسول الى عبادات بارادته وذوقه ووجدته ومحبته وهواه وأنهم صاروا في  
 أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى ففيهم من يدعي إسقاط وساطة الانبياء والوصول  
 الى الله بغير طريقهم ويدعي ما هو أفضل من النبوة ومنهم من يدعي الاتحاد والحلول الخاص  
 إما لنفسه وإما لشيخه وإما لطائفته الواصلين الى حقيقة التوحيد بزعمه وهذا قول النصارى



غدير خم فهو كاذب مفتر باتفاق أهل العلم وأيضاً فإن الله تعالى قال في كتابه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس فضمن له سبحانه أنه يعصمه من الناس إذا بلغ الرسالة ليؤمنه بذلك من الأعداء ولهذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل نزول هذه الآية يحترس فلما نزلت هذه الآية ترك ذلك وهذا إنما يكون قبل تمام التبليغ وفي حجة الوداع ثم التبليغ وقال في حجة الوداع ألاهل بلغت ألاهل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد وقال لهم أيها الناس إني تارك فيكم ما إن تمسكت به لن تضلوا كتاب الله وأنتم تستلون عني فما أنتم قائلون قالوا شهد أنك قد بلغت وأدبت ونصحت بفعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكبها إلى الناس ويقول اللهم أشهد اللهم أشهد وهذا القبط حديث جابر في صحيح مسلم وغيره من الأحاديث الصحيحة وقال ليلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فتكون العصمة المضمونة موجودة قبل التبليغ المتقدم فلا تكون هذه الآية نزلت بعد حجة الوداع لأنه قد بلغ قبل ذلك ولأنه حينئذ لم يكن حاجة من أحد يحتاج أن يعصم منه بل حجة الوداع كانت وأهل مكة والمدينة وما حولهما كلهم مسلمون متقادون له ليس فيهم كافر والمنافقون مقموعون مسرون للتفاق ليس فيهم من يخافه ولا من يخاف الرسول منه فلا يقال له في هذه الحال بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس وهذا مما يبين أن الذي جرى يوم الغدير لم يكن مما أمر بتبليغه كالذي بلغه في حجة الوداع فإن كثيراً من الذين حجوا معه أو أكثرهم لم يرجعوا معه إلى المدينة بل رجع أهل مكة إلى مكة وأهل الطائف إلى الطائف وأهل اليمن إلى اليمن وأهل البوادي القريبة من ذلك إلى بواديهم وإنما رجع معه أهل المدينة ومن كان قريباً منها فلو كان ما ذكره يوم الغدير مما أمر بتبليغه كالذي بلغه في الحج لبلغه في حجة الوداع كما بلغ غيره ولم يذكروا في حجة الوداع إمامة ولا ما يتعلق بالإمامة أصلاً ولم ينقل أحد بأسناد صحيح ولا ضعيف أنه في حجة الوداع ذكر إمامة علي بل ولا ذكر علي في شيء من خطبته وهو المجمع العام الذي أمر فيه بالتبليغ العام علم أن إمامة علي لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه بل ولا حديث المؤاخاة وحديث الثقلين مما يذكروا في إمامته ونحو ذلك والذي رواه مسلم بأنه بغدير خم قال إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله ثلاثاً وهذا مما انفرد به مسلم ولم يروه البخاري وقد رواه الترمذي وزاد فيه وأنهم لم يفترقا حتى يردا على الحوض وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة وقال أنها ليست من الحديث والذين اعتقدوا صحتها قالوا إنما يدل على أن مجموع العشرة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلالة وهذا قد قاله طائفة من أهل السنة وهو من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره والحديث الذي في مسلم إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك وهو لم يأمر باتباع العترة ولكن قال أذكركم الله في أهل بيتي وتذكر الأمة لهم يقتضي أن يذكرهم وأما تقدم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم فعلم أنه لم يكن في غدير خم أمر بشرع نزل إذ ذاك لافي حق على ولا في حق غيره لا إمامته ولا غيرها لكن حديث المؤاخاة قد رواه الترمذي وأحمد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كنت مولاه فعلي مولاه وأما الزيادة وهي قوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه الخ فلا ريب أنه كذب ونقل الأثر في سننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر وأنه

الحادث نظير ذلك الحادث وعندهم أنه يخلو من وجود مثل هذا وضده العام بخلاف نفس السمع والبصر فإن ذلك عندهم بمنزلة القائلية والمريدية وعندهم أنه لا يخلو عن القائلية والمريدية وضدها العام كما لا يخلو عن نفس السمع والبصر وضده العام فإن قيل منهم من يفرق بين القول والارادة وبين السمع والتبصر فيقال قد قيل إن هذا ليس هو المشهور عنهم وسواء كان هو المشهور أو لم يكن فإنه يقال إن كان صورة الالتزام كصورة الوفاق لزم خطأ من فرق بين الصورتين منهم وإن كان بينهما فرق مؤثرفي الحكم لزم خطأ المسوى منهم وعلى التقديرين لا يلزم صواب المنازع لهم وإضافته يقال أما أن يكون تعاقب الحوادث ممكناً وأما أن يكون ممتنعاً فإن كان ممكناً كانوا أخطوا في قولهم يخلو عن القول والارادة وعن ضدهما إذ يمكن تعاقب ذلك عليه دائماً وإن كان ممتنعاً كان هذا الامتناع هو الفرق بين ذلك وبين السمع والبصر فإنه يمكن اتصافه في الأزل بالسمع والبصر دون اتصافه بالحادث من القول والارادة لكن على هذا لا يلزم تناقضهم في أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده فإنهم يقولون ليس هو قابلاً في الأزل للانصاف بالحوادث لكن يقال لهم هذا فرع

حدثه بحديثين قوله لعلي انك ستعرض على البراءة مني فلا تبرا والاخر اللهم وال من والاه  
وعاد من عاداه فانكره أبو عبيد الله جدا لم يشك ان هذين كذب وكذلك قوله أنت أولى بكل  
مؤمن ومؤمنة كذب أيضا وأما قوله من كنت مولاه فعلي مولاه فليس هو في الصحاح لكن هو  
مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته فنقل عن البخاري وأبراهيم الحاربي وطائفة من أهل  
العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفه ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي  
وقد صنف أبو العباس بن عقدة مصنف في جميع طرقه وقال ابن خزم الذي صح من فضائل علي  
فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي وقوله  
لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وهذه صفة واجبة لكل مسلم ومؤمن  
وفاضل وعهدده صلى الله عليه وسلم أن عليا لا يحب الا المؤمن ولا يبغضه الا منافق وقد صح مثل  
هذا في الانصار أنهم لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر قال وأما من كنت مولاه فعلي  
مولاه فلا يصح من طرق الثقة أصلا وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض فوضوعة  
يعرف ذلك من له أدنى المام بالأخبار ونقلها فان قيل لم يذكروا ابن خزم مافي الصحيحين من قوله  
أنت مني وأنا منك وحديث المباهلة والكساء قيل مقصود ابن خزم الذي في الصحيحين من الحديث  
الذي لا يذكروا كرفيه الاعلى وأما تلك ففيها ذكر غيره فانه قال لجعفر أشبهت خلقي وخلقى وقال يزيد  
أنت أخونا ومولانا وحديث المباهلة والكساء فبهماد كره على وفاطمة وحسن وحسين رضي الله  
عنهم فلا يرد هذا على ابن خزم ونحن نجيب بالجواب المركب فنقول ان لم يكن النبي صلى الله  
عليه وسلم قاله فلا كلام فان قاله فلم يرد به قطعا لخلافه بعده اذ ليس في اللفظ ما يدل عليه ومثل  
هذا الامر العظيم يجب أن يبلغ بلا غامبيننا وليس في الكلام ما يدل دلالة بينة على أن المراد به  
الخليفة وذلك ان المولى كالولي والله تعالى قال انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا وقال وان  
تظاهروا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير فبين أن  
الرسول ولي المؤمنين وأنهم مواليه أيضا كما بين أن الله ولي المؤمنين وأنهم أولياؤه وأن المؤمنين  
بعضهم أولياء بعض فالموالاة ضد المعادة وهي تثبت من الطرفين وان كان أحد المتوائمين  
أعظم قدرا وولايته احسان وتفضل وولاية الاخر طاعة وعبادة كما أن الله يحب المؤمنين  
والمؤمنون يحبونه فان الموالاة ضد المعادة والمحاربة والمخادعة والكفار لا يحبون الله ورسوله  
ويحادون الله ورسوله وبعادونه وقد قال تعالى لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون وهو  
يجازيهم على ذلك كما قال تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وهو ولي المؤمنين  
ومولاهم يخرجهم من الظلمات الى النور واذا كان كذلك فعنى كون الله ولي المؤمنين ومولاهم  
وكون الرسول وليهم ومولاهم وكون علي مولاهم هي الموالاة التي هي ضد المعادة والمؤمنون  
يتولون الله ورسوله الموالاة المضادة للمعادة وهذا حكم ثابت لكل مؤمن فعلى رضي الله عنه  
من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه وفي هذا الحديث اثبات ايمان علي في الباطن  
والشهادة له بأنه يستحق الموالاة باطنا وظاهرا ويرد ما يؤوله فيه أعداؤه من الخوارج والتواصب  
لكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره فكيف ورسول الله صلى الله عليه وسلم له موال  
وهم صالحو المؤمنين فعلى أيضا له مولى بطريقى الاولى والاخرى وهم المؤمنون الذين يتولونه وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم ان أسلم وغفارا ومن ينسب وجهينة وقر يشاوا الانصار ليس لهم مولى  
دون الله ورسوله وجعلهم موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جعل صالح المؤمنين مواليه

ام كان اتصافه بالحوادث فلم قلتم ان  
ذلك ممكن فيقولون وهذا الالتزام  
والمعارضة فرع امتناع اتصافه  
بالحوادث فلم قلتم ان ذلك ممكن  
فعلم أن مثل هذا الالتزام لا ينقطع  
به لاهم ولا خصومهم المسلمون لهم  
امتناع تسلسل الحوادث وأما من  
يقول انه يمكن تسلسل الحوادث  
فانه بين خطأهم في هذا التفریق  
ويقول اذا كان الحى لا يخالو عما  
يقبله وعن ضده والرب تعالى قابل  
للا تصاف بالقول والارادة لزم أن  
لا يخالو عن ذلك وعن ضده لكن  
ضده صفة نقص كضد السمع  
والبصر فيلزم أنه مازال متصفا  
بالقول والارادة والاتصاف بنوع  
ذلك ممكن ولهم جواب ثالث عما  
ذكره من الالتزام وهو أن يقال  
نحن قلنا الحى القابل لهذا لا يخالو  
عنه وعن ضده العام الذى يدخل  
فيه عدم هذه الصفات لم نقل انه  
لا يخالو عنه وعن ضد وجودى فان  
هذا ليس قولنا فان القابل للشي  
ولضده الوجودى قد يخالو عنهما  
عندنا ولكن الاشعرية يقولون  
ان القابل للشي لا يخالو عنه وعن  
ضده الوجودى واذا كان كذلك  
فضد القول والارادة عدم ذلك  
فلا يقال القول في ضد ذلك  
كالقول فيه فيلزم تسلسل الحوادث  
لان ضد ذلك عدم والعدم لا يقتقر  
الى فاعل عندنا ولا يضر عدم الشي  
فى الازل ووجوده فيما لا يزال



والله ورسوله مولا هم وفي الجملة فرق بين الولي والمولى ونحو ذلك وبين الوالي قباب الولاية التي هي ضد العداوة شيء وباب الولاية التي هي الامارة شيء والحديث انما هو في الاولى دون الثانية والني صلى الله عليه وسلم لم يقل من كنت واليه فعلى واليه وانما اللفظ من كنت مولا فعلى مولا وأما كون المولى بمعنى الوالي فهذا باطل فان الولاية تثبت من الطرفين فان المؤمنين اولياء الله وهو مولا هم وأما كونه أولى بهم من أنفسهم فلا يثبت الا من طرفه صلى الله عليه وسلم وكونه أولى بكل مؤمن من نفسه من خصائص نبوته ولو قدر أنه نص على خليفة من بعده لم يكن ذلك موجبا أن يكون أولى بكل مؤمن من نفسه كما أنه لا يكون أزواجه أمهاتهم ولو أريد هذا المعنى لقال من كنت أولى به من نفسه فعلى أولى به من نفسه وهذا لم يقله ولم ينقله أحد ومعناه باطل قطعاً لان كون النبي صلى الله عليه وسلم أولى بكل مؤمن من نفسه أمر ثابت في حياته وجماته وخلافة على لوقدر وجودها لم تكن الا بعد موته لم تكن في حياته فلا يجوز أن يكون على خليفة في زمنه فلا يكون حينئذ أولى بكل مؤمن من نفسه بل ولا يكون مولى أحد من المؤمنين اذا أريد الخلافة وهذا مما يدل على أنه لم يرد الخلافة فان كونه ولي كل مؤمن وصف ثابت له في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لم يتأخر حكمه الى الموت وأما الخلافة فلا يصير خليفة الا بعد الموت فعلم أن هذا ليس هذا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم في حياته وبعد مماته الى يوم القيامة واذا اختلف أحد على بعض الامور في حياته أو قدر أنه اختلف أحد بعد موته وصار له خليفة بنص أو اجماع فهو أولى بتلك الخلافة وبكل المؤمنين من أنفسهم فلا يكون قط غيره أولى بكل مؤمن من نفسه لاسيما في حياته وأما كون على وغيره مولى كل مؤمن فهو وصف ثابت لعلى في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد مماته وبعد ممات على فعلى اليوم مولى كل مؤمن وليس اليوم متولياً على الناس وكذلك سائر المؤمنين بعضهم اولياء بعض

(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث قوله أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي ومن جملة منازل هرون انه كان خليفة لموسى ولو عاش بعده لكان خليفة أيضاً (١) والابن بطريق النص اليه ولانه خلفه مع وجوده وغيبته مدة يسيرة فعند موته تطول الغيبة فيكون أولى بأن يكون خليفة

(والجواب) أن هذه الاحاديث ثبتت في الصحيحين بلاريب وغيرهما وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك في غزوة تبوك وكان صلى الله عليه وسلم كلما سافر في غزوة أو عمرة أو حج يستخلف على المدينة بعض الصحابة كما استخلف على المدينة في غزوة ذي (٢) عثمان وفي غزوة بني قينقاع بشر بن المنذر ولما غزا فر يشا ووصل الى الفرع استعمل ابن أم مكتوم وذلك محمد بن سعيد وغيره وبالجملة فن المعلوم أنه كان لا يخرج من المدينة حتى يستخلف وقد ذكر المسلمون من كان يستخلفه فقد سافر من المدينة في عمرتين عمرة المدينة وعمرة القضاء وفي حجة الوداع وفي مغازبه أكثر من عشرين غزاة وفيها كلها يستخلف وكان يكون بالمدينة رجال كثيرون يستخلف عليهم من يستخلفه فلما كان في غزوة تبوك لم يأذن لأحد في التخلف عنها وهي آخر مغازبه صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع معه أحد كما اجتمع معه فيها فلم يتخلف عنه الا النساء والصبيان أو من هو معذور لعجزه عن الخروج أو من هو متافق وتختلف الثلاثة الذين تيب عليهم لم يكن في المدينة رجال من المؤمنين يستخلف عليهم كما كان يستخلف عليهم في كل

كالافعال المحدثه وهذا جواب محقق لهم لكنه لا يتم الا بان يكون عدم القول والارادة في الازل ليس صفة نقص وقولهم في ذلك كقول المعتزلة وهم خير من المعتزلة من وجهين من جهة أنهم يجعلون القول والارادة قائمة بذاته وهذا بحث آخر لا يختص بهذه المسئلة ومن جهة أنهم يثبتون مسئلة أزلية وقابلية أزلية وأيضاً ادعاء من أنه أثبت أن الحوادث لا بد وأن تكون متناهية ليس كما ذكر وقد عرف الكلام فيما ذكر هو وغيره وضعف ذلك

(قال أبو الحسن الأمدى) الوجه الثالث يعني في بيان تناقضهم أن مذهبهم أن القول الحادث والارادة الحادثة عرض كاللون والطعم والرائحة وأنه يجوز في الشاهد تعري الجوهر عن الاقوال والارادات والطعوم والروائح والالوان مع جواز انصافها بها وقد أحوال اقيام الالوان والطعوم والروائح بذات الله تعالى وجوز وان ذلك في القول والارادة ولو قيل لهم لم فضيتم بجواز قيام الطعوم والالوان والروائح بذات

(١) قوله والابن بطريق النص اليه كذا في النسخة وهو غير مرتظم ولعل هنا سقطا فيرجع الى أصل الرافضي اه كنهه معصمه (٢) بياض بالاصل

الله تعالى من غير أن يلزم استحالة التعري عنها كما في القول بالحادث والارادة الحادثة لم يحدوا الى الفرق سبيلا فيقال ولقائل أن يقول جوابهم في هذا كجواب الاشعرية والسالمية اذا قيل لهم لم وصفتم الرب بالقول والارادة ولم تصفوه بالطعم واللون والريح فاذا قالوا لان القول والارادة من الصفات المشروطة بالحياة وهي صفة كمال بخلاف الطعم واللون والريح أو غير هذا من الفرق قالت الكرامية نظير ذلك فالفرق بين هذا وهذا ليس من خصائص مسألة حلول الحوادث فان نفي ذلك عند من ينفيه واجب سواء قال بحلول الحوادث أو لم يقل ولو أثبتته مثبت لكان يثبتته سواء قال بحلول الحوادث أو لم يقل وانما يفترقان في أن هذا يجوز حدوث ذلك بخلاف الآخر فخالصه أنهم لم ينقوا الطعم واللون والريح لكونه لو قبلها لم يخل منها فان هذا الاصل عندهم فاسد بل نفوها لما فارقت به صفات الحي وأيضاً فيقال الفرق الذي فرقوا به بين اللون والريح وبين القول والارادة اما أن يكون مؤثراً وإما أن لا يكون فان كان مؤثراً بطسّل الالزام وان لم يكن مؤثراً لزوم خطوهم في احدي الصورتين لا بعينها فلم لا يجوز أن يكون الخطأ فيما نفوه لا فيما أثبتوه فلا يدل على صحة قول المتأخر لهم

مرة بل كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة منه لانه لم يبق في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم أحدا كما كان يبق في جميع مغازيه فانه كان يكون بالمدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم من يستخلف فكل استخلاف يستخلفه في مغازيه مثل استخلافه في غزوة بدر الكبرى والصغرى وغزوة بني المصطلق والغابة وخيبر وفتح مكة وسائر مغازيه التي لم يكن فيها قتال ومغازيه بضع عشرة غزوة وقد استخلف فيها كلها الا القليل وقد استخلف في حجة الوداع وعمرتين قبل غزوة تبوك وفي كل مرة يكون بالمدينة أفضل ممن بقي في غزوة تبوك فكان كل استخلاف قبل هذه يكون على أفضل ممن استخلف عليه عليا فلماذا خرج اليه على رضى الله عنه يبكي وقال أتخلفني مع النساء والصبيان وقيل ان بعض المنافقين طعن فيه وقال انما خلفه لانه يغضه فيمن له النبي صلى الله عليه وسلم أنى اعا استخلفك لا ماتك عندى وان الاستخلاف ليس بنقص ولا غرض فان موسى استخلف هرون على قومه فكيف يكون نقصا وموسى يفعل به هرون فطيب بذلك قلب على وبين أن جنس الاستخلاف يقتضى كرامة المستخلف وأمانته لا يقتضى اهانه ولا تخوينه وذلك لان المستخلف يغيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خرج معه جميع الصحابة والمولود وغيرهم اذا خرجوا في مغازيههم أخذوا معهم من يعظم انتفاعهم به ومعاونته لهم ويحتاجون الى مشاورته والانتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه والمختلف اذا لم يكن له في المدينة سياسة كثيرة لا يحتاج الى هذا كله فظن من ظن أن هذا اغضاضة من على ونقص منه وخفض من منزلته حيث لم يأخذه معه في الموضع المهمة التي تحتاج الى سعي واجتهاد بل تركه في الموضع التي لا تحتاج الى كبير سعي واجتهاد فكان قول النبي صلى الله عليه وسلم مبينا أن جنس الاستخلاف ليس بنقص ولا غضا اذ لو كان نقصا أو غضا لما فعله موسى بهرون ولم يكن هذا الاستخلاف كاستخلاف هرون لان العسكر كان مع هرون وانما ذهب موسى وحده وأما استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم بجميع العسكر كان معه ولم يتخلف بالمدينة غير النساء والصبيان الامعة وراؤعاص وقول القائل هذا بمنزلة هذا وهذا مثل هذا هو كتشبيه الشيء بالشيء وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق لا يقتضى المساواة في كل شيء ألا ترى الى ما ثبت في الصحيحين من قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاسارى لما استشار أبابكر وأشار بالفداء واستشار عمر فأشار بالقتل قال سأخبركم عن صاحبكم مثلك يا أبابكر كمثل ابراهيم اذ قال فن تبغى قاله منى ومن عصاني فأنك غفور رحيم ومثل عيسى اذ قال ان تعذبهم فأنهم عبادك وان تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا أو مثل موسى اذ قال ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فقوله لهذا مثلك كمثل ابراهيم وعيسى ولهذا مثل نوح وموسى أعظم من قوله أنت منى بمنزلة هرون من موسى فان نوحا و ابراهيم وموسى وعيسى أعظم من هرون وقد جعل هرون هذين مثلهم ولم يرد أنهم مما مثلهم في كل شيء لكن فيمادل عليه السياق من الشدة في الله واللين في الله ولذلك هنا انما هو بمنزلة هرون فيمادل عليه السياق وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف موسى هرون وهذا الاستخلاف ليس من خصائص على بل ولا هو مثل استخلافاته فضلا عن أن يكون أفضل منها وقد استخلف من على أفضل منه في كثير من الغزوات ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المستخلف على على اذا قعد معه فكيف يكون موجبا لتفضيله على على بل



قد استخلف على المدينة غير واحد وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هرون من موسى من جنس استخلاف على بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلفه عليه عام تبول وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر فانه كان يخاف من الاعداء على المدينة فأما عام تبول فانه كان قد أسلمت العرب بالحجاز وفشت مكة وظهر الاسلام وعز وللهذا أمر الله نبيه أن يغزو أهل الكتاب بالشام ولم تكن المدينة تحتاج إلى من يقاتل بها العدو ولهذا لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم عند على أحد من المقاتلة كما كان يدع بها في سائر الغزوات بل أخذ المقاتلة كلهم معه وتخصيصه على بالذكرها هو مفهوم اللقب وهو نوعان لقب هو جنس ولقب يجري مجرى العلم مثل زيد وأنت وهذا المفهوم أضعف المفاهيم ولهذا كان جاهل أهل الأصول والفقه على أنه لا يحتاج به فإذا قال محمد رسول الله لم يكن هذا نصا للرسالة عن غيره لكن إذا كان في سياق الكلام ما يقتضي التخصيص فانه يحتاج به على الصحيح كقوله ففهمناها سليمان وقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وأما إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه فلا يحتاج به باتفاق الناس فهذا من ذلك فانه انما خص عليا بالذكر لانه خرج إليه يكي ويشكى تخليفه مع النساء والصبيان ومن استخلفه سوى على لمسا لم يتوهموا أن في الاستخلاف نقصا لم يحتاج أن يخبرهم بمثل هذا الكلام والتخصيص بالذكر إذا كان لسبب يقتضي ذلك لم يقتض الاختصاص بالحكم فليس في الحديث دلالة على أن غيره لم يكن منه بمنزلة هرون من موسى كما أنه لما قال للضروب الذي نهى عن لعنه دعه فانه يحب الله ورسوله لم يكن هذا دليلا على أن غيره لا يحب الله ورسوله بل ذكر ذلك لأجل الحاجة إليه لينهى بذلك عن لعنه ولما استأذنه عمر رضي الله عنه في قتل حاطب بن أبي بلتعة قال دعه فانه قد شهد بدرا ولم يدل هذا على أن غيره لم يشهد بدرا بل ذكر مقتضى المغفرة ذنبه وكذلك لما شهد العشرة بالجنة لم يقتض أن غيرهم لا يدخل الجنة لكن ذكر ذلك لسبب اقتضاء وكذلك لما قال للحسن وأسماء اللهم اني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما لا يقتضى انه لا يحب غيرهما بل كان يحب غيرهما أعظم من محبتهم وكذلك لما قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة لم يقتض أن من سواهم يدخلها وكذلك لما شبه أبا بكر بآدم وعيسى لم يمنع أن يكون في أمته من يشبه نوحا وموسى فان قيل ان هذين أفضل من يشبههم من أمته قل الاختصاص بالكمال لا يمنع المشاركة في أصل التشبيه وكذلك لما قال عن عروة بن مسعود انه مثل صاحب ياسين وكذلك لما قال للشعيرين هم مني وأنا منهم لم يختص ذلك بهم بل قال لعلي أنت مني وأنا منك وقال زيد أنت أخونا ومولانا وذلك لا يختص بزيد بل أسمائة أخوهم ومولاهم وبالحمله الامثال والتشبيهات كثيرة جدا وهي لا تثبت المائل من كل وجه بل فيما سبق الكلام له ولا تقتضي اختصاص المشبه بالتشبيه بل يمكن أن يشاركه غيره في ذلك قال الله تعالى مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة وقال تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية وقال مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فضاء وودعيل ان في القرآن اثنين وأربعين مثلا وقول القائل انه جعله بمنزلة هرون في كل الاشياء الا في النبوة اطل فان قوله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى دليل على أنه يسترضيه بذلك ويطيب قلبه لما توهم من وعن الاستخلاف ونقص درجته فقال هذا على سبيل الجبرلة وقوله بمنزلة هرون من موسى أي مثل منزلة هرون وان نفس منزله

فيما أثبتوه فان أقام المنازع لهم دليلا عقليا وسمعا على نفي اللون والريح دون القول والارادة كان ذلك فرقا مؤثرا وان أقام دليلا على نفي حلول الجميع كان ذلك حجة كافية دون الالتزام (قال الأمدى) الوجه الرابع هو أن من مذهبهم أن الرب متجيز وأنه مقابل للعرش وأكبر منه وليس مقابلا لجوهر فرد من العرش وقد قالوا بان العرض الواحد لا يقوم بجوهرين والصفة الحادثة في ذات الله تعالى وهي القول أو الارادة كما هو مذهبهم يجب قيامها مع اتحادها بجريئين فصاعدا وهو مناقض لمذهبهم (ي) قلت ولقائل أن يقول قوله هم ان العرض لا يقوم بجوهرين مع قولهم بقيام القول والارادة بالله تعالى أمر لا يختص بمسئلة حلول الحوادث فان العلم والقدرة والمشيئة القدعية قائمة عندهم بذات الله تعالى فالقيام بذاته لا يمتزج الحال فيه بين أن يكون قدما أو لاحدا من جهة كونه صفة واحدة قامت بجريئين بل هذا بحث يتعلق بمسئلة الصفات، طلقاؤها موضع آخر وأيضا فيقال اذا كان من مذهبهم أن الرب متجيز كما حكاه عنهم مع أن ابن الهيثم وغيره منهم ينكر أن يكون متجيزا فاذا كرم من حجة المعترلة عليهم عابثا الزامهم اذا قامت به الصفات والحوادث أن

يكون متحيزا فإذا كانوا ملتزمين  
لذلك كان هذا طرد قولهم ويسبق  
البحث ليس هو في هذه المسئلة  
بل يبقى الكلام كله مع المعتزلة يعود  
الى مسئلة التحيز والكلام اعاد الى  
أصل واحد كان الكلام فيه أخف  
مع انهم يمكنهم أن يلزموا المعتزلة  
بقيام الحوادث به وان لم يكن متحيزا  
إذا كان لكل من المسئلتين مأخذ  
يخصه وبينهما اتفاق وافتراق  
وأضافان ذكر قولهم في العرش  
ههنا لا يظهر له وجه الا أن يقال  
هم يقولون بالتحيز والتحيز مركب من  
الجواهر المنفردة والعرض الواحد  
لا يقوم بجوهرين فلا يقوم به ارادة  
ولا قول وهذا القول ان توجه كان  
سؤالا عليهم في أصل اثبات  
الصفات لله سواء كانت قديمة أو  
حادث لا يختص هذه المسئلة بحلول  
الحوادث والكرامية لهم في اثبات  
الجوهر الفرد قولان فنفي ذلك  
لم يلزمه هذا الالتزام ومن أثبت  
كان جوابه عن هذا كجواب غيره  
من الصفاتية في الصفات القائمة  
بالملائكة والادميين وغيرهم وكان  
لهم أيضا اجوبة أخرى كما وبسط  
الكلام على ذلك في غير هذا الموضع  
(قال الأمدى) الخامس هو أن  
من مذهبهم ان مستند المحدثات  
انما هو القول بالحادث أو الارادة  
الحادثة ومستند القول والارادة  
القدرة القديمة والمشيئة الازلية  
ولا فرق بين الحادث والمحدث من

من موسى بعينها لا تكون لغيره وانما يكون له ما يشابهها فصار هذا كقوله هذا مثل هذا  
وقوله عن أبي بكر مثله مثل ابراهيم وعيسى وعمر مثله مثل نوح وموسى ومما يبين ذلك أن ذلك  
كان عام تبولا ثم بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر أميرا على الموسم وأردفه  
بعلى فقال أميرام ما مور فكان أبو بكر أميرا عليه وعلى معه كالمأمور مع أميره صلى خلفه  
وينادى مع الناس بالموسم ألا لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وانما اردفه به  
لينبذ العهد الى العرب فانه كان من عادتهم أن لا يعقد العقود وينبذها الا السيد المطاع أو رجل  
من أهل بيته فلم يكونوا يقبلون نقض اليهود الا من رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
ومما يبين ذلك أنه لو أراد أن يكون خليفة على أمته بعده لم يكن هذا خطا باين ما يناجيه به ولا  
كان أخره حتى يخرج اليه على ويشكي بل كان هذا من الحكم الذي يجب بانه وتبليغه  
للساس كلهم بلفظ بين المقصود ثم من جهل الرافضة أنهم يتناقضون فان هذا الحديث يدل على  
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخاطب عليا بهذا الخطاب الا ذلك اليوم في غزوة تبول فلو كان  
على قد عرف أنه المستخلف من بعده كما رووا ذلك فيما تقدم لكان على مطمئن القلب أنه مثل  
هرون بعده وفي حياته ولم يخرج اليه يبكي ولم يقل له أتخلفني مع النساء والصبيان ولو كان على  
بمنزلة هرون مطلقا لم يستخلف عليه أحد اوقد كان يستخلف على المدينة غيره وهو فيها كما  
استخلف على المدينة عام خيبر غير على وكان على بها أرمذ حتى لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم  
فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم الراية حين قدم وكان قد أعطى الراية رجلا فقال لأعطين الراية  
عند رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وأما قوله لانه خليفة مع وجوده ونجيته مدة يسيرة  
فعند موته تطول الغيبة يكون أولى بأن يكون خليفة (فالجواب) أنه مع وجوده وغيبته قد  
استخلف غير على استخلاف أعظم من استخلاف على واستخلاف أولئك على أفضل من الذين  
استخلف عليهم عليا وقد استخلف بعد تبول على المدينة غير على في حجة الوداع فليس جعل  
على هو الخليفة بعده لكونه استخلفه على المدينة بأولى من هؤلاء الذين استخلفهم على المدينة  
كما استخلفه وأعظم مما استخلفه وآخر الاستخلاف كان على المدينة عام حجة الوداع وكان على  
باليمن وشهد معه الموسم لكن استخلف عليها في حجة الوداع غير على فان كان الأصل بقاء  
الاستخلاف فبقاء من استخلفه في حجة الوداع أولى من بقاء استخلاف من استخلفه قبل ذلك  
وبالحالة فالاستخلافات على المدينة ليست من خصائصه ولا تدل على الأفضلية ولا على الإمامة بل  
قد استخلف عدد غيره ولكن هؤلاء جهال يجعلون الفضائل العامة المشتركة بين على وغيره  
خاصة بعلى وان كان غيره أكل منه فيها كما فعلوا في النصوص والوقائع وهكذا فعلت النصارى  
جعلوا ما أتى المسيح من الآيات دالا على شيء يختص به من الحلول والاتحاد وقد شاركه غيره من  
الانبياء فيما أتى به وكان ما أتى به موسى من الآيات أعظم مما جاء به المسيح فليس هناك سبب  
بوجب اختصاص المسيح دون ابراهيم وعيسى بالحلول والاتحاد بل ان كان ذلك كله متمنعا فلا  
ريب أنه كله متمنع في الجميع وان فسر ذلك بأمر ممكن كحصول معرفة الله والايان به والانوار  
الحاصلة بالايان به ونحو ذلك فهذا قدر مشترك بأمر ممكن وهكذا الأمر مع الشيعة يجعلون  
الأمر المشترك بين على وغيره التي تهمه وغيره مختصة به حتى رتبوا عليه ما يختص به من العصمة  
والإمامة والأفضلية وهذا كله منصف فن عرف سيرة الرسول وأحوال الصحابة ومعاني القرآن  
والحديث علم أنه ليس هناك اختصاص بما يوجب أفضليته وإمامته بل فضائله مشتركة



وفيهام من الفائدة اثبات ايمان على وولايتيه والرد على النواصب الذين يسبونهم ويفسقونه ويكفرونهم ويقولون فيه من جنس ما تقولوه الرافضة في الثلاثة في فضائل على الثابتة ورتب على النواصب كما أن في فضائل الثلاثة رتبا على الروافض وعثمان رضي الله عنه تفدح فيه الروافض والخواارج ولكن شيعة يعتقدون امامته ويقدمون في امامته على وهم في بدعتهم خبر من شيعة على الذين يقدمون في غيره والزيدية الذين يتولون أبا بكر وعمر مضطربون فيه وأيضا فالاستخلاف في الحياة نوع نيابة لا بد منه لكل ولي أمر وليس كل من يصلح للاستخلاف في الحياة على بعض الامم يصلح أن يستخلف بعد الموت فان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف في حياته غير واحد ومنهم من لا يصلح للخلافة بعد موته وذلك كبشر بن المنذر وغيره وأيضا فانه مطالب في حياته بما يجب عليه من القيام بحقوق الناس كما يطالب بذلك ولاية الامور وأما بعد موته فلا يطالب بشئ لانه قد بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامم وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه في حياته يجب عليه جهاد الاعداء وقسم الفيء واقامة الحدود واستعمال العمال وغير ذلك مما يجب على ولاية الامور بعده وبعد موته لا يجب عليه شئ من ذلك فليس الاستخلاف في الحياة كالاستخلاف بعد الموت والانسان اذا استخلف أحد في حياته على أولاده وما يأمربه من البر كان المستخلف وكذا لا يختص بفعل ما أمربه الموكل وان استخلف أحد على أولاده بعد موته كان وليا مستقلا يعمل بحسب المصلحة كما أمر الله به ورسوله ولم يكن وكلا لليت وهكذا أولوا الامر اذا استخلف أحد منهم شخصا في حياته فانه يفعل ما يأمربه في القضايا المعينة وأما اذا استخلفه بعد موته فانه يتصرف بولايتيه كما أمر الله ورسوله فان هذا التصرف مضاف اليه لا الى الميت بخلاف ما فعله في الحياة بأمر مستخلفه فانه يضاف الى من استخلفه لا اليه فابن هذا من هذا ولم يقل أحد من العقلاء ان من استخلف شخصا على بعض الامور وانقضى ذلك الاستخلاف انه يكون خليفة بعد موته على شئ ولكن الرافضة من أجهل الناس بالمعقول والمنقول والله أعلم

**(فصل)** قال الرافضي الرابع أنه صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة مع قصور هذه الغيبة فيجب أن يكون خليفة بعد موته وليس غير على اجماعاوانه لم يعزله عن المدينة فيكون خليفة بعد موته فيها واذا كان خليفة فيها كان خليفة في غيرها اجماعا

**(والجواب)** أن هذه الحجة وأمثالها من الحجج الداحضة التي هي من جنس العنكبوت والجواب عنها من وجوه (أحدها) أن نقول على أحد القولين انه استخلف أبا بكر بعد موته كما تقدم واذا قالت الرافضة بل استخلف عليا قيل الراوندية من جنسكم قالوا استخلف العباس وكل من كان له علم بالمنقولات الباتة يعلم أن الاحاديث الدالة على استخلاف أحد بعد موته انما تدل على استخلاف أبي بكر ليس فيها شئ يدل على استخلاف علي ولا العباس بل كلها تدل على أنه لم يستخلف واحدا منهما فيقال حينئذ ان كان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف أحدا فلم يستخلف الا أبا بكر وان لم يستخلف أحدا فلا هذا ولا هذا فعلى تقدير كون الاستخلاف واجبا على الرسول لم يستخلف الا أبا بكر فان جميع أهل العلم بالحديث والسيرة متفقون على أن الاحاديث الثابتة لا تدل على استخلاف غير أبي بكر وانما يدل ما يدل منها على استخلاف أبي بكر وهذا معلوم بالاضطرار عند العالم بالاحاديث الثابتة (الوجه الثاني) أن نقول أتم لتقولون بالقياس وهذا احتجاج بالقياس حيث قسم الاستخلاف في الممات على الاستخلاف في المغيب

جهة تجددته وهو انما كان مفتقرا الى المرجح من جهة تجددته وقد استويا في التجدد فلو قيل لهم لم لا كنتي بالقدرة لقدمية والمشيئة الأزلية في حدوث المحدثات من غير توسط القول والارادة كما كنتي بهما في القول والارادة لم يجدوا الى الفرق سبيلا فيقال ولقائل أن يقول من الصفات ما ثبت بالسمع وقد يكونون أثبتوا ذلك بالسمع كما أثبت أئمة الصفاتية من السلف والخلف كابن كلاب والاشعري والقاضي أبي بكر والقشيري والبيهقي تكوين آدم باليد بالسمع مع أن غيره لم يحتج الى ذلك كما أثبت أيضا الاشعري وغيره التكوين بكن سمعا مع أن العقل يكتفي بالقدرة ونقل ذلك عن أهل السنة والحديث وقال عنهم ان الله لم يخلق شيئا الا قال له كن وذكر أنه يقولهم يقول والقرآن قد أخبر أنه اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وأن تخلص الفعل المضارع للاستقبال وكذلك اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبا فلما رأوا السمع دل على أن المحدث يتعلق بقول وارادة يكون المحدث عقبه مع علمهم بان قول الرب وارادته لا يقوم الا بذاته قالوا ذلك وأيضا فجميع الطوائف فرقوا بين حادث وحادث وشرطوا في هذا ما لم يشرطوه في الآخر قال فلا سفة يقولون كل حادث

مشروط بما قبله من الحوادث ولا يستوي بين الحوادث والمعتزلة البصريون يقولون كل المحدثات لا تحدث الا بإرادة ولا تقوم الصفات الا بعمل وقالوا ان الارادة حدثت بلا ارادة وقامت في غير محل وكذلك الفناء عندهم والاشعرية فرقوا بين خلق آدم وغيره وأيضا فلا يخلو ما أن يكون بين هذين الحادثين فرق مؤثر وإما أن لا يكون فان كان بينهما فرق مؤثر يطل الالتزام وان لم يكن فرق مؤثر لزوم خطوهم في أحد القولين إما في الاكتفاء في الحدوث بالقدرة القديمة وإما في اثبات شيء حادث للحداثات المنفصلة وحينئذ فقد يكونون انما أخطوا في الاكتفاء مجرد القدرة والارادة القديمة كما يقوله من يقول ان الحوادث لا بد لها من سبب حادث وحينئذ يلزم القول بدوام الحوادث كما هو قول من قاله من السلف وأهل الحديث والكلام والفلسفة وفي الجملة هذا الالتزام اذا صح يلزم الخطأ في أحد الموضعين لا يلزم صحة قول المنازع

(قال الأمدى) الوجه السادس يخص القائلين بحديث القول وذلك أنهم وافقوا على أن القول مركب من حروف منتظمة والحروف متضاده فاما كما تعلم استحالة الجمع بين السواد واليباض نعم استحالة الجمع بين الحروف

وأما نحن اذا فرضنا على أحد القولين فنقول الفرق بينهما ما بينهما عليه في استخلاف عمر في حياته وتوقفه في الاستخلاف بعدموته لان الرسول في حياته شاهد على الامة مأمور بسياستها بنفسه أو نائبه وبعدموته انقطع عنه التكليف كما قال المسيح وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم الآية لم يقل كان خليفتي الشهيد عليهم وهذا دليل على أن المسيح لم يستخلف فدل على أن الانبياء لا يجب عليهم الاستخلاف بعد الموت وكذلك ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فأقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم وقد قال تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين فالرسول بموته انقطع عنه التكليف وهو لو استخلف خليفة في حياته لم يجب أن يكون معصوما بل كان يولى الرجل ولاية ثم يتبين كذبه فيعزله كما ولى الوليد بن عقبة ابن أبي معيط وهو لو استخلف رجلا لم يجب أن يكون معصوما وليس هو بعدموته شهيدا عليه ولا مكلفا برده عما يفعله بخلاف الاستخلاف في الحياة (الوجه الثالث) أن يقال الاستخلاف في الحياة واجب على كل ولى أمر فان كل ولى أمر رسولاً كان أو أماً ما عليه أن يستخلف فيما غاب عنه من الأمور فلا بد له من اقامة الأمر ما بنفسه وإما نائبه فاشهد من الأمر أمكنه أن يقيم بنفسه وأما ما غاب عنه فلا يمكنه اقامته الا بخليفة يستخلفه عليه فيولى على من غاب عنه من رعيته من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويأخذ منهم الحقوق ويقيم عليهم الحدود ويعدل بينهم في الأحكام كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلف في حياته على كل ما غاب عنه فيولى الأمر على السرايا يصلون بهم ويجاهدون بهم ويسوسونهم ويؤمرون أمراء على الأمصار كما أمر عتاب بن أسيد على مكة وأمر خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص وأبا سفيان بن حرب ومعاذاً وأبا موسى على قرى عربية وعلى نجران وعلى اليمن وكما كان يستعمل عمالا على الصدقة فيقبضونها ممن تجب عليه ويعطونها لمن تجب له كما استعمل غير واحد وكان يستخلف في اقامة الحدود كما قال أنيس يا أنيس اغد على امرأة هذا فان اعترفت فاربحها فغدا عليها فاعترفت فربحها وكان يستخلف على الحج كما استخلف أبا بكر على اقامة الحج عام تسع بعد غزوة تبوك وكان على من جملة زعجة أبي بكر صلى خلفه ويأمر بأمره وذلك بعد غزوة تبوك وكما استخلف على المدينة مرات كثيرة فانه كان كلما خرج في غزاة استخلف ولما جاع واعتمر استخلف فاستخلف في غزوة بدر وبنى المصطلق وغزوة خيبر وغزوة الفتح واستخلف في غزوة الحديبية وفي غزوة القضاء وحجة الوداع وغير ذلك وإذا كان الاستخلاف في الحياة واجبا على من تولى الأمر وان لم يكن نبيا مع أنه لا يجب عليه الاستخلاف بعدموته لكون الاستخلاف في الحياة أمرا ضروريا لا يؤدي الواجب الا به بخلاف الاستخلاف بعد الموت فانه قد بلغ الامة وهو الذي يجب عليهم طاعته بعدموته فيمكنهم أن يعينوا من يؤمرونه عليهم كما يمكن ذلك في كل فرض الكفاية التي تحتاج الى واحد معين علم أنه لا يلزم من وجوب الاستخلاف في الحياة وجوبه بعد الموت (الرابع) أن الاستخلاف في الحياة واجب في أصناف الولايات كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلف على من غاب عنهم من يقيم فيهم الواجب ويستخلف في الحج وفي قبض الصدقات وحفظ مال النبي وفي اقامة الحدود وفي الغزو وغير ذلك ومعلوم أن هذا الاستخلاف لا يجب بعد الموت باتفاق العقلاء بل ولا يمكن فانه لا يمكن أن يعين للامة بعدموته من يتولى كل أمر جزئي فانهم يحتاجون الى واحد بعد واحد وتعين ذلك متعذر ولانه لو عين واحدا



الفرق ولا يشهد جمعا محضا ولا فرقا محضا وأما قوله ويجذب الى توحيد أرباب الجمع فسيأتي وهو لا يشربوا من العين التي شرب منها نفاة القدر فان أولئك الذين قالوا الامر أنف قالوا اذا سبق علمه وحكمه بشئ امتنع أن يأمر بخلافه ووجب وجوده في ذلك ابطال الامر والنهي لكن أولئك كانوا معظمين للامر والنهي فظنوا أن اثبات ما سبق من العلم والحكم ينافيه فاثبتوا الشرع ونفوا القدر وهو لا يعتقدوا ذلك أيضا لكن أثبتوا القدر ونفوا عن شاهده أن يستحسن حسنة يأمر بها أو يستقبح سيئة ينهى عنها فاثبتوا القدر وأبطالوا الشرع عن شاهد القدر وهذا القول أشد ما فاء الدين الاسلام من قول نفاة القدر قال وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصاصه الحق لنفسه واستحقاقه بقدره الى آخر كلامه وقد تقدم حكاية فهو لا يهم الدين أنكر عليهم أئمة الطريق كالجديد وغيره حيث لم يفرقوا بين القديم والمحدث وحقيقة قول هؤلاء الاتحاد والحلول الخاص من جنس قول النصارى في المسيح وهو أن يكون الموحد هو الموحد ولا يوجد الله الا الله وكل من جعل غير الله يوحده الله فهو جاحد عندهم كما قال

ما وحد الواحد من واحد . أى من واحد غيره . اذ كل من وحده جاحد . فانه على قولهم هو الموحد والمرحد ولهذا قال

توحيد من ينطق عن نعته . عارية أبطلها الواحد

بمعنى اذا تكلم العبد بالتوحيد وهو يرى أنه المتكلم فانما ينطق عن نعت نفسه فيستعير ما ليس له فيتكلم به وهذه عارية أبطلها الواحد ولكن اذا فني عن شهود نفسه وكان الحق هو المتكلم على لسانه حيث فني من لم يكن وبقي من لم يزل فكون الحق هو الناطق بنعت نفسه لا بنعت العبد ويكون هو الموحد وهو الموحد ولهذا قال . توحيد ما به توحيد . أى توحيد الحق اياه أى نفسه هو توحيد هو لا توحيد المخلوق له فانه لا يوحده عندهم مخلوق بمعنى أنه هو الناطق بالتوحيد على لسان خاصته ليس الناطق هو المخلوق كما يقوله النصارى في المسيح ان اللاهوت تكلم بلسان الناسوت وحقيقة الامر أن كل من تكلم بالتوحيد أو تصوره وهو يشهد غير الله فليس بموحد عندهم واذا غاب وفنى عن نفسه بالكلية فم له مقام توحيد الفناء الذي يجذبه الى توحيد أرباب الجمع صار الحق هو الناطق المتكلم بالتوحيد وكان هو الموحد وهو الموحد لا موحد غيره وحقيقة هذا القول لا يكون الابن يصير الرب والعبد شيئا واحدا وهو الاتحاد فبئس اللاهوت والناسوت كما يقول النصارى ان المتكلم بما كان يسمع من المسيح هو الله وعندهم أن الذين سمعوا منه هم رسل الله وهم عندهم أفضل من ابراهيم وموسى ولهذا تكلم بلفظ اللاهوت والناسوت طائفة من الشيوخ الذين وقعوا في الاتحاد والحلول مطلقا ومعينا فكانوا ينشدون قصيدة ابن الفارض ويتحلون بما فيها من تحقيق الاتحاد العام ويرون كل ما في الوجود هو محلي ومظهر ظهر فيسه عين الحق واذا رأى أحدهم منظر احسنا أنشد

يتجلى في كل طرفة عين لباس من الجلال جديد

وينشد الآخر

هيهات يشهدنا طري معكم سوى . اذا أنتم عين الجوارح والقوى

وينشد الثالث

أعاب في كل الوجود جالككم . وأسمع من كل الجهات نداكم

وتلتذيان مرت على جسدي يدي . لاني في التحقيق لست سواكم

ولما كان ظهور قول النصارى بين المسلمين مما يظهر أنه باطل لم يمكن أصحاب هذا الاتحاد أن

لا يستحضر القضية الكلية العامة وهذا كما أن الانسان يعلم ان هذا المعين لا يكون أسودا بيضا ولا يكون في مكانين وان لم يستحضر أن كل سواد وكل بياض فانهما لا يجتمعان وان كل جسمين فانهما لا يكونان في مكان واحد وهكذا اذ رأى درهما ونصف درهم علم أن هذا الكل أعظم من هذا الجزء وان لم يستحضر أن كل كل فانه يجب أن يكون أعظم من جزئه وكذلك اذا قيل هذا العدد الاول مساو لهذا العدد الثاني وهذا الثاني مساو لهذا الثالث فانه يعلم أن الاول مساو لمساوي الثاني وهو مساو والثالث وان لم يستحضر أن كل مساو لمساو فهو مساو كذلك اذا علم أن الشخص موجود علم أنه ليس بعدموم واداعلم أنه ليس بمعدوم علم أنه موجود ويعلم أنه لا يجمع وجوده وعدمه بل يتناقضان وان لم يستحضر قضية كلية عامة أنه لا يجمع نفي كل شئ وإثباته وجوده وعدمه وهكذا عامة القضايا الكلية فانه قد يكون علم الانسان بالحكم في أعيانها المشخصة الجزئية أبدا للعقل من الحكم الكلي ولا تكون معرفته بحكم المعينات موقوفة على تلك القضايا الكليات ولهذا كان علم الانسان أنه هو لم يحدث نفسه لا يوقف على علمه بان كل انسان لم يحدث نفسه ولا على ان كل حادث لم يحدث نفسه بل هذه القضايا العامة الكلية صادقة وتلك

القضية المعينة صادقة والعلم بها  
فطري ضروري لا يحتاج أن  
يستدل عليه وإن كان قد يمكن  
الاستدلال على بعض المعينات  
بالقضية الكلية ويستفاد العلم  
بالقضية الكلية بواسطة العلم بالمعينات  
لكن المقصود أن هذا الاستدلال  
ليس شرطاً في العلم بل العلم بالمعينات  
قد يعلم كما تعلم الكليات وأعظم بل  
قد يجزم بالمعينات من لا يجزم  
بالكليات ولهذا لا يتحد أحدائلك  
في أن هذه الكتابة لا بد لها من كاتب  
وهذا البناء لا بد له من بان بل يعلم  
هذا ضرورة وإن كان العلم بان كل  
حادث لا بد له من فاعل قد اعتقده  
طوائف من النظائر نظرياً حتى  
أقاموا عليه دليلاً ما بقياس السهمول  
وإما بقياس التمثيل فالأول قول  
من يقول كل محدث لا بد له من  
محدث والثاني قول من يقول هذا  
محدث فينتقل إلى محدث قياساً على  
البناء والكتابة ثم القائلون بان  
كل محدث لا بد له من محدث منهم  
من ثبت هذا بالاستدلال على أن  
الحادث محض والتخصيص لا بد  
له من مخصص ثم من الناس من  
يثبت هذا بان المخصوص ممكن  
والممكن لا بد له من مرجح لوجوده ثم  
من الناس من يثبت هذا بان نسبة  
الممكن إلى الوجود والعدم سواء فلا  
بد من ترجيح أحد الجانبين وكثير  
من الناس يجعل المقدمة الأولى في  
هذه القضايا ضرورة بل يجعلها  
أبين من الثانية التي استدلت بها

يتكلموا به كما تكلمت به التصاري بل صار عندهم مما يشهد ولا ينطق به وهو عندهم من الأسرار  
التي لا يباح بها ومن يباح بالسرق قتل وقد يقول بعضهم إن الخلاص لما يباح بهذا السر وجب قتله  
ولهذا قال هو توحيد اختصه الحق لنفسه واستحقه بقدره والآخر منه لا يحال إلى أسرار طائفة  
من صفوته وآخر سهم عن نعتهم وأعجزهم عن بشه فيقال أما توحيد الحق لنفسه بنفسه وهو  
علمه بنفسه وكلامه الذي يخبر به عن نفسه كقوله شهد الله أنه لا إله إلا هو وقوله إني أنا الله لا إله  
إلا أنا فأعبدني فذلك صفة المائتة كما تقوم به سائر صفاته من حياته وقدرته وغير ذلك وذلك  
لا يفارق ذات الرب وينقل إلى غيره أصلاً كما أن صفاته بل صفات المخلوق لا تفارق ذاته وتنقل  
إلى غيره فكيف بصفات الخالق ولكن هو سبحانه ينزل على أنبيائه من علمه وكلامه ما أنزله كما  
أنزل القرآن وهو كلامه على خاتم الرسل وقد قال سبحانه شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو  
العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم فهو سبحانه يشهد لنفسه بالوحدانية والملائكة  
يشهدون وأولو العلم من عباده يشهدون والشهادات متطابقة متوافقة وقد يقال هذه الشهادة  
هي هذه بمعنى أنها نوعها وليس نفس صفة المخلوق هي نفس صفة الخالق ولكن كلام الله الذي  
أنزله على رسوله هو القرآن الذي يقرؤه المسلمون وهو كلامه سبحانه مسموعاً من المبلغين له ليس  
تلاوة العباد له وسماع بعضهم من بعض بمنزلة سماع موسى له من الله بلا واسطة فإن موسى سمع نفس  
كلام الرب كما يسمع كلام المتكلم منه كما يسمع الصحابة كلام الرسول منه وأما سائر الناس  
فسمعه مبلغان عن الله كما يسمع الباعون ومن بعدهم كلام النبي صلى الله عليه وسلم مبلغاً عنه  
ولهذا قال لرسوله بلغ ما أنزل إليك من ربك وقال ليعلم أن قد بلغوا رسالات ربهم وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم بلغوا عني وقال نصر الله امرأ سمع مني حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه فرب  
حامل فقه إلى غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه وقال ألابرجل يحملني إلى قومه  
لا يبلغ كلام ربّي فإن قرى شاقه دعوني أن أبلغ كلام ربّي وفول القائل والآخر منه لا يحال إلى أسرار  
طائفة من صفوته وآخر سهم عن نعتهم وأعجزهم عن بشه فيقال أفضل صفوته هم الأنبياء  
وأفضلهم الرسل وأفضل الرسل أولو العزم وأفضل أولي العزم محمد صلى الله عليه وسلم وما إلاحه  
الله على أمراره هؤلاء فهو كل توحيد يعرفه العباد وهم قد تكلموا بالوحدانية ونعتوه وبشوه وما  
يقدر أحد فط أن ينقل عن نبي من الأنبياء ولا وارث نبي أنه يدعي أنه يعلم توحيداً لا يمكنه النطق به  
بل كل ما علمه القلب أمكن التعبير عنه لكن قد لا يفهمه إلا بعض الناس فإما أن يقال إن محمد صلى  
الله عليه وسلم عاجز عن أن يبين ما عرفه الله من توحيد هذه ليس كذلك ثم يقال إن أريد بهذا  
اللائح أن يكون الرب نفسه هو الموجد لنفسه في قلوب صفوته لا تحاد بهم أو حلوله فيهم فهذا  
قول التصاري وهو باطل شرعاً وعقلاً وإن أريد أنه يعرف صفوته من توحيد معرفته والإيمان  
به ما لا يعرفه غيرهم فهذا حق لكن ما قام بقلوبهم ليس هو نفس الخالق تعالى بل هو العلم به ومحبه  
ومعرفته وتوحيدته وقد يسمى المثل الأعلى وبفسره قوله تعالى وله المثل الأعلى في السموات  
والأرض أي في قلوب أهل السموات والأرض ويقال له المثل الحبي والمثال العلي وقد يخبيل  
لناقص العقل إذا أحب شخصاً محبة تامة بحيث فني في حبه حتى لا يشهد في قلبه غيره أن نفس  
المحبوب صار في قلبه وهو غلط في ذلك بل المحبوب في موضع آخر إما في بيته وإما في المسجد وإما  
في موضع آخر ولكن الذي في قلبه هو مثاله وكثيراً ما يقول القائل أنت في قلبي وأنت في فؤادي  
والمراد هذا المثل لأنه قد علم أنه لم يعن ذاته فإن ذاته منفصلة عنه كما يقال أنت بين عيني وأنت  
دائم على لساني كما قال الشاعر



مثالك في عيني وذكري في نفسي . ومتوال في قلبي فكيف تغيب

وقال آخر ساكن في القلب بعمره . لست أنساه فاذكره

فعله ساكناً في القلب لا ينسى ولم يرد أن ذاته حصلت في قلبه كما يحصل الإنسان الساكن في بيته بل هذا الحاصل هو المثال العلي وقال آخر

ومن عجب أني أحسن إليهم \* وأسأل عنهم من لقيت وهم معي

وتطلبهم عيني وهم في سوادها . ويشنقهم قلبي وهم بين أضلعي

ومن هذا الباب قول القائل القلب بيت الرب وما يذكره في الأسرانيات من قوله ما وسعني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدی المؤمن التقى النقي الورع اللين قلبس المراد أن الله نفسه يكون في قلب كل عبد بل في القلب معرفته ومحبه وعبادته والناظر يرى في المنام انساناً يخاطبه ويشاعده ويجري معه فصولاً وذلك المرقى قاعد في بيته أو ميت في قبره وانما رأى مثاله وكذلك يرى في المرآة الشمس والقمر والكواكب وغير ذلك من المراتب وبراها تكبر بكبر المرآة وتصغر بصغرها وتستدير باستدارتها وتصفو بصفتها وتلك مثال المراتب القائمة بالمرآة وأما نفس الشمس التي في السماء فلم تصدر ذاتها في المرآة وقد خاطبني مرة شيخ من هؤلاء في مثل هذا وكان من يظن أن الحلاج قال أنا الحق لكونه كان في هذا التوحيد فقال الفرق بين فرعون والحلاج أن فرعون قال أنا ربكم الأعلى وهو يشير إلى نفسه وأما الحلاج فكان غائباً عن نفسه والحق نطق على لسانه فقلت له أفصار الحق في قلب الحلاج ينطق على لسانه كما ينطق الجنى على لسان المصروع وهو سبحانه يأتى عن قلب الحلاج وغيره من المخالوقات فقلب الحلاج أو غيره كيف يسع ذات الحق ثم الجنى يدخل في جسد الإنسان ويشغل جميع أعضائه والاسان المصروع لا يحس بما يقوله الجنى ويفعله بأعضائه لا يكون الجنى في قلبه فقط فان القلب كل ما قام به فأنما هو عرض من الاعراض ليس شياً موجوداً قائماً بنفسه ولهذا لا يكون الجنى بقلبه الذي هو روحه وهؤلاء قد يدعون أن ذات الحق قامت بقلبه فقط فهذا يستحيل في حق المخلوق فكيف بالخالق جل جلاله وقد يحجج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا ربنا ولك الحمد فان الله قال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم سمع الله لمن حده فيقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ما أردتم من الحلول والاتحاد ولكن أراد أن الله بلغكم هذا الكلام على لسان رسوله وأخبركم أنه سمع دعاء من حده فاحدوه أنتم وقولوا ربنا ولك الحمد حتى يسمع الله لكم دعاءكم فان الحمد قبل الدعاء سبب لاستجابة الدعاء وهذا أمر معروف يقول المرسل لرسوله فل على لسانى كذا وكذا ويقول الرسول أرسله قلب على لسانك كذا وكذا ويقول المرسل أيضاً لى لى لى كذا وكذا ويقول الرسول كذا وكذا وقال تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فموحى بآذنه ما يشاء فأن الله تعالى اذا أرسل رسولا من الملائكة أو من البشر برسالة كان مكلماً لعباده بواسطة رسوله بما أرسل به رسوله وكان مبيناً لهم بذلك كما قال تعالى وقد نبأنا الله من أخباركم أي بواسطة رسوله وقال فإذا قرأناه فاتبع قرآنه وقال تنلو علينا من نبأ موسى وفرعون بالحق وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين فكاتب تلك التلاوة والقراءة والقصص بواسطة جبريل فإنه سبحانه يكلم عباده بواسطة رسول يرسله فموحى بآذنه ما يشاء ولهذا جاء بلفظ الجمع فان ما فعله المطاع بجنده يقال فيه نحن نفعل كذا والملائكة رسل الله فيما يخلفه وبأمره فما خلقه وأمره بواسطة رسوله من الملائكة قال فيه نحن فعلنا كما قال تعالى فإذا قرأناه

عليها وهذا الاضطراب انما يقع في القضايا الكلية العامة وأما كون هذا البناء لا بدله من بان وهذه الكتابة لا بدلهما من كاتب وهذا الثوب المخطط لا بدله من خياط وهذه الآثار التي في الأرض من آثار الأقدام لا بدلهما من مؤثر وهذه الضربة لا بدلهما من ضارب وهذه الصياغة لا بدلهما من صانع وهذا الكلام المنظوم المسموع لا بدله من متكلم وهذا الضرب والرحى والطعن لا بدله من ضارب ورام وطاعن فهذه القضايا المعينة الجزئية لا يشك فيها أحد من العقلاء ولا تنفقر في العلم بها إلى دليل وان كان ذكر نظائرها حجة لها وذكر القضية التي تنسأولها وغير حجة ثانية فيستدل عليها بقياس التمثيل وبقياس الشمول لكن هي في نفسها معلومة للعقلاء بالضرورة مع قطع نظرهم عن قضية كلية كما يعلم الإنسان أحوال نفسه المعينة فانه يعلم انه لم يحدث نفسه وان لم يستحضر ان كل حادث لا يحدث بنفسه ولهذا كانت فطرة الخلق مجبولة على انهم متى شاهدوا شيئاً من الحوادث المتجددة كالرعد والبرق والزلازل ذكروا الله وسبحوه لانهم يعلمون أن ذلك المتجدد لم يتجدد بنفسه بل له محدث أحدثه وان كانوا يعلمون هذا في سائر المحدثات لكن ما عدا واحد وثه صار ما لوفا لهم بخلاف المتجدد الغريب والافعام ما يذكره الله





رأه ولا يقول بعين ولا قلب ولم ينقل أحد من أصحاب أحد الذين يشره عنه أنه قال رأه بعينه وقد ذكر ما نقلوه عن أحد الخلال في كتاب السنة وغيره وكذلك لم ينقل أحد باسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال رأه بعينه بل الثابت عنه إما الاطلاق وإما التقييد بالفؤاد وقد ذكر طائفة من أصحاب أحد كلقاضي أبي يعلى ومن اتبعه عن أحد ثلاث روايات في رؤيته تعالى أحداها أنه رأه بعينه واختاروا ذلك وكذلك اختاره الأشعري وطائفة ولم ينقل هؤلاء عن أحد لفظا صريحا بذلك ولا عن ابن عباس ولكن المنقول الثابت عن أحد من جنس النقول الثابتة عن ابن عباس إما تقييد الرؤية بالقلب وإما اطلاقها وإما تقييدها بالعين فلم يثبت لأحد ولا عن ابن عباس وأما من سوى النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الامام أحد اتفاق السلف على أنه لم يره أحد بعينه وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت وهذا البسط موضع آخر وإنما المقصود هنا أن كثيرا من السالكين يرد عليه من الاحوال ما يصطلح به حتى يظن أنه هو الحق وأن الحق فيه أو أن الحق ينكلم على لسانه أو أنه يرى الحق أو نحو ذلك وإنما يكون الذي يشاهدونه ويخاطبونه هو الشيطان وفيهم من يرى عرشا عليه نور ويرى الملائكة حول العرش ويكون ذلك الشيطان وتلك الشياطين حوله وقد جرى هذا لغير واحد

(فصل) وقد اعترف طوائف بأنه يستحق أن يحب وأنكر وأنه يحب غيره إلا بعد في الارادة العامة فإن محبة المؤمنين لهم أمر موجود في القلوب والفطر وشهده الكتاب والسنة واستفاض عن سلف الامة وأهل الصفة واتفق عليه أهل المعرفة بالله وقد ثبت أن التذاذ المؤمنين يوم القيامة بالنظر إلى الله أعظم لذة في الجنة ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناديا أهل الجنة ان لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو ألم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجزنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون إليه فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه وهو الزيادة وفي حديث آخر رواه النسائي وغيره أسألت لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة فقوله في الحديث الصحيح فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه بين أن اللذة الحاصلة بالنظر إليه أعظم من كل لذة في الجنة والانسان في الدنيا يحب في قلبه بذكر الله وذكر محامده وآلاته وعبادته من اللذة ما لا يجده بشي آخر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت فرقة عيني في الصلاة وكان يقول أرحنا بالصلاة بالليل وفي الحديث إذا مررت برىاض الجنة فارتعوا قالوا وما رىاض الجنة قال مجالس الذكر ومن هذا الباب قوله ما بين يدي ومنبري روضة من رىاض الجنة فإن هذا كان أعظم مجالس الذكر والمنكرون لرؤيته من الجهمية والمعتزلة تنكر هذه اللذة وقد يفسرها من يتأول الرؤية بمزيد العلم على لذة العلم به كاللذة التي في الدنيا بذكره ولكن تلك أكمل وهذا قول متصوفة الفلاسفة والنفاة كالفارابي وكأبي حامد وأمثلة فان ما في كتبه من الاحياء وغيره من لذة النظر إلى وجهه هو بهذا المعنى والفلاسفة تثبت اللذة العقلية وأبو نصر الفارابي وأمثلة من المتفلسفة تثبت الرؤية لله ويقسرها بهذا المعنى وهذه اللذة أيضا ثابتة بعد الموت لكنهم مقصرون في تحقيقها واثبات غيرهما من لذات الآخرة كما هو مبسوط في موضعه وأما أبو المعالي وابن عقيل ونحوهما فينكرون أن يلتذ أحد بالنظر إليه وقال أبو المعالي يمكن أن يحصل مع النظر إليه لذة ببعض الخلوقات من الجنة فتكون اللذة مع النظر بذلك المخلوق وسمع ابن عقيل رجلا يقول أسألت لذة النظر إلى وجهك فقال هب أن له وجهها أفقلت بالنظر إليه وهذا

وكذا فإذا رؤيت تلك العلامة عرف ذلك المعين والثاني أن يقال علامة من كان أميرا أو قاضيا أن تكون هيئته كذا وكذا فإذا رأى تلك الهيئة علم أن هنالك أميرا أو قاضيا وإن لم تعلم عينه وإذا كان كذلك فجميع الخلوقات مستلزمة للخالق سبحانه وتعالى بعينه وكل منها يدل بنفسه على أنه محدثا بنفسه ولا يحتاج أن يقترن بذلك أن كل محدث فله محدث كما قدمناه أن العلم بافراد هذه القضية لا يجب أن يتوقف على كلياتها بل قد يكون دلالة على المحدث المعين أظهر وأسبق ولهذا كان ما يشهده الناس من الحوادث آيات دالة على الفاعل المحدث بنفسها من غير أن يجب أن يقترن بها قضية كلية أن كل محدث فله محدث وهي أيضا دالة على الخالق سبحانه من حيث يعلم أنه لا يحدث نهما الا هو فانه كما يستدل على أن المحدثات لا بد لها من محدث قادر عليهم مريد حكيم فالفاعل يستلزم القدرة والاحكام يستلزم العلم والتخصيص يستلزم الارادة وحسن العاقبة يستلزم الحكمة وكل حادث يدل على ذلك كما يدل عليه الآخر وكل حادث كدليل على عين الخالق فكذلك الآخر يدل عليه فلهذا كانت الخلوقات آيات عليه وسماها الله آيات والآيات لا تنصرف في كونها آيات الى قياس كل لا قياس على لا قياس شمولي وإن كان القياس شاهدا لها

عن الغزاة لانه كان أرمدم ثم انه شق عليه التخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فلحقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه ولم تكن الراية قبل ذلك لأبي بكر ولا لعمر ولا قريشها واحد منهما بل هذا من الأكاذيب ولهذا قال عمر فإحسب الامارة الا يومئذ وبات الناس كلهم يرجون أن يعطاها فلما أصبح دعا عليا فقبل له انه أرمدم فجاءه فتغل في عينه حتى رافأعطاء الراية وكان هذا التخصيص جزاء محبة علي مع الرمد وكان اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلى ليس بحاضر لا يرجونه من كراماته صلى الله عليه وسلم فليس في الحديث تنقيص بأبي بكر وعمر أصلا (الثاني) أن اخباره أن عليا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله حق وفيه رد على النواصب لكن الرافضة الذين يقولون ان الصحابة ارتدوا بعد موته لا يمكنهم الاستدلال بهذا لان الخوارج تقول لهم هو من ارتد أيضا كما قالوا لما حكم الحكمين ان ذلك قد ارتد عن الاسلام فعليه قال الاشعري في كتاب المقالات أجمعت الخوارج على كفر علي وأما أهل السنة فيمكنهم الاستدلال على بطلان قول الخوارج بأدلة كثيرة لكنهم اشتروا كتمانهم على ايمان الثلاثة والرافضة تقدر فيها فلا يمكنهم إقامة دليل على الخوارج على أن عليا مات مؤمنا بل أي دليل ذكره قدح فيه ما يبطله على أصلهم لان أصلهم فاسد وليس هذا الوصف من خصائص علي بل غيره يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لكن فيه الشهادة لعينه بذلك كما شهد لأيمان العشرة بالجنة وكما شهد لنا بنبينا قيس بالجنة وشهد لعبد الله حمار بأنه يحب الله ورسوله وقد كان ضربه في الحسد مرات وقول القائل ان هذا يدل على انتفاء هذا الوصف عن غيره فيه جوابان أحدهما أنه ان سلم ذلك فإنه قال لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله بفتح الله على يديه فهذا المجموع اختص به وهو أن ذلك الفتح كان على يديه ولا يلزم اذا كان ذلك الفتح المعين على يديه أن يكون أفضل من غيره فضلا عن أن يكون مخصصا بالامامة الثاني ان يقال لا نسلم أن هذا يوجب التخصيص كما لو قيل لأعطين هذا المال رجلا فقيرا أو رجلا صالحا ولا دعوى اليوم رجلا صالحا ولا أعطين هذه الراية رجلا شجاعا ونحو ذلك لم يثبت في هذه الالفاظ ما يوجب أن تلك الصفة لا توجد الا في واحد بل هذا يدل على أن ذلك الواحد موصوف بذلك ولهذا لا يندر أن يصدق بألف درهم على رجل صالح أو فقير فأعطي هذا المذود لواحدهم يلزم أن يكون غيره ليس كذلك ولو قال أعطوا هذا المال لرجل قد جع عني فأعطوه رجلا لم يلزم أن غيره لم يجع عنه (الثالث) أنه لو قدر ثبوت أفضليته في ذلك الوقت فلا يدل ذلك على ان غيره لم يكن أفضل منه بعد ذلك (الرابع) أنه لو قدرنا أفضليته لم يدل ذلك على أنه امام معصوم منصوص عليه بل كثير من الشيعة الزيدية ومتأخري المعتزلة وغيرهم يعتقدون أفضليته وأن الامام هو أبو بكر ويحوز عندهم ولاية المفضول وهذا مما يحجوه كثير من غيرهم ممن يتوقف في تفضيل بعض الاربعة على بعض أو ممن يرى أن هذه المسئلة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع على فضيلة واحد معين فان من لم يكن له خبرة بالسنة الصحيحة قد يشك في ذلك وأما أئمة المسلمين المشهورون فكلهم متفقون على أن أبا بكر وعمر أفضل من عثمان وعلي ونقل هذا الإجماع غير واحد كما روى البيهقي في كتاب مناقب الشافعي قال ما خلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر

مختلفة وأمر متميزة وانما من أخص أوصاف الكلام لا ان الاختلاف عائد الى نفس العبارات والتعلقات والمتعلقات ولهذا فاننا لو قطعنا النظر عن العبارات والتعلقات والمتعلقات ورفعناها وهما لم يخرج الكلام عن كونه منقسما وأيضا فان ما أخبر به من القصص الماضية والامور السالفة مختلفة متميزة وكذلك المأمورات والنهايات مختلفة أيضا فلا يتصور أن يكون الخبر عما جرى لموسى هو نفس الخبر عما جرى لعيسى ولا الامر بالصلاة هو نفس الامر بالزكاة وغيرها ولا أن ما تعلق يزيد هو نفس ما تعلق بعمر ولا ما سمى خبرا هو عين ما سمى أمرا اذا الامر طلب والخبر لا طلب فيه بل هو حكم بنسبة مفرد الى مفردايجابا أو سلبا فثبت أن الكلام أنواع مختلفة والكلام عام للكل فيكون كالجنس لهاري قلنا قد بينا فيما تقدم أن الكلام قضية واحدة ومعلوم واحد قائم بالنفس وان اختلاف العبارات عنه بسبب اختلاف العلقات والمتعلقات وهذا النوع من الاختلاف ليس راجعا الى أخص صفة الكلام بل الى أمر خارج عنه وعلى هذا نقول انه لو قطع النظر عن التعلقات والمتعلقات الخارجة فلا يبل الى توهم اختلاف في الكلام النفساني أصلا ولا يلزم منه رفع الكلام في نفسه وزوال



تكون مكر وهمة غاية الكراهة لكن يتحملها الانسان لاجل المقصود كما يتجرع المريض الدواء الكريه لاجل محبته للعافية ولا يقال انه يحب ذلك الدواء الكريه فان كان الرب سبحانه لا يحب الا لما يخلفه من النعم فانه لا يحب وقد قال تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله فأخبر أن المؤمنين أشد حبا لله من المشركين وأن المشركين يحبون الانداد كحب الله ومن المعلوم أن المشركين يحبون آلهتهم بحبة قوية كما قال تعالى وأشر بواقي قلوبهم العجل بكفرهم وهذا وان كان يقال انه لما يظنونه فيهم من أنها تنفعهم فلا يرغب أن الشيء يحب لهذا ولهذا ولكن اذا ظن فيه أنه متصف بصفات الكمال كانت محبته أشد مع قطع النظر عن نفعه والحديث الذي روي أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني بحب الله وأحبوا أهل بيتي بحبي اسناده ضعيف فان الله يحب أن يحب لذاته وان كانت محبته واجبة لاحسانه وقول القائل المحبة للاحسان محبة العامة وتلك محبة الخاصة ليس بشيء بل كل مؤمن فانه يحب الله لذاته ولو أنكر ذلك بلسانه ومن لم يكن الله ورسوله أحب إليه مما سواهم لم يكن مؤمنا ومن قال اني لا أجده هذه المحبة في قلبي لله ورسوله فأحد الامرين لازم اما أن يكون صادقا في هذا الخبر فلا يكون مؤمنا فان أباحه لرب وأباليه وأمثالهما اذا قالوا ذلك كانوا صادقين في هذا الخبر وهم كفار وأخبروا عما في نفوسهم من الكفر مع أن هؤلاء في قلوبهم محبة الله لكن مع الشرك به فانهم اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله ولهذا أنبغوا الرسول وعادوه لانه دعاهم الى عبادة الله وحده ورفض ما يحبونه معه فنهاهم أن يحبوا شيئا كحب الله فأبغضوه على هذا فقد يكون بعض هؤلاء المشركين الذين اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله بفضل ذلك الذئ على الله في أشياء وهؤلاء قد يعلمون أن الله أجل وأعظم لكن تهوى نفوسهم ذلك النداء كثر والرب تعالى اذا جعل من يحب الانداد كحبه مشركين فن أحب النداء كثر كان أعظم شركا وكفرا كما قال تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم فلو لا نعظيمهم لا كتهم على الله لما سبوا الله است آلهتهم وقال تعالى وجعلوا لله مما نذرنا من الحرث والاعنام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان شركائهم فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون وقال أبو سفيان يوم أحد \* أعل هبل أعل هبل \* فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تحبوه قالوا وما نقول قال قولوا \* الله أعل وأجل \* وقال أبو سفيان \* إن لنا العزى ولا عزى لكم \* قال ألا تحبوه قالوا وما نقول قال قولوا \* الله مولانا ولا مولى لكم \* ويوجد كثير من الناس يحلف بئذ جعله الله وينذر له ويوالي في محبته ويعادى من يبغضه ويحلف به فلا يكذب ويوفي بما نذر له وهو يكذب اذا حلف بالله ولا يوفي بما نذر له ولا يوالي في محبة الله ولا يعادى في الله كما يوالي ويعادى لذلك النداء فن قال اني لا أجده في قلبي أن الله أحب الى مما سواه فأحد الامرين لازم اما أن يكون صادقا فيكون كافرا مخلا في النار من الذين اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله واما أن يكون غالطا في قوله لا أجده في قلبي هذا والانسان قد يكون في قلبه معارف وارادات ولا يدري أنها في قلبه فوجود الشيء في القلب شيء والدرية به شيء آخر ولهذا يوجد الواحد من هؤلاء يطلب تحصيل ذلك في قلبه وهو حاصل في قلبه فتراه يتعب تعباً كثيراً لجهله وهذا كالموسوس في الصلاة فان كل من فعل فعلا باختياره وهو يعلم ما يفعله فلا بد أن يتوبه ووجود ذلك بدون النية التي هي الارادة ممتنع فن كان يعلم أنه يقوم الى الصلاة فهو يريد الصلاة ولا يتصور أن يصلي الا وهو يريد الصلاة فطلب مثل هذا التحصيل النية من جهله بحقيقة النية ووجودها في نفسه وكذلك

المبقي المديم لها فهي مفتقرة اليه في حدودها وبقائها سواء قيل ان بقاها وصف زائد عليها أو لم يقل ولهذا يعلم العقل بالضرورة ان هذا الحادث لا يبقى الا بسبب ببقية كما يعلم أنه لم يحدث الا بسبب يحدثه ولو بنى الانسان سقفا ولم يدع شيئا يحسكه لقال له الناس هذا لا يدوم ولا يبقى وكذلك اذا خاط الشوب بخيوط ضعيفة وخاطه خياطة فاسدة قالوا له هذا لا يبقى البقاء المطلوب فهم يعلمون بفطرتهم افتقار الامور المفتقرة الى ما يبقيا كما يعلمون افتقارها الى ما يحدثها وينشأ وما يذ كر من الامثال المضروبة والشواهد المبينة لكون الصسنة تفتقر الى الصانع في حدودها وبقائها انما هو للتبعية على ما في الفطرة كما يشل بالسفينة في الحكاية المشهورة عن بعض أهل العلم أنه قال له طائفة من الملاحدة ما الدلالة على وجود الصانع فقال لهم دعوني فخطري مشغول بامر غريب قالوا ما هو قال بلغني أن في دجلة سفينة عظيمة مملوءة من أصناف الامتعة العجيبة وهي ذاهبة وراجعة من غير أحد يحركها ولا يقسوم عليها فقالوا له أمجنون أنت قال وما ذاك قالوا أهذا يصدقه عاقل فقال فكيف صدقت عقولكم أن هذا العالم بما فيه من الأنواع والأصناف والحوادث العجيبة وهذا القفاك الدوار السيار يحرك ويحدث هذه الحوادث بغير محدث وتحرك هذا المنحركات بغير

محرك فرجعوا على أنفسهم باللام  
وهذا اذا قيل فهذه السفينة  
أثبتت نفسها في الساحل بغير  
موتق أو ثقها ولا رابط ربطتها  
كذبت العقول بذلك فهكذا اذا  
قيل ان الحوادث تبقى وتدوم بغير  
مبقى يبقها ولا يمسك مسكها وهذا  
نبيه سبحانه على هذا وهذا فالاول  
كثير وأما الثاني ففي مثل قوله ان  
الله على السموات والارض ان  
تزلزلن زلزالا أناسكهم من  
أحد من بعده انه كان حليما  
غفورا وقوله ومن آياته أن تقوم  
السماء والارض بأمره وقوله رفع  
السموات بغير عمد ترونها وهذا  
الابقاء يكون بالرزق الذي عدا الله  
به الخلق كما قال الله تعالى  
الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم  
ثم يحييكم هل من شركائكم من  
يفعل من ذلكم من شيء سبحانه  
وتعالى عما يشركون وهذا الذي  
ذكرناه من أن نفس الايمان المحدثه  
كالانسان تستلزم وجود الصانع  
الخالق وأن علم الانسان بأنه مصنوع  
يستلزم العلم بصانعه بذاته من غير  
احتياج الى قضيه كلية تقتضي  
بهذا وهو معنى ما ذكره كثير من  
الناس مثل قول الشهرستاني أما  
تعطيل العالم عن الصانع العليم  
القادر الحكيم فليست أراها مقالة  
ولا عرف عليها صاحب مقالة الا  
ما نقل عن شذوذه قليلة من الدهرية  
انهم قالوا كان العالم في الارل أجزاء  
مبثوثة تتحرك على غير استقامة

من كان يعلم أن غدا من رمضان وهو مسلم يعتقد وجوب الصوم وهو يريد الصوم فهذه انية  
الصوم وهو حين يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصوم ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء  
ليالي شهر رمضان قليلة العيد يعلم أنه لا يصوم فلا يريد الصوم ولا ينويه ولا يتعشى عشاء من يريد  
الصوم وهذا مثل الذي يأكل ويشرب ويتعشى ويركب ويلبس اذا كان يعلم أنه يفعل هذه  
الافعال فلا بد أن يريدها وهذه نيتها فلو قال بلسانه أريد أن أضغ يدي في هذا الماء لا أخذ لئمة  
آكلها كان أحق عند الناس فهكذا من يتكلم بمثل هذه الالفاظ في نية الصلاة والطهارة  
والصيام ومع هذا فتجد خلقا كثيرا من الموسوسين بعلم وعبادة يجتهدون في تحصيل هذه النية  
أعظم مما يجتهدون في استخراج ما في قعر معدته من التيء أو من يتلع الادوية الكريهة وكذلك  
كثير من المعارف قد يكون في نفس الانسان ضرر أو فطر يا وهو يطلب الدليل عليه  
لا عراضه عما في نفسه وعدم شعوره بشعوره فهكذا كثير من المؤمنين يكون في قلبه محبة الله  
ورسوله وقد نظر في كلام الجهمية والمعتزلة نفاه المحبة واعتقد ذلك قولا صحيحا لما ظنه من صحة  
شبهاتهم أو تقليد الهم فصار يقول بموجب ذلك الاعتقاد وينكر ما في نفسه فان في محبة الله  
يقول المحبة لا تكون الا لما يناسب المحبوب ولا مناسبة بين القديم والمحدث وبين الواجب  
والممكن وبين الخالق والمخلوق فيقال لفظ المناسبة لفظ مجمل فانه يقال لا مناسبة بين هذا وهذا  
أحدهما أعظم من الآخر فلا ينسب هذا الى هذا كما يقال لا نسبة لفلان الى مال فلان  
ولا نسبة لعلبه أو وجوده أو ما كنه الى علم فلان وجود فلان ومالك فلان يراد به أن هذه النسبة  
حقيرة صغيرة كالأنسبة كما يقال لا نسبة للخرقة الى الجبل ولا نسبة للتراب الى رب الارباب فاذا أريد  
بأنه لا نسبة للمحدث الى القديم هذا المعنى ونحوه فهو صحيح وأبست المحبة مستلزما لهذه  
النسبة وان أريد أنه ليس في القديم معنى يحبه لاجله المحدث فهذا رأس المسئلة فلم قلت انه  
ليس بين المحدث والقديم ما يجب المحدث القديم لاجله ولم قلت ان القديم ليس متصفا  
بمحبة ما يحبه من مخلوقاته والمحبة لا تستلزم تفصيل هي صفة كمال بل هي أصل الارادة فكل  
ارادة فلا بد أن تستلزم محبة فان الشيء انما يراد لانه محبوب أو لانه وسيلة الى المحبوب ولو  
قدر عدم المحبة لامتنت الارادة فان المحبة لازمة للارادة فاذا انتفى اللازم انتفى المألوم وكذلك  
المحبة مستلزما للارادة فمن أحب شيئا فلا بد أن يتضمن حبه اياه ارادة لبعض متعلقاته ولهذا كان  
خالقه تعالى لمخلوقاته بحكمة والحكمة مرادة محبوبة فهو خلق ما خلق لمراد محبوب كما تقدم وهو  
سبحانه يحب عباده المؤمنين فيريد الاحسان اليهم وهم يحبونه فيريدون عبادته وطاعته وقد ثبت  
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده  
ووالده والناس أجمعين وما من مؤمن الا وهو يجد في قلبه للرسول من المحبة ما لا يجد لغيره حتى  
انه اذا سمع محبوبا له من أقاربه أو أصدقائه يسب الرسول هان عليه عداوته ومهاجرته بل وقتله  
لحب الرسول وان لم يفعل ذلك لم يكن مؤمنا قال تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر  
لو أدون من حاد الله رسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في  
قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه بل قد قال تعالى فل ان كان آباؤكم أو أبناءكم أو إخوانكم  
وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقرباؤكم أو تجارتكم أو أموالكم أو ما كن رضون بها أحب  
اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتر بسوا حتى يأتي الله بأمره فتوعد من كان الاهل والمال  
أحب اليه من الله ورسوله وجهاد في سبيله وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من  
كن فيه وجد حلولا لآيمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء



لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار  
فوجود حلاوة الايمان في القلب لا يتكون من محبة العوض الذي لم يحصل بعد بل الفاعل الذي  
لا يعمل الا للكره لا يجد حال العمل الا التعب والمشقة وما يؤلمه فلو كان لا معنى لمحبة الله ورسوله  
الا محبة ما يصير اليه العبد من الاجر لم يكن هذا حلاوة ايمان يجدها العبد في قلبه وهو في دار  
التكليف والامتحان وهذا خلاف الشرع وخلاف الفطرة التي فطر الله عليها قلوب عباده فقد  
ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل مولود يولد على الفطرة وفي صحيح مسلم  
عنه أنه قال يقول الله تعالى خلق عبداً خفياً فاجتاتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحلت  
لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً فأنه فطر عباده على الخيفية ملة ابراهيم  
وأصلها محبة الله وحده فإما من فطرة لم تفسد الا وهي تجدها محبة الله تعالى لكن قد تفسد  
الفطرة اما لكبر وغرض فاسد كما في فرعون واما بأن يشركه معه غيره في المحبة كما قال تعالى ومن  
الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله وأما أهل التوحيد الذين يعبدون الله  
مخلصين له الدين فإن في قلوبهم محبة الله لا بماثله فيها غيره ولهذا كان الرب محموداً حمداً مطلقاً  
على كل ما فعله وحده خاصاً على إحسانه الى الخادم فهذا جد الشكر والاول حده على كل  
ما فعله كما قال الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور الحمد لله فاطر  
السموات والارض الآية والحمد ضد الذم والحمد خير بحسن المحمود مقرون بحبته والذم خسر  
بمساوي المذموم مقرون بغضه ولا يكون حمد المحمود الا مع محبته ولا يكون ذم المذموم الا مع  
بغضه وهو سبحانه له الحمد في الاولى والاخرة وأول ما طبق به آدم الحمد لله رب العالمين وأول  
ما سمع من ربه يرحم ربك وآخر دعوى أهل الجنة أن الحمد لله رب العالمين وأول من يدعى الى  
الجنة الجادون ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم صاحب لواء الحمد آدم فمن دونه تحت لوائه وهو  
صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الاولون والآخرين فلا تكون عبادة الا بحب المعبود ولا  
يكون حمد الا بحب المحمود وهو سبحانه المعبود المحمود وأول نصف الفاتحة الذي للرب حده  
وأخره عبادته أوله الحمد لله رب العالمين وآخره اياه تعبد كما ثبت في حديث القسمة يقول الله  
تبارك وتعالى فسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي  
ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله حمدني عبدي يقول العبد الرحمن الرحيم  
فيقول الله تعالى أنتي على عبدي يقول العبد مالك يوم الدين فيقول الله تبارك وتعالى حمدني  
عبدي يقول العبد اياه تعبدوا يا لنسعين فيقول الله تعالى هذا لآية بيني وبين عبدي  
ولعبدي ما سأل يقول العبد اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة يقول الله تعالى هذا  
لعبدي ولعبدي ما سأل رواه مسلم في صحيحه وقال النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا  
والنبيون من قلبي لا اله الا الله وحده لا شريك له المالك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فجمع بين  
التوحيد والتحميد كما قال تعالى فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين وكان ابن عباس  
يقول إذا قلت لا اله الا الله فقل الحمد لله رب العالمين يتأول هذه الآية وفي سنن ابن ماجه  
 وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الذكركر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله  
وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم وقال  
أيضاً كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء فلا بد في الخطبة من الحمد لله ومن توحيده  
ولهذا كانت الخطب في الجمع والاعياد وغير ذلك مستتملة على هذين الأصلين وكذلك الشهادتان  
في آخر الصلاة أوله ثناء على الله وآخره الشهادتان ولا يكون الثناء الا على محبوب ولا النية الا

فاصطكت اتفاقاً فحصل العالم بشكله الذي تراه عليه (قال) ولست أرى صاحب هذه المقالة ممن ينكر الصانع بل هو يعترف بالصانع لكنه يحيل سبب وجود العالم على البخت والاتفاق احترافاً عن التعليل فاعتدت هذه المسئلة من النظريات التي يقام عليها برهان فان الفطرة السليمة الانسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها بصانع عليم قادر حكيم آفي الله شك ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وانهم غفلوا عن هذه الفطرة في حال السراء فلا شك أنهم يلوذون اليها في حال الضراء دعوا الله مخلصين له الدين واذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون الاياه (قال) ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع وانما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشرك أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فأعلم أنه لا اله الا الله ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد ذلكم بأنه اذا دعى الله وحده كفرتم وان يشرك به تؤمنوا واذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالاخرة واذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا (قال) وقد سلك المتكلمون طريقاً في اثبات الصانع وهو الاستدلال بالحوادث على محدث صانع وسلك الاوائل طريقاً

حقيقة واحدة فلماذا لا يجوز أن تكون حقيقة الحروف المختلفة حقيقة واحدة وكذلك حقيقة الاصوات أعني ليست واحدة بالنوع بل واحدة بالعين كما جعل الكلام واحدا بالعين كما سوغ أن تكون الصفات المتنوعة واحدة بالعين والذين قالوا ان الكلام حروف وأصوات متقارنة قديمة لا يسبق بعضها بعضا وهو مع ذلك واحدا عما قالوه تبعا لولئك وجريا على قياس قولهم وهو لازم له مع ظهور فساده وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم ويلزم من قال ذلك أن يجعل الطعم واللون والريح شيئا واحدا واذ قيل هذا كالسواد والبياض قيل له ويلزمك أن تجعل السواد والبياض شيئا واحدا كما جعلت العلم والقدرة والحياة شيئا واحدا فإذا قال نحن تكلمنا فيما يمكن اجتماعه من المعاني والسواد والبياض متضادان قيل الجواب من وجهين أحدهما أنه يلزمك هذا في المعاني المختلفة التي يمكن اجتماعها كالطعم واللون والريح فقل انها ثلثي واحد كما أن العلم والارادة والقدرة والطلب والخبر والامر والنهي شيء واحد الثاني أن يقال تضاد الحروف كتضاد معاني الكلام وتضاد الحركات لا كتضاد السواد والبياض فان المحل الواحد لا يتسع لحركتين ولا لمعنيين فلا يتسع لحرفين وصوتين

قالوا سنصبر وقوله تعالى وسيجنبها الاتقي الذي يوثق ماله يتركى وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجهه ربه الاعلى ولسوف يرضى استثناء منقطع والمعنى لا يقتصر في العطاء على من له عنده يد يكافئه بذلك فان هذا من العدل الواجب للناس بعضهم على بعض بمنزلة المعاوضة في المياينة والمواجرة وهذا واجب لكل أحد على كل أحد فإذا لم يكن لأحد عنده نعمة تجزى لم يحتج الى هذه المعادلة فيكون عطاؤه خالصا لوجهه ربه الاعلى بخلاف من كان عنده لغيره نعمة فانه يحتاج أن يعطيه مجازاة له على ذلك وهذا الذي مالا أحد عنده من نعمة تجزى اذا أعطى ماله يتركى لم يكن لأحد عنده من نعمة تجزى وفيه أيضا ما بين ان التفضيل بالصدق لا يكون الا بعد أداء الواجبات من المعاوضات كما قال تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ومن تكون عليه ديون وفروض وغير ذلك أداها ولا يقدم الصدقة على قضاء هذه الواجبات ولو فعل ذلك هل ترد صدقته على قولين معروفين للفقهاء وهذه الآية يحتج بها من يرد صدقته لان الله انما أنشئ على من آتى ماله يتركى وما لأحد عنده من نعمة تجزى فإذا كان عنده نعمة تجزى فعليه أن يجزيها قبل أن يوثق ماله يتركى فأما اذا آتى ماله يتركى قبل أن يجزيها لم يكن ممدوحا فيكون عمله مردودا لقوله عليه الصلاة والسلام من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد (الثالث) أنه قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نفعني مال كمال أبي بكر وقال ان أمن الناس علينا في صحبتي وذات يده أبو بكر بخلاف على رضي الله عنه فانه لم يذكر عنه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من انفاق المال وقد عرف أن أبا بكر اشترى سبعة من المعذبين في الله في أول الاسلام وفعل ذلك ابتغاء لوجهه ربه الاعلى فلم يفعل ذلك لفعله أبو طالب الذي أعان النبي صلى الله عليه وسلم لاجل نسبه وقرابته لاجل الله تعالى ولا تقربا اليه وان كان الاتقي اسم جنس فلا ريب أنه يدخل فيه اتقي الأمة والصحابه خير القرون فأبقاها اتقي الأمة وأنقي الأمة اما أبو بكر واما على واما غيرهما والثالث مستف بالاجماع وعلى ان قيل انه يدخل في هذا النوع لكونه بعد أن صار له مال آتى ماله يتركى فيقال أبو بكر فعل ذلك في أول الاسلام وقت الحاجة اليه فيكون كمال في الوصف الذي يكون صاحبه هو الاتقي وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يقدم الصديق في المواضع التي لا تتحمل المشاركة كاستخلافه في الصلاة والخطب ومصاحبه وحده في سفره للهجرة ومخاطبته وتمكينه من الخطب والحكم والافتاء بحضوره الى غير ذلك من الخصائص التي يطول وصفها ومن كان أكمل في هذا الوصف كان أكرم عند الله فيكون أحب اليه فقد ثبت بالدلائل الكثيرة أن أبا بكر هو أكرم الصحابة في الصديقية وأفضل الخلق بعد الانبياء الصديقون ومن كان أكمل في ذلك كان أفضل وأيضا فقد ثبت في النقل الصحيح عن على أنه قال خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر واستفاض ذلك وتواتر عنه وتوعد بجاء المفترى من يفضله عليه وروى عنه أنه سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولا ريب أن عليا لا يقطع بذلك الا عن علم وأيضا فان الصحابة أجمعوا على أن عثمان أفضل منه وأبو بكر أفضل منهما وهذه المسئلة مبسوطه في غير هذا الموضع وتقدم بعض ذلك ولكن ذكرنا لبيان أن حديث الطير من الموضوعات

(فصل) قال الرافضي التاسع ما رواه الجمهور أنه أمر الصحابة بأن يسلموا على علي بامرة المؤمنين وقال بأنه سيد المرسلين وامام المتقين وقائد الغر المحجلين وقال هذا أولى كل



والقاضي أبي بهلى وغيرهما هم في ذلك تبع للأشعري وبهذا الفرق يظهر أن الإرادة نوعان  
 إرادة أن يخلق وإرادة لما أمر به فأما الأمور به فهو مراد إرادة شرعية دينية متضمنة أنه يجب  
 ما أمر به ويرضاه وهذا معنى قولنا يريد من عبده فهو يريد له كما يريد الأمر الناصح للأمور  
 المنصوح بقوله هذا خير لك وأنفع لك وهو إذا فعله أحبه الله ورضيه والمخلوقات مرادة إرادة  
 خلقية كونية وهذه الإرادة متضمنة لما وقع دون ما لم يقع وقد يكون الشيء مراد الله غير محبوب  
 بل أراد له لافضائه إلى وجود ما هو محبوب له أولئك شرطا في وجود ما هو محبوب له فهذه  
 الإرادة الخلقية هي المذكورة في قوله تعالى فمن يريد الله أن يهديه يسره صلى الله عليه وسلم ومن يريد  
 أن يضله يجعل صوره ضيقا حرا في قوله ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله  
 يريد أن يغويكم هو ربكم وفي قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وفي قوله ولوشئنا  
 لا تبنا كل نفس هداها وأمثال ذلك والإرادة الأمرية هي المذكورة في قوله يريد الله بكم اليسر  
 ولا يريد بكم العسر وفي قوله والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن  
 يتوبوا أم لا عظم يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا وفي قوله ما يريد الله ليجعل  
 عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وأمثال ذلك وإذا قبل الأمر هل  
 يستلزم الإرادة أم يأمر بما لا يريد قيل هو لا يستلزم الإرادة الأولى وهي إرادة الخلق فليس  
 كل ما أمر الله به أراد أن يخلقه وأن يجعل العبد الأمور فاعلا له والقدرية تنفي أن يريد ذلك  
 لأنه عندهم لا يجعل أحدا فاعلا ولا يخلق فعل أحد وأما أهل السنة فعندهم هو الذي جعل  
 الأبرار أربارا والمسلمين مسلمين وعندهم من أمره وجعله فاعلا للأمور صار فاعلا له وإن لم  
 يجعله فاعلا لم يصرفاعلا فأهل الإيمان والطاعة أراد منهم إيمانهم وطاعتهم أمرا وخلقها  
 فأمرهم بذلك وأعانهم عليه وجعلهم فاعلين لذلك ولولا إغاثته لهم على طاعته لما أطاعوه وأهل  
 الكفر والمعصية أمرهم ولم يجعلهم مطيعين فلم يرد أن يخلق طاعتهم لكنه أمرهم بها وأرادها  
 منهم إرادة شرعية دينية لكونها منفعلة لهم ومصلحة إذا فعلوها ولم يرد أن يخلقها لما في ذلك من  
 الحكمة وإذا كان يجب بالتقدير وجودها فقد يكون ذلك مستلزما لا مكرهه أو لغوات ما هو  
 أحب إليه منه ودفعه أحب إليه من حصول ذلك المحبوب فيكون ترك هذا المحبوب لدفع  
 المكروه أحب إليه من وجوده كما أن وجود المكروه المستلزم لوجود المحبوب يجعله مرادا  
 لأجله إذا كان محبته له أعظم من محبته لعدم المكروه الذي هو الوسيلة وليس كل من نكحته بقولك  
 عليك أن تعينه على الفعل الذي أمرته به فالأنبياء والصالحون دائماً ينصحون الناس ويأمرهم ونهم  
 ويدلونهم على ما إذا فعلوه كان صلاحا لهم ولا يعاونونهم على أفعالهم وقد يكونون قادرين لكن  
 مقتضى حكمهم أن لا يفعلوا ذلك لأسباب متعددة والرب تعالى على كل شيء قدير لكن ما من  
 شيء إلا وله ضد ينافيه وله لازم لا بد منه فمتنع وجود الضدين معا أو وجود الملزوم بدون اللازم  
 وكل من الضدين مقدور لله والله قادر على أن يخلق له لكن بشرط عدم الآخر فأما وجود الضدين  
 معا فمتنع لذاته فلا يلزم من كونه قادرا على كل منهما وجود أحدهما مع الآخر والعباد قد  
 لا يعلمون التنافي أو التلازم فلا يكونون عالمين بالامتناع فيظنون أنه ممكن الوجود مع حصول  
 المحبوب المطلوب للرب وفرق بين العلم بالامكان وعدم العلم بالامتناع وانما عندهم عدم العلم  
 بالامتناع العلم بالامكان والعدم لا فاعل له فأتوا من عدم علمهم وهو الجهل الذي هو أصل الكفر وهو  
 سبحانه إذا افترض حكمته خلق شيء فلا بد من خلق لوازمه وفي أضداده فإذا قال القائل لم يجعل  
 معه الضد المنافي أو لم يجد اللازم كان لعدم علمه بالحقائق وهذا مثل أن يقول القائل هلا

أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا  
 (قال) فتلك المعرفة هي ضرورة  
 الاحتياج وذلك الاجتيال من  
 الشيطان هو تسويله الاستغناء  
 ونفي الحاجة والرسائل مبعوثون  
 لتذكير وضع الفطرة وتطهيرها عن  
 تسويلات الشياطين فانهم  
 الباقون على أصل الفطرة وما كان  
 له عليهم من سلطان فذكر إن  
 نفعت الذكري سيد كرم من يخشى  
 فقولا له فولا لينا له يتذكر أو  
 يخشى (قلت) الذي في الحديث  
 ان الشياطين أمرتهم أن يشركوا  
 به ما لم ينزل به سلطانا وهذا المرض  
 العام في كثير من بني آدم وهو الشرك  
 كما قال تعالى وما يؤمن أكثرهم  
 بالله الا وهم مشركون وأما  
 التعطيل فهو مرض خاص لا يكاد  
 يقع الا عن غشاد كما وقع لفرعون  
 وليس في الحديث ان الشياطين  
 سولت لهم الاستغناء عن الصانع  
 فان هذا لا يقع الا خاصا لبعض  
 الناس أولئك منهم في بعض  
 الأحوال وهو من جنس السفسطة  
 بل هو من السفسطة والسفسطة  
 لا تكون عامة لعدد كثير دائما بل  
 تعرض لبعض الناس أولئك منهم  
 في بعض الأشياء (قال) ومن رحل  
 إلى الله قربت مسافته حيث رجع  
 إلى نفسه أدنى رجوع فعرف  
 احتياجه إليه في تكوينه وبقائه  
 وتقلبته في أحواله وأنحائه ثم  
 استبصر من آيات الاتفاق إلى آيات  
 الانفس ثم استشهد به على الماكوت

لا بالملكوت عليه الخ (قلت) هو  
وطائفة معه يظنون أن الضمير  
في قوله حتى يتبين لهم أنه الحق  
عائد إلى الله ويقولون هذه جمعت  
طريق من استدلال الخلق على  
الخالق ومن استدلال الخالق على  
المخلوق والصواب الذي عليه  
المفسرون وعليه تدل الآية أن  
الضمير عائد إلى القرآن وأن الله  
يرى عباده من الآيات الأفقية  
والنفسية ما يبين لهم أن القرآن  
حق وذلك يتضمن ثبوت الرسالة  
وأن يسلم ما أخبر به الرسول كما قال  
تعال قل أرأيتم أن كان من عند الله  
ثم كفرتم به من أضل ممن هو  
في شقاق بعيد سنريهم آياتنا  
في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين  
لهم أنه الحق والمقصود هنا التنبيه  
(١) على أن حاجة المعين إلى العلم  
لا يتوقف على العلم بحاجة كل من  
هو مثله والاستدلال على ذلك  
بالمقياس الشمولي والتمثيلي وأيضا  
فالحاجة التي يقترن مع العلم بها  
ذوق الحاجة هي أعظم وقع في النفس  
من العلم الذي لا يقترن به ذوق  
ولهذا كانت معرفة النفوس بما  
تحبه وتكرهه وينفعها ويضرها  
هو أرسخ فيها من معرفتها بما لا تحتاج  
إليه ولا تكرهه ولا تحبه ولهذا كان  
ما يعرف من أحوال الرسل مع  
أهمهم بالأخبار المترتبة ورؤية  
(١) قوله على أن حاجة المعين الخ  
كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريفا  
طور كنهه صحيحه

خلق زيد أقبل أبيه فيقال له يمنع أن يكون ابنه ويخلق قبله أو يخلق حتى يخلق أبوه والناس  
تظهر لهم الحكمة في كثير من تفاصيل الأمور التي يتدبرونها كما تظهر لهم الحكمة في ملوحة ماء العين  
وعذوبة ماء الفم ومرارة ماء الأذن وملوحة ماء البحر وذلك يدلهم على الحكمة فيما لم يعلموا  
حكمته فإن من رأى إنسانا يلعن في الخوا أو الطب أو الحساب أو الفقه وعلم أنه أعلم منه بذلك إذا  
أشكل عليه بعض كلامه فلم يفهمه سلم ذلك إليه قرب العالمين الذي بهرت العقول حكمتهم ورحمتهم  
الذي أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا وهو أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين وأرحم  
بعباده من الوالدة بولدها كيف لا يجب على العبد أن يسلم ما جهله من حكمتهم إلى ما علمه منها  
وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه على المختلفين في الكتاب الذين يرد  
كل منهم قول الآخر وفي كلام كل منهم حق وباطل وقد ذكرنا مثالا في الاسماء والأحكام  
والوعد والوعيد ومثالا في الشرع والقدر ونذكر مثالا ثالثا في القرآن فإن الأئمة والسلف اتفقوا  
على أن القرآن كلام الله غير مخلوق بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته لم يقل أحد منهم أنه  
مخلوق ولا أنه قديم وصاروا يختلفون بعدهم على قولين فقوم يقولون هو مخلوق خلقه الله في غيره  
والله لا يقوم به كلام ويقولون الكلام صفة فعل لا صفة ذات ومرادهم بالفعل ما كان منفصلا  
عن الفاعل غير قائم به وهذا لا يعقل أصلا ولا يعرف متكلم لا يقوم به كلامه وقوم يقولون بل  
هو قديم لم ينزل قائما بالذات أزلا وأبدا لا يتكلم لا بقدرته ولا بمشيئته ولم ينزل نداؤه لموسى أزليا  
وكذلك قوله يا إبراهيم يا موسى يا عيسى ثم صار هؤلاء خزبين خزبا عرفوا أن ما كان قديما لم ينزل  
يمنع أن يكون حروفا وأحرفا وأصواتا فإن الحروف متعاقبة الباء قبل السين والصوت لا يبقى  
بل يكون شيا بعد شيء كالحركة فيمنع أن يكون الصوت الذي سمعه موسى قديما لم ينزل ولا يزال  
فقالوا كلامه معنى واحد قائم بذاته هو الأمر بكل ما مورروا في عن كل منهي عنه والخبر بكل  
ما أخبر به إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا وإن عبر عنه  
بالسريانية كان انجيلا وإن ذلك المعنى هو أمر بكل ما أمر به وهو منهي عن كل ما نهى عنه وهو  
خبر بكل ما أخبر به وكونه أمرا ونهيا وخبراً صفات له إضافية مثل قولنا زيد أب وعم وخال ليست  
أنواعه ولا ينقسم الكلام إلى هذا وهذا قالوا والله لم يتكلم بالقرآن العربي ولا بالتوراة  
العبرانية ولا بالانجيل السريانية ولا سمع موسى ولا غيره منه بأذنه صوتا ولكن القرآن العربي  
خلق الله في غيره أو أحدثه جبريل أو محمد ليخبر به عما أراد فهمه من ذلك المعنى الواحد فقال  
لهم جمهور الناس هذا القول مخالف لصريح المعقول وصحيح المقول فإنا نعلم بالاضطرار أن  
معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين ولا معنى قل هو الله أحد هو معنى ثبت بدا أي لهب وقد  
عرب الناس التوراة فوجدوا فيها معاني ليست هي المعاني التي في القرآن ونحن نعلم قطعاً أن  
المعاني التي أخبر الله بها في القرآن في قصة بدر وأحد والخندق ونحو ذلك لم ينزلها الله على  
موسى بن عمران كما لم ينزل على محمد تحريم السبت ولا الأمر بقتال عبا العجل فكيف يكون كل  
كلام الله معنى واحداً ونحن نعلم بالاضطرار أن الكلام معانيه وحروفه تنقسم إلى خبر وإنشاء  
والإنشاء منه الطلب والطلب ينقسم إلى أمر ونهي وحقيقة الطلب غير حقيقة الخبر فكيف  
لا تكون هذه أقسام الكلام وأنواعه بل هو موصوف بها كلها وأيضا قاله تعالى يخبر أنه لما أتى  
موسى الشجرة ناداه فتأذاه في ذلك الوقت لم يناده في الأزل وكذلك قال ولقد خلقناكم ثم  
صورناكم ثم فلتنا الملائكة اسجدوا لآدم وقال إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من  
تراب ثم قال له كن فيكون وقال وإذا قال ربك للملائكة إني ماضع كثيرة من القرآن تبين أنه



ثم قال وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي وهذا اللفظ يدل على أن الذي أمرنا بالتسليم به وجعل التسليم به لا يضل هو كتاب الله وهكذا جاء في غير هذا الحديث كما في صحيح مسلم عن جابر في حجة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال قد تركت فكم مالن تضلوا بعده ان اعتصمتم به كتاب الله وأنتم تسفلون عني فما أنتم فائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال باصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس اللهم أشهد ثلاث مرات وأما قوله وعترتي أهل بيتي وأنهم مالن يقتربوا حتى يردوا على الخوض فهذا رواه الترمذي وقد سئل عنه أحد بن حنبل فضعفه وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا لا يصح وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة قالوا ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره لكن أهل البيت لم يتفقوا والله الحمد على شيء من خصائص مذهب الرافضة بل هم المبرؤون المنزهون عن التدنس بشيء منه وأما قوله مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح فهذا لا يعرف له اسناد صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها فان كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من خطاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا مما يزيد بهنا (الوجه الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته أنها والكاتب لن يقتربا حتى يردا عليه الخوض وهو الصادق المصدوق فدل على أن إجماع العترة حجة وهذا قول طائفة من أصحابنا وذكروه القاضي في المعتمد لكن العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس وولد علي وولد الحرث بن عبد المطلب وسائر بني أبي طالب وغيرهم وعلي وحده ليس هو العترة وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ذلك أن علماء العترة كان عباس وغيره لم يكونوا يوجبون اتباع علي في كل ما يقوله ولا كان علي يوجب على الناس طاعته في كل ما يقوله ولا عرف أن أحدا من أئمة السلف لا من بني هاشم ولا غيرهم قال انه يجب اتباع علي في كل ما يقوله (الوجه الثالث) أن العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضليته بل أئمة العترة كان عباس وغيره يقدمون أبا بكر وعمر وفيهم من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم أضعاف من فيهم من الامامية والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين وتابعيهم من ولد الحسين بن علي وولد الحسن وغيرهما أنهم كانوا ينولون أبا بكر وعمر وكانوا يفضلونهم ما على علي والنقل عنهم ثابت متواتر وقد صنف الحافظ أبو الحسن الدارقطني كتاب ثناء الصحابة على القرابة وثناء القرابة على الصحابة وذكر فيه من ذلك قطعة وكذلك كل من صنف من أهل الحديث في السنة مثل كتاب السنة لعبد الله بن أحمد والسنة للحلاب والسنة لابن بطه والسنة للآجري واللالسكائي والبيهقي وأبي ذر الهروي والطيلسكي وأبي حفص بن شاهين وأضعاف هؤلاء الكتب التي يجمع هذا بالعزو اليها مثل كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد وأبي نعيم وتفسير الثعلبي وفيها من ذكر فضائل الثلاثة ما هو من أعظم الجمع عليه فان كان هذا القدر حجة فهو حجة له وعليه والافلا يجمع به (الوجه الرابع) أن هذا معارض بما هو أقوى منه وهو أن إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع والعترة بعض الأمة فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة وأفضل الأمة أبو بكر كما تقدم ذكره ويأتي وإن كانت الطائفة التي إجماعها حجة يجب اتباع قول أفضلها مطلقا وإن لم يكن هو الإمام ثبت أن أبا بكر هو الإمام وإن لم يجب أن يكون الأمر كذلك بطل ما ذكره في إمامة علي فتسببه أبي بكر إلى جميع الأمة بعد نبيها كنسبة علي إلى العترة بعد نبيها على قول هذا

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنفذه الله منه كما يكره أن يلسق في النار ومعلوم أن السؤال والحب والدل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو والخوف المعبود العظيم الذي تعترف النفوس بالحاجة اليه والافتقار الذي توضح كل شيء لعظمته واستسلم كل شيء لقدرته وذل كل شيء لعزته فإذا كانت هذه الأمور مما يحتاج النفوس اليها ولا بد لها منها بل هي ضرورية فيها كان شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع والافترار به أرى أن يكون ضروريا في النفوس وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة وقوله فيما يروى عن ربه خلقت عبادي حنفاء ونحو ذلك لا يتضمن مجرد الافترار بالصانع فقط بل اقرارا يتبعه عبودية لله بالحب والتعظيم وإخلاص الدين له وهذا هو الحنيفية وأصل الايمان (١) قول القلب وعماله أي عمله بالخالق

(١) قوله قول القلب وعمله أي عمله الخ كذا في الأصل وانظر كتبه

مصححه

الليل فلما انفتل من صلاته قال أتدرون ماذا قال ربكم الليلة قلنا الله ورسوله أعلم قال فانه قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فهو مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا وكذا فهو كافر بي مؤمن بالكوكب وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى ولا يزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحبه وفي القرآن والحديث من هذا ما يطول ذكره وقد بسطنا هذا في كتاب درة تعارض العقل والنقل وغيره وقد أخبر الله تعالى في القرآن بندائه لعباده في أكثر من عشرة مواضع والنداء لا يكون الا صوتا باتفاق أهل اللغة وسائر الناس والله أخبر أنه نادى موسى حين جاء لشجرة فقال فلما جاءه نودي أن بولك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين فلما أتاه نودي يا موسى اني أنار بك فلما أتاه نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة واذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين ونادى به من جانب الطور الايمن هل أتاك حديث موسى اذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى وما كنت بجانب الطور اذ نادينا ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون في موضعين ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبت المرسلين وناداهما ربهما فن قال انه لم يزل مناديا من الازل الى الابد فقد خالف القرآن والعقل ومن قال انه بنفسه لم ينادوا كن خلق نداء في شجرة أو غيرها لزم أن تكون الشجرة هي القائلة في أن الله وليس هذا كقول الناس نادى الامير اذا أمر مناديا فان المنادى عن الامير يقول أمر الامير بكذا ورسم السلطان بكذا لا يقول أنا أمرتكم ولو قال ذلك لأهانه الناس والمنادى قال لموسى اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني اني أنا الله رب العالمين وهذا لا يجوز أن يقوله ملك الا اذا بلغه عن الله كما نقرأ نحن القرآن والملائكة اذا أمر الله بالنداء قال كائنت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أحب الله عبدا نادى جبريل اني أحب فلانا فأحبه ثم ينادى جبريل في السماء ان الله يحب فلانا فأحبه جبريل اذا نادى في السماء قال ان الله يحب فلانا فأحبه والله اذا نادى جبريل يقول يا جبريل اني أحب فلانا ولهذا الملائكة تكرر يا قال تعالى فتنادى الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب ان الله يبشرك بيحيى وقال واد قال الملائكة يا مريم ان الله اصطفاك وطهرتك واصطفاك على نساء العالمين ولا يجوز ط لمخلوق أن يقول اني أنا الله رب العالمين ولا يقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأعفره والله تعالى اذا خلق صفة في محل كان المحل منصفابها واذا خلق في محل علما أو قدرة أو حياء أو حركة أو لونا أو سمعا أو بصرا كان ذلك المحل هو العالم والقادر المتحرك الخي المتلون السميع البصير فان الرب لا يتصف بما يخلقه في مخلوقاته وانما يتصف بصفاته القائمة به بل كل موصوف لا يوصف الا بما يقوم به لا بما يقوم غيره ولم يقم به فلو كان النداء مخلوقا في الشجرة لكانت هي القائلة اني أنا الله واذا كان ما خلقه الرب في غيره كلاما له وليس له كلام الا ما خلقه لزم أن يكون انطقه لا أعضاء الانسان يوم القيامة كلاما له وتسبيح الحصى كلاما له وتسليم الحجر على الرسول كلاما له بل يلزم أن يكون كل كلام في الوجود كلاما له لانه قد ثبت انه خالق كل شيء وهكذا ترد قول الحلولية الاتحادية كابن عربي فانه قال

وكل كلام في الوجود كلامه . سواء علمنا نثره ونظامه

ولهذا قال سلمان بن داود الهاشمي من قال ان قوله اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني مخلوق فقوله من جنس قول فرعون الذي قال أنا ربكم الاعلى فان هذا مخلوق وهذا خلاق يقول ان هذا يوجب أن يكون ما خلق فيه هذا القول هو القائل له كما كان فرعون هو القائل لما قام به قالوا

وقولهم



كن فيكون فاسوا هذه الباقوتة على خلق آدم و آدم خلق من تراب ثم قال له كن فكان فصار حيا بنفخ الروح فيه فأما هذا القصب فينفس خلقه كل ثم لم يكن له بعد هذا حال يقال له فيها كن ولم يقل أحد من أهل العلم ان الله خلق بيده باقوتة بل قدر وى في عدة آثار ان الله لم يخلق بيده الا ثلاثة أشياء آدم والقلم وجنة عدن ثم قال لسائر خلقه كن فكان فلم يذكر فيها هذه الباقوتة ثم أى عظيم في أمسالك هذه الباقوتة حتى يجعل على هذا وعدا عظيما وكذلك قوله أول من يدخل النار مبغضك فهل يقول مسلم ان الخوارج يدخلون النار قبل أى جهل بن هشام وفرعون وأبى لهب وأمثالهم من المشركين وكذلك قوله أول من يدخل الجنة محببك فهل يقول عاقل ان الانبياء والمرسلين سبب دخولهم أولا هو حب على دون حب الله ورسوله وسائر الانبياء ورسوله وحب الله ورسوله ليس هو السبب في ذلك وهل تعلق السعادة والشقاوة بمجرد حب على دون حب الله ورسوله الا كتعلقها بحب أبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية رضي الله عنهم فلو قال قائل من أحب عثمان ومعاوية دخل الجنة ومن أبغضهم ما دخل النار كان هذا من جنس قول الشيعة

(فصل) قال الرافضى روى أخطب خوارزم باسناده عن أبى ذر الغفارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ناصب عليا الخليفة فهو كافر وقد حارب الله ورسوله ومن شك في على فهو كافر وعن أنس قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عليا مقبلا فقال أنا وهذا حجة الله على أمتي يوم القيامة وعن معاوية بن حيدة القشيري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى من مات وهو يبغضك مات يهوديا أو نصرانيا (والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتعحيح النقل وهذا على سبيل النزل فان مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على أن الحديث ثابت قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لو لم يعلم ما فى الذى جمعه من الاحاديث من الكذب والفرية فأما من تأمل في جمع هذا الخطيب فانه يقول سبحانه هذا بهتان عظيم (الثاني) ان كل من له معرفة بالحديث يفهم أن هذه الاحاديث كذب مفتراة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن هذه الاحاديث ان كانت عمارا واهل الصحابة والتابعون فأين ذكرها بينهم ومن الذى نقلها عنهم وفي أى كتاب وجد أنهم رويوها ومن كان خيرا بما جرى بينهم علم بالاضطرار أن هذه الاحاديث مما ولدها الكذابون بعدهم وأنها مما عملت أيديهم (الوجه الرابع) أن يقال علمنا بأن المهاجرين والانصار كانوا مسلمين يحبون الله ورسوله وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبهم وينو لا هم أعظم من علمنا بصحة شئ من هذه الاحاديث وأن أبابكر الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز أن يرد ما علمناه بالتواتر المتيقن بأخباره هي أدل وأحق من أن يقال لها أخبار آحاد لا يعلم لها ناقل صادق بل أهل العلم بالحديث متفقون على أهم من أعظم المكذوبات ولهذا لا يوجد منها شئ في كتب الاحاديث المعتمدة بل أئمة الحديث كلهم يحزمون بكذبها (الوجه الخامس) أن القرآن يشهد في غير موضع برضا الله عنهم وثنائه عليهم كقوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقوله محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا الآية وقوله لقد

عندنا وأنتم تقولون بقدمها الثاني أن التعاقب والترتيب نوعان أحدهما ترتيب في نفس الحقيقة والثاني ترتيب في وجودها فاذا كانت موجودة شيا بعد شئ كان الذاتى حادثا وأما الترتيب الذاتى العقلى فهو بمنزلة يكون الصفات تابعة للذات وكون الارادة مشروطة بالعلم والعلم مشروطا بالحياة وادعوا أن تقدم الحروف من هذا الباب وهذا الذى يقال له تقدم بالطبع وهو تقدم الشرط على المشروط كتقدم الواحد على الاثنين وجزء المركب على جلته ومثل هذا الترتيب لا يستلزم عدم الثاني عند وجود الاول فقول هؤلاء ان كان باطلا فكون العلم هو الحياة والحياة هي الارادة ومعنى القرآن هو معنى التوراة ومعنى آية الكرسي وقل هو الله أحد هو معنى آية الدين وتبني بدا أبى لهب هو باطل أيضا سواء كان مثله في البطلان أو أخفى بطلانا منه أو أظهر بطلانا منه وحيث أن يقال هب أن قول السالمية والكرامية باجتماع الحروف محال فقول الكلاية أيضا محال فلا يلزم من بطلان ذلك صحة هذا وقول المعتزلة والفلاسفة أبطل من الكل وحيث أن يكون الحق هو القول الآخر وهو أنه لم يزل متكلم بالحروف متعاقبة لا مجتمعة وهذا يستلزم قيام

الحوادث به فن قال بهذا لم يكن تناقض الكرامية حجة عليه ولم يلزم من بطلان قولهم بطلان هذا الاصل وان كان اجتماع الحروف ممكنا بطل أصل الاعتراض ومعلوم أن القسمة العقلية أربعة لان الحروف اما أن يمكن قدم أعيانها وحيث يلزم إمكان اجتماعها واما أن لا يمكن قدم أعيانها بل قدم أنواعها واما أن لا يمكن قدم أعيانها ولا أنواعها واما القسم الرابع وهو قدم أعيانها لأنواعها فهذا لا يقوله عاقل وعلى التقديرين فاما أن يمكن اجتماعها واما أن لا يمكن فهذه خمسة أقسام وأيضا فاذا أمكن الاجتماع فاما أن يكون بقاؤها كما واما أن لا يكون فالقول المذكور عن الكرامية يتضمن حدوث أعيانها وأنواعها لكن مع إمكان اجتماعها وبقائها بعد الحدوث وهذا قول من أقوال متعددة وبإزاء ذلك من يقول يجب حدوثها ويمتنع بقاؤها امامع أمكان الاجتماع واما مع عدم إمكان الاجتماع ومن يقول يجب قدم نوعها لا قدم أعيانها قد يقول بامكان الاجتماع وقد لا يقول والناس متنازعون في تكليم الله لعباده هل هو مجرد خلق ادراك لهم من غير تجديد تكليم من جهته أم لا بد من تجديد تكليم من جهته على قولين للنسب إلى السنة وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة

رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقوله للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وأمثال ذلك فكيف يرد ما علمنا دلالة القرآن عليه بقين على هذه الاخبار المقررة التي رواها من لا يخاف مقامه ولا يرجو الله وقارا (الوجه السادس) أن هذه الأحاديث تقدر في علي وتوجب أنه كان مكذبا لله ورسوله فيلزم من صحتها كفر الصحابة كلهم هو وغيره أما الذين ناصبوه الخلافة فانهم في هذا الحديث المقتضى كفر وأما على فإنه لم يعمل بموجب هذه النصوص بل كان يجعلهم مؤمنين مسلمين وشر من قاتلهم على هم الحوارج ومع هذا فلم يحكم فيهم بالكفر بل حرم أموالهم وسببهم وكان يقول لهم قبل قتلهم إن لكم علينا أن لا منعكم مساجدنا ولا حقكم من فيثنا ولما قتله ابن ملجم قال ان عشت فأناولي دمي ولم يجعله مرتدا بقتله وأما أهل الجبل فقد توارع عنه أنه نهى عن أن يتبع مدبرهم وأن يجهز على جريحهم وأن يقتل أسيرهم وأن تغم أموالهم وأن تسبي ذراريهم فان كان هؤلاء كفارا بهذه النصوص فعلى أولى من كذب بها فإنهم أن يكونوا كفارا وكذلك أهل صفين كان يصلى على قتلاهم ويقول اخواننا بغوا علينا طهرهم السيف ولو كانوا عنده كعار الماصلي عليهم ولا جعلهم اخوانه ولا جعل السيف طهرهم وبالجمله نحن نعلم بالاضطرار من سيرة علي أنه لم يكن يكفر الذين قاتلوه بل ولا جمهور المسلمين ولا الخلفاء الثلاثة ولا الحسن ولا الحسين كفروا أحدا من هؤلاء ولا علي بن الحسين ولا أبو جعفر فان كان هؤلاء كفارا فأول من خالف النصوص على وأهل بيته وكان يمكنهم أن يفعلوا ما فعل الحوارج فيعتزلوا بدار غير دار الاسلام وان عجزوا عن القتال ويحكموا على أهل دار الاسلام بالكفر والردة كما يفعل مثل ذلك كثير من شيوخ الرافضة وكاب الواجب على علي اذا رأى أن الكفار لا يؤمنون أن يتخذوه ولشيعته دارا غير دار أهل الردة والكفر ويباينهم كما بين المسلمون لمسيبة الكذاب وأصحابه وهذا نبى الله صلى الله عليه وسلم كان بكه هو وأصحابه في غاية الضعف ومع هذا فكانوا يباينون الكفار ويظهرون مباينتهم بحيث يعرف المؤمن من الكافر وكذلك هاجر من هاجر منهم إلى أرض الحبشة مع ضعفهم وكانوا يباينون النصارى ويتكلمون بدينهم فدام النصارى وهذه بلاد الاسلام مملوءة من اليهود والنصارى وهم مظهرون دينهم متعيزون عن المسلمين فان كان كل من يشك في خلافة علي كافرا عنده وعند أهل بيته وليس بمؤمن عندهم الا من اعقد أنه الامام المعصوم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن لم يعتقد ذلك فهو مرتد عند علي وأهل بيته فعلى أول من بدل الدين ولم يميز المؤمنين من الكافرين ولا المرتدين من المسلمين وهب أنه كان عاجزا عن قتالهم وادخالهم في طاعته فلم يكن عاجزا عن مباينتهم ولم يكن أعجز من الحوارج الذين هم شر ذمة من عسكره والحوارج اتخذوا لهم دارا غير دار الجماعة وباينوهم كما كفروهم وجعلوا أصحابهم هم المؤمنين وكيف كان يحل للحسن أن يسلم أمر المسلمين إلى من هو عنده من المرتدين شر من اليهود والنصارى كما يدعون في معاوية وهل يفعل هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر وقد كان الحسن يمكنه أن يقيم بالكوفة ومعاوية لم يكن بدأ بالقتال وكان قد طلب منه ما أراد فلو قام مقام أبيه لم يقاتله معاوية وأين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه في فضل الحسن ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمين من المسلمين فان كان علي وأهل بيته والحسن منهم يقولون لم يصلح الله به الا بين المؤمنين والمرتدين فهذا قدح في الحسن وفي جده الذي أثنى على الحسن ان كان الامر كما يقوله الرافضة فبين



أن الرافضة من أعظم الناس قديحا وطعنا في أهل البيت وأنهم الذين عادوا أهل البيت في نفس الامر ونسبوه إلى أعظم المنكرات التي من فعلها كان من الكفار وليس هذا ببدع من جهل الرافضة وحقاقتهم ثم إن الرافضة تدعي أن الامام المعصوم لطف من الله بعبادته ليكون ذلك أدعى إلى أن يطيعوه فيرجحوا وعلى ما قالوه فلم يكن على أهل الارض نعمة أعظم من على فان الذين خالفوه وصاروا مرتدين كفارا والذين وافقوه أذلاء معقورين تحت النعمة لا يد ولا لسان وهم مع ذلك يقولون إن خلقه مصلحة ولطف وان الله يجب عليه أن يخلقهم وأنه لا تتم مصلحة العالم في دينهم وديناهم الابيه وأي صلاح في ذلك على قول الرافضة ثم انهم يقولون ان الله يجب عليه أن يفعل أصح ما يقدر عليه للعباد في دينهم وديناهم وهو عكن الخوارج الذين يكفرون به بدار لهم فيها شوكة ومن قتال أعدائهم ويجعلوهم والائمة المعصومين في ذل أعظم من ذل اليهود والنصار وغيرهم من أهل الذمة فان أهل الذمة يمكنهم اظهار دينهم وهؤلاء الذين يدعي أنهم حجج الله على عباده ولطفه في بلاده وأنه لا هدى إلا بهم ولا نجاة إلا بطاعتهم ولا سعادة إلا باتباعهم قد غاب خانتهم من أربع مائة سنة ونحوها فلم ينتفع به أحد في دينه ولا دنياه وهم لا يمكنهم اظهار دينهم كما تظهر اليهود والنصارى دينهم ولهذا ما زال أهل العلم يقولون إن الرافض من أحداث الزنادقة الملاحدة الذين قصدوا افساد الدين الاسلام وبأبي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون فان منتهى أمرهم تكفير على وأهل بيته بعد أن كفروا بالصحابة ولهذا كان صاحب دعوى الباطنية الملاحدة رتب دعوته مراتب أول ما يدعوا المستجب إلى التشيع ثم اذا طمع فيه قال له على مثل الناس ودعاه إلى القدح في على أيضا ثم اذا طمع فيه دعاه إلى القدح في الرسول ثم اذا طمع فيه دعاه إلى انكار الصانع هذا ترتيب كتابهم الذي يسمونه البلاغ الاكبر والناموس الأعظم وواضعه الذي أرسل به إلى القرمطي الخارج بالبحرين لما استولى على مكة وقتلوا الحاج وأخذوا الحجر الاسود واستحلوا المحارم وأسقطوا العرائض وسرهم مشهوره عند أهل العلم وكيف يقول النبي صلى الله عليه وسلم من مات وهو يبغض عليا مات يهوديا أو نصريا والخوارج كلهم تكفروه وبغضه وهونعه لم يكن يجعلهم مثل اليهود والنصارى بل يجعلهم من المسلمين أهل القبلة ويحكم فيهم بغير ما يحكم بين اليهود والنصارى وكذلك من كان يسبه ويبغضه من بني أمية وأتباعهم فكيف يكون من يصلي الصلوات ويصوم شهر رمضان ويحج البيت ويؤدي الزكاة مثل اليهود والنصارى وغايته أن يكون خفي عليه كون هذا اماما أو عصا بعد معرفته وكل أحد يعلم أن أهل الدين والجمهور ليس لهم غرض مع على ولا لاحد منهم غرض في تكذيب الرسول وأنهم لو علموا ان الرسول جعله اماما كانوا أسبق الناس إلى التصديق بذلك وغاية ما يقدر أنهم خفي عليهم هذا الحكم فكيف يكون من خفي عليه جزء من الدين مثل اليهود والنصارى وليس المقصود هنا الكلام في التكفير بل التنبيه على أن هذه الأحاديث مما يعلم بالاضطرار أنها كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأنها مناقضة لدين الاسلام وأنها تستلزم تكفير على وتكفير من خالفه وأنه لم يقلها من يؤمن بالله واليوم الآخر فضلا عن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بل اضافتها والعباد بالله إلى رسول الله من أعظم القدح والطعن فيه ولا شأن أن هذا فعل زنديق لمجد بقصد افساد دين الاسلام فلعن الله من اقترأها وحسبه ما وعد به الرسول حيث قال من كذب على متعبدا فليتبوأ مقعده من النار

ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم فالاول قول الكلالية والسالمية ومن وافقهم من أصحاب هؤلاء الائمة القائلين بأن الكلام لا يتعلق بمشيتته وقدرته بل هو بمنزلة الحياة والثاني قول الأكثرين من أهل الحديث والسنة من أصحاب هؤلاء الائمة وغيرهم وهو قول أكثر أهل الكلام من المرجئة والشيعة والكرامية والمعتزلة وغيرهم قالوا ونصوص الكتاب والسنة تدل على هذا القول ولهذا فسرق الله بين إيمانه وتكليمه كما ذكر في سورة النساء وسورة الشورى والاحاديث التي جاءت بأنه يكلم عباده يوم القيامة ويحاسبهم وأنه اذا قضى أمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتهم اخصا عانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان إلى غير ذلك مما يطول ذكره واذا كان كذلك امتنع أن لا يقوم كلام الله به فإنه يلزم أن لا يكون كلامه بل كلام من قام به كما قد قرر في موضعه والله سبحانه يحاسب الخلق في ساعة واحدة لا يشغله حساب هذا عن حساب هذا وكذلك اذا ناجوه ودعوه أجابهم كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن

أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحداثا كائنا بعد أن لم يكن وقد ذكر أبو الوليد بن رشد الحفيد هذا وقال ما ذكره ابن سينا ونحوه من أن الشيء يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم مع لونه قد عبا أزيل يقول لم يقبله أحد من الفلاسفة قبل ابن سينا (قلت) وابن سينا قد ذكر أيضا في غير موضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحداثا مسبوقا بالعدم كما قاله سلفه وسائر العقلاء وقد ذكرنا الفاطمة من كتاب الشفاء وغيره في غير هذا الموضع وهو مما يتبين به اتفاق العقلاء على أن كل ممكن يقبل الوجود والعدم فلا يكون الاحداثا كائنا بعد أن لم يكن وهذا مما يبين أن كل ما سوى الواجب بنفسه فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وهذا لا يناقض دوام فاعليته والمقصود هنا أن نفس الحدوث والامكان دليل على الافتقار إلى المؤثر وأما كون أحدهما جعل نفس المخلوقات مفتقرة إلى الخالق فهذا خطأ بل نفس المخلوقات مفتقرة إلى الخالق بذاتها واحتياجها إلى المؤثر أمر ذاتي لها لا يحتاج إلى علة فانه ليس كل حكم ثبت للذرات يحتاج إلى علة اذ ذلك يفضي إلى تسلسل العلل وهو باطل باتفاق العلماء بل من الاحكام ما هو لازم للذوات لا يمكن أن يكون مغايرًا للذوات ولا يفتقر إلى علة وكون كل ما سوى الله مفتقرا إليه محتاجا إليه

بها لاجلها وكذلك في النبوة والمعتزلة ومن وافقهم يثبتون لله شريعة بالقياس على عباده فيوجبون عليه من جنس ما يجب عليهم ويحرمون عليه من جنس ما يحرم عليهم ولا يجعلون أمره ونهيه وجبه وبغضه ورضاه وسخطه له تأثير في الاعمال بل صفاتها ثابتة بدون الخطاب والخطاب مجرد كاشف بمنزلة الذي يخبر عن الشمس والقمر والكواكب بما هي متصفه به والله سبحانه قد أخبر أنه يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس والاصطفاء افتعال من التصفية كما أن الاختيار افتعال من الخبره فيختار من يكون مصطفى وقد قال الله أعلم حيث يجعل رسالته فهو أعلم من يجعله رسولا ممن لم يجعله رسولا ولو كان كل الناس يصلح للرسالة لامتنع هذا وهو عالم بتعيين الرسول وانه أحق من غيره بالرسالة كما دل القرآن على ذلك وقد قالت خديجة رضي الله عنها لما نجا الوحي النبي صلى الله عليه وسلم وخاف من ذلك فقالت له كلا والله لا يخزيك الله أبدا انك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق وكانت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها أعقل وأعلم من الجهمية حيث رأت أن من جعله الله على هذه الاخلاق الشريفة المتضمنة لعدله واحسانه لا يخزيه الله فان حكمة الرب تأتي ذلك وهو لا عندهم هذا لا يعلم بل قد يخزي من يكون كذلك وقد نبأ أشرف الناس كائني جهل وغيره ولهذا أنكر المازري وغيره على خديجة كما أنكروا على هرقل استدلاله بما استدل به في حديث أبي سفيان المشهور لما سأل عن صفات النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه اذا اتخذ رسولا فضله بصفات أخرى لم تكن موجودة فيه قبل ارساله كما كان يظهر لكل من رأى موسى وعيسى ومحمد من أحوالهم وصفاتهم بعد النبوة وتلك الصفات غير الوحي الذي ينزل عليهم فلا يقال ان النبوة مجرد صفة اضافية كاحكام الافعال كما تقول الجهمية ولهذا لما صار كثير من أهل النظر كالرازي وأمثاله ليس عندهم الا قول الجهمية والعنصرية والفلاسفة تجددهم في تفسير القرآن وفي سائر كتبهم يذكرون أقوالا كثيرة متعددة كلها باطلة لا يذكرون الحق مثل تفسيره للهلال وقد قال تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج فقد ذكر قول أهل الحساب فيه وجعله من أقوال الفلاسفة وذكر قول الجهمية الذين يقولون ان القادر المختار يحدث فيه الضوء بلا سبب أصلا ولا حكمة وكذلك اذا تكلم في المطر يذكرون قول أولئك الذين يجعلونه حاصلًا عن مجرد البخار المتصاعد والمنعقد في الجو وقول من يقول انه أحدثه الفاعل المختار بلا سبب ويذكر قول من يقول انه نزل من الافلاك وقد يرجح هذا القول في تفسيره ويجزم بفساده في موضع آخر وهذا القول لم يقبله أحد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا أئمة المسلمين بل سائر أهل العلم من المسلمين من السلف والخلف يقولون ان المطر نزل من السحاب ولفظ السماء في اللغة والقرآن اسم لكل ماء أفل هو اسم جنس للعالي لا يتعين في شيء الا بما يضاف إلى ذلك وقد قال فلهمد بسبب إلى السماء وقال أنزل من السماء ماء وقال أأنتم من في السماء والمراد بالجميع العلو ثم يتعين هنا بالسقف ونحوه وهناك بالسحاب وهناك بما فوق العالم كله فقله أنزل من السماء ماء أي من العلو مع قطع النظر عن جسم معين لكن قد صرح في موضع آخر بنزوله من السحاب كما في قوله أفرايتم الماء الذي تشربون أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون والمزن السحاب وقوله ألم تر أن الله يرزق السحاب ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من خلاله والودق المطر وقال تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فأخبر سبحانه أنه يبسط السحاب في السماء وهذا مما يبين أنه لم يرد بالسماء هنا الافلاك فان السحاب لا يبسط



ذلك يقسوم به على سبيل التعاقب فهو كمن يقول أنه تقوم به الكلمات والأفعال على سبيل التعاقب ومن قال أنها كلمات أزليّة كما نقوله طائفة يقولون أنه تقوم به علوم لانهاية لها في آن واحد كما يقوله أبو سهل الصعلوكي وغيره فإن هذا يشبه قول من يقول تقوم به حروف لانهاية لها في آن واحد لكن قد يقال اجتماع العلوم بعلومات والارادات لمرادات قد يقال انه لا يتضاد كاجتماع معاني الكلام بخلاف اجتماع حروف فانه كاجتماع أصوات واجتماع أصوات كاجتماع حركات وجماع ذلك أن الحقائق إما أن تكون متماثلة وإما أن لا تكون وإذا لم تكن متماثلة فاما أن يمكن اجتماعها في محل واحد في زمن واحد واما أن لا يمكن فالاول المختلفة التي ليست بمتضادة كالعلم والقدرة وكالعلم واللون والثاني المتضادة كالسواد والياض وكالعجز مسع القدرة كالعلم بعلومات والقدرة على مقدرات والارادة لمرادات ليست هي متضادة بل يمكن اجتماع ذلك لكن قد يضيق عنه المحل كما يضيق قلب العبد عن اجتماع أمور كثيرة من ذلك مما لا يسعه قلبه والقلوب تختلف أيضا بذاتها ولهذا يمكن بعض الناس أن يقرأ ويفعل بيده ورجله وآخر لا يمكنه ذلك كما يمكن هذا الحركة

المسلمون منهم وقد دخل فيهم أعظم الناس ثقافاً من النصيرية والاسمعية ونحوهم ممن هو أعظم كفراً في الباطن ومعاداة الله ورسوله من اليهود والنصارى فهذه الامور وأمثالها مما هي ظاهرة مشهورة يعرفها الخاصة والعامة توجب ظهور مبايحتهم للمسلمين ومعارقتهم للدين ودخولهم في زمرة الكفار والمنافقين حتى يعدّهم من رأى أحوالهم جنساً آخر غير جنس المسلمين فإن المسلمين الذين يقيمون دين الاسلام في الشرق والغرب قديماً وحديثاً هم الجمهور والرافضة ليس لهم سعي الا في هدم الاسلام ونقض عراه وافساد قواعده والقدر الذي عندهم من الاسلام انما قام بسبب قيام الجمهور به ولهذا اقراة القرآن فيهم قليلة ومن يحفظه حفظاً جيداً فاعلمنا تعلمه من أهل السنة وكذلك الحديث انما يعرف ويصدق فيه ويؤخذ عن أهل السنة وكذلك الفقه والعبادة والزهد والجهاد والقتال انما هو عساكر أهل السنة وهم الذين حفظ الله بهم الدين علماً وعملاً بعلمائهم وعبادهم ومقاتلتهم والرافضة من أجهل الناس بدين الاسلام وليس للانسان منهم شيء يختص به الا ما يسرع عدو الاسلام ويسوء وليه فأياهم في الاسلام كلها سود وأعرف الناس بعيوبهم وعمادتهم أهل السنة لا تزال تطلع منهم على أمور غير ما عرفها كما قال تعالى في اليهود ولا تزال تطلع على خائنة منهم الا قليلاً منهم ولود كنت بعض ما عرفت من منهم بالباشرة ونقل الثقات وما رأيت في كتبهم لا يحتاج ذلك الى كتاب كبير وهم الغاية في الجهل وقلة العقل يغيضون من الامور ما لا فائدة لهم في بغضه ويفعلون من الامور ما لا منفعة لهم فيه اذا قدر أنهم على حق مثل تنف النجعة حتى كأن لهم عليها ناراً كأنهم ينتفون عائشة وشق جوف الكبش كأنهم يشقون جوف عر فهل فعل هذا أحد من طوائف المسلمين بعدوه غيرهم ولو كان مثل هذا مشروعا لكان بأبي جهل وأمثاله ومثل كراهتهم لفظ العشرة لبغضهم للرجال العشرة وقد ذكر الله لفظ العشرة في غير موضع من القرآن كقوله والفجر ولبال عشر وقوله وأتمناها بعشر تلك عشرة كاملة وأما التسعة فذكرها في معرض الذم كقوله وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون فهل كره المسلمون التكلم بلفظ التسعة على لفظ العشرة وكذلك كراهيتهم لاسم سمى بها من يغيضونه وقد كان من الصحابة من تسمى بأسماء تسمى بها عدو الاسلام مثل الوليد الذي هو الوحيد وكان ابنه من خيار المسلمين واسمه الوليد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقنته في الصلاة ويقول اللهم نج الوليد بن الوليد كما رواه في الصحيحين ومثل أبي بن خلف الذي قتله النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسلمين أبي بن خلف وغيره ومثل عمرو بن زود وفي الصحابة عمرو بن أمية وعمرو بن العاص ومثل هذا كثير ولم يغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم رجل من الصحابة ليكون كافراً سمى به فلو قدر كفر من يغيضونه لكان كراهتهم لاسمها في غاية الجهل مع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعوهم بها ويقال لهم كل من جرب من أهل العلم والدين الجمهور علم أنهم لا يرضون بالكذب ولو وافق أغراضهم فكبر وروون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها أحاديث بأسانيد خيرة من أسانيد الشيعة ورووها مثل أبي نعيم والثعلبي وأبي بكر النقاش والاهوازي وابن عساكر وأمثال هؤلاء ولا يقبل علماء الحديث منها شيئاً بل اذا كان الراوى عندهم مجهولاً توقفوا في روايته وأما أنهم معاشر الرافضة فقد رأيناكم تقبلون كل ما يقابل رأيكم وأهواءكم لا تردون غثاً ولا سمينا ويقال لكم اذا كان عند الجمهور من الاحاديث الصحيحة المعروفة عند من يعلم المسلمون كلهم صدقه وعلمه وأنتم ممن يعلم ذلك أحاديث متلقاة بالقبول بل متواترة توجب العلم الضرورى الذي

لا يمكن دفعه عن القلب تناقض هذه الأدلة التي رواها طائفة مجهولة أو معروفة بالكذب منكم ومن الجمهور فهل يمكن أن يدع الناس ما علموه بالضرورة وما علموه مستغادا بنقل الثقات الاثبات الذين يعرف صدقهم وضبطهم هل يمكن دفع هذا بمثل هذه الروايات المسببة التي لازمام لها ولا خطام ولو روى رجل أن الصلاة كانت أكثر من خمس وأن الصوم الواجب شهران وأن على المسلمين حج بيت آخر هل كان الطريق إلى تكذيب هذا الأمن جنس الطريق إلى تكذيبهم وقد نهينا في هذا الرد على طرق مما به يعلم كذب ما يعتمدون عليه غير طرق أهل الحديث وبيننا كذبهم تارة بالعقل وتارة بما علم بالقرآن وتارة بما علم بالتواتر وتارة بما أجمع الناس كلهم عليه ومن المعلوم أن الأخبار المخالفة للقرآن والتواتر والاجماع والمخالفة للعقل يعلم بطلانها هذا ومن جملة الطرق التي يعلم بها طرق ما يناقضون به مذهب أهل السنة من الأخبار وهم لا يعتمدون في أدلتهم إلا على أحد ثلاثة أشياء إما نقل كاذب وإما دلالة بحجة وإما قياس فاسد وهذا حال كل من احتج بحجة فاسدة نسبها إلى الشريعة فإن عمدته إما نص وإما قياس والنص يحتاج إلى صحة الإسناد ودلالة المتن فلا بد أن يكون النص ثابتا عن الرسول ولا بد أن يكون دالا على المطلوب والحج الباطل السمعية إما نقل كاذب وإما نقل صحيح لا يدل وإما قياس فاسد وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجة سمعية إلا من هذا الجنس وقولنا نقل يدخل فيه كلام الله ورسوله وكلام أهل الإجماع عند من يحتج به فإن الرافضة لا تخرج بالاجماع والأفعال والأقوال والأمسالة يجري مجرى ذلك

(فصل) واعلم أنه ليس كل أحد من أهل النظر والاستدلال خيرا بالمنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها وصوابها وخطئها فضلا عن العامة وقد علم من حيث الجملة أن المنقول منه صدق ومنه كذب وليس لهم خبرة أهل المعرفة علماء الحديث فهؤلاء يحتاجون في الاستدلال على الصدق والكذب إلى طرق أخرى والله سبحانه الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى الذي أخرج الناس من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئا وجعل لهم السمع والابصار والافتة بهدى من يناء من عباده بما تبسر له من الأدلة التي تبين له الحق من الباطل والصدق من الكذب كما في الحديث الصحيح الإلهي يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم ولهذا تنوعت الطرق التي بها يعلم الصدق من الكذب حتى في أخبار المخبر عن نفسه أنه رسول الله وهو دعوى النبوة فالطريق التي يعلم بها صدق الصادق وكذب المنتبئ الكذاب كثيرة متنوعة كما قد نهينا علمها في غير هذا الموضع وكذلك ما به يعلم صدق المنقول عن الرسول وكذبه يتعدد ويتنوع وكذلك ما به يعلم صدق الذين جاؤوا العلم فإن أهل العلم يعلمون صدق مثل مالك والثوري وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبي داود وأمثال هؤلاء علماء يقينيا يحزمون بأنهم لا يعتمدون الكذب في الحديث ويعلمون كذب محمد بن سعيد المصلوب وأبي الخثر القاضى وأحمد بن عبد الله الجويبارى وعتاب بن إبراهيم بن عتاب وأبي داود النخعي ونحوهم ممن يعلمون أنهم يتعمدون الكذب وأما الخطأ فلا يعصم من الأقرار عليه إلا النبي لكن أهل الحديث يعلمون أن مثل الزهري والثوري ومالك ونحوهم من أقل الناس غلطا في أشياء خفيفة لا تقدر في مقصود الحديث ويعرفون رجالا دون هؤلاء يغاطون أحيانا والغالب عليهم الحفظ والضبط ولهم دلائل يستدلون بها على غلط الغالط ودون هؤلاء قوم كثير

القوية الشديدة والآخر لا يمكنه ذلك ويمكن هذا أن يرى ويسمع من المختلفات ما لا يمكن الآخر رؤيته أو سماعه وإذا كان كذلك فالكلام في الصوت في شيئين أحدهما في بقاء الحركة وقدمها ولا ريب في إمكان بقاء نوع الصوت والحركة بمعنى حدوث الحركة والصوت شيئا فشيئا كحركة الفلك والكواكب وأما إمكان قدم نوع الصوت والحركة ففيه قولان مشهوران للنظار فالجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم تنكر إمكان قدم ذلك وكثير من أئمة أهل الحديث والفقهاء والتصوف والفلاسفة يجوزون قدم ذلك ومنهم من يجوز قدم نوع الصوت لأنواع الحركة وأما بقاء الصوت المعين والحركة المعينة فجمهور العقلاء يحيلون بقاء ذلك وقدمه بل امتناع قدم ما يمتنع بقاءه أولى فإن ما وجب قدمه وجب بقاءه وامتنع عدمه ومن الناس من جوز بقاء الصوت المعين والحركة المعينة وبعض هؤلاء جوز قدم الصوت المعين ولا فرق بين الحركة والصوت وأما الحروف المنطوق بها فالناس متنازعون هل هي طرف للصوت أم يمكن وجود حروف منظومة بلا صوت على القولين وإذا قيل لا يمكن وجود حرف منطوق به إلا بصوت فالحرف قد يعبر به عن نهاية





المعزلة أو حكم العرض لا يتعدى محله بل يقوم بكل جوهر فرد عرض يخصه من العلم والقدرة ونحو ذلك كما يقوله الأشعري على ثلاثة أقوال ومن لم يقل بالجواهر الفرد لم يلزمه ذلك بل يقول ان العرض القائم بالجسم ليس ينقسم في نفسه كما أن الجسم ليس ينقسم وأما بقوله للقسمة فهو كقبول الجسم للقسمة وهو لا يقولون ان الانسان تقوم به الحياة والقدرة والحس بجميع بدنه ويقولون ان بدن الانسان ليس مركبا من الجواهر المنفردة فلا يرد عليهم ما ورد على أولئك وأما الاعراض القائمة بروحه من العلم والارادة ونحو ذلك فهي أبعد عن الانقسام من الاعراض القائمة ببدنه وروحه أبعد عن كونها مركبة من الجواهر المنفردة من بدنه وان قيل انها جسم وعلى هذا اذا قيل يقوم بها علم واحد بمعلوم واحد كان هذا بمنزلة أن يقال يقوم بالعين ادراك واحد لدرك واحد وبعملة أن يقوم بداخل الاذن سمع واحد لسموع واحد وهذا وغيره مما يحجبون به المتفلسفة الذين قالوا ان النفس الناطقة لا تتحرك ولا تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست بجسم فان عدتهم على ذلك كونها يقوم بها ما لا ينقسم كالعلم بما لا ينقسم واذا لم تنقسم امتنع كونها جسما وكلا المقدمتين

صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي فهو ما ضل وما غوى وكذلك خلفاؤه الراشدون الذين قال فيهم عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ فانهم خلفوه في ذلك فانتفى عنهم بالهدى والضلال وبالرشد النقي وهذا هو الكمال في العلم والعمل فان الضلال عدم العلم والنقي اتباع الهوى ولهذا أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال النبي صلى الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون فالمهدى الراشد الذي هداه الله الصراط المستقيم فلم يكن من أهل الضلال الجهال ولا من أهل النقي المغضوب عليهم والمقصود هنا أن بعض الصحابة أعلم بالرسول من بعض وبعضهم أكثر تبليغا لعلهم من بعض ثم قد يكون عند المفضول علم قضية معينة لم يعلمها الا فضل فيستفيد منها ولا يوجب ذلك أن يكون هذا أعلم منه مطلقا ولا أن هذا أعلم يتعلم من ذلك المفضول ما امتار به ولهذا كان الخلفاء يستفيدون من بعض الصحابة علما لم يكن عندهم كما استفاد أبو بكر رضي الله عنه علم ميراث الجدم من محمد بن سلة والمغيرة بن شعبة واستفاد عمر رضي الله عنه علم دية الحنين والاستئذان وقوريت المرأة من دية زوجها وغير ذلك من غيره واستفاد عثمان رضي الله عنه حديث مقام المتوفى عنها في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله من غيره واستفاد علي رضي الله عنه حديث صلاة التوبة من غيره وقد ينحى ذلك العلم عن الفاضل حتى يموت ولم يعلمه ويبلغه من هودونه وهذا كثير ليس هذا موضعه لكن المقصود أن نبين طرق العلم والصحابة الذين أخذ الناس عنهم العلم بعد الخلفاء الاربعة مثل أبي بن كعب وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وحذيفة وعمران بن حصين وأبي موسى وسلمان وعبد الله بن سلام وأمثالهم وبعد هؤلاء مثل عائشة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وجابر وغيرهم ومن التابعين مثل الفقهاء السبعة وغيرهم وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عبد الله بن عتبة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعلي بن الحسين وخارجة بن زيد بن ثابت وسليمان بن يسار ومثل علقمة والاسود وشريح القاضي وعبيد الله السلماني والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأمثالهم ثم من بعده هؤلاء مثل الزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير ومكحول الشامي وأيوب السخيتاني ويحيى بن سعيد الانصاري وزيد بن أبي حبيب المصري وأمثالهم ثم بعده هؤلاء مثل مالك والثوري وحامد بن زيد وحامد بن سلة والليث والاوزاعي وشعبة وزائدة وسفيان ابن عيينه وأمثالهم ثم من بعده هؤلاء مثل يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك وعبد الله بن وهب وكيع بن الجراح واسماعيل بن علقمة وهشام بن بشر وأبي يوسف القاضي والشافعي وأحمد والحميدي واسحق بن راهويه والقاسم بن سلام وأبي ثور وابن معين وابن المديني وأبي بكر بن أبي شبة وأبي خيثمة ربه بن حرب وبعد هؤلاء البخاري ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد الدارمي وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ومحمد بن مسلم بن واره وأبو بكر الاثرم وابراهيم الحارثي وبقي بن مخلد الاندلسي ومحمد بن وضاح ومثل أبي عبد الرحمن النسائي والترمذي وابن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن جرير الطبري وعبد الله بن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن أبي حاتم ثم بعده هؤلاء مثل أبي حاتم البستي وأبي بكر البخاري وأبي بكر النيسابوري وأبي قاسم الطبراني وأبي الشيخ الاصبهاني



وأبي أحمد العسال الاصبهاني وأمثالهم ثم من بعده هؤلاء مثل أبي الحسن الدارقطني وابن منده الحاكم أبي عبد الله وعبد الغني بن سعد وأمثال هؤلاء ممن لا يمكن احصاؤهم فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرهم وان كان في هؤلاء من هو أكثر رواية وفيهم من هو أكثر منهم معرفة بصحيحه وسقيمه ومنهم من هو أفقه منه من غيره قال أحمد بن حنبل معرفة الحديث والفقه فيه أحب الي من حفظه وقال علي بن المديني أشرف العلم الفقه في متون الاحاديث ومعرفة أحوال الرواة فان يحيى بن معين وعلي بن المديني ونحوهما أعرف بصحيحه وسقيمه من مثل أبي عبيد وأبي ثور وأبو عبيد وأبو ثور ونحوهما أفقه من أولئك وأحمد كان يشارك هؤلاء وهؤلاء وكان أئمة هؤلاء وهؤلاء ممن يحبهم ويحسونه كما كان مع الشافعي وأبي عبد ونحوهما من أهل الفقه في الحديث ومع يحيى بن معين وعلي بن المديني ونحوهما من أهل المعرفة في الحديث ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه أكثر من أبي داود وأبو داود له عناية بالفقه أكثر والبخاري له عناية بهذا وهذا وليس المقصود هنا توسعة الكلام في هذا بل المقصود أن علماء أهل العلم بالحديث لهم من المعرفة بأحوال الرسول ما ليس لغيرهم فهم أئمة هذا الشأن وقد يكون الرجل صادقا كثير الحديث كثير الرواية فيه لكن ليس من أهل العناية بصحيحه وسقيمه فهذا يستفاد منه بقوله فانه صادق ضابط وأما المعرفة بصحيحه وسقيمه فهذا علم آخر وقد يكون مع ذلك فقيها مجتهدا وقد يكون صالحا من خبار المسلمين وليس له كثير معرفة لكن هؤلاء وان تفاضلوا في العلم فلا يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن له علم فكل من كان بالرسول أعرف كان عيظه بين الصدق والكذب أتم فقدير وج على أهل التفسير والفقه والرهو والنظر أحاديث كثيرة اما يصدقون بها واما يجوزون بصدقها وتكون معلومة الكذب عند علماء الحديث وقد يصدو بعض هؤلاء بما يكون كذبا عند أهل المعرفة مثل ما يروي طائفة من الفقهاء حديث لا تفعل يا جبراء فانه يورث البرص وحديث زكاة الارض نبتها وحديث نهى عن بيع وشروط ونهى عن بيع المكاتب والمدير وأم الولد وحديث نهى عن فقير الطحان وحديث لا يجمع العشر والخراج على مسلم وحديث ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع الوتر والنحر وركعتا الفجر وحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يرم ويقتصر وحديث لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وحديث لا مهر دون عشرة دراهم وحديث الفرق بين الطلاق والعاق في الاستثناء وحديث أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة وحديث نهى عن البتراء وحديث يغسل الثوب من المني والدم وحديث الوضوء مما خرج لا مما دخل وحديث كان يرفع يديه في ابتداء الصلاة ثم لا يعود الى أمثال ذلك من الأحاديث التي يصدق بعضها طائفة من الفقهاء ويننون عليها الحلال والحرام وأهل العلم بالحديث متفقون على أنها كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم موضوع وكذلك أهل العلم من الفقهاء يعلمون ذلك وكذلك أحاديث يروونها كثير من التسال وخطها صدقا مثل قولهم ان عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا ومثل قولهم ان قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالعداء والعشي يرددون وهمه واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالعداء والعشي يرددون وجهه نزل في أهل الصفة ومثل حديث غلام المعرفة بن شعبة أحد الابدال الاربعة وكذلك حديث فيه ذكر الابدال والاقطاب والاعوات وعبد الاولياء وأمثال ذلك مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه كذب وكذلك أمثال هذه الاحاديث قد تعلم من

ممنوعة كما قد بسط الجواب عن هذه الحجة التي هي عمدتهم في غير هذا الموضع ولما عسر جواب هذه على الرازي ونحوه من أهل الكلام اعتقدوا أن القول بالمعاد مبني على اثبات الجوهر الفرد لظنهم أنه لا يمكن الجواب عن هذه الاباثبات الجوهر الفرد وأن القول بالفسول بالمعاد يقتضي القول بأن أجزاء البدن تفرقت ثم اجتمعت وليس الامر كذلك فان اثبات الجوهر الفرد مما أنكره أئمة السلف والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وجهور العقلاء وكثير من طوائف أهل الكلام كالهشامية والضرارية والتجارية والكلابية وكثير من الكرامية والقول بمعاد الابدان مما اتفق عليه أهل الملل فكيف يكون القول بمعاد الابدان مستلزما للقول بالجوهر الفرد وبسط هذه الامور له موضع آخر والمقصود هنا التنبيه على ما ذكره من البحث مع الكرامية وحديثه فيقال قول الكرامية الذي يحكاها عنهم من أنه يستحيل تعري الباري عن الاقوال الحادثة في ذاته بعد قيامها قول لا يوافقهم عليه كل من وافقهم على أصل هذه المسئلة فان الموافقين لهم على أصل المسئلة هم أكثر الناس وأئمتهم من الطوائف كلها حتى من أئمة أهل السنة والحديث وأئمة الفلاسفة أهل الشرع وأهل الرأي وأما

يكون من محاسنه وفضائله فهذا جواب محمل

ثم نحن نتكلم على ما ذكرته الرافضة من المطاعن على وجه التفصيل ~~ص~~ كما ذكره أفضل  
الرافضة في زمانه صاحب هذا الكتاب لما ذكر أن الكلبي صنف كتابا في المثالب قال  
الرافضي وقد ذكر غيره منها أشياء كثيرة نحن نذكر منها شيئا يسيرا منها ما رواه عن أبي بكر  
أنه قال على المنبر إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتصم بالوحى وإن لي شيطانا يعتريني فإن  
استفهمت فأعيتوني وإن زغت فقوموني وكيف تجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه مع  
أن الرعية تحتاج إليه \* والجواب أن يقال هذا الحديث من أكبر فضائل الصديق رضي الله  
عنه وأدلهما على أنه لم يكن يريد علو في الأرض ولا فسادا فلم يكن طالب رياسة ولا كان ظالما وإنه  
إنما كان يأمر الناس بطاعة الله ورسوله فقال لهم إن استقمتم على طاعة الله فأعيتوني عليها  
وإن زغت عنكم فقوموني كما قال أيضا أيها الناس أطيعوني ما أطعت الله فإذ عصيت الله فلا طاعة  
لي عليكم والشيطان الذي يعتريه يعترى جميع بني آدم فإنه ما من أحد إلا وقد وكل الله به قرينه  
من الملائكة وقرينه من الجن والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم كما في الصحيحين عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من أحد إلا وقد وكل الله به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قيل  
وأنت يا رسول الله قال وأنا إلا أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير وفي الصحيح عنه قال  
لما مر به بعض الأنصار وهو يتحدث مع صفية ليل قال على رسلكم إنها صفية بنت حيي ثم  
قال إني خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكم شيئا أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم  
ومقصود الصديق بذلك إني لست معصوما كالرسول صلى الله عليه وسلم وهذا حق وقول  
القائل كيف تجوز إمامة من يستعين على تقويمه بالرعية كلام جاهل بحقيقة الإمامة فإن  
الإمام ليس هو رب الرعية حتى يستغنى عنهم ولا هو رسول الله إليهم حتى يكون هو الواسطة بينهم  
وبين الله وإنما هو والرعية شركاء يتعاونون هم وهو على مصلحة الدين والدنيا فلا بد له من إعادتهم  
ولا بد لهم من إعادته كأمير القافلة الذي يسير بهم في الطريق إن سلك بهم الطريق اتبعوه  
وإن أخطأ عن الطريق نهوه وأرشدوه وإن خرج عليهم صائل يصول عليهم تعاون هو وهم على  
دفعه لكن إذا كان أكملهم علما وقدره ورجه كان ذلك أصح لأحوالهم وذلك إمام الصلاة أن  
استقام صلوأه وصلاته وإن ساء سجوده فقوموه إذا زاع وكذلك دليل الحاج إن مشى بهم في  
الطريق مشوا خلفه وإن غلط قوموه والناس بعد الرسول لا يتعلمون الدين من الإمام بل الأئمة  
والأئمة كلهم يتعلمون الدين من الكتاب والسنة ولهذا لم يأمر الله عند التنازع برد الأمر إلى الأئمة  
بل قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في  
شيء فردوه إلى الله والرسول الآية فأمر بالرد عند التنازع إلى الله والرسول لا إلى الأئمة وولاية الأمور  
وإنما أمر بطاعة ولاة الأمور تبع الطاعة الرسول ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الطاعة  
في المعروف وقال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه  
وقول القائل كيف تجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه مع أن الرعية تحتاج إليه واردة في  
كل متعاونين ومتشاركين يحتاج كل منهما إلى الآخر حتى الشركاء في التجارات والصناعات وإمام  
الصلاة هو بهذه المنزلة فإن المأمومين يحتاجون إليه وهو يحمل عنهم السهو وكذلك القراءة عند  
الجمهور وهو يستعين بهم إذا سها فبينهم على سهوه ويقومونه ولو زاع عن الصلاة فخرج عن الصلاة  
الشرعية لم يتبعوه فيها ونظائره متعددة ثم يقال استعانة على برعيته وحاجته إليهم كانت أكثر من  
استعانة أبي بكر وكان تقويم أبي بكر لرعيته وطاعتهم له أعظم من تقويم علي لرعيته وطاعتهم له

من الأحاد ليس وجوده بنفسه  
والجملة ليس وجودها بنفسها  
فليس هناك شيء وجوده بنفسه  
وكل ما ليس وجوده بنفسه فلا  
يكون وجوده إلا بغيره فتعين أن  
يكون هناك غير ليس هو جملة  
مجموع الممكنات ولا شيئا من الممكنات  
وما ليس كذلك فهو موجود بنفسه  
وهو الواجب بنفسه ضرورة وأما  
قوله يكون ترجح كل واحد بالآخر  
أي يكون كل من الممكنات موجودا  
يمكن آخر على سبيل التسلسل فيقال  
له نفس طبيعة الامكان شاملة  
لجميع الأحاد وهي مشتركة فيها فلا  
يتصور أن يكون شيء من أفراد  
الممكنات خارجا عن هذه الطبيعة  
العامة الشاملة ونفس طبيعة  
الامكان توجب الافتقار إلى الغير  
فلوقدر وجود ممكنات بدون واجب  
بنفسه لزم استغناء طبيعة  
الامكان عن الغير فيكون ما هو ممكن  
مفتقرا إلى غيره ليس بممكنا مفتقرا  
إلى غيره وذلك جع بين التقيضين  
يسبب ذلك أنه مهما قدر من  
الممكنات التي ليست متناهية فإنه  
ليس واحد منها موجودا بنفسه بل  
هو مفتقر إلى ما يبدعه ويفعله  
فالثاني منها مشاركة للأول في هذه  
الصفة من كل وجه فليس لشيء منها  
وجود من نفسه ولا للجملة فلا  
يكون هناك موجود أصلا بل إذا  
قال القائل هذا موجودا بآخر  
والآخر بآخر إلى غير نهاية أو هذا  
أبدعه آخر والآخر أبدعه آخر إلى



لا كالأجسام كان النزاع في اللفظ

دون المعنى والطريق في الرد ما أسلفناه في كونه جوهرًا وإن قيل أنه كالأجسام فهو ممتنع لثمانية أوجه منها أربعة وهي ما ذكرناها في استحالة كونه جوهرًا وهي الأول والثالث والرابع والخامس ويختص الجسم بأربعة أخرى هي الأولى والذين ذكرهم في إبطال كونه جوهرًا هو أن المعتمد أن نقول لو كان الباري جوهرًا لم يحل أن يكون جوهرًا كالجواهر أو لا كالجواهر والأول باطل الخمسة أوجه وإن قيل أنه جوهر لا كالجواهر فهو تسليم للطلوب فإنا نثبت كونه جوهرًا كالجواهر وإذا عاد الأمر إلى الإطلاق اللفظي فالنزع لفظي ولا مشاحة فيه إلا من جهة ورود التعبد من الشارع به ولا يخفى أن ذلك مما لا سبيل إلى إثباته قال وعلى هذا فن قال أنه جوهر بمعنى أنه موجود لافي موضوع والموضوع هو المحل (١) المقوم ذاته المقوم لما يحل فيه كما قاله الفلاسفة أو أنه جوهر بمعنى أنه قائم بنفسه غير مفقر في وجوده إلى غيره كما قاله النصارى مع اعترافه أنه لا يثبت له أحكام الجواهر فقد وافق في المعنى وأخطأ في الإطلاق من حيث أنه لم ينقل عن العرب إطلاق الجوهر بأزاء القائم بنفسه ولا ورد فيه إذن من الشرع فيقال إذا كان قول القائل أنه جوهر لا كالجواهر وجسم لا كالأجسام

(١) قوله المقوم ذاته المقوم الخ يتأمل ولعلهما نسختان جمع بينهما النسخ كتبه مصححه

في آخر كل سورة ويعلمون أن أصح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل السور أحاديث قل هو الله أحد ولهذا رواها أهل الصحيح فأورد الحفا ظاهرها مصنفات كالحافظ أبي محمد الخلال وغيره ويعلمون أن الأحاديث المأثورة في فضل فاتحة الكتاب وآية الكرسي وخواتيم البقرة والمعوذتين أحاديث صحيحة فلهم فرقان يفرقون بين الصدق والكذب وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل ليس بمسند ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل ثلاث علوم لا أسناد لها وفي لفظ ليس لها أصل التفسير والمغازي والملاحم يعني أن أحاديثها مرسلة والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها ووردها وأصح الأقوال أن منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عن لا يعرف حاله فهذا موقوف وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه الثقات كان مردودا وإذا كان المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلم عن شيخ لا تحرف هذا يدل على صدقه فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة مما تامل الخطافيه وتعمد الكذب كان هذا مما يعلم أنه صدق فإن المخبر انما يوثق من جهة تهمد الكذب ومن جهة الخطا فإذا كانت القصة مما يعلم أنه لم يتواطأ فيه المخبران فالعادة تمنع عما تلهما في الكذب عمدًا وخطأً ومثل أن يكون قصة طوبى بها أقوال كثيرة رواها هذا مثل ما رواها هذا فهذا يعلم أنه صدق وهذا مما يعلم أنه صدق محمد وموسى عليهما السلام فإن كلا منهما أخبر عن الله وملائكته وخلقته للعلم وعصية آدم ويوسف وغيرهما من قصص الأنبياء عليهم السلام بمثل ما أخبر به إلا خرم العلم بأن واحد منهما لم يستفد ذلك من الآخر وأنه يمتنع في العادة مما تامل الخبرين الباطلين في مثل ذلك فإن من أخبر بأخبار كثيرة مفصلة دقيقة عن مخبر معين لو كان مبطلا في خبره لاختلف خبره لا ممتنع أن مبطلا يخلق ذلك من غير تفاوت لا سيما في أمور لا تهتدى العقول إليها بل ذلك بين أن كلا منهما أخبر بعلم وصدق وهذا مما يعلمه الناس من أحوالهم فلو جاء رجل من بلد وأخبر عن حوادث مفصلة حدثت فيه تنظم أقوالا وأفعالا مختلفة وجاء من علمنا أنه لم يواطأ على الكذب فكفى مثل ذلك علم قطعاً أن الأمر كان كذلك فإن الكذب قد يقع في مثل ذلك لكن على سبيل المواطأة وتلقى بعضهم عن بعض كما يتوارث أهل الباطل المقالات الباطلة مثل مقالة النصارى والجهمية والرافضة ونحوهم فإما وإن كان يعلم بضرورة العقل أنها باطلة لكنها تلقاها بعضهم عن بعض فلما تواطؤا عليها جارا اتفاقهم فيها على الباطل والجماعة الكثيرون يجوز اتفاقهم على مجد الضروريات على سبيل التواطؤ أما عمد الكذب وأما خطأ في الاعتقاد وأما اتفاقهم على مجد الضروريات من دون هذا وهذا فممتنع

(فصل) في الطرق التي يعلم بها كذب المنقول منها أن يروى خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة مثل أن نعلم أن مسيلة الكذاب ادعى النبوة واتبعه طوائف كثيرة من بني حنيفة فكانوا مرتدين لايمانهم هذا المتنبي الكذاب وأن أبا الولوة قاتل عمر كان مجوسا كافرا وأن الهرمزان كان مجوسيا أسلم وأن أبا بكر كان يصلي بالناس مدة مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخلفه في الإمامة بالناس لمرضه وأن أبا بكر وعمر دفنا في حجره عائشة مع النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ما يعلم من غزوات النبي صلى الله عليه وسلم التي كان فيها القتال كبدر ثم أحد ثم الخندق ثم خيبر ثم فتح مكة ثم غزوة الطائف والتي لم يكن فيها قتال كغزوة تبوك وغيرها وما نزل من القرآن في الغزوات كنزول الانفال بسبب بدر ونزول آخر آل عمران

موافقا لقولك في المعنى وإنما النزاع  
بينك وبينه في اللفظ قامت حجة  
عليك لفظا ومعنى أما اللفظ فن  
وجهين أحدهما أنه كما أن الشارع  
لم يأذن في إثبات هذه الالفاظ له  
فلم يأذن في نفيها عنه وأنت إذا لم  
تسمه سبحانه لعدم إذن الشارع فليس  
لك أن تقول ليس بسبحى لعدم  
إذن الشارع في هذا النفي بل إذا لم  
يطلق إلا ما أذن فيه الشارع لا يطلق  
لا هذا ولا هذا ثم أنت تسميه قديما  
وواجب الوجود وذاتا ونحو ذلك  
مما لم يرد به الشارع والشارع يفرق  
بين ما يدعى به من الأسماء فلا يدعى  
إلا بالأسماء الحسنى وبين ما يحبر  
بمحمونه عنه من الأسماء لا ثبات  
معنى يستحقه نفيه عنه نافي لما  
يستحقه من الصفات كما أنه من  
نازعك في قدمه أو وجوب وجوده  
قلت مخبر عنه بما يستحقه أنه قد تم  
وواجب الوجود فان كان النزاع  
مع من يقول هو جوهر وجسم  
في اللفظ فعذرهم في الإطلاق أن  
النافي نفي ما يستحقه الرب من  
الصفات في ضمن نفي هذا الاسم  
فأثبتنا له ما يستحقه من الصفات  
بإثبات مسمى هذا الاسم كما فعلت  
أنت وغيرك في اسم قديم وذات  
وواجب الوجود ونحو ذلك الثاني  
أنك احتجبت على نفي ذلك بأن  
العرب لم ينقل عنها إطلاق الجوهر  
بإزاء القائم بنفسه فيقال لك  
ولم ينقل عنها إطلاقه براء كل متحيز

بسبب أحد ونزول أولها بسبب نصارى نجران ونزول سورة الحشر بسبب بني النضير ونزول  
الأحزاب بسبب الخندق ونزول سورة الفتح بسبب صلح الحديبية ونزول براءة بسبب غزوة تبوك  
وغيرها وأمثال ذلك فإذا روي في الغزوات وما يتعلق بها ما يعلم أنه خلاف الواقع علم أنه كذب  
مثل ما يروي هذا الرافضي وأمثاله من الرافضة وغيرهم من الأكاذيب الباطلة الظاهرة في  
الغزوات كما تقدم التبيه عليه ومثل أن يعلم نزول القرآن في أي رقت كان كما يعلم أن سورة  
البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنفال وبراءة نزلت بعد الهجرة في المدينة وأن  
الأنعام والأعراف ويونس وهود ويوسف والكهف وطه ومريم واقترنت الساعة وهل  
أتى على الإنسان وغير ذلك نزلت قبل الهجرة بمكة وأن المعراج كان بمكة وأن الصفة كانت  
بالمدينة وأن أهل الصفة كانوا من جملة الصحابة الذين لم يقاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا  
ناسا معينين بل كانت الصفة منزلا ينزل بهما من لأهل له من الغرباء القادمين ومن دخل فهم  
سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وغيرهما من صالحى المؤمنين وكالعربيين الذين ارتدوا عن  
الاسلام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم  
وألقاهم في الحرة يستسقون فلا يسقون وأمثال ذلك من الأمور المعلومه فإذا روي الجاهل  
نقيض ذلك علم أنه كذب ومن الطرق التي يعلم بها الكذب أن ينفرد الواحد والاثنان بما يعلم  
أنه لو كان واقعا لتوفرت الهمم والدواعي على نقله فانه من المعلوم أنه لو أخبر الواحد ببطلان عظيم  
بقدر بغداد والسام والعراق لعلمنا كذبه في ذلك لانه لو كان موجودا لأخبر به الناس وكذلك  
لو أخبرنا بأنه تولى رجل بين عمر وعثمان أو تولى بين عثمان وعلي أو أخبرنا بأن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يؤذن له في العيد أو في صلاة الكسوف أو الاستسقاء أو أنه كان يقام بمدينة  
يوم الجمعة أكثر من جمعة واحدة أو يصلى يوم العيد أكثر من عيد واحد أو أنه كان يصلى  
العيد بمكة أو أن أهل مكة كانوا ينون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى خلفه أو أنه كان  
يجمع بين الصلاتين بمكة كما كان يقصر أو أنه فرض صوم شهر آخر غير رمضان أو أنه فرض  
صلاة سابعة وقت الضحى أو نصف الليل أو أنه فرض حج بيت آخر غير الكعبة أو أن القرآن  
عارضه طائفة من العرب أو غيرهم بكلام يتساو به ونحو هذه الأمور لكننا علم كذب هذا الكاذب  
فأنا علم انتفاء هذه الأمور بانتفاء لازمها فان هذه لو كانت لكانت مما يتوفر الهمم والدواعي على  
نقلها عامة لبني آدم وخاصة لأمتنا شرعا فإذا لم ينقلها أحد من أهل العلم فضلا عن أن تتواتر علم  
أنها كذب ومن هذا الباب نقل النص على خلافة علي فأننا علم أنه كذب من طرق كثيرة فان  
هذا النص لم يبلغه أحد بأسناد صحيح فضلا عن أن يكون متواترا ولا نقل ان أحد اذ كرهه على  
جهة الخفاء مع تنازع الناس في الخلافة وتساوهم فيها يوم السقيفة وحين موت عمر وحين  
جعل الأمر شورى بينهم في ستة ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي فمن المعلوم أن مثل هذا  
النص لو كان كما تنقله الرافضة من أنه نص على علي نصا جليا فاطاعا للعدو علم المسلمون لكان من  
المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل منسلة وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس بل  
أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوفر الهمم على ذكره فها تباية التوفر فانتفاء ما يدعى علم أنه  
لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم وتطائر ذلك كثيرة في الجملة الكذب هو نقيض الصدق  
وأحد النقيضين يعلم انتفاؤه تارة بنبوت نقيضه وتارة بما يدل على انتفائه بخصوصه والكلام  
مع الشيعة أكثر مبني على النقل فمن كان خبير بما وقع وبالأخبار الصادقة التي توجب العلم



اليقيني علم انتفاء ما يناقض ذلك عينا (١) ولهذا ليس في أهل العلم بالأحاديث النبوية ما يوجب العلم بفضول الشيعين وصحة إمامتهم وكذب ما تدعيه الرافضة ثم كل من كان أعلم بالرسول وأحواله كان أعلم بطلان مذهب الزيدية وغيرهم ممن يدعي ناصحيا وأن عليا كان أفضل من الثلاثة أو يتوقف في التفضيل فإن هؤلاء انما وقعوا في الجهل المركب أو البسيط لضعف علمهم بما علمه أهل العلم بالأحاديث والآثار

(فصل) واعلم أنه تم أحاديث أخر لم يذكرها هذا الرافضي لو كانت صحيحة لدلت على مقصوده وفهم ما هو أدل من بعض ما ذكره لكنها كلها كذب والناس قد رويوا أحاديث مكذوبة في فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية وغيرهم لكن المكذوب في فضل علي أكثر لأن الشيعة أجرا على الكذب من النواصب قال أبو الفرج بن الجوزي فضائل على الصحيحة كثيرة غير أن الرافضة لم تقنع فوضعت له ما يضع لا ما يرفع وحوسبت حاشيته من الاحتياج إلى الباطل قال واعلم أن الرافضة ثلاثة أصناف صنف منهم سمعوا أشياء من الحديث فوضعوا أحاديث وزادوا ونقصوا وصنف لم يسمعوا فتراهم يكذبون على جعفر الصادق ويقولون قال جعفر وقال فلان وصنف ثالث عوام جهلة يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل ومما لا يسوغ فمن أمثال الموضوعات ما رواه ابن الجوزي من طريق النسائي في كتابه الذي وضعه في خصائص على من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي قال قال علي رضي الله عنه أنا عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق الآخر لا يقولها بعدى إلا كاذب صليت قبل الناس سبع سنين ورواه أحمد في الفضائل وفي رواية له ولقد أسلمت قبل الناس بسبع سنين ورواه من حديث العلاء بن صالح أيضا عن المنهال عن عباد قال أبو الفرج هذا حديث موضوع والمتهم به عباد بن عبد الله قال علي بن المديني كان ضعيف الحديث وقال أبو الفرج جاد الأزدي روى أحاديث لا يتابع عليها وأما المنهال فتركه شعبة قال أبو بكر الأثرم سألت أبا عبد الله عن حديث علي أنا عبد الله وأخو رسول الله فقل اضرب عليه فانه حديث منكر قلت وعباد يروي من طريقه عن علي ما يعلم أنه كذب عليه قطعا مثل هذا الحديث فإنا نعلم أنه كان أبر وأصدق وأتقى لله من أن يكذب ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب طاهر معلوم بالضرورة أنه كذب وما علمنا أنه كذب طاهر لا يشبه فقد علمنا أن عليا لم يقله لعلمنا أنه أتقى لله من أن يتعمد هذا الكذب القبيح وأنه ليس مما يشبه حتى يخطئ فيه فالناقل عنه إما متعمد الكذب وإما مخطئ غلط وليس قدح المبلغض لعل من الحوارج والمتعصبين لبني مروان وغيرهم مما يشكك في صدقه وبره وتقواه كما أنه ليس قدح الرافضة في أبي بكر وعمر بل وقدح الشيعة في عثمان لا يشكك في العلم بصدقهم وبرهم وتقواهم بل نحن نجزم بأن واحدا منهم لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هو فيمادون ذلك فإذا كان المنقول عنه مما يملط في مثله وقد علمنا أنه كذب جزمنا بكذب الناقل متعمدا أو مخطئا مثل ما رواه عبد الله في المناقب حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا شريك عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله عن علي وحدثنا أبو خنيفة حدثنا الأسود بن عامر حدثنا شريك عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي قال لما نزلت وأنذر عشيرتلك الأقربين دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أهل بيته إن كان الرجل منهم لا كلام جذعة وإن كان شاربا فارقا إلى آخر الحديث وهذا كذب

حامل للأعراض ولا نقل عنها إطلاق لفظ ذات بأزاء نفسه وانما لفظ الذات عندهم تأنيث ذو فلا تستعمل الامضافة كقوله تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وقوله أنه علم بذات الصدور وقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يكذب إبراهيم الا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله وقول خبيب وذلك في ذات الآله وإن يشأ

يبارك على أوصال شلومزع وأمثال ذلك أي في جهة الله أي الله تعالى ولهذا أنكروا برهان وغيره على المتكلمين إطلاق لفظ ذات الله وإذا كان كذلك فإنت أطلقت لفظ الذات على ما لم تطلقه العرب بغير إذن من الشرع ولو قال لك قائل إن الله ليس بذات نازعته فكذلك يقول منازعك في اسم الجوهر والجسم إذا كان موافقا لك على معناهما وأيضا فإن لفظ الجوهر والجسم قد صار في اصطلاحكم جميعا أعم مما استعملت فيه العرب فإن العرب لا تسمى كل متحيز جوهر ولا تسمى كل مشار إليه جسما فلا تسمى الهواء جسما وفي اصطلاحكم سميت هذا جسما كما

(١) قوله ولهذا ليس في أهل العلم الخ كذا في النسخة ولا يخلو من نقص أو تحريف وحرر كتبه

مصححه

فإذا أريد بعبارة عدمه ما يستلزم عدمه ويدل على عدمه فهو صحيح وإن أريد بعبارة عدمه تحقق العدم الذي يقتضي تحققه إلى علة موجبة له فليس ذلك فإن العدم المستمر لا يفتقر إلى علة موجبة فقول القائل الممكن لا يوجد إلا بمرجح عنزلة قوله لا يوجد بنفسه لا يوجد إلا بغيره ولا يحتاج أن يقول ما لا يوجد بنفسه لا يعدم إلا بغيره فإن ما لا يوجد بنفسه فليس له من نفسه وجود وإذا قلت له من نفسه العدم فهذا له معنيان إن أردت أن حقيقته مستلزما للعدم لا تقبل الوجود فليس كذلك بل هي قابلة للوجود وإن أردت أن حقيقته لا تقتضي الوجود بل ليس لها من نفسها غير العدم وإن وجودها لا يكون إلا من غيرها لا من نفسها فهذا صحيح فالفرق بين كونه ليس له من نفسه إلا العدم وبين كون نفسه مستلزما للعدم فرق بين مع أن قولنا له من نفسه وليس له من نفسه لا يريده أنه في الخارج نفس ثابتة ليس لها إلا العدم وهي مستلزما للعدم فإن هذا يتخيل من يقول المعدوم شيء ثابت في الخارج أو يقول الماهيات في الخارج أمور مغايرة للوجود المحقق في الخارج وهذا كله خيال باطل كما قد بسط في موضعه ولكن الماهية والشيء قد يقدر في الذهن قبل وجوده في الخارج وبعد ذلك فما في الأذهان مغاير لما في الأعيان وإذا قلنا هذا الممكن يقبل الوجود

وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفأتان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين قال فتشج الناس ليكون واجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا من أمير ومنكم أمير فذهب اليهم أبو بكر وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فذهب عمر يتكلم فأسكته أبو بكر وكان عمر يقول والله ما أردت بذلك إلا أني هيات كلاما قد أعجبتني خشيت أن لا يبلغه أبو بكر ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبو بكر فبلغ الناس فقال في كلامه نحن الامراء وأنتم الوزراء فقال حباب بن المنذر لا والله لا نفعل منّا أمير ومنكم أمير فقال أبو بكر لا ولكننا الامراء وأنتم الوزراء هم أوسط العرب دارا وأرفعهم أحسابا فبايعوا عمر وأبا عبيدة بن الجراح فقال عمر بل نبايعك أنت فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس فقال قائل قتلتم والله سعدا فقال عمر قتله الله وفي صحيح البخاري عن عائشة في هذه القصة قالت ما كان من خطبتهم ما من خطبة إلا نفع الله بهم القصد وخوف عمر الناس وإن فيهم لنفاقا فرددتهم الله بذلك ثم لقد بعث أبو بكر الناس الهدي وعرفهم الحق الذي عليهم وفي صحيح البخاري عن أنس بن مالك أنه سمع خطبة عمر الأخيرة حين جلس على المنبر وذلك العدم من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشهد وأبو بكر صامت لا يتكلم قال كنت أرجو أن يعي ش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا يريد بذلك أن يكون آخرهم فإن يكن محمد قد مات فإن الله قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به به هدى الله محمداً وإن أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين وإنه أولى المسلمين بأمرهم فقوموا فبايعوه وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة وكانت بيعته العامة على المنبر وعنه قال سمعت عمر يقول لا يكره يومئذ اصعد المنبر فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة وفي طريق أخرى لهذه الخطبة أما بعد فاختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عندهم وهذا كتاب الله الذي هدى الله به رسوله فخذوا به تهتدوا لما هدى الله به رسوله صلى الله عليه وسلم

(فصل) قال الرافضي وقال أبو بكر عند موته ليتني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل للانصار في هذا الامر حق وهذا يدل على أنه في شك من امامته ولم تقع صوابا والجواب أن هذا كذب على أبي بكر رضي الله عنه وهو لم يذكره اسنادا ومعلوم أن من احتج في أي مسألة كانت بشيء من النقل فلا بد أن يذكر اسنادا تقوم به الحجة فكيف بمن يطعن في السابقين الاولين بمجرد حكاية لا اسناد لها ثم يقال هذا يقدر فيما تدعونه من النص على علي فإنه لو كان قد انص على علي لم يكن للانصار فيه حق ولم يكن في ذلك شك

(فصل) قال الرافضي وقال عند احتضاره ليت أي لم تادني ليتني كنت ثابتة في البنية مع أنهم قد نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من محضر يحضر الا ويرى مقعده من الجنة والنار والجواب أن تكلمه بهذا عند الموت غير معروف بل هو باطل بلا ريب بل الثابت عنه أنه لما احتضر وتمثلت عنده عائشة بقول الشاعر

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى \* اذا حشر جثي وما وضاق بها الصدر

فكشف عن وجهه وقال ليس كذلك ولكن قولي وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد ولكن نقل عنه أنه قال في صحته ليت أي لم تلدني ونحو هذا قاله خوفا أن يحسب النقل عنه ومنه هذا الكلام منقول عن جماعة أنهم قالوه خوفا وهيبة من أهوال يوم القيامة حتى قال بعضهم لو خيرت بين أن أحاسب وأدخل الجنة وبين أن أصير ترابا لا اخترت أن أصير ترابا وروى



عن بيعته كسعد بن عباد لم يؤذنه ولا أكرهه على المبايعة ولا منعه حقالة ولا حرك عليهم ساكنا وهذه غاية في عدم أكره الناس على المبايعة ثم ان المسلمين بايعوه ودخلوا في طاعته والذين بايعوه هم الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة وهم السابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوه هم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وهم اهل الايمان والهجرة والجهاد ولم يتلف عن بيعته الا سعد بن عباد وأما على وسائر بني هاشم فلا خلاف بين الناس أنهم بايعوه لكن تخلفه لأنه كان يريد الامر لنفسه رضى الله عنهم أجمعين ثم انه في مدة ولايته قاتل بهم المرتدين والمشركين ولم يقاتل مسلمين بل أعاد الامر الى ما كان عليه قبل الردة وأخذ يزيد الاسلام فتوحا وشرع في قتال فارس والروم ومات المسلمون محاصروا دمشق وخرج منها أزيد مما دخل فيها لم يستأثر عنهم بشئ ولا أمر له قرابة ثم ولي عليهم عمر بن الخطاب ففتح الامصار وقهر الكفار وأعز اهل الايمان وأذل اهل التفاق والعدوان ونشر الاسلام والدين وبسط العدل في العالمين ووضع ديوان الخراج والعطاء لاهل الدين ومصر الامصار للمسلمين وخرج منها أزيد مما دخل فيها لم يتلوث لهم بحال ولا ولي أحد من أقاربه ولاية فهذا امر يعرفه كل أحد وأما عثمان فإنه بنى على امر قد استقر قبله بسكينة وحلم وهدى ورجة وكرم ولم يكن فيه قوة عمر ولا سياسة ولا فيه كمال عدله وزهده فطمع فيه بعض الطمع وتوسعوا في الدنيا ودخل بسبب أقاربه في الولايات والاموال أمور أنكرت عليه فتولد من رغبة الناس في الدنيا وضعف خوفهم من الله ومنه ومن ضعفه هو وما حصل من أقاربه في الولاية والمال ما أوجب الفتنة حتى قتل مظلوما شهيدا وتولى على أثر ذلك والفتنة قائمة وهو عند كثير منهم ملطخ بدم عثمان والله يعلم براءته مما نسب اليه الغالون فيه المبغضون لغيره من العصاة فان عليا لم يعن على قتل عثمان ولا رضى به كما ثبت عنه وهو الصادق أنه قال ذلك فلم تصفه قلوب كثير منهم ولا أمكنه هو قهرهم حتى يطيعوه ولا اقتضى رأيه أن يكف عن القتال حتى ينظر ما يؤل اليه الامر بل اقتضى رأيه القتال وظن أنه به تحصل الطاعة والجماعة فاراد الامر الأشدة وجانبه الأضعفا وجانب من حاربه الأقوة والامة الافتراق حتى كان في آخر أمره يطلب هو أن يكف عنه من قاتله كما كان في أول الامر يطلب منه الكف وضعفت الخلافة ضعفا وأوجب أن نصير ملكا فاقامها معاوية ملكا بركة وحلم كما في الحديث المأثور تكون نبوة ورجة ثم تكون خلافة نبوة ورجة ثم يكون ملك ورجة ثم يكون ملك ولم يتول أحد من الملوكة خيرا من معاوية فهو خير ملوك الاسلام وسيرته خير من سيرة سائر الملوك بعده وعلى آخر الخلفاء الراشدين الذين هم ولايتهم خلافة نبوة ورجة وكل من الخلفاء الاربعة رضى الله عنهم يشهد له بأنه من أفضل أولياء الله المتقين لكن اذا جاء القادح فقال في أبي بكر وعمر إنهما كانا طالمين متعديين طالبين للرئاسة ما تعين للحقوق وإنهما كانا من أحرص الناس على الرئاسة وإنهما ومن أعانهما ظموا الخليفة المستحق المنصوص عليه من جهة الرسول وإنهم منعوا اهل البيت ميراثهم وإنهما كانا من أحرص الناس على الرئاسة والولاية الباطلة مع ما قد عرف من سيرتهما كان من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقا فهو أولى بمن قاتل عليا حتى غلب وسعكت الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه ولم يحصل بالقتال لاصلاح الدين ولا مصلحة الدنيا ولا قوتل في خلافته كافر ولا فرح مسلم فان عليا لا يفرح بالفتنة بين المسلمين وشيعته لم يفرح بها لانهم تغلب والذين قاتلوه لم يزلوا أيضا في كرب وشدة واذا كنا ندفع من يقدر في على

بحيث يحب ويجوز ويمتنع عليه ما يحب ويجوز ويمتنع على ما حصل فيه القدر المشترك منها ولو أنه واحد فأما الاول فإنه اما ان يقول مع ذلك يتمثل الاجسام والجواهر واما ان يقول باختلافها فان قال يتمثلها كان قوله هو القول الثاني اذ كان يجوز على كل منها ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه باعتبار ذاته وان قال باختلافها امتنع مع ذلك أن يقول انه كالا جسام فإنه من المعلوم على هذا التقدير أن كل جسم ليس هو مثل الآخر ولا يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر فكيف يقال في الخالق سبحانه انه يجوز عليه ما يجوز على كل مخلوق قائم بنفسه حتى في الجاد والنبات والحيوان هذا لا يقوله عاقل حتى القائلون بوحدة الوجود فهو لاه عندهم هو نفس وجود الاجسام المخلوقة ولكن هم مع هذا لا يقولون انه يجوز على وجود جميع الموجودات ما يجوز على وجود هذا وهذا وهذا وان قال انه كالا جسام المخلوقة في القدر المشترك بينها بحيث يجوز عليه ما يجوز على المجموع لا على كل واحد واحد فهذا أيضا قول معلوم الفساد ولا نعرف قائلا معسروفا يقوله فان هذا هو التشبيه والتشبه الذي يعلم تنزه الله عنه اذ كان كل ما سواه مخلوقا

والخلقوات تشترك في هذا المسمى  
فيجوز على المجموع من العدم  
والحدوث والافتقار ما يجب  
تنزيه الله عنه بل لو جاز ووجب  
وامتنع عليه ما يجوز ويجب ويمتنع  
على الممكنات والمحدثات لزم الجمع  
بين النقيضين فإنه يجب له الوجود  
والقدم فلو وجب ذلك للمحدث  
مع أنه لا يجب له ذلك لزم أن  
يكون ذلك واجبا للمحدث غير  
واجبه ولو جاز عليه الامكان  
والعدم مع أن الواجب بنفسه  
القديم الذي لا يقبل العدم لا  
يجوز عليه الامكان والعدم للزم  
أن يمتنع عليه العدم لا يمتنع عليه  
وأن يجب له الوجود لا يجب له  
وذلك جمع بين النقيضين فتزويه الله  
عما يستحق التنزيه عنه من مماثلة  
الخلقوات يمنع أن يشاركها في شيء  
من خصائصها سواء كانت تلك  
الخاصة شاملة لجميع المخلوقات أو  
مختصة ببعضها فعلم أن القول بأنه  
جوهر كالجواهر أو جسم كالاجسام  
سواء جعل التشبيه لكل منها أو  
بالقدر المشترك بينها لم يقل به  
طائفة معروفة أصلا وإن كان  
النزاع ليس الامع هؤلاء فلا نزاع  
في المسئلة فتبقى محوثة المعنوية  
في ذلك ضائعة وبحوثة اللفظية غير  
نافعة مع أني إلى ساعتى هذه لم أفق  
على قول لطائفة ولا نقل عن طائفة  
أنهم قالوا جسم كالاجسام مع أن  
مقالة المشبهة الذين يقولون يد

من الخوارج مع ظهور هذه الشبهة فلا بد دفع من يقدح في أبي بكر وعمر بطريق الأولى  
والأخرى وإن جاز أن يظن بأبي بكر أنه كان قاصدا الرئاسة بالباطل مع أنه لم يعرف منه إلا ضد  
ذلك فالظن بمن قاتل على الولاية ولم يحمله مقصوده أولى وأخرى فإذا ضرب مثل هذا وهذا  
بأماحي مسجد وشيخي خان أو مدرستي مدرسة كانت العقول كلها تقول إن هذا أبعد عن  
طلب الرئاسة وأقرب إلى قصد الدين والخير فإذا كنا نظن بعلي أنه كان قاصدا الحق والدين وغير  
مريد علوق في الأرض ولا فسادا فظن ذلك بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أولى وأخرى وإن ظن  
ظان بأبي بكر أنه كان يريد العلوق في الأرض والفساد فهذا الظن بعلي أجدر وأولى أما أن  
يقال إن أبا بكر كان يريد العلوق في الأرض والفساد وعلى لم يكن يريد علوقا في الأرض ولا فسادا  
مع ظهور السيرتين فهذا مكابرة وليس فيما تواتر من السيرتين ما يدل على ذلك بل المتواتر من  
السيرتين يدل على أن سيرة أبي بكر أفضل ولهذا كان الذين ادعوا هذا العلي أحالوا على ما لم يعرف  
وقالوا ثم نص على خلافته كتم ثم عداوة باطنة لم تظهر بسببها منع حقه ونحن الآن مقصودنا  
أن نذكر ما علم وتيقن وتواتر عند العامة والخاصة وأما ما يذكر من منقول يدفعه بجهور الناس  
ومن ظنون سوء لا يقوم عليها دليل بل نعلم فسادها فالمتحج بذلك ممن يتبع الظن وماتهموى النفس  
وهو من جنس الكفار وأهل الباطل وهي مقابلة بالأحاديث من الطرق الأخر ونحن لم نخرج  
بالاخبار التي روت من الطرفين فكيف بالظن الذي لا يغني عن الحق شيئا فالعلوم المتيقن  
المتواتر عند العام والخاص أن أبا بكر كان أبعد عن إرادة العلوق والفساد من عمر وعثمان  
وعلي وأنه كان وحده أولى بإرادة وجه الله تعالى وإصلاح المسلمين من الثلاثة بعده فصلا عن  
علي وأنه كان أكمل عقلا ودينا وسياسة من الثلاثة فإن ولايته لأتمه خير من ولايته علي وإن  
منفعته للمسلمين في دينهم ودنياهم أعظم من منفعته على رضي الله تعالى عنهم وإذا كنا نعتقد أنه  
كان مجتهدا أمر يداوجه الله تعالى بما فعل وأن ما تركه من المصلحة كان عاجزا عنه وما حصل من  
المفسدة كان عاجزا عن دفعه وأنه لم يكن مريدا للعلوق في الأرض ولا الفساد كان هذا الاعتقاد  
بأبي بكر وعمر أولى وأخلق وأخرى فهذا وجه لا يقدر أحد أن يعارضه إلا بما يظن أنه نقل  
خاص كان نقل لفضائل علي ولما يقتضي أنه أولى بالامامة أو أن امامته منصوص عليها وحيد  
فيعارض هذا بنقل الخاصة الذين هم أصدق وأكثر لفضائل الصديق التي تقتضي أنه أولى  
بالامامة وأن النصوص انما دلت عليه فإما من حجة يسلكها الشيعة إلا وبارأها السنن حجة من  
جنسها أولى منها فإن السنة في الإسلام كالإسلام في الملل فإما من حجة يسلكها كتابي إلا وللسم  
فيها ما هو أحق بالاتباع منها قال تعالى ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا  
لكن صاحب الهوى الذي له عرض في جهة إذا وجه له المخالف لهواه ثقل عليه سمعه واتباعه  
قال تعالى ولوا تبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن وهنا طريق آخر  
وهو أن يقال دواعي المسلمين بعدم موت النبي صلى الله عليه وسلم كانت متوجهة إلى اتباع الحق  
وليس لهم ما يصرفهم عنه وهم قادرين على ذلك وإذا حصل الداعي إلى الحق وانتهى الصارف  
مع القدرة وجب الفعل فعلم أن المسلمين اتبعوا فيما فعلوه الحق وذلك أنهم خير الامم وقد أكل  
الله لهم الدين وأتم عليهم النعمة ولم يكن عند الصديق غرض دنيوي يقدمونه لأجله ولا عند علي  
غرض دنيوي يؤخرونه لأجله بل لو فعلوا بموجب الطبع لقد قدموا علما وكانت الانصار لو اتبعوا  
الهوى أن تتبع رجلا من بني هاشم أحب إليهم من أن تتبع رجلا من بني تميم وكذلك عامة



يوجب الاخر عما هو واجب وما  
 كان ممكنا باقيا على الامكان لم يكن  
 واجبا لا بنفسه ولا بغيره فاذا قدر  
 تسلسل الممكنات القابلة للوجود  
 والعدم من غير أن يكون فيهما وجود  
 بنفسه كانت باقية على طبيعة  
 الامكان ليس فيها واجب فلا يكون  
 فيها ما يجب به شيء من الممكنات  
 بطريق الاولى فلا يوجد شيء من  
 الممكنات وقد وجدت الممكنات  
 هذا خلف وانما لزم هذا المقدرنا  
 ممكنات توجد بممكنات ليس لها من  
 نفسها وجود من غير أن يكون  
 هناك واجب بنفسه <sup>في</sup> واعلم أن  
 الناس قد تنازعوا في الممكنات هل  
 يفتقر وجودها الى ما به يجب  
 وجودها بحيث تكون اما واجبة  
 الوجود معه واما متمنة العدم  
 أو قد يحصل ما تكون معه بالوجود  
 أولى مع امكان العدم وتكون  
 موجودا لمخرج الوجود مع امكان  
 العدم فالاول قول الجمهور والثاني  
 قول من يقول ذلك من المعتزلة  
 ونحوهم وكثير من الناس يتناقض  
 في هذا الاصل فاذا بيننا على القول  
 الصحيح فلا كلام وان أردنا أن نذكر  
 ما يعم القولين قلنا الوجه الخامس  
 أن الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد  
 ممكن آخر لم يتحقق وجوده بل  
 لا يتحقق وجوده الا بما يتحقق  
 وجوده وحينئذ فاذا قدرنا الجميع  
 ممكنات ليس فيها ما يتحقق وجوده لم  
 يحصل شرط وجود شيء من  
 الممكنات فلا يوجد شيء منها لان

وسلم لم يؤمر على الحج أحدا كتأمر أبي بكر ولم يستخلف على الصلاة أحدا كاستخلاف أبي بكر  
 وكان على من رعيته في هذه الحجة فانه لحقه فقال أمير المؤمنين ما مورف قال على بل ما مورف وكان على  
 يصلي خلف أبي بكر مع سائر المسلمين في هذه الولاية ويأمر لأمره كما يأمر له سائر من معه ونادى على  
 مع الناس في هذه الحجة بأمر أبي بكر وأما ولاية غير أبي بكر فكانت مما يشارك فيها غيره كولاية علي  
 وغيره فلم يكن له ولاية الا لغيره مثلها بخلاف ولاية أبي بكر فكانت من خصائصه ولم يول النبي  
 صلى الله عليه وسلم على أبي بكر لاسامة بن زيد ولا عمرو بن العاص فأما تأمير أسامة عليه فهو من  
 الكذب المتفق على كذبه وأما قصة عمرو بن العاص فان النبي صلى الله عليه وسلم كان أرسل عمرا  
 في سرية وهي غزوة ذات السلاسل وكانت الى بني عذرة وهم أخوال عمرو فامر عمر بالكون  
 ذلك سببا لاسلامهم للقربة التي له منهم ثم أردفه بأبي عبيدة ومعه أبو بكر وعمر وغيرهما من  
 المهاجرين وقال تطاوعا ولا تخلفا فلحق عمر اقال أصلي بأصحابي وتصلى بأصحابك قال بل أنا  
 أصلي بكم فانما أنت مدد لي فقال له أبو عبيدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن  
 أطاوعك فان عصيتني أطعتك قال فاني أعصيك فاراد عمرو أن ينازعه في ذلك فأشار عليه أبو بكر  
 لا تفعل ورأى أبو بكر أن ذلك أصح للامرف كانوا يصلون خلف عمرو مع علم كل واحد أن أبا بكر  
 وعمروا بأعبدة أفضل من عمرو وكان ذلك من فضلهم وصلاحيهم لان عمرا كانت امارته قد  
 تقدمت لاجل ما في ذلك من تأليف قومه الذين أرسل اليهم لكونهم أقاربه ويجوز تولية المفضل  
 لمصلحة راجحة كما أمر أسامة بن زيد لياخذ بشارا بيه زيد بن حارثة لما قتل في غزوة مؤتة فكيف  
 والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر على أبي بكر أحدا في شيء من الامور بل قد علم بالنقل العام  
 المتواتر أنه لم يكن أحدهم أقرب اليه ولا أخص به ولا أكثر اجتماعا به لابل ونهار اسرار وعلانية  
 من أبي بكر ولا كان أحدهم من الصحابة يتكلم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم قبله فبأمر النبي  
 ويخطب ويقتى ويقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك راضيا بما يفعل ولم يكن ذلك تقدما بين  
 يديه بل باذن منه قد علمه وكان ذلك معونة للنبي صلى الله عليه وسلم وتبليغا عنه وتنفيذ الامر لانه  
 كان أعلمهم بالرسول وأحبهم الى الرسول وأتبعهم له <sup>في</sup> وأما قول الرافضي انه لما أنفذ مبراة فرده  
 بعد ثلاثة أيام فهذا من الكذب المعلوم أنه كذب فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أبا بكر  
 على الحج ذهب كما أمره وأقام الحج في ذلك العام عام تسع للناس ولم يرجع الى المدينة حتى قضى  
 الحج وأنفذ فيه ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فان المشركين كانوا يحجون البيت وكانوا يطوفون  
 بالبيت عراة وكان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد مطلق فبعث أبا بكر وأمره  
 أن ينادى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان فنادى بذلك من أمره أبو بكر  
 بالنداء ذلك العام وكان على بن أبي طالب من جملة من نادى بذلك في الموسم بأمر أبي بكر ولكن  
 لما خرج أبو بكر أردفه النبي صلى الله عليه وسلم بعلي بن أبي طالب لينبذ الى المشركين العهد قالوا  
 وكان من عادة العرب أن لا يعقد العهد ولا يفسخها الا المطاع أو رجل من أهل بيته فبعث عليا  
 لاجل فسخ العهد التي كانت مع المشركين خاصة لم يبعثه لشيء آخر ولهذا كان على يصلي خلف  
 أبي بكر ويدفع بدفعه في الحج كسائر رعية أبي بكر الذين كانوا معه في الموسم وكان هذا بعد غزوة  
 تبوك واستخلافه فيها على من تركه بالمدينة وقوله له أما ترضى أن تكون مني بعترا هرون من  
 موسى ثم بعد هذا أمر أبا بكر على الموسم وأردفه بعلي ما مورأ عليه لابي بكر الصديق رضي الله  
 عنه وكان هذا ما دل على أن عليا لم يكن خليفة له الامدة مغيبه عن المدينة فقط ثم أمر أبا بكر  
 عليه عام تسع ثم انه بعد هذا بعث عليا وأبا موسى الاشعري ومعاذا الى اليمن فرجع على

أحد من السلف والآفة بذلك  
 لانفسيا ولا اثباتا والتزاع بين  
 المتنازعين في ذلك بعضه لفظي  
 وبعضه معنوي أخطأ هؤلاء من  
 وجهه وهؤلاء من وجهه فان كان  
 النزاع مع من يقول هو جسم أو  
 جوهر اذ قال لا كالأجسام ولا  
 كالجواهر انما هو في اللفظ فن قال  
 هو كالأجسام والجواهر يكون  
 الكلام معه بحسب ما يفسره من  
 المعنى فان فسر ذلك بالتشبيه  
 الممتنع على الله تعالى كان قوله  
 مردودا وذلك بان يتضمن قوله  
 اثبات شيء من خصائص المخلوقين  
 لله فكل قول تضمن هذا فهو باطل  
 وان فسر قوله جسم لا كالأجسام  
 بآيات معنى آخر مع تنزيه الرب عن  
 خصائص المخلوقين كان الكلام  
 معه في ثبوت ذلك المعنى وانتفائه  
 فلا بد أن يلحظ في هذا المقام  
 اثبات شيء من خصائص المخلوقين  
 للرب أولا وذلك مثل أن يقول  
 أصفه بالقدر المشترك بين سائر  
 الأجسام والجواهر كما أصفه بالقدر  
 المشترك بينه وبين سائر الموجودات  
 وبين كل حي عليم سميع بصير وان  
 كنت لا أصفه بما يختص به المخلوقات  
 والافلو قال الرجل هو حي لا  
 كالأحياء وقادر لا كالقادرين وعليم  
 لا كالعلماء وسميع لا كالسمعاء  
 وبصير لا كالبصراء ونحو ذلك  
 وأراد بذلك نفي خصائص المخلوقين  
 فقد أصاب وان أراد نفي الحقيقة

الداعي ولا معاوض لها ولا صارف أصلا ولو قدر أن الصارف كان في نفر قليل بجمهور المسلمين  
 لم يكن لهم فيه صارف بصرفهم عنه بل هم قادرون على ولايته ولوقالت الانصار على هو أحق  
 بهما من سعد ومن أبي بكر ما أمكن أولئك النفر من المهاجرين أن يدافعوه هم وقام أكثر الناس مع  
 على لاسيما وكان جمهور الذين في قلوبهم مرض يبغضون عمر لشدة عليهم وبغض الكفار  
 والمنافقين لعمر أعظم من بغضهم لعلي بما لانسبة بينهما بل لم يعرف أن عليا كان يبغضه الكفار  
 والمنافقون الا كما يبغضون أمثاله بخلاف عمر فإنه كان شديدا عليهم وكان من القياس أن  
 ينفر واعي جهة فيها عمر ولهذا لما استخلفه أبو بكر كرم خلافة طائفة حتى قال له طلبة ماذا  
 تقول لربك اذا وليت علينا قضا غليظا فقال أبا لله تخوفني أقول وليت عليهم خيرا هلك فاذا كان  
 أهل الحق مع علي وأهل الباطل مع علي فمن الذي يغلبه اذا كان الحق معه وهب أنهم اذا قاموا  
 لم يغلبوا أما كانت الدواعي المعروفة في مثل ذلك توجب أن يجرى في ذلك قبل وقال ونوع من  
 الجدال أو ليس ذلك أولى بالكلام فيه من الكلام في ولاية سعد فاذا كانت الانصار بشبهة  
 لأصل لها طمعوا أن يتأمر سعد فمن يكون فيهم الحق ونص الرسول الجلي كيف لا يكون  
 أعوانه أطمع في الحق فاذا كان لم ينبس متكلم منهم بكلمة واحدة في ذلك ولم يدع داع إلى على لا هو  
 ولا غيره واستمر الامر على ذلك إلى أن يبيع له بعديمة مثل عثمان حينئذ قام هو وأعوانه فطلبوا  
 وقتلوا ولم يسكتوا حتى كادوا يغلبوا علم بالاضطرار أن سكوتهم أولا كان لعدم مقتضى الوجود  
 المانع وأن القوم لم يكن عمدتهم علم بأنه هو الاحق فضلا عن نص جلي وأنهم لما بداهم استحقاقه  
 قاموا معه مع وجود المانع وقد كان أبو بكر رضى الله عنه أبعدهم عن الممانعة من معاوية  
 بكثير كثير لو كان لعلي حق فان أبا بكر لم يدع إلى نفسه ولا أرغب ولا أرب لا كان طالبا  
 للرئاسة بوجه من الوجوه ولا كان في أول الامر يمكن أحدا القدح في على كما أمكن ذلك بعد  
 مقتل عثمان فإنه حينئذ نسبته كثير من شيعة عثمان إلى أنه أعان على قتله وبعضهم يقول خذله  
 وكان قتله عثمان في عسكره وكان هذا من الأمور التي منعت كثيرا من مبايعته وهذه الصوارف  
 كانت منتفية في أول الامر فكان جنده أعظم وحقه اذذاك لو كان مستحقا أظهر ومنارعه  
 أضعف داعيا وأضعف قوة وليس هنالك داع قوي يدعو إلى منعه كما كان بعد مقتل عثمان  
 ولا جندي يجتمع على مقاتلته كما كان بعد مقتل عثمان وهذه الأمور وأمثالها من تأملها تبين له  
 انتفاء استحقاقه اذذاك بيانا لا يمكنه دفعه عن نفسه فلو تبين أن الحق لعلي وطالبه على لكان  
 أبو بكر اما أن يسلم اليه واما أن يجامله واما أن يعتذر اليه ولو قام أبو بكر وهو ظالم يدافع عليا  
 وهو محق لكانت الشريعة والعادة والعقل توجب أن يكون الناس مع على الحق المعصوم على  
 أبي بكر المعتدي الظالم لو كان الامر كذلك لاسيما والنفوس تنفر عن مبايعة من ليس من  
 بيت الولاية أعظم من نفرتها عن مبايعة أهل البيت المطاع والدواعي لعلي من كل وجه كانت  
 أعظم وأكثر لو كان أحق وهي عن أبي بكر من كل وجه كانت أبعد لو كان ظالما لكن لما كان  
 المقتضى مع أبي بكر وهو دين الله قويا والاسلام في جدهته وطراوته واقباله كان أتق الله أن  
 يصرفوا الحق عن يعلمون أنه الاحق إلى غيره ولو لبعضهم هوى مع الغير واما أبو بكر فلم يكن  
 لأحدهم هوى إلا هوى الدين الذي يحبه الله ويرضاه فهذه الأمور وأمثالها من تدبرها علم  
 بالاضطرار أن القوم علموا أن أبا بكر هو الاحق بخلاف النبوة وأن ولايته أرضى الله ورسوله  
 فبايعوه وان لم يكن ذلك لزم أن يعرفوا ويحرفوا وكلاهما ممتنع عادة وديننا والاسباب متعددة



فهذا المعلوم اليقيني لا يندفع باخبار لا يعلم صحتها فكيف اذا علم كذبها والفاظ لا تعلم دلالتها فكيف اذا علم انتفاء دلالتها ومقاييس (١) لانظام يعارضها من المعقول والمنقول الثابت الاستناد المعلوم المدلول ما هو أقوى وأولى بالحق وأخرى وهؤلاء الرافضة الذين يدفعون الحق المعلوم يقينا بطرق كثيرة علميا لا يقبل النقيض شبيه في غاية الضعف هم من أعظم الطوائف الذين في قلوبهم الزيف الذين يتبعون التشابه ويدعون المحكم كالنصارى والجهمية وأمثالهم من أهل البدع والاهواء الذين يدعون التصوص الصحيحة الصريحة التي توجب العلم ويعارضونها بشبه لا تنفيidal الشك لو تجردت لم تثبت وهذا في المنقولات سفسطة كالسفسطة في العقليات وهو القدرح فيما علم بالحس والعقل بشبه تعارض ذلك فمن أراد أن يدفع العلم النفسي المستغرق القلوب بالنسبة فقد سلك مسلك السفسطة فان السفسطة أنواع أحدها النفي والحد والتكذيب اما بالوجود واما بالعالمية والثاني الشك والريب وهذه طريقة اللاأدرية الذين يقولون لا ندري فلا يثبتون ولا ينفون لكنهم في الحقيقة قد نفوا العلم وهو نوع من النفي فعادت السفسطة الى تجد نفي المعلوم أو يحد العلم به الثالث قول من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد فيقول من اعتقد العالم قديما فهو قديم ومن اعتقده محدثا فهو محدث وإذا أراد بذلك أنه قديم عنده ومحدث عنده فهذا صحيح فان هذا هو اعتقاده لكن السفسطة أن يراد أنه كذلك في الخارج وإذا كان كذلك فالقدرح فيما علم من أحوال الرسول مع الخلفاء الثلاثة وما علم من سيرتهم بعده باخبار يرويها الرافضة يكذبهم فيها جواهر الأئمة من أعظم السفسطة ومن روى معاوية وأصحابه من الفضائل ما يوجب تقديمه على علي وأصحابه كان كاذبا مبطلا مسفوطا ومع هذا فكذب الرافضة الذين يروون ما يقدم في إيمان الخلفاء الثلاثة ويوجب عصمة علي أعظم من كذب من يروي ما يفضل به معاوية على علي وسفسطهم أكثر فان ظهور إيمان الثلاثة أعظم من ظهور فضل علي على معاوية من وجوه كثيرة واثبات عصمة علي أبعد عن الحق من اثبات فضل معاوية ثم خلافة أبي بكر وعمر هي من كمال نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته ومما يظهر أنه رسول حق ليس ملكا من الملوك فان عادة الملوك ايشاء أقاربهم والمواالات بالولايات أكثر من غيرهم وكان ذلك مما يقيمون به ملكهم وكذلك ملوك الطوائف كبنو بويه وبنو سلجوق وسائر الملوك بالشرق والغرب والشام واليمن وغير ذلك وهكذا ملوك الكفار من أهل الكتاب والمشركين كما يوجد في ملوك الفريج وغيرهم وكما يوجد في آل جنكشخان بان الملوك تبقى في أقارب الملك ويقولون هذا من العظم وهذا ليس من العظم أي من أقارب الملك وإذا كان كذلك فتولية أبي بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم دون عه العباس وبنو عه على وعقيل وربيعة بن الحرث بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب وغيرهم ودون سائر بني عبد مناف كعثمان بن عفان وخالد بن سعيد بن العاص وابن بن سعيد بن العاص وغيرهم من بني عبد مناف الذين كانوا أجل قریش قدرا وأقرب نسبا الى النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم الأدلة على أن محمد عبد الله ورسوله وأنه ليس ملكا حيث لم يقدم في خلافته أحد الا بقرب نسب منه ولا بشرف يسهل بل انما قدم بالايمان والتقوى ودل ذلك على أن محمدا صلى الله عليه وسلم وأمه من بعده انما عبدون الله ويعطون أمره لا يريدون ما يريد غيرهم من العالو في الارض ولا يريدون أيضا ما يبيع لبعض الانبياء من الملك فان الله خير محمد ايين أن يكون عبد ارسولا وبين أن يكون ملكا نبيا فاختار أن يكون عبد ارسولا وتولية أبي بكر وعمر

(١) قوله لانظام اعلم تحرف من الناصح أو سقط من الكلام شيء يظهر تأمل كتبه معجزة

الحديث والامكان وما يتعلق  
بذلك من غير احتياج الى بناء ذلك  
على ابطال الدور والتسلسل كما هو  
الموجود في كتبهم فلا يوجد بناء  
اثبات الصانع على قطع الدور  
والتسلسل في العطل والمعلولات دون  
الاثار في كلام مثل أبي على الجبائي  
وأبي هاشم وعبد الجبار بن أحمد  
وأبي الحسين البصري وغيرهم ولا  
في كلام مثل أبي الحسن الأشعري  
والقاضي أبي بكر وأبي بكر بن فور  
وأبي اسحق الاسفرايني وأبي  
المعالى الجويني وأمثالهم ولا  
في كلام محمد بن كرام ومحمد بن  
الهيثم وأمثالهما ولا في كتب من  
يوافق المتكلمين في كثير من  
طرقهم مثل كلام أبي الحسن  
التيهني والقاضي أبي يعلى وأبي  
الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن  
الزاعوني وأمثالهم وكذلك غير  
هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي  
وأحمد وفي كلام منكمى الشيعة  
كالموسوي والطوسي وأمثالهما  
لا أعلم أحدا من متكلمي طوائف  
المسلمين جعل اثبات الصانع  
موقفا على ابطال الدور والتسلسل  
في العطل والمعلولات دون الآثار  
وان كان هؤلاء يتفنون ما يبطلونه  
من الدور والتسلسل فالمرصاد  
أنهم لم يجعلوا اثبات الصانع متوقفا  
عليه بل من يذكرونهم ابطال  
التسلسل يذكرونه في مسائل الصفات  
والافعال فان هذا فيه نزاع مشهور

هذا العهد عهد النبي صلى الله عليه وسلم أم رأى رأيته فقال بل رأى رأيته رواه أبو  
داود وغيره فاذا كان مثل هذا الرأي الذي حصل به من سفل الدماء ما حصل لا يمنع صاحبه  
أن يكون اماما فكيف بذلك الرأي الذي اتفق جاهير العلماء على حسنه وأما ما ذكره من  
قضائه في الجد بسبعين قضية فهذا كذب وليس هو قول أبي بكر ولا نقل هذا عن أبي بكر بل نقل  
هذا عن أبي بكر يدل على غاية جهل هؤلاء الروافض وكذبهم ولكن نقل بعض الناس عن  
عمر أنه قضى في الجد بسبعين قضية ومع هذا هو باطل عن عمر فإنه لم يمت في خلافته سبعون جدا  
كل منهم كان لابن ابنه اخوة وكانت تلك الوقائع تحتل سبعين قولا مختلفة بل هذا الاختلاف  
لا يحتمله كل جد في العالم فعلم أن هذا كذب وأما مذهب أبي بكر في الجد فإنه جعله أباه هو قول بضعة  
عشر من الصحابة وهو مذهب كثير من الفقهاء كما تقدم وهو أظهر القولين في الدليل ولهذا يقال  
لا يعرف لأبي بكر خطأ في الفتيا بخلاف غيره من الصحابة فان قوله في الجد أظهر القولين والذين  
ورثوا الاخوة مع الجد وهم علي وزيد وابن مسعود وعمر في إحدى الروايتين عنه تفرقوا في  
ذلك وجهور الفقهاء على قول زيد وهو قول مالك والشافعي وأحمد فالفقهاء في الجد إمام على  
قول أبي بكر وإمام على قول زيد الذي أمضاه عمر ولم يذهب أحد من أئمة الفتيا الى قول علي في الجد  
وذلك مما يبين أن الحق لا يخرج عن أبي بكر وعمر فان زيدا قاضي عمر مع أن قول أبي بكر أرجح  
من قول زيد وعمر كان متوقفا في الجد وقال ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يبين لنا الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا وذلك لان الله تعالى سمي الجد أبافي غير موضع من  
كتابه كما قال تعالى أخرج أبويكم من الجنة وقوله ملأه أبويكم إبراهيم وقد قال يا بني إسرائيل يا بني  
آدم في غير موضع وإذا كان ابن الابن ابنا كان أبو الاب أبوا لان الجد يقوم مقام الاب في غير  
مورد النزاع فإنه يسقط ولد الام كالاب ويقدم على جميع العصبات سوى البنين كالاب ويأخذ  
مع الولد السدس كالاب ويجمع له بين الفرض والتعصيب مع البنات كالاب وأما في العريتين  
زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فان الام تأخذ ثلث الباقي والباقي للاب ولو كان معها جد لاخذت  
الثلث كله عند جمهور الصحابة والعلماء الا ابن مسعود لان الام أقرب من الجد وانما الجدة نظير  
الجد والام تأخذ مع الاب الثلث والجدة لا تأخذ مع الجد الا السدس وهذا مما يقوى به الجد ولان  
الاخوة مع الجد الادنى كالاعمام مع الجد الاعلى وقد اتفق المسلمون على ان الجد الاعلى يقدم على  
الاعمام فكذلك الجد الادنى يقدم على الاخوة لان نسبة الاخوة الى الجد الادنى كنسبة الاعمام  
الى الجد الاعلى ولان الاخوة لو كانوا لكونهم بنى الاب يشاركون الجد لكان بنوا الاخوة كذلك كما  
يقوم بنو البنين مقام آبائهم ولما كان بنوا الاخوة لا يشاركون الجد كان آبائهم الاخوة كذلك  
وعكسه البنون لما كان الجد يفرض له مع البنين فرض له مع بنى البنين وأما الحجة التي تروى عن  
علي وزيد في أن الاخوة يشاركون الجد حيث شهوا ذلك بأصل شجرة خرج منها فرع خرج منه  
غصنان فأحد الغصنين أقرب الى الآخر منه الى الأصل وبهر خرج منه فرع آخر ومنه جد ولان  
فأحد هما الى الآخر أقرب من الجدول الى النهر الاول فضمون هذه الحجة أن الاخوة أقرب الى  
الميت من الجد ومن تدبر أصول الشريعة علم أن حجة أبي بكر وجهور الصحابة لا تعارضها هذه  
الحجة فان هذه لو كانت صحيحة لكان بنوا الاخوة أولى من الجد ولكان الم أولى من جد الاب فان  
نسبة الاخوة من الاب الى الجد أبي الاب كنسبة الاعمام بنى الجد الى الجد الاعلى جد الاب فلما  
أجمع المسلمون على ان الجد الاعلى أولى من الاعمام كان الجد الادنى أولى من الاخوة وهذه حجة  
مستقلة تقتضي ترجيح الجد على الاخوة وأيضا فالقائلون بشاركة الاخوة للجد لهم أقوال



أن الذين بايعوهما أفضل من الشيعة الذين بايعوا عليا وإذا كان المقرون بامامتهما أفضل من المقرين بامامة علي دل ذلك على أنهما أفضل منه وإن قالوا إن عليا انما ينتصر لان أتباعه كانوا يبغضونه ويختلفون عليه فيل هذا أيضا يدل على فساد قول الشيعة ان الذين بايعوا عليا وأقروا بامامته أفضل ممن بايع أبابكر وعمر وأقر بامامتهما فإذا كان أولئك الشيعة الذين بايعوا عصاة الامام المعصوم كانوا من أشرف الناس فلا يكون في الشيعة طائفة محدودة أصلا ولا طائفة ينتصر بها على العدو فيمتنع أن يكون على مع الشيعة قادر على قهر الكفار وبالجملة فلا بد من كمال حال أبي بكر وعمر وأتباعهما والقص الذي حصل في خلافة علي (١) من إضافة ذلك اما الى الامام واما الى أتباعه واما الى المجموع وعلى كل تقدير فيلزم أن يكون أبو بكر وعمر وأتباعهما أفضل من علي وأتباعه فإنه ان كان سبب الكمال والنقص من الامام ظهر فضلهم ما عليه وان كان من أتباعه كان المقرون بامامتهما أفضل من المقرين بامامته فتكون أهل السنة أفضل من الشيعة وذلك يستلزم كونهم أفضل منه لان ما امتاز به الافضل أفضل مما امتاز به المفضول وهذا بين لمن تدبره فان الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وقتلوا معهم هم أفضل من الذين بايعوا عليا وقتلوا معه فان أولئك فيهم من عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وعامة السابقين الأولين عاشوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم انما توفي منهم أو قتل في حياته قبل بل منهم والذين بايعوا عليا كان فيهم من السابقين والتابعين باحسان بعض من بايع أبابكر وعمر وعثمان وأما سائرهم ففهم من لم يبايعه ولم يقاتل معه كسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد وابن عمر ومحمد بن مسلمة وربيذ بن ثابت وأبي هريرة وأمثال هؤلاء من السابقين والذين اتبعوهم باحسان ومنهم من قاتله كالذين كانوا مع طلحة والزبير وعائشة ومعوية من السابقين والتابعين وإذا كان الذين بايعوا الثلاثة وقتلوا معهم أفضل من الذين بايعوا عليا وقتلوا معه لزم أن يكون كل من الثلاثة أفضل لأن عليا كان موجودا على عهد الثلاثة فلو كان هو المستحق للامامة دون غيره كما تقوله الرافضة أو كان أفضل وأحق بها كما يقوله من بقوله من الشيعة ان كان أفضل الخلق قد عدلوا عما أمرهم الله به ورسوله الى ما لم يؤمروا به بل نهوا عنه وكان الذين بايعوا عليا وقتلوا معه فعلا ما أمروا به ومعلوم أن من فعل ما أمر الله به ورسوله كان أفضل ممن تركه وفعل ما نهى الله عنه ورسوله فلزم لو كان قول الشيعة حقا أن يكون أتباع علي أفضل وإذا كانوا هم أفضل وامامهم أفضل من الثلاثة لزم أن يكون ما فعلوه من الخيرات أفضل مما فعله الثلاثة وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار الذي تواترت به الاخبار وعلمه البوادي والحضار فإنه في عهد الثلاثة جرى من ظهور الاسلام وعالوه وانتشاره وغوه وانتصاره وعزه وقمع المرتدين وقهر الكفار من أهل الكتاب والمجوس وغيرهم ما لم يحصر بعدهم مثله وعلى رضي الله عنه فضله الله وشرفه بسوابقه الحميدة وفضائله العديدة لا بما جرى في زمن خلافته من الحوادث بخلاف أبي بكر وعمر وعثمان فانهم فضلا ومع السوانق الحميدة والفضائل العديدة بما جرى في خلافتهم من الجهاد في سبيل الله واتفاق كنوز كسرى وقبصر وغير ذلك من الحوادث المشكورة والاعمال المبرورة وكان أبو بكر وعمر أفضل سيره وأشرف سريرة من عثمان وعلى رضي الله عنهم أجمعين فلهذا كانا أبعد عن الملام وأولى بالثناء العام حتى لم يقع في زمنهما شيء من الفتن فلم يكن للخوارج في زمنهما الا قول مأثور ولا سيف مشهور

ذكرها الا مذى أربعة على انفي الجواهر وأربعة مختصة بالجسم الاولى قوله لو كان جسورا كالجواهر فاما أن يكون واجبا لذاته واما أن لا يكون فان كان واجبا لذاته لزم اشتراك جميع الجواهر في وجوب الوجود لذاته ضرورة اشتراكها في معنى الجوهرية وان كان ممكنا لزم أن لا يكون واجبا لذاته وان كان لا كالجواهر فهو تسليم للمطلوب فيقال لانسلم أنه اذا كان واجبا لذاته لزم اشتراك جميع الجواهر في وجوب الوجود ولا يلزم أن الاشتراك في الجوهرية يقتضي الاشتراك في جميع الصفات التي تحب لكل منهما وتمتنع عليه وتجاوز له وكذلك يقال لانسلم أنه اذا لم يكن كالجواهر كان تسليما للمطلوب وذلك أنه اذا قيل لا كالأحياء وعالم لا كالعلماء وقادر لا كالقادرين لا يلزم من ذلك انفي هذه الصفات ولا اثبات خصائص المخلوقات فمن قال هو جوهر وفسره اما بالتحيز واما بالقسام بذاته واما بما هو موجود في موضوع لم يسلم أن الجواهر متمثلة بل يقول تنقسم الى واجب وممكن كما ينقسم الحي والعليم الى هذا وهذا فان قال اذا كان متخيرا فالمتخيرات متمثلة له كان هذا مصادرة على المطلوب لانه انفي كونه جسمانيا على انفي الجوهر

(١) بياض بالاصل بعقدار كلمة

ونفى الجوهر بناء على نفي التخصيص  
والتخصيص هو الجسم أو الجوهر والجسم  
فيكون قد جعل الشيء مقدمة في  
اثبات نفسه وهذه هي المصادرة  
\* قال الآمدي (الوجه الثاني)  
أنه إما أن يكون قابلاً للتخصيص أو  
لا يكون فإن كان الأول لزم أن  
يكون جسماً مركباً وهو محال كما  
يأتي وإن كان الثاني لزم أن يكون  
بمئة الجوهر الفرد ولقائل أن  
يقول إن عنت بالتخصيص تفرقة بعد  
الاجتماع واجتماعه بعد الاقتراق  
فلانسلم أن ما لا يكون كذلك يلزم  
أن يكون حقيراً وإن عنت به  
ما يشار إليه أو يتميز عن شيء عن شيء  
لم نسلم أن مثل هذا ممتنع بل نقول  
إن كل موجود قائم بنفسه فإنه  
كذلك وإن ما لا يكون كذلك فلا  
يكون إلا عرضاً قائماً بغيره وأنه  
لا يعقل موجود إلا ما يشار إليه أو  
ما يقوم بما يشار إليه كما قد بسط  
في موضعه وسأني الكلام على حجة  
نفيه \* قال والثالثة لا يخلو ما أن  
يكون لذاته قابلاً لحلول الأعراض  
المتعاقبة أولاً فإن كان الأول فيلزم  
أن يكون محللاً للحوادث وهو محال  
كما يأتي وإن كان الثاني فيلزم امتناع  
ذلك على كل الجسوا هو ضرورة

(١) كذا في الأصل والكلام  
منقطع وهو بدونه مستقيم فإن لم  
يكن من زيادة الناسخ فقد سقط  
قبله ما به يصح وحرر كتبه معجته

بل كان كل سيوف المسلمين مساولة على الكفار وأهل الإيمان في اقبال وأهل الكفر في ادبار  
ثم إن الرافضة أو أكثرهم لقرط جهلهم وضلالهم يقولون إنهم ومن اتبعهم كانوا كفاراً مرتدين  
وإن اليهود والنصارى خير منهم لأن الكافر الأصلي خير من المرتد وقد رأيت هذا في عدة من  
كتبهم وهذا القول من أعظم الأقوال اقترأ على أولياء الله المتقين وخزب الله المفليحين وجند  
الله الغالبين ومن الدلائل الدالة على فساد ما يقال من المعلوم بالاضطرار والمتواتر من الأخبار  
أن المهاجر بن هاجر وأمن مكة وغيرها إلى المدينة وهاجر طائفة منهم كعمر وعثمان وجعفر  
ابن أبي طالب هجرتين هجرة إلى الحبشة وهجرة إلى المدينة وكان الإسلام أذالك قليلاً والكفار  
مستولون على عامة الأرض وكانوا يؤذون بمكة ويلقون من أقاربهم وغيرهم من المشركين من  
الأذى ما لا يعلمه إلا الله وهم صابرون على الأذى متجرعون لمرارة البلوى وفارقوا الأوطان  
وهجروا الخلال لمحبة الله ورسوله والجهاد في سبيله كما وصفهم الله تعالى بقوله للفقراء المهاجرين  
الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ينتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك  
هم الصادقون وهذا كله فعلاً طوعاً واختياراً من تلقاء أنفسهم لم يكرههم عليه مكره  
(١) به أحد من الإسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم أذالك هو ومن اتبعه من المؤمنين عن  
القتال مأمورين بالصبر والصبر فلم يسلم أحد إلا باختياره ولا هاجر أحد إلا باختياره ولهذا  
قال أحد بن حنبل وغيره من العلماء أنه لم يكن من المهاجرين من نافق وإنما كان النفاق في  
قبائل الأنصار لما ظهر الإسلام بالمدينة ودخل فيه قبائل الأوس والخزرج ولما صار للمسلمين  
دار يمتنعون بها ويقاؤون دخل في الإسلام من أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب من دخل  
خوفاً وتقية وكانوا منافقين كما قال تعالى ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة  
مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ولهذا انما ذكر النفاق في السور  
المدينة وأما السور المكية فلا ذكر فيها للمنافقين فإن من أسلم قبل الهجرة بمكة لم يكن فهم  
منافق والذين هاجر ولم يكن فيهم منافق بل كانوا مؤمنين بالله ورسوله محبين لله ورسوله وكان  
الله ورسوله أحب إليهم من أولادهم وأهلهم وأموالهم وإذا كان كذلك علم أن دينهم أروحي  
أكثرهم أو بعضهم بالنفاق كما يقوله من يقوله من الرافضة من أعظم البهتان الذي هو نعت الرافضة  
وأخوانهم من اليهود فإن النفاق كثير ظاهر في الرافضة أخوان اليهود ولا يوجد في الطوائف أكثر  
وأظهر نفاقاً منهم حتى يوجد فيهم النصيرية والاسمعية وأمثالهم ممن هو من أعظم الطوائف  
نفاقاً وزندقة وعداوة لله ورسوله وذلك دعواهم عليهم الردة من أعظم الأقوال بهتاناً فإن المرتد  
انما يرتد لشبهة أو شهوة ومعلوم أن الشبهات والشهوات في أوائل الإسلام كانت أقوى فمن كان  
إيمانهم مثل الجبال في حال ضعف الإسلام كيف يكون إيمانهم بعد ظهور آياته وانتشار أعلامه  
وأما الشهوة فسواء كانت شهوة رياسة أو مال أو تكاح أو غير ذلك كانت في أول الإسلام أولى بالاتباع  
فمن خرجوا من ديارهم وأموالهم وتركوا ما كانوا عليه من الشرف والعز جبالاً ورسوله طوعاً غير  
أكره كيف يعادون الله ورسوله طلباً للشرف والمال ثم هم في حال قدرتهم على المعادة وقيام المقتضى  
للمعادة لم يكونوا معادين لله ورسوله بل مواليين لله ورسوله معادين لمن عادى الله ورسوله فحين قوى  
المقتضى للموالة وضعفت القدرة على المعادة يفعلون نقض هذا هل يظن هذا الأمن هو من  
أعظم الناس ضلالاً وذلك أن الفعل إذا حصل معه كمال القدرة عليه وكال الإرادة له وجب  
وجوده وهم في أول الإسلام كان المقتضى لإرادة معادة الرسول أقوى لكثرة أعمدائه وقلة



أوليائه وعدم ظهور دينه وكانت قدرة من يعاديه باليد واللسان حيث نذ أقوى حتى كان يعاديه آحاد الناس ويباشرون أذاه بالأيدي والالسن ولما ظهر الاسلام وانتشر كان المعتضى للمعاداة أضعف والقدرة عليها أضعف ومن المعلوم أن ترك المعاداة أولاً ثم عاداة ثانياً لم يكن إلا لتغيير ارادته أو قدرته ومعلوم أن القدرة على المعاداة كانت أولاً أقوى والموجب لارادة المعاداة كان أولاً أولى ولم يتجدد عندهم ما يوجب تغيير ارادتهم ولا قدرتهم فعلم علما يقينياً أن القوم لم يتجدد عندهم ما يوجب الردة عن دينهم البتة والذين ارتدوا بعد موته انما كانوا ممن أسلم بالسيف كأصحاب مسيلة وأهل نجد فأما المهاجرون الذين أسلموا طوعاً فلم يرتد منهم والله الحمد أحد وأهل مكة لما أسلموا بعد فتحها طائفة منهم بالردة ثم ثبتهم الله بسهيل بن عمرو وأهل الطائف لما حصرهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة ثم رأوا ظهور الاسلام فأسلموا مغلوبين فهم وبالردة فثبتهم الله بعمان بن أبي العاص فأما أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا طوعاً والمهاجرون منهم والانصار وهم قاتلوا الناس على الاسلام ولهذا لم يرتد من أهل المدينة أحد بل ضعف غالبهم بموت النبي صلى الله عليه وسلم وذلت أنفسهم عن الجهاد على دينه حتى ثبتهم الله وقواهم بأبي بكر الصديق رضي الله عنه فعادوا الى ما كانوا عليه من قوة اليقين وجهاد الكافرين فالحمد لله الذي من على الاسلام وأهله بصديق الأمة الذي أيد الله به دينه في حياته ورسوله وحفظه به بعد وفاته فأن الله يجزيه عن الاسلام وأهله خيراً الجزاء

(فصل) قال الرافضى المتهج الرابع فى الادلة الدالة على امامته من أحواله وهى اثنا عشر ثم ذكر كان أزهدهم وأعلمهم وأجمعهم وذكر أنواعاً من خوارق العادات له واجتماع الفضائل على أوجه تقدم بها عليهم فقال الاول أنه كان أزهدهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(والجواب) المنع فان أهل العلم بحالهم يقولون أزهدهم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الزهد الشرعى أبو بكر وعمر وذلك أن أبا بكر كان له مال يكسبه فأنفق كله فى سبيل الله وتولى الخلافة فذهب الى السوق يبيع ويكتسب فلقيه عمر وعلى يده أبراد فقال له أين تذهب فقال أظننت أنى تركت طلب المعيشة لعلنى فأخبر بذلك أبا عبيدة والمهاجرين فغرضوا له شيئاً فاستخلف عمر وأبا عبيدة فخلعاه أنه يباح له أخذ درهمين كل يوم ثم ترك ماله فى بيت المال ثم لما حضرته الوفاة أمر عائشة أن ترد الى بيت المال ما كان قد دخل فى ماله من مال المسلمين فوجدت جرد قطيفة لا يساوى خمسة دراهم وحبشة ترضع ابنه أو عبد حبشياً وبعيراً ناقصاً فأرسلت بذلك الى عمر فقال عبد الرحمن بن عوف له ألسب هذا عيال أبى بكر فقال كلا ورب الكعبة لا ينأى منهم أبو بكر فى حياته وأتحمله أبا بعد موته وقال بعض العلماء على كان راهداً ولكن الصديق أزهدهم لان أبا بكر كان له المال الكثير فى أول الاسلام والتجارة الواسعة فأنفق فى سبيل الله وكان حاله فى الخلافة ما ذكر ثم ردم ما تركه لبيت المال قال ابن زنجويه وأما على فإنه كان فى أول الاسلام فقيراً يعال ولا يعول ثم استفاد المال الرباع والمزارع والتخيل والوقوف واستشهد وعنده تسع عشرة سرية وأربع نسوة وهذا كله مباح والله الحمد ولم يأمر بدمار ترك لبيت المال وخطب الحسن الناس بعد وفاته فقال ما ترك صفرأ ولا بيضاء الا سبعة دراهم بقيت من عطائه وروى الاسود بن عامر حدثنا شريك الخخى عن عاصم

يكن في هؤلاء من سلك هذه الطريقة في اثبات الصانع فضلا عن أن يجعلها هي العمدة ويجعل منهاها على ما سنده كره من المقدمات وقد رأيت من أهل عصرنا من يصنف في أصول الدين ويجعلون عمدة جميع الدين على هذا الأصل تبعا لهؤلاء ولكن منهم من لا يذكر دليلا أصلا بل يجعل عمدته في نفي النهاية امتناع وجود ما لا يتناهي من غير جهة أصلا ولا تفريق بين النوعين ويرتب على ذلك جميع أصول الدين ثم من هؤلاء المصنفين من يدخل مع أهل وحدة الوجود المدعين للتحقيق والعرفان ويعتقد صحة قصيدة ابن الفارض لكونه قرأها على القنوي وأعان على شرحها لمن شرحها من اخوانه وهم مع هذا يدعون أنهم أعظم العالم توحيدا وتحقيقا ومعرفة فليست العاقل ما هو الرب الذي أثبت هؤلاء وما هو الطريق لهم إلى اثباته وتناقضهم فيه قال القائلين بوحدة الوجود يقولون بقدوم العالم تصريا محاولا وما وذلك مستلزم للتسلسل ودليله الذي أثبت به واجب الوجود عمدته فيه نفي كل ما يسمى تسلسلا وإضافيا صنفه من أصول الدين يذكر حدوث العالم موافقة للتكلمين المبطلين للتسلسل مطلقا في المؤثرات والآثار ومع هؤلاء يقول بوحدة الوجود المستلزمة تقدمه والتسلسل موافقة لمصوفة الفلاسفة الملاحدة

تكون مسئلة اجتهاد كان رأي أبي بكر فيها أن لا يقتل خالد أو كان رأي عمر فيها قتله وليس عمر بأعلم من أبي بكر لا عند السنة ولا عند الشيعة ولا يجب على أبي بكر ترك رأيه لرأي عمر ولم يظهر دليل شرعي أن قول عمر هو الراجح فكيف يجوز أن يجعل مثل هذا عيبا لأبي بكر إلا من هو من أقل الناس علما ودينا وليس عندنا أخبار صحيحة ثابتة بان الأمر جرى على وجهه بوجوب قتل خالد وأما ما ذكره من تزوجه بأمر أنه ليلة قتله فهذا مما لم يعرف بثبوته ولو ثبت أن كان هناك تأويل يمنع الرجم والفقهاء مختلفون في عدة الوفاة هل يجب للكافر على قولين وكذلك تنازعوا هل يجب على النعمة عدة وفاة على قولين مشهورين للمسلمين بخلاف عدة الطلاق فإن تلك بسبب الوطء فلا بد من براءة الرحم وأما عدة الوفاة فتجب بمجرد العقد فإذا مات قبل الدخول بها فهل تعد من الكافر أم لا فيه نزاع وكذلك أن كان دخل بها وقد حاضت بعد الدخول حيضة هذا إذا كان الكافر أصليا أو المرتدا إذا قتل أو مات على ردة في مذهب الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد ليس عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بآئنة لأن النكاح بطل بردة الزوج وهذه الفرقة ليست طلاقا عند الشافعي وأحمد وهي طلاق عند مالك وأبي حنيفة ولهذا لم يوجبوا عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بآئنة فإن كان لم يدخل بها فلا عدة عليها كما ليس عليها عدة من الطلاق ومعلوم أن خالد اقتل مالك بن نويرة لأنه رآه مرتدا فإذا كان لم يدخل بها أمر أنه فلا عدة عليها عند عامة الفقهاء وإن كان قد دخل بها فله يجب عليها استبراء بحيضة لا بعدة كاملة في أحد قولهم وفي الآخر بثلاث حيض وإن كان كافرا أصليا فليس على أمر أنه عدة وفاة في أحد قولهم وإذا كان الواجب استبراء بحيضة فقد تكون حاضت ومن الفقهاء من يجعل بعض الحيضة استبراء فإذا كانت في آخر الحيض جعل ذلك استبراء لآلته على براءة الرحم وبالجملة فنحن لم نعلم أن القضية وقعت على وجه لا يسوغ فيها الاجتهاد والطعن بمثل ذلك من قول من يتكلم بلا علم وهذا مما حرمه الله ورسوله

(فصل) قال الرافضي وخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في توريث بنت النبي صلى الله عليه وسلم ومنعها فذلك وتسمى بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يستخلفه والجواب أما الميراث فجميع المسلمين مع أبي بكر في ذلك ما خلا بعض الشيعة وقد تقدم الكلام في ذلك وبيننا أن هذا من العلم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن قول الرافضة باطل قطعاً وكذلك ما ذكر من فذلك والخلفاء بعد أبي بكر على هذا القول وأبو بكر وعمر لم يتعلق من فذلك ولا غيرهما من العقار بشيء ولا أعطيا أهلها من ذلك شيئا وقد أعطيا بني هاشم أضعاف ذلك ثم لو احتج بحديث أن عليا كان يمنع المال ابن عباس وغيره من بني هاشم حتى أخذ ابن عباس بعض مال البصرة وذهب به لم يكن الجواب عن علي إلا بأنه أمام عادل قاصد للحق لا يتهم في ذلك وهذا الجواب هو في حق أبي بكر بطريق الأولى والآخرى وأبو بكر أعظم محبة لفاطمة ومراعاة لها من علي لابن عباس وابن عباس بعلي أشبهه من فاطمة بأبي بكر فإن فضل أبي بكر على فاطمة أعظم من فضل علي على ابن عباس وليس تبرئة الإنسان لفاطمة من الظن والهوى بأولى من تبرئة أبي بكر فإن أبا بكر أمام لا يتصرف لنفسه بل للمسلمين والمال لم يأخذه لنفسه بل للمسلمين وفاطمة تطلب لنفسها وبالضرورة تعلم أن بعد الحاكم عن اتباع الهوى أعظم من بعد الخصم الطالب لنفسه فإن علم أبي بكر وغيره مثل هذه القضية لكثرة مباشرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من علم فاطمة وإذا كان أبو بكر أولى بعلم مثل ذلك وأولى بالعدل فمن جعل فاطمة أعظم منه في ذلك وأعدل كان من أجهل الناس لاسيما وجميع المسلمين الذين لا غرض لهم مع أبي بكر في هذه



وخارجة بن حذافة ومعه بن عبد الله وعبد الله بن عمر ثم لم يستخلف أبو بكر ابنه عبد الرحمن وهو أحد الصحابة ولا استعمل ابنه عمر في حياته ولا بعد موته وهو من فضلاء الصحابة وخيارهم وقد رضى بخلافته بعض الناس وكان أهلاً لذلك ولو استخلفه لما اختلف عليه أحد فيما فعل ووجدنا علياً إذ ولي قد استعمل أقاربه ابن عباس على البصرة وعبد الله بن عباس على اليمن وقتنا ومعه ابن العباس على مكة والمدينة وجعدة بن هيرة وهو ابن أخته أم هانئ بنت أبي طالب على خراسان ومحمد بن أبي بكر وهو ابن امرأته وأخو ولده على مصر ورضي ببيعة الناس الحسن ابنه بالخلافة بعده ولست أنكر استحقاق الحسن بالخلافة ولا استحقاق عبد الله بن عباس للخلافة فكيف بأمارة البصرة لكننا نقول ان من زهد في الخلافة لولم يثل عبد الله بن عمر وأبو عبد الرحمن بن أبي بكر والناس متفقون عليه وفي تأمير مثل طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد فلا شك أنه أم زهد وأعرف عن جميع معاني الدنيا فساداً ممن يأخذ ما أبيع له أخذه فصيح بالبرهان الضروري أن أبا بكر رضى الله عنه أزهى من جميع الصحابة ثم عمر رضى الله تعالى عنه والله أعلم

(فصل) قال الرافضي على قد طلق الدنيا ثلاثاً وكان قوته جربش الشعير وكان يختبئ في السرايا يضع الامامان فيه آدمًا وكان يلبس خشن الثياب وقصيرها ورقع مدرعته حتى استحي من رقعها وكان جمائل سيفه ليفاً وكذا فعله وروى أخطب خوارزمي عن عمار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا علي ان الله زينك بزينة لم يزين العباد بزينة أحب الى الله منها زهدك في الدنيا وبغضها اليك وجب اليك الفقراء فرضيت بهم أتباعاً ورضوا بك اماماً يا علي طوبى لمن أحبك وصدق عليك والويل لمن أبغضك وكذب عليك أمان أحبك وصدق عليك فأخوانك في دينك وشركاؤك في جنتك وأمان أبغضك وكذب عليك ففريق على الله أن يقيمهم مقام الكذابين قال سويد بن غفلة دخلت على علي العصر فوجدته جالساً بين يديه صفحة فيها لبن حار وأجدر يحبه من شدة حره وفي يده غنيفة أرى قشار الشعير في وجهه وهو يكسر بيده أحياناً فاذا غلبه كسره بركبته فطرحه فيه فقال ادن فأصيب من طعامنا هذا فقلت اني صائم فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من منع الصائم عن طعام يشتهي كان حقاً على الله أن يطعمه من طعام الجنة ويسقيه من شربها قال قلت لجاريته وهي قائدة ويحك يا فضة ألا تتقين الله في هذا الشيخ ألا تخلين طعامه عما أرى فيه من الخبال فقالت لقد عهد البناء أن لا تخل له طعاماً قال ما قلت لها فأخبرته قال بأبي وأمي من لم يخل له طعام ولم يشبع من خبز البر ثلاثة أيام حتى قبضه الله عز وجل واشترى يوماً ثوبين غلبطين فخر فخرافهما فأخذ واحداً ولبس هو الآخر ورأى في كفه طولاً عن أصابعه فقطعه وقال ضرار بن ضميرة دخلت على معاوية بعد قتل أمير المؤمنين علي فقال صف لي علياً فقلت اعفني فقال لا بد من ذلك فقلت أما إذا بدفاته كان والله بعيد المدى شديد القوى يقول فصلاً ويحكم عدلاً يتفجر العلم من جوانبه وتنطق الحكمة من نواحيه يستوحش من الدنيا وزينتها ويسئس بالناس بالليل ووحشته وكان والله عزيز العبرة طويل الفكرة يجبه من اللباس ما خشن ومن الطعام ما فئسب وكان فيما كان أحدنا يجنبنا إذا سألناه ويلينا إذا دعواناه ونحن والله مع تقريره لنا وقربه منا لانه كلمة هيبته له بعظم أهل الدين ويقرب المساكين لا يطعم القوى في باطله ولا يأس الضعيف من عدله فأشهد بالله لقد رأيته وهو يقول يا دنيا غري غيري ألى تعرضت أم ألى

لا يكون جوهرًا قلت ولقاتل أن يقول لا نسلم أنه إذا كان قابلاً للإشارة كان متحيزاً وقوله لا معنى للتحيز إلا هذا ان أراد به أن المفهوم من كونه مشار إليه هو المفهوم من كونه متحيزاً كان قوله فاسداً بالضرورة وإن أراد أن ما صدق عليه هذا صدق عليه هذا قيل له من الناس من ينازع في هذا ويقول أنه سبحانه فوق العالم ويشار إليه وليس بتحيز فان قال هذا فساداً معلوم بالضرورة قيل له ليس هذا بأبعد من قولك أنه موجود قائم بنفسه متصف بالصفات مسمى بالابصار وهو مع هذا لا يشار إليه وليس بداخل العالم ولا خارجاً عنه ولا مداخله فان قلت حاله هذا من حكم الوهم قيل لك حاله موجود قائم بنفسه يشار إليه ولا يكون متحيزاً من حكم الوهم بل تصديق العقول بوجوده يشار إليه ولا يكون متحيزاً أعظم من تصديقها بوجود قائم بنفسه متصف بالصفات لا يشار إليه وليس بداخل العالم ولا خارجاً ثم يقال ثانياً لم قلتم أنه يتسمع أن يصكون متحيزاً قولك اما أن يكون متحركاً أو ساكناً يقال لك فلم لا يجوز أن لا يكون قابلاً للحركة والسكون وثبوت أحدهما فرع قبوله فان قلت كل متحيز فهو قابل لهما قيل لك علمنا بهذا كعلمنا بان كل موجود قائم بنفسه

موصوف بالصفات امامي بن لغيره  
واما محايث له فان جوزت موجودا  
فانما بنفسه لامباين ولا محايث  
بجوز وجود موجود متميز ليس  
بمتحرك ولا ساكن فان قلت المتميز  
اما ان يكون منتقلا عن حيزه او لا  
يكون منتقلا عنه والاو هو  
الحركة والثاني هو السكون قبل لك  
ليس كل حيزا مزا وجوديا فان  
العالم متميز وليس له حيز وجودي  
ومن قال ان الباري وحده فوق  
العالم او سلم لثله متميز لم يقل انه في  
حيز وجودي وحيث فالحيز امر  
عديم فقولك اما ان يكون منتقلا  
عنه او لا كقولك اما ان يكون  
منتقلا بنفسه او لا وهو معني  
قولك اما ان يكون متحركا او  
ساكنا وهذا اثبات الشيء بنفسه  
فان قلت هذا بين مستقر في القطر  
والعلم به بديهي قبل لك ليس هذا  
بأبين من قول القائل اما ان يكون  
صانع العالم حيث العالم واما ان  
لا يكون حيث العالم والاو هو  
المحايث والدخول فيه والثاني هو  
البينة والخروج عنه فان قلت  
يمكن ان لا يكون داخل فيه ولا  
خارجا عنه قبل لك ويمكن ان  
لا يكون المتميز منتقلا ولا يكون  
ساكنا كما نقوله انت فيما تسول  
انه قائم بنفسه لا منتقل ولا  
ساكن فان قلت انا اعقل  
هذا فيما ليس متميز ولا اعقله  
في المتميز قبل وكيف عفات

تشوقت هيات قد بتلك ثلاثا لارجعة لي قبلك عمرك قصير وبطرك كثير وعيشك حقير آه من  
قله الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق قبكي معاوية وقال رحم الله ابا الحسن فكان والله  
كذلك فاحزنك عليه باضرار قال حزن من ذبح ولدها في حجرها لا ترقا عبرتها ولا يسكن حزنها  
(والجواب) اما زهد على رضى الله عنه في المال فلا ريب فيه لكن الشأن انه كان ازهد من  
ابي بكر وليس فيما ذكره ما يدل على ذلك بل ما كان فيه حقا فلا دليل فيه على ذلك والباقي  
اما كذب واما ما لامدح فيه فن المشهور انه قال يا صغراء يا بيضاء قد طلقك ثلاثا غري غري  
لا رجعة لي قبلك لكن هذا لا يدل على انه ازهد من لم يقل هذا فان نينا وعيسى بن مريم وغيرهما  
كانوا ازهد منه ولم يقولوا هذا ولان الانسان اذا زهد لم يجب بلسانه ان يقول قد زهدت وليس  
كل من قال زهدت يكون قد زهد فلا عدم هذا الكلام يدل على عدم الزهد ولا وجوده يدل على  
وجوده فلا دلالة فيه واما قوله انه كان دائما يقنات جريش الشعير بلا آدم فلا دلالة في هذا  
لوجهين أحدهما انه كذب والثاني انه لامدح فيه فرسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان امام  
الزهاد وكان لا يرد موجودا ولا يتكلف مفقودا بل ان حضر لحم دجاج كله او لحم غنم كله  
او حلواء او عسل او فاكهة كله وان لم يجد شيئا لم يتكلفه وكان اذا حضر طعاما فان اشتها  
أكله والا تركه ولا يتكلف ما لا يحضر ويرى عاربط على بطنه الحجر من الجوع وكان يقيم الشهر  
والشهر بن لا يوقد في بيته نار وقد ثبت في الصحاح ان رجالا قال أحدهم اما أنا فافصوم ولا أفطر  
وقال الآخر اما أنا فاقوم ولا أنام وقال الآخر اما أنا فلا تزوج النساء وقال الآخر اما أنا فلا  
أكل اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأفوم وأنام وأتزوج النساء  
وأكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني فكيف يظن بعلي انه رغب عن سنة النبي صلى الله  
عليه وسلم ويجعل ذلك من منابه وأي مدح لمن رغب عنها ثم كيف يقال ان عليا كان بالعراق  
ولا يقتات الاشعرا محروشا لا أدمه ولا يأكل خبز بر ولا لحا والنقل المواتر بخلاف ذلك وهل  
من الصحابة من فعل ذلك أو هل قال أحد منهم ان ذلك مستحب واما قوله كان جاثلا سبعة  
ليفا ونعله لفا فهذا ايضا كذب ولا مدح فيه فقد روى ان نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان من الجلود وجاثل سيف النبي صلى الله عليه وسلم كانت ذهابا وفضة والله قديس الرزق  
عليهم فأى مدح في أن يعدلوا عن الجلود مع نيسرها وانما مدح هذا عند العدم كما قال أبو امامة  
الباهلي لقد فتح البلاد أقوام كانت خطم خيلهم ليقاؤهم ركهم العلابي رواه البخاري وحديث  
عمار من الموضوعات وكذلك حديث سويد بن غفلة ليس مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
واما حديث الثوب الذي اشتراه فهو معروف وحديث ضرار بن خزيمة قد روى وليس في واحد  
منهما ما يدل على انه ازهد من ابي بكر وعمر بل من عرف المنقول من سيرة عمر وعنده وزهده  
وصرفه الولايات عن أقاربه ونقصه لابنه في العطاء عن نظيره ولابنه في العطاء عن نظيرتها وأكله  
الحسن مع كونه هو الذي قسم كنوز كسرى وقصر وانما كان الذي يقسمه على جزأ من فتوح  
عمر وانه مات وعليه ثمانون ألف درهم بينا تبين له من وجوه كثيرة أن عمر كان ازهد من علي  
ولاريب أن ابا بكر ازهد من عمر والله أعلم

(فصل) قال الرافضي وبالجملة زهده لم يلحقه أحد فيه ولا سبقه اليه واذا كان ازهد

كان هو الامام لا متنازع تقدم المفضول عليه

(والجواب) ان كلنا القضيتين باطلة لم يكن ازهد من ابي بكر وعمر ولا كل من كان ازهد كان



ووليت فعدلت ثم شهادة قال وددت ذلك كفا على ولاي فلما أدبر اذا ازاره عيسى الارض فقال  
 ردوا عليّ السلام قال يا ابن أخي ارفع ازارك فانه أتق لتوبك وأتق لربك يا عبد الله من عمر  
 انظر ما عليّ من الدين فحسبه فوجدته ستة وثمانين ألفاً أو نحوه قال ان وفي له مال آل عمر فآذ من  
 أموالهم والافاسأل في بني عدي بن كعب فان لم تف أموالهم والافاسأل في قريش ولا تعدهم الى  
 غيرهم فادعني هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فقل بقرأ عليك عمر السلام ولا تقل أمير  
 المؤمنين فاني است اليوم للمؤمنين أميراً وقل يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه فسلم  
 واستأذن ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي فقال بقرأ عليك عمر السلام ويستأذن أن يدفن مع  
 صاحبه قالت كنت أريد من نفسي ولا وثرة اليوم على نفسي فلما أقبل قبل هذا عبد الله من عمر  
 قد جاء فقال ارفعوني فاستند رجل اليه فقال ما الذي قال الذي تحب يا أمير المؤمنين أذنت  
 قال الحمد لله ما كان شيء أهم من ذلك فاذا أنا قصت فاحلوني ثم سلم وقل يستأذن عمر بن الخطاب  
 فان أذنت لي فأدخلوني وان ردوني فردوني الى مقابر المسلمين واذ كرتمام الحديث ففي نفس  
 الحديث أنه يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عنه راض ورعيته عنه رضوان مقرون  
 بعدله فيهم ولما مات كانهم لم يصابوا بمصيبة قبل مصيبتهم لعظمها عندهم وقد ثبت في الصحيح أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم  
 وشرار أئمتكم الذين بغضوتهم ويغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم ولم يقتل عمر رضي الله عنه  
 رجل من المسلمين لرضا المسلمين عنه وإنما قتله كافر فارسي مجوسي وخشيته من الله لكامل علمه  
 فان الله تعالى يقول انما يخشى الله من عباده العلماء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي  
 ولصدره أزيز كازير المرجل من البكاء وقرأ عليه ابن مسعود سورة النساء فلما بلغ الى قوله فكيف  
 اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا قال حسبك فنظرت الى عينيه وهما  
 تذرفان وقد قال تعالى قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وفي صحيح مسلم  
 أنه قال لما قتل عثمان بن مظعون قال ما أدري والله وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم وفي  
 الترمذي وغيره عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اني أرى ما لا ترون وأسمع ما لا  
 تسمعون أظن السماء وحق لها أن تنط ما فيها موضع أربع أصابع الا ومك واضع جبهته ساجداً  
 لله والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وما تذكرون بالنساء على الفرش ولخرجتم الى  
 الصعدات تجأرون الى الله وددت أني نبت شجرة تعضد وقوله وددت أني كنت شجرة تعضد قيل  
 انه من قول أبي ذر لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ان الذين هم من خشية ربهم  
 مشفقون والذين هم بآيات ربهم يؤمنون والذين هم ربهم لا يشركون الآية وفي الترمذي  
 عن عائشة قالت قلت يا رسول الله هو الرجل يزني ويسرق ويخاف فقال لا يا ابنة الصديق ولكنه  
 الرجل يصلي وينصدق ويخاف أن لا يقبل منه وأما قول الرافضي وهل هذا الا مساو لقول  
 الكافر باليتي كنت تراباً فهذا جهل منه فان الكافر يقول ذلك يوم القيامة حين لا تقبل توبة  
 ولا تنفع حسنة وأما من يقول ذلك في الدنيا فهذا يقول في دار العمل على وجه الخشية لله فشباب  
 على خوفه من الله وقد قالت مريم باليتي مت قبل هذا وكنتم نسباً منسيا ولم يكن هذا كتمني  
 الموت يوم القيامة ولا يجعل هذا كقول أهل النار كما أخبر الله عنهم بقوله ونادوا يا مالك ليقتض  
 علينا ربك وكذلك قوله ولو أن الذين ظلموا في الأرض جميعاً ومثله معه لا فتدوا به من سوء  
 العذاب يوم القيامة وبداهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون فهذا الخبر عن أحوالهم يوم القيامة  
 حين لا ينفع توبة ولا خشية وأما في الدنيا فالعبد اذا خاف ربه كان خوفه مما يشبه الله عليه فن

لبعض الأحاد دون بعض ولم يكن  
 علة للجملة على الإطلاق (إشارة)  
 كل جملة مترتبة من علل ومعلولات  
 على الولاء وفيها علة غير معلولة فهي  
 طرف لانهان كانت وسطا فهي  
 معلولة (إشارة) كل سلسلة مترتبة  
 من علل ومعلولات كانت متناهية  
 أو غير متناهية فقد ظهر أنها  
 اذا لم يكن فيها المعلوم احتاجت  
 الى علة خارجة عنها لكن يتصل بها  
 لا محالة طرف فظهر أنه ان كان فيها  
 ما ليس بمعلوم فهو طرف ونهاية  
 فكل سلسلة تنتهي الى واجب  
 الوجود بذاته (قلت) مضمون هذا  
 الكلام أن الموجود اما واجب بنفسه  
 واما ممكن لا يوجد الا بغيره كما قرر ذلك  
 في الاشارتين لكن قد يسئل ان  
 في الكلام تكرير بالاحتياج اليه  
 واذا كان الممكن لا يوجد الا بغيره  
 فهو مفعول معلول ويمنع تسلسل  
 المعلولات لان كل واحد من تلك  
 الأحاد ممكن والجملة متعلقة بتلك  
 الممكنات فتكون ممكنة غير واجبة  
 أيضا فتجب بغيرها وما كان غير  
 جملة الممكنات وأما هذا فهو واجب  
 فهذا معنى قوله اما أن يتسلسل ذلك  
 الى غير النهاية فيكون كل واحد من  
 أحاد السلسلة ممكناً في ذاته والجملة  
 معانقة بها فتكون غير واجبة  
 أيضا وتجب بغيرها لكن قوله  
 اما أن يتسلسل يحتاج أن يقال  
 واما أن لا يتسلسل فقيل انه حذف

فهذا الحديث دليل على نومه في الليل مع ايقاظ النبي صلى الله عليه وسلم ومجادلته حتى ولى وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلاً وقول القائل منه تعلم الناس صلاة الليل ونوافل النهار إن أراد بذلك أن بعض المسلمين تعلم ذلك منه فهكذا كل من الصحابة علم بعض الناس وإن أراد أن المسلمين تعلموا ذلك منه فهذا من الكذب البارد فأكثر المسلمين ما رأوه وقد كانوا يقومون الليل ويتطوعون بالنهار فأكثر بلاد المسلمين التي فتحت في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما كالشام ومصر والمغرب وخراسان ما رأوه فكيف يتعلمون منه والصحابة كانوا كذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ومنه تعلموا ذلك ولا يمكن أن يدعى ذلك إلا في أهل الكوفة ومعلوم أنهم كانوا تعلموا ذلك من ابن مسعود رضي الله عنه وغيره قبل أن يقدم اليهم العراق وأما قوله الادعية المأثورة عنه تستوعب الوقت فعلمتها كذب عليه وهو كان أجل قدراً من أن يدعو بهذه الادعية التي لا تليق بحاله وحال الصحابة وليس لشيء من هذه اسناد والأدعية الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أفضل ما دعا به أحد وبها يدعو خيار هذه الامة من الاولين والآخرين وكذلك قوله أنه كان يصلي في اليوم واليلة ألف ركعة من الكذب الذي لا مدح فيه فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان مجموع صلاته في اليوم واليلة أربعين ركعة فرضاً ونفلًا والزمان لا يتسع لألف ركعة لمن ولى أمر المسلمين مع سياسة الناس وأهله إلا أن تكون صلاته نقرأ كنقر الغراب وهي صلاة المنافقين التي نزه الله عنها علياً وأما البالي صفين فالذي ثبت في الصحيح أنه قال الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم غاطمة قال ما تركته منذ سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم قيل ولا ليلة صفين قال ولا ليلة صفين ذكرته من السحر فقلته وما ذكره من اخراج الحديد من جسده فكذب فإن علياً لم يعرف أنه دخل فيه حديد وما ذكره من جعه بين الصلاة والركعة فهذا كذب كما تقدم ولا مدح فيه فإن هذا لو كان مستحباً للسرعة للمسلمين ولو كان يستحب للمسلمين أن يتصدقوا وهم في الصلاة لتصدقوا فلما لم يستحب هذا أحد من المسلمين علمنا أنه ليس بعبادة بل مكروه وكذلك ما ذكره من أمر النذر والدرهم الأربعة قد تقدم أن هذا كله كذب وليس فيه كبير مدح وقوله أعتق ألف عبداً من كسب يده من الكذب الذي لا يروج الأعلى أجهل الناس فإن علياً لم يعتق ألف عبداً ولا مائة ولم يكن له كسب بيده يقوم بعشر هذا فإنه لم تكن له صناعة يعملها وكان مشغولاً بما يجاهد وما يغيره وكذلك قوله كان يؤجر نفسه وينفق على النبي صلى الله عليه وسلم في الشعب كذب بين من وجوه أحدها أنهم لم يكونوا يخرجون من الشعب ولم يكن في الشعب من يستأجره والثاني أن أباه أباطال كان معهم في الشعب وكان ينفق عليه والثالث أن خديجة كانت موسرة تنفق من مالها والرابع أن علياً لم يؤجر نفسه بمكة قط وكان صغيراً حين كان في الشعب أما مراهماً وأما محتملاً فكان علي في الشعب من ينفق عليه أما النبي صلى الله عليه وسلم وأما أبوه لم يكن ممن ينفق على نفسه فكيف ينفق على غيره فإن دخوله في الشعب كان في حياة أبي طالب بالنقل المتواتر وأبو طالب مات قبل ذهاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الطائف باتفاق الناس وكان موته وموت خديجة متقاربين فدخوله في الشعب كان في أرل الاسلام فإنه قد ثبت أن ابن عباس ولدوهم في الشعب ومات النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس مراهق وعلي عاش بعد الهجرة أربعين سنة باتفاق الناس والمبعث قبل ذلك بثلاث عشرة وأقصى ما قيل في موته أنه كان ابن ثلاث وستين فقايته أن يكون حين الاسلام كان له عشرين

قلت ثبوت الانتقال وسلبه فرع قبوله قيل لك هذا التقسيم معلوم بالضرورة في كل قائم بنفسه كما ذكرت أنه معلوم بالضرورة في كل ما سميته متحيزاً وحيزه عدم محض فإنه إذا لم يكن إلا الانتقال وعدم الانتقال فالانتقال هو الحركة وعدمه هو السكون وإذا قلت هذان متقابلان تقابل العدم والملكة فلا بد من ثبوت القبول كان الجواب من وجوه أحدها أن يقال لك مثل هذا فيما سميته متحيزاً الثاني أن يقال هذا اصطلاح اصطلاحه والافكل ما ليس يتحرك وهو قائم بنفسه فهو ساكن كما أنه كل ما ليس بحي فهو ميت الثالث أن يقال هب أن الأمر كذلك ولكن إذا اعتبرنا الموجودات فما يقبل الحركة أكمل مما لا يقبلها فإذا كان عدم الحركة عما من شأنه أن يقبلها صفة نقص فكونه لا يقبل الحركة أعظم نقصاً كما ذكرنا مثل ذلك في الصفات ونقول رابعاً الحركة الاختيارية للشيء كمال له كالحياة ونحوها فإذا قدرنا ذاتين أحدهما تتحرك باختيارها والآخر لا تتحرك أصلاً كانت الأولى أكمل ويقول الخصم رابعاً قوله لم لا يجوز أن يكون متحركاً قولك الحركة حادثة قلت حادثة النوع أو الشخص الأول ممنوع والثاني مسلم قولك ما لا يتخلو عن الحوادث



(فصل) قال الرافضي الثالث أنه كان أعلم الناس بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم (والجواب) أن أهل السنة ينعون ذلك ويقولون ما اتفق عليه علماءهم أن أعلم الناس بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر وقد ذكر غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم الصحابة كلهم ودلائل ذلك مبسوط في موضعها فإنه لم يكن أحد يقضي ويخطب ويفتي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر رضي الله عنه ولم يشبهه على الناس شيء من أمر دينهم إلا فضله أبو بكر فاهم شكوا في موت النبي صلى الله عليه وسلم فبينه أبو بكر ثم شكوا في مدفنه فبينه ثم شكوا في قتال مانعي الزكاة فبينه أبو بكر وبين لهم النص في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين وبين لهم أن عبد خير الله بين الدنيا والآخرة ونحو ذلك وفسر الكلاله فلم يختلفوا عليه وكان علي وغيره يروون عن أبي بكر كما في السنن عن علي قال كنت إذا سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله بما شاء أن ينفعني منه فإذا حدثني غيره استخلفه فإذا حلف لي صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلي ركعتين يستغفر الله تعالى الاغفرله ولم يحفظ لأبي بكر فتيا تخالف نصا وقد وجد لعمرو علي وغيرهما فتاوى كثيرة تخالف النصوص حتى جمع الشافعي مجلدا في خلاف علي وابن مسعود وجمع محمد بن نصر المروزي كتابا كبيرا في ذلك وقد خالفوا الصديق في الحدود والصواب في الجد قول الصديق كما قد بينا ذلك في مصنف مفردود كرقابه عشرة وجوه تدل على صحة قوله وجهور الصحابة معه في الجد نحو بضعة عشر منهم والذي نقل عنهم خلافة كزيد وابن مسعود اضطربت أقوالهم اضطرابا يبين أن قوله هو الصواب دون قولهم وقد نقل غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم من علي منهم الامام منصور ابن عبد الجبار السمعاني المروزي أحد أئمة الشافعية وذكر في كتابه تقويم الأدلة الإجماع من علماء السنة أن أبا بكر أعلم من علي كيف وأبو بكر كان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم يفتي ويأمر وينهى ويخطب كما كان يفعل ذلك إذا خرج النبي صلى الله عليه وسلم هو وإياه يدعو الناس إلى الإسلام ولما هاجرا ويوم حنين وغير ذلك من المشاهد وهو ساكت يقره ولم تكن هذه المرتبة لغيره وكان النبي صلى الله عليه وسلم في مشاورته لأهل الفقه والرأي يقدم في الشورى أبا بكر وعمر فهما اللذان يتكلمان في العلم ويتقدما بحضرة علي سائر الصحابة مثل مشاورته في أسارى بدر وغير ذلك فإنه قال إذا اتفقتا على أمر لم أحالفكما وفي السنن عنه أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ولم يحصل هذا لغيرهما بل قال عليكم يستي سنة الخلفاء فأمر بسنة الخلفاء الأربعة وخص أبا بكر وعمر بالافتداء ومرتبة المقتدى به في أفعاله وفيما سببه للمسلمين فوق مرتبة المتبع فيما سببه فقط وفي صحيح مسلم أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا معه في سفر فذكر الحديث وفيه أن يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا وثبت عن ابن عباس أنه كان يفتي بكتاب الله فإن لم يجد فيما في سنة رسول الله فإن لم يجد أفتي بقول أبي بكر وعمر ولم يكن يفعل ذلك بعثمان ولا علي وابن عباس هو حبر الأمة وأعلم الصحابة في زمانه وهو يفتي بقول أبي بكر وعمر مقدما لهما على قول غيرهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل وأبو بكر وعمر أكثر اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم من سائر الصحابة وأبو بكر أكثر اختصاصا به فإنه كان يسمي عنده عامة الليل يحدثه في العلم والدين ومصالح المسلمين كما روى أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش

فهو حادث أن أريد به ما لا يخلو عن نوعها فمنوع والثاني لا يضروا أنت لم تذكر حجة على حدوث نوع الحركة إلا حجة واحدة وهو قولك الحادث لا يكون أزليا وهي ضعيفة كما عرفنا لفظ الحادث يراد به النوع ويراد به الشخص فاللفظ مجمل كما أن قول القائل القاني لا يكون باقيا لفظ مجمل فإن أراد به أن القائم بنفسه لا يكون باقيا فهو حق وإن أراد به أن ما كان فاني الاعيان لا يكون نوعه باقيا فهو باطل فإن نعيم الجنة دائم باق مع أن كل أكل وشرب ونكاح وغير ذلك من الحركات تفتي شيئا بعد شيء وإن كان نوعه لا يفتي وأما قوله في الوجه الثاني أن اختصاصه بحيزه إما أن يكون لذاته أو لمخصص من خارج فيقال أتعني بالحيز شيئا معينا موجودا أو شيئا معينا سواء كان موجودا أو معدوما أو شيئا مطلقا فإن عنت الأول فالرب سبحانه لا يجب أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار عند المنازع بل ولا عند طائفة معروفة وإن عنت الثاني لم يسلم المنازع كونه متحيزا بهذا الاعتبار وإن عنت الثالث فيقال لك حينئذ فليس اختصاصه بحيز معين من لوازم ذاته بل هو باختياره وإذا كان يخص بعض الأحياء بما شاء من مخلوقاته فنصفه بنفسه أعظم من تصرفه لمخلوقاته وأما قولك ليس هو أولى من تخصيص

الحمد ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافه على فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة  
والشيعه أما أهل السنة فتفقون على تفضيل أبي بكر وتقدمه وأما الشيعة القائلون بأن عليا  
ص كان هو المستحق للإمامة فيقولون أنه قد نص على امامته قبل ذلك نصا جليا طاهرا معروفا  
وحيث قد لم يكن يحتاج إلى كتاب. وإن قيل إن الإمامة تجددت النص المعالوم المشهور فلا  
تكتف كتابا حضره طائفة قليلة أولى وأخرى. وأيضا فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى  
مرض موته ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شك فلو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه  
وكتابه لكان النبي صلى الله عليه وسلم يبينه ويكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد قائله أطوع الخلق  
له فعلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا ولا كان فيه من الدين ما يجب كتابته حينئذ اذلو  
وجب لفعله ولو أن عمر رضي الله عنه اشتبه عليه أمر ثم تبين له أو شك في بعض الأمور فليس هو  
أعظم ممن يفتى ويقضى بأمور ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بخلافها مجتهدا في ذلك  
ولا يكون قد علم حكم النبي صلى الله عليه وسلم فان الشك في الحق أخف من الجرم بنقضه وكل  
هذا باجتهاد سائغ كان غايته أن يكون من الخطا الذي رفع الله المؤاخذه به كما قضى على في الحامل  
المتوفى عنها زوجها أنها تعتد أبعد الاجلين مع ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه لما قيل له إن أبا السنايل بن بعكك أفتي بذلك سبيعة الاسمية فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كذب أبو السنايل حلت فانكحى من شئت فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي  
أفتى بهذا وأبو السنايل لم يكن من أهل الاجتهاد وما كان له أن يفتى بهذا مع حضور النبي صلى  
الله عليه وسلم وأما علي وابن عباس وإن كانا أفتيا بذلك لكن كان ذلك عن اجتهاد وكان ذلك بعد  
موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن بلغهما قصة سبيعة وهكذا سائر أهل الاجتهاد من الصحابة  
رضي الله عنهم إذا اجتهدوا فافتوا وقضوا وحكموا بأمر والسنة بخلافه ولم تبلغهم السنة كانوا مشايين  
على اجتهادهم مطيعين لله ورسوله فيما فعلوه من الاجتهاد بحسب استطاعتهم ولهم أجر على ذلك  
ومن اجتهد منهم وأصاب فله أجران والناس متنازعون هل يقال كل مجتهد مصيب أم المصيب  
واحد وفصل الخطاب أنه إن أريد بالمصيب المطيع لله ورسوله فكل مجتهد اتقى الله ما استطاع  
فهو مطيع لله ورسوله فإن الله لا يكلف نفسا الا وسعها وهذا عاجز عن معرفة الحق في نفس  
الامر فقط عنه وإن عني بالمصيب العالم بحكم الله في نفس الامر فالمصيب ليس الا واحدا فإن  
الحق في نفس الامر واحد وهذا كما يجتهدون في القبلة إذا أفضى اجتهاد كل واحد منهم إلى جهة  
فكل منهم مطيع لله ورسوله والفرض ساقط عنه بصلاته إلى الجهة التي اعتقد أنها الكعبة  
ولكن العالم بالكعبة المصلى إليها في نفس الامر واحد وهذا قد فضله الله بالعلم والقدرة على معرفة  
الصواب والعمل به فأجره أعظم كما أن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي  
كل خير رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك قضى على رضي الله عنه في  
المفوضة بأن مهرها يسقط بالموت مع قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق بأن لها  
مهر نسائها وكذلك طلبه نكاح بنت أبي جهل حتى غضب النبي صلى الله عليه وسلم فرجع عن  
ذلك وقوله لما تنبه وفاطمة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة بالليل فاحتج بالقدر لما قال  
الا تصلين فقال علي انما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا فولى النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يضرب فخذة ويقول وكان الانسان أكثر شيء جدلا وأمثال هذا لم يقدر في علي لكونه كان  
مجتهدا ثم رجع إلى ما تبين له من الحق فكذلك عمر لا يقدر فيه ما قاله باجتهاده مع رجوعه إلى  
ما تبين له من الحق والامور التي كان ينبغي لعلي أن يرجع عنها أعظم بكثير من الامور التي كان

عنها وإن كانت أبعاضها مما يفتقر بعضها إلى بعض قال الآمدي  
وهذا ساقط لانه إذا كانت الجملة  
غير ممكنة كانت واجبة بذاتها وهي  
مجموع الاحاد وكل واحد من الاحاد  
ممكن فالجملة أيضا ممكنة بذاتها  
والواجب بذاته لا يكون ممكنا بذاته  
(قلت) وهذا السؤال يحتمل ثلاثة  
أوجه أحدها أن يقال إنها واجبة  
بالاحاد والاجتماع جميعا ومعلوم أن  
الجملة هي الاحاد واجتماعها فإذا  
كان ذلك ممكنا كانت الذات ممكنة  
فيكون السؤال ساقطا كما قال  
الآمدي (الثاني) أن يقال المجموع  
واجب باحاده الممكنة ولا يجعل  
المجموع نفسه ممكنا بل يقال المجموع  
واجب بالاحاد الممكنة وهذا هو  
السؤال الذي يقصده من يفهم  
ما يقول وحيث قد فسأتى جوابه بأن  
الاجتماع الذي للممكنات أولى أن  
يكون ممكنا لكونه عرضا لها والعرض  
يحتاج إلى موارد فإذا كانت ممكنة  
كان هو أولى بالامكان وغير ذلك  
(الاحتمال الثالث) أن يقال كل  
واحد من الاحاد يترجح بالآخر  
والمجموع ممكن أيضا لكنه يترجح  
بترجح الاحاد المتعاقبة وهذا  
السؤال ذكره الآمدي موداه  
على هذه الجملة في كتابه المسمى  
بدقائق الحقائق قال ما المانع من  
كون الجملة ممكنة الوجود ويكون  
ترجحها بترجح آحادها وترجح آحادها  
كل واحد بالآخر إلى غير النهاية  
(قال) وهذا اشكال مشكل وربما



والسلام أنه قال لولم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ولفظ الترمذي لو كان يعدي نبي لكان عمر قال الترمذي حديث حسن وأيضا فان الصديق استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على الصلاة التي هي عمود الاسلام وعلى اقامة المناسك قبل أن يحج النبي صلى الله عليه وسلم فنادى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وأردفه بعلي فقال أمير أمم أمور فقال بل مأمور فأمر أبو بكر على علي فكان من أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسمع ويطيع لأبي بكر وهذا بعد غزوة تبوك التي استخلف فيها عليا على المدينة وكتب أبو بكر في الصدقات أصح الكتب وأحراها ولهذا عمل به عامة الفقهاء وغيره في كتابه ما هو متقدم منسوخ فدل على أنه أعلم بالسنة الناصحة وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال كان أبو بكر أعلمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأيضا فالصحابه لم يتنازعوا في زمن أبي بكر في مسئلة الافضلها وارتفع النزاع فلا يعلم بينهم في زمانه مسئلة تنازعوا فيها الا ارتفع النزاع بينهم بسببه كتنازعهم في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ودفنه وميراثه وتجهيزه جيش أسامة وقتال مانعي الزكاة وغير ذلك من المسائل الكبار بل كان رضي الله عنه هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فيهم حقا يعلمهم ويقوهم ويشجعهم ويبين لهم من الادلة ما يزول معه الشبهة فلم يكونوا معه يختلفون وبعده فلم يبلغ علم أحد وكاله علم أبي بكر وكاله فصاروا يتنازعون في بعض المسائل كما تنازعوا في الحد والاخوة وفي الحرام والطلاق الثلاث وفي متعة الحج ونفقة المبتوتة وسكنائها وغير ذلك من المسائل المعروفة مما لم يكونوا يتنازعون فيه على عهد أبي بكر وكانوا يخالفون عمر وعثمان وعليا في كثير من أقوالهم ولم يعرف أنهم خالفوا الصديق في شيء مما كان يفتي به ويقضي وهذا يدل على غاية العلم وقام رضي الله عنه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام الاسلام فلم يخل بشئ بل أدخل الناس من الباب الذي خرجوا منه مع كثرة المخالفين من المرتدين وغيرهم وكثرة الخاذلين فأكمل به من علمهم ودينهم ما لا يقاومه فيه أحد وكانوا يسمونه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انقطع هذا الاتصال اللفظي بموته قال أبو القاسم السهيلي ظهر سرقوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا في اللفظ والمعنى فانهم قالوا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انقطع هذا بموته وأيضا فعلى تعلم من أبي بكر بعض السنة وأبو بكر لم يعلم من علي شئ مما بين هذا أن علماء الكوفة الذين صحبوا عمر وعليا كعلقمة والاسود وشرح وغيرهم كانوا يرجحون قول عمر على قول علي وأما تابعوا المدينة ومكة والبصرة فهذا عندهم أظهر وأشهر من أن يذكر وإنما ظهر علم علي وفقهه في الكوفة بحسب مقامه فيها عندهم مدة خلافته وكل شيعة على الذين صحبوه لا يعرف عن أحد منهم أنه قدمه على أبي بكر وعمر لافي فقه ولا علم ولا دين بل كل شيعة الذين فاتوا معه كانوا مع سائر المسلمين متفقين على تقدم أبي بكر وعمر الا من كان ينكر عليه وينمعه مع فلنهم وحقارتهم وخولهم وهم ثلاث طوائف طائفة غلبت فيه وادعت فيه الالهية وهؤلاء أحرقهم بالنار وطائفة سبب أبو بكر رأسهم عبد الله بن سبا فطاب على قتله حتى هرب منه الى المدائن وطائفة كانت تفضله حتى قال لا يلغني عن أحد أنه فضلى على أبي بكر وعمر الا جلدته جلد المقتري وقد روى عن علي من نحو عثمانين وجهها أنه قال على منبر الكوفة خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر وعمر وفي صحيح البخاري وغيره من رواية رجال همدان خاصته التي يقول فيهم

ولو كنت بوابا على باب الجنة لقلت لهمدان ادخلي بسلام

أخبرت عنه رساله وكما أنزل بذلك كنيه حيث أخبر أنه خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش وأمثال لك من النصوص وأما قوله ان كان غير متخير لزم أن يكون كل جوهر غير متخير فعنه جوابان أحدهما أن يقال له ولا مثاله كالرازي والشهرستاني ونحوهما من المتأخرين الذين أثبتوا جواهر معقولة غير متخيرة موافقة للفلاسفة الدهرية أو قالوا أنه لا دليل على نفي ذلك أنتم اذا ناظرتم الملاحدة المكذبين للرسول فادعوا اثبات جواهر غير متخيرة محترمة عن دفعهم أو فرطتم فقلتم لا نعلم دليلا على نفيها أو قلتم باثباتها فاذا ناظرتم اخوانكم المسلمين الذين قالوا بقتضي النصوص الالهية والطريقة السلفية وفطرة الله التي فطر عباده عليها والدلائل العقلية السليمة عن المعارض وقالوا ان الخالق تعالى فوق خلقه سميت في نفي لوازم هذا القول وموجباته وقلتم لا معنى للجوهر الا المتخير بذاته فان كان هذا القول حقا فادفعوا الفلاسفة الملاحدة وان كان باطلا ولا تعارضوا به المسلمين أما كونه يكون حقا ادا دفعتم ما يقوله اخوانكم المسلمون ويكون باطلا اذا عجزتم عن دفع الملاحدة في الدين فهذا طريق من بخس خطه من العقل والدين وحسن النظر والمناظرة عقلا

وشرعا (والجواب الثاني) أنه  
قلت في أول هذا الوجه أما أن  
تكون ذاته قابلة لأن يشار إليها  
أنها هاهنا أرهناك أولا تكون  
قابلة ثم قلت فإن كان الأول  
فيكون متحيزا فكان حقا أن  
تقول وإن لم تكن ذاته قابلة  
للاشارة إليه لزم في كل جوهر أن  
لا يكون مشار إليه وأن لا يكون  
متحيزا وإذا قلت ذلك قيل لك اثبات  
هؤلاء الجوهر لا يشار إليه هو قول  
المتفلسفة الذين يثبتون جواهر  
لا يشار إليها وقول النصارى الذين  
يتفنون العلو وحينئذ فيقولون  
لا نسلم أن كل جوهر فانه يجب أن  
يشار إليه وأنت قد اعترفت في  
بحثك مع الفلاسفة بهذا وهذا  
القول وإن كان باطلا لكن  
المقصود تبين ضعف حجج هؤلاء  
النفاة نفيا يستلزم نفى الصفات  
ويقال لك اثبات جوهر لا يشار  
إليه كاثبات قائم بنفسه لا يشار  
إليه وإن قال أبا ذكريت هذا النفي  
كونه جوهر كالجواهر فيقال  
من قال هذا يقول هو جوهر  
كالجواهر التي يدعي إثباتها من  
يقول باثبات الجواهر العقلية  
المجردة فانه هو جوهر كالجواهر  
العقلية المجردة فن نفى هذه  
الجواهر أبطل قولهم والافلا  
(قال الآمدي) الخامس أنه لو  
كان جوهر كالجواهر لما كان  
مفيدا لوجود غيره من الجواهر

أنه قال وقد سأله ابنه محمد بن الحنفية بأبى من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال أبو بكر قال ثم من قال عمر قال ثم أنت قال إنما أقول رجل من المسلمين قال البخاري حدثنا  
محمد بن كثير حدثنا سفيان الثوري حدثنا جامع بن شداد حدثنا أبو يعلى منذر الثوري عن  
محمد بن الحنفية قال قلت لابي بأبى من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يابني  
أوما نعرف فقلت لا فقال أبو بكر قلت ثم من قال ثم عمر وهذا يقوله لابنه الذي لا يتقيه ولخاصته  
و يتقدم بعقوبة من يفضل علم ما ويراه مقتربا والمتواضع لا يجوز أن يتقدم بعقوبة من يفضل  
بقول الحق ولا يسميه مقتربا وكل من كان أفضل من غيره من الأنبياء والصالحين وغيرهم فانه أعلم  
ورأس الفضائل العلم قال تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون والدلائل على ذلك  
كثيرة وكلام العلماء كثير في ذلك وأما قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقضاكم على  
والقضاء يستلزم العلم والدين فهذا الحديث لم يثبت وليس له اسناد تقوم به الحجة وقوله أعلمكم  
بالحلال والحرام معاذ بن جبل أقوى اسنادا منه والعلم بالحلال والحرام ينتظم للقضاء أعظم  
مما ينتظم للحلال والحرام وهذا الثاني قد رواه الترمذي وأحمد والأول لم يرو في السنن المشهورة  
ولا المسند المعروفة لا باسناد صحيح ولا ضعيف وانما يروى من طريق ما هو معروف بالكذب  
وقول عمر على أقضاكم إنما هو في فصل الخصومات في الظاهر مع جواز أن يكون في الباطن بخلافه  
كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون  
ألحن بحجته من بعض فأقضي له بخوما أسمع من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما  
أقطع له قطعة من النار فقد أخبر سيد القضاء أن قضاءه لا يحل الحرام وعلم الحلال والحرام  
يتناول الظاهر والباطن فكان الأعمى أعلم بالدين وأيضا فالقضاء نوعان أحدهما الحكم  
عند تجاهد الخصمين مثل أن يدعي أحدهما أمرا ينكره الآخر فيحكم فيه بالبينه وبحجوها  
والثاني ما لا يتجاهدان فيه بل يتصادقان لكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما كتنازعهما في حصة  
فريضة أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر أو فيما يستحقه كل من المشاركين ونحو ذلك  
فهذا الباب هو من باب الحلال والحرام فإذا افتاعما من رضبان بقوله كفاهما ولم يحتاجا إلى  
من يحكم بينهما وانما يحتاجان إلى الحاكم عند التجاهد وذلك غالبا إنما يكون مع الفجور وقد يكون  
مع النسيان فالاحتصاص بالقضاء لا يحتاج إليه الاقل من الأبرار فأما الحلال والحرام فيحتاج  
إليه البر والعاجر ولهذا لما أمر أبو بكر عمر أن يقضي بين الناس مكث سنة لم يتحاكم إليه اثنان  
ولرعد شيوخ ما فنى به النبي صلى الله عليه وسلم من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات فأين  
هذا من كلامه في الحلال والحرام الذي هو فوام دين الاسلام وإذا كان قوله أعلم أمتي بالحلال  
والحرام معاذ بن جبل أصح اسنادا وأعظم دلالة علم أن المحتج بذلك على أن علما أعظم من معاذ  
جاهل فكيف من أبي بكر وعمر الذين هما أعظم من معاذ مع أن الحديث الذي فيه ذكر معاذ  
وريد بعضهم يضعفه وبعضهم يحسنه والذي فيه ذكر على فضعف أو باطل وحديث أنا  
مدينة العلم وعلى بابها أضعف وأوهى ولهذا انما يعتنى بالموضوعات وإن رواه الترمذي وذكره  
ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة والكذب يعرف من نفس منه فإن النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا كان مديسه العلم ولم يكن لها إلا باب واحد ولم يبلغ عنه العلم الا واحد فسد أمر  
الاسلام ولهذا انفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحدا بل يجب أن  
يكثر المبلغون أهل النوازل الذين يحصل العلم شبرهم للعائب وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن



والسنن المتواترة وإذا قالوا ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره قيل لهم فلا بد من العلم بعصمته  
 أولا وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن تعرف عصمته لانه دور ولا تثبت بالاجماع فانه  
 لا اجماع فيها وعند الامامية انما يكون الاجماع حجة لان فيهم الامام المعصوم فيعود الامر  
 الى اثبات عصمته بمجرد دعواه فعلم أن عصمته لو كانت حقا لا بد أن تعلم بطريق آخر غير خبره  
 فلو لم يكن لمدينة العلم باب الا هو لم يثبت لاعتصمته ولا غير ذلك من أمور الدين فعلم أن هذا الحديث  
 انما افتراه زنديق جاهل ظنه مدحا وهو يطرق الزنادقة الى القدح في دين الاسلام اذ لم يبلغه  
 الا واحد ثم ان هذا خلاف المعلوم بالتواتر فان جميع مدائن الاسلام بلغهم العلم عن الرسول  
 من غير علي أما أهل المدينة ومكة فالامر فيها ظاهر وكذلك الشام والبصرة فان هؤلاء  
 لم يكونوا يروون عن علي الاشياء قليلا وانما كان غالب علمه في الكوفة ومع هذا فاهل الكوفة  
 كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلا عن علي وفقهاء أهل المدينة تعلموا الدين  
 في خلافة عمر وتعلم معاذ لاهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي ولهذا روى أهل اليمن عن  
 معاذ بن جبل أكثر مما روى عن علي وشريح وغيره من أكابر التابعين انما تفقهوا على معاذ بن  
 جبل ولما قدم على الكوفة كان شريح فيها قاضيا وهو وعبيدة السلماني تفقهوا على غيره  
 فانتشر علم الاسلام في المدائن قبل أن يقدم على الكوفة وقال ابن خزم واخرج من اخرج من  
 الرافضة بأن عليا كان أكثرهم علما قال وهذا كذب وانما يعرف علم الصحابي بأحد وجهين  
 لا ثالث لهما أحدهما كثرة روايته وفتاويه والثاني كثرة استعمال النبي صلى الله عليه وسلم له  
 في المحال الباطل أن يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم من لا علم له وهذا أكبر شهادة على العلم  
 وسعته فنظرنا في ذلك فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد روى أبا بكر الصلاة بحضرة طول علمه  
 وجميع أكابر الصحابة حضور كبر وعلي وابن مسعود وأبي وغيرهم وهذا بخلاف استخلافه  
 عليا اذا غزا لأن ذلك على النساء وذوى الاعذار فقط فوجب ضرورة أن يكون أبو بكر أعلم  
 الناس بالصلاة وشرائعها وأعلم المذكورين بها وهي عمود الاسلام ووجدناه أيضا قد استعمله  
 على الصدقات فوجب ضرورة أن يكون عنده من علم الصدقات كالذي عنده غيره من علماء  
 الصحابة لا أقل وربما كان أكثر اذ قد استعمل غيره وهو لا يستعمل الا عالم بما استعمله فيه والزكاة  
 ركن من أركان الدين بعد الصلاة وبرهان ما قلناه من تمام علم أبي بكر بالصدقات أن الاخبار  
 الواردة في الزكاة أصحها والذي يلزم العمل به فلا يجوز خلافه فهو حديث أبي بكر ثم الذي من طريق  
 عمر وأما الذي من طريق علي فضطرب وفيه ما قدر تركه الفقهاء بحله وهو أن في خمس وعشرين  
 من الابل خمس من النساء وأيضا فوجدناه صلى الله عليه وسلم استعمل أبا بكر على الحج فصح  
 ضرورة أنه أعلم من جميع الصحابة بالحج وهذه دعائم الاسلام ثم وجدناه قد استعمله على البعوث  
 فصح أن عنده من أحكام الجهاد مثل ما عند سائر من استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على  
 البعوث اذ لا يستعمل الا عالم بالعمل فعند أبي بكر من علم الجهاد كالذي عند علي وسائر أمراء  
 البعوث لأهل واصل المقدم لا أبي بكر على علي وغيره في العلم والصلاة والزكاة والحج وسواء  
 في الجهاد فهذه عمدة العلم ثم وجدناه صلى الله عليه وسلم قد ألزم نفسه في جلوده ومسامرته  
 ونظنه واقامته أبا بكر شهيداً أحكامه وفتاويه أكثر من مشاهدته على لها فصحة ضرورة أنه أعلم  
 بها فهل بقيت بقية من العلم إلا أبو بكر المقدم فيها الذي لا يلحق أو المساركة الذي لا يسبق  
 فبطلت دعواهم في العلم والمجد لله رب العالمين وأما الرواية والفتيا فان أبا بكر رضي الله عنه

فانه لا أولوية لبعض الجواهر  
 بالعلية دون بعض ويلزم من ذلك  
 أن لا يكون شيء من الجواهر  
 معلولا أو يكون كل جوهر معلولا  
 للآخر والكل محال فان قيل  
 الجواهر وان تماثلت في الجوهرية  
 الا أنها متميزة ومتغايرة بأمور  
 موجبة لتعين كل واحد منها عن  
 الآخر وعند ذلك فلا مانع من  
 اختصاص بعضها بأمور وأحكام  
 لا وجود لها في البعض الآخر  
 ويكون ذلك باعتبار ما به التعيين  
 لا باعتبار ما به الاشتراك فنقول  
 والكلام في اختصاص كل واحد  
 بما به التعيين كالكلام في الاول  
 فهو تسلسل ممتنع فلم يبق الا أن  
 يكون اختصاص كل واحد من  
 المتماثلات بما اختص به لخصص من  
 خارج وذلك على الله محال قلت  
 لقائل أن يقول قوله لو كان  
 جوهر كالجواهر ان عني به أنه لو  
 كان جوهر اتمثال الجواهر فيما  
 يجب ويجوز ويمتنع لم ينفعه هذا  
 لوجوه أحدها أن هذا لا يقوله  
 عاقل يتصور ما يقول لما فيه من  
 الجمع بين النقيضين كما تقدم الثاني  
 أنه اذا كان يقتضي هذا أنه يمتثل  
 كل جوهر فيما يجب ويجوز ويمتنع  
 لم يلزم انتفاء ما به تميزه من بعض  
 الوجوه فان في التماثل في مجموع  
 هذه الامور يكرن بانتفاء التماثل  
 في واحد من أفرادها فاذا قدر أنه  
 خالف غيره في فرد من افراد هذه

على كل واحد حكمه صريح على كل  
محصل والالكان يصح أن يقال  
الكل من غير المتناهى يمكن أن  
يدخل في الوجود لان كل واحد  
يمكن أن يدخل في الوجود فيجمل  
الامكان على الكل كما حل على كل  
واحد وكذلك قال السهروردي  
الحكم على الكل بما على كل واحد  
لا يجوز فان كل ممكن غير الحركة  
جائز وقوعه دفعة واحدة وليس  
كذلك الجميع وكل واحد من  
الضدين ممكن في محل والكل معا  
غير ممكن وهذا السؤال يجاب عنه  
باجوبة أحدها أن يقال نفس  
الاجتماع يمنع أن يكون واجبا  
بنفسه بدون الاجزاء وان فساد  
هذا معلوم بالضرورة ولم يقله أحد  
كيف والاجتماع عرض يقتقر  
الى محله فاذا كان محل العرض غير  
واجب بنفسه كان العرض المقتقر  
الى الممكن بنفسه أولى أن يكون  
ممكنا غير واجب بنفسه وانما  
يتوهم وجوبه بالاجزاء الممكنة  
وحينئذ فيكون ذلك الاجتماع  
ممكنا بنفسه واجبا بالاجزاء واذا  
كان ممكنا بنفسه فنفس اجتماع  
الآحاد من جملة أجزاء المجموع  
فيقال المجموع هو الآحاد مع  
الهيئة الاجتماعية وكل واحد  
من ذلك ممكن ليس واجبا بنفسه  
وحينئذ فلا يكون هنا مجموع  
منفصل عن جميع الاجزاء فلو  
فيل وجب المجموع بالآحاد لكان  
فولابوجوب أحد الجزأين الممكنين

من علمه وعدله ورجته بالذرية أن كان لا يفرض لصغير حتى يقطم ويقول يكفيه اللبن فسمع  
امرأة تكبره ابنها على الفطام ليفرض له فأصبح فتأذى في الناس ان أمير المؤمنين يفرض للفطيم  
والرضيع وتضر الرضيع كان باكرام أمه لا بفعله هو لكن رأى أن يفرض للرضعاء ليمتنع  
الناس عن أذاهم فهذا الحسانه الى ذرية المسلمين ولا ريب أن العقوبة اذا أمكن أن لا يتعدى بها  
الجاني كان ذلك واجبا ومع هذا اذا كان الفساد في ترك عقوبة الجاني أعظم من الفساد في  
عقوبة من لم يحسن دفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما كما روى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الطائف  
بالمخنيق مع أن المخنيق قد يصيب النساء والصبيان وفي الصحيحين أن الصعب بن جثامة سأل  
النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من ذرارهم فقال هم منهم  
ولو صالت المرأة الحامل على النفوس والاموال المعصومة فلم يندفع صياله الا بقتلها قتلت وان  
قتل جنينها فاذا قدر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ظن أن أقامه الحدود من هذا الباب حتى  
تبين له أنه ليس من هذا الباب لم يكن هذا بأعظم من القتال يوم الجمل وصفين الذي أفضى الى أنواع  
من الفساد أعظم من هذا وعلى رضى الله عنه كان مع نظره واجتهاده لا يظن أن الامر يبلغ الى  
ما بلغ ولو علم ذلك لما فعل ما فعل كما أخبر عن نفسه

(فصل) قال الرافضي وأمر برجم مجنونة فقال له على رضى الله عنه ان القلم رفع  
عن المجنون حتى يفتق فأمسك وقال لولا على لهلك عمر والجواب أن هذه الزيادة ليست  
معروفة في هذا الحديث ورجم المجنونة لا تخلو إما أن يكون لم يعلم مجنونها فلا يقدر ذلك في علمه  
بالاحكام أو كان ذاهلا عن ذلك فذكر بذلك أو بظن الظان أن العقوبات لدفع الضرر في الدنيا  
والمجنون قد يعاقب لدفع عدوانه على غيره من العقلاء والمجانين والزنا هو من العدوان فيعاقب  
على ذلك حتى يتبين له أن هذا من باب حدود الله تعالى التي لا تقام الا على المكلف والشرعية  
قد جاءت بعقوبة الصبيان على ترك الصلاة كما قال صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع  
واضر بوجههم عليها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع والمجنون اذا صال ولم يندفع صياله الا بقتله قتل  
بل البهيمة اذا صالت ولم يندفع صياله الا بقتلها قتلت وان كانت مملوكة لم يكن على قاتلها ضمان  
للمالك عند جمهور العلماء كالك والثافي وأجد وغيرهم وأبو حنيفة يقول انه يضمها للمالك لانه  
قتلها المصلحة فهو كالموتلها في المصلحة والجمهور يقولون هناك قتلها بسبب منه لا بسبب عدوانها  
وهنا قتلها بسبب عدوانها ففي الجملة قتل غير المكلف كالصبي والمجنون والبهيمة لدفع عدوانهم  
جائز بالنص والاتفاق الا في بعض المواضع كقتلهم في الاغارة والبيات والمخنيق وقتلهم لدفع  
صيالهم وحديث رفع القلم عن ثلاثة انما يدل على رفع الائم لا يدل على رفع الحد الا بقدمه أخرى  
وهو أن يقال من لا قلم عليه لاحد عليه وهذه المقدمة فيها خفاء فان من لا قلم عليه قد يعاقب أحيانا  
ولا يعاقب أحيانا وانفصل بينهما يحتاج الى علم خفي ولو استكره المجنون امرأة على نفسها ولم  
يندفع الا بقتله فلها قتله بل علم ذلك بالسنة واتفاق أهل العلم فلو اعتقد بعض المجتهدين أن الزنا  
عدوان كما سماه الله تعالى عدوا تابضوله فن ابنه ورا ذلك فاولئك هم العادون فيقتل به المجنون  
حتى يتبين له أن هذا حد الله فلا يقام الا بعد العار بالتحريم والمجنون لم يعلم التحريم لم يشنع عليه  
في هذا الا من شنع بأعظم منه على غيره فلو قال قاتل قتال المسلمين هو عقوبة لهم فلا يعاقبون حتى  
يعلموا الايجاب والتحريم وأصحاب معاوية الذين قتلهم على لم يكونوا يعلمون أن لهم ذنبا فلم يجز على  
قتالهم على ما لا يعلمون أنه ذنب وان كانوا مذنبين فان غاية ما يقال لهم انهم تركوا الطاعة الواجبة  
لكن كثير منهم أرا كثرهم لم يكونوا يعلمون أنه يجب عليهم طاعة على ومتابعه بل كان لهم من



رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو كل الناس ملازمة قبل ولاونها من صغره الى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

(والجواب) أن يقال من أين علم أنه أذكى من عمر ومن أبي بكر وأنه كان أرغب في العلم منهما أو أن استفادته من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منهما وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنه كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في أمتي أحد فمروا بالمحدث الملمهم يلهمه الله وهذا قدر رائد على تعليم البشر وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رأيت كافي أتيت بلبن فشربت منه حتى رأيت الري يخرج من أظفاري ثم ناولت فضلي عمر قالوا فما أولته قال العلم ولم يرو مثل هذا العلي وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قصص منها ما يبلغ الشدي ومنها ما دون ذلك وعرض علي عمر وعليه قصص يحرقه قالوا فما أولته يا رسول الله قال الدين فهذا حديثان صحيحان يشهدان له بالعلم والدين ولم يرو مثل هذا العلي وقال ابن مسعود لما مات عمر إني لأحسب هذا قد ذهب بتسعة أعشار العلم وشارك الناس في العشر الباقي ولا ريب أن أبا بكر كان ملازما للنبي صلى الله عليه وسلم أكثر من علي ومن كل أحد وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أكثر اجتماعا بالنبي صلى الله عليه وسلم من علي بكثير كما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال وضع عمر على سريره فتكفاه الناس يدعون ويتنون ويصلون عليه قبل أن يرفع فلم يرعني إلا رجل قد أخذ بمنكبي من ورائي فالتفت إليه فاذا هو علي وترحم علي علي عمر وقال ما خلفت أحدا أحب إلي أن ألقى الله عز وجل بمثل عمله منك وإيم الله ان كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر فان كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يسمران في أمر المسلمين بالليل والمسائل التي تنازع فيها عمر وعلي في الغالب يكون فيها قول عمر أرجح كسئلة الحامل المتوفى عنها زوجها ومسئلة الحرام كما تقدم ولا ريب أن مذهب أهل المدينة أرجح من مذهب أهل العراق وهؤلاء يتبعون عمر ويريدون في الغالب وأولئك يتبعون عليا وابن مسعود وكان ما يقوله عمر يشاور فيه عثمان وعليا وغيرهما وعلي مع هؤلاء أقوى من علي وحده كما قال له قاضيه عبدة السلماني رأيتك مع عمر في الجماعة أحب إلي من رأيتك وحده في الفرقة وقال ابن مسعود كان عمر إذا فزع لنا باباد خلناه فوجدناه سهلا أتى في زوج وأبوين وامرأة وأبوين فقال للامم ثلث الباقي ثم ان عثمان وعلي ابن مسعود وزيدا تبعوه وسعيد بن المسيب كان من أعلم التابعين باتفاق المسلمين وكان عمدة فقهه قضايا عمر وكان ابن عمر يسأله عنها وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو كان بعدي نبي لكان عمر قال الترمذي حديث حسن واعلم أن أهل الكوفة وأصحاب ابن مسعود كعلقمة والاسود وشرح والحريث بن قيس وعبيدة السلماني ومسروق وزر بن حبيش وأبي وائل وغيرهم هؤلاء كانوا يفضلون علم عمر وعلم ابن مسعود على علم علي ويقصدون في الغالب قول عمر وابن مسعود دون قول علي والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وقال صلى الله عليه وسلم العلم في الصغر كالنقش في الحجر فتكون علومه أكثر من علوم غيره لمحصل القابل الكلي والفاعل التام

(والجواب) أن هذا من عدم علم الرافضي بالحديث فان هذا مثل سائر ليس من كلام النبي

موجبا للوجود كما سبق وان كان الثالث فن جهة ما هو مماثل للحادث يجب أن يكون حادثا والكلام فيه كالأول وهو تسلسل محال وهذه المحالات انما ألزمت من القول بحديث العالم فلا حدوث ثم قال في الجواب وأما الشبهة العاشرة فالتحتم من أقسامها انما هو القسم الأخير ولا يلزم من كون القديم مماثلا للحدث من وجه أن يكون مماثلا للحادث من جهة كونه حادثا بل لا مانع من الاختلاف بينهما في صفة القدم والحدوث وان غايبا بمرأ آخر وهذا كما أن السواد والبياض مختلفان من وجه دون وجه لاستحالة اختلافهما من كل وجه والامساك في كافى العرضية واللونية والحدوث واستحالة غايبتهما من كل وجه والا كان السواد بيضا ومع ذلك فالزم من مماثلة السواد للبياض من وجه أن يكون مماثلا له في صفة البياضية وان غني به أنه لو كان جوهرامثالا في مسمى الجوهرية فهذا مثل أن يقال لو كان حيامثالا للأحياء في مسمى الحية أو عالمامثالا للعلماء في مسمى العالمية أو قادرامثالا للقادرين في

مسمى القادرية أو موجودا بمائلا  
لوجودات في مسمى الموجودية  
وحينئذ فوافقته في ذلك لا تستلزم  
أن يكون مماثلا لها فيما يجب  
ويجوز ويتمنع الآن تكون  
الجواهر كلها كذلك ومعلوم أن  
من يقول هو جوهر لا يقول أن  
الجواهر مماثلة بل يقول أنه  
مخالف لغيره بل جهور العقلاء  
يقولون أن الجواهر مختلفة في  
الحقائق وحينئذ فتبقى هذه الوجوه  
موقوفة على القول بمائلا الجواهر  
والمنار ع يمنع ذلك بل ربما قال  
العلم باختلافها ضروري ودعوى  
تمائلا محالف للعس والعلم  
الضروري فإنا نعلم أن حقيقة  
الماء مخالفة لحقيقة النار وأن  
حقيقة الذهب مخالفة لحقيقة  
الحديد وأن حقيقة الدم مخالفة  
لحقيقة السراب وأمثال ذلك وأن  
اشتراكهما في كونهما جوهرين  
هو اشتراكهما في كونهما قائمين  
بأنفسهما أو متحيزين أو قابلين  
للصفات وهذا اشتراك في بعض  
صفاتهما لا في الحقيقة الموصوفة  
بتلك الصفات الثالث أنه إن أراد  
بقوله أنه جوهر كالجواهر أنه مماثل  
لكل جوهر في حقيقته ويجوز  
عليه ما يجوز على كل جوهر فهذا  
لا بقوله عاقل وإنما أراد المنار أنه  
أما قائم بنفسه وأما متحيز وأما  
فحوز ذلك من المائلا التي يقول أن  
الاشتراك فيه كالأشراك في كون

صلى الله عليه وسلم وأصحابه أيدهم الله تعالى فتعلموا الإيمان والقرآن والسنن ويسر الله ذلك  
عليهم وكذلك على فان القرآن لم يكمل حتى صار على نحو من ثلاثين سنة فأنما حفظا كثر ذلك  
في كبره لا في صغره وقد اختلف في حفظه لجميع القرآن على قولين والانباء أعلم انطلق ولم يبعث  
الله نبي إلا بعد أربعين الأجيال صلى الله عليه وسلم وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم كان  
مطلقا لم يكن يخص به أحدا ولكن بحسب استعداد الطالب ولهذا حفظ عنه أبوهريرة  
في ثلاث سنين وبعض أخرى ما لم يحفظه غيره وكان اجتماع أبي بكر به أكثر من سائر الصحابة  
وأما قوله أن الناس منه استفادوا العلوم فهذا باطل فان أهل الكوفة التي كانت داره كانوا  
قد تعلموا الإيمان والقرآن وتفسيره والفقه والسنة من ابن مسعود وغيره قبل أن يقدم على  
الكوفة وإذا قيل أن أبا عبد الرحمن قرأ عليه معناه عرض عليه والافأبو عبد الرحمن قد حفظ  
القرآن قبل أن يقدم على الكوفة وهو وغيره من علماء الكوفة مثل علقمة والاسود  
والحرث البثي وزر بن حبيش الذي قرأ عليه عاصم بن أبي النجود أخذوا القرآن عن ابن مسعود  
وكأنوا يذهبون إلى المدينة فيأخذون عن عمر وعائشة ولم يأخذوا عن علي كما أخذوا عن عمر  
وعائشة وشريح قاضيه أنما تفقه على معاذ بن جبل باليمن وكان يناظره في الفقه ولا يقلده  
وكذلك عبيدة السلماني كان لا يقلده بل يقول له رأيك مع عمر في الجماعة أحب اليك من رأيك  
وحدث في الفقرة وأما أهل المدينة ومكة فعلمهم أيضا ليس مأخوذا عنه وكذلك أهل الشام  
وابصرة فهذه الأمصار الخمسة الحجازان والعراقان والشام هي التي خرج منها علوم النبوة  
من العلوم الإيمانية والقرآنية والتشريعة وما أخذ هؤلاء عنه فان عمر رضي الله عنه كان  
قد أرسل إلى كل مصر من يعلمهم القرآن والسنة وأرسل إلى أهل الشام معاذ بن جبل وعبادة  
ابن الصامت وغيرهما وأرسل إلى العراق ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وغيرهما

(فصل) قال الرافضي وأما النصف فهو واضع قال لابي الاسود الكلام كله ثلاثة  
أشياء اسم وفعل وحرف وعلمه وجوه الأعراب

(والجواب) أن يقال أولا هذا ليس من علوم النبوة وإنما هو علم مسنط وهو وسيلة  
في حفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن ولم يكن في زمن الخلفاء الثلاثة نحو فلم يحنج إليه فلما  
سكن على الكوفة وبها الانباط روى أنه قال لابي الاسود الدؤلي الكلام اسم وفعل وحرف  
وقال ان هذا النحو فعل هذا الحاجة كما أن من بعد علي أيضا استخرج للخط النقط والشكل  
وعلمة المذوالشد ونحو الحاجة ثم بعد ذلك بسط النحو بحاه الكوفة والبصرة والخليل استخرج  
علم العروض

(فصل) قال الرافضي وفي الفقه الفقهاء يرجعون إليه

(والجواب) أن هذا كذب بين فليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الفقهاء من يرجع  
إليه في فقهه أما مالك فان علمه عن أهل المدينة وأهل المدينة لا يكادون يأخذون بقول علي  
بل أخذوا وفقهم عن الفقهاء السبعة عن زيد وعمر وابن عمر ومحوهم أما الشافعي فإنه تفقه  
أولا على المكيين أصحاب ابن جريج كسعيد بن سالم القداح ومسلم بن خالد الزنجي وابن جريج  
أخذ ذلك عن أصحاب ابن عباس كعطاء وغيره وابن عباس كان مجتهدا مستقلا وكان إذا أفتى  
بقول الصحابة أفتى بقول أبي بكر وعمر لا بقول علي وكان ينكر على علي أشياء ثم إن الشافعي



وما الفائدة في معرفته أتم ولا يخفى

ان أولى ما تراهي اليه بالبصر أبصار  
البصائر وتمتد نحوه أعناق الهمم  
وانحوا طرما كان موضوعه أجل  
الموضوعات وغايته أشرف الغايات  
واليه مرجع العلوم الدينية  
ومستند النواميس الشرعية وبه  
صلاح العالم ونظامه وحله وإبرامه  
والطرق الموصلة اليه يقينيات  
والمسالك المرشدة نحوه قطعيات  
وذلك هو العلم الملقب بعلم الكلام  
الباحث في ذات واجب الوجود  
وصفاته وأفعاله ومتعلقاته ولما  
كنامع ذلك قد حققنا أصوله  
ونقحنا فصوله وأحطنا بعنايته  
وأوضحنا مبانيه وأظهرنا أغواره  
وكشفنا أسرارها وفردنا فيه بقصب  
سبق الأولين وحرنا غايات أفكار  
المتقدمين والمتأخرين واسترعىنا  
منه خلاصة الالباب وفصلنا  
الفشر من الباب سألني بعض  
الاحباب والفضلاء من الطلاب  
جمع كتاب حاول مسائل الأصول  
جامع لا بكاراً فكار العقول وذ كر  
عام الكلام فهو مع هذا الكلام  
ومع ما في كلامه من ذ كر مباحث  
أهل الفلسفة والكلام يذ كر  
مثل هذا السؤال الوارد على  
طريقة معرفة واجب الوجود الذي  
لم يذ كر طريقاً سواء يذ كر أنه  
مشكل وليس عنده حله ولكن من  
عدل عن الطرق الصحيحة الجليلة  
القطعية القريبة البينة الى طرق  
طويلة بعيدة لم يؤمن علمه مثل هذا

(١) قوله الساعين هكذا في نسخة

وفي أخرى السائحين ولتحريروا الرواية

كتبه معجده

وعمر قع هو اه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لولم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب  
الحق على لسان عمر وقلبه ووافق ربه في غير واحد تنزل فيها القرآن بمثل ما قال وقال ابن عمر كنا  
نتحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وهذا الكلام نفسه بالعلم والعدل قال الله تعالى وتمت  
كلامه بذلك صدقاً وعدلاً فان الله تعالى بعث الرسل بالعلم والعدل فكل من كان أتم علماً وعدلاً  
كان أقرب الى ما جاءت به الرسل وهذا كان في عمر أظهر منه في غيره وهذا في العمل والعدل ظاهر  
لكل أحد وأما في العلم فيعرف برأيه وخبرته بمصالح المسلمين وما ينفعهم وما يضرهم في دينهم  
ودنياهم ويعرف بمسائل النزاع التي له فيها قول ولغيره فيها قول فان صواب عمر في مسائل النزاع  
وموافقه للنصوص أكثر من صواب عثمان وعلي ولهذا كان أهل المدينة الى قوله أميل  
ومذهبهم أرجع مذهب أهل الامصار فانه لم يكن في مدائن الاسلام في القرون الثلاثة أهل  
مدينة أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم متفقون على تقديم قول عمر على قول علي  
وأما الكوفيون فالطبعة الاولى منهم أصحاب ابن مسعود يقدمون قول عمر على قول علي وأولئك  
أفضل الكوفيين حتى فضاه شريح وعبيدة السلماني وأمثالهما كانوا يرجحون قول عمر على قوله  
وحده قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما رأيت عمر قط الا وانا يخجل لي أن بين عينيه ملكاً  
يسدده وروى الشعبي عن علي قال ما كنا بعد أن السكينة تنطق على لسان عمر وقال حذيفة  
ابن اليمان كان الاسلام في زمن عمر كالرجل المقبل لا يزداد الا قرباً فلما قتل كان كالرجل المدبر  
لا يزداد الا بعداً وقال ابن مسعود ما زلنا أعز منذ أسلم عمر وقال أيضاً اذا ذكر الصالحون فخلاب عمر  
كان اسلامه نصراً واما ربه فتصا وقال أيضاً كان عمر أعلمنا بكتاب الله وأفقهنا في دين الله وأعرفنا  
بالله والله لهو أبين من طريق (١) الساعين يعني أن هذا أمر بين يعرفه الناس وقال أيضاً عبد الله  
ابن مسعود لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الارض في كفة لرجح عليهم وقال أيضاً  
لما مات عمر اني لاحسب هذا قد ذهب بتسعة أعشار العلم واني لاحسب تسعة أعشار العلم ذهب  
مع عمر يوم أصيب وقال مجاهد اذا اختلف الناس في شيء فانظر واما صنع عمر فخذوا برأيه وقال  
أبو عثمان النهدي انما كان عمر ميزاناً لا يقول كذا ولا يقول كذا وهذه الآثار أضعافها مذ كورة  
بالاسانيد الثابتة في الكتب المصنفة في هذا الباب ليست من أحاديث الكذابين والكتب  
الموجودة فيها هذه الآثار المذ كورة بالاسانيد الثابتة كثيرة جداً قال عبد الله بن أحمد بن حنبل  
حدثني أبي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسمعيل بن أبي خالد حدثنا فليس بن أبي حازم قال قال عبد الله  
ابن مسعود ما زلنا أعز منذ أسلم عمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وابن  
عباس وغيرهما انه قال اللهم أعز الاسلام بأبي جهل بن هشام أو بعمر بن الخطاب قال فعدا عمر على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم يومئذ وفي لفظ أعز الاسلام بأحب هذين الرجلين اليك  
وروى النضر عن عكرمة عن ابن عباس قال لما أسلم عمر قال المشركون قد انتصف القوم منا وروى  
أحمد بن منيع حدثنا ابن علية حدثنا أبو بوب عن أبي معشر عن ابراهيم قال قال ابن مسعود كان عمر  
حائطاً حصيناً على الاسلام يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه فلما قتل عمر انتم الحائط فالتاس  
اليوم يخرجون منه وروى ابن بطه بالاسناد المعروف عن الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن  
شهاب عن أم أيمن قالت وهي الاسلام يوم مات عمر والثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة  
قال كان الاسلام في زمن عمر كالرجل المقبل لا يزداد الا قرباً فلما قتل كان كالرجل المدبر لا يزداد  
الا بعداً ومن طريق الماسجون قال أخبرني عبد الواحد بن أبي عون عن القاسم بن محمد كانت  
عائشة رضي الله عنها تقول من رأى عمر بن الخطاب علم أنه خلق غناء لاسلام كان والله أحوذ يا نسيج

الانقطاع كما به العلماء على ذلك غير  
مرة وذكر أن الطرق المبتدعة  
أما أن تكون مخطرة لطولها ودقتها  
وأما أن تكون فاسدة ولكن من  
سلك الطريق المخوفة وكانت  
طريقا صحيحة فإنه يرجي له الوصول  
إلى المطلوب ولكن لما فعل هؤلاء  
مافعلوا وصاروا يعارضون بمضمون  
طريقهم صحيح المنقول وصريح  
المعقول ويدعون أن لا معرفة إلا  
من طريقهم وأن لا يكون عالما  
كاملا إلا من عرف طريقهم احتج  
إلى تبين ما فيه ادفعوا لعلم يحارب الله  
ورسوله ويسمى في الأرض فسادا  
وبسائر الطرق النافعة غير طريقهم  
وبسائر أهل العلم واليمان عالمون  
بحقائق ما عندهم ليسوا عاجزين  
عن ذلك ولكن من كان قادرا على  
قطع الطريق فترك ذلك إيمانا  
واحتسابا وطلبيا للعدل والحق  
وجعل قوته في الجهاد في أعداء الله  
ورسوله كان خيرا ممن جعل  
ما أوتيته من القوة فيما يشبه قطع  
الطريق وإذا قيل لهم لا تفسدوا  
في الأرض قالوا انما نحن مصلحون  
ألا إنهم هم المفسدون وإنما  
لا يشعرون وإذا قيل لهم آمنوا كما  
آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن  
الصفهاء ألا إنهم هم الصفهاء ولكن  
لا يعلمون وإذا قالوا الذين آمنوا قالوا  
آمنوا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا  
إننا معكم انما نحن مستهزؤون  
الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم  
يجمعون أولئك الذين اشتروا

وحده قد أعد لامرأته وقال محمد بن اسحق في السيرة أسلم عمر بن الخطاب وكان رجلا ذا  
شكبة لا يرام ما وراء ظهره فامتنع به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عزوا وكان عبد الله  
ابن مسعود يقول ما كنا نقدر أن نصلي عند الكعبة حتى أسلم عمر بن الخطاب فلما أسلم قاتل قريشا  
حتى صلى عند الكعبة وصلينا معه وكذلك رواه مسند محمد بن عبيد الطنافسي قال حدثنا سمعيل  
عن قيس بن أبي حازم قال قال عبد الله بن مسعود ما زلنا أعز من أسلم عمر والله لو رأينا وما نستطيع  
أن نصلي بالكعبة ظاهرين حتى أسلم عمر فقاتلهم حتى تركونا فصلينا وقد روى من وجوه ثابتة عن  
مكحول عن غضيف عن أبي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله جعل الحق  
على لسان عمر وقلبه وأوحيه وهذا مروى من حديث ابن عمر وأبي هريرة وقد ثبت من غير  
وجه عن الشعبي عن علي قال ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر ثبت هذا عن الشعبي  
عن علي وهو قد رأى عليا وهو من أخبر الناس بأصحابه وحديثه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال قد كان في الأم قبلكم محدثون فان يكن في أمتي منهم أحد فمروا بالخطاب  
وثبت عن طارق بن شهاب قال إن كان الرجل ليحدث عمر بالحديث فيكذب الكذبة فيقول  
أحبس هذه ثم يحدثه الحديث فيقول أحبس هذه فيقول كل ما حدثك به حق إلا ما أمرتني أن  
أحبسه وروى ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن جحلان عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب  
بعث جيشا وأمر عليهم رجلا يدعى سارية قال فينا عمر يخطب في الناس فجعل يصيح على  
المنبر يا سارية الجبل يا سارية الجبل يا سارية الجبل قال فقدم رسول الجيش فسأله فقال يا أمير  
المؤمنين أقمنا عدونا فهزمونا فإذا بصاح يا سارية الجبل يا سارية الجبل فاستدنا ظهورنا إلى الجبل  
فهزمهم الله فقبل لعمر بن الخطاب أنك كنت تصيح بذلك على المنبر وفي الصحيحين عن عمر أنه  
قال وافقت ربي في ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فزلت واتخذوا من  
مقام إبراهيم مصلى وقلت يا رسول الله إن نساء يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتني أن يحججن  
قال فزلت آية الحجاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الغيرة فقلت لهن عسى  
ربه أن يطلعكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن فزلت كذلك وفي الصحيحين أنه لما مات عبد الله  
ابن أبي بن سلول دعي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم عليه قال عمر فلما قام دونت إليه فقلت  
يا رسول الله أتصلي عليه وهو منافق فأترل الله ولا نصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره  
وأترل الله استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وثبت عن  
قيس عن طارق بن شهاب قال كنا نتحدث أن عمر يتحدث على لسانه ملك وعن مجاهد قال كان عمر  
إذا رأى الرأى زل به القرآن وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كأن الناس  
عرضوا لي وعليهم فص منها ما يبلغ الشدى ومنها ما هو دون ذلك وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه  
فميص يجره قال فما أولته يا رسول الله قال الدين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال بينا أنا نائم رأيتني أتيت بقدر فشربت منه حتى لا أرى الرأى يخرج من أظفاري ثم  
أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا ما أولت ذلك يا رسول الله قال العلم وفي الصحيحين عنه قال  
رأيت كأنني أزرع على قلب يدلو فأخذها ابن أبي خافقة فزرع ذنوبا وأذنوبين وفي زرعه ضعف والله  
يغفر له ثم أخذها عمر بن الخطاب فاستحالت في يده غريبا فلم أره غريبا من الناس يفرى فربه حتى  
ضرب الناس بعطن وقال عبد الله بن أحمد حدثنا الحسن بن حماد حدثنا وكيع عن الأعمش  
عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الأرض  
في كفة لرجح عليهم بعلمه قال الأعمش أنكرت ذلك وذكرته لأبراهيم فقال ما أنكرت من ذلك



الكلام في الاسلام بعد المائة الاولى من جهة الجعد بن درهم والجهنم بن صفوان ثم صار الى أصحاب عمرو بن عبيد كافي الهذيل العلاف وأمثاله وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء انما كانا يظهران الكلام في انفاذ الوعيد وأن النار لا يخرج منها من دخلها وفي التكذيب بالقدر وهذا كله مما نزه الله عنه عليا وليس في الخطب الثابتة عن علي شيء من أصول المعتزلة الخمسة بل كل ذلك اذا نقل عنه فهو كذب عليه وقدماء المعتزلة لم يكونوا يعظمون عليا بل كان فيهم من يشك في عدالته ويقول قد فسق عندي احدى الطائفتين لا بعينها لما على وإما طلحة والزبير فاذا شهد أحدهما لم أقبل شهادته وفي قبول شهادة علي منفردة قولان لهم وهذا معروف عن عمرو بن عبيد وأمثاله من المعتزلة والشيعة القدماء كلهم كالهاشميين وغيرهما يثبتون الصفات ويقولون بالقدر على خلاف قول متأخري الشيعة بل يصرحون بالتجسيم ويحكي عنهم فيه شاعات وهم يدعون أنهم أخذوا ذلك عن أهل البيت وقد ثبت عن جعفر الصادق أنه سئل عن القرآن أحاطق هو أم مخلوق فقال ليس بخالق ولا مخلوق لكنه كلام الله وأما قول الرافضي ان واصل بن عطاء أخذ عن أبي هاشم بن محمد بن الحنفية فيقال ان محمد بن الحنفية قد وضع كتابا في الارزاء نقيض قول المعتزلة ذكر هذا غير واحد من أهل العلم وهذا يناقض مذهب المعتزلة الذي يقول به واصل بن عطاء ويقال انه أخذ عن أبي هاشم وقيل ان أبا هاشم هذا صنّف كتابا أنكر عليه لم يوافق عليه أخوه ولا أهل بيته ولا أخذ عنه أبوه وبكل حال الكتاب الذي نسب الى الحسن يناقض ما ينسب الى أبي هاشم وكلاهما قد قيل انه رجع عن ذلك ويمتنع أن يكونا أخذاهذين المتناقضين عن أبيهما محمد بن الحنفية وليس نسبة أحدهما الى محمد باولي من الآخر فبطل القطع بكون محمد بن الحنفية كان يقول بهذا وهذا بل المقطوع عنه أن محمد امع براءته من قول المرجئة فهو من قول المعتزلة أعظم براءة وأبوه على أعظم براءة من المعتزلة والمرجئة منه وأما الاشعري فلا ريب عنه أنه كان تلميذا لابي علي الجبائي لكنه فارقه ورجع عن جعل مذهب وان كان قد بقي عليه شيء من أصول مذهب لكنه خالفه في نفي الصفات وسلك فيها طريقة ابن كلاب وخالفهم في القدر ومسائل الايمان والاسماء والاحكام ونافضهم في ذلك أكثر من مناقضة حسين النجار وضرار بن عمرو ونحوهما ممن هو متوسط في هذا الباب كجمهور الفقهاء وجهور أهل الحديث حتى مال في ذلك الى قول جهنم وخالفهم في الوعيد وقال بمذهب الجماعة وانتسب الى مذهب أهل الحديث والسنة كأحمد بن حنبل وأمثاله وبهذا اشتهر عند الناس بالقدر الذي يحمد من مذهبهم هو ما وافق فيه أهل السنة والحديث كالجمل الجامعة وأما القدر الذي يذم من مذهبهم فهو ما وافق فيه بعض المخالفين للسنة والحديث من المعتزلة والمرجئة والجهمية والقدرية ونحو ذلك وأخذ مذهب أهل الحديث عن زكريا بن يحيى الساجي بالبصرة وعن طائفة ببغداد من أصحاب أحمد وغيرهم وذكري في المقالات ما اعتقد أنه مذهب أهل السنة والحديث وقال بكل ما ذكرنا من قولهم نقول واليه نذهب وهذا المذهب هو من أبعيد المذاهب عن مذهب الجهمية والقدرية وأما الرافضة كهذا المصنف وأمثاله من متأخري الامامية فانهم جمعوا أخس المذاهب مذهب الجهمية في الصفات ومذهب القدرية في أفعال العباد ومذهب الرافضة في الامامة والتفضيل فيبين أن ما نقل عن علي من الكلام فهو كذب عليه ولا مدح فيه وأعظم من ذلك أن القرامطة الباطنية ينسبون قولهم اليه وأنه أعطى علما باطنا يخالف الظاهر وقد ثبت في الصحيح عنه انه قال والذي

في الحقيقة ولكن الفاعل المختار خص كلامها بصفات تخالف بها الاتريفة حتى أن لها حقيقة مجردة عن جميع الصفات التي اختلفت فيها فيكون الماء المشهود له حقيقة غير هذا الماء المشهود والنار المشهود له حقيقة غير هذه النار المشهود وبكون ما خالف به هذا لهذا في الماء والنار أمرا عارضا للتلا الحقيقة لصفة ذاتية لها ولا لازمة وهذا مكابرة للحسن فعلى هذا القول لا يكون شيء من الموجودات صفة ذاتية ولا صفة لازمة لذاته أصلا بل كل صفة يوصف بها عارضة له يمكن زوالها مع بقاء حقيقته لان كل ما اختلف به الاعيان أمر عارض لها ليس بداخل في حقيقتها عند من يقول بنسائل الجواهر والاجسام وحينئذ فيكون الانسان الذي هو حيوان ناطق يمكن زوال كونه حيوانا وكونه ناطقا مع بقاء حقيقته وذاته وكذلك الفرس يمكن زوال حيوانيته وصاهليته مع بقاء حقيقته وذاته وهكذا كل الاعيان ثم يقال اذا قدرنا عدم هذه الصفات التي هي لازمة للانواع وذاتية لها لم يبق هنالك ما يعقل كونه جموها لا مماثلا ولا مخالفا فاما اذا نظرنا الى هذا الانسان وقدرنا أنه ليس بحي ولا ناطق ولا ضاحك ولا حساس ولا متحرك بالارادة لم يعقل هنالك

ثم جأؤك بحلفون بالله ان اردنا الا احسانا وتوفيقا اولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ومن أعظم المصائب أن يصاب الانسان فيما لا سعادة له ولا نجاة له الا به ويصاب في الطريق الذي يقول انه به يعرف ربه ويرد عليه فيه اشكال لا ينحل له مع أنه من أكبر رؤس طوائف أهل الكلام والفلسفة بل قد يقال انه لم يكن فهم في وقته مثله والمقصود هنا ذكر عبارته في الاشكال الذي أورده وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجيحها ترجيحاً واحداً وتزج أحادها كل واحد بالآخر الى غير نهاية فيقال والامور التي شملها وجوب أو إمكان أو امتناع أو غير ذلك ان لم يكن هنالك الا مجرد شمول ذلك الوصف لها من غير أمر وجودي زائد على الاحاد فليس اجتماعها زائداً على أفرادها وان كان هنالك اجتماع خاص كالتأليف الخاص فهذا التأليف والاجتماع الخاص زائد على الافراد واذا كان كذلك فليس في مجرد تقدير ممكنات شملها الامكان ما يقتضي أن يكون اشتراكها في ذلك قدر زائد على الاحاد كما أن العشرة المطلقة ليست قدر زائد على آحاد العشرة لكن نحن نذكر التقسيمات الممكنة التي تخطر بالبال ليكون الدليل جامعاً فنقول اذا قال القائل في مثل المعلولات الممكنة الجملة معلولة بالاحاد فيقال

فلما قتل عمرو ثبت وهذا باب طويل قد صنف الناس فيه مجلدات في مناقب عمر مثل الفرع بن الجوزي وعمر بن شبة وغيرهما غير ما ذكره الامام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة العلم مثل ما صنفه خزيمة بن سليمان في فضائل الصحابة والدارقطني والبيهقي وغيرهم ورسالة عمر المشهورة في القضاء الى أبي موسى الاشعري تداولها الفقهاء ويتوا عليها واعتمدوا على ما فيها من الفقه وأصول الفقه ومن طرقها ما رواه أبو عبيد وابن بطة وغيرهما بالاسناد الثابت عن كثير من هشام عن جعفر بن برقان قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى أبي موسى الاشعري أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فإنه لا ينفع تكلم بالحق لانفاذه أس بين الناس في مجلسك ووجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك اليقنة على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الاصلح أحسن حراماً وأحرماً حلالاً ومن ادعى حقاً غائباً فامدده أمداً ينتهي اليه فان جاء بيينة فأعطه حقه وان أعجزه ذلك استحكمت عليه القضية فان ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للمعنى ولا يمنع قضاء قضيتك اليوم فراجعته فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فان الحق قديم وليس يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التماسه في الباطل والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجرماً عليه شهادة زوراً ومجبولاً في حداً وظنيناً في ولاء أو نسب فان الله تولى من العباد السرائر وسر عليهم الحدود والالينات والايامان ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك وورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قاييس الامور عند ذلك ثم اعرف الامثال ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق واياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالخصوم فان القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الاجر ويحسن به الذخر فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين بما ليس في نفسه شانه الله عز وجل فان الله عز وجل لا يقبل من العبد الا ما كان له خالصاً فطأ تلك بالثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته وروى ابن بطة من حديث أبي يعلى الناجي حدثنا العتيبي عن أبيه قال خطب عمر بن الخطاب يوم عرفة يوم يبيع له فقال الحمد لله الذي ابتلاني بكم وابتلاككم بي وأبقاني فيكم من بعد صاحبي من كان منكم شاهداً بشركائه ومن كان غائباً ولينا أمره أهل القوة عندنا فان أحسن زدناه وان أساء لم تناظره أيتها الرعية ان اللوالة عليكم حقاً وان لكم عليهم حقاً واعلموا أنه ليس حلم أحب الى الله وأعظم نفعاً من حلم امام وعدله وليس جهل أبغض الى الله تعالى من جهل وال وخرقه وأنه من يأخذ العافية ممن تحت يده يعطه الله العافية ممن هو فوقه (قلت) وهو معروف من حديث الاحنف عن عمر قال الوالي اذا طلب العافية ممن هو دونه أعطاه الله العافية ممن هو فوقه وروى من حديث وكيع عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن أبي جعدة قال قال عمر رضي الله عنه لولا ثلاث لأحببت أن أكون قد خلقت بالله لولا أن أسير في سبيل الله أو أضع جهنمي في التراب ساجداً أو أجالس قوماً يلتقطون طيب الكلام كما يلتقط طيب النمر وكلام عمر رضي الله عنه من أجمع الكلام وأكمل فانه ملهم محدث كل كلمة من كلامه تجمع علماً كثيراً مثل هؤلاء الثلاث التي ذكرهن فانه ذكر الصلاة والجهاد والعلم وهذه الثلاث هي أفضل الاعمال باجماع الامة قال أحمد بن حنبل أفضل ما تطوع به الانسان الجهاد وقال الشافعي أفضل ما تطوع به الصلاة وقال أبو حنيفة ومالك العلم والتحقيق أن كلاماً من الثلاثة لا بد له من الآخر وقد يكون هذا أفضل في حال وهذا أفضل في حال كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون هذا وهذا وهذا كل في موضعه بحسب الحاجة والمصلحة وعمر جمع الثلاث ومن



الفواحش والظلم المنكر وغير ذلك وصنف المسلمون في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كتباً معروفة لما علموه من افسادهم الدين والدنيا وصنف فيهم القاضي عبد الجبار والقاضي أبو بكر بن الطيب وأبو يعلى والغزالي وابن عقيل وأبو عبد الله الشهرستاني وطوائف غير هؤلاء وهم الملاحدة الذين ظهروا بالشرق والمغرب واليمن والشام ومواقع متعددة كأصحاب (٣) الاموت وأمثالهم وكان من أعظم ما به دخل هؤلاء على المفسدين وأفسدوا الدين هو طريق الشيعة لفرط جهلهم وأهوائهم وبعدهم من دين الاسلام ولهذا وصودعتهم أن يدخلوا على المسلمين من باب التشيع وصاروا يستعينون بما عند الشيعة من الكاذب والاهواء ويريدون هم على ذلك ما ناسبهم من الاقتراء حتى فعلوا في أهل الايمان ما لم يفعله عبدة الاوثان والصلبان وكان حقيقة أمرهم دين فرعون الذي هو شر من دين اليهود والنصارى وعباد الاصنام وأول دعوتهم التشيع وآخرها الانسلاخ من الاسلام بل من الملل كلها ومن عرف أحوال الاسلام وتقلب الناس فيه فلا بد أنه قد عرف شيئاً من هذا وهذا تصديق لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه تركين سنين من كان قبلكم حذوا القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فن وفي الحديث الآخر المتفق عليه لتأخذن أمتي ما أخذ الامم قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله فارس والروم قال ومن الناس الا هؤلاء وهذا بعينه صار في هؤلاء المنتسبين الى التشيع فان هؤلاء الاسمعية أخذوا من مذاهب الفرس وقولهم بالاصلين النور والظلمة وغير ذلك أموراً وأخذوا من مذاهب الروم من النصرانية وما كانوا عليه قبل النصرانية من مذهب اليونان وقولهم بالنفس والعقل وغير ذلك أموراً ومن جواهر هذا اسموا ذلك باصطلاحهم السابق والتالي وجماعه هو القلم واللوح وأن القلم هو العقل الذي يقول هؤلاء انه أول المخلوقات واحتجوا بحديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل فقال له أدبر فأدبر فقال وعزني ما خلقت خلقاً أكرم على منك فبكأخذ وبكأعطى وبكالثواب وبكالعقاب وهذا الحديث رواه بعض من صنف في فضائل العقل كداود بن الحبيب ونحوه وهو حديث موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل المعرفة بالحديث كما ذكر ذلك أبو حاتم بن حبان البستي والدارقطني وابن الجوزي وغيرهم ولكن لما وافق رأي هؤلاء استدلو به على عاداتهم مع أن لفظ الحديث يناقض مذهبهم فان لفظه أول بالنصب وروى انه لما خلق الله العقل أي انه قال له هذا الكلام في أول أوقات خلقه فالمراد به أنه خاطبه حين خلقه لا أنه أول المخلوقات ولهذا قال في اثنا عشر خلقاً أكرم على منك فدل على أنه خلق قبله غيره ووصفه بأنه يقبل ويدبر والعقل عندهم يمتنع عليه هذا وقال بكأخذ وبكأعطى وبكالثواب وهذا العقل عندهم هو رب العالم كله هو المبدع له كله وهو معلول الاول لا يختص به أربعة أعراض بل هو عندهم مبدع الجواهر كلها العلوية والسفلية والحسية والعقلية والعقل في لغة المسلمين عرض قائم بغيره لما قوه النفس واما مصدر العقل عقل بعقل عقلاً وأما العاقل فلا يسمى في لغتهم العقل وهؤلاء في اصطلاحهم العقل جوهر قائم بنفسه وقد بسطنا الكلام على هذا وبيننا حقيقة أمرهم بالمعقول والمنقول وأن ما يثبتونه من المقارقات عند التحقيق لا يرجع الا الى أمر وجود حافي الاذهان لا في الاعيان الا النفس الناطقة وقد أخطوا في بعض صفاتها وهؤلاء قولهم ان العالم معلول على قديمة أزلية واجبة الوجود وان العالم لازم لها لكن حقيقة قولهم

والاجسام الى ذاتي وعرضي وانقسام العرضي الى لازم للماهية وعارض لها وانقسام العارض الى لازم ومفارق مع ما في هذا الكلام من الخطا فان الصفات في الحقيقة انما تنقسم الى لازم للماهية وعارض لها وأما تقسيم اللازم الى ذاتي وعرضي وثابت وشيئين في هذه الاعيان أحدهما الذات والثاني هذا الموجود المشاعد فكلام باطل كما قد بسط في موضعه ثم انهم في قولهم بنماتل الجواهر والاجسام يدعون أن جميع صفات الاجسام التي تختلف بها انما هي عارضة لها قابلة لتزوالها ليس منها شيء لازم للحقيقة ولا هو من موجبات الذات ومقتضياتها فيا سبحان الله أين ذلك التلازم الذي غلوتهم فيه حتى تجعلون الحقيقة مؤلفة من صفاتها الذاتية وتقولون ان الذات هي المقتضية للوازم ولوازم اللوازم وهنما يقولون ليس لهذه الاعيان حقيقة قائمة بنفسها الا ما تشترك كلها فيه وليس لشيء هنا لازم بخاصه ولا لازم يفارق به غيره بل يستلزم اللوازم الا ما لازم جميع ما يسمى جوهرية وجسماء وهذا المعنى قد رأيت منه عجائب هؤلاء النظائر يتكلم كل منهم مع كل قوم على طر يقشهم بكلام يناقض ما تكلم به على طريقة أولئك مع تناقض كل من القولين في نفس الامر وهذا إما

أن يكون لكونه لم يفهم أن هذا  
المعنى الذي أثبت به هذه العبارة هو  
الذي نفاه بتلك فلا يكون قد تصور  
حقيقة ما يقول بل تصور ما يتصيد  
باللفظ بحيث إذا خرج المعنى عن  
ذلك اللفظ لم يعرف أنه هو وهذا  
قبيح بمن يدعي النظر في العقليات  
المحضة التي لا تقيد بعبارة ولا لفظ  
وإما أن يكون مع نسبته وذهوله  
في كل مقام لما قاله في المقام  
الآخر وهذا أشبه أن يظن بمن له  
عقل وتصور صحيح لكنه يدل على أن  
له في المسألة قولين وأنه يقول في كل  
مقام ما ترجح عنده في ذلك المقام  
منها لا يعنى مع الدليل مطلقا بل  
يتناقض وإما أن يكون مع فهمه  
التناقض وحينئذ فاما أن لا يبالى  
بتناقض كلامه وإما أن يرجح هذا  
في هذا الموطن وهذا في هذا الموطن

(فصل) ومن العجب أن  
كلامه وكلام أمثاله يدور في هذا  
الباب على تماثل الأجسام وقد  
ذكر النزاع في تماثل الأجسام  
وأن القائمين بتماثلها من المتكلمين  
بنوا ذلك على أنها مركبة من  
الجواهر المنفردة وأن الجواهر  
متماثلة ثم انه في مسألة تماثل

(١) قوله غير الجسم الخ كذا في  
النسخة وليس متصلا بما قبله  
ويظهر انه سقط شيء من الناسخ  
ولعل وجه الكلام وهناك جسم  
غير الجسم الخ كتبه معصية

انه علة غائبة وأن الافلاك تتحرك حركة ارادية شوقية للتشبه به وهو محرك لها كما يحرك  
المحبوب المتشبه به لمحبه الذي يتشبه به ومثل هذا لا يوجب أن يكون هو المحدث لتصوراته  
وارادته وحركاته فقولهم في حركة الفلك من جنس قول القدرة في أحوال الحيوان لكن  
هؤلاء يقولون حركة الفلك هي سبب الحوادث حقيقة قولهم أن الحوادث كلها تحدث بلا  
محدث أصلا وأن الله لا يفعل شيئا ولكل مقام مقال وهم جعلوا العلم الأعلى والفلسفة الاولى  
هو العلم الباطن في الوجود ولواحقه وقسموا الوجود الى جوهر وعرض ثم قسموا الاعراض الى  
تسعة أجناس ومنهم من ردها الى خمسة ومنهم من ردها الى ثلاثة فانه لم يقم لهم دليل على الحصر  
وقسموا الجواهر الى خمسة أنواع العقل والنفس والمادة والصورة والجسم وواجب الوجود  
تارة يسمونه جوهرًا وهو قول قدمائهم كأرسطو وغيره وتارة لا يسمونه بذلك كما قاله ابن سينا  
وكان قدماء القوم يتصورون في أنفسهم أمورًا عقلية فيظنونها ثابتة في الخارج كما يحكي عن  
شيعة فيثاغورس وافلاطون وان أولئك أثبتوا أعمدة المجردة في الخارج وهؤلاء أثبتوا المثل  
الافلاطونية وهي الكليات المجردة عن الاعيان وأثبتوا المادة المجردة وهي الهيولى الاولى  
وأثبتوا المادة المجردة وهي الدهر العقلي المجرد عن الجسم وأعراضه وأثبتوا الفضاء المجرد عن الجسم  
وأعراضه وارسطو وأتباعه خالفوا سلفهم في ذلك ولم يثبتوا من هذه شيئا مجردا ولكن أثبتوا  
المادة المقارنة للصورة وأثبتوا الكليات المقارنة للاعيان وأثبتوا العقول العشرة وأما النفس  
الفلكية فأكثرهم يجعلها قوة جسمانية ومنهم من يقول هي جوهر قائم بنفسه كنفس الانسان  
ولفظ الصورة يريدون به تارة ما هو عرض كالصورة الصناعية مثل شكل السرير والخاتم  
والسيف وهذه عرض قائم بعمله والمادة هنا جوهر قائم بنفسه ويريدون بالصورة تارة الصورة  
الطبيعية وبالمادة الطبيعية ولا ريب أن الحيوان والمعادن والنباتات لها صورة هي خلقت من  
مواد لكن يعنون بالصورة جوهرًا قائمًا بنفسه وبالمادة جوهرًا آخر مقارنا لهذه وآخرون  
في مقابلتهم من أهل الكلام القائمين بالجواهر الفردة يزعمون أنه ما من من حادث يعلم حدونه  
بالمشاهدة الا اعراض وانهم لا يشهدون حدوث جوهر من الجواهر وكلا القولين خطأ وقد  
بسطنا الكلام عليهما في غير هذا الموضع وقد يراد بالمادة المادة الكلية المشتركة بين الاجسام  
وبالصورة الصورة الكلية المشتركة بين الاجسام ويدعون أن كليهما جوهر عقلي وهو غلط فان  
المشترك بين الاجسام أمر كلي والكليات لا توجد كليات الا في الازهان لافي الاعيان وكل  
ما وجد في الخارج فهو مميز بنفسه عن غيره لا يشترك فيه غيره الا في الذهن اذا أخذ كليا  
والاجسام بعرض لها الاتصال والانفصال وهو الاجتماع والافتراق وهما من الاعراض ليس  
الانفصال شيئا قائما بنفسه كما أن الحركة ليست شيئا قائما بنفسه (١) غير الجسم المحسوس  
يرد عليه الاتصال والانفصال ويسمونه الهيولى والمادة وهذا وغيره مبسوط في غير هذا الموضع  
وكثير من الناس قد لا يفهمون حقيقة ما يقولون وما يقول غيرهم وما جاءت به الرسل حتى يعرفوا  
ما فيه من حق وباطل فيعملون هل هم موافقون لصريح المعقول أو هم مخالفون له ومن أراد  
التظاهر بالاسلام منهم عبر عن ذلك بالعبارات الاسلامية فيعبر عن الجسم بعالم الملك وعن  
النفس بعالم الملكوت وعن العقل بعالم الجبروت أو بالعكس ويقولون ان العقول والنفس هي  
الملائكة وقد يجعلون قوى النفس التي تقتضي فعل الخير هي الملائكة وقواها التي تقتضي  
الشر هي الشياطين وأن الملائكة التي تنزل على الرسل والكلام الذي سمعه موسى بن عمران انما



هو في نفوس الانبياء ليس في الحارج بمنزلة ما يراه النائم وما يحصل لكثير من المروزين وأصحاب  
الرياضة حيث يتخيل في نفسه أشكالا نورانية ويسمع في نفسه أصواتا فتلك هي عندهم ملائكة  
الله وذلك هو كلام الله ليس له كلام منفصل ولهذا يدعي أحدهم أن الله كله كما كلم موسى بن  
عمران أو أعظم مما كلم موسى لأن موسى كلم عندهم بحروف وأصوات في نفسه وهم يكلمون  
بالمعاني المجردة العقلية وصاحب مشكاة الأنوار والكتب المضمون بها على غير أهلها رقع في  
كلامه قطعة من هذا النمط وقد كفرهم بذلك في مواضع أخرى ورجع عن ذلك واستقر أمره على  
مطالعة البخاري ومسلم وغيرهما ومن هنا سلك صاحب خلع النعيل ابن قسي وأمثاله وكذلك  
ابن عربي صاحب فصوص الحكم والفتوحات المكية ولهذا يدعي أنه يأخذ من المعدن الذي  
يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الانبياء والنبي عنده يأخذ من الملك الذي يوحى به إلى الرسل  
لأن النبي عنده يأخذ من الخيالات التي تمثلت في نفسه لما صورت له المعاني العقلية في الصورة  
الخيالية وتلك الصورة عنده هي الملائكة وهي برعته تأخذ عن عقله المجرد قبل أن تصير خيالا  
ولهذا يفضل الولاية على النبوة ويقول

#### مقام النبوة في برزخ . فوق الرسول ودون الولي

والولي على أصله الفاسد يأخذ عن الله بلا واسطة لأنه يأخذ عن عقله وهذا عندهم هو الآخذ  
عن الله بلا واسطة إذ ليس عندهم ملائكة منفصلة تنزل الوحي والرب عندهم ليس هو موجودا  
مبينا للمخلوقات بل هو وجود مطلق أو مشروط بنسب الأمور النبوتية عن الله أو نبي الأمور  
النبوتية والسلبية وقد يقولون هو وجود المخلوقات أو حال فيها أولا هذا ولا هذا فهذا عندهم  
غاية كل رسول ومبنى النبوة عندهم الآخذ عن القوة المتخيلة التي صورت المعاني العقلية في المثل  
الخيالية ويسمون القوة القدسية فلهذا جعلوا الولاية فوق النبوة وهؤلاء من جنس القرامطة  
الباطنية الملاحدة لكن هؤلاء ظهروا في قالب التصوف والتسلف ودعوى التحقيق وأمثال ذلك  
وأولئك ظهروا في قالب التشيع والموالاة فأولئك يعظمون شيوخهم حتى يجعلوهم أفضل من  
الانبياء وقد يعظمون الولاية حتى يجعلوها أفضل من النبوة وهؤلاء يعظمون أمر الإمامة حتى  
قد يجعلون الأئمة أعظم من الانبياء والإمام أعظم من النبي كما يقوله الاسماعيليه وكلاهما يباطنان  
الفلاسفة الذين يجعلون النبي فيلسوفا ويقولون أنه يختص بقوة قدسية ثم منهم من يفضل النبي  
على الفيلسوف ومنهم من يفضل الفيلسوف على النبي ويرغمون أن النبوة مكتسبة ويقولون  
أن النبوة عبارة عن ثلاث صفات من حصلت له فهو نبي أن يكون له قوة قدسية حدسية ينال بها  
العلم بلا تعلم وأن تكون نفسه قوية لها تأثير في هوى العالم وأن يكون له قوة يتخيل بها  
ما يعقله ومن ينال في نفسه ومسموعا في نفسه هذا كلام ابن سينا وأمثاله في النبوة وعنه أخذ ذلك  
الغزالي في كتبه المضمون بها على غير أهلها وهذا القدر الذي ذكره يحصل لخلق كثير من  
آحاد الناس ومن المؤمنين وليس هو من أفضل عموم المؤمنين فضلا عن كونه نبيا كما بسط في  
موضعه وهؤلاء قالوا هذا لما احتاجوا في الكلام في النبوة على أصول سلفهم الدهرية الغائبين بأن  
الافلاك قديمة أزلية لا مفعولة لفاعل بقدرته واختياره وأنكروا علمه بالجزئيات ونحو ذلك من  
أصولهم الفاسدة فتكلم هؤلاء في النبوة على أصول أولئك وأما القدماء أرسطو وأمثاله فليس  
لهم في النبوة كلام يحصل فالواحد من هؤلاء يطلب أن يصير نبيا كما كان السهروردي المقتول  
يطلب أن يصير نبيا وكان قد جمع بين النظر والتأله وسلك نحو من سلك الباطنية وجمع بين

الجواهر ذكر أنه لا دليل على  
تمامها فصار أصل كلامهم الذي  
يرجع إليه هذه الأمور كلاما بلا  
علم بل بخلاف الحق مع أنه كلام في  
الله تعالى وقد قال تعالى قل إنما  
حرم ربى الفواحش ما ظهر منها  
وما بطن والآنم والبغى بغير الحق  
وأن تشر ~~ك~~وا بالله ما لم ينزل به  
سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا  
تعلمون وقال تعالى عن الشيطان  
إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن  
تقولوا على الله ما لا تعلمون . قال في  
كتابه هذا الكبير الفصل الرابع  
في أن الجواهر متجانسة غير متحدة  
اتفقت الأشاعرة وأكثرا المعتزلة  
على أن الجواهر متماثلة متجانسة  
وذهب النظام والبخاري من المعتزلة  
بناء على قولهم بتركيب الجواهر  
من الأعراض إلى أن الجواهر إن  
تركبت من الأعراض المختلفة  
فهى مختلفة ولهذا فاعاد يدرك  
الاختلاف بين بعض الجواهر  
كالاختلاف الواقع بين النار  
والهوى والماء والتراب ضرورة كما  
يدرك الاختلاف بين السواد  
والبياض والحرارة والبرودة  
والرطوبة واليبوسة وسائر الأعراض  
المختلفة قال وهو باطل أما كون  
الجواهر مركبة من الأعراض  
فما سبق وأما ما ذكره من  
الاختلاف بين الجواهر كالأمثلة  
المضروبة فلان سلم أنه عائد إلى  
اختلاف الجواهر في أنفسها بل

عليه الطريق فلم يصل الى مكة وبيان ذلك بوجوه أحدها أن يقال ما ذكره من الدليل على امتناع علل ومعلولات مجتمعة يتناول العلل والمعلولات مطلقا سواء كانت متعاقبة أو لم تكن وإذا كان دليل الامتناع يعم القسمين فلا حاجة الى التقسيم ولكن زيادة هذا القسم كزيادة القسم فيما ذكره بعد ذلك حيث قال وإن كانت العلل والمعلولات معا فالنظر الى الجملة غير النظر الى كل من الآحاد وحينئذ فالجملة إما أن تكون واجبة وإما أن تكون ممكنة وهذا الاحتجاج اليه أيضا فإنه قد ذكر أن الآحاد ممكنة مفتقرة الى الواجب فيستقدير أن لا تكون الجملة زائدة على الآحاد يكون الأمر أقرب وهو بعد هذا قد أورد أنه لا يلزم من كون الأفراد ممكنة كون الجملة ممكنة وأجاب عن ذلك بأن هذا ساقط وهذا السؤال والجواب كاف عن ذلك التطويل بزيادة قسم لا يحتاج اليه لأن هذا القسم وإن لم يحتاج اليه فإنه لم يضره بخلاف ما ذكره من زيادة تعاقب العمل فإنه زيادة أفسد به أدليته مع استغناء الدليل عنها وذلك بالوجه الثاني وهو أن يقال لو كانت العائل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها حادث لا محالة فيلزم أن يكون الازلي حادثا أو تكون كلها حادثه مسبوقه بالعدم وهذا قد استدلل به طائفة من أهل الكلام على امتناع حوادث لا تنهاى وقد تقدم الاعتراض عليه وبين الفرق

في الطرف وإن لم يكن واجبا وقد اتفق الأئمة على أنه إذا تلف في عقوبة مقدرة واجبة لا يضمن كالجلد في الزنا والقطع في السرقة وتنازعوا في غير ذلك فمنهم من يقول يضمن في الجائر ولا يضمن في الواجب كقول أبي حنيفة فإنه يقول يضمن سرية القود ولا يضمن سرية التعزير لحق الله تعالى ومنهم من يقول يضمن غير المقدور ولا يضمن في المقدور سواء كان واجبا أو جائرا كقول الشافعي ومنهم من يقول لا يضمن لافي هذا ولا في هذا كقول مالك وأحمد وغيرهما

(فصل) قال الرافضي وأرسل الى حامل يستدعيها فأسقطت خوفا فقال له الصحابة نزاله مؤدبا ولا شيء عليك ثم سأل أمير المؤمنين فأوجب الدية على عاقله والجواب أن هذه مسألة اجتهد تنازع فيها العلماء وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة رضي الله عنهم في الحوادث يشاور عثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم حتى كان يشاور ابن عباس وهذا كان من كمال فضله وعقله ودينه فلهذا كان من أسد الناس رأيا وكان يرجع تارة الى رأي هذا وتارة الى رأي هذا وقد أتى بأمرأة قد أقرت بالزنا فاتفقوا على رجمها وثمان ساكت فقال مالك لا تتكلم فقال أراها تستهل به استهلال من لا يعلم أن الزنا محرم فرجع فأسقط الحد عنها لما ذكره عثمان ومعنى كلامه أنها تجهل به وتبوح به كما تجهل الإنسان ويبوح بالشئ الذي لا يراه فيجاء مثل الأكل والشرب والتزويج والتسرى والاستهلال ورفع الصوت ومنه استهلال الصبي وهو رفعه صوته عند الولادة وإذا كانت لا تعلمه فيجاء كانت جاهلة بتحرمة والحدانما يجب على من بلغه التحريم فإن الله تعالى يقول وما كنا عذبين حتى نبعث رسولا وقال تعالى أملا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولهذا لا يجوز قتال الكفار الذين لم تبلغهم الدعوة حتى يدعوا الى الاسلام ولهذا من أتى شيئا من المحرمات التي لم يعلم تحريمها القرب عهده بالاسلام ولو كونه نسا يمكن جهل لم يقم عليه الحد ولهذا لم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم من أكل من أصحابه حتى يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود لأنهم أخطوا في التأويل ولم يعاقب أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال لا إله إلا الله لأنه ظن جواز قتله لما اعتقد أنه قالها تعقودا وكذلك السرية التي قتلت الرجل الذي قال أنه مسلم وأخذت ماله لم يعاقبها لأنها كانت متأولة وكذلك خالد ابن الوليد لما قتل بني جذيمة لما قالوا صبا نالم بعاقبه لتأويله وكذلك الصديق لم يعاقب خالد على قتل مالك بن نويرة لأنه كان متأولا وكذلك الصحابة لما قال هذا هذا أنت منافق لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان متأولا ولهذا قال الفقهاء الشبهة التي يسقط بها الحد شبهة اعتقاد أو شبهة ملك فن تزويج نكاحا اعتقد أنه جائر ووطئ فيه لم يحسد وإن كان حراما في الباطن وأما إذا علم التحريم ولم يعلم العقوبة فإنه يحسد كما حسد النبي صلى الله عليه وسلم ما عزم من مالك إذا كان قد علم تحريم الزنا ولكن لم يكن يعلم أن الزاني المحصن يرحم فريجه النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه بتحريم الفعل وإن لم يعلم أنه يعاقب بالرجم والمقصود هنا أن عمر رضي الله عنه كان يشاورهم وأنه من ذكرا هو حتى قبله وذلك من وجهين أحدهما أن يتبين في القصة المعنية من أطراف الحكم الذي يعرفونه كقول عثمان أنها جاهلة بالتحريم فإن عثمان لم يقدمهم معرفة الحكم العام بل أفادهم أن هذا المعين هو من أهلها وكذلك قول علي أن هذه مجنونته قد يكون من هذا ما خبره مجنونتها أو بحملها أو نحو ذلك والشافعي أن يتبين نص أو معنى نص يدل على الحكم العام كمنية المراهة على قوله تعالى وآتيتهم أحداهن قنطارا فلان أخذوا منه شيئا وكالحاق عبد الرحمن حده الشارب بحده القاذف ونحو ذلك

(فصل) قال الرافضي وتنازع امرأتان في طفل ولم يعلم الحكم وفرغ فيسه الى أمير المؤمنين



الجمع بين النقيضين ففرض رفع النقيضين كفرض الجمع بين النقيضين ولهذا كان هؤلاء  
 تارة يصفونه بجمع النقيضين أو الامسالك عنهما كما يفعل ابن عربي وغيره كثيرا وتارة يجمعون  
 بين هذا وهذا كما يوجد أيضا في كلام أصحاب البطاقة وغيرهم فإذا قالوا مع ذلك أنه مبدع العالم  
 وشرطوافيه أنه لا يوصف بشئ ولا انتفاء كان تناقضا فإن كونه مبدعا لا يخرج عن هذا وهذا  
 وكذلك إذا قالوا موجود واجب وشرطوافيه التجريد عن النقيضين كان تناقضا وحقيقة قولهم  
 موجود لا موجود واجب لا واجب وهذا منتهى أمرهم وهو الجمع بين النقيضين أو رفع  
 النقيضين ولهذا يصيرون إلى الخيرة ويعظمونها وهي عندهم منتهى معرفة الأنبياء والأولياء  
 والأئمة والفلاسفة ومن أصول ضلالهم ظنهم أن هذا تنزيه عن التشبيه وأنهم متى وصفوا بصفة  
 أثبات أو نفي كان فيه تشبيه بذلك ولم يعلموا أن التشبيه المنفي عن الله هو ما كان وصفه بشئ من  
 خصائص المخلوقين أو أن يجعل شئ من صفاته مثل صفات المخلوقين بحيث يجوز عليه ما يجوز  
 عليهم أو يجبه له ما يجبه لهم أو يمتنع عليه ما يمتنع عليهم مطلقا فإن هذا هو التمثيل الممتنع المنفي  
 بالعقل مع الشرع فيمتنع وصفه بشئ من النقائص ويمتنع مماثلة غيره له في شئ من صفات  
 الكمال فهذا انجماع لما ينزهه الرب تعالى عنه كما بسطنا ذلك في مواضع كثيرة وعلى هذا وهذا دل  
 قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد كما قد بسطنا ذلك في  
 مصنف مفرد في تفسير هذه الشواهد فأما الموافقة في الاسم كحي وموجود وموجود وعالم  
 وعليم فهذا لا بد منه ويلزم من نفي هذا التعطيل المحض فإن كل موجودين قائمين بأنفسهما  
 فينشأ لابدأن يجمعهما اسم عام لكن المعنى العام لا يوجد عاما إلا في الذهن لا في الخارج فإذا  
 قيل هذا الموجود وهذا الموجود مشترك كان في معنى الوجود كان ما اشتركا فيه لا يوجد مشتركا  
 إلا في الذهن لا في الخارج وكل موجود فهو يختص بنفسه وصفات نفسه لا يشترك غيره في شئ  
 من ذلك في الخارج وإنما الاشتراك هو نوع من التشابه والاتفاق والمشاركة فيه الكلي لا يوجد  
 كذلك إلا في الذهن فإذا وجد في الخارج لم يوجد إلا متميزا عن نظيره لا يكون هو أباه ولا هما  
 في الخارج مشترك كان في شئ في الخارج فاسم الخالق إذا وافق اسم المخلوق كالموجود والحي  
 وقيل إن هذا الاسم عام كلي وهو من الأسماء المتواطئة أو المشككة لم يلزم من ذلك أن يكون  
 ما يتصف به الرب من معنى هذا الاسم قد شاركه فيه المخلوق بل ولا يكون ما يتصف به أحد  
 المخلوقين من معنى هذا الاسم قد شاركه فيه مخلوق آخر بل وجود هذا يخصه ووجود هذا  
 يخصه لكن ما يتصف به المخلوق قد يماثل ما يتصف به المخلوق ويجوز على أحد المثليين ما يجوز  
 على الآخر وأما الرب سبحانه وتعالى فلا يماثل شئ من الأشياء في شئ من صفاته بل التباين  
 الذي بينه وبين كل واحد من خلقه في صفاته أعظم من التباين الذي بين أعظم المخلوقات وأحقرها  
 وأما المعنى الكلي العام المشترك فيه فذاك كذا كذا لا يوجد كليا إلا في الذهن وإذا كان  
 المتصفان به بينهما نوع موافقة ومشاركة ومناسبة من هذا الوجه فذاك لا محذور فيه فإن  
 ما يلزم ذلك القدر المشترك من وجوب وجواز وامتناع فإن الله متصف به فالموجود من حيث  
 هو موجود والعليم أو الحى هما قبل أنه يلزمه من وجوب وامتناع وجواز فأن الله موصوف به  
 بخلاف وجود المخلوق وحياته وعلمه فإن الله لا يوصف بما يختص به المخلوق من وجوب وجواز  
 واستماله كما أن المخلوق لا يوصف بما يختص به الرب من وجوب وجواز واستماله فمن فهم هذا  
 انحلت عنه اشكالات كثيرة يعترف بها كثير من الأذكياء المأطرين في العلوم الكلية والمعارف

لها وإنما يمتنع كون الجواهر  
 مختلفة وإن هذه أعراض عامة  
 لها أن لو كانت هذه الصفات  
 صفات نفس الجواهر وهو دور ممتنع  
 قال واعلم أن طرق أهل الحق  
 في إثبات المجانسة وإن اختلفت  
 عباراتهم فكأنها آيلة إلى ما ذكر  
 وما قيل عليه من الاشكال فلازم  
 لا مخلص منه إلا بان يقال نحن لا  
 نعني بتجانس الجواهر غير كونها  
 مشتركة فيما ذكرناه من الصفات  
 وعند ذلك فاصل النزاع يرجع  
 إلى التسمية لا إلى نفس المعنى فقلت  
 فهذا قوله مع اطلاعه على طرق  
 القائمين بالتجانس ورغبته في  
 نصرهم لو أمكنه قد كرر أن جميع  
 ما ذكره من الطرق يرجع إلى ما  
 ذكره وهو مما يلزم بالاضطرار أنه  
 لا يدل على تماثلها بل يدل على  
 اشتراكها في معنى من المعاني  
 وليس جعل ما به الاشتراك  
 هو الذات وما به الاختلاف من  
 الصفات بأولى من العكس وهذا  
 على سبيل التزل والافتح نعلم  
 بالضرورة والحس اختلاف الأجسام  
 المختلفة كما نعلم اختلاف الأعراض  
 المختلفة وما ذكره من أن  
 الاختلاف عائد إلى الأعراض لا  
 إلى المعروض فخالفة للحس فإن  
 نفس النار مخالفة للماء ليس مجرد  
 حرارة النار هي مخالفة لبرودة الماء  
 بل نحن نعلم أن النار تخالف الماء أعين  
 مما نعلم أن الحرارة تخالف البرودة

وذلك أن الحرارة والبرودة بينهما من الاشتراك في الكيفيات مثل كون كل منهما عرضاً قائماً بغيره وهو صفة محسوسة باللمس وكذلك بين السواد والبياض من الاشتراك في العرضية واللونية والقيام بالغير والرؤية بالبصر وغير ذلك من الصفات أعظم من الاشتراك بين الماء والنار فإن الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكميات والاشتراك في الكمية أعظم من الاشتراك في الكمية فإذا كان ذلك لا يوجب التماثل فذلك بطريق الأولى وأيضاً فالحرارة قد تنكسر بالبرودة في مثل الفاتر فإنه لا يبقى حاراً كحرارة النار ولا بارداً ببرودة الماء المحض وأما نفس الماء والنار فلا يجتمعان وأيضاً فالاعراض المختلفة تستلزم في محل واحد وأما نفس الأقسام فلا تستلزم في محل واحد وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا بيان اعتراف هؤلاء بفساد الأصول التي بنسوا عليها ما خالفوه من النصوص وبيان تناقضهم في ذلك وأنهم يقولون إذا تكلموا في المنطق وغسيرة بما يناقض كلامهم هنا ويبعد أو يمنع في العادة أن يكون هذا مجرد اختلاف الاجتهاد مع الفهم التام في الموضعين بل يكون لنقص كمال الفهم والصورة وخوفاً أن لا يكون القولان متناقضين فلا يحكم بآيات التناقض أو لنوع

الالهية فهذا أحد أقوالهم في الوجود الواجب وهو المطلق بشرط الإطلاق عن النفي والاثبات وهو أكملها في التعطيل والاحاد والثاني قول ابن سينا وأتباعه أنه هو الوجود المقيّد بأن لا يعرض له شيء من الماهيات كما يعبر الرار وغيره وهذه العبارات بناء على قولهم أن الوجود يعرض للماهية الممكنة فإن الناس ثلاثة أقوال قيل إن الوجود زائد على الماهية في الواجب والممكن كما يقول ذلك أبو هاشم وغيره وهو أحد قول الرارزى وقد يقول بعض النظار من أصحاب أحد وغيرهم وقيل بل الوجود في الخارج هو الحقيقة الثابتة في الخارج ليس هناك شيئان وهذا قول الجمهور من أهل الإثبات وهذا قول عامة النظار من مثبتة الصفات من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم لكن ظن الشهرستاني والرازى والآمدى ونحوهم أن قائل هذا القول يقول إن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ونقلوا ذلك عن الأشعري وغيره وهو غلط عليهم فإن أصحاب هذا القول هم جاهلوا خلق من الأولين والآخرين وليس فيهم من يقول بأن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي الا طائفة قليلة وليس هذا قول الأشعري وأصحابه بل هم متفقون على أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث واسم الوجود يعمهما لكن الأشعري ينفي الأحوال ويقول العموم والخصوص يعود إلى الأقوال ومقصوده أنه ليس في الخارج معنى كلي عام ليس مقصوده أن الذهن لا يقوم بمعنى عام كلي وهؤلاء الذين قالوا أن من قال بوجود كل شيء هو نفس حقيقة الموجودات إنما هو قول بالاشتراك اللفظي لأنهم قالوا إذا جعلنا الوجود عاماً من الألفاظ المتواطئة المتساوية والمتفاضلة التي تسمى المشككة وقتلنا أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدث كان النوعان قد اشتركا في مسمى الوجود وهو كلي مطلق فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه وهو حقيقة فيلزم أن يكون لكل منهما حقيقة غير الوجود فن قال إن الشيء الموجود في الخارج ليس شيئاً غير الحقيقة الموجودة في الخارج لم يمكنه أن يقول لفظ الوجود يعمهما بل يقول هو مقول عليهما بالاشتراك اللفظي وهذا غلط ضلت فيه طوائف كالرازى وأمثاله بيان ذلك من ثلاثة وجوه أحدها أن يقال لفظ الوجود كلفظ الحقيقة وكلفظ الماهية وكلفظ الذات والنفس فإذا قسم الوجود ينقسم إلى واجب وممكن أو قديم ومحدث كان بمنزلة قولكم الحقيقة تنقسم إلى واجبة وممكنة أو إلى قديمة ومحدثة وبمنزلة قولهم الذات تنقسم إلى هذا وهذا والماهية تنقسم إلى هذا وهذا ونحو ذلك من الأسماء العامة وبمنزلة قولهم الشيء ينقسم إلى واجب وممكن وقديم وحادث وحينئذ إذا قسم يشتركان في الوجود والوجوب ويمتاز أحدهما عن الآخر بالحقيقة أو الماهية كان بمنزلة أن يقال يشتركان في الماهية أو الحقيقة ويمتاز أحدهما عن الآخر بالوجوب والوجوب فإن قسمتهما اشتركا في الوجود العام الكلي وامتاز كل منهما بالحقيقة التي تخصه قيل وكذلك يقال إنما اشتركا في الحقيقة العامة الكلية وامتاز كل منهما بالوجود الذي يخصه فلا فرق حينئذ بين ما جعلتموه مشتركاً كلياً كالجنس والعرض العام وبين ما جعلتموه مختصاً بمميزاً جزئياً كالفصل والخاصة لكن عمدتم إلى شيئين متساويين في العموم والخصوص فقدرتم أحدهما في حال عمومه والآخر في حال خصوصه فهذا كان من تقديركم والافتكل منهما يمكن فيه التقدير كما يمكن في الآخر وكل منهما في نفس الأمر مساو ولا فرق في عمومه وخصوصه وكونه مشتركاً أو مميزاً فلا فرق في نفس الأمر بين ما جعلتموه جنساً أو عرضاً عاماً وما جعلتموه فصلاً أو خاصة إلا أنكم قدرتم أحدهما المتساويين عاماً والآخر خاصاً (الوجه الثاني) أن يقال إذا قسم الوجودان يشتركان



قد ثبت عنه أنه قال كان رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يعن ثم قد رأيت أن يعن فقال له قاضيه عبيدة السلماني رأيك مع عمر في الجماعة أحب اليك وأبكر وحدك في الفرقة فعلى له في المسئلة قولان ومعلوم أن ما قضى به في عتقهم ومنع بيعهم هو وعمر لم يكن ينقضه وإنما كان يرى أن يستأنف فيما بعد أنه يجوز بيعهم والمسائل التي على فيها قولان وأكثر كثرة ونفس الجدم مع الأخوة قد نقل عنه فيها اختلاف كثير ونقل عنه أنه كان إذا أرسل إليه بعض نوابه يسأله عن قضية في ذلك يأمره فيها بالجهاد ويقول قطع الكتاب فإنه رضى الله عنه ورأى أنه إنما يتكلم فيها بالاجتهاد الضرورة وهو مضطر إلى الاجتهاد في هذه المعينة وكره أن يقلده غيره من غير اجتهاد منه فأمره بتقطيع الكتاب لذلك بخلاف ما إذا كان معه فيها نص فله أن يبلغه ويأمر بتبليغه ولا يأمر بقطع كتابه والعلماء مخلفون في بيع الكتب التي فيها العلم بالرأي هل يجوز على قولين

(فصل) قال الرافضي وكان يفضل في الغنمة والعطاء وأوجب الله تعالى التسوية والجواب أما الغنمة فلم يكن يقسمها هو بنفسه وإنما يقسمها الجيش الغانمون بعد الخمس وكان الخمس يرسل إليه كما يرسل إلى غيره فيقسمه بين أهله ولم يقل عمر ولا غيره أن الغنمة يجب فيها التفضيل ولكن تنازع العلماء هل للإمام أن يفضل بعض الغانمين على بعض إذا تبين له زيادة نفع فيه قولان للعلماء هماروايتان عن أحمد أحدهما أن ذلك جائز وهو مذهب أبي حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقل في بدايته الربع بعد الخمس وفي رجوعه الثلث بعد الخمس رواء أبو داود وغيره وهذا تفضيل لبعض الغانمين من أربعة الاخماس ولأن في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم راجل وفارس في غزوة الغابة وكان راجلا لأنه أتى من القتل والغنمة وارهأب العدو وعالم يأت به غيره والافول الثاني لا يجوز ذلك وهو مذهب مالك والشافعي ومالك يقول لا يكون النفل إلا من الخمس والشافعي يقول لا يكون إلا من خمس الخمس وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نجد فبلغت سهماننا اثني عشر بعيرا وفضلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا وهذا النفل لا يقوم به خمس الخمس وفي الجملة فهذه مسئلة اجتهاد فإذا كان عمر يسوق التفضيل للمصلحة فهو الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه وأما التفضيل في العطاء فلا ريب أن عمر كان يفضل فيه ويجعل الناس فيه على مراتب وروى عنه أنه قال لئن عشت إلى قال لأجعل الناس بيانا واحدا أي نوعا واحدا وكان أبو بكر يسوي في العطاء وكان على يسوي أيضا وكان عثمان يفضل وهي مسئلة اجتهاد فهل للإمام التفضيل فيه للمصلحة على قولين هماروايتان عن أحمد والتسوية في العطاء اختيار أبي حنيفة والشافعي والتفضيل قول مالك وأما قول القائل إن الله أوجب التسوية فيه فهو لم يذكر على ذلك دليلا ولو ذكر دليل لا تكلمنا عليه كما تكلم في مسائل الاجتهاد والدين أحروا بالتسوية من العلماء احتجوا بأن الله قسم الموارد بين الجنس الواحد بالسواء ولم يفضل أحدا بصفة وأجاب المفضلون بأن ذلك يستحق بسبب لا بعمل واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم سوي في المغانم بين الجنس الواحد فأعطى الراجل سهما واحدا أعطى الفارس ثلاثة أسهم كما ثبت في الصحيحين وهو قول الجمهور مالك والشافعي وأحمد وقيل أعطاه سهمين وهو قول أبي حنيفة وقد روى في ذلك أحاديث ضعيفة والثابت في الصحيحين أنه عام خير أعطى الفارس ثلاثة أسهم سهمه سهمه وسهمين لفارسه وكانت الخيل مائتي فرس وكانوا أربعة عشر مائة فقسم خير على ثمانية عشر سهما كل مائة في سهم فأعطى أهل الخيل ستمائة سهم وكانوا مائتين وأعطى ألفا ومائتين لألف

وان العلل المتعاقبة لا يمكن إبطالها إلا بالتسوية بين امتناع كون الحادث المعين دائما لم يزل وكون نوع الحادث دائما لم يزل فان هذا فيه من التطويل ووقف العلم بالصانع على مثل هذه المقدمة ما لا يخفى (الوجه الخامس) أن الدليل الذي ذكره غايته أن يثبت أن الحادث لها ابتداء اذ لو كانت العلل متعاقبة محدثة والحادث أول لم أن يكون للحادث أول وهذا غاية أنه أن يكون بمنزلة اثبات حدوث العالم وهو أمثاله مع كونهم يحتجون على حدوث العالم فلم يقولوا إن المحدث لا بد له من محدث كما هو قول الجمهور ولا أثبتوا ذلك بأن الحدوث تخصيص بوقت دون وودت فيعقر إلى مخصص كما فعله كثير من أهل الكلام بل ولا بأن الممكن يقتصر إلى المرح لوجوده بل قالوا المحدث ممكن والممكن لا يرجع أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجع ثم أوردوا جواز التسلسل في العلل وأجابوا عن ذلك فإذا كان الجواب عن ذلك لا يتم إلا باثبات حدوث العلل كان غايته أن يثبتوا انقراض الممكن إلى علة حادثة فهم بعد ذلك أن قالوا المحدث لا بد له من محدث كانوا قد قالوا أحقا لكن طولوا بد كر تقسيمات لا فائدة فيها بل تضعف الدليل وكانوا مستغنين عنها في الأول وإن لم يقولوا والمحدث لا بد له من محدث لم يكن ماد كروه نافعا فان مجرد حدوث العلة أن لم يستلزم وجود المحدث لم يثبت وأوجب الوجود

فتبين أن ما سلكوه إما أن لا يفيد أو يكون فيه من التطويل والتعقيد ما يضر ولا ينفع ومع هذا فقل هذا التطويل والتعقيد قد يكون فيه منفعة لمن يستفست ويعاند ولن لا تنقاد نفسه إلا بمثل ذلك كما قد نهىنا عليه في غير هذا الموضع ومضمون ما ذكره دور في الاستدلال فلا يكون استدلالاً صحيحاً فإنه إذا قدر عال ومعالوات متعاقبة وأثبت امتناع ذلك لأن الحادث لا يكون أزلياً لزم أن هذه العلل محدثة فيقال له فلم لا يجوز أن يكون استناداً للممكنات إلى علل محدثة فلا بد أن يقول على طريقته أن المحدث ممكن والممكن يفقر إلى علة وعلة لا تكون محدثة فيكون حقيقة كلامه المحدث يفقر إلى محدث لأن المحدث يفقر إلى محدث إذا كان حقيقة ما يقوله أن المحدث لا بد له من علة لأنه ممكن فيفتقر إلى مرجح ومرجح لا يكون محدثاً لأن المحدث ممكن لا بد له من علة وإن غيبت العبارة فقال هذا الممكن لا بد له من علة والعلة لا تكون ممكنة لأن الممكن لا بد له من علة كان قد قال الممكن له علة لأن الممكن له علة وكل ذلك إثبات الشيء بنفسه والمقصود هنا أن ما ذكر من امتناع التسلسل في العلل يشمل ما إذا قدرت متعاقبة كما إذا قدرت مقترنة وأنه حينئذ يكون الاجتماع معلولاً للأفراد وإذا كان كل من الأفراد ممكنًا لا يوجد بنفسه والاجتماع

وما تئى رجل وكان أكثرهم ركباً ناعلى الأبل فلم يسهم للأبل عام خبير والمجوزون تفضيل قالوا بل الأصل التسوية وكان أحياناً يفضل قدل على جواز التفضيل وهذا القول أصح أن الأصل التسوية وأن التفضيل لمصلحة راجحة جائز وعلم يفضل لهوى ولا حابي بل قسم المال على الفضائل الدينية فقدم السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ثم من بعدهم من الصحابة ثم من بعدهم وكان ينقص نفسه وأقاربه عن نظرائهم فتنقص ابنه وابنته عن كائناً أفضل منه وإنما يطعن في تفضيل من فضل لهوى أما من كان قصده وجه الله تعالى وطاعة رسوله وتعظيم من عظمه الله ورسوله وتقديم من قدمه الله ورسوله فهذا بدع ولا يذم ولهذا كان يعطى علياً والحسين ما لا يعطى لنظرائهم وكذلك سائر أقارب النبي صلى الله عليه وسلم ولو سوى لم يحصل لهم إلا بعض ذلك وأما الخمس فقد اختلف اجتهد العلماء فيه فقالت طائفة سقطت عوت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستحق أحد من بني هاشم شيئاً بالخمسة إلا أن يكون فيهم يتيم أو مسكين فيعطى لكونه يتيماً أو مسكيناً وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره وقالت طائفة بل هو الذي قربي ولي الأمر بعده فكل ولي أمر يعطى أقاربه وهذا قول طائفة منهم الحسن بن أبونور فيما أطن وقد نقل هذا القول عن عثمان وقالت طائفة بل الخمس يقسم خمسة أقسام بالسوية وهذا قول الشافعي وأحمد في المشهور عنه وقالت طائفة بل الخمس إلى الاجتهاد إلا ما يقسمه بنفسه في طاعة الله ورسوله كما يقسم النبي وهذا قول أكثر السلف وهو قول عمر بن عبد العزيز ومذهب أهل المدينة مالك وغيره وهو الرواية الأخرى عن أحمد وهو أصح الأقوال وعليه يدل الكتاب والسنة كما قد بسطنا في موضعه فصرف النبي والخمس واحد فكان ديوان العطاء الذي لعمر يقسم فيه الخمس والعطاء جميعاً وأما ما نقوله الرافضة من أن خمس مكاسب المسلمين يؤخذ منهم ويصرف إلى من يروونه هونائب الإمام المعصوم أو إلى غيره فهذا قول لم يقله قط أحد من الصحابة لا على ولا غيره ولا أحد من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من القرابة لابن هاشم ولا غيرهم وكل من نقل هذا عن علي أو علماء أهل بيته كالحسن والحسين وعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد فقد كذب عليهم فإن هذا خلاف المتواتر من سيرة علي رضي الله عنه فإنه قد تولى الخلافة أربع سنين وبعض أخرى ولم يأخذ من المسلمين من أموالهم شيئاً بل لم يكن في ولايته قط خمس مقسوم أما المسلمون فما خمس لا هو ولا غيره أموالهم وأما الكفار فاذا غنمت منهم أموال خست بالكتاب والسنة لكن في عهد لم ينفرغ المسلمون لقتال الكفار بسبب ما وقع بينهم من الفتنة والاختلاف وكذلك من المعلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس أموال المسلمين ولا طلب أحد أقط من المسلمين خمس ماله بل إنما كان يأخذ منهم الصدقات ويقول ليس لآل محمد منها شيء وكان يأمرهم بالجهاد بأموالهم وأنفسهم وكان هو صلى الله عليه وسلم يقسم ما أفاء الله على المسلمين يقسم الغنائم بين أهلها ويقسم الخمس والنبي وهذه هي الأموال المشتركة السلطانية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يتولون قسمها وقد صنّف العلماء لها كتاباً مفردة وجعوا بينها في مواضع يذكرون قسم الغنائم والنبي والصدقة والذي تنازع فيه أهل العلم لهم فيه مأخذ فتنازعوا في الخمس لأن الله تعالى قال في القرآن واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله نحسه والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير وقال في النبي ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى قلته والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وقد قال قبل ذلك وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب



ابن عباس حدثني أمير المؤمنين في تفسير الباء من بسم الله الرحمن الرحيم من أول الليل إلى آخره

(والجواب) أن يقال أولاً أن الاسناد الثابت بهذا النقل عن ابن عباس فإن أقل ما يجب على المحقق بالنقل أن يذكر الاسناد الذي يعلم به صحة النقل والافهم بما يذكر في الكتب من المنقولات لا يجوز الاستدلال به مع العلم بأن فيه شيئاً كثيراً من الكذب ويقال ثانياً أهل العلم بالحديث يعلمون أن هذا من الكذب فإن هذا الأثر المأثور عن ابن عباس كذب عليه وليس له اسناد يعرف وإنما يذكر مثل هذه الحكايات بلا اسناد وهذه يرويها أهل المجهولات الذين يتكلمون بكلام لا حقيقة له ويجعلون كلام علي وابن عباس من جنس كلامهم كما يقولون عن عمر أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يتحدثان وكانت كالزنجي بينهما فإن هذا كذب على علي باتفاق أهل العلم وكما يقولون عن عمر أنه تزوج امرأة أبي بكر وإنما تزوجها على تزوج أسماء بنت عيسى ومعهما ربه محمد بن أبي بكر فترى عنده وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالاسناد الثابت ليس في شيء من هذا كذب علي وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة يروي عن عمر وأبي هريرة وعبد الرحمن بن عوف وعن زيد بن ثابت وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار وروايته عن علي قليلة جداً ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم وأيضاً التفسير أخذ عن عمر وابن عباس أخذ عن ابن مسعود وغيره من الصحابة الذين لم يأخذوا عن علي شيئاً وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عنه وهذه كتب الحديث والتفسير مما لو أنزلنا عن الصحابة والتابعين والذي فيها عن علي قليل جداً وما ينقل في حقائق السلي من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر كما قد كذب عليه غير ذلك كما تقدم

(فصل) قال الرافضي وأما علم الطريقة فإليه منسوب فإن الصوفية كلهم يسندون الخرقه إليه

(والجواب) أن يقال أولاً أما أهل المعرفة وحقائق الإيمان المشهورين في الأمة بلسان الصدق فكلهم متفقون على تقديم أبي بكر وأنه أعظم الأمة في الحقائق الإيمانية والأحوال العرفانية وأين من يقدمونه في الحقائق التي هي أفضل الأمور عندهم إلى من ينسب إليه الناس لباس الخرقه وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم فأبن حقائق القلوب من لباس الأبدان ويقال ثانياً الخرق متعده أشهرها خرقان خرقه إلى عمر وخرقة إلى علي خرقه عمر لها اسنادان اسناد إلى أبيس القرني واسناد إلى أبي مسلم الحولاني وأما الخرقه المنسوبة إلى علي فاسنادها إلى الحسن البصري والمناخرون يصلونها بعروف الكرخي فإن الجند صاحب السري والسري صاحب معروف الكرخي بلاريب وأما الاسناد من جهة معروف فينقطع فإنه يقولون إن معروفاً صاحب علي بن موسى الرضا وهذا باطل قطعاً لم يذكره المصنفون لاخبار معروف بالاسناد الثابت المتصل كآبي زعم وأبي العرج بن الحوري في كتابه الذي صنعه في فضائل معروف ومعروف كان منقطعاً في الكرخ وعلي بن موسى كان المأمون قد جعله ولي العهد بعده وجعل شعاره لباس الحضرة ثم رجع عن ذلك وأعاد شعار السواد ومعروف لم يكن ممن يجتمع بعلي بن موسى

متفرداً لم يلزم أن لا يكون جسماً مؤلفاً من الجواهر فإن الأجسام جميعها كل منها عنده ليس جوهرًا منفرداً مع كونها مؤلفة من الجواهر وهو لم يقم دليل على نفي كونه جوهرًا ولا نفي ما يستلزم الجوهر وهذا كما لو أقام دليلًا على أنه ليس بعلم أو قدرة أو كلام أو مشيئة لم يستلزم ذلك أن لا تكون هذه من لوازمه ففي كون الشيء أمراً من الأمور غير نفي كونه ملزوماً لذلك الأمر وإيضاً فيقال أنت لم تقم دليلًا على كون الجواهر متمثلة بل صرحت بأنه لا دليل على ذلك فبطل ما ذكرته في نفي الجوهر وإيضاً فيقال لفظ الجوهر فيه إجمال وله عدة معان أحدها الجوهر الفرد وعلى هذا فالجسم ليس بجوهر وفي كونه مركباً منه نزاع والثاني التخصيص وعلى هذا فالجسم جوهر ومن نفي الجوهر الفرد قال كل جسم جوهر وكل جوهر جسم ومن أثبتة قال الجوهر أعم من الجسم والثالث الجوهر العقلي عنده من يثبت جوهر ليس بمخصر كالعقول والنفس والمادة والصورة فإن هؤلاء المفلسة المشائين يدعون أن الجوهر خمسة أقسام وجمهور العقلاء يدفعون هذا ويقولون هذه الأمور التي سميت بها جواهر عقلية إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان وقد يراد بالجواهر

لا تغني عن حال عدمها إلى فاعل وأما هذه التي لا بد لها من فاعل إذا كثرت كان احتياجها إلى الفاعل أو كدوا أقوى وتسايل الممكنات لا يخرجها عن طبيعة الامكان الموجب لفقرها إلى البدع (١) كأن طبيعة الحدوث لا تخرج الحدوث عن طبيعة الحدوث الموجبة لفقرها إلى الفاعل ومن جاوز تسلسل الحوادث وقال كل منها حادث والنوع ليس بحادث لا يمكنه ان يقول كل من الممكنات ممكن والجملة ليست ممكنة كما لا يمكنه أن يقول كل من الموجودات موجود والجملة ليست موجودة ولا يقول كل من الممتنعات ممتنع والجملة ليست ممتنعة بل الامتناع لجملة الممتنعات أولى منه لا أحادها وكذلك الامكان لجملة الممكنات أولى منه لا أحادها والفقر إلى الصانع الذي يستلزمه الامكان لجملة الممكنات أولى منه لا أحادها وأما الوجود لجملة الموجودات فليس هو أولى منه لا أحادها وان قيل هو واجب للجملة وذلك أن جملة الموجودات موقوفة على وجود كل منها بخلاف وجود الواحد منها فإنه لا يتوقف على وجود الجملة وأما الممتنعات فامتناع جملتها ليس موقوفاً على امتناع كل منها بل كل منها ممتنع لذاته فامتناع الجملة لذاتها أولى وأحرى الأهم الآن يكون الامتناع مشروطاً باقترانها كالتلازم بين الذين يمتنع وجود

(١) قوله كأن طبيعة الحدوث الخ كذا في الاصل ولعل فيه تحريفاً ووجه الكلام كأن تسلسل الحوادث لا يخرج الخ وحرر اهـ

المغتم وما وصي به فإنه كان ملكه ولهذا سمي النبي «مال الله بمعنى أنه المال الذي يجب صرفه فيما أمر الله به ورسوله أي في طاعة الله أي لا يصرفه أحد فيما يريد وان كان مباحاً بخلاف الاموال المملوكة وهذا بخلاف قوله وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فإنه لم يصفه إلى الرسول بل جعله مما آتاهم الله قالوا وقوله تعالى ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل تخصيص هؤلاء بالذکر للاعتناء بهم لا لاختصاصهم بالمال ولهذا قال كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم أي لا تتداولونه وتحرمون الفقراء ولو كان مختصاً بالفقراء لم يكن للاغنياء فضلاً عن أن يكون دولة وقد قال تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فدل على أن الرسول هو القاسم للنبي والمغانم ولو كانت مقسومة محدودة كالفرائض لم يكن للرسول أمر فيها ولا نهى وأيضاً فالأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه تدل على هذا القول فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس قط خمساً خمسة أجزاء ولا خلفاءه ولا كانوا يعطون اليتامى مثل ما يعطون المساكين بل يعطون أهل الحاجة من هؤلاء وهؤلاء وقد يكون المساكين أكثر من اليتامى الاغنياء قد كان بالمدينة يتامى أغنياء فلم يكونوا يسقون بينهم وبين الفقراء بل ولا عرف أنهم أعطوهم بخلاف ذوي الحاجة والا حاديث في هذا كثيرة ليس هذا موضع ذكرها

(فصل) قال الرافضي وقال بالرأي والحدس والظن والجواب أن القول بالرأي لم يختص به عمر رضي الله عنه بل على كان من أقولهم بالرأي وكذلك أبو بكر وعثمان وزيد وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون بالرأي وكان رأي علي في دماء أهل القبلة ونحوه من الأمور العظام كافي سنن أبي داود وغيره عن الحسن بن قيس بن عباد قال قلت لعلي أخبرنا عن سيرك هذا أعهد عهد هذه اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم أم رأي رأيته قال ما عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شيء ولكنه رأي رأيته وهذا أمر ثابت ولهذا لم يروى علي رضي الله عنه في قتال الجمل وصفين شيئاً كما رواه في قتال الخوارج بل روى الأحاديث الصحيحة هو وغيره من الصحابة في قتال الخوارج المارقين وأما قتال الجمل وصفين فلم يروا أحداً منهم فيه نصاً إلا القاعدون فانهم روى الأحاديث في ترك القتال في الفتنة وأما الحديث الذي يروى أنه أمر بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين فهو حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن الرأي ان لم يكن مذموماً فلا لوم على من قال به وان كان مذموماً فلا رأي أعظم ذماً من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم بل نقص الخير عما كان وزاد الشر على ما كان فإذا كان مثل هذا الرأي لا يعاب به فرأي عمر وغيره في مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب مع أن علياً شرّهم في هذا الرأي وامتاز برأيه في الدماء وقد كان ابنه الحسن وأكثر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة وكان هذا الرأي أصلح من رأي القتال بالدلائل الكثيرة ومن المعلوم أن قول علي في الجد وغيره من المسائل كان بالرأي وقد قال اجتمع رأيي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد والآن فقد رأيت أن يعين فقال له فاضه عبدة السلمانى رأيك مع رأي عمر في الجماعة أحب اليك وحدك في الفرقة وفي صحيح البخاري عن أيوب بن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال اقضوا كما كنتم تقضون فإني أكره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي قال وكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروى عن علي كذب وعد جمع السافعي وشجدين نصر المروزي المسائل التي تركت من قول علي وابن مسعود في انتساب كثيراً وكثيره نفاق وجاءت السنة بخلافه كالموقوف عنها الحامل فان



ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن بلغهم من الصادقين عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبلوه  
ومن فهم من السنة والقرآن ما دل عليه القرآن والسنة استفادوه ومن دعاهم الى الخير الذي  
يحببه الله ورسوله أجابوه ولم يكن أحد منهم يجعل شيخه ربا يستغيث به كالأله الذي يسأله ويرغب  
اليه ويعبده ويتوكل عليه ويستغيث به حيا وميتا ولا كالنبي الذي تجب طاعته في كل ما أمر  
فالحلال ما حلاله والحرام ما حرمه فان هذا ونحوه دين التصاري الذين قال الله فيهم اتخذوا  
أخبارهم ورباتهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا  
هو سبحانه عما يشركون وكانوا متعاونين على البر والتقوى لا على الأثم والعدوان متواصين  
بالحق متواصين بالصبر والامام والشيخ ونحوهما عندهم منزلة الامام في الصلاة وبمنزلة دليل  
الحاج فالامام يقتدي به المأمرون فيصلون فصلاته لا صلى عنهم وهو يصلي بهم الصلاة التي  
أمر الله ورسوله بها فان عدل عن ذلك سهوا أو عمدا لم يتبعوه ودليل الحاج يدل الوفد على طريق  
البيت ليسلكوه ويحجوه بأنفسهم فالدليل لا يجمع عنهم وان أخطأ الدلالة لم يتبعوه واذا اختلف  
دليلان وامامان نظر أيهما كان الحق معه اتبع فالفاصل بينهم الكتاب والسنة قال تعالى  
يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى  
الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر الآية وكل من الصحابة الذين سكنوا الامصار  
أخذ عنه الناس الايمان والدين وأكثروا المسلمين بالشرق والمغرب لم يأخذوا عن علي شيئا فله  
رضي الله عنه كان ساكنا بالدينة وأهل المدينة لم يكونوا يحتاجون اليه الا كما يحتاجون الى  
نظرائه كعثمان في مثل قضية يشاورهم فيها عمر ونحو ذلك ولما ذهب الى الكوفة كان أهل  
الكوفة قبل أن يأتهم قد أخذوا الدين عن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وحذيفة وعمار  
وأبي موسى وغيرهم ممن أرسله عمر الى الكوفة وأهل البصرة أخذوا الدين عن عمران بن حصين  
وأبي بكر وعبد الرحمن بن سمرة وأنس وغيرهم من الصحابة وأهل الشام أخذوا الدين عن معاذ بن  
جبل وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وبلال وغيرهم من الصحابة والعباد والزهاد من أهل  
هذه البلاد أخذوا الدين عن شاهده من الصحابة فكيف يجوز أن يقال ان طريق أهل الزهد  
والتصوف متصل به دون غيره وهذه كتب الزهد مثل الزهد للامام أحمد والزهد لابن المبارك  
ولو كيع بن الجراح ولهناد بن السري ومثل كتب أخبار الزهاد كعليه الاولياء وصفوة الصفوة  
وغير ذلك فهما من أخبار الصحابة والتابعين أمور كثيرة وليس الذي فهمه على أكثر مما فهمه الا بي  
بكر وعمر ومعاذ وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأما لهم من  
الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

(فصل) قال الرافضي وأما علم الفصاحة فهو منبعه حتى قيل كلامه فوق كلام  
المخلوق ودون كلام الخالق ومنه تعلم الخطباء

(والجواب) أن يقال لا ريب أن عليا كان من أخطب الصحابة وكان أبو بكر خطيبا وعمر  
خطيبا وكان ثابت بن قيس بن شماس خطيبا معروفا بأنه خطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما كان حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة شعراء ولكن كان أبو بكر  
يخطب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حضوره وغيبته فكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج  
في الموسم يدعو الناس الى الاسلام وأبو بكر معه يخطب معه وبين يخطبه ما يدعو الناس الى  
متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ونبي الله ساكت يقرم على ما يقول وكان كلامه عهيدا وتوطئة

في موضعه فمن الناس من يقول  
انه مركب من جواهر متناهية  
لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه  
حتى ولا بالوهم ومنهم من يقول هو  
مركب من جواهر غير متناهية  
كذلك ومنهم من يقول هو مركب  
من الهيولى والصورة لكنه يقبل  
القسمة الى غير نهاية ومنهم من  
يقول ليس بمركب لكنه يقبل  
التقسيم الى الجواهر المنفردة التي  
لا تتجزأ ومنهم من يقول بل كل  
وجود فلا بد أن يتميز منه شئ عن  
شئ فلا يتصور وجه ودجوه ولا  
يتميز منه شئ عن شئ لكن اذا  
تصغرت الاجزاء استحالت وقد  
لا تقبل القسمة الفعلية بل اذا  
قسمت استحالت كافي أجزاء الماء  
اذا تصغرت فانها تصير هواء فهي  
وان كان يتميز منها شئ عن شئ  
لكن ليس لها من القوة ما يحتمل  
الانقسام الفعلي بل يستحيل اذا  
أريد بها ذلك وعلى هذا القول فلا  
ثبت شيئا لا يتميز منه جانب عن  
جانب ولا يثبت ما لانهاية له في  
ضمن ما لا يتناهي ولا انقسام الى  
غير نهاية بل كل موجود فانه يتميز  
منه شئ عن شئ وهو قد يستحيل  
قبيل وجود الانقسامات التي  
لا تنهاى فتزول بهذا القول  
الاشكالات الواردة على غيره مع  
أنه مطابق للواقع فتبين ضعف  
هذا الوجه

(قول الأمدى) الثاني أنه قد ثبت أن الرب متصف بالعلم والقدر وغيرهما من الصفات فلو كان جسما كالاجسام لزم من انصافه بهذه الصفات المحال وذلك من وجهين الاول أنه لو اتصف بهذه الصفات فاما أن يكون كل جزء من أجزائه متصفا بجميع الصفات واما أن يكون المتصف بجملتها بعض الأجزاء واما أن يكون كل جزء مختصا بصفة واما أن تقوم كل صفة من هذه الصفات مع اتحادها بجملتها الأجزاء فان كان الاول يلزم منه تعدد الآلهة واما الثاني فهو ممتنع لانه لا أولوية لبعض تلك الأجزاء بان يكون هو المتصف دون الباقي ولانه يلزم أن يكون الآله هو ذلك الجزء دون غيره لان حكم العلة لا يتعدى محلها وان كان الثالث فلا أولوية أيضا وان كان الرابع فهو محال لما فيه من قيام المتحد بالمتعدد في لقائل أن يقول الاعتراض على هذا من وجوه الاول قولك لو اتصف بكل واحدة من هذه الصفات فاما أن يكون كل جزء من أجزائه متصفا بجميع هذه الصفات الى آخره فرع على ثبوت الأجزاء وذلك ممنوع فلم قلت ان كل ما هو جسم فهو مركب من الأجزاء فان هذا مبني على أن الاجسام مركبة من الجواهر المفردة وهذا ممنوع وجهه هو راعى فلا على خلافه وهو

لما يبلغه الرسول معونة له لا تقصد ما بين يدي الله ورسوله كما كان ثابت بن قيس بن شماس يخطب أحيانا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يسمى خطيب رسول الله وكان عمر من أخطب الناس وأبو بكر أخطب منه يعرف له عمر بذلك وهو الذي خطب المسلمين وكشف لهم عن موت النبي صلى الله عليه وسلم وثبت الايمان في قلوب المسلمين حتى لا يضطرب الناس لعظيم المصيبة التي نزلت بهم ولما قدم هو وأبو بكر مهاجرين الى المدينة فعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام أبو بكر يخطب الناس عنه حتى ظن من لم يعرفهما أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن عرف بعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القاعد وكان يخرج جمعه الى الوفود فيخطب الوفود وكان يخطبهم في مغيبه ولما أتوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي خطب الناس وخطب يوم الجمعة خطبة بايعة انتفع بها الحاضرون كلهم حتى قال عمر كنت قد زورت في نفسي مقالة أعجبني أريد أن أقدمها بين يدي بكر وكنت أداري منه بعض الحد فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر على رسلك فكرهت أن أغضب بكر فتكلم أبو بكر وكان أحلم مني وأودر والله ما ترك من كلمة أعجبني في تزويري الا قال في يدي منه مثلها أو أفضل منها وقال أنس خطبنا أبو بكر رضي الله عنه ونحن كالنعال فمارال يثبنا حتى صرنا كالاسود وكان زياد بن أبيه من أخطب الناس وأبلغهم حتى قال الشعبي ما تكلم أحد فأحسن الاغتيت أن يسكت خشية أن يزيد قسبي إلا زيادا كان كلما طال أجاد أو كآ قال وقد كتب الناس خطب زياد وكان معاوية خطيبا وكانت عائشة من أخطب الناس حتى قال لحنف بن قيس سمعت خطبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى فسمعت الكلام من مخلوق أحسن ولا أحسن من عائشة وكان الخطباء الفصحاء كثيرين في العرب قبل الاسلام وبعده وجماهير هؤلاء لم يأخذوا عن علي شيئا فقول القائل انه منبع علم الفصاحة كذب بين ولولم يكن الا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخطب منه وأفصح ولم يأخذ منه شيئا وليست الفصاحة التشويق في الكلام ولا فصيح الكلام ولا كان في خطبة على ولا سائر خطباء العرب من الصحابة وغيرهم تكلف الأصابع ولا تكلف التحسين الذي يعود الى مجرد اللفظ الذي يسمى علم البديع كما يفعله المتأخرون من أصحاب الخطب والرسائل والشعر وما يوجد في القرآن من مثل قوله وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وان ربه بهم وهم ونحو ذلك فلم يتكلف لأجل التجانس بل هذا تابع غير مقصود بالقصد الاول كما يوجد في القرآن من أوزان الشعر ولم يقصده الشعر كقوله تعالى وجفان كالجواب وقدور راسيات وقوله نبي عمادي أني أنا الغفور الرحيم ووضعنا عتق وزرك الذي أنقض ظهرك ونحو ذلك وانما البلاغة المأمور بها في مثل قوله تعالى وفل لهم في أنفسهم قولا بليغا هي علم المعاني والبيان فيذكر من المعاني ما هو أكمل مناسبة للطلاب وينكر من الالفاظ ما هو أكمل في بيان تلك المعاني فالبلاغة بلوغ غاية المطلوب أو غاية الممكن من المعاني بأنهم ما يكون من البيان فيجمع صاحبها بين تكميل المعاني المقصودة وبين تبينها بأحسن وجه ومن الناس من تكون همته الى المعاني ولا يوفيهما حقها من الالفاظ المبينة ومن الناس من يكون مبينا لما في نفسه من المعاني لكن لا تكون تلك المعاني محصلة المقصود المطلوب في ذلك المقام فالمخبره مقصوده تحقيق الخبره فاذا بينه وبين ما يحقق ثبوته لم يكن بمنزلة الذب لا يحقق ما خبر به أولا بين ما يعلم به ثبوته والاخره مقصوده تحصيل الحكمة المطاوعة فن أمر ولم يحكم ما أمره أو لم يبين الحكمة في ذلك لم يكن بمنزلة الذي أمر بما هو حكمة ربه وجه الحكمة تذكير رأيا مكلف الاجماع والادزان والناس والاطبق ونحو ذلك مما تكلفه



متأخرو الشعراء والخطباء والمرسلين والوعاظ فهذا لم يكن من دأب خطباء الصحابة والتابعين  
والفجهاء منهم ولا كان ذلك مما يهتم به العرب وغالب من يعتمد ذلك يزخرف اللفظ بغير فائدة  
مطلوبة من المعاني كالمجاهد الذي يزخرف السلاح وهو جبان ولهذا يوجد الشاعر كلما أمعن  
في المدح والهجو خرج في ذلك إلى الإفراط في الكذب يستعين بالتخييلات أو التمثيلات وأيضا  
فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب نهج البلاغة كذب على علي وعلى رضى الله عنه أجل وأعلى  
قدرا من أن يتكلم بذلك الكلام ولكن هؤلاء وضعوا كاذب وظنوا أنهم مدح فلا هي صدق  
ولا هي مدح ومن قال إن كلام علي وغيره من البشر فوق كلام المخلوق فقد أخطأ وكلام  
النبي صلى الله عليه وسلم فوق كلامه وكلامه مخلوق ولكن هذا من جنس كلام ابن سبعين  
الذي يقول هذا كلام بشر يشبه بوجه ما كلام البشر وهذا ينزع إلى أن يجعل كلام الله ما في  
نفوس البشر وليس هذا من كلام المسلمين وأيضا فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام علي  
موجودة في كلام غيره لكن صاحب نهج البلاغة وأمثاله أخذوا كثيرا من كلام الناس فجعلوه  
من كلام علي ومنه ما يحكى عن علي أنه تكلم به ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به ولكن  
هو في نفس الأمر من كلام غيره ولهذا يوجد في كلام البيان والتبيين للجاحظ وغيره من الكتب  
كلام منقول عن غير علي وصاحب نهج البلاغة يجعله عن علي وهذه الخطب المنقولة في كتاب  
نهج البلاغة لو كانت كلها عن علي من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف منقولة عن  
علي بالأسانيد وبغيرها فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيرا منها بل أكثرها لا يعرف  
قبل هذا علم أن هذا كذب والافليسيين النافل لها في أي كتاب ذكر ذلك ومن الذي نقله عن  
علي وما أسنده والافالديعوى المجردة لا يعجز عنها أحد ومن كان له خبرة بمعرفة طريقه أهل  
الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد وتبين صدقها من كذبها علم أن هؤلاء الذين ينقلون  
مثل هذا عن علي من أبعاد الناس عن المنقولات والييزيين صدقها وكذبها

(فصل) قال الرافضي وقال سلوني قبل أن تفقدوني سلوني عن طرق السماء فاني  
أعلم بها من طرق الأرض

(والجواب) أن يقال لا ريب أن عليا لم يكن يقول هذا بالمدينة بين المهاجرين والانصار الذين  
تعلموا كآلهم وعرفوا كآلهم وانما قال هذا لما صار إلى العراق وقد دخل في دين الاسلام خلق  
كثير لا يعرفون كثيرا من الدين وهو الامام الذي يجب عليه أن يفقههم ويعلمهم فكان يقول لهم  
ذلك ليعلمهم ويفقههم كما أن الذين تأخرت حياتهم من الصحابة واحتاج الناس إلى علمهم نقلوا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة لم ينقلها الخلفاء الأربعة ولا كبار الصحابة لأن أولئك  
كانوا مستغنيين عن نقلها لأن الذين عندهم قد علموها كما علموها ولهذا يروى لابن عمر وابن  
عباس وعائشة وأنس وجابر وأبي سعيد ونحوهم من الصحابة من الحديث ما لا يروى لعلي  
ولا لعمر وعمر وعلي أعلم من هؤلاء كلهم لكن هؤلاء احتاج الناس إليهم لكونهم تأخرت وفاتهم  
وأدر كههم من لم يدرك أولئك السابقين فاحتاجوا أن يسألوه واحتاج أولئك أن يعلموهم  
ويحدثوهم فقول علي لمن عنده بالكوفة سلوني هو من هذا الباب لا يقل هذا إلا من سجد  
ومعاذ وأبي بن كعب وأبي الدرداء وسلمان وأمثاله فضلوا عن أن يقول ذلك لعمر وعثمان  
ولهذا لم يكن هؤلاء من يسأله فلم يسأله قط لامعاز ولا أبي ولا ابن مسعود ولا من هو دونهم  
من الصحابة وانما كان يستفتي المستفتي كما يستفتي أمثاله من الصحابة وكان عمر وعثمان

لم يشته هنا بالدليل فيكفي مجرد المنع  
وبسط ذلك في موضعه وكل من  
أمعن في معرفة هذا المقام علم أن  
ما ذكره من أن الجسم مركب  
من جواهر منقردة متشابهة  
عرض لها التركيب أو من مادة  
وصورة وهم ما جوهران من أفسد  
الكلام وإذا كان كذلك أمكن  
أن يكون كل من الصفات القائمة  
بجميع المحل شائعة في جميع  
الموصوف ولا يلزم أن يكون  
الواحد قام بأجزاء بل القول في  
الصفة الحالة كالقول في المحل  
الذي هو الموصوف (الوجه الثاني)  
أن يقال القول في وحدة الصفة  
وتعددتها وانقسامها وعدم  
انقسامها كالقول في الموصوف  
وسواء في ذلك الصفات المشروطة  
بالحياة والقدرة والحس بل والحياة  
نفسها أو التي لا تستلزم بالحياة  
كالطعم واللون والريح فان طعم  
التفاحة مثلا لا شائع فيها كلها فإذا  
بعضت تبعض ولا يقال انها قام  
طعم واحد بجملة التفاحة بل ان  
فيل ان التفاحة أجزاء كثيرة  
فيل قام بها طعم كثيرة وان  
فيل هي شي واحد قيل قام بها طعم  
واحد فان قيل فهذا هو التقدير  
الاول وهو انصاف كل جزء من هذه  
الأجزاء بجميع هذه الصفات قيل  
ليس كذلك أما أولا فلننع التجزي  
وأما ثانيا فلأنه لم يقم بكل جزء لا  
جزء من الصفة القائمة بالجميع لم تقم

مع الامام غيره الصلاة كلها فيسلم بهم بخلاف هذا فان الطائفة الاولى لم تتم معه الصلاة فلا  
يسلم الا بهم ليكون تسليمه بالامومين فان في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مفتاح الصلاة  
الطهور وتحريرها التكبير وتحليلها التسليم فهذا مروي عن علي وغيره ومنها صلاة نجد صلى  
بطائفة ركعة ثم ذهبت الى وجاه العدو وجاءت الطائفة الثانية فصلى بهم الثانية ثم ذهبوا الى وجاه  
العدو ورجع الاولون فأتوا بر كعة ثم رجع هؤلاء فأتوا بر كعة وهذه يختارها أبو حنيفة لانها على  
وفق القياس عنده اذ ليس فيها الا العمل الكثير واستدبار القبلة لعذر وهو يجوز ذلك لمن سبقه  
الحديث ومنها صلوات أخرى والصحيح الذي لا يجوز أن يقال بغيره أن كل ما ثبت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم من ذلك فهو جائز وان كان المختار يختار بعض ذلك فهذا من اختلاف التنوع  
ومن ذلك أنواع الاستفتاحات في الصلاة كاستفتاح أبي هريرة الذي رواه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو في الصحيحين واستفتاح علي بن أبي طالب الذي رواه مسلم واستفتاح عمر الذي كان يجهر به  
في محراب النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه الناس متفق عليه وهو في السنن مرفوع الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وغير ذلك من الاستفتاحات ومن ذلك صفات الاستعاذة وأنواع الادعية في آخر الصلاة  
وأنواع الاذكار التي تقال في الركوع والسجود مع التسبيح المأمور به ومن ذلك صلاة التطوع  
يخير فيها بين القيام والقعود ويخير بين الجهر والهمس بالخفية بالليل الى أمثال ذلك ومن ذلك تخيير الحاج  
بين التعجل في يومين من أيام منى وبين التأخر الى اليوم الثالث وهذا الاختلاف قسمان أحدهما  
يكون الانسان مخيرا فيه بين النوعين بدون اجتهاد في أصلهما والثاني يكون تخيره بحسب ما يراه  
من المصلحة وتخير المتصرف لغيره هو من هذا الباب كولي اليتيم وناظر الوقف والوكيل  
والمضارب والشريك وأمثال ذلك ممن تصرف لغيره فانه اذا كان مخيرا بين هذا النقد وهذا النقد  
أو بين النقد والنسيئة أو بين ابتاع هذا الصنف وهذا الصنف أو البيع في هذا السوق وهذا السوق  
فهو تخير مصلحة واجتهاد فليس له أن يعدل عما يراه أصح لمن ائتمه اذ لم يكن عليه في ذلك مشقة  
تسوغ له تركه ومن هذا الباب تصرف ولي الامر للسلمين كالاسير الذي يخبر فيه بين القتل والاسترقاق  
وكذلك بين المن والفداء عند أكثر العلماء ولهذا استشار النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فيهم يوم  
بدر فأشار عليه أبو بكر رضي الله عنه بأخذ الفداء وشبهه النبي صلى الله عليه وسلم بآرامهم وعيسى  
وأشار عليه عمر رضي الله عنه بالقتل وشبهه صلى الله عليه وسلم بنوح وموسى ولم يعب واحدا منهما  
بما أشار عليه به بل مدحه وشبهه بالانبياء ولو كان مأمورا باحد الامرين حملما استشارهم فيما  
يفعل . وكذلك اجتهاد ولي الامر فيمن يولي فعله أن يختار أصح من يراه ثم ان الاجتهاد يختلف  
ويكون جميعه صوابا كما أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان رآه أن يولي خالد بن الوليد في حروبه  
وكان عمر يشير عليه بأن يعزله فلا يعزله ويقول انه سيفسده الله على المشركين ثم ان عمر لما تولى  
عزله وولى أبا عبيدة بن الجراح وما فعله كل منهما كان أصح في وقته فان أبا بكر كان فيه لين وعمر  
كان فيه شدة وكانا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرهما النبي وروى عنه أنه قال اذا  
اتفقما على شيء لم أخالفكما وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض مغازبه ان  
يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدا وفي رواية في الصحيح كيف ترون القوم صنعوا حين فقدوا نبيهم  
وأرهم صلواتهم قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس فيهم أبو بكر وعمر إن يطيعوهما فقد رشدوا  
ورشدت أمتهم وان يعصوهما فقد غوا وغوت أمتهم قالها ثلاثا وقد روى مسلم في صحيحه من  
حديث ابن عباس عن عمر قال لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين  
وهم ألف وأصحابه وهم ثلثمائة وتسعة عشر رجلا فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم

فتبين بذلك أن جلة العلة الممكنات  
التي لا تنتهي جملة ممتنعة فامتنع  
أن يقال هي موجودة معلولة  
للافراد لان الممتنع لا يكون موجودا  
للمعلول ولا غير معلول بين ذلك أن  
تقدير معلول لآلة له ممتنع والممكن  
الموجود معلول لغيره فاذا قدر  
علل بمكنسة لا تنتهي كان كل منها  
معلولا فقد قدر معلولات لا تنتهي  
ومن المعلوم بالضرورة أن وجود  
معلولات لا تنتهي لا يقتضي  
استغناءها عن العلة واذا قيل ان  
الجملة معلولة للاحاد فقد ضم معلول  
الى معلولات لا تنتهي وذلك  
لا يقتضي استغناءها عن العلة  
فتبين أن من توهم كون العلة  
الممكنة التي لا تنتهي التي هي  
معلولات لا تنتهي يمكن أن يكون  
لها معلول لا ينتهي فانما قد وثبت  
معلولات لا تنتهي ليس فيها علة  
واذا كانت المعلولات المتناهية لا بد  
لها من علة فالمعلولات التي  
لا تنتهي أولى بذلك فان طبيعة  
المعلول تستلزم الافتقار الى العلة  
وهذا يظهر باعتبار المعاني التي  
يوصف بها الممكن فانه معلول  
مفتقر مبدع مصنوع مدبر مفعول  
لا يوجد بنفسه لا يستحق الوجود  
فاذا قدر واحد من هذا النوع  
كان ذلك مستلزما لعلته وموجبه  
وصانعه وفاعله ومبدعه واذا قدر  
اثنان كان الاستلزام أعظم فانه اذا  
كان الواحد منها بدون الواجب  
منه افا لاثنان ممتنع وممتنع وتقدير



عن المشكلات أكثر من على وما ذاك لأنه أعلم منه بل على أعلم منه لكن احتاج إليه من لم يدرك  
عليه فاما أبو بكر رضي الله عنه فما ينقل عنه أحد أنه استفاد من على شي من العلم والمنقول أن  
عليه هو الذي استفاد منه كحديث صلاة التوبة وغيره وأما عمر فكان يشاورهم كلهم وكان عمر  
أعلم منهم وكان كثير من القضايا يقول فيها أولاً ثم يتبعونه كالعمرتين والعول وغيرهما فان عمر  
هو أول من أجاب في زوج وأبو بن أو امرأة وأبو بن بأن للام ثلث الباقي واتبعه أكار الصحابة  
وأكار الفقهاء كعثمان وابن مسعود وعلى وزيد والأئمة الأربعة وخفي وجه قوله على ابن عباس  
فأعطى الأم الثلث ووافق طائفة وقول عمر أصوب لان الله أعطا الأم الثلث اذا ورثه  
أبواه كما قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ممة الثلث فأعطاهما الثلث اذا ورثه أبواه والباقي  
بعد فرض الزوجين هو ميراث بين الأبوين يقتسمانه كما اقتسما الأصل كما لو كان على الميت دين  
أو وصية فانهما يقتسمان ما يبقئ اثلاثاً وأما قوله انه رد عمر الى قضايا كثيرة قال فيها لولا على  
لهلك عمر فيقال هذا لا يعرف أن عمر قاله الا في قضية واحدة ان صح ذلك وكان عمر يقول مثل  
هذا المن هو دون على قال للمرأة التي عارضته في الصداق رجل أخطأ وامرأة أصابت وكان قد  
رأى أن الصداق ينبغي أن يكون مقدراً بالشرع فلا يزداد على صداق أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم وبناته كما رأى كثير من الفقهاء أن أقله مقدر بنصاب السرقة واذا كان مقدراً بالشرع  
والفاضل قد بذله الزوج واستوفى عوضه والمرأة لا تستحقه فيجعل في بيت المال كمن عصير الخمر  
اذا باعه المسلم وأجرة من أجر نفسه لخل الخمر ونحو ذلك على أظهر أقوال العلماء فان من استوفى  
منفعة محرمة بعوضها كالذي يزني بالمرأة بالجعل أو يستمتع بالملاهي بالجعل أو يشرب الخمر بالجعل  
ان أعيد اليه جعله بعد قضاء غرضه فهذا زيادة في اعانته على المعصية فان كان يطلبها بالعوض  
فاذا حصلت له هي والعوض كان ذلك أبلغ في اعانته على الاثم والعدوان وان أعطى ذلك للبائع  
والموخر كان قد أبيع له العوض الخبيث فصار مصرف هذا المال في مصالح المسلمين وعمر امام  
عدل فكان قد رأى أن الزائد على المهر الشرعي يكون هكذا فعارضته امرأة وقالت لم تمنعنا  
شيأ أعطانا الله اياماً في كتابه فقال وأين في كتاب الله فقالت في قوله تعالى وآتيتهم ما أحسن  
قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وروى أنها قالت له أمنتك نسمع أم من كتاب الله تعالى قال بل  
من كتاب الله فقرأت عليه الآية فقال رجل أخطأ وامرأة أصابت ومع هذا فقد أخبر عنه النبي  
صلى الله عليه وسلم من العلم والدين والالهام بما لم يخبر بمثله لافي حق عثمان ولا على ولا طلحة  
ولا في الزبير وفي الترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله جعل الحق  
على لسان عمر وقلبه قال وقال ابن عمر ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال عمر فيه الا نزل فيه  
القرآن على نحو ما قال عمر وفي سنن أبي داود عن أبي نذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول ان الله وضع الحق على لسان عمر يقول به وفي الترمذي عن عتبة بن عامر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان بعدى نبي لكان عمر وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان فيمن كان قبلكم من الامم ناس محدثون من غير أن يكونوا  
أنبياء فان يكن في أمي أحد فمعر قال ابن وهب تفسير محدثون ملهمون وقال ابن عينة  
محدثون أي مفهمون وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون وعلمهم قص فمنها ما يبلغ الشدى ومنها ما يبلغ دون ذلك  
وعرض على عمر وعليه قبض بحجرة قالوا فأتته يا رسول الله قال الدين وفي الصحيحين عن ابن عمر

بل نذكر من الاعراض ما يعلم  
قيامه بالبدن الظاهر كالحياة  
والحس والحركة والقدرة فان هذا  
التقسيم الذي ذكره يرد عليه  
فانه ان قيل ان كل جزء من أجزائه  
مقتصف بهذه الصفات لزم تعدد  
الانسان وان كان المتصف  
بجملتها بعض الأجزاء فلا أولوية  
ولزم أن لا يتعدى حكم الصفة  
محلها والتقدير أن ظاهر البدن  
كله حتى حساس وان قيل ان كل  
واحد يختص بصفة فهو معلوم  
الفساد بالضرورة مع أنه لا أولوية  
وان قيل تقوم الصفة الواحدة بالجملة  
لزم قيام الواحد بالمتعدد فاذا كان  
هذا التقسيم وارداً على ما يعلم قيام  
الصفات به ولم ينف قيامها به علم  
أنها حجة باطلة الوجه الرابع  
قوله والرابع محال لانه يلزم قيام  
المتعدد بالمتعدد فيقال لان سلم  
التلازم فان هذا القيام مبناه على  
أنه حيث يقوم الواحد بالمتعدد  
فانه فرض قيام علم واحد وقدرة  
واحدة وحياة واحدة بجملة أجزاء  
وهذا الأصل فاسد فان المعلوم من  
وحدة الصفة الحالية وتعدد هاهو  
المعلوم من وحدة المحسوس وتعدد  
فالحياة القائمة بجسم حتى اذا قيل هي  
حياة واحدة قيل هو حتى واحد  
واذا قيل الحى أجزاء متعددة قيل  
الحياة أجزاء متعددة فالحال ومحله  
سواء في الاتحاد والتعدد وحيث  
فقولهم انه قام المتعدد بالمتعدد كلام

باطل بل ما فسروا به الاتحاد في أحدهما كان موجودا في الآخر وما فسروا به تعدد أحدهما كان موجودا في الآخر الوجه الخامس أنا لا نسلم الحصر فيما ذكره من الأقسام بتقدير انقسام الجسم بل من الممكن أن يقال قام كل جزء من أجزاء هذه الصفات بجزء من أجزاء الموصوف وكل جزء منه متصف بجزء من الصفة وهذا انقسام غير ما ذكره من الأقسام ليس فيه اتصاف كل جزء بجميع الصفة ولا المتصف بجميعها بعض الجملة ولا كل جزء مختص بجميع صفته ولا قيام واحد بتعدد فان قال الصفة لا تنقسم ومحلها ينقسم قبل هذه مكاررة للحس والعقل بل انقسامها بانقسام محلها يبين هذا أن من أعظم عـدـمـثـبـتـي الجوهر الفرد قولهم ان الحركة قائمة بالجسم والزمان مقدار الحركة والزمان فيه الآن الذي لا ينقسم فلا ينقسم قدره من الحركة فلا ينقسم الجزء الذي يحلها فانما استدلوا على وجود الجزء الذي لا ينقسم بوجود جزء من الحركة لا ينقسم فعلم أن انقسام الحال عندهم كان انقسام محله مع أن هذا معلوم بالحس والعقل وكذلك المتفلسفة القائلون بان النفس الناطقة ليست جسماء عمدتهم أنه يقوم بها ما لا ينقسم وما لا ينقسم لا يقوم إلا بما لا ينقسم وقد

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى أني أرى الري يخرج من تحت أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قال من حوله فما أولت ذلك يا رسول الله قال العلم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما قيل الشيطان سالكا فجا إلا سلك فجا غير فجل وفي الصحيحين عن أنس أن عمر قال وافقت ربي في ثلاث قلت لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى قزلت واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وقلت يا رسول الله يدخل على نسائك البر والفاجر فلو أمرت بهن يحنين قزلت آية الحجاب واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة فقلت عسى ربه ان يطلقكن أن يبذل أزواجهن خيرامنكن قزلت كذلك وهذا الباب في فضائل عمر كثير جدا وأما قصة الحكومة في الارغفة فهي مما يحكم فيها وما هو أدق منه أدق على والفقهاء في تفاريع مسائل القضاء والقسم وغير ذلك من الدقائق ما هو أبلغ من هذه وليسوا مثل علي وأما مسألة القرعة فقدر رواها أحمد وأبو داود عن زيد بن أرقم لكن جمهور الفقهاء لا يقولون بهذه وأما أحد فنقل عنه بضعف الخبر فلم يأخذه وقيل أخذه وأحد أوسع الأئمة أخذ بالقرعة وقد أخذ بقضاء علي في الرتبة وحديثها أثبت من هذا رواه سمك بن حرب وأخذه أحمد وأما الثلاثة فابلقهم لا هذا ولا هذا أو بلغهم ولم يثبت عندهم وكان عند أحمد من العلم بالآثار ومعرفة صحته من سقمها ما ليس لغيره وهذا يدل على فضل علي ولا نزاع في هذا لكن لا يدل على أنه أفضى الصحابة وأما قوله معـرـفـة القضاء بالالهام فهذا خطأ لأن الحكم بالالهام يعني أنه من ألهام أنه صادق حكم بذلك بمجرد الالهام وهذا لا يجوز في دين المسلمين وفي الصحيح عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وانما أفضى بنحو مما أسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فأخبر أنه يقضى بالسمع لا بالالهام فلو كان الالهام طريقا لكان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بذلك وكان الله يوحى اليه معرفة صاحب الحق فلا يحتاج الى بينة ولا اقرار ولم يكن ينهي أحدا أن يأخذ مما يقضى له ولما حكم في اللعان بالقرعة قال ان جاءت به كذا فهو للزوج وان جاءت به كذا فهو للذي رميت به فجاءت به على التعت المكره فقال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن فانفذ الحكم باليمين ولم يحكم بالشبه وأما ان قيل أنه يلهم الحكم الشرعي فهذا لا بدقته من دليل شرعي لا يجوز الحكم بمجرد الالهام فان الذي ثبت بالنص أنه كان ملهما هو عمر بن الخطاب كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في امتي فمهر ومع هذا فلم يكن يجوز لعمر أن يقضى ولا يقضى ولا يعمل بمجرد ما يلقي في قلبه حتى يعرض ذلك على الكتاب والسنة فان وافقه قبله وان خالفه ردته وأما ما ذكره من الحكومة في البقرة التي قتل حمارا فهذا الحديث لا يعرف وليس هو في شيء من كتب الحديث والعقده مع احتياج الفقهاء في هذه المسئلة الى نص ولم يذكره اسنادا فكيف يصدق بشيء لا دليل على صحته بل الأدلة المعلومة تدل على انفاؤه ومع هذا فهذا الحكم الذي نقله عن علي وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره اذا جمل على ظاهره كان مخالفا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال العجماء جبار وهذا في الصحيحين وغيرهما وانفق العلماء على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق والعمل به والعجماء تأنيث أعجم وكل بهيمة فهي عجماء كالبقرة والشاة وغيرهما وهذه اذا كانت ترعى في المراعي



في الباطل لما اعتقدوه فهذا كله

إذا أريد بالجملة الاجتماع المغاير لكل واحد واحد وان أريد بها كل واحد واحد كان الامر أظهر وأبين فان كل واحد واحد ممكن مقتضرا الى الفاعل فاذا لم يكن هناك جملة غير الاحاد امتنع أن يكون هناك غير الاحاد الممكنة مما يوصف بوجوب أو إمكان وان أريد بالجملة مجموع الامرين الاحاد والاجتماع كان الاجتماع جزءا من أجزاء المجموع فيكون هناك أجزاء متعاقبة وجزء هو الاجتماع وهذا الجزء يمتنع أن يكون واجبا بنفسه لانه مقتضرا الى الممكنات ولانه عرض قائم بغيره وأحسن أحواله أن يكون كالتأليف مع المؤلف فاذا كان المؤلف ممكنا بنفسه فتألفه أولى بل قد يقال ليس للجملة هنا أمر وجودي مغاير للأفراد المتعاقبة وانما لها أمر نسبي اعتباري كالنسبة التي بين أفراد العشرة وهذا وغيره مما يبين امتناع وجودها بنفسها فيبقى هذا الجزء ممكنا بنفسه فقير الى غيره كسائر الاجزاء فيكون حيث شذ هذا ممكنا كل منها محتاج الى الموجد فيحتاج كل منها الى الموجد والجملة هنا داخل في قولنا كل منها فانه جزء من هذا الكل فتبين أنه كيف أدير الامر ليس في الممكنات المتعاقبة لا واجب بنفسه ولا بغيره الا أن يكون هناك واجب بنفسه خارج عن الممكنات اذا كان كل فرد فردا ممكنا والاجتماع أيضا ممكن بطريق (١) قوله حتى جلبته وقوله فيما سمياني وانتلوه غرضا كذا بالاصل وحرر الجملتين من أصل صحيح معجمه

كثير المشاورة للصحابه فيما لم يتبين فيه أمر الله ورسوله فان الشارع نصوصه كلمات جوامع وفضايا كلية وقواعد عامة تمتنع أن ينص على كل فرد من جزئيات العالم الى يوم القيامة فلا بد من الاجتهاد في المعينات هل تدخل في كلامه الجامعة أم لا وهذا الاجتهاد يسمى بتحقيق المناط وهو مما اتفق عليه الناس كلهم نفاة القياس ومثبتة فان الله اذا أمر أن يستشهد ذوا عدل فكون الشخص المعين من ذوى العدل لا يعلم بالنص العام بل بالاجتهاد خاص وكذلك اذا أمر أن تؤدى الامانات الى أهلها وأن يولى الامور من يصلح لها فكون هذا الشخص المعين صالحا لذلك أو راجحا على غيره لا يمكن أن تدل عليه النصوص بل لا يعلم الا بالاجتهاد خاص والرافضي ان زعم أن الامام يكون منصوبا عليه وهو معصوم فليس هو أعظم من الرسول ونوابه وعمله ليسوا معصومين ولا يمكن أن ينص الشارع على كل معينة ولا يمكن النبي ولا الامام أن يعلم الباطن في كل معينة بل قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يولى الوليد بن عقبة ثم ينزل الله فيه ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيدوا قوما بجهالة وقد كان يظن أن الحق في قضيته مع ابن أبيرق ثم ينزل الله انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما الآيات وأما على رضى الله عنه فظهور الامر في الجزئيات بخلاف ما ظنه كثير جدا فعلم أنه لا بد من الاجتهاد في الجزئيات من المعصومين وغير المعصومين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكم تختصمون الى ولى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وانما أقضى بينهم مما أسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فكم في القضية المعينة انما هو باجتهاده ولهذا انتهى المحكوم له أن يأخذ ما حكم له به اذا كان الباطن بخلاف ما ظهر وعمر رضى الله عنه إمام وعليه أن يستخلف الأصلح للمسلمين فاجتهد في ذلك ورأى أن هؤلاء الستة أحق من غيرهم وهو كما رأى فانه لم يقل أحدا من غيرهم أحق منهم وجعل النعيين الهمم خوفا أن يعين واحد دامت لهم ويكون غيره أصلح لهم فانه ظهر له رجحان الستة دون رجحان النعيين وقال الامر في النعيين الى الستة يعينون واحدا منهم وهذا أحسن اجتهاد امام عادل ناصح لا هوى له رضى الله عنه وأيضاف قد قال تعالى وأمرهم شورى بينهم وقال وشاورهم في الامر فكان ما فعله من الشورى مصلحة وكان ما فعله أبو بكر رضى الله عنه من تعيين عمر هو المصلحة أيضا فان أبا بكر تبين له من كمال عمر وفضله واستحقاقه للامر ما لم يحتج معه الى الشورى وظهر أثر هذا الرأي المبارك الميمون على المسلمين فان كل عاقل منصف يعلم أن عثمان أو عليا أو طلحة أو الزبير أو سعدا أو عبدا الرحمن بن عوف لا يقوم مقام عمر فكان تعيين عمر في الاستخفاف كتعيين أبي بكر في مبايعتهم له ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أقرس الناس ثلاثة بنت صاحب مدين حيث قالت يا أبت اسـناجزه ان خير من اسـناجزت القوى الامين وامرأة العزيز حيث قالت عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولذا وأبو بكر حيث استخلف عمر وقالت عائشة رضى الله عنها في خطبتها أي وما أي والله لا تعطوه الايدي ذالطود مشيف وفرع مديد هبات كذبت الظنون أنجح اذا كديتم وسبق اذونيتم سبق الجواد اذا اسنولى على الامد فتى فردش ناشنا وكهفها كهلا يفلت عانها ويريش معلقها ويرأب شعها (١) حتى جلبته فلو جهاتم استسرى في الله فما برحت شكيمته في ذاب الله تعالى تشنشد حتى اتخذ بفنائهم مسجدا يحيي فيه ما مات المبطلون وكان رحمه الله عزير الدمة وفيه الجوائع شجي الشيخ فتتصفف عليه نسوان مكة وولدها يسخرن منه ويستهنون به الله يستهنون بهم وعندهم في طغيانهم يعمهون فأكبرت ذالك رجالا قرش فخت له قسيها وفوقت له سهامها وانتلوه عرضا فافلوا له صفاء ولا

الاولى والامران بممكنان بطريق  
الاولى والاخرى وكل من  
الافراد مستغن عن الهيئة  
الاجتماعية فانه موجود بدونها  
وما احتاج الى الممكن المستغنى عنه  
كان احق بالامكان وايضا ذلك انه  
اذا قدر كل موجود معلول مفعول  
مفتقر وليس في الوجود الا ما هو  
كذلك كما اذا قدر ان الممكنات ليس  
لها مقتضى واجب بنفسه فانه  
يكون الامر كذلك وان لم يجعل  
بعضها معلولا لبعض فهذا التهدير  
يقتضى ان لا يوجد شيء منها لانها  
لا توجد بانفسها اذا التقدير كذلك  
وما لم يكن موجودا بنفسه فهو  
اولى ان لا يوجد غيره فلا يكون شيء  
منها موجودا بنفسه ولا موجودا  
بغيره ومعلوم ان الموجود اما  
موجود بنفسه واما موجود بغيره  
فاذا قدر انهما موجود وقدر مع  
ذلك انهما موجودا بنفسهما ولا  
بوجودا وجسدهما من الجمع بين  
النقيضين ولو فرض تسلسلها فتسلسل  
لا يوجب ان يكون شيء منها موجودا  
بنفسه ... فلا يتقضى ان يكون  
موجودا بغيره والمعلوم لا يوجد غيره  
فاذا لم يكن فاما هو موجود بنفسه  
لم يكن فاما هو موجود بغيره وهذا  
اعظم امتناعا من تقدير افعال  
لا فاعل لها وحوادث لا محدث لها  
فان تلك يكون التفدير فيها انها  
وجدت بانفسها ولا هناك ما هو  
موجود بنفسه بوجدها ولا هناك  
غير موجود بوجدها وانما المقدر  
(١) قوله فرقة وفوله فيما سياتى  
فطرته كذا فى الاصل وحرر القنطين

كبره محمده

قصقوا له قتاه وهر على سبائنه حتى اذا ضرب الدين بجرانه والقي بركه وورست أوتاده ودخل  
الناس فيه أفواجا ومن كل (١) فرقة أرسلوا أشقايا اختار الله لنبيه صلى الله عليه وسلم ما عنده فلما  
قبض الله نبيه نصب الشيطان رواقه ومد طنبه ونصب حباله فظن رجال أن قد تحققت  
أطماعهم ولات حين الذي يرجون وأنى والصديق بين أظهرهم فقام حاسرا مشمرا لجمع  
حاشيته ورفع فطرته فردشرا لاسلام على غره ولم شعثه بطيه وأقام أوده بشقاؤه فوقد  
النفاى بوطائه وانتاش الدين فنعشه فلما أراح الحق على أهله وقرر الرأس على كواهلها وحقق  
الدماء فى أهلبها أته منيته فسدت له بنظيره فى الرحة وشقيقه فى السيرة والمعدله ذال ابن  
الخطاب لله أم حفلت له ودرت عليه لقد أوحى به ففج الكفر وشرد الشرك شذر مذر وبجج  
الارض وجمعها فقامت أكلاها ولقنت خبيثا تراءه ويصد عنها وتصدى له وبأبائها ثم ورع  
فها وودعها كما يحجبها فأرونى ما تريدون وأى يوم أى تنقمون أيوم افامتة اذ عدل فبكم أم يوم  
ظعنه وقد نظر لكم أقول فولى هذا واستغفر الله لى ولكم وروى هذه الخطبة جعفر بن عون عن  
أبيه عن عائشة وهؤلاء رواه الصحيحين وقدر واهما أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه وبعضهم  
رواه عن هشام ولم يذكر فيه عروة وأما عمر رضى الله عنه فرأى الامر فى الستة متقاربا فاقامهم وان  
كان لبعضهم من الفضيلة ما ليس لبعض فلذلك المفضل مزينة أخرى ليست للآخر ورأى أنه اذا  
عين واحد افسد يحصل بولايته نوع من الخلل فيكون منسوب اليه فترك التعيين خوفا من الله تعالى  
وعلم أنه ليس واحد احق بهذا الامر منهم فجمع بين المصلحتين بين تعيينهم اذ لا احق منهم وترك  
تعيين واحد منهم لما تخوفه من التقصير والله تعالى قد أوجب على العبد أن يفعل المصلحة بحسب  
الامكان فكان ما فعله غاية ما يمكن من المصلحة واذا كان من الامور ما لا يمكن دفعها فترك  
لا يدخل فى التكليف وكان كما رآه فعلم أنه ان ولى واحدا من الستة فلا بد أن يحصل نوع من التأخر  
عن سيرة أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وان يحصل بسبب ذلك مشاجرة كما جبل الله على ذلك طباع  
بنى آدم وان كانوا من أولياء الله المتقين وذكر فى كل واحد من الستة الامر الذى منعه من  
تعيينه وتقدمه على غيره ثم ان الصحابة اجتمعوا على عثمان رضى الله عنه لان ولابنه كانت  
اعظم مصلحة وأول مفسدة ومن ولاية غيره والواجب أن يقدم أكثر الامر من مصلحة وأقلهما  
مفسدة وعمر رضى الله عنه خاف أن يتقدم امرأ يكون فيه ما ذكر ورأى أنهم اذا بايعوا واحدا  
منهم باختيارهم حصلت المصلحة بحسب الامكان وكان الفرق بين حال الحياة وحال الممات انه  
فى الحياة ينولى امر المسلمين فوجب عليه أن يولى عليهم أصح من يمكنه وأما بعد الموت فلا يجب  
عليه أن يستلف معينا اذا كانوا يجتمعون على أمثلهم كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم أنهم  
يجتمعون على أبي بكر استغنى بذلك عن كتابة الكتاب الذى كان قد عزم على أن يكتبه لابي بكر  
وايضافا لدليل على انه يجب على الخليفة أن يستخلف بعده فلم يترك عمر واجبا ولهذا روجع فى  
استخلاف المعين وقيل له رأيت لو أنك استعيت فقال ان الله تعالى لم يكن يضع دينه ولا خلافته  
ولا الذى يعتد به نبيه صلى الله عليه وسلم فان عجل بى أمر فان خلافة شورى بين هؤلاء الستة الذين  
توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ومما ينبغي أن يعلم أن الله تعالى بعث الرسل  
وأ نزل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لالرفع الفساد بالكافة فان هذا امتنع  
فى الطبيعة الانسانية اذ لا بد فيها من فساد ولهذا قال تعالى انى جاعل فى الارض خليفة قالوا  
أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك الآية ولهذا لم تكن  
أمة من الامم الا وفيها فساد وأهل الامم قبلنا بنوا اسرائيل وكان فهم من الفساد والشرا



المهاجرين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أقبلت قريش ومعه أصحابه أخبر أصحابه بمصارعهم وقال هذا مصرع عتبة بن ربيعة وهذا مصرع شيبة بن ربيعة وهذا مصرع أمية بن خلف وهذا مصرع أبي جهل بن هشام وهذا مصرع فلان ثم مع علمه أن ذلك سيكون يعلم أن الله إذا قضى شيئا يكون فلا يمنع ذلك أن يقضيه بأسباب تكون وإن من الأسباب ما يكون العباد مأمورين به ومن أعظم ما يؤمر به الاستعانة بالله فقام بما يؤمر به مع علمه بأنه سيكون ما وعده به كما أنه يعبد الله ويطيعه مع علمه بأنه السعادة في الآخرة والقلب إذا غشيت الهيبة والخافة والتضرع قد يغيب عنه شهود ما يعلم ولا يمنع ذلك أن يكون عالم به مصداقه ولا أن يكون في اجتهد وجهاد بمباشرة الأسباب ومن علم أنه إذا مات يدخل الجنة لم يمنع أن يجد بعض ألم الموت والمريض الذي إذا أخبر أن في دوائه العافية لا يمنع ذلك أن يجد مرارة الدواء فقام مجتهدا في الدعاء المأمور به وكان هورا أس الأمر وقطب رحا الدين فعليه أن يقوم بأفضل مما يقوم به غيره وذلك الدعاء والاستغاثه كان أعظم الأسباب التي نزل بها النصر ومقام أبي بكر دون هذا وهو معاونه الرسول والذب عنه وأخباره بأننا وثقون بنصر الله تعالى والنظر إلى جهة العدو وهل قاتلوا المسلمين أم لا والنظر إلى صفوف المسلمين لئلا تختل وتبلغ المسلمين ما يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحال ولهذا قال تعالى لا تنصروهم فقد نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار وأخبر تعالى أن الناس إذا لم ينصروه فقد نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار وهذه الحال كان الخوف فيها على النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وسأني الكلام على هذه القصة في آخر الكتاب والورير مع الأمير له حال والأمير حال والمقصود هنا أن أبا بكر كان أشجع الناس ولم يكن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أشجع منه ولهذا لما مات النبي صلى الله عليه وسلم ووزات بالمسلمين أعظم نارة تزلزل بهم حتى أو هنت العقول وطيشت الالباب واضطربوا اضطراب الأرشية في الطوى البعيدة القعر فهذا ينكر موته وهذا قد أقعد وهذا قد دهش فلا يعرف من يمر عليه ومن يسلم عليه وهؤلاء يخجلون بالكاء وقد وقعوا في نسخة القمامة وكانها قمامة صغرى مأخوذة من القمامة الكبرى وأكثر البوادي قد ارتدوا عن الدين وذلت كمانه فقام الصديق رضي الله عنه بقلب ثابت وفزاد شجاع فلم يجزع ولم ينكل قد جمع له بين الصبر واليقين فأخبرهم بموت النبي صلى الله عليه وسلم وأن الله أخبره ما عنده وقال لهم من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قدامان ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفأنت مأت أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين فكان الناس لم يسمعوها هذه الآية حتى تلاها الصديق فلا تجد أحدا الا وهو يتلوها ثم خطبهم فثبتهم وشجعهم قال أنس خطبنا أبو بكر رضي الله عنه وكنا كالشعالب فارال يشجعنا حتى صرنا كالأسود وأخذ في تجهيز أسامة مع اشارهم عليه وأخذ في قتال المردين مع اشارتهم عليه بالتهل والتربص وأخذ يقاتل حتى ما نبي الزكاه فهو مع الصحابة يعلمهم إذا جهلوا ويقويهم إذا ضعفوا ويحثهم إذا فتروا فقوى الله به علمهم ودينهم وقوتهم حتى كان عمر مع كمال قوته وشجاعته يقول له بأخليفة رسول الله تألف الناس فيقول علام تألفهم أعلى دين مقترى أم على شعر مقتل وهذا باب واسع يطول وصفه فالشجاعة المطلوبة من الامام لم تكن في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل منها في أبي بكر ثم عمر وأما القتل فلا ريب أن غير علي من الصحابة قتل من الكفار أكثر مما قتل علي

الها **﴿** قلت ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون اتصافه بها واجبا لذاته قوله يلزم اتصاف كل جسم بها التساوي في الحقيقة على ما وقع به الفرض قيل الذي وقع به الفرض أنه جسم كالاجسام وذلك يقتضي الاشتراك في مسمى الجسمية فلم قلت ان ذلك يستلزم التساوي في الحقيقة فان هذا مبني على تماثل الاجسام وهو ممنوع وهو باطل وإن قيل انه يقتضي مماثلة كل جسم في حقيقته بحيث يجوز عليه ما يجوز على كل جسم ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ويجب له ما يجب له فهذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقول ولا يعرف هذا قول الطائفة معروفة وفساده ظاهر لا يحتاج الى اطناب ولكن لا يلزم من فساده أن لا يكون النزاع الا لفظيا فان المتنازع يقول ليس هو مثل كل جسم من الاجسام فمما يجب ويجوز ويمتنع ولكن شار كهافي مسمى الجسمية كما اذا قيل هو حي وغيره حي شار كهافي مسمى الحي وكذلك شاركه غيره في مسمى العالم والقادر والموجود والذات والحقيقة فما كان من لوازم القدر المشترك ثبت لهما وما اختص بأحد همام يثبت للآخر ومعلوم أن مسمى الجسمية ان فيسل انه يستلزم أن يجوز على كل جسم ما جاز على الآخر فلا يقول عاقل ان الله جسم بهذا التفسير ومن قال انه جسم

جاز أن يكون علة للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون علة لكل واحد من أجزائه فإن الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات وليس علة لكل واحد من أجزائه لاستحالة كونه علة لنفسه لا يقال بان مجموع تلك العلل المتسلسلة ممكن وكل ممكن فهو مفتقر الى علة خارجية فذلك المجموع افتقر الى علة خارجية عنه لا نقول لانسلم ان كل ممكن فهو محتاج الى علة خارجية عنه فان المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن لافتقاره الى الممكن وليس مفتقرا الى علة خارجية عنه لا يقال بان المجموع المركب من آحاد كل واحد منها ممكن محتاج الى علة خارجية لا نقول لانسلم وانما يكون كذلك أن لو لم يكن كل واحد منها معلولا لآخر الى غير الهاية لا يقال ان جملة ما يفتقر اليه المجموع اما أن يكون نفس المجموع أو داخل فيه أو خارج عنه والاول محال والالكان الشئ علة نفسه والثاني محال والالكان بعض الاجزاء كافي في المجموع والثالث حق فلما ان أردتم بحملة ما يفتقر اليه المجموع جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها انه مفتقر اليه فلم قلتم بانه لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والذي يدل عليه ان جملة الامور التي يفتقر اليها الواجب والممكن ليس داخل في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه فهو نفس المجموع وان أردتم

الامام أحمد لم يجتمعوا على بيعة أحدما اجتماعا على بيعة عثمان وسئل عن خلافة النبوة فقال كل بيعة كانت بالمدينة وهو كما قال فانهم كانوا في آخر ولاية عمر أعزما كانوا وأظهروا كانوا قبل ذلك وكلهم بايعوا عثمان بلا رغبة بفلها لهم ولا رغبة فانه لم يعط أحد على ولايته لا مالا ولا ولاية وعبد الرحمن الذي بايعه لم يوله ولم يعطه مالا وكان عبد الرحمن من أبعد الناس عن الاغراض مع أن عبد الرحمن شاور جميع الناس ولم يكن لبنى أمية شوك ولا كان في الشورى منهم أحد غير عثمان مع أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا كما وصفهم الله عز وجل يحبهم ويحبونه أذله على المؤمنين أعزته على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفد بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن يقولوا الحق حيثما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم ولم ينكر أحد منهم ولاية عثمان بل كان في الذين بايعوه عمار بن ياسر وصهيب وأبو ذر وخباب والمدا بن الاسود وابن مسعود وقال ابن مسعود ولينا أعلنا نأذوق ولم نأل وفيهم العباس بن عبد المطلب وفيهم من النقباء مثل عبادة بن الصامت وأمثلة وفيهم مثل أبي أيوب الانصاري وأمثلة وكل من هؤلاء ومن غيرهم لو تكلم بالحق لم يكن هناك عذر يسقطه عنه فقد كان يتكلم من يتكلم منهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولاية من يولي وهو مستحق للولاية ولا يحصل لهم ضرر وتكلم طلحة وغيره في ولاية عمر لما استخلفه أبو بكر وتكلم أسيد بن حضير في ولاية أسامة بن زيد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفد كانوا يكلمون عمر فيمن يولي ويعرله وعثمان بعد ولايته وقوة شوكرته وكثرة أنصاره وظهور بنى أمية كانوا يكلمونه فيمن يولي ويعطيه منهم ومن غيرهم ثم في آخر الامر لما اشتكوا من بعضهم عزله ولما اشتكوا من بعض من يأخذ بذهاب المال منه فأجابهم الى ما طلبوا من عزل ومنع من المال وهم أطراف من الناس وهو في عزلة ولايته فكيف لا يسمع كلام الصحابة أئمتهم وكبرائهم مع عزهم وقوتهم لو تكلموا في ولاية عثمان وقد تكلموا مع الصديق في ولاية عمر وقالوا ماذا نقول لك بك وقد وليت علينا فظا غليظا فقال أبا الله تخوفوني أقول وليت عليهم خيرا هلك فلم يحابوا الصديق في عهده لعمر مع شدته ومن شأن الناس أن يراعوا من تبع للولاية فيحباونه خوفا منه أن ينتقم منهم اذا ولي ورجاه له وهذا موجود فهو لا علم يحابوا عمر ولا أبا بكر مع ولايتهم فكيف يحابون عثمان وهو بعد لم ينزل ولا شوكته فلو علم القوم بان عثمان أحقهم بالولاية لما ولوه وهذا أمر كلما تدبره الخبير ازداد به خبرة وعلم ولا يشك فيه الا من لم يتدبره من أهل العلم بالاستدلال أو من هو جاهل بالواقع أو بطريق النظر والاستدلال والجهل بالادلة أو بالنظر فيها يورث الجهل وأما من كان عالما بواقع وبالادلة وعالما بطريق النظر والاستدلال فانه يقطع قطعا لا ينمى فيه أن عثمان كان أحقهم بالخلافة وأفضل من بقي بعده فاتفاقهم على بيعة عثمان بغير تكبر دليل على أنهم لم يكن عندهم أصل منها وان كان في ذلك كراهية في الباطن من بعضهم لاجتهاد أو هو في هذا لا يقدح فيها كالا يقدح في غيرهما من الولايات كولاية أسامة بن زيد وولاية أبي بكر وعمر وأيضا فان ولايته عثمان كان فيها من المصالح والخيرات مالا يعلمها الا الله وما حصل فيها من الامور التي كرهوها كتأثير بعض بنى أمية واعطائهم بعض المال ونحو ذلك فقد حصل في ولاية من بعدهما هو أعظم من ذلك من الفساد ولم يحصل فيها من المصالح ما حصل في إمارة عثمان وأين اثار بعض الناس بولاية أو مال من كون الامة بسفك بعضها دماء بعض وتشتغل بذلك عن مصلحة دينها وديارها حتى يطمع الكفار في بلاد المسلمين وأين اجتماع المسلمين وفتح بلاد الاعداء من الفرقة والفتنة بين المسلمين وعجزهم عن الاعداء حتى يأخذوا بعض بلادهم أو بعض أموالهم قهرا أو صلحا <sup>ي</sup> وأما قول الرافضي انه طعن في



وكان أقل عمله الطعن والضرب والمبارزة لاعتن جين بل كان أشجع أهل الأرض قاطبة نفسا ويدا وأتمهم نجدة ولكنه كان يؤثر الأفضل فالأفضل من الأعمال فيقدمه ويستعمل به ووجدناه يوم بدر وغيره كان أبو بكر معه لا يفارقه إيثارا من النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك واستظهارا برأيه في الحرب وأنسأ مكانه ثم كان عمر ربحا شوركا في ذلك وقد انفرد به هذا المحل دون علي ودون سائر الصحابة الأفي الندرة ثم نظرت مع ذلك في هذا القسم في الجهاد الذي هو الضرب والطعن والمبارزة فوجدنا عليا لم ينفر دبا السيوف فيه بل قد شاركه فيه غيره شركة العيان كطلحة والزبير وسعد ومن قتل في صدر الإسلام كهمزة وعبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ومصعب بن عمير ومن الانصار سعد بن معاذ وسماك بن حارثة يعني أبادجانه وغيرهما ووجدنا أبا بكر وعمر قد شاركا في ذلك بخط حسن وان لم يلحقا بخطوط هؤلاء وانما ذلك لشغلهم بالأفضل من ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وموازاته في حين الحرب وقد بعثهما على البعوث أكثر مما بعث عليا وقد بعث أبا بكر إلى بني فزارة وغيرهم وبعث إلى بني فلان وما نعلم لعل بعثا إلى بعض حصون خيبر ففتحها فحصل أرفع أنواع الجهاد لأبي بكر وعمر وقد شاركا عليا في أقل أنواع الجهاد مع جماعة غيرهم

(فصل) قلت وأما قوله بسيفه ثبت قواعد الإسلام وتشيدت أركان الدين فهذا كذب ظاهر لكل من عرف الإسلام بل سيفه جزء من أجزاء كثيرة جزء من أجزاء أسباب تثبيت قواعد الإسلام وكثير من الوقائع التي ثبت بها الإسلام لم يكن لسيفه فيها تأثير كيوم بدر كان سيفه من سيوف كثيرة وقد قدمنا غير مرة أن غزوات القتال كلها كانت تسع غزوات وعلى بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم يشهد قتال الروم وفارس ولم يعرف لعل غزاه أثر فيها تأثيرا منفردا كثيرا عن النبي صلى الله عليه وسلم بل كان نصره في المغاربي تبعا لنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم والحروب الكبار التي كان فيها هو الأمير ثلاثة يوم الجمل والصفين والنهر وان وفي الجمل والنهر وان كان منصورا فان جيشه كان أضعاف المقاتلين له ومع هذا لم يستظهر على المقاتلين بل مارا الواسطه بن عليه الى أن اسشهد الى كرامة الله ورضوانه وأمره يضعف وأمر المقاتلين له يقوى وهذا مما يدل على أن الانتصار الذي كان يحصل له في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كان نصرا من الله لرسوله ولمن قاتل معه على دينه فان الله يقول ان الله نصر رسنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وكذلك انتصار غير علي كانتصار أبي بكر وعمر وعثمان على من قاتلوه وانما كان نصرا من الله لرسوله كما وعد بذلك في كتابه

(فصل) وأما قوله ما انهزم قط فهو في ذلك كاذب بذكر وعمر وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فالقول في أنه ما انهزم كالقول في أن هؤلاء ما انهزموا قط ولم يعرف لاحد من هؤلاء هزيمة وان كان قد وقع شيء في الباطن ولم ينقل فمكن أن عليا وقع منه ما لم ينقل والمسلمون كانت لهم هزيمان يوم أحد ويوم حنين ولم ينقل أن أحدا من هؤلاء انهزم بل المذكور في السير والمغازي أن أبا بكر وعمر تباعا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ويوم حنين لم ينهزما مع من انهزم ومن نقل أنهما انهزما يوم حنين فكذب معلوم وانما الذي انهزم يوم أحد عثمان وقد عفا الله عنه وما نقل من انهزم أبي بكر وعمر بالراية يوم حنين فمن الكاذب المختلفة التي اقترأها المفترون وقوله ما ضرب بسيفه الا قط فهذا لا يعلم ثبوته ولا انفاؤه وليس معناه في ذلك نقل يعتمد عليه ولو قال قائل في خالد والزبير والبراء بن مالك

أحد من الطوائف المعروفة وأهل الأقوال المنقولة لم يقل أنه جسم مماثل للأجسام كذا كر ومعلوم أيضا أن فساد هذا آيين من أن يحتاج إلى ما ذكره من الأدلة فان فساد هذا معلوم بالأدلة اليقينية لما في ذلك من الجمع بين النقيضين اذ كان كل منهما يلزم أن يكون واجبا بنفسه لا واجبا بنفسه محدثا لا محدثا ممكنا لا ممكنا قد عبا لا قد عبا اذ المتماثلان يجب اشتراكهما في هذه الصفات واذا كان القول الذي نفاه لم يقله أحد ولم يتارعه فيه أحد والقول الذي ادعى أنه موافق لقائله في المعنى لا يخالف فيه قائله بقي مورد التراجع لم يذكره ولم يقدم دليلا على نفيه وهو قول من يقول هو جسم كالاجسام بمعنى أنه مشارك لغيره في مسمى الجسمية كما شاركه في مسمى الموصوفية والقيام بالنفس وأنه لم يثبت له شيء من خصائص المخلوقين ولا يكون مماثل لشيء من الاجسام فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه لان الاجسام المخلوقة لها خصائص تختص باعتبارها ثبت لها ما يجب ويجوز ويمتنع عليه والقدر المشترك عند هؤلاء لا يستلزم شيئا من خصائص المخلوقين وهذا القدر لم ينعرض له هنا بنفسه ولا انبات لكنه يقول ان القدر المشترك يستلزم التماثل في الحقيقة وان

وأبي جحانة وأبي طلحة ونحوهم أنه ما ضرب بسيفه الاقط كان القول في ذلك كالقول في على بل صدق هذا في مثل خالد والبراء بن مالك أولى فان النبي صلى الله عليه وسلم قال خالد سيف من سيوف الله سله الله على المشركين فاذا قيل فمن جعله الله من سيوفه انه ما ضرب الاقط كان أقرب الى الصدق مع ثمة ما علم من قتل خالد في الحروب وأنه لم يزل منصوراً وأما قوله وطالما كشف الكروب عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم فهذا كذب بين من جنس الكاذب الطريقة فإنه لا يعرف أن علياً كشف كربة عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم قط بل ولا يعرف ذلك عن أبي بكر وعمر وهما كانا أكثر جهاداً منه بل هو صلى الله عليه وسلم الذي طالما كشف عن وجوههم الكروب لكن أبو بكر دفع عنه لما أراد المشركون أن يفسدوا يوم يقاتلوه بمكة جعل يقول أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله حتى ضربوا أبا بكر ولم يعرف أن علياً فعل مثل هذا وأما كون المشركين أحاطوا به حتى خلصه أبو بكر أو على سيفه فهذا لم ينقله أحد من أهل العلم ولا حقيقة له لكن هذا الرافضي وأمثاله كأنهم قد طالعوا السير والمغازي التي وضعها الكذابون والطريقة مثل كتاب تنقلاات الأنوار للبكري الكذاب وأمثاله مما هو من جنس ما يذكر في سيرة البطال ودلهم والعيار وأجد الدنف والزيتي المصري والحكايات التي يحكونها عن هارون ووزير مع العامة والسيرة الطويلة التي وضعت لعنترة بن شداد وقد وضع الكذابون في مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من هذا الجنس وهذا يصدق به الجهال ومن لم يكن عارفاً بما ذكره العلماء من الأخبار الصحيحة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأما أهل العلم فيعلمون أن هذا كذب وما ذكره من مبيته على فراشه فقد قدمنا أنه لم يكن هنالك خوف على علي أصلاً وأشهر ما نقل من ذلك ذنب المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحسداً أولى أكثر المسلمين مدبرين قطع العدو في النبي صلى الله عليه وسلم وحرصوا على قتله وطمع أمية بن خلف في قتله فقتله النبي صلى الله عليه وسلم بيده وشح المشركون جبينه وشموا البيضة على رأسه وكسروا رباعيته وذبح عنه الصحابة الذين حوله كسعد بن أبي وقاص جعل يرمي والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ارم فذلك أبي وأخي ووفاء طلحة بيده فقتل يد طلحة وقتل حوله جماعة من خيار المسلمين وفي الحديث أن علياً لما أمر فاطمة بغسل سيفه يوم أحد قال اغسله غير ذميم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وعد جماعة من الصحابة

(فصل) قال الرافضي وفي غزاة بدر وهي أول الغزوات كانت على رأس ثمانية عشر شهراً من مقدمه الى المدينة وعمره سبع وعشرون سنة قتل منهم ستة وثلاثين رجلاً بانفراده وهو أعظم من نصف المقتولين وشرك في الباقي

(والجواب) أن هذا من الكذب البين المفترى باتفاق أهل العلم العالمين بالسير والمغازي ولم يذكر هذا أحد يعتمد عليه في النقل وإنما هو من وضع جهال الكذابين بل في الصحيح قتل غير واحد لم يشرك على في واحد منهم مثل أبي جهل وعقبة بن أبي معيط ومنزل أحد ابني ربيعة أما عتبة بن ربيعة وأما شبة بن ربيعة وأبي بن خلف وغيرهم وذلك أنه لما برز من المشركين ثلاثة عتبة وشيبة والوليد فانتدب لهم ثلاثة من الأنصار فقالوا من أتم فسموا أنفسهم فقالوا أكفاء كرام ولكن نريد بني عمناء فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاربه بالبرور اللهم فقال قم يا حرة قم يا عبدة قم يا علي وكان أصغر المشركين هو الوليد وأصغر المسلمين على فبرز هذا الى هذا

ما لزم كلام من الأجسام لزم الآخر وإنما يقتربان فيما يعرض لهما بمسئلة الخالق لكن هذا القول لم يقرر هنا بقي كلامه هنا بلا حجة مع أن هذا القول فاسد في نفسه كما قد عرف وهو لما قرر في موضع آخر بناء على أصليين على إثبات الجوهر الفرد وتماثل الجواهر وكلاهما ممنوع باطل فقد قرر هو أنه لا حجة عليه مع أن القول بأنه جسم كالأجسام ما علمت أنه قاله أحد ولا نقله أحد عن أحد وهو مع هذا لم يذ كر دليلاً على نفيه فكيف يكون قد أقام دليلاً على نفي قول من يقول هو جسم لا كالأجسام قال الثالث هو أنه لو كان جسماً لكان له بعد وامتداد وذلك إما أن يكون غير متناه أو متناهياً فان كان غير متناه فإما أن يكون غير متناه من جميع الجهات أو من بعض الجهات دون بعض فان كان الأول فهو محال لوجهين الأول ما سئبناه من إحالة بعد لا يتناهي والثاني يلزم منه أن لا يوجد جسم غيره أو أن تتداخل الأجسام وهو محال القادورات وهو محال وان كان الثاني فهو ممتنع أيضاً الوجهين الأول ما سئبناه من إحالة بعد لا يتناهي والثاني أنه إما أن يكون اختصاص أحد الطرفين بالنهاية دون الآخر لذاته أو لخصص من خارج فان كان الأول فهو محال لعدم الأولوية وان كان الثاني



فقتل على قرنه وقتل جزة قرنه قيل انه كان عتبة وقيل كان شيبة وأما عبيدة ففرح قرنه وساعده جزة على قتل قرنه (١) وجل عبيدة بن الحرث وقيل ان عليا لم يقتل ذلك اليوم الا نفرا دون العشرة أو أقل أو أكثر وغاية ما ذكره ابن هشام وقبله موسى بن عقبة وكذلك الاموى جميع ما ذكره أحد عشر نفسا واختلف في ستة أنفس هل قتلهم هو أو غيره وشارك في ثلاثة هذا جميع ما نقله هؤلاء الصادقون

(فصل) قال الرافضى وفي غزاة أحد لما انهم زم الناس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى بن أبي طالب ورجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفري سير أولهم عاصم ابن ثابت وأبو دجانه وسهل بن حنيف وجاء عثمان بعد ثلاثة أيام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد ذهبت فيها عريضة ونهجت الملائكة من شأن علي فقال جبريل وهو يعرج الى السماء لا سيف الاذوا الفقا \* ر ولا قتي الاعلى وقتل أكثر المشركين في هذه الغزاة وكان الفتح فيها على يده وروى قيس بن سعد قال سمعت عليا يقول أصابني يوم أحد ستة عشر ضربة سقطت الى الارض في أربع منهن فقام في رجل حسن الوجه حسن اللحية طيب الريح فأخذ بضبعي فأقامني ثم قال أقبل عليهم فقاتل في طاعة الله وطاعة رسوله فهما عند راضيان قال علي فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرته فقال يا علي أما تعرف الرجل قلت لا ولكن شبهته بدحية الكلبى فقال يا علي أقر الله عينك كان ذلك جبريل

(والجواب) أن يقال قد ذكر في هذه من الاكاذيب العظام التي لا تنفق الاعلى من لم يعرف الاسلام وكأنه يخاطب بهذه الخرافات من لا يعرف ما جرى في الغزوات كقوله ان عليا قتل أكثر المشركين في هذه الغزاة وكان النخ فها على يده فيقال آفة الكذب الجهل وهل كان في هذه الغزاة فتح بل كان المسلمون قد هزموا العدو أولا وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد وكل بشجرة الجبل الرماة وأمرهم بحفظ ذلك المكان وأن لا يأتوهم سواء غلبوا أو غلبوا فلما انهزم المشركون صاح بعضهم أي قوم الغنمة فيها هم أميرهم عبد الله بن جبير ورجع العدو وعليهم وأمير المشركين اذذاك خالد بن الوليد فأتاهم من ظهورهم فصاح الشيطان قتل محمد واستشهد في ذلك اليوم نحو سبعين ولم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك اليوم الا اثنا عشر رجلا فيهم أبو بكر وعمر وأشرف أبو سفيان فقال في القوم محمد في القوم محمد والحديث في الصحيحين وقد تقدم لفظه وكان يوم بلاء وقتنة وعجيص وانصرف العدو عنهم منتصرا حتى هم بالعدو اليهم فندب النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين للعاقه وقيل ان في هؤلاء نزل قوله تعالى الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح وكان في هؤلاء المنتدبين أبو بكر والزبير قالت عائشة لابن الزبير أبوك وجدك ممن قال الله فيهم الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح ولم يقتل يومئذ من المشركين الا نفر قليل وقصد العدو رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتهدوا في قتله وكان ممن ذبح عنه يومئذ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وجعل يرمي عنه والنبي صلى الله عليه وسلم يقول له ارم فذاك أبي وأمي وفي الصحيحين عن سعد قال جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبيه يوم أحد وكان سعد مجاب الدعوة مسدد الرمية وكان فيهم أبو طلحة رامياف كان شديدا للزعر وطلحة بن عبيد الله وفي النبي صلى الله عليه وسلم بيده فشلت يده وظاهر النبي صلى الله عليه وسلم بين درعين وقتل دونه نفر قال ابن اسحق في السيرة في النفر الذين قاموا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ترس

فيلزم أن يكون الرب مفتقرا في افادة مقداره الى موجب ومخصص ولا معنى للبعد غير نفس الاجزاء على ما تقدم فيكون الرب معول الوجود وهو محال وان كان متناها من جميع الجهات فله شكل ومقدار وهو ما أن يكون مختصا بذلك الشكل والقدر لذاته أولا من خارج فان كان الاول لزم منه اشتراك جميع الاجسام فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة وان كان الثاني فالرب محتاج في وجوده الى غيره وهو محال قلت ولما قل أن يقول لم لا يجوز أن يكون مختصا بالشكل والمقدار لذاته قوله ان ذلك يستلزم اشتراك جميع الاجسام فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة انما يصح اذا سلم أن طبيعة الاجسام كلها متحدة وهذا ممنوع بل باطل بل معلوم الفساد بالضرورة والحس فان طبيعة النار ليست طبيعة الماء ولا طبيعة الحيوان طبيعة النبات وهذا مبني على القول بان الاجسام متماثلة في الحقيقة وهذا واضح لا غنى عن هذه الوجوه كلها وهو في كتابه لما ذكر قول من يقول بتجانس الاجسام من أهل الكلام المعتزلة

(١) قوله وجل عبيدة بن الحرث كذا في النسخ واعلمه من زيادة النسخ فان الكلام بدونه مستقيم وحرر كنهه صحيحه

وفساد هذا معلوم بالأضطرار بعد  
جودة التصور وانما أشكل على من  
أشكل لعدم التصور البام فإنه اذا  
قال القائل علل لا تنهاى أو ممكنات  
لا تنهاى كل منها ترجح أو معلول  
بالآخر توهم الذهن أن هذا يتضمن  
تقدير موجودات في الخارج كل منها  
معلول الموجود الآخر وأن الامر  
هكذا الى غير نهاية وله هذا أراد  
طائفة أن يبطلوا هذا التسلسل  
بجنس ما يبطلون به الا نثار التي  
لا تنهاى كالحركات التي لا تنهاى  
وهذا غلط فان المقدر هو أمر وليس  
فهما ما يوجد بنفسه بل لا يوجد الا  
بعلة مباينة لها موجودة وكلها بهذه  
الثابتة الى غير نهاية وهذا في الحقيقة  
تقدير معدومات بعضها على بعض  
في وجوده الى غير نهاية من غير أن  
يوجد شيء منها وكما أن المعدوم اذا  
قدر أنه معلل بعلة معدومة الى غير  
نهاية مع أنه لم يوجد ولم يوجد شيء  
منها كان باطلا وان قدر وجوده  
مع ذلك كان جعابين القيصين  
واذا كان تقدير معلول معدوم بعلة  
معدومة تعضى وجوده ولم يوجد  
ممتنعاً بديهية العقل من جهة أنه  
لم يوجد من جهة أن عاته ليست  
موجودة فكثرة هذه العلل أولى  
بالامتناع وتسلسلها الى غير نهاية  
أعظم وأعظم في الامتناع فكذلك  
اذا قدر ما هو معلول ممكن لا يوجد الا  
بوجود يوجد وقدر أنه ليس هنالك  
موجود يوجد فأن وجوده يكون  
ممتنعاً فان قدر موجوداً كان جعاً

في موكب قههم معاوية ليقفوا على الحد فابتدع معاوية وسأل عن معلم من معالم الخد هل كان هذا  
على عهد عمر فقالوا نعم فقال لو كان هذا ظلماً لغيره عمر فانتصر معاوية لعل في تلك الحكومة ولم  
يكن على حاضر بل كان قد وكل ابن جعفر وكان على يقول ان الخصومات قحما وان الشيطان  
يحضرها وكان قد وكل عبد الله بن جعفر عنه في المحاكمة وبهذا احتج الشافعي وغير واحد من  
الفقهاء على جواز التوكيل في الخصومة بدون اختيار الخصم كما هو مذهب الشافعي وأصحاب أحمد  
وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة فلما رجعوا ذكروا ذلك لعل فقال أتدرى لم فعل ذلك معاوية  
فعل لأجل المناهية أي لأجل أن جميعا من بني عبد مناف وكانت قد وقعت حكومة شاورني فيها  
بعض قضاة القضاة وأحضرني كتابا فيه هذه الحكومة ولم يعرفوا هذه اللفظة لفظة المناهية فينبغي  
لهم وقسرت لهم معناها والمقصود أن بني عبد مناف كانوا متفقين في أول الامر على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وانما وقعت الفرقة بينهم بعد ذلك لما تفرقوا في الامارة كما أن  
بني هاشم كانوا متفقين على عهد الخلفاء الاربعة وعهد بني أمية وانما حصلت الفرقة لما ولي بنو  
العباس وصار بينهم وبين بعض بني أبي طالب فرقة واختلاف وهكذا عادة الناس يكون القوم  
متفقين اذا لم يكن بينهم ما يتنازعون عليه من جاه أو مال أو غير ذلك وان كان لهم خصم كانوا  
جميعهم ألبا واحدا عليه فاداصر الامر اليهم تنازعوا واختلفوا كما كان بنو هاشم من آل علي  
والعباس وغيرهم في الخلافة الاموية متفقين لآزار بينهم ولما خرج من يدعو اليهم صار يدعو  
الى الرضا من آل محمد ولا يعينه وكانت العلوية تطمع أن يكون فيهم وكان جعفر بن محمد وغيره قد  
علموا أن هذا الامر لا يكون الا في بني العباس فلما أزالوا الدولة الاموية وصارت الدولة هاشمية وبني  
السفاح مدينة سماها الهاشمية ثم تولى المنصور وقع نزاع بين الهاشمين فخرج محمد و ابراهيم ابنا  
عبد الله بن حسن على المنصور وسبوا المنصور اليهما من يقاتلها وكانت فتنة عظيمة قتل فيها خلق  
كثير ثم ان العباسيين وقع بينهم نزاع كما وقع بين الامين والمأمون أمورا أخر فهدت الامور ونحوها  
من الامور التي جرت بها العادة ثم ان عثمان وعليهما اتفاقا على تعويض الامر الى عبد الرحمن بن  
عوف من غير أن يذكر أحدهما الآخر وفي وقوله ان عمر علم أن عبد الرحمن لا يعدل الامر عن  
أخيه وابن عمه فهذا كذب بين علي وعمر وعلى أنسابهم فان عبد الرحمن ليس أحاط عثمان ولا ابن  
عمه ولا من قبله أصل بل هذا من بني زهرة وهذا من بني أمية وبنو زهرة الى بني هاشم أكثر  
ميلا منهم الى بني أمية فان بني زهرة أخوال النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم عبد الرحمن بن عوف  
وسعد بن أبي وقاص الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا حالي فليكرم من أمر وثاله ولم يكن  
أيضا بين عثمان وعبد الرحمن مؤاخاة ولا مخالطة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخ بين  
مهاجري ومهاجري ولا بين أنصاري وأنصاري وانما آخى بين المهاجرين والانصار فآخى بين  
عبد الرحمن بن عوف وبين سعد بن الربيع الانصاري وحديثه مشهور ثابت في الصحاح  
وعبرها يعرفه أهل العلم بذلك ولم يؤاخ قط بين عثمان وعبد الرحمن وفي ما قوله ثم أمر بضرب  
أعناقهم ان تأخروا عن البيعة ثلاثة أيام فيقال أولا من قال ان هذا صحيح وأين النقل الثابت  
بهذا وانما المعروف أنه أمر الانصار أن لا يفارقوهم حتى يبايعوا واحدا منهم ثم يقال  
ثانيا هذا من الكذب على عمر ولم ينقل هذا أحد من أهل العلم باسناد يعرف ولا أمر عمر قط بقتل  
السنة الذين يعلم أنهم خيار الامة وكيف يأمر بقتلهم وادقت لولا كان الامر بعد قتلهم أشد  
فسادا ثم لو أمر بقتلهم لقال ولوا بعد قتلهم فلا وفلا فكيف يأمر بقتل المستحقين للامر ولا  
يولي بعدهم أحدا وأيضا في الذي يمكن من قبل هؤلاء والامة كلها مطيعة لهم والعساكر



الكذب الظاهر قول بعض الكذابين أنه لم يسي بعض أهل البيت جلاوا على الجمال عرايا فثبتت لهم سنامات من يومئذ وهي البخاقي وأهل البيت لم يسيب أحد منهم في الاسلام ولا جل أحد من نساءهم مكشوف العورة وانما جرى هذا على أهل البيت في هذه الايام بسبب الرافضة كما قد علمه الخاص والعام بل هذا الكذب مثل كذب من يقول ان الحجاج قتل الاشراف لم يقتل أحد من بني هاشم مع ظلمه وقتله بكثير من غيرهم لكن قتل كثيرا من أشراف العرب وكان عبد الملك قد أرسل اليه أن لا يقتل أحد من بني هاشم وذكر له أنه لما قتل الحسين في ولاية بني حرب يعني ملك يزيد أصابهم شر فاعتبر عبد الملك بذلك فنهأ أن يقتل أحد من بني هاشم حتى ان الحجاج طمع أن يتزوج هاشمية فخطب الى عبد الله بن جعفر ابنته وأصدقها صداقا كثيرا فأجابه عبد الله الى ذلك فغضب من ذلك من غضب من أولاد عبد الملك ولم يروا الحجاج أهلا لأن يتزوج واحدة من بني هاشم ودخلوا على عبد الملك وأخبروه بذلك فنع الحجاج من ذلك ولم يروه كفوا لنكاح هاشمية ولا أن يتزوجها وبالجملة فالاحاديث التي ينقلها كثير من الجهال لاضابط لها لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل ومنها ما يعرف كذبه بالعادة ومنها ما يعرف كذبه بانه خلاف ما علم بالنقل الصحيح ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرى

(فصل) قال الرافضي وفي غزاة الاحزاب وهي غزاة الخندق لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الخندق أقبلت قريش يقدمها أبو سفيان وكنانة وأهل تهامة في عشرة آلاف وأقبلت غطفان ومن تبعهما من أهل نجد ونزلوا من فوق المسلمين ومن تحتهم كما قال تعالى اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم فخروج عليه الصلاة والسلام بالمسلمين مع ثلاثة آلاف وجعلوا الخندق بينهم واتفق المشركون مع اليهود وطمع المشركون بكثرة اليهود وموافقة اليهود وركب عمرو ابن ود وعكرمة بن أبي جهل ودخلا من مضيق في الخندق الى المسلمين وطلبوا المبارزة فقام على وأجابه النبي صلى الله عليه وسلم انه عمرو وفسكت ثم طلب المبارزة ثانيا وثالثا وكل ذلك يقوم على ويقول له النبي صلى الله عليه وسلم انه عمرو فاذن له في الرابعة فقال له على كنت عاهدت الله أن لا يدعوك رجل من قريش الى احدي خلتين الا أخذتاهما منه وأنا أدعوك الى الاسلام قال عمرو لا حاجة لي بذلك قال أدعوك الى البراز قال ما أحب أن أقتلك قال على بل أنا أحب أن أقتلك فحصى عمرو ونزل عن فرسه ونجا ولا يقتله على وانهمز عكرمة ثم انهزم باقي المشركين واليهود وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل على لعمر بن عبد ود أفضل من عبادة الثقلين

(والجواب) أن يقال أولا أين اسناد هذا النقل وبيان صحته ثم يقال ثانيا قد ذكر في هذه الغزوة أيضا عدة كاذب منها قوله ان قريشا وكنانة وأهل تهامة كانوا في عشرة آلاف فالأحزاب كلهم من هؤلاء ومن أهل نجد بنيم وأسد وغطفان ومن اليهود كانوا قريبا من عشرة آلاف والاصناف كانوا ثلاثة أحزاب قريش وحلفاؤها وهم أهل مكة ومن حولها وأهل نجد بنيم وأسد وغطفان ومن دخل معهم واليهود بنو قريظة وقوله ان عمرو بن ود وعكرمة ركبوا ودخلا من مضيق في الخندق وقوله ان عمرا لما قتل انهزم المشركون واليهود هذا من الكذب البارد فان المشركين بقوا محاصرين المسلمين بعد ذلك هم واليهود حتى خيب بينهم نعيم بن مسعود وأرسل الله عليهم الريح الشديدة ريح الصبا والملائكة من السماء كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمت الله عليكم اذ جاءكم جنود فارس على رؤسكم فزادهم رجا وجنودكم تروها وكان الله بما تعملون

لا يستلزم المختص فضلا عن أن يكون علة للمختص والعلة مستلزمة للعول والمزوم أعم من العلة فاذا لم يكن المشترك ملازوما للمختص لم يكن المشترك ملازوما للمختص كان أن لا يكون علة أولى وأحرى فان المزوم حيث وجد وجد اللازم ومعلوم أنه ليس حيث وجد المشترك يوجد المختص اذ المشترك يوجد في هذا والمختص بالآخر منتف ويوجد في هذا والمختص في الآخر منتف وفي الجملة فهذه الاما لا يتنازع فيه العقلاء فلا يكون اختصاص أحد الحسين بخصائصه لمجرد الجسمية المشتركة بل تلك الخصائص مما يمنع ثبوتها لساير الاجسام وحينئذ فيقال معلوم أن كل جسم مختص بخصائص وخصائصه لا تكون لاجل الجسمية المشتركة وذلك يمنع تماثل الاجسام لانها لو كانت متماثلة للزم أن يكون اختصاص بعضها بخصائصه لخصص والمختص اما الرب واما غيره وتخصيص غيره ممنوع لانه جسم من الاجسام فالكلام فيه كالكلام في غيره ولان التقدير أنهم متماثلة فليس هذا بالتخصيص أولى من هذا وتخصيصه أيضا ممنوع لانه يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بغير مرجح وذلك ممنوع واذا قيل المرجح هو القدرة والمشيئة قيل نسبة القدرة والمشيئة الى جميع المتماثلات سسواء فممنوع الترجيح بمجرد ذلك فلا بد أن يكون

بصيرا اذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم واذا زاعت الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا هنالك ابشئ المؤمنون وزلزلوا زلازا شديدا واذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا الى قوله وكفى الله المؤمنين القتال وهذا بين أن المؤمنين لم يقاتلوا فيها وأن المشركين ماردتهم به بقتال وهذا هو المعلوم المتواتر عند أهل العلم بالحديث والتفسير والمغازي والسير والتاريخ فكيف يقال بأنه باقتتال علي وعمر بن عبدود وقتله انهزم المشركون والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قتل علي لعمر بن عبدود أفضل من عبادة الثقلين من الاحاديث الموضوعة ولهذا لم يروه أحد من علماء المسلمين في شيء من الكتب التي يعتمد عليها بل ولا يعرف له اسناد صحيح ولا ضعيف وهو كذب لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يجوز أن يكون قتل كافر أفضل من عبادة الجن والانس فان ذلك يدخل فيه عبادة الانبياء وقد قتل من الكفار من كان قتله أعظم من قتل عمرو بن عبدود وعمر بن عبدود هذا لم يكن فيه من معاداة النبي صلى الله عليه وسلم ومضارته له وللمؤمنين مثل ما كان في صناديد قريش الذين قتلوا بيد مثل أبي جهل وعقبة بن أبي معيط وشيبة بن ربيعة والنضر بن الحرث وأمثالهم الذين نزل فيهم القرآن وعمر بن عبدود هذا لم ينزل فيه شيء من القرآن ولا عرف له شيء يفرضه في معاداة النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين وعمر بن عبدود هذا لم يعرف له ذكر في غزاة بدر ولا أحد ولا غير ذلك من مغازي قريش التي غزا فيها النبي صلى الله عليه وسلم ولا في شيء من السرايا ولم يشتهر ذكره الا في قصة الخندق ومع أن قصته ليست مذكرة في الصحاح ونحوها كما نقلوا في الصحاح مبارزة الثلاثة يوم بدر الى السلائق مبارزة حمزة وعبيدة وعلى مع عتبة وشيبة والوليد وكتب التفسير والحديث مما رواه بكر المشركين الذين كانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم مثل أبي جهل وعقبة بن أبي معيط والنضر بن الحرث وغيرهم وبذكر رؤساء الكفار مثل الوليد بن المغيرة وغيره ولم يذكر أحد عمرو بن عبدود ولا في هؤلاء ولا في هؤلاء ولا كان من مقدمي القتال فكيف يكون قتل مثل هذا أفضل من عبادة الثقلين ومن المنقول بالتواتر أن الجيش لم ينهزم بقتله بل بقوا بعد محاصرين محجدين كما كانوا قبل قتله

(قال الرافضي) وفي غزاة بني النضير قتل علي رامي ثنية النبي صلى الله عليه وسلم وقتل بعده عشرة وانهزم الباقون

(والجواب) أن يقال ما ذكره في هذه الغزاة وغيرها من الغزوات من المنقولات لا بد من ذكر اسنادها أولا والا فلو أراد انسان أن يحتج بنقل لا يعرف اسناده في جزئية لا يقبل منه فكيف يحتج به في مسائل الأصول ثم يقال ثانيا هذا من الكذب الواضح فان بني النضير هم الذين أنزل الله فيهم سورة الحشر باتفاق الناس وكانوا من اليهود وكانت قصتهم قبل الخندق وأحد ولم يذكر فيها مضاف ولا هزيمة ولا رمي أحد ثنية النبي صلى الله عليه وسلم فيها وانما أصيبت ثنيته يوم أحد وكان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون في غزاة بني النضير وقد حاصروهم حصارا شديدا وقطعوا نخيلهم وفيهم أنزل الله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ولم يخرجوا القتال حتى ينهزم أحد منهم وانما كانوا في حصن يقاتلون من ورائه كما قال تعالى لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم أجلاهم اجلاء لم يقتلهم فيه قال تعالى هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر

المسرح ما لله تعالى في ذلك من الحكمة والحكمة تستلزم علم الحكيم بأن أحدا لا مرين أولى من الآخر وأن يكون ذلك الرابع أحب اليه من الآخر وحيث أن ذلك يستلزم تفاضل المعلومات المرادات وذلك يمنع تساويها وهو المطلوب وهذا الكلام يتعلق بمسألة حكمة الله في خلقه وأمره وهو مبسوط في غير هذا الموضع ونفاة ذلك غاية ما عندهم أنهم يزعمون أن ذلك يقتضي افتقاره الى الغير لان من فعل شيئا لم يرد كان مفتقرا الى ذلك المراد متكمل به والمتكمل بغيره ناقص بنفسه وهذه الحجة باطلة كبطالان حججهم في نفي الصفات وذلك أن لفظ الغير يحمل فان أريد بذلك أنه يقتصر الى شيء مبين منفصل عنه فهذا ممنوع فان مفعولاته وممراداته هو الفاعل لها كلها لا يحتاج في شيء منها الى غيره وان أريد بذلك أنه يقتصر الى ما هو مقدوره مفعول له كان حقيقة ذلك أنه مفتقر الى نفسه أو لوازم نفسه ومع اوم أنه سبحانه موجود بنفسه لا يقتصر الى ما هو غيره مبين له وأنه مستوجب لصفات الكمال التي هي من لوازم ذاته فاذا قال القائل انه مفتقر الى نفسه كان حقيقته أنه لا يكون موجودا الابتنى وهذا المعنى حق واذا قيل هو مفتقر الى صفاته اللازمة أو جزئية أو لوازم ذاته أو



هو كذب عليه والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وأما عثمان فإنه ولي أمور المسلمين من لا يصلح للولاية حتى ظهر من بعضهم الفسوق ومن بعضهم الحياة وقسم الولايات بين أقاربه وعوتب على ذلك مرارا فلم يرجع واستعمل الوليد بن عقبة حتى ظهر منه شرب الخمر وصلى بالناس وهو سكران واستعمل سعيد بن العاص على الكوفة وظهر منه ما أدى إلى أن أخرجه أهل الكوفة منها وولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر حتى تظلم منه أهلها وكاتبه أن يستمر على ولايته سر أخلاف ما كتب إليه جهرأ وأمر بقتل محمد بن أبي بكر وولى معاوية الشام فأحدثت من الفتن ما أحدث وولى عامر بن عبد الله البصرة ففعل من المناكير ما فعل وولى مروان أمره وألقى إليه مقاليد الأمور ودفع إليه خاعه فحدث من ذلك قتل عثمان وحدثت من الفتن بين الأمة ما حدث وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قريش زوجه بنته أربع مائة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار وكان ابن مسعود يطعن عليه ويلفره ولما حكم ضربه حتى مات وضرب عمار حتى صار به فتق وقد قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم عمار جلدته ما بين عيني تقتله الفئة الباغية لأن الله شفعني يوم القيمة وكان عمار يطعن عليه وطرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بن أبي العاص عم عثمان عن المدينة ومعه ابنه مروان فلم يزل هو وابنه طريدين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما ولي عثمان آواه وورده إلى المدينة وجعل مروان كاتبه وصاحب تديره مع أن الله تعالى قال لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو أزواجهم وضربهم ضربا وجيعا مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقه ما أفلت الغبراء ولا أطلت الخضراء من ذي الهجة أصدق من أبي ذر وقال إن الله أوحى إلي أنه يحب أربعة من أصحابي وأمرني بحبهم فقبل منهم يارسل الله قال سيدهم علي وسلمان والمقداد وأبوذر وضع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر حين قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد إسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لأقامة القصاص عليه فلحق بمعاوية وأراد أن يعطل حد الشرب في الوليد بن عقبة حتى حذاه أمير المؤمنين قال لا يعطل حد الله وأنا حاضر وزاد الأذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة وصار سنة إلى الآن وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل وعابوا أفعاله وقالوا له غبت عن بدر وهربت يوم أحد ولم تشهد بيعة الرضوان والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى

(والجواب) أن يقال نواب على خانوه وعصوه أكثر مما خان عثمان له وعصوه وقد صنف الناس كتابين ولي على فأخذ المال وخاه وفيهم تركه وذهب إلى معاوية وقد ولي على رضي الله عنه زياد بن أبي سفيان أبا عبيد الله بن زياد قاتل الحسين وولى الأشتر النخعي وولى محمد بن أبي بكر وأمثال هؤلاء ولا يشك عاقل أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان خيرا من هؤلاء كلهم ومن العجب أن الشيعة ينكرون على عثمان ما يدعون أن عليا كان أبلغ فيه من عثمان فيقولون إن عثمان ولي أقاربه من بني أمية ومعلوم أن عليا ولي أقاربه من قبل أبيه وأمه كعبيد الله وعبيد الله ابني العباس فولى عبيد الله بن عباس على اليمن وولى على مكة والطائف قثم بن العباس وأما المدينة فقيل أنه ولي عليها سهل بن حنيف وقيل تمام بن العباس وأما البصرة فولى عليها عبد الله بن عباس وولى على مصر ربيعة بن محمد بن أبي بكر الذي رباه في حجره ثم إن الإمامية تدعي أن عليا نص على أولاده في الخلافة أو على ولده وولده علي ولده الآخر وهلم جرا ومن المعلوم أنه إن كان تولية الأقربين منكر افتولية الخلافة العظمى أعظم من إمارته بعض الأعمال وتولية

للمجموع يتضمن أن يكون علة لكل من أجزائه ولو تخيل متخيل أن الواحد من الجملة علة لتساثر الأجزاء والأجزاء علة للمجموع أو أنه علة للمجموع والمجموع علة للأجزاء فيكون ذلك الواحد علة العلة قلنا هذا لا يضر لأن علة العلة علة وكما يمنع في الواحد أن يكون علة نفسه فيمتنع أن يكون علة علة نفسه بطريق الأولى فلو كان بعض الأجزاء علة للمجموع والمجموع علة لكل من الأجزاء أو بالعكس لزم أن يكون ذلك الجزء علة علة نفسه وعلة علة علل نفسه وهو ما قبل ذلك الجزء من العلل التي قدر أنه لانهاية لها وهذا بين لا يتصوره أحد إلا يعلم امتناعه بالبدية ومن نازع فيه مكان ما لعدم تصوره له وأما اعتاده وحيث أنه يمكن أن يقال هذا معلوم بالبدية فالنسبة الواردة عليه من جنس شبه السوق طائفة فلا يستحق جوابا (الوجه الثاني) أن يحمل ما ذكره من المعارضة وهي قوله وهذا لأن الشيء جاز أن يكون علة للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون علة لكل واحد من أجزائه فإن الواجب لذاته علة للمجموع الموحود إن ولسر علة لكل واحد من أجزائه لاستحالة كونه علة لنفسه قلنا لا نسلم أن الواجب لذاته علة للمجموع الموحود وإنما هو علة لبعض الموجودات وهي الممكنات وأما الموجود الواجب بنفسه فلا علة له

وهو من الموجودات وإذا كانت  
الموجودات منقسمة إلى واجب  
وممكن والواجب علة للممكن لم يكن  
الواجب علة لمجموع الموجودات  
بل علة لبعضها وبعضها لعلته فان  
قيل انما قلنا الواجب علة للمجموع  
من حيث هو مجموع لكل واحد  
واحد فهو علة للهيئة الاجتماعية  
قيل أولا لان سلم أن المجموع له وجود  
يزيد على الآحاد (١)

وثالثا لان سلم أن المجموع المركب  
من الواجب والممكن يكون الواجب  
وحده علة له بل علة الاجزاء  
جميعها وذلك لان المجموع متوقف  
على كل من الاجزاء الواجب  
والممكنات فالمجموع من حيث هو  
مجموع توقفه على كل جزء كتوقفه  
على الجزء الآخر اذا كان لا يوجد الا  
بوجود كل من الاجزاء ثم اذا كان  
بعض الاجزاء علة لبعض كان  
المجموع مفتقرا الى الجزء الواجب  
والى الجزء المفتقر الى الجزء الواجب  
ولا يلزم من ذلك أن يكون مجموع  
الواجب مقتضيا للمجموع بلا واسطة  
بل لولا الجزء الاخر الممكن لما  
حصل المجموع فتبين أن الواجب  
لا يكون وحده علة للمجموع من  
حيث هو مجموع وانما يكون علة

(١) وقع هنا بيان باطله سقط  
فيه الثاني كما هو ظاهر من قواه أولا  
ثم قال وثالثا كتبه محمد

الاولاد أقرب الى الإنكار من تولية بني العم ولهذا كان الوكيل والولي الذي لا يشتري لنفسه  
لا يشتري لابنه أيضا في أحد قولى العلماء والذي دفع اليه المال ليعطيه لمن شاء لا يأخذه لنفسه ولا  
يعطيه لولده في أحد قولهم وكذلك تنازعوا في الخلافة هل للخليفة أن يوصي به الولد على قولين  
والشهادة لابنه مردودة عند أكثر العلماء ولا ترد الشهادة لبني عمه وهكذا غير ذلك من الأحكام  
وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت ومالك لأبيك وقال ليس لواهب أن يرجع في هبته  
الا الولد فيما وهبه لولده فان قالوا ان عليا رضى الله عنه فمهل ذلك بالنص قيل أرأيت ان نعقد أن  
عليا خليفة راشد وكذلك عثمان لكن قيل أن نعلم حجة كل منهما فيما فعل فلأرب أن تطرق  
الظنون والتهم الى ما فعله على أعظم من تطرق التهم والظنون الى ما فعله عثمان واذا قال  
القاتل لعلى حجة فيما فعله قيل له وحجة عثمان فيما فعله أعظم واذا ادعى لعلى العصمة ونحوها مما  
يقطع عنه السنة الطاعنين كان ما يدعى لعثمان من الاجتهاد الذي يقطع السنة الطاعنين  
أقرب الى المعقول والمنقول فان الرافضي يجيئ الى أشخاص ظهر بصريح المعقول وصريح  
المنقول أن بعضهم كان سيرة من بعض فيجعل الفاضل مذموما مستحقا للقدح ويجعل  
المفضول معصوما مستحقا للمدح كما فعلت النصارى يجيئون الى الانبياء صلوات الله عليهم  
وقد فضل الله بعضهم على بعض فيجعلون المفضول الها والفاضل منقوصا دون الحوارين  
الذين يحبوا المسيح فيكون ذلك قلبا للحقائق وأعجب من ذلك أنهم يجعلون الحوارين الذين  
ليسوا أنبياء معصومين عن الخطا ويقدحون في بعض الانبياء كسليمان وغيره ومعهم ان  
ابراهيم ومحمد أفضل من نفس المسيح صلوات الله وسلامه عليهم بالدلائل الكثيرة بل وكذلك  
موسى فكيف يجعل الذين يحبوا المسيح أفضل من ابراهيم ومحمد وهذا من الجهل والغلو الذي  
نهامهم الله عنه فان تعالى يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق انما المسيح  
عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم وروح منه وكذلك الرافضة موصوفون  
بالغلو عند الامة فان فيهم من ادعى الالهية في على وهؤلاء من النصارى وفيهم من ادعى النبوة  
فيه ومن أثبت نبيا بعد محمد فهو شبهه باتباع مسيحية الكذاب وأمثاله من المنتهين الآن  
عليارضى الله عنه برئى من هذه الدعوة بخلاف من ادعى النبوة لنفسه كسليمة وأمثاله وهؤلاء  
الامامية يدعون ثبوت امامته بالنص وأنه كان معصوما هو وكثير من ذريته وأن القوم ظلموه  
وغصبوه ودعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة فان المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول  
لا يجوز أن يخالف في شيء وهذه خاصة الانبياء ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل الله فقال تعالى قولوا  
أما بآلهتنا وما أنزل اليها وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى  
وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لانفرق بين أحسنهم ومحسن له مسلمون فأمرنا أن نقول آمنا  
بما أوتى النبيون وقال تعالى آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته  
وكسبه ورسوله لانفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير وقال  
تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين فالإيمان بما جاء به  
النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به وهذا مما اتفق عليه المسلمون أنه يجب الإيمان بكل نبي  
ومن كفر بنبي واحد فهو كافر ومن سبه وجب قتله باتفاق العلماء وليس كذلك من سوى الانبياء  
سواء سمو أولياء أو أئمة أو حكماء أو علماء أو غير ذلك فمن جعل بعد الرسول معصوما يجب الإيمان  
بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة وان لم يعطه لفظها ويقال لهذا ما الفرق بين هذا وبين أنبياء  
بنى اسرائيل الذين كانوا أموريين باتباع شريعة التوراة وكثير من الغلاة في المشايخ يعنفون أحدهم



في شجته نحو ذلك ويقولون الشيخ محفوظ ويا مروان باتباع الشيخ في كل ما يفعل لا يخالف في شيء أصلا وهو ذا من جنس غلو الرافضة والنصاري والاسم عليه تدعى في أئمتها أنهم كانوا معصومين وأصحاب ابن تومرت الذي ادعى أنه المهدي يقولون أنه معصوم ويقولون في خطبة الجمعة الامام المعصوم والمهدي المعلوم ويقال انهم قتلوا بعض من أسكر أن يكون معصوما ومعلوم أن كل هذه الأقوال مخالفة لدين الاسلام والكتاب والسنة واجماع سلف الأمة وأئمتها فان الله تعالى يقول أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول الآية فلم يأمرنا بالرد عند التنازع الا الى الله والرسول فن أثبت شخصاً معصوماً غير الرسول وأوجب رد ما تنازعوا فيه اليه لانه لا يقول عنده الا الحق كالرسول وهذا خلاف القرآن وأيضا فان المعصوم يجب طاعته مطلقا بلا قيد ومخالفة يستحق الوعيد والقرآن انما أثبت هذا في حق الرسول خاصة قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال ومن يهض الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا فدل القرآن في غير موضع على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد وان قدر أنه أطاع من ظن أنه معصوم فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي فرق الله به بين أهل الجنة وأهل النار وبين الأبرار والفجار وبين الحق والباطل وبين النقي والرشاد والهدى والضلال وجعله القسم الذي قسم الله به عباده الى شقي وسعيد فمن اتبعه فهو السعيد ومن خالعه فهو الشقي وابتست هذه المرتبة لغيره واهدا اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر فإنه المعصوم الذين لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وهو الذي يسأل الناس عنه يوم القيامة كما قال تعالى فليستلن الذين أرسل اليهم ولنستلن المرسلين وهو الذي يحسن به الناس في قبورهم فيقال لأحدكم من ربك وما دينك ومن نبئك ويقال ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيقول هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فأمنابه واتبعناه ولود كرهنا الرسول من ذكره من الصحابة والأئمة والتابعين والعلماء لم ينفعه ذلك ولا يمتحن في قبره بشخص غير الرسول والمقصود هنا أن ما يعتذر به عن علي فيما أنكر عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان فان عليا قاتل على الولاية وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فيح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير وقد ولى من أقاربه من ولاه فولاية الافارب مشتركة وواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر وأما الأموال التي تأول فيها عثمان فكما تأول علي في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم ويقال ناسيا هذا النص الذي تدعونه أنتم فيه مخلفون اختلافا يوجب العلم الضروري بانه ليس عندكم ما يعتمد عليه فيه بل كل قوم منكم يفترون ما شاؤوا وأيضا فخماهير المسلمين يقولون اننا نعلم علمائنا يمتنابل ضرور با كذب هذا لص بطرق كثيرة مبسوطة في مواضعها ويقال ثالثا اذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان فان عثمان يقول ان بني أمية كانوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعملهم في حياته واسمهم بعد من لايتهم بقرابة فهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه ولا يعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من بني عبد شمس لانهم كانوا كثيرين وكان فهم شرف وسود فاستعمل النبي صلى الله عليه وسلم في عزة الاسلام على أفضل الأرض مكة عماب بن أسيد بن أبي العاص

(١) قوله الرابع لم يتقدم الا وجهان فانظر هل هو محرف عن الثالث أو سخط الثالث من الاصل كتبه معجبه

للممكنات من الاجزاء والاعمال  
 المجموع ومثل هذا لا يمكن أن يقال  
 في مجموع العلل الممكنة ولا في مجموع  
 الممكنات فانه لا يمكن أن يكون شيء  
 منها علة لسائر الاجزاء اذ كل منها  
 معلول لا يكون علة لنفسه ولا لعلله  
 واذا كان كل من الاجزاء معلولا  
 والمجموع معلولا لا يمكن أن يكون معلولا  
 (الوجه الخامس) أن يقال في ابطال  
 هذا الاعتراض نحن انما ذكرنا  
 هذه الحجة لاثبات أن يكون  
 في لوجود واجب بنفسه فاما أن  
 يكون في الموجدات واجب  
 بنفسه واما أن لا يكون فان كان  
 فيها واجب بنفسه حصل المقصود  
 وأن لم يكن فيها واجب بنفسه  
 يطل الاعتراض (الوجه  
 السادس) أن يقال الاعتراض  
 مبني على أن مجموع الموجودات  
 له علة هو بعضه وهو الواجب فان لم  
 يكن في المجموع بعض واجب بطل  
 الاعتراض وهذا الاعتراض  
 مذكور على سبيل المعارضة لا ناقد  
 ذكرنا أننا علم بالضرورة أن مجموع  
 العلل الممكنة اذا كان له علة كان علة  
 لكل منها وأن العلم بذلك ضروري  
 وبيناه بآثار لا ريب فيه واذا تبين  
 أن صحة الاعتراض مسلمة لثبوت  
 واجب الوجود كان واجب الوجود  
 ثابتا على تقدير صحة الاعتراض  
 وعلى تقدير فساده واذا كان ثابتا  
 على التقديرين بتقدير النفي والاثبات  
 ثبت أنه ثابت في نفس الامر وهو

(١) قوله لكن لما حاصر الطائف  
 الخ هكذا في الاصل ولعل في الكلام  
 تحريفا وسقط آخر ركبته

ابن أمية واستعمل على نجران أبو سفيان بن حرب بن أمية واستعمل أيضا خالد بن سعيد بن  
 العاص على صدقات بني مذحج وعلى صنعاء اليمن فلم يرزل حتى مات رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على اليمن وخيبر وقرى عرينة واستعمل  
 أبان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على البحر فلم يرزل عليها بعد العلامة بن  
 الحضرمي حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيط حتى أنزل الله  
 فيه أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة الآية فيقول عثمان أألم استعمل لامن  
 استعمله النبي صلى الله عليه وسلم ومن جنسهم ومن قبيلتهم وكذلك أبو بكر وعمر بعده فقد ولي أبو  
 بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب في فتوح الشام وأقره عمر ثم ولي عمر بعده أناس معاوية وهذا  
 النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه بل متواتر عند أهل العلم  
 ومنه متواتر عند علماء الحديث ومنه ما يعرفه العلماء منهم ولا ينكره أحد منهم فكان الاحتجاج  
 على جواز الاستعمال من بني أمية بالنص الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أظهر عند كل عاقل  
 من دعوى كون الخلافة في واحد معين من بني هاشم بالنص لأن هذا كذب باتفاق أهل العلم  
 بالنقل وذال الصدق باتفاق أهل العلم بالنقل وأما بنو هاشم فلم يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
 منهم الا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على اليمن وولي أيضا على اليمن معاذ بن جبل وأبا موسى  
 الأشعري وولي جعفر بن أبي طالب على قتال مؤنة وولي جبل جعفر بن زيد بن حارثة مولاة وقيل عبد  
 الله بن رواحة فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم في الولاية زيد بن حارثة مولاة وهو من كاب  
 على جعفر بن أبي طالب وقد روي أن العباس سأله ولاية فلم يولها إياها وليس في بني هاشم بعد  
 علي أفضل من حمزة وجعفر وعبيدة بن الحرث بن المطلب الذي قتل يوم بدر فحمزة لم يتول شيئا فانه  
 قتل يوم أحد شهيدا رضي الله عنه وما ينقله بعض التوراة بل وشيخهم من سيرة حمزة ويندأ ولونها  
 بينهم ويذكرون له حروبا وحصرات وغير ذلك فكله كذب من جنس ما يذكرون له الداء كرون من  
 الغزوات المكتوبة على علي بن أبي طالب بل وعلى النبي صلى الله عليه وسلم من جنس ما يذكرون له  
 أبو الحسن البكري صاحب تقيقات الانوار فيما وضعه من السيرة فانه من جنس ما يفسريه  
 الكذابون من سيرة داخمة والباطلين والعيارين ونحو ذلك فان مغازي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم معروفة مضبوطة عند أهل العلم وكانت بضعا وعشرين عزوة لكن لم يكن القتال منها الا في  
 تسع مغاز بدر وأحد والخندق وبنى المصطلق والغابة وفتح خيبر وفتح مكة وحنين والطائف  
 وهي آخر عزوات القتال (١) لكن لما حاصر الطائف وكان بعد ما غزوة تبوك وهي آخر المغازي  
 وأكثرها عدد اراشقه على الناس وفيها أنزل الله سورة براءة لكن لم يكن فيها قتال وما يذكرون له  
 جهال الخناج من حصار تبوك كذب لا أصل له فلم يكن يتبول حصار ولا مائة قتلة وقد أقام بها صلى  
 الله عليه وسلم عشرين ليلة ثم رجع الى المدينة النبوية واذا كان جعفر أفضل بني هاشم بعد علي  
 في حياته ثم مع هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وهو من كاب عليه علم أن التقدم  
 بفضيله الايمان والتقوى وبحسب المصلحة لا بالنسب ولهذا قدم النبي  
 صلى الله عليه وسلم أب بكر وعمر على أقاربه لأنه رسول الله يأمر بأمر الله ليس من الملوك الذين  
 يقدمون بأهوائهم لأقاربهم ومواليهم وأصدقائهم وكذلك كان أبو بكر وعمر رضي الله  
 عنهما حتى قال عمر من أمر رجلا لقربه أو صداقة بينهما وهو يحب في المسلمين خيرا منه فقد  
 خان الله ورسوله وخان المؤمنين

(فصل) والقاعدة الكلية في هذا أن احدا معصوما بعد النبي صلى الله عليه



الى ابطال بعد لا يتناهي أو الى عدم الأولوية أو وجوب المخالطة وهذه المقدمات يمكن منازعتها أن ينزعواهم فيها أعظم مما يمكنهم هم منازعة أولئك في مقدمات حججهم ويرد عليهم من المناقضات والمعارضات أعظم مما يرد على أولئك وهذا مسوط في موضعه فهذه الحجة وأمثالها من حجج النفاة يمكن ابطالها من وجوه كثيرة بعضها من جهة المعارضة بأقوال أهل باطل آخر وبيان أنه ليس قول أولئك بأبطل من قول هؤلاء فإذا لم يمكن الاستدلال على نفي أحد القولين إلا بالمقدمة التي بهانفي القول الآخر لم يكن نفي أحدهما أولى من نفي الآخر بل إن كانت المقدمة صحيحة لزم نفيهما جميعا وإن كانت باطلة لم تدل على نفي واحد منهما فكيف إذا كانت المقدمة التي استدلل بها المستدل على نفي قول منارعه قد قال بها وبما هو أبغ منها وبعض ما تبطل به هذه الحجة يكون من جهة أهل الحق الذين لم يقولوا بالمالا ونحن نذكر ما يحضر من ابطالها بالكلام على مقدماتها والمواضع التي ينزع فيها الناس الأول قوله لو كان جسم المكان بعدو امتداد فان هذا مما ناره فيه طائفة ممن يقول هو جسم وهو مع ذلك واحد لا يقبل القسمة بوجه من الوجوه فلا يشار الى شيء منه دون شيء فان هذا معروفا عن

فقاتلوا حتى انهم لم يتركوا وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ كفامن حصباء فرمى بها القوم وقال انهم رموا ورب الكعبة وكان على بغلته وهو يقول

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وهذا ما رواه أهل الصحيحين وفي الصحيحين عن البراء وسأله رجل قال أكنتم وليستم يوم حنين يا أبا عمار فقال أشهد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم ما ولي ولكنه انطلق أخفأ من الناس وحسر الى هذا الحى من هو وزن وهم قوم رماة فرمواهم برشق من نبل كأنهم راجل من جراد فابكفوا فاقبل القوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوسفیان بن الحرث يقول بغلته قتل ودعا واستنصر وهو يقول

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

اللهم أنزل نصره قال البراء وكنا إذا أجز البأس نتقيه وكان الشجاع منا الذي يحادى به يعنى النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث سلمة بن الأكوع لما غشوا النبي صلى الله عليه وسلم نزل عن البغلة ثم قبض قبضة من تراب الارض واستقبل بها وجوههم فقال شأهت الوجوه فما خلق الله منهم انسانا الا ملأ عينيه ترابا تلك القبضة فولوا مدبرين وهزمهم الله وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائمهم بين المسلمين رواه مسلم رضى الله عنه

(فصل) قال الرافضى انما من اخباره بالغائب والكائن قبل كونه فأخبر أن طلحة والزبير لما استأذناه في الخروج الى العمرة قال لا والله ما تريدان العمرة وانما تريدان البصرة وكان كما قال وأخبر وهو بذى قار جالس لاخذ البيعة بأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل لا يزيدون ولا ينقصون يبايعوننى على الموت وكان كذلك وكان آخرهم أويس القرنى وأخبر بقتل زى الشدية وكان كذلك وأخبره شخص بعبور القوم في قصة النهران فقال لن يعبروا ثم أخبره آخر بذلك فقال لن يعبروا والله لمصرعهم فكان كذلك وأخبر بقتل نفسه الشريفة وأخبر بأن شهريار العين يقطع يدها ورجلاه ويصلب ففعل به معاوية ذلك وأخبر بمسما را التمار بأنه يصلب على باب دار عمرو بن حريث عشرين عشرة وهو أقصرهم خشبة وأراه الخلة التي يصلب عليها فوقع كذلك وأخبر راشد البحرى بقطع يديه ورجليه وصلبه وقطع لسانه فوقع وأخبر كهيل بن زياد أن الحجاج يقبله وأن قنبراً يذبحه الحجاج فوقع وقال للبراء بن عازب أن ابنى الحسين يقتل ولا نصره فكان كما قال وأخبر عوضع قتله وأخبر بملك بنى العباس وأخذ التركة الملك منهم فقال ملك بنى العباس يسير لا عسرفيه لو اجمع عليهم التركة والديلم والهند والبربر والطيلسان على أن يزبوا ملكهم ما قدروا أن يزبواوه حتى تشد عليهم موالهم وأرباب دولتهم وبسط عليهم ملك من التركة يأتي عليهم من حيث بدأ ملكهم لا عبر بمدينة الافتحها ولا ترفع له راية الا نكسها الويل ثم الويل لمن ناواه فلا يزال كذلك حتى يظفريهم ثم يدفع طفره الى رجل من عترتى يقول بالحق ويعمل به ألا وان لأمر كذلك حيث ظهر هولا كونه ناحية خراسان ومنه ابتداء ملك بنى العباس حتى يابى لهم أبو مسلم الخراسانى

(والجواب) أن يقال أما الاخبار ببعض الامور الغائبة فن هو دون على يخبر بمثل ذلك فعلى أجل قدر من ذلك وفي اتباع أبي بكر وعمر وعثمان من يخبر بأضعاف ذلك وليسوا ممن يصلح للامامة ولا هم أفضل أهل زمانهم ومثل هذا موجود في زماننا وبعيد زماننا وحذيفة بن اليمان وأبو هريرة وغيرهما من الصحابة كانوا يحدون الناس بأضعاف ذلك وأبو هريرة يستدعي الى النبي

عثمان وأما شيعة علي فكثير منهم أو أكثرهم يذم عثمان حتى الزيدية الذين يترجون على أبي بكر وعمر فيهم من يسب عثمان ويذمه وخيارهم الذي يسكت عنه فلا يترحم عليه ولا يبلغه وقد كان من شيعة عثمان من يسب عليا ويجهر بذلك على المنابر وغيرها لأجل القتال الذي كان بينهم وبينه وكان أهل السنة من جميع الطوائف تنكر ذلك عليهم وكان فيهم من يؤخر الصلاة عن وقتها فكان المتمسك بالسنة يظهر محبة علي ومواليته ويحافظ على الصلوات في موافقتها حتى روى عمرو بن مرة الجلي وهو من خيار أهل الكوفة شيخ الثوري وغيره بعد موته فقبيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي محب علي بن أبي طالب ومحافظي على الصلاة في موافقتها وغلت شيعة علي في الجانب الآخر حتى صاروا يصلون العصر مع الظهر دائماً قبل وقتها الخاص ويصلون العشاء مع المغرب دائماً قبل وقتها الخاص فيجمعون بين الصلاتين دائماً في وقت الأولى وهذا خلاف المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الجمع إنما كان يفعله لسبب لاسيما الجمع في وقت الأولى فإن الذي تواتر عند الأئمة أنه فعله بعرفة وأما ما فعله بغيرها ففيه نزاع ولا خلاف أنه لم يكن يفعله دائماً إلا في الحضر ولا في السفر بل في حجة الوداع لم يجمع إلا بعرفة ومزدلفة ولكن روى عنه الجمع في تبوك وروى أيضاً أنه جمع بالمدينة لكن بأمر السبب والغالب عليه ترك الجمع فكيف يجمع بين الصلاتين دائماً وأولئك إذا كانوا يؤخرون الظهر إلى وقت العصر فهو خير من تقديم العصر إلى وقت الظهر فإن جمع التأخير خير من جمع التقديم فإن الصلاة يفعلها النائم والناسي قضاء بعد الوقت وأما الظهر قبل الزوال فلا تصلي بحال وهكذا تجد في غالب الأمور بدع هؤلاء أشنع من بدع أولئك ولم يكن أحدهم منهم يتعرض لأبي بكر وعمر إلا بالحب والثناء والتعظيم ولا بلغنا أن أحداً منهم كفر علياً كما كفرته الخوارج الذين خرجوا عليه من أصحابه وإنما غاية من يعتدي منهم علي رضي الله عنه أن يقول كان ظالمًا ويقولون لم يكن من الخلفاء ويروون عنه أشياء من المعاونة على قتل عثمان والاشارة بقتله في الباطن والرضا بقتله وكل ذلك كذب على علي رضي الله عنه وقد حلف رضي الله عنه وهو الصادق بلاعين أنه لم يقتل عثمان ولا ماله على قتله بل ولا رضي بقتله وكان يلعن قتله عثمان وأهل السنة يعلمون ذلك منه بدون قوله فهو أتقى لله من أن يعين على قتل عثمان أو يرضى بذلك فإفادته شيعة علي في عثمان أعظم مما قالته شيعة عثمان في علي فإن كثيراً منهم يكفر عثمان وشيعة عثمان لم تكفر علياً ومن لم يكفره بسببه ويبغضه أعظم مما كانت شيعة عثمان تبغض علياً وأهل السنة يتولون عثمان وعلياً جميعاً ويتبرؤون من التشيع والتفرق في الدين الذي يوجب موالاتهم أو معاداة الآخر وقد استقر أمر أهل السنة على أن هؤلاء مشهود لهم بالجنة ولطمة والزبير وغيرهما ممن شهد له الرسول بالجنة كما قد بسط في موضعه وكان طائفة من السلف يقولون لا تشهد بالجنة إلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وهذا قول محمد بن الحنفية والأوزاعي وطائفة أخرى من أهل الحديث كعلي بن المديني وغيره يقولون هم في الجنة ولا يقولون تشهد لهم بالجنة والصواب أن تشهد لهم بالجنة كما استقر على ذلك مذهب أهل السنة وقد باطرا أحد بن حنبل لعلي بن المديني في هذه المسئلة وهذا معلوم عندنا بحجج الصادق وهذه المسئلة لبسطها موضع آخر والكلام هنا بما يذكر عنهم من أمور يراد بها الطعن عليهم فطائفة تغلو فيهم فتريد أن تجعلهم معصومين أو كالمعصومين وطائفة تريد أن تسبهم وتذمهم بأمور إن كانت صدقاً فهم مغفور لهم أو هم غير مواخذين بها فإنه ما ثم إلا ذنب أو خطأ في الاجتهاد والخطأ قد رفع الله المؤاخذه به عن هذه الأمة والذنب لغفرته عدة أسباب كانت موجودة فيهم وهما أصلان عام وخاص أما العام فإن الشخص

المدكور قلنا تقدير انتفائه هو جزء الدليل على بطلان الاعتراض ليس هو علة بطلان الاعتراض ومن المعلوم أن انتفاء الدليل لا يوجب انتفاء المدلول عليه في نفس الأمر فإن الدليل لا يجب عكسه فلو كان انتفائه في نفس الأمر وحده دليلاً على بطلان الاعتراض لم يلزم صحة الاعتراض بتقدير نقيض هذا الدليل فكيف إذا كان جزء دليل فإن قيل بطلان جزء الدليل يوجب بطلان الدليل فيبطل ما ذكر من الدليل على فساد الاعتراض قيل لفظ جزء الدليل مجمل فإن أريد بالجزء قسم من الأقسام المقدرة كان هذا باطلاً فإنه لا يلزم من بطلان قسم من الأقسام المقدرة بطلان الدليل إذا كان غير من الأقسام صحاحاً وإن أريد بجزء الدليل مقدمة من مقدماته فهذا صحيح فإنه إذا بطلت مقدمة الدليل بطل لكن مقدمة الدليل هنا صحيحة فإنها تقسيم دائر بين النفي والاثبات ومن المعلوم أن التقسيم الدائر بين النقيضين يستلزم بطلان أحد القسمين في نفس الأمر ومقدمة الدليل ليست اجتماع النقيضين فإن هذا ممتنع وإنما هي صحة التقسيم إلى النفي والاثبات والمقدمة الثانية بيان حصول المطلوب على كل من القديرين فإذا كان التقسيم دائراً بين النفي والاثبات والمطلوب حاصل على كل منهما ثبت حصوله



في نفس الامر وان كان أحد القسمين  
متقيا في نفس الامر فان المطلوب  
حاصل على التقدير الآخر  
فلا يضر انتفاء هذا التقدير وانما  
ذكرت هذه التقديرات ليتبين  
أن ما ذكره المعرض لا يقدح في  
صحة الدليل المذكور على واجب  
الوجود بل الدليل صحيح على تقدير  
النقيضين وهذا من أحسن  
الدورات في النظر والمناظرة لا يبطال  
الاعتراضات الفاسدة بمنزلة عدو  
قدم يريد محاربة الحجج وهنأعدة  
طرق يمكن أن يأتي من كل منها فإذا  
وكل بكل طريق طائفة يأخذونه  
كان من المعلوم أن الذي يصادفه  
طائفة ولكن ارسال تلك الطوائف  
للعلم أنه منع المحذور على كل تقدير  
أذ كان من الناس من هو خائف  
أن يأتي من طريقه فيرسل اليه من  
يزيل خوفه ويوجب أمنه ويمكن  
إيراد الجواب على وجه آخر وهو أن  
يقال أما أن يفسد فساد هذا  
الاعتراض في نفس الامر وأما أن  
يقدر صحته فإنه لا يخلو من أحدهما  
وذلك أنه إما أن يكون مفسدا  
للدليل المذكور على بطلان تسلسل  
المؤثرات وإما أن لا يكون مبطلا  
مفسدا فإن لم يكن مفسدا للدليل  
لفساده في نفسه ثبت صحة الدليل  
وهو المطلوب وإن كان مفسدا للدليل  
فلا يفسده إلا إذا كان متوجها صحيحا  
والأفلا اعتراض الفاسد لا يفسد  
الدليل وإذا كان متوجها صحيحا لزم  
ثبوت واجب الوجود فإنه لا يصح

الواحد مجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب عند عامة المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان  
وأئمة المسلمين والنزاع في ذلك مع الخوارج والمعتزلة الذين يقولون ما تم الأمثال في الآخرة  
أو معاقب ومن دخل النار لم يخرج منها لا شفاعة ولا غيرها ويقولون إن الكبيرة تجب طبع  
الحسنات ولا يبقى مع صاحبها من الإيمان شيء وقد ثبت بالنصوص المسنضة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم إخراج أقوام من النار بعدما امتحشوا وثبت أيضا شفاعة النبي صلى الله عليه  
وسلم لأهل الكبار من أمته والآثار بذلك متواترة عند أهل العلم بالحديث أعظم من تواتر  
الآثار بنصب السرفرة ورجم الزاني المحصن ونصب الركام وجوب الشفاعة وميراث الجدة  
وأمثال ذلك ولكن هذا الأصل لا يحتاج إليه في عثمان وأمثاله ممن شهد له بالجنة وأن الله رضى  
عنه وأنه لا يعاقبه في الآخرة بل تشهد أن العشرة في الجنة وأن أهل بيعة الرضوان في الجنة وأن  
أهل بدر في الجنة كما ثبت الخبر بذلك عن الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا  
وحي يوحى وقد دخل في الفتنة خلق من هؤلاء المشهود لهم بالجنة والذي قتل عمار بن ياسر هو أبو  
الغاوية وقد قيل أنه من أهل بيعة الرضوان ذكر ذلك ابن خرم فحين شهد لعمار بالجنة ولقائه  
إن كان من أهل بيعة الرضوان بالجنة وأما عثمان وعلي وطليحة والزبير فهم أجل قدر من  
غيرهم ولو كان منهم ما كان فحين لا تشهد أن الواحد من هؤلاء لا يذنب بل الذي شهد به أن  
الواحد من هؤلاء إذا أذنب فإن الله لا يعذبه في الآخرة ولا يدخله النار بل يدخله الجنة بلا ريب  
وعقوبته الآخرة تزول عنه إما بثوبه منسه وإما بحسناته الكثيره وإما بمصائبه المكفرة وإما بغير  
ذلك كما قد بسطنا في موضعه فإن الذنوب مطلقة من جميع المؤمنين هي سبب العذاب لكن  
العقوبة بهم في الآخرة في جهنم تندفع بنحو عشرة أسباب (السبب الأول) التوبة فإن  
التائب من الذنب كمن لا ذنب له والتوبة مقبولة من جميع الذنوب الكفر والفسوق والعصيان قال  
الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة  
وآتوا الزكاة فآخوانكم في الدين وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من الله  
إلا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم أفلا يتوبون إلى الله  
ويستغفرونه والله غفور رحيم وقال ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب  
جهنم ولهم عذاب الحريق قال الحسن البصري انظروا إلى هذا الكرم والجود فتنوا أوليائه  
وعذبوهم بالنار ثم هو يدعوهم إلى التوبة والتوبة عامة لكل عبد مؤمن كما قال تعالى وجلها  
الإنسان أنه كان ظلوما جهولا ليهذب الله المافقين والمنافقين والمشركين والمشركات ويتوب الله  
على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيم وقد أخبر الله في كتابه عن توبه أنبيائه ووعايتهم  
بالنوبة كقوله فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه أنه هو التواب الرحيم وقول إبراهيم واسمه عيل  
ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن دبرتنا أمة مسلمة لك وأرنا  
مناسكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم وقال موسى أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت  
خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ما هدانا البك وقوله رب اني  
طلت نفسي فاغفر لي فغفر له انه هو الغفور الرحيم وقوله تبت إليك وأنا أول المؤمنين وكذلك  
ما ذكره في قصة داود وسليمان وغيرهما وأما المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فكثير  
مشهور وأصحابه كانوا أفضل قرون الأمة فهم أعرف القرون بالله وأشدهم له خشية  
وكانوا أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته فنذكر ما عيب عليهم ولم يذكروا توبتهم التي  
بها رفع الله درجاتهم كان ظالمهم كما جرى من بعضهم يوم الحديبية وقد تابوا منه مع أنه كان





غير جسم ويقولون لا يلزم نفي سائر  
الاجسام ولا مداخلتها فاذا قيل  
لهم هذا بنفيه العقل قالوا نفي  
العقل لهذا كنفه وجوده قائما  
بنفسه فاعلال العالم وهو مع ذلك  
لا حال في العالم ولا بائن من العالم  
بل نفي العقل لهذا أعظم من نفيه  
لهذا وما قيل من الاعتذار عن  
ذلك بالفرق بين الوهم والعقل يمكن  
في هذا بطريقتين الاولى كما قد بسط في  
موضعه فان هؤلاء ادعوا ان القائل  
كل موجودين اما أن يكونا  
متحايثين أو متباينين أو كل  
موجودين قائمين بانفسهما فاما أن  
يكونا متباينين أو متلاصقين أو كل  
موجود قائم بنفسه فلا بد أن يكون  
مشارا اليه وان قول القائل باثبات  
موجود لا هو داخل العالم ولا  
خارجة ولا حال فيه ولا ما بين له  
ولا يشار اليه ولا يقرب من شيء ولا  
يبعد من شيء ولا يصعد اليه شيء  
ولا ينزل منه شيء وأمثال ذلك من  
الصفات السالبة النافية هو محال في  
العقل قالوا ان هذا الموجب لذلك  
التقسيم والحيل لوجود هذا انما  
هو الوهم دون العقل وان الوهم

كان أنفع للمسلمين في دينهم وديناهم كان أحب الى الله ورسوله وقد دل الواقع على أن رأي الحسن  
كان أنفع للمسلمين لما ظهر من العاقبة في هذا وفي هذا وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقول للحسن وأسماءة اللهم اني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما وكلاهما كان  
يكره الدخول في القتال أما أسماءة فإنه اعتزل القتال فطلبه على ومعاوية فلم يقاتل مع واحد من  
هؤلاء كما اعتزل أكثر فضلاء الصحابة رضي الله عنهم مثل سعد بن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن  
مسلة وزيد بن ثابت وأبي هريرة وعمران بن حصين وأبي بكر وغيرهم وكان ما فعله الحسن  
أفضل عند الله مما فعله الحسين فإنه وأخاه سيدا شباب أهل الجنة فقتل الحسين شهيدا مظلوما  
ومسار الناس في قتله ثلاثة أحزاب حزب يرون أنه قتل بحق ويحتجون بما في الصحيح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يرد أن يفرق بين جماعتكم  
فاضربوا عنه بالسيف كأننا من كان قالوا وهو جاء الناس على رجل واحد فأراد أن يفرق  
جماعتهم وحزب يرون أن الذين قاتلوه كفار بل يرون أن من لم يمتقدا مامنه كافر والحزب  
الثالث وهم أهل السنة والجماعة يرون أنه قتل مظلوما شهيدا والحديث المذكور لا يتناول  
بوجه فإنه رضي الله عنه لما بعث ابن عمه عقيلا الى الكوفة فبلغه أنه قتل بعد أن بايعه طائفة  
(١) فبلغ فطلب الرجوع الى بلده فخرج اليه السرية التي قتلته فطلب منهم أن يذهبوا به الى يزيد  
أو يتركوه يرجع الى مدينته أو يتركوه يذهب الى الثغر للجهاد فامتنعوا من هذا وهذا وطلبوا  
أن يستأسر لهم ليأخذوه أسيرا ومعلوم باتفاق المسلمين أن هذا لم يكن واجبا عليه وأنه كان يجب  
تمكينه مما طلب فقاتلوه ظالمين له ولم يكن حينئذ حريصا على التفريق الجماعة ولا طالب للخلافة ولا قاتل  
على طلب خلافة بل قاتل دفاعا عن نفسه لمن صال عليه وطلب أسره وظهر بطلان قول الحزب  
الاول وأما الحزب الثاني فبطلان قوله يعرف من وجوه كثيرة من أظهرها أن عليا لم يكفر أحدا  
ممن قاتله حتى ولا الخوارج ولا سبي ذرية أحد منهم ولا غنم ماله ولا حكم في أحد من قاتله بحكم  
المرتدين كما حكم أبو بكر وسائر الصحابة في بني حنيفة وأمثالهم من المرتدين بل كان يترضى عن  
طلحة والزبير وغيرهما ممن قاتله ويحكم فيهم وفي أصحاب معاوية ممن قاتله بحكم المسلمين وقد ثبت  
بالنقل الصحيح أن مناديه نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز على جرح ولا يغنم مال وهذا مما  
أنكرته الخوارج عليه حتى ناطرهم ابن عباس رضي الله عنه في ذلك كما ذكر ذلك في موضعه  
واستفاضت الآثار عنه أنه كان يقول عن قتلى عسكر معاوية انهم جميعا مسلمون ليسوا كفارا  
ولا منافقين كما قد ذكر في غير هذا الموضع وكذلك عمار وغيره من الصحابة وكانت هذه الأحزاب  
الثلاثة بالعراق (٢) طائفة ناصبة من شيعة عثمان تبغض عليا والحسين وطائفة من شيعة علي  
تبغض عثمان وأقاربه وقد ثبت في صحيح مسلم عن أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
سيكون في ثقيف كذاب ومبير فكان الكذاب الذي فيها هو المخاريب عبيد وكان الحاج هو المبير  
وكان هذا يتشع لعثمان ويبغض شيعة علي وكان الكذاب يتسبع لعلي حتى قاتل عبيد الله بن  
زياد وقتله ثم ادعى أن جبريل يأتيه فظهر كذبه وانقسم الناس بسبب هذا في يوم عاشوراء الذي قتل  
فيه الحسين الى قسمين فالشيعة اتخذته يوم ماتم وخرن يفعل فيه من المنكرات ما لا يفعله الا من  
هو من أجهل الناس وأضلهم وقوم اتخذته غنم العبد فصاروا يوسعون النفاق والاطمعة  
واللباس ورواقيه أحاديث موضوعة كقوله من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر  
سنته وهذا الحديث كذب على النبي صلى الله عليه وسلم قال حرب الكرماني سئل أحمد بن حنبل

(١) قوله فبلغ فطلب الرجوع الى  
بلده الخ كذا في الاصل وفيه سقط  
ظاهر تأمل

(٢) كذا في النسخة ولعل هنا  
سقطا ووجهه وبالعراق طائفة الخ  
تأمل كنهه مصححه

من وجوده على كل تقدير وبهذا  
 وغيره يظهر الجواب عن اعتراضه  
 على سائر ما ذكره من التقديرات  
 في احتياج مجموع الممكنات الى  
 واجب خارج عنها ونحن نبين ذلك  
 قوله لا يقال بأن مجموع تلك  
 السلسلة يمكن وكل ممكن فهو  
 مفتقر الى علة خارجة عنه وذلك  
 المجموع مفتقر الى علة خارجة  
 عنه لا نأقول لانسلم ان كل ممكن  
 فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان  
 المجموع المركب من الواجب والممكن  
 ممكن لا فتقاربه الى الممكن وليس  
 محتاجا الى علة خارجة عنه والجواب  
 عن هذا ان يقال قول القائل ان كل  
 ممكن فهو مفتقر الى علة خارجة  
 عنه قضية بديهية ضرورية بعد  
 تصورهما فان المعنى بالممكن مالا  
 يوجد بنفسه بل لا يبد له من موجد  
 مقتض سـ واء سمي فاعلا أو علة  
 فاعلة أو مؤثرا وإذا كان كذلك  
 فإذا كان المجموع ممكنا لا يوجد  
 بنفسه لم يكن له بد من موجد  
 يوجد وقد علم أن المجموع لا يوجد  
 بنفسه اذ لو كان كذلك لكان  
 واجبا بنفسه ومن المعلوم بالضرورة  
 أن المجموع الذي هو الافراد اجتماعها  
 اذالم يكن موجدا مقتضيا لبعض  
 المجموع أولى أن لا يكون مقتضيا  
 موجد افاته من المعلوم ببدئية  
 العقول أن المجموع اذالم يجزأ أن  
 يكون موجدا ولا مقتضيا ولا  
 فاعلا ولا علة فاعلة فبعضه أولى أن  
 لا يكون كذلك فان المجموع يدخل

لا يبتغي به وجه الله ولا يطاع فيه الامير ولا تنفق فيه كرائم الاموال ولا يأسر فيه الشريك ولا  
 يحتجب فيه الفساد ولا يتقى فيه الغلول فذا الحسب صاحبه أن يرجع كفافا وقيل لبعض  
 السلف الحاج كثير فقال الداج كثير والحاج قليل ومثل هذا كثير فالحو والتكفير يقع بما يتقبل  
 من الاعمال وأكثر الناس يقصرون في الحسنات حتى في نفس صلاتهم فالتسعيد منهم من يكتب  
 له نصفها وهم يفعلون السيئات كثيرا فلهذا يكفر بما يقبل من الصلوات الخمس شي وبما يقبل  
 من الجمعة شي وبما يقبل من صيام رمضان شي آخر وكذلك سائر الاعمال وليس كل حسنة تحو  
 كل سيئة بل الحوي يكون للصغار نازة ويكون للكبار نازة باعتبار الموازنة والنوع الواحد من  
 العمل قد يفعله الانسان على وجه يكمل فيه اخلاصه وعبوديته لله فيغفر الله له به كباثر كافي  
 الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال يصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رؤس الخلائق فينشر عليه تسعة وتسعون سجلا كل  
 سجل منها مد البصر فيقال هل تنكر من هذا شيأ فيقول لا يا رب فيقول لا ظلم عليك فتخرج له  
 بطاقة قدر الكف فها شهادة أن لا اله الا الله فيقول أين تقع هذه البطاقة مع هذه السجلات  
 فتوضع هذه البطاقة في كفة والسجلات في كفة فتقلت البطاقة وطاشت السجلات فهذه حال  
 من قالها باخلاص وصدق كما قالها هذا الشخص والافاهل الكبار الذين دخلوا النار كلهم كانوا  
 يقولون لا اله الا الله ولم يترجح قولهم على سيئاتهم كما ترجح قول صاحب البطاقة وكذلك في الصالحين  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ينمار جل عني بطريق اشتد عليه فيها العطش فوجد ثرا  
 فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا  
 الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني قتل البئر فلا تخفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى  
 الكلب فشكر الله له فغفر له وفي لفظ في الصحيحين أن امرأة غيارات كلبا في يوم حار يطيف بيسر  
 قد أدلح لسانه من العطش فترعت له موقها فسقته به فغفر لها وفي لفظ في الصحيحين أنها كانت  
 بغيا من بغايا بني اسرائيل وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما  
 رجل عشي في طريق وجد غصن شول على الطريق فأخذه فشكر الله له فغفر له وعن أبي هريرة  
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة ربطتها لا هي أطعمتها ولا  
 هي تركها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت فهذه سقت الكلب بإيمان خالص فغفر لها والا  
 فلاس كل بقي سقت كلبا يغفر لها وكذلك هذا الذي نحى غصن الشول عن الطريق فعلة اذ ذلك  
 بإيمان خالص واخلاص قائم بقلبه فغفر له بذلك فان الاعمال تنفاضل بتفاضل ما في القلوب من  
 الايمان والاخلاص وان الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحد وبين صلاتيهما كما بين السماء  
 والأرض وليس كل من نحى غصن شول عن الطريق يغفر له قال الله تعالى لن ينال الله لحومها ولا  
 دماؤها ولكن يناله التقوى منكم فالناس يشتركون في الهدايا والضحايا والله لا يناله الدم المهرق  
 ولا اللحم المأكول والمتصدق به لكن يناله تقوى القلوب وفي الاثران الرجلين ليكون مقامهما في  
 الصف واحد وبين صلاتيهما كما بين المشرق والمغرب فإذا عرف أن الاعمال الطاهرة يعظم قدرها  
 وبصغر قدرها بما في القلوب وما في القلوب يتفاضل لا يعرف مقدار ما في القلوب من الايمان الا الله  
 عرف الانسان أن ما قاله الرسول كله حق ولم يضرب بعضه ببعض وقد قال تعالى والذين يؤتون  
 ما آتوا وقلوبهم وجلة أنهم الى ربهم راجعون وفي الترمذي وغيره عن عائشة رضى الله عنها قالت  
 يا رسول الله أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف أن يعاقب قال لا يا بنة الصديق بل هو  
 الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يتقبل منه وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله



فيه بعضه فاذا كان بجميع أبعاضه لا يكفي في الاقتضاء والفعل والايحاد فكيف (١٨٣) يكفي بعضه في ذلك وهذا دليل مستقل في هذا

المقام وهو أن المجموع اذا لم يكن علة فاعله بل هو معلول مفتقر فبعضه أولى أن لا يكون علة فاعله بل معلول مفتقر فعلم ان مجموع الممكنات اذا كان مفتقرا الى المؤثر فكل من ابعاض المجموع أولى بالافتقار الى المؤثر فبين أن كل ممكن ومجموع الممكنات مفتقر الى المؤثر وهو المطلوب والله الحمد والمنة وأما قول المعترض لا نسلم ان كل ممكن فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن لا فتقار الى الممكن وليس محتاجا الى علة خارجة عنه فيقال له أولا منشأ هذه الشبهة أن لفظ المجموع فيه اجمال يراد به نفس الهيئة الاجتماعية ويراد به جميع الافراد ويراد به المجموع والمجموع المركب الذي هو كل واحد واحد من الافراد لا يفتقر الى الممكن فان منها الواجب وهو لا يفتقر الى

عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه وذلك أن الايمان الذي كان في قلوبهم حين الانفاق في أول الاسلام وقلة أهله وكثرة الصوارف عنه وضعف الدواعي اليه لا يمكن أحد أن يحصل له مثله ممن بعدهم وهذا يعرف بعضه من ذاق الامور وعرف المحن والابتلاء الذي يحصل للناس وما يحصل للقلوب من الاحوال المختلفة وهذا مما يعرف به أن أبا بكر رضي الله عنه لم يكن أحدا مثله فان البقيين والاعيان الذي كان في قلبه لا يساويه فيه أحد قال أبو بكر بن عياش ما سبقهم أبو بكر بكثرة صلاه ولا صيام ولكن بشئ وقر في قلبه وهكذا سائر الصحابة حصل لهم بصحبته الرسول مؤمنين به مجاهدين معه ايمان ويقين لم يشركهم فيه من بعدهم وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع رأسه الى السماء وكان كثيرا ما يرفع رأسه الى السماء فقال النجوم أمانة للسماء فاذا ذهبت النجوم اتى السماء ما توعد وأنا أمانة لأصحابي فاذا ذهبت أتي أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمانة لأمتي فاذا ذهبت أصحابي أتي أمتي ما يوعدون وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) لياتين على الناس زمان يغزو فيه قوام من الناس فيقال هل فيكم من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفتح لهم وفي لفظ هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يأتي على الناس زمان يغزو فيه قوام من الناس فيقال هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفتح لهم ثم يأتي على الناس زمان يغزو فيه قوام من الناس فيقولون نعم فيفتح لهم هذا لفظ بعض الطرق والثلاث الطبقات متفق عليها في جميع الطرق وأما الطبقة الرابعة فهي مذكورة في بعضها وقد ثبت ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على القرون الثلاثة في عدة أحاديث صحيحة من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين يقول فيها خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ويشك بعض الرواة هل ذكر بعد قرنة قرنين أو ثلاثة والمقصود أن فضل الاعمال ونوابها ليس مجرد صورها الظاهرة بل لحقا ثقتها التي في القلوب والناس يتفاضلون في ذلك تفاضا عظيما وهذا مما يخفى به من ربح كل واحد من الصحابة على كل واحد من بعدهم فان العلماء متفقون على أن جملة الصحابة أفضل من جملة التابعين لكن هل يفضل كل واحد من الصحابة على كل واحد من بعدهم وبفضل معاوية على عمر ابن عبد العزيز ذكر القاضي عياض وغيره في ذلك قولين وان أكثرين يفضلون كل واحد من الصحابة وهذا ما تورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ومن حجة هؤلاء أن أعمال التابعين وان كانت أكثر وعدل عمر بن عبد العزيز أطهر من عدل معاوية وهو أدهم من معاوية لكن الفضائل عند الله بحقائق الايمان الذي في القلوب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه قالوا فمن قد نعلم أن أعمال بعض من بعدهم أكثر من أعمال بعضهم لكن من أين نعلم أن ما في قلبه من الايمان أعظم مما في قلب ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم يخبر أن جبل ذهب من التابعين الذين اسلموا بعد الحديبية لا يساوي نصف مد من السابقين ومعلوم فضل النفع المتعدي بعمر بن عبد العزيز أعطى الناس حقوقهم وعدل فيهم فلو قدر أن الذي أعطاهم ملكه وقد تصدق به عليهم لم يعدل ذلك مما أنفقه السابقون الاشياء يسيرا وأين مثل جبل أحد ذهبا حتى ينفقه الانسان وهو لا يصير مثل نصف مد ولهذا يقول من يقول من السلف غبار دخل في أنف معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من عمل عمر بن عبد العزيز وهذه المسئلة تحتاج الى بسط وتحقيق ليس هذا موضعه اذ المقصود هنا أن الله سبحانه مما يحو به السيئات الحسنات وان الحسنات تنقذه لبحسب

(١) قوله لياتين على الناس الخ في نسختي الاصل اختلاف في هذا الحديث والذي في صحيح مسلم يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث فيقولون انظروا هل تجدون فيكم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيوجد الرجل فيفتح لهم به ثم يبعث البعث الثاني الى أن قال ثم يبعث البعث الثالث فيقال انظروا هل ترون فيهم من رأى من رأى أصحاب الى أن قال ثم يبعث البعث الرابع فيقال الخ فهذه هي الطبقة الرابعة التي انقرض بها بعض الطرق وبه يعلم ما هنا

من النقص كتبه صحيحه

الممكن ولكن الهيئة الاجتماعية

(١٨٤)

الذي لا ينفك عنه في الدنيا من حيث هو الذي يقال انها متوقفة على

الممكن وحينئذ يظهر الفرق بين مجموع الممكنات ومجموع الموجودات فان مجموع الممكنات وهو نفس الهيئة ممكنة وكل من الافراد ممكن والمجموع المتوقف على الممكن أولى بالامكان وأما مجموع الموجودات فليس كل منها ممكنا بل منها الواجب فليس المجموع ممكنا بمعنى ان كل واحد منها ممكن فظهر الفرق وحينئذ فيقال له هذا باطل من وجوه أحدها أن يقال أنت قد قلت في الاعتراض على الدليل الاول ان الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات وقلت هنا ان المجموع مفتقر الى الممكن فان كان معلول الواجب يجب استغناؤه عن الممكنات بطل اعتراضك الاول وضح الدليل الاول لانه حينئذ لا يكون المجموع مستغنيا بالواجب بل هو محتاج الى الممكنات فلا يكون الواجب علة للمجموع الا مع اقتضائه لجميع الممكنات ثم هو مع الممكنات اما المجموع واما علة المجموع ومثل هذا منتف في مجموع الممكنات فان الواحد منها لا يجوز أن يكون علة لتساثرها اذ ليس علة لنفسه ولا لعلة وعلة علة واذا لم يكن في الممكنات الا ما هو معلول لم يكن فيها ما يوجب ساثرها فلم يكن فيها ما يصلح أن يكون علة للمجموع بوجه من الوجوه وان قلت ان معلول الواجب يجب استغناؤه عن الممكنات سواء اقتضاه بوسطا وبغير وسط وانه لما كان الواجب مقتضيا للوسط كانت الحاجة في الحقيقة

ما في قلب صاحبها من الايمان والتقوى وحينئذ فيعرف أن من هودون الصحابة قد تكون له حسنات تعوم مثل ما يذهب من أحدهم فكيف الصحابة (السبب الرابع) الدعاء للمؤمنين فان صلاة المسلمين على الميت ودعاءهم له من أسباب المغفرة وكذلك دعاؤهم واستغفارهم في غير صلاة الجنائز والصحابة ما زال المسلمون يدعون لهم (السبب الخامس) دعاء النبي صلى الله عليه وسلم واستغفاره في حياته وبعد مماته كشفاعته يوم القيامة فاهم أخص الناس بدعائه وشفاعته في حياته ومماته (السبب السادس) ما يقع بعد الموت من عمل صالح يهدي له مثل من يتصدق عنه ويحج عنه وبصوم عنه فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة أن ذلك يصل الى الميت وينفعه وهذا غير دعاء ولده فان ذلك من عمله قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه مسلم فوله من كسبه ودعاؤه محسوب من عمله بخلاف دعاء غير الولد فانه ليس محسوباً من عمله والله ينفعه به (السبب السابع) المصائب الدنيوية التي يكفر الله بها الخطايا كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمن مثل النخلة من الزرع تقيتها الرياح تقومها تارة وتميلها أخرى ومثل المنافق كمثل شجرة الارزة لا تزال ثابتة على أصلها حتى يكون انجعا فها مرة واحدة وهذا المعنى متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة والصحابة رضوان الله عليهم كانوا يبتلون بالمصائب الخاصة وابتلوا بمصائب مشتركة كالمصائب التي حصلت في الفتن ولولم يكن الا أن كثيرا منهم قتلوا والاحياء أصيبوا بأهلهم وأقاربهم وهذا أصيب في ماله وهذا أصيب بجراحته وهذا أصيب بذهاب ولايته وعزه الى غير ذلك فهذه كلها مما يكفر الله بها ذنوب المؤمنين من غير الصحابة فكيف الصحابة وهذا مما لا بد منه وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت ربي ثلاثا فاعطاني اثنتين ومنعني واحدة سألته أن لا يهلك امتي بسنة عامة فاعطانيها وسألته أن لا يسلط عليهم عدو من غيرهم فاجابهم فاعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فتعنتها وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى قل هو القادر على أن يعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله عليه وسلم أعوذ بوجهك أو من تحت أرجلكم قال النبي صلى الله عليه وسلم أعوذ بوجهك أو بلبسكم شيئا وبذيق بعضكم بأس بعض قال هذا أهون وأيسر فهذا أمر لا بد منه للامة عموما والصحابة رضي الله عنهم كانوا أقل فتنا من سائر من بعدهم فانه كلما تأخر العصر عن النبوة كثرت الفرق والخلاف ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة فلما قتل وتفرقت الناس حدثت بدعتان متقابلتان بدعة الخوارج المكفرين لعلي وبدعة الرافضة المدعين لامامته وعصمته أو نبوته أو الاهيته ثم لما كان في آخر عصر الصحابة في اماره ابن الزبير وعبد الملك حدثت بدعة المرحضة والقدرية ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الاموية حدثت بدعة الجهمية المعطلة والمشبهة الممثلة ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك وكذلك فتن السيف فان الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين بغزون العدو ولسامات معاوية قتل الحسين وحوصر ابن الزبير بمكة ثم جرت فتنة الحرة بالمدينة ثم لسانات يزيد جرت فتنة بالشام بين مروان والضحال فخرج راطط ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله وجرت فتنة ثم جاء مصعب بن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة ثم ذهب عبد الملك الى مصعب فقتله وجرت فتنة وأرسل الحجاج الى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الاشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت

فتنه

الى الواجب والاعتنى به اذ كان هو مبدع الممكنات التي هي لغيرها شرط أو وسائط أو عال أو ما قبل من





فإنه لا يمكن أن يكون مقتضيا في هذا القسم أي في هذا الباب من المقتضيات في هذا القسم وأما الجملة الجامعة لهذا أو هذا فهي جامعة للقسمين ومرادهم بالممكن في أخذ القسمين ما يكون كل شيء منه لا يوجد إلا بشئ من فصل عنه ومرادهم بالواجب بنفسه ما لا يفترق إلى ميان له بوجه من الوجوه ومن المعلوم أن الأول مفتقر إلى مقتض خارج عنه وإن مجموع تلك الممكنات يمكن مفتقرا إلى ما هو مفتقر إلى (١٨٦) مقتض ميان له وأما افتقاره إلى نفسه أو جزؤه فهذا لا ينافي كونه غنيا عما يباينه

وحينئذ فمجموع الموجودات التي بعضها واجب وبعضها ممكن ليس هو من الممكن بهذا التفسير بل هو من الواجب لعدم افتقاره إلى ميان وإذا قيل إن المجموع واجب بنفسه لكونه واجبا عما هو واجب بنفسه أو قيل هو واجب بنفسه وإذ يدعى ذلك أن فيه ما هو واجب بنفسه وسائر مستغن بذلك الواجب بنفسه فالمجموع واجب ببعضه والواجب ببعضه يدخل بهذا الاعتبار في الواجب بنفسه تبين مغلطة المعارض وقيل له قولك المجموع المركب من الواجب والممكن يمكن أن تعني به أنه مفتقر إلى أمر ميان أم تعني به أنه مفتقر إلى بعضه أما الأول فباطل وأما الثاني فحق ولكن إذا قيل إن مجموع الممكنات التي كل منها مفتقر إلى ميان له هو أيضا ممكن مفتقر إلى ميان لهذا المجموع لم يعارض هذا بمجموع الموجودات فإن مجموع الموجودات لا يصح أن يكون ممكنا معني أنه مفتقر إلى ميان له إذ ليس في أجزائه ما هو مفتقر إلى ميان للمجموع فإذا كان هو متوقفا على أحاده وليس في أحاده ما هو متوقف على أمر ميان له لم يجب أن يكون هو متوقفا على

الاولين بل قد قيل أنه من مسألة الفتح وقيل بل أسلم قبل ذلك وكان يعترف أنه ليس من فضلاء الصحابة وهذه سيرته مع عموم ولايته فانه كان في ولايته من خراسان إلى بلاد أفرقيقة بالمغرب ومن قبرص إلى اليمن ومعلوم بإجماع المسلمين أنه ليس قريبا من عثمان وعلى فضلا عن أبي بكر وعمر فكيف يشبه غير الصحابة بهم وهل توجد سيرة أحد من الملوكة مثل سيرة معاوية والمقصود أن الفتن التي بين الأمة والذنوب التي لها بعد الصحابة أكثر وأعظم ومع هذا فكفرات الذنوب موجودة لهم وأما الصحابة فمهورهم وجهورهم فأفضلهم ما دخلوا في فتنه قال عبد الله بن الإمام أحمد حدثنا أبي حدثنا اسمعيل يعني ابن علية حدثنا أيوب يعني السخيتاني عن محمد بن سيرين قال سألت أبا عبد الله عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف فما حضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين وهذا الإسناد أصح إسناد على وجه الأرض ومحمد بن سيرين من أروع الناس في منطقهم ومراسيلهم من أصحاب المراسيل وقال عبد الله حدثنا أبي حدثنا اسمعيل حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال قال الشعبي لم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غير علي وعمار وطخعة والزبير فان جاءوا بخمسة فانا كذاب وقال عبد الله ابن أحمد حدثنا أبي حدثنا أمية بن خالد قال قيل لشعبة أن أباشية روى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلا فقال كذب والله لقد ذكرت الحكم بذلك وذكرناه (١) في بيته فوجدناه شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت (قلت) هذا النقي يدل على قلة من حضرها وقد قيل أنه حضرها سهل بن حنيف وأبو أيوب وكلام ابن سيرين متقارب فابكاديد كرمائة واحد وقد روى ابن بطنة عن بكير بن الأشج قال أما إن رجلا من أهل بدر لم يوافقهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلى قبورهم (السبب الثامن) ما يتلى به المؤمن في قبره من الضغطة وقتنة الملكين (السبب التاسع) ما يحصل له في الآخرة من كرب أهوال يوم القيامة (السبب العاشر) ما ثبت في الصحيحين أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض فاذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة فهذه الأسباب لا تقوت كلها من المؤمنين إلا القليل فكيف بالصحابة رضوان الله عليهم الذين هم خير قرون الأمة وهذا في الذنوب المحققة فكيف بما يكذب عليهم فكيف بما يحجل من سيئاتهم وهوم من حسناتهم وهذا كما ثبت في الصحيح أن رجلا أراد أن يطعن في عثمان عند ابن عمر فقال أنه قد فر يوم أحد ولم يشهد بدرا ولم يشهد بيعة الرضوان فقال ابن عمر أما يوم أحد فقد عفا الله عنه في لظفر يوم أحد فعفا الله عنه وأذنبت عندكم ذنبا فلم تعفوا عنه وأما يوم بدر فإن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه على ابنه وضرب له بسهمه وأما بيعة الرضوان فأنما كانت بسبب عثمان فإن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى مكة وباع عنه بيده

ويد

أمر ميان له وأيضا في المعلوم بالضرورة أن مجموع الموجودات لا يتوقف على أمر ميان له إذا الميان لمجموع

الموجودات ليس بموجود ومجموع الموجودات لا يكون معلولا لا من غير موجود بخلاف مجموع الممكنات فانه يكون معلولا لا من غير ممكن فكيف يقاس أحدهما بالآخر كيف يعارض هذا بهذا ويقال إذا كان مجموع الموجودات لا يفترق إلى أمر خارج عنها ليس بموجود فكذلك يجوز أن يكون مجموع الممكنات لا يفترق إلى أمر خارج عنها ليس بممكن وهل هذا إلا عزلة من قال إذا كان مجموع الموجودات (١) قوله في بيته في نسخة أخرى في ثلاثة وانظر وحرر كبه مصححه



دون هذا وأما الثاني بيابيل فلا ريب أن هذا كذب وانشاد الجبري لاجحة فيه لأنه لم يشهد ذلك والكذب قديم فقد سمعته فنظمه وأهل الغلو في المدح والذم ينظمون ما لا يتحقق صحته لاسيما والجبري معروف بالغلو وقد أخرجنا في الصحيحين عن أبي هريرة قال غزاتي من الانبياء فقال لقومه لا يتبعني رجل قدمك يضع امرأته يريد أن يبنى بها ولما بين ولا رجل قد بنى بيتا ولم يرفع سقفه ولا رجل اشترى غنما أو خلفات وهو ينتظر ولادها قال فغزوا فذنا من القرية حتى صلى العصر فريبا من ذلك فقال للشمس أنت مأمورة وأنا مأمور اللهم احبسها على شيء فبست عليه حتى فتح الله عليه فان قيل فهذه الامة أفضل من بني اسرائيل فاذا كانت قد ردت ليوشع فما المانع أن ترد لفضلاء هذه الامة فيقال يوشع لم ترد له الشمس ولكن تأخر غروبها بطول النهار وهذا قد لا يظهر للناس فان طول النهار وقصره لا يدرك ونحن انما علمنا وقوعها ليوشع بخبر النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا لا مانع من طول ذلك لو شاء الله لفعل ذلك لكن يوشع كان محتاجا الى ذلك لان القتال كان محرما عليه بعد غروب الشمس لاجل ما حرم الله عليهم من العمل ليلة السبت ويوم السبت وأما أمة محمد فلا حاجة لهم الى ذلك ولا منفعة لهم فيه فان الذي فاتته العصر ان كان مفترطا لم يسقط ذنبه الا بالتوبة مع التوبة لا يحتاج الى رد وان لم يكن مفترطا كالناسم والناسي فلا ملام عليه في الصلاة بعد الغروب وأيضا فيه من غروب الشمس خرج الوقت المضروب للصلاة فالصلي بعد ذلك لا يكون مصليا في الوقت الشرعي ولو عادت الشمس وقول الله تعالى فسبح بحمدي قبل طلوع الشمس وقبل غروبها يتناول الغروب المعروف فعلى العبد أن يصلي قبل هذا الغروب وان طلعت ثم غربت والاحكام المتعلقة بغروب الشمس حصلت بذلك الغروب فالصائم يفطر ولو عاد بعد ذلك لم يبطل صومه مع أن هذه الصورة لا تقع لاحد ولا وقعت لاحد فتقديرها تقدير ما لا وجود له ولهذا لا يوجد الكلام على حكم مثل هذا في كلام العلماء المفرعين وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم فاتته العصر يوم الخندق فصلاها قضاء هو وشي من أصحابه ولم يسأل الله رد الشمس وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه بعد ذلك لما أرسلهم الى بني قريظة لا يصلي أحد العصر الا في بني قريظة فلما أدركهم الصلاة في الطريق قال بعضهم لم يرد منا نفويت الصلاة فصلاوا في الطريق فقالت طائفة لا نصلي الا في بني قريظة فلم يعنف واحد من الطائفتين فهؤلاء الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاوا العصر بعد غروب الشمس وليس على تأفضل من النبي صلى الله عليه وسلم فاذا صلاها هو وأصحابه معه بعد الغروب فعلى وأصحابه أدركوا بذلك فان كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزى أو ناقصة تحتاج الى رد الشمس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى برد الشمس وان كانت كاملة تجزئة فلا حاجة الى ردّها وأيضا فنزل هذه القضية من الاور العظام الخارجة عن العادة التي تنوفا لهمم والدواعي على نقلها فاذا لم ينقلها الا اراحد والاثنان علم بيان كذبهم في ذلك وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه وأخرجوه في الحجاج والسنن والمسند من غير وجه ونزل به القرآن فكيف برد الشمس التي تكون بالنهار ولا يستمر ذلك ولا ينقله أهل العلم نقل مثله ولا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها وان كان كثير من الفلاسفة واليسعيين وبعض أهل الكلام ينكرون انشقاق القمر وما يشبه ذلك فليس الكلام في هذا المقام لكن الغرض أن هذا من أنظم خوارق العادات في الفلك وكثير من الناس ينكرون مكانه فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور مادونه ونقله فكيف يقبل

أن هذه المقدمات مستلزمة فساد قول النفاة دون قول أهل الاثبات وهذه الطريق هي ثابتة في الأدلة الشرعية والعقلية فانا قد بينا في الرد على أصول الجهمية النفاة للصفات في الكلام على تأسيس التقديس وغيره أن عامة ما يحتاج به النفاة للرؤية والنفاة لكونه فوق العرش ونحوهم من الأدلة الشرعية الكتاب والسنة هي أنفسهم اتدل على نقيض قولهم ولا تدل على قولهم فضلا عما يعترفونهم بدلالته على نقيض قولهم وهكذا أيضا عامة ما يحتاجون به من الأدلة العقلية اذا وصلت معهم فيها الى آخر كلامهم وما يجيبون به معارضهم وجدت كلامهم في ذلك يدل على نقيض قولهم وأن ما يزكروه من المناطرات العقلية هو على قول أهل الاثبات أدل منه على قولهم (الجواب الرابع) قوله اذا كان متناهيًا من جميع الجهات فاخصاصه بالشكل والمقداران كان لذاته لزم منه اشتراك جميع الاجسام فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة فيقال له لانسلم اشتراك جميع الاجسام في ذلك ولانسلم أن الاجسام متحد في الطبيعة وقد عرف أن الدراع في هذه المسئلة من المنظار من أشهر الأمور وهذا المصنف نفسه قديس فساد حجج أصحابه المدعين عمائلها وغائل الجواهر فاذا كان هو نفسه قديس

وحديثه ليس له اسناد مشهور فان هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع وان كانت الشمس احتجبت بنعيم ثم ارتفع صاحبها فهذا من الامور المعتادة ولعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشف الغمام عنها وهذا وان كان قد وقع ففيه أن الله بين له بقاء الوقت حتى يصلي فيه ومثل هذا يجري لكثير من الناس وهذا الحديث قد صنف فيه مصنف جعلت فيه طرقه صنفه أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحكاني سماه مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيب النواصب الشمس وقال هذا حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي أسماء بنت عبد من الخنعمية ومن طريق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن طريق أبي هريرة وأبي سعيد وذكر حديث أسماء من طريق محمد بن اسمعيل بن أبي فديك قال أخبرني محمد بن موسى وهو القطري عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن جدتها أسماء بنت عيسى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أرسل عليا في حاجة فرجع وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني العصر فوضع رأسه في حجر علي ولم يحركه حتى غابت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتبس نفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت أسماء فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال فقام على فتوضأ وصلى العصر ثم غابت الشمس قال أبو القاسم المصنف أم جعفر هذه هي أم محمد بن جعفر بن أبي طالب والراوى عنها هو ابنه عون بن محمد بن علي المعروف أبوه محمد بن الحنفية والراوى عنه هو محمد بن موسى المديني المعروف بالقطري محمود في روايته ثقة والراوى عنه محمد بن اسمعيل بن أبي فديك المديني ثقة وقد رواه عنه جماعة منهم هذا الذي ذكرته روايته وهو أحد بن الوليد الانطاكي وقد روى عنه نفر منهم أحمد بن عمر بن حوصاء وذكره باسناد من طريقه وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالصها ثم أرسل عليا في حاجة فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فوضع رأسه في حجر علي فلم يحركه حتى غربت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتبس نفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت أسماء فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الارض فقام على وتوضأ وصلى العصر وذلك في الصبابة في غزوة خيبر قال ومنهم أحمد بن صالح المصري عن ابن أبي فديك رواه أبو جعفر الطحاوي في كتاب تفسيره من مشابه الاخبار من تأليفه من طريقه ومنهم الحسن بن داود عن ابن أبي فديك وذكره باسناده ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالصها من أرض خيبر ثم أرسل عليا في حاجة فرجع وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فوضع رأسه في حجر علي فلم يحركه حتى غربت الشمس فاستيقظ وقال يا علي صليت العصر قال لا وذكره قال ورواه عن أسماء فاطمة بنت الحسين الشهيد ورواه من طريق أبي جعفر الحضرمي حدثنا محمد بن مرزوق حدثنا حميد بن الأشقر حدثنا فضيل بن مرزوق عن ابراهيم ابن الحسن عن فاطمة عن أسماء بنت عيسى قالت نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى العصر فوضع رأسه أو خده لأدري أيهما قال في حجر علي ولم يصل العصر حتى غابت الشمس وذكره قال المصنف ورواه عن فضيل بن مرزوق جماعة منهم عبيد الله بن موسى الديلمي ورواه الطحاوي من طريقه ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى اليه ورأسه في حجر علي فلم يصل العصر حتى غابت الشمس ورواه أيضا من حديث عمار بن مطر عن فضيل بن مرزوق عن ابن أبي جعفر العتيبي صاحب كتاب الضعفاء قلت وهذا اللفظ

فساد حجج القائلين بالانحداف في الطبيعة كان قد أفسد حجته بما ذكره هو من الأدلة العقلية على فساده فضلا عما يذكره من غير من العقلاء وقد بسط هذا في موضعه وانما المقصود هنا التنبيه على أن كل مقدمة في هذه الحجة يمكن منعها ويكون قول المانع فيها أقوى من قول المحتج

قال الرابع أنه لو كان جسما لكان مركبا من الاجزاء وهو محال لوجهين الأول أنه يكون مفتقرا الى كل واحد من تلك الاجزاء ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه وكل منها غير مفتقر اليه وما افتقر الى غيره كان ممكنا لا واجبا لذاته وقد قيل انه واجب لذاته في قلت ولقائل أن يقول هذا باطل من وجوه أحدها أن الذين قالوا انه جسم لا يقول أكثرهم انه مركب من الاجزاء بل ولا يقولون ان كل جسم مركب من الاجزاء فالدليل على امتناع ما هو مركب من الاجزاء فقط لا يكون حجة على من قال انه ليس بمركب وان كان بناء على أن كل جسم مركب فهذا ممنوع وان قيل لانه من بالاجزاء أجزاء كانت موجبة بدونه وانما نعتي بهالة لا بد أن يتميز منه شيء عن شيء قيل فيئذ لا يلزم أن يكون ذلك الذي يمكن أن يصير جزأ غيره فتقرر البساده لا بد منه في وجود الجاه ليس



ينافض الاول ففيه أنه نام في حجره من صلاة العصر الى غروب الشمس وأن ذلك في غزوة خيبر بالصهباء وفي الثاني انه كان مستيقظا يوحى اليه جبريل ورأسه في حجره على حتى غربت الشمس وهذا التناقض يدل على أنه غير محفوظ لان هذا صرح بأنه كان نائما هذا الوقت وهذا قال كان يقظان يوحى اليه وكلاهما باطل فان النوم بعد العصر مكروه منهي عنه والنبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه فكيف تقويت الصلاة العصر ثم تقويت الصلاة بمثل هذا إما أن يكون جائزا وإما أن لا يكون فان كان جائزا لم يكن على شيء ثم اذا صلى العصر بعد الغروب وليس على أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم فاتته العصر يوم الخندق حتى غربت الشمس ثم صلاها ولم ترد عليه الشمس وكذلك لم ترد لسليمان لما توارت بالجاب وقد نام النبي صلى الله عليه وسلم ومعه على وسائر الصحابة عن الفجر حتى طلعت الشمس ولم ترجع لهم الى الشرق وان كان التفويت محرمًا فتقويت العصر من الكبار وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله وعلى كان يعلم أنها الوسطى وهي صلاة العصر وهو قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لما قال سئلون عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى غربت الشمس ملائكة أجوافهم وبيوتهم نارا وهذا كان في الخندق وخبر بعد الخندق فعلى أجل قدرا من أن يفعل مثل هذه الكبيرة ويقره عليها جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فعل هذا كان من مثالبه لا من مناقبه وقد نزه الله عليا عن ذلك ثم اذا فاتت لم يسقط الاثم عنه بعود الشمس وأيضا فاذا كانت هذه القصة في خبر في البرية فدام العسكر والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة كان هذا مما يراه العسكر ويشاهدونه ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فيمنع أن ينفر بنقله الواحد والاثنتان فلو نقله الصحابة لعله منهم أهل العلم كما نقلوا أمثاله لم ينقله المجهولون الذين لا يعرف ضبطهم وعدالتهم وليس في جميع أسانيد هذا الحديث اسناد واحد ثبت تعلم عدالة ناقله وضبطهم ولا يعلم اتصال اسناده وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فنقل ذلك غير واحد من الصحابة وأحاديثهم في الصحاح والسنن والمسند وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة لارواه أهل الحديث ولا أهل السنن ولا المسند بل انتفخوا على تركه والاعراض عنه فكيف يكون مثل هذه الواقعة العظيمة التي هي لو كانت حقًا من أعظم المعجزات المشهورة الظاهرة ولم يروها أهل الصحاح والمسند ولا نقلها أحد من علماء المسلمين وحفاظ الحديث ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة والاسناد الاول رواه القطري عن عون عن أمه عن أسماء بنت عيسى وعون وأمهم ليسا ممن يعرف حفظهم وعدالتهم ولا من المعروفين بنقل العلم ولا يحتجون بحديثهم في أهون الأشياء فكيف في مثل هذا ولا فيه سماع المرأة عن أسماء بنت عيسى فلعلها سمعت من يحكيه عن أسماء فقد كرهته وهذا المصنف ذكر عن ابن أبي فديلة أنه ثقة وعن القطري أنه ثقة ولم يمكنه أن يذكر عن بعدهما أنه ثقة وإنما ذكر أنسابهم ومجرد المعرفة بنسب الرجل لا توجب أن يكون حافظا ثقة وأما الاستناد الثاني فداره على فضيل بن مرزوق وهو معروف بالخطا على الثقات وان كان لا يتعمد الكذب قال فيه ابن حبان يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات وقال فيه أبو حاتم الرازي لا يحتج به وقال فيه يحيى بن معين مرة هو ضعيف وهذا لا يتناقضه قول أحد من حبل فيه لأعلم الاخيرا وقول سفيان هو ثقة ويحيى مرة هو ثقة فانه ليس ممن يتعمد الكذب ولكنه يخطئ واداروى له

موجود ادونها فالجمل لا تستغنى عنه وهو أيضا لا يستغنى عنها فتكون الحجة باطلة الثاني أن يقال ما تعنى بقولك أنه يكون مفتقرا الى كل واحد من تلك الاجزاء أتعنى أنه يكون مفعولا للجزء أو مفعولا للعللة فاعلة أم تعنى أنه يكون وجوده مشروطا بوجود الجزء بحيث لا يوجد أحدهما الا مع الآخر فان ادعيت الاول كان التلازم باطلا فانه من المعلوم أن الاجسام السبي خلقها الله تعالى ليس شيء من أجزائها فاعلا لها ولا علة له فاعلة لها فاذا لم يكن شيء من المراتب المخلوقة جزؤه فاعلا له ولا علة فاعلة له كان دعوى أن ذلك قضية كلية من أفساد الكلام فانه لا يعلم ثبوتها في شيء من الجزئيات المشهودة فضلا عن أن تكون كلية وان قيل نعني بالافتقار أنه لا يوجد هذا الا مع هذا قيل ولم قلتم ان مثل هذا تمتع على الواجب بنفسه فان المستمع عليه أن يكون فاعلا أو علة فاعلة اذا قيل بإمكان علة فاعلة لا تفعل بالاختيار فأما كونه لا يكون وجوده مستلزما للوازم لا يكون موجودا الا بها فالواجب بنفسه لا ينافي ذلك سواء سميت صفات أو أجزاء أو ما سميت ويظهر هذا بالوجه الثالث وهو أن النافي لمثل هذا التلازم ان كان متفلسفا فهو يقول ان ذاته مستلزما للمكانات المنفصلة عنه

والمعلول لا يجتنبه فلما ورد من القدر في تلك الجهة لا يضرب ذلك على الضروريات فهو من جنس شبه السقراطية (الوجه الثاني) أن  
 محذور المعلولات الممكنة إما أن يكون واجبا بنفسه وإما أن يكون ممكنا وإذا كان ممكنا فالمقتضى له إما نفسه أو جزؤه أو امر خارج عنه  
 أما كون مجموع المعلولات الممكنات واجبا بنفسه فهو معلوم الفساد بالضرورة لأن المجموع إما كل واحد واحد من الأفراد وإما الهيئة  
 الاجتماعية وإما مجموعهما وكل ذلك ممكن فإذا (١٩٠) ليس الأمر ممكنا وكل منها معلول ولو قدر ما لا غاية له والمعلول من حيث هو

معلول لا يله من علة فكل منها لا بد  
 له من علة وتعاقب معلولات  
 لا تنهاه لا يمنع أن يكون كل منها  
 محتاجا إلى العلة فإذا لم يكن ثم مجموع  
 هذه الأحاد التي كل منها معلول  
 محتاج لزم أن لا يكون في الوجود  
 إلا ما هو معلول محتاج ومن المعلوم  
 بالضرورة أن المعلول المحتاج  
 لا يوجد بنفسه فعلى هذا التقدير  
 لا يكون في الوجود ما يوجد بنفسه  
 وما لا يوجد بنفسه لا يوجد إلا بموجد  
 والموجد إذا لم يكن موجودا بنفسه  
 كان ممالا يوجد بنفسه فلا يوجد  
 فيه لزم أن لا يوجد شيء وقد وجدت  
 الموجودات فيلزم الجمع بين التقيضين  
 وهو أن لا يكون شيء من الموجودات  
 موجودا إذا قدر أنه ليس فيها شيء  
 موجود بنفسه وهي كلها موجودة  
 فلا بد من غير موجود بنفسه فيكون  
 الوجود موجودا بنفسه غير  
 موجود بنفسه وهو جمع بين  
 التناقضين (الوجه الثالث) أن يقال  
 أن جملة ما يقتضيه المجموع  
 العلة الفاعلة فإن الكلام انما هو  
 في إثبات الفاعل لمجموع الممكنات  
 ليس هو فيما هو أعم من ذلك قوله  
 أن أردم العلة الفاعلة السامة فلم  
 قلت أنه يستلزم أن يكون بعض

قلوب الناس ما لا ينكر وإذا فعل منكرا فذنبه عليه فن قال ان عثمان رضى بالمنكر الذي فعله  
 وأما قوله وولى مروان أمره وألقى إليه مقاليد أموره ودفع إليه خاتمه وحدث من ذلك  
 قتل عثمان وحدث من الفتنة بين الأمة ما حدث فالجواب أن قتل عثمان والفتنة لم يكن سببا  
 مروان وحده بل اجتمعت أمور متعددة من جلستها أمور تنكر من مروان وعثمان رضى الله  
 عنه كان قد كبر وكانوا يفعلون أشياء لا يعلمونها بها فلم يكن أمر الهمة بالأمور التي أنكرتوها  
 عليه بل كان يأمر بإبعادهم وعزلهم فتارة يفعل ذلك وتارة لا يفعل ذلك وتقدم الجواب العام  
 ولما قدم المفسدون الذين أرادوا قتل عثمان وشكوا أمورا أزالها كلها عثمان حتى أنه أجابهم  
 إلى عزل من يريدون عزله وإلى أن مفتاح بيت المال تعطى لمن يرتضونه وأنه لا يعطى أحدا من  
 المال إلا بمشورة الصحابة ورضاهم ولم يبق لهم طلب ولهذا قالت عائشة مصصمهم كما يحسن الثوب  
 ثم عمدت إليه فقتلته وقد قيل أنه رور عليه كتاب بقتلهم وأنهم أخذوه في الطريق فانكر  
 عثمان الكتاب وهو الصادق وأنهم اتهموا به مروان وطلبوا نسيه الهمة فلم يسلم وهذا تقدير أن  
 يكون صحيحا لا يبيع شيئا مما فعلوه بعثمان وعائنه أن يكون مروان قد أذن في إرادته قتلهم  
 ولكن لم يتم غرضه ومن سعى في قتل إنسان ولم يقتله لم يجب قتله فما كان يجب قتل مروان بعثل  
 هذا نعم ينبغي الاحتراز من يفعل مثل هذا وتأخير وتأديبه ونحو ذلك أما الدم فامر عظيم  
 \* وأما قوله وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قريش  
 زوجهم بناته أربع مائة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار والجواب أولا أن يقال أين  
 النقل الثابت بهذا نعم كان يعطى أقاربه عطاء كثيرا ويعطى غير أقاربه أيضا وكان محسنا إلى  
 جميع المسلمين وأما هذا القدر الكثير فيحتاج إلى نقل ثابت ثم يقال ثانيا هذا من الكذب البين  
 فإنه لا عثمان ولا غيره من الخلفاء الراشدين أعطوا أحدا ما يقارب هذا المبلغ ومن المعلوم أن  
 معاوية كان يعطى من يتأله أكثر من عثمان ومع هذا فقاية ما أعطى الحسن بن علي مائة  
 ألف أو ثلثمائة ألف درهم وذكروا أنه لم يعط أحدا قدر هذا قط نعم كان عثمان يعطى بعض  
 أقاربه ما يعطيهم من العطاء الذي أنكر عليه وقد تقدم تأويله في ذلك والجواب العام يأتي على  
 ذلك فإنه كان له تأويلان في إعطائهم كلاهما مذهب طائفة من الفقهاء أحدهما أنه ما أطعم الله  
 نبي طعمة إلا كانت طعمة لمن يتولى الأمر بعده وهذا مذهب طائفة من الفقهاء وروا في ذلك  
 حديثا معروفا في فروعنا وليس هذا موضع بسط الكلام في جزئيات المسائل وقالوا إن ذوي  
 القربى في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ذوو قرباه وبعد موته هم ذوو قري من يتولى الأمر  
 بعده وقالوا إن أبي بكر وعمر لم يكن لهما أقارب كما كان لعثمان فإن بنى عبد شمس من أكبر قبائل  
 قريش ولم يكن من يوازيهم إلا بنو مخزوم والإنسان ما مور بصلته رجه من ماله فإذا اعتقدوا

الأجزاء كافي في المجموع فقال قلنا ذلك لأنه إذا وجدت العلة الفاعلة السامة لزم وجود المعلول فإنا إنما  
 نعني بالعلة مجموع ما يلزم من وجوده وجود المعلول فإن الممكن لا يوجد حتى يحصل المرجح التام المستلزم لوجوده فإذا كان الفاعل  
 فاعلا باختياره فلا بد من قدره التامة والارادة الجارية فلا يحصل الممكن بدون ذلك ومتى وجد ذلك وجب حصول المفعول  
 الممكن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يشأ الله امتنع وجوده فان حصل للممكن المؤثر التام وجب وجوده



ابن مرزوق حدثنا حسين الاشقر عن علي بن هاشم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن  
 علي بن الحسين عن فاطمة بنت علي عن أسماء بنت عميس الحديث وقد تقدم كلام العلماء  
 في حسين الاشقر فلو كان الاسناد كلهم ثقات والاسناد متصل لم يثبت بروايته شيء فكيف اذا  
 لم يثبت ذلك وعلي بن هاشم بن البريد قال البخاري هو وأبوه غاليان في مذهبهما وقال ابن حبان  
 كان غاليا في التشيع يروي المناكير عن المشاهير واخراج أهل الحديث لما عرفوه من غير  
 طريقه لا يوجب أن يثبت ما انفرد به ومن العجب أن هذا المصنف جعل هذا والذي بعده من  
 طريقه رواية فاطمة بنت الحسين وهذه فاطمة بنت علي لابنت الحسين وكذلك ذكر الطريق  
 الثالث عنهما من رواية عبد الرحمن بن شريك حدثنا أبي عن عروة بن عبد الله عن فاطمة بنت علي  
 عن أسماء عن علي بن أبي طالب رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أوحى إليه جلالته بثوبه فلم  
 يزل كذلك حتى أدبرت الشمس يقول غابت أو كادت تغيب وإن نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 سري عنه فقال أصليت يا علي قال لا قال اللهم رد علي الشمس فرجعت الشمس حتى بلغت  
 نصف المسجد فيقتضي أنها رجعت إلى قريب وقت العصر وإن هذا كان بالمدينة وفي ذلك  
 الطريق أنه كان يخبر وأنها ظهرت على رؤس الجبال وعبد الرحمن بن شريك قال أبو حاتم  
 الرازي هو وأهل الحديث وكذلك قد ضعفه غيره ورواه من طريق رابع من حديث محمد بن  
 عمر القاضي وهو الجعاني حدثنا علي بن العباس بن الوليد بن عباد وهو الرواحي حدثنا علي بن  
 هاشم عن صباح بن عبد الله بن الحسين أبي جعفر عن حسن المقتول عن فاطمة عن أسماء بنت  
 عميس قالت كان يوم خيبر شغل عليا ما كان من قسم المعانم حتى غابت الشمس أو كادت فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أما صليت قال لا فدعا الله فارتفعت حتى توسطت السماء فصلى  
 على فلما غابت الشمس سمعت لها صرير كصير المنشار في الحديد وهذا اللفظ الرابع  
 يناقض اللفاظ الثلاثة المتناقضة وتبين أن الحديث لم يروه صادق ضابط بل هو في نفس الأمر  
 مما اختلفه واحد وعلمته يده فتشبه به آخر فاختلق ما يشبه حديث ذلك والقصة واحدة وفي  
 هذا أن عليا إنما اشتغل بقسم المعانم لا برسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى لم يقسم معانم خيبر  
 ولا يجوز الاشتغال بقسمتها عن الصلاة فإن خيبر بعد الخندق سنة سبع وبعد الحديث  
 سنة ست وهذا من المتواتر عند أهل العلم والخندق كانت قبل ذلك أما سنة خمس أو أربع  
 وفيها أنزل الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ونسخ التأخير بها يوم الخندق مع  
 أنه كان لا قتال عند أكثر أهل العلم ومن قال أنه لم ينسخ بل يجوز التأخير للقتال كما في حنيفة  
 وأحمد في إحدى الروايتين فلم ينزع العلماء أنه لم يحز تفويت الصلاة لا جل قسم الغنائم فإن  
 هذا لا يفوت والصلوة تفوت وفي هذا أنها توسطت المسجد وهذا من الكذب الظاهر فإن  
 مثل هذا من أعظم غرائب العالم التي لو جرت لنقلها الجمل الغفير وفيه أنها لما غابت سمع لها صرير  
 كصير المنشار وهذا أيضا من الكذب الظاهر فإن هذا لا موجب له أيضا والشمس عند غروبها  
 لا تلاقي من الأجسام ما يوجب هذا الصوت العظيم الذي يصل من الفلك الرابع إلى الأرض ثم لو  
 كان هذا حقا لكان من أعظم عجائب العالم التي تنقلها الصحابة الذين نقلوا ما هو دون هذا مما  
 كان في خيبر وغير خيبر وهذا الاسناد لوروي به ما يمكن صدقه لم يثبت به شيء فإن علي بن هاشم  
 ابن البريد كان غاليا في التشيع يروي عن كل واحد غرضه ويأتي بما يقوي به هواه ويروي عن  
 مثل صباح هذا وصباح هذا لا يعرف من هو ولهم في هذه الطبقة صباح بن سهل الكوفي يروي

تلك الأجزاء مفتقرة إلى تلك الأجزاء  
 وكان حاصله أن الشيء المركب  
 مفتقر إلى المركب وإن الشيء  
 مفتقر إلى نفسه وأن الواجب  
 بنفسه مفتقر إلى الواجب بنفسه  
 ومعلوم أن الواجب بنفسه  
 لا يكون مستغنيا عن نفسه بل  
 وجوبه بنفسه يستلزم أن نفسه  
 لا تستغني عن نفسه فإذا كثر  
 من الافتقار هو وتحقيق لكونه  
 واجبا بنفسه لا مانع أن يكون واجبا  
 بنفسه وإن قيل إن المركب  
 هو الاجتماع الذي هو اجتماع  
 الأجزاء وتر كها قيل فهذا الاجتماع  
 هو صفة وعرض للأجزاء لا يقول  
 عاقل أنه واجب بنفسه دون  
 الأجزاء بل انما يقال هو لازم  
 للأجزاء والواجب لنفسه هو الذات  
 القائمة بنفسها وهي الأجزاء لا مجرد  
 الصفة التي هي نسبة بين الأجزاء  
 وإذا لم يكن هذا هو نفس الذات  
 الواجبة بنفسها وانما هو صفة لها  
 فالقول فيه كالقول في غيره مما  
 سميتموه أنتم أجزاء وغايته أن يكون  
 بعض الأجزاء مفتقرا إلى سائرها  
 وليس هذا هو افتقار الواجب  
 بنفسه إلى جزئه وإن قيل إن  
 المركب هو المجموع أي الأجزاء  
 واجتماعها فهذا من جنس أن  
 يقال المركب هو الأجزاء لكن على  
 هذا التقدير صار الاجتماع جزءا من  
 الأجزاء وحده فاذا قيل هو مفتقر  
 إلى الأجزاء كان حقيقته أنه مفتقر

الى نفسه أى لا يستغنى عن نفسه وهذا حقيقة وجوبه بنفسه لا مناف لوجوبه بنفسه وان عنت به شيئاً رابعاً فلا يعقل هنا شئ رابع فلا بد من تصويره ثم هذا الكلام عليه وان قال بل المجموع يقتضى افتقاره الى كل جزء من الاجزاء قبل افتقار المجموع الى ذلك الجزء كافتقاره الى سائر الاجزاء وذلك وسائر الاجزاء هي المجموع فعاد الى أنه مقتضى الى نفسه فان قيل فأحد الجزأين مفتقر الى الآخر وأويل الجملة مفتقرة الى كل جزء الى آخره قيل أولاً ليس هذا هو مجتكم قائماً ادعيت افتقار الواجب بنفسه الى جزئه وقيل ثانياً ان عنت بكون أحد الجزأين مفتقر الى الآخر أن أحدهما فاعل للآخر وأفعلة فاعله فهذه باطل بالضرورة فان المركبات الممكنة ليس أحد أجزائها علة فاعله للآخر ولا فاعل لاه باختياره فلو قدر أن في المركبات ما يكون جزؤه فاعله لجزئه لم يكن كل مركب كذلك فلا تكون القضية كلية فلا يجب أن يكون مورد النزاع داخلاً فيما جزؤه مفتقر الى جزئه فكيف إذا لم يمكن في الممكنات شئ من ذلك فكيف يدعى في الواجب بنفسه إذا قدر مركباً أن يكون بعض أجزائه علة فاعله للجزء الآخر وان عنت أن أحد الجزأين لا يوجد الا مع الجزء الآخر فهذا التعاقب لا يلزمهما

عن حصين بن عبد الرحمن قال البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم منكر الحديث وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن حبان يروى المناكير عن أقوام مشاهير لا يجوز الاحتجاج بخبره ولهم آخر يقال له صباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الاحمسي الكوفي يروى عنه قال الهمداني قال ابن حبان يروى عن الثقات الموضوعات ولهم شخص يقال له صباح قال الرازي هو مجهول وآخر يقال له ابن مجالد مجهول يروى عنه بقية قال ابن عدي ليس بالمعروف هو من شيوخ بقية المجهولين وحسين المقتول ان أريد به الحسين بن علي فذلك أجل قدراً من أن يروى عن واحد عن أسماء بنت عيسى سواء كانت فاطمة أخته أو بنته فان هذه القصة لو كانت حقاً لكان هو أخيراً من هؤلاء وكان قد سمعها من أبيه ومن غيره ومن أسماء امرأة أبيه وغيره لم يروها عن بنته أو أخته عن أسماء امرأة أبيه ولكن ليس هو الحسين بن علي بل هو غيره أو هو عبد الله بن الحسن أبو جعفر ولهما أسوة أمثالهما والحديث لا يثبت الا برواية من علم أنه عدل ضابط ثقة يعرفه أهل الحديث بذلك وبمجرد العلم بنسبته لا يفيد ذلك ولو كان من كان وفي أبناء العجالة والتابعين من لا يتحجج بحديثه وان كان أبوه من خيار المسلمين هذا ان كان علي بن هاشم رواه والافال راوى عنه عباد بن يعقوب الواحشي قال ابن حبان كان رافضياً اعمى يروى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك وقال ابن عدي يروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم والبحاري وغيره روى عنه من الاحاديث ما يعرف صحته والاحتكاكية فاسم المطرز عنه أنه قال ان علياً حفر البحر وان الحسن أبحر في الماء مما يقدر فيه فبحاينا قال المصنف فدرواه عن أسماء سوى هؤلاء وروى من طريق أبي العباس بن عقدة وكان مع حفظه جماعة لأكاذيب الشيعة قال أبو أحمد بن عدي رأيت مشايخ بغداد يسأمون الشاء عليه يقولون لا يدين بالحديث ويحمل شيوخنا بالكوفة على الكذب وبسبى لهم نسفاً وبأمرهم بروايتها وقال الدارقطني كان ابن عقدة رجلاً سوء قال ابن عقدة حدثنا يحيى بن زكريا أخبرنا يعقوب ابن معبد حدثنا عمرو بن ثابت قال سألت عبد الله بن حسن بن حسن بن علي عن حديث رد الشمس على علي هل ثبت عندكم فقال لي ما أنزل الله في علي في كتابه أعظم من رد الشمس قلت صدقت جعلني الله فداك ولكني أحب ان أسمعه منك قال حدثني أبي الحسن عن أسماء بنت عيسى أنها قالت أول علي داب يوم وهو يريد أن يصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافق رسول الله صلى الله عليه وسلم فد انصرف ونزل عليه الوحي فأسنده الى صدره فلم يزل مسنده الى صدره حتى أفاق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أصليت العصر يا علي قال جئت والوحي ينزل عليك فلم أزل مسندك الى صدرى حتى الساعة فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة وقد غربت الشمس فقال اللهم ان علماً كان في طاعنك فأرددها عليه قالت أسماء فأقبلت الشمس ولها صرير كصرير الراحتي ركبت في موضعها وقت العصر فقام على محكنا فصلى العصر فلما فرغ رجعت الشمس ولها صرير كصرير الراحتي فلما عابت الشمس اخلط الطلام وبدت النجوم قلت فهذا اللفظ الخامس يناقض تلك الالفاظ المتنافسة ويزيد الناظر بياناً في انها مكذوبة محقة فانه ذكر فيها انها ردت الى موضعها وقت العصر وفي الذي قبله الى نصف النهار وفي الآخر حتى ظهرت على رؤس الجبال وفي هذا أنه كان مسنده الى صدره وفي ذلك أنه كان رأسه في حجره وعبد الله بن الحسن لم يحدث بهذا فاسم وهو كان أجل قدراً من أن يروى مثل هذا الكذب ولا أبوه الحسن يروى هذا عن أسماء وما أنزل الله في علي في كتابه في رد الشمس



لوجود القديم الاذلي فان قيل هذا كما تقولون في ماهية المحدث انه يقبل الوجود والعدم قيل ان سلم لكم ان ماهية المحدث زائدة على وجوده مع العلم اسائر العقلاء على انه يمنع تحققها في الخارج اذا كانت موجودة وحين وجودها لا تكون معدومة بمعنى كونها تقبل الوجود والعدم وقد (١) ان يقال الماهية المقدرة في الذهن يمكن أن تكون موجودة في الخارج ويمكن أن تكون معدومة ذاتا أي على هذه الحقيقة يمكن أن تكون في الخارج معدومة تارة وموجودة أخرى فاذا احترنا في ذلك حال عدمها فلا يمكن وجودها بعد العدم وان كان عند وجودها قيل يمكن عدمها بعد الوجود ومثل هذا يمنع في الماهية (١٩٣) القديمة الأزلية التي يجب وجودها ويمتنع عدمها

سواء قدر أن وجودها منها كما ان صفات الرب عند أئمة السلف ممكنة مع كونها قديمة أزلية واجبة بالذات فانها عندهم لا يمكن عدمها ولا تقبله فان ما وحجب قدمه من الامور الوجودية امتنع عدمه باتفاق العقلاء فان ما يجب قدمه لا يكون الا واجبا بنفسه وان قدر أنه ليس واجبا بنفسه فلا بد أن يكون واجبا بغيره وما ليس واجبا بنفسه ولا بغيره ليس قدما باتفاق العقلاء فانه اذا قدر أنه ليس واجبا بنفسه فلا بد أن يكون من لوازم الواجب بنفسه فانه اذا لم يكن من لوازمه بل حاز وجوده تارة وعدمه أخرى لم يكن هناك موجب لئلا

ولا ذاته واجبة بنفسها فامتنع قدمه واذا كان من لوازم الواجب بنفسه امتنع عدمه (٢) والاول عسدم الملزوم فان اللازم لا يتقيد اذا اتقيد الملزوم والملزوم الواجب بنفسه يمتنع عدمه فيمتنع عدم لازمه وما امتنع عدمه لا يكون ممكن العدم فان قيل

لما رأى الناس عيشون خلفه فقال ما هذا يا امير المؤمنين قال هذا ذلة للتابع وفتنة للتبوع فان كان عثمان أدب هؤلاء فاما أن يكون عثمان مصيبا في تعزيرهم لاستحقاقهم ذلك ويكون ذلك الذي عزروا عليه تابوا منه أو كفر عنهم بالتهذيب وغيره من المصائب أو بحسناتهم العظيمة أو بغير ذلك واما أن يقال كانوا مظلومين مطلقا والقول في عثمان كالقول فيهم وزيادة فانه أفضل منهم وأحق بالمغفرة والرحمة وقد يكون الامام مجتهدا في العقوبة منابا عليها أو لئلا يجتهدون فيما فعلوه لا يأتون به بل يثابون عليه لاجتهادهم مثل شهادة أبي بكر على المغيرة فان أبا بكره رجل صالح من خيار المسلمين وقد كان محتسبا في شهادته معتقدا أنه يثاب على ذلك وعمر أيضا محتسب في اقامته الحد عليه مناب على ذلك فلا يمنع أن يكون ماجرى من عثمان في تأديب ابن مسعود وعمار من هذا الباب واذا كان المقتولون قد يكون كل منهم مجتهدا مغفورا له خطؤه فالتحتميمون أولى بذلك واما أن يقال كان مجتهدا وكانوا مجتهدين ومثل هذا يقع كثيرا يفعل الرجل شيئا باجتهاده ويرى ولي الامر أن مصلحة المسلمين لا تتم الا بعقوبته كما أنها لا تتم الا بعقوبة المتعدي وان تاب بعد دفعه الى الامام فالرائي والسارق والشارب اذا تابوا بعد الرفع الى الامام وثبوت الحد عليهم لم يسقط الحد عنهم بالتوبة بل يعاقبون مع كونهم بالتوبة مستحقين الجنة ويكون الحد عما يثابون عليه ويؤجرون عليه ويكفر الله به ما يحتاج الى التكفير ولو أن رجلا قتل من اعتقده مستحقا لقتله قصاصا وأخذ ما لا يعتقد أنه له في الباطن ثم ادعى أهل المقتول وأهل المال بحقوقهم عند ولي الامر حكم لهم به وعاقب من امتنع من تسليم المحكوم به اليهم وان كان متأولا فيما فعله بل يريثا في الباطن وأكثر الفقهاء يحدون من شرب النبيذ المتنازع فيه وان كان متأولا وكذلك يأمرون بقتال الباغي المتأول لدفع بغيه وان كانوا مع ذلك لا يفسقونه لتأويله وقد ثبت في الصحيح أن عمار بن ياسر لما أرسله على الكوفة هو والحسن ليعينوا على عائشة قال عمار بن ياسر اننا نعلم أنهم أروجة نبيكم في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم بالنظر اياه تطيعون أم اياهافقدشهد لها عمار باسما من أهل الجنة زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الآخرة ومع هذا دعا الناس الى دفعها عما يمكن من قتال وغيره فاذا كان عمار يشهد لها بالجنة ويقاثلها فكيف لا يشهد له عثمان بالجنة ويضربه وغاية ما يقال ان ما وقع كان هذا وهذا وهذا مذبذب فيه وقد قدمنا القاعدة الكلية أن القوم مشهود لهم بالجنة وان كان لهم ذنوب ❦ وأما قوله وقال فيه النبي

(٢٥ - منهاج ثالث) فالممكنات التي هي محدثة واجبة بغيرها فاذا ان تجب لوجود سببها فشاء الله كان ووجب وجوده وما لم يشأ لم يكن وامتنع وجوده وهي ممتنعة حال عدمها ومع هذا فهي تقبل الوجود والعدم ولا يلزم من عدمها عدم الواجب قيل الفرق بينهما من وجهين أحدهما ان تلك كانت معدومة تارة وموجودة أخرى فثبت قبولها لوجود والعدم فلا يمكن أن يقال انها لا تقبل العدم بخلاف ما هو لم يعدم قط ولم يمكن عدمه (١) من الابرار (الثاني) ان هذه لا يوجبها نفس الواجب اذا لو كان كذلك لكانت لازمة اذ انه قديمة أزلية بل اما أن توجبها الذات مع ما يحدث من الشروط التي هي ايتم حصول الشيء انما لها فثبت ليست من

(١) هـا بياض بالاصل في هذا الموضع وما بعده (٢) قوله والاول عدم الملزوم كذا في الاصل ولعله محرف والوجه والاعدم الملزوم والكلمات المجردة عن النقط في هامش هذه الصحيفة والتي بعدها والتي سقط بعض حروفها هي كذلك في الاصل فخررها من أصل صحيح كتبه مصححه

لوازم الواجب بنفسه بل من لوازم قدمه (١) فالإمام ابن ضله لا الأمور والحادثه التي هي شرط وجودها وإذا عدمت فانها تعدم لانتهاء بعض هذه الشرط والحادثه أو حدوث مانع ضاد بوجودها امتنع ان سام عليها السامه فعدمت لعدم بعض الحوادث أو وجود بعض الحوادث كما وجدت لحدوث بعض الحوادث وقدم بعضها الصافه هذا يمكن من لوازم ذاته لحداه في الازل بخلاف ما كان من لوازم ذاته فان هذا لازم ذاته يمتنع لخصرايه في الازل بذاته فمتى قدر عدمه لزم عدم الذات الازليه الواجبه الوجود وعدمها ممتنع فعدم لازمها الازل يمتنع فلا يكون لازمه الازل ممكنا البته بل لا يكون الا واجبا قد عا أزليا لا تقبل ذاته العدم وهذا هو المطلوب فقد تبين أن ما كان أزليا فانه واجب الوجود يمتنع عدمه لا يكون ممكنا البته وهو ما (١٩٤) اتفق عليه العقلاء أولوهم وآخروهم حتى ارسطو وجميع أتباعه الفلاسفة الى

الفارابي وغيره وكذلك ابن سينا وأتباعه لكن هؤلاء تناقضوا فوافقوا سلفهم والجمهور في موضع ونالوا العقلاء فاطمة مع مخالفتهم لانفسهم في هذا الموضع حيث قضوا بوجود موجود يقبل الوجود والعدم مع كونه قد عا أزليا واجبا والفاعل هو واجب بغيره ولهذا لا يوجد هذا القول عن أحد من العقلاء غير هؤلاء ولا نقله أهل المقالات عن أحد من الطوائف (١) وان يوجد من كلام هؤلاء واذا كرر هذا فالسائر

هؤلاء وان قيل نحن نريده العدم الاستقبالي أي يقبل ان يعدم في المستقبل قيل فهذا يبطل قولكم لان ما كان واجبا بغيره أزليا لم يقبل العدم لافي الماضي ولا في المستقبل وكذلك هو عندكم ما كان أزليا كان أبديا يمتنع عندكم عدمه وان قيل نريده أن ما تصور في الذهن يمكن وجوده في الخارج ويمكن أن لا يوجد قيل اذا كان أزليا واجبا بغيره لم يمكن ان يقبل العدم بحال فلا يكون ممكنا فالممكن

صلى الله عليه وسلم عمار جلدة بين عيني تقتله الفئة الباغية لا أبا لهم الله شفاعتي يوم القيامة فيقال الذي في الصحيح تقتل عمارا الفئة الباغية وطائفة من العلماء ضعهوا هذا الحديث منهم الحسين الكرابيسي وغيره ونقل ذلك عن أحد أيضا وأما قوله لا أبا لهم الله شفاعتي فكذب مزيف في الحديث لم يروه أحد من أهل العلم باسناد معروف وكذلك قوله عمار جلدة بين عيني لا يعرف له اسناد ولو قيل مثل ذلك فقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال انما فاطمة بضعة مني يريني ما يريد في الصحيح عنه أنه قال لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وثبت عنه في الصحيح أنه كان يحب أسامة ثم يقول اللهم اني أحبه فأحبه وأحب من يحبه ومع هذا لما قتل ذلك الرجل أنكر عليه انكارا شديدا وقال يا أسامة أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله قال فما زال يكررها على حتى تمتعت اني لم أكن أسلمت الا يومئذ وثبت عنه في الصحيح أنه قال يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئا يا عباس عم رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا الحديث وثبت عنه في عبد الله حماره كان يضرب على شرب الخمر مرة بعد مرة وأخبر عنه أنه يحب الله ورسوله وقال في خالده سيف من سيف الله ولما فعل في بني جذيمة ما فعل قال اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد وثبت عنه أنه قال لعلي أنت مني وأنا منك ولما خطب بنت أبي جهل قال ان بني المغيرة استأذوني في أن يزوجوا ابنتهم عليا واني لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن الا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد وفي حديث آخر أنه رأى أبا بكر يضرب عبده وهو محرم فقال انظروا ما يفعل المحرم ومثل هذا كثير فكون الرجل محبوا لله ورسوله لا يمنع أن يؤدب بامر الله ورسوله فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هم ولا حزن ولا غم ولا أذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها أخرجاه في الصحيحين ولما رزق قوله تعالى من يعمل سوءا يجز به قال أبو بكر يا رسول الله قد جاءت قاصمة الظهر فقال ألسنت تحزن ألسنت تنصب ألسنت تصيبك اللاواء فهو مما تجزون به رواه أحمد وغيره وفي الحديث الحدود كفارات لاهلها وفي الصحيحين عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا يعونى

لا يكون ممكنا ان لم يكن معدوما في الماضي والمستقبل واذا قيل ان الممكن يقبل الوجود والعدم لم يرد على به أنه يقبلهما على سبيل الجمع فان هذا جمع بين النقيضين بل المراد به أنه يقبل الوجود بدلا عن العدم والعدم بدلا عن الوجود فاذا كان معدوما كان قابلا لدوام العدم وقابلا لحدوث الوجود واذا كان موجودا قبل دوام الوجود وقبل حدوث العدم هذا اذا اعتبر حاله

(١) هكذا وقعت في الاصل هذه الحروف بصورتها وكذلك الكلمات التي في الاسطر الثلاثة بعدها وحررها من نسخة صحيحة

(١) قوله وان يوجد الخ كذا في الاصل وهي عبارة محرفة سقيمة وبعبارة باض متروكة منبذ عامه في الاصل وبالجملة فنسخة الاصل في هذا الموضوع الى آخر الكتاب سقيمة جدا كثيرة التعريف والسقطات وليس بيدنا غيرها والله المستعان كتبه مصححه



في الخارج وإذا اعتبر حاله في الذهن فالمراد أن ما يتصوره في الذهن يمكن أن يوجد في الخارج ويمكن أن لا يوجد في كل حال إذا اعتبر الممكن ذهنياً وأخيراً لا يتحقق فيه الامكان الامع امكان العدم تارة ووجوده أخرى فما كان ضروري العدم فالجمع بين النقيضين لا يكون ممكناً وما كان ضروري الوجود وهو القديم الأزلي لا يكون ممكناً وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة أرسطو وجميع أصحابه المتقدمين والعقلاء ماع وجوب وجوده بنفسه أو بغيره دائماً فليس هنالك ممكن يحكم عليه بقبول الوجود والعدم ولما سلك الرازي ونحوه مسلك ابن سينا في اثبات امكان مثل هذا اضطررنا (١٩٥) في الممكن وورد عليهم فيه اشكالات كثيرة

كما هو وجود في كتبهم كما أورده الرازي في محصله من الحجج الدالة على نفي هذا الممكن ولم يكن له عها جواب الادعواه ان ما كان متغيراً فإنه يعلم امكانه بالضرورة وهذه الدعوى يخالفه فيها جمهور العقلاء حتى أرسطو وأصحابه وهذا الذي نهى عليه هو أحد ما يستدل به على ان كل ممكن فهو مستبوق بالعدم وكل ما سوى الله ممكن فكل ما سوى الله حادث عن عدم كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا ان الذين استدلوا بهذه الأدلة على افتقار الممكنات الى واجب خارج عنها فان مرادهم بقولهم جملة ما يفقر اليه مجموع الممكنات هو المؤثر التام وهو المرجع التام الذي يلزم من وجوده بتأثيره التام وجودها كما ذكرناه من أن الفاعل باختياره إذا وجدت قدرته التامة وأرادته التامة وجب وجود المقدور وهي الممكنات وأما قوله فلم قلتم انه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كافياً في المجموع فلما ذكرناه من ان المؤثر التام يلزم بوجود أثره فإذا

على أن لا تشر كواب الله شياً ولا تزنا ولا تسرقوا ولا تآتوا بهتاناً فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ولا نعصوني في معروف فمن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوف به في الدنيا فهو كفارته ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فامر به الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له فإذا كانت المصائب السماوية التي تجري بغير فعل بشر ما يكفر الله بها الخطايا فما يجري من أذى الخلق والنظام بطريق الأولى كما يصيب المجاهدين من أذى الكفار وكما يصيب الانبياء من أذى من يكذبهم وكما يصيب المطالم من أذى الظالم وإذا كان هذا مما يقع معصية لله ورسوله فما يقع له ولي الامر من إقامة حدود وعزير يكون تكفير لخطايه أولى وكان في زمن عمر إذا شرب أحدكم الخمر جاء بنفسه الى الأمير وقال طهرني وقد جاء ما عزب من مالك والغامدية الى النبي صلى الله عليه وسلم وطلباً منه التطهير وإذا كان كذلك فكيف يكون الرجل ولياً لله لا يمنع أن يحتاج الى ما يكفر الله به سيئاته من تأديب ولي الامر الذي أمره الله عليه وغـير ذلك وإذا قبل هم مجتهدون معذورون فيما أذنبهم عليه عثمان فعثمان أولى أن يقال فيه كان مجتهداً معذوراً فيما أذنبهم عليه فإنه امام مأمور بتقويم رعيته وكان عثمان أبعد عن الهوى وأولى بالعلم والعدل فيما أذنبهم عليه رضى الله عنهم أجمعين ولو قدح رجل في علي بن أبي طالب بأنه قاتل معاوية وأصحابه وقاتل طلحة والزبير لقليل له علي بن أبي طالب أفضل وأولى بالعلم والعدل من الذين قاتلوه فلا يجوز أن يجعل الذين قاتلوه هم العادلين وهو ظالم لهم كذلك عثمان فحين أقام عليه حداً أو تعزيراً هو أولى بالعلم والعدل منهم وإذا وجب الذنب عن علي لمن يريد أن يتكلم فيه بمثل ذلك فالذنب عن عثمان لمن يريد أن يتكلم فيه بمثل ذلك أولى به وقوله وطرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بن أبي العاص عم عثمان عن المدينة ومعه ابنته مروان فلم يرزل هو وابنته طريدتين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما ولي عثمان آواه ورده الى المدينة وجعل مروان كاتبه وصاحب تدبيره مع أن الله قال لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية والجواب أن الحكم بن أبي العاص كان من مسلمة الفصح وكانوا ألى رجل ومروان ابنه كان صغيراً إذ ذاك فإنه من أقران ابن الزبير والمصور بن مخزومة عمر حين الفتح سن الميرزا ماسبع سنين أو أكثر بقليل أو أقل بقليل فلم يكن لمروان ذنب يطرد عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة في حبة النبي صلى الله عليه وسلم فان كان

قدراً أن المؤثر التام في المجموع هو بعض المجموع لزم أن يكون بعض أجزاء المجموع هو المؤثر في المجموع فيكون مؤثراً في نفسه وفي غيره وهذا ظاهر فإنه إذا قدر مجموع الممكنات وقدرنا ان واحد منها مؤثر في المجموع أى في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية لزم أن يكون مؤثراً في نفسه وفي غيره فيكون بعض أجزاء المجموع موجباً لوصول المجموع المذكور ومن المجموع نفسه وهذا ممنوع وأما المجموع المركب من الواجب والممكن فهناك ليس بعضه مؤثراً في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية فان من المجموع

الواجب بنفسه ولم يؤثر فيه شيء فظهر الفرق وأيضا الواجب مؤثر في الممكن وفي الهيئة الاجتماعية ليس مؤثرا في نفسه بخلاف مجموع الممكنات فان كل واحد منها لا بد له من مؤثر والاجتماع لا بد له من مؤثر فالمجموع مقتدر الى المؤثر بأي تفسير فان فسر بالهيئة الاجتماعية فهي متوقفة على الافراد الممكنة والمتوقف على الممكن اولى أن يكون ممكنا مع أن الهيئة الاجتماعية نسبة وازدواج متوقفة على غيرها فهي أدخل في الامكان والافتقار من غيرها وهي من أضعف الاعراض المقتضية الى الاعيان ان قدر لها ثبوت وجودي والا فلا (١٩٦) وجودها وان فسر المجموع بكل واحد واحدا وفسر بالامر بن

بكل واحد واحد والاجتماع أو غير ذلك بأي شيء فسر لم يكن الامكان مقتدرا الى غيره وكما كثرت الامكانيات كثر الافتقار والحاجة فاذا قيل المؤثر في ذلك واحد منها وهو ممكن لزم أن يكون الممكن الذي لم يوجد بعد فاعلا لجميع الممكنات ونفسه من الممكنات فان نفسه لا بد لها من فاعل أيضا وهذا المعترض أخذ المجموع المركب من الواجب والممكن فعارض به المجموع المركب من الممكنات واقتطع المجموع فيه اجمال يراد به الاجتماع ويراد به جميع الافراد ويراد به الامر ان فكانت معارضته في غاية الفساد فان ذلك المجموع فيه واجب بنفسه لا يحتاج الى غيره وما سواه من الافراد والهيئة الاجتماعية مفعول له فهذا معقول فانه تعالى هو الموجود الواجب بنفسه خالق لكل ما سواه وأما الهيئة الاجتماعية ان قدر لها وجود في الخارج فهي حاصلة به أيضا سبحانه وتعالى وأما المجموع الذي كل منه مقتدر الى من يبدعه وليس فيه موجود بنفسه فيمتنع أن

قد طرده فاعطاه طرده من مكة لامن المدينة ولو طرده من المدينة لكان يرسله الى مكة وقد طعن كثير من أهل العلم في نفسه وقالوا هو ذهب باختياره وقصة نفي الحكم ليست في الصحاح ولا لها اسناد يعرف به أمرها ومن الناس من يروي أنه حاكى النبي صلى الله عليه وسلم في مشيته ومنهم من يقول غير ذلك ويقولون أنه نفاذ الى الطائف والطلاق ليس فهم من هاجر بل قال النبي صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ولما قدم صفوان بن أمية مهاجرا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع الى مكة ولما أتاه العباس برجل ليبايعه على الهجرة وأقسم عليه أخذ بيده وقال اني أبررت قسم عي ولا هجرة بعد الفتح وكان العباس قد خرج من مكة الى المدينة قبل وصول النبي صلى الله عليه وسلم اليها عام الفتح فلقبه في الطريق فلم تكن الطلقاء تسكن بالمدينة فان كان قد طرده فاعطاه طرده من مكة لامن المدينة ولو طرده من المدينة لكان يرسله الى مكة وقد طعن كثير من أهل العلم في نفسه كما تقدم وقالوا هو ذهب باختياره والطرده هو النفي والنفي قد جاءت به السنة في الزاني وفي الخنثي وكانوا يعزرون بالنفي واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عزر رجلا بالنفي لم يلزم أن يبقى متفيا طول الزمان فان هذا لا يعرف في شيء من الذنوب ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه متفيا دائما بل غاية النفي المقدر ستة وهو نفي الزاني والخنثي حتى يتوب من التخيث فان كان تعزير الحاكم لذنب حتى يتوب منه فاذا تاب سقطت العقوبة عنه وان كانت على ذنب ماض فهو امر اجتهادي لم يقدر فيه قدر ولم يوقت فيه وقت واذا كان كذلك فالنفي كان في آخر الهجرة فلم تطل مدته في زمن أبي بكر وعمر فلما كان عثمان طال مدته وقد كان عثمان شفيع في عبد الله بن أبي سرح الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان كتابا للوحي وارتد عن الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أهدر دمه فبين أهدر ثم جاء به عثمان فقبل النبي صلى الله عليه وسلم شفاعته فيه وبايعه فكيف لا يقبل شفاعته في الحكم وقدر ووا أن عثمان سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرده فأذن له في ذلك ونحن نعلم أن ذنبه دون ذنب عبد الله بن سعد بن أبي سرح وقصة عبد الله ثابتة معروفة بالاسناد الثابت وأما قصة الحكم فعامية من ذكرها انما ذكرها مرسله وقد ذكرها المؤرخون الذين يكثر الكذب فيما يروونه وقل أن يسلم لهم نقلهم من الزيادة والنقصان فلم يكن هنالك نقل ثابت يوجب القبح فبين هودون عثمان والمعلوم من فضائل عثمان ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم له وثنائه عليه وتخصيصه بابنيته وشهادته له بالجنة وارساله الى مكة ومبايعته له عنه لما أرسله الى مكة وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة وشهادة عمر وغيره له بان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عنه راض وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين الذين رضى الله

يكون فاعلهم واحد منهم لانه لا بد له من فاعل فلو كان فاعلهم لكان فاعل نفسه وغيره من الممكنات ولزم أن يكون عنهم بعض أجزاء الممكنات كافيافي مجموع الممكنات واذا كان مجموع الممكنات غنغ أن يكون فاعلها فلا فيمتنع أن يكون بعضها فاعلا لها بطريق الاولى فان ما كان يتعذر على المجموع يتعذر على بعضه بطريق الاولى وما يقتدر اليه المجموع يقتدر اليه بعضه بطريق الاولى وهذا المعترض أخذ ما يقتدر اليه المجموع لفظا مجحولا لا افتقار قد يكون افتقار المشروط الى شرطه وقد يكون المفعول الى فاعله ثم أخذ يورد على



بل لا منها وسيلة الى طاعة الله ورسوله فمن جعلها غاية له ويعبد لا جلها العبت به الشياطين  
وأظهرت له خوارق من جنس خوارق السحرة والكهان فمن كان لا يتوصل الى ذلك الا بها كان  
أحوج اليها فتكثر في حقه أعظم مما تكثر في حق من استغنى عنها ولهذا كانت في التابعين  
أكثر منها في الصحابة ونظير هذا في العلم علم الأسماء واللغات فان المقصود بمعرفة النحو واللغة  
التوصل الى فهم كتاب الله ورسوله وغير ذلك وأن ينحو الرجل بكلامه نحو كلام العرب والصحابة  
لما استغنوا عن النحو واحتاج اليه من بعدهم صار لهم من الكلام في قوانين العربية ما لا يوجد  
منه للصحابة لأن هذه وسائل تطلب لغيرها فكذلك كثير من النظر والبحث احتاج اليه كثير من  
التأخرين واستغنى عنه الصحابة وكذلك ترجمة القرآن لمن لا يفهمه بالعربية يحتاج اليه من لغته  
فارسية وتركية ورومية والصحابة لما كانوا عربا استغنوا عن ذلك وكذلك كثير من التفسير  
والغريب يحتاج اليه كثير من الناس والصحابة استغنوا عنه فمن جعل النحو ومعرفة الرجال  
والاصطلاحات النظرية والجدلية المعينة على النظر والمناظرة مقصودة لنفسها رأى أصحابها  
أعلم من الصحابة كما يظنه كثير ممن أعى الله بصيرته ومن علم أنها مقصودة لغيرها علم أن الصحابة  
الذين علموا المقصود بهذه أفضل ممن لم تكن معرفتهم مثلهم في معرفة المقصود وان كان بارعا في  
الوسائل وكذلك الخوارق كثير من التأخرين صارت عنده مقصودة لنفسها فيكثر العبادة والجوع  
والسهر والخلاوة ليحصل له نوع من المكاشفات والتأثيرات كما يسعى الرجل ليحصل له من السلطان  
والمال وكثير من الناس انما يعظم الشيوخ لاجل ذلك كما تعظم الملوك والاعنياء لاجل ملكهم  
وملكهم وهذا الضرب قد يرى أن هؤلاء أفضل من الصحابة ولهذا يكثر في هذا الضرب  
المنكوس الخروج عن الرسالة وعن أمر الله ورسوله ويقفون مع أذواقهم واراتهم لا عند طاعة  
الله ورسوله ويبتلون بسلب الاحوال ثم الاعمال ثم أداء الفرائض ثم الايمان كما أن من أعطى  
ملكاً وما لا يفرج فيه عن الشريعة وطاعة الله ورسوله واتبع فيه هواه وظلم الناس عوقب على  
ذلك اما بالعرل واما بالخوف والعدو واما بالحاجة والفقر واما بغير ذلك والمقصود لنفسه في  
الدنيا هو الانسقام على ما يرضاه الله ويحبسه باطلا وظاهرا فكلما كان الرجل أتبع لما يرضاه  
الله ورسوله وأبى لطاقه الله ورسوله كان أفضل ومن حصل له المقصود من الايمان واليقين  
والطاعة بلا خارق لم يحتاج الى خارق كما أن صديق الأمة أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وطلحة والزبير  
وأمثالهم من السابقين الاولين لما تبين لهم أن محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله آمنوا ولم  
يحتاجوا مع ذلك من الخوارق الى ما احتاج اليه من لم يعرف كعرفتهم ومعرفة الحق له أسباب  
متعددة وقد نبهنا على ذلك في غير هذا الموضع في تقرير الرسالة وأعلام النبوة وبيننا أن الطرق  
الى معرفة صدق الرسول كثيرة جدا وأن طريق المعجزات طريق من الطرق وأن من قال من  
النظار إن تصديق الرسول لا يمكن الا بالمعجزة كان كمن قال ان معرفة الصانع لا تحصل الا  
بالمعرفة بحدوث العالم وهذا وأمثاله مما يقوله كثير من النظار الذين يحصرون نوعا من العلم بدليل  
معين يدعون أنه لا يحصل الا بذلك مما أوجب تفرق الناس فطائفة توافقهم على ذلك فيوجبون  
على كل أحد ما لم يوجب الله ورسوله لاسيما ان كان ذلك الطريق الذي استدلوا به مقدوحا في بعض  
مقدماته كما دللناهم على حدوث العالم بحدوث الاجسام وطائفة تقدح في الطرق النظرية بجملة  
وتسد باب النظر والمناظرة وتدعي تحريم ذلك مطلقا واستغناء الناس عنه فقع العتنة بين هؤلاء  
وبين هؤلاء وهؤلاء وحقيقة الأمر أن طرق العلم متعددة وقد يغنى الله كثيرا من الناس عن تلك

وهو بالعكس أولى وذلك أن ما قدر  
أنه جزءا إذا كان غير مفتقرا اليه  
لزم أن يكون واجبا بنفسه وإذا  
كان واجبا بنفسه فاما أن يكون  
مستقلا لا يتوقف على وجود  
الجزء الاخر ولا الجملة أو لا بدله من  
ذلك فان كان مستقلا بنفسه  
لا يتوقف على جزء آخر ولا على  
المجموع لزم تعدد الامور الواجبة  
بنفسها المستقلة التي يستغنى  
بعضها عن بعض ولا يتوقف  
واحد منها على الآخر ومعلوم أنه  
إذا كان هذا جائزا لزم أن يكون  
هناك مجموع كل منه واجب بنفسه  
والمجموع واجب بتلك الواجبات  
فإذا قدر تعدد الواجب بنفسه كان  
هذا مبطلا لا يصل هذا الكلام  
فضلا عن فروعه ومع تقدير  
تعدد ما يمنع عدم تعدده فيكون  
الدليل الذي استدله على  
نفي التركيب مستلزما لثبوت  
التركيب فيكون دليلا يدل على  
نقيض مطلوبه وهذا أبلغ ما يكون  
في بطلان قوله وان قدر أن المجموع  
حقيقة غير تلك الافراد فان ما لزم  
الواجب كان واجبا ويبقى حيث شد  
الكلام في أن المجموع ان كان  
زائدا على العدد انما وجوبه بالعدد  
تراعا لا فائدة فيه فانه اذا قدر عشرة  
كل منهم واجب بنفسه لزم أن  
تكون العشرة واجبة قطعاً وإذا  
كان كل جزء من العشرة لا يقبل  
العدم لنفسه فالعشرة لا تقبل العدم

الافراد مع الهيئة فهو أبعد عن أن يكون واحداً من الافراد موجبات النفس وليس بالافراد مع الهيئة الاجتماعية وهذا بين والله الحمد والمنة واعلم أن مثل هذه الاعتراضات مع صحة الفطرة وحسن النظر بعلم فسادها ومثل هذه الخواطر الفاسدة تأتي تقدح في المعلومات لاسمائها لها ولا يمكن استقصاء ما ردد على النفوس من وساوس الشيطان ولولا أن (١) هذين الرجلين الذين كان يقال انهما من أفضل أهل زمانهما في المباحث العقلية (١٩٨) كلامها وفلسفها أو رد كل منهما ما ذكرته وصار ذلك عندهما ناعماً من صحة

المعريف المذكور في اثبات واجب الوجود لما ذكرته فساداً عنده من له تصور صحيح لما ذكره فضلاً عن نور الله قلبه ثم ان هؤلاء الفلاسفة يقولون كما زعم الآمدي ان كمال النفس الانسانية هو الاحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات وهم مع هذا لم يعرفوا الوجود الواجب فأى شيء عرفوه وقد بلغتني بالسناد متصل عن بعض رؤسهم وهو الخوارجي صاحب كشف الاسرار في المنطق وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن أنه قال عند الموت أموت وما علمت شيئاً الا أن الممكن يقتصر الى الواجب ثم قال الافتقار وصف عدمي أموت وما علمت شيئاً وذكر الثقة عن هذا الآمدي أنه قال أمعنت التطرف في الكلام وما استغفدت منه شيئاً الا ما عاب به العوام أو كلاماً هذا معناه وذلك أن هذا الآمدي لم يقرر في كنهه لا التوحيد ولا حدوث العالم ولا اثبات واجب الوجود بل ذكر في التوحيد طرقاً لا يفهمها وذكر طريقة زعم أنه ابتكرها وهي أضعف من غيرها وكان ابن عربي صاحب الفصوص والفتوحات وغيرهما يعظم طريقته ويقول ان الطريقة التي

الحقائدين لله ورسوله وكانت هي امرأه صالحة من أمهات المؤمنين المشهود لها بالجنة ولما ماتت أوصت لبعض أقاربها من اليهود وكان ذلك مما تحمد عليه لامتناعهم عليه وهذا مما احتج به الفقهاء على جواز صلة المسلم لأهل الذمة بالصدقة عليهم والوصية لهم فكيف بأمر المؤمنين اذا أحسن الى عمه المظهر للإسلام وهذا حاطب بن أبي بلعة لما كاتب المشركين بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وفد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة لشهوده بدرًا والخديبة وقال لمن قال انه منافق ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وأين حاطب من عثمان فلو قدر والعياذ بالله أن عثمان فعل مع أقاربه ما هو من هذا الجنس لكان احساناً القول فيه والشهادة له بالجنة أولى بذلك من حاطب وأما قوله انه نفي أباً ذر الى الرتبة وضربه ضرباً باوجع عامع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقه ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء من ذي لهجة أصدف من أبي ذر وقال ان الله أوحى الي أنه يحب أربعة من أصحابي وأمرني بحبهم فقبل له من هم بارسول الله قال على سبدهم وسلمان والمقداد وأبو ذر فالجواب ان أباً ذر سكن الرتبة ومات بالسبب ما كان يقع بينه وبين الناس فان أباً ذر كان رجلاً صالحاً زاهداً وكان مذهبه أن الزهد واجب وان ما أمسكه الانسان فاضلاً عن حاجته فهو كثر يكوى به في النار واحتج على ذلك بما لا حجة فيه من الكتاب والسنة واحتج بقوله تعالى والذين يكثرزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وجعل الكنز ما يفضل عن الحاجة واحتج بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهو انه قال يا أباً ذر ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا بمضي عليه ثلاثة وعندي منه دينار الا ديناراً أرصده لدين وأنه قال الا كثر من هم الاقلون يوم القيامة الا من قال بالمال هكذا وهكذا ولما توفي عبد الرحمن بن عوف وخلف ما لا جعل ذلك أبو ذر من الكنز الذي يعاقب عليه وعثمان بناطر في ذلك حتى دخل كعب ووافق عثمان فضربه أبو ذر وكان قد وقع بينه وبين معاوية بالسبب وقد وافق أباً ذر على هذا طائفة من النسابة كما يذكر عن عبد الواحد بن زيد ونحوه ومن الناس من يجعل الشبلي من أرباب هذا القول وأما الخلفاء الراشدون وجاهلير الصحابة والتابعين فعلى خلاف هذا القول فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس فيمادون خمسة أو سق صدقة وليس فيمادون خمس ذود صدقة وليس فيمادون خمس أو اق صدقة ففي الوجوب فيمادون المائتين ولم يشترط كون صاحبها محسناً اليها أم لا وقال جمهور الصحابة الكبر هو المال الذي لم تؤد حقوقه وقد قسم الله الموارث في القرآن ولا يكون الميراث الا لمن خلف مالا وقد كان غير واحد من الصحابة له مال على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار بل ومن المهاجرين وكان غير واحد من الانبياء له مال

ابتكرها في التوحيد طريقة عظيمة أو ما هو نحوه هذا حتى أفضى الامر ببعض أعيان القضاة الذين نظروا في كلامه الى أن قال التوحيد لا يقوم عليه دليل عقلي واعلم بالسمع فقام عليه أهل بلده وسعوا في عقوبته وجرته له قصة وكذلك الاصمعياني اجتمع بالشيوخ ابراهيم الجعفي يوم اقبل له بيت البارحة أفكر الى الصباح في دليل على الموحدين عن المعارض فما وجدته وكذلك حدثني من قرأ على ابن واصل الجوى أنه قال آيت بالليل وأستلقى على ظهري وأضع المخففة على وجهي وأبى أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء

(١) أي الآمدي والابهرى كذا بحاشية الاصل كنهه معججه



وبالعكس وأصبح وما ترجع عندي شيء كانه يعني أدلة المتكلمين والفلاسفة وقد بسطنا الكلام في التوحيد وأدلته في غير هذا الموضع وذكرنا أن الناس قبلنا قد ذكروا له من الأدلة العقلية اليقينية ما شاء الله ولكن الانسان يريد أن يعرف ما قاله الناس وما سبقوا اليه وبيننا أيضاً أن القرآن ذكر من ذلك ما هو خلاصة ما ذكره الناس وفيه من بيان توحيد الالهية ما لم يهتد اليه كثير من النظار ولا العباد بل هو الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه وهؤلاء كما ذكرنا انقسموا الى أصحاب نظر (١٩٩) وفكر وبحث واستدلال وأصحاب

ارادة وعبادة وتأنه وزهد فكان منتهى

أولئك الشك ومنتهى هؤلاء الشطح فأولئك يشكون في ثبوت واجب الوجود أو يعجزون عن إقامة الدلالة عليه وإذا لم يكن في الوجود واجب لم يوجد شيء فذلك يكون الموجودات كلها معدومات فيفضي بهم سوء النظر الى جعل الموجودات معدومات أو تجويز ككونها معدومات وجعل الموجود الواجب ممكناً وجعل الواجب ممكناً غاية التعطيل والآخرين يجعلون كل موجود واجب الوجود ويجهلون وجود كل موجود هو نفس وجود واجب الوجود فلا يكون في الوجود وجود هو عندهم مخلوق ولا مصنوع ولا مقتدر الى غيره ولا محتاج الى سواه فلا يكون في الوجود ما وجد بعده عدمه ولا ما عدم بعده وجوده وهذا فيه من جعل المعدوم موجوداً ومن جعل الممكن واجباً وجعل العبد رباً وجعل المحدث قديماً ما هو غاية الكفر والسرلة والضلال هذا مع أن اثبات الموجود واجب الغنى الخالق واثبات الموجود الممكن المحدث الفقير المخلوق هو من أظهر المعارف وأبين العلوم أما ثبوت الموجود المقتدر المحدث

وكان أبو ذر يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه مع أنه مجتهد في ذلك مثاب على طاعته رضى الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه استحباب انما قال ما أحب أن يعصى على الله وعندى منه شيء فهذا يدل على استحباب اخراج ذلك قبل الثالثة لا على وجوبه وكذلك قوله المكثرون هم المقولون دليل على أن من كثرت ماله فلات حسنة يوم القيامة إذا لم يخرج منه وذلك لا يوجب أن يكون الرجل القليل الحسنات من أهل النار إذا لم يأت ببيعة ولم يترك فريضة من فرائض الله وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقوم رعيته تقوياً ما فلا يعصى الا الاغنياء ولا الفقراء فلما كان في خلافة عثمان توسع الاغنياء في الدنيا حتى زاد كثير منهم على قدر المباح في المقدار والنوع وتوسع أبو ذر في الانكار حتى نهاهم عن المباحات وهذا من أسباب الفتن بين الطائفتين فكان اعتزال أبي ذر لهذا السبب ولم يكن لعثمان مع أبي ذر غرض من الاغراض وأما كون أبي ذر من أصدق الناس فذلك لا يوجب أنه أفضل من غيره بل كان أبو ذر مؤمناً ضعيفاً كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له يا أبا ذر اني أراك ضعيفاً وانى أحب لك ما أحب لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير فأهل الشورى مؤمنون أقوياء وأبو ذر وأمثاله مؤمنون ضعفاء فالمؤمنون الصالحون بخلافه النبوة كعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف أفضل من أبي ذر وأمثاله والمحدث المذکور بهذا اللفظ الذي ذكره الرافضى ضعيف بل موضوع وليس له استناد يقوم به وأما قوله انه ضيع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر حين قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد اسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لأقامة القصاص عليه فلحق بما وية وأراد أن يعطل حد الشرب في الوليد بن عقبة حتى حذته أمير المؤمنين وقال لا تعطل حدود الله وأنا حاضر فاجابوا بما قوله ان الهرمزان كان مولى على بن الكذب الواضح فان الهرمزان كان من الفرس الذين استنابهم كسرى على قتال المسلمين فأسره المسلمون وقدموا به على عمر فأظهر الاسلام ومن عليه عمر وأغفقه فان كان عليه ولا فهو للمسلمين وان كان الولا أعلن بأشرك العتق فهو لعمر وان لم يكن عليه ولا بل هو كالا سير اذا من عليه فلا ولا عليه فان العلماء تنازعوا في الاسير اذا أسلم هل يصير رقياً باسلامه أم يبقى حراً يجوز المني عليه والمفاداة كما كان قبل الاسلام مع اتناهم على أنه عصم بالاسلام دمه وفي المسئلة قولان مشهوران هما قولان في مذهب أحد وغيره وليس على سعي لا في استرقاقه ولا في اعاقه ولما قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان الذي قتله أبو لؤلؤة الكافر الجوسى مولى المغيرة بن شعبة وكان بيده وبين الهرمزان مجانسة وذكرنا عبيد الله

الفقير فيما نشاهده من كون بعض الموجودات يوحده بعد عدمه ويعدم بعد وجوده من الحيوان والنبات والمعدن وما بين السماء والارض من السحاب والمطر والبرق وغير ذلك وما نشاهده من حركات الكواكب وحدوث الليل بعد النهار والنهار بعد الليل فهذا كله فيه من حدوث موجود بعد عدمه ومعدوم بعد وجوده ما هو مشهور بلنى آسم يرويه بأبصارهم ثم إذا شهدوا ذلك فنقول معلوم أن المحدثات لا بد لها من محدث والعلم بذلك ضرورى كما قد بين ولا بد من محدث لا يكون محدثاً وكل محدث ممكن والممكنات لا بد لها من واجب وكل محدث

ويمكن فقير مرئوب مصنوع والمفتقرات لا بد لها من غنى والمربوبات لا بد لها من رب والمخلوقات لا بد لها من خالق وأيضا فإنه يقال هذا الموجود إما أن يكون واجبا بنفسه وإما أن لا يكون واجبا بنفسه بل ممكنا بنفسه واجبا بغيره والممكن بنفسه الواجب بغيره لا بد له من واجب بنفسه فلزم ثبوت الواجب بنفسه على التقديرين وأيضا فالموجود إما أن يكون محدثا وإما أن لا يكون قديما والحديث لا بد له من قديم فلزم وجود القديم على التقديرين (٢٠٠) وأيضا فالموجود إما أن يكون مخلوقا وإما أن لا يكون والمخلوق

لا بد له من خالق فيلزم ثبوت الموجود الذي ليس بمخلوق على التقديرين وأيضا فإما أن يكون خالقا وإما أن لا يكون وقد علم فيما ليس بخالق كالموجودات التي علم حدوثها أنها مخلوقة والمخلوق لا بد له من خالق فعلم ثبوت الخالق على التقديرين وأيضا فالموجود إما غني عن كل ما سواه وإما مفتقر إلى غيره والفقير إلى غيره لا بد له من غني بنفسه فعلم ثبوت الغني بنفسه على التقديرين فهذه البراهين وأمثالها ١ كل منها يوجب العلم بوجود الرب الغني القديم الواجب بنفسه وابن سينا وأتباعه كالرازي والآمدی وأسهر وردی المقتول وأتباعهم سلكوا في إثبات واجب الوجود طريقة الاستدلال بالوجود وعظمه وهاو ظن من ظن منهم أنها أشرف الطرق وأنه لا طريق إلا وهو يفتقر إليها حتى ظنوا أن طريقة الحدوث مفتقرة إليها وكل ذلك غلط بل هي طريقة توجب إثبات واجب الوجود بل لا ريب لو كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقلاء سلفهم وغير سلفهم وهو الذي يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى فإما إذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره

ابن عمر أنه رأى عند الهرمزان حين قتل الهرمزان وكان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر وقد قال عبد الله بن عباس لما قتل عمر وقال له عمر كنت أنت وأبوله تحبان أن تذكر العلو ج بالمدينة فقال إن شئت أن تقتلهم فقال كذبت أما بعد إذ تكلموا بالمسانكهم وصلوا إلى قتلهم فهذا ابن عباس وهو أفتقه من عبيد الله بن عمرو وأدين وأفضل بكثير يستأذن عمر في قتل علوج الفرس مطلقا الذين كانوا بالمدينة لما اتهموهم بالفساد اعتقد جواز مثل هذا فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز قتل الهرمزان فلما قتل الهرمزان استشار عثمان الناس في قتله فأشار عليه طائفة من الصحابة أن لا تقتله فإن أباه قتل بالامس ويقتل هو اليوم فيكون في هذا فساد في الاسلام وكانهم وقعت لهم شبهة في عصمة الهرمزان وهل كان من الصائين الذين كانوا يستحقون الدفع أو من المشاركين في قتل عمر الذين يستحقون القتل وقد تنازع الفقهاء في المشتركين في القتل أبا بشر بعضهم دون بعض فقل لا يجب القود الأعلى المباشر خاصة وهو قول أبي حنيفة وقيل إذا كان السبب قويا وجب على المباشر والمسبب كالمكره والمكره كالشهود بالزنا والقصاص إذا رجموا وقالوا تعذنا وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي وأحمد ثم إذا أسل واحد وقتله الآخر فمالك يوجب القود على المسلك والمباشر وهو إحدى الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى يقتل القاتل ويحبس المسلك حتى يموت كما روى عن ابن عباس وقيل لا قود إلا على القاتل كقول أبي حنيفة والشافعي وقد تنازعوا أيضا في الأمر الذي لم يكره إذا أمر من يعتقد أن القتل محرم هل يجب القود على الأمر على مولين وأما الردء فيما يحتاج فيه إلى المعاونة كقطع الطريق فجمهورهم على أن الحد يجب على الردء والمباشر جميعا وهو قول أبي حنيفة ومالا وأحمد وكان عمر بن الخطاب يأمر بقتل الربيعة وهو الناطور لقطع الطريق وإذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر جاز قتله في أحد القولين قصاصا وعمر هو القاتل في المقتول بصنعاء لو عمالا عليه أهل صنعاء لأقدهم به وأيضا قد تنازع الناس في قتل الأئمة هل يقتل قاتلهم حدا أو قصاصا على قولين في مذهب أحمد وغيره أحدهما أنهم يقتلون حدا كما يقتل القاتل في المحاربة حدا لان قتل الأئمة فيه فساد عام أعظم من فساد قطاع الطريق فكان قاتلهم محارب الله ورسوله ساعيا في الأرض فسادا وعلى هذا أخر جوافعل الحسن بن علي رضي الله عنهم لما قتل ابن ملجم قاتل علي وكذلك قتل قتلة عثمان وإذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر كان من المفسدين في الأرض المحاربين فيجب قتله لذلك ولو قدر أن المقتول معصوم الدم يحرم قتله لكن كان القاتل متأولا ويعتقد حل قتله لشبهة ظاهرة صار ذلك شبهة تدرأ القتل عن القاتل كما أن أسامة بن زيد لما قتل ذلك الرجل بعدما قال لا إله إلا الله واعتقد أن هذا القول لا يعصمه عزه النبي صلى الله عليه

وإلى محدث مسبق بالعدم كما هو قول ابن سينا وأتباعه فلا يصح لهم على هذا الأصل الفاسد لإثبات واجب بنفسه ولا إثبات ممكن يدل على الواجب بنفسه وهذه طريقة هي في الحقيقة مأخوذة من طريقة الحدوث وطريقة الحدوث أكمل رأيين فإن الممكن الذي يعلم أنه ممكن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم بعد وجوده هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن وهو الذي يستحو أن يسمى ممكنا بل لا ريب وهذا محدث فاذا كل ممكن محدث وأما تقدير ممكن لم يزل واجبا بغيره فالعقلاء دفعوا ذلك حتى القائلون بعدم العا



كارسطو وأتباعه المتقدمين وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك ابن سينا وأتباعه لا يجعلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده وعدمه فكان موجودا تارة ومعدوما أخرى وانما جعل هذا من الممكن ابن سينا وأتباعه مع تناقضه وتصريحه بخلاف ذلك لما سلكوا في اثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكنا بنفسه واجبا بغيره وجعلوا العالم قديما أزليا مع كونه ممكنا بنفسه وهذا خلاف قول سلفهم وقول أئمة الطوائف سواهم (٣٠١)

مما أنكره ابن رشد وغيره على ابن سينا وبسط الكلام فيه له موضع آخر والمقصود مما هو عليه أن يدعو أن كمال الله هو الاحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات هذا اضطرارهم في أشرف المعلومات الموجودات بل فيما لا تنجو النفوس الا بمعرفته وعبادته ولكن لما سلوا للفلسفة أصولهم الفاسدة تورطوا معهم في محادهم وصاروا يحزنهم كما يحزن الملاحدة الباطنية الناس صنفا صنفاء والفلسفة هي باطن الباطنية ولهذا صار في هؤلاء نوع من الالحاد فقل أن يسلم من دخل مع هؤلاء في نوع من الالحاد في أسماء الله وآياته وتخريف لكلمة عن مواضعه ونفس المقدمة الهائلة التي جعلوها غاية مطلوبهم وهو أن كمال النفس في مجرد العلم بالمعقولات مقدمة باطلة قد بسطنا الكلام عليها في الكلام على معجزات الانبياء لما تكلمنا على قولهم انها قوى نفسانية وذكرنا قطعنا من كلامهم على ذلك وبيننا أن قولهم ان كمال النفس في مجرد العلم خطأ وضلال ومن هنا جاءوا الشرائع مقصودها ما صلاح الدنيا واما

وسلم بالكلام ولم يقتله لانه كان مناولا لكن الذي قتله أسامة كان مباحا قبل القتل فقتل في العاصم واذا كان عبيد الله من عمر متأزلا بعد أن الهرمزان أعاد على قتل أبيه وأنه يجوز له قتله صارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها المجتهد مانع من وجوب القصاص قال مسائل القصاص فيها مسائل كثيرة اجتهادية وأيضا فالهرمزان لم يكن له أولياء يطلبون بدمه وانما وليه ولي الامر ومثل هذا اذا قتله قاتل كان للامام قتل قاتله لانه وليه وكاله العفو عنه الى الدينة لثلاث نضيع حقوق المسلمين فاذا قدر أن عثمان عفا عنه ورأى قدر الدينة أن يعطى المال لما كان على عمر من الدين فإنه كان عليه ثمانون ألفا وأمر أهله أن يتنصوا دينه من أموال عصبته عاقلته بنى عدى وقرش فان عاقله الرجل هم الذين يحملون كاهل الدينة لوطالب بها عبيد الله أو عصبته عبيد الله اذا كان قتله خطأ أو عفا عنه الى الدينة فهم الذين يؤدون دين عمر فاذا أعان بها في دين عمر كان هذا من محاسن عثمان التي يدحسها الايذم وقد كانت أمه الدينة في زمن عثمان كثيرة وكان يعطى الناس عطاء كثيرا أضاع هذا فكيف لا يعطى هذا لآل عمر وبكل حال فكانت مسئلة اجتهادية واذا كانت مسئلة اجتهادية وقد رآ طائفة كثيرة من الصحابة أن لا يقتل ورأى آخرون أن يقتل لم ينكر على عثمان ما فعله باجتهاده ولا على علي ما قاله باجتهاده وقد ذكرنا تنازع العلماء في قتل الأئمة هل هو من باب الفساد الذي يجب قتل صاحبه حتما كالثقلين لاخذ المال أم قتلهم كقتل الآحاد الذين يقتل أحدهم الآخر لغرض خاص فيه فيكون على قاتل أحدهم القود وذكرنا في ذلك قولان في مذهب أحد ذكرهما القاضي أبو يعلى وغيره فمن قال ان قتلهم حد قال ان جنايتهم توجب من الفتنة والفساد أكثر مما يوجب جناية بعض قطاع الطريق لاخذ المال فيكون قاتل الأئمة من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فسادا ويدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان فأمر بقتل الواحد المريد لتفرق الجماعة ومن قتل امام المسلمين فقد فرق جماعتهم ومن قال هذا قال ان قاتل عمر يجب قتله حتما وكذلك قتله عثمان يجب قتلهم حتما وكذلك قاتل علي يجب قتله حتما ربهذا يجب عن ابنه الحسن وغيره من يعترض عليهم فيقول كيف قتلوا قاتل علي وكان في ورثته صغار وكبار والصغار لم يبلغوا فيجب عن الحسن بحواين أحدهما ان قتله كان واجبا حتما لان قتل علي وأمثاله من أعظم المحاربة لله ورسوله والفساد في الأرض ومنهم من يجب بحد أو افراد الكبار بالقود

( ٣٦ - منهاج ثالث ) هذيب النفس لتعد العلم أول تكون الشريعة أمثالا تفهم المعاد في العقليات كما يقوله الملاحدة الباطنية مثل أبي يعقوب السجستاني وأمثلة ولهذا لا يوجبون العمل بالشرائع على من وصل الى حقيقة العلم ويقولون انه لم يجب على الانبياء ذلك وانما كانوا يفعلونه لانه من عام تلذتهم الامم قد دواهم في ذلك لانه واجب على الانبياء ولذلك لا يجب عندهم على الواصلين البالغين من الامم والعلماء ودخل في ذلك طائفة من ضلال المتصوفة طعنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة فاذا حصلت سقطت العبادات وقد يحسب غشهم بولدوا عبد الله حتى يأتيل اليقين ويرجعون أن اليقين هو المعرفة وهذا

خطأ بإجماع المسلمين أهل التفسير وغيرهم فإن المسلمين متفقون على أن وجوب العبادات كالصلوات الخمس ونحوها وتحريم المحرمات كالقواحش والمظالم لا يزال واجباً على كل أحد مادام عقله حاضر ولو بلغ ما بلغ وإن الصلوات لا تسقط عن أحد قط إلا عن الحائض والنفساء أو من زال عقله مع أن من زال عقله بالنوم فإنه يقضها بالسنة المستفيضة المتلقاة بالقبول واتفاق العلماء وأما من زال عقله بالانغماء ونحوه مما يذهب فيه (٢٠٢) ففيه نزاع مشهور منهم من يوجب قضاءها مطلقاً كأجد ومنهم من لا يوجب

كالشافعي ومنهم من يوجب قضاء ما قل وهو مادون اليوم والليلة أو صلوات اليوم والليلة كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك والحنون لا يقضى عند عامتهم وفيه نزاع شاذ فالقصد من هذا أن الصلوات الخمس لا تسقط عن أحد له عقل سواء كان كبيراً أو صالحاً أو عاقلًا وما ينظنه طوائف من جهال العباد وأتباعهم وجهال النظر وأتباعهم وجهال الاسماعيلية والتصيرية وإن كانوا كلهم جهالاً من سقوطها عن العارفين أو الواصلين أو أهل الحضرة أو عن خرقهم للعادات أو عن الأئمة الاسماعيلية أو بعض أتباعهم أو عن عرف العلوم العقلية أو عن المتكلم الماهر في النظر أو الفيلسوف الكامل في الفلسفة فكل ذلك باطل باتفاق المسلمين وبما علم بالاضطرار من دين الإسلام واتفق علماء المسلمين على أن الواحد من هؤلاء يستتاب فإن تاب وأقر بوجهها أو ألا قتل فإنه لا نزاع بينهم في قتل الجاحد لو جوب أو أعتا تنازعوا في قتل من أقرب وجوبها أو امتنع من فعلها مع أن أكثرهم يوجب قتله ثم الواحد من هؤلاء إذا عاود اعترف

كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وإذا كان قتل عمر وعثمان وعلي ونحوهم من باب المحاربة فالمحاربة يشترط فيها الرد والمباشر عند الجمهور فعلى هذا من أعان على قتل عمر ولو بكلام وجب قتله وكان الهرمزان ممن ذكر عنه أنه أعان على قتل عمر بن الخطاب وإذا كان الأمر كذلك كان قتله واجباً ولكن كان قتله إلى الأئمة فافتات عبيد الله بقتله وللا مام أن يعفو عن افتات عليه وأما قوله وكان علي يريد قتل عبيد الله بن عمر فهذا لو صح كان قد حافى على والرافضة لا عقول لهم يدحون بما هو إلى الذم أقرب فأنها مسألة اجتهد وقد حكم ما كهم بعصمة الدم فكيف يحل لعلي نقضه وعلى ليس ولي المقتول ولا طلب ولي المقتول القود وإذا كان حق لبيت المال فلا مام أن يعفو عنه وهذا مما يذكر في عفو عثمان وهو أن الهرمزان لم يكن له عصبية إلا السلطان وإذا قتل من لا ولي له كان للإمام أن يقتل قاتله وله أن لا يقتل قاتله ولكن يأخذ الدية والدية حق للمسلمين فيصرفها في مصارف الأموال وإذا ترك لآل عمر دية مسلم كان هذا بعض ما يستحقونه على المسلمين وبكل حال فلم يكن بعد عفو عثمان وحكمه بحقق دمه ما يبيع قتله أصلاً وما أعلم في هذا نزاع بين المسلمين فكيف يجوز أن ينسب إلى علي مثل ذلك ثم يقال بالبيت شعري متى عزم على قتل عبيد الله ومتى تمكن على من قتل عبيد الله أو متى تفرغ له حتى ينظر في أمره وعبيد الله كان معه ألوف مؤلفة من المسلمين مع معاوية وفيهم خير من عبيد الله بكثير وعلى لم يمكنه عزل معاوية وهو عزل مجرد فكان يمكنه قتل عبيد الله ومن حين مات عثمان تفرق الناس وعبيد الله بن عمر الرجل الصالح لحق بكه ولم يبايع أحداً ولم يزل معتز الفتنة حتى أجمع الناس على معاوية مع محبته لعلي ورؤيته له أنه هو المستحق للخلافة وتغلبه له وموالاه له وذمه لمن يطعن عليه ولكن كان لا يرى الدخول في القتال بين المسلمين ولم يمتنع عن موافقة علي إلا في القفال وعبيد الله بن عمر لحق بمعاوية بعد مقتل عثمان كما لحقه غيره ممن كانوا يميلون إلى عثمان وينفرون عن علي ومع هذا فلم يعرف لعبيد الله من القيام في الفتنة ما عرف لمحمد بن أبي بكر والامستتر النخعي وأمثالهما فإنه بعد القتال وقع الجميع في الفتنة وأما قبل مقتل عثمان فكان أولئك ممن أمار الفتنة بين المسلمين ومن العجب أن دم الهرمزان المتهم بالنفاق والمحاربة لله ورسوله والسعي في الأرض بالفساد تقام فيه القيامة ودم عثمان يجعل لحرمة له وهو إمام المسلمين المشهود له بالجنة الذي هو وإخوانه أفضل الخلق بعد النبيين ومن المعلوم بالتواتر أن عثمان كان من أكف الناس عن الدماء وأصبر الناس على من بال من عرضه وعلى من سعى في دمه فخاصروه وسعوا في قتله وقد عرف أرادتهم لقتله وقد جاء المسلمون من كل ناحية ينصرونه

ويشيرون

بالوجوب فهل عليه قضاء ما تركه فهذا على ثلاثة أنواع أحدها أن

يكون قد صار مرتدًا امتنعاً عن الإقرار بما فرضه الرسول فهذا حكم المرتدين وفيه للعلماء ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يقضى ما تركه في الردة ولا قبلها إلا من صلاة ولا صيام ولا زكاة بناء على أن الردة أحبطت عمله وأنه إذا عاود عاد باسلام جديد فيستأنف العمل كما هو معروف في مذهب أبي حنيفة ومالك وقول في مذهب أحمد والثاني أنه يقضى ما تركه في الردة وقبلها وهذا قول الشافعي وأحدى الروايات عن أحمد والثالث أنه لا يقضى ما تركه في الردة ويقضى ما تركه قبلها كالرواية المشهورة عن أحمد وإن كان الواحد من هؤلاء جاهلاً وهو مصدق



لرسول لكن ظن أن من دينه سقوط هذه الواجبات عن بعض البالغين كما يظن ذلك طوائف من صحب الشيوخ الجهال ، كما يظنه طائفة من الشيوخ الجهال ولهم مع ذلك أحوال نفسانية وشيطانية فهو لا يبنى أمرهم على أن من ترك الصلاة قبل العلم بوجوبها فهل يقضى وفيه ثلاثة أقوال منها وجهان في مذهب أحد أحدها أنه لا قضاء عليه بحال بناء على أن حكم الخطاب لا يثبت في حق العبد إلا بعد بلوغ الخطاب اليه والثاني عليه القضاء بكل حال كما يقوله من يقوله (٣٠٣) من أصحاب الشافعي وغيره والثالث

يفرق بين من أسلم في دار الحرب ومن أسلم في غيرها كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة والاول أظهر الأقوال وأيضاً فقد تنازع الناس فيمن قوت الصلاة عمداً بغير عذر والصوم هل يصح منه القضاء أم قد استقر عليه الذنب فلا يقبل منه القضاء على قولين معروفين وليس هذا موضع هذا وإنما المقصود هنا أنه ليس في علماء المسلمين من يقول بسقوط الصلاة عن هو عاقل على أي حال كان فمن تأول قوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين على سقوط العبادة بحصول المعرفة فانه يستتاب فإن تاب والاقتل والمراد بالآية اعبد ربك حتى يموت كما قال الحسن البصري لم يجعل الله لعبادة المؤمن أجلاً دون الموت وقرأ الآية واليقين هو ما يعاينه الميت فيوقن به كما قال تعالى عن أهل النار وكنان كذب يوم الدين حتى أنا واليقين وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لمسات عثمان بن مظعون قال أما عثمان فقد جاءه اليقين من ربه والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة ومن شر كههم في نوع من الحادهم لما ظنوا أن كمال النفس في مجرد العلم ولا في أن تصير عالماً معقولاً موازياً للعالم الموجود بل لا بد لها من العمل وهو حب الله وعبادته فان النفس لها قوتان علمية

ويشبهون عليه بقتالهم وهو يأمر الناس بالكف عن القتال وبأمر من يطعنه أن لا يقتلهم وروى أنه قال للمالك من كف يده فهو حر وقيل له تذهب إلى مكة فقال لا أكون من الحد في الحرم فقيل له تذهب إلى الشام فقال لا أفارق دار هجرتي فقيل له فقاتلهم فقال لا أكون أول من خلف محمد في أمنه بالسيف فكان صبر عثمان حتى قتل من أعظم فضائله عند المسلمين ومعلوم أن الدماء الكثيرة التي سفكت بإجتهاد علي ومن قاتله لم يسفك قبلها مثلها من دماء المسلمين فإذا كان ما فعله على مما لا يوجب القدرح في على بل كان دفع الظالمين إلى من الخوارج وغيرهم من النواصب القادحين في على واجبا فلأن يجب دفع الظالمين القادحين في عثمان بطريق الاولي والاخرى اذ كان بعد عثمان عن استحلال دماء المسلمين أعظم من بعد على عن ذلك بكثير وكان من قدح في عثمان بأنه كان يستحل اراقة دماء المسلمين بتعطيل الحدود وكان قد طرق من القدح في على ما هو أعظم من هذا وسوغ لمن أبغض علياً وعاداه وقتاله أن يقول ان علياً عطل الحدود الواجبة على قتله عثمان وتعطيل تلك الحدود ان كانت واجبة أعظم فساداً من تعطيل حد وجب بقتل الهرمزان واذا كان من الواجب الدفع عن على بأنه كان معذوراً بإجتهاد أو مجزئاً أن يدفع عن عثمان بأنه كان معذوراً بطريق الاولي وأما قوله أراد عثمان تعطيل حد الشرب في الوليد ابن عتبة حتى حذمه أمير المؤمنين فهذا كذب عليهم بل عثمان هو الذي أمر علياً باقامة الحد عليه كما ثبت ذلك في الصحيح وعلى خفف عنه وجلده أربعين ولو جلده ثمانين لم ينكر عليه عثمان وقول الرافضي ان علياً قال لا تعطل حدود الله وأنا حاضر فهو كذب وان كان صدقاً فهو من أعظم المدح لعثمان فان عثمان قبل قول على ولم ينعه من اقامة الحد مع قدرة عثمان على منعه لو أراد فان عثمان كان اذا أراد شيئاً فعله ولم يقدر على على منعه والا فلو كان على قادراً على منعه مما فعله من الامور التي أنكرت عليه ولم ينعه مما هو عنده منكراً مع قدرته كان هذا قدحاً في على فاذا كان عثمان أطاع علياً فيما أمر به من اقامة الحد دل على دين عثمان وعدله وعثمان ولي الوليد بن عتبة هذا على الكوفة وعندهم أن هذا لم يكن يجوز فان كان حراماً وعلى قادر على منعه وجب على على منعه فاذا لم ينعه دل على جواره عند على أو على مجزئاً واذا عجز عن منعه عن الامارة فكيف لا يجزئ عن ضربه الحد فعلم أن علياً كان عاجزاً عن حد الوليد لولا أن عثمان أراد ذلك فاذا أراد عثمان دل على دينه وقائل هذا يدعي أن الحدود ما زالت تبطل وعلى حاضر حتى في ولايته يدعون أنه كان يدع الحدود خوفاً وتقية فان كان قال هذا لم يقله الا لعلمه بان عثمان وحاشيته يوافقونه على اقامة الحدود والا فلو كان يتق منهم لما قال هذا ولا يقال انه كان أقدر منهم على ذلك فان قائل هذا يدعي أنه كان عاجزاً لا يمكنه اطهار الحق بينهم ودليل هذا أنه لم يمكنه

ساجدة الى العر وظنوا أن ذلك حصل لهم ظنوا سقوط الواجبات العامة عنهم وحل المحرمات العامة لهم وضلالهم من وجوده منها ظنهم أن الكمال في مجرد العلم والثاني ظنهم أن ما حصل لهم علم والثالث ظنهم أن ذلك العلم هو الذي يكمل النفس وكل من هذه المقدمات كاذبة فليس كمال النفس في مجرد العلم ولا في أن تصير عالماً معقولاً موازياً للعالم الموجود بل لا بد لها من العمل وهو حب الله وعبادته فان النفس لها قوتان علمية

وعلمية فلا تصلح الاصلاح الامر بن وهو ان تعرف الله وتعبد الله والجهمية هم خير من هؤلاء بكثير ومع هذا قلنا قال جهنم ومن وافقه ان الايمان بمجرد المعرفة أنكروا ذلك أئمة الاسلام حتى كفر من قال بهذا القول وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما وهذا القول وان كان قد تابعه عليه الصالحى والاشعري في كثير من كتبه وأكثر أصحابه فهو من أفسد الأقوال وأبعدها عن الصحة كما قد بينا في غير هذا الموضع لما بينا الكلام في معنى الايمان وقبوله (٣٠٤)

وأما المقدمة الثانية فلو كان كمال النفس في مجرد العلم فليس هو أى علم كان بأى معلوم كان بل هو العلم الذى لا بد منه العلم بالله وهؤلاء ظنوا أنه العلم بالوجود بما هو وجود وظنوا أن العالم أبدي أزلي فاذا حصل له العلم بالوجود الازلي الابدي كملت نفسه وعلى هذا بنى أبو يعقوب السجستاني وغيره من شيوخ الفلسفة الباطنية أقوالهم وكذلك أمثالهم من الفلاسفة كالناراي وغيره وابن سينا وان كان أقرب الى الاسلام منهم فقيه من الاتحاد بحسبه وأبو حامد وان سلك أحيانا مسلكهم لكنه لا يجعل العلم بمجرد الوجود موجبا للسعادة بل يجعل ذلك في العلم بالله وقد يقول في بعض كتبه انه العلم بالامور الباقية وهذا كلامهم فن قال ان العالم أزلي أبدي قال بقولهم ومن قال ان كل ما سوى الله كان معدوما ثم وجد لم يلزمه ذلك وابن عربي وابن سبعين ونحوهما جعوا بين المسلكين فصاروا يجعلون كمال النفس هو العلم بالوجود المطلق ويقولون ان الله هو الوجود المطلق فاخذوا من طريقة الصوفية أنه العلم بالله وأخذوا من كلام هؤلاء أنه العلم بالوجود المطلق وجعوا

عندهم اقامة الحد على عبيد الله بن عمرو وعلى نواب عثمان وغيرهم والرافضة تتكلم بالكلام المتناقض الذي ينقض بعضه بعضا عليه السلام وأما قوله أنه زاد الاذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة فصار سنة الى الآن فالجواب أن عليا رضي الله عنه كان ممن يوافق على ذلك في حياة عثمان وبعد مقتله ولهذا الما صار خليفة لم يأمر بإزالة هذا الاذان كما أمر بما أنكروه من ولاية طائفة من عمال عثمان بل أمر بعزل معاوية وغيره ومعلوم أن ابطال هذه البدعة كان أهون عليه من عزل أولئك ومقاتلتهم التي عجز عنها فكان على ازالة هذه البدعة من الكوفة ونحوها من أعماله أقدر منه على ازالة أولئك ولو أزال ذلك لعلمه الناس ونقلوه فان قيل كان الناس لا يوافقه فله على ازالتهما قيل فهذا دليل على أن الناس وافقوا عثمان على استحبابها واستحسنوها حتى الذين قالوا مع علي كعمار وسهل بن حنيف وغيرهما من السابقين الاولين والافهؤلاء الذين هم أكابر الصحابة لو أنكروا ذلك لم يخالفهم غيرهم وان قدر أن في الصحابة من كان ينكره ومنهم من لا ينكره كان ذلك من مسائل الاجتهاد ولم يكن هذا مما يعاب به عثمان وقول القائل هي بدعة ان أراد بذلك أنه لم يكن يفعل قبل ذلك فكذلك قتال أهل القبلة بدعة فإنه لم يعرف أن اماما قاتل أهل القبلة قبل علي وأين قتال أهل القبلة من الاذان فان قيل بل البدعة ما فعل بغير دليل شرعي قيل لهم من أين لكم أن عثمان فعل هذا بغير دليل شرعي وأن عليا قاتل أهل القبلة بدليل شرعي وأيضا فان علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحدث في خلافته العيد الثاني بالجامع فان السنة المعروفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنه لا يصلي في المصرا الجمعة واحدة ولا يصلي يوم النحر والفطر الا عيد واحد والجمعة كانوا يصلونها في المسجد والعيد يصلونها بالصبراء وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وعرفة قبل الصلاة وفي العيد بعد الصلاة واختلف عنه في الاستئذان لما كان على عهد علي قيل له ان بالبلد ضغفاء لا يستطيعون الخروج الى المصلى فاستألف عليهم رجلا يصلي بالناس بالمسجد قيل انه صلى ركعتين بتكبير وقيل بل صلى أربعاً بتكبير وأيضا فان ابن عباس عرق في خلافة علي بالبصرة ولم يرو عنه أنه أنكروا ذلك وما فعله عثمان من السداء الاول اتفق عليه الناس بعد أهل المذاهب الاربعة وغيرهم كما اتفقوا على ما سئله أيضا عمر من جميع الناس في رمضان على امام واحد وأما ما سئله على من اقامة العيدين فتنازع العلماء فيه وفي الجمعة على ثلاثة أقوال قيل انه لا يشرع في المصرا الجمعة واحدة وعيد واحد كقول مالك وبعض أصحاب أبي حنيفة لأنه السنة وقيل بل يشرع تعدد صلاة العيد في المصردون الجمعة كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين لكن فائل هذا بناء على أن صلاة العيد لا يشرط لها الاقامة والعدد كما يشرط الجمعة وقالوا -ها تصلي في المصير

بينهما فقالوا ان الله هو الوجود المطلق وأما المقدمة الثالثة فزعمهم أنهم حصل لهم العلم بالوجود وهذا باطل فان كلامهم في الالهيات مع قلته فالضلال أعاب عليه من الهدى والجهل أكثر فيه من العلم وهي العلوم التي تبقى معلوماتها وتكمل النفوس بها عندهم وأما الطبيعة فمبدأ الحركة والنمو والاستمالة ولكن منها كليات لا تنتهض بزعمهم وهي منتقضة وهذه الامور بمسؤولية في غير هذا الموضع ولكن نهينا عليه هنا لان مثل هذا الامدى وأمثاله الذين عظموا طريقهم



للإمام قتلهم عند كثر العلماء كأي حنيفة وأحمد وأبو بكر الصديق رضي الله عنه إنما قاتل ما نعى الزكاة لأنهم امتنعوا عن أدائها مطلقا والافلوقا لو انحن ثوبهم بأيدينا ولا ندفعها إلى أبي بكر لم يجر قتالهم عند أكثرين كأي حنيفة وأحمد وغيرهما ولهذا كان علماء الأمصار على أن القتال كان قتال فتنة وكان من فعد عنه أفضل ممن قاتل فيه وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والأوزاعي بل والشوري ومن لا يخصى عدده مع أن أبا حنيفة ونحوه من فقهاء الكوفيين فيما نقله القدوري وغيره عندهم لا يجوز قتال البغاة إلا إذا ابتدوا الإمام بالقتال وأما إذا أدوا الواجب من الزكاة وامتنعوا عن دفعها إليه لم يجر قتالهم وكذلك مذهب أحمد وغيره وهكذا جمهور الفقهاء على أن ذوى القربى هم قري رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه ليس للإمام ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم والمقصود أن كل من مرضى الله عنه من كان مافعله فيه هو متأول مجتهد يوافق عليه طائفة من العلماء المجتهدين الذين يقولون بموجب العلم والدليل (١) ليس لهم عمل يتوهمون فيه لكن اجتهد عثمان كان أقرب إلى المصلحة وأبعد عن المفسدة فإن الدماء خطر لها أعظم من الأموال ولهذا كانت خلافة عثمان هادية مهدية ساكنة والامة فيها منقعة وكانت ست سنين لا ينكر الناس عليه شيئا ثم أنكروا أشياء في الست الباقية وهي دون ما أنكروه على علي من حين تولى والذين خرجوا على عثمان طائفة من أو بائس الناس وأما على فكثير من السابقين الأولين لم يتبعوه ولم يبايعوه وكثير من الصحابة والتابعين قاتلوه وعثمان في خلافته فتحت الأمصار وقوتلت الكفار وعلى في خلافته لم يقتل كافر ولم تفتح مدينة فإن كان ما صدر عن الرأي فرأى عثمان أكمل وإن كان عن القصد فقصدته أم قالوا وإن كان على تزوج بفاطمة رضي الله عنها فعثمان قد زوجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنتين من بناته وقال لو كان عندنا ثالثة لزوجهنا عثمان وسمى ذا النورين بذلك اذ لم يعرف أحد جمع بين بنتي نبي غيره وقد صاهر النبي صلى الله عليه وسلم من بنى أمية من هودون عثمان أبو العاص بن الربيع فزوجه زينب أكبر بناته وشكر مصاهرته محبة على علي لما أراد أن يتزوج بنت أبي جهل فإنه قال ان بنى المغيرة استأذوني في أن يسكنوا قناتهم على بن أبي طالب وإنى لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل أبدا إنما فاطمة بضعة مني يربني ما أربها ويؤذي ما أذاها ثم ذكر صهره من بنى عبد شمس فأثنى عليه وقال حدثني فصدقني ووعدني فوفاني وهكذا مصاهرة عثمان لم يزل فيها جيدا لم يقع منه ما يعتب عليه فيها حتى قال لو كان عندنا ثالثة لزوجهنا عثمان وهذا يدل على أن مصاهرته للنبي صلى الله عليه وسلم أكمل من مصاهرته لعلي وفاطمة كانت أصغر بناته وعاشت بعده وأصيبته فصار لها من الفضل ما ليس لغيرها ومعلوم أن كبيرة البات في العادة تزوج قبل الصغيرة فأبو العاص تزوج أولا زينب بمكة ثم عثمان تزوج برقية وأم كلثوم واحدة بعد واحدة قالوا وشيعة عثمان المختصون به كانوا أفضل من شيعة علي المختصين به وأكثر خيرا وأقل شرا فالشيعة عثمان أكثر ما نقيم عليهم من البدع المحرافهم عن علي وسبهم له على المنابر لما جرى بينهم وبينه من القتال ما جرى لكن مع ذلك لم يكفروه ولا كفروا من يحبه وأما شيعة علي فبعضهم من يكفر الصحابة والامة ولعنه أكابر الصحابة ما هو أكثر من ذلك بأضعاف مضاعفة وشيعة عثمان تقاتل الكفار والرافضة لا تقاتل الكفار وشيعة عثمان لم يكن فيهم زنديق ولا مرتد وقد دخل في شيعة علي من الزنادقة والمرتدين

على كل من أجرته لا ينفي وجوبه بنفسه التي هي المجموع مع الأجزاء أما توقف الوجود على الماهية المغايرة فإنه يقتضي توقف الوجود الواجب على ما ليس داخل فيه ومعلوم أن افتقار الشيء إلى جزئه ليس هو كافتقاره إلى ما ليس جزؤه بل الأول لا ينفي كمال وجوبه إذا كان افتقاره إلى جزئه ليس أعظم من افتقاره إلى نفسه والواجب بنفسه لا يستغنى عن نفسه فلا يستغنى عما هو داخل في مسمى نفسه أما إذا قدر وجود واجب وماهية مغايرة له كان الواجب مقترا إلى ما ليس داخل في مسمى اسمه فن يجوز ذلك كيف يمنع هذا ولهذا كان قول مثبتة الصفات خيرا من قول أبي هاشم وأمثاله من المعتزلة وأتباعهم الذين قالوا إن وجود كل موجود في الخارج مغاير لذاته الموجودة في الخارج وإن وجود واجب الوجود ذاته على ماهيته وإن كان قد وافقه على ذلك طائفة من أهل الانبيات في أثناء كلامهم حتى من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم كابن الرغواني وهو أحد قول الراربي بل هو الذي رجحه في أكثر كتبه وكذلك أبو حامد فإبطال مثل هذا التركيب أولى من إبطال ذلك وأدنى

(١) قوله ليس لهم عمل يتوهمون فيه كذا في النسخة وتأمل وانظر كتبه معجده

الاحوال أن يكون مثله فان من قال ان الوجود زائد على الماهية لزمه أن يجعل الماهية قابلة للوجود والوجود صفة لها فيجعل الوجود الواجب صفة لغيره والصفة مقتقرة الى محلها وهذا الافتقار أو سرب الى أن تكون الصفة ممكنة من افتقار الجميع الى جزئه فان افتقار الجميع الى نفسه لا ينافي وجوبه بنفسه فكيف افتقاره الى صفته اللازمة له والى ما يقدر أنه جزؤه الذي لا يوجد الا في ضمن نفسه وأما افتقار الصفة الى الموصوف فأدل على امكان الصفة بنفسها فاذا كان الوجود الواجب لا يمتنع أن يكون صفة لماهية فكيف يمتنع أن يكون مجموعا وغاية ما يقال ان الاجتماع صفة للاجزاء المجتمعة الموجودة الواجبة ومعلوم أن صفة الاجزاء الواجبة بنفسها أولى أن تكون موجودة واجبة من صفة الماهية التي هي في نفسها ليست وجودا فهذا الذي ذكره هناك حجة عليه هناع أنه يمكن تقريره بخير مما قرر به فانه قد يقال ان هذا تقرير ضعيف وذلك أنه قال لا نسلم ان الواجب لنفسه لا يكون مفتقرا الى غيره فان الواجب لنفسه هو الذي لا يكون مفتقرا الى مؤثر فاعل ولا يمتنع أن يكون موجبا بنفسه وان كان مفتقرا الى القابل فان الفاعل الموجب بالذات لا يمتنع توقف تأثيره على القابل

ما لا يحصى عدده الا الله تعالى وشيعة عثمان لم توال الكفار والرافضة يوالون اليهود والنصارى والمشركين على قتال المسلمين كما قد عرف عنهم في وقائع وشيعة عثمان ليس فيهم من يدعي فيه الالهية ولا النبوة وكثير من الداخلين في شيعة علي من يدعي نبوته أو الهيته وشيعة عثمان ليس فيهم من قال ان عثمان امام معصوم ولا منصوب عليه والرافضة تزعم أن عليا منصوب عليه معصوم وشيعة عثمان متفقة على تقديم أبي بكر وعمر وتفضيلهما على عثمان وشيعة علي المتأخرون أكثرهم يذمونهما ويسبونهما وأما الرافضة فتتفق على بغضهما واذنهما وكثير منهم يكفرونهما وأما الزيدية فكثير منهم أيضا يذمونهما ويسبونهما بل ويلعنهما وخيار الزيدية الذين يفضلونه علم ما يذمون عثمان أو يقعون فيه وقد كان أيضا في شيعة عثمان من يؤخر الصلاة عن وقتها يؤخر الظهر أو العصر ولهذا لما تولى بنو العباس كانوا أحسن مراعاة للوقت من بني أمية لكن شيعة علي المختصون به الذين لا يقرون بإمامة أحد من الأئمة الثلاثة وغيرهم أعظم تعطيل للصلاة بل ولغيرها من الشرائع وانهم لا يصلون جمعة ولا جماعة فيعطلون المساجد ولهم في تقديم العصر والعشاء وتأخير المغرب ما هم أشد انحرافا فيه من أولئك وهم مع هذا يعظمون المشاهدة مع تعطيل المساجد مضاهاة للمشرىكين وأهل الكتاب الذين كانوا اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا فابن هذا من هذا فالشر والفساد الذي في شيعة علي أضعاف أضعاف الشر والفساد الذي في شيعة عثمان والخير والصلاح الذي في شيعة عثمان أضعاف أضعاف الخير الذي في شيعة علي وبني أمية كانوا شيعة عثمان فكان الاسلام وشرائعه في زمنهم أظهر وأوسع مما كان بعدهم وفي الصحيحين عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال هذا الامر عزيزا الى اثني عشر خليفة كلهم من قريش ولفظ البخاري اثني عشر أميرا وفي لفظ لا يزال امر الناس ماضيا ولهم اثنا عشر رجلا وفي لفظ لا يزال الاسلام عزيزا الى اثني عشر خليفة كلهم من قريش وهكذا كان فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة معاوية وابنه يزيد ثم عبد الملك وأولاده الاربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز وبعد ذلك حصل في دولة الاسلام من النقص ما هو باق الى الآن فان بني أمية تولوا على جميع أرض الاسلام وكانت الدولة في زمنهم عربية والخليفة يدعي باسمه عبد الملك وسليمان لا يعرفون عضد الدولة ولا عز الدين وجهاء الدين وفلان الدين وكان أحدهم هو الذي يصلي بالصلوات الخمس وفي المسجد يعقد الرايات ويؤمر الامراء وانما يسكن داره لا يسكنون الحصون ولا يحتججون على الرعية وكان من أسباب ذلك أنهم كانوا في صدر الاسلام في القرون المفضلة قرن العصابة والتابعين وتابعيهم وأعظم ما نعمه الناس على بني أمية شيان أحدهما تكلمهم في علي والثاني تأخير الصلاة عن وقتها ولهذا روى عمر بن مرة الجلي بعد موته فقيل له ما فعل الله بك قال غفرت لي بمحافظتي على الصلوات في مواقيتها وحبى علي بن أبي طالب فهذا حافظ علي هاتين السنين حين ظهر خلافا فغفر الله له بذلك وهكذا شأن من تولى الخلافة من بني هاشم في بني هاشم صارت في بني العباس فان الدولة الهاشمية أول ما ظهرت كانت الدعوة الى الرضا من آل محمد وكانت شيعة الدولة محبين لبني هاشم وكان الذي تولى الخلافة من بني هاشم يعرف قدر الخلفاء الراشدين والسابقين الاولين من المهاجرين والانصار فلم يظهر في دولتهم الا تعظيم الخلفاء الراشدين وذكركم على المنابر



والثناء عليهم وتعظيم الصحابة والافلو تولى والعباد بالله رافضى بسبب الخلفاء والسابقين الاولين  
لقاب الاسلام ولكن دخل في غمار الدولة من كانوا لا يرضون باطنه ومن كان لا يمكنهم دفعه  
كالم يمكن عليا قع الامراء الذين هم اكابر عسكره كالاشعث بن قيس والاشتر النخعي وهاشم  
المرقال وامثالهم ودخل من ابناء المجوس ومن في قلبه غل على الاسلام من اهل البدع  
والزنادقة وتبعهم المهدي يقتلهم حتى اندفع بذلك شر كبير وكان من خيار خلفاء بني العباس  
وكذلك كان فيه من تعظيم العلم والجهاد والدين ما كانت به دولته من خيار دول بني العباس  
وكأنها كانت تمام سعادتهم فلم ينتظم بعدها الامراء مع أن أحدا من العباسيين لم يستولوا  
على الاندلس ولا على أكثر المغرب وانما غلب بعضهم على أقرى بقية مدة ثم أخذت منهم بخلاف  
أولئك فانهم استولوا على جميع المملكة الاسلامية وقهر واجيع أعداء الدين وكانت جيوشهم  
جيشا بالاندلس يفتحونه وجيشا ببلاد الترك يقاتلون القان الكبير وجيشا ببلاد العبيد وجيشا  
بأرض الروم وكان الاسلام في زيادة وقوة عزيزا في جميع الارض وهذا تصديق ما أخبر به النبي  
صلى الله عليه وسلم حيث قال لا يزال هذا الدين عزيزا ما تولى اثنا عشر خليفة كلهم من قريش  
وهؤلاء اثنا عشر خليفة هم المذكورون في التوراة حيث قال في بشارته باسمعيل وسيلدا اثني  
عشر عظيما ومن ظن أن هؤلاء اثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة امامتهم فهو في غاية  
الجهل فان هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف الاعلى بن أبي طالب ومع هذا فلم يتمكن في خلافته  
من غزو الكفار ولا فتح مدينة ولا قتل كافرا بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض  
حتى طمع فيهم الكفار بالشرق والشام من المشركين وأهل الكتاب حتى يقال انهم أخذوا بعض  
بلاد المسلمين وان بعض الكفار كان يحمل اليه كلام حتى يكف عن المسلمين فأى عز للاسلام  
في هذا والسيف يعمل في المسلمين وعدوهم قد طمع فيهم ونال منهم وأما سائر الائمة غير علي  
فلم يكن لاحد منهم سف لاسيما المنتظر بل هو عند من يقول بامامته إما خائف عاجز وإما هارب  
مخفف من أكثر من أربع مائة سنة وهو لم يهد ضالا ولا أمر معروف ولا نهى عن منكر ولا نصر  
مظلوما ولا أفتى أحدا في مسألة ولا حكم في قضية ولا يعرف له وجود فأى فائدة حصلت من هذا  
لو كان موجودا فضلا عن أن يكون الاسلام به عزيزا ولا يزال أمر هذه الامة حتى يتولى اثنا  
عشر خليفة وآخرهم المنتظر وهو موجود الآن الى أن يظهر عندهم أكان الاسلام لم يزل  
عزيزا في الدولتين الاموية والاماسية وكان عزيزا وقد خرج الكفار بالشرق والمغرب وفعلاوا  
بالمسلمين ما يطول وصفه وكان الاسلام لا يزال عزيزا الى السوم وهذا خلاف ما دل عليه الحديث  
وأياضا فالاسلام عند الامامية هو ما هم عليه وهم أذل فرق الامة فليس في أهل الاهواء أذل من  
الرافضة ولا أكثر لقوله منهم ولا أكثر استعجالا للنفق منهم وهم على زعمهم شيعة الاثني عشر  
وهم في غاية الذل فأى عز للاسلام بهؤلاء الاثني عشر على زعمهم وكثير من اليهود اذا سلم بنسب  
لانه رأى في التوراة ذكر الاثني عشر الدين ولوا على الامة من قريش ولاية عامة فكان الاسلام  
في زعمهم عزيزا وهذا معروف وعدنا أول ابن هبيرة الحديث على أن المراد أن قوانين المملكة  
بأثني عشر مشل الوزير والقاضي ونحو ذلك وهذا ليس بشئ بل الحديث على ظاهره لا يحتاج الى  
تكلف وآخرون قالوا فيه مقالة ضعيفة كآبي الفرج بن الجوزي وغيره ومنهم من قال لا أفهم  
معناه كآبي بكر بن العربي وأما مروان وابن الزبير فلم يكن لاحد منهم ولاية عامة بل كان زمنه  
زمن فتنة لم يحصل فيها من عز الاسلام وجهاد أعدائه ما يتناوله الحديث ولهذا جعل طائفة

وسواء كان اقتضاؤه بالذات لنفسه  
أولما هو خارج عنه وهذا كما يقول  
الفيلسوف في العقل الفعال بأنه  
موجب بذاته للصورة الجوهرية  
والانفس الانسانية وان كان ما  
اقتضاه لذاته متوقفا على وجود  
الهيولى القابلة فقد يقال ان هذا  
التقرير ضعيف لوجه أحدها ان  
الكلام فيما هو واجب بنفسه لا فيما  
هو موجب لغيره أو فاعله وإذا قدر  
ان الموجب الفاعل يقف على غيره  
لم يلزم أن يكون الواجب بنفسه  
يقف على غيره الثاني ان الموجب  
الفاعل لا تقف نفسه على غيره  
وانما يقف تأثيره ولا يلزم من  
توقف تأثيره على غيره توقفه  
وهذا كما ذكره من التمثيل  
بالعقل الفعال فان أحدا لا يقول  
ان نفسه تتوقف على غيره الذي  
يقف عليه تأثيره فاذا كان هذا في  
الموجب فكيف بالواجب بل هم  
يقولون ان نفس ايجابه يتوقف  
على غيره بل وصول الاثر الى المحل  
يتوقف على استعداد المحل الثالث  
أن هذا التمثيل يمكن في غير الواجب  
بنفسه أما هو سبحانه وتعالى فلا  
يتصور أن تقف ذاته على غيره  
ولا فعله على غيره فان القوابل هي  
أيضا من فعله فالكلام في فعله  
للقبول لها كالكلام في فعله القابل  
فكل ما سواه فقير اليه مفعول له  
وهو مستغن عن كل ما سواه من  
كل وجه بخلاف الفاعل المتجاوز

من الناس خلافة على من هذا الباب وقالوا لم تثبت بنص ولا إجماع وقد أنكر الإمام أحمد وغيره على هؤلاء وقالوا من لم يربع على في الخلافة فهو أضل من جار أهله واستدل على ثبوت خلافته بحديث مسفيته عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تكون ملكا فقيل للراوى ان بنى أمية يقولون ان عليا لم يكن خليفة فقال كذبت أمية بنى الزرقاء والكلام على هذه المسئلة لبسطه موضع آخر والمقصود هنا أن الحديث الذي فيه ذكر الاثنى عشر خليفة سواء قدر أن عليا دخل فيه أو قدر أنه لم يدخل فالمراد بهم من تقدم من الخلفاء من قریش وعلى أحق الناس بالخلافة في زمنه بل أرب عند أحد من العلماء

(فصل) اذا تبين هذا فماذا كره من فضائله التي هي عند الله فضائل فهي حق لا كره للثلاثة ما هو أكل منها وأما ما ذكره من الفضيلة بالقرابة فعنه أجوبة أحدها أن هذا ليس هو عند الله فضيلة فلا عبرة به فان العباس أقرب منه نسبيا وجزرة من السابقين الاولين من المهاجرين وقدرى أنه سيد الشهداء وهو أقرب نسباً منه ولله صلى الله عليه وسلم من بنى العم عدد كثير كجعفر وعقيل وعبد الله وعبيد الله والفضل وغيرهم من بنى العباس وكربعة وأبي سفيان بن الحرب بن عبد المطلب وليس هؤلاء أفضل من أهل بدر ولا من أهل بيعة الرضوان ولا من السابقين الاولين الا من تقدم بسابقتها كحمزة وجعفر فان هذين رضى الله عنهم من السابقين الاولين وكذلك عبيدة بن الحرب الذي استشهد يوم بدر وحيثما ذكره من فضائل فاطمة والحسن والحسين لا حجة فيه مع أن هؤلاء لهم من الفضائل الصالحة ما لم يذكره هذا المصنف ولكن ذكر ما هو كذب كالحديث الذي رواه أخطب خوارزم أنه لما تزوج على بفاطمة زوجها الله اياه من فوق سبع سموات وكان الخاطب جبريل وكان اسرافيل وميكائيل في سبعين ألفاً من الملائكة شهدوا وهذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكذلك الحديث الذي ذكره عن حذيفة (الثاني) أن يقال ان كان إيمان الاقارب فضيلة فأبو بكر متقدم في هذه الفضيلة فان أمه آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الناس وأبو طالب لم يؤمن وكذلك أمه آمنت بالنبي صلى الله عليه وسلم وأولاده وأولاد أولاده وليس هذا لاحد من الصحابة غيره فليس في أقارب أبي بكر ذرية أبي قحافة لا من الرجال ولا من النساء الا من قد آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم بنته وكانت أحب أزواجه اليه وهذا أمر لم يشركه فيه أحد من الصحابة الا عمر ولكن لم تكن حفصة ابنته بنزلة عائشة بل حفصة طلقها ثم راجعها وعائشة كان يقسم لها البنتين لما وهبته أسودة ليلتها ومصاهرة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وسلم كانت على وجه لا يشاركه فيها أحد وأما مصاهرة علي فقد شركه فيها عثمان وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم بنتا بعد بنت وقال لو كان عندنا ثالثة لزوجهنا عثمان ولهذا سمي ذا النورين لانه تزوج بنتي بني وقد شركه في ذلك أبو العاص بن الربيع وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم أكبر بناته زينب وحده مصاهرته وأراد أن ينسبه به على في حكم المصاهرة لما أراد على أن يتزوج بنت أبي جهل فذكره سهره هذا قال حدثني فصدقتني ووعدتني فوفاني وأسلمت رينب قبل اسلامه بعدة وتأيت عليه حتى أعادها اليه النبي صلى الله عليه وسلم قيل أعادها بالنكاح الاول وقيل بل جدد لها نكاحا والصحيح أنه أعادها بالنكاح الاول هذا الذي ثبتته أمه الحديث كأحمد وغيره وقد تنازع الناس في مثل هذه المسئلة اذا أسلمت الزوجة قبل زوجها على أقوال مذكورة في غير هذا الموضع والله أعلم

لاذى يتوقف فعله على قابل فانه فعل مفتقر الى شيء منفصل عنه لكن يمكن أن يجاب عنه بأن يقال اذا كان الموجب لغيره المتوقف ايجابه على غيره لا يمنع أن يكون موجبا بنفسه كما قالوا في العقل الفعالي فان يكون توقف ايجابه على غيره لا يمنع أن يكون واجبا بنفسه أولى وأحرى فان الموجب لغيره واجب وزيادة اذا لا يوجد الا ما هو موجود ولا يوجد الا ما هو واجب والعقل الفعال يقولون هو واجب بغيره وهو موجب بغيره لا واجب بنفسه ومقصوده أن الوجوب والايجاب بالذات لا يمنع توقف ذلك على غيره وانما يمنع كونه مفعولا للغير وتخصيص الكلام أنه اذا قيل ان الوجود زائد على الماهية كانت الماهية محسلا للوجود الواجب فيكون الواجب لنفسه مفتقرا الى قابل لا الى فاعل فنقول الواجب هو الذي لا يكون مفتقرا الى فاعل ليس هو الذي لا يكون مفتقرا الى قابل فان الذي قام عليه قطع التسلسل أن الواجب لا فاعل له ولا عمل له أما كون الوجود الواجب له محمل هو موصوف به أم لا فنذكر كلام آخر لكنه عضد ذلك بأن الايجاب بالذات لا ينافي كون الموجب له محمل يقبله فكذلك الوجوب بالذات لا ينفي أن يكون له محمل يقبله واستشهد بالعقل النفعي



علة المجموع واحد معين أو واحد منها غير معين وأما إذا قيل كل واحد واحد فذلك أبعد لأنه يقتضي اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد وهو ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء فان قيل إذا كان المجموع هو الأجزاء ونفس الاجتماع فهذا لا يقتضي شيئا منفصلا قيل هذا هو القول بوجوب ذلك بنفسه وقد تقدم إبطاله فإنه يكون كل جزء ممكنا بنفسه والاجتماع ممكن بنفسه ولم يكن هنا ما يغير ذلك حتى يقال هو واجب بنفسه فلا يمكن أن يكون هنا ما هو واجب بنفسه (٣٠٩) وقد أبطل غيره هذا القسم بوجهين

أحدهما ذكره الرازي والآمدي أن ما كان سبب المجموع كان سبب كل واحد من أجزائه ذلك المجموع فلو قدر جزء من أجزائه المجموع سببا لزم كون ذلك الجزء سببا لنفسه فيلزم كون الممكن علة معلولا وأيضا فذلك الجزء معلول فإذا كان هو مرجحا للمجموع كان مرجحا لعلته فيكون علة لعلته

(فصل) ولم يذكر ابن سينا ولا غيره في إثبات واجب الوجود قطع الدور كما لم يذكر الجمهور قطع التسلسل لظهور فسادهم وقد ذكرنا غير مرة أن المقدمة إذا كانت معلومة مثل علمنا بأن الحدث لا بد له من محدث بل مثل علمنا أن هذا الحدث له محدث كان العلم بها كافيا في المطلوب وإن ما يرد على الأمور المعلومة هو من جنس شبهة السوفسطائية التي لانهاية لها فيجب الفرق بين ما يكون من المقدمات خفيا على أكثر الناس يحتاج إلى بيان وما يكون معلوما لا أكثر الناس والشبه الواردة عليه من جنس شبهة السوفسطائية ولما كان أهل الكلام كثيرا ما يوردون ويورد عليهم ما هو من جنس شبهة السوفسطائية كما يورد الكفار

فيه ما وقع ولهذا لما كان خيرا بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوهم من الفلاسفة كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم بل ولا سمعوا على وجهها بنقل أهل العلم أسماها بالأسانيد المعروفة وإنما سمعوا بجلا تامل على حق وباطل ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجدودة في مصنفاتهم الثابتة بالعقل عنهم وجد من ذلك ما يخالف تلك النقول عنهم وهذا من جنس نقل التواريخ والسير ونحو ذلك من المراسلات والمقاطيع وغيرهما مما فيه صحيح وضعيف وإذا كان كذلك ما علم بالكتاب والسنة والنقل المتوازن من محاسن الصحابة وفضائلهم لا يجوز أن يدفع بنقول بعضها منقطع وبعضها محرف وبعضها لا يقدر حقا فبما علم فإن اليقين لا يزول بالشك ونحن قد تبينا ما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا وما يصدق ذلك من المنقولات المتواترة عن أدلة العقل من أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء فلا يقدر في هذا أمر مشكوك فيها فكيف إذا علم بطلانها وأما قوله إن الشهرستاني من أشد المتعصبين على الإمامية فليس كذلك بل يميل كثيرا إلى أشياء من أمورهم بل يذكر أحيانا من كلام الاسماعيلية الباطنية منهم وتوجيهه ولهذا اتهمه بعض الناس بأنه من الاسماعيلية وإن لم يكن الأمر كذلك وقد ذكرنا من اتهمه شواهد من كلامه وسيرته وقد يقال هو مع الشيعة بوجه ومع أصحاب الأشعرية بوجه وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام والوعاظ وكانوا يدعون بالأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين وإن كان أكثرها كذبا على علي بن الحسين وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة أما بباطنه وإمامداهنة لهم فإن هذا الكتاب كتاب الملل والنحل صنفه رئيس من رؤسائهم وكانت له ولاية ديوانية وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه وكذلك صنفه كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا الميل إلى التشيع والفلسفة وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة إن لم يكن من الاسماعيلية أعني المصنف له ولهذا انحامل فيه للشيعة تحاملا ينادوا كان في غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية فهذا يدل على المداهنة لهم في هذا الكتاب لأجل من صنفه وأضاف هذه الشبهة التي حكاها الشهرستاني في أول كتاب الملل والنحل عن إبليس في مناظرته للأئمة لا تعلم إلا بالنقل وهو لم يذكر لها أسنادا بل لا أسناد لها أصلا فإن هذه لم تنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة ولا عن أئمة المسلمين المشهورين ولا هي أيضا مما هو معلوم عند أهل الكتاب وهذه لا تعلم إلا بالنقل عن الأنبياء وأئمة توجد في شيء من كتب المقالات وبعض كتب النصارى والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة وهم يكذبون بالقدر في شبهة والله أعلم

(٣٧ - منهاج ثالث) الذين يجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق لم يكن لهذا أحد محدود ولا عدم محدود بل هو بحسب ما يخطر للقلوب فلهذا صار كما طال الزمان أو رد المتأخرون أسولة سوفسطائية لم يذكرها المتقدمون وزاد المتأخرون مقدمة في الدليل لدفع ذلك السؤال فرادوا وأولاً أن الحدث لا يختص بوقت دون وقت إلا بخصص والاقوات متناهية والأمور المتناهية لا تمتنع اختصاص بعضها دون بعض إلا بخصص منفصل ثم زادوا بعدهم أن تخصيص ممكن والممكن لا يترجح وجوده على عدمه إذا لا يترجح أحد طرفيه

في مثل هذا اذا كان الناقلون له ممن له هوى ومعلوم أن شيعة علي لهم هوى في نصره فكيف يصدقون في نقل النص عليه هذا مع أن العقلاء وأهل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق المسلمين أكثر تعدد الكذب وتكذيباً للحق من الشيعة بخلاف غيرهم من الخوارج وإن كانوا مارقين فهم يصدقون لا يتعمدون الكذب وكذلك المعتزلة يتدينون بالصدق وأما الشيعة فالكذب عليهم غالب من حين ظهوروا (الوجه الثامن) أن يقال قد علم أهل العلم أن أول ما ظهرت الشيعة الامامية المدعية للنص في أواخر أيام الخلفاء الراشدين واقتضى ذلك عبد الله بن سبا وطائفة الكذابون فلم يكونوا موجودين قبل ذلك فأى تواتر لهم (التاسع) أن الأحاديث التي نقلها الصحابة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان أعظم تواتراً عند العامة والخاصة من نقل هذا النص فإن جاز أن يقدح في نقل جماهير الصحابة لتلك الفضائل فالقدح في هذا أولى وإن كان القدح في هذا متعذراً ففي تلك أولى وإذا ثبتت فضائل الصحابة التي دلت عليها تلك النصوص الكثيرة المتواترة امتنع اتفاقهم على مخالفة هذا النص فإن مخالفته لو كان حقاً من أعظم الأثم والعدوان (العاشر) أنه ليس أحدهم من الامامية ينقل هذا النص باسناد متصل فضلاً عن أن يكون متواتراً وهذه الالفاظ تحتاج إلى تكرير فإن لم يدرس ناقلوها عليهم لم يحفظوها وأين العدد الكثير الذين حفظوا هذه الالفاظ كحفظ الالفاظ القرآن وحفظ التشهد والأذان جيلاً بعد جيل إلى الرسول ونحن إذا ادعينا التواتر في فضائل الصحابة تدعى تارة التواتر من جهة المعنى كتواتر خلافة الخلفاء الأربعة ووقعة الجمل وصفين وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة وعلى بغاطمة ونحو ذلك مما لا يحتاج فيه إلى نقل لفظ معين يحتاج إلى درس وتواتر ما للصحابة من السابقة والأعمال وغير ذلك وتارة التواتر في نقل الالفاظ حفظها من يحصل العلم بنقله (الوجه الحادي عشر) أن المنقول بالنقل المتواتر عن أهل البيت يكذب مثل هذا النقل وانهم لم يكونوا يدعون أنه منصوص عليهم بل يكذبون من يقول ذلك فضلاً عن أن يثبتوا النص على اثني عشر (الوجه الثاني عشر) أن الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدد الاثني عشر مما أخرجاه في الصحيحين عن جابر بن سمرة قال دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول لا يزال أمر الناس ماضياً ولهم اثنا عشر رجلاً ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت عني فسألت أبي ماذا قال النبي صلى الله عليه وسلم قال قال كلهم من قريش وفي لفظ لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة ثم قال كلمة لم أفهمها قلت لأبي ما قال قال كلهم من قريش وفي لفظ لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة والذي في التوراة يصدق هذا وهذا النص لا يجوز أن يراد به هؤلاء الاثنا عشر لأنه قال لا يزال الإسلام عزيزاً ولا يزال هذا الأمر عزيزاً ولا يزال أمر الناس ماضياً وهذا يدل على أنه يكون أمر الإسلام قائماً في زمن ولايتهم ولا يكون قائماً إذا انقضت ولايتهم وعند الاثني عشرية لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثني عشر بل ما زال أمر الأمة فاسداً متقضياً يتولى عليهم الظالمون المعتدون بل المافقون الكافرون وأهل الحق أذل من اليهود وأيضاً فإن عندهم ولاية المنتظر دائمة إلى آخر الدهر وحيث فلا يبقى زمان يخلو عندهم من الاثني عشر وإذا كان كذلك لم يبق الزمان نوعين نوع يقوم فيه أمر الأمة ونوع لا يقوم بل هو قائم في الزمان كلها وهو خلاف الحديث الصحيح (١) وأيضاً فالامر الذي لا يقوم بعد ذلك إلا إذا قام المهدي أما المهدي الذي يقربه أهل السنة وأما مهدي الرافضة ومدته قليلة لا ينتظم فيها أمر الأمة وأيضاً فإنه قال

\* قلت ولقائل أن يقول هذا الوجه أيضاً فاسد من وجوه أحدها أن يقال لم لا يجوز أن تكون تلك الأجزاء كلها واجبة قوله على ما سيأتي تحقيقه في مسألة التوحيد يقال له الذي ذكرته فيما بعد في مسألة التوحيد هي الطريقة المعروفة لابن سينا وأتباعه من الفلاسفة وهي وجهان أحدهما مبناه على أن المركب يفتقر إلى أجزائه وهذا هو الوجه الذي ذكرته هنا فصار مدار هذا الوجه الثاني على الأول فلم يذكر إلا الأول وقد تبين فساد الوجه الثاني الذي ذكرته في التوحيد مبناه على كون الوجوب بصير معلولاً وهذا هو الذي ذكرته في كون الوجود الواجب لا يزيد على الماهية لئلا يكون معلولاً للماهية وأنت قد أفسدت هذا الوجه وما أفسدته به يفسد الآخر أيضاً فتبين أن ما ذكرته في مسألة

(١) قوله وأيضاً فالامر الذي الخ في العبارة نقص طاهر وحرر كتبه معججه



عقب غيره يكون مسبباً عنه بل قد يكونان مسببين لسبب آخر وان كان شرطاً فيه ثم الكلام في هذا ينحصر الى الفرق بين السبب وجزئته والشرط وليس هذا موضع استقصائه فان المقصود حاصل بدون ذلك واعماله تقدم وهذا ان تقدم العلة الامارة على المفعول المفعول امر معقول عند جماهير العقلاء من الاولين والآخرين وانما يجوز كون المفعول المفعول مقارناً لفاعل طائفة قليلة من الناس كابن سينا والرازي ونحوهما وقد زعم الرازي في محصله وغيره ان المتكلمين والعلافة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب بالذات وهي العلة القديمة لسكن المتكلمون يقولون انه فاعل بالاختيار فلهذا يمنعون قدم شيء من الممكنات والمتفلسفة يقولون انه غير فاعل بالاختيار فلهذا قالوا بقديم مفعوله وهذا الذي قاله غاط على الطائفتين جعاً كما قد بسطناه في موضع آخر فالتكلمون الذين يقولون بامتناع مفعول قديم يقولون ان ذلك ممتنع على أي وجه قدر فاعله ويقولون كون الرب فاعلاً لغير الاختيار ممتنع أيضاً وليس امتناع أحدهما مشروطاً بالعلم بامتناع الآخر والعلافة القائلون بقديم الفاعل لا لهم قول ان في العلة الاولى هل هي فاعلة بالاختيار أو موجهة بلا اختيار وقد ذكر القولين عنهم أبو البركات صاحب المعبر وغيره وهو يختار انه فاعل بالاختيار مع قوله بقديم الفعل وليست مسألة القدم ملازمة لمسألة الفاعل بالاختيار لا عند هؤلاء ولا عند هؤلاء كما ادعاه الرازي على الطائفتين وكذلك القول بإمكان مفعول مقارن لفاعل هو قول بعض القائلين بقديم المالم لا قولهم كلهم ولا قول واحد من أتباع الرسل ولا من (٣١١) يقول بأن الله خالق لما برأه محدث له

وحينئذ فالقول بتقدم الفاعل على مفعوله تقدم مفعولاً زمانياً وأما مقدران تقدير الزمان قول جمهور العقلاء فهذا أحد الجوابين (الوجه الثاني) ان يقال هب أنهم أرادوا بالتقدم تقدم العلة على المفعول من غير تقدم بالزمان ولا تقدير الزمان وكان اللزم هو الملزوم لكن الشيء الواحد اذا عبر عنه بعبارتين تدل كل منهما على وصف غير الوصف الآخر كان تعدد المعاني باعفاً وان كانت الذات واحدة ولهذا قد تعلم الذات بوصف ولا تعلم بوصف آخر فاداً كان ذات التقدم ذات العلة فليس المفهوم من نفس العلة هو المفهوم من نفس التقدم وان كانا

وعلى اكل من والاهما كافر قد عوى المدعى ان اول سيف سل بس أهل القبلة كان مسلوا على قواعد الامامة التي تزارع فيها الناس دعوى كاذبة ظاهرة الكذب يعرف كذبها بآدنى تأمل مع العلم بما وقع واما كان القتال فتنة عدد كثير من العلماء وعند كثير منهم وهو من باب قتال أهل العدل والحق وهو القتال بتأويل سائغ اطاعة غير الامام لا على قاعدة يديته ولو ان عثمان ناره منار عون في الامامة وقتلهم لكان قتالهم من جنس قتال علي وان كان ليس بينه وبين أولئك نزاع في السواعد الدينية ولكن اول سيف سل على الخلاف في القواعد الدينية سيف الخوارج وقتلهم من أعظم القتال وهم الذين ابتدعوا اورا الخلفاء بالصحة وقائلوا عليها وهم الذين توارثت النصوص بذكرهم كقوله صلى الله عليه وسلم لم تعرف مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وعلى رضى الله عنه لم يقتل أحد على امامة من قاتله ولا قاتله أحد على امامته نفسه ولا على أحد قط في رمن خلافة أنه أحد بالامامة منه لا عائشة ولا طلحة ولا الزبير ولا معاوية وأصحابه ولا الخوارج بل كل الامة كانوا معترفين بفضل علي وسابقته بعد قتل عثمان وأنه لم يبق في الصحة من عائلته في رمن خلافة كما كان عثمان كذلك لم ينار ع قط أحد من المسلمين في امامته وخلافته ولا تحادهم اثنان في أن غيره أحق بالامامة منه فصلا عن القتال على ذلك وكذلك أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وبالجملة فكل من له حجة بأحوال القوم

(٣٨ - منهاج ثالث) متلار من ل معنى العلة انه اقتضاه وأوجه ومضى التقدم أنه قبله وقد يفهم السبق والقبلية من لا يعلم أنه علة بعد فاذا قبل لو كان علة لكان قبله كان هذا صحيحاً ثم العتل يجرى بأن الشيء لا يكون قبل نفسه فضلاً عن أن يكون قبل ما هو قبل نفسه بأي وجه فسر معنى السبق والقبلية وحينئذ فيستدل بهذا على دالس لم يفهم الامتناع من لفظ العلة وأما من فهم الامتناع من لفظ العلة كما عليه جمهور الفطر السليمة فلا يحتاج الى هذا بل كن كون الشيء دليلاً على الشيء معناه انه يلزم من ثبوته ثبوته والشيئان المتلارمان كل منهما يصلح ان يكون دليلاً على الآخر ثم من شأن الانسان أن يستدل بالظاهر على الخفى لكن الظهور والخفاء من الامور النسبية فقد يظهر لهذا ما لا يظهر لهذا وقد يظهر للانسان في وقت ما يخفى عليه في وقت آخر فلهذا يمكن أن يستدل بهذا على ذلك وبذلك على هذا اذا قدر ان هذا أظهر من دالته ودالته أظهر من هذا أخرى اما بحسب شخصي واما بحسب حالين وهذه المعاني من تظن لها النحلث عنه شبه كثيرة فيما يورده الناس على الحدود والادلة التي قد يقال انه لا فائدة فيها ولا حاجة اليها وذلك صحيح وقد يقال بل يدفع بها وهذا أيضاً صحيح لكن من حصر العلم بطريق عنه هو مثل حسمين ودليل معين أخطأ كثيراً كما ان من قال ان حد غيره ودليله لا يغيب بحال أخطأ كثيراً وهذا كما ان الدين أوجبوا الطريق والاب لا يحصر بل العلم الابه مطلقاً خطوا والذين قالوا لا حاجة اليه بحال بل

الغالية كالنصيرية ومذهبهم مركب من مذهب المجوس والصابئة والفلاسفة مع اظهار التشيع وجدهم رجل يهودي كلزبييل رجل مجوسي وقد كانت لهم دولة وأتباع وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهناك أسرارهم مثل كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار الهمداني وكتاب الغزالي ونحوهم ومن ادعى أنه المهدي ابن التومرت الذي خرج أيضاً بالمغرب وسمى أصحابه الموحدين وكان يقال له في خطبهم الامام المعصوم والمهدي المعلوم الذي يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً وهذا ادعى أنه من ولد الحسن دون الحسين فإنه لم يكن رافضياً وكان له من الخبرة بالحديث ما ادعى به دعوى تطابق الحديث وقد علم بالاضطرار أنه ليس هو الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ومثل عدة آخرين ادعوا ذلك منهم من قبل ومنهم من ادعى ذلك فيه أصحابه وهؤلاء كثير ولا يحصى عددهم الا الله وربما حصل بأحدهم نفع لقوم وان حصل به ضرر لا تخرب كما حصل بمهدي المغرب انتفع به طوائف وانضربه طوائف وكان فيه ما يحمده وكان فيه ما يذم وبكل حال فهو وأمثاله خير من مهدي الرافضة الذي ليس له عين ولا أثر ولا يعرف له حسن ولا خير لم ينتفع به أحد في الدنيا ولا في الدين بل حصل باعتقاده وجوده من الشر والفساد ما لا يحصى الارب العباد وأعرف في زماننا غير واحد من المشايخ الذين فيهم زهد وعبادة يظن كل منهم أنه المهدي وربما يخاطب أحدهم بذلك مرات متعددة ويكون المخاطب له بذلك الشيطان وهو يظن أنه خطاب من قبل الله ويكون أحدهم اسمه أحمد بن ابراهيم فيقال له محمد وأحمد سواء وابراهيم الخليل هو جدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوله ابراهيم فقد واطأ اسمك اسمه واسم أبيلك اسم أبيه ومع هذا فهؤلاء مع ما وقع لهم من الجهل والغلط كانوا خيراً من منتظر الرافضة ويحصل بهم من النفع ما لا يحصل بمنتظر الرافضة ولم يحصل بهم من الضرر ما حصل بمنتظر الرافضة بل ما حصل بمنتظر الرافضة من الضرر أكثر منه

(فصل) قال الرافضي الثاني أنا قدينا أنه يجب في كل زمان امام معصوم ولا معصوم غير هؤلاء اجماعاً

(والجواب) من وجوه أحدها منع المقدمة الاولى كما تقدم والثاني منع طوائف لهم المقدمة الثانية (١) الثاني القول بالموجب (الثالث) أن هذا المعصوم الذي يدعونه في وقت ما قد ولد عندهم لا أكثر من أربع مائة وخمسين سنة فإنه دخل السرداب عندهم سنة ستين ومائتين وله خمس سنين عند بعضهم وأقل من ذلك عند آخرين ولم يظهر عنه شيء مما يفعله أقل الناس تأميراً مما يفعله آحاد الولاة والقضاة والعلماء فضلاً عما يفعله الامام المعصوم وأي منفعة للوجود في مثل هذا لو كان موجوداً فكيف اذا كان معدوماً والذين آمنوا بهذا المعصوم أي لطف وأي منفعة حصلت لهم به نفسه في دينهم أو دنياهم وهل هذا الا فساد مما يدعيه كثير من العامة في القطب والغوث ونحو ذلك من أسماء يعظمون مسماها ما هو أعظم من رتبة النبوة من غير تعيين لشخص معين يمكن أن ينتفع به الانتفاع المذكور في مسمى هذه الاسماء وكما يدعى كثير منهم حياة الخضر مع أنهم لم يستفيدوا بهذه الدعوى منفعة لا في دينهم ولا في دنياهم وإنما غاية من يدعى ذلك أنه يدعى جريان بعض ما يقدر الله على يدي مثل هؤلاء وهذا مع أنهم لا حاجة لهم الى معرفته ولم ينتفعوا بذلك لو كان حقاً فكيف اذا كان ما يدعونه باطلاً ومن هؤلاء من يتمثل له الجنى في صورة ويقول أنا الخضر ويكون كاذباً وكذلك الذين يذكرون رجال الغيب

تكون أجزاءه واجبة وما ذكره من الدلالة فقد بينا ضعفها في مسألة الوجدانية فهنا لما احتجوا بهذه الدلالة على حدوث العالم ذكر ضعفها وأحال على ما ذكره في الوجدانية فكيف يحتج بها بعينها في مثل هذا المطلوب بعينه وهو كون الاجسام ممكنة لأنهم مركبة ويحبل على ما ذكره في التوحيد ومعلوم أنه لو أبطلها حيث تعارض نصوص الكتاب والسنة واعتمد عليها حيث لا تناقض ذلك لكان مع ما فيه من التناقض أقرب الى العقل والدين من أن يحتج بها في نفي لوازم نصوص الكتاب والسنة وببطلها حيث لا تخالف نصوص الانبياء الوجه الثاني أن يقال أنت أيضاً قد بينت في الكلام على اثبات وحدانية الله تعالى فساد

(١) قوله الثاني القول بالموجب كذا في الاصل وتأمل فإن الثاني تقدم والثالث الذي بعده فيه الجواب بالنسليم فله من زيادة التامخ أو في الكلام نقص اهـ كتبه مصححه



ورؤيتهم انما رأوا الجن وهم رجال غائبون وقد يظنون أنهم انس وهذا قد بيناه في مواضع تطول  
حكايتهما مما تواتر عندنا وهذا الذي تدعيه الرافضة امام مفقود عندهم وامام معدوم عند العقلاء  
وعلى التقديرين فلا منفعة لاحد به لافي دين ولا في دنياه فنعلق دينه بالمجهولات التي لا يعلم موتها  
كان ضالا في دينه لان ما علق به دينه لم يعلم صحته ولم يحصل له به منفعة فمثل يفعل مثل هذا الا  
جاهل لكن الذين يعتقدون حياة الخضر لا يقولون انه يجب على الناس طاعته مع أن الخضر كان  
حياموجودا

(فصل) قال الرافضي الثالث الفضائل التي اشتمل كل واحد منهم عليها الموجبة  
لكونه اماما

(والجواب) من وجوه أحدها أن تلك الفضائل غايتها أن يكون صاحبها أهلا أن تعقله  
الامامة لكنه لا يصير اماما بمجرد كونه أهلا كما أنه لا يصير الرجل قاضيا بمجرد ثوبه أهلا لذلك  
(الثاني) أن أهلية الامامة ثابتة لا خرين من قریش كتبوتها هؤلاء وهم أهل أن يتولوا  
الامامة فلا موجب للتخصيص ولم يصيروا بذلك أئمة (الثالث) أن الثاني عشر منهم معدوم  
عند جمهور العقلاء فامتنع أن يكون اماما (الرابع) أن العسكريين ونحوهما من طبقة  
أمثالهم لم يعلم لهم ما تبرز في علم أو دين كما عرف لعلي بن الحسين وأبي جعفر وجعفر بن محمد

(باب) قال الرافضي الفصل الخامس أن من تقدمه لم يكن اماما وبطل عليه وجوه  
(قلت والجواب) أنه ان أريد بذلك أنهم لم يتولوا على المسلمين ولم يبايعهم المسلمون ولم يكن  
لهم سلطان يقيمون به الحدود ويوفون به الحقوق ويجاهدون به العدو ويصلون بالمسلمين الجمع  
والاعباد وغير ذلك مما هو داخل في معنى الامامة فهذه مكاره فان هذا أمر معلوم بالتواتر  
والرافضة وغيرهم يعلمون ذلك ولولم يتولوا الامامة لم نقدح فيهم الرافضة لكنهم يطلقون ثبوت  
الامامة وانتفاءها ولا يفصلون هل المراد ثبوت نفس الامامة ومباشرتها أو نفس استحقاق ولاية  
الامامة ويطلقون لفظ الامام على الثاني ويوهمون أنه يتناول النوعين وان أريد بذلك أنهم  
لم يكونوا يصلحون للامامة وأن عليا كان يصلح لهادونهم وأنه كان أصلي لهم منهم فهذا كذب  
وهو مورد النزاع ونحن نجيب في ذلك جوابا عاما كلياً ثم نجيب بالتفصيل أما الجواب العام  
الكل فقول نحن عالمون بكونهم أئمة صالحين للامامة علمنا يقينياً قطعياً وهذا لا يتنازع فيه  
اثنان من طوائف المسلمين غير الرافضة بل أئمة الامة وجهورها يقولون اننا علم أنهم كانوا أحق  
بالامامة بل يقولون اننا علم أنهم كانوا أفضل الامة وهذا الذي نعلمه ونقطع به ونجزم به لا يمكن أن  
يعارضه بدليل قطعي ولا ظني أما القطعي فلان القطعيات لا يتناقض موجباتها ومقتضاها وأما  
الظنيات فلان الظني لا يعارض القطعي وجملة ذلك أن كل ما يورده القادح فلا يخلو عن أمرين  
أما نقل لانعلم صحته أو لانعلم دلالة على بطلان امامتهم وأي المقدمتين لم يكن معلوماً يصلح  
لمعارضة ما علم قطعاً واذ اقام الدليل القطعي على ثبوت امامتهم لم يكن علياً أن نجيب عن الشبه  
المفضلة كما أن ما علم قطعاً لم يكن علياً أن نجيب عما يعارضه من الشبه السوفسطائية وليس  
لاحد أن يدفع ما علم يقيناً بالظن سواء كان ناظراً أو مناظراً بل ان تبين له وجه فساد الشبهة وبينه  
لغيره كان ذلك زيادة علم ومعرفة وتأييد في الحق في النظر والمناظرة وان لم يتبين ذلك لم يكن له  
أن يدفع اليقين بالشك وسنبين ان شاء الله تعالى الادلة الكثيرة على استحقاقهم للامامة وأنهم  
كانوا أحق بها من غيرهم

هذه الطريقة التي سلكها ابن  
سينا وغيره من الفلاسفة التي  
أحلت عليها هنا وذلك انه قال  
الفصل الثاني في امتناع وجود  
الهيئ لكل واحد منهم من صفات  
الالهية ما لا تخرو قد احتج النافون  
لشركة بمسالك ضعيفة المسالك  
الاول هو ما ذكره الفلاسفة وذلك  
انهم قالوا لو قدر وجود واجبين كل  
واحد منهما واجب لذاته فلا يخلو  
اما أن يقال باتفاقهما من كل وجه  
أو باختلافهما من كل وجه أو  
باتفاقهما من وجه دون وجه فان  
كان الاول فلا تعدد في مسمى  
واجب الوجود اذا تعدد والظاهر  
دون غير محال وان كان الثاني فما  
اشتركا في وجوب الوجود وان  
كان الثالث فما به الاشتراك غير  
ما به الاقتران وما به الاشتراك ان  
لم يكن هو وجوب الوجود فليس  
بواجبين بل أحدهما دون الآخر  
وان كان الاشتراك بوجوب  
الوجود فهو ممتنع لوجهين الاول  
هو أن ما به الاشتراك من وجوب  
الوجود اما أن يتم تحققه في كل

(فصل) قال الرافضي الاول قول أبي بكر ان لي شيطانا يعتريني فان استقمت فأعينوني وان زغت فقوموني ومن شأن الامام تكميل الرعية فكيف يطلب منهم الكمال (والجواب) من وجوه أحدها أن المأثور عنه أنه قال ان لي شيطانا يعتريني يعني الغضب فإذا اعتراني فاجتنبوني لا أوتر في ابتاركم وقال أطيعوني ما أطعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من أعظم ما يمدح به كآسنيته ان شاء الله تعالى (الثاني) أن الشيطان الذي يعتريه قد فسر بأنه يعرض لآس آدم عند الغضب فخاف عند الغضب أن يعتدي على أحد من الرعية فأمرهم بمجانبة عند الغضب كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان فمنه عن الحكم في الغضب وهذا هو الذي أراد أبو بكر أراد أن لا يحكم وقت الغضب وأمرهم أن لا يطلبوا منه حكما أو يحملوه على حكم في هذه الحال وهذا من طاعته لله ورسوله (الثالث) أن يقال الغضب يعترى بني آدم كلهم حتى قال سيد ولد آدم اللهم انما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر وانني اتخذت عندك عهدا لن تخلفنيه أيما مؤمن أذيت أو سببت أو جلدته فأجعلها له كفارة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة أخرجه في الصحيحين عن أبي هريرة وأخرجه مسلم عن عائشة قالت دخل رجلان على النبي صلى الله عليه وسلم فأغضباه فسيهما ولعنهما فلما أخرجا قلت يا رسول الله من أصاب من الخير ما أصاب هذان الرجلان قال وما ذاك قلت لعنهما وسببتهما قال أو ما علمت ما شارطت عليه ربّي قلت انما أنا بشر فأبشر أَرْضِي كما يَرْضِي البشر وأغضب كما يغضب البشر فأبشأ أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها له طهورا وزكاة وقربة وأيضا فوسى رسول كريم وقد أخبر الله عن غضبه عماد كره في كتابه فإذا كان مثل هذا لا يقدر في الرسالة فكيف يقدر في الإمامة مع أن النبي صلى الله عليه وسلم شبه بأب بكر إبراهيم وعيسى في لونه وحله وشبه عمر بنوح وموسى في شدته في الله فإذا كانت هذه الشدة لانا في الإمامة فكيف تنافها شدة أبي بكر (الرابع) أن يقال أبو بكر رضي الله عنه قصد بذلك احترازا أن يؤذي أحد من الرعية فأبشأ كل هذا أو غيره من غضب على من عصاه وفاتلهم وفاتلوه بالسيف وسفل دماءهم فان قيل كانوا يستحقون القتال بعصية الامام واغضابه قيل ومن عصي أبابكر وأغضبه كان أحق بذلك لكن أبو بكر ترك ما يستحقه ان كان على يستحق ذلك والافتمتع أن يقال من عصي عليا وأغضبه جازله أن يقاتله ومن عصي أبابكر لم يجزله تأديبه فدل على أن ما فعله أبو بكر أكبر من الذي فعله علي وفي المسند وغيره عن أبي برزة أن رجلا أغضب أبابكر قال فقلت له أتأذن لي أن أضرب عنقه يا خليفة رسول الله قال فذهبت كلمتي غضبه ثم قال ما كانت لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يستحل أن يقتل مسلما بمجرد مخالفة أمره والعلماء في حديث أبي برزة على قولين منهم من يقول مراده أنه لم يكن لاحد أن يقتل أحدا سبه الا الرسول صلى الله عليه وسلم ومنهم من يقول ما كان لاحد أن يحكم بعلمه في الدماء الا الرسول وقد تخلف عن بيعته سعد بن عبادة فما آذاه بكلمة فضلا عن فعل وقد قيل ان عليا وغيره امتنعوا عن بيعته ستة أشهر فما أزعجهم وما ألزمهم بيعته فهل هذا كله الامن كمال ورعه عن أذى الامة وكمال عدله وتقواه وهكذا قوله فإذا اعتراني فاجتنبوني (الخامس) ان في الصحيح عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد الا وكل به قرينه من الجن

واحد من الواجبين بدون ما به الافتراق أو لا يتم دونه فان كان الاول فهو محال والا كان المعنى المشترك المطلق متحققا في الاعيان من غير تخصص وهو محال وان كان الثاني كان وجوب الوجود ممكنا لا افتقار في تحققه الى غيره فالوصف به وهو ما قبل بوجوب وجوده أولى أن يكون ممكنا الوجه الثاني ان مسمى واجب الوجود اذا كان مركبا من امرين وهو وجوب الوجود المشترك وما به الافتراق فيكون مقترا في وجوده الى كل واحد من مفرديه وكل واحد من المفردين مغاير للجملة المركبة منهما ولهذا يتصور تعقل كل أحد من الافراد مع الجهل بالمركب منها والمعلوم غير المجهول وكل ما كان مقتفرا الى غيره في وجوده كان ممكنا لا واجبا لذاته اذ لا معنى لواجب الوجود لذاته الا ما لا يفتقر في وجوده الى غيره وهذه المحالات انما لزمت من القول بتعدد واجب الوجود لذاته فيكون محالا قال



قالوا يا ربنا يا رسول الله قال واياي ولكن ربي أعاني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير وفي الصحيح  
عن عائشة قالت يا رسول الله أومع شيطان قال نعم قالت ومع كل إنسان قال نعم قالت  
ومعك يا رسول الله قال نعم ولكن ربي أعاني عليه حتى أسلم والمراد في أصح القولين استسلم  
وانقاد لي ومن قال حتى أسلم أنا فقد حرف معناه ومن قال الشيطان صار ما مونا فقد حرف  
لفظه وقد قال موسى لما قتل القبطي هذا من عمل الشيطان أنه عدو مضل مبين وقال قتي  
موسى وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره وذكر الله في قصة آدم وحواء فأزاهما الشيطان  
عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقوله فوسوس لهما الشيطان لبيدي لهما ما وورى عنهما من  
سواهما فإذا كان عرض الشيطان لا يقدر في نبوة الأنبياء عليهم السلام فكيف يقدر في  
إمامة الخلفاء وإن ادعى مدع أن هذه النصوص مؤولة قيل له فيجوز لغيره أن يتأول قول  
الصدوق لما ثبت بالدلائل الكثيرة من إيمانه وعلمه وتقواه وورعه فإذا ورد لفظ مجمل يعارض  
ما ورد وجب تأويله وأما قوله فإن استقممت فأعينوني وإن زغت فقوموني فهذا من كمال عدله  
وتقواه وواجب على كل إمام أن يقتدي به في ذلك وواجب على الرعية أن تعامل الأئمة بذلك  
فإن استقام أعانوه على طاعة الله تعالى وإن زاغ وأخطأ بينوا له الصواب ودلوه عليه وإن تعد  
ظلماً منعوه منه بحسب الامكان فإذا كان منقاد الحق كأبي بكر فلا عذر لهم في ترك ذلك وإن  
كان لا يمكن دفع الظلم إلا بما هو أعظم فساداً منه لم يدفعوا الشر القليل بالشر الكثير \* وأما  
قول الرافضي ومن شأن الإمام تكميل الرعية فكيف يطلب منهم السكينة فغنه أجوبة أحدها  
أننا لنسلم أن الإمام يكملهم وهم لا يكملونه أيضاً بل الإمام والرعية يتعاونون على البر والتقوى  
لا على الأثم والعدوان بمنزلة أمير الجيش والقافلة والصلاة والحج والدين قد عرف بالرسول فلم يبق  
عند الإمام دين ينقربه ولكن لا بد من الاجتهاد في الجزئيات فإن كان الحق فيها بيناً أمر به  
وإن كان متبيناً للإمام دونهم بينه لهم وكان عليهم أن يطيعوه وإن كان مشتبها عليهم اشتروا  
فيه حتى يتبين لهم وإن تبين لأحد من الرعية دون الإمام بينه له وإن اختلف الاجتهاد فالإمام  
هو المتبع في اجتهاده إذا لا بد من الترجيح والعكس ممتنع وهذا كما نقوله الرافضة الإمامية  
في نواب المعصوم فإنه وإن تبين لهم الكلمات فلا بد في تبين الجزئيات من الاجتهاد وحيثما فكل  
إمام هو نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ريب في عصمته ونوابه أحق بالاتباع من  
نواب غيره والمراد بكونهم نوابه أن عليهم أن يقوموا بما قام به ليس المراد استخلافهم فإن طاعة  
الرسول واجبة على كل متول سواء ولاية الرسول أو غيره وطاعته بعدموته كطاعته في حياته ولو  
ولي هو رجل لوجب عليه وعلى غيره ما يجب على غيره من الولاية (الوجه الثاني) أن كلامنا  
المخوفين قد استكمل بالآخر كالتناظرين في العلم والمشاورين في الرأي والمتعاونين المتشاركين  
في مصلحة دينهم ما ودنياهما وانما يمتنع هذا في الحالتين سبحانه لأنه لا بد أن يكون للممكنات  
المحدثات فاعل مستغن بنفسه غير محتاج إلى أحد لا يعرض إلى الدور في المؤثرات والتسلسل  
فيها وأما المخالفة فكلاهما يستفيد حوله وقوته من الله تعالى لا من نفسه ولا من الآخر فلا دور  
في ذلك (الوجه الثالث) أنه ما زال المتعلمون ينهون معلمهم على أشياء ويستفيدون من العلم منهم  
مع أن عامة ما عند المتعلم من الأصول تلقاها من معلمه وكذلك في الصنائع وغيرهم (الوجه الرابع)  
أن موسى صلى الله عليه وسلم قد استفاد من الخضر ثلاث مسائل وهو أفضل منه وقد قال  
الهدد لسليمان أحطت بما لم تحط به وليس الهدد قريبا من سليمان ونبينا صلى الله عليه وسلم

وربما استروح بعض الأصحاب  
في إثبات الوحدةانية إلى هذا  
المسلك أيضا وهو ضعيف إذ لقائل  
أن يقول وإن سلمنا الاتفاق بينهما  
من وجه والاتفاق من وجه وأن  
ماه الاتفاق هو وجوب الوجود  
ولكن لم قلتم بالامتناع وماذا كرموه  
في الوجه الأول انما يلزم أن لو كان  
مسمى وجوب الوجود معنى  
وجوديا وأما بتقدير أن يكون  
أمرا سلبيا ومعنى عدميا وهو عدم  
افتقار الوجود إلى علة خارجية فلا  
فلم قلتم بكونه أمرا وجوديا ثم بسط  
الكلام في كونه عدميا بما ليس  
هذا موضع الكلام فيه قال وعلى  
هذا فبطل القول بالوجه الثاني  
فإنه إذا كان حاصل الوجوب  
يرجع إلى صفة سلب فلا يوجب  
ذلك التركيب من ذات واجب  
الوجود والامنا وجب بسيط أصلا  
فإنه ما من بسيط إلا ويتصف بسلب  
غيره عنه وإن سلمنا أن وجوب  
الوجود أمر وجودي ولكن  
ماذا كرموه من لزوم التركيب  
فهو لازم وإن كان واجب الوجود

كان يشاور أصحابه وكان أحيانا يرجع اليهم في الرأي قال له الحباب يوم بدر يا رسول الله أرايت هذا المنزل أهو منزل أنزلك الله تعالى فليس لنا أن نتعداه أم هو الحرب والرأي والمكيدة فقال هو الحرب والرأي والمكيدة فقال ليس هذا بمنزل قتال فرجع إلى رأي الحباب وكذلك يوم الخندق كان قد رأى أن يصالح غطفان على نصف تمر المدينة وينصرف عن القتال بخفاء سعيد فقال يا رسول الله إن كان الله أمرك بهذا فسمعوا وطاعة أو كما قال وإن كنت أنت إنما فعلت هذا لمصلحة فقد كانوا في الجاهلية وما ينالون منها ثمرة الإبراء وقراء فلما أعزنا الله بالاسلام نعطيهم تمرنا ما نعطيهم إلا السيف أو كما قال فقبل منه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وعمر أشار عليه لما أذن لهم في غزوة تبوك في نحر الركاب أن يجمع أروادهم ويدعوفها بالبركة فقبل منه وأشار عليه بأن يردأ بأهريرة لما أرسله بنعله بشر من لقيه وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله بالجنة لما خاف أن يتكلموا فقبل منه وأبو بكر لم يكن يرجع اليهم فيما ليس فيه نص من الله ورسوله بل كان إذا تبين له ذلك لم يبال عن مخالفته ألا ترى أنه لما نازعه عمر في قتال أهل الردة لأجل الخوف على المسلمين ونازعه في قتال مانعي الزكاة ونازعه في إرسال جيش أسامة لم يرجع اليهم بل بين لهم دلالة النص على ما فعله وأما في الأمور الجزئية التي لا يجب أن تكون منصوبة بل يقصد بها المصلحة فهذه ليس هو فيها بأعظم من الأنبياء (الخامس) أن هذا الكلام من أبي بكر ما زاده عند الأمة الأشرفا وتعظيما ولم تعظم الأمة أحدا بعد نبينا كما عظمت الصديق ولا أطاعت أحدا كما أطاعته من غير رغبة أعطاها إياها ولا رهبة أخافهم بها بل الذين يابعدوا الرسول تحت الشجرة يابعدوا طوعا مقربين بفضيلته واستحقاقه ثم مع هذا لم يعلم أنهم اختلفوا في عهد في مسألة واحدة في دينهم إلا وأزال الاختلاف بيننا لهم ومراجعتهم له وهذا أمر لا يشركه فيه غيره وكان عمر أقرب إليه في ذلك ثم عثمان وأما علي فقاتلهم فقاتلوه فلا قوم لهم ولا قوموه فأى الإمامين حصل به مقصود الإمامة أكثر وأى الإمامين أقام الدين ورد المرتدين وقاتل الكافرين واتفقت عليه كلمة المؤمنين هل يشبه هذا بهذا الأمن هو في غاية النقص من العقل والدين

(فصل) قال الرافضي (الثاني) قول عمر كانت بيعة أبي بكر فلتة وفي الله المسلمين شرها فن عاد إلى مثلها فاقتلوه وكونها فلتة يدل على أنها لم تقع عن رأي صحيح ثم سأل وقاية شرها ثم أمر بقتل من يعود إلى مثلها وكان ذلك يوجب الطعن فيه

(والجواب) أن لفظ عمر ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس من خطبة عمر التي قال فيها ثم أنه قد بلغني أن قائلًا منكم يقول والله لو مات عمر يابعت فلانا فلا يغترن أمرؤا أن يقول عما كانت بيعة أبي بكر فلتة إلا وإنها قد كانت كذلك ولكن قد وفي الله شرها وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرة أن يقتلوا وأنه كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وفيه أن الصديق قال وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم فأخذ بيدي ويد أبي عبيدة وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها كان والله أن أقدم فيضرب عنقي لا يقر بني من أثم أحب إلى أن أأمر على قوم فيهم - ثم أبو بكر اللهم إلا أن تسول لي نفسي شيئا عند موتى لأجده الآن وقد تقدم الحديث بكماله ومعنى ذلك أنها وقعت بخفاء لم تكن قد استعددتا لها ولا تنهاها لأن أبا بكر كان متعينا لذلك فلم يكن يحتاج في ذلك إلى أن يجتمع لها الناس إذ كلهم يعلمون أنه أحق بها

واحدا من حيث أن مسمى واجب الوجود من كسب من الذات المتصفة بالوجوب ومن الوجوب الذاتي فما هو العذر عنه مع اتحاد واجب الوجود فهو العذر مع تعدده قلت الوجه الأول ذكره الرازي قبله في إبطال هذا والوجه الثاني ذكره الرازي كما ذكره الشهرستاني قبله وهو أن هذا منقوض بمشاركة واجب الوجود لساير الموجودات في مسمى الوجود وامتيازها عنها بوجوب الوجود فقد صار فيه على أصلكم ما به الاشتراك وما به الامتياز والآمدي يقول إن وجوب الوجود بالاشتراك اللفظي وقاله قبله الشهرستاني والرازي مع تناقضهما في ذلك وقولهما في موضع آخر خلاف ذلك والمقصود هنا أن لما ذكره في إبطال تعدد واجب الوجود وفساد طرف ابن مينا وأتباعه في ذلك يبين بطلان ما أحال عليه في قوله لا يجوز أن تكون الأجزاء كلها واجبة على ما سيأتي تحقيقه في مسألة التوحيد ومن أعجب خيذلان



وليس بعد أبي بكر من يجتمع الناس على تفضيله واستحقاقه كما اجتمعوا على ذلك في أبي بكر فمن أراد أن ينفر ديعة رجل دون ملامن المسلمين فاقتلوه وهو لم يسأل وقاية شرها بل أخبر أن الله وفي شر الفتنة بالاجماع

(فصل) قال الرافضي (الثالث) قصورهم في العلم والتجأؤهم في أكثر الاحكام

الى علي

المخالفين للسنة وتضعيفهم للحجة  
اذا نصر بها حق وتقويتها اذا نصر  
بها باطل أن حجة الفلاسفة على  
التوحيد قد أبطلها لما استدلو بها  
على أن الاله واحد والمدلول حق  
لا ريب فيه وان قدر ضعف الحجة  
ثم انه احتج بها بعينها على نفي لوازم  
علا الله على خلقه بل ما يسلم  
تعطيل ذاته فعملها حجة فيما  
يسلم تعطيل ويبطلها اذا  
احتج بها على التوحيد وأيضاً  
ذكره في ابطال هذه الحجة يبطل  
الوجه الاول أيضاً فانه اذا لم يمنع  
واجبان بأنفسهما قال لا يمنع جزآن  
كل منهما واجب بنفسه بطريق  
الاولى والاخرى واعلم أن الوجهين  
الذين أبطلتهما الحجة أحدهما  
مع كون الوجوب أمراً ثبوتياً  
والثاني المعارضة أما المعارضة  
فواردة على هؤلاء الفلاسفة لا  
مصدوحة لهم عنها ومعارضة  
الشهرستاني والرازي وأطلس العزالي  
أجود من معارضة الآمدي ومن  
اعتذر عن ذلك بأن الواجب لفظ  
مشرك لم يطلان توحيد الفلاسفة

(والجواب) أن هذان أعظم البهتان أما أبو بكر فاعرف أنه استفاد من علي شيئاً أصلاً  
وعلى قدر روى عنه واحتذى حذوه واقتدى بسيرته وأما عمر فقد استفاد على منه أكثر مما استفاد  
عمر منه وأما عثمان فقد كان أقل علماً من أبي بكر وعمر ومع هذا لما كان يحتاج الى علي  
حتى ان بعض الناس شكوا الى علي بعض سعاة عمال عثمان فأرسل اليه بكتاب الصدقة فقال علي  
لا حاجة لمانه وصدق عثمان وهذه فرائض الصدقة ونصبتها التي لا تعلم الا بالتوقيف فيها عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وهي من أربع طرق أحدها عند علماء المسلمين كتاب أبي بكر الذي كتبه  
لانس بن مالك وهذا هو الذي رواه البخاري وعمل به أكثر الأئمة وبعده كتاب عمر وأما الكتاب  
المنقول عن علي ففيه أشياء لم يأخذ بها أحد من العلماء مثل قوله في خمس وعشرين شاه وان هذا  
خلاف النصوص المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا كان ما روى عن علي اماً منسوخ  
واما خطأ في النقل والرابع كتاب عمرو بن حزم كان قد كتبه لما بعثه الى بحران وكتاب  
أبي بكر هو آخر الكتب فكيف يقول عاقل انهم كانوا يلجئون اليه في أكثر الاحكام وقصاه لم  
يكونوا يلجئون اليه بل كان شر مح وعبيدة السلماني ومحوهما من القصة الذين كانوا في زمن علي  
يقضون بما تعلموه من غير علي وكان شر مح قد تعلم من معاذ بن جبل وغيره من الصحابة وعبد الله لم  
من عمر وغيره وكانوا لا يشاورونه في عامة ما يقضون به استعانة بما عندهم من العلم فكيف  
يقال ان عمر وعثمان كانا يلجئان اليه في أكثر الاحكام وقد قال علي كان رأيي ورأي عمر  
في أمهات الاولاد أن لا ينعن والآن قد رأيت أن ينعن فقال له عبيدة السلماني رأيك مع عمر  
في الجماعة أحب اليك من رأيك وحده في العرقه فهذا قاضيه لا يرجع الحدأيه في هذه المسئلة  
مع أن أكثر الناس اعلم من رأيك فليدعها لغيره فليدعها لغيره فليدعها لغيره فليدعها لغيره فليدعها لغيره  
اليه في هذه المسئلة فكيف يلجئون اليه في غيرها وفيها من الصوص ما يشق ويكفي واعلم ان  
يقضي ولا يشاور علياً وربما قضى بقضيه أنكرها على لمخالصها قول جمهور الصحابة كابني عم  
أحدهما أخ لا مفضي له بالمال فأنكر ذلك علي وقال بل يعطى السدس ويشترى مكان  
في الباقي وهذا قول سائر الصحابة يريدون غيره فلم يكن الناس مقلدين في ذلك أحداً وقول علي  
في الجدل يقل به أحد من العلماء الا ابن أبي ليلى وأما قول ابن مسعود فقال به أصحابه وهم أهل  
الكوفة وقول زيد قال به خلق كثير وأما قول الصديق فقال به جمهور الصحابة وقد جمع الشافعي  
ومحمد بن نصر المروزي كتاباً كبيراً فيما يأخذ به المسلمون من قول علي لكون قول غيره من  
الصحابة أتبع للكتاب والسنة وكان المرجوح من قوله أكثر من المرجوح من قول أبي بكر وعمر  
وعثمان والراجح من أقوالهم أكثر فكيف انهم كانوا يلجئون اليه في أكثر الاحكام

(فصل) قال الرافضي (الرابع) الوقائع الصادرة عنهم وقد تقدم أكثرها

(فصل الجواب) قد تقدم عنها مجمل ومفصلاً وبان الجواب عما يسكر عليهم أسير من الجواب  
عما يسكر على علي وانه لا يمكن أحداً له علم وعدل أن يحرجهم ويركي علياً بل متى ركي علياً كانوا

أولى بالتركية وان جرحهم كان قد طرق الجرح الى على بطريق الاولى والرافضة ان طردت قولها  
لزمها جرح على أعظم من جرح الثلاثة وان لم تطرده تدين فسادها وتناقضه وهو الصواب كما يذم  
مثل ذلك اليهود والنصارى اذا قد حوا في نبوة محمد دون نبوة موسى وعيسى فما يورد الكفاي  
على نبوة محمد سؤالا الا ويرد على نبوة موسى وعيسى أعظم منه وما يورد الرافضي على امامة  
الثلاثة الا ويرد على امامة على ما هو أعظم منه وما يورد الفيلسوف على أهل الملل يرد عليه ما هو  
أعظم منه وهكذا كل من كان أبعد عن الحق من غيره يرد عليه أعظم مما يرد على الأقرب ومن  
الطرق الحسنة في مناظرة هذا أن يورد عليه من جنس ما يورده على أهل الحق وما هو أغلظ منه  
فان المعارضة نافعة وحينئذ فان فهم الجواب الصحيح علم الجواب عما يورد على الحق وان وقع في  
الحيرة والعجز عن الجواب اندفع شره بذلك وقيل له جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا

(فصل) قال الرافضي (الخامس) قوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين أخبر بأن عهد  
الامامة لا يصل الى الظالم والكافر ظالم لقوله والكافرون هم الظالمون ولا شك في ان الثلاثة  
كانوا كفارا يعبدون الاصنام الى ان ظهر النبي صلى الله عليه وسلم

(والجواب) من وجوه أحدها يقال الكفر الذي يعقده الايمان الصحيح لم يبق على صاحبه  
منه ذم هذا معلوم بالاضطرار من دين الاسلام بل من دين الرسل كلهم كما قال تعالى قل للذين  
كفروا ان ينتهوا يعذروا لهم ما قد سلف وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الاسلام يجب ما قبله  
وفي لفظ يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الجحيم يهدم ما كان قبله (الثاني)  
انه ليس كل من ولا على الاسلام بأفضل ممن أسلم بنفسه بل قد ثبت بالنصوص المسفضة أن  
خير لقرون القرن الاول وعامتهم أسلموا بانفسهم بعد الكفر وهم أفضل من القرن الثاني الذين  
ولدوا على الاسلام ولهذا قال أكثر العلماء ما يجوز على الله أن يبعث ممن آمن بالانبياء قبل محمد  
صلى الله عليه وسلم فانه اذا جاز أن يبعث نبياً من ذرية ابراهيم وموسى فن الدين آمنوا بهما أولى  
وأحرى كما قال تعالى فآمن له لوط وقال اني مهاجر الى ربى وقال تعالى وقال الذين كفروا لرسولهم  
لنخرجنكم من أرضنا أولتعودن في ملتنا فأوحى اليهم ربهم لهم لعلن الظالمين ولستكننكم الأرض  
من بعدهم وقال تعالى قال الملا الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا  
معلن من قريبتنا أولتعودن في ملتنا قال أولو كنا كارهين قدا تريننا على الله كذبا ان عدنا  
في ملتكم بعد ادنحنا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا و مع ربنا الآية  
وطرد هذا من باب الذنب وغفرانه لم يقدر في علو درجته كائن من كان والرافضة لهم في هذا  
الباب قول فارقوا به الكذاب والسنة واجماع السلف ودلائل العقول والتزموا لاجل ذلك  
ما يعلم بطلانه بالضرورة كدعواهم ايمان آزر وأبوي النبي وأجداده وعمه أبي طالب وغير ذلك  
(الثالث) أن يقال قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم لم يكن أحد مؤمناً من قريش  
لا رجل ولا صبي ولا امرأة ولا الثلاثة ولا على واذا قيل عن الرجال امهم كانوا يعبدون الاصنام  
والصلبان كذلك على وغيره وان قيل كفر الصبي ليس مثل كفر البالغ قيل ولا ايمان الصبي  
مثل ايمان البالغ فأولئك ثبت لهم حكم الايمان والكفر وهم بالغون وعلى ثبت له حكم الكفر  
والايمان وهودون البلوغ والصبي المولود بين أبوين كافرين يحرى عليه حكم الكفر في الدنيا  
باتفاق المسلمين واذا لم قبل البلوغ على قولين للعلماء بخلاف البالغ فانه يصير مسلماً باتفاق  
المدين فكان اسلام الثلاثة مخيراً لهم من الكفر باتفاق المسلمين وأما اسلام على فهل يكون

بطريق الاولى فانه لا محذور حينئذ  
في اثبات أمور متعددة كل منها  
يقال له واجب الوجود معنى غير ما  
يقال للاخر فكل حال يلزم اما لزوم  
التركيب واما بطلان توحيدهم  
وأيهما كان لازماً لزم الاخر فانه  
اذا لزم التركيب بطل توحيدهم واذا  
بطل توحيدهم أمكن تعدد الواجب  
وهذا يبطل امتناع التركيب ولا  
ربب أن أصل كلامهم بل وكلام  
نفاذ العلو والصفات مبنى على ابطال  
التركيب واثبات بسيط كل مطلق  
مثل الكليات وهذا الذي يثبتونه  
لا يوجد الا في الازهان والذي أبطلوه  
هو لازم لكل الايمان فآيتوا ممتنع  
الوجود في الخارج وأبطلوا واجب  
الوجود في الخارج ونحن نبين  
بطلان ذلك بغير ما ذكره هؤلاء  
فنقول قول القائل اما أن يقال  
باتفاقهما من كل وجه أو باختلافهما  
من كل وجه أو اتفقا من وجه  
دون وجه ان أريد به أنهما يتفقان  
في شيء بعينه موجود في الخارج  
فليس في الموجودات شيان  
ما يتفقان في شيء بعينه موجود



مخرج له من الكفر على قولين مشهورين ومذهب الشافعي ان اسلام الصبي غير مخرج له من الكفر وأما كون صبي من الصبيان قبل النبوة سجد للصنم أو لم يسجد فهو لم يعرف فلا يمكن الجزم بأن علياً أو الزبير أو نحوهما لم يسجد والصنم كما أنه ليس معنا نقل بثبوت ذلك بل ولا معنا نقل معين عن أحد من الثلاثة أنه سجد للصنم بل هذا يقال لان من عادة قريش قبل الاسلام أن يسجدوا للاصنام وحيث قد هذا يمكن في الصبيان كما هو العادة في مثل ذلك (الرابع) أن أسماء الذم كالكفر والظلم والفسق التي في القرآن لا تتناول الامن كان مقبلاً على ذلك وأما من صار مؤمناً بعد الكفر وعاد لا بعد الظلم وبر بعد الفجور فهذا تتناوله أسماء المدح دون أسماء الذم باتفاق المسلمين فقوله عز وجل لا ينال عهدى الظالمين أي ينال العادل دون الظالم فإذا قدر أن شخصاً كان ظالمًا ثم تاب وصار عادلاً يتناوله العهد كما يتناوله سائر آيات المدح والثناء كقوله تعالى ان الارار في نعيم وقوله ان المتقين في جنات ونعيم (الخامس) أن من قال ان المسلم بعد ايمانه كافر فهو كافر باجماع المسلمين فكيف يقال عن أفضل الخلق ايماناً انهم كفار لاجل ما تقدم (السادس) انه قال لموسى انى لا يخاف لدى المرسلون الامن ظلم ثم يدل حسناً بعد سوء فأتى غفور رحيم (السابع) أنه قال ان اعرضنا الأمانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات الآية فقد أخبر الله عن جنس الانسان أنه ظالم جهول واستثنى من العذاب من تاب ونصوص الكتاب صريحة في أن كل بني آدم لا بد أن يتوب وهذه المسئلة متعلقة بمسئلة العصمة هل الانبياء معصومون من الذنوب أم لا فيحتاجون الى توبة والكلام فيها مبسوط قد تقدم

(فصل) قال الرافضى (السادس) قول أبي بكر أقبأوني فليست بحيركم ولو كان اماماً لم يجز له طلب الاقالة

(والجواب) أن هذا أولاً كان ينبغي أن يبين صحته والافاً كل منقول صحيح والقدح بغير الصحيح لا يصح وثانياً ان صح هذا عن أبي بكر لم تجز معارضته بقول القائل الامام لا يجوز له طلب الاقالة فان هذه دعوى مجردة لا دليل عليها فلم لا يجوز له طلب الاقالة ان كان قال ذلك بل ان كان قاله لم يكن معناه اجاع على نقيض ذلك ولا نص فلا يجب الجزم به باطل وان لم يكن قاله فلا يضر تحريم هذا القول وأما تنبئ كون الصديق قاله والقدح في ذلك بمجرد الدعوى فهو كلام من لا يبالي ما يقول وقد يقال وهذا يدل على الزهد في الولاية والورع فيها وخوف الله أن لا يقوم بحقوقها وهذا يافض ما يقوله الرافضة انه كان طالباً للرئاسة رغبة في الولاية

(فصل) قال الرافضى (السابع) قول أبي بكر عند موته ليتنى كنت سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل للانصار في هذا الامر حق وهذا يدل على شكه في صحة بيعة نفسه مع أنه الذي دفع الانصار يوم السقيفة لما قالوا من أمير ومنكم أمير بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش

(والجواب) أما قول النبي صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش فهو حق ومن قال ان الصديق شك في هذا أو في صحة امامته فقد كذب ومن قال ان الصديق قال ليتنى كنت سألت النبي صلى الله عليه وسلم هل للانصار في الخلافة نصيب فقد كذب فان المسألة عنده وعند الصحابة

في الخارج ولكن يشتهان من بعض الوجوه مع أن كلا منهما مختص بما قام به نفسه كالياسين أولاً بيضين المشبهين مع أنه ليس في أحدهما شيء مما في الآخر وان أراد بقوله أو اختلافاً فهما من كل وجه أنه لا يشتهان في شيء ما ولا يشتركان في شيء ما فليس في الوجود شيئاً الا بينهما اشتراك في شيء وتشابه في شيء ما ولو أنه مسمى الوجود وان أراد امتياز أحدهما عن الآخر فكل منهما ممتاز عن الآخر من وجه وان كانا مشتركين في شيء بمعنى اشتباههما لا بمعنى أن في الخارج شيئاً بعينه اشتركا فيه كما يشترك الشركاء في العقار وإذا عرف أن هذه الالفاظ مجتمعة فنقول هما مشتهان مشتركان في وجوب الوجود كما أن كل متفقين في اسم منوطي بالمعنى العام سواء كان متماثلاً وهو الوطو والخاص او مشككاً وهو المقابل للتواطى الخاص كالوجودين والحيوانين والانسانين والسوادين اشتركا في معنى اللفظ الشامل لهما مع أن

أظهر من أن يشك فيها لكثرة النصوص فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على بطلان هذا النقل وان قدر صحته ففيه فضيلة للصدوق لأنه لم يكن يعرف النص واجتهد فوافق اجتهاده النص ثم من اجتهاده وورعه تنبى أن يكون معه نص يعينه على الاجتهاد فهذا يدل على كمال علمه حيث وافق اجتهاده النص ويدل على ورعه حيث خاف أن يكون مخالفا للنص فأى قدح في هذا

(فصل) قال الرافضي (الثامن) قوله في مرض موته ليتني كنت تركت بيت فاطمة لم أكبه وليتني كنت في ظلة بنى ساعدة ضربت على يد أحد الرجلين وكان هو الأمير وكنت الوزير وهذا يدل على اقدامه على بيت فاطمة عند اجتماع أمير المؤمنين والوزير وغيرهما فيه

(والجواب) أن القدح لا يقبل حتى يثبت اللفظ باسناد صحيح ويكون دالا لدلالة ظاهرة على القدح فإذا انتفت احداهما انتفى القدح فكيف إذا انتفى كل منهما ونحن نعلم يقينا أن أبا بكر لم يقدم على علي والوزير بشي من الأذى بل ولا على سعد بن عبادة المتخلف عن بيعته أولا وآخرها وغاية ما يقال انه كبس اليبس لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه وان يعطيه لمستحقه ثم رأى أنه لو تركهم لجازفانه يجوز أن يعطيهم من مال النبي وأما اقدامه عليهم أنفسهم بأذى فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين وانما ينقل مثل هذا جهال الكذابين ويصدقهم حتى العالمين الذين يقولون ان الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتى اسقطت وهذا كله دعوى مخلق وافك مفترى باتفاق أهل الاسلام ولا يروج الا على من هو من جنس الأنعام وأما قوله ليتني كنت ضربت على يد أحد الرجلين فهذا لم يذكره اسنادا ولم يبين صحته فان كان قاله فهو يدل على زهده وورعه وخوفه من الله تعالى

(فصل) قال الرافضي (التاسع) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جهزوا جيش أسامة وكررا الأمر وكان فيهم أبو بكر وعمر وعثمان ولم ينفذ أمير المؤمنين لأنه أراد منعهم من الوثب على الخلافة بعده فلم يقبلوا منه

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل فان هذا لا يروى باسناد معروف ولا صححه أحد من علماء النقل ومعروف أن الاحتجاج بالمنقولات لا يسوغ الا بعد قيام الحجة بثبوتها والا فيمكن أن يقول كل أحد ما شاء (الثاني) أن هذا كذب باجماع علماء النقل فلم يكن في جيش أسامة لا أبو بكر ولا عثمان وانما قيل انه كان عمر وقد توارع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استخلف أبا بكر على الصلاة حتى مات وصلى أبو بكر رضي الله عنه الصبح يوم موته وقد كشف سحيف الحجر فقرأهم صفوا فخلف أبي بكر فسر بذلك فكيف يكون مع هذا اقدامه أن يخرج في جيش أسامة (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد تولية علي لكان هؤلاء أعجز أن يدفعوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان جمهور المسلمين أطوع لله ورسوله من أن يدعوا هؤلاء يخالفون أمره لاسيما وقد قاتل ثلث المسلمين أو أكثر مع علي معاوية وهم لا يعلمون أن معه نصا فلو كان معه نص لقاتل معه جمهور المسلمين (الرابع) أنه أمر أبا بكر أن يصلي بالناس ولم يأمر عليا فلو كان علي هو الخليفة لكان يأمر بالصلاة بالمسلمين فكيف ولم يؤمر عليه علي أبي بكر قط بل في الصحيحين أنه لما ذهب يصلح بين بني عمرو بن عوف قال لبلال إذا حضرت الصلاة فقرأ أبا بكر أن يصلي بالناس وكذلك في مرضه ولما أراد إقامة الحج أمر أبا بكر أن

كلامهما متميز في الخارج عن الآخر من كل وجه فهما لم يشتركا في أمر يختص بأحدهما بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه وانما اشتركا في مطلق الوجود والوجود المطلق المشترك الكلي لا يكون كليا في هذا ولا في هذا بل هو كلي في الأذهان مختص في الأعيان واذا قبل الكلي الطبيعي موجود فعنه أن ما كان كليا في الذهن يوجد في الخارج لكن لا يتصور اذا وجد أن يكون كليا كما يقال العام موجود في الخارج وهو لا يوجد عاما وقوله اما أن يختلفا من كل وجه أو يتفقا من كل وجه قلنا اذا أريد بالاختلاف ضد الاشتباه فقد يقال ليسا مختلفين من كل وجه وان أريد بالامتيان فهما مختلفان من كل وجه وقوله اذا كانا متفقين من كل وجه زال امتياز يصح اذا أريد بالاختلاف ضد الامتيان فانهم اذا لم يتميزا أحدهما عن الآخر بوجه بطل الامتيان واما اذا أريد بالتفاسق التشابه والمماثل فقد يكونان متماثلين



يجمع وأردفه بعلي تابعه وأبو بكر هو الامام الذي يصلي بالناس بعلي وغيره ويأمر عليا وغيره فيطيعونه وقد أمر أبو بكر علي في حجة سنة تسع وكان أبو بكر مؤمرا عليهم اماما لهم

(فصل) قال الرافضي (العاشر) أنه لم يول أبو بكر شيئا من الاعمال وولي عليه

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا باطل بل الولاية التي ولاها أبو بكر لم يشرك فيها أحد وهي ولاية الحج وقد ولاه غير ذلك (الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ولي من هو بأجمع أهل السنة والشيعة من كان عنده دون أبي بكر مثل عمرو بن العاص والوليد بن عقبة وخالد بن الوليد فلم يترك ولاية لكونه ناصيا عن هؤلاء (الثالث) أن عدم ولايته لا يدل على نقصه بل قد يترك ولايته لأنه عنده أنفع له منه في تلك الولاية وحاجته اليه في المقام عنده وغناؤه عن المسلمين أعظم من حاجته اليه في تلك الولاية فإنه هو وعمر كانا مثل الوزيرين له يقول كثيرا دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر وكان أبو بكر يسمي عنده عامة ليله وعمر لم يكن يولي أهل الشورى عثمان وطلحة والزبير وغيرهم وهم عنده أفضل من ولاه مثل عمرو بن العاص ومعاوية وغيرهما لأن انتفاعه بهؤلاء في حضوره أكل من انتفاعه بواحد منهم في ولاية يكفي فيها من دونهم وأبو بكر كان يدخل مع النبي صلى الله عليه وسلم ووليته عمر وقال لهما إذا اتفقتما على شيء لم أحلفكما وإذا قدم عليه الوعد شاورهما فقد يشيرا هذا بشي وبشير هذا بشي ولذلك شاورهما في أسرى بدر وكان مشاورته لأبي بكر أغلب فاجتمعا به أكثر هذا أمر يعلم من تدبر الاحاديث الصحيحة التي يطول ذكرها

(فصل) قال الرافضي (الحادي عشر) أنه صلى الله عليه وسلم أنفذه لاداء سورة براءة ثم أنفذه عليا وأمره برده وأن يسولي هو ذلك ومن لا يصلح لاداء سورة أو بعضها فكيف يصلح للإمامة العامة المنتظمة لاداء الاحكام الى جميع الامة

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا كذب باتفاق أهل العلم والتواتر العام فإن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا بكر على الحج سنة تسع لم يرده ولا رجع بل هو الذي أقام للناس الحج ذلك العام وعلي من جله رعيته يصلي خلفه ويدفع بدفعه ويأمر بأمره كسائر من معه وهذا من العلم المتواتر عند أهل العلم لم يخلف اثنين في أن أبا بكر هو الذي أقام الحج ذلك العام بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يقال أنه أمره برده ولكن أردفه لينبذ الى المشركين عهدهم لأن عادتهم كانت جارية أن لا يعقد العهد ولا يحلها الا المطاع أو رجل من أهل بيته فلم يكونوا يقبلون ذلك من كل أحد وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر الصديق في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤدون في الناس يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي رواية ثم أردى النبي صلى الله عليه وسلم بعلي وأمره أن يؤذن براءة فأذن على معناني أهل منى يوم النحر براءة وبأن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال فنبذ أبو بكر الى الناس في ذلك العام فلم يحج عام حجة الوداع التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرك قال أبو محمد بن خزم وما حصل في حجة الصديق كان من أعظم فضائله لأنه هو الذي خطب بالناس في ذلك الموسم والجمع العظيم والناس منصتون لخطبته يصلون خلفه وعلي من جملتهم وفي السورة فضل أبي بكر وذكر الغار فقرأها على علي الناس فهذا مبالغة في فضل أبي بكر وحجة قاطعة وتأثيره لأبي بكر على علي هذا كان بعد قوله

من كل وجه كما نزل أجزاء الماء الواحد والتماثل لا يوجب أن يكون أحد المثلين هو الآخر بل لا بد أن يكون غيره وحينئذ فقوله ما به الاشتراك غير ما به الامتياز قلنا لم يشتر كافي شيء خارجي حتى يحوجهما اشتراكهما فيه الى الامتياز بل هما ممتازان بأنفسهما وانما تشابهها أو تماثلها في شيء والتماثلان لا يحوجهما التماثل الى مميزين بينهما بل كل منهما ممتاز عن الآخر بنفسه وقوله ما به الاشتراك اما وجوب الوجود أو غيره قلنا كل منهما مختص بوجوب وجوده الذي يخصه كما هو مختص بصفاتة التي تخص نفسه وهو أيضا مشابه الآخر في وجوب الوجود فاشتراكهما فيه من الكلي لا يقبل الاختصاص وما اختص به كل منهما عن الآخر لا يقبل الاشتراك فضلا عن أن يكون ما اشتركا فيه محتاجا الى تخصيص وما اختص به كل منهما يقارنه فيه مشتركة وحينئذ فالاشتراك في وجوب الوجود المشترك والامتياز

أما رضى أن تكون معنى بمنزلة هرون من موسى ولا ريب أن هذا الرافضى ونحوه من شيوخ  
الرافضة من أجهل الناس بأحوال الرسول وسيرته وأمره ووقائعه يجهلون من ذلك ما هو متواتر  
معلوم لمن له أدنى معرفة بالسيرة ويحيث إلى ما وقع في قلبوته ويزيدون فيه وينقصون وهذا القدر  
وإن كان الرافضى لم يفعله فهو فعل شيوخه وسلفه الذين قلدهم ولم يحقق ما قالوه ويراجع ما هو  
المعلوم عند أهل العلم المتواتر عندهم المعلوم لعامة الناس وخاصتهم (الثاني) قوله الإمامة العامة  
متضمنة لاداء جميع الأحكام إلى الأمة قول باطل فالأحكام كلها قد تلقها الأمة عن نبيها لا تحتاج  
فيها إلى الإمام إلا كما تحتاج إلى نظائره من العلماء وكانت عامة الشريعة التي يحتاج الناس إليها  
عند العناية بمعاومة ولم يتنازعوا من الصديق في شيء منها إلا واتفقوا بعسد الراع بالعلم بالذي  
كان يظهره بعضهم لبعض وكان الصديق يعلم عامة الشريعة وإذا خفي عنه الشيء اليسير سأل  
عنه العناية ممن كان عنده علم ذلك كما ألهم عن ميراث الجد فأخبره من أخبره منهم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أعطاه السدس ولم يعرف لأبي بكر فقبلا ولا حكم خالف نصا وقد عرف لعمر  
وعثمان وعلى من ذلك شيء والذي عرف لعلي أكثر مما عرف لهما مثل قوله في الحامل الموفى  
عنها زوجها أنها عند أبعد الاجلين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لسبعة  
الاسلمية لما وضعت بعد وفاة زوجها بثلاث ليال حلت فانكحى من شئت ولما قالت له إن أبا  
السنا بل قال ما أنت بنا كجة حتى يمضي عليك آخر الاجلين قال كذب أبو السنا بل وقد  
جمع الشافعي في كتاب خلاف علي وعبد الله من أقوال علي التي تركها الناس لخالفها النص  
أو معنى النص جزأ كبيرا وجمع بعده محمد بن نصر المروزي أكثر من ذلك فإنه كان إذا ناظره  
الكوفيون يحتج بالنصوص فيقولون نحن أخذنا بقول علي وابن مسعود فجمع لهم أشياء كثيرة  
من قول علي وابن مسعود تركوها الناس يقول إذا جاز لكم خلاف فهم ما في تلك المسائل  
لقيام الحجة على خلافهما فكذلك في سائر المسائل ولم يعرف لأبي بكر مثل هذا (الثالث) أن  
القرآن بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل أحد من المسلمين فيمنع أن يقال إن أبا بكر لم يكن  
يصلح لتبليغه (الرابع) أنه لا يجوز أن يظن أن تبليغ القرآن يختص بعلي فإن القرآن لا يثبت  
بغيره إلا حاد بل لابد أن يكون منقولاً بالنوازل (الخامس) أن الموسم ذلك العام كان يحج فيه  
المسلمون والمشركون وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن ينادي في الموسم أن لا يحج  
بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان كما ثبت في الصحيحين فأى حاجة كانت بالمشركون إلى  
أن يبلغوا القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) قال الرافضى (الثاني عشر) قول عمر إن محمد لم يمت وهذا يدل على  
فله علمه وأمر برجم حامل فنهاه على فقال لولا علي لهلك عمر وغير ذلك من الأحكام التي غلط  
فيها وتلون فيها

(والجواب) أن يقال أولاً ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان  
مهلك في الأمم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فمرو ومثل هذا لم يقله لعلي وأنه قال رأيت أني أتيت  
بقدر فيه لين فشربت حتى أني أرى الري يخرج من أظفاري ثم ناولت فضلي عمر قالوا فما أولته  
يا رسول الله قال العلم فمرو كان أعلم العناية بعد أبي بكر وأما كونه ظن أن النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يمت فهذا كان ساعة ثم تبين له موته ومثل هذا يقع كثيرا فليس ذلك الإنسان في موت  
ميت ساعة وأكثر ثم تبين له موته وعلي قد تبين له أمور بخلاف ما كان يعتقد فيها أضعاف ذلك

بوجوب الوجود المختص والاشتراك  
أضاف كل مشترك والامتنياز  
بكل مختص وقوله وإن كان  
الاشتراك بوجوب الوجود فهو  
ممتنع لوجهين أحدهما أن المشترك  
أما أن يتم بدون ما به الافتراق وذلك  
محال والا كان المطلق متحققا  
في الاعيان من غير مختص وإن  
لم يتم الامتنياز الافتراق كان وجوب  
الوجود ممكنا لا افتقاره في تحققه  
إلى غيره قلنا إن أريد بالمشترك  
بينهما المعنى المطلق الكلي فذلك  
لا يقتصر إلى ما به الامتنياز وليس له  
ثبوت في الاعيان حتى يقال أنه  
يلزم أن يكون المطلق في الاعيان  
من غير مختص وإن أريد به  
ما يقوم بكل منهما من المشترك  
وهو ما يوجد في الاعيان من الكلي  
فذلك لا اشتراك فيه في الاعيان  
فإن كل ما لا أحدهما فهو مختص  
به لا اشتراك فيه وحينئذ فالوجود  
من الوجوب هو مختص بأحدهما  
بنفسه لا يقتصر إلى مختص فلا  
يكون الوجوب الذي لكل منهما  
في الخارج مقتصر إلى مختص وإذا



بل ظن كثير من الاحكام على خلاف ما هي عليه ومات على ذلك ولم يقدر ذلك في امامته كفتياه في المفوضة التي ماتت ولم يفرض لها واثبات ذلك مما هو معروف عند أهل العلم وأما الحامل فإن كانت لم يعلم أنها حامل فهو من هذا الباب فإنه قد يكون أمر برجمها ولم يعلم أنها حامل فأخبره على أنها حامل فقال لولا أن علياً أخبرني بها لرجمتها فقتلت الجنين فهذا هو الذي خاف منه وإن قدر أنه كان بظن جوار رجم الحامل فهذا مما قد يخفى فإن الشرع قد جاء في موضع يقتل الصبي والحامل تبعاً كما إذا حوضر الكفار فإن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر أهل الطائف ونصب عليهم المنجنيق وقد يقتل النساء والصبيان وفي الصحيح أنه سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم وصبيانهم فقال هم منهم وقد ثبت عنه أنه نهى عن قتل النساء والصبيان وقد أشبهه هذا على طائفة من أهل العلم فتعوا من البيات خوفاً من قتل النساء والصبيان فكذلك قد يشبهه على من ظن جواز ذلك ويقول إن الرجم حد واجب على الفور فلا يجوز تأخيره لكن السنة فرقت بين ما يمكن تأخيره كالحد وبين ما يحتاج إليه كالبيات والحصار وعمر رضي الله عنه كان يراجع أحاد الناس حتى في مسئلة الصداق قالت امرأة له أمتك نسبح أم من كتاب الله فقال من كتاب الله فقالت إن الله يقول وآتينهم أحداهن فنتاراً فلا تأخذوا منه شيئاً فقال امرأة أصابت ورجل أخطأ وكذلك كان يرجع إلى عثمان وغيره وهو أعلم من هؤلاء كلهم وصاحب العلم العظيم إذا رجع إلى من هو دونه في بعض الأمور لم يقدر هذا في كونه أعلم منه فقد تعلم موسى من الخضر ثلاث مسائل وتعلم سليمان من الهمد خبير بلقيس وكان الصحابة فيهم من يشير على النبي صلى الله عليه وسلم وكان عمر أكثر الصحابة مراجعة للنبي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن بموافقة في مواضع كالحجاب وأسارى بدر واتخاذ مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وقوله عسى ربه أن طلق كن وغير ذلك وهذه الموافقة والمراجعة لم تكن لعثمان ولا لعلي وفي الترمذي لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ولو كان بعدى نبي لكان عمر

(فصل) قال الرافضي (الثالث عشر) أنه ابتدع التراخي مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسأله الناس أن الصلاة الليل في شهر رمضان من النافلة جماعة بدعه وصلاة الضحى بدعة فإن قليلاً في سنة خير من كثير في بدعة ألا وإن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيها إلى النار وخرج عمر في شهر رمضان ليلاً فرأى المصاييح في المساجد فقال ما هذا فقيل له أن الناس قد اجتمعوا لصلاة التطوع فقال بدعة ونعمت البدعة فاعترف بأمره بدعة

(فيقال) ما روي في طوائف أهل البدع والضلال أجزأ من هذه الطائفة الرافضة على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولها عليه ما لم يقله والوفاحة المعرطة في الكذب وإن كان فيهم من لا يعرف أنها كذب فهو مغرط في الجهل كما قال

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة فيقال ما الدليل على صحة هذا الحديث وأين استاده وفي أي كتاب من كتب المسلمين روي هذا ومن قال من أهل العلم بالحديث إن هذا صحيح (الثاني) أن جميع أهل المعرفة بالحديث يعلمون علماً ضرورياً أن هذا من الكذب الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدنى من أنه معرفة بالحديث يعلم أنه كذب لم يروه أحد من

لم يكن ذلك بطل ما احتجوا به على كونه ممكناً وأما المشترك الكلي المطلق من الوجوب فذلك ليس موجوداً لهذا وللهذا ولا متحققاً في الأعيان وحيث لا يلزم أن الكلي يتحقق في الأعيان بلا محصن وأيضاً فيقال هب أن المشترك لا يتحقق في الأعيان إلا بالمحصن فهذا لا يمنع وجوب وجوده إذا الواجب هو ما لا فاعل له ليس هو ما لا لازم له ولا لازم له وهذا لا مدي ذكر هذا فيما تقدم وبين أن الوجود الواجب لا يمنع توقفه على القابل وانما يمنع توقفه على الفاعل وبهذا يبطل الوجه الثاني وهو كون الوجه - ود الواجب من كماله بالاشتراك ومابه الامتياز ولكن كل منهما موصوف بصفة يشابه بها الآخر وهو الوجوب وانصاف الموصوف بصفة يشابه بها غيره من وجه وأمر يختص به انما يوجب ثبوت معان تقوومه وأن ذاته مستلزمة لتلك المعاني وهذا لا ينافي وجوب الوجود بل لا يتم وجوب

المسلمين في شيء من كتيبه لا تكتب الصحيح ولا السنن ولا المساند ولا المجهلات ولا الاجزاء ولا يعرف له اسناد لا صحيح ولا ضعيف بل هو كذب بين (الثالث) أنه قد ثبت أن الناس كانوا يصلون بالليل في رمضان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وثبت أنه صلى الله عليه وسلم جاعة ليلتين أو ثلاثا في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدوا فاجتمع أكثر منهم فصلى فصلوا معه فأصبح الناس فتحدوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى صلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلق رجال يقولون الصلاة فلم يخرج إليهم حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ولكن خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عما فتوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك وذلك في رمضان وعن أبي ذر قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل فقلت يا رسول الله لو نفلتنا قيام هذه الليلة قال ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة فلما كانت الليلة الرابعة لم يقم بنا فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه فقام بنا حتى خشنا أن يفوتنا الفلاح فان وما الفلاح قال السجور ثم لم يقم بنا بقية الشهر رواه أحمد والنسائي وأبو داود وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمره بعريضة ويقول من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر وخرج البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر ليلة من رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر إني لأرى لو جعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بكر كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعمت البدعة هذه وإلى تمامون عنها أفضل من التي تقومون يريد بذلك آخر الليل وكان الناس يقومون أوله وهذا الاجتماع العام لما يمكن فدفعل سماء بدعة لان ما فعل ابتداء يسمى بدعة في اللغة وليس ذلك بدعة شرعية فان البدعة الشرعية التي هي ضلالة هي ما فعل بغير دليل شرعي كاستحباب ما لم يحبه الله وإيجاب ما لم يوجبه الله وتحريم ما لم يحرمه الله فلا بد مع الفعل من اعتقاد يحالف الشريعة والا فلو عمل الانسان فعلا محرما يعتقد تحريمه لم يقل انه فعل بدعة (الرابع) أن هذا لو كان قبيحا منه باعنه لكان على أبطاله لما صار أمير المؤمنين وهو مالك كوفه فلما كان جارا ما في ذلك مجرى عمر دل على استحباب ذلك بل روى عن علي أنه قال نور الله على عرقه كما نور علينا مساجدنا وعن أبي عبد الرحمن السلمي أن عليا دعا القراء في رمضان فأمر رجلا منهم يصلي بالناس عشرين ركعة وكان على بوزيهم وعن عرفة الثقفى قال كان علي يأمر الناس بقيام شهر رمضان ويجعل للرجال اماما وللنساء اماما قال عرفة فكنت أنا امام النساء واهما البهقي في سننه وقد تنازع العلماء في قيام رمضان هل فعله في المسجد جماعة أفضل أم فعله في البيت أفضل على قولين مشهورين هما قولان لا شافعي وأحد وطائفة يرحون فعله في المسجد جماعة منهم البيت وأما مالك وطائفة يرحون فعله في البيت ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء

الوجود الآية ولو سلم أن مثل هذا تركيب فلا نسلم أن مثل هذا التركيب ممتنع كما تقدم بيانه فقد تبين بطلان الوجه الاول من وجهين وبطلان الوجه الثاني من وجهين غير ما ذكره والله أعلم والوجه الاول من الوجهين هو الذي اعتمدته ابن سينا في اشاراته وقد بسطنا الكلام عليه في جزء مفرد شرحنا فيه أصول هذه الحجة التي دخل منها عليهم التلبس في منطقهم والهيئاتهم وعلى من اتبعهم كالرازي والسهروزي والطوسي وغيرهم وقد ذكرنا عنه هناك جوابين أحدهما أن هؤلاء عمدوا إلى الصفات المتلازمة في العموم والخصوص وفرضوا بعضها مختصا وبعضها عاما مجرد التحكم كالوجود والنبوت والحقيقة والماهية ونحو ذلك فإذا قيل الواجب والممكن كل منهما يشارك الآخر في الوجوب ويفارقه بحقيقته أو ماهيته قيل لهم معنى الوجود يعهما ومعنى الحقيقة يعهما ما وكل منهما يعتاز عن الآخر



في بيته الا المكتوبة أخرجه في الصحيحين وأجد وغيره احتجوا بقوله في حديث أبي ذر الرجل اذا قام مع الامام حتى ينصرف كتب الله له قيام ليلة وأما قوله أفضل الصلاة المرع في بيته الا المكتوبة فالمراد بذلك ما لم تشرع له الجماعة أما ما شرع له الجماعة كصلاة الكسوف ففعلها في المسجد أفضل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة واتفاق العلماء قالوا بقيام رمضان انما لم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم الناس عليه وسلم الناس عليه خشية أن يفترض وهذا قد أمن بموته فصار هذا كجمع المصحف وغيره وإذا كانت الجماعة مشروعة فيها ففعلها في الجماعة أفضل وأما قول عمر رضي الله عنه والتي تنامون عنها أفضل يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله فهذا كلام صحيح فان آخر الليل أفضل كما أن صلاة العشاء في أوله أفضل والوقت المعضول قد يختص العمل فيه بما يوجب أن يكون أفضل منه في غيره كما أن الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة أفضل من التفريق بسبب أو جسد ذلك وان كان الاصل أن الصلاة في وقتها الحاضر أفضل والابراد بالصلاة في شدة الحر أفضل وأما يوم الجمعة والصلاة عقب الزوال أفضل ولا يستحب الا براد الجمعة لما فيه من المشقة على الناس وتأخير العشاء الى ثلث الليل أفضل الا اذا اجتمع الناس وشق عليهم الانتظار فصلاتها قبل ذلك أفضل وكذلك الاجتماع في شهر رمضان في النصف الثاني اذا كان يشق على الناس وفي السنن عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل أركى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أركى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله ولهذا كان الامام أحمد في إحدى الروايتين يستحب اذا أسفر بالصبح أن يسفر بها الكثرة الجمع وان كان المعبس أفضل فقد ثبت بالاص والاجماع أن الوقت المعضول قد يختص بما يكون العمل فيه أحيانا أفضل وأما الضحى فليس لعرفها اختصاص بل قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وفي صحيح مسلم عن أبي الدرداء عن رجل حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بصرخ على كل سلاحي من أحدكم صدقة فكل نسجه صدقة وكل تمسكه صدقة وكل تميلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى

(فصل) قال الرافضي (الرابع عشر) أن عثمان فعل أمورا لا يجوز فعلها حتى أنكر عليه المسلمون كافة واجتمعوا على قتله أكثر من اجتماعهم على امامه وإمامة صاحبه (والجواب) من وجوه أحدها أن هذا من أظهر الكذب فان الناس كلهم بايعوا عثمان في المدينة وفي جميع الامصار لم يخلف في امامه اثنان ولا تخلف عنها أحد ولهذا قال الامام أحمد وغيره انها كانت أو كد من غيرها باتفاقهم عليها وأما الذين قالوا فغفر قليل قال ابن الزبير يعيب قتله عثمان خرج راعليه كاللصوص من وراء القرية فقتلهم الله كل قتله ونحنا من نحنا منهم تحت بطون الكواكب يعني هربوا ليلا ومعلوم بالتواتر أن أهل الامصار لم يشهدوا قتله فلم يقتله بقدره بايعه وأكثر أهل المدينة لم يقولوه ولا أحد من السابقين الاولين دخل في قتله كما دخلوا في بيعه بل الذين قالوا أقل من عشر معشار من يايه فكيف يقال ان اجتماعهم على قتله كان أكثر من اجتماعهم على بيعته لا يقول هذا الا من هو من أجهل الناس بأحوالهم وأعظمهم تمعد الكذب عليهم (الثاني) أن يقال الذين أنكروا على علي وقتلوه أكثر بكثير من

بوجوده المختص به كما يمتاز عنه بحقيقته التي تختص به فليس جعل هذا مشتركا وهذا مختصا بأولي من العكس وهكذا اذا قدر واجبان لكل منهما حقيقة فهما مشتركان في مطلق الوجوب ومطلق الحقيقة وكل منهما يمتاز عن الآخر بما يخصه من الوجوب والحقيقة فاقلمته بالامتياز متلازم وما قلمته بالاشتراك متلازم ولا يفتقر ما جعلته بالاشتراك الى ما جعلته بالامتياز ولا ما جعلته بالامتياز الى ما جعلته بالاشتراك بل كل منهما موصوف بما به الامتياز وهو ما يخصه وتلك الخصائص شابه خصائص الآخر من بعض الوجوه فذلك القدر المشترك الذي لا يختص بأحدهما هو ما به الاشتراك فادقيل هذا لون وهذا لون كانت لونية كل

الذين أنكروا علي عثمان وقتلوه فان عليا قاتله بقدر الذين قتلوا عثمان أضعافا مضاعفة وقطعه  
 كثير من عسكره خرجوا عليه وكفروه وقالوا أنت ارتددت عن الاسلام لا ترجع الى طاعتك  
 حتى تعود الى الاسلام ثم ان واحدا من هؤلاء قتله قتل مستحل لقتله متقرب الى الله بقتله معتقدا  
 فيه أقيع مما اعتقده قتله عثمان فيه فان الذين خرجوا على عثمان لم يكونوا مظهرين لكفره وانما  
 كانوا يدعون الظلم وأما الخوارج فكانوا يجهرون بكفر علي وهم أكثر من السرية التي قدمت  
 المدينة لحصار عثمان حتى قتل فان كان هذا حجة في القدرح في عثمان كان ذلك حجة في القدرح  
 في علي بطريق الاولى والتحقيق ان كلهما حجة باطلة لكن القادح في عثمان بمن قتله أدهض  
 حجة من القادح في علي عن قاتله فان المخالفين لعلي المقاتلين له كانوا أضعاف المقاتلين لعثمان بل  
 الذين قاتلوا عليا كانوا أفضل باتفاق المسلمين من الذين حاصروا عثمان وقتلوه وكان في المقاتلين  
 لعلي أهل زهد وعبادة ولم يكن قتله عثمان لافي الديانة ولا في اظهار تكفيره مثلهم ومع هذا فعلى  
 خليفة راشد والذين استحلوا دمه طالمون معتدون فعثمان أولى بذلك من علي (الثالث) أن  
 يقال قد علم بالآثار أن المسلمين كلهم انفقوا على مبادئ عثمان لم يتخلف عن بيعته أحد مع  
 أن بيعة الصديق تخلف عنها سعد بن عباد ومات ولم يبايعه ولا يبيع عمر ومات في خلافة عمر ولم  
 يكن يتخلف سعد عنها فادحافها لان سعد لم يقدح في الصديق ولا في أهله أفضل المهاجرين بل  
 كان هذا معلوما عندهم لكن طلب أن يكون من الانصار أمير وقد ثبت بالنصوص المتواترة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الاثمة من قريش فكان ما ظنه سعد خطأ محال فالنص المعلوم  
 فعلم أن تخلفه خطأ بالنص لم يحتج فيه الى الاجماع وأما بيعته عثمان فلم يتخلف عنها أحد مع  
 كثرة المسلمين وانتشارهم من أفرى بقة الى خراسان ومن سواحل الشام الى أقصى اليمن ومع  
 كونهم كانوا ظاهرين على عدوهم من المشركين وأهل الكتاب يقاتلونهم وهي في زيادة فتح  
 وانتصار ودوام دولة ودوام المسلمين على مبادئه والرضاعه ست سنين نصف خلافته معظمين  
 له مادحين له لا يظهر من أحد منهم التكم فيه بسوء ثم بعد هذا صار يكلم فيه بعضهم وجهورهم  
 لا يتكلم فيه الا بخير وكانت قد طالب عليهم امارته فانه بقي اثنتي عشرة سنة لم تدم خلافة أحد من  
 الأربعة مادامت خلافته فان خلافة الصديق كانت سنتين وبعض الثالثة وخلافه عمر عشر  
 سنين وبعض الاخرى وخلافة علي أربع سنين وبعض الخامسة ونشأ في خلافته من دخل  
 في الاسلام كرهاف كان مافيا مثل ابن ساء أمثاله وهم الذين سعوا في العنة بقتله وفي المؤمنين  
 من يسمع المنافقين كما قال تعالى لو خرجوا فيكم مازادوكم الا خبالا ولا وضعوا خلالكم يبغونكم  
 الفتنة وفيكم سمعون لهم أي ويحكم من يسمع منهم فيستحيب لهم ويقبل منهم لا هم يلبسون  
 عليه وهكذا فعل أولئك المنافقون لبسوا على بعض من كان عندهم يحب عثمان ويبغض  
 من كان يبغضه حتى تقاعد بعض الناس عن نصره وكان الذين اجتمعوا على قتله عامهم من  
 أوباش القبائل ممن لا يعرف له في الاسلام ذكرا بخير ولولا الفتنة لما ذكروا وأما علي فن حين  
 تولى تخلف عن بيعته قريب من نصف المسلمين من السابقين الا وابت من المهاجرين والانصار  
 وغيرهم ممن قعد عنه فلم يقاتل معه ولا قاتله مثل أسامة بن زيد وابن عمر ومحمد بن مسلمة ومنهم  
 من قاتله ثم كثير من الذين بادعوه رجعوا عنه منهم من كفره واستحل دمه ومنهم من ذهب الى  
 مساوئدته قتل أخيه وأمثاله ولم نزل شيعة عثمان القادحين في علي محتجهم هذا على أن عليا

منهما مختصة به واللونية العامة  
 مشتركة بينهما وكذلك اذا قيل  
 هذا حيوان وهذا حيوان وهذا  
 انسان وهذا انسان وهذا  
 أسود وهذا أسود وأمثال ذلك  
 فليس شيء من الوجوه في  
 الخارج مركبا من نفس مابه  
 الاشتراك ومابه الامتياز بل هو  
 مختص بوصف وذلك الوصف يشابه  
 غيره لكن هو مشتمل على صفات  
 بعضها أعم من بعض أي بعضها  
 يوجد نظيره في غيره أكثر مما يوجد  
 نظيرا لآخر وأما هو نفسه فلا  
 يوجد في غيره

(وأما الجواب الثاني) فلاريد  
 ان كلا منهما فيه وجوب وفيه  
 معنى آخر غير الوجوب بل نفس  
 الواجب الواحد فيه الوجوب  
 وفيه ذاته وهذا هو النقص الذي  
 عارضهمه الا مدى لكن قول



لم يكن خليفة راشدا وما كانت حجتهم أعظم من حجة الرافضة وإذا كانت حجتهم داحضة وعلى قتل مظلوما فعثمان أولى بذلك

(باب) قال الرافضي الفصل السادس في حجتهم على امامة أبي بكر احتجوا بوجوه الاول الاجماع والجواب منع الاجماع فان جماعة من بني هاشم لم يوافقوا على ذلك وجماعة من أكابر الصحابة كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وحذيفة وسعد بن عباد وزيد بن أرقم وأسامة بن زيد وخالد بن سعيد بن العاص حتى إن أباه أنكر ذلك وقال من استلم على الناس فقالوا ابنك فقال وما فعل المستضعفان إشارة إلى علي والعباس قالوا اشتغلوا بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأوا ابنك أكبر سنًا وبنو حنيفة كافة ولم يحملوا الزكاة إليه حتى سماهم أهل الردة وقتلهم وسباهم فأنكر عمر عليه ورد السباب أيام خلافه

(والجواب) بعد أن يقال الحمد لله الذي أظهر من أمر هؤلاء اخوان المرتدين ما تحقق به عند الخاص والعام أنهم اخوان المرتدين حقا وكشف أسرارهم وهتك أستارهم بالسنتهم فان الله لا يزال يطلع على خائنة منهم تبين عدائهم لله ورسوله ولجأوا عباد الله وأوليائه المتقين ومن يرد الله فنته فلن تملك له من الله شيئا فنقول من كان له أدنى علم بالسيرة وسمع مثل هذا الكلام جزم بأحد أمرين إما بأن قائله من أجهل الناس بأخبار الصحابة وإما أنه من أجرا الناس على الكذب فظني أن هذا المصنف وأمثاله من شيوخ الرافضة ينقلون ما في كتب ملهم من غير اعتبارهم لذلك ولا نظر في أخبار الاسلام وفي الكتب المصنفة في ذلك حتى يعرف أحوال الاسلام فبقي هذا وأمثاله في ظلمة الجهل بالمقول والمعقول ولا ريب أن المصترين للكذب من شيوخ الرافضة كثيرون جدا وعالم القوم ذو وهوى وأجهل فمن حذرهم بما وافق هواهم صدقوه ولم يبحثوا عن صدقه وكذبه ومن يحدتهم بما يخالف أهواءهم كذبوه ولم يبحثوا عن صدقه وكذبه ولهم نصيب وافر من قوله تعالى فمن أنظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه كما أن أهل العلم والدين لهم نصيب وافر من قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المقبولون ومن أعظم ما في هذا الكلام من الجهل والصلال جعله بنو حنيفة من أهل الاجماع فانهم لما منعوا عن بيعه ولم يحملوا إليه الزكاة سماهم أهل الردة وقتلهم وسباهم وقد تقدم مثل هذا في كلامه وبنو حنيفة قد علم الخصاص والعام أنهم آمنوا بمسيلة الكذاب الذي ادعى النبوة بالمامة وادعى أنه شريك النبي صلى الله عليه وسلم في الرسالة وادعى النبوة في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم هو والاسود العنسي بصنعاء اليمن وكان اسمه عبيدة واتباع الاسود أيضا خلق كثير ثم قتله الله ببغداد وراى الديلمي ومن أعانه على ذلك وكان قتله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ليله قتل وقال قتله رجل صالح من بيت صالحين والاسود ادعى الاسقلال بالنبوة ولم يقتصر على المشاركة وغلب على اليمن وأخرج منها عمال النبي صلى الله عليه وسلم حتى قتله الله ونصر عليه المسلمون بعد أن جرت أمور وقد فعل في ذلك ما هو معروف عند أئمة العلم وأما مسيلة فانه ادعى المشاركة في النبوة وعاش إلى خلافة أبي بكر وقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رأيت في منامي كأن في يدي سوارين من ذهب فأهمني شأنهما فقل لي انفعهما فنفختهما فطارا فأولتهما الكذابين صاحب صنعاء وصاحب الممامة وأمر مسيلة وادعاه النبوة واتباع بني حنيفة له أشهر وأظهر من أن يحق إلا على من هو من أبعاد الناس عن المعرفة والعلم وهذا أمر قد علمه اليهود

القائل وجوب الوجود حيث لا يكون ممكنا لا افتقاره في تحققه إلى غيره فالموصوف به أولى أن يكون ممكنا كلام تحمل فانه يقال ما تعني بكون الوجوب مفتقرا إلى غيره أتعني به أنه مفتقر إلى مؤثر أم مستلزم لغيره فان غيب الاول فهو باطل فانه لا يحتاج الوجوب سواء فرض محتصا ومشترا كالإي فاعل ولكن لا بد له من محل يتصف به فان الوجوب لا يكون الا واجبا وافتقار الوجوب إلى محله الموصوف به لا يمنع المحل أن يكون واجبا بل ذلك يسأل من كونه واجبا وقول القائل ان الوجوب يكون ممكنا ان أراد به افتقاره إلى محل فهذا حق لكن هذا لا يستلزم كونه لا يفتقر إلى فاعل ولا كون المحل مفتقرا إلى فاعل فقوله وان كان الثاني كان الوجوب ممكنا

والنصارى فضلا عن المسلمين وقرآنه الذي قرأه قد حفظ الناس منه سور الى اليوم مثل قوله يا ضفدع بنت ضفدعين نقي كم تنقي لالماء تكدرين ولا الشارب تمنعين رأسك في الماء وذبك في الطين ومثل قوله الفيل وما أدراك ما الفيل له زلوم طويل ان ذلك من خلق ربنا القليل ومثل قوله انا أعطيناك الجاهر فصل لربك وهاجر ولا تطع كل ساحر وكافر ومثل قوله والطاحنات طحنا والعاجنات عجننا والخازنات خبزنا إهالة وسمننا ان الارض بيننا وبين قريش نصفين ولكن قريش اقوم لا تعدلوا وأمثال هذا الهذيان ولهذا الما قدم وفدي بنى حنيفة على أبي بكر بعد قتل مسيلة طلب منهم أبو بكر ان يسموه شيئا من قرآن مسيلة فلما أسمعوه قال لهم ويحكم أين يذهب بعقولكم ان هذا كلام لم يخرج من إل أي من رب وكان مسيلة قد كتب الى النبي صلى الله عليه وسلم في حياته من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله أما بعد فاني كنت قد أشركت في الامر معك فكتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم من محمد رسول الله الى مسيلة الكذاب ولما جاء رسوله الى النبي صلى الله عليه وسلم قال له أتشهد ان مسيلة رسول الله قال نعم قال لولا ان الرسل لا تقتل لضربت عنقك ثم بعد هذا أظهر أحد الرسلين الردة بالكوفة فقتله ابن مسعود وذكره بقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا وكان مسيلة قدم في وفدي بنى حنيفة الى النبي صلى الله عليه وسلم وأظهر الاسلام ثم لما رجع الى بلده قال لقومه ان محمد اقد أشركني في الامر معه واستشهد رجلين أحدهما الرجل بن عنقوة فشهد له بذلك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لثلاثة أحدهم أبو هريرة والثاني الرجل هذا ان أحدكم ضرر في النار أعظم من كذا وكذا فاستشهد الثالث في سبيل الله وبقى أبو هريرة حائفا حتى شهد هذا لمسيلة بالنبوة واتبعه فعلم انه هو كان المراد بحبر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مؤذن مسيلة يقول أشهد ان محمدا ومسيلا رسولا لله ومن أعظم فضائل أبي بكر عند الامة أولهم وآخرهم أنه قاتل المرتدين وأعظم الناس ردة كان بنو حنيفة ولم يكن قتاله لهم على منع الزكاة بل قاتلهم على أنهم آمنوا بمسيلة الكذاب وكانوا فيما يقال بحومائة ألف والحنفية أم محمد بن الحنفية سرية على كانت من بنى حنيفة وبهذا اخرج من جوز سبي المرتد اذا كان المرتدون محاربين فاذا كانوا مسلمين معصومين فكيف استجار على أن سبي نساءهم ويطأ من ذلك السبي وأما الذين قاتلهم على منع الزكاة فأولئك ناس آخرون ولم يكونوا يؤدوها وقالوا لا تؤديها السك بل امنعوا من أدائها بالكلية فقاتلهم على هذا لم يقاتلهم ليؤدوها الله وأتباع الصديق كآخذ بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهما يقولون ادا قالوا نحن تؤدوها ولا ندفعها الى الامام لم يجز قتلهم لعلمهم بأن الصديق انما قاتل من امنع من أدائها جلة لا من قال أنا تؤدوها بنفسى ولو عدها هذا المفسرى الرافضى من المتخلفين عن بيعة أبي بكر المجوس واليهود والنصارى لكان ذلك من جنس عده لبنى حنيفة بل كفر بنى حنيفة من بعض الوجوه كان أعظم من كفر اليهود والنصارى والمجوس فان أولئك كفار أصليون وهؤلاء مرتدون وأولئك يقرون بالجزية وأولئك لهم كتاب أو شبهة كتاب وهؤلاء انبعوا مفسدات كذابا لكن كان مؤدنه يقول أشهد ان محمدا ومسيلا رسولا لله وكانوا يجعلون محمدا ومسيلا سواء وأمر مسيلة مشهور في جميع الكتب الذي يذكرونها مثل ذلك من كتب الحديث والفسير والمغازي والفنوح والفقه والاصول والكلام وهذا أمر قد خلص الى العذارى في خدورهن بل قد أفرد الاخباريون لقائل أهل الردة كتبها سموها كتب الردة والفتوح كسيف بن عمر والواقدي وغيرهما يذكرون فيها من

فالوصوف به أولى مغلطة فان الامكان الذي يوصف به الوجوب انما هو افتقاره الى محل لا الى فاعل ومعلوم أنه اذا كانت صفة الموصوف تغتقر اليه لكونه محلا لها لا فاعلا لم يلزم أن يكون الموصوف أولى بأن يكون محلا ولو قدر بأن الوجوب يفتقر الى مميزات غير المحل فهو من افتقار الشرط الى المشروط والملازم الى الملازم ليس هو من باب افتقار المعلول الى العلة الفاعلة ومثل هذا لا يمنع على وجوب الوجود بل لا بد لوجوب الوجود من ذلك اذ وجوب الوجود ليس هو الواجب الوجود بل هو صفة له مع أن الواجب الوجود له لوازم وملازمات وذلك لا يوجب افتقاره الى المؤثر فالوجوب أولى أن لا يفتقر الى مؤثر لا جل ماله من اللوازم والملازمات فهذان وجهان غير ما ذكره هو وأمثاله



تفاصيل أخبار أهل الردة وقتالهم ما يذكرون كما قد أوردوا مثل ذلك في مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتوح الشام فمن ذلك ما هو متواتر عند الخاصة والعامة ومنه ما نقله الثقات ومنه أشياء مقاطيع وهراسيل يحتمل أن تكون صدفا وكذبا ومنه ما يعلم أنه ضعيف وكذب لكن تواتر ردة مسيلة وفتال الصديق وحرية له كتواتر هرقل وكسرى وقبصر ونحوهم ممن قاتله الصديق وعمر وعثمان وتواتر كفر من قاتله النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والمشركين مثل عتبة وأبي بن خلف وحيي بن أخطب وتواتر نفاق عبد الله بن أبي بن سلول وأمثال ذلك بل تواتر ردة مسيلة وفتال الصديق له أظهر عند الناس من قتال الجمل وصفين ومن كون طلحة والزبير قاتلا عليا ومن كون سعد وغيره تخلفوا عن بيعة علي وفي الصحيحين عن ابن عباس قال قدم مسيلة الكذاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فجعل يقول أن جعل لي محمد الأمر من بعده اتبعته فقدمها في بشر كثير من قومه فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه ثابت بن قيس بن شماس وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم قطعة من جريد حتى وقف على مسيلة في أصحابه فقال لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها ولن تعدوا أمر الله فيك ولئن أدبرت ليعقرنك الله وإني لأرأه الذي رأيت فيك ما رأيت وهذا ثابت يحسبك عني ثم انصرف قال ابن عباس فسألت عن قول النبي صلى الله عليه وسلم رأيت فيك ما رأيت فأخبرني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينما أنا ثم رأيت في يدي سوارين من ذهب فأهمني شأنهما فأوحى الله إلي في المنام أن انفخهما فنفختهما فطارا فأولتهما كذابا يخرجان بعدى فكان أحدهما العنسي صاحب صنعاء أي والآخرة مسيلة وأما قول الرافضي أن عمر أنكر قتال أهل الردة فمن أعظم الكذب والافتراء على عمر بل الصحابة كانوا مسفين على قتال مسيلة وأصحابه ولكن كانت طائفة أخرى مقرين بالاسلام وامنعوا عن أداء الزكاة فهؤلاء حصل لهم أول شبهة في مسالهم حتى ناطره الصديق وبين له وحب قتالهم فرجع إليه والقصة في ذلك مشهورة وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال أبو بكر ألم يقل لا يحقها فإن الزكاة من حقها والله لو منعوني عبا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق وعمر أخرج بما بلغه أو سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فبين له الصديق أن قوله لا يحقها يتناول الزكاة فإنها حق المال وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وإنى رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها فهذا اللفظ الثاني الذي قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسقه أبي بكر وهو صريح في القتال على أداء الزكاة وهو مطابق للقرآن قال تعالى فاقبلوا من المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واعدوا لهم كل مكر صد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإني مغفر لخطيئهم فعلق تخليص السبيل على الإيمان وإقام الصلاة وآتاء الزكاة والأخبار المنقولة عن هؤلاء أن منهم من كان قبض الزكاة ثم أعادها إلى أصحابها ما بلغه موت النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من كان يترص ثم هؤلاء الذين قاتلهم الصديق علم لما قاتلهم صارن العمال الذين كانوا على الصدقات زمن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يقبضونها كما كانوا

هنا (الوجه الرابع) أن يقال لم لا يجوز أن يكون بعض تلك الأجزاء واجبا وبعضها ممكنا قوله الموقوف على الممكن أولى بالامكان قيل متى إذا كان الجزء الممكن من مقتضيات الجزء الواجب أو بالعكس وهذا كما أن مجموع الوجود بعضه واجب لنفسه وبعضه ممكن والممكن منه من مفعولات الواجب لنفسه ولا يلزم من ذلك أن يكون مجموع الموجودات أولى بالامكان من الموجودات الممكنة وهذا الجواب يقوله من يقوله في مواضع أحدها في الذات مع الصفات فإذا قل له الذات والصفات مجموع مركب من أجزاء فاما أن تكون واجبة كلها أو بعضها واجب وبعضها ممكن أمكنه أن يقول الذات واجبة والصفات ممكنة بنفسها وهي واجبة بالان كما

يقبضونها في زمنه ويصرفونها كما كانوا يصرفونها وكتب الصديق لمن كان يستعمله كتابا للصدقة فقال بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي أمر بها وبهذا الكتاب وتظاهرها يأخذ علماء المسلمين كلهم فلم يأخذ لنفسه منها شيئا ولا ولي أحد من أقاربه لاهو ولا عمر بخلاف عثمان وعلي فانهم ما وليا أقاربهما فان جاز أن يطعن في الصديق والفاروق أنهم ما قاتلا لاخذ المال فالطعن في غيرهما أوجه فاذا وجب الذب عن عثمان وعلي فهو عن أبي بكر وعمر أوجب وعلي يقاتل لبطاع ويتصرف في النفوس والأموال فكيف يجعل هذا قتالا على الدين وأبو بكر يقاتل من ارتد عن الاسلام ومن ترك ما فرض الله لطبع الله ورسوله فقط ولا يكون هذا قتالا على الدين وأما الذين عدوهم هذا الرافضي أنهم تخلفوا عن بيعة الصديق من أكار الصحابة فذلك كذب عليهم ثم الأعلى سعد ابن عباد فان مبايعته هؤلاء لا يكر وعمر أشهر من أن تنكر وهذا ما اتفق عليه أهل العلم بالحديث والسير والمنقولات وسائر أصناف أهل العلم خلفا عن سلف وأسامة بن زيد ما خرج في السرية حتى بايعه ولهذا يقول له يا خليفة رسول الله وكذلك جميع من ذكره بايعه لكن خالد بن سعيد كان نائبا للنبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أكون نائبا لغيره فترك الولاية والافهوه من المقرين بخلافه الصديق وودع علم بالتواثر أنه لم يتخلف عن بيعته إلا سعد بن عباد وأما علي وبنوه هاشم فكلهم بايعه باتفاق الناس لم يمت أحد منهم إلا وهو مبايع له لكن قيل علي تأخرت بيعته ستة أشهر وقيل بل بايعه ثاني يوم وبكل حال فقد بايعوه من غيرا كراه ثم جميع الناس بايعوا عمر إلا سعدا لم يتخلف عن بيعته عمر أحد لابنوه هاشم ولا غيرهم وأما بيعته عثمان فانفق الناس كلهم عليها وكان سعد قد مات في خلافة عمر فلم يدركها وتخلف سعد قد عرف سببه وأنه كان يطلب أن يصير أميرا ويجعل من المهاجرين أميرا ومن الأنصار أميرا وما طلبه سعد لم يكن سائغا بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وادان ظهر خطأ الواحد المخالف للاجماع ثبت أن الاجماع كان صوابا وأن ذلك الواحد الذي عرف خطؤه بالنص شاذ لا يعتد به بخلاف الواحد الذي يظهر حجة شرعية من الكتاب والسنة فان هذا يسوغ خلافة وقد يكون الحق معه ويرجع إليه غيره كما كان الحق مع أبي بكر في تجهيز جيش أسامة وقتال مانعي الزكاة وغير ذلك حتى تبين صواب رأيه فيما بعد وما ذكره عن أبي فحافة من الكذب المتفق عليه ولكن أبو فحافة كان بمكة وكان شيئا كبيرا أسلم عام الفتح أتى به أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورأسه وحيته مثل الثغامة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أقررت الشيخ مكانه لا تبناه أكراما لأبي بكر وليس في الصحابة من أسلم أبوه وأمه وأولاده وأدركوا النبي صلى الله عليه وسلم وأدركه أبضا بنوا أولاده إلا أبو بكر من جهة الرجال والنساء فمحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي فحافة هؤلاء الأربعة كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين وعبد الله بن الزبير ابن أسماء بنت أبي بكر كلهم هم أيضا آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وصحبوه وأم الخير آمنت بالنبي صلى الله عليه وسلم فهم أهل بيت ايمان ليس فهم منافق ولا يعرف في الصحابة مثل هذا الغير بيت أبي بكر وكان يقال للإيمان بيوت وللنفاق بيوت فبيت أبي بكر من بيوت الايمان من المهاجرين وبنو النجار من بيوت الايمان من الأنصار وقوله أنهم قالوا لا يقي فحافة إن أبدا كبار الصحابة سنا كذب ظاهرو في الصحابة خلق كثير أسن من أبي بكر مثل العباس فان العباس كان أسن من النبي صلى الله عليه وسلم

يجب بمثل ذلك طائفة من الناس فاذا قيل المجموع متوقف على الممكن قال ان ذلك الممكن من مقتضيات الواجب بنفسه وهذا يقوله هؤلاء اذا فسر امكن الصفات بانها تنفقر الى محمل فالذات لا تنفقر الى محمل فالذات لا تنفقر الى فاعل ولا محمل والصفات لا بد لها من محمل وان فسر الواجب بما لا يفتقر الى موجب فالصفات أيضا لا تنفقر الى موجب لكنه قد يسلم لهم هؤلاء ان الصفات لها موجب وهو الذات وقولهم ان الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا من أفسد الكلام كما قد بسط في موضعه فيقول هؤلاء الذات موجبة للصفات ومحمل لها والذات واجبة بنفسها والصفات واجبة بها والمجموع واجب وان توقف على الممكن بنفسه الواجب بغيره لان الواجب



وسلم ثلاث سنين والنبي صلى الله عليه وسلم كان أسن من أبي بكر قال أبو عمر بن عبد البر لا يختلفون أنه يعني أبي بكر مات وسنه ثلاث وستون سنة وأنه استوفى سن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما لا يصح لكن المأثور عن أبي جحافة أنه لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ارتجت مكة فسمع ذلك أبو جحافة فقال ما هذا قالوا بضر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمر جليل فمن ولي بعده قالوا ابنك قال فهل رضيت بذلك بنو عبد مناف وبنو المغيرة قالوا نعم قال لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع وحينئذ فالجواب عن منعه الاجماع من وجوه أحدها ان هؤلاء الذين ذكرهم لم يتخاف منهم إلا سعد بن عبادته والآخر البقية كلهم بأبوه باتفاق أهل النقل وطائفة من بني هاشم قد قيل انها تخلف عن مبايعته أولاً ثم بايعته بعد سنة أشهر من غير رهبة ولا رغبة والرسالة التي يذكر بعض الكتاب أنه أرسلها إلى علي كذب مختلق عند أهل العلم بل علي أرسل إلى أبي بكر أن اتنا فذهب هو اليهم فاعتذر على إليه وبايعه ففي الصحيحين عن عائشة قالت أرسلت فاطمة إلى أبي بكر رضي الله عنهما تسأله ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وذلك وما بقي من خمس خبير فقال أبو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة وانما يا كل آل محمد من هذا المال واني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كانت عليه في عهده واني لست تارك شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به الا علمت به اني أخشى ان تركت شيئاً من أمري أن أزيغ فوجدت فاطمة على أبي بكر فهجرتة فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر فلما توفيت دفنها على ليلا ولم يؤذن بها أبابكر وصلى عليها على وكان لعلي وجه من الناس حياة فاطمة فلما ماتت استنكر على وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبيع تلك الاشهر فأرسل إلى أبي بكر أن اتنا ولا باتنا معك أحد كراهة محضر عمر فقال عـ رل أبي بكر والله لا تدخل عليهم وحده فقال أبو بكر ما عساهم أن يفعلوا بي والله لا تبينهم فدخل عليهم أبو بكر فشهد على ثم قال ان اقد عرفنا فضيلك يا أبا بكر وما أعطاك الله ولم تنفس عليك خيراً ساقه الله اليك استبددت بالامر علينا وكننا نرى أن لنا فيه حقاً لقرابتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرزلكم حتى فاضت عيناي أبي بكر فلما تكلم أبو بكر قال والذي نفسي بيده لمقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى أن أصل من قرابتي وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الامور فاني لم آل فيها عن الحق ولم أترك أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فيها الا صنعتته فقال علي لابي بكر موعده العشي لا يبعه فلما صلى أبو بكر الظهر رقى على المنبر وتشهد و ذكر شأن علي وتخلقه عن البيعة وعذره الذي اعتذره ثم استغفر وتشهد على فاعظم حق أبي بكر وأنه لم يحمله على الذي صنع نقاسة على أبي بكر ولا انكار الذي فضله الله به ولكننا كننا نرى ان لنا في الامر نصيباً فاستبد علينا به فوجدنا في أنفسنا فسر بذلك المسلمون وقالوا أصبت وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الامر بالمعروف ولا يرب ان الاجماع المعتبر في الامامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنين والطائفة القليلة فإنه لو اعتبر ذلك لم يكدين عقد اجماع على امامة فان الامامة امر معين فقد يتخلف الرجل لهوى لا يعلم كخلف سعد فإنه كان قد استسرف إلى أن يكون هو أميراً من جهة الأنصار فلم يحصل له ذلك فبقى في نفسه بقية هوى ومن ترك النبي لهوى لم يؤثر تركه بخلاف الاجماع على الاحكام العامة كالاجاب والتحرير والاباحة فان هذا

بنفسه مستلزم للصفات والاجتماع المجموع وايضا في قوله من يقول انه يقوم بذاته امور متعلقة بعشيتته وقد درنه فان تلك ممكنة بنفسها وقد تدخل في مسمى اسمائه ففي الجملة ليس معهم حجة تمنع كون المجموع فيه ما هو واجب موجب لغيره واذ قيل المحتاج إلى الغير أولى بالاحتياج قيل هـ ب أن الامر كذلك لكن اذا كان الغير من لوازم الجزء الواجب بنفسه كان المجموع من لوازم الجزء الواجب بنفسه وحاصله أن في الامور المجتمعة ما هو مستلزم لسايرها واذ قيل فيئتلا يكون الواجب بنفسه الا ذلك الملتزم قيل هذا نزاع لفظي فان الممكنات لا بد لها من فاعل غنى عن الفاعل والدليل دل على هذا وليس فيما ذكرتموه ما ينفى أن تكون ذاته مستلزما لأمور لازمة له واسمه

لو خالف فيه الواحد والاثنان فهل يعتد بخلافهما فيه قولان للعلماء وذكر عن أحمد في ذلك روايتان أحدهما لا يعتد بخلاف الواحد والاثنين وهو قول طائفة كـ محمد بن جرير الطبري والثاني يعتد بخلاف الواحد والاثنين في الأحكام وهو قول الأكثريين والفرق بينه وبين الإمامة أن الحكم أمر عام يتناول هذا وهذا فإن القائل بوجوب الشيء يوجب على نفسه وعلى غيره والقائل بتحريمه يحرمه على نفسه وعلى غيره فالمنازع فيه ليس منهما ولهذا تقبل رواية الرجل للحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في القصة وإن كان خصما فيها لأن الحديث عام يتناولها ويتناول غيرها وإن كان الحديث اليوم محكوما له بالحديث فغدا يكون محكوما عليه بخلاف شهادته لنفسه فإنها لا تقبل لأنه خصم والخمس لا يكون شاهدا فالاجماع على إمامة المعين ليس حكما على أمر عام كالأحكام على أمر خاص معين وأيضاً فالواحد إذا خالف النص المعلوم كان خلافاً شاذاً بخلاف سعيد بن المسيب في أن المطلقة ثلاثاً ما إذا نكحت زوجها غيره أيجز الأول بمجرد العقد فإن هذا المأجأت السنة الصحيحة بخلافه لم يعتد به وسعد كان مراده أن يولوا رجلاً من الأنصار ووددت النصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الإمام من قريش فلو كان المخالف قريشياً واستقر خلافه لكان شبهة بل على أن من قريش وقد تواتر أنه بايع الصديق طائعتاً مختاراً (الثاني) أنه لو فرض خلاف هؤلاء الذين ذكرهم وبقدرهم مرتين لم يقدح ذلك في ثبوت الخلافة فإنه لا يشترط في الخلافة الاتفاق أهل الشوكة والجمهور الذين يقام بهم الأمر بحيث يمكن أن يقام بهم مقاصد الإمامة وهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة وقال إن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أقرب وقال إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب انمياً يأخذ القاصيه وقال عليكم بالسواد الأعظم ومن شذذ في النار (الثالث) أن يقال إجماع الأمة على خلافة أبي بكر كان أعظم من اجتماعهم على مبايعة علي فإن ثلث الأمة أو أقل أو أكثر لم يبايعوا علياً بل قاتلوه والثلث الآخر لم يقاتلوا معه وفيهم من لم يبايعه أيضاً والذين لم يبايعوه منهم من قاتله ومنهم من لم يقاتله فإن جاز القدح في الإمامة بتخلف بعض الأمة عن البيعة كان القدح في الإمامة على أولى بكثير وإن قيل جمهور الأمة لم يقاتله أو قيل يبايعه أهل الشوكة والجمهور أو نحو ذلك كان هذا في حق أبي بكر أولى وأحرى وإذا قالت الرافضة إمامته ثبتت بالأص فلا يحتاج إلى الإجماع والمبايعة قيل النصوص انما دلت على خلافة أبي بكر لا على خلافة علي كما تقدم التنبيه عليه وكما سنده كره أن شاء الله تعالى ونبين أن النصوص دلت على خلافة أبي بكر الصديق وعلى أن علياً لم يكن هو الخليفة في زمن الخلفاء الثلاثة لخلافة أبي بكر لا تحتاج إلى الإجماع بل النصوص دالة على صحتها وعلى إسماعيل ما يوافيها (الرابع) أن يقال الكلام في إمامة الصديق إما أن يكون في وجودها وإما أن يكون في استحقاقها أما الأول فهو معلوم بالتواتر واتفاق الناس بأنه تولى الأمر وقام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفه في أمته وأقام الحدود واستوفى الحقوق وقاتل الكفار المرتدين وولى الأعمال وقسم الأموال وفعّل جمع ما فعله الإمام بل هو أول من باشر الإمامة في الأمة وأما أن أريد بإمامته كونه مستحقاً لذلك فهذا عليه أدلة كثيرة غير الإجماع فلا طريق يثبت بها كونه على مستحقاً للإمامة إلا وتلك الطريق يثبت بها أن أبا بكر مستحق للإمامة وأنه أحق بالإمامة من علي وغيره وحيثئذ فالإجماع لا يحتاج إليه لا في الأول ولا في الثانية وإن كان الإجماع حاصلًا

يتناول الملزوم واللازم جميعاً وإن سمى الملزوم واجباً بنفسه واللازم واجباً بغيره كما قاله من قاله في الذات والصفات فيقول المنازع له فهذه مجموع الأدلة التي ذكرها هو وغيره على نفي كون الواجب بنفسه جسماً أو جوهرًا قد تبين أنه لا دلالة في شيء منها بل هي على نقيض مطلوبهم أدل منها على المطلوب وهذا ذكرناه لما أحال عليه قوله إن الحروف إذا قام كل منها بمحل غير الآخر يلزم التركيب وقد أبطلناه في إبطال التجسيم ثم قال الوجه الثاني أنه قال ليس اختصاص بعض الأجزاء ببعض الحروف دون البعض أولى من العكس ولقائل أن يقول هذا الوجه في غاية الضعف وذلك أنه إذا كانت الحروف مقدورة له حادثة بمشيئته كما ذكرته عن منازعك فتخصيص كل منها بمحل



(فصل) قال الرافضي أيضا الاجماع ليس أصلا في الدلالة بل لا بد أن يستند المجمعون إلى دليل على الحكم حتى يجتمعوا عليه والا كان خطأ وذلك الدليل إما عقلي وليس في العقل دلالة على إمامته وإمامته على ما نقلت وعندهم أن النبي صلى الله عليه وسلم مات من غير وصية ولا نص على إمام والقرآن خال منه فلو كان الاجماع متحققا كان خطأ فتنى دلالة

(والجواب) من وجوه أحدها أن قوله الاجماع ليس أصلا في الدلالة أن إرادته أن أمر المجمعين لا يجب طاعته لنفسه وإنما يجب لكونه دليلا على أمر الله ورسوله فهذا صحيح ولكن هذا لا يضر فإن أمر الرسول كذلك لم يجب طاعته لذاته بل لأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله ففي الحقيقة لا يطاع أحد لذاته إلا الله له الخلق والأمر وله الحكم وليس الحكم إلا لله وإنما يجب طاعة الرسول لأن طاعته طاعة الله ويجب طاعة المؤمنين المجمعين لأن طاعتهم طاعة الله والرسول ويجب تحكيم الرسول لأن حكمه حكم الله وكذلك تحكيم الأمة لأن حكمها حكم الله وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني وقد قامت الأدلة الكثيرة على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة بل ما أمرت به الأمة فقد أمر الله به ورسوله والأمة أمرت بطاعة أبي بكر في إمامته فعلم أن الله ورسوله أمر بذلك فن عصاه كان عصا الله ورسوله وإن إرادته أنه قد يكون موافقا للحق وقد يكون مخالفا له وهذا هو الذي إرادته وهذا قدح في كون الاجماع حجة ودعوى أن الأمة قد تجتمع على الضلالة والخطأ كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة الموافقين للنظام وحينئذ يقال كون على إماما معصوما وغير ذلك من الأصول الإمامية أثبتوه بالاجماع إذ عمدتهم في أصول دينهم على ما يذكرونه من العقليات وعلى الاجماع وعلى ما ينقلونه فهم يقولون علم بالعقل أنه لا بد للناس من إمام معصوم وإمام منصوص عليه وغير على ليس معصوما ولا منصوصا عليه بالاجماع فيكون المعصوم هو عليا وغير ذلك من مقدمات حججهم فيقال لهم إن لم يكن الاجماع حجة فقد بطلت تلك الحجج فبطل ما بنوه على الاجماع من أصولهم فبطل قولهم وإذا بطل ثبت مذهب أهل السنة وإن كان الاجماع حقا فقد ثبت أيضا مذهب أهل السنة وهو المطلوب وإن قالوا نحن ندع الاجماع ولا يحتج به في شيء من أصولنا وإنما عمدتنا العقل والعقل عن الأئمة المعصومين قبل لهم إذا لم يحتجوا بالاجماع لم يبق معهم حجة سمعية غير النقل المعلوم عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن ما ينقلونه عن علي وغيره من الأئمة لا يكون حجة حتى نعلم عصمة الواحد من هؤلاء وعصمة الواحد من هؤلاء لا تثبت إلا بنقل عن علم عصمته والمعلوم عصمته هو الرسول فإلم يثبت نقل معلوم عن الرسول بما يقولونه لم يكن معهم حجة سمعية أصلا لا في أصول الدين ولا في فروعها وحينئذ يرجع الأمر إلى دعوى خلافة علي بالنص فإن أثبت النص بالاجماع فهو باطل لنفيكم كون الاجماع حجة وإن لم تثبتوه إلا بالنقل الخاص الذي يذكره بعضكم فقد تبين بطلانه من وجوه ونسب إن ما ينقله الجمهور وأكثر الشيعة مما يناقض هذا القول بوجوب علمائهم ببيان هذا كذب وهذه الأمور من تدبرها تبين له أن الإمامية لا يرجعون في شيء مما ينفردون به عن الجمهور إلى الحجة أصلا لا عقلية ولا سمعية ولا نص ولا اجماع وإنما عمدتهم دعوى نقل مكذوب يعلم أنه كذب أو دعوى دلالة نص أو قياس يعلم أنه لا دلالة له وهم وسائر أهل البدع كالحوارج والمعتزلة وإن كانوا عند التحقيق لا يرجعون إلى حجة صحيحة لا عقلية ولا سمعية وإنما لهم شبهات لكن حججهم أقوى من حجج الرافضة السمعية والعقلية أما

كتخصيص جميع الحوادث بما اختصت به من الصفات والمقادير والامكنة والازمنة وهذا إمامان يرد إلى محض المشبهة وإماما إلى حكمة جليلة أو خفية وقد تنازع الناس في الحروف التي في كلام الآدميين هل بينها وبين المعاني مناسبة تقتضي الاختصاص على قولين مشهورين وأما اختصاصها بمجالها في حق الآدميين بسبب يقتضي الاختصاص فهذا لا نزاع فيه فعلم أن الاختصاص منه بالمحل أولى منه بالمعنى وأما قوله إن قالوا بالاجتماع الحروف بذاته مع اتحاد الذات فيلزم منه اجتماع المتضادات في شيء واحد فهذا قد تقدم أن للناس فيه قولين وأن القائلين باجتماع ذلك إن كان قولهم فاسد فقول من يقول باجتماع المعاني المتعاقبة وانها شيء واحد وان الصفات

السمعات فانهم لا يتعمدون الكذب كما تعمدهم الرافضة ولهم في النصوص الصحيحة شبهة أقوى من شبه الرافضة وأيضاً فإن سائر أهل البدع أعلم بالحديث والآثار منهم والرافضة أجهل الطوائف بالأحاديث والآثار وأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا يوجد في كتبهم وكلامهم من الجهل والكذب في المنقولات ما لا يوجد في سائر الطوائف وكذلك لهم في العقليات مقاييس هي مع ضعفها وفسادها أجود من مقاييس الرافضة وأيضاً فنحن نشير على ما يدل على أن الإجماع حجة بالدلالة المبسوطة في غير هذا الموضع ولكل مقام مقال ونحن لا نحتاج في تقرير إمامة الصديق رضي الله عنه ولا غيره إلى هذا الإجماع ولا نشترط في إمامة أحد هذا الإجماع لكن هو لما ذكر أن أهل السنة اعتمدوا على الإجماع تكلمنا على ذلك فنشير إلى بعض ما يدل على صحة الإجماع فنقول أولاً ما من حكم اجتمعت الأمة عليه الا وقد دل عليه النص والإجماع دليل على نص موجود معلوم عند الأئمة ليس مما درس علمه والناس قد اختلفوا في جوار الإجماع عن اجتهاد ونحن يجوز أن يكون بعض المجتبعين قال عن اجتهاد لكن لا يكون النص خافياً على جميع المجتهدين وما من حكم يعلم أن فيه إجماعاً الا وفي الأمة من يعلم أن فيه نصاً وحينئذ فالإجماع دليل على النص ولهذا قال ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سنن المؤمنين مع العلم بأن مجرد مشاقة الرسول توجب الوعيد ولكن هما متلازمان ولهذا علقه بهما كما يعلقه بمعضية الله ورسوله وهما متلازمان أيضاً وخلافة الصديق من هذا الباب فان النصوص الكثيرة دلت على أنها حق وصواب وهذا مما لم يختلف العلماء فيه واختلفوا هل انعقدت بالنص الذي هو العهد كخلافة عمر أو بالإجماع والاختيار وأما دلالة النصوص على أنها حق وصواب فما علم أحدنا راع فيه من علماء السنة كلهم يحتاج على صحتها للنصوص اذا كنا نسين أن ما انعقد عليه الإجماع فهو منصوص عليه كان ذكر الإجماع لانه دليل على النص لا يفارقه البتة ومع هذا فنحن نذكر بعض ما يستدل به على الإجماع مطلقاً ويستدل به على من يقول قد لا يكون معه نص كقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر فهذا يقتضي أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ومن المعلوم أن الإيجاب ما أوجبه الله ونحوه ما حرمه الله هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل هو نفسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فوجب أن يوجبوا كل ما أوجبه الله ورسوله ويحرموا كل ما حرمه الله ورسوله وحينئذ فيمتنع أن يوجبوا حراماً ويحرموا واجباً بالضرورة فإنه لا يجوز عليهم السكوت عن الحق من ذلك فكيف يجوز السكوت عن الحق والتكلم بنقيضه من الباطل ولو فعلوا ذلك لكانوا قد أمروا بالمنكر ونهوا عن المعروف وهو خلاف النص فلو كانت ولاية أبي بكر حراماً وطاعة حراماً منكرها لوجب أن ينهوا عن ذلك ولو كانت مبايعة علي واجبة لكان ذلك من أعظم المعروف الذي يجب أن يأمروا به فلما لم يكن كذلك علم أن مبايعة هذا الذالك لم تكن معروفها ولا واجباً ولا مستحباً ومبايعة ذلك لم تكن منكراً وهو المطلوب وأيضاً فقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر والاستدلال به كما تقدم وأيضاً فقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً تكونوا شهداء على الناس وقوله هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس ومن جعلهم الرب شهداء على الناس فلا بد أن يكونوا عالمين بما يشهدون به ذوى عدل في شهادتهم فلو كانوا يحللون ما حرم الله ويحرمون ما حلل الله ويوجبون ما عفا الله عنه ويسقطون

المتنوعة شيء واحد أعظم فساداً وأما قوله وإن لم يقبلوا باجتماع حروف القول في ذاته فيلزم منه مناقضة أصلهم في أن ما اتصف به الرب يستحيل عرقه عنه فكلام صحيح ولكن تناقضهم لا يستلزم صحة قول منازعهم اذا كان ثم قول ثالث وهذا اللزم فيه نزاع معروف وقد حكى النزاع عنهم أنفسهم فن قال ان ما اتصف به من الأصوات والافعال ونحو ذلك يجوز عرقه عنه لم يكن مناقضاً والذين قالوا منهم انه لا يجوز عرقه عما اتصف به عمدتهم أنه لو جاز عرقه عنه لم يمكن ذلك الا بحدوث ضد ثم ذلك الضد الحادث لا يزول الا بضد حادث فيلزم تسلسل الحوادث بذاته وهذا يجب عنه بعضهم بأنه يجوز عدمه بدون حدوث ضد ويجب عنه بعضهم بالتزام التسلسل في مثل ذلك في المستقبل



ما أوجب الله لم يكونوا كذلك وكذلك إذا كانوا يجرحون الممدوح ويمدحون المجروح فإذا شهدوا أن أبابكر أحق بالامامة وجب أن يكونوا صادقين في هذه الشهادة عالين بما شهدوا به وكذلك إذا شهدوا أن هذا مطيع لله وهذا عاص لله وهذا فعل ما يستحق عليه الثواب وهذا فعل ما يستحق عليه العقاب وجب قبول شهادتهم فإن الشهادة على الناس تتناول الشهادة بما فعلوه من مذموم ومحمود والشهادة بان هذا مطيع وهذا عاص هي تتضمن الشهادة بأفعالهم وأحكام أفعالهم وصفاتهم وهو المطلوب وفي الصحيحين عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه بجيزة فأتوا عليها خيرا فقال وجبت ومر عليه بجيزة فأتوا عليها شرا فقال وجبت فقبل يارسول الله ما هو لك وجبت قال هذه الجيزة أثبتت عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجيزة أثبتت عليها شرا فقلت وجبت لها النار أنتم شهداء الله في الأرض وأيضا فقلوه ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى الآية فإنه توعده على المشاققة للرسول واتباع غير سبيل المؤمنين وذلك يقتضي أن كلامهم مذموم فإن مشاققة الرسول وحدها مذمومة بالاجماع فلو لم يكن إلا خرم مذموم الكافر قدر تب الوعيد على وصفين مذموم وغير مذموم وهذا لا يجوز ونظير هذا قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا فإنه يقتضي أن كل واحد من الخصال الثلاثة مذموم شرعا وحينئذ فإذا كان المؤمنون قد أوجبوا أشياء وحرموا أشياء فالفهم مخالف وقال ابن ما أوجبوه ليس بواجب وما حرموه ليس بحرام فقد اتبع غير سبيلهم لأن المراد بسبيلهم اعتقاداتهم وأفعالهم وإذا كان كذلك كان مذموما ولو لم يكن سبيلهم صوابا وحقا لم يكن المخالف لهم مذموما وأيضا فقلوه تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تارعمتم في شيء فرددوه إلى الله والرسول ورد معلقا بالتنازع والحكم المعلق بالشروط عدم عند عدمه فعلم أنه عند انتفاء التنازع لا يجب الرد إلى الله ورسوله فدل على أن إجماعهم إنما يكون على حق وصواب فإنه لو كان على باطل وخطا لم يسقط عنهم وجوب الرد إلى الكتاب والسنة لأجل باطلهم وخطئهم ولأن أمر الله ورسوله حق حال إجماعهم ونزاعهم فإذا لم يجب الرد عليه عند الإجماع دل على أن الإجماع موافق له لا مخالف له فلما كان المستدل بالإجماع متعاله في نفس الأمر لم يحتج إلى الرد إليه وأيضا فقلوه تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا أمرهم بالاجتماع ونهاهم عن الافتراق فلو كانوا في حال الإجماع قد يكونون مطيعين لله تارة وعاصين له أخرى لم يجز أن يأمره إلا إذا كان اجتماعا على طاعة والله أمره مطلقا ولأنه لو كان كذلك لم يكن فسق بين الإجماع والافتراق لأن الافتراق إذا كان معه طاعة كان مأمورا به مثل أن يكون الناس نوعين نوع يطيع الله ورسوله ونوع يعصيه فإنه يجب أن يكون مع المطيعين وأن كان في ذلك فرقة فلما أمرهم بالاجتماع دل على أنه مستلزم لطاعة الله وأيضا فإنه قال أعما وليكم الله ورسوله بفعل موالاتهم كموالاته الله ورسوله وموالاته الله ورسوله لا تتم إلا بطاعة أمره وكذلك المؤمنون لا تتم موالاتهم إلا بطاعة أمرهم وهذا لا يكون إلا إذا كان أمرهم أمر امتعافان أمر بعضهم بشئ وأمر آخر بضده لم يكن موالاته هذا بأولى من موالاته هذا فكانت الموالات في حال الدراع بالرد إلى الله والرسول وأيضا قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة متعددة الأمر بالاعتصام بالجماعة والمدح لها وندم الشذوذ وأن الخير والهدى والرحمة مع الجماعة وإن الله لم يكن ليجمع هذه الأمة

(قال الآمدي) السابع في تناقض الكرامية أنهم جوزوا الاجتماع الإرادة الحادثة مع الإرادة القديمة ومنعوا ذلك في العلم والقدرة ولو سئلوا عن الفرق كان متعذرا قلت ولقائل أن يقول إن كانوا هم فرقوا غيرهم لم يفرق بل جوز تجدد علومهم وقدر روحيتهم فاعتمدوا في الفرق على ما اعتمدت عليه المعتزلة في الفرق بين كونه عالما قادرا وبين كونه متكلمًا مريدا حيث قالوا العلم والقدرة عام في كل معلوم ومقدور فإنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير والإرادة والكلام ليسا عامين في كل مراد ومقول بل لا يقول إلا الصدق ولا يأمر إلا بالخير ولا يريد إلا ما وجد ولا يريد إرادة محبة إلا لما أمر فهذا مما احتجوا به على حدوث كونه مريدا منكما

على ضلالة وأنه لن يزال فيها طائفة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم ولا يزال الله يغرم في هذا الدين غرسا يستعملهم فيه بطاعة الله وإن خير هذه الأمة القرن الأول ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقد روى الحاكم وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الله أمتي على الضلالة أبدا ويد الله على الجماعة وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالف جماعة المسلمين شبرا فقد خلع ربقه الاسلام من عنقه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقه الاسلام من عنقه حتى يراجعه ومن مات وليس عليه امام جماعة فإن ميتته ميتة جاهلية وعن الحارث الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمركم بخمس كلمات أمرني الله بهن الجماعة والسمع والطاعة والهجرة والجهاد فمن خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقه الاسلام من رأسه إلا أن يرجع وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فارق الجماعة شبرا دخل النار وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فارق أمته أو عاد أعرابيا بعد هجرته فلا حجة له وعن ربيعة قال أتيت حذيفة ليأني سار الناس إلى عثمان فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فارق الجماعة واستبدل الأمانة لقي الله ولا حجة له وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يسئل عنهم رجل فارق الجماعة وعصى إمامه فمات عاصبا فذكر الحديث وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة المكتوبة التي بعد كفاة لما بيننا والجمعة إلى الجمعة والشهر إلى الشهر يعني رمضان كفارة لما بيننا قال بعد ذلك الأمن ثلاث فعرفت أن ذلك من أمر حدث فقال إلا من الأشرار بالله ونكث الصفقة وترك السنة وأن تباع رجلنا بيننا ثم تخالف تقائله بسيفك وترك السنة الخروج من الجماعة وعن النعمان بن بشير قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نصر الله وجه امرئ سمع مقالتي فحمله فارب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن إخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الأمر ولزوم جماعة المسلمين روى هذه الأحاديث الحاكم في المستدرک وذكر أنها على شرط الصحيح وذلك يقتضي أن اجتماع الأمة لا يكون إلا على حق وهدى وصواب وأن أحق الأمة بذلك هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يقتضي أن ما فعلوه من خلافة الصديق كان حقا وهدى وصوابا وأيضا فإن السلف كان يشتد انكارهم على من يخالف الإجماع ويعتدونه من أهل الزيغ والضلال فلو كان ذلك شائعا عندهم لم ينكروه وكانوا ينكرون عليه انكارهم فاطعون به لا يسوغون لاحد أن يدع الانكار عليه فدل على أن الإجماع عندهم كان مقطوعا به والعقول المتباينة لا تتفق على القطع من غير نواظر ولا تشاعر إلا لما يوجب القطع والافلح لم يكن هناك ما يوجب القطع بل لا يوجب الظن لم تكن الطوائف الكثيرة مع تباين همهم وقراءتهم وعدم تواطئهم يقطعون في موضع لا قطع فيه فعلم أنه كان عندهم أدلة قطعية توجب كون الإجماع حجة يجب اتباعها ويحرم خلافها وأيضا فإن السنة والشريعة اتفقوا على أنه إذا كان على معهم كان إجماعهم حجة ولا يجوز أن يكون ذلك لأجل عصمة علي لأن عصمته لم تثبت إلا بالإجماع فان عمدتهم في ذلك الإجماع على انتفاء العصمة من غير ما ذل في النص ولا المعقول ما ينفي العصمة من غيره وهذا مما يبين تناقض الرافضة فان أصل دينهم بنوه على الإجماع ثم قد حوافيه والقدر فيه قدح في عصمة علي فلا يبقى لهم

دون كونه عالما قادرا قالوا لان الاختصاص بتعلق بالمحدثات بخلاف العموم فإنه يكون للقديم (فصل) وما بين الأمر في ذلك وأن الأدلة التي يحتاج بها هؤلاء على نفي لوازم علو الله على خلقه هم رتبة دخول فيها ويبسبون فسادها في موضع آخر أن عامة هذه الحجة التي احتج بها الأمدى وغيره على نفي كونه جسماءهم أنفسهم أبطلوها في موضع آخر والمقصود هنا ذكر ما قاله الأمدى وذلك أنه لما ذكر مسالك الناس في اثبات حدوث الأجسام أبطل عامتها واختار الطريقة المبنية على أن الجسم لا يتخلو من الأعراض وأن العرض لا يبقى زمانين فتكون الأعراض حادثة ويمتنع حدوث ما لا نهاية له وما لا يتخلو عن الحوادث التي لها أول فله أول وذكر أن هذه



ما يعتمدون عليه وهذا شأنهم في عامة أقوالهم التي ينفردون بها ولهذا قال فهم الشعبي يأخذون  
بأعجاز لا صدور لها أي بفروع لا أصول لها فان كان الاجماع ليس بحجة لم تثبت عصمته وان  
كان حجة لم يحجج الى عصمته فثبت أنه على التقديرين لا يجوز أن يكون قولهم حجة والالزم بطلان  
قول السنة والشيعة

(فصل) قال الرافضي وأيضا الاجماع اما أن يعتبر فيه قول كل الامة ومعلوم أنه  
لم يحصل بل ولا اجماع أهل المدينة أو بعضهم وقد أجمع أكثر الناس على قتل عثمان

(والجواب) أن يقال أما الاجماع على الامامة فان أريد به الاجماع الذي يعتقده الامامة  
فهذا يعتبر فيه موافقة أهل الشوكة بحيث يكون متمكنين منهم من تنفيذ مقاصد الامامة حتى  
إذا كان رؤس الشوكة عددا قليلا ومن سواهم موافق لهم حصلت الامامة بما يعتقدهم له هذا هو  
الصواب الذي عليه أهل السنة وهو مذهب الأئمة كأحمد وغيره وأما أهل الكلام فقد درها كل  
منهم بعدد وهي تقدير باطلة وان أريد به الاجماع على الاستحقاق والاولوية فهذا يعتبر  
فيه اما الجميع واما الجمهور وهذه الثلاثة حاصلة في خلافة أبي بكر وأما عثمان فلم يتفق على قتله  
الطائفة قليلة لا يبلغون نصف عشرين عشرين الامة كيف وأكثريش على والذين قاتلوه  
والذين قعدوا عن القتال لم يكونوا من قتلة عثمان وانما كان قتلة عثمان فرقة يسيرة من عسكر  
على والامة كانوا في خلافة عثمان مئى ألف والذين اتفقوا على قتله ألف ونحوهم وقد قال  
عبد الله بن الزبير يعيب قتل عثمان خرجوا عليه كالصوص من وراء القرية وقتلهم الله كل قتلة  
ونجاس من نجاسهم تحت بطون الكواكب

(فصل) قال الرافضي وأيضا كل واحد من الامة يجوز عليه الخطأ فأى عاصم  
لهم عن الكذب عند الاجماع

(والجواب) أن يقال من المعلوم أن الاجماع اذا حصل من الصفات مالم يس في الآحاد لم  
يجز أن يجعل حكم الواحد حكم الاجتماع فان كل واحد من المخبرين يجوز عليه الغلط والكذب  
فاذا انتهى المخبرون الى حد النواتر امتنع عليهم الكذب والغلط وكل واحد من اللقم والجرع  
والاقداح لا يشبع ولا يروى ولا يسكر فاذا اجمع من ذلك عدد كثير أشبع وأروى وأسكر وكل  
واحد من الداس لا يقدر على قتال العدو فاذا اجمع طائفة كثيرة قدروا على القتال والكثرة  
تؤثر في زيادة القوة وزيادة العلم وغيرهما ولهذا قد يخطئ الواحد والاثنتان في مسائل الحساب  
فاذا كثر العدد امتنع ذلك فيما لم يكن يمتنع في حال الانفراد ونحن نعلم بالاضطرار أن علم الاثنين  
أكثر من علم أحدهما اذا انفرد وقوتهما أكثر من قوته فلا يلزم من وقوع الخطأ حال الانفراد  
وقوعه حال الكثرة قال تعالى أن تفضل احداهما فتد كرا احداهما الاخرى والناس في الحساب  
قد يخطئ الواحد منهم ولا يخطئ الجماعة كالهلال فقد يظنه الواحد هلالا وليس كذلك فأما  
العدد الكثير فلا يتصور قهيم الغلط ونعلم أن المسلمين اذا اجتمعوا وكثروا يكون داعيهم الى  
الفواحش والظلم أقل من داعيهم اذا كانوا قليلا فاهم في حال الاجتماع لا يجتمعون على مخالفة  
شرايع الاسلام كما يفعله الواحد والاثنتان فان الاجتماع والناس لا يمكن الامع قانون عدلى فلا  
يمكن أهل مدينة أن يجتمعوا على الباطل بعضهم بعضا مطلقا لانه لا حياة لهم مع ذلك بل  
يحبذ الامر اذا ظلم بعض الرعية فلا بد أن يكون بعض أصحابه لا يظلم حين يظلم الرعية وما استوا

الطريقة هي المسالك المشهور  
للاشعرية وعليه اعتماده والرازي  
وأما لم يعتمدوا على هذا المسلك  
لانه مبني على أن الاعراض ممتنعة  
البقاء وهذه مقدمة خالف فيها  
جمهور العقلاء وقالوا ان قائلها  
مخالفون للعس ولضرورة العقل  
فراى ان الاعتماد عليها في حدوث  
الاجسام في غاية الضعف  
والامدى قدح في الطرق التي  
اعتمد عليها الرازي كلها والمقصود  
هناذ كرطعن الامدى في حجج  
نفسه التي احتج بها على نفي كونه  
جسما ونفي قيام الحوادث به وقد  
تقدم أن حججه المبنية على عمائل  
الجواهر والاجسام قد قدح فيها  
وبين أنه لا دليل لمن أثبت ذلك  
وحججه المبنية على التركيب قد  
قدح هو فيها في غير موضع كما ذكر  
بعضه وأما حججه المبنية على نفي

كاهم فليس فيه ظلم من بعضهم لبعض ومعلوم أن المجموع قد خالف حكمه حكم الأفراد سواء كان اجتماع أعيان أو أعراض ومن الأمثال التي يضر بها المطاع لأصحابه أن السهم يمكن كسره وإذا اجتمعت السهام لا يمكن كسرها والآن قد يغلبه عدوه ويهرمه فإذا صار واعدا كثيرا لم يمكن ذلك كما كان يمكنه حال الانفراد وأيضا فإن كان الإجماع قد يكون خطأ لم يثبت أن عليا معصوم فإنه انما علمت عصمته بالإجماع على أنه لا معصوم سواه فإذا جاز كون الإجماع خطأ أمكن أن يكون في الأمة معصوم غيره وحينئذ فلا يعلم أنه هو المعصوم فتبين أن قد حسم في الإجماع بطل الأصل الذي اعتمدوا عليه في إمامة المعصوم وإذا بطل أنه معصوم بطل أصل مذهب الرافضة فتبين أنهم ان قدحوا في الإجماع بطل أصل مذهبهم وان سلموا أنه حجة بطل مذهبهم فتبين بطلان حجتهم على التقديرين

(فصل) قال الرافضي وقد بينا ثبوت النص الدال على إمامة أمير المؤمنين فلو أجمعوا على خلافه لكان خطأ لأن الإجماع الواقع على خلاف النص يكون عندهم خطأ

(والجواب) من وجوه أحدها أنه قد تقدم بيان بطلان كل ما دل على أنه إمام قبل الثلاثة (الثاني) أن النصوص انما دلت على خلافة الثلاثة قبله (الثالث) أن يقال الإجماع المعلوم حجة قطعية لا سمعية لا سيما مع النصوص الكثيرة الموافقة له فلو قدر ورود خبر يخالف الإجماع كان باطلا ما لم يكن الرسول لم يقله وأما كونه لادلالة فيه (الرابع) أنه يمتنع تعارض النص المعلوم والإجماع فإن كليهما حجة قطعية والقطعيان لا يجوز تعارضهما لوجوب وجود مدلولاتها فلو تعارضت لزم الجمع بين النقيضين وكل من ادعى إجماعا يخالف نصا فاحدا لا مبرر له لازم أما بطلان إجماعه وأما بطلان نصه وكل نص اجتمعت الأمة على خلافه فقد علم النص التامح له وأما أن ينافي في الأمة نص معلوم والإجماع مخالف له فهذا غير واقع وقد دل الإجماع المعلوم والنص المعلوم على خلافة الصديق رضي الله عنه وبطلان غيرها ونص الرافضة مما نحن نعلم كذبه بالاضطرار وعلى كذبه أدلة كثيرة

(فصل) قال الرافضي (الثاني) ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال افتدوا بالذين من بعدي أي بكر وعمر والجواب المنع من الرواية ومن دلتها على الإمامة فإن الاقتداء بالفقهاء لا يستلزم كونهم أئمة وأيضا فإن أبا بكر وعمر قد اختلفا في كثير من الأحكام فلا يمكن الاقتداء بهما وأيضا فإنه معارض لما روي من قوله أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم مع إجماعهم على انتفاء إمامتهم

(والجواب) من وجوه أحدها أن يقال هذا الحديث بإجماع أهل العلم بالحديث أقوى من النص الذي يروونه في إمامة علي فإن هذا أمر معروف في كتب أهل الحديث المعتمدة ورواه أبو داود في سننه وأحمد في مسنده والترمذي في جامعه وأما النص على علي فليس في شيء من كتب أهل الحديث المعتمدة وأجمع أهل الحديث على بطلانه حتى قال أبو محمد بن حزم ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المدعى الرواية وأما عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق فبمتنع أن يقدح في هذا الحديث مع تصحيح النص على علي وأما الدلالة فالحجة في قوله بالذين من بعدي أخبر أنهم من بعده وأما بالافتداء بهم فلو كانوا طائفة في كونههم بالافتداء بهم فإنه لا يأمر بالافتداء بالطائفة فان الظالم لا يكون قدوة يؤتمر به

المقدار والشكل وأنه لا بدله من مخصص وكل ماله مخصص فهو محدث فإنه قال المقدمة الأولى وإن كانت مسلمة غير أن الثانية وهي أن كل مفتقر إلى المخصص محدث وما ذكر في تقريرها باطل بما سبق في المسلك الأول قال وبتقدير تسليم حدوث ما أشير إليه من الصفات فلا يلزم أن تكون الأجسام حادثة لجواز أن تكون هذه الصفات المتعاقبة عليها إلى غير النهاية إلا بالتفات إلى ما سبق من بيان امتناع حوادث متعاقبة لأول لها تنتهي إليه فقد ذكرنا أنه وإن كان لا بد للمختص من مخصص فلا يلزم أن يكون حادثا بل جاز أن يكون قديما في ذاته وصفاته أو قديما في الذات مع تعاقب الصفات المحدثه من المقادير وغيرها عليه إلا إذا قيل يبطلان



بدليل قوله لا ينال عهدى الظالمين فدل على ان الظالم لا يؤتم به والائتمام هو الاقتداء فلما أمر  
بالاقتداء بمن بعده والاقتداء هو الائتمام مع اخباره أنهم ما يكونان بعده دل على أنهم امامان  
بعده وهذا هو المطلوب وأما قوله اختلاف كثير من الاحكام فليس الامر كذلك بل لا يكاد  
يعرف اختلاف أبي بكر وعمر الا في الشيء اليسير والغالب أن يكون عن أحدهما فيه رواية  
كالجد مع الاخوة فان عمر عنه فيه رواية أحدهما كقول أبي بكر وأما اختلافهما في فسخة  
النبي هل يسوي فيه بين الناس أو يفضل فالتسوية جائزة بل لا ريب كما كان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم يقسم النبي والغنائم فيسوي بين الغائمين ومستحق النبي والزاع في جواز التفضيل وفيه  
للفقهاء قولان همار وإبان عن أحمد والصحيح جوازه للصحة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يفضل أحيانا في قسمة الغنائم والنبي وكان يفضل السرية في البسطة الرابع بعد الخامس وفي  
الرجعة الثلث بعد الخامس فافعله الخليفةان فهو جائز مع أنه قد روي عن عمر أنه اختار في آخر  
عمره التسوية وقال ثن عشت الى قابل لاجعل الناس بيانا واحدا وروى عن عثمان التفضيل  
وعن علي التسوية ومثل هذا لا يسوغ فيه انكار الا أن يقال فضل من لا يستحق التفضيل كما  
أنكر على عثمان في بعض قسمة وأما تفضيل عمر فبالغنا ان أحدا منه فيه وأما تنازعهما  
في تولية خالد وعزله فكل منهما فعل ما كان أصح فكان الأصلح لابي بكر تولية خالد لان أبا بكر  
ألين من عمر فينبغي لنائبه أن يكون أقوى من نائب عمر فكانت استنباه عمر لأبي عبيدة أصح له  
واستنباه أبي بكر لخالد أصح له ونظائر هذا متعددة وأما الاحكام التي هي شرائع كلية فاختلافهما  
فيها اما بادر واما معدوم واما لاحدهما فيه قولان وأيضافية قال النص بوجوب الاقتداء بهما  
فيما اتفقا عليه وفيما اختلفا فيه فتسويغ كل منهما المصير الى قول الآخر متفق عليه بينهما  
فإنهما اتفقا على ذلك وأيضافا إذا كان الاقتداء بهما بوجوب الائتمام بهما فطاعة كل منهما  
إذا كان اما ما هو المقصود واما بعد زوال امامته فالأقتداء بهما انهما اذا تنازعا رد  
ما تنازعا فيه الى الله والرسول وأما قوله أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فهذا الحديث  
ضعيف ضعفه أهل الحديث قال البزار هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وليس هو في كتب الحديث المعتمدة وأيضاف ليس فيه لفظ بعدى والحجة هناك قوله بعدى وأيضاف  
فليس فيه الامر بالاقتداء بهما وهذا فيه الامر بالاقتداء بهما

(فصل) قال الرافضي (الثالث) ما ورد فيه من الفضائل كآية الغار وقوله  
تعالى وسجنيها الاتقي وقوله قل للخلفين من الاعراب استدعون الى قوم أولى بأس شديد والداعى  
هو أبو بكر كان أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم في العريش يوم بدر وأنس على النبي صلى الله  
عليه وسلم وتقدم في الصلاة (قال) والجواب أنه لا فضيلة له في الغار لجواز أن يستحببه محذرا  
منه لئلا يظهر أمره وأيضافا الآية تدل على نقيضه لقوله لا تحزن فانه يدل على خوفه وقلة  
صبره وعدم يقينه بالله تعالى وعدم رضاه بما واثقه النبي صلى الله عليه وسلم وبقضاء الله وقدره  
ولان الحزن ان كان طاعة استحالة أن ينهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان معصية  
كان ما ادعوه من الفضيلة رذيلة وأيضافا القرآن حيث ذكر انزال السكينة على  
رسول الله أشرك معه المؤمنين الا في هذا الموضع ولا نقيض أعظم منه وأما سجينها الاتقي فان المراد  
أبو الدحداح حيث اشترى نخلة شخص لاجل جاره وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم على  
صاحب النخلة نخلة في الجنة فأبى فسمع أبو الدحداح فاشترى لها بيستانا له ووهبها لجاره فجعل النبي

حوادث لا تنهاى وحيث يقال  
القديم اما واجب بنفسه واما  
واجب بغيره فان كان واجبا  
بنفسه بطلت حجته وان كان  
واجبا بغيره لمزم من كون المعلول  
مختصا أن تكون علته مختصة أيضا  
والا فتقدير أن تكون العلة  
الموجبة وجودا مطلقا لا تختص  
بشيء من الاشياء كما يقوله من  
يقول هو وجود مطلق تكون  
نسبة الى جميع أجناس الموجودات  
ومقاديرها وصفاتها نسبة واحدة  
وحيث فلا يختص بمقدار دون  
مقدار بالاقتضاء والايجاب الآن  
يقال لا يمكن غير ذلك المقدار واذا  
قبل ذلك لمزم أن يكون من المقادير  
ما هو واجب لا يمكن غيره فاذا قيل  
هذا في الممكن ففي الواجب بنفسه  
أولى فان تطرق الجواز الى الممكن  
بنفسه أولى من تطرقه الى الواجب

صلى الله عليه وسلم عوضه الله بستان في الجنة وأما قوله تعالى قل للخلفين من الاعراب استدعون  
يريد استدعوكم الى قوم فانه أراد الذين تخلفوا عن الحديبية والتمس هؤلاء أن يخرجوا الى عنبة  
خير فتعهم الله تعالى بقوله قل لن تتبعونا لانه تعالى جعل غيبة خير لمن شهد الحديبية ثم قال  
قل للخلفين من الاعراب استدعون يريد استدعوكم فيما بعد الى قتال قوم أولي بأس شديد وقد  
دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوات كثيرة كوتة وحنين وتبوك وغيرها فكان  
الداعي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا جاز أن يكون على هو الداعي حيث قاتل النسا كثنين  
والقاسطين والمارقين وكان رجوعهم الى طاعته لقوله عليه الصلاة والسلام يا علي حرك  
حربي وحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر وأما كونه أنيسه في العريش يوم بدر فلا  
فضل فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان أنسه بالله تعالى مغنياله عن كل أنيس لكن لما عرف  
النبي صلى الله عليه وسلم أن أمره لا يبرك بالقتال يؤدي الى فساد الحال حيث هرب عدة مرات  
في غزواته وأجما أفضل القاعد عن القتال أو المجاهد بنفسه في سبيل الله وأما انفاقه على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذب لانه لم يكن ذامال فان أباه كان فقيرا في الغاية وكان  
ينادي على مائدة عبد الله بن جدعان لمد كل يوم يقتات به فلو كان أبو بكر غنيا لكفى أباه  
وكان أبو بكر في الجاهلية معلما للصبيان وفي الاسلام كان خياطاً ولما ولي أمر المسلمين منعه  
الناس عن الخياطة فقال اني محتاج الى القوت فجاءه في كل يوم ثلاثة دراهم من بيت المال  
والنبي صلى الله عليه وسلم كان قبل الهجرة غنيا بمال خديجة ولم يحتج الى الحرب وتحفيز  
الجيوش وبعد الهجرة لم يكن لابي بكر البتة شيء ثم لو أنفق لوجب أن ينزل فيه قرآن كما  
نزل في علي هل أتى ومن المعلوم أن النبي أشرف من الذين تصدق عليهم أمير المؤمنين والمال  
الذي يدعون انفاقه أكثر فثبت لم ينزل فيه قرآن دل على كذب النقل وأما تنقذه في الصلاة  
نقطاً لأن بلا لالما أذن بالصلاة أمرته عائشة أن يقدم أبا بكر ولما أفاق النبي صلى الله عليه  
وسلم سمع التكبير فقال من يصلي بالناس فقالوا أبو بكر فقال أخرجوني فخرج بين علي والعباس  
فتحاه عن القبلة وعزله عن الصلاة وتولى هو الصلاة (قال الرافضي) فهذه حال أدلة القوم فيلنظر  
العاقل بعين الانصاف وليقصد اتباع الحق دون اتباع الهوى ويترك تقليد الأباء والجداد  
فقد نهى الله تعالى عن ذلك ولا تلهيه الدنيا عن اقبال الحق مستدقه ولا يمنع المستحق عن حقه  
فهذا آخر ما أردنا اثباته في هذه المقدمة

(والجواب) أن يقال في هذا الكلام من الاكاذيب والبهت والفرية ما لا يعرف مثله لطائفة  
من طوائف المسلمين ولا ريب أن الرافضة فهم شبه قوى من اليهود فانهم قوم بهت يريدون أن  
يطغوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن ينم نوره ولو كره الكافرون وظهور فضائل شيعي  
الاسلام أبي بكر وعمر أظهر بكثير عند كل عاقل من فضل غيرهما فيريد هؤلاء الرافضة قلب  
الحقائق ولهم نصيب من قوله تعالى من أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه وقوله  
ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته انه لا يفلح المجرمون ونحو هذه الآيات وان  
القوم من أعظم الفرق تكذيبا بالحق وتصديقا بالكذب وليس في الامه من بما تلهم في ذلك أما  
قوله لافضله له في الغار فالجواب أن الفضيلة في الغار ظاهرة بنص القرآن لقوله تعالى اذ يقول  
لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فأخبر الرسول أن الله معه ومع صاحبه كما قال لموسى وهرون انني  
معه كما سمع وأرى وقد أخبرنا في الصحيحين من حديث أس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

بنفسه فاذا قدر في الممكن مقدار  
لا يمكن وجود ما هو أكبر منه  
فتقدير ذلك في الواجب بنفسه  
ألى وتكتم الجواب ان الموجب  
الذي يسمونه علة ان كان له مقدار  
بطل أصل قولكم وان لم يكن له  
مقدار فاما أن يكون جميع  
المقادير ممكنة بالنسبة اليه واما  
أن لا يكون كذلك فان كان  
الاول لم يخص بعضها دون بعض  
بلا محصل لما في ذلك من ترجيح  
أحد المتماثلين على الآخر بلا  
مرجح وان لم يمكن الا بعضها كما  
يقوله من يقوله من المتفلسفة  
فثبت لزوم أن يكون من المقادير  
ما هو متمنع لنفسه بل منها ما هو  
متعين لا يمكن وجود غيره واذا جاز  
أن يتمنع بعضها لنفسه فوجوب  
بعضها لنفسه أولى وأحرى واذا جاز  
أن يتعين ممكن من المقادير دون



قال نظرت الى أقسام المشركين على رؤسنا ونحن في الغار فقلت يا رسول الله لو أن أحدهم نظر الى قدميه لأبصرنا فقال يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما وهذا الحديث مع كونه مما اتفق أهل العلم بالحديث على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق فلم يختلف في ذلك اثنان منهم فهو مما دل القرآن على معناه يقول اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا والمعية في كتاب الله على وجهين عامة وخاصة فالعامة كقوله تعالى هو الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم الآية وقوله ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الارض ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا تحصى الا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا هو معهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ان الله بكل شيء عليم فهذه المعية عامة لكل متناجين وكذلك الاولى عامة لجميع الخلق ولما أخبر سبحانه في المعية أنه رابع الثلاثة وسادس الخمسة قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ظنك باثنين الله ثالثهما فانه لما كان معهما كان ثالثهما كما دل القرآن على معنى الحديث الصحيح وان كانت هذه معية خاصة وتلك عامة وأما المعية الخاصة فكقوله تعالى لما قال لموسى وهرون لا تخافا اني معكما اسمع وأرى فهذا تخصيص لهمادون فرعون وقومه فهو مع موسى وهرون ودون فرعون وكذلك لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره لاني بكم لا تحزن ان الله معنا كان معناه ان الله معنادون المشركين الذين يعادونهم ما يطالبونهم كالذين كانوا فوق الغار ولونظر أحدهم الى قدميه لا يبصر ما تحت قدميه وكذلك قوله تعالى ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون فهذا تخصيص لهمادون الجازعين وكذلك قوله ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نبيا وقال الله اني معكم لئن أقم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي الآية وقال اذ يوحى ربك الى الملائكة اني معكم فشتوا الذين آمنوا في ذكره سبحانه للمعية عامة تارة وخاصة أخرى ما يدل على أنه ليس المراد بذلك أنه بذاته في كل مكان أو أن وجوده عين وجود المخلوقات ونحو ذلك من مقالات الجهمية الذين يقولون بالحلل العام والاتحاد العام أو الوحدة العامة لانه على هذا القول لا يختص بقوم دون قوم ولا مكان دون مكان بل هو في الحشوش على هذا القول وأجواف البهائم كما هو فوق العرش فإذا أخبر أنه مع قوم دون قوم كان هذا مناقضا لهذا المعنى لانه على هذا القول لا يختص بقوم دون قوم ولا مكان دون مكان بل هو في الحشوش على هذا القول كما هو فوق العرش والقرآن يدل على اختصاص المعية تارة وعومها أخرى فعلم أنه ليس المراد بلفظ المعية اختلاطه وفي هذا أيضا رد على من يدعي أن ظاهر القرآن هو الحلل لكن يتعين تأويله على خلاف ظاهره ويجعل ذلك أصلا يقيس عليه ما يتأوله من النصوص فيقال له قولا ان القرآن يدل على ذلك خطأ كما أن قول فربك الذي اعتقد هذا المدلول خطأ وذلك لوجوه أحدها ان لفظ مع في لغة العرب انما يدل على المصاحبة والموافقة والاقتران ولا يدل على أن الاول مختلط بالثاني في عامة موارد الاستعمال كقوله تعالى محمد رسول الله والذين معه لم يرد أن ذواتهم مختلطة بذاته وقوله اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وكذلك قوله والذين آمنوا من بعدو هاجر وأجابوا معكم فأولئك منكم وكذلك قوله عن نوح وما آمن معه الا قليل وقوله عن نوح أيضا فأنجينا من معه في الفلك الآية وقوله عن هود فأنجينا من آمنوا معه برحمة منا وقول قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا وقوله الا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك

غيره لنفسه فتعين مقدار واجب لنفسه أولى وأحرى وهذا كلام لا محيص لهم عنه فان العالم ان كان واجبا بنفسه فقد ثبت ان الواجب بنفسه يختص بمقدار وان كان ممكنا فوجود ما هو أكبر منه أو أصغرا ما ان يكون في نفسه ممكنا واما أن لا يكون فان لم يكن ممكنا ثبت امتناع بعض المقادير لنفسه دون بعض في الممكنات ففي الواجب أولى وحينئذ بطل قول القائل ما من مقدار الا ويمكن ما هو أكبر منه وأصغر وان كان غير هذا المقدار ممكنا فتخصيص أحد الممكنين بالوجود يفتقر الى محض والوجود المطلق لا اختصاص له بممكن دون ممكن فلا بد أن يكون المحض أمرا فيه اختصاص وذلك الاختصاص واجب بنفسه واذا كان الواجب

مع المؤمنين وقوله وإما ينسفك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وقوله  
ويقول الذين آمنوا هؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم لعمركم  
يقولون لاخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم لنخرجن معكم وقوله عن نوح  
اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم وقوله وإذا صرفت أبصارهم  
تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين وقوله فقل لن تخرجوا معي أبدا ولن  
تقاتلوا معي عدوا انكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين وقوله رضوا بأن يكونوا مع  
الخوالف وقال لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدون بأموالهم وأنفسهم ومثل هذا كثير  
في كلام الله تعالى وسائر الكلام العربي وإذا كان لفظ مع إذا شملت في كون المخلوق مع  
المخلوق لم تدل على اختلاط ذاته بذاته فهي أن لا تدل على ذلك في حق الخالق بطريق الأولى  
فدعوى ظهورها في ذلك باطل من وجهين أحدهما أن هذا ليس معناها في اللغة ولا اقترن بها في  
الاستعمال ما يدل على الظهور فكان الظهوره قيام من كل وجه الثاني أنه إذا انتفى الظهور فيما  
هو أولى به فانتفاؤه فيما هو أبعد عنه أولى (الثاني) أن القرآن قد جعل المعية خاصة أكثر مما  
جعلها عامة ولو كان المراد اختلاط ذاته بالمخلوقات لكانت عامة لا تقبل التخصيص (الثالث)  
أن سياق الكلام أوله وآخره يدل على معنى المعية كما قال تعالى في آية المجادلة ألم تر أن الله يعلم  
ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نحوى ثلاثة إلا هورابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم  
ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة أن الله بكل شيء  
عليم فافتحها بالعلم وختمها بالعلم فلم أعلم أنه أراد عالم بهم لا يخفى عليه منهم خافية وهكذا فسرهما  
السلف الإمام أحمد ومن قبله من العلماء كابن عباس والضحالة وسفان الثوري وفي آية الحديد  
قال ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما يدخل من السماء وما يخرج  
فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير ففتحها أيضا بالعلم وأخبر أنه مع استوائه على  
العرش يعلم هذا كله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال والله فوق عرشه وهو  
يعلم ما أنتم عليه فهناك أخبر بعموم العلم لكل نحوى وهذا أخبر أنه مع علوه على عرشه يعلم  
ما يلج في الأرض وما يخرج منها وهو مع العباد أينما كانوا يعلم أحوالهم والله بما يعملون بصير وأما  
قوله أن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون فقد دل السياق على أن المقصود ليس مجرد علمه  
وقدرته بل هو معهم في ذلك بتأييده ونصره وأنه يجعل لأنقيين محرجا ويرزقهم من حيث  
لا يحتسبون وكذلك قوله لموسى وهرون اننى معكما أسمع وأرى فانه معهما بالأيدي والنصر  
والإعانة على فرعون وقومه كما إذا رأى الإنسان من يخاف فقال له من ينصره نحن معك أى  
معاونوك وناصرك على عدوك وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لصديقه أن الله معا  
يدل على أنه موافق لهما بالمحبة والرضا بما فاعلاه وهو مؤيد لهما ومعين وناصر وهذا صريح  
في مشاركة الصديق للنبي في هذه المعية التي احتص بها الصديق لم يشركه فيها أحد من الخلق  
والمقصود بها أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نبى بكرا أن الله معناه معية الاختصاص التي  
تدل على أنه معهم بالنصر والتأييد والإعانة على عدوهم فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد  
أخبر أن الله ينصرني وينصرني بأبى بكر على عدونا ويعيننا عليهم ومعلوم أن نصر الله نصر  
أكرام ومحبة كما قال تعالى أنالنصر رسلا والذين آمنوا في الحياة الدنيا وهذا غاية المدح  
لأبى بكر إذ دل على أنه ممن شهد له الرسول بالإيمان المقضى نصر الله له مع رسوله في مثل هذه

لنفسه فيه اختصاص واجب لم  
يمكن أن يقال كل اختصاص فلا  
بدله من مخصص إذا الاختصاص  
ينقسم إلى واجب لنفسه ويمكن  
يوضح هذا أن المتفلسف إذا قال  
أن الموجب لتخصيص الفلك بمقدار  
دون مقدار كون الهيولى لا تقبل  
الادلل المقدار مثلا أو امتناع بعد  
وراء العالم أو ما قبل من الأسباب  
قبل له ما ذكرته من الهيولى  
وامتناع وجود موجود وراء العالم  
وان كان باطلا فيقال ما الموجب  
لكون الهيولى لا تكون على غير تلك  
الصفة ولم لا كانت الهيولى غير  
هذه بحيث تقبل شكلا أكبر من  
هذا ثم إذا زعمت أن الممكن له  
مقدار لا يمكن أن يكون أكبر منه  
لعدم القابل مع أنه لا يعلم وجود  
مخصص لمقدار دون مقدار ولا  
يكون حيز هذا المقدار يقبل الوجود



وأحوالهم من مثل هذا الكتاب فقد خرج عن جملة أولى الالباب (١) ومن الذي يدع كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالمقولات على صحتها ويدع ما تواتر به النقل في كتب الحديث على نفسها كالصحاح والسنن والمساند والمجمعات والاسماء والفضائل وكتب أخبار الصحابة وغير ذلك وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك وكتب التفسير والفقهاء وغير ذلك من الكتب التي من نظريتها علم بالتواتر النفي صدق ما في النقل الباطل وعلم أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أئمة الهدى ومصابيح الدجى وإن أصل كل فتنه وبليّة هم الشيعة ومن انضوى بهم من السوف التي سلت في الاسلام إنما كانت من جهتهم وعلم أن أصلهم ومادتهم منافقون اختلقوا أكاذيباً وبدعوا آراء فاسدة ليفسدوا بها دين الاسلام ويستزلوا بها من ليسوا بأولي الاحلام فسعوا في قتل عثمان وهو أول الفتن ثم انزروا إلى علي لأحبابه ولأهل البيت لكن لبقيم واسوف الفتن بين المسلمين ثم هؤلاء الذين سعوامعهم من كفره بعد ذلك وفاتله كما فعلت الخوارج وسيفهم أول سيف سل على الجماعة ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة كما فعلت الرافضة وبهم تستر الزنادقة كالثغالبية من النصيرية وغيرهم ومن القرامطة الباطنية والاسماعيلية وغيرهم فهم منشأ كل فتنه والصحابة رضي الله عنهم منشأ كل علم وصالح وهدي ورحمة في الاسلام ولهذا اتحد الشيعة ينتصرون لأعداء الاسلام المريدن كبنى خنيقة أتباع مسيلة الكذاب ويقولون انهم كانوا مظلومين كما ذكر صاحب هذا الكتاب وينتصرون لأبي لؤلؤة الكافر المجوسي ومنهم من يقول اللهم ارض عن أبي لؤلؤة واحشرني معه ومنهم من يقول في بعض ما يفعله من محاربتهم واثارات أبي لؤلؤة كما يفعله في الصورة التي يقدرون فهم بصورة عمر من الجبس أو غيره وأبولؤلؤة كافر باتفاق أهل الاسلام كان مجوسياً من عباد النيران وكان مملوكاً للغيرة بن شعبة وكان يصنع الارحاء وعليه خراج للغيرة كل يوم أربعة دراهم وكان قد رأى ما عمله المسلمون بأهل الذمة وإذا رأى سيهم يقدم المدينة بقي في نفسه من ذلك وقد روى أنه طلب من عمر أن يكلم مولا في خراجه فتوقف عمر وكان من نيته أن يكلمه فقتل عمر بغضافي الاسلام وأهله وجبالجوس وانقاماً للكفار لما فعل بهم عمر حين فتح بلادهم وقتل رؤساءهم وقسم أموالهم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث الصحيح حيث يقول إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفق كنوزهم في سبيل الله وعمر هو الذي أنفق كنوزهما وهذا الحديث الصحيح مما يدل على صحة خلافه وأنه كان ينفق هذين الكثرين في سبيل الله الذي هو طاعته وطاعة رسوله وما يقرب إلى الله لم ينفق الاموال في أهواء النفوس المباحة فضلاً عن المحرمة فهل ينتصر لأبي لؤلؤة مع هذا الأمن هو أعظم الناس كفراً بالله ورسوله وبغضافي الاسلام ومفرط في الجهل لا يعرف حال أبي لؤلؤة ودع ما يسمع وينقل عن خلافه لينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه وما يقرب من زمانه من الفتن والشرو والفساد في الاسلام فانه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة ويحدهم من أعظم الناس فتناً وشراً وانهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشرو وبيع الفسادين الامة ونحن نعرف بالعيان والتواتر العام ما كان في زماننا من حين خرج جنكركان ملك الترك الكفار وما جرى في الاسلام من الشرف لا يشك عاقل أن استيلاء الكفار المسلمين الذين لا يقرون بالشهادتين ولا

وغيرهم إذا قصدوا المعاني فقد لا يراعون مثل هذا بل يطلقون اسم المفعول على ما لم يعلم أن له فاعلاً فيقول أحدهم هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر والمخصوص لا بد له من محص فإذا أخذ المخصوص على أنه اسم مفعول فعلوم أنه لا بد له من فاعل يتعدى فعله وإذا أخذ على أن المقصود اختصاصه بذلك الوصف كان هذا مما يقتضي دليل وهذا مثل الموجود فانه لا يقصده أن غيره أو جده بل يقصده المحقق الذي هو بحيث يوجد فكثير من الافعال التي بنيت للمفعول واسم المفعول التابع لها قد كثرت الاستعمال حتى بقي لا يقصده قصد فعل حادث له فاعل أصلاً بل يقصد اثبات ذلك الوصف من حيث الجملة وكثير من ألفاظ النظار من هذا الباب كلفظ الموجود والمخصوص والمؤلف والمركب والمحقق فإذا قالوا إن الرب تعالى مخصوص بخصائص لا يشركه فيها غيره وهو موجود لم يريدوا أن أحداً غيره خصه بتلك الخصائص ولا إن غيره جعله موجوداً وبسبب ذلك تجد جماعات غلطوا في هذا الموضع في مثل هذه المسئلة إذا قيل الباري تعالى مخصوص بكذا وكذا أو مختص بكذا وكذا قالوا فالمخصوص لا بد له من خصه بذلك والمختص لا بد له من

(١) قوله ومن الذي يدع إلى قوله الباطل هكذا في الأصل وهي عبارة سقيمة لا تخلو من تحريف فخر ركنه مصححه

وقوله يشهدون ولا يستشهدون حمله طائفة من العلماء على مطلق الشهادة حتى كرهوا ان يشهد  
الرجل بحق قبل ان يطلب منه المشهود له اذا علم الشهادة وجعوا بذلك بين هذا وبين قوله ألا أخبركم  
بخير الشهداء الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسئلهما وقال طائفة أخرى إنما المراد منهم على الكذب  
أي يشهدون بالكذب كما ذمهم على الخيانة وترك الوفاء فان هذه من آيات النفاق التي ذكرها  
في قوله آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أوتى خان أخرجاه في الصحيحين  
وأما الشهادة بالحق اذا أداها الشاهد لمن علم أنه محتاج إليها ولم يسأله ذلك فقد قام بالقسط وأدى  
الواجب قبل أن يسئله وهو أفضل ممن لا يؤديه الا بالسؤال ممن له عند غيره أمانة فأداها قبل أن  
يسأله أداها حيث يحتاج إليها صاحبها وهذا أفضل من أن يحوج صاحبها الى ذل السؤال  
وهذا أظهر القولين وهذا يشبه اختلاف الفقهاء في الخصم اذا ادعى ولم يسأل الحياكم سؤال  
المدعى عليه هل يسأله الجواب والصحيح أنه يسأله الجواب ولا يحتاج ذلك الى سؤال المدعى لان  
دلالة الحال تغني عن السؤال ففي الحديث الاول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم قال هل فيكم من رأى من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل على أن الراي هو صاحب  
وهكذا يقول في سائر الطبقات هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله ثم يكون المراد  
بالصاحب الراي وفي الرواية الثانية هل تجدون فيكم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم يقال في الثالثة هل فيكم من رأى من رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان كان  
الحكم لصاحب صاحب معلقا لرؤية في الذي صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الاولى  
والاخرى ولفظ البخاري قال فيها كلها صحب وهذه اللفاظ ان كانت كلها من ألفاظ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فهي نص في المسئلة وان كان قد قال بعضها والراي مثل أبي سعيد روى  
اللفظ بالمعنى فقد دل على أن معنى أحد اللفظين عدمهم هو معنى الآخر وهم أعلم بمعاني ما سمعوه  
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا فان كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم رأى  
فقد حصل المقصود وان كان لفظه صحب في طبقة أو طبقات فان لم يرد به الرؤية لم يكن قد بين  
مراده فان العصبية اسم جنس ليس لها حد في الشرع ولا في اللغة والعرف فيها مختلف والنبي  
صلى الله عليه وسلم لم يقيد العصبية بقيد ولا قدرها بقدر وعلق الحكم بظلمها ولا مطلق لها الا  
الرؤية وأيضا انه يقال صحبه ساعة وصحبه سنة وشهر افتقع على القليل والكثير فاذا أطلقت من  
غير قيد لم يحز تقيدها بغير دليل بل تحمل على المعنى المشترك بين سائر موارد الاستعمال  
ولا ريب أن مجرد رؤية الانسان لغيره لا توجب أن يقال قد صحبه ولكن اذا رآه على وجه الاتباع له  
والاقتداء به دون غيره والاختصاص ولهذا لم يعتد برؤيته من رأى النبي صلى الله عليه وسلم من  
الكفار والمنافقين فاسم لم يروه رؤية من قصده أن يؤمن به ويكون من أتباعه وأعوانه  
المصدقين له فيما أخبر المطيعين له فيما أمر المواليين له المعادين لمن عاداه الذي هو أحب الهمم من  
أنفسهم وأموالهم وكل شيء وامتازا عن سائر المؤمنين بأن رآه وهذه حاله معه فكان صاحبها  
بهذا الاعتبار ودليل ثان ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
وددت أني رأيت اخواني قالوا يا رسول الله أولسنا اخوانك قال بل أنتم أصحابي واخواني الذين  
يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني ومعلوم أن قوله اخواني أراد به اخواني الذين ليسوا بأصحابي  
وأما أنتم فلكم منزلة في العصبية ثم قال قوم يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني فجعل هذا حدا فاصلا  
بين اخوانه الذين ودأن يراهم ويسألهم فدل على ان من آمن به ورآه فهو من أصحابه لا من

هي هذه الثلاث وكلامهم كله  
يدور عليها حجة التركيب وحجة  
الاعراض وما لا يتخلو عن الحوادث  
فهو حادث وحجة الاختصاص  
وحجة الاولى على نفي الجوهر مبنية  
على نفي تمائل الجواهر وهو قد بين  
أن جميع ما ذكره فانه يرجع الى  
ما قاله وقال انه لا دليل فيه على نفي  
تمائلها وأما الثانية وهي قوله  
اما أن يكون مركبا فيكون جسما  
أولا يكون فيكون جوهر افردا  
فبنية على نفي التركيب وهو قد  
أفسد أدلة ذلك أو على نفي الجسم  
وقد عرف كلامه وقدحه في جميع نفي  
ذلك وأما حجة الثالثة فهي مبنية  
على تمائل الجواهر أيضا وهو قد  
أبطل أدلة ذلك ومبنية على امتناع  
حلول الحوادث به أيضا وقد أبطل  
هو أيضا جميع حجج ذلك واستدل  
بحجة الكمال والنقصان كما حنج



هو لاء الاخوان الذين لم يرهم ولم يروه فاذا عرف ان الصحبة اسم جنس تم قليل الصحبة وكثيرها  
 وأدناها ان يصحبه زمنا قليلا فعلوم ان الصديق في ذروة سنام الصحبة وأعلى مراتبها فانه صحبه من  
 حين بعثه الله الى ان مات وقد أجمع الناس على انه أول من آمن به من الرجال الاحرار كما أجمعوا  
 على ان أول من آمن به من النساء خديجة ومن الصبيان علي ومن الموالى زيد بن حارثة وتنازعوا  
 في أول من نطق بالاسلام بعد خديجة فان كان أبو بكر أسلم قبل علي فقد ثبت أنه أسبق صحبة  
 كما كان أسبق إيمانا وان كان علي أسلم قبله فلا ريب ان صحبة أبي بكر النبي صلى الله عليه وسلم  
 كانت أكمل وأنفع له من صحبة علي ونحوه فانه شاركه في الدعوة فأسلم على يديه كأهل  
 الشورى كعثمان وطهمة والزبير وسعد وعبد الرحمن وكان يدفع عنه من يؤذيه ويخرج معه  
 الى القبائل ويعينه في الدعوة وكان يشتري المعذنين في الله كبلال وعمار وغيرهما فانه اشترى  
 سبعة من المعذنين في الله فكان أنفع الناس له في صحبته مطلقا ولا نزاع بين أهل العلم بحال النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن مصاحبة أبي بكر له كانت أكمل من مصاحبة سائر الصحابة من  
 وجوه أحدها أنه كان أدوم اجتماعه ليلا ونهارا وسفرا وحضرا كما في الصحبة عن عائشة  
 أنها قالت لم أعقل أبوي قط الا وهما يدينان الدين ولم يمتض عليا يوم الا ورسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يأتيان فيه طرفي النهار فكان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الامر يذهب الى أبي بكر  
 طرفي النهار والاسلام اندالك ضعيف والاعداء كثيرة وهذا غاية الفضيلة والاختصاص في  
 الصحبة وأيضا فكان أبو بكر يسمي عند النبي صلى الله عليه وسلم بعد العشاء يتحدث معه في  
 أمور المسلمين دون غيره من أصحابه وأيضا فكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استشار أصحابه  
 أول من يتكلم أبو بكر في الشورى ويربما تكلم غيره ويربما لم يتكلم غيره فيعمل برأيه وحده  
 فادام حالفه غيره اتبع رأيه دون رأى من يخالفه فالأول كما في الصحبة أنه شاور أصحابه في  
 أسارى بدر فتكلم أبو بكر أولا فروى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال لما أسرا أسارى يوم بدر  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أبي بكر وعمر ما ترون في هؤلاء الأسارى فقال أبو بكر هم  
 بموالعهم والعشيرة فأرى أن تقبل منهم القدية فتكون لنا قوة على الكفار فقال عمر لا والله  
 يا رسول الله ما أرى ما رأى أبو بكر ولكن ان تمكنا فنضرب أعناقهم تمكن عليا من عقيل  
 فيضرب عنقه وتمكن حنظلة من العباس فيضرب عنقه وتمكني من فلان قريب لعمري فاضرب  
 عنقه وأشار ابن رواحة بتعريضهم فاختلف أصحابه فمنهم من يقول الرأي ما رأى أبو بكر  
 ومنهم من يقول الرأي ما رأى عمر ومنهم من يقول الرأي ما رأى ابن رواحة قال فهو  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يهوما قلت وذكر تمام الحديث وأما الثاني  
 ففي يوم الحديبية لما شاورهم على أن يغير على نذرية الذين أعانوا قريشا أو يذهب الى البيت فمن  
 صدقه قاتله والحديث معلوم عند أهل العلم أهل التفسير والمغازي والسير والفقه والحديث  
 رواه البخاري ورواه أحمد في مسنده حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال قال الزهري أخبرني  
 عمرو بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم يصدق كل منهما صاحبه قالان خرج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى اذا كانوا بذي  
 الحليفة قلدر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدى وأشعره وأحرم بهمة وبعث بين يديه عيناه  
 من خراعة يخبره عن مريش وسار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بغدير الاشطاط  
 فريش من عسفان أتاه عينه الخراعي فقال اني قد تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي قد جمعوا

بها الرازي وهو أيضا قد أبطل هذه  
 الحجة لما استدلل بها الفلاسفة  
 على قدم العالم كما ذكر عنه وأما  
 حجة الرابعة على نفي الجوهر  
 فبناها على نفي التحيز وبني نفي التحيز  
 على حجتين على حجة الحركة  
 والسكون وعلى تمائل الجواهر  
 وهو قديين أنه لا دليل على تمائل  
 الجواهر وأبطل أيضا حجة الحركة  
 والسكون لما احتج بها من احتج  
 على حدوث الاجسام فانه قال  
 المسلك السادس لبعض المتأخرين  
 من أصحابنا يعني به الرازي وهذا  
 المسلك أخذ الرازي عن المسلك  
 ذكره أبو الحسين وغيره أنه لو  
 كانت الاجسام أزلية لكانت اما  
 أن تكون متحركة أو ساكنة  
 والقسمان باطلان فالقول  
 بأزليتها باطل ثم اعترض عليه  
 بوجوه متعددة قال ولقائل أن

لك الاحابيش قال اجد وقال يحيى بن سعيد عن ابن المبارك قد جعوا لك الاحابيش وجعوا لك  
 جوعا وهم مقاتلون وصادوك عن البيت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشيروا على آتروا أن  
 أميل الى ذراري هؤلاء الذين أعانوهم فنصيبهم فان قعدوا قعدوا وموتوا بين محروبين وان نجوا يكن  
 عنقا قطعها الله أو ترون أن تؤم البيت فمن صدنا عنه قاتلناه فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم  
 يا نبي الله انما جئنا معتمرين ولم نجئ لقتال أحد ولكن من حال بيننا وبين البيت قاتلناه قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم فروحوا اذا قال الزهري وكان ابو هريرة يقول ما رأيت أحدًا قط كان أكثر  
 مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزهري حديث المسور بن مخرمة ومروان  
 ابن الحكم فراحوا حتى اذا كانوا ببعض الطريق ومن هنا رواه البخاري من طريق ورع في  
 المغازي والجلج وقال الزهري في حديث المسور الذي اتفق عليه أحمد والبخاري حتى اذا كانوا  
 ببعض الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن الوليد بالغيم في خيل لقريش طليعة  
 نخذوا ذات اليمين فوالله ما شعر بهم خالد حتى اذا هم بقترة الجيش فانطلق يركض نذيرا لقريش  
 وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها ركبت به راحلته فقال  
 الناس حل حل فالتحت فقالوا خللات القصواء خللات القصواء فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم ما خللات القصواء وما ذاك اها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل ثم قال والذي نفسي  
 بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمت الله الا أعطيتهم اياها ثم زجرها فوثبت قال فعدل  
 عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على ثمد قليل الماء تبرضه الناس تبرضا فلم يلبث الناس أن تزحوه  
 وشكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العطش فانتزع سهما من كنانته ثم أمرهم أن يجعلوه  
 فيه فوالله ما زال يحيش لهم حتى صدروا عنه فيمنعهم كذا ذلك اذ جاء بديل بن ورقاء الخزاعي ونفر  
 من قومه من خراعة وكانوا عمية نصيح رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة وفي لفظ  
 لا جدم مسلمهم ومشركلهم فقال اني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزولوا أعداد مياه الحديبية  
 ومعهم العوذ المطافيل وهم مقاتلون وصادوك عن البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انال فجي لقتال أحد ولكننا جئنا معتمرين وان قريشا قد نهكتهم الحرب وأضرت بهم فان شاؤا  
 ماددتهم مدة ويخولوا بيني وبين الناس فان أظهر فان شاؤا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس ففعلوا  
 والافقد جوا وان هم أبوا فوالذي نفسي بيده لا قاتلهم على أمرى هذا حتى تنفرد سافقي  
 وينفذن الله أمره قال بديل سأبلغهم ما تقول فانطلق حتى أتى قريشا فقال ان اقد جئناكم من  
 عند هذا الرجل وسمعناه يقول قولاً فان شئتم أن نعرضه عليكم فعلنا فقال سفهاؤهم لا حاجة  
 لنا أن نخبرنا عنه بشئ وقال ذووالرأى منهم هات ما سمعته يقول قال سمعته يقول كذا وكذا  
 فحدثهم عما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عروة بن مسعود فقال أي قوم ألسنتم بالوالد  
 قالوا بلى قال أولست بالولد قالوا بلى قال فهل تهمنى قالوا لا قال ألسنتم تعلمون أني استغفرت  
 أهل عكاظ فلما بلغوا على جئتكم بأهلي وولدي ومن أطاعني قالوا بلى قال فان هذا قد عرض  
 عليكم خطة رشدا فاقبلوها منه ودعوني آتة قالوا آتة فأتاه فجعل يكلم النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم له نحو من قوله لبديل فقال عروة عند ذلك أي محمد  
 رأيت ان استأصلت قومك هل سمعت أحد من العرب اجتاحت أهله قبل وان تكن الاخرى  
 فاني والله لا أرى وجوها واني لا أرى أوشابا من الناس خليفاء أن يغروا ويدعوك ولفظ أحمد خلفاء  
 أن يغروا ويدعوك فقال له أبو بكر رضي الله عنه امصص بظرا اللات أتحب نفع عنه ونده

يقول اما أن تكون الحسرة  
 عبارة عن الحصول في الحيز بعد  
 الحصول في حيز آخر والسكون  
 عبارة عن الحصول في الحيز بعد أن  
 كان في ذلك الحيز أولا يكون  
 كذلك فان كان الاول فقد بطل  
 الحصر بالجسم في أول زمان حدوثه  
 فانه ليس متحركا لعدم حصوله في  
 الحيز بعد ان كان فيه وان كان  
 الثاني فقد بطل ما ذكره في تقرير  
 كون السكون أمرا وجوديا ولا  
 مخلص عنه قلت هذه مسألة نزاع  
 بين أهل النظر ان الجسم في أول  
 أوقات حدوثه هل يوصف بأحدهما  
 أو بخلافهما والذي قاله الرازي هو  
 قول أبي هاشم وغيره من المعتزلة  
 ومنه سونه انه في أول أوقات  
 حدوثه ليس متحركا ولا ساكنا  
 واعترض عليه بتقسيم حاصر  
 فقال ان كانت الحسرة عبارة



فقال من ذا قالوا أبو بكر قال أما والذي نفسي بيده لو لايد كانت لك عندي لم أجرك بها لأجبتك وجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه أخذ بلحيته والمغيرة قائم على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه المغفر فكلمه أهوى عروة بيده إلى الحية رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب يده بنعل السيف ويقول أخريدك عن الحية رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع عروة رأسه فقال من ذا قالوا المغيرة بن شعبه قال أي غدرأولست أسعى في غدرتك وكان المغيرة صحب قوما في الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الإسلام فأقبل وأما المال فقلت منه في شيء ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه قال فوالله ما تختم رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابتدروا أمره وإذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون النظر إليه تعظيما له فرجع عروة إلى أصحابه فقال أي قوم والله لقد وفدت على الملوك ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي والله إن رأيت ملكا عظيما قط يعظمه قومه وأصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمدا والله إن تختم بنخامة الا وقعت في بدرجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابتدروا أمره وإذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون النظر إليه تعظيما له وأنه قد عرض عليكم خطة رشدا فاقبلوها فقال رجل من كنانة دعوني آتة فقالوا آتة فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن فابعثوها له فبعثت له واستقبله الناس يلبنون فلما رأى ذلك قال سبحان الله ما ينبغي لهذا أن يصد عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال رأيت البدن قد قلدت وأشعرت فما أرى أن يصد عن البيت فقام رجل يقال له مكرز بن حفص فقال دعوني آتة فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز بن حفص وهو رجل فاجر فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيمنما هو يكلمه جاء سهيل بن عمرو وقال معرفا خبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل قال النبي صلى الله عليه وسلم قد سهل لكم من أمركم قال معمر عن الزهري في حديثه جاء سهيل فقال له هات اكتب بيننا وبينك كتابا فدا عا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل أما الرحمن فما أدري ما هو ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب فقال المسلمون والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب باسمك اللهم ثم قال هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله فقال سهيل والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله إنى لرسول الله وإن كذبتوني اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري وذلك لقوله لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمة الله إلا أعطيتهم إياها قال النبي صلى الله عليه وسلم على أن يخلوا بيننا وبين المسجد الحرام نطوف به فقال سهيل والله لا نتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة ولكن ذاك من العام المقبل فكتب وقال سهيل وعلى أن لا يأتيك منارجل وإن كان على دينك الا ردته إلينا قال المسلمون سبحان الله كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلما فيمنما هم كذلك اذ جاء أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده وقد خرج من أسفل مكة حتى ربحي بنفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل يا محمد هذا أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلى قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنا لم نقض الكتاب بعد قال

عن الانتقال من حيز إلى حيز  
والسكون البقاء في حيز بعد حيز  
فالجسم في أول أوقات حدوده  
لا يتحرك ولا ساكن وإن لم يكن  
الامر كذلك فقد بطل ما ذكره من  
كون السكون أمرا وجوديا فانه  
اعتمد في ذلك على أن السكون  
عبارة عن الحصول في الحيز بعد أن  
كان في ذلك الحيز

(قال الآمدي) فان قيل الكلام  
انما هو في الجسم في الزمان الثاني  
والجسم في الزمان الثاني لا يخلو عن  
الحركة والسكون بالتفسير  
المذكور فهذا قول ظاهر الاحالة  
فانه اذا كان الكلام في الجسم انما  
هو في الزمان الثاني فوجود الجسم  
بالزمان الثاني ليس هو حاله الاولى  
وعند ذلك فلا يلزم أن يكون  
الجسم أزلا لا يخلو عن الحركة  
والسكون قلت بل يتقدمه

فوالله اذا لا اصل الحلق على شيء أبدا قال النبي صلى الله عليه وسلم فأجزه لي قال ما أنا بحيزه قال  
بلى فافعل قال ما أنا بفاعل قال مكرز بلى قد أجزأه لك قال أبو جندل أي معاشر المسلمين أريد  
إلى المشركين وقد جئت مسلما ألا ترون ما قد لقيت وقد كان عذابا شديدا في الله قال  
عمر فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أأستتي الله حقا فقال بلى قال قلت ألسنا على  
الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم تعطى الدين في ديننا اذا قال اني رسول الله ولست  
أعصيه وهو ناصري قلت أولست كنت محمدنا أناسنا في البيت ونطوف به قال فأخبرتك أنك  
آتيه العام قلت لا قال فأنك آتيه ومطوف به فأتيت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقا  
قال بلى قلت فلم تعطى الدين في ديننا اذا قال أيها الرجل انه رسول الله وليس يعصى ربه وهو ناصره  
فأستسلم بغرضه فهو والله على الحق قلت أليس كان يحددنا أناسنا في البيت ونطوف به قال  
بلى فأخبرتك تأتيه العام قلت لا قال فأنك آتيه ومطوف به قال عمر فعملت لذلك أفعالا  
قال فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه قوموا فانحسروا ثم  
احلقوا قال فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق أحد دخل على أم سلمة  
فذكر لها ما لقي من الناس فقالت أم سلمة يا نبي الله أحب ذلك أخرج ولا تكلم أحدا منهم حتى  
تخبر بذلك وتدعوا حلقك فحلق فخرج فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك فتخبر بدنه ودعا حلقه  
فخلفه فلما رآه وأذلك قاموا ففعلوا وجعل بعضهم يحلق بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا ثم  
جاء نسوة مؤمنات فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن  
الله أعلم بما يكن منهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار إلى قوله ولا عسكوا بعصم  
الكوافر فطلق عمر يومئذ امرأتين كانتا له في الشر لم يفرج أحدهما معاوية بن أبي سفيان  
والأخرى صفوان بن أمية ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فجاء أبو بصير رجل من  
قريش وهو مسلم فأرسلوا في طلبه رجلين فقالوا العهد الذي جعلت لنا فدفعه إلى الرجلين فخرجا  
به حتى بلغا ذا الخليفة ففرلوا يا كلون من عمر لهم فقال أبو بصير لأحد الرجلين والله اني لارى سيفك  
هذا يا فلان جيدا فاستله الآخر فقال أجعل والله انه لجيد لقد جربت به ثم جربت فقال  
أبو بصير أرني أنظر إليه فلم يكن منه فصر به حتى يردوه فالا فخرجني إلى المدينة فدخل المسجد  
يعدو فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه لقد رأي هذا ذعرا فلما انتهى إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم قال قتل والله صاحبي واني لمقتول فجاء أبو بصير رضى الله عنه فقال يا نبي الله لقد  
وفي الله بذيمنتك فلقد رددتني إليهم ثم أنجاني الله منهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ويل أمه  
مسر حرب لو كان له أحد فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده إليهم فخرج حتى أتى سيف البحر قال  
وتفقت منهم أبو جندل بن سهيل رضى الله عنه فلقى بأبي بصير ففعل لا يخرج من قريش رجل  
أسلم إلا الحق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة قال فوالله ما يسمعون بعير خرجت لقريش  
إلى الشام الا اعترضوها فقتلوه وأخذوا أموالهم فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
تناسده الله والرحم لما أرسل إليهم فن أناه منهم فهو آمن فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم  
وأرسل الله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة حتى بلغ حجة الجاهلية  
وكانت حينئذ منهم أنهم لم يقرؤا أنه نبي الله ولم يقرؤا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت  
رواه البخاري عن عبد الله بن محمد المسندي عن عبد الرزاق ورواه أحمد عن عبد الرزاق  
وهو أجل قدر من المسندي شيخ البخاري فافيه من زيادة هي أثبت مما في البخاري وفي الصحيحين

لا يخلو عن الحركة والسكون لانه  
حينئذ ما أن يبقى في حيز أو ينتقل  
عنه والاول السكون والثاني الحركة  
وما ذكره الآمدى من جواز  
خلوه عنهما على أحد التقديرين  
فانما هو بتقدير حدوثه ومعلوم  
أنه اذا كان بتقدير قدمه لا يخلو  
عنهما وكلاهما ممنوع كان بتقدير  
قدمه مستلزما لأمري ممنوع وهو  
الجمع بين النقيضين فإنه اذا صحت  
المقدمة لم يلزم أن يكون حادثا  
بتقدير قدمه وهو أنه لو كان قديما  
لم يخل من حادث وما لا يخلو من  
الحوادث فهو حادث وما ذكره  
الآمدى انما يتوجه اذا قيل  
الجسم مطلقا لا يخلو عن الحركة  
والسكون وحينئذ فاما أن يخلو  
عنهما أولا يخلو فان خلا عنهما لم  
يكن ذلك الاحال حدوثه فيكون  
حادثا وان لم يخل عنهما لم يلزم أن



عن البراء بن عازب قال كتب علي بن أبي طالب الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين يوم الحديبية فكتب هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا تكتب رسول الله لو تعلم أنك رسول الله لم نقاتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي امي قال ما أنا بالذي أمحوه قال فجاء النبي صلى الله عليه وسلم بيده قال وكان فيما اشترطوا عليه أن يدخلوا فيقيموا ثلاثا ولا يدخلوا بسلاح الا جلبان السلاح قال شعبة قلت لابي اسحق وما جلبان السلاح قال القراب وما فيه وفي الصحيحين عن أبي وائل قال قام سهل بن حنيف يوم صفين فقال يا أيها الناس انهموا أنفسكم وفي لفظ اثم موارأىكم على دينكم لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ولوزي قتالا لقاتلنا وذلك في الصلح الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المشركين وجاء عمر فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله السنا على حق وهم على باطل قال بلى قال أليس قتلنا في الجنة وقتلناهم في النار قال بلى قال فبم نعطي الدنية في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم قال يا ابن الخطاب اني رسول الله ولن يضيئه الله أبدا قال فانطلق عمر فلم يصبر متغيظا فأتى أبا بكر فقال يا أبا بكر السنا على حق وهم على باطل قال بلى قال أليس قتلنا في الجنة وقتلناهم في النار قال بلى قال فعلام نعطي الدنية في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم فقال يا ابن الخطاب انه رسول الله ولن يضيئه الله أبدا قال فنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتح فأرسل الى عمر فقرأه اياه فقال يا رسول الله أوفتح هو قال نعم وفي لفظ مسلم فطابت نفسه ورجع وفي لفظ لمسلم أيضا أيها الناس اثم موارأىكم لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أني أستطيع أن أرد أمر رسول الله لردته وفي رواية والله ورسوله أعلم والله ما وضعنا سيوفنا على عواتقنا الى أمر قط الا سهلنا بنا الى أمر نعرفه الا أمركم هذا ما نسلم منه خصمنا الا انفعر علينا خصم ما ندري كيف نأتي له يعني يوم صفين وقال ذلك سهل يوم صفين لما خرجت الخوارج على علي بن أبي طالب حين أمر بمصالحة معاوية وأصحابه وهذه الاخبار الصحيحة هي باتفاق أهل العلم بالحديث في عمرة الحديبية تبين اختصاص أبي بكر بخبره من الله ورسوله لم يشركه فيها أحد من الصحابة لا عمر ولا علي ولا غيره ما وانه لم يكن فيهم أعظم ايمانا وموافقة وطاعة لله ورسوله منه ولا كان فيهم من يتكلم بالشورى قبله فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصدر عن رأيه وحده في الامور العظيمة وانه يبدأ بالكلام بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم معاونة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان يفتي بحضرة وهو يقره على ذلك ولم يكن هذا غيره فانه لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم جاسوسه الخزاعي وأخبره أن قريشا قد جمعوا له الأحابيش وهي الجماعات المستجبة من قبائل والنخشب التجمع وانهم مقاتلوه وصادوه عن البيت استشار أصحابه أهل المشورة مطلقا هل يميل الى ذراري الاحابيش أو ينطلق الى مكة فلما أشار عليه أبو بكر أن لا يبدأ أحد بالقتال فانالم يخرج الا للهمزة للقتال فان منعنا أحد من البيت قاتلناه لصدته لنا عما قصدنا لا مبدين له بقتال قال النبي صلى الله عليه وسلم روحوا اذا ثم انه لما تكلم عمرو بن مسعود الثقفي وهو من سادات ثقيف وحلفاء قريش مع النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وأخذ يقول له عن أصحابه انهم أشواب أي أخلاط وفي المسند أو باش يفرون عندك ويدعوك قال له الصديق رضي الله عنه اصص بنظر اللات أنحن نفر عنه وندعه فقال له عمرو ولما يجاوبه عن هذه الكلمة لولا يدك عندي لم أجرك بها لأجبتك وكان الصديق قد أحسن اليه قبل ذلك فرعى حرمة ولم يجاوبه عن هذه الكلمة ولهذا قال

يكون حادثا فيلزم حدوثه على كل تقدير ونحن نذكر ما يقدح به الآمدي وأمثاله في حججهم التي احتجوا بها في موضع آخر وان كان بعض ذلك القدح ليس بحق ولكن يعطى كل ذي حق حقه قولنا بالحق واتباع العدل وقد ذكرنا كلام الآمدي على سائر ما ذكره في امتناع كون الحركة أزلية مثل قوله لم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية وما ذكره من الوجه الاول فائما يلزم أن لو قيل بأن الحركة الواحدة بالشخص أزلية وليس كذلك بل المعنى يكون الحركة أزلية أن أعداد أشخاصها المتعاقبة لا أول لها وعند ذلك فلا منافاة بين كون كل واحدة من آحاد الحركات الشخصية حادثة ومسبوبة بالغير وبين كون جملة آحادها أزلية بمعنى أهمامتعاقبة الى غير نهاية الى آخر

من قال من العلماء ان هذا يدل على جواز التصريح باسم العورة للمصلحة وليس من  
 الفحش المنهي عنه كما في حديث أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمعتموه  
 يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه من أبيه ولا تكنوا رواه أحمد فسمع أبي بن كعب رجلا يقول  
 يا فلان فقال اعضض أربابك فقبل له في ذلك فقال بهذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم انه لما صالح النبي صلى الله عليه وسلم قريشا كان ظاهرا الصلح فيه غضاضة وضيم على المسلمين  
 وفعله النبي صلى الله عليه وسلم طاعة لله وثقة بوعده وان الله سينصره عليهم واغتباط من ذلك  
 بجهور الناس وعز عليهم حتى على مثل عمر وعلي وسهل بن حنيف ولهذا كبر عليه على عليه  
 السلام لما مات تبييننا الفضله على غيره يعني سهل بن حنيف فعلى أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 يجعوا اسمه من الكتاب فلم يفعل حتى أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكتاب ومحا بيده وفي صحيح  
 البخاري انه قال لعلي اعرض رسول الله قال لا والله لا أحول أبدا فأخذ رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله  
 وسهل بن حنيف يقول لو استطعت أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته وعمر  
 يناظر النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اذا كنا على الحق وعدونا على الباطل وقتلانا في الجنة  
 وقتلناهم في النار وأنت رسول الله حقا فعلام نعطي الدنيا في ديننا ثم انه رجع عن ذلك وعمل له  
 أعمالا وأبو بكر أطوعهم لله ورسوله لم يصدر عنه مخالفة في شيء قط بل لما بناطره عمر بعد  
 مناظرته للنبي صلى الله عليه وسلم أجابه أبو بكر بمثل ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم من غير  
 أن يسمع جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من أبين الامور دلالة على موافقه للنبي  
 صلى الله عليه وسلم ومناسبتة له واختصاصه به قولاً وعملاً وعلماً وحالاً اذ كان قوله من جنس  
 قوله وعمله من جنس عمله وفي المواطن التي ظهر فيها تقدمه على غيره في ذلك فأين مقامه من  
 مقام غيره هذا بناطره ليرده عن أمره وهذا يأمره ليحوا اسمه فلا يحويه وهذا يقول لو أستطيع  
 أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته وهو يأمر الناس بالخلق والنصر فيتوقفون  
 ولا ريب أن الذي جلهم على ذلك حب الله ورسوله وبغض الكفار ومحبتهم أن يظهر الايمان على  
 الكفر وأن لا يكون قد دخل على أهل الايمان غضاضة وضيم من أهل الكفر ورأوا أن قتالهم  
 لئلا يضاموا هذا الضيم أحب اليهم من هذه المصالح التي فيها من الضيم ما فيها لكن معلوم  
 وجوب تقديم النص على الرأي والشرع على الهوى فالأصل الذي اقر فيه المؤمنون بالرسول  
 والمخالفون لهم تقديم نصوصهم على الآراء وشرعهم على الأهواء وأصل الشر من تقديم الرأي  
 على النص والهوى على الشرع فمن نور الله قلبه فرأى ما في النص والشرع من الصلاح والخير والا  
 فعليه الانقياد لنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له معارضته برأيه وهواه كما قال صلى الله  
 عليه وسلم اني رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري فبين أنه رسول الله يفعل ما أمر به مرسله  
 لا يفعل من تلقاء نفسه وأخبر أنه يطيعه لا يعصيه كما يفعل المتبع لرأيه وهواه وأخبر أنه ناصره  
 فهو على ثقة من نصر الله فلا يضره ما حصل فان في ضمن ذلك من المصلحة وعلو الدين ما ظهر بعد  
 ذلك وكان هذا افتحاما بيننا في الحقيقة وان كان فيه ما لم يعلم حسن ما فيه كثير من الناس بل رأى  
 ذلك دلا وبجرا وغضاضة وضيم ولهذا تاب الذين عارضوا ذلك رضى الله عنهم كما في الحديث رجوع  
 عمر وكذلك في الحديث أن سهل بن حنيف اعترف بخطئه حيث قال والله ورسوله أعلم وجعل  
 رأيهم عبرة لمن بعدهم فأمرهم أن يتهموا رأيهم على دينهم فان الرأي يكون خطأ كما كان رأيهم

كلامه والمقصود هنا التنبيه  
 على أنه نقض في موضع آخر عامة  
 ما أخرج به هنا

(فصل) وما ينبغي  
 معرفته في هذا الباب أن القائلين  
 بنفي عا لموا الله على خلقه الذين  
 يستدلون على ذلك أو عليه وعلى  
 غيره بنفي التجسيم نقضون الحجج  
 التي يحتجون بها فتارة بنقض  
 أحدهم الحجج التي يخرج (١)  
 كل رازي والآمدى

من حذاق النظر الذين جهلوا  
 خلاصة ما ذكره النفاة من أهل  
 الفلسفة والكلام بل يعارضونه  
 الله بما يعلم بصريح  
 العقل أنه خطأ بل يعارضون  
 السمعيات التي يعلم أن العقل  
 الصريح يوافقها بما يعلم العقلاء  
 كل طائفة تبطل الطريقة

(١) بياض بالأصل في هذه المواضع



يوم الحديبية خطأ وكذلك على الذي لم يفعل ما أمر به والذين لم يفعلوا ما أمر به من الخلق  
والنصر حتى فعل هو ذلك قد تابوا من ذلك والله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات  
والقصة كانت عظيمة بلغت منهم مبلغا عظيما لا تحمله عامة النفوس الا من هم خير الخلق وأفضل  
الناس وأعظمهم علما وإيمانا وهم الذين بايعوا تحت الشجرة وقدر في الله عنهم وأثنى عليهم وهم  
السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والاعتبار في الفضائل بكال النهاية لا ينقص  
البداية وقد قص الله علينا من توبه أنبيائه وحسن عاقبتهم وما آل اليه أمرهم من على  
الدرجات وكرامة الله لهم بعد أن جرت لهم أمور ولا يجوز أن يظن بغضهم لاجلها اذا كان  
الاعتبار بكال النهاية لا ينقص البداية وهكذا السابقون الاولون من ظن بغضهم لاجلها اذا  
كان الاعتبار بكال النهاية كما ذكره جاهل لكن المطلوب أن الصديق أكل القوم وأفضلهم  
وأسبقهم الى الخيرات وأنه لم يكن فيهم من يساويه وهذا أمر بين لا يشك فيه إلا من كان جاهلا  
يخالهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم أو كان صاحب هوى صده اتباع هواه عن معرفة الحق  
والافن كان له علم وعدل لم يكن عنده في ذلك شك كما لم يكن عند أهل العلم والايان شك بل كانوا  
مطابقين على تقديم الصديق وتفضيله على من سواه كما اتفق على ذلك علماء المسلمين وخيارهم  
من الصحابة والتابعين وتابعهم وهو مذهب مالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه  
وداود وأصحابه والثوري وأصحابه والاوزاعي وأصحابه والليث وأصحابه وسائر العلماء الذين لهم في  
الامة لسان صدق ومن ظن ان مخالفة من خالف أمر الرسول يوم الحديبية أو غيره لم تكن من  
الذنوب التي تجب التوبة منها فهو غلط كما قال من أخذ يعتذر لمن خالف أمره عذرا ما يقصده رفع  
الملام بانهم انما تناخروا عن الحرم والخلق لانهم كانوا ينتظرون النسخ ونزول الوحي بخلاف ذلك  
وقول من يقول انما تخلف من تخلف عن طاعته اما تعظيما لمرتبه أن يعمو اسمه أو يقول  
مر اجعة من راجعه في مصالحة المشركين انما كانت قصدا لظهور أهل الايمان على الكفر  
ونحو ذلك فيقال الامر الجازم من الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أراد به الايجاب موجب  
لطااعته باتفاق أهل الايمان وانما تازع في الامر المطلق بعض الناس لاحتمال انه ليس بجازم  
أراد به الايجاب وأما مع ظهور الجزم والايجاب فلم يسترب أحد في ذلك ومعلوم أن أمره بالخبر  
والخلق كان جازما وكان مقتضاها الفعل على الفور بدليل انه رده ثلاثا فلما لم يقم أحد دخل  
على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس وروى انه غضب وقال مالي لا أغضب وأنا أمر بالامر ولا  
يتبع وروى انه قال ذلك لما أمرهم بالتحلل في حجة الوداع ومعلوم أن الامر من التحلل  
بهذه العمرة التي أحصر وافها كان أو كدم من الامر بالتحلل في حجة الوداع وأيضا فانه كان محتاجا  
الى محو اسمه من الكتاب ليتم الصلح ولهذا محامه بسده والامر بذلك كان جازما والمخالف لأمره  
ان كان متأولا فهو طعان أن هذا لا يجب لمافيه من قلة احترام الرسول صلى الله عليه وسلم ولما  
فيه من انتظار العمرة وعدم اتمام ذلك الصلح فحسب المتأول أن يكون مجتهدا مخطئا فانه مع جزم  
النبي صلى الله عليه وسلم وتشكيه ممن لم يمثل أمره وقوله مالي لا أغضب وأنا أمر بالمعروف  
ولا أتبع لا يمكن تسوية المخالفة لكن هذا مما تابوا منه كما تابوا من غيره فليس لاحد أن يثبت  
عصية من ليس بعصوم فيه قدح بذلك في أمر المعصوم صلى الله عليه وسلم كما فعل ذلك في توبة  
من تاب وحصل له بالذنوب نوع من العقاب فأخذني عن الفعل ما يوجب الملام والله قد لامه لوم  
المدنسين فيزيد تعظيم البشر فيقل في رب العالمين ومن علم أن الاعتبار بكال النهاية وأن التوبة

العقلية التي اعتمدت عليها  
الآخري بما يظهر به بطلانها  
بالعقل الصريح وليسوا متفقين  
على طريقة واحدة وهذا بين  
خطأهم كلهم من وجهين من جهة  
العقل الصريح الذي يبين به كل  
قوم فساد ما قاله الآخرون ومن  
جهة أنه ليس معهم معقول  
أشركوا فيه فضلا عن أن يكون  
من صريح المعقول بل المقدمة  
التي تدعي طائفة من النظر صحتها  
تقول الآخري هي باطلة وهذا  
بخلاف مقدمات أهل الاثبات  
الموافقة لما جاء به الرسول صلى الله  
عليه وسلم فانها من العقلات التي  
اتفقت عليها فطر العقلاء السليبي  
الفطرة التي لا ينازع فيها الا من  
يلقي النزاع تعليما من غيره لا من  
موجب فطرته فانما يقصدح فيها  
بمقدمة تقليدية أو نظرية لا ترجع

تنقل العبد الى مرتبة أعلى مما كان عليه علم أن ما فعله الله بعباده المؤمنين كان من أعظم نعمة الله عليهم وأيضاً في المواضع التي لا يكون مع النبي صلى الله عليه وسلم من كبار الصحابة الا واحد كان يكون هو ذلك الواحد مثل سفره في الهجرة ومقامه يوم بدر في العريش لم يكن معه فيه الا أبو بكر ومثل آخر وجهه الى قبائل العرب يدعوهم الى الاسلام كان يكون معه من كبار الصحابة أبو بكر وهذا الاختصاص في الصحبة لم يكن لغيره باتفاق أهل المعرفة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأما من كان جاهلاً بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم أو كذاباً فيخاطب خطاب مثله فقوله تعالى في القرآن اذ يقول لصاحبه لا تختص بمصاحبتك في الغار بل هو صاحب المطلق الذي كمل في الصحبة كما لم يشركه فيه غيره فصار محتسباً بالاكلمية من الصحبة كما في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيها الناس اعرفوا أنني بكر حق فانه لم يسوئني قط أيها الناس اني راض عن عمر وعثمان وعلي وعلان وفلان فقد تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه دون غيره مع أنه قد جعل غيره من أصحابه أيضاً لكن خصه بكمال الصحبة ولهذا قال من قال من العلماء ان فضائل الصديق خصائص لم يشركه فيها غيره ومن أراد أن يعرف فضائلهم ومنازلهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فليستدبر الاحاديث الصحيحة التي صححها أهل العلم بالحديث الذين كملت خبرتهم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ومحبتهم له وصدقهم في التبليغ عنه وصار هو أهم تعالما جاء به فليس لهم عرض الا معرفة ما قاله وبميزه عما يحلظ بذلك من كذب الكاذبين وغلط العالطين كاصحاب الصحيح مثل البخاري ومسلم والاسمعيلى والبرقاني وأبي نعم والدارقطني ومثل صحيح ابن خزيمة وابن منده وأبي حاتم البستي والحاكم وما صححه أئمة أهل الحديث الذين هم أجل من هؤلاء وأمثالهم من المتقدمين والمتأخرين مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك وأحمد وابن معين وابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين وخلائق لا يحصى عددهم الا الله تعالى فاذا تدبر العاقل الاحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء وأمثالهم عرف الصدق والكذب فان هؤلاء من أكمل الناس معرفة بذلك وأشدهم رغبة في التمييز بين الصدق والكذب وأعظمهم ذباً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم المهاجرون الى سنته وحديثه والانصار له في الدين يقصدون ضبط ما قاله وتبليغه للناس وينفون عنه ما كذبه الكذابون وغلط فيه الغالطون ومن شرهم في علمهم علم ما قالوه وعلم بعض قدرهم والافليس القوس الى بارئها كما يسلم الى الاطباء طيبهم الى النجاء يحوهم الى الفقهاء فقههم الى أهل الحساب حسابهم مع أن جميع هؤلاء قد يتفقون على خطأ في صناعتهم الا الفقهاء فيما يعنون به من الشرع وأهل الحديث فيما يعنون به من النقل فلا يجوز أن يتفقوا على التصديق بكذب ولا على الكذب بصدق بل اجماعهم معصوم في التصديق والتكذيب باخبار النبي صلى الله عليه وسلم كما ان اجماع الفقهاء معصوم في الاخبار عن الفعل بدخوله في أمره أو نهيها أو تحريمه أو تأمل هذا وجد فضائل الصديق التي في الصحاح كثيرة وهي خصائص مثل حديث المحالة وحديث ان الله معنا وحديث انه أحب الرجال الى النبي صلى الله عليه وسلم وحديث الايمان اليه بعده وحديث كتابة العهد اليه بعده وحديث تخصيصه بالصدق ابتداء والصحبة وتركه له وهو قوله فهل أنتم تاركوا لي صاحبي وحديث دفعه عنه عقبة بن أبي معيط لما وضع الرداء في عنقه حتى خلصه أبو بكر وقال أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وحديث استخلائه في الصلاة وفي الحج

الى (١) وهو يدعى أنها عقلية قطرية ومن كان له خبرة بحقيقة هذا الباب تبين له أن جميع المقدمات العقلية التي ترجع اليها براهين المعارضين للنصوص النبوية انما ترجع الى تقليد منهم لا سلافهم لا الى ما يعلم بضرورة العقل ولا الى فطرة فهم يعارضون ما قامت الادلة العقلية على وجوب تصديقه وسلامته من الخطا بما قامت الادلة العقلية على أنه لا يجب تصديقه بل قد علم جواز الخطا عليه وعلم وقوع الخطا منه فيما هو دون الالهيات فضلاً عن الالهيات التي يتيقن خطأ من خالف الرسل فيها بالادلة المجملية والمفصلة والمقصود هنا التنبيه على جوامع قدح كل طائفة في طريق الطائفة الاخرى من نفاة العلو والعلو

(١) بياض بالأصل



أن يفعل ما يقدر عليه فكذلك الناس عليهم أن يولوا أصلح من خلقه الله تعالى وإن كان فيه نقص  
 أما من قدرته وأما من عدله وقد كان عمر رضي الله عنه يقول اللهم اليك أشكو واجلد العاجز وعجز  
 الثقة وماساس العالم أحد مثل عمر فكيف الظن بغيره هذا إذا كان المتولى نفسه قادرا عادلا  
 فكيف إذا كان المعصوم عاجزا بل كيف إذا كان مفقودا من الذي يوصل الرعية إليه حتى يخبروه  
 بأحوالهم ومن الذي يلزمها بطاعته حتى تطيعه وإذا أظهر بعض نوابه طاعته حتى يوليه ثم  
 أخذ ما شاء من الأموال وسكن في مدائن الملوك فأى حيلة للمعصوم فيه فعلم أن المعصوم الواحد  
 لا يحصل به المقصود إذا كان ذا سلطان فكيف إذا كان عاجزا مقهورا فكيف إذا كان مفقودا  
 غائبا لا يمكنه مخاطبة أحد فكيف إذا كان معدوما لا حقيقة له (الوجه السابع) أن  
 يقال صدغ غيره عن الظلم وانصاف المظلوم منه وإيصال حق غيره إليه فرع على منع ظلمه واستيفاء  
 حقه فإذا كان عاجزا مقهورا لا يمكنه دفع الظلم عن نفسه ولا استيفاء حقه من ولاية ومال  
 ولا حق امرأته من ميراثها فأى ظلم يدفع وأي حق يوصل فكيف إذا كان معدوما أو غائبا  
 لا يمكنه أن يظهر في قرية أو مدينة خوفا من الظالمين أن يقتلوه وهو دأبنا على هذه الحال أكثر من  
 أربع مائة وستين سنة والأرض مملوءة من الظلم والفساد وهو لا يقدر أن يعرف بنفسه فكيف  
 يدفع الظلم عن الخلق أو يوصل الحق إلى المستحق وما أخلق هؤلاء بقوله تعالى أم تحسب أن أكثرهم  
 يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا (الوجه الثامن) أن يقال الناس  
 في باب ما يقبح من الله على قولين منهم من يقول الظلم ممنوع منه وتعمل القبيح مستحيل ومهما فعله  
 كان حسنا فهو لا يمتنع عندهم أن يقال يحسن منه كذا فضلا عن القول بالوجوب والقول  
 الثاني قول من يقول أنه يجب عليه العدل والرحمة بإيجابه على نفسه كما قال تعالى كتب ربكم على  
 نفسه الرحمة ويحرم الظلم بحريمه على نفسه كما قال في الصحيح يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي  
 وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ويقول إن ذلك واجب بالعقل وعلى كل قول فهو سبحانه لم  
 يقع منه ظلم ولم يخل بواجب فقد فعل ما يجب عليه وهو مع هذا لم يخلق ما تحصل به هذه  
 المصالح المقصودة من المعصوم فإن كانت هذه المصالح تحصل بمجرد خلقه وهي لم تحصل لزم  
 أن لا يكون خلقه واجبا وهو المطلوب وإن كانت لا تحصل إلا بخلق غيره وخلق أمور أخرى حتى  
 يحصل بالجموع المطلوب فهو لم يخلق ذلك المجموع سواء كان لم يخلق شيئا منه أو لم يخلق بعضه  
 والاختلال بالواجب ممنوع عليه في القليل والكثير فلزم على التقديرين أنه لا يجب عليه خلق  
 الموجب لهذه المطالب وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوما لا يحصل به ذلك وبين  
 أن لا يخلق فلا يكون ذلك واجبا عليه وحيث فلا يلزم أن يكون موجودا فالقول بوجوب  
 وجوده باطل على كل تقدير وإن قيل إن المطلوب يحصل بخلق وبطاعة المكلفين له قيل إن  
 كانت طاعة المكلفين مقدورة لله ولم يخلقها فلم يخلق المصلحة المطلوبة بالمعصوم فلا تكون  
 واجبة عليه وإن لم تكن مقدورة امتنع الوجوب بدونها في حق المكلف فكيف في حق الله  
 وما لا يتم الوجوب إلا به فليس بواجب ألا ترى أن الإنسان لا يجب عليه تحصيل مصلحة لا تحصل  
 بدون فعل غيره إلا إذا أعانته ذلك الغير كالجمعة التي لا تجب إلا خلف إمام أرمع عدد فلا يجب

وجوده متحرك من ذاته فسيوجد  
 المعصوم من ذاته لأن وجود  
 المعصوم هو خروج ما بالقوة إلى  
 الفعل وكذلك الأمر في الحركة  
 والحرك (قال) والفصل في هذه  
 المسئلة أن المركب لا يتخلو من أن  
 يكون كل واحد من جزأيه  
 أو أجزائه التي تتركب منها شرطا  
 في وجود صاحبه بجهتين مختلفتين  
 أولا يكون شرطا أو يكون أحدهما  
 شرطا في وجود الثاني والثاني ليس  
 شرطا في وجود الأول فأما الأول فلا  
 يمكن أن يكون قديما لأن التركيب  
 نفسه شرط في وجود الأجزاء  
 فلا يمكن أن تكون الأجزاء علة  
 في التركيب ولا التركيب علة  
 نفسه إلا لو كان الشيء علة نفسه  
 وأما الثاني إذا لم يكن واحدا منهما  
 شرطا في وجود صاحبه فإن أمثال  
 هذه إذا لم يكن في طباع أحدهما  
 أن يلزم الآخر فانهما ليست تتركب  
 إلا بتركيب خارج عنها وإن كان  
 أحدهما شرطا في وجود الآخر  
 من غير عكس كالحال في الصفة  
 والموصوف الغير جوهرية فإن كان  
 الموصوف قديما ومن شأنه أن  
 لا تفارقه الصفة فالمركب قديم وإذا  
 كان هذا هكذا فليس يصح أن يجوز  
 مجوز وجود مركب قديم أن يبين  
 على طريق الأشعرية أن كل جسم  
 محدث لأنه ان وجوده مركب قديم  
 وجدت أعراض قديمة أحدها  
 التركيب لأن أصل ما يبنون عليه

وقال أبو بكر صدقت فهذا الحديث الصحيح فيه تخصيصه بالصحة في قوله فهل أنتم تاركوا  
صاحبي وبين فيه من أسباب ذلك أن الله لما بعثه إلى الناس قال اني رسول الله اليكم جميعا قالوا  
كذبت وقال أبو بكر صدقت فهذا بين فيه أنه لم يكذب قط وأنه صدقه حين كذبه الناس طرا  
وهذا ظاهر في أنه صدقه قبل أن يصدقه أحد من الناس الذين بلغهم الرسالة وهذا حق فإنه أول  
ما بلغ الرسالة آمن وهذا موافق لما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة قلت يا رسول الله من معك  
على هذا الامر قال حر وعبد ومعه يومئذ أبو بكر وبلال وأما خديجة وعلى وزيد فهؤلاء كانوا  
من عيال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بيته وخديجة عرض عليها أمرها لما جاءه الهى وصدقه  
ابتداء قبل أن يؤمر بالتبليغ وذلك قبل أن يجب الايمان به فإنه انما يجب اذا بلغ الرسالة فأول  
من صدق به بعد وجوب الايمان به أبو بكر من الرجال فإنه لم يجب عليه أن يدعو عليا إلى الايمان  
لان عليا كان صبيا والقلم عنه مرفوع ولم ينقل أن انبي صلى الله عليه وسلم أمره بالايمان  
وبلغه الرسالة قبل أن يأمر أبابكر ويبلغه ولكنه كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
فيمكن أنه آمن به لما سمعه يخبر خديجة وان كان لم يبلغه فان ظاهره قوله يا أيها الناس اني  
أنيت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلت كذبت وقال أبو بكر صدقت كما في الصحيحين يدل على  
أن كل من بلغه الرسالة كذبه أولا إلا أبابكر ومعلوم أن خديجة وعليا وزيدا كانوا في داره  
وخديجة لم تكذبه فلم تكن داخله فبين بلغ وقوله في حديث عمرو بن عبسة قلت يا رسول الله  
من معك على هذا الامر قال حر وعبد والذي في صحيح مسلم موافق لهذا أي اتبعه من المبلغين  
المدعويين ثم ذكر قوله وراساني بنفسه وماله وهذه خاصة لم يشرك فيها أحد وقد ذكر هذا  
النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث المخالة التي هي متواترة عنه كما في الصحيحين عن أبي  
سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال ان عبدا خيره الله بين أن  
يؤتيه من زهرة الحياة الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده فبكر وقال فدينناك يا بائنا  
وأمهاتنا قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمنا به فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمن الناس على في صحبته وماله أبو بكر ولو كنت متخذا  
خليلا غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخوة الاسلام ومودته وفي رواية إلاخلة الاسلام  
وفيه قال فمجبنا له وقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن عبد خيره الله بين أن يؤتيه الله من زهرة الحياة الدنيا وبين ما عنده وهو يقول فدينناك يا بائنا  
وأمهاتنا وفي رواية وبين ما عنده فاختار ما عنده وفيه فقال لا تبذل ان أمن الناس على في  
صحبته وماله أبو بكر ولو كنت متخذا من أمتي خليلا لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الاسلام  
ومودته لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر وروى البخاري من حديث ابن عباس  
قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصبارا سه بخرقه فقعده على المنبر  
فحمد الله وأثنى عليه وقال انه ليس أحد من الناس أمن على في نفسه وماله من أبي بكر بن  
أبي قحافة ولو كنت متخذا من الاسلام خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الاسلام  
أفضل سدا عني كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر وفي رواية لو كنت متخذا من  
هذه الامة خليلا لاتخذته ولكن أخوة الاسلام أفضل وفي رواية ولكن أخي وصاحبي ورواه  
البخاري عن ابن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا من هذه الامة خليلا  
لاتخذته يعني أبا بكر ورواه مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

رائد في الخراج على الموجودات  
العينية وليس هذا قول من قال  
المعدوم شيء فان أولئك يشنون  
ذواتا معينة ثابتة في العدم تقبل  
الوجود المعين وهؤلاء يشنون  
ماهيات حسية لا معينة وأرسطو  
وأفلاطون فيثبتونها مقارنة  
للموجودات المعينة لا مفارقة لها  
وأما الشيعة أفلاطون فيثبتونها  
مفارقة ويدعون أنها أزلية أبدية  
وشيعة فيثاغورس تثبت أعدادا  
مجردة وما يثبت هؤلا انما هو في  
الاذهان ظن واثبوت في الخارج  
وتقسيمهم الحد إلى حقيقي ذاتي  
ورسمي أولفظي أو تقسيم المعرف  
إلى حد ورسم هو بناء على هذا  
التقسيم وعامة نظار أهل الاسلام  
وغيرهم ردوا ذلك عليهم وبنوا  
فساد كلامهم وان الحد انما يراد  
به التمييز بين المحدود وغيره وأنه



لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أباً بكر خليلاً ولكن أخي وصاحبي وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً وفي رواية لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا اتخذت ابن أبي قحافة ولكن صاحبكم خليل الله وفي أخرى ألا في أبرأ إلى كل خل من خله ولو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أباً بكر خليلاً إن صاحبكم خليل الله فهذه النصوص كلها مما تبين اختصاص أبي بكر من فضائل الصفة ومناقبها والقيام بحقوقها بما لم يشرك فيه أحد حتى استوجب أن يكون خليله دون الخلق لو كانت المحالة ممكنة وهذه النصوص صريحة بأنه أحب الخلق إليه وأفضلهم عنده كما صرح بذلك في حديث عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل قال فأتته فقلت أي الناس أحب إليك قال عائشة قلت فن الرجال قال أبوها قلت ثم من قال عمرو وعذراً لا وفي رواية للجاري قال فسكت مخافة أن يجعلني آخرهم

(فصل) ومما بين من القرآن فضيلة أبي بكر في الغار أن الله تعالى ذكر نصره لرسوله في هذه الحال التي يخلد فيها عامة الخلق إلا من نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار أي أخرجه في هذه القلة من العدد لم يصحبه إلا الواحد فإن الواحد أقل ما يوجد فإذا لم يصحبه إلا الواحد دل على أنه في غاية القلة ثم قال إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا وهذا يدل على أن صاحبه كان مشفقاً عليه محباً له ناصر له حيث حزن وأما يحزن الإنسان حال الخوف على من يحبه وأما عدوه فلا يحزن إذا نفعه سبب هلاكه فلو كان أبو بكر مبغضاً كما يقول المفترون لم يحزن ولم ينه عن الحزن بل كان يضر الفرح والسرور ولا كان الرسول يقول له لا تحزن إن الله معنا فإن قال المفتري أنه خفي على الرسول حاله لما أظهر له الحزن وكان في الباطن مبغضاً قبله فقد قال إن الله معنا فهذا الخبر إن الله معنا ولا يجوز للرسول أن يخبر بنصر الله لرسوله وللمؤمنين والله معهم ويجعل ذلك في الباطن منافقاً فإنه معصوم في خبره عن الله لا يقول عليه إلا الحق وإن جاز أن يخفي عليه حال بعض الناس فلا يعلم أنه منافق كما قال ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم فلا يجوز أن يخبر عنهم بما يدل على إيمانهم ولهذا لما جاءه المخلفون عام تبوك فجعلوا يخلفون ويعتذرون وكان يقبل علانيتهم وبكل سرايرهم إلى الله لا يصدق أحداً منهم فلما جاءه كعب وأخبره بحقيقة أمره قال أما هذا فقد صدق أو قال صدقكم وأيضاً فإن سعد بن أبي وقاص قال للنبي صلى الله عليه وسلم أعطيت فلاناً وفلاناً وتركت فلاناً وهو مؤمن قال أو مسلم مرتين أو ثلاثاً فأنكر عليه أخباره بالإيمان ولم يعلم منه إلا طاهر الإسلام فكيف يشهد لأبي بكر بأن الله معهما وهو لا يعلم ذلك والكلام بلا علم لا يجوز وأيضاً فإن الله أخبرهم عن الرسول أخبار مقرر له لا أخبار منكر له فعلم أن قوله إن الله معنا من الخبر الصدق الذي أمره الله به ورضيه لا بما أنكره وعابه وأيضاً فعلوم أن أضعف الناس عقلاً لا يخفي عليه حال من يصحبه في مثل هذا السفر الذي يعاديه فيه الملا الذين هو بين أظهرهم ويطلبون قتله وأولياؤه هناك لا يستطيعون نصره فكيف يصحب واحد ممن يظهر له موالاته دون غيره وقد أظهر له هذا حزنه وهو مع ذلك عدوله في الباطن والمصحوب يعتقد أنه وليه وهذا لا يفعله إلا أحمق الناس وأجهلهم فقبح الله من نسب رسوله الذي هو أكمل الخلق عقلاً وعلماً وخبرة إلى مثل هذه الجهالة والغباء ولقد بلغني عن ملك المغول خير بدهاء الذي صنف له هذا الرافضي كتابه هذا في الإمامة أن الرافضة لما صارت تقول له مثل هذا الكلام إن أباً بكر كان يبغض النبي صلى الله عليه وسلم وكان عدوه ويقولون

يحصل بالخواص التي هي لازمة ملزومة لا تحتاج إلى ذكر الصفات العامة بل منعوا أن يذكر في الحد الصفات المشتركة بينه وبين غيره بل وأكثروا منعوا تركيب الحد كما هو مبسوط في موضعه وقد صنف في ذلك متكلموا الطوائف كآبي هاشم وغيره من المعتزلة وابن التوحيات وغيره من الشيعة والقاضي أبو بكر وغيره من مثبتي الصفات وأما أبو حامد الغزالي فإنه وإن وافقهم على صحة الأصول المنطقية وخالف بذلك في النظر الذين هم أسعد بتحقيق النظر في الالهيات ونحوها من أهل المنطق واتبعوه على ذلك من سلك سبيله كالرازي وذويه وأبي محمد ابن البغدادي صاحب ابن أبي ذويه فقد بين في كتابه تهافت الفلاسفة وغيره من كتبه فساد

مع هذا أنه صعب في سفر الهجرة الذي هو أعظم الأسفار خوفاً قال كلمة تلزم عن قولهم الخبيث وقدر الله رسوله منها لكن ذكرها على من اقترى الكذب الذي أوجب أن يقال في الرسول مثلها حيث قال كان قليل العقل ولا ريب أن من فعل ما قالته الرافضة فهو قليل العقل وقدر الله رسوله وصديقه من كذبهم وتبين أن قولهم يستلزم القدر في الرسول

(فصل) وبما بين أن العجبة فيها خصوص وعموم كالولاية والحجة والايان وغير ذلك من الصفات التي تتفاضل فيها الناس في قدرها ونوعها وصفها ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء من شبه خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مداً أحدهم ولا نصيفه انفراد مسلم بك خالد وعبد الرحمن دون البخاري فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول لخالد ونحوه لا تسبوا أصحابي يعني عبد الرحمن بن عوف وأمثاله لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون وهم الذين أسلموا قبل الفتح وقَاتلوا وهم أهل بيعة الرضوان فهؤلاء أفضل وأخص بعينه ممن أسلم بعد بيعة الرضوان وهم الذين أسلموا بعد الحديبية وبعد مصالحة النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة ومنهم خالد وعمر بن العاص وعثمان بن أبي طلحة وأمثالهم وهؤلاء أسبق من الذين تأخر إسلامهم إلى أن فتح مكة وسماوا الطلقاء مثل سهيل بن عمرو والحارث بن هشام وأبي سفيان بن حرب وابنيه يزيد ومعاوية وأبي سفيان بن الحارث وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم مع أنه قد يكون في هؤلاء من برز بعلمه على بعض من تقدمه كثيراً كالحارث بن هشام وأبي سفيان بن الحارث وسهيل بن عمرو وعلى بعض من أسلم قبلهم من أسلم قبل الفتح وقَاتل وكبار زعمري الخطاب على أكثر الذين أسلموا قبله والمقصود هنا أنه انتهى لمن صحبه آخر أن يسب من صحبه أولاً ولا يميزهم عنه في العجبة بما لا يمكنه أن يشركهم فيه حتى قال لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مداً أحدهم ولا نصيفه فإذا كان هذا حال الذين أسلموا من بعد الفتح وقَاتلوا وهم من أصحابه التابعين للسابقين مع من أسلم من قبل الفتح وقَاتل وهم أصحابه السابقون فكيف يكون حال من ليس من أصحابه بحال مع أصحابه وقوله لا تسبوا أصحابي قد ثبت في الصحيحين من غير وجه منها ما تقدم ومنها ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مداً أحدهم ولا نصيفه

(فصل) وأما قول الرافضي يجوز أن يستحبه معه لثلاث ظهر أمره حذر أمره (الجواب) أن هذا باطل من وجوه كثيرة لا يمكن استقصاؤها (أحدها) أنه قد علم بدلالة القرآن موالاة له ومحبة لأعدائه فبطل هذا (الثاني) أنه قد علم بالتواتر المعنوي أن أبا بكر كان محباً للنبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به من أعظم الخلق اختصاصاً به أعظم مما تواتر من شجاعة عنتره ومن سخاء حاتم ومن موالاة علي ومحبة له ونحو ذلك من التواترات المعنوية التي اتفق فيها الأخبار الكثيرة على مقصود واحد والشك في محبة أبي بكر كالشك في غيره وأشد ومن الرافضة من ينكر كون أبي بكر وعمر مدفونين في الحجرة النبوية وبعض غلاتهم ينكر أن يكون هو صاحبه الذي كان معه في الغار وليس هذا من بهتانهم بعيد فإن القوم قوم بهت يجهلون المعالوم بثبوت بالاضطرار ويدعون ثبوت ما يعلم انتفاؤه بالاضطرار في العقليات والتقليبات ولهذا قال من قال لو قيل من أجل الناس لقل الرافضة حتى فرضها بعض الفقهاء

قولهم في الالهيات مع وزنه لهم بموازينهم المنطقية حتى بين أنه لا حجة لهم على نفي التجسيم بمقتضى أصولهم المنطقية فضلاً عن أن يكون لهم حجة على نفي الصفات مطلقاً وإن كان أبو حامد قد يوجد في كلامه ما يوافقهم عليه نارة أخرى وبهذا تسلط عليه طوائف من علماء الاسلام ومن الفلاسفة أيضاً كابن رشد وغيره حتى أنشد فيه

يوما يمان اذا ما جئت ذا عين  
وان لقيت معداً فاعد ناني  
فالا اعتبار من كلامه وكلام غيره  
بما يقوم عليه الدليل وليس ذلك  
الا فيما وافق فيه الرسول صلى الله  
عليه وسلم فلا يقوم دليل صحيح على  
محالفة الرسول البتة وهذا كما أن  
ابن عقل يوجد في كلامه ما يوافق  
المعتزلة والجهمية نارة وما يوافق به



مسألة فقهية فيما إذا أوصى لأجهل الناس قال هم الراضية لكن هذه الوصية باطلة فإن الوصية والوقف لا يكونان معصية بل على جهة لا تكون مذمومة في الشرع والوقف والوصية لأجهل الناس فيه جعل الأجهلية والبدعية موجبة للاستحقاق فهو كالأوصى لا كفر الناس أو للكفار دون المسلمين بحيث يجعل الكفر شرطاً في الاستحقاق قال هذا لا يصح وكون أبي بكر كان موالياً للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من غيره أمره عليه المسلمون والكفار والفجار والابرار حتى اني أعرف طائفة من الزنادقة كانوا يقولون ان دين الاسلام اتفق عليه في الباطن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وثالثهما عمر لكن لم يكن عمر مطلعاً على سرهما كله كما وقعت دعوة الاسماعيلية والقرامطة وكان كل من كان أقرب الى امامهم كان أعلم بباطن الدعوة وأكرم لباطنهما من غيره ولهذا جعلوهم مراتب فالزنادقة المنافقون لعلمهم بأبي بكر أعظم موالاة واختصاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم من غيره جعلوه ممن يطلع على باطن أمره ويحكمه عن غيره ويعاونه على مقصوده بخلاف غيره فمن قال انه كان في الباطن عدواً كان من أعظم أهل الأرض فرية ثم ان قائل هذا اذا قيل له مثل هذا في علي وقيل انه كان في الباطن معادياً للنبي صلى الله عليه وسلم وانه كان عاجزاً في ولاية الخلفاء الثلاثة عن افساد ملته فلما ذهب أكابر الصحابة وبقي هو طلب حيثئذ افساد ملته واهلاك أمته ولهذا قتل من المسلمين خلقاً كثيراً وكان مراده اهلاك الباقيين لكن تجزأه بسبب ذلك انتسب اليه الزنادقة المنافقون المغضون للرسول كالقرامطة والاسماعيلية والنصيرية فلا تجد عدواً للاسلام الا وهو يستعين على ذلك باظهار موالاة علي استعانة لا تمكنه باظهار موالاة أبي بكر وعمر فالشبهة في دعوى موالاة علي للرسول أعظم من الشبهة في دعوى معاداة أبي بكر وكلاهما باطل معلوم القبيح بالاضطرار لكن الحجج الدالة على بطلان هذه الدعوى في أبي بكر أعظم من الحجج الدالة على بطلانها في حق علي فاذا كانت الحججة على موالاة علي صحيحة والحجة على معاداة باطلة فالحجة على موالاة أبي بكر أولى بالصحة والحجة على معاداة أولى بالبطلان (الوجه الثالث) ان قوله استصحبه حذرا من أن يظهر أمره كلام من هو من أجهل الناس بما وقع فان أمر النبي صلى الله عليه وسلم في خروجه من مكة ظاهر عرفه أهل مكة وأرسلوا الطلب فانه في الليلة التي خرج فيها عرفوا في صيحتها انه خرج وانتشر ذلك وأرسلوا الى أهل الطرق يبدلون الدية فيه وفي أبي بكر بدلو الدية لمن يأتي بأبي بكر فأى شيء كان يخاف وكون المشركين يبدلون الدية لمن يأتي بأبي بكر دليل على أنهم كانوا يعلمون موالاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه كان عدوهم في الباطن ولو كان معهم في الباطن لم يفعلوا ذلك (الرابع) انه اذا كان خرج ليلاً كان وقت الخروج لم يعلم به أحد فاصنع بأبي بكر وإصحابه معه فان قيل فاعلم علم خروجه دون غيره قيل أولاً قد كان يمكنه ان يخرج في وقت لا يشعر بخروجه كما خرج في وقت لم يشعر به المشركون (١) وكان يمكنه أن يعينه فكيف وقد ثبت في الصحيحين ان أبا بكر استأذنه في الهجرة فلم يأذن له حتى هاجر معه والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم به بالهجرة في خلوة في الصحيحين عن البراء بن عازب قال جاء أبو بكر الى أبي في منزله فاشترى منه رجلاً فقال لعازب ابعت ابنك معي يحمله الى منزلي ففعله وخرج أبي معه ينتقد منه فقال أبي يا أبا بكر حدثني كيف صنعت بالبصرة سريت مع النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم سرينا لبئنا كلها ومن الغد حتى قام فأمم الظهيرة وخطا الطريق فلأبصر نفاقه أحد حتى رفعت لنا صخرة طويلة لها ظل لم تأت عليه الشمس بعد فقلنا عند هاتيت الصخرة فسويت

المتبينة للصفات بل للصفات الخبرية أخرى فالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يوافق الدليل وهو الموافق لما جاء به الرسول والمقصود هنا أن تبين أن قول النظر بينو افساد طرق من نفي الصفات أو العلو بناء على نفي التجسيم وكذلك قول الفلاسفة كان سينا وأبي البركات وابن رشد وغيرهم بينو افساد طرق أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والاشعرية التي نفوا بها التجسيم حتى ابن رشد في تهافت التهافت بين فساد ما اعتمد عليه هؤلاء

(١) قوله وكان يمكنه أن يعينه كذا في الاصل والظاهر أن لا سقطت من النامح والأصل وكان يمكنه أن لا يعينه تأمل كنهه

بيدي مكاني بياض فيه النبي صلى الله عليه وسلم في ظلها ثم بسطت عليه فريضة ثم قلت نعم يا رسول الله وأنا أنقض لك ما حولك فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ظلها وخرجت أنقض ما حوله فإذا أنا بأربع مقبل بغيره إلى الصخرة يريد منها الذي أردنا فلقيته فقلت لمن أنت يا غلام فقال للرجل من أهل المدينة يريد مكة لرجل من قريش سماه فعرقة فقلت له أفي غنك لبن فقال نعم قلت أفتحلب لي قال نعم فأخذ شاة فقلت أنقض الضرع من الشعر والتراب والقذى فحلب لي في قعب معه كنية من لبن قال ومعى اداوة أرتوي فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب منها ويتوضأ قال فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم وكهت أن أوظفه من نومه فوافيته قد استيقظ فصبت على اللبن الماء حتى برد أسفله فقلت يا رسول الله اشرب من هذا اللبن فشرب حتى رضيت ثم قال ألم يأن للرجل قلت بلى فارتحلنا بعد ما زالت الشمس واتبعنا سراقا من مالك قال ونحن في جلد من الأرض فقلت يا رسول الله أوتينا فقال لا تحزن إن الله معنا فدعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتطمت فرسه إلى بطنها فقال اني قد علمت أنك ادعوتما على قادمي الله لي فأنه لك أن أرد عنكما الطلب فدعا الله فجاء فرجع لا يلقى أحدا الا قال قد كفيتم ما هنا ولا يلقى أحدا الا ردّه وقال خذ سهما من كمانتي فأنتك تمر بابي وعلماني فخدمتها حاجتك فقال لا حاجة لي في إبلك قال فقد مننا المدينة فتنارز عوايهم بنزل عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل على بني النجار أخوال عبد المطلب أكرمهم بذلك فصعد الرجال والنساء فوق البيوت وتفرق الغلمان والخدم في الطرق يتادون يا محمدا يا رسول الله يا محمدا يا رسول الله وروى البخاري عن عائشة قالت لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار بكرة وعشية فلما ابتلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا إلى الحبشة حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال أين تريد يا أبا بكر قال أخرجني قومي فأنا أريد أن أسجد في الأرض وأعبد ربي قال ابن الدغنة إن مثلك لا يخرج ولا يخرج فانك تكسب المعدوم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق وأنا لك جار فاعبد ربي ببلدك فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كفار قريش فقال لهم إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج أخرجون رجلا يكسب المعدوم ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف ويعين على نوائب الحق فأنفذ قريش جوار ابن الدغنة وأمنوا بأبكر وقالوا لأن الدغنة سرايا بكر فليعبه ربه في داره فليصل وليقرأ ما شاء ولا يؤذينا بذلك ولا يستعلن به فأنفذوا خشبنا أن يفتن أبناءنا ونساءنا فقال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر فطفق أبو بكر يعبد ربه في داره ولا يستعلن بالصلاة والقراءة في غير داره ثم بدا لأبي بكر فابتنى بفناء داره مسجدا وبرز فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن فتصصف عليه نساء المشركين وأبنائهم وهم يعجبون منه وينظرون إليه وكان أبو بكر رضي الله عنه رجلا بكاء لا علك دمه حين يقرأ القرآن فأفرغ ذلك أشراف قريش فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا انا كنا أجرا بأبكر على أن يعبد ربه في داره وأنه جاوز ذلك فابتنى مسجدا بفناء داره وأعلن بالصلاة والقراءة وقد خشينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا فأنه أحب أن يقتصر على أن يعبد ربه في داره فعل وإلا فإن أبي إلا أن يعلن ذلك فسله أن يرد إليك جوارك فأنفذ كرهنا أن نخفرك ولنا مقرين لأبي بكر الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة أبا بكر فقال قد علمت الذي عقدت لك عليه فاما أن تقتصر على ذلك واما أن ترد إلى ذمتي فاني لأحب أن تسمع العرب

كأين أبو حامد في التهافت فساد ما اعتمد عليه الفلاسفة ولهذا كان في عامة طوائف النظار من يوافق أهل الاثبات على اثبات الصفات بل وعلى قيام الامور الاختيارية في ذاته وعلى العلو كما يوجد فيهم من يوافقهم على أن الله خالق أفعال العباد فأحذف متأخرى المعتزلة هو أبو الحسين البصري ومن عرف حقيقة كلامه علم أنه يوافق على اثبات كونه حيا عالما قادرا وعلى أن كونه حيا ليس هو كونه عالما وكونه عالما ليس هو كونه قادرا لكنه ينازع مثبتة الاحوال الذين يقولون ليست موجودة ولا معدومة وهذا الذي اختاره هو قول أكثر مثبتة الصفات فنزاعه معهم نزاع لفظي كانه



أني أخبرت في رجل عقدته قال أبو بكر إني أردت ألد جوارله وأرضي بجوار الله ورسول الله يومئذ بمكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أريت دار هجرتكم ذات النخل بين لابتيين وهما الحرتان فهاجر من هاجر إلى المدينة ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة وتجهز أبو بكر قبل المدينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي فقال أبو بكر وهل ترجو ذلك يا أباي أنت وأمي قال نعم فقبس أبو بكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصعبه وعلف راحلتي كالتعاسد وورق السمر وهو الخبط أربعة أشهر قال ابن شهاب قال عروة قالت فينما نحن يوما جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهيرة قال فإني لأبى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متقنعا في ساعة لم يكن يأتينا فيها فقال أبو بكر فداه أبي وأمي والله ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر قالت فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذن فأذن له فدخل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر أخرج من عندك فقال أبو بكر انما هم أهلك يا أباي وأمي يا رسول الله قال فإني قد أذن لي في الخروج قال أبو بكر الصحابة يا رسول الله قال نعم قال أبو بكر فخذ يا أباي أنت يا رسول الله إحدى راحلتي هاتين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهن قالت عائشة فجهزناهما أحب الجهاز ووضعنا لهما سفرة في جراب فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطافها فسر بطن به على فم الجراب فبذلك سميت ذات النطاقين قالت ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يغار في جبل ثور فكثافته ثلاث ليال يبيت عندهما عبد الله بن أبي بكر وهو غلام شاب ثقف لقن فيدج من عندهما بسحر فيصيح مع قريش بمكة كبائت ولا يسمع أمر أيكاد ان به الاوعاء حتى يأتياهم بخبر ذلك حين يختلط الظلام ويرعى عليهما عامر بن فهيرة مولى أبي بكر منحة من غنم قريشها عليهما حين تذهب ساعة من الليل فيبيتان في رسل وهو لبن مختفيا وورضيتهما حتى ينق مها عامر بغلس يفعل ذلك في كل ليلة من تلك الليالي الثلاث واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بني الدبل وهو من بني عبد بن عدى هادي بخريتا والخريبت الماهر بالهداية قد غمس حلقا في آل العاص بن وائل السهمي وهو على دين كفار قريش فأمناه فدفعنا لهما راحلتيهما وواعداه عارثا وبعد ثلاث ليال فأتاهما براحلتيهما صبح ثلاث فأنطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل وأخذهم مطريق الساحل قال ابن شهاب فأخبرني عبد الرحمن بن مالك المدلجي وهو ابن أخي سراق بن مالك بن جعشم أن أباه أخبره أنه سمع سراق بن جعشم يقول جاءنا رسل كفار قريش يجعلون في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر دية كل واحد منهما لمن قتله أو أسره فبينما أنا جالس في مجلس من مجالس قومي بني مدلج إذا قبل رجل منهم حتى قام علينا ونحن جلوس فقال يا سراق إني قد رأيت آتفا أسودة بالساحل أراها محمد أو أصحابه قال سراق فعرفت أنهم هم فقلت له انهم ليسوا بهم ولكنك رأيت فلانا وفلانا انطلقا بأعيننا ثم لبثت في المجلس ساعة ثم قلت فأمرت جاريتي أن تخرج بفريسي من وراء مكة فتحبسها على وأخذت رعي ثم خرجت به من ظهر البيت فخطت برجعه الأرض وخففت عليه حتى أتيت فريسي فركبتها فرفعتها تقرب بي حتى دنوت منهم فعزبت فريسي فخررت عنها فقممت فأهويت بيدي إلى كنانتي فاستخرجت منها الإزلام فاستقسمت بها أضرهم أم لا فخرج الذي أكره فركبت فريسي وعصيت الإزلام تقرب بي حتى إذا سمعت قراقرس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يلتفت وأبو بكر يكثر الالتفات ساخت بدافريسي في الأرض حتى بلغت الركب فخررت عنها ثم زجرتها فنهضت فلم تكد تخرج يديها فلما استوت قاعة إذا أثر يديها غبار ساطع في السماء

يوافق على أن الله يخلق الداعي في العبد وعند وجود الداعي والقدرة بحسب وجود المقدور وهذا قول أئمة أهل الأثبات وحسب أقوالهم الذين يقولون أن الله خالق أفعال العباد وهو أيضا يقول أنه سبحانه مع علمه بما سيكون فإنه إذا كان يعلمه كائنا فعالميته متجددة وابن عقيل يوافق على ذلك وكذلك الرازي وغيره وهذا موافق لقول من يقول بقيام الحوادث به وبعض حذاق المعتزلة نصر القول بعلم الله ومباينته خلقه بالدلة العقلية وأطنه من أصحاب أبي الحسين وقد حكى ابن رشد ذلك عن أئمة الفلاسفة وأبو البركات وغيره من الفلاسفة يختارون قيام الحوادث به كإرادات وعالوم متعاقبة وقد ذكرنا ذلك وما هو أبلغ منه

مثل الدخان فاستقسم بالازلام فخرج الذي أكره فتأديتهم بالأمان فوققوا فركبت فرسي حتى جثتهم ووقع في نفسي حين لقيت ما لقيت من الحبس عنهم أن سيظهر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (الوجه الخامس) أنه لما كان في الغار كان يأتيه بالأخبار عبد الله بن أبي بكر وكان معهما عامر بن فهيرة كما تقدم ذلك فكان يمكنه أن يعلمهم خبره (السادس) أنه إذا كان كذلك والعدو قد جاء إلى الغار ومشوا فوقه كان يمكنه حينئذ أن يخرج من الغار وينذر العدو به وهو وحده ليس معه أحد يحميه منه ومن العدو فمن يكون مبغضا لشخص طالبا لاهلاكه ينتهر الفرصة في مثل هذه الحال التي لا يظفر فيها العدو بعده إلا أخذه فانه وحده في الغار والعدو قد صار واعند الغار وليس لمن في الغار هناك من يدفع عنه وأولئك هم العدو الظاهرون الغالبون المتسلطون بمكة ليس بمكة من يخافونه إذا أخذوه فان كان أبو بكر معهم مباطنا لهم كان الداعي إلى أخذه تاما والقدرة تامة وإذا اجتمع القدرة التامة والداعي التام وجب وجود الفعل حيث لم يوجد دل على انتفاء الداعي أو انتفاء القدرة والقدرة موجودة فعلم انتفاء الداعي وأن أبا بكر لم يكن له غرض في أذاه كما يعلم ذلك جميع الناس الأمن أعني الله قلبه ومن هؤلاء المفتريين من يقول أن أبا بكر كان يشير بإصبعه إلى العدو ويدلهم على النبي صلى الله عليه وسلم فادغته حية فردها حتى كفت عنه الألم وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إن نكثت نكث يدك وأنه نكث بعد ذلك فأت منها وهذا يظهر كذبه من وجوه منها على بعضها ومنهم من قال أظهر كعبه ليشعروا به فادغته الحية وهذا من غلط الذي قبله

(فصل) وأما قول الرافضي الآية تدل على نقصه لقوله تعالى لا تحزن إن الله معنا فإنه يدل على خوره وقلة صبره وعدم يقينه وعدم رضاه بما وآتاه للنبي صلى الله عليه وسلم ويقضاء الله وقدره

(فالجواب) أولا أن هذا يناقض قولكم أنه استعصبه حذرا منه لئلا يظهر أمره فإنه إذا كان عدوه وكان مباطنا للعداء الذين يطلبونه كان ينبغي أن يفرح ويسر ويطمئن إذا جاء العدو وأيضا فالعدو قد جاءوا ومشوا فوق الغار فكان ينبغي أن ينذرهم به وأيضا فكان الذي يأتيه بأخبار فر يش ابنه عبد الله فكان يمكنه أن يأمر ابنه أن يخبرهم قريشا وأيضا فعلا من عامر بن فهيرة هو الذي كان معه وأحط بما فكان يمكنه أن يقول لسلامه أخبرهم به فكلهم في هذا يبطل قولهم أنه كان منافقا ويثبت أنه كان مؤمنا به (واعلم) أنه ليس في المهاجرين منافق وانما كان النفاق في قبائل الانصار لان أحد الميهاجرا لا باختياره والكافر بمكة لم يكن يختار الهجرة ومفارقة وطنه وأهل له لنصر عدوه وانما يختارها الذين وصفهم الله تعالى بقوله للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون وقوله أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله وأبو بكر أفضل هؤلاء كلهم وإذا كان هذا الكلام يستلزم إيماءه فعلم أن الرسول لا يختار لمصاحبه في سفر هجرته الذي هو أعظم الاسفار خوفا وهو السفر الذي جعل مبدأ التاريخ لجلالة قدره في النفوس وظهور أمره فان التار يخ لا يكون إلا بأمر ظاهر معلوم لعامة الناس لا بسنخيب الرسول فيه من يختص بعجبهته الا وهو من أعظم الناس طدا نبوة البه ووقوفه ويكنى هذا في فضائل الصديق وغيره على غيره

عن متقدمي الفلاسفة كاذ كرت أقوالهم في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن جميع ما احتج به النفاة قدح فيه بعض النفاة قدما بين بطلانه كما بين غير واحد فساد طرق الفلاسفة قال أبو حامد مثله في تمييزهم عن إقامة الدليل على أن الاول ليس بجسم فنقول هذا لا يستقيم لمن يرى أن الجسم حادث من حيث أنه لا يتخلو عن الحوادث وكل حادث فيقتصر إلى محدث فاما أنتم إذا عقلتم جساما قدما لا أول لوجوده مع أنه لا يتخلو عن الحوادث فلم يمتنع أن يكون الاول جسما اما الشمس واما الفلك الاقصى واما غيره فان قيل لان الجسم لا يكون الا امر كبا منقسما إلى جزأين بالكمية وإلى الهيولى



غيره وهذا من فضائل الصديق التي لم يشركه فيها غيره ومما يدل على أنه أفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده

(فصل) وأما قوله أنه يدل على نقصه فنقول أولاً النقص نوعان نقص ينافي إيمانه ونقص عن هوأكل منه فان أراد الأول فهو باطل فان الله تعالى قال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تحزن عليهم ولا تل في ضيق مما يمكرون وقال للمؤمنين عامة ولا تنوا ولا تحزنوا وأنتم الا'علون وقال ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم لا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجاً منهم ولا تحزن عليهم فقد نهى نبيه عن الحزن في غير موضع ونهى المؤمنين جملة فعلم أن ذلك لا ينافي الايمان وان أراد بذلك أنه ناقص عن هوأكل منه فلا ريب أن حال النبي صلى الله عليه وسلم أكل من حال أبي بكر وهذا لا ينزع فيه أحد من أهل السنة ولكن ليس في هذا ما يدل على أن علياً أو عثمان أو عمر أو غيره أفضل منه لانهم لم يكونوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحال ولو كانوا معه لم يعلم أن حالهم يكون أكل من حال الصديق بل المعروف من حالهم دائماً وحاله أنهم وقت الخاف يكون الصديق أكل منهم كلهم يقينا وصبراً وعند وجود أسباب الريب يكون الصديق أعظم يقيناً وطمأنينة وعند ما يتأذى منه النبي صلى الله عليه وسلم يكون الصديق أتبعهم لمرضاته وأبعدهم عما يؤذي به هذا هو المعلوم لكل من استقرأ أحوالهم في محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته حتى انه لما مات وموته كان أعظم المصائب التي تزلزل بها الايمان حتى ارند الاعراب واضطرب لها عمر الذي كان أقواهم ايماناً وأعظمهم يقيناً كان مع هذا تثبتت الله تعالى للصديق بالقول الثابت أكل وأنهم من غيره وكان في يقينه وطمأنينته وعلمه وغير ذلك أكل من عمر وغيره فقال الصديق رضي الله عنه من كان يعبد محمداً فان محمداً قدم مات ومن كان يعبد الله فان الله حي لا يموت ثم قرأ وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفأنت مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً الآية وفي البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر بالسمع فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله قالت وقال عمر والله ما كان يقع في نفسي الا ذلٌ وليبعثن الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم بقاء أبو بكر فكشف عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله وقال بأبي أنت وأمي طبت حياتي ميتا والذي نفسي بيده لا يذيق الله الموتين أبداً ثم خرج فقال أيها الخالف على رسلك فلما تكلم أبو بكر جلس عمر فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه وقال ألا من كان يعبد محمداً فان محمداً قدم مات ومن كان يعبد الله فان الله حي لا يموت وقال انك ميت وانهم ميتون وقال وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفأنت مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين قال فنشجع الناس بكون وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سمع خطبة عمر الاخرة حين جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا يتكلم قال كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا يريد بذلك أن يكون آخرهم فان يك محمداً قدم مات فان الله قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به وبه هدى الله محمداً وان أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين وانه أولى المسلمين بأمورهم فقوموا فبايعوه وكان طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة وكانت بيعة العامة على المنبر وفي بلربني أخرى في البخاري أما بعد فاختار الله رسوله الذي عنده على الذي عندكم وهذا

والصورة بالقسم المعنوية والى أوصاف يختص بها الاحالة حتى يبين سائر الاجسام والافالاجسام متساوية في أنها اجسام وواجب الوجود واحد لا يقبل القسمة بهذه الوجوه قلنا وقد ابطالنا هذا عليكم وبيننا أنه لا دليل لكم عليه سوى أن المجتمع اذا انفقر بعض أجزائه الى البعض كان معلولاً وقد تكامنا عليه وبيننا أنه اذا لم يبعد تقدير موجود لا موجد له لم يبعد تقدير مركب لا مركب له وتقدير موجودات لا موجد لها اذا نفي العدد والتثنية بنيتسوه على نفي التركيب ونفي التركيب على نفي الماهية سوى الوجود وما هو الاساس الاخير فقد استأصلناه وبيننا تحكمكم فيه فان قيل

الكتاب الذي هدى الله به رسوله فذوا به تهتدوا وانما هدى الله به رسوله صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة وروى البخاري أيضا عن عائشة في هذه القصة قالت ما كان من خطبتهم ما من خطبة الا نفع الله بها لقد خوف الله عمر الناس وان فيهم لنفاقا فردهم الله بذلك ثم لقد بصر أبو بكر الناس الهدى وعرفهم الحق الذي عليهم وأيضاً قصة يوم بدر في العريش ويوم الحديبية في طمأنينته وسكينته معروفة برز بذلك على سائر الصحابة فكيف ينسب الى الجزع وأيضاً قيامه بقتال المرتدين وما نعى الزكاة وثبتت المؤمنين مع تجهيز أسامة مما بين أنه أعظم الناس طمأنينة وبقينا وقد روى أنه قيل له لقد نزل بك ما لو نزل بالجمال لهاضها وبالبحار لغاضها وما نزل ضعفت فقال ما دخل قلبي رعب بعد ليلة العار فان النبي صلى الله عليه وسلم لما آتى خزي أو كما قال قال لا عيب لي يا أبا بكر فان الله قد تكفل لهذا الامر بالتمام ثم يقال من شبه يقين أبي بكر وصبره بغيره من الصحابة عمر أو عثمان أو علي فانه يدل على جهله والسخي لا ينزع في فضله على عمر وعثمان ولكن دعوى الرافضي الذي ادعى أن علياً كان أكمل من الثلاثة في هذه الصفات هي بهت وكذب وقرينة فان من تدبر سيرة عمر وعثمان علم أنهما كانا في الصبر والثبات وقلة الجزع في المصائب أكمل من علي فعثمان حاصروهم وطلبوا خلعهم من الخلافة أو قتله ولم ير الزوايه حتى قتلوه وهو غنغ الناس من مقاتلتهم الى أن قتل شهيداً وما دافع عن نفسه فهل هذا الا من أعظم الصبر على المصائب ومعلوم أن علياً لم يكن صبره كصبر عثمان بل كان يحصل له من اطهار النأذي من عسكره الذين يقاتلون معه ومن العسكر الذين يقاتلهم ما لم يكن يظهر مثله لا من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان مع كون الذين يقاتلونهم كانوا كفاراً وكان الذين معهم بالنسبة الى عدوهم أقل من الدين مع علي بالنسبة الى من يقاتله فان الكفار الذين قاتلهم أبو بكر وعمر وعثمان كانوا أضعاف المسلمين ولم يكن جيش معاوية أكثر من جيش علي بل كانوا أقل منه ومعلوم أن خوف الامام من استيلاء الكفار على المسلمين أعظم من خوفه من استيلاء بعض المسلمين على بعض فكان ما يخافه الأئمة الثلاثة أعظم مما يخافه علي والمقتضى للخوف منهم أعظم ومع هذا فكانوا أكمل يقياً وصبراً مع أعدائهم ومحاربتهم من علي مع أعدائه ومحاربتهم فكيف يقال ان يقين علي وصبره كان أعظم من يقين أبي بكر وصبره وهل هذا الا من نوع السفسطة والمكابرة لما علم بالتواتر خلافه

(فصل) وقول الرافضي ان الآية تدل على خوره وقله صبره وعدم يقينه بالله وعدم رضاه بمساواته للنبي صلى الله عليه وسلم وبقضاء الله وقدره فهذا كله كذب منه طاهر ليس في الآية ما يدل على هذا وذلك من وجهين (أحدهما) أن النبي عن شيء لا يدل على وقوعه بل يدل على أنه ممنوع منه لثلايقع فيما بعد كقوله تعالى يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين فهذا لا يدل على أنه كان يطيعهم وكذلك قوله ولا تدع مع الله الها آخر فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مشركاً قط لاسيما بعد النبوة فالامة متفقة على أنه معصوم من الشرك بعد النبوة وقد نهى عن ذلك بعد النبوة وقطأه كثيرة فقوله لا تحزن لا يدل على أن الصديق قد حزن لكن من الممكن في العقل أنه يحزن فقد نهى عن ذلك لثلايقعه (الثاني) أنه بتقدير أن يكون حزن فكان حزنه على النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل ويذهب الاسلام وكان يود أن يهدي النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لما كان معه في سفر الهجرة كان عشي أمامه تارده ووراءه تارة فسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أذكر الرصد فأكون أمامك

الجسم ان لم يكن له نفس لا يكون فاعلا وان كان له نفس فنفسه علة له فلا يكون الجسم أولاً قلنا أنفسنا ليست علة لوجود أجسامنا ولا نفس القلب بمجرد علة لوجود جسمه عند كم بل هما يوجدان بعلة سواهما فاذا جاز وجودهما قديماً جاز أن لا يكون لهما علة فان قيل كيف اتفق اجتماع النفس والجسم قلنا هو كقول القائل كيف اتفق وجود الاول فيقال هذا سؤال عن حادث فاما ما لم يزل موجوداً فلا يقال كيف اتفق فكذلك الجسم ونفسه اذا لم يزل كل واحد منهما موجوداً لم يبعد أن يكون صانعا فان قيل لان الجسم من حيث أنه جسم لا يخلق غيره والنفس المتعلقة



الاول وان كان غير متحرك لزم وجود حركات متوالية عن غير متحرك وهذا قولهم وهو باطل وذلك أن أجزاء الحركات متعاقبة شيئا بعد شيء فالمقتضى لكل من تلك الأجزاء بمنع أن يكون موجبا تاما في الازل لأنه لو كان كذلك لزم أن يقاربه موجبه فان العلة النامة لا يتأخر عنها معلولها وحينئذ يلزم كون المحدث قدما وهو ممنوع أو يقال ان كانت العلة النامة تستلزم مقاربه معلولها لزم ذلك وان لم تستلزم ذلك جارح حدوث الحركات المتأخرة عن موجب قدیم فيجوز أن يتصل بالشئ بعد أن لم يكن متحركا بدون سبب حادث وهذا يبطل قولكم واذ لم يكن الموجب التام لها ثابتا في الازل لزم أن يكون حادثا والقول في حدوثه كالقول في حدوث غيره فيمتنع أن يحدث هو وغيره عن علة تامة قديمة فاذا لم يكن في الفاعل فعل حادث امتنع أن يصدر عنه شئ حادث فامتنع صدور الحركات عن غير متحرك وهذا المقام وهو حدوث الحوادث عن ذات لا يقوم بها حادث مما اعترف حذافهم بصعوبته وبعده عن المعقول كما ذكر ذلك ابن رشد والرازي وغيرهما وهؤلاء المتفلسفة يقولون ان النفس المحركة للأفلاك يحدث لها تصورات وارادات هي مبدأ الحركة وان محركها العقل

(١) قوله ان الثلاثة الايمان هكذا

في الاصل ولعل لفظ الثلاثة زائد من

الناصح وأنظر أين جواب الشرط

(٢) قوله وتنازعنا النصراني الخ

كذا في الاصل وتأمل

الثلاثة مع دعواهم أنهم كانوا يقولون بعصمة علي فهذا الفرق لا يمكن أحدا أن يدعيه ولا ينقله عن واحد منهم وحينئذ فلا يعلم زمان ادعى فيه العصمة لعل أو أحده من الاثنى عشر ولم يكن في ذلك الزمان من يدعي عصمة غيرهم فبطل أن يحجج بانتفاء عصمة الثلاثة ووقوع النزاع في عصمة علي (الوجه الرابع عشر) أن يقال اما أن يجب وجود المعصوم في كل زمان واما أن لا يجب فان لم يجب بطل قولهم وان وجب لم تسلم على هذا التقدير أن عليا كان هو المعصوم دون الثلاثة بل اذا كان هذا القول حقا لم أن يكون أبو بكر وعمر وعثمان معصومين فان أهل السنة متفقون على تفضيل أبي بكر وعمر وأنها أحق بالعصمة من علي فان كانت العصمة ممكنة فهي اليها أقرب وان كانت ممنوعة فهي عنه أبعد وليس أحده من أهل السنة يقول بجواز عصمة علي دون أبي بكر وعمر وهم لا يسلمون انتفاء العصمة عن الثلاثة الامع انتمائها عن علي فاما انتفاؤها عن الثلاثة دون علي فهذا ليس قول أحد من أهل السنة وهذا كنبوءة موسى وعيسى فان المسلمين لا يسلمون نبوءة أحد من هذين الامع نبوءة محمد وليس في المسلمين من يقرب نبوءتهم ما منفرده عن نبوءة محمد بل المسلمون متفقون على كفر من أقر بنبوءة بعضهم دون بعض وان من كفر بنبوءة محمد وأقر بأحد هذين فهو أعظم كفرا ممن أقر بمحمد وكفر بأحد هذين واذ اقبل (١) ان الثلاثة الايمان بمحمد مستلزم للايمان بهما وكذلك الايمان بهما مستلزم للايمان بمحمد وهكذا في العصمة وثبوت الايمان والتقوى وولاية الله فاهل السنة لا يقولون بايمان علي وتقواه ولا بتسليمه الله الا مقرونا بايمان الثلاثة وتقواهم ولا بتسليمهم الله ولا يفون العصمة عنهم الا مقرونا بتسليمها عن علي ومعنى ذلك أن الفرق باطل عندهم واذ اقال الرافضي لهم الايمان ثابت لعل بالاجماع والعصمة منتفية عن الثلاثة بالاجماع كان كقول اليهودي نبوءة موسى ثابتة بالاجماع وقول النصراني الالهية منتفية عن محمد بالاجماع والمسلم يقول نفي الالهية عن محمد وموسى كنفيا عن المسيح فلا يمكن أن أنفيا عن موسى ومحمد وأسلم ثبوتها للمسيح واذ اقال النصراني انتفعا على أن هؤلاء ليسوا آلهة (٢) وتنازعنا في النصراني أن الله لا بد أن يظهر له في صورة البشر ولم يدع الا في المسيح كان كتنكير الرافضي أنه لا بد من امام معصوم ولم يدع ذلك الا لعل ونحن نعلم بالاضطرار أن عليا (٣) لم يره يستحق أن يكون بهام معصوما دون أبي بكر وعمر ومن أراد التفرقة منعنا ذلك وقلنا لا نسلم الا التسوية في الثبوت أو الانتفاء واذ اقال أنتم تعتقدون انتفاء العصمة عن الثلاثة فلما اعتقدنا انتفاء العصمة عن علي ونعتقد انتفاءها عنه أولى من انتفاءها عن غيره واهم أحق بهامه ان كانت ممكنة فلا يمكن مع هذا أن يحجج علينا بقولنا وأيضا فنحن انما نسلم انتفاء العصمة عن الثلاثة لاعتقادنا ان الله لم يخلق اماما معصوما فان قدر أن الله خلق اماما معصوما فلا يشك أنهم أحق بالعصمة من كل من جاء بعدهم ونفينا العصمة عنهم (٤) لاعتقادنا هذا التقدير وهما جواب ثالث عن أصل الحجة وهو أن يقال من أين علمتم أن عليا معصوم ومن سواه ليس بمعصوم فان قالوا بالاجماع على ثبوت عصمة علي وانتفاء عصمة غيره كما ذكره من يجتهم قيل لهم ان لم يكن الاجماع حجة بطلت هذه الحجة وان كان حجة في اثبات عصمة علي التي هي الاصل أمكن أن يكون حجة في المقصود بعصمة من حفظ الشرع ونقله ولكن هؤلاء محتجون بالاجماع ويردون كون الاجماع حجة فنأين علموا أن عليا هو المعصوم دون من سواه فان ادعوا التواتر عندهم عن النبي في عصمته كان القول في ذلك كالقول

(٣) قوله لم يره يستحق أن يكون بهام لعل في الكلام سقط آخر (٤) قوله لاعتقادنا هذا المقدير تأمل هذه العبارة

على الدنيا فحزن الانسان على نفسه خوفاً أن يقتل أو أن يعذبه من حزنه على مال لم يحصل له  
وهؤلاء الرافضة من أجهل الناس يذكرون فيمن يوالونه من أخبار المدح وفيمن يعادونه من أخبار  
الذم ما هو بالعكس أو لا تجددهم يذمون أبابكر وأمثاله بأمر الاولو كان ذلك الامر ذم الكان  
على أو لا يذم ولا يعدحون عليها مدح يستحق أن يكون مدحا لا وأبو بكر أو لا يذم فانه أكمل  
في المادح كلها وأبرأ من المذام كلها حقيقها وخيالها

(فصل) وأما قوله أنه يدل على قلة صبره فباطل بل ولا يدل على انعدام شيء من  
الصبر للأمور به فان الصبر على المصائب بالكتاب والسنة ومع هذا فحزن القلب لا ينافي ذلك  
كما قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يؤاخذ على دمع العين ولا حزن القلب ولكن يؤاخذ على  
هذا يعني اللسان أو يرحم وقوله أنه يدل على عدم يقينه بالله كذب وبهت فان الانبياء قد حزنوا  
ولم يكن ذلك دليلا على عدم يقينهم بالله كما ذكر الله عن يعقوب وثبت في الصحيح أن النبي  
صلى الله عليه وسلم لما مات ابنه ابراهيم قال تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول الا ما يرضى  
الرب واتابك يا ابراهيم لحزنون وقد نهى الله عن الحزن نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله ولا  
تحزن عليهم وكذلك قوله يدل على الخور وعدم الرضا بقضاء الله وقدره هو باطل كما تقدم  
نظائره

(فصل) وقوله وان كان الحزن طاعة استحالة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه  
وان كان معصية كان ما ادعوه فضيلة رذيلة

(والجواب) أولا أنه لم يدع أحداً من مجرد الحزن كان هو الفضيلة بل الفضيلة ما دل عليه  
قوله تعالى الاتصروه فقد نصره الله اذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذهبا في الغار اذ يقول  
لصاحبه لا تحزن ان الله معنا الآية فالفضيلة كونه هو الذي خرج مع النبي صلى الله عليه  
وسلم في هذه الحال واختص بعونه وكان له كمال الصبر مطلقا وقول النبي صلى الله عليه  
وسلم له ان الله معنا وما يتضمنه ذلك من كمال موافقة النبي صلى الله عليه وسلم ومحبة وطمانينة  
وكمال معونته للنبي صلى الله عليه وسلم وموالاته في هذه الحال من كمال ايمانه وتقواه هو الفضيلة  
وكمال محبته ونصره للنبي صلى الله عليه وسلم هو الموجب لحزنه ان كان حزن مع أن القرآن لم يدل  
على أنه حزن كما تقدم (ويقال ثانيا) هذا بعينه موجود في قوله عز وجل لنبيه ولا تحزن عليهم  
ولا تله في ضيق مما يمكرون وقوله لا تله عن عبيدك الى ما معناه أروا جامتهم وبحودك بل في  
قوله تعالى لموسى خذها ولا تخف سنعيدها سيرتها الأولى فيقال ان كان الخوف طاعة فقد  
نهى عنه وان كان معصية فقد عصي ويقال أنه أمر أن يطمئن ويثبت لان الخوف يحصل بغير  
اختيار العبد اذا لم يكن له ما يوجب الأمن فاد حصل ما يوجب الأمن زال الخوف فقوله لموسى  
لا تخف سنعيدها سيرتها الأولى هو أمر مقرون بخبره بما يزيل الخوف وكذلك قوله فأوحس  
في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف انك انت الأعلى على هونهم عن الخوف مقرون بما يوجب  
زواله وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لصديقه لا تحزن ان الله معنا نهى عن الحزن  
مقرون بما يوجب زواله وهو قوله ان الله معنا واذا حصل الخبر بما يوجب زوال الحزن  
والخوف زال والافهونهم على الانسان بغير اختياره وهكذا قول صاحب مدين لموسى لما  
قص عليه القصص لا تخف نجوت من القوم الظالمين وكذلك قوله ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم

الموجود الاول ما لا يضاف الى  
موجود أصلا ولم يشاهد من غيره  
وعدم المشاهدة من غيره لا يدل على  
استحالة منه فكذا في نفس الجسم  
والجسم فان قيل الغلاك الاقصى  
أو الشمس أو ما قدر من الاجسام  
فهو متقدر بمقدار يجوز أن يزيد  
عليه وينقص منه فيفتقر اختصاصه  
بذلك المقدار الجائر الى محض فلا  
يكون أولا قلنا هم ينكرون على  
من يقول ان ذلك الجسم يكون على  
مقدار يجب أن يكون عليه لنظام  
الكل ولو كان أصغر منه أو أكبر  
لم يجر كما انكم قلتم ان المعلول الاول  
يقض الجرم الاقصى منه متقدرا  
بمقدار وسائر المقادير بالنسبة الى  
ذات المعلول الاول متساوية ولكن



الأعلنون ان كنتم مؤمنين قرن النهي عن ذلك بما يزيله من اخبارهم أنهم هم الأعلنون ان كانوا  
 مؤمنين وكذلك قوله ولا تحزن عليهم ولا تلك في ضيق مما عكروا مقرون بقوله ان الله مع الذين  
 اتقوا والذين هم محسنون واخبارهم بان الله معهم بوجوب زوال الضيق من مكر عدوهم وقد  
 قال لما أنزل الله الملائكة يوم بدر وما جعله الله إلا بشري لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر إلا  
 من عند الله العزيز الحكيم (ويقال ثالثا) ليس في نهيه عن الحزن ما يدل على وجوده كما تقدم  
 بل قد ينهي عنه لئلا يوجد إذا وجد مقتضيه وحيث فلا يضربنا كونه معصية لو وجد وان  
 وجد فالنهي قد يكون نهى تسليية وتعزية وتثبيت وان لم يكن المنهي عنه معصية بل قد يكون  
 مما يحصل بغير اختيار المنهي وقد يكون الحزن من هذا الباب ولذلك قد ينهي الرجل عن  
 افراطه في الحب وان كان الحب مما لا يملك وينهي عن العشى والصق والاختلاج وان كان  
 هذا يحصل بغير اختياره والنهي عن ذلك ليس لان المنهي عنه معصية اذا حصل بغير اختياره  
 ولم يكن سببه مخطورا فان قيل فيكون قد نهى عما لا يمكن تركه قيل المراد بذلك أنه ما مور  
 بان يأتي بالضرر المنافي للحزن وهو قادر على اكتسابه فان الانسان قد يستمر في أسباب الحزن  
 والخوف وسقوط بدنه فاذا سعى في اكتساب ما يقويه ثبت قلبه وبدنه وعلى هذا فيكون النهي  
 عن هذا أمرا بما يزيله وان لم يكن معصية كما يؤثر الانسان بدفع عدوه عنه ودارالة التجاسة ونحو  
 ذلك مما يؤذيه وان لم يكن حصل بذنب منه والحزن انما حصل بطاعة وهو محبة الرسول ونصحه  
 وليس هو بمعصية يذم عليه وانما حصل بسبب الطاعة لضعف القلب الذي لا يذم المرء عليه وأما  
 باكتساب قوة تدفعه عنه ليناب على ذلك (ويقال رابعا) لو قدر أن الحزن كان معصية فهو  
 فعله قبل أن ينهي عنه فلما نهى عنه لم يفعله وما فعل قبل التحريم فلاثم فيه كما كانوا قبل  
 تحريم الخمر يشربونها ويقامرون فلما نهوا عنها انتهوا ثم تابوا كما تقدم قال أبو محمد بن حزم وأما  
 حزن أبي بكر رضي الله عنه فانه قبل أن ينهيه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غاية الرضا لله  
 تعالى فانه كان اشفاقا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك كان الله معه والله لا يكون  
 قط مع العصاة بل عليهم وما حزن أبو بكر قط بعد أن نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 الحزن ولو كان لهؤلاء الاراذل حياء أو علم لم يأتوا بعشيل هذا اذ لو كان حزن أبي بكر عابا عليه  
 لكان ذلك على محمد وموسى عليهما الصلاة والسلام عيبا لان الله تعالى قال لموسى سنشد عضدك  
 بأخيك ونجعل لك سلطانا فلا يصلون اليك كما يأتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون ثم قال عن السحرة  
 لما قالوا إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى الى قوله وأرجس في نفسه خيفة موسى قلنا  
 لا تخف انك أنت الأعلى فهذا موسى رسول الله وكليمه كان قد أخبره الله عز وجل بأن فرعون  
 وملائه لا يصلون اليهما وأنه هو الغالب وأرجس في نفسه خيفة بعد ذلك واجباس موسى لم يكن  
 الا للنسيان الوعد المتقدم وحزن أبي بكر كان قبل أن ينهي عنه وأما محمد صلى الله عليه وسلم فان  
 الله قال ومن كفر فلا يحزنك كفره وقال تعالى ولا تحزن عليهم ولا تلك في ضيق مما عكروا  
 وقال فلا يحزنك قولهم فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ووجدناه تعالى قد قال قد نعلم انه  
 ليحزنك الذي يقولون ونهاه عن ذلك فيلزمهم في حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم كالذي  
 أوردوا في حزن أبي بكر سواء ونعم لم أن حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كانوا يقولون من  
 الكفر كان طاعة لله قبل أن ينهيه الله كما كان حزن أبي بكر طاعة لله قبل أن ينهيه الله وما  
 حزن أبو بكر بعد ما نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن الحزن فكيف وقد يمكن أن أبابكر

يعين بعض المقادير ليكون النظام  
 متعلقا به فيوجب المقدار الذي  
 وقع ولم يحزن خلافه فكذلك اذا قدر  
 غير معلول بل لو أثبتوا في المعلول  
 الاول الذي هو علة الجرم الاقصى  
 عندهم مبدأ للتخصيص مثل ارادة  
 مثلام يقطع السؤال أو يقال ولم  
 أراد هذا المقدار دون غيره كما  
 ألزموه على المسلمين في اضافتهم  
 الاشياء الى الارادة القدسية وقد  
 قلنا علمهم ذلك في تعيين جهة  
 حركة السماء وفي تعيين نقطتي  
 القطبين فاذا اظهر أنهم مضطرون  
 الى تجويز نبيز الشئ عن مثله في  
 الوقوع بعلة فتجوز به بغير علة

لم يكن حزن يومئذ لكن نهاء صلى الله عليه وسلم أن يكون منه حزن كما قال تعالى ولا تطع منهم  
أثماً وكفوراً

(فصل) قال شيخ الإسلام المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه وقد زعم بعض  
الرافضة أن قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا لا يدل على إيمان أبي بكر فان  
الصحبة قد تكون من المؤمنين والكافر كما قال تعالى واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما  
جنتين من أعناب وحققناهما بنخل وجعلنا بينهما زرعاً كلنا الجنة آتت أكلها ولم تظلم منه  
شيئاً. وبقرنا خللاً لهما ثم أوتوا وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً  
ودخل الجنة وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبعد هذه أبداً إلى قوله قال له صاحبه وهو يحاوره  
أ كفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة الآية فيقال معلوم أن لفظ صاحب في اللغة  
يتناول من صحب غيره ليس فيه دلالة بمجرد هذا اللفظ على أنه وليه أو عدوه أو مؤمن أو كافر  
الما يقتضيه وقد قال تعالى والصاحب بالجنب وابن السبيل وهو يتناول الرفيق في السفر  
والزوجة وليس فيه دلالة على إيمان أو كفر وكذلك قوله تعالى والتجم اذا هوى ماضل صاحبكم  
وما عوى وقوله وما صاحبكم بمجنون المراده محمد صلى الله عليه وسلم لكونه صاحب البشر فانه  
إذا كان قد صحبهم كان بينهم وبينهم من المشاركة ما يمكنهم أن ينقلوا عنه ما جاءه من الوحي وما  
يسمعون به كلامه ويفقهون معانيه بخلاف الملك الذي لم يصحبهم فانه لا يمكنهم إلا خذعته  
وأيضاً قد تضمن ذلك أنه بشر من جنسهم وأخص من ذلك أنه عربي بلسانهم كما قال تعالى لقد  
جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه وقال وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه فانه إذا كان  
قد صحبهم كان قد تعلم لسانهم وأمكنه أن يخاطبهم بلسانهم فيرسل رسولا بلسانهم ليتفقهوا عنه  
فكان ذكر صحبته لهم هنا دلالة على اللطف بهم والاحسان إليهم وهذا بخلاف إضافة الصحبة  
إليه كقوله تعالى لا تحزن إن الله معنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي  
نضى يده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدأ أحدهم ولا نصيفه وقوله هل أنتم تاركوا لى  
صاحبي وأمثال ذلك فان إضافة الصحبة إليه في خطابه وخطاب المسلمين تتضمن صحبة موالاه  
وذلك لا يكون إلا بالإيمان به فلا يطلق لفظ صاحبه على من صحبه في سفره وهو كافر به والقرآن  
يقول فيه اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأخبر الرسول أن الله معه ومع صاحبه وهذه  
المعبية تتضمن النصر والتأييد وهو أنما ينصره على عدوه وكل كافر عدوه فمتنع أن يكون الله  
مؤيداً له ولعدوه معاً ولو كان مع عدوه لكان ذلك مما يوجب الحزن ويمزىل السكينة فعلم أن  
لفظ صاحبه تضمن صحبة ولاية ومحبة تستلزم الإيمان به وبه أيضاً فقوله لا تحزن دليل على  
أنه وإيه وأنه حزن خوفاً من عدوهما فقال له لا تحزن إن الله معنا ولو كان عدوه لكان لم يحزن  
الاحيث يتمكن من قهره فلا يقال له لا تحزن إن الله معنا لان كونه مع نبيه مما يسر النبي وكونه  
مع عدوه مما يسوءه فمتنع أن يجمع بينهما لا سيما مع قوله لا تحزن ثم قوله اذا أخرجه الذين كفروا  
ثاني اثنين اذهما في الغار ونصره لا يكون بأن يقتصر به عدوه وحده وإنما يكون باقتراح وليه  
ونجاة من عدوه فكيف ينصر على الذين كفروا من يكون قد لزموه لم يفارقوه لئلا ولا تهاوواهم  
معه في سفره وقوله ثاني اثنين حال من الضمير في أخرجه أى أخرجه في حال كونه نبياً ثاني  
اثنين فهو موصوف بأنه أحد الاثنين فيكون الاثنان مخرجين جميعاً فانه عتق أن يخرج ثاني  
اثنين الا مع الآخر فانه لو أخرجه دونه لم يكن قد أخرج ثاني اثنين فدل على أن الكفار أخرجه

كتجويزه بعللة اذ لا فرق بين أن  
يتوجه السؤال في نفس الشيء  
فيقال لم يختص بهذا القدر وبين  
أن يتوجه في العلة فيقال ولم يختص  
هذا القدر عن مثله فان أمكن  
دفع السؤال عن العلة بأن هذا  
المقدار ليس مثل غيره اذ النظام  
مرتبط به دون غيره أمكن دفع  
السؤال عن نفس الشيء ولم يفتقر إلى  
علة وهذا لا يخرج عنه فان هذا  
المقدار المعين الواقع ان كان مثل  
الذي لم يقع فالسؤال متوجه أنه  
كيف ميز الشيء عن مثله خصوصاً  
على أصلهم وهم ينكرون الارادة  
المميزة وان لم تكن مثلاً فلا يثبت



ثاني اثنين فأخرجوه مصاحباً لقرينه في حال كونه معه فلم أن يكونوا أخرجوهما وذلك هو الواقع فان الكفار أخرجوا المهاجرين كلهم كما قال تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يستغون فضلاً من الله ورضواناً وقال تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله وقال انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم وذلك أنهم منعوهم أن يقيموا بركة مع الايمان وهم لا يمكنهم ترك الايمان فقد أخرجوهم اذا كانوا مؤمنين وهذا يدل على أن الكفار أخرجوا صاحبهم كما أخرجوه والكفار انما أخرجوا أعداءهم لا من كان كافراً منهم فهذا يدل على أن صحبته صحيحة موالاته وموافقة على الايمان لا صحبة مع الكفر واذا قبل هذا يدل على أنه كان مظهر للموافقة وقد كان يظهر الموافقة له من كان في الباطن منافقاً وقد يدخلون في لفظ الاصحاب في مثل قوله لما استؤذن في قتل بعض المنافقين قال لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه فدل على أن هذا اللفظ قد كان الناس يدخلون فيه من هو منافق قيل قد ذكرنا فيما تقدم أن المهاجرين لم يكن فيهم منافق وينبغي أن يعرف أن المنافقين كانوا قليلين بالنسبة الى المؤمنين وأكثرهم انكشف حاله لما نزل فيهم القرآن وغير ذلك وان كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف كلامهم بعينه فالذين باثروا ذلك كانوا يعرفونه والعلم يكون الرجل مؤمناً في الباطن أو يهودياً أو نصرانياً أو مشركاً أمر لا يخفى مع طول المباشرة فانه ما أسر أحد سريرة الا أظهرها الله على صفحات وجهه وقلبات لسانه وقال تعالى ولونشاء لا ربنا كهم فلعرفتهم بسيماهم وقال ولتعرفنهم في لحن القول فالضمير للكفر لا بدان يعرف في لحن القول وأما بالسما فقد يعرف وقد لا يعرف وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار والصحابة المذكورون في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين يعظمهم المسلمون على الدين كلهم كانوا مؤمنين به ولم يعظم المسلمون وثقه الحمد على الدين منافقاً ولا يمان يعلم من الرجل كما يعلم سائر أحوال قلبه من موالاته ومعاداته وفرحه وغضبه وجوعه وعطشه وغير ذلك فان هذه الامور لها اوزم ظاهرة والامور الظاهرة تستلزم أموراً باطنة وهذا أمر يعرفه الناس فمن جربوه وامتنعوه ونحن نعلم بالاضطرار أن ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله كانوا مؤمنين بالرسول محبين له معظمين له ليسوا منافقين فكيف لا يعلم ذلك في مثل الخلفاء الراشدين الذين أخبرهم وإيمانهم ومحبتهم ونصرهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد طبقت البلاد مشارقها ومغاربها فهذا مما ينبغي أن يعرف ولا يجعل وجود قوم منافقين موجبا للشك في ايمان هؤلاء الذين لهم في الامة لسان صدق بل نحن نعلم بالضرورة ايمان سعيد بن المسيب والحسن وعلقمة والانسود ومالك والشافعي وأحمد والفضيل والجنيد ومن هودون هؤلاء فكيف لا يعلم ايمان الصحابة ونحن نعلم ايمان كثير من باشرناهم من الاصحاب وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبين أن العلم بصدق الصادق في اخباره اذا كان دعوى نبوة أو غير ذلك وكذب الكاذب مما يعلم بالاضطرار في مواضع كثيرة بأسباب كثيرة واطهار الاسلام من هذا الباب فان الانسان اما صادق واما كاذب فهذا يقال أولاً ويقال ثانياً وهو ما ذكره أحمد وغيره ولا أعلم بين العلماء فيه نزاعاً ان المهاجرين لم يكن فيهم منافق أصلاً وذلك لان المهاجرين انما هاجروا باختيارهم

الجواز بل يقال وقع كذلك قديماً كما وقعت بالعله القديمة بزعمهم قال ويستمد النظر في هذا الكتاب مما أوردناه لهم من توجيه السؤال في الارادة القديمة وقلنا ذلك عليهم في نقطة القطب وجهه حركة الفلك ويتبين بهذا أن من لا يصدق بحدوث الاجسام فلا يقدر على اقامة الدليل على أن الاول ليس بجسم فهذا أبو حامد هو وغيره يبينون فساد ما ذكره من نفي كون الاول جسماً ويقولون لا طريق الى ذلك الا الاستدلال على حدوث الجسم ثم أبو حامد وغيره من المتأخرين يبينون أيضاً

وأجزأله وإذا خاطبناكم باصطلاحكم فقد علمتم أنه ليس المراد بالتركيب الاتصاف الذات بصفات لازمة لها أو وجود معان فيها أو اجتماع معان وأمور ونحو ذلك ليس المراد أن هناك (٣٦٨) مركباً كغيره حتى يقال إن المركب يفتقر إلى مركب فإن من وافقكم

على اصطلاحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة بصفات اللازمة تركيباً لم يرد بذلك أن هناك مركباً كغيره فإن هذا لا يقوله عاقل ولا أنتم أيضاً تدعون أن مجرد اللفظ الدال على هذا المعنى يقتضي أن يكون له فاعل ولكن تدعون ثبوت ذلك إما بطريقة ابن سينا ونحوه الذي قد تقدم إبطالها وإما بطريقة المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعتزف بفساد طريقة ابن سينا وإذا كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف من المعلوم أن الذات الموصوفة بصفات لازمة لها والتي فيها معان لازمة لها لا يقال فيها أن اتصاف الذات بالصفات أمر معلول مفتقر إلى فاعل حتى يقال إن الأجزاء هي علة التركيب أو يقال التركيب علة نفسه بل هذا المعنى الذي سميت تركيباً هو من لوازم الواجب بنفسه لا يمكن أن يكون الواجب الموصوف بالصفات اللازمة ثابتاً له المعاني اللازمة له وليس لذلك علة فاعلة كما تقدم وأما قوله إن التركيب شرط في وجود الأجزاء فيقال له لا ريب أنه لا يمكن وجود الذات الموصوفة بلوازمها ولا يمكن أن توجد صفاتها إلا بوجودها فاجتماع الذات بالصفات واجتماع الأمور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي أيضاً شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شيء من ذلك

المتولين في تلك المدة هم الخلفاء الراشدون السابع أن يخص بعض الأشخاص بأمر يقتضي أنه هو المقدم عنده في الاستخلاف وهذا موجود لا يكر (وهنا جواب تاسع) وهو أن يقال تركب النص على معين أولى بالرسول فإن كان النص ليكون معصوماً فلا معصوم بعد الرسول وإن كان بدون العصمة فقد يحتاج بالنص على وجوب اتباعه في كل ما يقول ولا يمكن أحداً بعد موت الرسول أن يرجع الرسول في أمره ليرده أو يعزله فإن كان لا ينص على معين أولى من النص وهذا بخلاف من يولي في حياته فإذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسول بيان خطئه ورد ذنبه وبعد موته لا يمكن ذلك ولا يمكن الأمة عزل تولية الرسول إياه فكان عدم النص على معين مع علم المسلمين بدنيهم أصح للأمة وكذلك وقع وأيضاً لو نص على معين ليؤخذ الدين منه كما نقوله الراضية بطلت حجة الله فإن ذلك لا يقوم به شخص واحد غير الرسول إذا لمعصوم إلا هو ومن تدبر هذه الأمور وغيرها علم أن ما اختاره الله لمحمد صلى الله عليه وسلم وأمرته أكمل الأمور (وجواب عاشر) وهو أن النص على الجزئيات لا يمكن والكلاب قد نص عليها فلو نص على معين وأمر بطاعته في تعيين الكليات كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعته في الجزئيات سواء وافقت الكليات أو خالفها كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعته في الجزئيات إذا طابقت الكليات فهذا حكم كل متول وأيضاً لو نص على معين لكان من يتولى بعده إذا لم يكن منصوباً عليه يظن الظان أنه لا تجوز طاعته إذا طاعه الأول إنما وجبت بالنص ولا نص معه وإن قيل كل واحد ينص على الآخر فهذا إنما يكون إذا كان الثاني معصوماً والعصمة منتفية عن غير الرسول وهذا مما يبين أن القول بالنص فرع على القول بالعصمة وذلك من أفسد الأقوال فكذلك هذا النص الذي تدعيه أعني الراضية وهو الأمر بطاعة المتولي في كل ما يقوله من غير رد ما يقوله إلى الكتاب والسنة إذا نزع وأما إذا كان يرد ما تنوزع فيه إلى الكتاب والسنة إذا نزع لم يحتاج حينئذ إلى نص عليه لحفظ الدين فالدين محفوظ بدونه وبالجملة فالنص على معين أن أريد به أنه يطاع كما يطاع الرسول في كل ما أمر به وينهى عنه ويبيحه وليس لأحد أن ينارعه في شيء كما ليس له أن ينارعه الرسول وأنه يستبد بالاحكام والأمة معه كما كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم فهذا لا يكون لأحد بعد الرسول ولا يمكن هذا لغيره فإن أحداً بعده لا يأتيه الوحي كما كان يأتيه ولم يعرف أحد كل ما عرفه الرسول فلم يبق سبيل إلى مماثلته إلا من جهته ولا من جهة الرب تعالى وإن أريد بالنص أنه يبين للأمة أن هذا أحق بأن يتولى عليكم من غيره وولاية هذا أحب إلى الله ورسوله وأصلح لكم في دينكم ودنياكم ونحو هذا مما يبين أنه أحق بالتقدم في خلافة النبوة فلا ريب أن النصوص الكثيرة بهذه المعاني دلت على خلافة أبي بكر وإن أريد أنه أمرهم أن يتابعوه كما أمرهم أبو بكر أن يتابعوا عمرو ويعهد إليهم في ذلك فهذا إذا علم أن الأمة تفعله كان تركه خيراً من فعله وإن خاف أن لا تفعله إلا بأمره كان الأمر أولى به ولهذا لما خشى عليهم أبو بكر رضي الله عنه أن يختلفوا بعده عهد إلى عمر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يباعدون أبا بكر لم يأمرهم بذلك كما في الصحيحين أنه قال لعائشة ادعي لي أباك

معدلاً لفاعل ولا معاً قراً إلى مسان وتوقف أحدهما على الآخر هو من باب الدور والإقتران في المعنى لا من باب الدور وأما



الوجود بنفسها والافتقار كلها الى فاعل والذات التي لا تقبل العدم بما هي عليه من الصفات اللازمة هي الحق الواجب الموجود بنفسه  
وأما مجرد وجوده مطلق في الخلق وذات لا صفة لها فذلك ممتنع لنفسه فضلا (٣٦٩) عن أن يكون واجب الوجود واتصاف

الذات الواجبة بصفات اللازمة  
سواء سمي تركيباً أو لم يسم لا يوجب  
افتقاره ولا افتقار الذات ولا شيء  
من صفاته الى فاعل ولا علة فاعلة  
ولا ما يشبه ذلك وأما كون بعضها  
مستلزماً لبعض ومشرطاً به ولا  
يوجد الا معه وثبوته متوقف عليه  
ولمحو ذلك فليس في هذا ما يقتضي  
افتقار ذلك الى فاعل مبدع لكن يعلم  
أن الذات لا تكون الا بصفات  
اللازمة وصفاتها لا تكون الا بها  
واذا سمي المسمى هذا افتقاراً وسمي  
هذه أجزاء وسمي هذا الاجتماع  
تركيباً لم يكن في هذه النسبة ما  
يوجب أن يكون هذا الموصوف  
مفتقراً الى فاعل وما جعله افتقاراً  
ليس هو افتقار المفعول الى الفاعل  
والمعلول الى العلة الفاعلة وانما هو  
تلازم ومن ساء افتقاراً لا يمكنه أن  
يفسر الا بافتقار المشروط الى  
الشرط والشرط الى المشروط ومثل  
هذا المعنى لازم الوجود الواجب  
لا ممتنع عليه وانما الممتنع أن يفترق  
الى مابين له فيكون وجود الواجب  
متوقفاً على وجود مابين فان كان  
المابين علة له لم يكن موجوداً بنفسه  
بل يمكنه فاعل وعلة وان قدر أنه  
شرط فيه وهو غني عنه وما كان  
مشرطاً بما هو غني عنه لم يكن  
موجوداً بنفسه فلا يجوز أن يكون  
الرب الخالق تعالى الذي له الذات  
الموصوفة بصفات الكمال متوقفاً  
على شيء مابين له بل ولا على شيء غني

وأما حتى أكتب لابي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال يا بني الله والمؤمنون  
الا يا بكر فعلم أن الله لا يولي الا ابا بكر والمؤمنون لا يبايعون الا ابا بكر وكذلك سائر الاحاديث  
الصحيحة تدل على أنه علم ذلك وانما كان ترك الامر مع علمه أفضل كما فعل النبي صلى الله عليه  
وسلم لان الامة اذا رلت طوعاً أمراً بغير التزام وكان هو الذي يرضاه الله ورسوله كان أفضل للامة  
ودل على علمها ودينها فانهم لو ألزمت بذلك لم يبايعوا فيها كرهت على الحق وهو لا يختاره كما  
كان يجري ذلك لبني اسرائيل ويطعن الظن أنه كان في الامة بقايا جاهلية من التقدم بالانساب  
فانهم كانوا يريدون أن لا يولي الا من هو من بني عبد مناف كما كان أبو سفيان وغيره يخارون  
ذلك فلما ألزم المهاجرون والانصار بهذا الظن الظان أنهم كانوا من جنس أبي سفيان وأمثاله  
وكانوا يعرفون انحصار الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم أولاً وآخره موافقه له باطنياً  
وظاهراً (١) فقد يقول القائل انهم كانوا في الباطن كانوا لمن يأمروهم بمثل ما أمرهم به الرسول لكن  
لما ألزمهم بذلك احتاجوا الى التزامه لولم يقدح فيهم بذلك لم يحدوا ولا يحدوا بالطاعة للامر فاذا  
كانوا برضاهم واختبارهم ام اخنار وام يرضاه الله ورسوله من غير الزام كان ذلك أعظم لقدرهم  
وأعلى لدرجتهم وأعظم في بيوتهم وكان ما اختاره الله ورسوله للمؤمنين به هو أفضل الامور له ولهم  
الا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر يزيد بن حارثة وبعده أسامة بن زيد ووطعن بعض الناس في أصل  
ولا يتهموا واحتاجوا مع ذلك الى لزوم طاعتهم ما فلو ألزمهم بواحد ذلك كان لهم ان مثل هذا كان  
نفوسهم وانه ليس الصديق عندهم بالمرئى التي لا يتكلم فيه أحد فلما اتفقوا على بيعه ولم يقل قط  
أحد اني أحق بهذا الامر منه لا قرشي ولا انصاري فان من نارع أو لا من الانصار لم تكن منازعته  
لصديق بل طلبوا أن يكون منهم أمير ومن قرشي أمير وهذه منازعة عامة لقريش فلما تبين لهم  
أن هذا الامر في قريش قطعوا المنازعة وقال لهم الصديق رضي الله عنه لكم أحد هذين الرجلين عمر  
ابن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح قال عمر فكنتم والله أن أقدم فتضرب عنق لا يقربني من ذلك  
الى انم أحب الى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر وقال له بعضهم الباقي أنت خيرنا وأفضلنا  
وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة ثم بايعوا ابا بكر من  
غير طلب منه ولا رغبة بذلتهم ولا رهبة فبايعه الذين بايعوا الرسول تحت الشجرة والذين بايعوه  
ليلة العقبة والذين بايعوه لما كانوا مهاجرين اليه والذين بايعوه لما كانوا اهل بلون من غير هجرة  
كالطلقاء وغيرهم ولم يقل أحد قط اني أحق بهذا من أبي بكر ولا قاله أحد في أحد بعينه ان فلانا  
أحق بهذا الامر من أبي بكر وانما قال من فيه أثر جاهلية عربية أو فارسية ان بيت الرسول أحق  
بالولاية لان العرب في جاهليتها كانت تقدم أهل بيت الرؤساء وكذلك العرس يقدمون أهل بيت  
الملك فنقل عن نقل عنه كلام يشير به الى هذا كما نقل عن أبي عثمان وصاحب هذا الرأي لم يكن له  
غرض في علي بل كان العباس عنده يحكم رأيه أولى من علي وان قدر أنه رجع علياً (٢) فعلم بان  
الاسلام يقدم الايمان والتقوى على النسب فأراد أن يجمع بين حكم الجاهلية والاسلام فأما الذين  
كانوا لا يحكمون الا بحكم الاسلام المحض وهو التقديم بالايمان والتقوى فلم يختلف منهم اثنان في

عنه بوجه من الوجوه لا على فاعل ولا شرط وهذا هو الذي يقوم عليه الدليل فان الممكنات التي لا وجود لها من نفسها لا توجد الا بغيرها وما

(١) قوله فقد يقول القائل الى قوله لا يتكلم فيه أحد كذا في الاصل وفي العبارة خال وان (٢) قوله فعله لعل الصواب فعله وحرر كتبه معجمه

كان خارجا عنهم لم يكن وجوده الانفسه ونفسه هي الذات الموصوفة بصفاتهما اللازمة ليست نفسه مجرد وجود مطلق ولا ذات مجردة ومن ادعى ان ما كان وجوده بنفسه لا يكون (٣٧٠) الوجود مجردا وذا مجردة لان الذات الموصوفة مقتقرة الى الصفة فلا تكون

موجودة بنفسها قيل له الممكنات والمحدثات لم تقتصر الى ذات مجردة حتى يقال اذا قيل انها موصوفة لزم الافتقار بل افتقرت الى ما هو خارج عنها كلها والتعبير عن هذا المعنى يكون بعبارات فاذا قيل ما لا يقبل العدم أو قيل هو موجود بنفسه أو واجب الوجود بنفسه ونحو ذلك كان المقصود واحدا ومن المعلوم أن ما لا يقبل العدم اذا كان ذاتا موصوفة بصفات الكمال لم يجز أن يقال اتصافها بصفات الكمال بوجوب افتقارها الى الصفات فتقبل العدم فان فساد هذا الكلام ظاهر وهو بمنزلة أن يقال قولكم موجود بنفسه أو واجب الوجود بنفسه يقتضي افتقاره الى نفسه والمفتقر لا يكون واجب الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم واذا كان هذا فاسدا فالاول أفسد فان صفات كماله داخله في مسمى نفسه فاذا كان قول القائل هو مقتقر الى نفسه لا يمنع وجوب وجوده فقوله انه مقتقر الى صفاته أولى أن لا يمنع وجوب وجوده وكذلك اذا سمى ذلك أجزاء وقال هو مقتقر الى أجزائه فان جزء الشيء وبعضه وصفته ونحو ذلك داخل في مسمى نفسه فاذا لم يكن قول القائل هو مقتقر الى نفسه ما يمنع وجوب وجوده فتقوله هو مقتقر الى جزئه وصفه ونحو ذلك أولى راسمة

أي بكر ولا خالف أحد من هؤلاء ولا من هؤلاء في أنه ليس في القوم أعظم إيمانا وتقوى من أبي بكر فقدموه مختارين له مطيعين فدل على كمال إيمانهم وتقواهم واتباعهم لما بعث الله به نبيا من تقديم الاتقي فالأتي وكان ما اختاره الله لنبيه صلى الله عليه وسلم ولهم أفضل لهم والحمد لله على أن هدى هذه الأمة وعلى أن جعلنا من أتباعهم

(فصل) قال الرافضي الثالث ان الامام يجب أن يكون حافظا للشرع لا نقطاع الوحي بعون النبي صلى الله عليه وسلم وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل الاحكام الجزئية الواقعة الى يوم القيامة فلا بد من امام معصوم من الله تعالى معصوم من الزلل والخطا لا يزل بعض الاحكام أو يزيد فيها عمدا أو سهوا وغيره على لم يكن كذلك بالاجماع في الجواب من وجوه (أحدها) اننا لسلم أنه يجب أن يكون حافظا للشرع بل يجب ان تكون الامة حافظة للشرع وحفظ الشرع يحصل بجموع الامة كما يحصل بالواحد بل الشرع اذا نقله أهل التواتر كان خبرا من أب ينقله واحد منهم واذا كان كل طائفة تقوم به الحجة ينقل بعصمة حصل المقصود وعصمة أهل التواتر في نقلهم أعظم عند بني آدم كلهم من عصمة من ليس بنبي فان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ولو قيل انهم معصومون فأنقله المهاجرون والانصار بلغ مما نقله هؤلاء (١) وأيضا فان كثرة الناس يطعنون في عصمة الناقل لم يحصل المقصود فكيف اذا كان كثير من الامة يكفرونه والتواتر يحصل باخبار الغيبرين الكثيرين وان لم تعلم عدالتهم (الوجه الثاني) أن يقال أتريديه من كان حافظا للشرع وان لم يكن معصوما أو من يكون معصوما فان اشترط العصمة فهذا هو الوجه الاول وقد كررته وتقدم الجواب عنه وان اشترط مجرد الحفظ فلان سلم أن عليا كان أحفظ للكتاب والسنة وأعلم بهما من أبي بكر وعمر بل هما كائنا علم بالكتاب والسنة منه فبطل ما ادعاه من الاجماع (الوجه الثالث) أن يقال أن معنى بكونه حافظا للشرع معصوما وأنه لا يعلم صحة شيء من الشرع الا بنقله أم يمكن أن يعلم صحة شيء من الشرع بدون نقله ان قلت بالثاني لم يحتج الى حفظه ولا الى عصمته فاذا أمكن حفظ شيء من الشرع بدونه أمكن حفظ الآخر حتى يحفظ الشرع كله من غير حاجة اليه وان قلت بل معناه أنه لا يمكن معرفة شيء من الشرع الا بحفظه فيقال حيث لا تقوم حجة على أهل الارض الا بنقله ولا يعلم صحة نقله حتى يعلم أنه معصوم ولا يعلم أنه معصوم الا بالاجماع على نفي عصمته من سواء فان كان الاجماع معصوما أمكن حفظ الشرع به وان لم يكن معصوما لم تعلم عصمته (الوجه الرابع) أن يقال فماذا تنبى نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عند من لم يقرب نبوته فان قيل بما نقله الامام من معجزاته قيل من لم يقرب نبوة محمد لم يقرب بامامة على بطريق الاولى بل يقدح في هذا وهذا وان قيل بما تنقله الامة نقل متواتر من معجزاته كالقرآن وغيره قيل فاذا كان نقل الامة المتواتر حجة يثبت بها أصل نبوته فكيف لا يكون حجة يثبت بها فروع شريعته (الوجه الخامس) أن الامام هل يمكنه تبليغ الشرع الى من ينقله عنه بالسواء أو لا يزال مقتولا ونقل الآحاد من امام الى امام فان كان الامام عكسه ذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم يمكنه ذلك بطريق الاولى وحديثه لا حاجة الى نقل الامام وان قيل لا يمكنه ذلك لزم أن يكون



فانه قد يقول القائل فهو فقير الى نفسه فصافته داخله في نفسه وهو غني سبحانه بنفسه عن كل ما سواه وكل ما سواه فقير اليه وهذه المعاني مبسوطه في غير هذا الموضع وقد قال ابن رشد هذا الذي يعبر على من قال (٣٧١) بنى تعدد الصفات هو أن تكون الصفات

المختلفة ترجع الى ذات واحدة حتى يكون مفهوم العلم مثلا والارادة والقدرة مفهوما واحدا وانها ذات واحدة وأن يكون أيضا العلم والعالم والقدرة والقادر والارادة والمريد معنى واحدا والذي يعبر على من قال ان ههنا ذاتا وصفات رائدة على الذات (١) أن تكون الصفات شرطاتي وجود الصفات والصفات شرطاتي كمال الذات ويكون المجموع من ذلك شيئا واجب الوجود أي موجودا واحدا ليس فيه علة ولا معلول (قال) لكن هذا الاجواب عنه في الحقيقة اذا وضع ان ههنا شيئا واجب الوجود بذاته فانه يجب أن يكون واحدا من جميع الوجوه وغير مركب أصلا لا من شرط ومشر وطولا من علة ومعلول لان كل موجود بهذه الصفة فاما أن يكون تركيبه واجبا واما أن يكون ممكنا فان كان واجبا كان واجبا بغيره لا بذاته لانه يعسر ازال مركب قدم من ذاته أعني من غير أن يكون له مركب ونخاصة على قول من أنزل ان كل عرض حادث لان التركيب فيه يكون عرضا قدما وان كان ممكنا فهو محتاج الى ما يوجب افتراق العلة بالمعلول (قال) وأما هل يوجد شيء مركب من ذاته على أصول الفلاسفة وان جودا وأعراضا فعدمه ممكن وذلك ان التركيب شرط في وجودها وكذلك أجراء كل مركب من الأمور الطبيعية اذا

دين الاسلام لا ينقله الا واحد بعد واحد ونقله لا يكونون الا من أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يمكن القادح في نبوته أن يقول (٢) انهم عليه ماشاوا ويصير دين المسلمين شرا من دين النصارى واليهود الذين يدعون أن أنتم يختصون بعلمه ونقله (الوجه السادس) ان ما ذكره ينقص من قدر النبوة (٣) فانه اذا كان الذي يدعى العصمة فيه وحفظ من عصمته كان ذلك من أعظم التهم التي توجب القدح في نبوته ويقال ان كان طالب ملك أقاربه لا قاربه وعهد التهم ما يحفظون به الملك وان لا يعرف ذلك غيرهم فان هذا بأمر الملك أشبه منه بأمر الانبياء (الوجه السابع) أن يقال الحاجة ثابتة الى معصوم في حفظ الشرع ونقله فلما ذا يجوز أن يكون الصحابة الذين حفظوا القرآن والحديث وبلغوه هم المعصومين الذين حصل لهم مقصود حفظ الشرع وتبليغه ومعلوم أن العصمة اذا حصلت في الحفظ والتبليغ من العقلة حصل المقصود وان لم يكونوا هم الأئمة (الوجه الثامن) أن يقال لما ذا لا يجوز أن تكون العصمة في الحفظ والبلاغ ثابتة لكل طائفة بحسب ما حلت من الشرع فالقراء معصومون في حفظ القرآن وتبليغه والمحدثون معصومون في حفظ الحديث وتبليغه والفقهاء معصومون في فهم الكلام والاستدلال في الاحكام وهذا هو الواقع المعلوم الذي أغنى به الله عن واحد معدوم (الوجه التاسع) أنه اذا كان لا يحفظ الشرع وتبليغه الا واحد بعد واحد معصوم عن معصوم وهذا المنتظر له أكثر من أربعين سنة لم يأخذ عنه أحد شيئا من الشرع فمن أين علم القرآن من أكثر من أربعين سنة ولم لا يكون هذا القرآن الذي تقرؤنه ليس فيه شيء من كلام الله وكذلك من أين لكم العلم بشيء من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه وأنتم لم تسمعوا شيئا من ذلك من معصوم لان المعصوم اما مفقود واما معدوم فان قالوا تواتر ذلك عند أصحابنا بنقلهم عن الأئمة المعصومين قيل فاذا كان نقل أصحابكم عن الأئمة يوجب حفظ الشرع ونقله فلما ذا لا يجوز أن يكون تواتر الامة كلها عن نبينا أولى بحفظ الشرع ونقله من غير احتياج الى نقل واحد عن واحد وهم يقولون ان ما بأيديهم عن قبل المنتظر بعينهم عن أخذ شيء من المنتظر فلما اذا لا يكون ما بأيدي الامة عن نبينا بغنيها عن أخذ شيء عن بعده واذا كانوا يدعون أن ما ينقلونه عن واحد من الاثنى عشر ثابت فلما اذا لا يكون ما تنقله الامة عن نبينا تابسا ومن المعلوم أن مجموع الامة أضعاف أضعاف الرافضة بكثير وأنهم أحرص على دين بهم وتبليغه وأقدر على ذلك من الرافضة على حفظ ما يقولونه هؤلاء ونقله وهذا مما لا يصح على من له أدنى معرفة بالامور (الوجه العاشر) أن يقال قولك لا يقطع الوحي وصور النصوص عن تفاصيل الاحكام أثره في قصورها عن بيان جزئي جزئي بعينه أو صورها عن السان الكلي المسال للجزئيات فان ادعيت الاول قيل لك وكلام الامام وكل أحد هذه المرة فان الامير اذا خاطب الناس ولا بد أن يخاطبهم بكلام عام يعم الاعيان والامعال وغير ذلك فانه من المتع أن يعين خطابه كل فعل من كل فاعل في كل وقت فان هذا غير ممكن فادالاعكس الا الخطاب العام الكل والخطاب العام الكلي ممكن من الرسول وان ادعيت أن نفس نصوص الرسول ليست عامة كلية بل لا بد من عموم وبقد ير أن

احتلت لم يكن الاسم المقول عليها الا بالاشترار مثل اسم اليد المقولة على التي هي حرم من الاسم الحى واليد المقطوعة بل كل تركيب عند

(١) اعل الصواب أن تكون الذات وانظر (٢) قوله انهم عليه ماشاوا ما يتبع الى تأمل (٣) فانه اذا كان الخ كلام غير مستقيم فحرر

فان الله مع ما جاء به الرسول ومع ذلك القائم به وهذا المتبع له حسب الله وهو حسب الرسول كما قال تعالى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين

(فصل) وأما قول الرافضي ان القرآن حيث ذكر انزال السكينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شركه معه المؤمنين الا في هذا الموضع ولا نقص أعظم منه

(فالجواب) ان هذا يوهم انه ذكر ذلك في مواضع متعددة وليس كذلك بل لم يذكر ذلك الا في قصة حنين كما قال تعالى ويوم حنين اذا عجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها فذكر انزال السكينة على الرسول والمؤمنين بعد أن ذكر توليتهم مدبرين وقد ذكر انزال السكينة على المؤمنين وليس معهم الرسول في قوله انا فتحنا لك فتحا مبينا الى قوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين الآية وقوله لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ويقال ثانيا للناس قد تنازعوا في عود الضمير في قوله تعالى فأنزل الله سكينة عليه فمنهم من قال انه عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من قال انه عائد الى أبي بكر لانه أقرب المذكورين ولانه كان محتاجا الى انزال السكينة عليه كما أنزلها على المؤمنين الذين يبايعونه تحت الشجرة والنبي صلى الله عليه وسلم كان مستغنيا عنها في هذه الحال طمأننته بخلاف انزالها يوم حنين فانه كان محتاجا اليها لانهم زام جمهور أصحابه واقبال العدو ونحوه وسوقه بيغته الى العدو وعلى القول الاول يكون الضمير عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم كما عاد الضمير اليه في قوله وأيده بجنود لم تروها ولا في سياق الكلام كان في ذكره وانما ذكر صاحبه ضمنا وتبعاً لكن يقال على هذا لما قال لصاحبه ان الله معنا والنبي صلى الله عليه وسلم هو المتبوع المطاع وأبو بكر تابع مطيع وهو صاحبه والله معهما اذا حصل التسبوع في هذه الحال سكينة وتأيد كان ذلك للتابع أيضا حكم الحال فانه صاحب تابع لازم ولم يحتاج أن يذكرها أبو بكر لكمال الملازمة والمصاحبة التي توجب مشاركة النبي صلى الله عليه وسلم في التأيد بخلاف حال المنهزمين يوم حنين فانه لو قال فأنزل الله سكينة على رسوله وسكت لم يكن في الكلام ما يدل على نزول السكينة عليهم لكونهم بانهم زامهم فأرخوا الرسول وليكونهم لم يثبت لهم من الصعبة المطلقة التي تدل على كمال الملازمة ما ثبت لأبي بكر وأبو بكر لما وصفه بالصعبة المطلقة الكاملة ووضعها في أحق الاحوال أن يفارق صاحب فيها صاحبه وهو حال شدة الخوف كان هذا دليلا بطريق الضمير على أنه صاحبه وقت النصر والتأييد فان من كان صاحبه في حال الخوف الشديد فلا أن يكون صاحبه في حال حضور النصر والتأييد أولى وأحرى فلم يحتاج أن يذكر صعبته في هذه الحال لدلالة الكلام والحال عليها واذا علم أنه صاحبه في هذه الحال علم أن ما حصل للرسول من انزال السكينة والتأييد بانزال الجنود التي لم يرها الناس لصاحبه المذكور فيها أعظم مما سائر الناس وهذا من بلاغة القرآن وحسن بيانه وهذا كما في قوله والله ورسوله أحق أن يرضوه فان الضمير إن عاد الى الله فأرضاءؤه لا يكون الا بأرضاء الرسول وان عاد الى الرسول فانه لا يكون أرضاءؤه الا بأرضاء الله فلما كان أرضاءؤه لا يحصل أحدهما الا مع الآخر وهما يحصلان بشي واحد والمقصود بالقصد الاول أرضاء الله وأرضاء الرسول تابع وحاد الضمير في قوله أحق أن يرضوه وكذلك وحده الضمير في قوله فأنزل الله سكينة عليه وأيده بجنود لم تروها لأن نزول ذلك على أحدهما يستلزم مشاركة الآخر له اذ محال أن ينزل

أزليا فلا يكون في العالم شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة ثم انهم لما أثبتوا الواجب بالمكن انما استدلووا على الممكن بالحدث الذي يقتصر الى محدث فان لم يكن في العالم حادث بطل الامكان الذي به أثبتوا الواجب ولزم اما أن لا يكون في العالم واجب الوجود ولا يمكن الوجود وهو اخلا للوجود عن النقيضين واما أن يكون جميعه واجب الوجود فيكون الحادث الذي كان بعد أن لم يكن واجب الوجود وأيضا فاذا كان المعلول لا يكون الامع علة تامة لزم أن لا يحدث شيء من الحوادث الامع



ذلك على صاحب دون المصحوب أو على المصحوب دون صاحب الملازم فلما كان لا يحصل ذلك  
الامع الآخر وحد الضمير وأعادته إلى الرسول فإنه هو المقصود والصاحب تابع له ولو قيل فأرسل  
السكينة عليهما وأيدهما لا وهم أن أبابكر شريك في النبوة كهرون مع موسى حيث قال  
سنشد عضدك بأخيك ونجعل لك سلطانا الآية وقال ولقد امتنا على موسى وهرون ونجينا هما  
وقومهما من الكرب العظيم ونصرناهم فكانوا هم الغالين وأتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما  
الصراط المستقيم فذكرهما أولا وقومهما فيما يشاركونهما فيه كما قال فأرسل الله سكنته  
على رسوله وعلى المؤمنين إذ ليس في الكلام ما يقتضي حصول النجاة والنصر لقومهما إذا نصر  
ونجيا ثم فيما يخص بهما ذكرهما باللفظ التثنية إذا كانا شريكين في النبوة لم يفردهم موسى كما  
أفرد الرب نفسه بقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه وقوله أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد  
في سبيله ولو قيل أنزل الله سكنته عليهما وأيدهما لا وهم الشراكة بل عاد الضمير إلى الرسول  
المتبوع وتأيد تأييد لصاحبه التابع له الملازم بطريق الضرورة ولهذا لم ينصر النبي صلى الله  
عليه وسلم في موطن إلا كان أبو بكر رضي الله عنه أعظم المنصورين بعده ولم يكن أحدهم من  
الصحابة أعظم يقينا وثباتا في المخاوف منه ولهذا قيل لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل  
الأرض لرجح كما في السنن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هل رأى أحد منكم  
رؤيا فقال رجل أنا رأيت كأن ميزانا نزل من السماء فوئنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت  
بأبي بكر ثم وزن أبو بكر وعمر فرجح أبو بكر ثم وزن عمر وعثمان فرجح عمر ثم رفع الميزان  
فاستأهلها النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلافة نبوة ثم وثق الله الملك من يشاء وقال أبو بكر  
ابن عباس ما سبقهم أبو بكر بصلاة ولا صيام ولكن بشئ وقر في قلبه

(فصل) قال الرافضي وأما قوله وسيجنبها الاتقي فإن المراد به أبو الدحداح حيث  
اشترى نخلة لشخص لا جل جاره وقد عرص النبي صلى الله عليه وسلم على صاحب النخلة  
نخله في الجنة فسمع أبو الدحداح فاشتراها بستان له ووهبها الجار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم  
له بستانا عوضها في الجنة

(والجواب) أن يقال لا يجوز أن تكون هذه الآية مختصة بأبي الدحداح دون أبي بكر باتفاق  
أهل العلم بالقرآن وتفسيره وأسباب نزوله وهذه السورة مكية باتفاق العلماء وقصة أبي الدحداح  
كانت بالمدينة باتفاق العلماء فإنه من الانصار والانصار انما يحبونه بالمدينة ولم تكن البساتين  
وهي الحدائق التي تسمى بالحيطان إلا بالمدينة فمن الممتنع أن تكون الآية لم تنزل إلا بعد قصة  
أبي الدحداح بل إن كان قد قال بعض العلماء أنها نزلت فيه فعناء عنه من دخل في الآية وعن  
شمس له حكمها وعمومها فإن كثيرا ما يقول بعض الصحابة والتابعين نزلت هذه الآية في كذا  
ويكون المراد بذلك أنها دلت على هذا الحكم وتناولته وأريد بها هذا الحكم ومنهم من يقول  
بل قد تنزل الآية مرتين مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب فعلى قول هؤلاء يمكن أنها نزلت مرة  
ثانية في قصة أبي الدحداح وقبل أن يهاجر النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر غير واحد من  
أهل العلم أنها نزلت في قصة أبي بكر قد ذكر ابن جرير في تفسيره بإسناده عن عبد الله بن الزبير  
 وغيره أنها نزلت في أبي بكر ولذلك ذكر ابن أبي حاتم والثعلبي أنها نزلت في أبي بكر عن عبد الله  
وعن سعيد بن المسيب وذكر ابن أبي حاتم في تفسيره حدثنا أبي حدثنا محمد بن أبي عمر العدني  
حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه قال أعتق أبو بكر سبعة كلهم يعذب في الله

تمام علته ولم يحدث حين حدوثه  
ما يوجب حدوث علة تامة له وإن  
قد رحدث ذلك لزم حدوث تمام  
علل ومعلولات في آن واحد وهو  
تسلسل في العلل وذلك معلوم  
الفساد بصريح العقل واتفاق  
العقلاء بخلاف تسلسل الحوادث  
المتعاقبة وهو أنه لا يكون حادث  
الابعد حادث فهذا فيه نزاع مشهور  
والناس فيه على أربعة أقوال قيل

من أحد وان كان محذوفاً فقد استفاد من غيره ولم يستفد العلم من العلم لكن هل له حال وهو كونه عالماً معللة بالعلم أم كونه عالماً بنفس العلم هذا فيه نزاع بين مثبتة الحال ونفاتها ومن أثبتهم لم يقل انها صفة موجودة وقوله ما استفاد صفة من غيره فذلك الصفة يعنى الاستفادة منها أولى بذلك المعنى الاستفادة كما مثل به من الحياة كلام فاسد فان العالم لم يستفد الصفة التي هي العلم من الصفة التي هي العلم بل نفس علمه هو نفس الصفة ليس هنا صفة مفيدة وصفة مستفادة الا أن يقال العلم أثبت العالمية على رأى مثبتة الحال وعلى هذا التقدير فالعالمية ليست صفة وجودية وهو انما كان عالماً بالعلم الموجب للحال لا بالحال الموجبة للعلم وإذا كان عالماً بالعلم لم يكن العلم حصل من علم آخر وانما العلم عند هؤلاء أوجب كونه عالماً والذي عليه الجمهور أن نفس العلم هو نفس كونه عالماً فليس هنا شيئاً وعلى القولين فإذا استحق الموصوف بالعلم أن يسمى عالماً لم يكن العلم أحق بأن يكون عالماً فان هذا لا يقوله عاقل وقوله ان الجسم اذا كانت حياته من قبل حياة تحله فواجب أن تكون تلك الحياة التي استفاد منها ما ليس بحياة بذاتها فيقال هذا باطل من وجهين أحدهما أن الحياة التي حلتها هي الحياة التي صار بها حياً حتى يقال هذا حياة حلتها وحياة جعلته حياً

(٢٧٤)

هي الحياة التي صار بها حياً ليس ههنا

الثاني أن حياته اذا قدس رأينا الاستفادة من حياة أخرى فتلك الحياة الاخرى قائمة بحى هو حى بها لأن تلك الحياة هي الحية بل الحى الموصوف بالحياة لانفس الحياة فلينظر العاقل نهيات مباحث هؤلاء الفلاسفة في العلم الالهي العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته ولينظر هذا المعقول الذي يعارضونه الرسول صلى الله عليه وسلم مع أن هذا بسيط في غير هذا الموضع وليس هذا موضع بسطه والناس شنعوا على أبي الهذيل العلاف لما قال ان الله عالم بعلم وعلمه نفسه ونسبوه الى الخروج من العقل مع أن كلامه أقل تناقضاً من كلام هؤلاء وأما زعمه أن ما يلزم مثبتة الصفات لا جواب عنه لان واجب

أمر يديه معصوماً يفعل الطاعات باختياره والله تعالى لم يخلق اختياره كما هو قوله أم يريد به أنه معصوم يفعل الطاعات بغير اختيار يخلق الله فيه فان قالوا بالاول كان باطلاً على أصلهم فان الله عندهم لا يقدر على خلق مؤمن معصوم بهذا التفسير كما لا يقدر على خلق مؤمن وكافر عندهم بهذا التفسير فان الله عندهم لا يقدر على فعل الحى المختار ولا يخلق ارادته المختصة بالطاعة دون المعصية وان قالوا بهذا الثاني لم يكن لهذا المعصوم ثواب على فعل الطاعة ولا على ترك المعصية وحينئذ فسائر الناس يشابون على طاعتهم وترك معاصيهم أفضل منه فكيف يكون الامام المعصوم الذي لا ثواب له أفضل من أهل الثواب فتبين انتقاض مذهبهم حيث جمعوا بين متنافضين بين ايجاب خلق معصوم على الله وبين قولهم ان الله لا يقدر على جعل أحد معصوماً باختياره بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه للمعاصي (الوجه الخامس) أن يقال قولك يقدر على نصب امام معصوم لفظ مجمل فانه يقال ان الله يقدر على جعل هذا الجسم أسوداً وبيضاً ومتحركاً وساكناً وميتاً وحياً وهذا صحيح بمعنى ان الله ان شاء أحياء وان شاء أماته لكن ليس المراد أنه يصير أبيضاً أسوداً في حال واحدة فان اجتماع الضدين مممتنع لذاته فليس بشئ ولا يسمى شيئاً باتفاق الناس ولا يدخل في عموم قوله والله على كل شئ قدير وإذا كان كذلك فقولك قادر على نصب امام معصوم ان أردت انه قادر على أن ينصب اماماً ما يليهمه فعل الطاعات وترك المعاصي فلا ريب ان الله قادر على ذلك وغيره كما هو قادر على أن يجعل جميع البشر معصومين كالامام يجعل كل واحد من البشر نبياً وأمثال ذلك من مقدورات الله تعالى وان أردت انه مع ذلك تحصل حكمته المنافية لوجود ذلك التي

الوجود يجب أن يكون غير مركب من شرط ومشروط فيقال له قد تقدم أنكم

بمتنع

أنتم سميت هذا تركيباً وهو لا يسمى تركيباً في لغة من اللغات المعروفة لى آدم بل انما سماه تركيباً متأخروكم كابن سينا وأمثاله وأما قدماؤكم فقد ذكروا عن ارسطو طالس أن كل تركيب فهو كائن عنده فاسد والسماه عنده ليست كائنه فاسدة فهو لا يسمى السموات وما فيها من الكواكب مركبة مع أنها اجسام متحركة تقوم بها الاعراض فكيف يسمى ما كان حياً عالماً قادراً مركباً فإذا خاطبناكم بالصطلح المبتدع لنقطع شغبكم بحثنا معكم محشاه عالياً فانكم تدعون أن هذه الامور معلومة بالعقل لا بالسمع واطلاق الالفاظ ونفيها لا تغفون أنتم فيه عند الشرع فالواجب على أصولكم أن ما علم بالعقل تبوته أو انتفاؤه اتبع من غير مراعاة للفظ ونحن نبين فساد ما ذكرتموه من المعنى بالعقل الصريح مع مخاطبتكم بلغتكم فيقال له لم قلت ان ما كان مركباً من شرط ومشروط لا يكون واجب الوجود وأما قوله لان تركيبه اذا كان واجباً كان واجباً بغيره لا بذاته لانه يعسر تقدير مركب قدبهم من غير أن يكون له مركب فيقال له هذا هو البحث اللغوي الذي ذكرناه هذا الاجل والمركب الذي يفتقر الى مركب هو مركبه غيره كما أن الحر الذي



يفتقر الى محرك ما حركه غيره ولم يقل أحد من العقلاء ان واجب الوجود مركب ركه غيره وأنتم اذا سميت اجتماع الذات والصفات تركيبا لم تريدوا بذلك الا الاجتماع والتعدد والتألف وكثرة المعاني ونحو ذلك لم تقصدوا بذلك أن هناك فاعلا لذلك وان أردتم ذلك كان باطلا وبطل اللفظ والمعنى جميعا فان أصل الكلام أن الواجب اذا كان ذاتا موصوفا بصفات كان مركبا فان أراد المريد كان له من ركه من الذات والصفات كان التلازم ممنوعا بل هو باطل ضرورة فانا اذا قدرنا واجب الوجود بنفسه الغنى عن الفاعل موصوفا بصفات لازمة له امتنع أن يكون الواجب بنفسه المستلزم لصفاته من ركب بينه وبين صفاته فان كونه واجبا بنفسه يمنع أن يكون له فاعل وكون صفاته لازمة له يمنع جواز مفارقة حاله ومنع افتقارها الى من يجعلها فيه فكيف يقال ان له مركبا ركه حتى يقال ان هذا تركيب يفتقر الى مركب ويقال عتق ثبوت مركب قديم أى من ذاته ومن سمي هذا تركيبا وقال انه قديم فانه يقول هو تركب وتألف واجتماع ومثل هذا لا يفتقر الى مركب مؤلف جامع ولو قيل على سبيل الفرض ان الذات المستلزمة للصفات هي الموصوفة بذلك فليس هنا ما يقتضى افتقارها الى غيرها وأما قوله خاصة على قول من يقول كل (٢٧٥) عرض حادث لان التركيب يكون فيه

عرضا قديما فهذا باطل من وجوه أحدها أن القائلين بأن كل عرض حادث من الاشعرية ومن وافقهم لا يسمون صفات الله أعراضا فاداء قالوا هو عالم وله علم وهو متصف بالعلم لم يقولوا ان علمه واتصافه بالعلم عرض ومن سمي صفاته أعراضا كالكرامية ونحوهم لم يلزمهم أن يقولوا كل عرض حادث وما أعلم أحدا من أطار المسلمين يقول كل عرض حادث وصفات الله القديمة عرض فان هذا تناقض بين ما ذكره لا يلزم أحدا من المسلمين فلم يقل أحد ان كل عرض حادث مع قوله ان صفات الله اللازمة له أعراض (الوجه الثاني) أن يقال على سبيل التقدير من

يمتنع وجودها الامع عدم ذلك فهذا يستلزم الجمع بين الضدين فن أين أنه انتفاء جميع أنواع الحكمة التي تنافي ذلك ولو لم يكن الاعظم أجر المطيعين اذا لم يكن لهم امام معصوم فان معرفة الطاعة والعمل بها حينئذ أشق فتوايه أكثر وهذا الثواب يفتقر بوجود المعصوم وأيضا لحفظ الناس للشرع وتفقههم في الدين واجتهادهم في معرفة الدين والعمل تقل بوجود المعصوم هذه الحكم والمصالح وأيضا في غير النبي مما لا ينبغي في ذلك قد يكون من أعظم الشبه والقدح في خاصة النبي فانه اذا وجب أن يؤمن بجميع ما يقوله وهذا كما يجب الايمان بما يقوله النبي لم تظهر خاصة النبوة فان الله أمرنا أن نؤمن بجميع ما أتى به النبيون ولو كان لنا من يساويهم في العصمة لوجب الايمان بجميع ما يقوله فيبطل الفرق (الوجه السادس) أن يقال المعصوم الذي تدعو الحاجة اليه أهو قادر على تحصيل المصالح وازالة المفاسد أم هو عاجز عن ذلك الثاني ممنوع فان العاجز لا يحصل به وجود المصلحة ولا دفع المفسدة بل القدرة شرط في ذلك فان العصمة (١) تقل وجود داعية الى الصلاح لكن حصول الداعي بدون القدرة لا يوجب حصول المطلوب وان قيل بل المعصوم القادر قيل فهذا لم يوجد وان كان كل واحد من هؤلاء الاثنى عشر قادرين على ذلك ولم يفعلوه كانوا عصاة لا معصومين وان لم يقدر والزم أن يكونوا عاجزين فاحد الامرين لازم قطعاً أو كلاهما العجز وانتفاء العصمة واذا كان كذلك فحقن نعلم بالضرورة انتفاء ما استدله على وجوده والضروريات لا تعارض بالاستدلال (الوجه السابع) أن يقال هذا موجود في هذا الزمان وسائر الأزمنة وليس في هذا الزمان أحد يمكنه العلم بما يقوله فضلا عن كونه يجلب مصلحة

قال كل عرض حادث فانه يقول في الأعراض الباقية انها تحدث شيئا بعد شيء فاذا قدر موصوف قديم بصفات وقيل انها أعراض والعرض لا يبقى زمانين لزم أن يقال انها تحدث شيئا بعد شيء وحينئذ فاداء اجتماع أو تألف أو تعدد في الصفات ونحو ذلك مما سميت تركيبا وقيل انه قديم وانه عرض وان كل عرض فهو حادث لا يبقى زمانين كان أولى بتجدد أمثاله من سائر الأعراض فثبوت المعنى الذي سماه تركيبا وجعله عرضا قديما كسائر الصفات القديمة (الثالث) أن يقال هذا الذي سميت عرضا قديما حكمه عندهم حكم سائر الصفات فان أفمت دليلا على انتفاء الصفات أمكن في هذا والا فالقول فيه كالقول في أمثاله وأنت لا دليل لك على انتفاء الصفات الا انتفاء الاجتماع والتعدد الذي سميت تركيبا فاذا لم يمكنك في هذا لا يفتقر غيره من الصفات ولا يمكنك في الصفات الا يفتقر هذا كان هذا دورا قبلها باطلا وقد تبين أنه لا يمكنك لا في هذا ولا في هذا وان ما ذكرته من لفظ التركيب كلام فيه تليس توهم به من لا يفهم حقيقة المقصود أن

(١) قوله تقل وجود داعية الى الصلاح هكذا في الاصل واعل وجه الكلام فان العصمة وان كانت داعية الى الصلاح وانظر كتبه معجده

ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ولا أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يخصه به قط بل ان حضر غنية كان كاحاد الغايبين واخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله كله وأما غيره من المنفقين من الانصار وبنى هاشم فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم ما لا يعطي غيرهم فقد أعطى بنى هاشم وبنى المطلب من الخمس ما لا يعطي غيرهم واستعمل عمر وأعطاه عمالة وأما أبو بكر فلم يعطه شيئا فكان أبعد الناس من النعمة التي تجزى وأولاهم بالنعمة التي لا تجزى وأما اخلاصه في ابتغاء وجهه ربه الا على فهو أكل الامة في ذلك فعلم أنه أكل من تناولته الآله في الصفات المذكورة كما أنه أكل من تناوله قوله والذي جاء بالصدق وصدق به أثبتهم المنتقون وقوله لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقوله والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار وأمثال ذلك من الآيات التي فيها مدح المؤمنين من هذه الامة فأبو بكر أكل الامة في الصفات التي يدح الله بها المؤمنين فهو أولاهم بالدخول وأكل من دخل فيها فعلم أنه أفضل الامة

(فصل) قال الرافضي وأما قوله قل للخلفين من الأعراب فإنه أراد الذين تخلفوا عن الحديبية والتبس هؤلاء أن يخرجوا إلى غنمة خيبر فنعهم الله بقوله قل لن تبعوننا لأنه تعالى جعل غنمة خيبر لمن شهد الحديبية ثم قال تعالى قل للخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد وقد دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوات كثيرة كوقعة بدر وحنين وتبوك وغيرها وكان الداعي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا جاز أن يكون عليا حيث قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين وكان رجوعهم إلى طاعته اسلا ما لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي حربك حربي وحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر

(قالجواب) أما الاسناد لاهم هذه الآية على خلافة الصديق ووجوب طاعته فقد استدل بها طائفة من أهل العلم منهم الشافعي والاشعري وابن خزم وغيرهم واحتجوا بأن الله تعالى قال فان رجعت الله إلى طائفة منهم فاسأذنوك للخروج فقل لن يخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا الآية قالوا فقد أمر الله رسوله أن يقول لهؤلاء لن يخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا فعلم أن الداعي لهم إلى القتال ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجب أن يكون من بعده وليس الا بأب بكر ثم عمر ثم عثمان الذين دعوا الناس إلى قتال فارس والروم وغيرهم أو يسلمون حيث قال تقاتلونهم أو يسلمون وهؤلاء جعلوا المذكورين في سورة الفتح هم المخاطبين في سورة براءة ومن هنا صار في الحجة نظر فان الذين في سورة الفتح هم الذين دعوا من الحديبية ليخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يذهب إلى مكة وعنده المنسركون وصالحهم عام حيث بدأ بالحديبية وبايعه المسلمون تحت الشجرة وسورة الفتح نزلت في هذه القصة وكان ذلك العام عام ست من الهجرة بالاتفاق وفي ذلك نزل قوله وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وفيها نزلت فدية الأذى في كعب بن عجرة وهي قوله فقديمة من صيام أو صدقة أو نسك ولما رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة خرج إلى خيبر ففتحها الله على المسلمين في أول سنة سبع وفيها أسلم أبو هريرة وفتح جعفر وغيره من مهاجرة الحبشة ولم يسهم النبي صلى الله عليه وسلم لأحد ممن شهد خيبر الا لأهل الحديبية الذين بايعوا تحت الشجرة الأهل السفينة الذين قدموا مع جعفر وفي ذلك نزل قوله سيقول المخلفون اذا انطلقتم إلى

والمحتاج لا يكون الامر بوبا والمربوب لا يكون الا مخلوقا محدثا والمحدث لا يقوم به حوادث لا أول لها فان ما لم يسبق الحادث المعين والحوادث المحدودة فهو محدث مثلها باتفاق العقلاء اذ لو كان لم يسبقها فاما أن يكون معها أو بعده أو على التقديرين فهو حادث يخلاف الرب القديم الأزلي الواجب بنفسه فانه اذا كان لم يزل متكلما



مغانم لتأخذوهاذرونا تتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل  
فسيقولون بل نحسدوننا الى قوله تقتلونهم أو يسلمون وقد دعا الناس بعد ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى مكة عام ثمان من الهجرة وكانت خيرة سنة سبع ودعاهم عقب الفتح الى  
قتال هوازن بخين ثم حاصر الطائف سنة ثمان وكانت هي آخر الغزوات التي قاتل فيها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وغزا تبوك سنة تسع لكن لم يكن فيها قتال غزا فيها النصارى بالشام وفيها  
أنزل سورة براءة وذكر فيها المخلفين الذين قال فيهم قل لن تخرجوا معي أبدا ولن تقتالوا معي عدوا  
وأما موقعة كانت سرية قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أميركم زيد فان قتل جعفر فان  
قتل فعبد الله بن رواحة وكانت بعد عمرة القضية وقبل فتح مكة فان جعفر حضر عمرة القضية  
وتنازع هو وعلى وزيد في بنت حرة وقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لاسماء امرأة جعفر  
خالة البنت وقال الخماله بمنزلة الأم ولم يشهد زيد ولا جعفر ولا ابن رواحة فتح مكة لأنهم  
استشهدوا قبل ذلك في غزوة موتة وإذا عرف هذا فوجه الاستدلال من الآية أن يقال قوله  
تعالى استدعون الى قوم أولى بأس شديد تقتلونهم أو يسلمون يدل على أنهم متصفون بأهم  
أولو بأس شديد وبأنهم يقتلون أو يسلمون قالوا فلا يجوز أن يكون دعاءهم الى قتال أهل مكة  
وهو وزن عقب عام الفتح لأن هؤلاء هم الذين دعوا اليهم عام الحديبية ومن لم يكن منهم فهو من  
جنسهم ليس هو أشد بأسا منهم كلهم عرب من أهل الحجاز وقتالهم من جنس واحد وأهل مكة  
ومن حواشيها كانوا أشد بأسا وقتال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم بدر وأحد والخندق من  
أوائل وكذلك في غير ذلك من السرايا فلا بد أن يكون هؤلاء الذين تقع الدعوة الى قتالهم لهم  
اختصاص بشدة البأس ممن دعوا اليه عام الحديبية كما قال تعالى أولى بأس شديد وهنا صنفان  
أحدهما بنو الاصفرة الذين دعوا الى قتالهم عام تبوك سنة تسع فانهم أولو بأس شديد وهم أحق  
بهذه الصفة من غيرهم وأول قتال كان معهم عام موتة عام ثمان قبل تبوك فقتل فيها أمراء  
المسلمين زيد وجعفر وعبد الله بن رواحة ورجع المسلمون كلهم من بني ولهاذ قالوا للنبي صلى الله  
عليه وسلم لما رجعوا نحن الفرارون فقال بل أنتم العكارون أنافثكم وقتة كل مسلم ولكن  
قد عارض بعضهم هذا بقوله تقتلونهم أو يسلمون وأهل الكتاب يقتلون حتى يعطوا الجزية  
فتأول الآية طائفة أخرى في المرتدين الذين قاتلهم الصديق أصحاب مسيلة الكذاب فاهم كانوا  
أولى بأس شديد ولقي المسلمون في قتالهم شدة عظيمة واستمر القتل يومئذ بالفراء وكانت من  
أعظم الملاحم التي بين المسلمين وعدوهم المرتدون يقتلون أو يسلمون لا يقبل منهم جزية وأول  
من قاتلهم الصديق وأصحابه فدل على وجوب طاعته في الدعاء الى قتالهم والقرآن يدل والله  
أعلم على أنهم يدعون الى قوم موصوفين بأحد الأمرين إما مقاتلتهم لهم وإما إسلامهم لا بد من  
أحدهما وهم أولو بأس شديد وهذا بخلاف من دعوا اليه عام الحديبية فانهم لم يوجد منهم لا هذا  
ولا هذا ولا أسلموا بل صالحهم الرسول بلا اسلام ولا قتال فبين القرآن الفرق بين من دعوا اليه  
عام الحديبية وبين من يدعون اليه بعد ذلك ثم إذا فرض علمهم الاجابة والطاعة إذا دعوا الى قوم  
أولى بأس شديد فلا يجب عليهم الطاعة إذا دعوا الى من ليس بذى بأس شديد بطريق الأولى  
والأخرى فتكون الطاعة واجبة عليهم في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة وهو وزن وثقف  
ثم لما دعاهم بعد هؤلاء الى بني الاصفرة كانوا أولى بأس شديد والقرآن قد وكدا الامر في عام  
تبوك وذم المتخلفين عن الجهاد ذما عظيما كما يدل عليه سورة براءة وهؤلاء وجد فيهم أحد

إذا شاء فعلا لما يشاء كان ذلك من  
كلامه وكان هذا كما قاله أئمة السنة  
والحديث والثاني قول من يقول  
انه فاعل مختار لكنه يفعل بوصف  
الجواز فيرجح أحد المتماثلين على  
الآخر بلا مرجح انما هو مجرد كونه  
قادرا أو لمجرد كونه قادرا عالما  
أو لمجرد ارادته القديعة التي ترجح مثلا  
على مثل بلا مرجح ويقولون ان  
الحوادث تحدث بعد أن لم تكن

يعارض بذلك النصوص الثابتة عن  
 المصوم بل مثل هذا الكلام لا يصلح  
 لأفادته ظن ولا يقين وإنما هو كلام  
 طويل يعبارات طويلة وتقسيمات  
 متنوعة يها به من لم يفهمه وعامة  
 من وافق عليه وافق عليه تقليداً من  
 قاله قبله لأعن تحقيق عقلي قام في  
 نفسه وكلام السلف والائمة في  
 ذم مثل هذا الكلام الذي احتجوا  
 فيه بطريقة الاعراض والجواهر  
 على حدوث الاجسام واثبات  
 الصانع كثير منتشر قد كتب  
 في غير هذا الموضع وكل من أمعن  
 نظره وفهم حقيقة الامر علم أن  
 السلف كانوا أعمق من هؤلاء علما  
 وأبرقلوباً وأقل تكلفاً وأنهم فهموا  
 من حقائق الامور ما لم يفهمه  
 هؤلاء الذين خالفوهم  
 وقبلوا الحق وردوا  
 الباطل والله  
 أعلم

الى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي الا ان يهدي فافتح الآيات بقوله قل من يرزقكم من  
 السماء والارض أم من علم السمع والابصار ومن يخسر الحى من الميت الى قوله قل هل من  
 شركائكم من يهدي الى الحق وأيضا فكثر من الناس يقول ولاية الافضل واجبة اذا لم تكن في  
 ولاية المفضول مصلحة رابحة ولم يكن في ولاية الافضل مفسدة وهذه البحوث يبحثها من يرى علما  
 أفضل من أبي بكر كالزيدية وبعض المعتزلة أو من يتوقف في ذلك كطائفة من المعتزلة وأما أهل  
 السنة فلا يحتاجون الى منع هذه المقدمة بل الصديق عندهم أفضل الامة لكن المقصود أن نبين  
 أن الرافضة وان قالوا أحق فلا يقدر أن يدلوا عليه بدليل صحيح لانهم سذوا على أنفسهم كثيرا  
 من طرق العلم فصاروا عاجزين عن بيان الحق حتى أنه لا يمكنهم تقرير ايمان  
 على على الخوارج ولا تقرير امامته على المروانية ومن قائله فان  
 ما يستدل به على ذلك قدأ بطلوا جنسه على أنفسهم لانهم  
 لا يدرون ما يلزم أقوالهم الباطلة من التناقض  
 والفساد لقوة جهلهم واتباعهم  
 الفساد والهوى بغير علم  
 والله أعلم

(ثم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله قال الرافضة المنهج الثاني في الأدلة المأخوذة  
 من القرآن الخ وأول هامشه فصل واذا قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف الخ)



٣٦٣٢٠	مكتبة
الف ٢٥	مكتبة
١٠٠	مكتبة





# الجزء الرابع

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية  
تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة  
المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين  
شيخ الاسلام ابي العباس تقي الدين أحمد بن  
عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني  
الدمشقي الحنبلي المتوفى  
سنة ٧٢٨ نفع  
الله به آمين

---

( وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقه صريح العقول لصحيح المنقول )  
للمؤلف المذكور



( الطبعة الأولى )

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هجرية



﴿ فهرست الجسز الرابع من كتاب منهاج السنة النبوية في نقض  
كلام الشيعة والقدرية لأبي العباس أحمد بن تيمية الحراني  
الحنبلي رحمه الله ﴾

صفحة	صفحة
٢	قال الرافضي المنهج الثاني في الأدلة المأخوذة من القرآن والبراهين الدالة على امامة علي من الكتاب العزيز كثيرة الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الخ
٩	(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني قوله تعالى بأيتها الرسول بلغ ما أنزل الك من ربك وان لم تفعل فإبغث رسالتك اتفقوا على رولها في علي الخ
١٥	(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي الآية
١٧	(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع قوله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
١٩	(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا
٢٥	(فصل) قال الرافضي البرهان السادس في قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه الخ
٢٦	(فصل) قال الرافضي البرهان السابع قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى
٣١	(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن قوله تعالى ومن الناس من يشترى نفسه ابتغاء مرضات الله
٣٣	(فصل) قال الرافضي البرهان التاسع قوله تعالى فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا الخ
٣٦	(فصل) قال الرافضي البرهان العاشر قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه
٣٦	(فصل) قال الرافضي البرهان الحادي عشر قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي
٣٧	(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني عشر قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا
٣٨	(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث عشر قوله تعالى انما أنت منذر ولكل قوم هاد
٣٩	(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع عشر قوله تعالى وقضوهم انهم مسؤولون
٤٠	(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس عشر قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول
٤٢	(فصل) قال الرافضي البرهان السادس عشر قوله تعالى والسابقون السابقون أولئك المقربون
٤٣	(فصل) قال الرافضي البرهان السابع عشر قوله تعالى الذين آمنوا وهاجروا وجاءوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله الآيات

صفحة	صفحة
٤٤ (فصل) قال الرافضي البرهان الثامن عشر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة	٦٣ (فصل) قال الرافضي البرهان الثامن والعشرون مارواه أحد بن حنبل عن ابن عباس قال ليس من آية في القرآن يا أيها الذين آمنوا إلا وعلى رأسها وأميرها الخ
٤٥ (فصل) قال الرافضي البرهان التاسع عشر قوله تعالى واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا	٦٥ (فصل) قال الرافضي البرهان التاسع والعشرون قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
٤٦ (فصل) قال الرافضي البرهان العشرون قوله تعالى وتعيها أذن واعية	٦٦ (فصل) قال الرافضي البرهان الحادي والعشرون سورة هل أتى
٤٧ (فصل) قال الرافضي البرهان الحادي والعشرون سورة هل أتى	٦٧ (فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والعشرون قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون
٥١ (فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والعشرون قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون	٦٨ (فصل) قال الرافضي البرهان الحادي والثلاثون قوله تعالى ومن عنده علم الكتاب
٥٣ (فصل) قال الرافضي البرهان الثالث والعشرون قوله تعالى هو الذي أيدك ببصره وبالمؤمنين	٦٩ (فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والثلاثون قوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه
٥٥ (فصل) قال الرافضي البرهان الرابع والعشرون قوله تعالى يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين	٧٠ (فصل) قال الرافضي البرهان الثالث والثلاثون قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية
٥٨ (فصل) قال الرافضي البرهان الخامس والعشرون قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه	٧١ (فصل) قال الرافضي البرهان الرابع والثلاثون قوله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا
٦٠ (فصل) قال الرافضي البرهان السادس والعشرون قوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم	٧٢ (فصل) قال الرافضي البرهان الخامس والثلاثون قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين
٦٢ (فصل) قال الرافضي البرهان السابع والعشرون قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية	٧٣ (فصل) قال الرافضي البرهان السادس والثلاثون قوله تعالى واركعوا مع الراكعين



صفحة	صفحة
٧٤ (فصل) قال الرافضي البرهان السابع والثلاثون قوله تعالى واجعل لي وريثا من أهلي	٩٦ (فصل) قال الرافضي السادس حديث المؤاخاة الخ
٧٥ (فصل) قال الرافضي البرهان الثامن والثلاثون قوله تعالى إخوانا على سرر متقابلين	٩٧ (فصل) قال الرافضي السابع ما رواه الجمهور كافة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصر حبيرا الخ
٧٨ (فصل) قال الرافضي البرهان التاسع والثلاثون قوله تعالى وإد أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الخ	٩٩ (فصل) قال الرافضي الثامن خبر الطائر الخ
٧٩ (فصل) قال الرافضي البرهان الأربعون قوله تعالى فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير	١٠٢ (فصل) قال الرافضي التاسع ما رواه الجمهور أنه أمر الصحابة بأن يسلموا علي علي بن أبي طالب وأمر المؤمنين
٨٠ (فصل) المنهج الثالث في الأدلة المسندة إلى السنة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي اثنا عشر الأول ما نقله الناس كافة أنه لما نزل قوله تعالى وأند عشيرتك الأقربين الخ	١٠٤ (فصل) قال الرافضي العاشر ما رواه الجمهور من قول النبي صلى الله عليه وسلم إني تارك فيكم ما أنتم سكرتم به لن تصلوا الخ
٨٤ (فصل) قال الرافضي الثاني الخبر المواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ الخ	١٠٦ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر ما رواه الجمهور من وجوب محبة وموالاة
٨٧ (فصل) قال الرافضي البرهان الثالث قوله أنت مني بمنزلة هرون من موسى الخ	١٠٧ (فصل) قال الرافضي روى أخطب خوارزمي بأسناده عن أبي ذر الغفاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ناصب عليا بالخلافة فهو كافر الخ
٩١ (فصل) قال الرافضي الرابع أنه صلى الله عليه وسلم لم يسه له على المدينة مع قسور هذه العيبة الخ	١١٠ (فصل) قال الرافضي قالت الامامية إنا رأينا المخالف لنا يورد مثل هذه الأحاديث الخ
٩٥ (فصل) قال الرافضي الخامس ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي المؤمنين أنت مني بعزله أحي الخ	١١٢ (فصل) وأعلم أنه ليس كل أحد من أهل النظر والاستدلال خيرا بالمقولات الخ
	١١٧ (فصل) في الطرق التي يعلم بها كذب المقول
	١١٩ (فصل) وأعلم أنه ثم أحاديث أخر لم يذكرها هذا الرافضي لو كانت صحيحة أدلت على مقصوده

صفحة	صفحة
١٢٠ (فصل) وهنا طريق يمكن سلوكها لمن لم تكن له معرفة بالأخبار من الخاصة الخ	١٤٣ (فصل) قال الرافضي وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن
١٢٩ (فصل) قال الرافضي المنهج الرابع في الأدلة الدالة على إمامته من أحواله وهي اثنا عشر الأول أنه كان أرشد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٤٤ (فصل) قال الرافضي ومالك قرأ على ربيعة وربيعة على عكرمة وعكرمة على ابن عباس وابن عباس تليذ على
١٣١ (فصل) قال الرافضي على قد طلق الدينا ثلاثا الخ	١٤٤ (فصل) قال الرافضي وأما علم الكلام فهو أصله ومن خطبه تعلم الناس وكان الناس تلاميذه
١٣٣ (فصل) قال الرافضي وبالجملة زهد لم يلحقه أحد فيه ولا سبقه إليه الخ	١٥٤ (فصل) قال الرافضي وعلم التفسير إليه يعزى الخ
١٣٣ (فصل) قال الرافضي الثاني أنه كان أعبد الناس يصوم النهار ويقوم الليل الخ	١٥٥ (فصل) قال الرافضي وأما علم الطريقة فإليه منسوب الخ
١٣٥ (فصل) قال الرافضي الثالث أنه كان أعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٥٧ (فصل) قال الرافضي وأما علم الفصاحة فهو منبعه الخ
١٤٠ (فصل) قال الرافضي وفيه نزل قوله تعالى وتعيها أذن واعية	١٥٩ (فصل) قال الرافضي وقال سلوتي فيل أن تفقدوني الخ
١٤٠ (فصل) قال الرافضي وكان في غاية الذكاء شديد الحرص على التعلم الخ	١٦٠ (فصل) قال الرافضي وإليه ترجع الصحابة في مشكلاتهم الخ
١٤١ (فصل) قال الرافضي وقال صلى الله عليه وسلم العلم في الصغر كالنقش في الخمر الخ	١٦٣ (فصل) قال الرافضي الرابع أنه كان أشجع الناس الخ
١٤٢ (فصل) قال الرافضي وأما النحو فهو واضع الخ	١٦٦ (فصل) ومما ينبغي أن يعلم أن الشجاعة انما فضيلتها في الدين الخ
١٤٢ (فصل) قال الرافضي وفي الفقه الفقهاء يرجعون إليه	١٦٧ (فصل) قلت وأما قوله بسيفه ثبت قواعد الاسلام الخ
١٤٣ (فصل) قال الرافضي أما المالكية فأخذوا عنهم عنه وعن أولاده	١٦٧ (فصل) وأما قوله ما انهزم قط فهو في ذلك كافي بكر وعمر الخ
١٤٣ (فصل) قال الرافضي وأما أبو حنيفة فقرأ على الصادق	١٦٨ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة بدر وهي أول الغزوات كانت على رأس ثمانية عشر شهرا من مقدمه إلى المدينة وعمره سبع وعشرون سنة قتل منهم ستة وثلاثين رجلا الخ



صفحة	صفحة
١٦٩ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة أحد	١٦٩ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة أحد
لما انهزم الناس كلهم عن النبي صلى الله	لما انهزم الناس كلهم عن النبي صلى الله
عليه وسلم إلا علي بن أبي طالب الخ	عليه وسلم إلا علي بن أبي طالب الخ
١٧١ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة	١٧١ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة
الأحزاب الخ	الأحزاب الخ
١٧٢ قال الرافضي وفي غزاة بني النضير قتل	١٧٢ قال الرافضي وفي غزاة بني النضير قتل
علي بن أبي طالب رضي الله عنه	علي بن أبي طالب رضي الله عنه
وسلم الخ	وسلم الخ
١٧٣ قال الرافضي وفي غزوة السلسلة جاء	١٧٣ قال الرافضي وفي غزوة السلسلة جاء
أعرابي الخ	أعرابي الخ
١٧٤ (فصل) قال الرافضي وقيل من بني	١٧٤ (فصل) قال الرافضي وقيل من بني
المصطلق ما لكوا وبنته الخ	المصطلق ما لكوا وبنته الخ
١٧٥ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة خيبر	١٧٥ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة خيبر
كان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين الخ	كان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين الخ
١٧٦ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة	١٧٦ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة
حنين خرج رسول الله صلى الله عليه	حنين خرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم متوجها في عشرة آلاف من	وسلم متوجها في عشرة آلاف من
المسلمين الخ	المسلمين الخ
١٧٧ (فصل) قال الرافضي الخامس	١٧٧ (فصل) قال الرافضي الخامس
أخباره بالغائب والكائن قبل كونه الخ	أخباره بالغائب والكائن قبل كونه الخ
١٨٣ (فصل) قال الرافضي السادس	١٨٣ (فصل) قال الرافضي السادس
أنه كان مستجاب الدعاء الخ	أنه كان مستجاب الدعاء الخ
١٨٤ (فصل) قال الرافضي السابع أنه	١٨٤ (فصل) قال الرافضي السابع أنه
لما توجه إلى صعيد لحق أصحابه عطش	لما توجه إلى صعيد لحق أصحابه عطش
شديد فعدل بهم قليلا الخ	شديد فعدل بهم قليلا الخ
١٨٥ (فصل) قال الرافضي الثامن	١٨٥ (فصل) قال الرافضي الثامن
مارواه الجمهور أن النبي صلى الله عليه	مارواه الجمهور أن النبي صلى الله عليه
وسلم لما خرج إلى بني المصطلق الخ	وسلم لما خرج إلى بني المصطلق الخ
١٨٥ (فصل) قال الرافضي التاسع	١٨٥ (فصل) قال الرافضي التاسع
رجوع الشمس له مرتين الخ	رجوع الشمس له مرتين الخ
١٩٥ (فصل) قال الرافضي العاشر	١٩٥ (فصل) قال الرافضي العاشر
مارواه أهل السير أن الماء راد بالكوفة	مارواه أهل السير أن الماء راد بالكوفة
وخافوا الغرق الخ	وخافوا الغرق الخ
١٩٦ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر	١٩٦ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر
روى جماعة أهل السير أن عليا كان	روى جماعة أهل السير أن عليا كان
يخطب على منبر الكوفة فظهر ثعبان	يخطب على منبر الكوفة فظهر ثعبان
ففرق المنبر الخ	ففرق المنبر الخ
١٩٩ (فصل) قال الرافضي الثاني عشر	١٩٩ (فصل) قال الرافضي الثاني عشر
الفضائل إمامانية أو بدنية أو	الفضائل إمامانية أو بدنية أو
خارجية الخ	خارجية الخ
٢٠٨ (فصل) إذا تبين هذا فماذا كره من	٢٠٨ (فصل) إذا تبين هذا فماذا كره من
فضائله التي هي عند الله فضائل فهي	فضائله التي هي عند الله فضائل فهي
حق لكن للثلاثة ما هو أكمل منها	حق لكن للثلاثة ما هو أكمل منها
٢٠٩ (باب) قال الرافضي الفصل الرابع في	٢٠٩ (باب) قال الرافضي الفصل الرابع في
إمامته بأبي الأئمة الاثني عشر	إمامته بأبي الأئمة الاثني عشر
٢١١ (فصل) وأما الحديث الذي رواه	٢١١ (فصل) وأما الحديث الذي رواه
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه	عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من	وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من
ولدى الخ	ولدى الخ
٢١٢ (فصل) قال الرافضي الثاني أنا	٢١٢ (فصل) قال الرافضي الثاني أنا
قدينا أنه يجب في كل زمان إمام	قدينا أنه يجب في كل زمان إمام
معصوم الخ	معصوم الخ
٢١٣ (فصل) قال الرافضي الثالث	٢١٣ (فصل) قال الرافضي الثالث
المضائل التي اشتمل كل واحد منهم	المضائل التي اشتمل كل واحد منهم
عليها الخ	عليها الخ
٢١٣ (باب) قال الرافضي الفصل الخامس	٢١٣ (باب) قال الرافضي الفصل الخامس
في أن من تقدمه لم يكن إماما ويدل	في أن من تقدمه لم يكن إماما ويدل
عليه وجوه الخ	عليه وجوه الخ
٢١٤ (فصل) قال الرافضي الأول قول	٢١٤ (فصل) قال الرافضي الأول قول
أبي بكر إن لي شطانا يعتريني الخ	أبي بكر إن لي شطانا يعتريني الخ
٢١٦ (فصل) قال الرافضي الثاني قول	٢١٦ (فصل) قال الرافضي الثاني قول
عمر كاستبده أبي بكر فقلته الخ	عمر كاستبده أبي بكر فقلته الخ
٢١٧ (فصل) قال الرافضي الثالث	٢١٧ (فصل) قال الرافضي الثالث
قصورهم في العلم والتحرارهم في أكثر	قصورهم في العلم والتحرارهم في أكثر
الأحكام الخ	الأحكام الخ

صفحة	صفحة
٢١٧ (فصل) قال الرافضي الرابع	٢٣٧ (فصل) قال الرافضي وأيضا الاجماع
الوقائع الصادرة عنهم وقد تقدم أكثرها	اما أن يعتبر فيه قول كل الامة الخ
٢١٨ (فصل) قال الرافضي الخامس	٢٣٧ (فصل) قال الرافضي وأيضا كل
قوله تعالى لا يزال عهدي الظالمين	واحد من الامة يجوز عليه الخطأ فأى
٢١٩ (فصل) قال الرافضي السادس	عاصم لهم عن الكذب عند الاجماع
قول أبي بكر أقيالوني فلست بحيركم الخ	٢٣٨ (فصل) قال الرافضي وقدينا
٢١٩ (فصل) قال الرافضي السابع	ثبوت النص الدال على امامه أمير
قول أبي بكر عند موته ليتني كنت	المؤمنين الخ
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل	٢٣٨ (فصل) قال الرافضي الثاني
للا نصار في هذا الا مرحق	ما روه عن النبي صلى الله عليه وسلم
٢٢٠ (فصل) قال الرافضي الثامن قوله	أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي
في مرض موته ليتني كنت تركت	أبي بكر وعمر
بيت فاطمة لم أكبسه الخ	٢٣٩ (فصل) قال الرافضي الثالث
٢٢٠ (فصل) قال الرافضي التاسع أن	ما ورد فيه من الفضائل كآية الغار
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال	٢٥٥ (فصل) ومما يبين من القرآن فضيلة
جهزوا جيش أسامة وكررا الأمر	أبي بكر في الغار أن الله تعالى ذكر نصره
٢٢١ (فصل) قال الرافضي العاشر أنه	لرسوله الخ
لم يول أبابكر شيئا من الأعمال وولى	٢٥٦ (فصل) ومما يبين أن الصبة فيها
عليه	خصوص وعموم كالولاية والمحبة
٢٢١ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر	والايمان الخ
أنه صلى الله عليه وسلم أنفذه لأداء	٢٥٦ (فصل) وأما قول الرافضي يجوز أن
سورة براءة ثم أنفذه عليا الخ	يستحبه معه لثلاث يظهر أمره حذرا
٢٢٢ (فصل) قال الرافضي الثاني عشر	منه الخ
قول عمر إن محمدا لم يمت الخ	٢٦٠ (فصل) وأما قول الرافضي الآية
٢٢٣ (فصل) قال الرافضي الثالث عشر	تدل على نقصه لقوله تعالى لا تحزن إن
أنه أبدع التراوح الخ	الله معنا الخ
٢٢٥ (فصل) قال الرافضي الرابع عشر	٢٦١ (فصل) وأما قوله أنه يدل على نقصه
أن عثمان فعل أمور لا يجوز فعلها الخ	فنقول أولا النقص نوعان الخ
٢٢٧ (باب) قال الرافضي الفصل السادس	٢٦٢ (فصل) وقول الرافضي ان الآية
في حجتهم على امامه أبي بكر الخ	تدل على خوره وقلة صبره الخ
٢٢٣ (فصل) قال الرافضي وأيضا الاجماع	٢٦٤ (فصل) وأما قوله أنه يدل على قلة
ليس أصلا في الدلالة الخ	صبره فباطل الخ



صحيفة	صحيفة
٢٨٤ (فصل) وقوله وان كان الحزن طاعة استحالة نهى النبي صلى الله عليه وسلم الخ	أنيسه في العريش يوم بدر فلا فضل فيه الخ
٢٨٦ (فصل) قال الرافي وأما انفاقه على النبي صلى الله عليه وسلم فكذب لأنه لم يكن ذاماً الخ	٢٨٦ (فصل) قال الرافي وأما انفاقه على النبي صلى الله عليه وسلم فكذب لأنه لم يكن ذاماً الخ
٢٨٩ (فصل) وقوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة غنياً بمال خديجه الخ	٢٨٩ (فصل) وقوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة غنياً بمال خديجه الخ
٢٨٩ (فصل) وأما قول الرافي ان القرآن حيث ذكر انزال السكينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شركاً معه المؤمنين الخ	٢٨٩ (فصل) وأما قول الرافي ان القرآن حيث ذكر انزال السكينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شركاً معه المؤمنين الخ
٢٧٣ (فصل) قال الرافي وأما قوله وسجنها الآتي فان المراد به أبو الدحداح الخ	٢٩٠ (فصل) وأما قوله ثم لا تنق لوجب أن ينزل فيه قرآن كما أنزل في علي الخ
٢٧٦ (فصل) قال الرافي وأما قوله قل للخلفين من الاعراب فإنه أراد الذين تخلفوا عن الحديبية الخ	٢٩٠ (فصل) قال الرافي وأما تقديمه في الصلاة فخطأ الخ
٢٨٤ (فصل) قال الرافي وأما كونه	٢٩٥ (فصل) وقد تنبهت على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الأمة إلى خلافة الصديق الخ

(تمت)



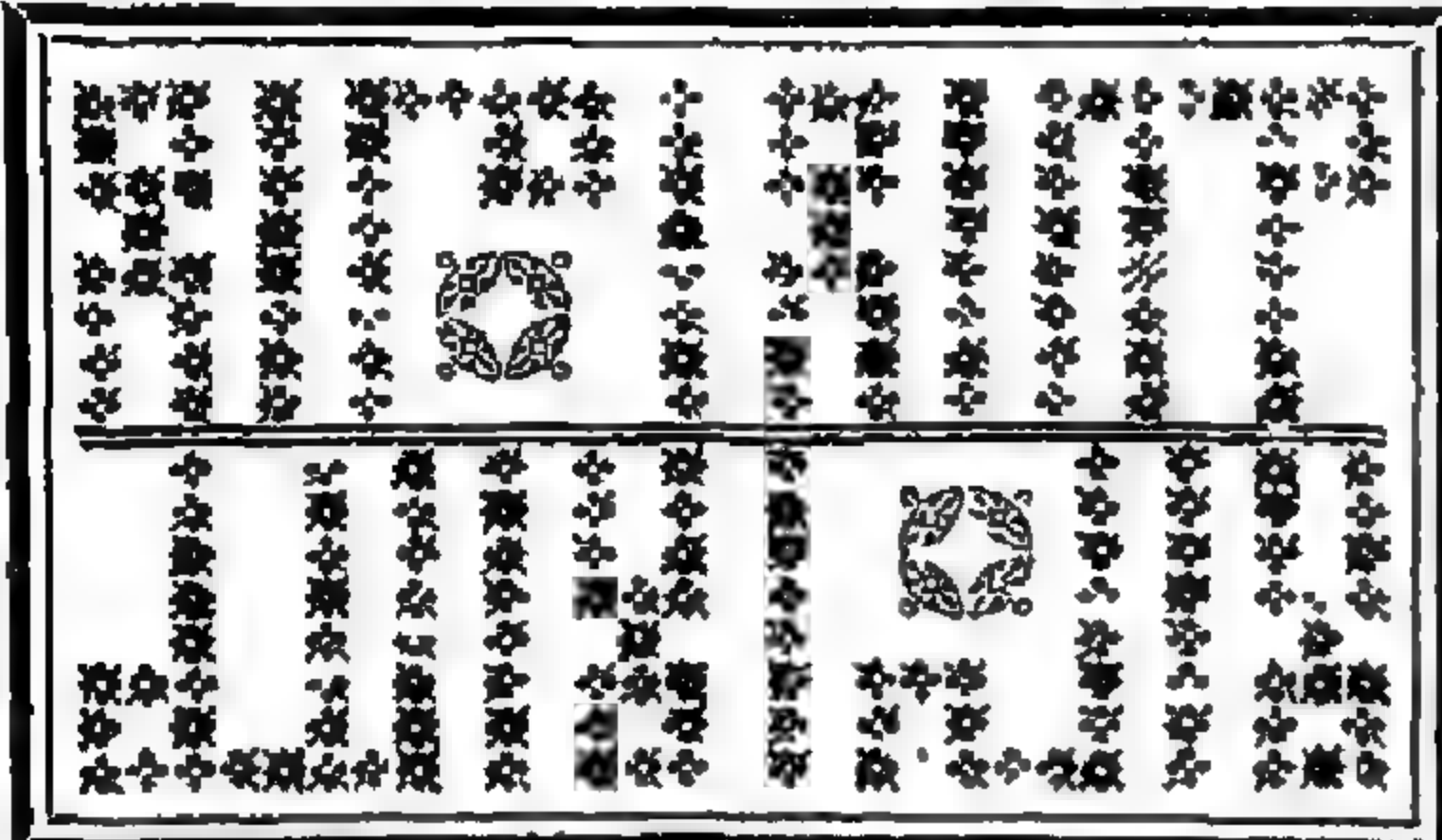


بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل) (١) واذا قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف في مسئلة الافعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى وضعف أدلة النفاة واعتراف أبي عبد الله الرازي وغيره بذلك وأنه اعتمد على حجة الكمال والنقصان وهي ضعيفة أيضا كما تقدم وذكر هو وأبو الحسن الأمدى ومن اتبعهما أدلة نفاة ذلك وأبطالوها كلها ولم يستدلوا على نفي ذلك إلا بأن ما يقوم به إن كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثه نقصا وإن كان نقصا لزم اتصافه بالنقص والله منزّه عن ذلك وهذه الحجة ضعيفة ولعلها أضعف مما ضعفوه فإن لقائل أن يبطلها من وجوه كثيرة أحدها أن يقال القول في الافعال القائمة به الحادثة بمشيئته وقدرته كالقول في أفعاله التي هي المفصولات المنفصلة التي يحدثها بمشيئته وقدرته فإن القائلين بقدم العالم أوردوا عليهم هذا السؤال فقالوا الفعل إن كان صفة كمال لزم عدم الكمال له في الازل وإن كان صفة نقص لزم اتصافه بالنقص فأجابوهم بأنه ليس صفة نقص ولا كمال وهذا كما أن من حجج النفاة أنه لو كان قابلا

(١) انظره تعلق الظرف فانه لم يذكره كنهه

وانتدب	٢٠٦٣١
فن	الف ٢٥
تدبير	٥٠٠



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قال الرافضي) المنهج الثاني في الادلة المأخوذة من القرآن والبراهين الدالة على امامة علي من الكتاب العزيز كثيرة الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقومون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون وقد أجمعوا أنها نزلت في علي قال الثعلبي في استناده إلى أبي ذر سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بها تين والاصمتا ورأيت بهما تين والاصمتا يقول علي قائد البررة وقاتل الكفرة فنصور من نصره ومخذول من خذله أما اني صلب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فسال سائل في المسجد فلم يعطه أحدا شيئا فرفع السائل يده إلى السماء وقال اللهم انك تشهد أني سألت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعطني أحدا شيئا وكان علي راكعا فأومأ بخصره اليمنى وكان متختما فيها فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم وذلك بعين النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من صلاته رفع رأسه إلى السماء وقال اللهم ان موسى سألك وقال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وريثا من أهلي هرون أخي اشد به أزدى وأشركه في أمري فأرسل عليه قرأنا ناطقا سنشد عضدك بأخيك ونجعل لك سلطانا فلا يصلون اليك بآياتنا اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك اللهم فأشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وريثا من أهلي عليا اشد به ظهري قال أبو ذر فما استتم كلامه حتى نزل عليه جبريل من عند الله فقال يا محمد اقرأ قال ما أقرأ قال اقرأ انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقومون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ونقل الفقيه ابن المغيرة الواسطي الشافعي أن هذه نزلت في علي والولي هو المتصرف وقد أثبت له الموالاة في الآية كما أثبت لها الله تعالى لنفسه ورسوله

لقيام الحادث به المكان القبول من  
لوارم ذاته ووجود المقبول في  
الازل محال فأجيبوا بأنه لا فرق  
بين حدوث ما يقوم به أو بغيره  
فإذا قيل لو كان قادرا على فعل  
الحوادث لكان ذلك من لوازم  
ذاته وذلك في الازل محال فما كان  
جوابا عن هذا كان جوابا عن هذا  
وقد أورد الرازي على ذلك في بعض  
كتبه أن القادر يتقدم المقذور  
والقابل لا يجب أن يتقدم  
المقبول وهذا فرق في غاية  
الضعف لوجوه أحدها أن  
الكلام انما هو في مقبول مقدور لا  
في مقبول غير مقدور فان ما كان  
حادثا فالرب قادر عليه وهو قادر  
على أفعاله القائمة به كما هو قادر  
على مفعولاته المنفصلة قال تعالى  
أليس ذلك بقادر على أن يحيي  
الموتى وقال تعالى قل هو القادر  
على أن يبعث عليكم عذابا من  
فوقكم الآية وقال تعالى أليس  
الذي خلق السموات والأرض  
بقادر على أن يخلق مثلهم وقال  
تعالى وهو على جمعهم إذا شاء  
قدير فبين أنه قادر على الأحياء  
والبعث والخلق والجمع وهذه  
أفعال وقد قال النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يمسعود البدرى لما  
رآه يضرب عذله الله أقدر عليك  
مثل عليه فبين أنه قادر عليه  
نفسه والمقصود هنا أن الكلام  
انما هو في الحوادث التي هي مقدورة  
لغيره في كل مقبول فإذا كان

(والجواب) من وجوه أحدها أن يقال ليس فيما ذكره ما يصلح أن يقبل طنابل كل ما ذكره  
كذب وباطل من جنس السفطة وهو لو أفاده طنونا كان تسميته براهين تسمية منكورة فان  
البرهان في القرآن وغيره يطلق على ما يفيد العلم واليقين كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا  
من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل ها توأبرهاتكم ان كنتم صادقين وقال تعالى أم من  
يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض ألم مع الله قل ها توأبرهاتكم ان كنتم  
صادقين فالصادق لا بد له من برهان على صدقه والصدق المجزوم بأنه صدق هو المعلوم وهذا  
الرجل جميع ما ذكره من الحجج فيها كذب فلا يمكن أن يذكر حجة واحدة بجميع مقدماتها  
صادقة فان المقدمات الصادقة يمنع أن تقوم على باطل وسنبين ان شاء الله تعالى في كل واحدة  
منها ما يبين كذبها فتسمية هذه براهين من أقبح الكذب ثم انه يعتمد في تفسير القرآن على قول  
يحكى عن بعض الناس مع أنه قد يكون كذبا عليه وان كان صدقا فقد خالفه أكثر الناس  
فان كان قول الواحد لم يعلم صدقه وقد خالفه أكثر من برهانا فانه يقيم براهين كثيرة من هذا  
الجنس على نقيض ما يقوله فتعارض البراهين فتتناقض والبراهين لا تتناقض بل سنبين  
ان شاء الله تعالى قيام البراهين الصادقة التي لا تتناقض على كذب ما يدعيه من البراهين وأن  
الكذب في عامتها كذب ظاهر لا يخفى إلا على من أعشى الله قلبه وأن البراهين الدالة على نبوة  
الرسول حق وأن القرآن حق وأن دين الاسلام حق تناقض ما ذكره من البراهين فان غاية  
ما يدعيه من البراهين اذا تأمله اللبيب وتأمل لوازمه وجدته يقدر في الإيمان والقرآن والرسول  
وهذا لأن أصل الرافضي كان من وضع قوم زنادقة منافقين مقصودهم الطعن في القرآن  
والرسول ودين الاسلام فوضعوا من الأحاديث ما يكون التصديق به طعنا في دين الاسلام  
وردوا بها على أقوام منهم من كان صاحب هوى وجهل فقبلها لهواه ولم ينظر في حقيقتها  
ومنها من كان له نظر فتدبرها فوجدتها نقد في الاسلام فقال بوجوبها وقدح في دين  
الاسلام إنما لفساد اعتقاده في الدين وأما الاعتقاد أن هذه صحيحة وقدح فيما كان  
يعتقده من دين الاسلام ولهذا دخلت عامة الزنادقة من هذا الباب فان ما تنقله الرافضة من  
الكاذب تسلطوا به على الطعن في الاسلام وصارت شها عند من لم يعرف أنه كذب وكان عنده  
خبرة بحقيقة الاسلام وضلت طوائف كثيرة من الاسماعيلية والتصيرية وغيرهم من الزنادقة  
الملاحدة المنافقين وكان مبدأ أضلالهم تصديق الرافضة في كاذبهم التي يذكرونها في تفسير  
القرآن والحديث كان أئمة العبيدين انما يقيمون مبدأ دعواهم بالكاذب التي اختلفتها  
الرافضة لتستجيب لهم بذلك الشيعة الضلال ثم ينقلون الرجل من القدح في الصحابة الى القدح  
في علي ثم في النبي صلى الله عليه وسلم ثم في الالهية كما رتبته لهم صاحب السلاغ الا كبر  
والناموس الاعظم ولهذا كان الرفض أعظم باب ودهليز الى الكفر والاحاد

(نقول ثانيا) الجواب عن هذه الآية حق من وجوه (الاول) أنا نطالب بحجة هذا  
النقل ولان ذكر هذا الحديث على وجهه تقوم به الحجة فان مجرد عزوه الى تفسير الثعلبي أو نقل  
الاجماع على ذلك من غير العالمين بالنقول الصادقين في قلوبها ليس بحجة باتفاق أهل العلم وان  
لم نعرف ثبوت اسنادهم وكذلك اداروى فضيلة لا يبي بكر وعمر لم يجز اعتقاد ثبوت ذلك بمجرد  
ثبوت روايته باتفاق أهل العلم فالجمهور أهل السنة لا يثبتون عمل هذا شيئا يريدون انسابه  
لاحكام ولا فضيلة ولا غير ذلك وكذلك الشيعة وادا كان هذا مجرد مدلس بحجة باتفاق كلهما



أني لأذكره يوما فأحسبه \* أوفى البرية عند الله ميثاقا  
فعارضه شاعر أهل السنة فقال

يا ضربة من شقي ما أراد بها \* الاليلع من ذي العرش خسراتا  
أني لأذكره يوما فألعنه \* لعنا وألعن عمران بن حطانا

وهؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقة كالأزارقة أتباع نافع بن الأزرق والتجدية أتباع  
تجدد الحروري والاباضية أتباع عبد الله بن أباض ومقاتلهم وسيرهم مشهورة في كتب  
المقاتلات والحديث والسير وكانوا موجودين في زمن الصحابة والتابعين يناظرونهم ويقاتلونهم  
والصحابة اتفقوا على وجوب قتالهم ومع هذا فلم يكفروهم ولا كفرهم على بن أبي طالب رضي الله  
عنه وأما الغالبة في علي رضي الله عنه فقد اتفق الصحابة وسائر المسلمين على كفرهم وكفرهم  
على بن أبي طالب نفسه وحرقتهم بالنار وهؤلاء الغالبة يقتل الواحد منهم المقدور عليه وأما  
الخوارج فلم يقتلهم على حتى قتلوا واحدا من المسلمين وأغاروا على أموال الناس فأخذوها  
فأولئك حكم فيهم على وسائر الصحابة بحكم المرتدين وهؤلاء لم يحكموا فيهم بحكم المرتدين وهذا  
مما بين أن الذين زعموا أنهم والوهدون أبي بكر وعمر وعثمان يوجد فيهم من الشر والكفر  
باتفاق على وجيع الصحابة ما لا يوجد في الذين عادوه وكفروه وتبين أن جنس المبغضين لأبي  
بكر وعمر شر عند علي وجيع الصحابة من جنس المبغضين لعل

(فصل) وأما حديث الكساء فهو صحيح رواه أحمد والترمذي من حديث أم سلمة ورواه  
مسلم في صحيحه من حديث عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط  
مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله معه في المرط ثم جاء الحسين فأدخله معه ثم  
جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت  
ويطهركم تطهيرا وهذا الحديث قد شركه فيه فاطمة وحسن وحسين رضي الله عنهم فليس  
هو من خصائصه ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة فعلم أن هذه الفضيلة لا تخص بالآئمة بل  
يشركهم فيها غيرهم ثم إن مضمون هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لهم بأن يذهب  
عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا وغاية ذلك أن يكون دعا لهم بأن يكونوا من المتقين الذين أذهب  
الله عنهم الرجس وطهرهم واجتنب الرجس واجب على المؤمنين والطهارة ما موربها كل  
مؤمن قال الله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته  
عليكم وقال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال تعالى إن الله يحب المتوابين  
ويحب المتطهرين فغاية هذا أن يكون هذا دعا لهم بفعل الأمور وترك المحظور والصدوق  
رضي الله عنه قد أخبر الله عنه بأنه الأتقى الذي يؤتى ماله يتزكى ومالا أحد عنده من نعمة تجزى  
الابتغاء وجهه الأعلی ولسوف يرضى وأيضا فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار  
والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار  
خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم لا بد أن يكونوا قد فعلوا الأمور وتركوا المحظور فان هذا  
الرضوان وهذا الجزاء انما ينال بذلك وحينئذ فيكون ذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم من الذنوب  
بعض صفاتهم فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم لاهل الكساء هو بعض ما وصف الله به  
السابقين الأولين والنبي صلى الله عليه وسلم دعا لغير اهل الكساء بأن يصلي الله عليهم ودعا  
لاقوام كثيرة بالجنة والمغفرة وغير ذلك مما هو أعظم من الدعاء بذلك ولم يلزم أن يكون من دعائه

الازلي وانما أتت الجنة على أن  
جنس الجسم يقبل الحركة ومعلوم  
أنه اذا كان كل جسم يقبل  
الحركة وغيره من الصفات كالطعم  
واللون والقدرة والعلم وغير ذلك ثم  
قدر أن في هذه الصفات الوجودية  
ما هو أزلي قديم لوجوب قدم  
ما يوجب له لم يلزم إمكان زوال هذه  
الصفة التي وجب قدم ما يوجبها  
فإن ما وجب قدم موجه وجب  
قدمه وامتنع حدوثه ضرورة  
فإن قيل نحن نشاهد حركة الفلك  
فامتنع أن يقال لم يزل ساكنا قيل  
أولا ليس الكلام في حدوث الفلك  
بعينه بل في حدوث كل جسم  
فاذا قدر جسم أزلي ما كن غير  
الفلك لم يمكن فيما ذكره ولا في  
حركة الفلك دليل على حدوثه  
لا سيما عند من يقول القديم  
الازلي الخالق جسم لم يزل ساكنا  
كما يقوله كثير من النظار من  
الهاشمية والكرامية وغيرهم  
وقيل ثانيا الفلك وإن كان متحركا  
فغيره واحد لم يخرج عن ذلك الحيز  
وحركته وضعية ليست حركة  
مكانية تتضمن نقله من حيز إلى  
حيز وحينئذ فقولهم وقد ثبت  
جواز الحركة أن أراد به الحركة  
المكانية كان ممنوعا وإن أراد  
غيرها كالحركة الوضعية لم يلزم  
من ذلك جواز انتقاله من هذا  
الحيز إلى غيره وقد سبق الأمدى  
إلى هذا الاعتراض فانه قال في

بذلك أفضل من السابقين الأولين ولكن أهل الكساء لما كان قد أوجب عليهم اجتناب الرجم وفعل التطهير دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعينهم على فعل ما أمرهم به لئلا يكونوا مستحقين للذم والعقاب ولينالوا المدح والثواب

(الفصل الثالث) قال الرافضي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يعمل بهذه الآية غيري وبني خفف الله عن هذه الأمة أمر هذه الآية

(والجواب) أن يقال الأمر بالصدقة لم يكن واجبا على المسلمين حتى يكونوا عصاة بتركه وإنما أمر به من أراد النجوى واتفق أنه لم يرد النجوى إذ ذاك إلا على رضى الله عنه فتصدق لأجل المناجاة وهذا كما أمر بالهدى لمن غتغ بالعمرة إلى الحج وأمر بالهدى لمن أحصر وأمر لمن به أذى من رأسه بغدية من صيام أو صدقة أو نسك وهذه الآية نزلت في كعب بن عجرة لما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينفخ تحت قدر وهو أم رأسه تؤذيه وكما أمر لمن كان مريضا أو على سفر بعدة من أيام آخر وكما أمر لمن حنت في عينه باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وكما أمره إذا قاموا إلى الصلاة أن يغسلوا وجوههم وأيديهم إلى المرافق وكما أمره إذا قرأ القرآن أن يستعذوا بالله من الشيطان الرجيم ونظائر هذه متعددة فالأمر المعلق بشرط إذا لم يوجد ذلك الشرط إلا في حق واحد لم يؤمر به غيره وهكذا آية النجوى فإنه لم ينادج الرسول قبل نسخها إلا على ولم يكن على من ترك النجوى حرج فخل هذا العمل ليس من خصائص الأئمة ولا من خصائص على رضي الله عنه ولا يقال إن غيره على ترك النجوى بخلاف بالصدقة لأن هذا غير معلوم فإن المدة لم تطل وفي تلك المدة القصيرة لا يحتاج الواحد إلى النجوى وإن قدر أن هذا كان يخص بعض الناس لم يلزم أن يكون أبو بكر وعمر رضي الله عنهما من هؤلاء وكيف وأبو بكر رضي الله عنه أنفق ماله كله يوم رغب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة وعمر رضي الله عنه جاء بنصف ماله بلا حاجة إلى النجوى فكيف يخل أحدهما بدرهمين أو ثلاثة يقدمها بين يدي نجواء وقد روى زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر يقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندى فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما فحث بنصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لأهلك يا عمر فقلت مثله قال وأتى أبو بكر بكل مال عنده فقال يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك فقال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لا أسبقك إلى شيء أبدا

(الفصل الرابع) قال الرافضي وعن محمد بن كعب القرظي قال افتخر طلحة بن شبة من بني عبد الدار وعباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب فقال طلحة بن شبة معي مفاتيح البيت ولواشأبت فيه وقال العباس أنا صاحب السقاية والقائم عليها ولواشأبت في المسجد وقال علي ما أدري ما تقولان لقد صليت إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد فأنزل الله تعالى أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين

(والجواب) أن يقال هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة بل دلالات الكذب عليه ظاهرة منها أن طلحة بن شبة لا وجود له وإنما خادم الكعبة هو شبة بن عثمان بن طلحة وهذا مما يبين لك أن الحديث لم يصح ثم فيه قول العباس لو أشأبت في المسجد فأى كبير

الاعتراض على المقدمة الأولى الازل ليس هو عبارة عن زمان مخصوص ووقت مقدر حتى يقال بحصول الجسم في الحيز فيه بل الازل لا معنى له غير كون الشيء لا أول له والازل على هذا يكون صادقا على ذلك الشيء في كل وقت يفرض كون ذلك الشيء فيه فقول القائل الجسم في الازل موصوف بكذا أى في حالة كونه متصفا بالارلية وما من وقت يفرض ذلك الجسم فيه الا وهو موصوف بالارلية وأى وقت قدر حصول ذلك الجسم فيه وهو في حيز معين لم يلزم أن يكون حصوله في ذلك الحيز المعين أزليا لأن نسبة حصوله في ذلك الحيز المعين كنسبة حصوله في ذلك الوقت المعين وما يلزم من كون الجسم الازل لا يتحلى عن وقت معين أن يكون كونه في الوقت المعين أزلي فكذلك الحصول في الحيز المعين قال وفيه دفع مع ظهوره قلت ويوضح فساد هذه الحجة أن قوله كل جسم يجب اختصاصه بحيز معين لأن كل موجود مشار إليه حسا بأنه هنا أو هناك يجب كونه كذلك يجب عنه بأن يقال أترى به أنه يجب اختصاصه بحيز معين مطلقا أو يجب اختصاصه بحيز معين حين الإشارة إليه أما الأول فباطل فليس كل مشار إليه إشارة حسية يجب اختصاصه دائما بحيز معين فإنه ما من جسم الا وهو يقبل



موجود حادث اذا لم يكن فيه نقص  
بوجه ما فالخالق أولى بتزجيده عنه  
(١) (السادس) ان يقال اذا  
عرضنا على العقل الصريح ذاتا  
لا علم لها ولا قدرة ولا حياة ولا  
تكلم ولا تسمع ولا تبصر أو  
لا تقبل الا تصاف بهذه الصفات  
وذا تاف موصوفة بالحياة والعلم  
والقدرة والكلام والمشئة كان  
صريح العقل قاضيا بان المتصفة  
بهذه الصفات التي هي صفات  
الكمال بل القابلة للاتصاف بها  
أكمل من ذات لا تتصف بهذه ولا  
تقبيل الاتصاف بها ومعلوم  
بصريح العقل ان الخالق المبدع  
جميع الذوات وكالاتها أحق بكل كمال  
وأحق بالكمال الذي يابن به جميع  
الموجودات وهذا الطريق ونحوه  
عما سلكه أهل الاثبات للصفات  
فيقال واذا عرضنا على العقل  
الصريح ذاتا لا فعل لها ولا حركة  
ولا تقدر أن تصعد ولا تنزل ولا تأتي  
ولا تنجيء ولا تقرب ولا تقبض ولا  
تطوى ولا تحدث شيأ بفعل يقوم  
بها وذا تافقدر على هذه الافعال  
وتحدث الاشياء بفعل لها كانت  
هذه الذات أأكمل فان تلك  
كالجمادات أو الحى الزمن المجزع  
والحى أأكمل من الجماد والحى  
القادر على العمل أأكمل من العاجز

(١) سقط الخامس من الاصل  
المنقول منه كذا في هامش كتبه

مصححه

ابن أبي ابن سلول فأزل الله هذه الآية يبين فيها وجوب موالاة المؤمنين عوما وينهى عن موالاة  
الكفار عموما وقد تقدم كلام الصحابة والتابعين أنها عامة (الوجه الثالث عشر) ان سياق  
الكلام يدل على ذلك لمن تدبر القرآن فإنه قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى  
أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين فهذا  
ينهى عن موالاة اليهود والنصارى ثم قال قترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون  
نخشى أن تصيننا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده الى قوله فأصبحوا حاسرين  
فهذا وصف الذين في قلوبهم مرض الذين يوالون الكفار كالمنافقين ثم قال يا أيها الذين آمنوا  
من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزجة على  
الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو  
الفضل العظيم فذكر فصل المرتدين وأنهم لن يضروا الله شيأ وذكر من يأتي به بعدهم ثم قال انما  
وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول  
الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون فنضمن هذا الكلام ذكر أحوال من  
دخل في الاسلام من المنافقين ومن يرتد عنه وحال المؤمنين الثابتين عليه ظاهرا وباطنا فهذا  
السياق مع إتيانه بصيغة الجمع مما يوجب الجمع لمن يريد ذلك علما يقينا لا يمكنه دفعه عن نفسه  
أن الآية عامة في كل المؤمنين المتصفين بهذه الصفات لا تختص بواحد بعينه لا أبي بكر ولا عمر  
ولا عثمان ولا علي ولا غيرهم لكن هؤلاء أحق الامة بالدخول فيها (الوجه الرابع عشر)  
ان الالفاظ المذكورة في الحديث مما يعلم أنها كذب على النبي صلى الله عليه وسلم فان عليا  
ليس قائدا لكل البررة بل لهذه الامة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هو أيضا قاتل لكل  
الكفرة بل قتل بعضهم كما قتل غيره بعضهم وما أحد من المجاهدين القاتلين لبعض الكفار الا  
وهو قاتل لبعض الكفرة وكذلك قوله منصور من نصره مخذول من خذله هو خلاف الواقع  
والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقول لاحقا لاسماعيل قول الشيعة فانهم يدعون ان الامة كلها  
خذلته الى قتل عثمان ومن المعلوم أن الامة كانت منصوره في أعصار الخلفاء الثلاثة نصرا  
لم يحصل لها بعده مثله ثم لما قتل عثمان وصار الناس ثلاثة أحزاب حزب نصره وقاتل معه  
وحزب قاتلوه وحزب خذلوه لم يقاتلوا لامع هؤلاء ولا مع هؤلاء لم يكن الذين قاتلوا معه منصورين  
على الحزبين الآخرين ولا على الكفار بل أولئك الذين نصرنا وعليهم وصار الامر لهم لما تولى  
معاوية فانتصروا على الكفار وفتحوا البلاد وانما كان على منصورا كنصر أمثاله في قتال  
الخوارج والكفار والصحابة الذين قاتلوا الكفار والمرتدين كانوا منصورين نصرا عظيما  
والنصر وقع كما وعد الله به حيث قال اننا لننصر رسلا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم  
الاشهاد فالقتال الذي كان بأمر الله وأمر رسوله من المؤمنين الكفار والمرتدين والخوارج  
كانوا فيه منصورين اذا اتقوا وصبروا فان التقوى والصبر من تحقيق الايمان الذي علق به  
النصر وأيضاً قال الذي ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم عقب التصديق بالخام من أظهر  
الكذب فن المعلوم أن الصحابة أنفقوا في سبيل الله وقت الحاجة اليه ما هو أعظم قدرا ونفعا  
من إعطاء سائل غائما وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نفعني مال كمال  
أبي بكر إن آمن الناس على في صحبته وذات يده أبو بكر ولو كنت متخذا من أهل الارض خليلا  
لا اتخذن أبابكر خليلا وقد تصدق عثمان بألف بعير في سبيل الله في غزوة العسرة حتى قال

في المستزادات زادها ابنه عبيد الله لاسيما في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه زاد زيادات كثيرة

(الفصل السادس) قال الرافضي وعن يزيد بن أبي مريم عن علي رضي الله عنه قال انطلقت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتينا الكعبة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس فصعد علي منكبتي فذهبت لأنهم ضربه فرأى مني ضعفا فزول وجلس لي نبي الله صلى الله عليه وسلم وقال اصعد علي منكبتي فصعدت علي منكبته قال فنهض بي قال فإنه يجبل لي أني لو شئت لثلث أفق السماء حتى صعدت علي البيت وعليه مثال صغرا ونحاس فجعلت أزاوله عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه حتى اذا استمكننت منه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم افذق به فقد ذقت به فتكسر كما تكسر القوارير ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نستبق حتى توارى بنا في البيوت خشية أن يلقانا أحد من الناس

(الجواب) أن هذا الحديث ان صح فليس فيه شيء من خصائص الأئمة ولا خصائص علي فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمانة بنت أبي العاص علي منكبته اذا قام جلها واذا سجد وضعها وكان اذا سجد جاء الحسن فارحمه ويقول ان ابني ارتحلني وكان يقبل زينة الحسن فاذا كان يحمل الطفلة والطفل لم يكن في حمله اعلى ما وجب أن يكون ذلك من خصائصه وانما حمله ليجز علي عن حمله فهذا يدخل في مناقب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفضيلة من يحمل النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من فضيلة من يحمله النبي صلى الله عليه وسلم كما حمله يوم أحد من حمله من الصحابة مثل طلحة بن عبيد الله فان هذا نفع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك نفعه النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن نفعه بالنفس والمال أعظم من انتفاع الانسان بنفس النبي صلى الله عليه وسلم وماله

(الفصل السابع) قال الرافضي وعن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصديقون ثلاثة حبيب النجار من آل ياسين وحزقل مؤمن آل فرعون وعلي ابن أبي طالب وهو أفضلهم

(والجواب) أن هذا كذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه وصف أبا بكر رضي الله عنه بأنه صدق وفي الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالصدق فان الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فان الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا فهذا يبين أن الصديقين كثيرون وأيضا فقد قال تعالى عن مريم بنت عمران انها صديقة وهي امرأة وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا أربع فالصديقون من الرجال كثيرون

(الفصل الثامن) قال الرافضي وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي أنت مني وأنا منك

(والجواب) أن هذا الحديث صحيح أخرجا في الصحيحين من حديث البراء بن عازب لما تنازع علي وجعفر وزيد في ابنة جرة فقضى بها حالها وكانت تحت جعفر وقال لعلي أنت مني

الافتقار (١)

أخرى وناطقية أخرى فتلك نظير انسانيته وناطقية ليست هي هي بعينها كما أن هذا الانسان تطير هذا الانسان ليس هو اياه بعينه الآن يراد بلفظ العين النوع كما يقال لمن عمل مثل ما يعمل غيره هذا عمل فلان بعينه فالمقصود أنه ذلك النوع بعينه ليس المقصود أنه ذلك العسل الشخص الذي قام بذات ذلك العامل فإنه يخالف للحس فقد تبين أن الموجودين والواجبين ونحو ذلك لم يتركب أحدهما من مشارك ويميز بل ليس فيه الا وصف يختص به يتميز به عن غيره وان كانت صفاته بعضها يشابه فيها غيره وبعضها يخالف فيها غيره فاذا قيل لو قدر واجبان أو موجودان أو انسانان لكان أحدهما يشابه الآخر في الوجوب أو الوجود أو الانسانية لكان صحيحا ولكان يمكن مع ذلك أنه يشابه في الحقيقة كما يمكن أن يخالفه ثم هب أن كلامهما فيه ما يشارك به غيره وما يتميز به عنه فقوله انه مركب مما به الاشتراك والامتياز ان عني بذلك أنه موصوف بالامر بن فصح وان عني أن هنالك أجزاء تركبت ذاته منها فهذا باطل كقول من يقول ان الانسان مركب من الحيوانية والناطقية فإنه لا ريب أنه

(١) كذا بياض بأصله



وَأَمَّا تِلْكَ وَفَالِ بِحُضْرٍ أَتَيْتَ تَخْلِي وَتَخْلُقُ وَقَالَ زَيْدٌ أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا لَكِنْ هَذَا اللَّفْظُ قَدْ قَالَهُ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَطَائِفُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ كَأَنَّهُ الْعَصِيْبُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قُلْتَ نَفَقَةً عَلَيْهِمْ فِي الْمَدِينَةِ  
جَعَلُوا مَا كَانَ مَعَهُمْ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ قَسَمُوا بَيْنَهُمْ بِالسُّوْيَةِ هُمْ مَنِي وَأَنَا مَنَهُمْ وَكَذَلِكَ قَالَ عَنْ  
جَلِيلِيبِ هُوَ مَنِي وَأَنَا مَنَهُ فَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي بَرَزَةَ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ لَهُ فَأَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ هَلْ تَفْقَدُونَ مِنْ أَحَدٍ قَالُوا نَعَمْ فَلَنَا وَفَلَانَا ثُمَّ قَالَ  
وَهَلْ تَفْقَدُونَ مِنْ أَحَدٍ قَالُوا نَعَمْ فَلَنَا وَفَلَانَا وَفَلَانَا ثُمَّ قَالَ هَلْ تَفْقَدُونَ مِنْ أَحَدٍ قَالُوا لَا  
قَالَ لَكُنِّي أَفْقَدُ جَلِيلِيْبًا فَاطْلُبُوهُ فَطَلَبُوهُ فِي الْقَتْلِ فَوَجَدُوهُ إِلَى جَنْبِ سَبْعَةٍ قَدْ قَتَلَهُمْ ثُمَّ قَتَلَهُ فَأَتَى  
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ قَتَلْتُ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلْتَهُ هَذَا مَنِي وَأَنَا مَنَهُ هَذَا مَنِي وَأَنَا مَنَهُ  
قَالَ فَوَضَعَهُ عَلَى سَاعِدَيْهِ لَيْسَ لَهُ سِرِيرٌ إِلَّا سَاعِدَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَحَفَرَهُ فَوَضَعَ فِي قَبْرِهِ  
وَلَمْ يَذْكُرْ غَسَلًا فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ لَعَلِّي أَنْتَ مَنِي وَأَنَا مَنِي لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِهِ بَلْ قَالَ ذَلِكَ لِلْأَشْعَرِيِّينَ  
وَقَالَ جَلِيلِيْبٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ خَصَائِصِهِ بَلْ قَدْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ هُودُونَ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ  
فِي الْفَضِيلَةِ لَمْ يَكُنْ دَالِ عَلَى الْإِفْضَالِ وَلَا عَلَى الْإِمَامَةِ

(الفصل التاسع) قال الرافضي وعن عمرو بن ميمون قال لعلي بن أبي طالب عشر  
فضائل ليست لغيره قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبْعَثَنَّ رَجُلًا لَا يَخْزِيهِ اللَّهُ أَبَدًا يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ  
وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَاسْتَشْرَفَ إِلَيْهَا مَنْ اسْتَشْرَفَ فَقَالَ أَيْنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالُوا هُوَ أَرْمَدُ فِي  
الرَّحَا يَطْحَنُ وَمَا كَانَ أَحَدُهُمْ يَطْحَنُ قَالَ بَخَاءٌ وَهُوَ أَرْمَدٌ لَا يَكَادُ أَنْ يَبْصُرَ قَالَ فَتَفَتَّ فِي عَيْنَيْهِ  
ثُمَّ هَزَّ الرَّايَةَ ثَلَاثًا وَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ فَجَاءَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حِجِّي قَالَ ثُمَّ بَعَثْتُ أَبَا بَكْرٍ بِسُورَةِ بَرَاءَةٍ فَبَعَثَتْ عَلِيًّا  
خَلْفَهُ فَأَخَذَهَا مَنَهُ وَقَالَ لَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَّا رَجُلٌ هُوَ مَنِي وَأَنَا مَنَهُ وَقَالَ لِبَنِي عَمِّهِ أَيُكْمِ بَوَالِي فِي  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَ وَعَلَى جَالِسٍ مَعَهُمْ فَأَبَوْا فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا وَالْبَيْتُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَ فَتَرَكَهُ  
ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَقَالَ أَيُكْمِ بَوَالِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَأَبَوْا فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا وَالْبَيْتُ فِي  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَقَالَ أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَ وَكَانَ عَلَى أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ  
خَدِيجَةَ قَالَ وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْبَةً فَوَضَعَهَا عَلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحُسَيْنَ وَالْحُسَيْنَ  
فَقَالَ أَعْمَارُ يَدُ اللَّهِ لِيَذْهَبَ عَنْكُمْ الرَّجْسُ أَهْلُ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا قَالَ وَشَرَى عَلَى نَفْسِهِ  
وَلَبَسَ ثَوْبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَامَ مَكَانَهُ وَكَانَ الْمَشْرُكُونَ يَرْمُونَهُ بِالْحِجَارَةِ وَخَرَجَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ فِي غَزَاةٍ تَبُولُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ أَخْرِجْ مَعَكَ فَقَالَ لَا فَبَكَى عَلَى  
فَقَالَ لَهُ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مَنِي عِزَّةً هَرُونَ مِنْ مُوسَى الْأَنْتَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا  
وَأَنْتَ خَلِيفَتِي وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَ وَلِيٌّ فِي كُلِّ مَوْثَمٍ بَعْدِي قَالَ وَسَدَّ أَبْوَابَ  
الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ قَالَ وَكَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ جُنُبًا وَهُوَ طَرِيقُهُ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُهُ وَقَالَ لَهُ مَنْ  
كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَى مَوْلَاهُ وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْفُوعًا أَنَّهُ بَعَثْتُ أَبَا بَكْرٍ فِي بَرَاءَةٍ إِلَى مَكَّةَ فَسَارَ  
لَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لَعَلِّي الْحَقُّ فَرَدَهُ وَبَلَّغَهَا أَنْتَ فَفَعَلَ فَلَمَّا قَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بَكَى وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدَّثْتَ فِي شَيْءٍ قَالُوا لَا وَلَكِنِّي أَمَرْتُ أَنْ لَا يَبْلُغَهَا إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مَنِي

(والجواب) أن هذا ليس مسندًا بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون وفيه ألفاظ هي  
كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خلفتي فإن النبي  
صلى الله عليه وسلم ذهب غير مرة وخليفته على المدينة غير على كما اعتمر عمرة الحديبية وعلى

موصوف بهما أو بما يكون الإنسان  
المعين له أجزاء تركب منها فهذا  
باطل كما تقدم ولو سلم أن مثل  
هذا يسمى تركيباً فقولك كل  
مركب مفتقر إلى غيره يدخل فيه  
ما ركبته المركب كالاجسام  
المركبة من مفرداتها من الأغذية  
والادوية والأشربة ونحو ذلك  
ويدخل فيه ما يقبل تغريق أجزاءه  
كالإنسان والحيوان والنبات  
ويدخل فيه ما يتميز بعض جوانبه  
عن بعض ويدخل فيه الموصوف  
بصفات لازمة له وهذا هو الذي  
أراد هنا فيقال له حينئذ يكون  
المراد أن كل ما كان له صفة لازمة  
له فلا بد في ثبوته من الصفة  
اللازمة له وهذا حق وهب أنك  
سميت هذا تركيباً فليس ذلك  
ممتنعاً في واجب الوجود بل هو  
الحق الذي لا يمكن نقيضه قولك  
المركب مفتقر إلى غيره معناه أن  
الموصوف بصفة لازمة له لا يكون  
موجوداً بدون صفة اللازمة له  
لكن سميت مركباً وسميت صفة  
اللازمة له جزءاً وغيره وسميت  
استلزامه إياها افتقاراً فقوله بعد  
هذا كل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته  
معناه أن كل مستلزم لصفة لازمة  
له لا يكون موجوداً بنفسه بل بشئ  
مباين له ومعلوم أن هذا باطل وذلك  
لأن المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل  
الوجود والعدم فلا يكون موجوداً  
بنفسه بل لا بد له من واجب بنفسه

معه وخليفته غيره وغزا بعد ذلك خيبر ومعه علي وخليفته بالمدينة غيره وغزا غزوة الفتح وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره وغزا حنين والطائف وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره وجميع حجة الوداع وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره وغزا غزوة بدر ومعه علي وخليفته بالمدينة غيره وكل هذا معلوم بالاسانيد الصحيحة وباتفاق أهل العلم بالحديث وكان علي معه في غالب الغزوات وإن لم يكن فيها قتال فإن قيل استخلافه يدل على أنه لا يستخلف الا الأفضل لزم أن يكون علي مفضولا في عامة الغزوات وفي عمرته وجمته لاسيما وكان كل مرة يكون الاستخلاف على رجال مؤمنين وعام تبوء ما كان الاستخلاف الاعلى التسامع والصبيان ومن عذر الله وعلى الثلاثة الذين خلفوا أو متهم بالنفاق وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها ولا يحتاج المستخلف الى جهاد كما يحتاج في أكثر الاستخلافات وكذلك قوله وسد الابواب كلها الابواب على فان هذا مما وضعته الشيعة على طريق المقابلة فان الذي في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه ان أمن الناس على في ماله وصحبته أبو بكر ولو كنت متخذا خليلا لا غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن اخوة الاسلام ومودته لا يتقين في المسجد خوذة الاسدات الاخوة أبي بكر ورواه ابن عباس أيضا في الصحيحين ومثل قوله أنت ولي في كل مؤمن بعدى فان هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث والذي فيه من الصحيح ليس هو من خصائص الأئمة بل ولا من خصائص علي بل قد شاركه فيه غيره مثل كونه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ومثل استخلافه وكونه منه منزلة هرون من موسى ومثل كون علي مولى من والاه فان كل مؤمن موال لله ورسوله ومثل كون براءة لا يبلغها الا رجل من بني هاشم فان هذا يشترك فيه جميع الهاشميين لما روي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض العهد ويحلها الا رجل من قبيلة المطاع

(الفصل العاشر) قال الرافضي ومنها ما روله أخطب خوارزم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا علي لو أن رجلا عبد الله عز وجل مثل ما أقام نوح في قومه وكان له مثل أحد ذهباً أنفق في سبيل الله ومضى عمره حتى حج ألف عام على قدميه ثم قتل بين الصفا والمروة مظلوما ثم لم يوالك يا علي لم يشم رائحة الجنة ولم يدخلها وقال رجل لسلطان ما أشد حبك يا علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أحب عليا فقد أحبني ومن أبغض عليا فقد أبغضني وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق الله من نور وجهه على سبعين ألف ملك يستغفرون له ولحيته الى يوم القيامة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب عليا قبل الله منه صلاته وصيامه وقيامه واستجاب دعاءه الا من أحب عليا أعطاه الله بكل عرق من بدنه مدينة في الجنة الا من أحب آل محمد آمن من الحساب والميزان والصراط الا من مات على حب آل محمد فأنا كفيله في الجنة مع الانبياء ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله وعن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زعم أنه آمن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وعن أبي برزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن جلوس ذات يوم والذي نفسي بيده لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأله تبارك وتعالى عن أربع عن عمره فيم أفناه وعن جسده فيم أبلاه وعن ماله ما اكتسبه وفيم أنفقته وعن جنبا أهمل البيت فقال له عرفنا آية حبكم من بعدك فوضع يده على رأس علي بن أبي طالب وهو الى جانبه فقال ان حبي من بعدى حب هذا وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله

يبدعه وهذا حق فهو مفتقر الى شئ مبين له يبدعه وهذا هو الغير الذي يفتقر اليه الممكن وكل ما افتقر الى شئ مبين له لم يكن موجودا بنفسه قطعاً أما اذا أريد بالغير الصفة اللازمة وأريد بالافتقار التلازم فمن أين يقال ان كل ما استلزم صفة لازمة له لا يكون موجودا بنفسه بل يفتقر الى مبدع مبين له وقد ذكرنا مثل هذا في غير موضع وبيننا أن لفظ الجزء والغير والافتقار والتركيب ألفاظ مجملة مؤهولة على الناس فاذا فسر مرادهم بها ظهر فسادها وليس هذا المقام مقام بسيط هذا ونحن هذا البرهان عندنا صحيح وهو أن كل ما سوى الله ممكن وكل ممكن فهو مفتقر الى المؤثر لان المؤثر لا يؤثر الا في حال حدوثه لكن يقرر ذلك بمقدمات لم يذكرها الرازي هنا كما بسط في موضع آخر وأما الجواب عن المعارضة بكون الرب عالما قادر الجوابه أن السوابع بذاته يراد به الذات الواجبة بنفسها المبدعة لكل ما سواها وهذا واحد ويراد به الموجود بنفسه الذي لا يقبل العدم وعلى هذا فالذات واجبة والصفات واجبة ولا محذور في تعدد الواجب بهذا التفسير كما لا محذور في تعدد القديم اذا أريد به مالا أول لوجوده وسواء كان ذاتا أو صفة لذات القديم بخلاف



ما اذا اريد بالقديم الذات القديمة الخالقة لكل شيء فهذا واحد لا اله الا هو وقدير بالواجب الموجود بنفسه القائم بنفسه وعلى هذا فالذات واجبة دون الصفات وعلى هذا فاذا قال القائل الذات مؤثرة في الصفات والمؤثر والاثر ذاتان قيل له لفظ التأثير يحمل اتعني بالتأثير هنا كونه ابداع الصفات وفعلها أم تعني به كون ذاته مستلزما لها فالاول ممنوع في الصفات والثاني مسلم والتأثير في المبدعات هو بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني بل قدينا في غير هذا الموضع أنه يمنع أن يكون مع الله شيء من المبدعات قديم بقدمه

(قال الرازي) في البرهان الخامس لو كان الجسم قديما لكان قدمه اما أن يكون عين كونه جسما واما مغاير الكونه جسما والقسمان باطلان فبطل القول بكون الجسم قديما انما قلنا انه لا يجوز أن يكون قدم الجسم عين كونه جسما لانه لو كان كذلك لكان العلم بكونه جسما علما بكونه قديما فكما أن العلم بكونه جسما ضروري لزم أن يكون العلم بكونه قديما ضروريا ولما بطل ذلك فسد هذا القسم وانما قلنا انه لا يجوز أن يكون قدم الجسم زائدا على كونه جسما لان ذلك الزائد ان كان قديما لزم أن يكون قدمه زائدا عليه ولزم السلسل وان كان حادثا فكل حادث فله اول وكل قديم

صلى الله عليه وسلم يقول وقد سئل بأي لغة خاطبك ربك ليلة المعراج فقال خاطبني بلغة على فالهمني أن قلت يا رب خاطبني أم على فقال يا محمد أنا نثني لست كالاشياء لا أقاس بالناس ولا أوصف بالاشياء خلقتك من نوري وخلقك عليا من نورك فاطلعت على سر اقلبك فلم أجد الى قلبك أحب من على خاطبتك بلسانه كما يطمئن قلبك وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن الرياض أقلام والبحر مداد والجن حساب والانس كتاب ما أحصوا فضائل علي بن أبي طالب وبالأستاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى جعل الاجر في فضائل علي لا يحصى كثرة فمن ذكر فضيلة من فضائله مقرا بها عفا الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومن كتب فضيلة من فضائله لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي لتلك الكتابة رسم ومن استمع فضيلة من فضائله عفا الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع ومن نظرفي كتاب من فضائله عفا الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر ثم قال النظر الى وجه أمير المؤمنين على عبادة وذكره عبادة ولا يقبل الله ايمان عبدا الا بولايته والبراءة من أعدائه وعن حكيم بن حزام عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمبارزة علي بن أبي طالب لعمر بن عبد وذي يوم الخندق أفضل من عمل أمتي الى يوم القيامة وعن سعد بن أبي وقاص قال أمر معاوية بن أبي سفيان سعد بالسب فأبى فقال ما منعك أن تسب علي بن أبي طالب قال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة منهن أحب الي من جراتي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي وقد خلفه في بعض مغاربه فقال له علي تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ترضي أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي وسمعت يوم خيبر يقول لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله قال فتناولنا فقال ادعوا لي عليا فإنه وبه رمد فبصق في عينه ودفع الراية اليه ففتح الله عليه وأنزلت هذه الآية فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال هؤلاء أهلي

(والجواب) أن أخطب خوارزم هذا المصنف في هذا الباب فيه من الاحاديث المكذوبة ما لا يحصى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث فضلا عن علماء الحديث وليس هو من علماء الحديث ولا ممن يرجع اليه في هذا الشأن البتة وهذه الاحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنها من المكذوبات وهذا الرجل قد ذكر أنه يذكر ما هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم فكيف يذكر ما أجعوا على أنه كذب موضوع ولم يرو في شيء من كتب الحديث المعتمدة ولا صححه أحد من أئمة الحديث والعشرة الاولى كلها كذب الى آخر حديث قبله لعمر بن عبد وذي وأما حديث سعد لما أمر معاوية بالسب فأبى فقال ما منعك أن تسب علي بن أبي طالب فقال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة منهن أحب الي من جراتي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي وقد خلفه في بعض مغاربه فقال له علي تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ترضي أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي ليس من خصائصه فانه استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاستخلاف أكمل من غيره ولهذا قال له علي تخلفني مع النساء والصبيان لان النبي صلى الله عليه وسلم كان في كل غزوة يترك بالمدينة رجالا من المهاجرين والانصار الا في غزوة تبوك فانه أمر المسلمين جميعهم بالاضطرار فلم يتخلف

بالمدينة الاعاص أو معدور غير النساء والصبيان ولهذا كره على الاستخلاف وقال أتخلفني مع النساء والصبيان يقول تتركني مخافا لا تستحبني معك فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن الاستخلاف ليس نقصا ولا غضاضة فان موسى استخلف هرون على قومه لأمانته عنده وكذلك أنت استخلفك لأمانتك عندي لكن موسى استخلف نبيا وأنا لاني بعدى وهذا تشبيه في أصل الاستخلاف فان موسى استخلف هرون على جميع بني اسرائيل والنبي صلى الله عليه وسلم استخلف عليا على قليل من المسلمين وجهورهم استحبهم في الغزاة وشبهه بهرون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر هذا ابراهيم وعيسى وهذا نوح وموسى فان هؤلاء الاربعة أفضل من هرون وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي مع أن استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبه فلم يكن الاستخلاف من الخصائص ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص وكذلك قوله لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله قال فتناولنا فقال ادعوا لي عليا فأتاه وبه رمق فبصق في عينه ودفع الراية اليه ففتح الله على يديه وهذا الحديث أصح ما روي لعلي من الفضائل أخرجه في الصحيحين من غير وجه وليس هذا الوصف مختصا بالائمة ولا بعلي فان الله ورسوله يحب كل مؤمن تقى وكل مؤمن تقى يحب الله ورسوله لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين يتبرؤن منه ولا يتولونه ولا يحبونه بل قد يكفرونه أو يفسقونه كالخوارج فان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم فان الخوارج تقول في علي مثل ذلك لكن هذا باطل فان الله ورسوله لا يطلق هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافرا وبعض أهل الأهواء من المعتزلة وغيرهم وبعض الرواية ومن كان على هواهم الذين كانوا يفضونه ويسبونه وكذلك حديث المباهلة شركه فيه فاطمة والحسن والحسين كما شركه في حديث الكساء فعلم أن ذلك لا يختص بالرجال ولا بالذكور ولا بالائمة بل يشركه فيه المرأة والصبي فان الحسن والحسين كانا صغيرين عند المباهلة فان المباهلة كانت لما قدم وقد نجران بعد فتح مكة سنة تسع أو عشر والنبي صلى الله عليه وسلم مات ولم يكمل الحسين سبع سنين والحسن أكبر منه بخمسة وأما دعا هؤلاء لأنه أمر أن يدعو كل واحد الاقربين والابناء والنساء والانفس فدعا الواحد من أولئك أبناءه ونسائه وأخص الرجال به نسبا وهؤلاء أقرب الناس الى النبي صلى الله عليه وسلم نسبا وان كان غيرهم أفضل منهم عنده فلم يؤمر أن يدعو أفضل أتباعه لان المقصود أن يدعو كل واحد منهم أخص الناس به لما في جيلة الانسان من الخوف عليه وعلى ذريته الاقربين اليه ولهذا خصهم في حديث الكساء والدعاء لهم والمباهلة مبناها على العدل فأولئك أيضا يحتاجون أن يدعو أقرب الناس اليهم نسبا وهم يخافون عليهم ما لا يخافون على الاجانب ولهذا امتنعوا من المباهلة لعلمهم بأنه على الحق وانهم اذا باهلوه حقت عليهم لعنة الله وعلى الاقربين اليهم بل قد يحذر الانسان على ولده ما لا يحذر على نفسه فان قبل اذا كان ماصح من فضائل علي رضي الله عنه كعوله صلى الله عليه وسلم لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وقوله أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى وقوله اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ليس من خصائصه بل له فيه شركاء فلماذا تمنى بعض الصحابة أن يكون له ذلك كما روي عن سعد وعن عمر والجواب أن في ذلك شهادة

فلا أول له فلو كان قدم الشئ من عبارة عن ذلك الحادث للزم أن يكون ذلك الشئ له أول وأن لا يكون له أول وهو محال ثم قال فان عارضوا بكونه حادثا قلنا الحدوث عبارة عن مجموع الوجود الحاصل في الحادث والعدم السابق ولا بعد حصول العلم بالوجود الحاصل مع الجهل بالعدم السابق بخلاف القديم فانه لا معنى له الانفس وجوده فظهر الفرق ثم قال وهذا وجه جدل فيه مباحثات دقيقة قال وليكن هذا آخر كلامنا في شرح دلائل حدوث الاجسام قلت قال الارموي لقاتل أن يقول ضعف الاصل والجواب لا يخفى اه قلت قديين في غير هذا الموضع فساد مثل هذه الحجة من وجوه وهي مبنية على أن القديم هل هو قديم يقدم أم لا فذهب ابن كلاب والاشعري في أحد قوليه وطائفة من الصقاتية أنه قديم يقدم ومذهب الاشعري في القول الآخر والقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي علي بن أبي موسى وأبي المعالي الجويني وغيرهم ليس كذلك وهم متنازعون في البقاء فقول الاشعري وطائفة معه أنه باق ببقاء وهو قول الشريف وأبي علي بن أبي موسى وطائفة وقول القاضي أبي بكر وطائفة كالقاضي أبي يعلى ونحوه في ذلك وحقيقة الامر أن النزاع في هذه المسئلة اعتباري لفظي كما دبسط في غير هذا الموضع



وهو متعلق بمسائل الصفات هل هي زائدة على الذات أم لا وحقيقة الامر أن الذات ان أريد بها الذات الموجودة في الخارج فتلك مستلزمة لصفاتهما تمتع وجودها بدون تلك الصفات وإذا قدر عدم اللازم لم عدم الملزوم فلا يمكن فرض الذات الموجودة في الخارج منفكة عن لوازمها حتى يقال هي زائدة أو ليست زائدة لكن يقدر ذلك تقدير في الذهن وهو القسم الثاني فإذا أريد بالذات ما يقدر في النفس مجردا عن الصفات فلا ريب أن الصفات زائدة على هذه الذات المقدرة في النفس ومن قال من متكلمة أهل السنة ان الصفات زائدة على الذات فتحقيق قوله أنها زائدة على ما أثبتته المنارعون من الذات فانهم أثبتوا ذاتا مجردة عن الصفات ونحن نثبت صفاتها زائدة على ما أثبتوه هم لا أن نجعل في الخارج ذاتا قائمة بنفسها ونجعل الصفات رائدة عليها فان الحي الذي يتمتع أن لا يكون الاحياء كيف تكون له ذات مجردة عن الحياة وكذلك ما لا يكون الاعلى مقديرا كيف تكون ذاته مجردة عن العلم والقدرة والذين فرقوا بين الصفات النفسية والمعنوية قالوا القسام بالنفس والقدم ونحو ذلك من الصفات النفسية بخلاف العلم

(١) لعبد الله جمار كذا في النسخ ولم نعتز عليه فقرر كتبه محكمه

الذي صلى الله عليه وسلم على بايمانه باطنا وظاهرا وأثبتا لموالاته الله ورسوله ووجوب موالاة المؤمنين له وفي ذلك رد على النواصب الذين يعتقدون كفره أو فسقه كالحوارج المارقين الذين كانوا من أعبد الناس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم وهؤلاء يكفرونه ويستحلون قتله ولهذا قتله واحد منهم وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي مع كونه كان من أعبد الناس وأهل العلم والسنة يحتاجون الى اثبات ايمان على وعدله ودينه الرد على هؤلاء أعظم مما يحتاجون الى مناظرة الشيعة فان هؤلاء أصدق وأدين والشبهة التي يحتجون بها أعظم من الشبهة التي تحتج بها الشيعة كما أن المسلمين يحتاجون في أمر المسيح صلوات الله وسلامه عليه الى مناظرة اليهود والنصارى فيحتاجون أن يتفواعنه ما يربيه به اليهود من أنه كاذب ولد زنا والى نفي ما تدعيه النصارى من الالهية وجدل اليهود أشد من جدل النصارى ولهم شبه لا يقدر النصارى أن يجيبوه هم عنها وانما يجيبهم عنها المسلمون كما أن للنواصب شبهة لا يمكن الشيعة أن يجيبوها عنها وانما يجيبهم عنها أهل السنة فهذه الاحاديث الصحيحة المثبتة لايمان على باطنا وظاهرا رد على هؤلاء وان لم يكن ذلك من خصائصه كالتصوص الدالة على ايمان أهل بدر وبيعة الرضوان باطنا وظاهرا فان فيها ردا على من ينزع في ذلك من الروافض والخوارج وان لم يكن ما يستدل به من خصائص واحد منهم وإذا شهد النبي صلى الله عليه وسلم لمعين بشهادة أو دعه الله بدعاء أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة أو مثل ذلك الدعاء وان كان النبي صلى الله عليه وسلم يشهد بذلك لخلق كثير ويدعو به لخلق كثير وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس بن شماس وعبد الله بن سلام وغيرهما وان كان قد شهد بالجنة لآخرين والشهادة بمحبة الله ورسوله (١) لعبد الله جمار الذي ضرب في الخروان شهد بذلك لمن هو أفضل منه وكشهادته لعمر بن تغلب بأنه ممن لا يعطيه لما في قلبه من الغنى والخير لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اني لاعطي رجالا وأدع رجالا والذي أدع أحب الى من الذي أعطي أعطي رجالا لما في قلوبهم من الهلع والجزع وأكل رجالا الى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب وفي الحديث الصحيح لما صلى على الميت قال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وقه فتنة القبر وعذاب النار وأفسح له في قبره ونور له فيه قال عوف بن مالك فتمت أن أكون أنا ذلك الميت وهذا الدعاء ليس مختصا بذلك الميت

(العصا الحادي عشر) قال الرافضي وعن عامر بن واثلة قال كنت مع علي وهو يقول اللهم لا تخن عليكم بما لا يستطيع عربكم ولا يحبسكم تغيير ذلك ثم قال أنشدكم بالله أيها النفر جميعا فيكم أحد وحد الله تعالى قبلي قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر الطيار في الجنة مع الملائكة غيري قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم أحد له عم مثل عمي حمزة أسد الله وأسدرسوله سيد الشهداء غيري قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت محمد سيدة نساء أهل الجنة غيري قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم من له سبطان مثل سبطي الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة غيري قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم أحد ناجى رسول الله صلى الله عليه وسلم

معاوية وكان عمرو بن العاص قد استخلف رجلا يقال انه خارجة ففتر به القاتل يظنه عمرا  
فقتله فبين انه خارجة فقال أردت عمرا وأراد الله خارجة فصار مثلا ومثل هذا كثيرا يظنه  
كثير من الجهال وأهل العلم بالمنقولات يعلمون خلاف ذلك (الوجه الثاني) أن نقول في نفس  
هذا الحديث ما يدل على أنه كذب من وجوه كثيرة فإن فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما كان بغدير يمد يده نجا نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيدي علي وقال من كنت مولاه فعلي مولاه  
وان هذا فدشاع وطار بالبلاط وبلغ ذلك الحرث بن النعمان الفهرى وأنه أتى النبي صلى الله عليه  
وسلم على ناقته وهو في الأبطح وأتى وهو في ملا من الصحابة فذكر أنهم امتثلوا أمره بالشهادتين  
والصلاة والزكاة والصيام والحج ثم قال ألم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا وقلت  
من كنت مولاه فعلي مولاه وهذا منك أو من الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو من أمر الله  
فولى الحرث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر  
علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم فواصل إليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته  
وخرج من دبره فقتله وأنزل الله سائل سائل بعذاب واقع للكافرين الآية (فيقال) لهؤلاء  
الكذابين أجمع الناس كلهم على أن ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم بغدير خم كان مرجعه من  
حجة الوداع والشيععة تسلم هذا وتجعل ذلك اليوم عيدا وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة  
والنبي صلى الله عليه وسلم لم يرجع إلى مكة بعد ذلك بل رجع من حجة الوداع إلى المدينة وعاش  
تمام ذي الحجة والمحرم وصفر وتوفي في أول ربيع الأول وفي هذا الحديث يذكر أنه بعد أن قال  
هذا بغدير خم وشاع في البلاد جاءه الحرث وهو بالأبطح والأبطح بمكة فهذا كذب جاهل لم يعلم  
متى كانت قصة غدير خم فإن هذه السورة سورة سأل سائل بمكة باتفاق أهل العلم نزلت بمكة  
قبل الهجرة فهذه نزلت قبل غدير خم بعشرين أو أكثر من ذلك فكيف نزلت بعده وأيضا  
قوله وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك في سورة الانفال وقد نزلت بيد بالاتفاق  
قبل غدير خم بسنين كثيرة وأهل التفسير متفقون على أنها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي  
صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة كآبي جهل وأمناله وأن الله ذكر نبيه بما كانوا يقولون بقوله  
وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أي اذكر قولهم  
كقوله وإذا قال ربك لللائكة واذعدوت من أهلك ونحو ذلك يأمره بأن يذكر كل ما تقدم  
فدل على أن هذا القول كان قبل نزول هذه السورة وأيضا فانهم لما استفتحوا بين الله أنه لا ينزل  
عليهم العذاب ومحمد صلى الله عليه وسلم فيهم فقال وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من  
عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ثم قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم  
وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون واتفق الناس على أن أهل مكة لم تنزل عليهم  
حجارة من السماء لما قالوا ذلك فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب القيل ومثل هذا  
مما تتوفر الهمم والدواعي على نفيه ولو أن الناقل طائفة من أهل العلم فلما كان هذا لا يرويه  
أحد من المصنفين في العلم لا المسند ولا الصحيح ولا الفضائل ولا التفسير ولا السير ونحوها إلا  
ما يروى بمثل هذا الاسناد المنكر علم أنه كذب وباطل وأيضا فقد ذكر هذا في الحديث  
أن هذا القائل أمر عيسى السلام الخس وعلى هذا فقد كان مسلما فانه قال فقبلنا منك ومن  
المعلوم بالضرورة أن أحدا من المسلمين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبه هذا وأيضا  
فهذا الرجل لا يعرف في الصحابة بل هو من جنس الاسماء التي يذكرها الطريقة من جنس

يحب الذين يحبونه فهو المستحق  
أن يكسبون هو المحبوب المألوف  
المعبود وان يكون غاية كل حب  
كيف وهو سبحانه الذي يحمده نفسه  
ويثنى على نفسه ويحب الحمد من  
خلقه كما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم في الحديث الصحيح لا أحد  
أحب إليه المدح من الله وقال  
له الأسود بن سريع يا رسول الله  
اني حدثت ربي بحماد فقال ان  
ربك يحب الحمد وفي الحديث  
الصحيح أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقول في سجوده اللهم  
اني أعوذ برضائك من سخطك  
وبعافائك من عقوبتك وبك  
منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما  
أثنيت على نفسك وقد روى أنه  
كان يقول ذلك في آخر الوتر فهو  
المتنى على نفسه وهو كما أثنى على  
نفسه إذا فضل خلقه لا يحصى ثناء  
عليه والثناء تكرر بالحامد  
وتثنيها كما في الحديث الصحيح عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
إذا قال العبد الحمد لله رب العالمين  
قال الله حمدي عبدي فإذا قال  
الرحمن الرحيم قال أثنى على  
عبدي فإذا قال مالك يوم الدين  
قال مجدني عبدي وفي الحديث  
الصحيح عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه كان إذا رفع رأسه من  
الركوع قال ربنا ولك الحمد ملء  
السموات وملء الأرض وملء  
ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد  
أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد



العلم بكونه رب العالمين يستلزم العلم بقدمه لكن ليس العلم بنفس الربوبية هو العلم بنفس القدم بل قد يقوم العلم الاول بالنفس مع ذهولها عن الثاني وقد يشك الشاك في قدمه مع العلم بأنه ربه ويخطر له أن للرب ربا حتى يتبين له فساد ذلك وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الحديث الصحيح في قوله ان الشيطان يأتي أحدكم فيقول من خلق كذا فيقول الله فيقول فمن خالق الله فاذا وجد ذلك أحدكم فليستعذ بالله ولينته وقد بسطت هذا في موضع آخر كما سيأتي ان شاء الله والمقصود هنا ان هذه البراهين الخمسة التي اخرجها على حدوث الاجسام قديين أصحابه المعظمون له ضعفها بل هو نفسه أيضا بين ضعفها في كتب أخرى مثل المطالب العلية وهي آخر ما صنفه وجمع فيها غاية علومه والمباحث المشرقية وجعل منتهى نظره وبحشه تضعيفها وقد بسط الكلام على هذا في مواضع وبين كلام السلف والائمة في هذا الموضع كالامام أحمد وغيره وكلام النظار الصفاتية كابي محمد بن كلاب وغيره وأن القائل اذا قال عبد الله ودعوت الله وقال الله خالق كل شيء ونحو ذلك فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات ليست الصفات خارجة عن مسمى اسمه ولا زائدة على ذلك بل هي داخله في مسمى اسمه ولهذا قال

صلى الله عليه وسلم ما سألت الله شيئا الا وسألت الله مثله غيري قالوا اللهم لا ومتها ما رواه ابو عمر الزاهد عن ابن عباس قال اُعلى أربع خصال ليست لأحد من الناس غيره هو أول عربي وعجمي صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف وهو الذي صبر معه يوم حنين وهو الذي غسله وأدخله قبره وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال مررت ليلة المعراج بقوم تشرشوا أشداً فقلت يا جبريل من هؤلاء قال قوم يقطعون الناس بالغيبة قال ومررت بقوم قد وضوا فقلت يا جبريل من هؤلاء قال هؤلاء الكفار قال ثم عدلنا عن الطريق فلما انتهينا الى السماء الرابعة رأيت عليا يصلي فقلت يا جبريل هذا علي قد سبقنا قال لا ليس هذا عليا قلت فمن هذا قال ان الملائكة المقربين والملائكة الكروبين لما سمعت فضائل علي وخاصة وسمعت قولك فيه أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي اشتاقت الى علي فخلق الله تعالى لهاملكا على صورة علي فاذا اشتاقت الى علي جاءت الى ذلك المكان فكأنها قد رأت عليا وعن ابن عباس قال ان المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط أنا الفتي ابن الفتي أخو الفتي قال فقوله أنا الفتي يعني هوقي العرب وقوله ابن الفتي يعني ابراهيم من قوله سمعنا فتي يذكرهم يقال له ابراهيم وقوله أخو الفتي يعني عليا وهو معنى قول جبريل في يوم بدر وقد عرج الى السماء وهو فرح وهو يقول لاسيف الاذوالفقا رولا فتي الاعلى وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رأيت أباذر وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبوذر لو صمت حتى تكونوا كالآوتار وصليتم حتى تكونوا كالحنايا ما نفعكم ذلك حتى تحبوا عليا

(والجواب) أما قوله عن عامر بن واثله وما ذكره يوم الشورى فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولم يقل علي رضي الله عنه يوم الشورى شيئا من هذا ولا ما يشابهه بل قال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لئن أمرتك لتعدلن قال نعم قال وان يايعت عثمان لتسمعن وتطيعن قال نعم وكذلك قال لعثمان ومكث عبد الرحمن ثلاثة أيام يشاور المسلمين فتي الصحيحين وهذا لفظ البخاري عن عمرو بن ميمون في مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم قال الزبير قد جعلت أمرى الى علي وقال طلحة قد جعلت أمرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى الى عبد الرحمن فقال عبد الرحمن أيكم تبرا من هذا الامر فنجعله اليه والله عليه والاسلام لينظرن أفضلهم في نفسه فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن أتجعلونه الى والله على أن لا آلو عن أفضلكم قال نعم فأخذ بيده أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الاسلام ما قد علمت فأنه عليك لئن أمرتك لتعدلن ولئن أمرت عليك لتسمعن ولتطيعن ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان وفي حديث المسور قال المسور ان الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فقتلوا فقال عبد الرحمن ابن عوف لست بالذي أتكلّم في هذا الامر ولكنكم ان شئتم اخترت لكم منكم ففعلوا ذلك الى عبد الرحمن فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم مال الناس الى عبد الرحمن يشاورونه في تلك الاسالي حتى اذا كانت الليلة التي أصبحنا منها فبايعنا عثمان قال المسور طرفني عبد الرحمن بعد هجعة من الليل فضرب الباب حتى استيقظت فقال أراك نائما فواتته ما اكتبحت في هذه الثلاث بكبير نوم انطلق فادع الزبير وسعد فدعوتهم ماله فسارهما ثم دعاني فقال ادع لي عليا فدعوته فأتانا حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح فلما صلى الناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر

أرسل لمن كان حاضرا من المهاجرين والانصار وأرسل إلى أمراء الاجناد وكانوا أوفوا تلك الحجة مع عمر فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي اني قد تطرقت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعل علي نفسك سبيلا فقال أبايعك على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس والمهاجرون والانصار وأمراء الاجناد والمسلمون هذا لفظ البخاري \* وفي هذا الحديث الذي ذكره هذا الرافضي أنواع من الأكاذيب التي نزه الله تعالى عليا عنها مثل احتجاجه بأخيه وعمة وزوجته وعلى رضى الله عنه أفضل من هؤلاء وهو يعلم أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم ولو قال العباس هل فيكم مثل أخي حمزة ومثل أولاد أخوتي محمد وعلي وجعفر لكانت هذه الحجة من جنس تلك بل احتجاج الإنسان ببني أخوته أعظم من احتجاجه بعمة ولو قال عثمان هل فيكم من تزوج بنتي نبي لكان من جنس قول القائل هل فيكم من زوجته مثل زوجتي وكانت فاطمة قد ماتت قبل الشورى كما ماتت زوجة عثمان فانها ماتت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بسنة أشهر وكذلك قوله هل فيكم أحده ولد كولد وفيه أكاذيب متعددة مثل قوله ما سألت الله شيئا الا وسألتك مثله وكذلك قوله لا يؤدي عني الاعلى فن الكذب وقال الخطابي في كتاب شعار الدين قوله لا يؤدي عني الارجل من أهل بيتي هوشى جاء به أهل الكوفة عن زيد بن بشيع وهو منهم في الرواية منسوب إلى الرقص وعامة من بلغ عنه غير أهل بيته فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الاسلام ويعلم الانصار القرآن ويفقههم في الدين وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك وبعث معاذ بن أبي موسى إلى اليمن وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه الارجل من أهل بيته وأما حديث ابن عباس ففيه أكاذيب منها قوله كان لواؤه معه في كل زحف فان هذا من الكذب المعلوم اذ لو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم أحد مع مصعب بن عمير باتفاق الناس ولواؤه يوم الفتح كان مع الزبير بن العوام وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركز رايته بالجحون فقال العباس للزبير بن العوام أهاهنا أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركز الراية أخرجه البخاري في صحيحه وكذلك قوله وهو الذي صبر معه يوم حنين وقد علم أنه لم يكن أقرب إليه من العباس بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب والعباس أخذ بلجام بقلته وأبو سفيان بن الحرث أخذ بركبه وقال له النبي صلى الله عليه وسلم ناد أصحاب السمرة قال فقلت بأعلى صوتي أين أصحاب السمرة فوالله كأن عطفهم على حين سمعوا صوتي عطفا البقر على أولادها فهالوا بالبيك بالبيك والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ونزل عن بقلته وأخذ كفاه من حصي فرمى بها القوم وقال انهزموا ورب الكعبة قال العباس فوالله ما هو الا أن رماهم فازلت أرى حذهم كلبا وأمرهم مدبري حتى هزمهم الله أخرجه في الصحيحين وفي لفظ البخاري قال وأبو سفيان أخذ بلجام بقلته وفيه قال العباس لزمنا أنا وأبو سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلم نفارقه وأما غسله صلى الله عليه وسلم وادخاله قبره فاشترك فيه أهل بيته كالعباس وأولاده ومولاه شقران وبعض الانصار لكن كان علي يباشر الغسل والعباس حاضر لجلالة العباس وأن عليا أولاهم مباشرة ذلك وكذلك قوله هو أول عربي وعجمي صلى ينقض ما هو المعروف عن ابن عباس

(فصل) وأما حديث المعراج وقوله فيه ان الملائكة المقربين والملائكة الكروبيين

أحمد فيما صنفه في الرد على الجهمية نفاة الصفات قالوا اذا قلتم الله وعلمه والله وقدرته والله ونوره قلتم بقول النصارى فقال لا نقول الله وعلمه والله وقدرته والله ونوره ولكن الله بعلمه وقدرته ونوره هو الله واحد فبين أحمد أنا لا نعطف صفاته على مسمى اسمه العطف المشعر بالمغايرة بل تنطق بما بين أن صفاته داخلية في مسمى اسمه ولما ناطره الجهمية في محنته المشهورة فقال له عبد الرحمن بن اسحق القاضي ما تقول في القرآن أهو الله أم غير الله يعني ان قلت هو الله فهذا باطل وان قلت غير الله فما كان غير الله فهو مخلوق فأجابه أحمد بالمعارضة بالعلم فقال ما تقول في علم الله أهو الله أم غير الله فقال في علمه أقول في كلامه ما أقوله في علمه وسائر صفاته وبين ذلك في رده على الجهمية بأننا نطلق لفظ الغير نفيا ولا اثباتا اذ كان لفظا مجازيا يراد به غير الشيء ما بينه وصارت مفارقة له ويراد بغيره ما أمكن تصويره بدون تصويره ويراد به غير ذلك وعلم الله وكلامه ليس غير الذات بالمعنى الاول وهو غيرها بالمعنى الثاني (١) ولكن ليس غير الله بالمعنى الاول وأما كونه غير الله بالمعنى الثاني ففيه

(١) قوله ولكن ليس غير الله بالمعنى الاول كذا في الاصل ولعل فيه سقطا من النسخ والاصل ولكن كونه ليس غير الله بالمعنى الاول فعلى اطلاقه وأما كونه الخ تأمل كتبه مصححه



لما سمعت فضائل علي وخاصة وقول النبي صلى الله عليه وسلم أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى اشتاقت إلى علي فخلق الله لها ملكا على صورة علي

(فالجواب) أن هذا من كذب الجهال الذين لا يحسنون أن يكذبوا فإن المعراج كان بمكة قبل الهجرة بإجماع الناس كما قال تعالى سبحان الذي أسمى بعبد ملبلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله ليريه من آياته أنه هو السميع البصير وكان الأسراء من المسجد الحرام وقال والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى إلى قوله أقمه دارونه على ما يرى وله دراهم نزهة أخرى عند سدة المنتهى إلى قوله أفرأيت اللات والعزى وهذا كله نزل بمكة بإجماع الناس وقوله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى قاله في غزوة تبوك وهي آخر الغزوات عام تسع من الهجرة فكيف يقال أن الملائكة ليلة المعراج سمعوا قوله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى ثم قد علم أن الاختلاف على المدينة مشترك فكل الاختلافات التي قبل غزوة تبوك وبعد تبوك كان يكون بالمدينة رجال من المؤمنين المطيعين يستخلف عليهم وغزوة تبوك لم يكن فيها رجل مؤمن مطيع إلا من عذره الله ممن هو عاجز عن الجهاد فكان المستخلف عليهم في غزوة تبوك أقل وأضعف من المستخلف عليهم في جميع أسفاره ومغازيه وعمره ووجهه وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة قريبا من ثلاثين سفرة وهو يستخلف فيها من يستخلفه كما استخلف في غزوة الأبواء سعد بن عباد واستخلف في غزوة بواط سعد بن معاذ ثم لما رجع وخرج في طلب كرز بن جابر الفهري استخلف زيد بن حارثة واستخلف في غزوة العشيرة أباسلة ابن عبد الأشهل وفي غزوة بدر استخلف ابن أم مكتوم واستخلفه في غزوة قرة الكدر ولما ذهب إلى بني سليم وفي غزوة حراء الأسد وغزوة بني النضير وغزوة بني قريظة واستخلفه لما خرج في طلب اللعاح التي استاقها عينة بن حصن وفودي في ذلك اليوم يا خيل الله اركبي وفي غزوة الحديبية واستخلفه في غزوة الفتح واستخلف أبا لبابة في غزوة بني قينقاع وغزوة السويق واستخلف عثمان بن عفان في غزوة غطفان التي يقال لها غزوة أنمار واستخلفه في غزوة ذات الرقاع واستخلف ابن رواحة في غزوة بدر الموعود واستخلف سباع بن عرفة الغفاري في غزوة دومة الجندل وفي غزوة خيبر واستخلف زيد بن حارثة في غزوة المريسيع واستخلف أبا رهم في غزوة القضيبة وكانت تلك الاختلافات أكمل من اختلاف علي رضي الله عنه عام تبوك وكلهم كانوا منة بمنزلة هرون من موسى إذا المراد التشبيه في أصل الاختلاف وإذا قيل في تبوك كان السفر بعيدا قيل ولكن كانت المدينة وما حولها أسلم يكن هناك عدو يخاف لا هم كلهم أسلموا ومن لم يسلم ذهب وفي غير تبوك كان العدو موجودا حول المدينة وكان يخاف علي من بها فكان خليفته يحتاج إلى مزيد اجتهاد لا يحتاج إليه في الاختلاف في تبوك

(فصل) وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط أما الفتى ابن الفتى أخو الفتى قال فقوله أبا الفتى يعني فتى العرب وقوله ابن الفتى يعني إبراهيم الخليل من قوله سمعنا فتى يذكركم يقال له إبراهيم وقوله أخو الفتى يعني عليا وهو معني قول جبريل في يوم بدر وقد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي فإن هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة الموضوعات باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكتبه معروف من غير جهة الإسناد من وجوه منها أن لفظ الفتى في الكتاب والسنة ولغة العرب ليس هو من أسماء المدح كما ليس هو من أسماء الذم ولكنه بمنزلة الشاب

تفصيل فإن أريد بتصوره معرفته المعروفة الواجبة الممكنة في حق العبد فلا يعرفه هذه المعرفة من لم يعرف أنه حي عليم قادر متكلم فلا يمكن تصور معرفته بدون صفاته فلا تكون مغايرة لمسمى اسمه وإن أريد أصل التصور وهو الشعور به من بعض الوجوه فقد يشعر به من لا يخطر له حينئذ أنه حي ولا عليم ولا متكلم فتكون صفاته مغايرة له بالاعتبار الثاني وأجاب أحد أيضا بأن الله لم يسم كلامه غيرا ولا قال أنه ليس بغير يعني والقائل إذا قال ما كان غير الله أو سوى الله فهو مخلوق فإن احتج على ذلك بالسمع فلا بد أن يكون مندرجا هذا اللفظ في كلام الشارع وليس كذلك وإن احتج بالعقل فالعقل إنما يدل على خلق الأمور المباشرة له وأما صفاته القائمة بذاته فليست مخلوقة والذين يجعلون كلامه مخلوقا يقولون هو بائن عنه والعقل يعلم أن كلام المتكلم ليس ببائن عنه وبهذا التفصيل يظهر أيضا التخلل فيما ذكره من الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية بأن الذاتية لا يمكن تقدير الذات في الذهن بدون تقديرها بخلاف المعنوية فإنه يقال لهم ما تعنون بتقدير الذات في الذهن أو تصور الذات أو نحو ذلك من الالفاظ أتعنون به أصل الشعور والتصور والمعرفة ولهم بعض الوجوه أم تريدون به التصور

والكهل والشيخ ونحو ذلك والذين قالوا عن ابراهيم سمعنا قتي يذكرهم يقال له ابراهيم هم الكفار ولم يقصدوا مدحه بذلك وانما القتي كالشباب الحدث ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أن يفخر بجده أو ابن عمه ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يواخ عليا ولا غيره وحديث المؤاخاة لعلي ومؤاخاة أبي بكر لعمر من الأكاذيب وانما آخى بين المهاجرين والانصار ولم يواخ بين مهاجري ومهاجري ومنها أن هذه المتأداة يوم بدر كذب ومنها أن ذا الفقار لم يكن لعلي وانما كان سيفاً من سيوف أبي جهل غنمه المسلمون منه يوم بدر فلم يكن يوم بدر ذو الفقار من سيوف المسلمين بل من سيوف الكفار كما روى ذلك أهل السنن فروى الامام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل سيف ذى الفقار يوم بدر ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد النبوة كهلاً قد تعدى سن الثمان

(فصل) وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي فهو موقوف عليه فلا يحتج به مع أنه نقله عن أبي ذر وفيه نظر ومع هذا خفي على واجب وليس ذلك من خصائصه بل علينا أن نحبه كما علينا أن نحبه عثمان وعمر وأبا بكر وأن نحبه الانصار في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية الايمان حب الانصار وآية التفاق بغض الانصار وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال انه لعهد النبي الاخي الى أنه لا يحبني الا مؤمن ولا يبغضني الا منافق

(فصل) قال الرافضي ومنها ما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حب علي حسنة لا يضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة

والجواب أن كتاب الفردوس فيه من الاحاديث الموضوعات ما شاء الله ومصنفه شرويه بن شهر بار الديلي وان كان من طلبة الحديث ورواته فان هذه الاحاديث التي جمعها وحذف أسانيدھا بقلها من غير اعتبار لصحتها وضعفها وموضوعها فلهذا كان فيه من الموضوعات احاديث كثيرة جدا وهذا الحديث مما يشهد المسلم بان النبي صلى الله عليه وسلم ما يقوله فان حب الله ورسوله أعظم من حب علي والسيدات تضرع ذلك وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب عبد الله بن جابر في الخرج وقال انه يحب الله ورسوله وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله والسيدات تضرعه وقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الشرك يضر صاحبه ولو أحب علي بن أبي طالب فان أباه أبا طالب كان يحبه وقد ضربه الشرك حتى دخل النار والغالية يقولون انهم يحبونه وهم كفار من أهل النار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ولو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها وقد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن الرجل لو سرق لقطعت يده وان كان يحب عليا ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليا ولو قتل لأقيد بالمقتول وان كان يحب عليا وحب النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من حب علي ولو ترك رجل الصلاة والزكاة وفعل الكبائر لضره ذلك مع حب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يضره ذلك مع حب علي ثم من المعلوم أن المحبين له الذين رأوه وقابلوا معه أعظم من غيرهم وكان هودا غما يذمهم ويعيبهم ويطعن عليهم ويتبرأ من فعلهم ودعا الله عليهم أن يبدلهم خيرا منهم ويبدلهم به شرارهم (٢) ولولم تكن الذنوب بهم يتخادهم في القتال معه ومعصيتهم لامره فاذا كان أولئك خيار الشيعة وعلى بين أن تلك الذنوب تضرهم فكيف بما هو أعظم منهم من هوشر من أولئك وبالجملة هذا القول كفر ظاهر يستتاب صاحبه ولا يجوز أن يقول هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر وكذلك قوله وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة فان من أبغضه ان كان كافرا

والمعرفة والشعور الواجب أو الممكن أو التامة فان عنيتم الاول فما من صفة تذكر الا ويمكن أن يشعر الانسان بالذات مع عدم شعوره بها وقد يذكر العبد ربه ولا يخطر له حينئذ كونه قد عاين ربه ولا ياقبأ بديا ولا واجب الوجود بنفسه ولا قائما بنفسه ولا غير ذلك وكذلك قد يخطر له ما يشاهده من الاجسام ولا يخطر له كونه متجيزا أو غير متجيز وان عنيتم الثاني فمعلوم أن الانسان لا يكون عارفا بالله المعرفة الواجبة في الشرع ولا المعرفة التي تمكن بني آدم ولا المعرفة التامة حتى يعلم أنه حي عليم قدير ويمتنع لمن يكون عارفا بان الله متصف بذلك اذا خطر بباله ذاته وهذه الصفات أن يمكن تقدير ذاته موجودة في الخارج بدون هذه الصفات كما يمتنع أن يقدر ذاته موجودة في الخارج بدون أن تكون قد عت واجبة الوجود قائمة بنفسها بجميع صفاته تعالى اللازمة لذاته (١) يمتنع مع تصور الصفة والموصوف والمعرفة بلزوم الصفة للموصوف يمتنع أن يقدر امكان وجود الذات بدون الصفات اللازمة لها مع العلم بالزوم وان قدر عدم العلم بالزوم أو عدم خطور الصفات اللازمة بالبال فيمكن خطور الذات بالبال بدون شيء من هذه الصفات

(١) قوله يمتنع مع تصور الى قوله يمتنع أن يقدر هكذا في الاصل ولعل في العبارة تكرارا أو نقصا فانظر (٢) ولولم تكن الذنوب بهم الخ كذا في الاصل ويحرر كتبه معصمه



واذا علم لزوم بعض الصفات دون بعض فما علم لزومه لا يمكن تقدير وجود الذات دونها وما لم يعلم لزومه أمكن الذهن أن يقدر وجوده دون وجود تلك الصفة التي لم يعلم لزومها لكن هذا الامكان معناه عدم العلم بالامتناع لا العلم بالامكان في الخارج اذ كل ما لم يعلم الانسان عدمه فهو ممكن عنده امكانا ذهنيا بمعنى عدم علمه بامتناعه لا امكانا خارجيا بمعنى أنه يعلم امكانه في الخارج وفرق بين العلم بالامكان وعدم العلم بالامتناع وكثير من الناس يشبه عليه هذا هذا فاذا تصور ما لا يعلم امتناعه أو شئ عنه قال هذا ممكن وهذا غير ممكن وهذا لو فرض وجوده لم يكن من فرضه محال واذا قيل له قولك أنه لو فرض وجوده لم يلزم منه محال قضية كلية وسلب عام فمن أين علمت أنه لا يلزم من فرض وجوده محال والناس في عليه الدليل كما أن المثبت عليه الدليل وهل علمت ذلك بالضرورة المشتركة بين العقلاء أم ينتظر مشتركة أم بضرورة اختصاصتها بها أم ينتظر اختصاصتها به فإن كان بالضرورة المشتركة وجب أن يشرك نظراؤه من العقلاء في ذلك وليس الامر كذلك عندهم وان كان ينتظر مشترك فأن الدليل الذي تشرك فيه أنت وهم وان كان بضرورة مختصة أو بضرورة مختص فهذا أيضا باطل لوجهين أحدهما أنك تدعي أن هذا انما يشترك فيه العقلاء

فكفره هو الذي أشقام وان كان مؤمنا نفعه إيمانه وان أبغضه وكذلك الحديث الذي ذكره عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حب آل محمد يوم آخر من عبادة ستة ومن مات عليه دخل الجنة وقوله عن علي أنا وهذا حجة الله على خلقه هما حديثان موضوعان عند أهل العلم بالحديث وعبادة سنة فيها الايمان والصلوات الخمس كل يوم وصوم شهر رمضان وقد أجمع المسلمون على أن هذا لا يقوم مقامه حب آل محمد شهر فضلا عن حبهم يوما وكذلك حجة الله على عباده قامت بالرسول فقط كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولم يقل بعد الرسل والآلة أو الأوصياء أو غير ذلك وكذلك قوله لو اجتمع الناس على حب علي لم يخلق الله النار من أبين الكذب باتفاق أهل العلم والايمان ولو اجتمعوا على حب علي لم ينفعهم ذلك حتى يؤمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويعملوا صالحا وإذا فعلوا ذلك دخلوا الجنة وان لم يعرفوا عليا بالكلية ولم يخطر بقلوبهم لاحبه ولا يبغضه قال الله تعالى بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا الذنوب وهم من يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنت تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومنهم أجر العاملين فهؤلاء في الجنة ولم يشترط عليهم ما ذكره من حب علي وكذلك قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا الا المصلين الى قوله أولئك في جنت مكرمون وأمثال ذلك ولم يشترط حب علي وقد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم عدة وفود آمنوا به وآمن به طوائف ممن لم يره وهم لم يسمعوها بذكر علي ولا عرفوه وهم من المؤمنين المتقين المستحقين للجنة وقد اجتمع على دعوى حبه الشيعة والرافضة والنصيرية والاسماعيلية وجهورهم من أهل النار بل مخلدون في النار

(فصل) وكذلك الحديث الذي ذكره في العهد الذي عهد الله في علي وأنه راية الهدى وامام الاولياء وهو الكلمة التي ألزمها المتقين الخ فان هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث والعلم وبمجرد رواية صاحب الحلية لا تفيد ولا تدل على الصحة فان صاحب الحلية قد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والاولياء وغيرهم أحاديث ضعيفة بل موضوعة باتفاق أهل العلم وهو وأمثاله من الحفاظ الثقات وأهل الحديث ثقات قياما وروية عن شيوخهم لكن الآفة من هوفوتهم وهم لم يكذبوا في النقل عن نقلوا عنه لكن يكون واحدا من رجال الاسناد ممن يتعمد الكذب أو يغلط وهم يبلغون عن حدثهم ما سمعوه منه ويروون الغرائب لتعرف وعمامة الغرائب ضعيفة كما قال الامام أحمد اتقوا هذه الغرائب فان عامتها ضعيفة وقوله في الحديث هو كلمة التقوى مما بين أن هذا كذب فان تسميته كلمة من جنس تسمية المسيح كلمة الله والمسيح سمي بذلك لان مثله عند الله كمثل آدم خاتمه من تراب ثم قال له كن فيكون فهو مخلوق بالكلمة وأما على فهو مخلوق كالمخلوق سائر الناس وكلمة التقوى تشمل لاله الا الله والله أكبر من الكلمات التي يصدق الزمنون بعنف ونها ان كانت خبرا راجعا عنها ان كانت أمرا فكل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ثبت الله بالقول الثابت في الحياة

ويزعمهم موافقتك فيه وتدعي أنهم  
إذا ناطروك كانوا منقطعين معك  
بهذه الحجة وذلك يمنع دعواله  
الاختصاص بعلم ذلك والثاني أن  
اختصاصك بعلم ذلك ضرورة وأنظرا  
انما يكون لاختصاصك بما يوجب  
تخصيصك بذلك كمن خص بنبوة  
أو تجرئة أو نحو ذلك مما ينقربه  
وأنت لست كذلك فيما تدعي أمكانه  
ولا تدعي اختصاصك بالعلم بامكانه  
وان ادعت ذلك لم يلزم غيرك  
موافقتك في ذلك ان لم تقم عليه دليلا  
بوجب موافقتك سواء كان سمعيا  
أو عقليا وأنت تدعي أن هذا من  
العلوم المشتركة العقلية وهذه الامور  
لبسطها موضع آخر والمقصود هنا  
التنبه على هذا الاصل الذي نشأ  
منه التنازع أو الاشتباه في مسائل  
الصفات من هذا الوجه وتفرق  
هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة  
للموصوف بين ماسموها نفسية وذاتية  
وماسموها معنوية يشبه تفرق  
المنطقيين في الصفات اللازمة بين  
ماسموه ذاتيا مقوما داخل في  
الحقيقة وماسموه عرضيا خارجا عن  
الذات مع كونه لازما لها وتفرقهم  
في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود  
الماهية كما قد بسط الكلام على ذلك  
في غير هذا الموضع وبين أن هذه  
الفروق انما يعود عند الحقيقة الى  
الفرق بين ما يتصور في الازهان  
وهو الذي قد يسمى ماهية وبين  
ما يوجد في الاعيان وهو الذي قد  
يسمى وجودها وان ما يتصور

(١) في بعض النسخ وشبه بدل  
نسب اه مضممة

الدنيا وفي الآخرة وكلمة التقوى اسم جنس لكل كلمة يتق الله بها وهو الصدق والعدل وكل  
من تجترى الصدق في خبره والعدل في أمره فقد لزم كلمة التقوى وأصدق الكلام وأعدله قول لا اله  
الا الله فهي أخص الكلمات بانها كلمة التقوى وكذلك حديث عمار وابن عباس كلاهما من  
الموضوعات

(قال الرافضي) وأما المطاعن في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف  
الكلي كتابا في مثالب الصحابة ولم يذكر فيه منقصة واحدة لاهل البيت  
والجواب أن يقال قبل الأجوبة المفصلة عما يذكرك من المطاعن ان ما ينقل عن الصحابة من  
المثالب فهو نوعان أحدهما ما هو كذب إما كذب كاه وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان  
ما يخرج به الى الذم والطعن وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب يروى  
الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى ومثل هشام بن محمد بن السائب  
الكلي وأمثالهما من الكذابين ولهذا استشهد هذا الرافضي بما صنفه هشام الكلي في ذلك  
وهو من أكذب الناس وهو شيعي يروي عن أبيه وعن أبي مخنف وكلاهما مروي كذاب وقال  
الامام أحمد في هذا الكلي ما ظننت ان أحدا يحدث عنه انما هو صاحب سمر (١) ونسب  
وقال الدارقطني هو مروي كذاب وقال ابن عدي هشام الكلي الغالب عليه الاسمار ولا أعرف له في  
المسند شيئا وأبوه أيضا كذاب وقال زائدة والبيت وسليمان التيمي هو كذاب وقال يحيى ليس  
بشيء كذاب ساقط وقال ابن حبان وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج الى الإغراق في  
وصفه النوع الثاني ما هو صدق وأكثر هذه الامور اهتم فيها معاذير يخرجها عن أن تكون  
ذوقا وتجعلها من موارد الاجتهاد التي ان أصاب المجتهد فيها فله أجران وان أخطأ فله أجر وعامة  
المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب وما قد رمن هذه الامور ذنبا محققا فان ذلك  
لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة لان الذنب المحقق يرتفع عقابه في  
الآخرة بأسباب متعددة منها التوبة الماحية وقد ثبت عن أئمة الامامية أنهم تابوا من الذنوب  
المعروفة عنهم ومنها الحسنات الماحية للذنوب فان الحسنات يذهبن السيئات وقد قال تعالى  
ان تجتنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم ومنها المصائب المكفرة ومنها دعاء  
المؤمنين بعضهم لبعض وشفاعتهم فامن سبب يسقط به الذم والعقاب عن أحد من الأمة الا  
والصحابة أحق بذلك فهم أحق بكل مدح وتقي كل ذم ممن بعدهم من الأمة

ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لهم واسأرا لامة فنقول لا بد أن يكون مع الانسان  
أصول كلية يرد اليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت والافسقي في  
كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم فنقول الناس قد تكلموا  
في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأييدهم وعدم تأييدهم في مسائل الفروع والاصول ونحن  
نذكر اصولا جامعة نافعة (الاصل الاول) أنه هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في  
كل مسألة فيها نزاع واذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل الى الحق بل قال ما اعتقد أنه  
هو الحق في نفس الامر ولم يكن هو الحق في نفس الامر هل يستحق أن يعاقب أم لا هذا أصل  
هذه المسائل والناس في هذا الاصل ثلاثة أقوال كل قول عليه طائفة من النظر الاول قول  
من يقول ان الله قد نصب على الحق في كل مسألة دليلا يعرف به يمكن كل من اجتهد واستفرغ  
وسعه أن يعرف الحق وكل من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية فاعلم انه لو لم يفرطه  
فما يجب عليه لا يحجزه وهذا القول هو المشهور عن القدرية والمعتزلة وهو قول طائفة من



في النفس من المعاني ويعبر عنه  
بالالفاظ له لفظ دل عليه بالمطابقة  
هو الدال على تلك الماهية وله جزء  
من المعنى هو جزء تلك الماهية  
واللفظ المذكور دال عليه بالتضمن  
وله معنى يلزمه خارج عنه فهو  
اللازم لتلك الماهية الخارج عنها  
واللفظ يدل عليه بالالتزام وتلك  
الماهية التي في الذهن هي بحسب  
ما يتصوره الذهن من صفات  
الموصوف تكثر تارة وتقل تارة  
وتكون تارة مجملة وتارة مفصلة وأما  
الصفات اللازمة للموصوف  
في الخارج فكلها لازمة له لا تقوم  
ذاته مع عدم شيء منها وليس منها  
شيء يسبق الموصوف في الوجود  
العيني كما قد يزعمونه من أن الذات  
يسبق الموصوف في الذهن والخارج  
وتلك الصفات هي أجزاء الماهية  
المصورة في الذهن كما أن لفظ كل  
صفة جزء من تلك الالفاظ اذا  
قلت جسم حساس نام مغتد  
متحرك بالارادة ناطق وأما  
الموصوف الموصوف في الخارج  
كالانسان فصفاته قائمة به حالة  
فيه ليست أجزاء الحقيقة  
الموجودة في الخارج سابقة عليها  
سبقت الجزء على الكل كما يتوهمه  
من يتوهمه من هؤلاء الغالطين كما  
قد بسط في موضعه وقول هؤلاء  
المتكلمين في الصفات اللازمة انها  
زائدة على حقيقة الموصوف يشبه  
قول أولئك ان الصفات اللازمة  
العرضية خارجة عن حقيقة

أهل الكلام غير هؤلاء ثم قال هؤلاء أما المسائل العلمية فعليها أدلة قطعية تعرف بها فكل من  
لم يعرفها فانه لم يستفهم وسعه في طلب الحق فيأثم وأما المسائل الشرعية الشرعية فلهيهم فيها  
مذهبان أحدهما أنها كالعلمية وأنه على كل مسألة دليل قطعي من خالفه فهو آثم وهؤلاء الذين  
يقولون المصيب واحد في كل مسألة أصلية وفرعية وكل من سوى المصيب فهو آثم لانه مخطئ  
والخطأ والاثم عندهم متلازمان وهذا قول بشر الميرسي وكثير من المعتزلة البغداديين الثاني أن  
المسائل العلمية ان كان عليها دليل قطعي فان من خالفه آثم مخطئ كالعلمية وان لم يكن عليها دليل  
قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهاده اليه وهؤلاء  
وافقوا الاولين في أن الخطأ والاثم متلازمان وان كل مخطئ آثم لكن خالفهم في المسائل  
الاجتهادية فقالوا ليس فيها قاطع والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء وانما هو من جنس ميل  
التفوس الى شيء دون شيء فجعلوا الاعتقادات الظنية من جنس الارادات وأدعوا أنه ليس في نفس  
الامر حكم مطلوب بالاجتهاد ولا ثم في نفس الامر أمانة أرجح من أمانة وهذا القول قول أبي  
الهذيل العلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه وهو أحد قولي الاشعري وأشهرهما وهو اختيار  
القاضي أبي بكر الباقلاني وأبي حامد الغزالي وأبي بكر بن العربي ومن اتبعهم وقد بسطنا القول في  
ذلك بسطا كثيرا في غير هذا الموضع والمخالفون لهم كما في اسحق الاسفراييني وغيره من الاشعرية  
وغيرهم يقولون هذا القول أوله سفسطة وآخره زندقة وهذا قول من يقول ان كل مجتهد في  
المسائل الشرعية الاجتهادية العملية فهو مصيب باطنا وظاهرا اذ لا يتصور عندهم أن يكون  
مجتهدا مخطئا لا معنى أنه خفي عليه بعض الامور وذلك الذي خفي عليه ليس هو حكم الله لاني حقه  
ولا في حق أمثاله وأما من كان مخطئا وهو المخطئ في المسائل القطعية فهو آثم عندهم والقول  
الثاني في أصل المسألة أن المجتهد المستدل قد يمكنه أن يعرف الحق وقد يعجز عن ذلك لكن اذا عجز  
عن ذلك فقد يعاقبه الله تعالى وقد لا يعاقبه فان له أن يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء بلا سبب  
أصلا بل لمحض المشيئة وهذا قول الجهمية والاشعرية وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الاربعة  
وغيرهم ثم قال هؤلاء قد علم بالسمع أن كل كافر فهو في النار فمن نعلم أن كل كافر فان الله يعذبه  
سواء كان قد اجتهد وعجز عن معرفة صحة دين الاسلام أو لم يجتهد وأما المسلمون المختلفون فان  
كان اختلافهم في العروعات فأكثرهم يقول لا عذاب فيها وبعضهم يقول لان الشارع عذبا  
عن الخطأ فيها وعلم ذلك بإجماع السلف على أنه لا اثم على المخطئ فيها وبعضهم يقول لان الخطأ في  
الظنيات متنع كما تقدم ذكره عن بعض الجهمية والاشعرية وأما القطعيات فأكثرهم يؤثم  
المخطئ فيها ويقول ان السمع قد دل على ذلك ومنهم من لا يؤثمه والقول المحكي عن عبيد الله  
ابن الحسن العنبري هذا معناه أنه كان لا يؤثم المخطئ من المجتهدين من هذه الامة لاني الاصول  
ولا في الفروع وأنكر جمهور الطائفتين من أهل الكلام والرأي على عبيد الله هذا القول وأما  
غير هؤلاء فيقولون هذا قول السلف وأئمة الفتوى كابي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي  
وغيرهم لا يؤثمون مجتهدا مخطئا لاني الاصول له ولا في الفروع كذا كرد ذلك عنهم ان  
حزم وغيره ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادة أهل الأهواء الا الخطأية  
ويجمعون الصلوات خلفهم والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يصلي خلفه وقالوا هذا هو  
القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين انهم لا يكفرون ولا يفسقون  
ولا يؤثمون أحدا من المجتهدين المخطئين لاني مسئلة علمه ولا علمه فالواو والعرق بين مسائل  
الاصول والفروع انما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك

سبيلهم وانتقل هذا القول الى اقوام تكلموا بذلك في اصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره قالوا والفرق في ذلك بين مسائل الاصول والفروع كما أنهم محدثة في الاسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا اجماع بل ولا قالها أحد من السلف والائمة فهمى باطله عقلا فان المفرقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينهم بفرق صحيح عزيز بين النوعين بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة فمنهم من قال مسائل الاصول هي العملية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط ومسائل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل قالوا وهذا فرق باطل فان المسائل العملية فيها ما يكفر جاحده مثل وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان وتحريم الزنا والربا والظلم والفواحش وفي المسائل العملية ما لا يأنم المتنازعون فيه كتنازع الصحابة هل رأى محمد ربه وتنازعهم في بعض النصوص هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وما أراد بعنايه وتنازعهم في بعض الكلمات هل هي من القرآن أم لا وتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة هل أراد الله ورسوله كذا وكذا وتنازع الناس في دقيق الكلام كسئلة الجوهر الفرد ومائل الاجسام وبقاء الاعراض ونحو ذلك فليس في هذا تكفير ولا تنسيق قالوا والمسائل العملية فيها عمل وعلم فاذا كان الخطأ مغفورا فيها فالتى فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطأ فيها مغفورا ومنهم من قال المسائل الاصولية هي ما كان عليها دليل قطعي والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي قال أولئك وهذا الفرق خطأ أيضا فان كثيرا من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها وغيرهم لم يعرفها وفيها ما هو قطعي بالاجماع كتحریم المحرمات الظاهرة ووجوب الواجبات الظاهرة ثم لو أنكرها الرجل بجهل وتأويل لم يكفر حتى تقام عليه الحجة كما أن جماعة استحلوا شرب الخمر على عهد عمر منهم قدامة ورأوا أنها حلال لهم ولم تكفرهم الصحابة حتى بينوا لهم خطأهم فتأولوا ورجعوا وقد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طائفة أكوا بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخطيئ الأبيض من الخطيئ الأسود ولم يؤثمهم النبي صلى الله عليه وسلم فضلا عن تكفيرهم وخطوهم قطعي وكذلك أسامة بن زيد وقد قتل الرجل المسلم وكان خطوه قطعيًا وكذلك الذين وحدوا رجلا في غنم له فقال اني مسلم فقتلوه وأخذوا ماله كان خطوهم قطعيًا وكذلك خالد بن الوليد لما قتل بني جذيمة وأخذ أموالهم كان مخطئا قطعًا وكذلك الذين تيمموا الى الآباط وعمار الذي تعمق في التراب للعناية كما تعمق الدابة بل والذين أصابتهم جنابة فلم يتيمموا ولم يصلوا كانوا مخطئين قطعًا وفي زماننا لو سلم قوم في بعض الاطراف ولم يعلموا وجوب الحج أو لم يعلموا تحريم الخمر لم يحدوا على ذلك وكذلك لو نشأ بكان جهل وقد زنت على عهد عمر امرأة فلما أقربت به قال عثمان انها تستهل به استهلل من لا يعلم أنه حرام فلما تبين للصحابة أنها لا تعرف التحريم لم يحدوها واستحلل الزنا مخطئا قطعًا والرجل اذا حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فنين بخلافه فهو مخطئ قطعًا ولا اثم عليه بالاتفاق وكذلك لا كفارة عليه عند اكثر من ومن اعتقد بقاء الفجر فأكل فهو مخطئ قطعًا اذا تبين له الاكل بعد الفجر ولا اثم عليه وفي القضاء نزاع وكذلك من اعتقد غروب الشمس فنين بخلافه ومثل هذا كثير وقول الله تعالى في القرآن ربنا لا تأخذنا ان نسينا أو أخطأنا قال الله تعالى قد فعلت ولم يفرق بين الخطأ القطعي في مسئلة قطعة أو وطنية والتخطي بل لا يجزم بأنه خطأ الا اذا كان خطأ قطعًا قالوا فن قال ان المخطئ في مسئلة قطعة أو وطنية يأثم فقد خالف الكتاب والسنة والاجماع القديم قالوا وايضا فكون المسئلة قطعة أو وطنية هو امر اضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفا للقول في نفسه فان الانسان قد يقطع بأشياء عليها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقه عنده وغيره لا يعرف ذلك لا قطعًا ولا ظنا وقد يكون

الموصوف وكلا الامرين منه تليس واشتباه حاد بسببه كثير من النظر الاذ كياء وكثير بينهم النزاع والجدال والقبل والقال وبسط هذا الموضوع آخر وانما المقصود هنا التنبيه على ذلك والله أعلم وأحكم (١) وان كان قد بسط الكلام على ضعفها في غير هذا الموضع مع أن هذا الذي ذكره مستوعب لما ذكره غيره من أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب الائمة الاربعة وغيرهم في ذلك وكان المقصود ما ذكره في تناهي الحوادث ولهذا لم يعتمد الا مدى في مسئلة حدوث العالم على شيء من هذه الطرق بل بين ضعفها واحتج بما هو مثلها أو دونها في الضعف وهو أن الاجسام لا تنقل عن الاعراض والاعراض لا تبقى زمانين فتكون حادثة وما لا ينقل عن الحوادث فهو حادث وهذا الدليل مبني على مقدمتين على أن (٢) كل عرض زمان فهو لا يبقى زمانين وجهه - ورد العقلاء يقولون ان هذا يخالف الحسن والضرورة وعلى امتناع حوادث لأولها وقد عرف الكلام في ذلك والوجه التي ضعف بها (١) وقع هنا بياض بالاصل فليرجع الى الاصول السليمة فان العبارة التي هنا غير مستقيمة (٢) قوله كل عرض زمان كذا في الاصل ولعل الصواب كل عرض في زمان كتبه مصححه



الآمدى ما احتج به من قبله على حدوث الاجسام يوافق كثير منها ما ذكره الارموى وهو متقدم على الارموى فاما أن يكون الارموى رأى كلامه وأنه صحيح فواقفه واما أن يكون وافق الخاطر الخاطر كما يوافق الخاطر الخافر أو أن يكون الارموى بل والآمدى أخذ ذلك أو بعضه من كلام الرازى أو غيره وهذا الاحتمال أرجح فان هذين وأمثالهما وقفوا على كتيبه التي فيها هذه الحجج مع أن تضعيفها مما سبق هؤلاء اليه كثير من النظر ومن تكلم من النظر ينظر ما تكلم به من قبله فاما أن يكون أخذه عنه أو تشابهت قلوبهم وبكل حال فهم مع الرازى ونحوه من أفضل بنى جنسهم من المتأخرين (١) فاتفقوا على قوة هذه المعارضات لاسيما إذا كان الناظر فيها بمن له بصيرة من نفسه يعرف بها الحق من الباطل في ذلك بل يكون تعظيمه لهذه البراهين لان كثيرا من المتكلمين من هؤلاء وغيرهم اعتمد عليها في حدوث الاجسام فاذا رأى هؤلاء وغيرهم من النظر قدح فيها وبين قساذها علم أن نفس النظر يختلفون في هذه المسائل وأن هؤلاء الذين يحتجون بها هم بعينهم يقدحون فيها وعلى القدح فيها استقرارهم وكذلك غيرهم قدح فيها كأبي حامد الغزالي وغيره وليس هذا

(١) قوله فاتفقوا عليهم العمل المناسب فاتفقوا على كتيبه معتصمه

الانسان ذكيا قوى الذهن سريع الادراك فيعرف من الحق ويقطع به ما لا يتصوره غيره ولا يعرفه لا علم ولا طنا فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل الى الانسان من الادلة وبحسب قدرته على الاستدلال والناس يختلفون في هذا وهذا فكون المسئلة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه حتى يقال كل من خالفه قد خالف القطعي بل هو صفة لحال الناظر المستدل المعتقد وهذا مما يختلف فيه الناس فعلم أن هذا الفرق لا يطرده ولا ينعكس ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال المسائل الاصولية هي المعلومة بالعقل فكل مسئلة علمية استقلال العقل بدركها فهي من مسائل الاصول التي يكفر أو يفسق بخالفها والمسائل الفروعية هي المعلومة بالشرع قالوا فالاول مسائل الصفات والقدر والثاني مسائل الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار فيقال لهم ما ذكرتموه بالضد أولى فان الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الاحكام التي يستقل بها العقل فالكافر من جعله الله ورسوله كافرا والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقا كما أن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنا ومسلما والعدل من جعله الله ورسوله عدلا والمعصوم الدم من جعله الله ورسوله معصوم الدم والسعيد في الآخرة من أخبر الله ورسوله عنه أنه سعيد في الآخرة والشقي فيهما من أخبر الله ورسوله عنه أنه شقي فيها والواجب من الصلاة والصيام والصدقة والحج ما أوجبه الله ورسوله والمستحقون لميراث الميت من جعلهم الله ورسوله وارثين والذي يقتل حدا أو قصاصا من جعله الله ورسوله مباح الدم بذلك والمستحق للنفي والخمس من جعله الله ورسوله مستحقا لذلك والمستحق للولاية والمعاداة من جعله الله ورسوله مستحقا للولاية والمعاداة والحلال ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله والدين ما شرعه الله ورسوله فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع وأما الامور التي يستقل بها العقل فمثل الامور الطبيعية مثل كون هذا المرض ينفع فيه الدواء الفلاني فان مثل هذا يعلم بالتجربة والقياس وتقليد الاطباء الذين علموا ذلك بقياس أو تجريبية وكذلك مسائل الحساب والهندسة ونحو ذلك هذا مما يعلم بالعقل وكذلك مسئلة الجوهر الفرد ومثائل الاجسام واختلافها وجوار بقاء الاعراض وامتناع بقائها فهذه ونحوها تعلم بالعقل واذا كان كذلك فكون الرجل مؤمنا وكافرا وعدلا وفاسقا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية فكيف يكون من خالف ما جاء به الرسول ليس كافرا ومن خالف ما ادعى غيره أنه معلوم بعقله كافرا وهل يكفر أحد بالخطأ في مسائل الحساب والطب ودقيق الكلام فان قيل هؤلاء لا يكفرون كل من خالف مسئلة عقلية لكن يكفرون من خالف المسائل العقلية التي يعلم بها صدق الرسول فان العلم بصدق الرسول مبنى على مسائل معينة فاد الخطأ فيها لم يكن عالما بصدق الرسول فيكون كافرا قيل تصديق الرسول ليس مبنيا على مسائل معينة من مسائل الراى بل ما جعله أهل الكلام المحدث أصلا للعلم بصدق الرسول كقول من قال من المعتزلة والجهمية أنه لا يعلم صدق الرسول الا بان يعلم ان العالم حادث ولا يعلم ذلك الا بان يعلم أن الاجسام محدثة ولا يعلم ذلك الا بالعلم بانها لا تنفك من الحوادث اما الاعراض مطلقا واما الالوان واما الحركات ولا يعلم حدوثها حتى يعلم امتناع حوادث لا أول لها ولا يعلم أنه صادق حتى يعلم أن الرب غنى ولا يعلم غناه حتى يعلم أنه ليس بجسم ونحو ذلك من الامور التي تزعم طائفة من أهل الكلام أنها أصول لتصديق الرسول لا يعلم صدقه بدورها هي مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه لم يكن يجعل ايمان الناس موقوفا عليها بل ولا دعا الناس اليها ولا ذكرت في كتاب ولا سنة ولا ذكرها أحد من الصحابة لكن الاصول التي بها يعلم صدق الرسول مذكورة في القرآن وهي غير هذه كما قد بين في غير هذا الموضع وهؤلاء الذين

الشرك والنجاسة ولفظ الرجس عام يقتضي أن الله يذهب جميع الرجس 'فان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بذلك وأما قوله وطهرهم تطهيرا فهو سؤال مطلق بما يسمى طهارة وبعض الناس يزعم أن هذا مطلق فيكتفي فيه بفرد من أفراد الطهارة ويقول مثل ذلك في قوله فاعتبروا بأولي الألبار ونحو ذلك والتحقيق أنه أمر يسمى الاعتبار الذي يقال عند الإطلاق كما إذا قيل أكرم هذا أي افعل معه ما يسمى عند الإطلاق أكراما وكذلك ما يسمى عند الإطلاق اعتبارا والانسان لا يسمى معتبرا إذا اعتبر في قصة وتركه ذلك في تطهيرها وكذلك لا يقال هو طاهر أو متطهرا أو مطهرا إذا كان متطهرا من شيء متنجسا بتطهيره ولفظ الطاهر كلفظ الطيب قال تعالى الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات كما قال الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات وقدرى أنه قال لعمار أئذ نواله مرحبا بالطيب المطيب وهذا أيضا كلفظ المتق ولفظ المزكى قال تعالى قد أفلح من زكاهما وقد غاب من دساها وقال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال قد أفلح من تزكى وقال ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكاكم من أحد أبدا ولكن الله يزكى من يشاء وليس من شرط المتقين ونحوهم أن لا يقع منهم ذنب ولا أن يكونوا معصومين من الخطأ والذنوب فان هذا لو كان كذلك لم يكن في الأمة متق بل من تاب من ذنوبه دخل في المتقين كما قال ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما فدعاء النبي صلى الله عليه وسلم بأن يطهرهم تطهيرا كدعائه بأن يزكهم ويطيهم ويجعلهم متقين ونحو ذلك ومعلوم أن من استقرأ أمره على ذلك فهو داخل في هذا لا تكون الطهارة التي دعاهم الله بأعظم عمادها لنفسه وقد قال اللهم طهرني من خطاياي بالثلج والبرد والماء البارد فمن وقع ذنبه مغفورا أو مكفرا فقد طهره الله منه تطهيرا ولكن من مات متوسخا بذنوبه فإنه لم يطهر منها في حياته وقد يكون من تمام تطهيرهم صياتهم عن الصدقة التي هي أوساخ الناس والنبي صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدعاء أجابه الله بحسب استعداد المحل فإذا استغفر للمؤمنين والمؤمنات لم يلزم أن لا يوجد مؤمن مذنب فان هذا لو كان واقعا لما عذب مؤمن لا في الدنيا ولا في الآخرة بل يغفر الله لهذا بالتوبة ولهذا بالحسنات الماحية ويغفر الله لهذا ذنوبا كثيرة وان واحدة بأخرى وبالجملة فالتطهير الذي أراد الله والذي دعاه النبي صلى الله عليه وسلم ليس هو العصمة بالاتفاق فان أهل السنة عندهم لا معصوم الا النبي صلى الله عليه وسلم والشيعة يقولون لا معصوم غير النبي صلى الله عليه وسلم والامام فقد وقع الاتفاق على انتفاء العصمة المختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم والامام عن أزواجه وبناته وغيرهن من النساء وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعوه للاربعة متضمنا للعصمة التي يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم والامام عندهم فلا يكون من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بهذا العصمة لالعلی ولا غيره فإنه دعاء بالطهارة لا لاربعة مشتركين لم يختص بعضهم بدعوة وأيضا فالدعاء بالعصمة من الذنوب ممتنع على أصل القدرة بل وبالتطهير أيضا فان الأفعال الاختيارية التي هي فعل الواجبات وترك المحرمات عندهم غير مقدورة للرب ولا يمكنه أن يجعل العبد مطيعا ولا عاصيا ولا متطهرا من الذنوب ولا غير متطهر فامتنع على أصلهم أن يدعو لاحد بأن يجعله فاعلا للواجبات تاركا للمحرمات وانما المقدور عندهم قدرة تصلح للخير والشر كالسيف الذي يصلح لقتل المسلم والكافر والمسال الذي يمكن انفاقه في الطاعة والمعصية ثم العبد يفعل باختياره إما الخير وإما الشر بتلك القدرة وهذا

التسلسل في العاقل وإبطال حوادث لا أول لها ومجتنبه على ذلك ضعيفة وقد ورد في كتابه المسمى بدقائق الحقائق على إبطال تسلسل العلل سؤال الزعم أنه لا يعرف عنه جوابا فيبطل بقوله ما ذكره من تقريره لكن هذا بحمد الله أجل من أن يحتاج إلى مثل هذا التقرير قال واما ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فسيأتي تقريره في حدوث الجواهر ﴿قلت لم يقرر ذلك الا بدليل حدوث الاعراض وأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها وانما أبطل ذلك بإبطال التسلسل في الآثار وقرر ذلك بأن الحادث يمتنع أن يكون أزليا وقد تقدم فساد ذلك بأن لفظ الحادث يراد به النوع الدائم ويراد به الحادث المعين والمعلوم امتناعه انما هو النوع الثاني والنزاع انما هو في الاول وأيضا فان الذي قرر به امتناع تسلسل العلل في دقائق الحقائق أو رده عليه سؤال واعترف بأنه لا جواب له عنه وإذا كان تقريره انفي تسلسل العلل قديين أنه ورد عليه سؤال لا يعرف جوابه فكيف بتقرير نفي تسلسل الحوادث ومن المعلوم أن العقلاء انفقوا على نفي تسلسل العلل وتنازعوا في نفي تسلسل الحوادث فان كان لم يقم على نفي ذلك عنده دليل عقلي



القدريّة فيثبتون له شريعة فيما يجب عليه ويحرم عليه بالقياس على عبادته وقد تكلمنا على قول  
 الفريقين في مواضع وذكرنا فصولاً في ذلك في هذا الكتاب فيما تقدم لما تكلمنا على ما نسبته  
 هذا المرافضي إلى جميع أهل السنة من قول هؤلاء الجهمية الجبرية وبيننا أن هذه المسئلة لا تتعلق  
 بمسئلة الإمامة والتفضيل بل من الشيعة من يقول بالجبر والقدري في أهل السنة من يقول بهذا  
 وبهذا والمقصود هنا أن نبين أن الكلام في تصويب المتنازعين مصيبين أو مخطئين متباين أو  
 معاقبين مؤمنين أو كفاراً هو فرع عن هذا الأصل العام الشامل لهذه المسائل وغيرها وبهذا  
 يظهر القول الثالث في هذا الأصل وهو أنه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق  
 ولا يستحق الوعيد إلا من ترك ما موراً أو فعل محظوراً وهذا هو قول الفقهاء والأئمة وهو القول  
 المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين وهذا القول يجمع الصواب من القولين فالصواب  
 من القول الأول قول الجهمية الذين وافقوا فيه السلف والجمهور وهو أنه ليس كل من طلب  
 واجتهد واستدل على الشيء يتمكن من معرفة الحق فيه بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة  
 والقدريّة يقولون إن الله تعالى سوي بين المكلفين في القدرة ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على  
 الكفار حتى آمنوا ولا خص المطيعين بما فضّلهم به على العصاة حتى أطاعوا وهذا من أقوال  
 القدريّة والمعتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة واجماع السلف والعقل السريع كما  
 بسط في موضعه ولهذا قالوا إن كل مستدل فعه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق ومعلوم  
 أن الناس إذا اشتهت عليهم القبلة في السفر فكلمهم بمأمورون بالاجتهاد والاستدلال على جهة  
 القبلة ثم بعضهم يتمكن من معرفة جهتها وبعضهم يعجز عن ذلك فيغلط فيظن في بعض الجهات  
 أنها جهتها ولا يكون مصيباً في ذلك لكن هو مطيع لله ولا اثم عليه في صلاته إليها لأن الله لا يكلف  
 نفساً إلا وسعها فمعجزه عن العلم بها كعجزه عن التوجه إليها كالمقيد والخائف والمحجوس والمرضى  
 الذي لا يمكنه التوجه إليها ولهذا كان الصواب في الأصل الثاني قول من يقول إن الله لا يعذب  
 في الآخرة إلا من عصاه وترك المأمور أو فعل المحظور والمعتزلة في هذا وافقوا الجماعه بخلاف  
 الجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم فأنهم قالوا بل يعذب من لا ذنب له أو نحو ذلك ثم  
 هؤلاء يحتجون على المعتزلة في نفس الإيجاب والتحريم العقلي بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى  
 نبعث رسولا وهو حجة عليهم أيضاً في نفي العذاب مطلقاً إلا بعد إرسال الرسل وهم يجوزون  
 التعذيب قبل إرسال الرسل فأولئك يقولون يعذب من لم يبعث إليه رسولا لأنه فعل القبائح  
 العقلية هؤلاء يقولون بل يعذب من لم يفعل فيحاط كالأطفال وهذا مخالف للكتاب والسنة  
 والعقل أيضاً قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقال تعالى عن المار كما ألقى فيها  
 فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم  
 إلا في ضلال كبير فقد أخبر سبحانه وتعالى بصيغة العموم أنه كلما ألقى فيها فوج سألهم الخزنة  
 هل جاءهم نذير فيعترفون بأنهم قد جاءهم نذير فلم يبق فوج يدخل النار إلا وقد جاءهم نذير فمن لم  
 يأت نذير لم يدخل النار وقال تعالى لا إبليس لا ملائكة جنة منكم ومن تبعك منهم أجمعين فقد أحسم  
 سبحانه أنه علوهم من إبليس وأتباعه وإنما أتباعه من أطاعه فمن لم يعمل ذنباً لم يطعه فلا يكون ممن  
 تملأ به النار وإذا ملئت أتباعه لم يكن لغيرهم فيها موضع وقد ثبت في الصحيحين من حديث  
 أبي هريرة وأنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال يلقى في النار وتقول هل من مزيد  
 حتى يضع رب العزة فيها قدمه وفي رواية فيضع قدمه عليها فتقول فطقطو ينزوي بعضها إلى بعض  
 أي تقول حسبي حسبي وأما الجنة فيبقى فيها فضل فينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضول

كان الكلام في الجسم إنما هو في  
 الزمن الثاني من وجود الجسم  
 فالزمن الثاني ليس هو (١) الحالة  
 الأولية وعند ذلك لا يلزم أن يكون  
 الجسم أزلاً لا يخلو عن الحركة  
 والسكون (قال) وإن سلمنا الحصر  
 فلم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية  
 وما ذكروه من الوجه الأول في  
 الدلالة فأنما يلزم أن لو قيل بأن  
 الحركة الواحدة بالشخص أزلية  
 وليس كذلك بل المعنى بكون الحركة  
 أزلية أن أعداداً أشخاصها المتعاقبة  
 لا أول لها وعند ذلك فلا منافاة  
 بين كون كل واحدة من أحاد  
 الحركات المنخفضة حادثة ومسبوقة  
 بالغير وبين كون جملة آحادها أزلية  
 بمعنى أنها متعاقبة إلى غير النهاية  
 (قال) وما ذكروه في الوجه الثاني باطل  
 أينما فإن كل واحدة من الحركات  
 الدورية وإن كانت مسبوقة بعدم  
 لا بداية له فعنى اجتماع الأعداد  
 السابقة على كل واحدة من الحركات  
 في الأزل أنه لا أول لتلك الأعداد  
 ولا بداية ومع ذلك فالعدم السابق  
 على كل حركة وإن كان لا بداية له  
 فيقاربه وجود حركات قبل الحركة  
 المفروضة لا نهاية لها على جهة  
 التعاقب أي بعاقبه وجود حركات  
 لا نهاية لها قبل الحركة المفروضة  
 وليس فيه مقارنة السابق للسبوق  
 وعلى هذا فيكون الكلام في عدم  
 السابق على حركة حركة وعلى هذا

(١) قوله الحالة كذا في الأصل  
 وانظر كتبه معجمه

الجنة هكذا روي في الصحاح من غير وجه ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه وأما النار  
فبقي فيها فضل والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليس غلط هذا الراوي كما جرت عادته  
بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر ألقاط سائر الرواة التي يعلم بها الصواب  
وما علمت وقع فيه غلط الاوقدين فيه الصواب بخلاف مسلم فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث  
غلط أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث  
لكن الصواب فيها مع البخاري والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدا وأما سائر منونها  
فما تنفق علماء الحديث على صحتها وتصديقها وتلقيها بالقبول لا يستريبون في ذلك وقد قال تعالى  
يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا  
قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين ذلك أن  
لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون فقد خاطب الجن والإنس واعترف المخاطبون  
بانهم جاءتهم رسل يقصون عليهم آياته وينذرونهم لقاء يوم القيامة ثم قال ذلك أن لم يكن ربك  
مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون أي هذا بهذا السبب فعلم أنه لا يعذب من كان غافلا ما لم يأنه نذير  
فكيف الطفل الذي لا عقل له ودل أيضا على أن ذلك ظلم تنزه سبحانه عنه والافلو كان الظلم هو  
المتنع لم يتصور أن يهلكهم بظلم بل كيفما أهلكهم فإنه ليس بظلم عند الجهمية الجبرية وقد قال  
تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهر رسولاً يأتوهم بالبينات وما كناه هلكي  
القرى الا وأهلها طامون وقال تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون وقال تعالى  
ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظمنا ولا هضمنا قال المفسرون الظلم أن يحمل  
عليه سيئات غيره والهضم أن ينقص من حسنة فجعل سبحانه عقوبته بذنب غيره ظمنا ونزه  
نفسه عنه ومثل هذا كثير كقوله لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت وقوله ولا ترزوا رزوا أخرى  
وكذلك قوله لا تختصموا لدي وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبذل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد  
فبين سبحانه أنه قدم بالوعيد وأنه ليس بظلام لهم كما قال في الآية الأخرى ذلك من أنباء القرى نقصه  
عليك منها قائم وحصيد وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فما أعنت عنهم آلهتهم التي يدعون من  
دون الله من شيء لما جاء أمر ربك وما زادوهم غير تنبيي فهو سبحانه نزه نفسه عن ظلمهم وبين  
أنهم هم الذين ظلموا أنفسهم بشركهم فمن لم يكن ظمنا لنفسه تكون عقوبته ظمنا تنزه الله عنه  
وقال في الآية الأخرى ان المجرمين في عذاب جهنم خالدون لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون وما  
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وهذا الظلم الذي نزه نفسه عنه ان كان هو المتنع الذي لا يمكن  
فعله فأى فائدة في هذا وهل أحد يخاف أن يفعل به ذلك وأى تنزيه في هذا وإذا قيل هو لا يفعل  
الا ما يقدر عليه قيل هذا معلوم لكل أحد وكل أحد لا يفعل الا ما يقدر عليه فأى مدح في هذا  
مما يتميز به الرب سبحانه عن العالمين فعلم أن من الامور الممكنة ما هو ظلم تنزه سبحانه عنه مع  
قدرته عله وبذلك يحمده ويتقرب اليه فان الحمد والثناء يقع بالامور الاختيارية من فعل وترك  
كعامة ما في القرآن من الحمد والشكر أخص من ذلك يكون على النعم والمدح أعظم من ذلك  
وكذلك التسبيح فإنه تنزيه وتعظيم فاذا سجد بحمده جمع بين هذا وهذا كما قد بسطنا الكلام على  
حقيقة التسبيح والتحميد ومعنى التسبيح بحمده في غير هذا الموضع وقد قال سبحانه وتعالى وقالوا  
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون فلا تتخذ فعل من الافعال رقد نزه سبحانه نفسه عنه  
فعلم أن من الافعال ما نزه سبحانه نفسه عنه والجبرية عندهم لا يره عن فعل من الافعال وفي  
حديث البطافة الذي رواه الترمذي وصححه ورواه الحاكم في صحيحه قال فيه فيشر له تسعة

فخصول شيء من الموجودات  
الازلية مع هذه الاعدام أزلا  
على هذا النوع لا يكون ممنعا  
ليس فيه مقارنة السابق للسبوق  
على ما عرف (قال) وفيه دقة فليتأمل  
فلت هذا هو الاعتراض الذي ذكره  
الارموي وقد ذكر غيرهما والظاهر  
أن الارموي تلقى هذا عن الامدي  
وهم يقولون اجتماع الاعدام  
لا معنى له سوى أنها مشتركة في عدم  
البداية والاولية وحيث قد عدم كل  
حركة يمكن أن يقارنه وجود أخرى  
وليس فيه مقارنة السابق للسبوق  
وهذا الذي قاله صحيح لكن قد  
يقال هذا الاعتراض انما يصح لو  
كان احتج بان في ذلك مقارنة السابق  
للسبوق فقط وهو لم يحتج الا بان  
العدمات تجتمع في الازل وليس  
معها شيء من الموجودات اذ لو كان  
معها موجود لكان هذا الموجود  
مقارنا لتلك العدمات المجتمعة  
ومنها عدمه فاقترن السابق  
والسبوق فعدمته اجتماعها في  
الازل وقد قالوا له ان عنت  
باجتماعها تحققها بأسرها معا  
حينها فهو ممنوع لانه ما من حين  
يفرض الا وينتهي واحدا منها وهو  
يقول انما لم أعن اجتماعها في حين  
حادث لمزمني انتهاء واحدا منها  
واعلمت هي مجمعة في الازل  
وفصل الخطاب أن يقال العدم ليس  
بشيء وليس لعدم هذه الحركة  
حقيقة ثابتة مغايرة لعدم الأخرى  
حتى يقال ان أعدامها اجتمعت



كل منها أنها كانت بعد أن لم تكن  
وكون الحوادث كلها مشتركة  
في أنها لم تكن (٢) لا يوجب  
أن يكون عدم كونها حقائق  
متغايرة ثابتة في الازل يوضح  
ذلك أن يقال أتعني بكونها  
مسيبقة بعدم أن جنسها مسبوق  
بالعدم أو كل واحد منها مسبوق  
بالعدم أما الاول فهو محل النزاع  
وأما الثاني فإذا قدر أن كل واحد  
كان بعد أن لم يكن والجنس لم يزل  
كأنه لم يجر أن يقال الجنس كائن  
بعد أن لم يكن ولا يلزم من كون  
كل من أفراده مسبوقا بعدم أن  
يكون الجنس مسبوقا بالعدم إلا  
إذا ثبت حدوث الجنس وهو محل  
النزاع وعدم الحوادث هو نوع  
واحد ينقضي بحسب الحدوث  
فكلما حدث حادث انقضى من  
ذلك العدم عدم ذلك الحادث ولم  
ينقض عدم غيره فالازل حيث  
عدم أعيان الحوادث كما أن الأزل  
عند من يقول بأنه لا أول لها هو  
جنس الحوادث فيجنس وجودها  
أزل وعدم كل من أعيانها أزل ولا  
منافاة بين هذا وهذا إلا أن يثبت  
وجوب البداية وهو محل النزاع  
وبهذا يظهر الجواب عما ذكره  
بعضهم في تنزيه هذا الوجه فإن  
بعضهم لما رأى ما أورد على ما ذكره

(١) قوله فهل يقال هذا النقي كذا

في الاصل ولعل وجه الكلام فهل

يقال مع هذا النقي الخ ضرر

(١) قوله لا يوجب أن يكون عدم

الخ هكذا في الاصل وانظر كنه

ه تحصيله

وتسعون سجلا كل مجل منها مد البصر ثم يقال لا ظلم عليك أن لك عندنا بطاقة فتوضع البطاقة في  
كفة والسجلات في كفة فتقلى البطاقة وطاشت السجلات فقوله لا ظلم عليك دليل على أنه ان لم  
يجاز تلك الحسنات وتوزن حسناته مع سيئاته كان ذلك ظلما يقدر الله عنه فإنه القائم بالقسط  
وقد قال تعالى ويقولون يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ووجدوا  
ما عملوا حاضرا ولا يظلم ربك أحدا فهل (١) يقال هذا النقي أنه لا يفعل مع أحدا ما لا يمكن ولا يقدر  
عليه ولا يظلمهم شيئا من حسناتهم بل يحصى كل ما وثنهم عليها فدل على أن العبد يثاب على  
حسناته ولا ينقص شيئا منها ولا يعاقب إلا على سيئاته وإن عقوبته بغير ذنب وبخس حسناته ظلم  
ينزه الرب تبارك وتعالى عنه وأيضا فقوله تعالى أفتجعل المسلمين كالمجرمين وقال أم نجعل الذين  
آمنوا وعمالوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالعفار قال أم حسب الذين  
اجترأوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء  
ما يحكمون إلى غير ذلك فدل على أن التسوية بين هذين المختلفين من الحكم السيئ الذي ينزه عنه  
وأن ذلك منكر لا يجوز نسبته إلى الله وإن من جواز ذلك فقد جاوز منكر الإيصال أن يضاف إلى الله  
تعالى فإن قوله أفتجعل المسلمين كالمجرمين استفهام إنكار فاعلم أن جعل هؤلاء مثل هؤلاء منكر  
لا يجوز أن يظن بالله أنه يفعله ولو كان هذا وضده بالنسبة إليه سواء جاز أن يفعل هذا وهذا وقوله  
ساء ما يحكمون دل على أن هذا حكم سيئ والحكم السيئ هو الظلم الذي لا يجوز فعله أن الله منزعه عن  
هذا ومن قال أنه يسوي بين المختلفين فقد نسب إليه الحكم السيئ وكذلك تفضل أحد المتماثلين  
بل التسوية بين المتماثلين والتفضيل بين المختلفين هو من العدل والحكم الحسن الذي يوصف به  
الرب والظلم وضع الشيء في غير موضعه فإذا جعل النور كالظلمة والحسن كالسيئ هو المسلم كالمجرم  
كان هذا ظلما وحكما ساء أي قدس وينزه عنه سبحانه وتعالى وقال تعالى أفتحكم الجاهلية يبغون  
ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون وعند هؤلاء لو حكم بحكم الجاهلية لكان حسنا وليس في  
نفس الأمر حكم حسن وحكم غير حسن بل الجميع سواء فكيف يقال مع هذا ومن أحسن من  
الله حكم فدل هذا النص على أن حكمه حسن لا أحسن منه والحكم الذي يحالفه سيئ ليس بحسن  
وذلك دليل على أن الحسن صفة حكمه ولو لم يكن الحسن إلا ما تعلق به الأمر أو ما لم ينف عنه لم يكن  
في الكلام فائدة ولم يقسم الحكم إلى حسن وأحسن لأن عندهم يجوز أن يحكم الرب بكل ما يمكن  
وجوده وذلك كله حسن فليس عندهم حكم ينزه الرب عنه وقال تعالى وإذا جاءتهم آية قالوا لن  
نؤمن حتى تأتي مثل ما أتى رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته فدل على أنه أعلم بالمحل الذي  
يناسب الرسالة ولو كان الناس مستوين والتخصص بلا سبب لم يكن لهذا العلم معلوم يختص به  
محل الرسالة وقال تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر كذبوا بآياتنا كلها فأخذناهم أخذ عزيز  
معتد أ كفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزبر وقال أنهم خير أم قوم تسع والذين من  
قبلهم أهلكناهم إنهم كانوا مجرمين فهذا بين أن أولئك إذا كانوا كفارا وقد عذبناهم والكفار  
الذين كذبوا بمحمد اليسوا خيرا من أولئك بل هم مثلهم استحقوا من العقوبة ما استحقه أولئك  
ولو كانوا خيرا منهم لم يستحقوا ذلك فعلم أنه سبحانه يسوي بين المتماثلين ويعتزل صاحب الخير  
فلا يسوي بينه وبين من هودونه وكذلك قوله تعالى هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب  
من ديارهم لأول الحشر ما ظننهم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأنهم الله من  
حيث لم يحسنوا ودفن في قلوبهم الرعب يخربون بيومهم بأيديهم وأيدي المزمعين فاعتروا  
بأولي الأبصار إلى قوله تعالى ذلك ما هم شافرا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله

شديد العقاب والاعتبار أن يعبرهم ثم إلى أمثالهم فيعرف أن من فعل كما فعلوا استحق كما استحقوا ولو كان تعالى قد يسوي بين المتماثلين وقد لا يسوي لم يمكن الاعتبار حتى يعلم أن هذا الماثلين مما يسوي بينهما وبين نظيره وحينئذ فلا يمكن الاعتبار إلا بعد معرفة حكم ذلك المعين وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتبار ومن العجب أن أكثر أهل الكلام احتجوا بهذه الآية على القياس وإنما تدل عليه لكون الاعتبار يتضمن التسوية بين المتماثلين فعمل أن الرب يفعل هذا في حكمه فإذا اعتبروا بها في أمره الشرعي دلالة مطلق الاعتبار على ذلك فهذا استدلالها على حكمه الخلق الكوني في الثواب والعقاب وهو الذي قصد بالآية فدلائلها عليه أولى فعمل أن المتماثلين في الذنب متماثلان في استحقاق العقاب بخلاف من لم يشركهما في ذلك وإذا قبل هذا قد علم بخبره قيل هو لم يخبر قبل هذا بل دل على أن هذا هو حكمه الذي لا يجوز أن يضاف إليه سواء كادل على ذلك ما تقدم من الآيات وأيضاً فالنصوص قد أخبرت بالميزان بالقسط وأن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تلك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً فدل هذا على أن مثقال ذرة إذا ريد في السيئات أو نقص من الحسنات كان ظملاً ينزه الله عنه ودل على أنه يزن الأعمال بالقسط الذي هو العدل فدل على أن خلاف ذلك ليس قسطاً بل ظلم تنزه الله عنه ولو لم يكن هنا عدل لم يحتاج إلى الموازنة فإنه إذا كان التعذيب والتهذيب بلا قانون عدل لم يكن التعذيب يمتح إلى الموازنة وقال تعالى تلك آيات الله نتلوها عليه بالحق وما الله يريد ظملاً للعالمين قال الزجاج وغيره قد علمنا أنه يعذب من عذبه لاستحقاقه وقال آخره مناه أنه لا يعاقبهم بل جرم فسمى هذا ظملاً وأيضاً فإن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفساً إلا وسعها وقوله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها وأمر بتقواه بقدر الاستطاعة فقال فاتقوا الله ما استطعتم وقد دعاه المؤمنون بقولهم ربنا ولا تجعل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به فقال قد فعلت فدل هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما يتجر عنه خلافاً للجهمية المجبرة ودلت على أنه لا يؤخذ المخطئ والناسي خلافاً للقدرية والمعتزلة وهذا فصل الخطاب في هذا الباب فالجتهد المستدل من أمام وحكم وعالم وناطر ومناظر ومفت وغير ذلك إذا اجتهد واستدل فاتق الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله البتة خلافاً للجهمية المجبرة وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه خلافاً للقدرية والمعتزلة في قولهم كل من استفرغ وسعه علم الحق فإن هذا باطل كما تقدم بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب وكذلك الكفار من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار الكفر وعلم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ولم يمكنه الهجرة إلى دار الإسلام ولا الترام جيع شرائع الإسلام لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من اظهار دينه وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الإسلام فهذا مؤمن من أهل الجنة كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر فإنهم كانوا كفاراً ولم يكن يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام فإنه دعاهم إلى التوحيد والابتن فلم يحسبوه قال تعالى عن مؤمن آل فرعون ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام بل أعاد دخل معه نفر منهم وإلهذا المسامات لم يكن هنالك أحد يصلي عليه

الرازي قرر الدليل على وجهه آخر فقال القول بكون كل من الحركات الجزئية مسبوقاً بأخرى لا إلى أول يستلزم المحال فيكون محالاً بيان الأول أن كل واحد منهما من حيث أنه حادث يقتضي أن يكون مسبوقاً بعدم أزلي لأن كل حادث مسبوق بعدم أزلي فهذا يقتضي أن تكون تلك العدمات مجتمعة في الازل ومن حيث أنه ما من جنس يفرض إلا ويجب أن يكون فرد منها موجوداً يقتضي أن لا تكون تلك العدمات مجتمعة في الازل والالزم أن يكون السابق مقارناً للسبوق ولا شك أن اجتماعها في الازل وعدم اجتماعها فيه متناقضان فالمستلزم له محال فيقال لمن احتج بهذا الوجه العدم الازلي السابق على كل من الحوادث أن جعلته شيئاً ثابتاً في الازل متميزاً عن عدم الحادث الآخر فهذا ممنوع فإن العدم الازلي لا امتياز فيه أصلاً ولا يعقل حتى يقال أن هناك أعداء ما ولكن إذا حدث حادث علم أنه انقضى عدمه الداخل في ذلك النوع الشامل لها وليس شمول جنس الموجودات لها كشمول جنس العدم للعديدومات فإن الموجودات لها امتياز في الخارج فشمول هذا الموجود من غير في الخارج عن شخص الآخر وأما العدم فليس بشئ أصلاً في الخارج ولا امتياز فيه بوجه من الوجوه ولكن هذا الدليل قد بني على قول من يقول المعدوم شئ



ولا يبعد أن يكون الرازي أخذ هذا الوجه من المعتزلة القائلين بهذا فانهم يثبتون المعدوم شيئا فيكون هذا الحادث في حال عدمه شيئا وهذا الحادث في حال عدمه شيئا وحينئذ فليحوادث أعدام متميزة ثابتة في الازل وهؤلاء القائلون بهذا يقولون ذلك في كل معدوم ممكن سواء حدث أو لم يحدث فاذا قال القائل للحوادث أعدام أزلية ثابتة في الازل متميزة لم يتوجه الاعلى قول هؤلاء وهذا القول قد عرف فسادا وبتقدير تسليمه فيجاب عنه بما ذكره هؤلاء وهو أن اجتماعها في الازل بمعنى غير انتفاء البداية ممتنع وعدم البداية ليس أمرا موجودا حتى يعقل فيه اجتماع وعلى هذا فيقال لانسلم أن الازل شيء مستقر أو شيء موجود (١) حتى وابدس للازل حد محدد وحتى يعقل فيه اجتماع بل الازل عبارة عن عدم الابتداء وما لا ابتداء له فهو أرلى وما لا انتهاء له فهو أبدي وما من حين يقدر موجودا الا وليس هو الازل ففي كل حين بعضها موجود وبعضها معدوم فوجود البعض مقارن لعدم البعض دائما وحينئذ فاجتماعها في الازل معناه اشتراكها في أن كل واحد ليس له أول وعدم اجتماعها فيه معناه أنه لم يزل في كل حين واحدا منها موجودا وعدمه (١) قوله حتى كذا في الاصل واصل هذا اللفظ محرفه عن حتى أو من زيادة الناصح فحرفه مذكور

فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة خرج بالمسلمين الى المصلى فصفهم صفوفا وصلى عليه وأخبرهم بعوته يوم مات وقال ان أهلكم صالحا من أهل الحبشة مات وكثير من شرائع الاسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها العجز عن ذلك فلم يهاجروا لم يجاهدوا ولا حج البيت بل قد روى أنه لم يكن يصلي الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان ولا يؤدي الزكاة الشرعية لان ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونها عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم ونحن نعلم قطعا أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم القرآن والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه اذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم الا بما أنزل الله اليه وحذره أن يقتوه عن بعض ما أنزل الله اليه وهذا مثل الحكم في الزنا المحصن بحمد الرحمن وفي الديات بالعدل والتسوية في الدماء بين الشريف والوضيع النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن فان قومه لا يقرؤنه على ذلك وكثيرا ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضيا بل واماما وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل هناك من يمنعه ذلك ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وعمر بن عبد العزيز عودي وأودى على بعض ما أقامه من العدل وقيل انه سمى على ذلك فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وان كانوا لم يلتزموا من شرائع الاسلام ما لا يقدر على التزامه بل كانوا يحكمون بالاحكام التي يمكنهم الحكم بها ولهذا جعل الله هؤلاء من أهل الكتاب قال تعالى وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم خاشعين لله لا يشترون بآيات الله ثمنا قليلا أولئك لهم أجرهم عند ربهم ان الله سريع الحساب وهذه الآية قد قال طائفة من السلف انها نزلت في النجاشي وروى هذا عن جابر وابن عباس وأنس ومنهم من قال فيه وفي أصحابه كما قال الحسن وقتادة وهذا امر اذ العجاجة ولكن هو المطاع فان لفظ الآية لفظ الجمع لم يرد بها واحد وعن عطاء قال نزلت في أربعين من أهل نجران وثلاثين من الحبشة وثمانية من الروم وكانوا على دين عيسى فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مثل عبد الله بن سلام وغيره ممن كان يهوديا وسلمان الفارسي وغيره ممن كان نصرانيا لان هؤلاء صاروا من المؤمنين فلا يقال فيهم وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم ولا يقول أحد ان اليهود والنصارى بعد اسلامهم وهجرتهم ودخولهم في جلة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال انهم من أهل الكتاب كما لا يقال عن الصحابة الذين كانوا مشركين وان من المشركين لمن يؤمن بالله ورسوله فانهم بعد الايمان ما بقوا يسمون مشركين فدل على أن هؤلاء قوم من أهل الكتاب أي من جملتهم وقد آمنوا بالرسول كما قال تعالى في المقتول خطأ وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق الى قوله عدو لكم وهو مؤمن فتحرر برقبة مؤمنة فهو من العدو ولكن هو كان قد آمن وما أمكنه الهجرة واطهار الاعيان والتزام شرائعه فسماء مؤمنا لانه فعل من الاعيان ما يقدر عليه وهذا كما أنه قد كان يحكم جماعة من المؤمنين يستخفون بايمانهم وهم عاجزون عن الهجرة قال تعالى ان الذين توفاهم الملائكة نلوا الى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك ما واهم جهنم وساءت مصيرا الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غمورا فعذر سبحانه المستضعف العاجز عن الهجرة وقال تعالى وما لكم لانتم تكونون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا فأولئك كانوا عاجزين عن اقامة دينهم فتدسقط عنهم ما عجزوا عنه فاذا كان هذا فمن كان مشركا وآمن فالظن ان كان من أهل الكتاب

زائلا ولا تناقض بين اشتراكهما في

عدم الابتداء ووجود أشخاصها دائما الا اذا قيسل بمنع جنس الحوادث الدائمة وقضاء عرض المستدل بهذا على ما ذكره الامدي والارموي في الوجه الاول (قال) فان قلت الا زلي الحركة الكلية بمعنى أن كل فرد منها مسبوق بالآخر لا الى أول لأفرادها الموجودة التي تقتضي المسبوقية بالغير ثم قال قلت حينئذ ما هو المحكوم عليه بالازلي غير موجود في الخارج لا امتناع وجود الحركة الكلية في الخارج وما هو موجود منها في الخارج فهو ليس بازلي ولقائل أن يقول هذا غلط نشأ من الاجمال الذي في لفظ الكل وذلك أنه انما يتنع وجود الكل في الخارج مطلقا اذا كان مجردا عن أمراده كوجود انسان مطلق وحيوان مطلق وحركة مطلقة لا تختص بعصر ولا بجهة ولون مطلق لا يكون أبيض ولا أسود ولا غير ذلك من الألوان المعينة فاذا قدر حركة مطلقة لا تختص بعصر ولا بجهة كان وجودها في الخارج ممتنعا وأما الحركات المتعاقبة فوجود الكل فيها هو وجود تلك الافراد كما اذا وجد عدة أناسي فوجود الانسان الكل هو وجود أشخاصه ولا يحتاج أن يثبت الكل في الخارج وجودا غير وجود أشخاصه بل نفس وجود أشخاصه

(١) قوله وقيل ان قوله منهم الخ كذا في الاصل ولعل هذا مكرر مع الذي قبله فقرر كتبه محصيه

وآمن وقوله وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن قيل هو الذي يكون عليه لباس أهل الحرب مثل أن يكون في صفهم فيعذر القاتل لانه مأثور بقتاله فنسقط عنه الدية وتجب الكفارة وهو قول الشافعي وأحمد في أحد القولين وقيل بل هو من أسلم ولم يهاجر كما يقوله أبو حنيفة لكن هذا قد أوجب فيه الكفارة وقيل اذا كان من أهل الحرب لم يكن له وارث فلا يعطى أهل الحرب دية بل تجب الكفارة فقط وسواء عرف أنه مؤمن وقيل خطأ أو ظن أنه كافر وهذا ظاهر الآية وقد قال بعض المفسرين ان هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه كما نقل عن ابن جرير ومقاتل وابن زيد يعني قوله وان من أهل الكتاب وبعضهم قال انها في مؤمنى أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهذا ان أراد به من كان في الظاهر معدودا من أهل الكتاب فهو كالقول الاول وان أراد العموم فهو كالثاني وهذا قول مجاهد ورواه أبو صالح عن ابن عباس وقول من أدخل فيها مثل ابن سلام وأمثلة ضعيف فان هؤلاء من المؤمنين ظاهرا وباطنا من كل وجه لا يجوز أن يقال فيهم وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم خاشعين لله لا يشتركون بآيات الله غنا قليلا أو لئلا لهم أجرهم عند ربهم ان الله سريع الحساب أما أولا فلان ابن سلام أسلم في أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وقال فلما رأيت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب وسورة آل عمران اعمازل ذكر أهل الكتاب فيها لما قدم وفد بنجران سنة تسع أو عشر وثانيا أن ابن سلام وأمثلة هو واحد من جملة الصحابة والمؤمنين وهو من أفضلهم وكذلك سلمان الفارسي فلا يقال فيه ان من أهل الكتاب هؤلاء لهم أجور مثل أجور سائر المؤمنين بل يؤتون أجرهم مرتين وهم ملتزمون جميع شرائع الاسلام فأجرهم أعظم من أن يقال فيه أولئك لهم أجرهم عند ربهم وأيضا فان أمر هؤلاء كان ظاهرا معروفا ولم يكن أحديشك فيهم فأى فائدة في الاخبار بهم وما هذا الا كما يقال الاسلام دخل فيه من كان مشركا ومن كان كائيا وهذا معلوم لكل أحد بأنه دين لم يكن يعرف قبل محمد صلى الله عليه وسلم فكل من دخل فيه كان قبل ذلك إما مشركا وإما من أهل الكتاب إما كائيا وإما أميا فأى فائدة في الاخبار بهم هذا بخلاف أمر النجاشي وأصحابه ممن كانوا منظارين بكثير مما عليه النصارى فان أمرهم قد يشبه ولهذا ذكرنا في سبب نزول هذه الآية أنه لما مات النجاشي صلى الله عليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال قائل تصلي على هذا العج النصراني وهو في أرضه قتل هذه الآية هذا منقول عن جابر وأنس بن مالك وابن عباس وهم من الصحابة الذين باثروا الصلاة على النجاشي وهذا بخلاف ابن سلام وسلمان الفارسي فإنه اذا صلى على واحد من هؤلاء لم يسكر ذلك أحد وهذا مما يبين أن المنظرين للاسلام فيهم منافق لا يصلي عليه كما نزل في حق ابن أبي أمية وأمثلة وان من هو في أرض الكفر قد يكون مؤمنا يصلي عليه كالنجاشي ويشبه هذه الآية أنه لما ذكر تعالى أهل الكتاب فقال ولو آمن أهل الكتاب لكان خير الهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون لن يضروكم الا أذى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا الا محبل من الله وحبل من الناس وبأوا يغضب من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الانبياء بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة واحدة يتلون آيات الله أناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين وهذه الآية قبل انها نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه (١) وقيل ان قوله منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون هو عبد الله بن سلام وأصحابه وهذا والله أعلم من غط الذي قبله فان هؤلاء



هو وجوده ومعلوم أنه إذا أريد  
وجود الكلي في الخارج وجود  
أخصه لا ينزع فيه أحد من  
العقلاء وإن كانوا قد يتنازعون  
في أن الكلي المطلق لا بشرط وهو  
الطبيعي هل هو موجود في الخارج  
أم لا وحينئذ فرادهم بوجود الحركة  
الكلي في الخارج هو وجود أفرادها  
المتعاقبة شيئا بعد شيء فكل فرد  
مستبوق بالغير وليس هذا الجنس  
المتعاقب الذي يوجد بعضه شيئا  
فشيئا مستبوق بالغير وإن شئت قلت  
لا نسلم أن الكلي لا يوجد في الخارج  
ولكن نسلم أنه لا يوجد في الخارج  
كلها وهذا هو الكلي الطبيعي وهو  
المطلق لا بشرط كسبي الإنسان  
لا بشرط فانه يوجد في الخارج لكن  
معينا متصفا وتوجد أفرادها لما  
مجموعة وأما متعاقبة كتعاقب  
الحوادث المستقبل فوجود الحركات  
المعينة كوجود سائر الأشياء  
المعينة ووجود معنى الحركة  
كوجود سائر السميات الكلية  
والمحكوم عليه بالازلية هو النوع  
الذي لا يوجد الأشياء فشيئا لا يوجد  
مجموعة فإن قال القائل معنى الحركة  
ليس بموجود في الخارج على وجه  
الاجتماع كما يوجد من أفراد الإنسان  
فقد صدق وإن قال أنه لا يوجد شيئا  
فشيئا فهذا ممنوع ومن قال ذلك  
لزمه أن لا يوجد في الخارج حركة  
أصلا لا متناهية ولا غير متناهية  
وهذا مخالف للعقل والعقل وقد

ما بقوا من أهل الكتاب وإنما المقصود من هو منهم في الظاهر وهو مؤمن لكن لا يقدر على ما يقدر  
عليه المؤمنون المهاجرون المجاهدون فكأن من آل فرعون هو من آل فرعون وهو مؤمن وله هذا  
قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله  
وقد جاءكم بالبينات من ربكم فهو من آل فرعون وهو مؤمن وكذلك هؤلاء منهم المؤمنون ولهذا  
قال وأكثرتهم الفاسقون وقد قال قبل هذا ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم ثم قال منهم  
المؤمنون وأكثرتهم الفاسقون ثم قال لن يضرركم الأذى وهذا عند الله جيعهم لا إلى أكثرتهم  
ولهذا قال وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون وقد يقاتلون وفيهم مؤمن يكتم إيمانه  
يشهد القتال معهم ولا يمكنه الهجرة وهو مكره على القتال ويبعث يوم القيامة على نيته كما في الصحيح  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يغزو جيش هذا البيت فبئس ما هم بيده من الأرض إذ  
خسف بهم فقبل يارسول الله وفيهم المكره قال يبعثون على نياتهم وهذا في ظاهر الأمر وإن  
قتل وحكم عليه بما يحكم على الكفار فانه يبعث على نيته كما أن المناقضين من أيحكم لهم في الظاهر  
يحكمهم الإسلام ويبعثون على نياتهم فالحجاء يوم القيامة على ما في القلوب لا على مجرد الظواهر  
ولهذا روى أن العباس قال يارسول الله كنت مكرها قال أما ظاهرا فكان علينا وأما سريرا فتك  
فألى الله وبالجملة لا خلاف بين المسلمين أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة  
لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنه بل الوجوب بحسب الامكان وكذلك ما لم يعلم حكمه فلولم  
يعلم أن الصلاة واجبة عليه وبقي مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء في أظهر قول العلماء وهذا  
مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو أحد الوجهين في مذهب أحد وكذلك سائر الواجبات من  
صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك ولوم يعلم تحريم الخمر فشرع لهم لم يجد اتفاق المسلمين  
وأنما اختلفوا في قضاء الصلوات وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا أو ميسر ثم تبين له تحريم  
ذلك بعد القبض هل يفسخ العقد أم لا كما لا يخفى فلو فعل ذلك قبل الإسلام وكذلك لو تزوج  
نكاحا يعتقد صحته على عادتهم ثم لما بلغه شرائع الإسلام رأى أنه قد أدخل ببعض شروطه كالزوجة  
تزوج في عدة وقد انقضت فهل يكون هذا فاسدا أو يقر عليه كالأعقده قبل الإسلام ثم أسلم  
وأصل هذا كله أن الشرائع هل تلزم من لم يعلمها أم لا تلزم أحد الأبعد العلم أو يفرق بين الشرائع  
الناسخة والمبدأة هذا فيه ثلاثة أحوال هي ثلاثة أوجه في مذهب أحد كره القاضي أبو يعلى  
الوجهين المطلقين في كتابه وذكر هو وغيره الوجه المفرق في أصول الفقه وهو أن النسخ  
لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه النسخ وخروج أبو الخطاب وجهه بثبوته ومن هذا الباب  
من ترك الطهارة الواجبة ولم يكن علم بوجوبها أو صلى في الموضع المنهي عنه قبل علمه باللهي  
هل يعيد الصلاة فيه رواية منصوصتان عن أحد والصواب في هذا الباب كله أن الحكم  
لا يثبت إلا مع التمكن من العلم وأنه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه فقد ثبت في الصحيح أن من العجالة  
من أكل بعد طلوع الفجر في رمضان حتى تبين له الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود ولم يأمرهم  
النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء ومنهم من كان عكث جنبا مدة لا يصلي ولم يكن يعلم جوار الصلاة  
بالنهي كما يذركم من الخطاب وعمار لما أجابوا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد منهم  
بالقضاء ولا شئ أن خلقا من المسلمين بمكة والبرادى صاروا يصلون إلى بيت المقدس حتى بلغهم  
النسخ ولم يؤمروا بالاعادة ومثل هذا كثير وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور  
أن الله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها فالوجوب مشروط بالقدرة والعقوبة لا تكون الا على ترك  
مأمورا وفعل محظور بعد قيام الحجة

(فصل) وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في الوعد والوعيد والثواب والعقاب وأن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب فإذا كان هذا الحكم في المجتهدين وهذا الحكم في المذنبين حكما عاما في جميع الامة فكيف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان المتأخرون من المجتهدين والمذنبين يندفع عنهم الذم والعقاب بما ذكر من الأسباب فكيف بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ونحن تبسط هذا ونسبه بالادنى على الأعلى فنقول كلام الدام للخلفاء وغيرهم من الصحابة من رافضي وغيره هو من باب الكلام في الاعراض وفيه حق لله تعالى لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب والبغض وفيه حق للادميين أيضا ومعلوم أنا إذا تكلمنا فبين هودون الصحابة مثل الملوكة المختلفين على الملك والعلاء والمشايع المختلفين في العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال والظلم محرم مطلقا لا يباح قط بحال قال تعالى ولا يجرمكم شئنا أن لا تعدلوا وعدلوا هو أقرب للتقوى وهذه الآية رلت بسبب بغضهم للكفار وهو بغض ما موربه فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد هي صاحبه أن يظلم من يهغضه فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو هوى نفس فهو أحق أن لا يظلم بل يعدل عليه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق من عدل عليهم في القول والعمل والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبه والثناء على أهله ومحبتهم والظلم مما اتفق على ذمه وتقيمه وذهم أهله وبغضهم وليس المقصود الكلام في التحسين والتقيع العقلي فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع في مصنف مفرد ولكن المقصود أن العدل محمود محبوب باتفاق أهل الأرض وهو محبوب في النفوس مر كوزجبه في القلوب تحبه القلوب وتحمده وهو من المعروف الذي يعرفه القلوب والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتذمه والله تعالى أرسل الرسل ليقوم الناس بالقسط قال الله تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وقال تعالى الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وقال تعالى أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وقال فان جاؤكم فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق فامرهم أن يحكموا بالقسط وأن يحكموا بما أنزل الله فدل ذلك على أن القسط هو ما أنزل الله فما أنزل الله هو القسط والقسط هو ما أنزل الله ولهذا وجب على كل من حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل لقوله وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل فليس لنا كم أن يحكم بظلم أبدا والشرع الذي يجب على حكام المسلمين الحكم به عدل كله ليس في الشرع ظلم أصلا بل حكم الله أحسن الأحكام والشرع هو ما أنزل الله فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع والمناهج فيكون العدل في كل شرعة بحسبها ولهذا قال تعالى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين أما أنزلنا التوراة فيها هدى وفور يحكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا والرايتون والاحبار بما استمضوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشوني ولا تشعروا بآياتي أنا أنزلها ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون إلى قوله ولحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون وأنزلنا الكتاب بالحق مصدقا

تفطن ابن سينا لهذا الموضع وتكلم في وجود الحركة بكلام له وقد نقله عنه الرازي وغيره وقد تكلمنا عليه وبيننا فسادا فيما سألني ان شاء الله قال الآمدي وباقي الوجوه في الدلالة ما ذكرناه في امتناع حوادث غير متناهية في اثبات واجب الوجود وقد ذكرنا فلا حاجة إلى اعادة ما هو قد ذكر قبل ذلك في امتناع ما لا ينهائي أربعة طرق فزيفها واختار طريقا خامسا الاول التطبيق وهو أن يقدر جملة فلو كان ما قبلها لانهاية له فلو فرضنا زيادة متناهية على الجملة المفروضة ولتكن الزيادة عشرة مثلا فالجملة الاولى اما أن تكون مساوية لنفسها مع فرض الزيادة عليها أو يزيد أو ينقص والقول بالمساواة والزيادة محال فإن الشئ لا يكون مع غيره كهو لا مع غيره ولا يزيد وان كانت الجملة الاولى ناقصة بالنظر إلى الجملة الثانية فمن المعلوم أن التفاوت بينهما إنما هو بأمر متناه وعند ذلك فالزيادة لا بد أن يكون لها نسبة إلى الباقي بجهة من جهات النسب على نحو زيادة المتناهي على المتناهي ومحال أن يحصل بين ما ليسا بمتناهين النسبة الواقعة بين المتناهين وأيضا فإنه إذا كانت إحدى الجملتين أز يد من الاخرى بأمر متناه فلطبق بين الطرفين الاخرين بان تأخذ من الطرف الاخير من إحدى الجملتين



عدد امفروض ومن الاخرى مثله  
وهلم جرا فلما ان يتسلسل الامر الى  
غير النهاية فيلزم منه مساواة  
الانقص للزيد في كل طرفيه وهو  
محال وان فرضت الجملة الناقصة في  
الطرف الذي لانهاية له فقد  
تناهت والزيادة انما زادت على  
الناقصة بامر متناه وكل ما زاد على  
على المتناهي بامر متناه فهو متناه  
(قال) وهذا لا يستقيم لاعلى قواعد  
الفلاسفة ولا على قواعد المتكلمين  
أما الفلاسفة فانهم قضوا بان كل  
ماه ترتيب وضعي كالابعاد  
والامتدادات أو ترتيب طبيعي  
وأحاده موجودة معا كالعسل  
والعلولات فالقول بعدم النهاية فيه  
مستحيل وما سوى ذلك فالقول  
بعدم النهاية فيه غير مستحيل وسواء  
كانت أحاده موجودة معا كالنفوس  
بعدم مفارقة الابدان (١) وهي  
على التعاقب والتجدد كالازمنة  
والحركات الدورية فان ما ذكره  
وان استمر لهم فيما قضوا فيه بالنهاية  
فهو لازم لهم فيما قضوا فيه بعدم  
النهاية وعند ذلك فلا بد من بطلان  
أحد الامرين إما الدليل ان كان  
اعتقادهم بعدم النهاية حقا وإما  
اعتقاد عدم النهاية ان كان الدليل  
حقا لاستحالة الجمع (قال) وليس لما  
يذكره الفلاسوف من جهة الفرق

(١) قوله وهي على التعاقب كذا  
في الاصل وله دل وجه الكلام أو على  
التعاقب الخ كنبه مجمع

لما بين يديه من الكتاب ومهيئ عليه فالحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من  
الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم  
فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعا فينبشكم بما كنتم فيه تختلفون وان احكم بينهم بما  
أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم  
انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيرا من الناس افاسقون احكم الجاهلية يبعون  
ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون ذكر سبحانه حكم التوراة والانجيل ثم ذكر انه أنزل  
القرآن وأمر نبيه ان يحكم بينهم بالقرآن ولا يتبع أهواءهم عما جاءهم من الكتاب وأخبر انه جعل  
لكل واحد من الانبياء شرعة ومنهاجا فجعل لموسى وعيسى ما في التوراة والانجيل من السرعة  
والمنهاج وجعل للنبي صلى الله عليه وسلم ما في القرآن من السرعة والمنهاج وأمره ان يحكم بما  
أنزل الله وحذرهم ان يفتنوه عن بعض ما أنزل الله وأخبره ان ذلك هو حكم الله ومن ابغى غيره فقد  
ابغى حكم الجاهلية وقال ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ولا ريب ان من لم  
يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر فمن استعمل ان يحكم بين الناس بما يراه هو  
عدا لمن غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر فانه ما من أمة الا وهي تأمر بالحكم بالعدل وقد يكون  
العدل في دينها ما رآه أكابرهم بل كثير من المنتسبين الى الاسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها  
الله كسوء الفبادية وكأوامر المطاعين فيهم ويرون ان هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون  
الكتاب والسنة وهذا هو الكفر فان كثيرا من الناس أسلموا ولكن مع هذا لا يحكمون الا  
بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون فهو لا اذا عرفوا انه لا يجوز الحكم الا بما أنزل الله  
فلم يلتزموا ذلك بل استحلوا ان يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار والا كانوا جهالا كمن تقدم  
أمره وقد أمر الله المسلمين كلهم اذا تنازعوا في شيء أن يردوه الى الله والرسول فقال تعالى يا أيها  
الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله  
والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا وقال تعالى فلا وربك  
لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما  
فمن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن وأما من كان ملتزما  
لحكم الله ورسوله باطنا وظاهرا لكن عصى واتبع هواه فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة وهذه  
الآية مما يحتاج بها الخوارج على تكفير ولاية الامر الذين لا يحكمون بما أنزل الله ثم يزعمون أن  
اعتقادهم هو حكم الله وقد تكلم الناس بما يطول ذكره ههنا وما ذكرته يدل عليه سياق الآية  
والمقصود ان الحكم بالعدل واجب مطلقا في كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد الحكم  
بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو عدل خاص وهو كل أنواع العدل وأحسنها والحكم  
به واجب على النبي وكل من اتبعه ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر وهذا واجب على الامنة  
في كل ما تنازع فيه من الامور الاعتقادية والعملية قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله  
النبين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما  
اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات وقال تعالى وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه  
الى الله وقال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فالامور المستركة بين الامة لا يحكم فيها  
الا الكتاب والسنة ليس لاحد ان يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك ومن اعتقد أنه  
يحكم بين الناس بشئ من ذلك ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر وحكام المسلمين يحكمون  
في الامور المعينة لا يحكمون في الآراء الكلية واذا حكموا في المعينات فعليه ان يحكموا بما

ضده وأكثرت الناس يتارعونهم في ذلك بل جميع الطوائف من أهل النظر والأثر يتارعونهم كالمعتزلة والكرامية والشيعة والمرجئة وأهل الحديث والفقهاء والصوفية والفلاسفة والثانية على امتناع تسلسل الحوادث والنزاع فيها مشهور بين جميع الطوائف قال الأمدى الحجة الثانية أنه لم قامت الحوادث بذات الرب تعالى لكان لها سبب والسبب إما الذات وإما خارج عنها فان كان هو الذات وجب دوامها بدوام الذات وخرجت عن أن تكون حادثه وان كان خارجا عن الذات فاما أن يكون معلولا للاله تعالى أولا يكون معلولا له فان كان الاول لزم الدور وان كان الثاني فذلك الخارج يكون واجب الوجود بذاته ومضيد للاله تعالى صفاته فكان أولى أن يكون هو الاله وهذه الحالات انما لزم من قيام الحوادث بذات الرب تبارك وتعالى فتكون محالاً قال الأمدى ولقائل أن يقول وان افتقرت الصفات الحادثة الى سبب فالسبب إما هو القدرة القدسية والمشيئة الأزلية القاعية بذات الرب كما هو مذهب الكرامه على ما أوضحناه فليس السبب هو المسبب ولا خارجا ولا يلزم من دوام القدرة دوام المقدور والا كان العالم قديما وهو محال قال فان قيل اذا كان المرحح للصفة الحادثة هو القدرة القدسية

الناس من أعظم المنكرات فان الله يحفظ من يشاء من خلقه بدون هذا وانما روى هبوطهما يوم بدر القتال وفي مثل ذلك من الامور العظام ولو نزل الحفظ واحدا من الناس لزال الحفظ النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه الذين كان الاعداء يطلبونهما من كل وجه وقد بذلوا في كل واحد منهما دية وهم عليهما غلاظ شداد سودا كباد (السابع) أن هذه الآية في سورة البقرة وهي مدنية بلا خلاف وانما نزلت بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة لم تنزل قبل هجرته وقد قيل انها نزلت لما هاجر صهيب وطلبه المشركون فأعطاهم ماله وأتى المدينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ربح البيع أبا يحيى وهذه القصة مشهورة في التفسير ونقلها غير واحد وهذا يمكن فان صهيبا هاجر من مكة الى المدينة قال ابن جرير اختلف أهل التأويل فمن نزلت هذه الآية فيه ومن عني بها فقال بعضهم نزلت في المهاجرين والانصار وعني بها المجاهدون في سبيل الله وذكرنا سنده هذا القول عن قتادة قال وقال بعضهم نزلت في قوم بأعنائهم وروى عن القاسم قال حدثنا الحسين حدثنا الحاج حدثنا ابن جريح عن عكرمة قال نزلت في صهيب وأبي ذر جندب أخذ أهل أبي ذر أبذر فانقلت منهم فقدم على النبي صلى الله عليه وسلم فلما رجع مهاجرا عرضوا له وكانوا يمر الظهران فانقلت أيضا حتى قدم عليه وأما صهيب فأخذ أهله فافتدى منهم بماله ثم خرج مهاجرا فأدركه متقذبن عمر بن جدعان فخرج له مما بقي من ماله فمضى سبيله وقال آخرون عني بذلك كل شار نفسه في طاعة الله وجاهد في سبيل الله وأمر معروف ونسب هذا القول الى عمر بن عبد الله بن عباس وأن صهيبا كان سبب النزول (الثامن) أن لفظ الآية مطلق ليس فيه تخصيص فكل من باع نفسه ابتغاء مرضات الله فقد دخل فيها وأحق من دخل فيها النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه فانهما شريا نفسهما ابتغاء مرضات الله وهاجرا في سبيل الله والعدو يطلبهما من كل وجه (التاسع) أن قوله هذه فضيلة لم تحصل لغيره فيكون هو الامام فيقال لا ريب أن الفضيلة التي حصلت لابي بكر في الهجرة لم تحصل لغيره من الصحابة بالكاتب والسنة والاجماع فتكون هذه الفضيلة ثابتة له دون عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة فيكون هو الامام فهذا هو الدليل الصدق الذي لا كذب فيه يقول الله الاتصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ومثل هذه الفضيلة لم تحصل لغير أبي بكر قطعا بخلاف الوفاية بالنفس فانها لو كانت صحيحة لغير واحد من الصحابة وفي النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه وهذا واجب على كل مؤمن ليس من الفضائل المختصة بالا كابر من الصحابة والافضلية انما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات بين ذلك أنه لم ينصل أحد أن عليا أودى في ميته على فراش النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أودى غيره في وفايته النبي صلى الله عليه وسلم تارة بالضرب وتارة بالجرح وتارة بالقتل من فداءه وأودى أعظم من فداءه ولم يؤد وقد قال العلماء ما صح لعل من الفضائل فهي مشتركة شاركه فيها غيره بخلاف الصديق فان كثير من فضائله وأكثرها خصائص له لا يشركه فيها غيره وهذا مرسوم في موضعه والله أعلم

(فصل) قال الرافضي الرهان التاسع قوله تعالى من حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسكم ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين نقل الجمهور كافة أن أبناءنا إشارة الى الحسن والحسين ونساءنا إشارة الى الفاطمة وأنفسنا إشارة الى علي وهذه الآية دليل على ثبوت الامامة لعلي لا لله تعالى فدجعله



من مجرد هذا الاختلاف والقول بأن ما زادت به إحدى الجملتين لا بد وأن تكون له نسبة إلى الثاني غير مسلم ولا يلزم من قبول المتناهي لنسبة المتناهي إليه قبول غير المتناهي لنسبة المتناهي إليه (قال) وأما المتكلم فله في إبطال القول بعدم النهاية طرق الأول ما أسلفناه من الطريقة المذكورة ويلزم عليه ما ذكرناه ما عدا التناقض اللازم للفيلسوف من ضرورة اعتقاد عدم النهاية فيما ذكرناه من الصور وعدم اعتقاد المتكلم لذلك غير أن المناقضة لازمة للتكلم من جهة اعتقاده عدم النهاية في معلومات الله تعالى ومقدوراته مع وجود ما ذكرناه من الدليل الدال على وجوب النهاية فيها قال وما يقال (١) من أن المعنى يكون المعلومات والمقدورات غير متناهية صلاحية العلم لعلقه بما يصح أن يعلم وصلاحية القدرة لتعلقها بكل ما يصح أن يوجد وما يصح أن يعلم ويوجد غير متناهية لكنه من قبيل التقديرات الوهمية والتحويلات المكابية وذلك مما لا يمنع كونه غير متناهية بخلاف الأمور الوجودية والحقائق العينية ولا أثر له في القدح أيضا فان هذه الأمور وإن لم تكن موجودات الاعيان لكنها متحققة في الازهان ولا يحى أن نسبة ما فرض أسسه عماله فيما

(١) قوله وما يقال الخ هكذا في الاصل وانظر أين الخ وحرر كتبه

٤٤٢٥

على أن الذنب لا يلام عليه ثم تفرقوا بعد هذا بين مكذب بلقطه ومتأول لعنه تأويلات فاسدة وهذا فهم فاسد وخطأ عظيم لا يجوز أن يظن بأقل الناس علما وإيمانا أن يظن أن كل من أذنب فلا ملام عليه لكون الذنب مقدر عليه وهو يسمع ما أخبر الله به في القرآن من تعذيبه لقوم نوح وعاد وثمود وقوم فرعون ومدين وقوم لوط وغيرهم والقدر شامل لجميع الخلق فلو كان المذنب معذورا لم يذنب هؤلاء على ذنوبهم وهو يعلم ما أرسل الله به رسوله محمد أو غيره من عقوبات المعتدين كافي التوراة والقرآن وما أمر الله به من إقامة الحدود على المفسدين ومن قاتل الكافرين وما شرعه الله من انصاف المظلومين من الظالمين وما يقضى به يوم القيامة بين عباده من عقوبة الكافرين والاقتصاص للظالم من الظالم وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع لكن مقصود الحديث أن ما يصيب العبد من المصائب فهي مقدرة عليه ينبغي أن يسلم لقدرة الله كما قال تعالى ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه قال علقمة هو العبد تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم وروى الوالي عن ابن عباس يهد قلبه لليعين فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه وقال ابن السائب وابن قتيبة أنه إذا ابتلى صبر وإذا أنعم عليه شكر وإذا ظلم غفر وإن كانت المصيبة بسبب فعل الآب أو الجد فان آدم قد تاب من الآكل فابقي عليه ملام للتوبة والمصيبة كانت مقدرة فلا معنى للوم آدم عليها فليس للانسان أن يؤذي. ثم ناجرى له على يديه ما هو مصيبة في حقه والمؤمن إما معذور وإما مغفور له ولا ريب أن كثيرا ممن حصل له مصيبة أو فوات عرص بعض المصائب يسرع بذهمه كما يظن بعض الرافضة أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا هم السبب في منع حقهم ظلما وهذا كذب عليهم أو يقولون بسببهم طلبا غيرهم وهذا عدوان عليهم فان القوم كانوا عادلين متبعين لأمر الله ورسوله ومن أصابته مصيبة بسبب ما جاء به الرسول فبذنبه أصيب فليس لاحد أن يعيب الرسول وما جاء به لكونه فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد المارقين أو لكونه بسبب تقديمه أبا بكر وعمر فتمهما المسلمون بعده كما يدكر عن بعض الرافضة أنه أذى الله ورسوله بسبب تقديم الله والرسول لأبي بكر وعمر وعن بعضهم أنهم كانوا يقرئون شيئا من الحديث في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فأتوا على فمائل أي كركر فلما سمعها قال لأصحابه تعلمون والله بلاءكم من صاحب هذا القبر يقول مروا بأبا بكر فلمصل بالباس لو كنت منتهذا من أهل الأرض خيلا لا اتخذت أبا بكر خيلا يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر وهذا كما أنه ليس لاحد أن يقول بسبب رول القرآن باسان العرب احتلعت الأمة في التأويل واقتلوا إلى أمثال هذه الأمور التي يجعل الله الواقع فيها بسبب ما جاء به الرسول فان هذا كله باطل وهو من كلام الكفار قال تعالى عن الكفار الذين قالوا الرسالهم قالوا اتنا طبع بآبكم ثم لم تنتهوا لرجنكم ولم ينسكم منا عذاب ألم قالت لهم رسالهم طائر كم معكم أثخذ كركم بل أنتم قوم مسرفون وقال عن قوم فرعون فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لماء هذا وإن تصبهم سيئة نطيروا بموسى ومن معه ألا إنما طائرهم عند الله وقال لما ذكر الأمر بالخهاد وأن من الناس من يسطي عنه أنما تكونوا درككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله ذال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ما أصابك من حسنة من الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك والمراد بالحسنات والسيئات هنا النعم والمصائب كما قد سمي الله ذلك حسنات وسيئات في غير هذا الموضع من القرآن كقوله وبأولناهم بالحسنات والسيئات وقوله إن تصيبك حسنة فاعلم أنها من الله وإن تصيبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل وسترلوا عنهم فرحون

ولهذا

ولهذا قال ما أصابك ولم يقل ما أصبت وهكذا قال السلف في رواية أبي صالح عن ابن عباس أن الحسنه هي الخصب والمطر والسيئة الجذب والعلاء وفي رواية الوالي عنه أن الحسنه الفتح والغنيمة والسيئة الجراح والهزيمة وقال في هذه الرواية ما أصابك من حسنة ما فتح الله عليه يوم بدر والسيئة ما أصابه يوم أحد وكذلك قال ابن قتيبة الحسنه الغنيمة والنعمة والسيئة الملبية وروى ذلك عن أبي العالية وروى عنه أن الحسنه الطاعة والسيئة المعصية (٢) وهذا نظمه طائفة من المتأخرين ثم اختلف هؤلاء فقال مشبه القدر هذا حجة لنا لقوله سبحانه قل كل من عند الله وقال نفاقه بل هو حجة لنا لقوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وحجة كل فريق تدل على فساد قول الآخر والقولان باطلان في هذه الآية فإن المراد النعم والمصائب ولهذا قال وإن تصبهم والضيم قد قيل أنه يعود على المنافقين وقيل على اليهود وقيل على الطائفتين والتحقيق أنه يعود على من قال هذا من أي صنف كان ولهذا قيل هذا لا يعين قائله لأنه دائماً يقول بعض الناس فكل من قاله تناولته الآية فإن الطاعنين فيما جاء به الرسل من كافر ومنافق بل ومن في قلبه مرض أو عنده جهل يقول مثل ذلك وكثير من الناس يقول ذلك في بعض ما جاء به الرسول ولا يعلم أنه جاء به لظنه خطأ صاحبه ويكون هو المخطئ فإذا أصابهم نصر ورزق قالوا هذا من عند الله لا يضره إلى ما جاء به الرسول وإن كان سيئاً وإن أصابهم نقص رزق وخوف من العدو وظهوره قالوا هذا من عندك لأنه أمر بالجهاد فجزى ما جرى وأنهم تطيروا بما جاء به كالتطير قوم فرعون بما جاء به موسى والسلف ذكروا المعنيين فعن ابن عباس قال بشؤمك وعن ابن زيد قال بسوء تدبيرك قال تعالى قل كل من عند الله وعن ابن عباس الحسنه والسيئة أما الحسنه فأنتم بها عليكم وأما السيئة فإبلاكها فالهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً وقد قيل في مثل هذا لم يفقهوا ولم يكادوا وإن النفي مقابل الاثبات وقيل بل معناه فقهوا بعد أن كادوا لا يفقهون كقوله فذبحوها وما كادوا يفعلون فالنفي بها مثبت والمثبت بها منفي وهذا هو المشهور وعليه عامة الاستعمال وقد يقال يراد بها هذا آثاره وهذا آثاره فإذا صرح بالاثبات الفعل فقد وجد فإذا لم يثبت الا بالنفي المحض كقوله لم يكديرواها ولا يكادون يفقهون حديثاً فهذا نفي مطلق ولا قرينة معه تدل على الاثبات فيفرق بين مطلقها ومقدها وهذه الاقوال الثلاثة للنحاة وقال بكل قول طائفة وقد وصف الله تعالى المنافقين بعدم الفقه في مثل قوله تعالى هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا والله خزانة السموات والارض ولكن المنافقين لا يفقهون وفي مثل قوله ومنهم من يستمع البليح حتى إذا خر حوا من عندك قالوا للذين أتوا العلم ماذا قال آنفاً أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتسوا أهواءهم فدل على أنهم لم يكونوا يفقهون القرآن لكن قوله حديثاً تكرر في سياق النفي فتم كما قال في الكهف وجد من دونهم ما قوموا لا يكادون يفقهون قولاً ومعلوم أنهم لا بد أن يفقهوا بعض الاقوال والا فلا يعيش الانسان بدون ذلك فعلم أن المراد أنهم يفقهون بعد أن كادوا ولا يفقهون وكذلك في الرواية وهذا أظهر الاقوال للنحاة وأشهرها والمقصود أن هؤلاء لو فقهوا القرآن لعلموا أنك ما أمرتهم إلا بخير وما نهتهم إلا عن شر وأنه لم تكن المصيبة الحاصلة لهم سبباً بل بسبب ذنوبهم ثم قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك قال ابن عباس وأما كتبها عليك وقيل إنها في حرف عبد الله وأنا قدرتها عليك وهذا كقوله وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير وقوله أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وقوله وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الانسان كفور (٣) وأما رواية كردم عن يعقوب بن

له وجود ذهني على نحو استعماله فيما له وجود عيني (١) قال الطريق الثاني يعني في بيان امتناع ما لا نهاية له قوله لو وجد أعداد لا نهاية لها لم تحل لما أن تكون شفعا أو وترا أو شفعا و و ترا معاً أو لا شفعا ولا و ترا فإن كانت شفعا فهي تصير و ترا بزيادة واحد وان كانت و ترا فهي تصير شفعا بزيادة واحد واعواز الواحد لما لا يتناهي محال وان كانت شفعا و ترا فهو محال لان الشفع ما يقبل الانقسام بمساويين والوتر غير قابل لذلك والعدد الواحد لا يكون قابلاً لذلك وغير قابل له معاً وان لم يكن شفعا ولا و ترا فبالم منه وجود واسطة بين النفي والاثبات وهو محال وهذه الحالات اعمازمت من القول بعدد لا نهاية له والقول به محال (قال) وهو من التخطا الاول في الفساد لوجهين الاول عدلنا سلم استحالة الشفعية أو

(١) وجد هنا بما مش الاصل زيادة لم يجعل لها علامة في الصلب ونصها قال وأما آحاد الاعراض فان العلم يسترسل عليها استرسالا وأما الجواب بصلاحيه التعلق فهو جواب الشهرستاني ونحوه قال الأمدى اه

(٢) قوله وهذا نظمه طائفة من المتأخرين كذا في الاصل وانظر

(٣) قوله وأما رواية كردم الخ هكذا في الاصل وحرر العبارة فلعن قها تخر يفاً وسقطا كنبه

مصححه



الوترية فيما لا نهاية له والقول بان  
مالا يتناهي لا يغوزه الواحد الذي به  
يصير شفعان كان ويرا أو ويرا ان  
كان شفعا فدعوى مجردة ومحض  
استبعاد لدليل عليه الوجه الثاني  
أنه يلزم عليه عقود الحساب  
ومعلومات الله ومقدوراتها فانها غير  
متناهية امكانا مع امكان اجراء  
الدليل المذكور فيها قلت ولتقاتل  
أن يقول أما الوجه الاول فضعيف  
فان كون مالا يتناهي معوزا للواحد  
كالمعلوم فساد بالضرورة بل يمكن  
أن يقال مالا يتناهي لا يمكن أن  
يكون لاشفعا ولا ويرا لان الشفع  
والوتر نوعا جنس العدد المحصور  
الذي له طرفان مبدأ ومنتهى فاما  
اذا قدم مالا مبدا له ولا منتهى له  
فايس عدد المحصور فلا يكون شفعا  
ولا ويرا كما بقوله المسلمون وغيرهم  
من أهل الملل فيما يحدثه الله تعالى  
في المستقبل من نعم الجنة انه  
لا شفع ولا ويرا وهذا أيضا قول  
الفلاسفة الطبيعية واللاهية ان  
مالا لا نهاية له لا يكون شفعا ولا ويرا  
وذلك أن مالا لا نهاية له ليس له طرفان  
والشفع ما يقبل الانقسام بقسمين  
متساويين وهذا انما بعقل فيما له  
طرفان منتهيان وادام يمكن أن  
يكون شفعا لم يمكن أن يكون ويرا  
وأما عقود الحساب فالمقدر منها  
في الذهن محصور متناه وما  
لا يتناهي لا تقدره الازهان بل  
كل ما يصفه الذهن من عقود  
الاحكام فهو متناه والمراتب في

نفسك فعملها يناقض القراءة المتواترة فلا يعتمد عليها ومعنى هذه الآية كما في الحديث الصحيح  
الالهى باعبادى انما هى اعمالكم أحصياكم ثم أوفيكم اياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن  
وجد غير ذلك فلا يولم من الانفسه ومعنى هذه الآية متناول لكل من نسب ما أصابه من المصيبة  
الى ما أمر الله به ورسوله كائنا من كان فمن قال انه بسبب تقصيره لا يكره وعمر واستخلافه في  
الصلاة أو بسبب ولا يتهم احصل لهم مصيبة فيل مصيبتكم بسبب ذنوبكم ومن يتق الله يجعل له  
مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب بل هذا كله من أذى المؤمنين بغير ما اكتسبوا وقد قال تعالى  
ولا يغتب بعضكم بعضا وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الغيبة ذكر ك أخاك  
بما يكره قيل أرأيت ان كان في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه  
فقد بهته فمن رعى أحد بما ليس فيه فقد بهته فكيف اذا كان ذلك في الصحابة ومن قال عن  
مجتهد انه تعدد الظلم أو تعدد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسنة ولم يكن كذلك فقد  
بهته واذا كان فيه ذلك فقد اغتابه لكن يباح من ذلك ما أباحه الله ورسوله وهو ما يكون على  
وجه القصاص والعدل وما يحتاج اليه لمصلحة الدين ونصيحة المسلمين فالاول كقول المشتكى  
المظلوم فلان ضربى وأخذ مالى ومنعنى حتى ونحو ذلك قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء  
من القول الا من ظلم وقد نزلت فمن ضاف قوما فلم يقره ولا نقرى الضيف واجب كما دلت عليه  
الاحاديث الصحيحة فلما منعه محقه كان له ذكر ذلك وقد أذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن  
يعاقبهم بمثل قرام في زرعهم ومالههم وقال نصره واجب على كل مسلم لانه قد ثبت عنه في الصحيح أنه  
قال انصر أخاك ظالما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف انصره ظالما قال انصره  
من الظالم فذلك نصره اياه وأما الحاجة فتل استفتاء هند بنت عتبة كما ثبت في الصحيح أنها قالت  
يا رسول الله ان أباسفيا نرجل شحيح لا يعطينى وبنى ما يكفينى بالمعروف فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم خذى ما يكفينك ورا ذلك بالمعروف أخرجه في الصحيحين من حديث عائشة فلم ينكر عليها  
قولها وهو من جنس قول المظلوم وأما النصيحة فمثل قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس  
لما استشارته فمن خطبها فقال خطبني أبوجهم ومعاوية فقال أما معاوية فصاعول لا مال له  
وأما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وفي لفظ يضرب النساء انكحى أسامة فلما استشارته فمن  
تزوج ذكر ما يحتاج اليه وكذلك من استشار رجلا فمن يعامله والنصيحة ما مور بها ولولم يشاوره  
فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الدين النصيحة الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن  
يا رسول الله قال الله ولسكابه ولسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو تعدد الكذب عليه أو على من ينقل عنه العلم وكذلك بيان من غلط  
في أى رأي في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية فهذا اذا تكلم فيه الانسان بعلم وعدل وقصد  
النصيحة فانه تعالى يشي به على ذلك لاسباب اذا كان المتكلم فيه داعيا الى بدعة فهذا يجب بيان  
أمره للناس فان دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق وحكم المتكلم باجتهاده في العلم  
والدين حكم أماله من المجتهدين ثم قد يكون مجتهدا مخطئا أو صيبا وقد يكون كل من الرجلين  
المخلصين باللسان أو اليد مجتهدا يعتد بالصواب معه وقد يكونان جميعا مخطئين معذورين لهما  
كما ذكرنا نظير ذلك مما كان يجري بين الصحابة ولهذا ينبغي عما شجر بين هؤلاء سواء كانوا من  
الصحابة أو من بعدهم فاذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها ولا يعرفون  
حقيقةها كان كلامهم فيها كلاما بلا علم ولا عدل يتضمن اذا هم يفرحون ولو عرفوا أنهم مامذنبان  
أو مخطئان لكان ذلك من غير مصلحة راجحة من باب الغيبة المأمومة لكن الصحابة رضوان الله

نفسها متناهية (١) ولكن أحدى

المرتبتين لو وجدت أفرادها في

(١) وجد هنا بحاشية أصل الهامش

زيادة لم يوضع لها علامة في الصلب

ونصها قلت التفريق بين الشيتين

يحتاج إلى ثبوت الوصف الفارق

وثبوت تأثيره والآمدى سلم لهم

الوصف ونزعهم في كونه مؤثرا

والتحقيق أن ما ذكره من الوصف

متوجه في القدرة فإن تعلقها

بالمعدوم من باب التجويز بخلاف

العلم فإن فساد تعلقه بالمعلوم ليس

من باب التجويز فإن المعلوم هنا

معلوم للعالم ليس المراد بذلك أن ثم

صفة تصلح أن يعلم بها المعلوم إذا

وجد بل هو معلوم قبل وجوده

بخلاف القدرة فإن تعلقها بالمعدوم

معناه أنها صفة صالحة تتعلق

بالمقدور إذا وجد قلت أيضا فإن

قول القائل المعنى يكون المعلومات

والمقدورات غير متناهية هو صلاحية

العلم والقدرة للتعلق هو وإن سلم في

القدرة فلا يسلم في العلم فإن الكلام

ليس هو في إمكان العلم بها بل في

العلم الذي يقال أنه علم موجود أزلي

متعلق بما لا نهاية له وهذا أمر موجود

وعن هذه الشبهة صار طائفة من

النظار إلى استرسال العلم على آحاد

نوع العرض كما قاله أبو المعالي وحكي

ذلك عن أبي الحسين البصري ودأود

الحوارزجي قال أبو المعالي الأجسام

جنس واحد والأعراض أجناسها

محصورة وأفراد الجنس غير محصورة

(قال) فلا يجوز وجود أجناس لا

تتناهى لأنه يجب حيث وجودها لا

ينتهي في العلم والدليل دال على نفي

النهاية في هذا وهذا اه معجمه

عليهم أجمعين أعظم حرمة وأجل قدر وأزهر أعراضا وقد ثبت من فضائلهم خصوصاً وعموماً ما لم يثبت لغيرهم فلهذا كان الكلام الذي فيه ذمهم على ما شجر بينهم أعظم إثمًا من الكلام في غيرهم فإن قيل فأنتم في هذا المقام تسبون الرافضة وتذمونهم وتذكرون عيوبهم قيل ذكر الأنواع المذمومة غير ذكر الأشخاص المعينة فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أنواع كثيرة كقوله لعن الله الخروشاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وبائعها وآكل ثمنها ولعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ولعن الله من غير منار الأرض وقال المدينة حرام ما بين غير إلى ثور فن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً وقال لعن الله من عمل عمل قوم لوط وقال لعن الله الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً وقال الله تعالى في القرآن ألعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً فالقرآن والسنة مملوآن من ذم الأنواع المذمومة وذم أهلها ولعنهم تحذيراً من ذلك الفعل وأخباراً بما يلحق أهلهم من الوعيد ثم المعاصي التي يعرف صاحبها أنه عاص يتوب منها والمستدع الذي يظن أنه على حق كالخوارج والنواصب الذين نصبوا العداوة والحرب للجماعة المسلمين فابتدعوا بدعة وكفروا من لم يوافقهم عليها فصار بذلك ضررهم على المسلمين أعظم من ضرر الظلة الذين يعلمون أن الظلم محرم وإن كانت عقوبة أحدهم في الآخرة لأجل التأويل قد تكون أخف لكن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقضائهم ونهى عن قتال الأمراء الظلة وتواتر عنه بذلك الأحاديث الصحيحة فقال في الخوارج يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وقراءته مع قراءتهم وصيامه مع صيامهم بقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم وقال في بعضهم يقتلون أهل الإيمان ويدعون أهل الأوثان وقال للأوصار انكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض أي تلقون من يستأثر عليكم بالمال ولا ينصفكم فأمرهم بالصبر ولم يأذن لهم في قتالهم وقال أيضاً سيكون عليكم بعدي أمراء يطلبون منكم حقهم وينعونكم حقكم قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال أدوا إليهم حقهم وسألو الله حقكم وقال من رأى من أمير شيأ فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وقال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية وقال خياراً أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشراً أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ماصلا وهذه الأحاديث كلها في الصحيح إلى أحاديث أمثالها فهذا أمره بقتال الخوارج وهذا نهيه عن قتال الولاة الظلة وهذا عما يستدل به على أنه ليس كل ظالم باغ يجوز قتاله ومن أسباب ذلك أن الظالم الذي يستأثر بالمال والولايات لا يقاتل في العادة إلا لأجل الدنيا يقاتله الناس حتى يعطيهم المال والولايات وحتى لا يظلمهم فلم يكن أصل قتالهم ليكون الدين كله لله ولنكون كلمة الله هي الأولى ولا كان قتالهم من جنس قتال المخاريق قطاع الطريق الذين قال فيهم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد لأن أولئك معادون لجميع الناس وجميع الناس يعينون على قتالهم ولو قدر أنه ليس كذلك العداوة والحرب فليسوا ولاة أمر قادرين على الفعل والاختيار بل هم بالقتال يريدون أن يأخذوا أموال الناس ودماءهم فهم مبتدؤون الناس بالقتال بخلاف ولاة الأمور فأنهم لا يتدؤون بالقتال للرعية وفرق بين من تقاتله دفعاً وبين من تقاتله ابتداءً ولهؤلاء يجوز في حال الفتنة قتال الدفع فيه عن أحمد وروايتان



الخارج لكائن أكثر من الأولى وليس ذلك تفاوتاً في أمور موجودة لافي الأذهان ولا في الأعيان (قال أبو الحسن الأمدى) الطريق الثالث أنه لو وجد أعداد لا نهاية لها فكل واحد منها محصور بالوجود فالجملة محصورة بالوجود وما لا يتناهي لا ينحصر بمحاصر (قال) وهو أيضاً فاسد لثلاثة أوجه الأول لأن سلم أن الوجود زائد على الموجود حتى يقال يكون الوجود حاصراً له بل الوجود هو ذات الموجود وعينه على ما يأتي الثاني وإن كان زائداً على كل واحد من آحاد الجملة فلا نسلم كونه حاصراً بل عارض مقارن لكل واحد من الآحاد والعارض المقارن للشيء لا يكون حاصراً له الثالث سلمنا أن الوجود حاصر لكل واحد من آحاد الجملة ولكن لأن سلم أن الحكم على الآحاد يكون حكماً على الجملة ولهذا يصدق أن يقال لكل واحد من آحاد الجملة أنه جزء الجملة ولا يصدق على الجملة أنها جزء الجملة ولتأمل أن يقول في إفساد هذا الوجه أناقول القائل أنه محصور في الوجود أي يريد أن هناك سوراً موجوداً حاصراً ما يتناهي أو ما لا يتناهي بين طرفيه أم يريد أنه موصوف بكونه موجوداً وإن أراد الأول فهو بالمثل فإنه ليس للموجودات شيء خارج عن الموجودات بحصرها سواء قيل أنها متناهية أو غير متناهية وإن قيل إن كل واحد منها لا يتناهي من الموجودات هو

لتعارض الآثار والمعارف وبالجملة العادة المعروفة أن الخروج على ولاية الأمور يكون لطلب ما في أيديهم من المال والامارة وهذا قتال على الدنيا ولهذا قال أبو برزة الأسدي عن فتنة ابن الزبير وقتنة القراء مع الحجاج وقتنة مروان بالشام هؤلاء هؤلاء وأنما يقاتلون على الدنيا وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس فقتالهم قتال على الدين والمقصود بقتالهم أن تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله فلهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ونهى عن ذلك ولهذا كان قتال على رضى الله عنه الخوارج ثابتاً بالنصوص الصريحة وبإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين وأما قتال الجمل وصفين فكان قتال فتنة كرهه فضلاء الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء كما دلت عليه النصوص حتى الذين حضروه كانوا كارهين له فكان كارهه في الأمة أكثر وأفضل من حامده وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم ما لا فجاءه ذو الخويرة التيمي وهو مخلوق الرأس كت اللحية تأتي الجبين بين عينيه أثر السجود فقال يا محمد اعدل فانك لم تعدل فقال ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل ثم قال ويحك أي أمتي من في السماء ولا تأمنوني فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنقه فقال يخرج من منقضى هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم الحديث فهذا كلامه في هؤلاء العباد لما كانوا مبتدعين وثبت عنه في الصحيح أن رجلاً كان يشرب الخمر وكان النبي صلى الله عليه وسلم كلما أتى به إليه جلده الحد فأتى به إليه مرة فلعنه رجل وقال ما أكثر ما يؤتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله فنهى عن لعن هذا المعين المدمن الذي يشرب الخمر وشهد له بأنه يحب الله ورسوله مع لعنه شارب الخمر عموماً فعلم الفرق بين العام المطلق والخاص المعين وعلم أن أهل الذنوب الذين يعترفون بذنوبهم أخف ضرراً على المسلمين من أمر أهل البدع الذين يبدعون بدعة يستحلون بها عقوبة من يخالفهم والرافضة أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفروه كابي بكر وعمر ويكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كذاباً ما كذب أحد مثله والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج كانوا أصدق وأجمع منهم وأوفى بالعهد منهم وكانوا أكثر قتلاً منهم وهؤلاء كذب وأجبن وأغدر وأذل وهم يسعينون بالكفار على المسلمين فقد رأوا رأي المسلمين أنه إذا ابتلى المسلمون بعدو كافر كانوا معه على المسلمين كأجري الجنكرخان ملك الترك الكفار فإن الرافضة أعانته على المسلمين وأما أعانتهم لهؤلاء كوا بن ابنه لما جاء إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره باطناً وظاهراً وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم فلم يزل يكر بالخليفة والمسلمين ويسعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين وضعفهم ونهى العامة عن قتالهم ويكيد أنواعاً من الكيد حتى دخلوا في تلوا من المسلمين ما يقال أنه بضعه عشرة ألف ألف إنسان أو أكثر وأهل ولم يرف في الإسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسلمين بالترق وقتلوا الهاشمين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين فهل يكون موالياً لا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين رهم يكذبون على الحجاج وغیره أنه قتل الأشراف ولم يقتل الحجاج هاشمياً قط مع ظلمه وغشيه فان عبد الملك نهاه عن ذلك وأنما قتل نساء من أشراف العرب غير بنى هاشم وقد تزوج هاشمية وهي بنت عبد الله بن جعفر فامكنه بنو أمية من ذلك وفرقوا بينه وبينها وقالوا للس الحجاج كفاً أشريفة هاشمية وكذلك من كان بالتام من الرافضة الذين لهم كلمة أو سراح يعينون الكفار من المشركين ومن أنصاري أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسبيهم وأخذ أموالهم والخوارج

ما علمت من هذا شيأ بل كانوا يقاتلون الناس ذكناً ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين ودخل في الرافضة من الزنادقة المنافيين الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من لم يكن يجترئ أن يدخل عسكر الخوارج لان الخوارج كانوا عباداً متورعين كما قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم الحديث فأين هؤلاء الرافضة من الخوارج والرافضة فيهم من هو متعبد منور ع زا هذا لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة والزبدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والانصاف ولا ينظرونهم فان الظلم حرام مطلقاً كما تقدم بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض وهذا مما يعترفون به ويقولون أنتم تنصروننا لا ينصف بعضنا بعضاً وهذا لان الأصل الذي اشتروا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم (١) وعلى بعضهم من بعض والخوارج تكفروا أهل الجماعة وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة ومن لم يكفر فسق وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفرون من خالفهم فيه وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ولا يكفرون من خالفهم فيه بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به المسلمين بقوله كنتم خيراً ما أخرجت للناس قال أبو هريرة كنتم خيراً الناس للناس وأهل السنة نقاوة المسلمين فهم خير الناس للناس وقد علم أنه كان بساحل الشام جبل كبير فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء الناس يأخذون أموالهم وقتلوا خلقاً عظيماً وأخذوا أموالهم ولما انكسر المسلمون سنة (٢) غاروا أخذوا الخيل وال سلاح والأسارى وباعوهم الكفار والنصارى بقرص وأخذوا من حربهم من الجند وكانوا أضربوا على المسلمين من جميع الأعداء وجعل بعض امرائهم راية النصارى وقالوا له أيعاخير المسلمون أو النصارى فقال بل النصارى فقالوا له مع من تحشم يوم القيامة فقال مع النصارى وسلموا اليهم بعض بلاد المسلمين ومع هذا فلما استشار بعض ولادة الأمر في غزاهم وكتب جواباً مبسوطاً في غزاهم وذهبنا إلى حاجتهم وحضر عندي جماعة منهم وجرئت سني وبينهم منا طرقات ومفاوضات يطول وصفها فلما فتح المسلمون بلادهم وتمكن المسلمون منهم نهيتهم عن قتلهم وعن سبيهم وأرسلناهم في بلاد المسلمين متفرقين ثلاثاً ليجتمعوا فما أذكروا في هذا الكتاب في ذم الرافضة وبيان كذبهم وجهلهم قليل من كثير مما أعرفه منهم ولهم شرك كثير لا أعرف تفصيله ومصنف هذا الكتاب وأمثاله من الرافضة انما يعاقلهم بعض ما فعلوه بأمة محمد صلى الله عليه وسلم سلفها وخلفها فانهم عمدوا إلى خوار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين وإلى خوار أمة أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس واقتروا عليهم العظام وجعلوا حسناتهم سيئاتهم وجاؤا إلى شر من انتسب إلى الاسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة بأصنافها غاليها واماميها وزيديةها والله يعلم وكفى بالله علماً ليس في جمع الطوائف المنتسبة إلى الاسلام مع بدعة وضلالة شر منهم لا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم فزعموا أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده فان ما سوى أمة محمد كفار وهؤلاء كفروا الأمة كلها وأضالوها سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة وأنها لا تجتمع على ضلالة فجعلوهم صفوة بني آدم فكان مثلهم كمن جاء إلى غنم

- (١) قوله وعلى بعضهم من بعض هكذا في الأصل ولعل في العبارة طبعاً ووجه الكلام من بعضهم على بعض ليوافق ما قبله فتأمل
- (٢) قوله غاروا كذا في نسخة زبي أخرى عازاب وحررتبه معججه



الطرفين الآخرين وأيضا فالحوادث الماضية عدت بعد وجودها فهي الآن معدومة كما أن الحوادث المستقبلية الآن معدومة فلا هذا موجود ولا هذا موجود الآن وكلاهما وجود في غير هذا الوقت ذال في الماضي وهذا في المستقبل وكون النبي ماضيا ومستقبلا أمر إضافي بالنسبة إلى ما يقدر متأخرا عن الماضي ومتقدما على المستقبل والافكل ماض قد كان مستقبلا وكل مستقبل سيكون ماضيا كما أن كل حاضر قد كان مستقبلا وبصير ماضيا (قال الآمدي) الطريق الرابع أنه لو وجد ما لا يتناهى في زمان وقت يقدر ألا وهو متناه في ذلك الوقت وانتهاء ما لا يتناهى محال (قال) وهو أيضا غير مدب فان الانتهاء من أحد الطرفين وهو الأخير ان سلمه الخصم فلا يوجب النهاية في الطرف الآخر ثم يلزم عليه عقود الحساب ونعم أهل الجنة وعذاب أهل النار فانه وان كان متناهي من طرف الابتداء فغير متناه امكانا في طرف الاستقبال قلت هذا الوجه من جنس الوجه السادس الذي ذكره الرازي وهو أنه لو كانت الحوادث الماضية غير متناهية كان وجود اليوم موقفا على انتهاء ما لا نهاية له وانقضاء الانهائية له محال والموقوف على المحال محال وقد اعترض عليه الارموي بما اعترض به هو وغيره بان انقضاء ما لا نهاية له محال وأما

كثيرة فقل له أعطنا خير هذه الغنم لنضحى بها فعمد إلى شرا تلك الغنم إلى شاة عوراء عرجاء مهنزولة لا تقي لها فقال هذه خيار هذه الغنم لا تجوز الاضحية الا بها وسائر هذه الغنم ليست غنما وانما هي خنازير يجب قتلها ولا تجوز الاضحية بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حذى مؤمنا من منافق حذى الله لجهنم من نار جهنم يوم القيامة وهؤلاء الرافضة اما منافق واما جاهل فلا يكون رافضي ولا جهمي الا منافقا واجاهلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون فيهم أحد عالم بما جاء به الرسول مع الايمان به فان مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يخفى قط الا على مفرط في الجهل والهوى وشيوخهم المصنفون فيهم طوائف يعلمون ان كثيرا مما يقولونه كذب ولكن يصنفون لهم رياستهم عليهم وهذا المصنف يتهمه الناس بهذا ولكن صنف لاجل اتباعه فان كان أحدهم يعلم أن ما يقوله باطل ويظهره ويقول انه حق من عند الله فهو من جنس علماء اليهود الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله لبش تروا به ثنائيا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وان كان يعتقد أنه حق دل ذلك على نهاية جهله وضلاله

فان كنت لا تدري فتلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة أعظم

وهم في دينهم لهم عقوبات وشرعيات فالعقوبات متأخروهم فيها أتباع المعتزلة الامن تفلسف منهم فيكون اما فيلسوفا واما معتزجا من فلسفة واعتزال ويضم إلى ذلك الرفض مثل مصنف هذا الكتاب وأمثاله فيصرون بذلك من أبعاد الناس عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض وأما شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما ينقل عن بعض أهل البيت مثل أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما ولا ريب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين ولا قوا لهم من الحرمة والقدر ما يستحقه أمثالهم لكن كثير مما ينقل عنهم كذب والرافضة لا خبرة لها بالاسانيد والتمييز بين الثقات وغيرهم بل هم في ذلك من أشباه أهل الكتاب فكل ما يجدونه في الكتب منقول عن أسلافهم فيلوه بخلاف أهل السنة فان لهم من الخبرة بالاسانيد ما عيرون به بين الصدق والكذب واذا صح النقل عن علي بن الحسين فله أسوة نظرائه كالقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وغيرهما كما كان علي بن أبي طالب مع سائر الصحابة وقد قال نعالى فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول فأمر برد ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول والرافضة لا تعتنى بحفظ القرآن ومعرفة معانيه وتفسيره وطلب الأدلة الدالة على معانيه ولا تعتنى أيضا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة صحيحه من سقمه والبحث عن معانيه ولا تعتنى بآثار الصحابة والتابعين حتى تعرف ما أحذهم ومسالكتهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول بل عمدتها آثار تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدق وكذب وقد أصلت لها ثلاثة أصول أحدها أن كل واحد من هؤلاء امام معصوم بمنزلة النبي لا يقول الا حقا ولا يجوز لاحد أن يخالعه ولا يرد ما ينزعه فيه غيره إلى الله والرسول فيقولون عنه ما كان هو وأهل بيته يبرؤون منه والثاني أن كل ما يقوله واحد من هؤلاء باطل قد علم منه أنه قال أنا أنقل كل ما أقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم وباليتهم فنعوا براسيل التابعين كعلي بن الحسين بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون كل ما قاله واحد من أولئك فالنبي قد قاله وكل من له عقل يعلم أن العسكريين بمنزلة أمثالهم ممن كان في زمانهم من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما عتازون به عن غيرهم ويحتاج اليهم فيه أهل العلم ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما يأخذون عن علماء زمانهم وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد فان هؤلاء الثلاثة رضى الله عنهم قد أخذ أهل

العلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوهما فإنه لم يأخذ أهل العلم  
 المعروفون بالعلم عنهم شيئاً فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه  
 الله إلى جميع العالمين بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن وهذا لا ينبغي عليه دينه إلا من كان من  
 أبعاد الناس عن طريقة أهل العلم والابتنان وأصلوا أصلاً ثانياً وهو أن إجماع الرافضة هو  
 إجماع العترة وإجماع العترة معصوم والمقدمة الأولى كاذبة يبين والثانية فيها نزاع فصارت  
 الأقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنة المسموعة من الرسول  
 وبمنزلة إجماع الأمة وحدها وكل عاقل يعرف دين الإسلام وتصور هذا وأنه عجة أعظم مما عجز الملح  
 الإجماع والعنقم لاسيما من كان له خبرة بطرق أهل العلم لاسيما مذهب أهل الحديث وما عندهم  
 من الروايات الصادقة التي لا ريب فيها عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى فإن هؤلاء جعلوا  
 الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو أمامهم المعصوم عنه يأخذون دينهم فالحلال ما حله والحرام  
 ما حرمه والدين ما شرعه وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم وإن كان الذي قاله من خيار  
 المسلمين وأعلمهم وهو ما جور فيه على اجتنبه لكنهم لا يعارضون قول الله وقول رسوله بشيء أصلاً  
 لأن نقل نقل عن غيره ولا رأى رأي غيره ومن سواه من أهل العلم فاتمهم وسائط في التبليغ عنه إما اللفظ  
 حديثه وإما المعناه فقوم يلقوا ما سمعوا منه من قرآن وحديث وقوم تفقهوا في ذلك وعرفوا معناه  
 وما تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول فلهذا لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة  
 واحدة والحق لا يخرج عنهم قط وكل ما اجتبعوا عليه فهو مما جاء به الرسول وكل من خالفهم من  
 خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع فأنما يخالف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بل من خالف مذهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة وكل من هؤلاء يوافقهم  
 فيما خالف فيه الآخر فأهل الأهواء معهم بمنزلة أهل الملل مع المسلمين فإن أهل السنة في الإسلام  
 كأهل الإسلام في الملل كما قد بسط في موضعه فإن قيل فاذا كان الحق لا يخرج عن أهل  
 الحديث فلم يند كرفي أصول الفقه أن إجماعهم حجة وذلك كالتكلم على إجماع  
 أهل المدينة وإجماع العترة قبل لأن أهل الحديث لا يتفقون إلا على ما جاء عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وما هو منقول عن الصحابة فيكون الاستدلال بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة  
 مغنياً عن دعوى إجماع يتنازع في كونه حجة بعض الناس وهذا بخلاف من يدعي إجماع  
 المتأخرين من أهل المدينة إجماعاً فإنهم يذكرون ذلك في مسائل لا نص فيها بل النص على  
 خلافها وكذلك المدعون إجماع العترة يدعون ذلك في مسائل لا نص معهم فيها بل النص على  
 خلافها فاحتاج هؤلاء إلى دعوى ما يدعونونه من الإجماع الذي يزعمون أنه حجة وأما أهل الحديث  
 فالنصوص الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عمدتهم وعليهم يجمعون إذا أجمعوا لاسيما  
 وأئمتهم يقولون لا يكون قط إجماع صحيح على خلاف نص الاو مع الإجماع نص ظاهر معلوم يعرف  
 أنه معارض لذلك النص الآخر فاذا كانوا لا يستوعبون أن تعارض النصوص بما يدعي من إجماع  
 الأمة لبطلان تعارض النص والإجماع عندهم فكيف اذا عارضت النصوص بما يدعي من  
 إجماع العترة أو أهل المدينة وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أئمة  
 الحديث بقول صحيح بل لا بد أن يكون معه من دين الإسلام ما هو حق وبسبب ذلك وقعت الشبهة  
 والافال باطل المحض لا يشبهه على أحد ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات وقيل فيهم أنهم  
 يلبسون الحق بالباطل وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل ولهذا قال تعالى لهم ولا تلبسوا  
 الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون وقال أقتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض

انتقضاء ما لا بداية له ففيه النزاع وهو  
 من جنس جواب الآمدي فإن  
 الانتهاء الذي يسلمه الخصم هو من  
 أحد الطرفين دون الآخر والآخر  
 هو الابتداء وقد تقدم ذلك ثم قال  
 الآمدي والاقرب في ذلك أن يقال  
 لو كانت العلل والمعلولات غير متناهية  
 وكل واحد منهما ممتنعاً على ما وقع به  
 الفرض فهي امامت عاقبة وامام معا  
 فإن كانت متعاقبة فقد قيل إن ذلك  
 محال لوجود ثلاثة الأول أن كل واحد  
 منها يكون مسبباً بالعدم والجملة  
 مجموع الآحاد فالجملة مسبوبة  
 بالعدم وكل جملة مسبوبة بالعدم  
 فلوجودها أول ينتهي إليه وكل  
 ما لوجوده أول ينتهي إليه فالقول  
 بكونه غير متناه محال الثاني أن  
 كل واحد منها يكون مشروطاً  
 في وجوده بوجود علته قبله ولا يوجد  
 حتى توجد علته وكذلك الكلام في  
 علته بالنسبة إلى عاتما وهلم جرا  
 فادقيل بعدم النهاية فقد تعذر  
 الوقوف على شرط الوجود فلا وجود  
 لواحد منها وهذا كما إذا قيل  
 لا أعطيت درهمي الا قبله درهم فإنه  
 لما كان إعطاء الدرهم مشروطاً  
 بإعطاء درهم قبله وكذلك في إعطاء  
 كل درهم بفرض إلى غير النهاية  
 كان الإعطاء محالاً الثالث هو أن  
 القول بتعاقب العلل والمعلولات  
 يجبر إلى تأثير العلة بعد عدمها في  
 معلولها وتأثير المعدوم في الموجود  
 محال (قال) وهذه الحجج مما لا مثبت  
 لها أما الأولى فلا أنه لا يلزم من سبق



العدم على كل واحد من الآحاد  
سبقة على الجملة فان الحكم على  
الآحاد لا يلزم أن يكون حكما على  
الجملة كما سبق تحقيقه وأما الثاني  
فانما يلزم أن لو كان ما توقف عليه  
الموجود وهو شرط في الوجود غير  
موجود كما في المثال المذكور وأما  
أن كان موجودا فلا يلزم امتناع  
وجود المشروط والقول بأن الشرط  
غير موجود محل النزاع فلا تقبل  
الدعوى به من غير دليل وأما الثالثة  
فانما تلزم أيضا أن لو كان معنى  
الانعقاب وجود المعلول بعد عدم  
علته وليس كذلك بل معناه وجود  
المعلول متراخيا عن وجود علته مع  
بقاء علته موجودة إلى حال وجوده  
وبقاءه موجودا بعد عدم علته  
وكذلك في كل علة مع معلولها وذلك  
لا يلزم منه تأثير المعدوم في الموجود  
ولا أن تكون العلل والمعلولات  
موجودة معا وذلك متصور في  
العلل الفاعلة بالاحتياز (قال)  
والاقرب في ذلك أن يقال لو كانت  
العلل والمعلولات متعاقبة فكل  
واحد منها حادث لا محالة وعند ذلك  
لا يخلو ما أن يقال بوجود شيء منها  
في الازل أولا وجوب شيء منها في  
الازل فإن كان الأول فهو ممتنع  
لأن الازل لا يكون مسبوقا بالعدم  
والحادث مسبوق بالعدم ولو كان  
شيء منها في الازل مسبوقا كان  
مسبوقا بالعدم ضرورة كونه  
حادثا وغير حادث ضرورة كونه  
أزليا وان كان الثاني محتملا للعلل

وقال عنهم ويقولون تؤمن ببعض وتكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا وقال عنهم  
واذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله قالوا اتؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا  
لما معهم وذلك لأنهم ابتدعوا بديعا خلطوها بما جاءت به الرسل وفرقوا دينهم وكانوا شيعا فكان في  
كل فريق منهم حق وباطل وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي  
مهم وهذا حال أهل البدع كلهم فانهم يحقوا باطلا فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل فريق  
يكذب بما مع الآخر من الحق ويصدق بما مع من الباطل كالخوارج والشيعة فهؤلاء يكذبون  
بما ثبت من فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ويصدقون بما روي في فضائل  
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ويصدقون بما ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويحبه وهؤلاء  
يصدقون بما روي في فضائل علي بن أبي طالب ويكذبون بما روي في فضائل أبي بكر وعمر ويصدقون  
بما ابتدعوه من التكفير والطعن في أبي بكر وعمر وعثمان ودين الاسلام وسط بين الاطراف  
المتباذبة فالمسلمون وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بصفات النقص  
التي يختص بها المخلوق ويشبهون الخالق بالمخلوق كما قالوا انه بخيل وانه فقير وانه لما خلق السموات  
والارض تعب وهو سبحانه الجواد الذي لا يبخل والغني الذي لا يحتاج الى غيره والقادر الذي لا يحسه  
لغوب والقدرة والارادة والغني عن سواه هي صفات الكمال التي تسلم سائرهما والنصارى يصفون  
المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها ويشبهون المخلوق بالخالق حيث قالوا ان الله هو المسيح بن  
مريم وان الله ثالث ثلاثة وقالوا المسيح ابن الله واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله  
والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون فالمسلمون وحدوا  
الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع صفات النقص ونزهوه عن أن يماثله شيء من  
المخلوقات في شيء من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص وليس كمثل شيء  
لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وكذلك في النبوات فاليهود تقتل بعض الانبياء وتكبر عن  
اتباعهم وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبيا ورسولا كما  
يقولون في الحواريين انهم رسل بل يطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تطاع الانبياء فالنصارى تصدق  
بالباطل واليهود تكذب بالحق ولهذا كان في مبتدعة أهل الكلام شبهة من اليهود وفي مبتدعة  
أهل التعبد شبهة من النصارى فآخر أولئك الشك والريب وآخر هؤلاء الشطح والدعوى  
الكاذبة لأن أولئك كذبوا بالحق فصاروا إلى الشك وهؤلاء صدقوا بالباطل فصاروا إلى الشطح  
فأرائك كظلمات في بحر لحي بغشاء موج من فوقه موج من فوقه كظلمات بعنفاء فوق  
بعض ودولاء كسراب ببقعة يحسبها ظمأ أن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا فببتدعة أهل العلم  
والكلام طلبوا العلم بما ابتدعوه ولم يتبعوا العلم المشروع ويعملوا به فانتهموا إلى الشك المسافي  
للعلم بعد أن كان لهم علم بالمشروع لكن زاعوا فإزاغ الله فلو بهم وكانوا مغضوبا عليهم ومبتدعة  
اعباد طلبوا القرب من الله بما ابتدعوه في العبادة فلم يحصل لهم الا البعد منه فانه ما ازداد مبتدع  
اجتهادا الا ازداد من الله بعدا والبعد عن رحمة هو اللعنة وهو غاية النصارى وأما الشرائع  
فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولا بغير شريعة الرسول الاول وقالوا لا يجوز أن ينسخ ما شرعه  
والنصارى جوزوا لاجبارهم أن يغيروا من الشرائع ما أرسل الله به رسوله فأولئك عجزوا الخالق  
ومنعوه مائة حقه قدرته وحكمته في النبوات والشرائع وهؤلاء عجزوا والمخالف أن يغير ما شرعه  
الخالق فضاهاوا المخالف بالخالق وكذلك في العبادات فالنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها ما أمر  
الله بها من سلطان واليهود معرضون عن العبادات حتى في يوم السبت الذي أمرهم الله أن

فإن الفتح فسره النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية وإذا كان أولئك السابقون قد سبق بعضهم بعضا إلى الإسلام فليس في الآيتين ما يقتضي أن يكون أفضل مطلقا بل قد يسبق إلى الإسلام من سبقه غيره إلى الاتفاق والقتال ولهذا كان عمر رضي الله عنه ممن أسلم بعد تسعة وثلاثين وهو أفضل من أكثرهم بالنصوص الصحيحة وبإجماع الصحابة والتابعين وما علمت أحدا قط قال إن الزبير ونحوه أفضل من عمر والزبير أسلم قبل عمر ولا قال من يعرف من أهل العلم إن عثمان أفضل من عمر وعثمان أسلم قبل عمر وإن كان الفضل بالسبق إلى الاتفاق والقتال فعلوم أن أبا بكر أخص بهذا فإنه لم يجاهد قبله أحدا لا يده ولا بلسانه بل هو من حين آمن بالرسول ينفق ماله ويجاهد بحسب الامكان فاشترى من المعذنين في الله غير واحد وكان يجاهد مع الرسول قبل الأمر بالقتال وبعد الأمر بالقتال كما قال تعالى وجاهدوهم به جهادا كبيرا فكان أبو بكر أسبق الناس وأكملهم في أنواع الجهاد بالنفس والمال ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إن أمن الناس علينا في محبته وذات يده أبو بكر والصحبة بالنفس وذات اليد هو المال فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه أمن الناس عليه في النفس والمال

(فصل) قال الرافضي البرهان السابع عشر قوله تعالى الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله الآيات روى رزين بن معاوية في الجمع بين الصحاح الستة أنها نزلت في علي لما افتخر طلحة بن شيبه والعباس وهذه لم تثبت لغيره من الصحابة فيكون هو أفضل فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل ورزين قد ذكر في كتابه أشياء ليست في الصحاح (الثاني) أن الذي في الصحيح ليس كاذرا عن رزين بل الذي في الصحيح ما روى النعمان بن بشير قال كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل لأبالي أن لا أعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أسقى الحاج وقال آخر لأبالي أن لا أعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام وقال آخر الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم فزجرهم عمر وقال لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم الجمعة ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستقيتة فيما اختلفتم فيه فأنزل الله تعالى أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله الآية الخ أخرجه مسلم وهذا الحديث يقتضي أن قول علي الذي فضل به الجهاد على السدانة والسقاية أصح من قول من فضل السدانة والسقاية وأن عليا كان أعلم بالحق في هذه المسئلة ممن ناره فيها وهذا صحيح وعمر قد وافق ربه في عدة أمور يقول شأو ينزل القرآن بموافقة قال للنبي صلى الله عليه وسلم لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فزلت واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وقال إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن بالحجاب فزلت آية الحجاب وقال عسى ربه أن يطلقكن أن يبده أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات فزلت كذلك وأمثال ذلك وهذا كله ثابت في الصحيح وهذا أعظم من تصويب علي في مسئلة واحدة وأما الفضيل بالاعيان والمجرة والجهاد فهذه ثابت لجميع الصحابة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فليس ههنا فضيلة اختص بها علي حتى يقال إن هذا لم يثبت لغيره (الثالث) أنه لو قدر أنه اختص بمنزلة فهذه ليس من خصائص الإمامة ولا موجبة لأن يكون أفضل مطلقا فإن الخضر لما علم ثلاث مسائل لم يعلمها موسى لم يكن أفضل من موسى مطلقا والهدد لما قال لسليمان أحطت بما لم تحط به لم يكن أعلم من سليمان مطلقا

منقوض بالتجديدات كالأضافات والعدميات فانهم سلموا حدوثها وهذه الحجّة تتناول هذا كما تتناول هذا فما كان جوابكم عن هذا كان جواب منازعتكم عن هذا فإنه يقال تلك الأسماء الإضافية والعدمية إذا تجددت فلا بد لها من سبب متجدد والسبب إما الذات وإما خارج عنها فإن كان الأول لم دوام الإضافات والعدميات وإن كان الثاني لم الدور أو التسلسل وإن كان الثالث فالأمر الخارجي الذي أوجب تجدد تلك الإضافات والأعدام يجب أن يكون واجب الوجود

وأما الاسئلة التي ذكرها أبو الحسن الآمدي أنهم أوردوها على هذه الحجّة فهي ضعيفة كذا ذكر ضعفها ويمكن الجواب عنها بغير ما ذكر أيضا أما قول القائل القاصد إلى الحدوث في محل يستدعي كون المحل في جهة فإن أراد به ما يقصد حدوثه في محل مبين له فالكرامة نقول بموجب ذلك وليس هذا محل النزاع هنا ثم القائل لهذا إما أن يجوز كون الأمور المبينة للرب في جهة منه أو لا يجوز ذلك فإن جوزه قال بموجبه مع بقاء محل النزاع وإن لم يجوز ذلك كان ذلك دليلا على فساد قوله في مسئلة الجهة وحينئذ فيكون ذلك أقوى لقول الكرامية



ومن وافقهم وان أراد أن ما يقصد حدوثه في محل هو ذاته يوجب أن تكون ذاته في جهة من ذاته فيقال له هل يعقل كون الشيء في جهة من نفسه أم لا فان عقل ذلك قالوا بوجوب التلازم وان لم يعقل ذلك منعوا التلازم يبين ذلك أن الانسان يحدث حوادث في نفسه يقصده وادارته وهذا السؤال يرد عليها فان عقل كون نفسه في جهة من نفسه أمكن المنازعين أن يقولوا بوجوب ذلك في كل شيء والا فلا وأيضا فيقال قصد الشيء أما أن يستلزم كونه بجهة من القاصد وأما أن لا يستلزم ذلك فان استلزم ذلك لزم كون جميع الاجسام بجهة من الرب فانه اذا أحدث فيها الاعراض الحادثة كان قاصدا لها على ما ذكره فيلزم أن يكون بجهة منه على هذا التقدير وحينئذ فيكون هو أيضا بجهة منها لا امتناع كون أحد الشئين بجهة من الآخر من غير عكس كما ذكره واذا كان كذلك لزم أن يكون الباري في جهة واذا كان كذلك بطلت حججهم لان غايتها أن قصده للحوادث في ذاته يستلزم كون ذاته في جهة وهذا محال فاذا كان على هذا التقدير لزم أن تكون ذاته في جهة بطلت في هذا اللازم وإما أن يقال قصد الشيء لا يستلزم كونه بجهة من القاصد وحينئذ فبطلت هذه الحجة فثبت بطلانها على التقديرين وإيضاح

(الرابع) أن عليا كان يعلم هذه المسئلة فمن أين يعلم أن غيره من الصحابة لم يعلمها فدعوى اختصاصه بعلمها باطل فبطل الاختصاص على التقديرين بل من المعلوم بالتواتر أن جهاد أبي بكر عماله أعظم من جهاد علي وان أبا بكر كان مرسرا قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ما تنفعني مال كمال أبي بكر وعلى كان فقيرا وأبو بكر أعظم جهادا بنفسه كما سئل كره ان شاء الله والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن عشر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا اناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة من طريق الحافظ أبي نعيم الى ابن عباس قال ان الله حرم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بتقديم الصدقة وبخلوا أن يتصدفوا قبل كلامه وتصدق على ولم يفعل ذلك أحد من المسلمين غيره ومن تفسير الثعلبي قال ابن عمر كان لعلي ثلاثة لو كانت لي واحدة منهم كانت أحب الي من جراتي تزوجه فاطمة واعطاه الرابة يوم خيبر وآية النجوى وروى رزين بن معاوية في الجمع بين الصحاح الستة عن علي ما عمل بهذه الآية غيري وبني خفف عن هذه الامة وهذا يدل على فضيلته عليهم فيكون هو أحق بالامامة

(والجواب) أن يقال أما الذي ثبت فهو أن عليا رضي الله عنه تصدق وناجى ثم نسخت الآية قبل أن يعمل بها غيره لكن الآية لم توجب الصدقة عليهم لكن أمرهم اذا ناجوا أن يتصدفوا فمن لم ينج لم يكن عليه أن يتصدق واذا لم تكن المناجاة واجبة لم يكن أحد ملوما اذا ترك ما ليس بواجب ومن كان منهم عاجزا عن الصدقة ولكن لو قدر لناجي فتصدق فله نيتة وأجره ومن لم يعرض له سبب يناجي لاجله لم يجعل ناقصا ولكن من عرض له سبب اقتضى المناجاة فتركه بخلا فهذا قد تركه المستحب ولا يمكن أن يشهد على الخلفاء أنهم كانوا من هذا الضرب ولا يعلم أنهم ثلاثتهم كانوا حاضرين عند نزول هذه الآية بل يمكن غيبة بعضهم ويمكن حاجة بعضهم ويمكن عدم الداعي الى المناجاة ولم يطل زمان عدم نسخ الآية حتى يعلم أن الزمان الطويل لا بد أن يعرض فيه حاجة الى المناجاة ويتقديرون أن يكون أحدهم ترك المستحب فقد بينا غير مرة أن من فعل مستحبا لم يجب أن يكون أفضل من غيره مطلقا وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صحابة من أصبح منكم اليوم صائما فقال أبو بكر أنا قال فمن تبع منكم جنازة قال أبو بكر أنا قال هل فيكم من عاد مريضا قال أبو بكر أنا قال هل فيكم من تصدق بصدقة فقال أبو بكر أنا قال ما اجتمع لعبد هذه الخصال الا وهو من أهل الجنة وهذه الاربعة لم ينقل مثلها على ولا غيره في يوم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين في سبيل الله دعي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير فان كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة وان كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد وان كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة فقال أبو بكر يا رسول الله فاعلى من يدعي من تلك الأبواب كلها من ضرورة فهل يدعي أحد من تلك الأبواب كلها قال نعم وأرجو أن تكون منهم ولم يذكر هذا الغير أبي بكر رضي الله عنه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفت اليه فقالت اني لم أخلق لهذا ولكني انما خلقت للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما راع في غنمه عدا عليها الذئب فأخذ منها شاة فطلبه الراعي حتى استنقذها منه فالتفت اليه الذئب فقال من لها يوم السبع يوم ليس راع غيري فقال الناس سبحان الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أو من بذلك أنا وأبو بكر وعمر وما همائم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تنفعني مال كمال أبي بكر وهذا صريح

وسائر علماء الامة بخلاف ما انفردوا به ولم ينقل عن غيرهم فهذا لا يكون الا خطأ وكذلك أهل الظاهر كل قول انفردوا به عن سائر الامة فهو خطأ وأما ما انفردوا به عن الاربعة وهو صواب فقد قاله غيرهم من السلف وأما الصواب الذي انفرد به كل طائفة من الثلاثة فهو كثير لكن الغالب أنه يوافق عليه بعض أتباع الثلاثة وذلك كقول أبي حنيفة بأن المحرم يجوز له أن يلبس الخلف المقطوع وما أشبهه كالجمجم والمداس وهو وجه في مذهب الشافعي وغيره وقوله أن الجدي سقط الاخوة وقد وافقه عليه بعض أصحاب الشافعي وأحمد وكقوله بأن طهارة المسح يشترط لها دوام الطهارة دون ابتدائها وقوله أن النجاسة تزول بكل ما يزيلها وهذا أحد الأقوال الثلاثة في مذهب أحمد ومذهب مالك وكذلك قوله بأن طهر بالاستحالة ومثل قول مالك بأن الخمس مصرفه مصرف النبي وهو قول في مذهب أحمد قاله عنه روايتان في خمس الركاز هل يصرف مصرف النبي أو مصرف الركاة وإذا صرف مصرف النبي فأنما هو تابع لخمس الغنمية ومثل قوله بحجور أخذ الجزية من كل كافر جازت معاهدته لافرق بين العرب والعجم ولا بين أهل الكتاب وغيرهم فلا يمتنع في أمر النسب بل الدين في الذمة والاسترقاق وحل الذبائح والمناكح وهذا أصح الأقوال في هذا الباب وهو أحد القولين في مذهب أحمد قاله لا يخالفه الا في أخذ الجزية من مشركي العرب ولم يبق من مشركي العرب أحد بعد نزول آية الجزية بل كان جميع مشركي العرب قد أسلموا ومثل قول مالك أن أهل مكة يقصرون الصلاة بمعنى وعرفة وهو قول في مذهب أحمد وغيره ومثل مذهبه في الحكم بالدلائل والشواهد وفي إقامة الحدود ورعاية مقاصد الشريعة وهذا من محاسن مذهبه ومذهب أحمد قريب من مذهبه في أكثر ذلك ومثل قول الشافعي أن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلغ بعد الصلاة وكثير من الناس يعيب هذا على الشافعي وغلطوا في ذلك بل الصواب قوله كما بسط في موضعه وهو وجه في مذهب أحمد وقوله تفعل ذوات الأسباب في وقت النهي وهو إحدى الروايتين عن أحمد وكذلك قوله بطهارة المني كقول أحمد في أظهر الروايتين ومثل قول أحمد في نكاح البغي لا يجوز حتى تتوب وقوله أن الصيد إذا جرح ثم عاب أنه يؤكل ما لم يوجد فيه أثر آخر وهو قول في مذهب الشافعي وقوله بأن صوم النذر يصام عن الميت بل وكل المنذورات تفعل عن الميت ورمضان يطعم عنه وبعض الناس يضعف هذا القول وهو قول الصحابة ابن عباس وغيره ولم يفهموا غوره وقوله أن المحرم إذا لم يجد العلين والارباب الخفين والسر ويل بلا قطع ولا فتق فإن هذا كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله بأن مرور المرأة والكلب الأسود والحمار يقطع الصلاة وقوله بأن الجدة ترث وابنها حي وقوله بصحة المساقاة والمزارعة وما أشبه ذلك وإن كان البذر من العامل على إحدى الروايتين عنه وكذلك طائفة من أصحاب الشافعي وقوله في إحدى الروايتين أن طلاق السكران لا يقع وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة والشافعي وقوله بأن الوقف إذا تعطل نفسه بيع واشترى به ما يقوم مقامه وفي مذهب أبي حنيفة ما هو أقرب إلى مذهب أحمد من غيره وذلك في مذهب مالك وكذلك قوله في إبدال الوقف كأبدال مسجد بغيره ويجعل الأول غير مسجد كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي مذهب أبي حنيفة ومالك يجوز الإبدال للحاجة في مواضع وقوله بقبول شهادة العبد وقوله بأن صلاة المنفرد خلف الصف يجب عليه فيها الاعادة وقوله أن فسخ الحج إلى العمرة جائز مشروع بل هو أفضل وقوله بأن القارن إذا ساق الهدي فقرانه أفصل من التمتع والافراد كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومثل قوله أن صلاة الجماعة فرض على الأعيان وبالجملة فما اختص به كل امام من المحاسن والفضائل كثير

وجهور الناس غيرهم في الأبد فيقولون أنه لا يزال جنس الحوادث يحدث شيئاً بعد شيء فلو قال القائل الحوادث المنقضة لا تكون أبدية ولا تكون فيما لا يزال لأنه إما أن يوجد شيء منها في الأبد أو لا وجود لشيء منها في الأبد فإن كان الأول فهو ممتنع لأن الأبدى لا يكون منقضيًا بل لا يزال موجودًا وإن كان الثاني فجعله المنقضيات ملحوقه بالعدم وما كان ملحوقاً بالعدم لم يكن أبدياً لأن الأبدى هو ما لا يلحقه العدم كأن الأزل ما لا يسبقه العدم كان الجواب عن قول هذا القائل بأن يقال الأبدى هو جنس الحوادث المنقضية لا واحد واحد منها والجنس لا يلحقه العدم وإن لحق أحاده كما قال تعالى إن هذا الرزقنا ماله من نفاذ وقال تعالى أكلها دائماً فالأهم هو الجنس وكذلك الذي لا نفاد له هو الجنس لا كل واحد من أعيان الرزق والمأكولات وقد أورد الأمدى على نفسه سؤالاً وأجاب عنه فقال قولكم إن لم يوجد شيء منها في الأزل فلها أول وبداية فنقول لا يلزم من كون كل واحد من العلل والمعلولات غير موجود في الأزل أن تكون الجملة غير أزلية فإنه لا يلزم من الحكم على الأحاد أن يكون حكماً على الجملة بل جاز أن يكون كل واحد من أحاد الجملة غير أزلي والجملة أزلية بمعنى تعاقب أحادها إلى غير النهاية وقال في الجواب عن هذا قلنا إذا كان كل واحد من



الاحاد لا وجود له في الازل وهو  
بعض الجملة فليس بعض من ابعاض  
الجملة يكون موجودا في الازل واذا  
لم يكن شيء من الابعاض موجودا  
في الازل فانه لا وجود للجملة دون  
وجود ابعاضها (قلت) ولقال ان  
يتول قوله لا وجود للجملة دون  
وجود ابعاضها يعني به وجود  
ابعاضها معها او وجود ابعاضها  
ولو كانت متعاقبة اما الاول فلا  
يسمح لان ما فرض متعاقبا لا يمكن  
ان تكون ابعاضه موجودة معه  
وليس له وجود مجتمع في زمن واحد  
حتى يمكن اجتماع ابعاضه معه بل  
وجود ابعاضه وهو متعاقب مع جلته  
جميع بين النقيضين وان عني به  
وجود ابعاضها كيفما كان  
فيقال له هذا صحيح والمتنق انما هو  
وجود شيء من ابعاضها في الازل ولا  
يلزم من انقضاء كون الواحد من  
ابعاضها قدما أزليا أن لا يكون  
موجودا اذا كان وجود الجملة  
موقوفاً على وجود ابعاضها فوجود  
ابعاض المتعاقب ممكن وان قال ان  
وجود الجنس المتعاقب الذي هو  
قديم أزلي أبدي موقوف على كون  
الواحد من آحاده قدما أزليا  
أو أبديا فهذا محل النزاع فبين أن  
الجواب فيه مغلطة وحقيقة  
الجواب أنه يجب الحكم على الجملة  
بما يحكم به على أفرادها وقد بين هو  
وغيره فساد هذا الجواب فانه اذا لم  
يكن بعض الجملة أزليا كان ذلك  
سببا لازما لانه من أفراد الجنس

ليس هذا موضع استقصائه فان المقصود ان الحق دائماً مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأما الصحيفة وان كل طائفة تضاف الى غير ما اذا انفردت بقول عن سائر الامة لم يكن القول  
الذي انفردت به الا خطأ بخلاف المضافين اليه أهل السنة والحديث فان الصواب معهم دائماً  
ومن وافقهم كان الصواب معه دائماً لموافقته اياهم ومن خالفهم فان الصواب معهم دونه في  
جميع أمور الدين فان الحق مع الرسول فمن كان أعلم بسنته وأتبع لها كان الصواب معه  
وهؤلاء هم الذين لا يقتصرون الاقواله ولا يضافون الا اليه وهم أعلم الناس بسنته وأتبع لها وأكثر  
سلف الامة كذلك لكن التفرق والاختلاف كثير في المتأخرين والذين رفع الله قدرهم في  
الامة هو بما أحيوه من سنته ونصرته وهكذا سائر طوائف الامة بل سائر طوائف الخلق كل خير  
معهم فيما جاءت به الرسل عن الله وما كان معهم من خطأ أو ذنب فليس من جهة الرسل  
ولهذا كان الصحابة اذا تكلموا في مسألة باجتهادهم قال أحدهم أقول فيها برأيي فان يكن صواباً  
فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله ورسوله بريثان منه كما قال أبو بكر رضي الله عنه  
في الكلاله وكما قال ابن مسعود في المفوضة اذا مات عنها زوجها وكلاهما أصاب فيما قاله برأيه  
لكن قال الحق فان القول اذا كان صواباً فهو مما جابه الرسول عن الله فهو من الله وان كان خطأ  
فان الله لم يبعث الرسول بخطأ فهو من نفسه ومن الشيطان لا من الله ورسوله والمقصود هنا بالاضافة  
اليه الاضافة اليه من جهة الاهيته من جهة الامر والشرع والدين وأنه يحبه ويرضاه ويشب  
فاعله عليه وأما من جهة الخلق فكل الاشياء منه والبأس لم يسألوا الصحابة عما من الله خلقا  
وتقديره فقد علموا أن كل ما وقع منه والعرب كانت في جاهليتها تقر بالقضاء والقدر قال ابن قتيبة  
وعيره ما زالت العرب في جاهليتها واسلامها مقرة بالقضاء والقدر وقد قال عمره  
يا عبد الله أين من المنية مهرب ان كان ربي في السماء قضاه

وانما كان سؤال الناس عما من الله من جهة أمره ودينه وشرعه الذي يرضاه ويحبه ويشب  
أهله وقد علم الصحابة أن ما خالف الشرع والدين فانه يكون من الدنس والشيطان وان كان بقضاء  
الله وقدره وان كان يعني عن صاحبه كما يعني عن النسيان والخطأ ونسيان الخير يكون من  
الشيطان كما قال تعالى وإما يسئلك الشيطان فلا تنعبد بعدد كرى مع القوم الظالمين وقال فتي  
وسى صلى الله عليه وسلم وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره وقال فأنساه الشيطان ذكر ربه ولما  
نام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الوادي عن الصلاة قال هذا واحد حضرنا فيه الشيطان وقال  
ان الشيطان أتى بلالاً فجعل يهذه كايهذي الصبي حتى نام فانه كان وكل بلالاً أن يكلمهم  
الصبح مع قوله ليس في النوم تفرط وقال ان الله قبض أرواحنا وقال له بلال أخذ بنفسه الذي  
أخذ بنفسك وقال من نام عن صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفاة لها الا ذلك ومع قوله تعالى عن  
المؤمنين ربنا لا تأخذنا ان نسينا أو أخطأنا قال تعالى قد فعلت وكذلك الخطأ في الاجتهاد  
من النفس والشيطان وان كان مغفوراً لصاحبه وكذلك الاحتلام في المنام من الشيطان وفي  
الصحاح عنه أنه قال الرواية ثلاثة روى ما من الله وروى ما من الشيطان وروى ما يحدث به المرء نفسه  
في اليقظة فيراه في المنام فالنام يرى في منامه ما يكون من الشيطان وهو كما قال صلى الله عليه  
وسلم رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفتق وعن الصبي حتى يحتلم وأعذرهم  
النائم ولهذا لم يكن شيء من أقواله التي تسمع منه في المنام حكماً باتفاق العلماء فلو طلق أو أعتق  
أو تبرع أو غير ذلك في منامه كان لغوا بخلاف الصبي المميز فان أقواله قد تعتبر ما باذن الولي واما  
بغير اذنه في مواضع بالنص وفي مواضع بالاجماع وكذلك الوسواس في النفس يكون من الشيطان

تارة ومن النفس تارة قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه وقال فوسوس اليه الشيطان وقال فوسوس لهما الشيطان والوسوسة من جنس الوشوشة بالشين المججمة ومنه وسوسة الخلق وهو الكلام الخفي والصوت الخفي وقد قال تعالى هل أعوذ برب الناس ملك الناس الله الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس وقد قيل ان المعنى من الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة ومن الناس وانه جعل الناس أولاً تتناول الجنة والناس فسميهم ناساً كما سماهم رجالاً قاله الفراء وقيل المعنى من شر الوسواس في صدور الناس من الجن ومن شر الناس مطلقاً قاله الزجاج ومن المفسرين كابي الفرج ابن الجوزي من لم يذكروا كلاهما وكلاهما ضعيف والصحيح أن المراد القول الثالث وهو أن الاستعاذة من شر الوسواس من الجنة ومن الناس في صدور الناس فأمر بالاستعاذة من شر شياطين الانس والجن كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وفي حديث أبي ذر الطويل الذي رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه بطوله قال يا أباذر تعوذ بالله من شياطين الانس والجن فقال يا رسول الله أولانس شياطين قال نعم شر من شياطين الجن وقد قال تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا اذخروا قالوا آمنا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن والمنقول عن عامة المفسرين أن المراد شياطين الانس وما علمت أحد أقال انهم شياطين الجن فعن ابن مسعود وابن عباس والحسن والسدي أنهم رؤساؤهم في الكفر وعن أبي العالية ومجاهد أخوانهم من المشركين وعن الفخار وابن السائب كهنتهم والآية تتناول هذا كله وغيره ولفظها يدل على أن المراد شياطين الانس لانه قال وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ومعلوم أن شياطين الجن معهم لقوا الذين آمنوا (١) لا يحتاج أن يخلو به وشيطان الجن هو الذي أمرهم بالنفاق ولم يكن ظاهراً حتى يخلوهم ويقول انا معكم لاسيما إذا كانوا يظنون أنهم على حق كما قال تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا أنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون ولو علموا أن الذي يأمرهم بذلك شيطان لم يرضوه وقد قال الخليل بن أحمد كل متمرّد عند العرب شيطان وفي اشتقاقه فولان أحصهما أنه من شطن يشطن اذا بعد عن الخير والذون أصلية قال أمية بن أبي الصلت في صفة سليمان عليه السلام  
أعما شاطن عصاء عكاه • ثم يلقى في السجين والأغلال  
عكاه أو ثقه وقال النابغة

نأت بسعادتك نوى شطون • فانت والفؤاد بهار هين

ولهذا افرنت به اللعنة فان اللعنة هي البعد من الخير والشيطان بعيد من الخير فيكون وزنه فيعالا نظير فعال وهو من صفات المبالغة مثل القيام والقوام فالقيام فيعال والقوام فعال مثل العباد والعواد وفي قراءة عمر الحى القيام فالشيطان المصنف بصفة ثابتة موقوفة في كثرة البعد عن الخير بخلاف من بعد عنه مرة ومرة منه أخرى فإنه لا يكون شيطاناً ومما يدل على ذلك قولهم تشيطن يشيطن شبطنة ولو كان من شاط يشيط لقبل تشيط يشيط والذي قال هو من شاط يشيط اذا احترق والتمب جعل النون زائدة وقال وزنه فعلا كما قال الشاعر وقد يشيط على أرمأنا البطل • وهذا يصح في الاشتقاق الأكبر الذي يعتبر فيه الاتفاق في جنس الحروف كما يروى عن أبي جعفر أنه قال العامة مشتق من العي ماضي الله أن يذهبهم بالانعام حتى قال بل هم أضل سبيلاً وهذا كما يقال السرية مأخوذة من السر وهو النكاح ولو جرت على القياس لقبل

(١) قوله لا يحتاج أن يخلو به كذا في الأصل وان لم يكن فيه تحريف فعناء أن كلامهم لا يحتاج أن يخلو به شيطانه الخفي كسبه معججه



سريرة قائمها على وزن فعيلة ولكن الغرب تعاقب بين الحرف المضاعف والمعتل كما يقولون تقضى  
البازي وتقضض قال الشاعر \* تقضى البازي اذا البازي كسر \* ومنه قوله تعالى فانظر الى  
طعامك وشرابك لم ينسئه وهذه الهاء تحتمل أن تكون أصلية فجزمت بلم ويكون من سانهت  
وتحتمل أن تكون هاء السكت كالهاء من كتابيه وحسابيه واقتده وماليه وسلطانيه وأكثر  
القراء يثبتون الهاء وصلوا ووقفا وحجزة والكسائي يحذفها من الوصل هنا ومن اقتده فعلى  
قراءتهم ما يجب أن تكون هاء السكت فان الأصلية لا تحذف فتكون لفظة لم ينسئ كما تقول لم  
ينغن وتكون مأخوذة من قولهم نسئ ينسئ وعلى الاحتمال الآخر تكون من تسنه ينسئه  
والمعنى واحد قال ابن قتيبة أي لم يتغير عمر السنين عليه قال واللفظ مأخوذ من السنة تقول  
سانهت الفخلة اذا حلت عاما وحالت عاما فذكر ابن قتيبة لغة من جعل الهاء أصلية وفيها لغتان  
يقال عاملة مسانهة ومسانة ومن الشواهد لما ذكره ابن قتيبة قول الشاعر

مدح النخلة والمقصود مدح صاحبها بالجود وأنه يعريها لمن يأكل ثمها لا يرجعها تخليصة ثمرها ولا هي بسنهاء والمفسرون من أهل اللغة يقولون في الآية معناه لم يتغير وأما لغة من قال إن أصله سنة فهي مشهورة ولهذا يقال في جمعها سنوات ويشابهه في الاشتقاق إلا كبر الماء الآسن وهو المتغير المنتن ويشابهه في الاشتقاق الأصغر الجمأ المسنون فانه من سن يقال سنت الحجر على الحجر إذا حركته والذي يسيل بينهم ماسنين ولا يكون الامتداد وهذا أصح من قول من يقول المسنون المصبوب على سنة الوجه أو المصبوب المفرغ أي أبدع صورة الانسان فإن هذا إنما كان بعد أن خلق من الحماء المسنون ونفس الجمالم يكن على صورة الانسان ولا صورة وجهه ولكن المراد المنتن فقوله لم يتسنه بخلاف قوله ماء آسن فانه من قولهم آسن يأسن فهذا من جنس الاشتقاق إلا كبر لا شتر اكهم في السين والنون والنون الأخرى والهـ مرة والهـاء متقاربتان فاهما حرفا خلق وهذا باب واسع والمقصود ان اللفظين إذا اشتراكا في أكثر الحروف وتفاوتا في بعضها قبل أحدهما مشتق من الآخر وهو الاشتقاق الأكبر والأوطأ أن يشتركا في الحروف لا في ترتيبها كقول الكوفيين الاسم مشتق من السمة والاشتقاق الأصغر الخاص الاشتراك في الحروف وترتيبها وهو المشهور كقولك علم يعلم فهو عالم وعلى هذا فالشيطان مشتق من شطن وعلى الاشتقاق الأكبر ومن شاط يط لا منهما اشتراك في الشين والطاء والنون والياء متقاربتان فالحمد سبحانه أخر في سورة الناس بالاستعاذة من شر الوسواس من الجنة والناس الذي يوسوس في صدور الناس ويدخل في ذلك وسوسة نفس الانسان له ووسوسة غيره له والقول في معنى الآية مبسوط في مصنف مفرد والمقصود هنا أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وابن عباس أن العباد إذا هم بخطيئة لم يكتب عليه فإن تركها الله كتبت له حسنة كاملة فإن عملها كتبت عليه سيئة واحدة وأنه إذا هم بحسنة كتبت له حسنة كاملة فإن عملها كتبت له عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله تجاوز لآمتي ما حدثت به أنفها ما لم تسكلم أو تعمل به وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن أبي جري صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أدن المؤمن أذن الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضى التأذين أقبل فادأ ثوب بالصلاة أدبر يعني الإقامة فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا المالم يكن يذكر حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى فإذا وجد ذلك أحدكم فليجده يجده في فقد أخبر أن

هذا التذكير والوسواس من الشيطان وأنه ينسبه حتى لا يدري كم صلى وأمره بسجدة في السهو ولم يؤثمه بذلك والوسواس الخفيف لا يبطل الصلاة باتفاق العلماء وأما إذا كان هو الغلب فقل عليه الاعادة وهو اختيار أبي عبد الله بن حامد والصحيح الذي عليه الجمهور وهو المنصوص عن أحمد وغيره أنه لا اعادة عليه فإن حديث أبي هريرة عام مطلق في كل وسواس ولم يؤمر بالاعادة لكن ينقص أجره بقدر ذلك قال ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها وفي السنن عن عمر ابن ياسر أنه صلى صلاة خففها فقل له في ذلك فقال هل نقصت منها شيئاً قالوا لا قال فاني بدرت الوسواس وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها الا عشرها الا تسعها الا أنها حتى قال الا نصفها وهذا الحديث حجة على ابن حامد فإن أدنى ما ذكر نصفها وقد ذكر أنه يكتب له عشرها وأداء الواجب له مقصودان أحدهما براءة الذمة بحيث يندفع عنه الذم والعقاب المستحق بالترك فهذا لا يجب معه الاعادة فإن الاعادة تبقى مقصودها حصول ثواب مجرد وهو شأن التطوعات لكن حصول الحسنات الماحية للسيئات لا يكون الا مع القبول الذي عليه الثواب فيقدر ما يكتب له من الثواب يكفر عنه به من السيئات الماضية وما لا ثواب فيه لا يكفر وإن برئت به الذمة كما في الحديث المأثور رب صائم ليس خطئه من صيامه الا الجوع والعطش ورب قائم خطئه من قيامه السهر يقول أنه تعب ولم يحصل له منفعة لكن ذمته برئت وإن برئت ذمته فسلم من العقاب فكان على حاله لم يزد بذلك خيراً والصوم انما شرع لتحصيل التقوى كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أي بامام معدودات وقال النبي صلى الله عليه وسلم الصوم جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن أمر وشأته أو قاتله لم يقل اني صائم وفيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ١- أن يقول في نفسه فلا يرد عليه وقيل يقول بلسانه وقيل يفرق بين الفرض فيقول بلسانه والنفل يقول في نفسه فإن صوم الفرض مشترك والنفل يخاف عليه من الرياء والصحيح أنه يقول بلسانه كما دل عليه الحديث فإن القول المطلق لا يكون الا باللسان وأما ما في النفس فقيده كقوله عما حدثت به أنفسها ثم قال ما لم تتكلم أو تعمل به فالكلام المطلق انما هو الكلام المسموع وإذا قال بلسانه اني صائم بين عذره في امساكه عن الرد وكان أزجر لمن بدأ بالعدوان وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه فيمن صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى لم يحرم على الصائم الاكل لحاجته الى ترك الطعام والشراب كما يحرم السيد على عبيده بعض ماله بل المقصود محبة الله تعالى وهو حصول التقوى فإذا لم يأت به فقد أدى بما ليس فيه محبة ورضا فلا يثاب عليه ولكن لا يعاقب عليه عقوبة النار والحسنات المقبولة تكفر السيئات ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان نفارة لما بينهن إذا اجتنب الكبائر ولو كره الجميع بالجس لم يحتج الى الجمعة لكن التكفير بالحسنات المقبولة وغالب الناس لا يكتب له من الصلاة الا بعضها فيكفر ذلك بقدره والباقي يحتاج الى تكفير ولهذا جاء من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة من أعماله الصلاة فإن أكلت والا قبل انظر واهل له من تطوع فإن كان له تطوع أكلت به الفريضة ثم يصنع في سائر أعماله كذلك وتكمل الفرائض بالتطوع مطلق فإنه يكون يوم القيامة يوم الجزاء فإنه إذا ترك بعض الواجبات استحق العقوبة فإذا كان له من جنسه تطوع سدد مسدده فلا يعاقب وإن كان ثوابه نافصا له تطوع سدد مسدده فأكمل ثوابه وهو في الدنيا يؤمر بان يعيد حيث تمكن اعادة ما فعله ناقصا من الواجبات أو يجبره

(١) قوله ترجح أولوية الترجيح كذا في الاصل وانظر كتبه مصححه



مع وجود القدرة والارادة وجود المقدور المراد والقدرة والارادة حاصلان قبل المقدور المراد ومع وجود المقدور المراد هما مستلزمان له وهذا قول أكثر أهل الأثبات وعلى هذا فيجب الفرق بين وجود العلة والفاعل والمؤثر عند وجود الأثر في الزمان فإن هذا (١) لا بد منه وبين وجود العلة التي هي الفعل والتأثير في الزمان فإن هذا هو الذي يتعقبه المفعول المعلول الذي هو الأثر ومن الناس من فرق بين تأثير القادر المختار وتأثير العلة الموجبة فزعم أن الأول لا يكون إلا مع تراخي الأثر والثاني لا يكون إلا مع مقارنته الأثر للمؤثر وهذا أيضا غلط فإن الأدلة الدالة توجب النسب وية لو قدر أنه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر مختار فكيف إذا كان ذلك مممتعا وكون المعلول والمفعول لا يكون مفعولا معولولا إلا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين وكل هؤلاء يقولون ما كان معولولا يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون الأحاد ثامسبوقا بالعدم ومن قال ذلك أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا وأمثاله صرحوا بذلك لكن ابن سينا تناقض مع ذلك فزعم أن العلة هو قديم أرلى مع كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم وهذا مخالف لما صرح به هو وصرح به أئمنه وسائر العقلاء وهو ما أنكروه عليه ابن رشد الحمد وبين أن هذا مخالف قوله لا بد منه من وجود كذا في نسخة وفي أخرى لا بد منه في وجود وانظر اهـ

بما يجبر به كسجد في السهو في الصلاة وكالدم الجابر لما تركه من واجبات الحج ومثل صدقة الفطر التي فرضت طهارة للصائم من اللغو والرفث وذلك لأنه إذا أمكنه أن يأتي بالواجب كان ذلك عليه ولم يكن قد يرى من عهده بل هو مطلوب به كالمطلوب بغيره كماله يفعل بخلاف ما إذا تعذر فعله يوم الجزاء فإنه لم يبق هناك إلا الحسنات ولهذا كان جمهور العلماء على أن من ترك واجبا من واجبات الصلاة عمد فعليه إعادة الصلاة مادام يمكن فعلها وهو أعادتها في الوقت هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد لكن مالك وأحمد يقولان قد يجب فيها ما يسقط بالسهو ويكون سجود السهو عوضا عنه وسجود السهو واجب عندهما وأما الشافعي فيقول كل ما وجب بطلت الصلاة بتركه عمد أو سهوا وسجود السهو عنه ليس بواجب فإن ما صححت الصلاة مع السهو عنه لم يكن واجبا ولا مبطلا ولا أكثر من وجوب سجود السهو كماله وأبي حنيفة وأحمد ويقولون قد أمر به النبي صلى الله عليه وسلم والأمر يقتضي الإيجاب ويقولون الزيادة في الصلاة ولو فعلها عمد بطلت الصلاة بالاتفاق مثل أن يزيد ركعة خامسة عمدا أو يسلم عمدا قبل اكتمال الصلاة ثم إذا فعله سهوا وسجد للسهو بالسنة والاجماع فهذا سجود لما تصح الصلاة مع سهوه دون عمد وكذلك ما نقصه منها فإن السجود يكون للزيادة تارة وللنقص أخرى كسجود النبي صلى الله عليه وسلم لما ترك الشهادتين ولو فعل ذلك أحد عمد بطلت صلاته عند مالك وأحمد وأما أبو حنيفة فيوجب في الصلاة ما لا تبطل بتركه لا عمد ولا سهوا ويقول هو سبي بتركه كالطمانينة وقراءة الفاتحة وهذا مما نازعه فيه الأكثرون وقالوا من ترك الواجب عمد فعليه إعادة الممكنة لأنه لم يفعل ما أمر به وهو قادر على فعله فلا يسقط عنه وقد أخرجنا في الحديثين حديث النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فإنك لم تصل وأمره بالصلاة التي فيها طمانينة فدل هذا الحديث الصحيح على أن من ترك الواجب لم يكن ما فعله صلاة بل يؤمر بالصلاة والشارع صلى الله عليه وسلم لا يبيح الاسم إلا لانتفاء بعض واجباته فله أنك لم تصل لانه ترك بعض واجباتها ولم تكن صلاته تامة مقامه الإقامة للمأمور بها في قوله تعالى فادأطماننتم فأفهموا الصلاة فقد أمر بإتمامها ولهذا أمر بإتمام الحج والعمرة بقوله وأتموا الحج والعمرة لله ألزم الشارع فيها فعل جميع الواجبات فإذا ترك بعضهما فلا بد من الجبر أن فعله لم أنه ان لم يأت بالمأمور به بإتمام الواجب والأفعليه ما يمكن من إعادة أو جبران وكذلك أمر الذي رأى يصلي خاف الصف وحده أن يعيد وقال لا صلاة لعذر خلف الصف وقد صححه أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وابن خزم وغيرهم من علماء الحديث فإن قيل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه أهل السنة من حديث رفاع بن رافع أنه جعل ما تركه من ذلك يؤاخذ بتركه فقط وبحسب له ما فعل ولا يكون كمن لم يصل قبل وكذلك نقول من فعلها وترك بعض واجباتها لم يكن بمنزلة من لم يأت بشئ منها بل يساب على ما فعل ويعاقب على ما ترك وإنما يؤمر بالاعادة دفع عقوبة ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب فإن كان يعاقب على ترك البعض لزمه أن يعقل ما كان له جبران أو أمكن فعله وحده والأفعليه مع غيره فإنه لا يمكن فعله مفردا فإن قيل فإذا لم يكن فعله مفردا طاعة لم يثب عليه أو لا فعل هو أو لا فعله ولم يكن يعلم أنه لا يجوز أو كان ساهيا كالذي يصلي بلا وضوء أو نسي وعن القراءة والسهو والمفروض فينا على ما فعل ولا يعاقب بنسيانه وخطئه لكن يؤمر بالاعادة لأنه لم يفعل ما أمر به أولا كالأثم إذا استعصى في الوقت فإنه يؤمر بالاعادة لا سيما واجبه عليه في وقتها إذا أمكن والاعادة أي وقت استعصى في الوقت استعصى في وقتها فإنه يؤمر بالاعادة لا سيما واجبه عليه في وقتها لا يجوز فعل ذلك مفردا فلا يؤمر به مفردا فإن قيل فلو عد أن يفعلها مع ترك الواجبات

التي يعلم وجوبها قبل هذا مستحق للعقاب فانه عاص بهذا الفعل وهذا قد يكون انما كاتم التارك  
وان قدر ان هذا يثاب فانه لا يثاب عليه ثواب من فعله مع غيره كما امر به بل أكثر ما يقال ان له  
عليه ثوابا بحسبه لكن الذي يعرف أنه اذا لم يكن يعرف أن هذا واجب أو منهي عنه فانه يثاب على  
ما فعله قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والقرآن وذكر الله  
ودعاؤه خير والا فالمسلم لا يصلي الى غير قبله أو بغير وضوء أو ركوع أو سجود ومن فعل ذلك كان  
مستحقا للذم والعقاب ومع هذا فقد يمكن اذا فعل ذلك مع اعتراقه بانه مذنب لا على طريق  
الاستهانة والاستهزاء والاستخفاف بل على طريق الكسل أن يثاب على ما فعله كمن ترك واجبات  
الحج المجبورة بدم لكن لا يكون ثوابه كما اذا فعل ذلك مع غيره على الوجه المأمور به وبهذا يتبين  
الجواب عن شبهة أهل البدع من الخوارج والمرجئة وغيرهم ممن يقول ان الايمان لا يتبعض  
ولا يتفاضل ولا ينقص قالوا لانه اذا ذهب منه جزء ذهب كله لان الشيء المركب من أجزاء متى  
ذهب منه جزء ذهب كله كالصلاة اذا ترك منها واجبا بطلت ومن هذا الاصل تشعبت بهم الطرق  
وأما الصحابة وأهل السنة والحديث فقالوا انه يزيد وينقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من ايمان وعلى هذا فنقول اذا نقص شيء  
من واجباته فقد ذهب ذلك الكمال والتمام ويجوز نفي الاسم اذا أريد به نفي ذلك الكمال وعليه أن  
يأتي بذلك الجزء ان كان ترك واجبا فله أو كان ذنبا استغفر منه وبذلك يصير من المؤمنين المستحقين  
لثواب الله المحض الخالص عن العقاب وأما اذا ترك واجبا منه أو فعل محرما فانه يستحق العقاب  
على ذلك ويستحق الثواب على ما فعل والمنى انما هو المجموع لا كل جزء من أجزائه كما اذا ذهب  
واحد من العشرة لم تبق العشرة عشرة لكن بقي أكثر أجزائها وكذلك جاءت السنة في سائر  
الاعمال كالصلاة وغيرها أنه يثاب على ما فعل منها ويعاقب على الباقي حتى ان كان له تطوع  
جبر ما ترك بالتطوع ولو كان ما فعل باطلا وجوده كعدمه لا يثاب عليه لم يجبر بالتوافل شيء  
وعلى ذلك دل حديث المصنف الذي في السنن أنه اذا نقص منها شيئا أثيب على ما فعله فان قلت  
فالفقهاء يطلقون أنه قد بطلت صلاته وصومه وحجه اذا ترك منه ركنا قبل لان الباطل في عرفهم  
ضد الصحيح والصحيح في عرفهم ما حصل به مقصوده وترتب عليه حكمه وهو براءة الذمة ولهذا  
يقولون الصحيح ما أسقط القضاء فصار قولهم بطلت بمعنى وجب القضاء لا بمعنى أنه لا يثاب عليها  
بشيء في الآخرة وهكذا جاء النفي في كلام الله ورسوله كقوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني  
حين يزني وهو مؤمن وقوله لا ايمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له وقوله تعالى انما المؤمنون  
الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقوله انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا  
بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون فان نفي الايمان عن ترك واجبا منه أو  
فعل محرما فيه كني غير كقوله لا صلاة الا بأمر القرآن وقوله للمصنف ارجع فصل فانك لم تصل وقوله  
للمنفرد خلف الصنف لما أمره بالاعادة لا صلاة لقد خلف الصنف وقوله من سمع النداء ثم لم يجب  
من غير عذر فلا صلاته ومن قال من العهاء ان هذا النفي الكمال قيل له ان أردت الكمال  
المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع انه ينفي عملا فله العبد  
على الوجه الذي وجب عليه ثم ينفيه لترك بعض المستحبات بل الشارع لا ينفي عملا الا اذا لم يفعل  
العبد كما وجب عليه الثاني أنه لو نفي ترك مستحب لكان عامة الناس لا صلاة لهم ولا صيام فان  
الكمال المستحب متفاوت ولا أحد يصلي كصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كل من لم يكملها  
كسكامل الرسول يقال لا صلاة له فان قيل فهو هؤلاء الذين يتركون فرضا من الصلاة وغيرها

لما صرح به ارسطو وسائر الفلاسفة  
وان هذا لم يقله أحد قبله وارسطو  
لم يكن يقسم الوجود الى واجب  
ويمكن ولا يقول ان الاول موجب  
بذاته للعالم بل هذا قول ابن سينا  
وأمثاله وهو وان كان أقرب الى  
الحق مع فساده وتناقضه فليس هو  
قول سلفه بل قول ارسطو وأتباعه  
أن الاول انما افتقر اليه الفلك  
لكونه يتحرك للتشبيه به لا لكون  
الاول علة فاعلة له وحقيقة قول  
ارسطو وأتباعه أن ما كان واجب  
الوجود فانه يكون مقتضرا الى  
غيره فيكون جساما مركبا حاملا  
للاعراض فان الفلك عندهم  
واجب بذاته وهو كذلك كما قد بسط  
كلامهم والرد عليهم في غير هذا  
الموضع وبين ما وقع من الغلط في  
نقل مذاهبتهم وأن أتباعهم صاروا  
يحسنون مذاهبتهم فتنهم من يجعل  
الاول محدثا للحركة بالامر وليس  
هذا قولهم فان الاول عندهم لا شعور  
له بحركة ولا ارادة وانما الفلك  
يتحرك عندهم للتشبيه به فهو يتحرك  
كتحرك الامام للتوحيه أو المعشوق  
لعاشقه لا تحريك الامر لمأموره كما  
يزعمه ابن رشد وغيره ومنهم من  
يقول بل هو علة مبدعة فاعلة  
للافعال كما يقوله ابن سينا وأتباعه  
وليس هذا أيضا قولهم ولكن كثير  
من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من  
مذاهب الفلاسفة الاما ذكره ابن  
سينا كابن حامد الغزالي والرازي  
والآمدي وغيرهم ويذكرون



ما ذكره ابن سينا من حجة كذا كره  
الآمدى في هذا الموضع حيث  
قال ان العلة أو الفاعل لا يقتصر  
في كونه علة إلى سبق العدم لان  
تأثير العلة في المعلول انما هو في  
حال وجود المعلول فيقال لهم ليس  
في هذا ما يدل على أن المعلول يجوز  
أن يكون قدما أزليا غير مسبوق  
بالعدم بل قولكم واذ ذلك فلا فرق  
بين أن يكون المعلول وجوده  
مسبوقا بالعدم أو غير مسبوق دعوى  
مجردة تبين أن ما ذكره الآمدى  
وغيره من امتناع الافتراق بين العلة  
والمعلول في الزمن ووجوب مقارنتهما  
في الزمن من أضعف الحجج بل  
ما ذكره لا يدل على جواز الافتراق  
فضلا عن أن يدل على وجوب  
الافتراق بل غاية ما ذكره أن سبق  
العدم ليس بشرط في إيجاد العلة  
ولا يلزم من كونه ليس بشرط وجوب  
الافتراق بل قد يقال بجواز  
الافتراق وجواز التأخير وحينئذ  
فلتأمل أن يقول (١) هذا الذي  
ذكرته وان كان باطلا كما قد بسط  
في غير هذا الموضع وبين فيه أن  
لناس في هذا المقام ثلاثة أقوال  
قليل يجوز أن يقارن المعلول العلة  
في الزمان فيقتصرن الاثر بالمؤثر في  
الزمان كما يقوله ابن سينا ومتابعوه

(١) قوله هذا الذي ذكرته الخ  
هكذا في الاصل وفي العبارة نقص  
فانظر أين الخبر وحرر المقام من  
أصل آخر سليم فان الاصل الذي  
بيدنا محرف سقيم كتبه معججه

يؤمرون بأعادة الصلاة والايان اذا ترك بعض فرائضه لا يؤمر بأعادةه قيل ليس الامر بالأعادة  
مطلقا بل يؤمر بالممكن فان أمكن الأعادة أعاد وان لم يمكن أمر أن يفعل حسنات غير ذلك كما  
لو ترك الجمعة فانه وان أمر بالظهر فلا تسد الجمعة بل الاثم الحاصل بترك الجمعة لا يزول  
جميعه بالظهر وكذلك من ترك واجبات الحج عمدا فانه يؤمر بها مادام يمكن فعلها في الوقت فاذا فات  
الوقت أمر بالدم الجابر ولم يكن ذلك مسقطا عنه اثم التقويت مطالعنا بل هذا الذي يمكنه من  
البدل وعليه أن يتوب توبة تغسل اثم التقويت بمن فعل محرما فعليه أن يتوب منه توبة تغسل  
اثمه ومن ذلك أن يأتي بحسنات تحووه وكذلك من فوت واجبات الصلاة استدراكه وأما اذا أمكنه  
استدراكه ففعله بنفسه وهكذا نقول فمن ترك بعض واجبات الايمان بل كل ما مورتركه فقد  
ترك جزءا من ايمانه فيستدركه بحسب الامكان فان فات وقته تاب وفعل حسنات أخر غيره ولهذا  
كان الذي اتفق عليه العلماء انه يمكن إعادة الصلاة في الوقت الخاص والمشارك كما يصلي الظهر  
بعد دخول العصر ويؤخر العصر الى الاصفرا فهذا تصح صلاته وعليه اثم التأخير وهو من  
المذمومين في قوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون وقوله فخلف من بعدهم  
خلف أضعاف الصلاة واتبعوا الشهوات فان تأخيرها عن الوقت الذي يجب فعلها فيه هو  
أضاعة لها وهم وعنها بلانزع أعلمه بين العلماء وقد جاءت الآثار بذلك عن الصحابة والتابعين  
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها  
صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة وهم انما كانوا يؤخرون الظهر الى وقت  
العصر والعصر الى وقت الاصفرا وذلك مما هم مذمومون عليه وليكن ليسوا كمن تركها  
أو فوتها حتى غابت الشمس فان هؤلاء أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم ونهى عن  
قتال أولئك فانه لما ذكر أنه سيكون أمراء يفعلون ويفعلون قالوا أفلا نقاتلهم قال  
لما صلوا وقد أخبر عن هذه الصلاة التي يؤخرونها وأمر أن تعلى في الوقت وتعاد معهم نافلة  
فدل على صحة صلاتهم ولو كانوا لم يصلوا الا امر بقتالهم وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال من  
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر مع قوله أيضا في الحديث الصحيح  
تلك صلاة الله نقي تلك صلاة المنافق يربب الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً  
لا يذكر الله فيها الا قليلا وثبت عنه في الصحيحين أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما  
وثر أهله وماله وثبت عنه في الصحيحين أنه قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله وقال أيضا  
ان هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم ففضيعوها فنحافظ عليها كان له الاجر مرتين وقد  
اتفق العلماء على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا  
ذكرها فان ذلك وقتها فات فغفوا على أن التائب يعلو اذا استيقظ والناسي اذا ذكر وعليه قضاء  
الفائتة على الفور عند جمهورهم كمالك وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم وأما الشافعي فيجعل  
قضاء التائم والناسي على التراخي ومن نسي بعض واجباتها فهو كمن نسيها فلو صلى ثم ذكر بعد  
خروج الوقت أنه كان على غير وضوء أعاد كما أعاد عمر وعثمان وغيرهما لما صلوا بالناس ثم ذكر  
بعد الصلاة أنهم كانوا جنباً فأعادوا ولم يأمر والمأمومين بالأعادة وفي حديث عمر أنه لم يذكر الا بعد  
طلوع الشمس وكذلك اذا أخرها تأخيراً يرى أنه جائز كما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم يوم  
الاحزاب وصلاتها بعد غيب الشمس فان ذلك التأخير إما أن يكون لسيان منه أو لانه كان جائزاً  
اذا كانوا مشغولين بقتال العدو وأن يؤخروا الصلاة والعلماء لهم في ذلك ثلاثة أقوال قبل يصلي  
حال القتال ولا يؤخر الصلاة وتأخير الخندق منسوخ وهذا مذهب مالك والشافعي والامام أحمد

الصحابة وعلى ذوى القربى وكذلك هم من أعظم الطوائف تكذيباً بالصدق فبكذبون بالصدق الشائب المعلوم من المنقول الصحيح والمعقول الصريح فهذه الآية والله الحمد ما فيها من مدح فهو يشتمل على الصحابة الذين افترت عليهم الرافضة وظلمتهم فانهم جاؤا بالصدق وصدقوا به وهم من أعظم أهل الأرض دخولا في ذلك وعلى منهم وما فيها من ذم فالرافضة أدخل الناس فيه فهي حجة عليهم من الطرفين وليس فيها حجة على اختصاص على دون الخلفاء الثلاثة بشئ فهي حجة عليهم من كل وجه ولا حجة لهم فيها بحال

(فصل) قال الرافضى البرهان الثالث والعشرون قوله تعالى هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين من طريق أبي نعيم عن أبي هريرة قال مكتوب على العرش لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد عبدى ورسولى أيدته بعلى بن أبى طالب وذلك قوله فى كتابه هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين يعنى بعلى وهذه من أعظم الفضائل التى لم تحصل لغيره من الصحابة فبكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بحجة النقل وأما مجرد العزو الى رواية أبي نعيم فليس حجة بالاتفاق وأبو نعيم له كتاب مشهور فى فضائل الصحابة وقد ذكر قطعة من الفضائل فى أول الحلية فان كانوا يحتجون بما رواه فقد روى فى فضائل أبى بكر وعمر وعثمان ما ينقض بنيانهم ويهدم أركانهم وان كانوا لا يحتجون بما رواه فلا يعتمدون على نقله ونحن نرجع فيما رواه وهو وغيره الى أهل العلم بهذا الفن والطرق التى بها يعلم صدق الحديث وكذبه من النظر فى اسناده ورجاله وهل هم ثقات سمع بعضهم من بعض أولا وننظر الى شواهد الحديث وما يدل على أحد الأمرين لافرق عندنا بين ما روى فى فضائل على أو فضائل غيره فثبت أنه صدق صدقناه وما كان كذبا كذبناه فنحن نجيء بالصدق ونصدق به لانكذب ولا نكذب صادقا وهذا معروف عند أئمة السنة وأما من افترى على الله كذبا وكذب بالحق فعلىنا أن نكذبه فى كذبه ونكذبه للحق كالتباعد مسيلة الكذاب والمكذبين بالحق الذى جاء به الرسول واتبعه عليه المؤمنون به صدقته الا كبر وسائر المؤمنين (ولهذا نقول فى الوجه الثانى) ان هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث وهذا الحديث وأمثاله مما جزمنا أنه كذب موضوع يشهد له كذب موضوع فنحن والله الذى لا اله الا هو نعلم علمنا ضرورىا فى قلوبنا لا سبيل لنا الى دفعه أن هذا الحديث ما حدث به أبو هريرة وهكذا نظيره مما نقول فيه مثل ذلك وكل من كان عارفا بعلم الحديث ودين الاسلام يعرف وكل من لم يكن له بذلك علم لا يدخل معنا كما أن أهل الخبرة بالصرف يخلفون على ما يعلون أنه مغشوش وان كان من لا خبرة له لا يميز بين المغشوش والصحيح (الثالث) أن الله تعالى قال هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما فى الأرض جمعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم وهذا نص فى أن المؤمنين عدم مؤلف بين قلوبهم وعلى واحد ليس له قلوب يؤلف بينها والمؤمنين صفة جمع فهذا نص صريح لا يحتمل أنه أراد به واحداً معنا وكيف يجوز أن يقال المراد بهدا على وحده (الوجه الرابع) أن يقال من المعلوم بالضرورة والواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان قيام دينه بمجرد موافقة على فان علياً من أول من أسلم فكان الاسلام ضعيفاً لولا أن الله هدى من هداة الى الايمان والهجرة والنصرة لم يحصل بعلى وحده شئ من التأييد ولا يكون ايمان الناس ولا هجرتهم ولا نصرتهم على يد على ولم يكن على منتصباً بالجمعة ولا بالمدينة للدعوة الى الايمان كما

الصفة اذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره ويقولون قد أخبر الله أنه انما أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وأن تدل على أن الفعل مستقبل فوجب أن يكون القول والارادة حادثين بالسمع وبالمجمل عامة ما ذكر فى هذا الباب يعود الى نوع تناقض من الكرامة وهو عمدة متازعهم ليس معهم ما يعتمدون عليه الاتناقضهم وتناقض أحد المتنازعين لا يستلزم صحة قول الآخر لجواز أن يكون الحق فى قول ثالث لا قول هذا ولا قول هذا الاسماء اذا عرف أن هناك قولاً ثالثاً وذلك القول يتضمن زوال الشبهة القادحة فى كل من القولين الضعيفين (قال الآمدي) الحجة الثالثة أنه لو كان قابلاً للحلول الحوادث بذاته لكان قابلاً لها فى الازل والا كانت القابلية عارضة لذاته واسندت قابلية أخرى وهو تسلسل ممتنع وكون الشئ قابلاً للشئ فسرع امكان وجوده المقبول فيستدعى تحقق كل واحد منهما ويلزم من ذلك امكان حدوث الحوادث فى الازل وحدث الحوادث فى الازل ممنوع للتناقض بين كون الشئ أزلياً وبين كونه حادثاً (قال الآمدي) ولقائل أن يقول لان لم أنه لو كان قابلاً للحلول الحوادث بذاته لكان قابلاً لها فى الازل فانه لا يلزم من القبول للحادث فيما لا يزال مع امكانه



القبول له أزلا مع كونه غير ممكن  
أزلا والقبول بأنه يلزم منه التسلسل  
يلزم عليه الإيجاد بالقدرة للقدور  
وكون الرب خالقا للحوادث فإنه  
نسبة متجددة بعد أن لم يكن فها هو  
الجواب ههنا به يكون الجواب ثم  
سلمنا أنه يلزم من القبول فيما  
لا يزال القبول أزلا فلا نسلم أن  
ذلك يوجب إمكان وجود المقبول  
أزلا ولهذا على أصلنا الباري  
موصوف في الازل بكونه قادرا  
على خلق العالم ولا يلزم إمكان  
وجود العالم أزلا ❦ قلت قد  
ذكر في افساد هذه الحجة وجهين  
هما منع لكتنا مقدمتها فان  
مبناها على مقدمتين احدهما  
أنه لو كان قابلا لكان القبول  
أزليا والثاني أنه يمكن وجود  
المقبول مع القبول فيقال في  
الاولى لانسلم أنه اذا كان قابلا  
للحوادث في الابد يلزم قبولها في  
الازل لان وجودها فيما لا يزال  
ممكن ووجودها في الازل ممتنع  
فلا يلزم من قبول الممكن قبول  
المتنع وهذا كما يقال اذا أمكن  
حدوث الحوادث فيما لا يزال  
أمكن حدوثها في الازل وقد  
احتجوا على ذلك بأنه يجب أن  
يكون القبول من لوازم الذات  
اذ لو كان من عوارضها لكان  
للقبول قبول آخر ولزم التسلسل  
فأجاب عن هذه الحجة بالمعارضة  
بالإيجاد والاحداث فإنه عند من

كان أبو بكر منتصبا لذلك ولم ينقل أنه أسلم على يد علي أحد من السابقين الأولين لآل من المهاجرين  
ولا الانصار بل لا نعرف أنه أسلم على يد علي أحد من الصحابة لكن لما بعثه النبي صلى الله عليه  
وسلم الى اليمن قد يكون أسلم من أسلم ان كان وقع ذلك وليس أولئك من الصحابة وانما أسلم أكبر  
الصحابة على يد أبي بكر ولا كان يدعو المشركين ويتأطروهم كما كان أبو بكر يدعوهم ويتأطروهم  
ولا كان المشركون يخافونه كما يخافون أبا بكر وعمر بل قد ثبت في الصحاح والمسانيد والمغازي  
واتفق عليه الناس أنه لما كان يوم أحد وانهمزم المسلمون صدع أبو سفيان الى الجبل وقال أفي  
القوم محمد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم لا تحييه فقال أفي القوم ابن أبي قحافة أفي القوم  
ابن أبي قحافة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحييه فقال أفي القوم ابن الخطاب فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا تحييه فقال لاصحابه أما هؤلاء فقد كفيتوهم فلم يملك عمر رضي الله عنه  
نفسه أن قال كذبت يا عدو الله ان الذين عدت لأحياء وقد بقي لك ما يسوءك فقال يوم يوم  
بدر فقال عمر لا سواء قتلتنا في الجنة وقتلاكم في النار ثم أخذ أبو سفيان يرتجز ويقول  
أعل هبل أعل هبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أحييه فقالوا وما نقول قال قولوا  
الله أعلى وأجل فقال ان لنا العزى ولا عزى لكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أحييه  
فقالوا وما نقول قال قولوا الله مولانا ولا مولى لكم فقال سجدون في القوم مثله لم أمر بها ولم  
تسؤني فهذا حبس المشركين انذاك لا يسأل الاعلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
فلو كان القوم خائفين من علي أو عثمان أو طلحة أو الزبير أو محوهم أو كان للرسول تأييد  
بهؤلاء كتأييده بأبي بكر وعمر لكان يسأل عنهم كما يسأل عن هؤلاء فان مقتضى السؤال قائم  
والمانع متف ومعه وجود القدرة والداعي وانتفاء الضديجب وجود الفعل ( الوجه  
الخامس ) أنه لم يكن لعلي في الاسلام أثر حسن الا ولغيره من الصحابة مثله ولبعضهم آثار أعظم  
من آثاره وهذا معلوم لمن عرف السيرة الصحيحة الثابتة بالنقل وأما من يأخذ بنقل الكذابين  
وأحاديث الطرفة فيباب الكذب مفتوح وهذا الكذب يتعلق بالكذب على الله ومن أظلم ممن  
اقتدى على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه ومجموع المغازي التي كان فيها القتال مع النبي صلى الله  
عليه وسلم تسع مغاز والمغازي كلها بضع وعشرون غزاة وأما السرايا فقد قيل انها تبلغ سبعين  
ومجموع من قتل من الكفار في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم يبلغون ألفا أو أكثر وأقل ولم  
يقتل على منهم عشرهم ولا نصف عشرهم وأكثر السرايا لم يكن يخرج فيها وأما بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم فلم يشهد شيئا من الفتوحات لاهو ولا عثمان ولا طلحة ولا الزبير الا أن يخرجوا مع  
عمر حين يخرج الى الشام وأما الريير فقد شهد فتح مصر وسعد شهد فتح القادسية وأبو عبيدة  
فتح الشام فكيف يكون تأييد الرسول بواحد من الصحابة دون سائرهم والحال هذه وأين تأييده  
بالمؤمنين كلهم من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار الذين بايعوه تحت الشجر والتابعين  
لهم باحسان وقد كان المسلمون يوم بدر ثلثمائة وثلاثة عشر ويوم أحد سبعمائة ويوم الخندق  
أكثر من ألف أو قريبا من ذلك ويوم بيعة الرضوان ألفا وأربعمائة وهم الذين شهدوا فتح خيبر  
ويوم فتح مكة كانوا عشرة آلاف ويوم حنين كانوا اثني عشر ألفا تلك العشرة والطلاق ألفان  
وأما نبول فلا يحصى من شهدا بل كانوا أكثر من ثلاثين وأما حجة الوداع فلا يحصى من  
شهدا معه وكان قد أسلم على عهدا أصناف من رآه وكان من أصحابه وأيده الله بهم في حياته

الواجبات وحينئذ فنصلي في الوقت بلا قراءة أو غيرنا متعمداً ونحو ذلك إذا أمر أن يصلي بعد الوقت بقراءة وسترة كان ما أمر به دون ما فعله ولهذا إذا لم يمكن إلا أحدهما وجب أن يصلي في الوقت بلا قراءة ولا سترة ولا يؤخرها ويصلي بعد الوقت بقراءة وسترة فعلم أن ذلك التوقيت ما بقي استدراكاً ممكنًا وأما المَعذُورُ فإِنَّه تعالى جعل الوقت في حقه متى أمكنه من نسي الصلاة أو بعض واجباتها صلاها متى ذكرها وكان ذلك هو الوقت في حقه وإذا قيل صلاته في الوقت كانت أكمل قيل نعم لكن نلّا لم يجب عليه لعجزه بالتوم والتسيان وإنما وجب عليه أن يصلي إذا استيقظ وذكر كما نقول في الحائض إذا طهرت في وقت العصر فهي حينئذ مأمورة بالطهر والعصر وتكون مصلية للطهر في وقتها أداء وكذلك إذا طهرت آخر الليل صلت المغرب والعشاء وكانت المغرب في حقه أداء كما أمرها بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم ولم ينقل عن صحابي خلافة وهذ يدل على أن هذا من السنة التي كان الصحابة يعرفونها فإن مثل هذا يقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وقد دل على ذلك الكتاب والسنة حيث جعل الله المواقيت ثلاثة في حق المعذور وهذه معذورة وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وهو يدل على أن الوقت مشترك في حق المعذور فلا يحتاج أن ينوي الجمع كما هو قول الأكثرين أبي حنيفة ومالك والامام أحمد وقد جاء أصحابه لكن الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كان خرق ومن وافقه قالوا يجب النية في القصر والجمع وجهور العلماء على أنه لا يجب النية لالهذا ولا لهذا وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وهو الصواب كما بسط في غير هذا الموضع وقصة الحائض مما يبين أن فعل الصلاة في غير وقتها الذي أمر بها فيه غير ممكن فإن ذلك لو كان ممكناً كانت الحائض تؤمر بقضاء الصلاة أمر إيجاب أو أمر استحباب فإذا قيل يسقط القضاء عنها تخفيفاً قيل فلو أرادت أن تصلي قضاء لتحصل ثواب الصلاة التي فاتتها لم يكن هذا مشروعا باتفاق العلماء وكان لها أن تصلي من النوافل ما شاءت فإن تلك الصلاة لم تكن مأمورة بها في وقتها والصلاة المكتوبة لا يمكن فعلها إلا في الوقت الذي أمر به العبد فلم يجز فعلها بعد ذلك وكل من كان معذورا من نائم وناس ومخطئ فهو لاء مأمورون بها في الوقت الثاني فلم يصلوا إلا في وقت الأمر كما أمرت الحائض والمسافر والمريض بقضاء رمضان وقيل في المتعمد لفطره لا يجزيه صيام الدهر ولو صامه قالوا والناسي إنما أمر بالصلاة إذا ذكرها لم يؤمر بها قبل ذلك وذلك هو الوقت في حقه فلم يصل إلا في وقتها وكذلك النائم إذا استيقظ إنما صلى في الوقت قالوا ولم يجوز الله لأحد أن يصلي الصلاة لغير وقتها ولا يقبلها منه في غير وقتها البتة وكذلك شهر رمضان وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أفطر يوماً من رمضان لم يقضه صيام الدهر وإن صامه قالوا وإنما قبل الله صامه في غير الشهر من المعذور كالمرضى والمسافر والحائض ومن اشتبه عليه الشهر فتحترى فصام بعد ذلك فإنه يجزيه الصيام أما المتعمد لفطره فلا قالوا ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع أهله في رمضان بصوم بل أمره بالكفارة فقط وقد جاء ذكر أمره بالقضاء في حديث ضعيف ضعفه العلماء أحمد بن حنبل وغيره وكذلك جاء في الذي يستقى عنه أنه يعيدوه هذا لم يثبت رفعه وإنما ثبت أنه موقوف على أبي هريرة بنقد برحمته فيكون المراد به المعذور الذي اعتقد أنه يجوز له الاستقاء والمرضى الذي احتاج إلى أن يستقى فاستقاء فان الاستقاء لا تكون في العادة إلا لعذر والأفلا يقصد العاقل أن يستقى بلا حاجة فيكون المستقى عمتداً وبالاستقاء كما يتداوى بالأكل وهذا يقبل منه القضاء بؤمره وهذا الحديث نأب عن أبي هريرة وإنما اختلف في رفعه وبكل حال هذا مما عناه فإن أباه هريرة هو الذي

أفوالهم في غير هذا الموضع وأما المقدمة الثانية التي بنوا عليها امتناع العلل المتعاقبة فهي مبنية على امتناع حوادث لأول لها والمتفلس لا يقول بذلك فلم يمكنهم أن يجعلوها مقدمة في اثبات واجب الوجود والتحقيق أنه لا يحتاج إليها بل ولا يحتاج في اثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة كما قد بينا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وهو لا يتجدهم مع كثرة كلامهم في النظريات والعقليات وتعظيمهم العلم الإلهي الذي هو سيد العلوم وأعلامها وأشرفها وأسمائها لا يحققون ما هو المقصود منه بل لا يحققون ما هو المعلوم لجواهر الخلاق وإن أثبتوه طوطوا فيه الطريق مع إمكان تقصيرها بل قد يورثون الناس شكافيا هو معلوم لهم بالفطرة الضرورية والرسول صلوات الله عليهم وسلامه بعنوا بتكميل الفطرة وتقديرها لا بإفسادها وتغييرها قال تعالى فأقم وجهك للدين خفيضا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منبئين الله واتقوا وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرغوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه



من يقول القدرة القديمة والمحدثه  
توجد في محل المقدور كائنه  
الحديث والكرامية وغيرهم ومنهم  
من يقول القدرتان توجدان في غير  
محل المقدور كالجهمية والمعتزلة  
وغيرهم ومنهم من يقول المحدثه لا  
تكون الا في محل المقدور والقديمة  
لا تكون في محل المقدور وهم  
الكلابية ومن وافقهم ومتنازعون  
ايضا هل يمكن أن تكون القدرتان  
أواحدهما متعلقه بالمقدور في  
محلها وخارجة عن محلها جميعا  
والمقصود هنا أن ما عارضهم به  
معارضة صحيحة ولكن كثير من  
الناس من أهل الحديث والكلام  
والفلسفة وغيرهم يقولون في  
المقدور ما يقولون في المقبول  
ويقولون بجواز حوادث لا تنهاى  
ومنهم من يخص ذلك بالمقدورات  
فيقال لهؤلاء حينئذ فيجوز  
حوادث لا تنهاى في المقبولات  
والمقدورات كما في المقدورات  
المنقصلة لا فرق بينهما  
(والجواب) القاطع المركب أن  
يقال اما أن يكون وجود حوادث  
لا تنهاى ممكنا واما أن يكون  
ممتنعا فان كان الاول كان وجود  
نوع الحوادث في الازل ممكنا  
وحينئذ فلا يكون اللازم منتفيا  
فتبطل المقدمة الثانية وان كان  
ممتنعا لم يجز أن يقال أنه قابل لها  
في الازل قبولا يسلم إمكان  
وجود المقبول حينئذ فلا يلزم

هو التوكل على الله وحده فلهذا أمروا أن يقولوا حسبنا الله ولا يقولوا ورسوله فاذا لم يجز أن  
يكون الله ورسوله حسب المؤمنين كيف يكون المؤمنون مع الله حسب رسوله وأيضا فالمؤمنون  
محتاجون الى الله كحاجة الرسول الى الله فلا بد لهم من حسبهم ولا يجوز أن يكون معوتهم  
وقوتهم من الرسول وقوة الرسول منهم فان هذا يستلزم الدور بل قوتهم من الله وقوة الرسول  
من الله فالله وحده يخلق قوتهم والله وحده يخلق قوة الرسول فهذا كقوله هو الذي أبدى  
بنصره وبالمؤمنين وألف بين قلوبهم فانه وحده هو المؤيد للرسول بشيئين أحدهما نصره  
الذي ينصره والثاني بالمؤمنين الذين أتى بهم وهناك قال حسبك الله ولم يقل نصر الله فنصر الله  
منه كما أن المؤمنين مخلوقاته أيضا فعتف مامنه على مامنه اذ كلاهما منه وأما هو سبحانه فلا  
يكون معه غيره في احداث شي من الاشياء بل هو وحده الخالق لكل ما سواه ولا يحتاج في شيء من  
ذلك الى غيره فاذا تبين هذا فهو لا رافضة رتبوا جهلا على جهل فصاروا في ظلمات بعضها  
فوق بعض فظنوا أن قوله حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين معناه أن الله ومن اتبعك  
من المؤمنين حسبك ثم جعلوا المؤمنين الذين اتبعوه على بن أبي طالب وجهلهم في هذا أظهر من  
جهلهم في الاول فان الاول قد يشبه على بعض الناس وأما هذا فلا يخفى على عاقل فان عليا  
لم يكن وحده كافيا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن معه الا على لما أقام دينه وهذا على  
لم يغن عن نفسه ومعه أكثر جيوش الارض بل لما حاربه معاوية مع أهل الشام كان معاوية  
مقاوماله أو مستظهر اسواه كان ذلك بقوة قتال أو قوة مكر واختبار بالحرب خدعة

الرأى قبل شجاعة الشجعان . هو أول وهي المحل الثاني

فاذا هما اجتماع العبد مرة . بلغا من العلباء كل مكان

فاذا لم يغن عن نفسه بعد ظهور الاسلام واتباع أكثر أهل الارض له فكيف يغنى عن الرسول  
وأهل الارض كلهم أعداؤه واذا قيل ان عليا انما يغلب معاوية ومن معه لان جيشه  
لا يطيعونه بل كانوا مختلفين عليه قيل فاذا كان من معه من المسلمين لم يطيعوه فكيف يطيعه  
الكفار الذين يكفرون بنبية وبه وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين لغرط جهلهم وظلمهم  
يجعلون عليا كمل الناس قدرة وشجاعة حتى يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول وان الرسول كان  
محتاجا اليه ويقولون مثل هذا الكفر اذ يجعلونه شريكا لله في اقامة دين محمد ثم يصفونه بغاية  
العجز والضعف والخزع والتقية بعد ظهور الاسلام وقوته ودخول الناس فيه ومن المعلوم قطعا  
أن الناس بعد دخولهم في دين الاسلام أتبع الحق منهم قبل دخولهم فيه فن كان مشاركا لله  
في اقامة دين محمد حتى قهر الكفار وأسلم الناس كيف لا يفعل هذا في قهر طائفة بغوا عليه  
هم أهل من الكفار الموجودين عند بعثة الرسول وأقل منهم شوكة وأقرب الى الحق منهم فان  
الكفار حين بعث الله محمدا كانوا أكثر من نازع عليا وبعد عن الحق فان أهل الحجاز والشام  
واليمن ومصر والعراق وخراسان والمغرب كلهم كانوا كفارا ما بين مشرك وتباني ومجوسي  
وصابئي ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم كانت جزيرة العرب قد ظهر فيها الاسلام ولما قتل  
عثمان كان الاسلام قد ظهر في الشام ومصر والعراق وخراسان والمغرب فكان أعداء الحق  
عند موت النبي صلى الله عليه وسلم أقل منهم وأضعف عداوة منهم له حين بعث محمد صلى الله  
عليه وسلم فان جميع الحق الذي كان يقاتل عليه على هو جزء من الحق الذي قاتل عليه النبي  
صلى الله عليه وسلم فن كذب بالحق الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم وقاتله عليه كذب

عنه وليس له والذرف في ذمته وهو عليه وأما صوم رمضان فليس في ذمته ولا هو عليه بل هو ساقط عن العاجز عنه فلما كانت الصلوات الخمس وصيام رمضان لا يفعله أحد عن أحد أصلا لم يكن لهما بدل بخلاف الحج وغيره فللهذا وسع الشارع في قضائهما للعدو والحاجة إلى ذلك توسعة منه ورجة وغيرهما لم يوسع في قضائهما لاحد لانه لا حاجة به إلى قضائهما لما شرع من البدل إما عبادة أخرى كالظهر عن الجمعة والدم عن واجبات الحج وإما فعل الغير كالجوع عن العضوب والميت فهذا يبين الفرق بين الصلاة والصوم وغيرهما وبين المعذور وغيره وبين أن من وسع فيهما الغير المعذور كما يوسع للمعذور فقد أخطأ القياس الجواب الثاني أن لم نقس فيهما الاستفدنا به حكم الفرع من الأصل فإن ما ذكرناه ثابت بالأدلة الشرعية التي لا يحتاج إلى القياس معها كما تقدم لكن ذكرنا القياس ليتصور الإنسان ما جاء به الشرع في هذا كما يضرب الله الامثال للتفهيم والتصوير لا لأن ذلك هو الدليل الشرعي والمراد بهذا القياس أن يعرف أن فعل الصلاة بعد الوقت حيث حرم الله ورسوله تأخيرها بمنزلة فعل هذه العبادات والمقصود تمثيل الحكم بالحكم لتمثيل الفعل بالفعل فيعرف أن المقصود أن الصلاة ما بقيت تقبل ولا تصح كما لا تقبل هذه ولا تصح فإن من الجهال من يتوهم أن المراد بذلك توهين أمر الصلاة وأن من قوتهم اسقط عنه القضاء فيدعون ذلك السفهاء إلى تفويتها وهذا لا يقوله مسلم بل من قال إن من قوتهم افلا اثم عليه فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب والا قتل ولكن تفويت الصلاة عمد امثل تفويت شهر رمضان ٤٠ باجتماع المسلمين فأجمع المسلمون كلهم من جميع الطوائف على أن من قال لا أصلي صلاة النهار الا بالليل فهو كمن قال لا أصوم رمضان الا في شوال فإن كان يستحيز تأخيرها ويرى ذلك جائزا له فهو كمن يرى تأخير رمضان جائزا وهذا ان يجب استنباطهما باتفاق العلماء فإن تابا واعتقدوا وجوب فعل الصلاة والصوم في وقتها والاقتلا وكثير من العامة والجهال يعتقدون جواز تأخيرها إلى الليل بأدنى شغل ويرى أن صلاتها بالليل خير من أن يصليها بالنهار مع الشغل وهذا باطل باجتماع المسلمين بل هذا كفر وكثير منهم لا يرى جوازها في الوقت الا مع كمال الافعال وأنه اذا صلاها بعد الوقت مع كمال الافعال كان أحسن وهذا باطل بل كفر باتفاق العلماء ومن أسباب هذه الاعتقادات الفاسدة تجويز القضاء للغير المعذور وقول القائل انها تصح وتقبل وإن أتم بالتأخير فجعلوا فعلها بعد الغروب كفعل العصر بعد الاصفرار وذلك جمع بين ما فرق الله ورسوله بينه فلو علمت العامة أن تفويت الصلاة كتفويت شهر رمضان باتفاق المسلمين لاجتهدوا في فعلها في الوقت ومن جملة أسباب ذلك أن رمضان يستترك في صومه جميع الناس والوقت مطابق للعبادة لا ينفصل عنها وليس له شروط كالصلاة والصلاة وقتها موسع فيصلي بعض الناس في أول الوقت وبعضهم في آخره وكلاهما جائز وفيها واجبات ينظر الجهال أنه لا يجوز فعلها الا مع تلك الواجبات مطلقا فيقولون نفعلها بعد الوقت فهو خير من فعلها في الوقت بدون تلك الواجبات فهذا الجهل أوجب تفويت الصلاة التفويت المحرم بالاجماع ولا يجوز أن يقال لمن قوتها لا شيء عليك أو تسقط عنك الصلاة وإن قال هذا فهو كافر ولكن بين له أنك بمنزلة من زنى وقتل النفس وبغزله من أظفر في رمضان ٤٠ اذا أذنبت ذنبا ما بقي له جبران يقوم مقامه فإنه من الكبائر بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر فاذا كان هذا في الجمع من غير عذر فكيف بالتفويت من غير عذر وحيث ذفعلك بالتوبة والاجتهاد في أعمال صالحة أكثر من قضائهما فصل صلوات كثيرة لعله أن يكفر بهم اعنك ما قوته وأنت مع ذلك على خطر وتصدق فإن بعض الصحابة ألهاه بستانه عن صلاة المغرب فتصدق بستانه وسلمان بن داود لما فاتته صلاة

وأما الثانية فهي أظهر وأعرف وأبدى في العقول من أن تحتاج إلى بيان فبنوها على أن كل محدث فهو ممكن الوجود وأن الممكن يحتاج في وجوده إلى مؤثر موجود وكل من هاتين المقدمتين صحيحة في نفسها مع أن القول بافتقار المحدث إلى المحدث أبين وأظهر في العقل من القول بافتقار الممكن إلى المؤثر الموجود فتقدير بيانهم للمقدمتين يكونون قد طولوا وداروا بالعقول دورة تبعده على العقول معرفة الله تعالى والاقرار بثبوته وقد يحصل لها في تلك الدورة مسننات لا يقطعها عن المقصود فكانوا كما قيل لبعض الناس أين أذنك فرفع يده وأدارها على رأسه ومدتها وغطى وقال هذه أدنى وكان يمكنه أن يشير إليها بالطريق المستقيم القريب ويقول هذه أدنى وهو كما قيل

أقام يعمل أيا ما رويته

وشبه الماء بعد الجهد بالماء وهو نظير ما يذكر عن يعقوب بن اسحق الكندي فيما حكاه عنه السيرافي من قوله هذا من باب فقد عدم الوجود وفقد عدم الوجود هو الوجود فكيف وسدد كروافي افتقار الممكن إلى الواجب بنفسه مع ظهوره وببانه كما قد بيناه في غير هذا الموضع ما هو نقيض المقصود من التعليم والبيان وتحرير الأدلة والبراهين وقد تكلمنا على تقرير ما يتعلق بهذا المقام في غير



هذا الموضع (قال الرازي) المسلك الثاني الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع سبحانه وتعالى وهي عمدة الفلاسفة قالوا الأجسام ممكنة وكل ممكن فلا بد له من مؤثر أما بيان كونها ممكنة فبالطريق المذكورة في مسألة الحدوث وأما بيان أن الممكن لا بد له من مؤثر فبالطريق المذكورة هنا (قلت) وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة وليست طريقة أرسطو والقدماء من الفلاسفة وابن سينا كان يعجب بهذه الطريقة ويقول أنه أثبت واجب الوجود من نفس الوجود من غير احتياج إلى الاستدلال بالحركة كما فعل أسلافه الفلاسفة ولا ريب أن طريقته ثبت وجودها واجبا لكن لا تثبت أنه مغاير للأفلاك الأبيان إمكان الأجسام كما ذكره الرازي عنهم وإمكان الأجسام هو مبني على توحيدهم المبني على نفي صفات الله تعالى كما تقدم التنبيه عليه وهو من أفسد الكلام كما قد بين ذلك في غير موضع ومن طريقهم دخل القائلون بوحدة الوجود وغيرهم من أهل الاتحاد القائلين بالحلل والاتحاد كصاحب الفصوص وأمثاله الذين حقيقة قولهم تعطيل الصانع بالكلية والقول بقول الدهرية الطبيعية دون الإلهية (قال) المسلك الثالث الاستدلال بإمكان الصانع

العصر بسبب الخيل طفق مسح بالسوق والاعتاق ففقرها كفارة لما صنع فن قوت صلاة واحدة عمدا فقد أتى كبيرة عظيمة فليست تركه بما يمكن من توبة وأعمال صالحة ولو قضاها لم يكن مجرد القضاء رفعا ثم ما فعل بأجاء المسلمين والذين يقولون لا يقبل منه القضاء يقولون تأمره بأضعاف القضاء لعل الله أن يعفو عنه وإذا قالوا لا يجب القضاء إلا بأمر جديد فلا ش القضاء تخفيف ورجة كما في حق المريض والمسافر في رمضان والرجة والتخفيف تكون للعذور والعاجز لا تكون لأصحاب الكبار المتعمدين لها المفرطين في عمود الإسلام والصلاة عمود الإسلام ألا ترى إلى ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه لما سئل عن وجب عليه الحج فجز عنه أو نذر صياما أو حجج فأتى هل يفعل عنه فقال أ رأيت لو كان على أبيك أو أمك دين فقضيته أما كان يجزي عنه قال بلى قال إن الله أحق بالقضاء ومراعاة بذلك أن الله أحق بقبول القضاء عن المعذور من بني آدم فإن الله أرحم وأكرم فإذا كان الآدميون يقبلون القضاء عن مات فأنه أحق بقبوله أيضا لم يرد بذلك أن الله يجب أن تقضى حقوقه التي كانت على الميت وهي أوجب ما يقضى من الدين فإن دين الميت لا يجب على الورثة قضاؤه لكن يقضى من تركته ولا يجب على أحد فعل ما يجب على الميت من نذر والسائل انما سأل عن الاجزاء والقبول لم يسأل عن الوجوب فلا بد أن يجاب عن سؤاله فعلم أن الأمر بقضاء العبادات وقبول القضاء من باب الاحسان والرجة وذلك مناسب للعذور وأما صاحب الكبيرة المتعمد فلا يستحق تخفيفا ولا رجة لكن إذا تاب فله أسوة بسائر التائبين من الكبار فيجتهدي في طاعات الله وعباداته بما يمكن والذين أمرهم بالقضاء من العلماء لا يقولون أنه بمجرد القضاء يسقط عنه الأثم بل يقولون بالقضاء يخفف عنه الأثم وأما إثم التفويت وتأخير الصلاة عن وقتها فهو كسائر الذنوب التي تحتاج إما إلى توبة وإما إلى حسنات ماحبة وأما غير ذلك مما يسقط به العقاب وهذه المسائل لبسطها موضع آخر والمقصود هنا أن ما كان من الشيطان مما لا يدخل تحت الطاقة فهو معفو عنه كالنوم والنسيان والخطا في الاجتهاد ونحو ذلك وأن كل من مدح من الأمة أو لهم وآخروهم على شيء أثابه الله عليه ورفع به قدره فهو مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فالثواب على ما جاء به الرسول والنصرة لمن نصره والسعادة لمن اتبعه وصالوات الله وملائكته على المؤمنين والمعلمين للناس دينه والحق يدور معه حيثما دار وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم له أعلمهم بسنته وأتبعهم لها وكل قول حالف قوله فهو أمدى منسوخ وأما دين مبدل لم يشرع قط وقد قال علي رضي الله عنه في معاوضة بعت بينه وبين عثمان رضي الله عنه خيرا أتبعنا لهذا الدين وعثمان وافقه على ذلك وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

(فصل) ولما قال السلف إن الله أمر بالاستغفار لأصحاب محمد فسيهم الرافضة كان هذا كلاما حقا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تسبوا أصحابي يقتضي تحريم سبهم مع أن الأمر بالاستغفار للمؤمنين والهي عن سبهم عام ففي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سباب المسلم فسوق وقناله كفر وقد قال تعالى بأيتها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلهووا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون فقد نهى عن السخرية والازراء والتنازع بالألقاب والمزلة العيب والطعن ومنه قوله تعالى ومنهم من يلهو في الصدقات أي يعيبك ويطعن عليك وقوله الذين يلهوون المطوعين من المؤمنين في الصدقات وقوله ولا تلهووا أنفسكم أي لا يلهو بعضكم بعضا كقوله لا تلهووا أنفسكم

ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقوله فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم وقد قال تعالى ويل لكل همزة لمرة الآية والهمز لعب والطعن بشدة وعنف ومنه همز الارض بعقبه ومنه الهمزة وهي نبرة من الصدر وأما الاستغفار للمؤمنين عموما فقد قال تعالى واستغفرا لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقد أمر الله بالصلاة على من بعث وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر للمنافقين حتى نهى عن ذلك فكل مسلم لم يعلم أنه منافق جازا الاستغفار له والصلاة عليه وان كان فيه بدعة أو فسق لكن لا يجب على كل أحد أن يصلي عليه وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي الى البدعة والمظهر للفجور مصلحة من جهة انزجار الناس فالكف عن الصلاة كان مشروعا والى كان يؤثر ترك صلاته في الزجر بأن لا يصلي عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فممن قتل نفسه صلوا على صاحبكم وكذلك قال في الغال صلوا على صاحبكم وقد قيل لسيرة بن جندب ان ابنك لم ينم البارحة فقال أبشما قالوا بشما قال لو مات لم أصل عليه يعني لأنه يكون قد قتل نفسه وللعلماء هنا نزاع هل يترك الصلاة على مثل هذا الامام فقط لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم أم هذا الترك يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم أم مشرووع لمن تطلب صلاته وهل الامام هو الخليفة أو الامام الراتب وهل هذا يختص بهذين أو هو ثابت لغيرهما فهذه كلها مسائل تذكر في غير هذا الموضع لكن بكل حال المسلمون المظهرون للاسلام قسمان امام مؤمن وامام منافق فمن علم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له ومن لم يعلم ذلك عنه صلى الله عليه وإذا علم شخص نفاق شخص لم يصل هو عليه ويصلي عليه من لم يعلم نفاقه وكان عمر رضي الله عنه لا يصلي على من لم يصل عليه حذيفة لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين الذين عزموا على القتل برسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم أنه لا منافاة بين عقوبة الانسان في الدنيا على ذنبه وبين الصلاة عليه والاستغفار له فان الزاني والسارق والشارب وغيرهم من العصاة تقام عليهم الحدود ومع هذا فيحسن عليهم بالدعاء لهم في دينهم ودنياهم فان العقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله بعباده فهي صادرة عن رحمة الله واراها الاحسان لهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على الذنوب أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده كما يقصد الطبيب معالجة المريض فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد وقد قال تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وفي قراءة أبي وهو أب لهم والقراءة المشهورة تدل على ذلك فان نسائه انما كن أمهات المؤمنين تبعاله فلولا أنه كالأب لم يكن نسائه كالأمهات والانبياء أطباء الدين والقرآن أنزله الله شفعا لما في الصدور فالذي يعاقب الناس عقوبة شرعية انما هو نائب له وخليفة له فعليه أن يفعل كما فعل على الوجه الذي فعل ولهذا قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله قال أبو هريرة كنتم خيرا أمة أخرجت للناس تأتون بهم في الاقياد والسلاسل تدخلونهم الجنة أخبر أن هذه الأمة خير الامم لبني آدم فانهم به اقبونهم بالقتل والامر ومقصودهم بذلك الاحسان اليهم وسوقهم الى كرامة الله ورضوانه والى دخول الجنة وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم ان لم يقصد فيه بيان الحق وهدى الخلق ورحمتهم والاحسان اليهم لم يكن عمله صالحا وإذا غلط في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فهم من الفساد ليجزها العباد كما في نصوص الوعيد وغيرها وقد سجد الرجل عقوبة وتعزيرا والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله للرجعة والاحسان لا للشنق والانتقام كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الثلاثة الذين خلفوا لما جاء المتخلفون عن الغزاة يعذرون ويخلفون وكانوا يكذبون وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعوقبوا بالهجر ثم تاب الله عليهم ببركة

وجود الصانع سواء كانت الاجسام واجبة وقديمة أو ممكنة وحادثة قال وتقريره أن يقال اختصاص كل جسم بماله من الصفات اما أن يكون للجسميته أولا يكون حالافي الجسمية أولا يكون محالها أولا لا يكون حالافيها ولا محالها وهذا القسم الاخير اما أن يكون جسما أو جسمانيا أو لا جسما ولا جسمانيا وتبطل كل هذه الاقسام سوى القسم الاخير بما مر تقريره في اثبات المسالك الاول في مسألة حدوث العالم (قلت) وهذا هو القول بتماثل الاجسام وان تخصيص بعضها بالصفات دون بعض يفتقر الى تخصيص القول بتماثل الاجسام في غاية الفساد والرازي نفسه قد بين بطلان ذلك في غير موضع وهذا الذي أحال عليه ليس فيه الا أن الجسم لا يكون اختصاصه بالجيز واجبا بل جائزا وبتقدير ثبوت هذا في التميز لا يلزم مثله في سائر الصفات وما ذكره من الدليل لا يصح وذلك أنه قال اختصاصه بذلك ان كان واجبا فاما أن يكون الوجوب لنفس الجسمية أولا عرض للجسمية أولا عرضا له الجسمية أولا عرضا لغيرها عرضا لها ولا معرضا لها والا لا يلزم اشتراط الاجسام في تلك الصفة وان كان معرضا فاما أن يكون ممتنع الزوال وهو اللازم أو ممكن الزوال وهو العارض فان العرضي في اصطلاحهم أعم من العارض



فان كان متمتع الزوال فان كان  
الامتناع لنفس الجسمية عاد  
الاشكال الاول وان كان لغيرها  
أفضى الى التسلسل وان كان  
لمعروض الجسمية لم يصح لان  
المعقول من الجسمية الذهاب  
في الجهات فلو كان في محل لكان  
ذلك المحل يجب أن يكون ذاهبا  
في الجهات فيكون محل الجسمية  
جسمالا انه ان لم يكن ذاهبا في الجهات  
لم يكن له اختصاص بالحيز فلا يعقل  
حصول الجسم المختص بالحيز  
في محل غير مختص بالحيز واما كان  
محله ذاهبا في الجهات كان جسما  
وحينئذ فالقول في اختصاصه  
بذلك الحال فيه كالقول في الحيز  
لا يجوز أن يكون الجسمية أو لوازمها  
بل لا مر عارض ممكن الزوال فتكون  
ذلك الحيز ممكن الزوال وهو المقصود  
قلت وأقائل أن يقول هذا الدليل  
مبنى على نمائل الاجسام وأكثر  
العقلاء على خلافه وقد رر الرازي  
في موضع آخر أنها محالة لا مثالة  
وهو مبنى أينما على الكلام في  
الصورة والمادة ونحو ذلك مما ليس  
هذا موضع بسط الكلام فيه لكن  
يبين فساد ما كان مرفوع المع  
في مقدماته (قوله ان كان الامتناع  
لغير الجسمية أفضى الى التسلسل)  
ممنوع فان الاجسام اذا كانت  
متحركة في مسمى الجسمية وقد  
اختص بعضها عن بعض بصيات  
أخرى لم يجب في ذلك التسلسل  
كافي سائر الأمور التي تشترك

(١) قوله وقد يسلكون في التكفير  
ذلك كذا في الاسل وانظر حرر

كتبه

الصدق وهذا مبنى على مسئلتين احدهما أن الذنب لا يجب كفر صاحبه كما تقول الخوارج بل  
ولا تخلسه في النار ومنع الشفاعة فيه كما يقوله المعتزلة الثاني أن المتأول الذي قصده متابعة  
الرسول لا يكفر ولا يقسق اذا اجتهد فاعطأ وهذا مشهور وعند الناس في المسائل العملية وأما  
مسائل العقائد فكثير من الناس كفروا المخطئين فيها وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة  
والتابعين لهم باحسان ولا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين وإنما هو في الاصل من أقوال أهل  
البدع الذين يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية ووقع ذلك  
في كثير من أتباع الأئمة كعض أصحاب مالك والشافعي وأحد وغيرهم (١) وقد يسلكون في  
التكفير ذلك فمنهم من يكفر أهل البدع مطلقا ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه من أهل البدع  
وهذا بعبارة قول الخوارج والمعتزلة والجهمية وهذا القول أيضا لا يوجد في طائفة من أصحاب  
الأئمة الأربعة ولا غيرهم وليس فيهم من كفر كل مبتدع بل المنقول الصريح عنهم تافض ذلك  
ولكن قد ينقل عن أحدهم أنه كفر من قال ببعض الأقوال ويكون مقصوده أن هذا القول كفر  
ليحذر ولا يلزم اذا كان القول كفرا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل فان ثبوت الكفر  
في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه وذلك له شروط وموانع كما بسطنا في  
موضعه واذا لم يكونوا في نفس الامر كفارا لم يكونوا منافقين فيكونون من المؤمنين فيستغفر لهم  
ويترحم عليهم واذا قال المسلم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان بقصد كل من  
سبقه من قرون الامة بالايمان وان كان قد اخطأ في تأويل تأوله فخالف السنة أو اذنب ذنبا فانه  
من اخوانه الذين سبقوه بالايمان فسد دخل في العموم وان كان من الثنتين والسبعين فرقة فانه  
ما من فرقة الا وفيها خلق كثير ليسوا كفارا بل مؤمنين فيهم ضلال وذنوب يستحقون به الوعيد  
كما يستحقه عصاة المؤمنين والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرجهم من الاسلام بل جعلهم من  
أمتهم ولم يقل انهم يخلدون في النار فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته فان كثيرا من المنتسبين الى  
السنة فيهم بدعة من حنس بدع الرافضة والخوارج وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على بن أبي طالب وغيره لم يكفروا الخوارج الدس فابلوهم بل أول ما خرجوا عليه وتجزوا بحروراء  
وخرجوا عن الطاعة والجماعة قال لهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان لكم علما ان لا تنزعكم  
من مساجدنا ولا تحقكم من النية ثم أرسل اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع نحو نصفهم ثم قاتل  
الباقى وعليهم ومع هذا لم يسب لهم ذرية ولا غنم لهم مالا ولا سار فيهم سيرة الصحابة في المرتدين كسيرة  
الكذاب وأمثاله بل كانت سيرته على والصحابة في الخوارج محالفة لسيرة الصحابة في أهل الردة  
ولم ينكر أحد على ذلك فعلم انفاق الصحابة على أنهم لم يكونوا مرتدين عن دين الاسلام قال  
الامام محمد بن نصر المروزي وقد روى عن علي رضي الله عنه قال أهل البغي وروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيهم ما روى وسماهم مؤمنين وحكم فيهم باحكام المؤمنين وكذلك عمار بن ياسر وقال  
شمس بن نصر أئمة الحديث الصحيح بن راهو يحد ثنا يحيى بن آدم عن مفضل بن مهلهل عن الشناني  
عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال كنت عند علي حين فرغ من قتال أهل النهروان فقبل  
له أمشركون هم قال من الشرك فقرأ فقبل أمشركون قال المسافقون لا يذكرون الله  
الا قليلا ولا يلهيهم قال قوم يغفوا عنا فنادى لهم وقال محمد بن نصر أيضا حدثنا الحق حدثنا  
وليع عن مسعر عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال قال رجل من دعي الى البغلة الشهباء يوم  
فل المشركون فقال علي من الشرك فقرأ قال المنافقون قال ان المنافقين لا يذكرون الله الا  
ملا قال قاهم قال قوم يغفوا عنا فنادى لهم فنادى بهم قال الحق حدثنا وكيع عن أبي

خالد عن حكيم بن جابر قال قالوا لعل حين قتل أهل النهر وان أمشركون هم قال من الشرك فمروا  
 قيل فمنافقون قال المنافقون لا يذكرون الله الا قليلا قيل فاهم قال قوم حاربونا فحاربناهم  
 وقتلونا فقاتلناهم قلت الحديث الاول وهذا الحديث صريحان في أن عليا قال هذا القول  
 في الخوارج الحرورية أهل النهر وان الذين استفاضت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في ذمهم والامر بقتالهم وهم يكفرون عثمان وعليهما فمن لم يكن معهم  
 كان عندهم كافرا ودارهم دار كفر فاعمدوا الاسلام عندهم هي دارهم قال الأشعري وغيره  
 أجمعت الخوارج على تكفير علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومع هذا على قاتلهم لم يندعوه بالقتال  
 فقتلوا عبد الله بن خباب وطلب على منهم قاتله فقالوا كنا قتلناه وأغاروا على ماشية فقتلوا الناس  
 ولهذا قال فيهم قوم قاتلونا فقاتلناهم وحاربونا فحاربناهم وقال قوم بغوا علينا فقاتلناهم وعد  
 اتفق الصحابة والعلماء بعدهم على قتال هؤلاء فانهم بغاة على جميع المسلمين سوى من وافقهم  
 على مذهبهم وهم يبدؤن المسلمين بالقتال ولا يندفع شرهم الا بالقتال فكانوا أضربوا على  
 المسلمين من قطاع الطريق فان أولئك انما مقصودهم المال فلما أعطوه لم يقاتلوا وانما  
 يتعرضون لبعض الناس وهؤلاء يقاتلون الناس على الدين حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب  
 والسنة واجماع الصحابة الى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل وفهمهم الفاسد للقرآن ومع  
 هذا فقد صرح على رضي الله عنه بانهم مؤمنون ليسوا بكفار ولا منافقين وهذا بخلاف ما كان  
 يقوله بعض الناس كابي اسحق الاسفراييني ومن اتبعه يقولون لانكفرا الامن يكفرا فان  
 الكفر ليس بحالهم بل هو حق لله وليس للانسان أن يكذب على من يكذب عليه ولا يفعل  
 الفاحشة باهل من فعل الفاحشة باهله بل ولو استكرهه رجل على الاواطلة لم يكن له أن  
 يستكرهه على ذلك ولو قتله بتجريح نجر أو تلو ط لم يجز قتله بمثل ذلك لان هذا حرام لحق الله  
 ولو سب النصارى نبينا لم يكن لنا أن نسب المسيح والرافضة اذا كفروا أبابكر وعوف ليس لنا أن  
 نكفر عليا وحديث أبي وائل يوافق ذينك الحديثين فالظاهر أنه كان يوم الهروان أيضا وعد  
 روى عنه في أهل الجمل وصفين قول أحسن من هذا قال اسحق بن راهويه حدثنا أبو نعيم حدثنا  
 سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه قال سمع علي يوم الجمل ويوم صفين رجلا يغلو في القول  
 فقال لا تقولوا الا خيرا انما هم قوم زعموا أن ابغينا عليهم وزعمنا أنهم بغوا علينا فقاتلناهم فذكر  
 لابي جعفر أنه أخذ منهم السلاح فقال ما كان أغناهم عن ذلك وقال محمد بن نصر حدثنا محمد  
 ابن يحيى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن راشد عن مكحول أن أصحاب علي سألوه عن قتل  
 من أصحاب معاوية ما هم قال هم المؤمنون وبه قال أحمد بن خالد حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة  
 عن عبد الواحد بن أبي عون قال مر علي وهو متكئ على الاشرع على قتلى صفين فاذا حابس البمانى  
 مقتول فقال الا شترنا لله وانا لله راجعون هذا حابس البمانى معهم بأمر المؤمنين عليه علامة  
 معاوية أما والله لقد صدعته مؤمنا قال علي والآن هو مؤمن قال وكان حابس رجلا من أهل  
 اليمن من أهل العبادة والاجتهاد قال محمد بن يحيى حدثنا محمد بن عبيد حدثنا مختار بن نافع  
 عن أبي مطر قال قال علي متى ينبعث أشقاها قيل من أشقاها قال الذي يقتلني فضر به ابن ملجم  
 بالسيف فوق برأس علي رضي الله عنه وهم المسلمون بقتله فقال لا تقتلوا الرجل فان برئت  
 فالجروح قصاص وان مت فاقتلوه فقال انك ميت قال وما يدريك قال كان سيفي مضموما  
 وبه قال محمد بن عبيد حدثنا الحسن وهو ابن الحكم النخعي عن رياح بن الحرث قال لما لبوا دوان  
 ركبتي اتكاد عس ركة عمار بن ياسر اذا قبل رجل فقال كفروا لله أهل الشام فقال عمار لا تقل

في شيء وتشرق في شيء فالمقادير  
 والحيوانات اذا اشتركت في مسمى  
 القدر والحيوانية واختص بعضها  
 عن بعض بشيء آخر لازمه لم يلزم  
 التسلسل سواء قيل بتماثل  
 الاجسام واختلافها فانه ان قبل  
 باختلافها كانت ذات كل واحد  
 موصوفة بصفات لازمة لها لا توجد  
 في الآخر كسائر الحقائق المختلفة  
 وان قيل بتماثلها كتماثل أفراد  
 النوع فالموجب لوجود كل فرد  
 من تلك الافراد هو الموجب لصفاته  
 اللازمة له لا تقتصر صفاته اللازمة  
 له الى موجب غير موجب لذاته  
 وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع  
 وبين فيه فساد ما يقوله المنطقيون  
 من أن اختلاف أفراد النوع انما  
 هو بسبب المادة القابلة ونحو ذلك  
 فانهم ينوه على أن الحقيقة الموجودة  
 في الخارج سببا غير سبب وجودها  
 وهذا غلط لا يترتب فيه من فهمه  
 مع أنه لا حاجة بنا هنا الى هذا بل  
 نقول مجرد اشتراك الاثنين في كون  
 كل منهما جسما أو متحيزا أو موصوفا  
 أو مقدر أو غير ذلك لا يمنع اختصاص  
 أحدهما بصفات لازمة له وليس  
 اذا احتاج اختصاصه بالحيث الى  
 سبب غير الجسمية المشتركة يلزم أن  
 يكون ذلك المخصص له مخصص آخر  
 بل المشاهد خلاف ذلك فان  
 اختصاص الاجسام المشهودة  
 باحيارها ليس للجسمية المشتركة  
 بل لامر يخصها هو من لوازمها بمعنى  
 أن مقتضى ذاتها هو مقتضى



لذلك اللازم وأيضا فقولُه ان كان الامتناع لعروض الجسميّة فهو محال ممنوع وقوله لان المعقول من الجسميّة الامتداد في الجهات فمحله لا بد أن يكون له ذهاب في الجهات يقال له محل الامتداد في الجهات هو الممتد في الجهات كما أن محل التحيز هو المتحيز ومحل الطول والعرض والعمق هو الطويل العريض العميق ومحل المقدار هو المقدر وكذلك محل الحياة والعلم والقدرة هو الخالق العليم القدير وكذلك محل السواد والبياض هو الاسود والابيض وهذا في كل ما يوصف بصفة فعل الصفة هو الموصوف وهكذا جميع مسميات المصادر وغيرها من الاعراض محلها الاعيان القائمة بنفسها فاذا كانت الجسميّة هي الامتداد في الجهات التي هي الطول والعرض والعمق مثلا كان محلها هو الشيء الممتد في الجهات الذي هو الطويل العريض حيث تدفع له اختصاص بالجسيز ويكون ذلك المعروف للجسميّة الذي هو محل لها الممتد في الجهات هو المقتضى لاختصاصه بما اختص به من الصفات اللازمة وهو مستلزم لذلك كما هو مستلزم للامتداد في الجهات فجنس الجسم مستلزم لجنس الامتداد وجنس الاعراض والصفات فالجسم المعين هو مستلزم للامتداد المعين في الجهات المعينة ومستلزم لثبات المعينة التي يقال انها

ذلك فقبلتنا واحدة وبنينا واحد ولكم قوم مقتنون لحق علينا قتالهم حتى يرجعوا الى الحق وبه قال ابن يحيى حدثنا قبيصة حدثنا نعيم بن الحارث عن الحسن بن الحكم عن رياح بن الحرث عن عمار بن ياسر قال ديننا واحد وقبلتنا واحدة ودعوتنا واحدة ولكم قوم بغوا علينا فقاتلناهم قال ابن يحيى حدثنا علي حدثنا مسعر عن عبد الله بن رياح عن رياح بن الحرث قال قال عمار بن ياسر لا تقولوا كفرة اهل الشام قولوا فاسقوا قولوا اظلموا قال محمد بن نصر وهذا يدل على أن الخبر الذي روى عن عمار بن ياسر أنه قال لعثمان بن عفان هو كافر خبر باطل لا يسمع لانه اذا أنكر كفر أصحاب معاوية وهم انما كانوا يظهرون أنهم يقاتلون في دم عثمان فهو لكفر عثمان أشد انكارا قلت والمروى في حديث عمار أنه لما قال ذلك أنكر عليه علي رضي الله عنه وقال أنكفر برب آمن به عثمان وحدثه بما بين بطلان ذلك القول فيكون عمار ان كان قال ذلك متأولا قد رجع عنه حين تبين له أنه قول باطل ومما يدل على أن الصحابة لم يكفروا والخوارج أنهم كانوا يصلون خلفهم وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة كانوا يصلون خلف نجدة الحروري وكانوا أيضا يحذرونهم ويفتنونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلم كما كان عبد الله بن عباس يجيب نجدة الحروري لما أرسل اليه يسأله عن مسائل وحدثه في البخاري وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة وكان نافع ينظر في أشياء بالقرآن كما ينظر المسلمان وما زالت سيرة المسلمين على هذا ما جعلوهم مرتدين كالذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه هذا مع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتالهم في الأحاديث الصحيحة وما روى من أنهم شرفني تحت أديم السماء خير قبيل من قبله في الحديث الذي رواه أبو أمامة رواه الترمذي وغيره أي أنهم شر على المسلمين من غيرهم فانهم لم يكن أحد شر على المسلمين منهم لا اليهود ولا النصارى فانهم كانوا يجتهدون في قتل كل مسلم لم يوافقهم مستحليين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم مكفرين لهم وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلة ومع هذا فالصحابة والتابعون لهم باحسان لم يكفروهم ولا جعلوهم مرتدين ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل بل اتقوا الله فيهم وساروا فيهم السيرة العاداة وهكذا تفرق اهل البدع والاهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم فن كفر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة واجماع الصحابة والتابعين لهم باحسان مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين وقد ضعفه ابن خزم وغيره لكن حسنه غيره أو صححه كما صححه الحاكم وغيره وقد رواه أهل السنن وروى من طرق وليس قوله ثنتين وسبعون في النار وواحدة في الجنة بأعظم من قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وقوله ومن يفعل ذلك عدوا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار ومع هذا فلا تشهد لمعين بالنار لا مكان أنه تاب أو كانت له حسنات محتسباته أو كفر الله عنه بمصائب أو غير ذلك كما تقدم بل المؤمن بالله ورسوله باطنا وظاهرا الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول اذا أخطأ ولم يعرف الحق كان أولى أن يعذره الله في الآخرة من المتعمد العالم بالذنب فان هذا عاص مستحق للعذاب بلا ريب وأما ذلك فليس متعمدا للذنب بل هو مخطئ والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخط والنسيان والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضررهم عن المسلمين وان كان في الآخرة خيرا من لم يعاقب كما يعاقب المسلم المتعدى للحدود ولا يعاقب أهل الذمة من اليهود والنصارى والمسلم في الآخرة خبر منهم وأيضا فصاحب البدعة يبقى صاحب هوى يعمل لهواه لا ديانة ويصد عن الحق الذي يخالفه هوام فهذا يعاقبه الله على هواه وهل هذا يستحق العقوبة

إذا كانت ذاهبة من المشرق الى  
المغرب انها متغيرة بل يقولون  
إذا اصفر لون الشمس انها تغيرت  
ويقال وقت العصر ما لم يتغير لون  
الشمس ويقال قد أمر أهل  
الذمة بلباس الغيار أي اللباس  
الذي يخالف لون لباس المسلمين  
وتقول العرب تغيرت الاشياء إذا  
اختلفت والغيار البسديل قال  
الشاعر

فلا تحسبني لكم كافرا

ولا تحسبني أريد الغيارا

ويقولون نزل القوم يغيرون أي  
يصلحون الرجال ومنه قول النبي  
صلى الله عليه وسلم لما أتى بأبي قحافة  
ورأسه ولبسته كالشغامة فقال غيروا  
الشيب وجنبوه السواد أي غيروا  
لونه الى لون آخر أحر أو أصفر  
وتقول العرب غيرت الشيء تغير  
غير او منه قول النبي صلى الله عليه  
وسلم يحب ربنا من قنوط عباده  
وقرب غيره أي قرب تغييره من  
الجذب الى الخصب وغار الرجل  
على أهله يغار إذا حصل له غضب  
أحال صفته من حال الى حال وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم من رأى  
منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم  
يستطع فبلسانه فإن لم يستطع  
فقلبه وذلك أضعف الايمان وقال  
ان الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيروه  
أوشك أن يعذبهم الله بعقاب منه  
وتغير المنكر تبديل صفته حتى  
يزول المنكر بحسب الامكان وان

ولما غيره ولهذا قال الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية لم يعطف بالواو فيقول  
وسرا وعلانية بل هذان داخلان في الليل والنهار سواء قيل هما منصوبان على المصدر لانهما  
نوعان من الانفاق أو قيل على الحال فسواء قد اسرا وإعلانا أو مسرا ومعلنا فتبين أن الذي  
كذب هذا كان جاهلا بدلالة القرآن والجهل في الرفضه ليس بمنكر (الخامس) أنا لو قدرنا  
أن عليا فعل ذلك ونزلت فيه الآية فهل هنا الانفاق أربعة دراهم في أربعة أحوال وهذا عمل  
مفتوح بأنه ميسر الى يوم القيامة والعاملون بهذا وأضعافه أكثر من أن يحصوا وما من أحد  
فيه خيرا الا لابد أن ينفق ان شاء الله تارة بالليل وتارة بالنهار وتارة في السر وتارة في العلانية  
فليس هذا من الخصائص فلا يدل على فضيلة ولا إمامة

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن والعشرون ما رواه أحمد بن حنبل عن ابن  
عباس قال ليس من آية في القرآن بأبيها الذين آمنوا الا وعلى رأسها وأميرها وشريفها وسيدها  
ولقد عاتب الله تعالى أصحاب محمد في القرآن وما ذكر عليا الا بخير وهذا يدل على أنه أفضل فيكون  
هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل وليس هذا في مسند أحمد ولا مجرد  
روايته له لو رواه في الفضائل يدل على أنه صدق فكيف ولم يروه أحد في المسند ولا في الفضائل  
وانما هو من زيادات القطيبي رواه عن ابراهيم عن شريك الكوفي حدثنا ذكر يان يحيى  
الكسافي حدثنا عيسى عن علي بن بذيمة عن عكرمة عن ابن عباس ومثل هذا الاسناد لا ينجح  
به باتفاق أهل العلم فان ذكر يان يحيى الكسافي قال فيه يحيى رجل سوء يحدث بأحاديث  
يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها وقال الدارقطني متروك وقال ابن عدي كان يحدث بأحاديث  
في مشابيح الصحابة (الثاني) أن هذا كذب على ابن عباس والمتواتر عنه أنه كان يفضل عليه  
أبا بكر وعمر وله معانيب بعيبها عليا وأخذ عليه في أشياء من أموره حتى أنه لما حرق الزنادقة  
الذين ادعوا فيه الألوهية قال لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب  
بعذاب الله ولضربت أعناقهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه رواه  
بخاري وغيره ولما بلغ عليا ذلك قال ويح أم ابن عباس ومن الثابت عن ابن عباس أنه كان  
يفتي إذا لم يكن معه نص يقول أبي بكر وعمر فهذا اتباعه لأبي بكر وعمر وهذه معارضته لعلي  
وقد ذكر غير واحد منهم الزبير بن بكار مجابو ته لعلي لما أخذ ما أخذ من مال البصرة فأرسل  
اليه رسالة فيها تغلظ عليه فأجاب عليا بجواب يتضمن أن ما فعلته دون ما فعلته من سفك دماء  
المسلمين على الاماره ونحو ذلك (الثالث) أن هذا الكلام ليس فيه مدح لعلي فان الله كثيرا  
ما يخاطب الناس بعمل هذا في مقام عتاب كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون  
كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون فان كان على رأس هذه الآية فقد وقع منه هذا الفعل  
الذي أنكره الله وزمه وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون  
اليهم بالمودة وثبت في الصحيح أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعجة لما كاتب المشركين فكذلك فأرسل  
النبي صلى الله عليه وسلم عليا والزبير لآتيا المرأة التي كان معها الكتاب وعلى كان بريئا من ذنب  
حاطب فكيف يجعل رأس المخاطبين الملامين على هذا الذنب وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا  
إذا خسرتم في سبيل الله فليتبينوا ولا تقولوا لمنا ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض  
الحياة الدنيا وهذه الآية نزلت في الذين وجدوا رجلا في غنمة له فقال اني مسلم فلم يصدقوه



لم يكن الابتغى الانسان في نفسه غضبا لله ولهذا لم يطلق على الصفة الملازمة للوصف انها مغايرة له لانه لا يمكن أن يستحيل عنها ولا يزايل والتغير والتغير من مادة واحدة فاذا تغير الشيء صار الثاني غير ما كان فالتميز على صفة واحدة لم يتغير ولا تكون صفاته مغايرة له والناس اذا قيل لهم التغير على الله ممنوع فهموا من ذلك الاستحالة والفساد مثل انقلاص صفات الكمال الى صفات نقص أو تفرق الذات ونحو ذلك مما يجب تنزيه الله عنه وأما كونه سبحانه يتصرف بقدرته فيخلق ويتوهم ويفعل ما يشاء بنفسه ويتكلم اذا شاء ونحو هذا فهذا لا يسمونه تغيرا ولكن الفاظ النفاة مبناها على الفاظ مجملة موهمة كما قال الامام أحمد يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم حتى يتوهم الجاهل أنهم يعظمون الله وهم انما يقودون قولهم الى قرية على الله ومن أعجب الاشياء احتجاجهم بقصة ابراهيم الخليل وهم مع افتراءهم فيها على التفسير واللغة انما هي حجة عليهم لالهم كما قال بعضهم في قوله لا أحب الا فلين أي المتغيرين وربما قال غيره المتحركين أو المنتقلين وقال بعض المتفلسفة المتأخرين الممكنين وأراد بالممكن ما يتناول القديم الازلي الذي يمتنع عدمه

وأخذوا غنمه فأمرهم الله سبحانه وتعالى بالتثبت والتبين ونهاهم عن تكذيب مدعى الاسلام طمعا في دنياه وعلى رضى الله عنه يرى من ذنب هؤلاء فكيف يقال هو رأسهم وأمثال هذا كثير في القرآن (الرابع) هو ممن شمله لفظ الخطاب وان لم يكن هو سبب الخطاب فلا ريب أن اللفظ يشمله كما شمل غيره وليس في لفظ الآية تفرق بين مؤمن ومؤمن (الخامس) أن قول القائل عن بعض الصحابة انه رأس الآيات وأميرها وشريفها وسيدها كلام لا حقيقة له فان أريد أنه أول من خطب بها فليس كذلك فان الخطاب يتناول المخاطبين تناولا واحدا لا يتقدم بعضهم على تناوله عن بعض وان قيل انه أول من عمل بها فليس كذلك فان في الآيات آيات قد عمل بها من قبل على وفيها آيات لم يحتج على أن يعمل بها وان قيل ان تناولها غيره أو عمل غيره بها مشروط به كالامام في الجمعة فليس الأمر كذلك فان شمول الخطاب لبعضهم ليس مشروطا بشموله لآخرين ولا وجوب العمل على بعضهم مشروط على آخرين بوجوبه وان قيل انه أفضل من عني بها فهذا ينبغي على كونه أفضل الناس فان ثبت ذلك فلا حاجة الى الاستدلال بهذه الآية وان لم يثبت لم يجز الاستدلال بها فمكان الاستدلال بها باطلا على التقديرين وغاية ما عندكم أن تذكر وأن ابن عباس كان يفضل عليا ومع هذا انه كذب على ابن عباس وخلاف المعلوم عنه فلو قدر أنه قال ذلك مع مخالفة جمهور الصحابة لم يكن حجة (السادس) أن قول القائل لقد عاتب الله أصحاب محمد في القرآن وما ذكر عليا الا بخير كذب معلوم فانه لا يعرف أن الله عاتب أبا بكر في القرآن بل ولا انه ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال في خطبته أيها الناس اعرفوا لابي بكر حقه فانه لم يسؤني يوما قط والثابت من الاحاديث الصحيحة يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتصر لابي بكر وينهى الناس عن معارضة ولم ينقل أنه ساءه كما نقل ذلك عن غيره فان عليا لما خطب بنت ابي جهل خطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة المعروفة وما حصل مثل هذا في حق ابي بكر قط وأيضا فعلى لم يكن يدخل مع النبي صلى الله عليه وسلم في الامور العامة كما كان يدخل معه أبو بكر مثل المشاورة في ولايته وحروبه واعطائه وغير ذلك فان أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا مع النبي صلى الله عليه وسلم مثل الوزيرين له شاورهما في أسرى بدر ما يصنع بهم وشاورهما في وفد بني عيم لم يولي عليهم وشاورهما في غير ذلك من الامور العامة يخصهما بالشورى وفي الصحيحين عن علي أن عمر لما مات قال له والله اني لأرجو أن يحشر الله مع صاحبك فاني كنت كثيرا ما أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر وذهبت أنا وأبو بكر وعمر وكان يشاور أبا بكر بامور حروبه يخصه كما شاوره في قصة الافك وكما استشار أسامة بن زيد وكما سأل بريرة وهذا امر يخصه فانه لما اشتهى عليه امر عائشة رضى الله عنها وتردد هل يطلقها لما بلغه عنها أم يحبسها صار يسأل عنها بريرة لتخبره بباطن أمرها وشاور فيها عليا أم يحبسها أم يطلقها فقال له أسامة أهلاك ولا نعلم الا خيرا وقال على لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير واسأل الجارية تصدقك ومع هذا فنزل القرآن يبرأ منها وامساكنها وافقها لما أشار به أسامة بن زيد بحسب النبي صلى الله عليه وسلم وكان عمر يدخل في مثل هذه الشورى ويتكلم مع نسائه فيما يخص النبي صلى الله عليه وسلم حتى قالت له أم سلمة يا عمر لقد دخلت في كل شيء حتى دخلت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين نسائه وأما الامور العامة الكلية التي تهم المسلمين اذا لم يكن فيها وحى خاص فكان

يشاور فيها أبا بكر وعمر وإن دخل غيرهما في الشورى لكنهما الأصل في الشورى وكان عمر تارة ينزل القرآن بموافقة فيما يراه وتارة يتبين له الحق في خلاف ما رأيته فيرجع عنه وأما أبو بكر فلم يعرف أنه أنكر عليه شيئاً ولا كان أيضاً يتقدم في شيء اللهم إلا ما تنازع هو وعمر في بولي من بني نعيم حتى ارتفعت أصواتهما فأنزل الله هذه الآية يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول الآية وليس تأذي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بأكثر من تأذيه في قصة فاطمة وقد قال تعالى وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله وقد أنزل الله تعالى في علي يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لما صلى فقراً وخطب وقال النبي صلى الله عليه وسلم وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً لما قال له ولفاطمة ألا تصليان فقالا نعم أنفسنا بيد الله سبحانه وتعالى

(فصل) قال الرافضي البرهان التاسع والعشرون قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً من صحيح البخاري عن كعب بن عجرة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت فإن الله علمنا كيف نسلم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وفي صحيح مسلم قلنا يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف الصلاة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ولا شك أن علياً أفضل آل محمد فيكون أولي بالامامة

(والجواب) أنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه وأن علياً من آل محمد الداخلين في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ولكن ليس هذا من خصائصه فإن جميع بني هاشم داخلون في هذا كالعباس وولده والحارث بن عبد المطلب وكنيات النبي صلى الله عليه وسلم زوجتي عثمان رقية وأم كلثوم وبنته فاطمة وكذلك أزواجه كفاي الصحابين عنه قوله اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته بل يدخل فيه سائر أهل بيته إلى يوم القيامة ويدخل فيه أخوة علي كجعفر وعقيل ومعلوم أن دخول كل هؤلاء في الصلاة والتسليم لا يدل على أنه أفضل من كل من لم يدخل في ذلك ولا أنه يصلح بذلك للامامة فضلاً عن أن يكون محتصاً بها ألا ترى أن عماراً والمقداد وأبازر وغيرهم ممن اتفق أهل السنة والشيعة على فضلهم لا يدخلون في الصلاة على آل ولا يدخل فيه عقيل والعباس وبنوه وأولئك أفضل من هؤلاء باتفاق أهل السنة والشيعة وكذلك يدخل فيها عائشة وغيرها من أزواجه ولا تصلح امرأته للامامة ولبيت أفضل الناس باتفاق أهل السنة والشيعة فهذه فضيلة مشتركة بينه وبين غيره وليس كل من انصف بها أفضل ممن لم يتصف بها وفي الصحابين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير القرون القرون التي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم فالتابعون أفضل من القرن الثالث وتفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم تفضيل الأفراد على كل فرد فإن القرن الثالث والرابع فيهم من هو أفضل من كثير ممن أدرك الصحابة كالأشتر النخعي وأمثاله من رجال الفتن وكالمختار بن عبيد وأمثاله من الكذابين والمفتريين والحجاج بن يوسف وأمثاله من أهل الظلم والشر وليس على أفضل أهل البيت بل أفضل أهل البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه داخل في أهل البيت كما قال للحسن أما علمت أنا أهل بيت لانا كل الصدقة وهذا الكلام يتناول المنكح ومن معه وكما قالت الملائكة راحة الله وبركاته عليكم أهل البيت وإبراهيم فيهم وكما قال اللهم صل على محمد

وزعم بعضهم كالرازي في تفسيره أن هذا قول المحققين وهو لا من أعظم الناس تحريفاً للفظ الأقول ولفظ الامكان فإنهم وسائر العقلاء يعلمون أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا ما كان معدوماً فأما القديم الأزلي الذي لم يزل فيمتنع عندهم وعند سائر العقلاء أن يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم ولكن يتناقضون تناقضاً بينافقاً والافتك ممكن يقبل الوجود والعدم وهو مع ذلك قديم أزلي ثم استعمال لفظ الأقول في الممكن الذي يقبل الوجود والعدم من أعظم الكذب على اللغة والتفسير فإن المخلوقات الموجودة كالشمس والقمر والكواكب وال آدميين وغيرهم لا يسمون في حال حضورهم آفلين وهؤلاء اجترأوا على ذلك لما جعلت الجهمية وأهل الكلام المحدث المتحرك آفلاً فجعلوا كل متحرك آفلاً وزعموا أن إبراهيم عليه السلام احتج بالحركة على امتناع كون المتحرك رب العالمين فلما قال هؤلاء هذا قال أولئك نحن نجعل كل ما سوى الرب آفلاً فجعلوا السموات والأرض وكل ما سواه آفلاً وفسروا بذلك القرآن وهذا لا يعرف في لغة العرب أن الآفل بمعنى المتحرك والانتقال ولا بمعنى التغير الذي هو استحالة من صفة إلى صفة دع ما هو من باب النصرف الذي لا يستحيل فيه الصفات



ثم انه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به وبعد ذلك ما بقي يخلق شيأ بل انما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل الانبياء وأتباعهم وبينهم وبين الفلاسفة في هذا نزاع أخذ فيه كل من الفريقين فان الفلاسفة يقولون بإثبات المادة والصورة ويجعلون المادة والصورة جوهرين وهؤلاء يقولون ليست الصورة الا عرضاً قائماً بجسم والتحقيق أن المادة والصورة لفظ يقع على معان كالمادة والصورة الصناعية والطبيعية والكلية والاولية فالاول مثل الفضة اذا جعلت درهما وخاتماً وسبيكة والخشب اذا جعل كرسيًا والبن والحرير اذا جعل بيتًا والغزل اذا نسج ثوبًا ونحو ذلك فلا ريب أن المادة هنا التي يسمونها الهيولى هي أجسام قائمة بنفسها وأن الصورة أعراض قائمة بها فتقول الفضة من صورة الى صورة هو تحولها من شكل الى شكل مع ان حقيقة شكلها تغير أصلاً وبهذا يظهر لك خطأ قول القائل ان من أثبت افتقار المحدث الى الفاعل بالقياس على حدوث الدوات قال هنا كذلك وهذه الطريقة طريقة أبي علي وأبي هاشم ومن وافقهما فيقال هؤلاء انما فاسدوا على افتقار الكتلة الى كاتب والبناء الى بان فخر ذلك ومعلوم أن الساء والكتابة لم يبدعها ما واما الحديث في الاحكام فانما

الجبري المتيقن يقول ليس النافي على شيء والوعيدية تقول ليست المرحمة على شيء والمرحمة تقول ليست الوعيدية على شيء بل يوجد شيء من هذين أهل المذاهب الاصولية والفروعية المنتسبين الى السنة الكلابي يقول ليس الكراحي على شيء والكراحي يقول ليس الكلابي على شيء والاشعري يقول ليس السالمى على شيء والسالمى يقول ليس الاشعري على شيء وصنف السالمى كآبي على الاهوازي كتاباً في مثالب الاشعري وصنف الاشعري كتاباً في باقض ذلك من كل وجه وذكر فيه مثالب السالمية وكذلك أهل المذاهب الاربعة وغيرها لا سيما وكثير منهم قد تلبس ببعض المقالات الاصولية وخطط هذا فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك الحنفي يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئاً من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية ويضيفه الى مذهب أبي حنيفة وهذا من جنس الرفض والتشيع لكنه تشيع في تفصيل بعض الطوائف والعلماء لا تشيع في تفصيل بعض الصحابة والواجب على كل مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله يدور على ذلك ويتبعه أين وجدته ويعلم أن أفضل ان خلق بعد الانبياء هم الصحابة فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً اما الرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا طائفة انتصاراً مطلقاً اما الالصحابة رضى الله عنهم أجمعين فان الهدى يدور مع الرسول حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا فاداً اجتمعوا لم يجتمعوا على خطأ قط بخلاف أصحاب عالم من العلماء فانهم قد يجتمعون على خطاب كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأئمة لا يكون الا خطأ فان الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مسلماً الى عالم واحد وأصحابه ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظير الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شبه يقول الرافضة في الامام المعصوم ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود المسبوعين الذين تنسب اليهم المذاهب في الاصول والفروع ويمتنع أن يكون هؤلاء جاواً بحق يخالف ما جاء به الرسول فان كل ما خالف الرسول فهو باطل ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم باحسان فان أولئك لم يجتمعوا على ضلالة فلا بد أن يكون قوله ان كان حتماً أخذوا بما جاء به الرسول موجوداً فيمن قبله وكل قول قيل في دين الاسلام يخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافاً له فانه قول باطل والمقصود هنا أن الله تعالى ذكر أن المختلفين جاءتهم اليه وجاءهم العلم وانما اختلفوا بغيا ولهذا منهم الله وعاقبهم فانهم لم يكونوا مختفين محطين بل كانوا قاصدين البغي عالمين بالحق معرضين عن القول وعن العمل به ونظير هذا قوله ان الذين عند الله الاسلام وما اختلف الذين أتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بعيايتهم قال الزجاج اختلفوا البغي لا قصد البرهان وقال تعالى ولقد بواأنا بني اسرائيل مبواً صدق ورزقناهم من الطيبات فاختلوا حتى جاءهم العلم ان ربك يفتنى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون وقال تعالى ولقد آتينا بني اسرائيل الكتاب والحكم والنبوة ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين وآتيناهم بينات من الامرفا اختلفوا الامس بعد ما جاءهم العلم ان ربك يفتنى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تسمع أهواء الذين لا يعلمون انهم لن يغفوا علك من الله شيئاً وان الظالمين بعثهم أو ايساء بعض والله ولي المتقين هذا نصاً في اللسان وهدي ورجة فهذه المواضع من القرآن تبين أن المختلفين ما اختلفوا حتى جاءهم العلم والبيئات فاختلوا البغي والظلم لا لاجل

اشتباه الحق بالباطل عليهم وهذه حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء كلهم لا يختلفون إلا من بعد أن يظهر لهم الحق ويحييهم العلم فينبغي بعضهم على بعض ثم المختلفون المذمومون كل منهم ينبغي على الآخر في كذب عباد الحق مع علمه أنه حق ويصدق بجامع نفسه فمن الباطل مع علمه أنه باطل وهؤلاء كلهم مذمومون ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم مذمومين في الكتاب والسنة فإنه ما منهم إلا من خالف حقا وتبع باطلا ولهذا أمر الله الرسل أن تدعوا إلى دين واحد وهو دين الإسلام ولا تفرقوا فيه وهو دين الأولين والآخرين من الرسل وأتباعهم قال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما يدعوهم إليه وقال في الآية الأخرى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا فإني بما تعملون عليم وإن هذه أممكم أمة واحدة وأمركم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون أي كتبنا اتباع كل قوم كتابا مبتدعا غير كتاب الله فصاروا متفرقين مختلفين لأن أهل الفرق والاختلاف ليسوا على الحنيفية المحضة التي هي الإسلام المحض الذي هو خلاص الدين لله الذي ذكره الله في قوله وما أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة وقال في الآية الأخرى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون فهناك أن يكون من المشركين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وأعاد حرف من ليسين أن الثاني بدل من الأول والبدل هو المقصود بالكلام وما قبله توطئة له وقال تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم إلى قوله ولو شأمر بلك لجلل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم فأخبر أن أهل الرجة لا يختلفون وقد ذكر في غير موضع أن دين الأنبياء كلهم الإسلام كما قال تعالى عن نوح وأمرت أن أكون من المسلمين وقال عن إبراهيم إذا قال له ربه أسلم قال أسلمت لب رب العالمين ووصى بها إبراهيم بنبيه ويعقوب يابني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تعوتن الأولى أنتم مسلمون وقال يوسف فاطر السموات والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفني مسلما وألحقني بالصالحين وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليسه توكّلوا إن كنتم مسلمين وقال عن السحرة ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين وقال عن بلقيس رب اني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين وقال يحكمهم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار وقال وإذا أوجيت إلى الخواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا معاشر الأنبياء ديننا واحد وتنوع الشرائع لا يمنع أن يكون الدين واحدا وهو الإسلام كالدين الذي بعث الله به محمد أصلي الله عليه وسلم فإنه هو دين الإسلام وأول وآخره وكانت القبلة في أول الأمر بيت المقدس ثم صارت القبلة الكعبة وفي كلا الحالين الدين واحد وهو دين الإسلام فكذلك أسرار ما شرع للأنبياء قبلنا ولهذا حيث ذكر الله الحق في القرآن جعله واحدا وجعل الباطل متعددا كقوله وإن هذا صراط مستقيم صراطا مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله اهتدوا الصراط المستقيم وقوله ويهديك صراطا مستقيما وقوله الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات وهذا يطابق ما في

وهو عرض من الأعراض فكيف يجعل مثل هذا محذورا لذواته ويجعل الذي خلق الإنسان من نطفة والشجرة من نواة إنما أحدث الصفات لكن المعترلة لا يقولون إن الجسم يحدث جسما وإنما يحدث عرضا والثاني من معاني المادة والصورة هي الطبيعية وهي صورة الحيوانات والنباتات والمعادن وتحد ذلك فهذه أن أريد بالصورة فيها نفس الشكل الذي لها فهو عرض قائم بجسم وليس هذا مراد الفلاسفة وإن أريد بالصورة نفس هذا الجسم المتصور فلا ريب أنه جوهر محسوس قائم بنفسه ومن قال إن هذا عرض قائم بجوهر من أهل الكلام فقد غلط وحنث فيقول المتفلسف إن هذه الصورة القائمة بالمادة والهيولى إن أراد بذلك ما خلق منه الإنسان كالمثلي وهو لم يرد ذلك فلا ريب أن ذلك جسم آخر فسد واستحال وليس هو الآن موجودا بل ذاك صورة وهذا صورة والله تعالى خلق أحدهما من الآخر وإن أراد أن هذا جوهر قائم بنفسه غير هذا الجسم المشهود الذي هو صورة وإن هذا الجسم المشهود الذي هو صورة قائم بذلك الجوهر العقلي فهذا من خيالهم الفاسدة ومن هنا تعرف قولهم في الهيولى الكلية حيث ادعوا أن بين أجسام العالم جوهر قائم بنفسه نشترك فيه الأجسام ومن تصور الأمور وعرف ما يقول



علم أنه ليس بين هذا الجسم المعين وهذا الجسم المعين قدر مشترك موجود في الخارج أصلاً بل كل منهما متميز عن الآخر بنفسه المتناولة لذاته وصفاته ولكن يشتركان في المقدارية وغيرها من الأحكام اللازمة للأجسام وعلم أن اتصال الجسم بعد انفصاله هو نوع من التفرق والتفرق والاجتماع هما من الأعراض التي يوصف بها الجسم فالأصل والاتصال عرضان والقابل لهما نفس الجسم الذي يكون متصلاً بآلة ومنفصلاً أخرى كما يكون مجتمعاً بآلة ومفترقاً أخرى ومتمزكاً بآلة وساكناً أخرى وهذا مبسوط في غير هذا الموضع (قال الرازي) والطريقة الخامسة وهي عند التحقيق عائدة إلى الطرق الأربع وهي الاستدلال بما في العالم من الأحكام والاتقان على علم الفاعل والذي يدل على علم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى قلت والمقصود هنا التنبيه على أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصريح المعقول وإن ما بينه من الآيات والدلائل والبراهين العقلية في إثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو فوق نهاية العقول وإن خيار ما عند هذا الأولين والآخرين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما فيه أكتهم يلبسون الحق بالباطل فلا يأتون به على وجهه كما أن طريقة الاستدلال بحدوث المحدثات على

(١) قوله ذكر الخ كذا في الأصل

ولعل في الكلام نقصاً أو تحريفاً

مقرر كونه متحققاً

كتاب الله من أن الاختلاف المطلق كله مذموم بخلاف المقيد الذي قيل فيه ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر فهذا أقديين أنه اختلاف بين أهل الحق والباطل كما قال هذان خصمان اختصموا في دينهم وقد ثبت في الصحيح أنها نزلت في المقتلين يوم بدر في حمزة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وعبيدة بن الحرف ابن عمة والمشركون الذين بارزوه هم عتبة وشيبة والوليد بن عتبة وقد تدبرت كتب الاختلاف التي يذكر فيها مقالات الناس أماناً لا مجرداً مثل كتاب المقالات لأبي الحسن الأشعري وكتاب الملل والنحل للشهرستاني ولأبي عيسى الوراق أو مع انتصار لبعض الأقوال كسائر ما صنعه أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم فرأيت عامة الاختلاف الذي فيها من الاختلاف المذموم وأما الحق الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتابه وكان عليه سلف الأمة فلا يوجد فيها في جميع مسائل الاختلاف بل يذكر أحدهم في المسئلة عدة أقوال والقول الذي جاء به الكتاب والسنة لا يذكره وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يذكرونه بل لا يعرفونه ولهذا كان السلف والأئمة يذمون هذا الكلام ولهذا يوجد الحاذق منهم المنصف الذي غرضه الحق في آخر عمره يصرح بالحيرة والشك إذ لم يجد في الاختلافات التي نظر فيها وناظرها هو حق محض وكثير منهم لم يترك الجميع ويرجع إلى دين العامة الذي عليه العجائز والأعراب كما قال أبو المعالي وقت السباق لقد خضت البحر الحضم وخليت أهل الإسلام وعلمهم ودخلت في الذي نهوني عنه والآن إن لم يتداركني ربي رجته فالويل لابن الجويني وها أنا ذا أموت على عقيدة أمة وكذلك أبو حامد في آخر عمره استقر أمره على الوقف والحيرة بعد أن نظر فيما كان عنده من طرق النظر أهل الكلام والفلسفة وسلك ما تسر له من طرق العبادة والرياضة والزهد وفي آخر عمره اشتغل بالحديث البخاري ومسلم وكذلك الشهرستاني مع أنه كان من أخبر هؤلاء المتكلمين بالمقالات والاختلاف وصنف فيها كتابه المعروف بنهاية الأقدام في علم الكلام وقال قد أشار على من أشارته غم وطاعته حتم أن أذكر له من مشكلات الأصول ما أشكل على ذوي العقول ولعله أسنى ذاورم ونفع في غير ضم

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسعيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أراها واضعاً كف حائر على ذنن أوقارها سنن نادم

فأخبر أنه لم يجد الحائراً كما مر تأباً أو من اعتقد ثم ندب لما تبين له خطؤه فالأول في الجهل البسيط كطلعات بعضهم فوق بعض إذا أخرج يده لم يكدرها وهذا دخل في الجهل المركب ثم تبين له أنه جهل فندم ولهذا تجده في المسائل يذكر أقوال الفرق ويجمعها ولا يكاد يرجع شيئاً للحيرة وكذلك الأمدى الغالب عليه الوقف والحيرة وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في الموضع الواحد منه ينصرف أولاً في موضع آخر منه أو من كتاب آخر ينصرف نقيضه ولهذا استقر أمره على الحيرة والشك ولهذا لما ذكر أن أكمل العلوم العلم بالله وبصفاته وأفعاله (١) ذكر على أن كلامها أشكال وقد ذكرت كلامه وبينت ما أشكل عليه وعلى هؤلاء في مواضع فإن الله قد أرسل رسوله بالحق وخلق عباده على الفطرة فمن كمل فطرته بما أرسل الله به رسوله وجد الهدى واليقين الذي لا ريب فيه ولم يتناقض لكن هؤلاء أفسدوا فطرته بالعقلية وشرعهم السمعة بما حصل لهم من الشبهات والاختلاف الذي لم يمتدوامه إلى الحق كما قد ذكر تفصيل ذلك في موضع غير هذا والمقصود هنا أن لما ذكر ذلك قال ومن الذي وصل إلى هذا الباب ومن الذي ذاق من هذا الشراب

اثبات الصانع الخالق هي طريقة  
فطرية ضرورية وهي خيار ما عندهم  
بل ليس عندهم طريقة صحيحة  
غيرها لكنهم أدخلوا فيها من الاختلال  
والفساد ما يعرفه أهل التحقيق  
والانتقاد الذين آتاهم الله الهدى  
والسداد وقد بسط الكلام  
على هذه المطالب في غير هذا الموضع  
(فصل) وأما ما تكلموا به في  
وجود واجب الوجود وتخييرهم فيه  
هل وجوده حقيقة أم وإنه على  
حقيقته وفي صفاته وأفعاله فهذا  
بحر واسع قد بسطنا في غير هذا  
الموضع وقد اعترف الرازي بخيرته  
في مسائل الذات والصفات  
والأفعال وهو تارة يقول يقول  
هؤلاء وتارة يقول يقول هؤلاء  
والآمدي متوقف في مسائل  
الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه  
لم يذكر دليلا على اثبات واجب  
الوجود البتة فانه ظن أن الطرق  
المذكورة ترجع إلى الاستدلال  
بإمكان على المرحح الموجب فلم  
يسلك في اثبات واجب الوجود  
الاهذه الطريقة التي هي طريقة  
ابن سينا لكن ابن سينا وأتباعه  
قرروها أحسن من تقرير الآمدي  
فإن أولئك أثبتوا واجب الوجود  
بالبرهان العقلي الذي لا ريب فيه  
لكن احتجوا على مغاييرته للوجودات  
المحسوسة بطريقهم المبنية على  
نفي الصفات وهي باطلة وأما  
الآمدي فلم يقرر اثبات واجب

(١) هكذا باض بالاصل

(٢) قوله يذكرونه لعل الصواب

يذكره بالافراد فتأمل كتبه معجبه

نهاية إقدام العقول عقاب \* وأكرسى العالمين ضلال  
وأرواحنا في وحشة من جسوننا ، وحاصل دنيانا أذى ووبال  
ولم نستقدم بحسنا طول عمرنا ، سوى أن جعنا فيه قيل وقالوا  
وقال لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فأرايتها تنفي غليلا ولا تروى غليلا  
ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الاثبات إليه يصعد الكلم الطيب الرحمن على  
العرش استوى وأقرأ في النفي ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ولا يحيطون به علما ومن  
جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وهو صادق فيما أخبر به أنه لم يستفد من بحوثه في الطرق  
الكلامية والفلسفية سوى أن جمع قيل وقالوا وأنه لم يجد فيها ما يشفي غليلا ولا يروى غليلا فان  
من تدبر كتبه كلها لم يجد فيها مسألة واحدة من مسائل أصول الدين موافقة للحق الذي يدل عليه  
المنقول والمعقول بل يذكر في المسئلة عدة أحوال والقول الحق لا يعرفه فلا يذكره وهكذا غيره  
من أهل الكلام والفلسفة ليس هذا من خصائصه فان الحق واحد ولا يخرج عما جاءت به الرسل  
وهو الموافق لصريح العقل وفطرة الله التي فطر عليها عباده وهؤلاء لا يعرفون ذلك بل هم من  
الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وهم مختلفون في الكتاب وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق  
بعيد وقال الامام أحمد في خطبة مصنفه الذي صنفه في محبته في الرد على الزنادقة والجهمية فيما  
شكك فيه من منسابة القرآن وتأويله على غير تأويله قال الحمد لله الذي جعل في كل زمان قرة من  
الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحبون بكتاب  
الله الموقى ويبصرون بنور الله أهل الضلالة والعمى فكيف من قتل لابلوس قد أحياه وكم من  
تائه ضال قد هداه فأحسن أنهم على الناس وما أفج أن الناس عليهم ينقون عن كتاب الله  
تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان  
الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون  
على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال  
الناس بما يلبسون عليهم وهو كما وصفهم رحمه الله فان المختلفين أهل المقالات المذكورة في  
كتب الكلام إما نقلًا مجرد الأقوال وإما نقلًا وبحاوذ كالأجدال مختلفون في الكتاب كل  
منهم يوافق بعضا ويرد بعضا ويجعل ما يوافق رأيه هو المحكم الذي يجب اتباعه وما يخالفه هو  
المتشابه الذي يجب تأويله أو تفويضه وهذا موجود في كل مصنف في الكلام ويذكر النصوص  
التي يحتاج بها ويحتاج بها عليه تجده يتأول النصوص التي تخالف قوله تأويلات لوفعلها غيره لا قام  
القيامه عليه ويتأول الآيات بما يعلم بالاضطرار أن الرسول لم يردده (١) العلم وبما  
لا يدل عليه اللفظ أصلا من الجهل وهو يشبه من بعض الوجوه علمنا بما جاء به محمد صلى الله عليه  
وسلم منفصلا وعلمنا بما في التوراة والانجيل بمجمل لما نقله الناس من التوراة والانجيل وبمنزلة علم  
الرجل الحنفى أو الشافعى أو المالكي أو الحنبلي بمذهبه الذي عرف أصوله وفروعه واختلاف أهله  
وأدلته بالنسبة إلى ما (٢) يذكرونه من خلاف المذاهب الاخر فانه إنما يعرفه معرفة مجمله وهكذا  
معرفة بمذهب أهل السنة والحديث مع أنه من أعرف المتكلمين المصنفين في الاختلاف بذلك  
وهو أعرف به من جميع أصحابه من القاضي أبي بكر وابن فورك وأبي اسحق وهؤلاء أعلم به من  
أبي المعالي وذنوبه ومن الشهرستاني ولهذا كان ما يذكره الشهرستاني من مذهب أهل السنة  
والحديث ناقصا عما يذكره الأشعرى فان الأشعرى أعلم من هؤلاء كلهم بذلك نقلًا وتوجيهًا وهذا  
كافة فيه الذي يكون أعرف من غيره من الفقهاء بالحديث وليس هو من علماء الحديث أو المحدث



الوجود بحال بل قال في كتاب  
أبكار الأفكار في أعظم مسائل  
الكتاب وهي مسألة إثبات واجب  
الوجود مذهب أهل الحق من  
المشعرين وطوائف الالهيين القول  
بوجوب وجوده موجود وجوده  
لذاته لا لغيره وكل ما سواه متوقف  
في وجوده عليه خلافا لطائفة شاذة  
من الباطنية ومنشأ الاحتجاج على  
ذلك ما نشاهده من الموجودات  
العينية وتحققه من الامور الحسية  
فانه اما أن يكون واجبا لذاته أولا  
يكون واجبا لذاته فان كان الاول  
فهو المطلوب وان كان الثاني فكل  
موجود لا يكون واجبا لذاته فهو  
ممكن لذاته لانه لو كان متمعا لذاته  
لما كان موجودا واذا كان ممكنا  
فالوجود والعدم عليه جائران  
وعند ذلك فاما أن يكون في وجوده  
مقتضرا الى مرجع أو غير مقتضرا اليه  
فان لم يكن مقتضرا الى المرجع فقد  
ترجع أحد الجائزين من غير مرجع  
وهو متمنع وان اقتضرا الى المرجع  
فذلك المرجح إما واجب لذاته أو لغيره  
فان كان الاول فهو المطلوب وان  
كان الثاني فذلك الغير إما أن يكون  
معولوا لمعولوه أو لغيره فان كان  
الاول فليزمن أن يكون كل واحد  
منهما مقوما للآخر ويلزم من ذلك  
أن يكون كل واحد منهما مقوما  
لما يقوم نفسه فيكون كل واحد منهما  
مقوما لنفسه لانه مقوم المقوم  
مقوم وذلك يوجب جعل كل  
واحد من الممكنين مقوما بنفسه

الذي يكون أفقه من غيره من المحدثين وليس هو من أئمة الفقه والمقرئ الذي يكون أخبر من غيره  
بالنحو والاعراب وليس هو من أئمة النحاة والتهوى الذي يكون أخبر من غيره بالقرآن وليس هو من  
أئمة القراء ونظائر هذه متعددة والمقصود هنا بيان ما ذكره الله في كتابه من ذم الاختلاف في الكتاب  
وهذا الاختلاف القول وأما الاختلاف العملي وهو الاختلاف باليد والسيف والعصا والسوط  
فهو داخل في الاختلاف والخوارج والرافض والمعتزلة ونحوهم يدخلون في النوعين  
والمولود الذين يتقاتلون على محض الدنيا يدخلون في الثاني والذين يتكلمون في العلم ولا يدعون  
الى قول ابتدعوه ويحاربون عليه من خالفهم لا يبدون بلسان هؤلاء هم أهل العلم وهؤلاء  
خطوهم مغفور لهم وليسوا مذمومين الا أن يدخلهم هوى وعدوان أو تفریط في بعض الامور  
فيكون ذلك من ذنوبهم فان العبد مأمور بالترام الصراط المستقيم في كل أموره وقد شرع الله  
تعالى أن نساؤه ذلك في كل صلاة وهو أفضل الدعاء وأقرضه وأجعله لكل خير وكل أحد محتاج  
الى الدعاء به فلهذا أوجب الله تعالى على العبد في كل صلاة فانه وان كان قد هدى هدى مجاهلا مثل  
اقراره بان الاسلام حق والرسول حق فهو محتاج الى التفصيل في كل ما يقوله ويفعله ويعتقده  
فيشبهه أو ينفيه ويحببه أو يبغضه ويأمر به أو ينهى عنه ويحمده أو يذمه وهو محتاج في جميع  
ذلك الى أن يهديه الله الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين  
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا فان كثيرا ممن سمع ذم الكلام مجحلا أو سمع ذم  
الطائفة الفلانية مجحلا وهو لا يعرف تفاصيل الامور من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية  
والعامة ومن كان متوسطا في الكلام لم يصل الى الغايات التي منها تفرقوا واختلجوا فجدد يذم  
القول وقائله بعبارة أو يقرأ كتب التفسير والفقه وشروح الحديث وفيها تلك المقالات التي  
كان يذمها فبقية بلها من أشخاص آخر يحسن الظن بهم وقد ذكروها بعبارة أخرى أو في ضمن  
تفسير آية أو حديث أو غير ذلك وهذا مما يوجد كثيرا والسلام من سلمه الله وانما هو خلاف التفسير  
المعروف عن الصحابة والتابعين وخلاف نصوص أخرى ولو ذكر ما أعرفه من ذلك لذكرت  
خلقا ولا استثنى أحدا من أهل البدع لامن المشهورين بالبدع الكبار من معتزلي ورافضي ونحو  
ذلك ولا من المنسبين الى السنة والجماعة من كرام وأشعرى وسالمى ونحو ذلك وكذلك من صنف  
على طريقهم من أهل المذاهب الاربعه وغيرها هذا كله رأيت في كتبهم وهذا موجود في  
مبحثهم في مسائل الصفات والقرآن ومسائل القدر ومسائل الاسماء وأحكام الايمان والاسلام  
ومسائل الوعد والوعيد وغير ذلك وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير موضع من كتبنا غير هذا  
الكتاب دره تعارض العقل والنقل وغيره ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين  
في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري وقد ذكر فيه من المقالات وتفصيلها ما لم يذكره غيره  
وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم وليس في جنبه أقرب اليهم منه  
ومع هذا نفس القول الذي جاء به الكتاب والسنة وقال به الصحابة والتابعون لهم باحسان  
في القرآن وفي الرؤية والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول الدين ليس في كتابه وقد  
استقصى ما عرفه من كلام المتكلمين وأما معرفة ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة وآثار  
الصحابة فعلم آخر لا يعرفه أحد من هؤلاء المتكلمين المختلفين في أصول الدين ولهذا كان سلف  
الامة وأئمتها متفصين على ذم أهل الكلام فان كلامهم لا بد أن يشتمل على تصديق بباطل  
وتكذيب بحق ومخالفة الكتاب والسنة فذموا لما فيه من الكذب والخطا والضلال ولم يذم السلف  
من كان كلامه حقا فان ما كان حقا فانه هو الذي جاء به الرسول ومع هذا فيستفاد من

كلامهم نقض بعضهم على بعض وبيان فساد قوله فان المختلفين كل كلامهم فيه شيء من الباطل وكل طائفة تقصد بيان بطلان قول الاخرى فيبقى الانسان عنده دلائل كثيرة تدل على فساد قول كل طائفة من الطوائف المختلفين في الكتاب وهذا مما مدح به الاشعري فانه بين من فضائح المعتزلة وتناقض أقوالهم وفسادها ما لم يبينه غيره لانه كان منهم وكان قد درس الكلام على أبي علي الجبائي أربعين سنة وكان ذكيا ثم انه رجع عنهم وصنف في الرد عليهم ونصر في الصفات طريقة ابن كلاب لانها أقرب الى الحق والسنة من قولهم ولم يعرف غيرها فانه لم يكن خيرا بالسنة والحديث وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم وتفسير السلف للقرآن والعلم بالسنة المحضة انما يستفاد من هذا ولهذا ذكر في المقالات مقالة المعتزلة مفصلة يذكر قول كل واحد منهم وما بينهم من النزاع في الدق والجل كما يحكي ابن أبي زيد مقالات أصحاب مالك وكما يحكي أبو الحسن القدوري اختلاف أصحاب أبي حنيفة ويذكر أيضا مقالات الخوارج والرافض لكن نقلها من كتب أرباب المقالات لا عن مباشرة منه للقائلين ولا عن خبرة بكتبهم ولكن فيها تفصيل عظيم ويذكر مقالة ابن كلاب عن خبرة بها وتطرق في كتبه ويذكر اختلاف الناس في القرآن من عدة كتب فاذا جاء مقالة أهل السنة والحديث ذكر أمرا مجالا يلقى أكثره عن ذكر يابن يحيى الساجي وبعضه عن أخذ عنه من حنبلية بغداد ونحوهم وأبن العلم المفصل من الامور الجمل حتى ان كثير من هؤلاء يعظم أئمة ويذم أقوالا قديلا عن قائلها أو يكفره وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل وكثير منها يكون قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعرف ذلك فان كان ممن قبلها من المتكلمين تقليدا فانه يتبع من يكون في نفسه أعظم فان ظن أن المتكلمين حققوا ما لم يحققه أئمتهم فادهم وان ظن أن الأئمة أجل فدرا وأعرف بالحق وأتبع للرسول فلداهم وان كان قد عرف الجملة الكلامية على ذلك القول وبلغه أن أئمة يعظمهم قالوا بخلافه وجاء الحديث بخلافه بقي في الحيرة وان رجح أحدا الجانبين رجح على مضمض ولبس عنده ما ينشئ عليه وانما يستقر قلبه بما يعرف صحة أحد القولين جزمه فان التقليد لا يورث الجزم فاذا جزم بان الرسول قاله وهو عالم بأنه لا يقول الا الحق جزم بذلك وان خالفه بعض أهل الكلام وعلم الانسان باختلاف هؤلاء ورد بعضهم على بعض وان لم يعرف بعضهم فساد مقالة بعض هو من أنفع الامور فانه ما منهم الا من قد فضل مقالته طوائف فاذا عرف رد الطائفة الاخرى على هذه المقالة عرف فسادها فكان في ذلك نهى عما فيها من المنكر والباطل وكذلك اذا عرف رد هؤلاء على أولئك فاه أيضا يعرف ما عند أولئك من الباطل فيبقى الباطل الذي معهم ثم من بين الله الذي جاء به الرسول إماما بأن يكون قولاً قاله اخرجاً عن القولين وإماماً بأن يكون بعض قول هؤلاء وبعض قول هؤلاء وعرف أن هذا هو الذي كان عليه الصحابة والتابعون لهم باحسان وعليه دل الكتاب والسنة كان الله قد أتم عليه النعمة اذهاه الصراط المستقيم وجنبه صراط أهل البغي والضلال وان لم يتبين له كان امتناعه من موافقة هؤلاء على ضلالهم وهؤلاء على ضلالهم نعمة في حقه واعنصم عما عرفه من الكتاب والسنة مجحلاً وأمسك عن الكلام في تلك المسئلة وكانت من جملة ما لم يعرفه فان الانسان لا يعرف الحق في كل ما تكلم الناس به وأنت تجدهم يحكون أقوالا متعددة في التفسير وشرح الحديث في مسائل الاحكام بل والعربية والطب وغير ذلك ثم كثير من الناس يحكي الخلاف ولا يعرف الحق وأما الخلاف الذي بين الفلاسفة فلا يخصه أحدا أكثره وتفرقهم فان الفلسفة عند المتأخرين كالفارابي وابن سينا ومن نسيج على منوالهما في فلسفة ارسطو وأتباعه وهو صاحب التعاليم المنطق والطبيعي وما بعد

والمقوم بنفسه لا يكون ممكنا وهو خلاف الفرض ولان التقويم اضافة بين المقوم والمقوم فيستدعي المغايرة بينهما ولا مغايرة بين الشيء ونفسه وان كان الثاني وهو أن يكون ذلك الغير معلولا للغير قال كلام في ذلك الغير كالكلام في الاول وعند ذلك فاما أن يقف الامر على موجود هو مبدأ الموجودات غير ممتدة في وجوده الى غيره أو يتسلسل الامر الى غير النهاية فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فهو ممتنع ثم ذكر الدلة المتقدمة على ابطال التسلسل وبين فسادها كلها كما تقدم حكاية قوله واختار الجملة المذكورة عنه التي حكيناها فقال وان كانت العلل والمعلولات المفروضة موجودة معا فلا يخفى أن النظر الى الجملة غير النظر الى كل واحد واحد من آحادها فان حقيقة الجملة غير حقيقة كل واحد من الآحاد وعند ذلك فالجملة موجودة وهي اما أن تكون واجبة لذاتها أو ممكنة لا جاز أن تكون واجبة والاما نت آحادها ممكنة وقد قيل انها ممكنة كما سبق وان كانت واجبة فهو مع الاستحالة عين المطلوب وان كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح والمرجح اما أن يكون داخلها أو خارجا عنها لا جاز أن يقال بالاول فان المرجح للجملة مرجح لا آحادها ويلزم أن يكون مرجحا لنفسه ضرورة كونه من الآحاد ويخرج بذلك عن أن يكون ممكنا وهو خلاف



الطبيعي والذي يحكيه القرأى والشهرستاني والرازي وغيرهم من مقالات الفلاسفة هو من كلام ابن سينا والفلاسفة أصناف مصنفة غير هؤلاء ولهذا يذكر القاضى أبو بكر في دقائق الكلام وقبله أبو الحسن الأشعري في كتاب مقالات غير المسلمين وهو كتاب كبير أكرم من مقالات المسلمين أقوالاً كثيرة للفلاسفة لا يذكرها هؤلاء الذين يأخذون عن ابن سينا وكذلك غير الأشعري مثل أبي عيسى الوراق والنوختي وأبي علي وأبي هاشم وخلق كثير من أهل الكلام والفلسفة والمقصود أن كتب أهل الكلام يستفاد منها ردي بعضهم على بعض وهذا لا يحتاج إليه من لا يحتاج إلى رد المقالة الباطلة لكونها لم تخطر بقلبه ولا هذا من يخاطبه بها ولا يطالع كتابها فيسهل ولا ينتفع به من لم يفهم الردي بل قد يستضر به من عرف الشبهة ولم يعرف فسادها ولكن المقصود هنا أن هذا هو العلم الذي في كتبهم فإنهم يردون باطلاً باطلاً وكلا القولين باطل ولهذا كان مذموماً ممنوعاً عند السلف والأئمة وكثير منهم أو أكثرهم لا يعرف أن الذي يقوله باطل وبكل حال فهم يذكرون من عيوب باطل غيرهم وذمه ما قد يندفع به منال ذلك تنازعهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد فالخوارج والمعتزلة يقولون صاحب الكبار الذي لم يثبت منها شيء في النار ليس معه شيء من الإيمان ثم الخوارج تقول هو كافر والمعتزلة توافقهم على الحكم لأعلى الاسم والمرجئة تقول هو مؤمن تام الإيمان لانقص في إيمانه بل إيمانه كإيمان الأنبياء والأولياء وهذا نزاع في الاسم ثم تقول فقهاء وأهل الجماعة في أهل الكبار فيهم من يدخل النار وفيهم من لا يدخل كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة والتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان هؤلاء لا ينزعون أهل السنة والحديث في حكمه في الآخرة وإنما ينزعونهم في الاسم وينزعون أيضاً فيقال ولم يفعل وكثير من متكلمي المرجئة يقول لانعلم أن أحداً من أهل القبلة من أهل الكبار يدخل النار ولأن أحداً منهم لا يدخلها بل يجوز أن يدخلها جميع الفساق ويجوز أن لا يدخلها أحداً منهم ويجوز دخول بعضهم ويقولون من أذنبت ذنباً لا يقطع بقبول توبته بل يجوز أن يدخل النار أيضاً فهم يقفون في هذا كله ولهذا سموه الوافقة وهذا قول القاضى أبي بكر وغيره من الأشعرية وغيرهم فيخرج أولئك بنصوص الوعيد وعمومها ويعارضهم هؤلاء بنصوص الوعد وعمومها فقال أولئك الفساق لا يدخلون في الوعد لانهم لا حسنات لهم لم يكونوا من المتقين وقد قال الله تعالى إنما يتقبل الله من المتقين وقال تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون وقال ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم فهذه النصوص وغيرها تدل على أن الماضي من العمل قد يحبط بالسيئات وأن العمل لا يقبل إلا مع التقوى والوعد إنما هو للؤمنين وهؤلاء ليسوا بآمنين بدليل قوله إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقوله إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون وقوله أفمن كان مؤمناً كمن نفساً لا يستتور والفاسق ليس بمؤمن فلا يتناول الوعد وبما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وقوله من غشنا فليس منا ومن حل علينا السلاح فليس منا ونحو ذلك وتقول المرجئة قوله تعالى إنما يتقبل الله من المتقين المراد به من أتى الشرك ويقولون الأعمال لا تبطل إلا بالكفر قال تعالى لن أنثر دماً ليطعن عملك وقال

الفسررض وإن يكون مرجحاً لعلته لكونه من الاتحاد وفيه جعل العلة معلولاً والمعلول علة وهو دور متمتع وإن كان المرجح خارجاً عنها فهو إما ممكن أو واجب فإن كان ممكناً فهو من الجملة وهو بخلاف الفرض فلم يبق إلا أن يكون واجباً لذاته وهو المطلوب (قلت) فهذه الطريقة التي ذكرها لم يذكرها في إثبات الصانع ثم أورد على نفسه أسئلة كثيرة منها قول المعتز لا نسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لا يصح ما ذكرتموه ولا يلزم من صحة ذلك في المتناهي مع اشغاره بالحصر صحته في غير المتناهي سلمنا أن مفهوم الجملة حاصل فيما لا يتناهي وأنه ممكن ولكن لا نسلم أنه زائد على الاتحاد المتعاقبة إلى غير النهاية وعند ذلك فلا يلزم أن يكون معالاً بغير علة الاتحاد سلمنا أنه زائد على الاتحاد ولكن ما المانع أن يكون مترجحاً بآحاده الداخلة فيه لا بمعنى أنه مترجح بواحد منها يلزم ما ذكرتموه بل طريق ترجحه بالاتحاد الداخلة فيه ترجح كل واحد من آحاده بالاتحاد إلى غير النهاية وعلى هذا فلا يلزم افتقاره إلى مرجح خارج عن الجملة ولا أن يكون المرجح الجملة مرجحاً لنفسه ولا لعلته ثم قال في الجواب قولهم لا نسلم أن مفهوم الجملة زائد على الاتحاد المتعاقبة إلى غير النهاية قلنا إن أردتم أن مفهوم الجملة هو نفس المفهوم من كل واحد من الآحاد وظاهر الحالة

يهدى الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فان الكذب يهدى الى الفجور وان الفجور يهدى الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً وهذا كما يقال كن مع المؤمنين كن مع الابرار أى ادخل في هذا الوصف وجامعهم عليه ليس المراد أنك ما مور بطاعتهم في كل شئ (الوجه السابع) أن يقال اذا أريد كونوا مع الصادقين مطلقاً فذلك لان الصدق مستلزم لساتر البر لقول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالصدق فان الصدق يهدى الى البر الحديث وحيث ذهب هذا وصف ثابت لكل من اتصف به (الثامن) أن يقال ان الله أمر بأن نكون مع الصادقين ولم يقل مع المعلوم فيهم الصدق كما أنه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا لهادة الله لم يقل من علمتهم أنهم ذوو عدل منكم وكما قال ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها لم يقل الى من علم أنهم أهلها وكما قال واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل لم يقل بما علم أنه عدل لكن علق الحكم بالوصف ونحن علينا الاجتهاد بحسب الامكان في معرفة الصدق والعدالة وأهل الامانة والعدل واستنا مكلفين في ذلك بعلم الغيب كما أن النبي صلى الله عليه وسلم المأمور أن يحكم بالعدل قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض وانما أفضى بنحو مما أسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له من النار (الوجه التاسع) هب أن المراد مع المعلوم فيهم الصدق لكن العلم كالمعلم في قوله فان علموهن مؤمنات والاعمان أخفى من الصدق فاذا كان العلم المشروط هنالك يمتنع أن يقال فبه ليس العلم بالمعصوم كذلك هنا يمتنع أن يقال لا يعلم الا صدق المعصوم (الوجه العاشر) هب أن المراد علمنا صدقه لكن يقال ان أبا بكر وعمر وعثمان ونحوهم ممن علم صدقهم وأنهم لا يتعدون الكذب وان جاز عليهم الخطأ أو بعض الذنوب وان الكذب أعظم ولهذا تردد شاهد الشاهد بالكذبة الواحدة في أحد قولي العلماء وهو أحدى الروايتين عن أحمد وقد روى في ذلك حديث مرسل ونحن قد علم يقيناً أن هؤلاء لم يكونوا يتعدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولا يتعدون الكذب بحال ولا نسلم أن العلم انتفاء الكذب الا عن يعلم أنه معصوم مطلقاً بل كثير من الناس اذا اختبرته تيقنت أنه لا يكذب وان كان يخطئ ويذنب ذنباً أخرى ولا نسلم أن كل من ليس بمعصوم يجوز أن يتعد الكذب وهذا خلاف الواقع فان الكذب لا يتعد الا من هو من شمر الناس وهؤلاء الصحابة لم يكن فيهم من يتعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأهل العلم يعلمون بالاضطرار أن مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيد والثوري والشافعي وأحمد ونحوهم لم يكونوا يمدون الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على غيره فكيف بابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وغيرهم (الوجه الحادى عشر) أنه لو قدر أن المراد المعصوم لانسلم الاجماع على انتفاء العصمة عن غير على كما تقدم بيان ذلك فان كثيراً من الناس الذين هم خير من الرافضة يدعون في شيوخهم هذا المعنى وان غير واعبارته وأبصار نحن لانسلم انتفاء عصمتهم مع ثبوت عصمته بل اما انتفاء الجميع واما ثبوت الجميع

(فصل) قال الرافضى البرهان السادس والثلاثون قوله تعالى واركعوا مع الراكعين من طريق أبي نعيم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنهما رايا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى خاصة وهما أول من صلى وركع وهذا يدل على فصله فيدل على امامته (والجواب) من وجوه أحدها أن لانسلم صحة هذا ولم يرد دليل على صحته (الثاني) أن

بنصوص الاجماع فضلا عن نفس الاجماع فضلا عما هو مبنى على مقدمة مبنية على الاجماع لو كان البناء حقا فكيف اذا كان باطلا الوجه الثاني أن يقال هذا الاجماع لم ينقل بهذا اللفظ عن السلف والأئمة لكن اعلمنا بعظمة الله في قلوبهم نعلم أنهم كانوا ينزهونه عن النقائص والعيوب وهذا كلام مجمل فكل من رأى شيئا عيبا أو نقصا نزه الله عنه بلا ريب وان كان من هؤلاء الجهمية الاتحادية من يقول انه موصوف بكل النقائص والعيوب كما هو موصوف عنده بكل المدائح ادلا بوجوده عند الا هو قوله جميع النعمت محمودها ومذمومها وهذا القائل يدعى أن هذا غاية الكمال المطلق كما قال ابن عربي وغيره العلى لداته هو الذى يكون له الكمال المطلق الذى يتضمن جميع الامور الوجودية والنسب العدمية سواء كانت محموده عقلا وشرعا وعرفا أو مذمومة عقلا وشرعا وعرفا وليس ذلك الا لمسمى الله خاصة وجهور العلماء الذين يتصورون هذا القول يقولون هذا معلوم الفساد بالحس والضرورة كما هو كفر باتفاق أهل المال ومن المعلوم أن كل منازعة في هذا الباب فان أحدهما يزعم أنه وصف الحق تعالى بصفة نقص لكن منازعه لا يسلم له ذلك فادأ قال أنت وادعنى على ترجمه عن النقص



هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث (الثالث) أن هذه الآية في سورة البقرة وهي مدنية باتفاق المسلمين وهي في سياق مخاطبته لبني إسرائيل وسواء كان الخطاب لهم أو لهم وللمؤمنين فهو خطاب أنزل بعد الهجرة وبعد أن كثروا المصلون والراكون لم تنزل في أول الإسلام حتى يقال إنها مختصة بأول من صلى وركع (الرابع) أن قوله مع الراكعين صيغة جمع ولو أريد النبي صلى الله عليه وسلم وعلى لقبيل مع الراكعين بالتثنية وصيغة الجمع لا يراد بها اثنان فقط باتفاق الناس بل أما الثلاثة فصاعدا وأما الاثنان فصاعدا أما ارادة اثنين فقط بخلاف الاجماع (الخامس) أنه قال لمريم ائتني لربك واسجدى واركعى مع الراكعين ومريم كانت قبل الإسلام فليس فيهم على فكيف لا يكون راكعون في أول الإسلام ليس فيهم على وصيغة الاثنين واحدة (السادس) أن الآية مطلقة لا تخص شخصا بعينه بل أمر الرجل المؤمن أن يصلى مع المصلين وقيل المراد به الصلاة مع الجماعة لأن الركعة لا تدرك إلا بادرالك الركوع (السابع) أنه لو كان المراد الركوع معه - ما لا ينقطع حكمها بموتها فلا يكون أحدا مورا أن يركع مع الراكعين (الثامن) أن قول القائل على أول من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ممنوع بل أكثر الناس على خلاف ذلك وأن أبا بكر صلى خلفه (التاسع) أنه لو كان أمر بالركوع معه لم يدل ذلك على أن من ركع معه يكون هو الامام فان عليا لم يكن اماما مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان يركع معه

(فصل) قال الرافضى البرهان السابع والثلاثون قوله واجعل لى وزيراً من أهلى من طريق أبى نعم عن ابن عباس قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيدى وبمنى بمكة وصلى أربع ركعات ورفع يده الى السماء فقال اللهم موسى بن عمران سألك وأما محمد نبيك أسألك أن تشرح لى صدرى وتحل عقدة من لساني يفقهوا قولى واجعل لى وزيراً من أهلى على ابن أبى طالب أحمى أشد به أررى وأشركه فى أمرى قال ابن عباس سمعت منادياً ينادى بأحد قد أوتيت ما سألت وهذا نص فى الباب

(والجواب) المطالبة بالحجة كما تقدم أولاً (الثانى) أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث بل هم يعلمون أن هذا من أسج الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان بمكة فى أكثر الاوقات لم يكن ابن عباس قد ولد وابن عباس ولد وبتهوا ثم فى الشعب محصورون ولما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ابن عباس بلع سن المميز ولا كان ممن يتوضأ ولا يصلى فان النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو لم يحتلم بعد فكان له عند الهجرة نحو خمس سنين أو أقل منها وهذا اليوم موضع ولا ص لاله فان النبي صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها بعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع ومن يكون بهذا السن لا يعقل الصلاة ولا يحفظ مثل هذا الدعاء الابتليق لا يحفظ بمجرد السماع (الرابع) أنهم قد قدموا فى قوله أعماليكم الله ورسوله وحديث التصديق بالخاتم فى الصلاة أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه هذا الدعاء وهما قد كروا أنه قد دعاه هذا الدعاء بمكة قبل هذه الواقعة بسنتين متعده فان تلك كانت فى سورة المائدة والمائدة من آخر القرآن رولا وهذا فى مكة فاذا كان قد دعاه هذا فى مكة وقد استجبه له فأى حاجه الى الدعاء بعد ذلك بالمدينة بسنتين متعده (الخامس) أن نقد يبا فيها تقدم وجوها متعددة فى بطلان مثل هذا فان هذا الكلام كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه

والعيب قال له هذا الذى نازعتك فيه ليس هو عندى نقصاً ولا عيباً فأى شئ تنفعل موافقتى لك على لفظ أنازعتك فى معناه وان قال بل اتفقنا على أن كل ما هو نقص فى نفس الامر فآله منزعه عنه وهذا نقص فى نفس الامر فيجب تنزيه الله عنه قال له أنا وافقتك على أن كل ما هو نقص فى نفس الامر فآله منزعه عنه ولم أوافقك على أن كل ما أثبتت أنت أنه نقص بدايل تدعى صحته فانه منزعه عنه وحاصله أن الاجماع لم يقع بلفظ يعلم به دخول مورد النزاع فيه ولكن يعلم أن كل ما اعتقده الرجل نقصاً فآله ينزعه الله عنه وما تنازعا فى ثبوته يقول المثبت أنا لم أوافقك على انتفاء هذا ولكن أنت تقول هذا نقص فعليك أن تنفيه كأنفيت ذلك النقص الآخر وأنا أقول ليس هذا بنقص وذلك الامر الآخر الذى نفيه نفيه لمعنى منتف فبما أثبتته وأنا ما نفيت ذلك الا لمعنى يختص به فان كان ذلك المأخذ صحيحاً لم تجب التسوية وان كان باطلا لم يخطئ فى نفي ذلك وحينئذ فان كانا مستويين لزم خطئى فى الفرق بينهما وليس خطئى فى اثبات ما أثبتته بأولى من خطئى فى نفي ما نفيه فانما يفيدك هذا تناقضى ان صح التسوية لا يفيد صحة مذهبك وان ثبت الفرق بطل قولك فتبين أن هذا الاجماع هو من

كثيرة ولكن هذا قد زاد واقبه زيادات كثيرة لم يذكر وهاهناك وهي قوله وأشركه في أمرى  
فصرخوا بها بأن عليا كان شريكه في أمره كما كان هرون شريك موسى وهذا قول من يقول  
بذنبه وهذا كفر صريح وليس هو قول الامامية وانما هو من قول الغالية وليس الشريك  
في الامر هو الخليفة من بعده فانهم يدعون امامته بعده ومشاركته في امره في حياته وهؤلاء  
الامامية وان كانوا يكفرون من يقول بمشاركته في النبوة لكنهم يكفرون سوادهم في المعال  
والرجال بمن يعتقدون فيه الكفر والضلال وبما يعتقدون أنه من الكفر والضلال لغرط  
منابذتهم للدين ومخالفتهم لجماعة المسلمين وبغضهم لخيار أولياء الله المتقين واعتقادهم فيهم  
أنهم من المرتدين فهم كما قيل في المثل رميتي بدائها وانسلت وهذا الرافضي الكذاب  
يقول وهذا نص في الباب فيقال له يادير هذا نص في أن عليا شريكه في أمره في حياته كما كان  
هرون شريك لموسى فهل تقول بموجب هذا النص أم ترجع عن الاحتجاج بأكاذيب المفتريين  
وترهات اخوانك المبطلين

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن والثلاثون قوله تعالى اخوانا على سرر  
متقابلين من مسند أحمد بأسناده الى زيد بن أبي أوفى قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مسجده فذكر قصة مؤاخاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي لقد أذهبت روعي  
واقطع ظهري حين فعلت بأصحابك فان كان هذا من سخط الله على فلان العقبى والكرامة  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي بعثني بالحق نبيا ما اخترتك الا لنفسى فانت مني بمنزلة  
هرون من موسى الا أنه لا نبي من بعدي وانت أخي ووارثي وانت معي في قصرى في الجنة ومع  
ابنتي فاطمة فانت أخي ورفيقي ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخوانا على سرر متقابلين  
المتحابين في الله ينظر بعضهم الى بعض والمؤاخاة تستدعي المناسبة والمشاكلة فلما احتص على  
مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا الاسناد وليس هذا الحديث في مسند  
أحمد ولا رواه أحمد لا في المسند ولا في الفضائل ولا أثبته فقوله هذا الرافضي في مسند أحمد  
كذب واقتراء على المسند وانما هو من زيادات القطيعي التي فيها من الكذب الموضوع ما تنفق  
أهل العلم على أنه كذب موضوع رواه القطيعي عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي  
حدثنا حسين بن محمد الدارع حدثنا عبد المؤمن بن عباد حدثنا يزيد بن معن عن عبد الله  
ابن شرحبيل عن زيد بن أبي أوفى وهذا الرافضي لم يذكره بتمامه فان فيه عند قوله وانت أخي  
ووارثي قال وما أرت منك يا رسول الله قال ما ورث الانبياء من قبلي قال وما ورث الانبياء  
من قبلك قال كتاب الله وستة نبيهم وهذا الاسناد مظلم انقربه عبد المؤمن بن عباد أحد  
المجرورين ضعفه أبو حاتم عن يزيد بن معن ولا يدري من هو فلهذا الذي اختلقه عن عبد الله  
ابن شرحبيل وهو مجهول عن رجل من قريش عن يزيد بن أبي أوفى (الوجه الثاني) أنه  
مكذوب مفترى باتفاق أهل المعرفة (الثالث) أن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم  
مع بعض والانصار بعضهم مع بعض كلها كذب والنبي صلى الله عليه وسلم لم يواخ عليا ولا  
أخي بين أبي بكر وعمر ولا بين مهاجري ومهاجري لكن أخي بين المهاجرين والانصار كما أخي  
بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء وبين علي وسهل  
ابن حنيف وكانت المؤاخاة في دور بني النجار كما أخبر بذلك أنس في الحديث الصحيح لم تكن

الاجاعات المركبة التي ترجع الى  
حجة جدلية ولو كانت صحيحة  
لم تفد الا تناقض الخصم الوجه  
الثالث أن يقال ما ذكرته من الحجة  
معارض بتجويرك على الله احداث  
الحوادث بعد أن لم تكن وهو كونه  
فاعلا فالفاعل إما أن تكون  
صفة كمال وإما أن لا تكون صفة  
كمال فان كانت كمالا كان قد فاته  
الكمال قبل الفعل وان لم تكن كمالا  
لزم اتصافه بغير صفات الكمال  
وهذا محال لهذين الوجهين واذا  
قلت ان الفعل نفسه واطافة قبل  
لك واطافة هذا الحادث اليه نسبة  
واضافة ولا فرق بينهما الا كون  
أحدهما متصلا والاخر منفصلا  
ومعلوم أن الاجماع على تنزيه الله  
تعالى عن صفات النقص متناول  
لتنزيهه عن كل نقص من صفاته  
الفعلية وغير الفعلية وانت وجيع  
الطوائف تقسمون الصفات الى  
صفات ذاتية وصفات فعلية  
ومتفقون على تنزيهه عن النقص  
في هذا وفي هذا وأيضا فهذا  
منقوض بسائر ما جسوزوه من  
تجدد الاضافات والسلاوب فان  
الرب منزّه عن الانصاف بالنقائص  
في الثبوت والسلب والاضافة  
فما كان جوابهم في المتجددات  
كان جوابا لمازعيهم في المحدثات  
وهم يحسبون في المتجددات بأن  
لا يمكن نبوتها في الازل فيقال لهم  
وكذلك الحوادث المتعاقبة لا يمكن



ثبوتها في الازل وهو وأمثاله  
يحييون الدهرية بمثل ذلك في مسئلة  
حدوث العالم فان من حججهم شبهة  
بوقلس قالوا ان الجود صفة كمال  
وعدمه صفة نقص فلو كان العالم  
قد عيال كان الرب تعالى في الازل  
جوادا ولو كان حادثا لما كان الرب  
تعالى في الازل جوادا لعدم صدور  
العالم عنه وهو محال ثم قال في  
الجواب وأما الشبهة الرابعة فحاصل  
لفظ الجود فيها يرجع الى صفة  
فعلية وهو كون الرب تعالى موجدا  
وفاعلا لا لغرض يعود اليه من  
جلب نفع أو دفع ضرر وعلى هذا فلا  
نسلم أن صفات الافعال من كماله  
تعالى وليس ذلك من الضروريات  
فلا بد له من دليل كيف وانه لو كان  
ذلك من الكمال لكان كمالا  
واجب الوجود متوقفا على وجود  
معلوله عنه ومحال أن يستفيد  
الاشرف كماله من معلوله كما قررره  
في كونه موجدا بالارادة وان سلمنا  
أنه كمال لكن انما يكون عدمه في  
الازل نقصا أن لو كان وجود العالم  
في الازل ممكنا وهو غير مسلم وهو  
على نحو قولهم في نفي النقص عنه  
بعد إيجاده للكائنات الفاسدات

(١) قوله ومسجده فان كان الخ  
كذا في النسخة ولا يخفى ما فيه وان  
كان المراد منه ظاهرا وهو ما كان  
الجمع بين الحديث الصحيح والحديث  
الآخر تأمل كتبه مصححه

في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر في الحديث الموضوع (١) ومسجده فان كان لبعض  
بنى النجار وبناءه في محلهم فالمواخاة التي أخبر بها أنس مافي الصحيحين عن عاصم بن سامان  
الاحول قال قلت لأنس أبلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام فقال  
أنس قد حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والانصار في داري (الرابع) أن قوله في  
هذا الحديث أنت أخي ووارثي باطل على قول أهل السنة والشيعة فإنه ان أراد ميراث المال  
بطل قولهم ان فاطمة ورثته وكيف يرث ابن العم مع وجود العم وهو العباس وما الذي خصه بالارث  
دون سائر بنى العم الذين هم في درجة واحدة وان أراد ارث العلم والولاية بطل احتجاجهم بقوله  
وورث سليمان داود وقوله هب لي من لدنك وليا يرثني اذ لفظ الارث اذا كان محتملا لهذا ولهذا  
أمكن ان الانبياء ورثوا كما ورث على النبي صلى الله عليه وسلم وأما أهل السنة فيعلمون أن  
ما ورثه النبي صلى الله عليه وسلم من العلم لم يختص به على بل كل من أصحبه حصل له نصيب  
بحسبه وليس العلم كالمال بل الذي يرثه هذا يرثه هذا ولا يتزاحمان اذ لا يمنع أن يعلم هذا  
ما علمه هذا كما يمنع أن يأخذ هذا المال الذي أخذته هذا (الوجه الخامس) أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قد أثبت الاخوة لغيره على كافي الصحيحين أنه قال لزيد أنت أخونا ومولانا وقال له أبو  
بكر لما خطب ابنه السائب قال أنا أخوك وبتك حلال لي وفي الصحيح أنه قال في حق أبي  
بكر وأبى بكر من اخوة الاسلام وفي الصحيح وددت أن قد رأيت اخواني قالوا أولسنا اخوانك  
يا رسول الله قال لا أنتم أصحابي ولكن اخواني قوم يأتون من بعدى يؤمنون بي ولم يروني يقول  
أنتم لكم من الاخوة ما هو أخص منها وهو الصفة وأولئك لهم اخوة بلا صفة وقد قال تعالى  
انما المؤمنون اخوة وقال صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تداروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا  
وكونوا عباد الله اخوانا أخرجه في الصحيحين وقال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله وقال  
والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه وهذه الأحاديث  
وأمثالها في الصحاح واذا كان كذلك علم أن مطلق المواخاة لا تقتضي النماثل من كل وجه  
ولا تقتضي المناسبة والمشاكلة من كل وجه بل من بعض الوجوه واذا كان كذلك فلم فيل ان  
مواخاة على لو كانت صحيحة اقتضت الامامة والفضيلة مع أن المواخاة مشتركة وثبت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في الصحاح من غير وجه أنه قال لو كنت متخذا من أهل الارض خليلا  
لا اتخذت أبا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت الاخوة  
أبي بكر إن آمن الناس علينا في محبته وذات يده أبو بكر وفي هذا اثبات خصائص لابي بكر  
لا يشركه فيها أحد وهو صريح في أنه ليس من أهل الارض من هو أحب اليه ولا أعلى منزلة  
عنده ولا أرفع درجة ولا أكثر اختصاصا به من أبي بكر وقد أجمع أهل العلم على صحتها وتلقيها  
بالقبول ولم يقدح فيها أحد من أهل العلم وحيث قد كان المواخاة دون هذه المرتبة  
لم تعارضها وان كانت أعلى كانت هذه الأحاديث الصحيحة تدل على كذب أحاديث المواخاة  
وان كنا نعلم أنها كذب بدون هذه المعارضة لكن المقصود أن هذه الأحاديث الصحيحة تبين  
أن أبا بكر كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من على وأعلى قدرا عنده منه وكل من  
سواه وشواهد هذا كثيرة وقد روي بضعة وثمانون نفسا عن على أنه قال خير هذه الامة بعد  
نبيها أبو بكر ثم عمر رواها البخاري في الصحيح عن على رضي الله عنه وهذا هو الذي يليق بعلي  
فانه من أعلم الصحابة بحق أبي بكر وعمر وأعرفهم بمكانهما من الاسلام وحسن تأثيرهما في الدين

عليكم والله عليكم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا وقال الله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا فهذه المرادات كلها اقد امر بها عباده فقام من أطاع ومنهم من عصى فعلم أنه قد ير يد من العباد ما لا يفعلونه كما يأمرهم بما لا يفعلونه قالت القدرية الجبرية من الجهمية ومن اتبعهم بل ارادته تعالى تناول ما وجدون ما لم يوجد فان المسلمين متفقون على قولهم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولان ارادة ما علم أنه لا يكون عن وقد قال سبحانه ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء فكل ما يشاءه فقد فعله وقال تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها فعمل أنه لم يشأ ذلك فلم يردهدى كل أحد وان كان قد أمر به وقال تعالى فمن ير الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن ير أن يضل به يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء فعلم أنه يريد الاضلال كما يريد شرح الصدر للاسلام وقال نوح ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم فذل على أنه يريد اغواء من غوى وقد قال تعالى الله خالق كل شيء فكل ما وجد من أفعال العباد وغيرها فان الله خالقها قالوا وما أراد فقد أحبه ورضيه وقوله لا يحب الفساد أي ممن لم يفسد أو لا يحب ديننا وكذلك قوله لا يرضى لعباده الكفر أي ممن لم يكفر أو لا يرضاه ديننا كما أنه لا يحب الايمان ممن لم يؤمن أو لا يحب غير دين قال المنازعون لهم من المعتزلة وغيرهم فقد قال اذ يثبتون ما لا يرضى من القول وأولئك منافقون وذلك القول محرم عليهم وهو واقع منهم وقد أخبر أنه لا يرضاه فعلم أن ما وقع من المعاصي لا يرضاه وكذلك قوله ان تكفروا فان الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر أخبر أنه لا يرضاه بتقدير وقوعه ولا يقال انه يرضى كل موجود وقولكم لا يرضاه ديننا فالرضا في كتاب الله متعلق بنفس الفعل لا بشئ محذوف وكونه لا يرضاه ديننا عندكم معناه لا يريد أن يثيب صاحبه عليه ومعلوم أن ابليس والشياطين لا يرضونه ديننا هذا الاعتبار مع أن ابليس يرضى الكفر ويختاره فإنه قد يحب ما يبغضه الله ويبغض ما يحبه الله ليغوي الناس بذلك قال الله تعالى عنه أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو بئس للظالمين بدلا وقال تعالى ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين وأن اعبدون هذا صراط مستقيم قالوا والامة متفقة على أنه سبحانه يحب الايمان والعمل الصالح ويحب المتقين والمحسنين ويحب التوابين ويحب المتطهرين ويحب المقسطين ولا يحب المعاصي ولا يرضاهما واحتجاجنا بهذا الاجماع أقوى من احتجاجكم بقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانهم كلهم يقولون ان الصلاة والصدقة والاعمال الصالحة يرضاه الله ورسوله ويحبها الله ورسوله ويقولون عن الفواحش والظلم هذا لا يرضاه الله ورسوله ولا يحبه الله ورسوله فأنتم خالفتم الكتاب والسنة والاجماع في قولكم ان كل ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان فان الله يحبه ويرضاه قالت القدرية الجبرية من الجهمية وغيرهم أنتم تقولون ان الله لم يختص المؤمنين بنعمة اهتدوا بها بل نعمته على الكفار والمؤمنين في الايمان سواء وهذا خلاف الشرع والعقل فان الله يقول ولكن الله يحب البكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره البكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون وقال تعالى عتقوا عليا أن أسلوا اول لا تمنوا على اسلامكم بل الله عن عليكم أن هداكم للايمان ان كنتم صادقين وقال تعالى وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليعلموا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا وقال ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكاكم من أحد أبدا وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وقال الخليل عليه السلام ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وقال واجنبي وبنى أن نعبد الا صنم

والاستدلال بالاخفى قد يكون فيه منفعة من وجوه أخرى مثل من حصلت له شبهة أو معاندة في الامر الجلي فيبين له بغیره ليكون ذلك أظهر عنده فان الظهور والخفاء أمر نسبي اضافي مثل من يكون من شأنه الاستخفاف بالامور الواضحة اليقينية فاذا كان الكلام طويلا مستغلقا هابه وعظمه كما يوجد في جنس هؤلاء لكن ليس هذا مما يتوقف العلم والبيان عليه مطلقا وهذا هو المقصود منها وهو لا كثيرا ما يغلطون فيظنون أن المطلوب لا يمكن معرفته الا بما ذكره من الحد والدليل وبسبب هذا الغلط يضل من يضل حتى يتوهم أن ذلك الطريق المسمى اذا بطل انسذباب المعرفة ولهذا المأبى الآمدى وغيره على هذه الطريقة التي تعود الى طريقة الامكان وبنوا طريقة الامكان على نفي التسلسل حصل ما حصل فكان مثل هؤلاء مثل من عبد الى أمراء المسلمين وجندهم الشجعان الذين يدفعون العدو ويقاتلونهم فقطعهم ومنعهم الررف الذي به يجاهدون وتركوا واحدا ظنا أنه يكفي في قتال العدو وهو أضعف الجماعة وأعجزهم ثم انهم مع هذا قطعوا رزقه الذي به يستعين فلم يبق براء العدو وأحد ومثل نهركبير كدجلة والفرات كان عليه عدة جسور يعبر الناس عليها ومنها ما هو قوى مكن في مكان قريب



فعمد المتولى الى تلك الجسور فقطعها  
 كما هو لم يترك الا واحدا طويلا بعيدا  
 ضعيفا ثم انه خرقة في أثنا حتى  
 انقطع الطريق ولم يبق لاحد  
 طريق الى العبور وهو مع هذا  
 يستعمل الناس في الآلات التي  
 يصنع بها الجسور ويشعر الناس  
 أنه لا يمكن أحدا أن يعبر إلا بما  
 يصنعه أو مثل رجل كان لمدينة  
 أسوار متداخلة سور خلف سور  
 كل سور منها يحفظ المدينة فعمد  
 المتولى فهدم تلك الأسوار كلها  
 وترك سوراهو أضعفها وأطولها  
 وأصعبها حفظا ثم انه مع ذلك خرق  
 منه ناحية يدخل منها العدو فلم  
 يبق للمدينة سور يحفظها فيقال  
 ان اثبات الصانع ممكن بطرق  
 كثيرة منها الاستدلال بالحدوث على  
 المحدث وهذا يكفي فيه حدوث  
 الانسان نفسه أو حدوث ما يشاهد  
 من الحيوانات كالنبات والحيوان  
 وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة أن  
 المحدث لا بد له من محدث وإذا قدر  
 انه أثبت الصانع بحدوث العالم لزم  
 أن المحدث لا بد له من محدث ثم اذا  
 قدر انه استدلل بطريقة الامكان  
 إما ابتداء أو مامع طريقة الحدوث  
 فالعلم بان الممكن يفتقر الى الواجب  
 علم ضروري لا يفتقر الى نقي التسلسل  
 وأضا فإبطال التسلسل له طرق  
 كثيرة وذلك أنه يمكن أن يقال فيه  
 وجوه أحدها ان الموجودات  
 بأسرها إما أن تكون واجبة  
 الوجود أو ممكنة الوجود أو ممتنعة

رب انهم أضل من كثير من الناس وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون الا أن يشاء الله  
 رب العالمين وقال فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وقال وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله كان عليهما  
 حكما وقال فمن شاء ذكره وما يذكرون الا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة وقد  
 أمرنا أن نقول في الصلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم  
 ولا الضالين والذين أنعم الله عليهم المذكورون في قوله تعالى فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من  
 النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والانعام المطلق انما يدخل  
 فيه المؤمنون فدل ذلك على أن الطاعة الحاصلة من المؤمنين هو الذي أنعم بها ولو كانت نعمته  
 عليهم كنعمته على الكفار لكان الجميع من المنعم عليهم أهل الصراط المستقيم وقوله تعالى غير  
 المغضوب عليهم صفة لا استثناء لانه خفض غير كما تقول العرب اني لامر بالصادق غير الكاذب  
 فالمغضوب عليهم والضالون لم يدخلوا في المنعم عليهم حتى يخرجوا بل بين أن هؤلاء مغايرون  
 لأولئك كمغايرة الصادق للكاذب وقد قال تعالى من يهد الله الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له  
 وليا مرشدا فدل على أن كل من هداه الله اهتدى ولو هدى الكافر كما هدى المؤمن لاهتدى  
 وقال الخليل رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي  
 فتبين أنه سبحانه هو الذي يجعله مقيم الصلاة وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بامرنا المصابروا  
 وقال تعالى وجعلناهم أئمة يدعون الى الدار فهو الذي جعل هؤلاء أئمة هدى وهؤلاء أئمة ضلال  
 وقال تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فيمن أن لينه برحمة من الله وقال أهل الجنة الحمد لله الذي  
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وقال تعالى لما  
 ذكر الانبياء ومن آباءهم وذرياتهم واخوانهم واجتبتناهم وهديناهم الى صراط مستقيم ذلك  
 هدى الله يهدي به من يشاء من عباده ولو أشر كوا الحبط عنهم ما كانوا يعاونون الى قوله أولئك  
 الذين هدى الله فبهداهم اقتده فآخبر أنه يخص بهذا الهدى من يشاء من عباده وأخبر أن  
 هؤلاء هم الذين هداهم الله فعلم أنه خص بهذا الهدى من اهتدى به دون من لم يهتد به ودل على  
 تخصيص المهتدين بانه هداهم ولم يهد من لم يهد والهدى يكون بمعنى البان والدعوة وهذا  
 يشترط فيه المؤمن والكافر كقوله تعالى وأما تود فهديناهم فاستجبوا للهدى ويكون  
 بمعنى جعله مهتديا وهذا يخص بالمؤمنين وهو المطلوب بقوله اهدنا الصراط المستقيم وبقوله  
 هدى للمتقين وذلك أن هدى بمعنى دل وأرشد قد يكون بالقوة فهذا مشترك وقد يكون بالفعل  
 فهذا مختص كما تقول علمته فتعلم وعلمته فاعلم وكذلك هديته فاهتدى وهديته فاهتدى فالاول  
 مختص بالمؤمنين والثاني مشترك وليس تعليمه وهداه كتعليم البشر بعضهم بعضا فان المعلم يقول  
 والمعلم يتعلم بأسباب لا يقدر عليها المعلم والله تعالى هو الذي يجعل العلم في قلب من علم ولهذا  
 يطلب منه ذلك فيقال اهدنا الصراط المستقيم ولا يقال ذلك للبشر فانهم لا يقدر على طلب  
 العبد من الله أن يعلمه ويفهمه ويشرح صدره وأن يحجب اليه الايمان والعمل الصالح ولا يطلب  
 هذا من غير الله قال تعالى أفمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه وقال فمن ير الله أن  
 يهديه يشرح صدره للاسلام ومن ير أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقال ففهمناها سليمان  
 نخص سليمان بالفهم مع أنهم كانوا كائنا لم يخص أحدهما بعلم ظاهر وقال تعالى ونفخ  
 في الصور وأما فهمها فمجهولها وتقواها وكانت أكثر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ومقلب  
 القلوب وقال ما من قلب من قلوب العباد الا وهو بين اصبعين من أصابع الرحمن ان شاء أن  
 يقبضه أو يتركه وان شاء أن يزيغ به أراغه وقد قال تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ

أو يخرج هذا (١) في حريته نقل من يستحق أن يوهل الخطاب فضلا عن أن يحجبه في تفسيق خيار هذه الأمة ونضليلهم وتكفيرهم وتجهيلهم ولولا أن هذا المعتدي الظالم قد اعتدى على خيار أولياء الله وسادات أهل الأرض خير خلق الله بعد النبيين اعتداء يقدر في الدين ويسلط الكفار والمنافقين ويورث الشبه والضعف عند كثير من المؤمنين لم يكن بنا حاجة إلى كشف أسرارهم وهتك أستارهم والله حسيبه وحسيب أمثاله

(فصل) قال الرافضي البرهان الأربعون قوله تعالى فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير أجمع المفسرون أن صالح المؤمنين هو علي روى أبو نعيم بإسناده إلى أسماء بنت عميس قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين علي بن أبي طالب واختصاصه بذلك يدل على أفضليته فيكون هو الامام والآيات في هذا المعنى كثيرة اقتصرنا على ما ذكرناه للاختصار

(والجواب) من وجوه أحدها قوله أجمع المفسرون على أن صالح المؤمنين هو علي كذب مبين فانهم لم يجمعوا على هذا ولا نقل الإجماع على هذا أحد من علماء التفسير ولا علماء الحديث ونحوهم ونحن نطالبهم بهذا النقل ومن نقل هذا الإجماع (الثاني) أن يقال كتب التفسير بمواضع بنقص هذا قال ابن مسعود وعكرمة ومجاهد والبخاري وغيرهم هو أبو بكر وعمر ودكر هذا جماعة من المفسرين كابن جرير الطبري وغيره وقيل هو أبو بكر رواه مكحول عن أبي أمامة وقيل عمر قاله سعيد بن جبير ومجاهد وقيل خيار المؤمنين قاله الربيع ابن أنس وقيل هم الأنبياء قاله قتادة والعلاء بن زياد وسفيان وقيل هو علي حكاها الماوردي ولم يسم قائله فاعلمه بعض الشيعة (الثالث) أن يقال لم يثبت القول بتخصيص علي به عن قوله حجة والحديث المذكور كذب موضوع وهو لم يذ كر دلالة على صحته ومجرد رواية أبي نعيم له لا تدل على الصحة (الرابع) أن يقال قوله وصالح المؤمنين اسم يعم كل صالح من المؤمنين كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء وإنما ولي الله وصالح المؤمنين (الخامس) أن يقال إن الله جعل في هذه الآية صالح المؤمنين مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخبر أن الله مولاه والمولى يمنع أن يراد به المولى عليه فلم يبق المراد به إلا المولى ومن المعلوم أن كل من كان صالحا من المؤمنين كان مولى النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً فان لم يواله لم يكن من صالح المؤمنين بل قد يواليه المؤمن وإن لم يكن صالحا لكن لا تكون موالاة كاملة وأما الصالح فيواليه موالاة كاملة فانه إذا كان صالحا أحب ما أحبه الله ورسوله وأبغض ما أبغضه الله ورسوله وأمر بما أمر به الله ورسوله ونهى عما نهى الله عنه ورسوله وهذا يتضمن الموالاة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر إن عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل فنام بعدها وقال عن أسامة بن زيد أنه من صالحكم فاستوصوا به خيرا وأما قوله والآيات في هذا المعنى كثيرة فغايبته أن يكون المتروك من جنس المذكور والذي ذكره خلاصة ما عندهم وباب الكذب لا ينسد ولهذا كان من الساس من يتبادل كذبهم بما يقدر عليه من الكذب ولكن الله يقذف بالحق على الباطل فيسدهم فاذا هوراهق والكذابين الويل مما يصنعون وما ذكر وقال أريد به علي إذا ذكر أنه أريد به أبو بكر وعمر أو عثمان لم يكن هذا القول بأبعد من قولهم بل يرجع على قوله لا سيما في مواضع كثيرة فاذا قال فهذا لم يقله أحد بخلاف

وكذلك إذا قدرنا شيئا يتكلم إذا شاء بما شاء وهو لم يزل كذلك وأخر لا يمكنه الكلام إلا بعض الأحيان أو حدث له الكلام بعد أن لم يكن كان الأول أو كل ونكتة الجواب أن الواحد منهما إذا لم يكن وحده كمالا يلزم أن يكون مع سائر النوع كمالا لكن هذا الجواب انما يناسب قول من يقول لم يزل متصفا بهذا النوع والكرامية لا تقول بذلك بل تقول حدث له النوع بعد أن لم يكن لكن الكرامية تقول قولنا في هذا النوع كقول غيرنا في الحوادث المنفصلة وهو أن دوام هذا المالك كان متمتعا لا متمتعا بالحوادث في الأزل لم يلزم أن لا يكون متصفا بصفات الكمال لأن عدم المتمتع ليس بنقص وتحقيق هذا (٣) الجواب الخامس أن يقال قول القائل إذا كان هذا كمالا كان الرب ناقصا قبل انصافه به يقال له متى يكون ناقصا إذا كان وجوده قبل ذلك ممكنا أو لم يكن ممكنا والأول ممتنع فان عدم المستعانت لا يكون نقصا والحوادث عندهم يستحيل وجودها في الأزل فلا يكون عدمها نقصا (الجواب السادس) أن يقال متى يكون عدم الشيء نقصا إذا عدم في الحال التي يصلح ثبوته فيها وإذا عدم في حال لا يصلح

(١) قوله في حريته نقل الخ كذا في النسخة وقد أذهب التحريف معناه فخر كسبه مصححه



ثبوته فيها الاول مسلم والثاني ممنوع  
 وهم يقولون كل حادث فاما حدث  
 في الوقت الذي كانت الحكمة مقننة  
 له وحيث قد فوجده ذلك الوقت صفة  
 كمال وقبل ذلك صفة نقص مثال  
 ذلك تكليم الله لموسى صفة كمال  
 لما أتى وقبل أن يتمكن من سماع  
 كلام الله صفة نقص (السابع)  
 أن يقال الامور التي لا يمكن وجودها  
 الاحادثة أو متعاقبة أبهاً أكمل  
 عدمها بالكلية أو وجودها على  
 الوجه الممكن ومعلوم أن وجودها  
 على الوجه الممكن أكمل من عدمها  
 وهكذا يقولون في الحوادث  
 (الوجه الثامن) أن يقال قول  
 القائل اتفاق الملل قبل الكرامة  
 على امتناع اتصاف الرب بغير  
 صفات الكمال كلام مجمل فان أريد  
 بذلك أن الناس ما زالوا يقولون ان  
 الله موصوف بصفات الكمال منزّه  
 عن النقائص فالكرامية تقول بذلك  
 وان أردت أن الناس قبل الكرامة  
 كانوا يقولون ان الله لا يقوم به شيء  
 من مقدوراتهم ومراداته فهذا غلط

(١) كذا في النسخة على هذه  
 الصورة ولا يخفى ما فيه من خش  
 التحريف وقد أورد الحديث في  
 تفسير ابن جرير خطاباً لعلي و منه  
 فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل  
 عليه رجل شاه واملاً لنا عساً من  
 لبن ثم اجعل لي بنى عبد المطلب الخ  
 فنأمل كسبه معجبه

قولنا كان الجواب من وجهين أحدهما أن هذا ممنوع بل من الناس من يخص أبا بكر وعمر  
 ببعض ما ذكره من الآيات وغيرها (الثاني) أن قول القائل خص هذا بواحد من الصحابة إذا  
 أمكن غيره أن يخصه بآخر تكون حجته من جنس حجته ذاته يدل على فساد قوله وان كان لم يقله  
 فان الانسان اذا كذب كذبة لم يمكن مقابلتها بمثلها ولم يمكنه دفع هذا الادعاء بدفعه قوله ووجب  
 اما تصديق الاثنين واما كذب الاثنين كالحكاية المشهورة عن قاسم بن زكريا المطرز قال  
 دخلت على بعض الشيعة وقد قيل انه عباد بن يعقوب فقال لي من حفر البحر فقلت الله تعالى  
 فقال تقول من حفره قلت من حفره قال علي بن أبي طالب قال من جعل فيه الماء قلت  
 الله قال تقول من هو الذي جعل فيه الماء قلت من هو قال الحسن قال فلما أردت أن أقوم  
 قال من حفر البحر قلت معاوية قال ومن الذي جعل فيه الماء قلت يزيد فغضب من ذلك  
 وقام وكان غرض القاسم أن يقول هذا القول مثل قولك وأنت تذكره ذلك وتدفعه وبما به تدفع  
 ذلك فيدفع به قولك وكذلك ما تذكره الناس من المعارضات لأويالات القرامطة والرافضة  
 ونحوهم كقولهم في قوله فقاتلوا أئمة الكفر طمحة والزبير وأبو بكر وعمر ومعاوية فيقابل  
 هذا بقول الخوارج انهم على والحسن والحسين وكل هذا باطل لكن الغرض أنهم يقابلون  
 على حجتهم والدليل على فسادها يعم النوعين فعلم بطلان الجميع

(فصل) المنهج الثالث في الأدلة المسندة إلى السنة المنقولة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهي اثنا عشر الاول ما نقله الناس كافة أنه لما نزل قوله وأندر عشرتك الأقربين جمع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عبد المطلب في دار أبي طالب وهم أربعون رجلاً وامراً أنا  
 فصنع لهم طعاماً (١) وأخذ شاهة مع من البر وبعد كم صاعاً من اللبن وكان الرجل منهم يأكل  
 الجذعة في مقعد واحد ويشرب الفرق من الشراب في ذلك الممام فأكات الجماعة كلهم من ذلك  
 اليسير حتى شبعوا ولم يتبين ما أكلوا فبرههم ذلك وتبين لهم أنه صادق في نبوته فقال يا بني  
 عبد المطلب ان الله بعثني الى الخلق كافة وبعثني لكم خاصة فقال وأندر عشرتك الأقربين وأنا  
 أدعوكم الى كلمتين خفيفتين على اللسان ثقلتين في الميزان تملكون بهما العرب والعجم وتنقاد  
 لكم هما الأمل ويدخلون بهما الجنة وتجون بهما من النار شهادة أن لا اله الا الله وأني رسول الله  
 فمن يجيبني الى هذا الامر ويوارثني على القيام به يكن أخي ووزيرى ووصي ووارث وخليفتي  
 من بعدى فلم يجبه أحد منهم فقال أمير المؤمنين أنا يا رسول الله أوارثك على هذا الامر فقال  
 اجلس ثم أعاد القول على القوم ثانياً فسمعوا فقال علي فقلت فقلت مثل مقالتي الاولى فقال  
 اجلس ثم أعاد القول ثالثة فلم ينطق أحد منهم بحرف فقلت فقلت أنا أوارثك يا رسول الله على  
 هذا الامر فقال اجلس فأثأخي ووزيرى ووصي ووارثى وخليفتي من بعدى فمنض القوم  
 وهم يقولون لا بنى طالب ليهلك اليوم ان دخلت في دين ابن أخيك فقد جعل ابنك وزيراً عليك

(والجواب) من وجوه الاول المطالبة بجهة النقل وما ادعاه من نقل الناس كافة من أظهر  
 الكذب عند أهل العلم بالحديث فان هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي  
 يستفيدون منها علم النقل لا في الصحاح ولا في المسند والسنة والمغازي والتفسير التي يذكر فيها  
 الاسناد الذي يحتج به واما كان في بعض كتب التفسير التي ينقل فيها الصحيح والضعيف مثل  
 تفسير الثعلبي والواحدى والبعوى بل وابن جرير وابن أبي حاتم لم يكن مجرد رواية واحد من  
 هؤلاء ادعاء على صحته باتفاق أهل العلم فإنه اذا عرف أن تلك المنقولان فيها صحيح وضعيف

هو اه وشهوته وهذا أفضل فاما صبر ابراهيم وموسى وعيسى وتبيننا صلوات الله وسلامه عليهم على  
أذى الكفار وعداوتهم على الايمان بالله ورسوله فذالك أفضل من هذا كله كما أن التوحيد  
والايمان أفضل من مجرد ترك الزنا وكما أن تلك الطاعات أعظم فالصبر عليها وعلى معاداة أهلها  
أعظم وأيضا فهو لاء كانوا يطلبون قتل من يؤمن وأهلا كه بكل طريق لا يحبون المؤمنين أصلا  
بخلاف يوسف فإنه انما ابتلى بالحبس وكانت المرأة تحبه فلم تعاقبه بأكثر من ذلك وقوله تعالى نحن  
نقص عليك أحسن القصص سواء كان القصص مصدرا قص يقص قصصا أو كان مفعولا أى  
أحسن المقصوص فذالك لا يختص بقصة يوسف بل قصة موسى أعظم منها قدرا وأحسن ولهذا  
كرر ذكرها في القرآن وبسطها قال تعالى فلما جاءه وحى عليه القصص ولهذا قال بما أوحينا  
اليك هذا القرآن وقد قرئ أحسن القصص بالكسر ولا يختص بقصة يوسف بل كل ما قصه الله  
فهو أحسن القصص فهو أحسن مقصوص وقد قصه الله أحسن قصص وقوله صلى الله عليه  
وسلم ان الله جميل يحب الجمال قاله جوابا للسائل في بيان ما يحبه الله من الافعال وما يكرهه فإنه  
صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه  
مثقال ذرة من ايمان ومعلوم أن هذا الكبر من كسب العبد الداخل تحت قدرته ومشيئته وهو  
منهى عنه وما مور بضده فخاف السائل أن يكون ما يتجمل به الانسان فيكون أجلبه بمن لم يعمل  
مثله من الكبر المذموم فقال اني أحب أن يكون ثوبي حسنا وعلى حسنا أفن الكبر ذاك وحسن  
ثوبه وزهله هو مما حصل بفعله وقصده ليس هو شيئا مخلوقا فيه بغير كسبه كصورته فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم ان الله جميل يحب الجمال ففرق بين الكبر الذي يحقه الله وبين الجمال الذي  
يحبه الله ومعلوم أن الله اذا خلق شخصا أعظم من شخص وأكبر منه في بعض الصفات إما في  
جسمه وإما في قوته وإما في عقله وذكائه ونحو ذلك لم يكن هذا مبعضا فان هذا ليس باختيار العبد  
بل هذا خلق فيه بغير اختياره بخلاف ما اذا كان هو متكبيرا على غيره بذلك أو بغيره فيكون هذا  
من عمله الذي يحقه الله عليه كما قال لا بليس فما يكون لك أن تتكبر فيها كذلك من خلقه الله  
حسن اللون معتدل القامة جميل الصورة فهذه البس من عمله الذي يحمد عليه أو يذم ويناب  
أو يعاقب ويحبه الله ورسوله عليه أو يبغضه عليه كما أنه اذا كان أسودا أو قسيرا أو طويلا ونحو  
ذلك لم يكن هذا من عمله الذي يحمد عليه أو يذم ويناب أو يعاقب ويحبه الله ورسوله عليه  
أو يبغضه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا  
لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ولهذا الما كان المنافقون لهم جمال في الصورة  
وليس في قلوبهم ايمان شبههم بالخشب المسندة اليابسة التي لا تثمر فأنخشة اليابسة اذا كانت  
لا تثمر فيها لا تعدح ولو كانت عظيمة وهكذا الصورة مع القلب نعم قد تكون الصورة عونا  
على الايمان والعمل الصالح كما تكون القوة والمال وغير ذلك فيحمد صاحبها اذا استعان بها في  
طاعة الله وعف عن معاصيه ويكون حجة ذفيه الجمال الذي يحبه الله ولو كان أسودا وفعل ما يحبه  
الله من الجمال كان أيضا فيه الجمال الذي يحبه الله والمقصود ههنا كرم ما يحبه الله ويرضاه  
وهو الذي يشاب أصحابه عليه ويدخلون الجنة ومن المعلوم أن الفرق بين مطلق الارادة  
وبين المحبة موجود في الناس وغيرهم فالانسان يريد كل ما يفعله باختياره وان كان في ذلك  
ما هو يغمض اليه مكرهه يريد لانه وسيلة الى ما هو محبوب له كما يريد المريض تناول  
الدواء الذي يكرهه ويتألم منه لانه وسيلة الى ما يحبه من العافية والى زوال ما هو أبغض اليه من الالم  
والجهمية والقدرية انما تفرق بين ما يشاء وما يحبه لانهم لا يثبتون لله محبة لبعض الامور

الوجه الرابع أن يقال الموجودات  
ليست كلها موجودة بغيرها لان  
الغيران كان معدوما امتنع أن يكون  
الموجود موجودا بغيره  
بوجود وان كان الغير موجودا  
كان الموجود خارجا عن جملة  
الموجودات واذا لم تكن الموجودات  
كلها موجودة بغيرها فاما أن يكون  
كلها وكل منها موجودا بنفسه وإما  
أن لا يكون والاول ممتنع لان  
المحدثات التي يشهد حدوثها يعلم  
بالضرورة أنها ليست موجودة  
بنفسها واذا لم تكن كلها موجودة  
بغيرها ولا كلها موجودة بنفسها تعين  
أن منها ما هو موجود بنفسه ومنها  
ما هو موجود بغيره وهذا أن  
تعتبر في كل فرد فرد من الموجودات  
وفي المجموع فتقول ممتنع في كل فرد  
من الموجودات أن يكون موجودا  
بغير موجود لانه اذا كان كل واحد  
من الموجودات موجودا بغير موجود  
لزم أن يكون كل من الموجودات  
موجودا بغيره وهذا ممتنع واذا  
امتنع فاما أن يكون كل موجود  
موجودا بنفسه وإما أن يكون  
موجودا بغيره وإما أن يكون  
منها ما هو موجود بنفسه ومنها  
ما هو موجود بغيره والاول  
ممتنع لوجود الحوادث التي  
لا توجد بانفسها والثاني ممتنع لان  
كل واحد واحد من الموجودات  
اذا كان موجودا بغيره  
والغير من الموجودات التي لا توجد  
الا بموجود غير هالم يكن فيها الا



المخلوقة دون بعض وقرحاتوبة التائب وكان أول من أنكر هذا الجعد بن درهم فضحى به خالد  
ابن عبد الله القسري وقال ضحوا تقبل الله ضحاياكم فاني مضح بالجعد بن درهم انه زعم أن الله لم  
يكلم موسى تكليما ولا اتخذ إبراهيم خليلا تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علوا كبيرا ثم نزل  
عن المنبر فذبحه فان الخلة من توابع المحبة فمن كان من أصله أن الله لا يحب ولا يحب لم يكن  
للخلة عنده معنى والرسل صلوات الله عليهم أجمعين انما جاؤا بآيات هذا الأصل وهو أن الله يحب  
بعض الامور والمخلوقة ويرضاها ويسخط بعض الامور ويعقنها وأن أعمال العباد ترضيه تارة  
وتسخطه أخرى قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم  
وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم وقال فلما  
أسفونا انتقمنا منهم عن ابن عباس أغضبونا قال ابن قتيبة الأسف الغضب يقال أسفت أسفا  
أي غضبت وقال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه  
ولعنه وأعد له عذابا عظيما وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال لله أشد فرحاتوبة عبده من رجل أضل راحلته بارض داوية مهلكة عليها طعامه وشرابه  
فطلبها فلم يجدها فنام تحت شجرة ينتظر الموت فاستيقظ فاذا هو بدايته عليها طعامه وشرابه فالتفت  
أشد فرحاتوبة عبده من هذا راحلته والفرح انما يكون بحصول المحبوب والمذنب كالعبد  
الآبق من مولا الفارمنه فاذا تاب فهو كالعائذ الى مولا والى طاعته وهذا المثل الذي ضرب به  
النبي صلى الله عليه وسلم بين من محبة الله وفرحه بتوبة العبد ومن كراهته لمعاصيه ما بين  
أن ذلك أعظم من المثل بالعبد الآبق فان الانسان اذا فسد الدابة التي عليها طعامه وشرابه في  
الارض المهلكة فانه يحصل عنده ما الله به عليم من التأذي من جهة فقد الطعام والشراب  
والركب وكون الارض مفارة لا يمكنه الخلاص منها واذا طلبها فلم يجدها يشق واطمان الى الموت  
واذا استيقظ فوجدها كان عنده من الفرح ما لا يمكن التعبير عنه بوجود ما يحبه ويرضاه بعد الفقد  
المنافي لذلك وهذا يبين من محبة الله للتوبة المنضمة للأيمان والعمل الصالح ومن كراهته  
لخلاف ذلك ما برز على منكري الفرق من الجهمية والقدرية فان الطائفتين تجعل جميع الاشياء  
بالنسبة اليه سواء ثم القدرية يقولون هو يقصد نفع العبد لكون ذلك حسنا ولا يقصد الظلم  
لكونه قبيحا والجهمية يقولون اذا كان لافرق بالنسبة اليه بين هذا وهذا امتنع أن يكون عنده  
شيء حسن وشيء قبيح وانما يرجع ذلك الى أمور اضافية للعباد فالحسن بالنسبة الى العبد  
ما يلائمه وما يترتب عليه ثواب يلائمه والقييم بالعكس ومن هنا جعلوا المحبة والارادة سواء فلو  
أثبتوا أنه سبحانه يحب ويفرح بحصول محبوبه كما أخبر به الرسول تبين لهم حكمته وتبين أيضا  
أنه يفعل الأفعال لحكمة فان الجهمية قالوا اذا كانت الاشياء بالنسبة اليه سواء امتنع أن يفعل  
لحكمته والمعتزلة قالوا يفعل لحكمة تعود الى العباد فقالت لهم الجهمية تلك الحكمة تعود اليه  
منها احكم أولا يعود فالاول خلاف الأصل الذي أصلموه والثاني عمتنع فمتنع أن أحد يختار  
الحسن على القبيح وان لم يكن له من فعل الحسن معنى يعود اليه فيكون فعل الحسن يناسبه  
بخلاف المسيح فاذا قدرنا ذلك امتنع أن يفعل لحكمة ثم ان هذه الصفة من أعظم صفات  
الكمال وكذلك كونه محب بالداته وهو أصل دين الرسل فانهم كلهم دعوا الى عبادة الله وحده وأن  
لا اله الا هو والاله هو المستحق أن يعبد والعبادة لا تكون الا بتعظيم ومحبة والافن عمل لغيره  
لِعوض بعطسه اياه ولم يكن يحبه لم يكن عابدا له وقد قال تعالى يحبهم ويحبونه وقال تعالى والذين  
آمَنُوا أشد حبا لله وهؤلاء الذين ينفون أن الله يحب ويحب آخر أمرهم أنه لا يبقى عندهم فرق

ما هو مفتقر محتاج الى التفسير وما  
كان نفسه مفتقرا محتاجا الى الغير لم  
يوجد الا بوجود ذلك الغير وما  
كان في نفسه لا يوجد الا بغيره فاولي  
أن لا يكون بنفسه مبدعا لغيره  
فيلزم أن لا يكون في الموجودات  
ما هو موجود بنفسه ولا ما هو  
فاعل لغيره فيلزم حينئذ أن لا يوجد  
شيء من الموجودات لان الموجود  
امام موجود بنفسه واما موجود  
غيره وهذا انما يلزم لما قدر أن كل  
موجود موجود بغيره فتعين أن  
من الموجودات ما هو موجود  
بنفسه وهو المطلوب واما اذا  
اعتبرت ذلك في المجموع فمجموع  
الموجود لا يكون واجبا بنفسه لان  
من أجزائه ما هو ممكن محدث كائن  
بعد أن لم يكن والمجموع يتوقف  
عليه والمتوقف على الممكن لا يكون  
واجبا بنفسه ولا يكون المجموع  
مفتقرا الى غيره المبين له فان ذلك  
لا يكون الامعسودا والموجود  
لا يكون مفتقرا الى فاعل معدوم  
ليس بموجود فضلا عن مجموع  
الموجود فتعين أن يكون المجموع  
مفتقرا الى ما هو داخل في المجموع  
وذلك البعض لا يكون الا واجبا  
بنفسه اذ لو لم يكن واجبا بنفسه  
لكان ممكنا مفتقرا الى غيره فيكون  
مجموع كل واحد من الموجودات  
مفتقرا الى غيره وذلك التفسير ممكن  
بنفسه وهو جزء من المجموع  
الممكن المفتقر الى غيره وعتنع أن  
يكون مجموع الممكنات ليس مفتقرا

واللفظ له عن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت وأنذر عشيرتلك الأقربين دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً فاجتمعوا فخص وعيم فقال يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار يا بني حرم بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار يا فاطمة أنقذى نفسك من النار فاني لأملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رجاساً بلها بيلالها وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً لما نزلت هذه الآية قال يا معشر قريش اشنروا أنفسكم من الله لا أغني عنكم من الله شيئاً يا بني عبد المطلب لا أغني عنكم من الله شيئاً يا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً سألني ما شئت من مالي وخرجه مسلم من حديث ابن الخمارق وزهير بن عمرو ومن حديث عائشة وقال فيه قام على الصفا وقال في حديث قبصة انطلق الى رضمة من جبل فعلاً أعلاها حجراً ثم نادى يا بني عبد مناف اتى لكم نذير انما مثلي ومثلكم كمثل رجل رأى العدو فانطلق يربأ أهله فخشي أن يسبقوه فجعل يهتف يا صباحاه وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صعد الصفا فهتف يا صباحاه فقالوا من هذا الذي يهتف قالوا محمد فاجتمعوا اليه فجعل ينادى يا بني فلان يا بني عبد مناف يا بني عبد المطلب وفي رواية يا بني فهر يا بني عدى يا بني فلان لبطون قريش فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو فاجتمعوا فقال أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل أكنتم مصدقي قالوا ما جربنا عليك كذبا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد قال فقال أبو لهب تبالك ما جمعتنا الا لهدا فقام فزلت السورة تبت يدائي لهب وتب وفي رواية أرايتكم لو أخبرتكم أن العدو يصبحكم ويمسيكم أكنتم تصدقوني قالوا بلى فان قيل فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين والمصنفين في الفضائل كالثعلبي والبغوي وأمثاله ما والمغازي قيل له مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث فان في كتب هؤلاء من الاحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع وفيها شيء كثير يعلم بالدلالة اليقينية السمعية والعقلية أنها كذب بل فيها ما يعلم بالاضطرار أنه كذب والثعلبي وأمثاله لا يتعمدون الكذب بل فيهم من الصلاح والدين ما يمنعهم من ذلك لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب ويروون ما سمعوه وليس لاحد منهم من الخبرة بالاسانيد ما لائمة الحديث كشعبة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين واسحق ومحمد بن يحيى الذهلي والبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين وأبي عبد الله بن منده والدارقطني وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث ونقادهم وحكامهم وحفاظهم الذين لهم خبرة ومعرفة تامة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من نقله العلم وقد صنفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار وأسمائهم وذكروا أخبارهم وأخبار من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم مثل كتاب العلل وأسماء الرجال عن يحيى القطان وابن المديني وأحمد بن معين والبخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والترمذي وأحمد بن عدى وابن حبان وأبي الفتح الأزدي والدارقطني وغيرهم وتفسير الثعلبي فيه أحاديث موضوعة وأحاديث صحيحة ومن الموضوع فيه الاحاديث التي في فضائل السور سورة سورة وقد ذكر هذا الحديث الرمنشيري والواحدى وهو كذب موضوع باتفاق أهل

لا يسمونه الا بما هو لازم لذاته دون ما يعرض لها أمر اصطالحوا عليه ولا يرد عليهم العلم والقدرة ونحوهما فإنه من لوازم ذاته ولعلمهم يدعون في ذلك توقيفا كما يدعي غيرهم في كثير مما لا يطلعه من الاسماء وأيضاً فيقال هذا اما أن يكون لازماً لهم واما أن لا يكون لازماً فان لم يكن لازماً بطل التقص به وان كان لازماً أمكن التزامه وليس فيه الاتجسد أسماءه مما تجدد من أفعاله والمنازع يقول بمثل ذلك في جميع الافعال فإنه تجدد استحقاقه لاسمائهم عند تجدد الافعال كالحال والرازق ونحو ذلك وحيث أنه فيمكن اذا كان هذا صواباً أن يجمع بين الصوابين فيقال بتجديد الحادث وتجدد الاسم أيضاً وأيضاً فيقال الكرامة قالوا هذا الكونه عندهم متصفاً في الازل بصفات الكمال وكون أسمائه كلها الاسماء الحسنى التي تتضمن مدحاً له وثناء عليه وكون ذلك الحادث لا يمكن أن يكون أزلياً فلا يكون مما يوجب اسماً وحيث أنه فيقال اما أن يمكن دوام نوع ذلك الحادث واما أن لا يمكن فان أمكن كانوا قد أخطؤا في نفي دوامه وان لم يمكن فاما أن يكون تجدد اسم له ممكناً أولاً لا يكون فان كان ممكناً أخطؤا في نفي ذلك الاسم وان لم يكن ممكناً كانوا مصيبين فبتجديد خطهم على



بعض التقديرات لا يلزم صواب قول منازعهم  
(قال الآمدي) الوجه الثاني أن الكرامية موافقون على أن القول والارادة لا يقومان الا بحسب السمع والبصر وقد وافقوا على أن الحس اذا خلا عن السمع والبصر لا يخلو عن ضده وعند ذلك فاما أن يقولوا بان الله يخلو عن القول الحادث أو الارادة الحادثة وعن ضده فلا يجدون الى الفرق بينه وبين السمع والبصر سبيلا وان قالوا بأنه لا يخلو الرب عن القول والارادة وعن ضده فلا يخلو ذلك الضد اما أن يكون قديما أو حادثا فان كان الاول فيلزم من ذلك عدم الوجود القديم ضرورة حدوث ضده وهو محال بالاتفاق وبالادلة على ما سبأني وان كان الثاني فالكلام في ذلك الضد كالكلام في الاول ويلزم من ذلك تعاقب الحوادث على الرب تعالى على وجه لا يتصور خلوه عن واحد منها والحوادث المتعاقبة لا بد وأن تكون متناهية على ما سبق في اثبات واجب الوجود وما لا يخلو عن الحوادث فهو حوادث ضرورة \* فيقال ولقائل أن يقول تظير القول الحادث والارادة الحادثة عندهم التسمع الحادث والتبصر الحادث فانهم يقولون انه عند وجود المسموعات والمرئيات تجدد ما يسمونه التسمع والتبصر فهذا

الحديث وكذلك غير هذا وكذلك الواحدى تلميذ الثعلبي والبغوى اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي والواحدى لكن هما أخير بأقوال المفسرين منه والواحدى أعلم بالعربية من هذا وهذا والبغوى أتبع السنة منهما وليس كون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يوجب له أن كل ما رواه صدق كما أن كونه من الشيعة لا يوجب أن يكون كل ما رواه كذبا بل الاعتبار بميزان العدل وق وضع الناس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصول والأحكام والزهد والفضائل ووضعوا كثيرا من فضائل الخلفاء الأربعة وفضائل معاوية ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما روى في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف كما فعله أبو نعيم في فضائل الخلفاء وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس وأبو علي الأهوازي وغيرهما في فضائل معاوية ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في فضائل علي وغيره فان هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه فلا يجوز أن يجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم وأما من يذكر الحديث بلا إسناد من المصنفين في الأصول والفقه والزهد والرفائق فهو لا يذكر أحاديث كثيرة صحيحة ويذكر بعضهم أحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة كما يوجد ذلك في كتب الرفائق والرأي وغير ذلك

(فصل) قال الرافضى الثانى الخبر المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك خطب الناس في غدير خم وقال للجمع كله يا أيها الناس ألسنت أولى منكم بأنفسكم قالوا بلى قال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فقال عمر بن الخطاب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة والمراد بالمولى هنا الاول بالتصرف لتقديم التقوى منه صلى الله عليه وسلم بقوله ألسنت أولى منكم بأنفسكم

(والجواب) عن هذه الآية والحديث المذكور قد تقدم وبيننا أن هذا كذب وأن قوله بلغ ما أنزل إليك من ربك نزل قبل حجة بدة طويلة ويوم الغدير انما كان ثامن عشر ذى الحجة بعد رجوعه من الحج وعاش بعد ذلك شهرين وبعض الثالث ومما يبين ذلك آخر المائدة نزول قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي وهذه الآية نزلت بعرفة ناسع ذى الحجة في حجة الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة كما ثبت ذلك في الصحيح والسنن وكما قاله العلماء قاطبة من أهل التفسير والحديث وغيرهم وغدير خم كان بعد رجوعه الى المدينة ثامن عشر ذى الحجة بعد نزول هذه الآية بشعة أيام فكيف يكون قوله بلغ ما أنزل إليك من ربك نزل ذلك الوقت ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه الآية نزلت قبل ذلك وهي من أوائل ما نزل بالمدينة وان كان ذلك في سورة المائدة كما أن فيها تحريم الخمر والحرمات في أوائل الامر عقب غزوة أحد وكذلك فيها الحكم بين أهل الكتاب بقوله فان جاولك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وهذه الآية اما نزلت في الحسد لارجم اليهوديين واما في الحكم بين قريظة والتضجير لما تحاكموا اليه في الدماء ورجم اليهوديين كان أول ما فعله بالمدينة وكذلك الحكم بين قريظة والتضجير فان بنى التضجير أجلاهم قبل الخندق وقريظة قتلهم عقب غزوة الخندق والخندق باتفاق الناس كان قبل الحديبية وقبل فتح خيبر وذلك كله قبل فتح مكة وغزوة حنين وذلك كله قبل حجة الوداع وحجة الوداع قبل خطبة الغدير فمن قال ان المائدة نزل فيها شيء بعد

والتصاري موصوفةون بالغلو وكذلك هؤلاء مبتدعة العباد الغلو فيهم وفي الرافضة ولهذا  
يوجد في هذين الصنفين كثير من يدعي إمام النفسه وأما الشيخة الإلهية كما يدعيه كثير من  
الاسمعية لا تتمهم بنبي عبيد وكما يدعيه كثير من الغالية إماما لا ثاني عشر وإما الغيرهم من أهل  
البيت ومن غير أهل البيت كما يدعيه النصيرية وغيرهم وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن  
الكتاب والسنة من أهل النعبد والتصوف منهم طوائف من الغلاة يدعون الإلهية ودعوى  
ما هو فوق النبوة وإن كان متفلسفا يجوز وجود نبي بعد محمد كالسهروردي المقتول في الزندقة وابن  
سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقرب عما جاء به الشرع ورأى أن الشرع الطاهر  
لا سبيل إلى تعديره فإنه يقول النبوة ختمت لسكن الولاية لم تختم ويدعي من الولاية ما هو أعظم  
من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وأن الأنبياء يستفيدون منها ومن هؤلاء من يقول  
بالحلول والاتحاد وهم في الحلول والاتحاد نوعان نوع يقول بالحلول والاتحاد العام المطلق كابن  
عربي وأمثاله ويقولون في النبوة أن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي مقام النبوة في رزخ  
فوق الرسول ودون الولي وقال ابن عربي في الفصوص وليس هذا العلم الاتحادي الرسل وخاتم  
الأنبياء وما يراه أحد من الأنبياء الأمن مشكاة خاتم الأنبياء وما يراه أحد من الأولياء الأمن  
مشكاة خاتم الأولياء حتى إن الرسل إذا رأوه لا يرونه الأمن مشكاة خاتم الأولياء فإن الرسالة  
والنبوة أعني رسالة التشريع ونبوته تنقطعان وأما الولاية فلا تنقطع أبدا فالمرسلون من كونهم  
أولياء لا يرون ما ذكرناه الأمن مشكاة خاتم الأولياء فكيف بمن دونهم من الأولياء وإن كان خاتم  
الأولياء تابعا في الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض  
ما ذهبنا إليه فإنه من وجه يكون أنزل ومن وجه يكون أعلى (قال) ولما مثل النبي صلى الله عليه  
وسلم النبوة بالحائط من اللبن فرأها قد كملت الأموضع لبنة فكان هو صلى الله عليه وسلم موضع  
البنة وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا فيرى ما مثله النبي صلى الله عليه وسلم ويرى نفسه  
في الحائط موضع لبنتين ويرى نفسه تنطبع في موضع اللبنتين فيكمل الحائط والسبب  
الموجب لكونه رآها لبنتين أن الحائط لبنة من ذهب ولبنة من فضة واللبننة الفضة هي ظاهره وما  
يتبعه فيه من الأحكام كما هو أخذ عن الله في السر ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه لأنه يرى  
الأمر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن فإنه يأخذ من  
المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول (قال) فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل  
لك العلم النافع (قلت) وقد بسطنا الرد على هؤلاء في مواضع وبيننا كشف ما هم عليه من  
الضلال والخيال والنفاق والزندقة. وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهو لا عنهم من يصرح  
بذلك وأما من كان عنده علم بالنصوص الظاهرة ورأى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في  
الظاهر فإنه يجعل هذا مما يشار إليه ويرمز به ولا يباح به ثم إن كان معظما للرسول والقرآن  
ظن أن الرسول كان يقول بذلك لكنه لم يصحبه لأنه مما لا يمكن البشر أن يوحوا به وإن كان غير  
معظم للرسول زعم أنه تعدي حد الرسول وهذا الضلال حدث قديما من جهال العباد ولهذا كان  
العارفون كالجنيد بن محمد سيد الطائفة قدس الله سره لما سئل عن التوحيد قال التوحيد أفراد  
الحدوث عن القدم فإنه كان عارفا ورأى أقواما ينتهي بهم الأمر إلى الاتحاد فلا يميزون بين القديم  
والحدث وكان أيضا طائفة من أصحابه وقعوا في الفناء في توحيد الربوبية الذي لا يميز فيه بين المأمور  
والمختور فدعاهم الجنيد إلى الفرق الثاني وهو توحيد الإلهية الذي يميز فيه بين المأمور والمختور  
فمنهم من وافقه ومنهم من خالفه ومنهم من لم يفهم كلامه وفد ذلك أبو سعيد بن

محدث موجود والممكن لا بد له من  
مؤثر موجود كالرازي وغيره (قال  
الرازي) أما كون المؤثر موجودا  
فإنه لا فرق بين نفي المؤثر وبين مؤثر  
منقضي والحكم بالاكتفاء بالمؤثر  
المنقضي حكم بعدم الاحتياج  
إلى المؤثر (قال) والعلم بذلك  
ضروري ولا يتصور في هذا المقام  
الاستدلال بالكلام المشهور من  
أن المعدوم لا يتميز فيه فلا يمكن  
استناد الأثر إليه لأنه يتوجه عليه  
شكوك معروفة (قال) والجواب  
عنها وإن كان ممكنا إلا أن العلم بفساد  
استناد الأثر الموجود إلى المؤثر  
المعدوم أظهر كثيرا من العلم بذلك  
والدليل والاجابة عن الاسئلة  
التي تورد عليه وإيضاح الواضح  
لا يزيد الاخفاء (قال) وقول  
القائل هب أن المؤثر ليس بمعدوم  
فلم يجب أن يكون موجودا قلنا  
لا واسطة بين الوجود والعدم  
وقول القائل إن الماهية تقتضي  
الامكان لا شرط الوجود ولا العدم  
فهو متوسط بين الوجود والعدم  
قلنا نحن لا ندعي أن كل حقيقة  
فهي إما الوجود وإما العدم حتى  
يلزم من كون الماهية مغايرة لهما  
فساد ذلك الحصر بل ندعي أن العقل  
يحكم على كل حقيقة من الحقائق  
التي لانهاية لهما أنها لا تخلو عن وصفي  
الوجود والعدم وإذا كان كذلك  
فكون الماهية مغايرة للوجود  
والعدم لا يقدح في قولنا أنه لا واسطة  
بين الوجود والعدم (قلت)



هذا السؤال والجواب عنه لا يحتاج اليه مع علمنا الضرورى بان المؤثر في الموجود لا يكون الاموجودا وهذا قد سبقه اليه غير واحد من النظار كابى المعالى الجوينى فانه قال فى الارشاد فان قال قائل قد دللت فيما قدمتم على العلم بالصانع فبم تذكرون على من يفسد الصانع عدمنا عدم عندنا فى محض وليس المعدوم على صفة من صفات الاثبات ولا فرق بين نفي الصانع وبين تقدير الصانع متفيا من كل وجه بل نفي الصانع وان كان باطلا بالدليل القاطع فالقول به غير متناقض فى نفسه والمصير الى اثبات صانع من نفي متناقض وانما يلزم القول بالصانع المعدوم المعتزلة حيث أثبتوا للمعدوم صفات الاثبات وقضوا بان المعدوم على خصائص الاجناس (قال) والوجه أن لا نعد الوجود من الصفات فان الوجود نفس الذات وليس بمثابة التحيز الجوهر فان التحيز صفة زائدة على ذات الجوهر ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير تقدير مزيد (قال) والائمة يتوسعون فى عدم الوجود من الصفات والعلم به علم بالذات (قال الكيا الهراسى الطبرى) اذا قلنا البارى موجود فوجوده ذاته هذا بالاتفاق من أصحابنا القائلين بالاحوال والنافين لها الاعلى رأى

(١) فى نسخة والى هذا التوحيد باسقاط أهل كنبه معججه

الاعرابى فى طبقات النسل وكان من أصحاب الجند ومن شيوخ أبى طالب المكي كان من أهل العلم بالحديث وغيره ومن أهل المعرفة باخبار الزهاد وأهل الحقائق وهذا الذى ذكره الجند من الفرق بين القديم والحديث والفرق بين المأمور والمحذور بهما يزول ما وقع فيه كثير من الصوفية من هذا الضلال ولهذا كان الضلال منهم يذمون الجند على ذلك كابن عربى وأمثلة فان له كتابا سماه الاسرا الى المقام الاسرى مضمونه حديث نفس ووساوس شيطان حصلت فى نفسه جعل ذلك معراجا لمعراج الانبياء وأخذ يعيب على الجند وعلى غيره من الشيوخ ما ذكره وعاب على الجند قوله التوحيد افراد الحدوث عن القدم وقال قلت له يا جند ما يميز بين الشيتين الامن كان خارجا عنهما وانت اما قديم او محدث فكيف يميز وهذا جهل منه فان المميز بين الشيتين هو الذى يعرف أن هذا غير هذا ليس من شرطه أن يكون بالثابل كل انسان يميز بين نفسه وبين غيره وليس هو ثالثا والرب سبحانه يميز بين نفسه وبين غيره وليس هناك ثالث وهذا الذى ذمه الجند رجه الله وأمثلة من الشيوخ العارفين وقع فيه خلق كثير حتى من أهل العلم بالقرآن وتفسيره والحديث والآثار ومن المعظمين لله ورسوله باطنا وظاهرا المحيين لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين عنوا فى هذا غلطا لا تعمدوا وهم يحسبون أن هذا نهاية التوحيد كما ذكر ذلك صاحب منازل السائرین مع علمه وسنته ومعرفة ودينه وقد ذكر فى كتابه منازل السائرین أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة ولكن هو فيه ينتهى الى الفناء فى توحيد الربوبية ثم الى التوحيد الذى هو حقيقة الاتحاد ولهذا قال باب التوحيد قال الله تعالى شهد الله أنه لا إله الا هو التوحيد تنزيه الله عن الحدوث قال وانما نطق العلماء بما نطقوا به وأشار المحققون الى ما أشاروا اليه فى هذا الطريق لقصد تصحيح التوحيد وما سواه من حال أو مقام فكله مصحوب العلل قال والتوحيد على ثلاثة أوجه الاول توحيد العامة الذى يصح بالشواهد والثانى توحيد الخاصة وهو الذى يثبت بالحقائق والوجه الثالث توحيد قائم بالقدم وهو توحيد خاصة الخاصة فاما التوحيد الاول فهو شهادة أن لا إله الا الله الاحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد هذا هو التوحيد الظاهر الجلى الذى نبي الشريعة الاعظم وعليه نصبت القبلة وبه وجبت الذمة وبه حققت الدماء والاموال وانفصلت دار الاسلام من دار الكفر وصحت به الملة للعامة وان لم يقوموا بحسن الاستدلال بعد أن يسلموا من السبهة والخيرة والريية بصدق شهادة صححها قبول القلب وهذا توحيد العامة الذى يصح بالشواهد والشواهد هى الرسالة والصنائع تجب بالسمع وتوجد بتبصير الحق وتنوع على مشاهدة الشواهد قال وأما التوحيد الثانى الذى يثبت بالحقائق فهو توحيد الخاصة وهو اسقاط الاسباب الظاهرة والصعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد وهو أن لا يشهد فى التوحيد دليلا ولا فى التوكل سببا ولا فى النجاة وسيلة فيكون مشاهدا سبق الحق بحكمه وعلمه ووضعها الاشياء مواضعها وتعليقها اياها بأحاديثها واخفاءها اياها فى رسومها وبحق معرفة العلل ويسلك سبيل اسقاط الحدوث هذا هو توحيد الخاصة الذى يصح بعلم الفناء ويصفوفى علم الجمع ويجذب الى توحيد أرباب الجمع (قال) وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصه الحق لنفسه واستحقه بقدره والاح منه لا تنحى الى اسرار طائفة من صفوته وأخرسهم عن نعمته وأعجزهم عن بثه والذى يشار اليه على ألسن المسيرين أنه اسقاط الحدوث واثبات القدم على أن هذا الرمز فى ذلك التوحيد عله لا يصح ذلك التوحيد الا باسقاطها هذا فطلب الإشارة اليه على ألسن علماء أهل هذا الطريق وان زخرفوا له نعمة تاوفصاوه تفصيلا فان ذلك التوحيد تزيد العبارة خفاء والصفة نفورا والبسط صعوبة (١) والى أهل هذا

التوحيد شخص أهل الرياضة وأرباب الاحوال واليه قصد أهل التعظيم وإياه عني المتكلمون في عين الجمع وعليه تصطم الاشارات ثم لم ينطق عنه لسان ولم تشر اليه عبارة فان التوحيد وراء ما يشير اليه مكثون أو يتعاطاه خيرا أو يقله سبب (قال) وقد أجبت في سالف الدهر سائلا سألني عن توحيد الصوفية بهذه القوافي الثلاث

ما وحد الواحد من واحد \* اذ كل من وحده واحد

توحيد من ينطق عن نعته \* عارية أبطلها الواحد

توحيد إياه توحيد \* ونعت من نعت لا أحد

(قلت) وقد بسطت الكلام على هذا وأمثاله في غير هذا الموضع لكن نبه هنا على ما يليق بهذا الموضع فنقول أما التوحيد الاول الذي ذكره فهو التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب وبه بعث الله الاولين والآخرين من الرسل قال تعالى واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أن يجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل أمّة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة وقال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا إله الا أنا فاعبدون وقد أخبر الله تعالى عن كل من الرسل مثل نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم أنهم قالوا القوم هم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره وهذا أول دعوة الرسل وآخرها قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المشهور أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأنى رسول الله فإذا قالوا هو فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أيضا من مات وهو يعلم أن لا إله الا الله دخل الجنة وقال من كان آخر كلامه لا إله الا الله دخل الجنة والقرآن كله مملوء من تحقيق هذا التوحيد والدعوة اليه وتعليق النجاة والفلاح واقتضاء السعادة في الآخرة به ومعلوم أن الناس متفاضلون في تحقيقه وحقيقته اخلاص الدين كله لله والفناء في هذا التوحيد مقرون بالبقاء وهو أن تثبت إلهية الحق في قلبك وتنتفى إلهية ما سواه فتجمع بين النفي والاثبات فتقول لا إله الا الله فالنفي هو الفناء والاثبات هو البقاء وحقيقته أن تنفى بعبادته عما سواه وبمحبة ما سواه وبخشية ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه وبموالاته عن موالاته ما سواه وبسؤاله عن سؤال ما سواه وبالاتعانة به عن الاستعانة بما سواه وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه وبالتفويض اليه عن التفويض الى ما سواه وبالانابة اليه عن الانابة الى ما سواه وبالتحاكم اليه عن التحاكم الى ما سواه وبالتخاصم اليه عن التخاصم الى ما سواه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اذا قام يصلي من الليل وقدر روى أنه كان يقول بعد التكبير اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق وقولك حق ووعدك حق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والنبون حق ومحمد حق اللهم لك أسلمت و بك أمنت و عليك توكلت و اليك أنبت و بك خاصمت و اليك حاكمت فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا أنت وقال تعالى قل أغير الله أن اتخذ وليا فاطر السموات والارض وهو بطعم ولا يطعم وقال أغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا وقال أغير الله تأمروني أعبد أمها الجاهلون ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك وان تكونن من الخاسرين بل الله فاعبد وكن من الشاكرين وقال تعالى قل انى هدى ربى الى صراط مستقيم دين اقيم املة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين قل أغير الله أبغى ربا وهو رب

المعتزلة الذين قالوا المعدوم شئ وقال أبو القاسم الانصارى شارح الارشاد القاضى أبو بكر وان أثبت الاحوال فلم يجعل الوجود حالا فان العلم به علم بالذات وعند أبي هاشم ومتبهم الوجود من الاحوال وه من أن تكون الفاعل قادرا (قال) وما قاله امام الحرمين من أن الائمة يتوسعون في عدد الوجود من الصفات فانما قالوا ذلك لما ينه من أن صفة النفس عندهم تفيد ما يفيد النفس فلا فرق بين وجود الجوهر وتجزئه وهكذا قال الكيا الوجود عن تجزئه الجوهر فان التجزئة الجوهر نفس الجوهر خالف أبا المعالى (قال) ومن الدليل على وجود الصانع أنه موصوف بالصافات القائمة به كالحياة والقدر والعلو ونحوها وهذه الصفات مشروطة بوجود محلها وقد يكون الشئ موجودا ولا يكون محتصا بهذه الصفات ويستحيل الاختصاص بهذه الصفات من غير تحقق وجود (قال) وما يحقق ما قلناه قيام الدليل القاطع على أنه فاعل ومن شرط الفاعل أن يكون موجودا قلت هذا الثانى هو ما ذكره أبو المعالى فان اثبات الصانع اثبات لوجوده والا فصانع منتف كنى الصانع وأما الاول فهو وان كان صحيحا لكن النتيجة أي من المقدمات فان ادعى بان الصانع لا يكون الاموجودا أي من العلم بثبوت صفاته وبان الموصوف لا يكون الاموجودا



كل شيء ولا تكسب كل نفس الا عليها وهذا التوحيد كثير في القرآن وهو اول الدين وآخره وباطن الدين وظاهره وذروة ستام هذا التوحيد لا ولي العزم من الرسل ثم للخليين محمد و ابراهيم صلى الله عليهما وسلم تسليما فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ان الله اتخذني خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا وأفضل الرسل بعد محمد صلى الله عليه وسلم ابراهيم فانه قد ثبت في الصحيح عنه أنه قال عن خير البرية انه ابراهيم وهو الامام الذي جعله الله اماما وجعله أمة والامة القدوة الذي يقتدى به فانه حقق هذا التوحيد وهو الخيفية ملته قال تعالى قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انابرآه منكم ومما تعبدون من دون الله كقرنا بكم وبداء بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدأ حتى تؤمنوا بالله وحده لا أقول ابراهيم لا يبه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء ربنا عليك توكلنا وابليك أنبنا واليك المصير ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا انك أنت العزيز الحكيم لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقال تعالى واذ قال ابراهيم لابيه وقومه انني براء مما تعبدون الا الذي فطرني فانه سديد وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون وقال عن ابراهيم انه قال يا قوم اني بري مما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيقا وما انا من المشركين وحاجه قومه قال اتحاجوني في الله وقد هذان ولا أخاف ما تشركون به الا أن يشاعري شيأ وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالامن ان كنتم تعملون الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الامن وهم مهتدون وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم وقال أفرايتم ما تعبدون أنتم وآباؤكم الا قد علمون فاتهم عدو لي الارب العالمين والخليل هو الذي تخالت محبة خليله قلبه فلم يكن فيه مسلك لغيره كما قيل

قد تخالت مسلك الروح مني \* وبذا سبي الخليل خليلا

وقد قيل انه مأخوذ من الخليل وهو الفقير مشتق من الخلة بالفتح كما قيل

وان أنا خليل يوم مسغبة \* يقول لا غائب مالي ولا حرم

والصواب أنه من الاول وهو مستلزم للثاني فان كمال حبه لله هو محبة عبودية وافتقار ليست كمحبة الرب لعبده فام محبة استغناء واحسان ولهذا قال تعالى وقل الحمد لله الذي لم يتخذنا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبرا فالرب لا يوالي عبده من الدن كما يوالي المخلوق لغيره بل يواليه احسانا اليه والولي من الولاية والولاية ضد العداوة وأصل الولاية الحب وأصل العداوة البغض واذ قيل هو مأخوذ من الولي وهو القرب فهذا جزء معناه فان الولي يقرب من وليه والعدو يبعد عن عدوه ولما كانت الخلة تستلزم كمال المحبة واستيعاب القلب لم يصلح للنبي صلى الله عليه وسلم أن يخالل مخلوقا قيل قال لو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت أبا بكر خيلا ولكن صاحبكم خليل الله ولهذا امتحن الله ابراهيم بذبح ابنه والذبيح على القول الصحيح ابنه الكبير اسمعيل كما دللت على ذلك سورة الصافات وغير ذلك فانه قد كان سأل ربه أن يهب له من الصالحين فبشره بالاعلام الخليم اسمعيل فلما بلغ معه السعي أمره أن يذبحه لثلا يبقى في قلبه محبة مخلوق تزاحم محبة الخالق اذ كان قد طلبه وهو بكره وكذلك في التوراة يقول اذ يذبح ابنك وحيدك وفي ترجمة أخرى بكره ولكن الحق المبدلون لفظ اسحق وهو باطل فان اسحق هو الثاني من أولاده باتفاق المسلمين وأهل الكتاب فليس هو وحيد ولا بكره وانما وحيد

ولهذا أقرب وجوده طوائف أنكروا قيام الصفات به واذ قرروا قيام الصفات به فكون الفاعل لا يكون الاموجودا أبين من كون ما تقوم به الصفة لا يكون الاموجودا وكلاهما معلوم بالضرورة لكن الفاعل الذي يبدع غيره أحق بالوجود وكال الوجود من محمل الصفة فان محمل الصفة قد يكون جادا او قد يكون حيوانا او قد يكون قادرا او قد يكون عاجزا والصفة أيضا قد تقوم بها الصفة عند كثير من الناس بشرط قيامها جميعا بعمل آخر فالصفة وان كانت مفترقة الى محل وجودي فهو من باب الافتقار الى المحل القابل وأما المفعول المفتقر الى الفاعل فهو من باب الافتقار الى الفاعل ومعلوم أن الحاجة الى الفاعل فيما له فاعل أقوى من الحاجة الى القابل فيما له قابل وأيضا فان القابل شرط في المقبول لا يجب تقدمه عليه بل يجوز اقترانهم ما بخلاف الفاعل فانه لا يجوز أن يقارن المفعول بل لا بد من تقدمه عليه ولهذا اتفق العقلاء على أنه لا يجوز أن يكون كل من الشئين فاعلا للآخر لا بمعنى كونه علة فاعلة ولا بتغير ذلك من المعاني وأما كون كل من الشئين شرطا للآخر فانه يجوز وهذا هو الدور المعنى وذلك هو الدور القبلي وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وبين ما دخل على الفلاسفة من الغلط في مسائل الصفات من هذا

وبكره اسمعيل ولهذا الماذكر الله قصة الذبيح في القرآن قال بعد هذا وبشرناه باسمحق نبيامن  
الصالحين وقال في الآية الاخرى فبشرناها باسمحق ومن وراء اسمحق يعقوب فكيف يبشره بولد ثم  
بأمره بذبحه والبشارة باسمحق وقعت اسيرة وكانت قد غارت من هاجر لما ولدت اسمعيل وأمر الله  
ابراهيم أن يذهب باسمعيل وأمه الى مكة ثم لما جاء الضيف وهم الملائكة لابراهيم وبشروها باسمحق  
فكيف بأمره بذبح اسمحق مع بقاء اسمعيل وهي لم تصبر على وجود اسمعيل وحده بل غارت أن  
يكون له ابن من غيرهما فكيف تصبر على ذبح ابنها وبقاء ابن ضرتها وكيف بأمر الله ابراهيم بذبح  
ابنه وأمه مبشرة وبأنه أيضا فالذبح انما كان عكة وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قرني الكبش  
في البيت فقال للعاجب اني رأيت قرني الكبش في الكعبة نحرهما فانه لا ينبغي أن يكون  
في الكعبة شيء يلهي المصلي وابراهيم واسمعيل هما اللذان بنيا الكعبة بنص القرآن واسحق  
كان في الشام والمقصود بالامر بالذبح أن لا يبقى في قلبه محبة لغير الله وهذا اذا كان له ابن واحد  
فإذا صار له ابنان فالمقصود لا يحصل الا بذبحهما جميعا وكل من قال انه اسمحق فاعلم أنه أخذ عن  
اليهود أهل التعريف والتبديل كما أخبر الله تعالى عنهم وقد بسطنا هذه المسئلة في مصنف مفرد  
والمقصود هنا أن الخليلين هما كل خاصة الخاصة بتوحيد افلا يجوز أن يكون في أمة محمد صلى  
الله عليه وسلم من هو أكل توحيد من نبي من الانبياء فضلا عن الرسل فضلا عن أولى العزم  
فضلا عن الخليلين وكما توحيدهما بتحقيق افراد الألوهية وهو أن لا يبقى في القلب شيء لغير الله  
أصلا وكما هذا التوحيد يجب أن يبقى العبد مواليا لربه في كل شيء يحب ما أحب ويبغض  
ما أبغض ويرضى بما رضى ويسخط بما سخط وأمر بما أمر وينهى عما نهى وأما التوحيد  
الثاني الذي ذكره وسماه توحيد الخاصة فهو الفناء في توحيد الربوبية وهو أن يشهد بربوبية الرب  
لكل ما سواه وأنه وحده رب كل شيء ومليكه والفناء اذا كان في توحيد الألوهية هو أن يستولي على  
القلب شهود معبوده وذكره ومحبه حتى لا يحس شيء آخر مع العلم بثبوت ما أثبتته الحق من  
الاسباب والحكم وعبادته وحده لا شريك له بالامر والنهي ولكن غلب على القلب شهود  
الواحد كما يقال غاب بموجوده عن وجوده وبعبودته عن عبادته وبذكره عن ذكره وبمعرفته  
عن معرفته كما يذكر أن رجلا كان يحب آخر فوقع المحبوب في اليم فالقي الحب نفسه خلفه  
فقال له أنا وقعت فلماذا وقعت أنت فقال غبت بك عنى فظننت أنك أنا فصاحب هذا الفناء اذا  
غاب في ذلك فهو معذور ولعجزه عند غلبه ذكر الرب على قلبه عن شعوره بشيء آخر كما يعذر من سمع  
الحق فأت أو غشى عليه وكما عذر موسى صلى الله عليه وسلم لما صعد جبل تجلي ربه للعبد وليس  
هذا الحال غاية السالكين ولا لازما لكل سالك ومن الناس من يظن أنه لا بد لكل سالك منه  
وليس كذلك فنبينا صلى الله عليه وسلم والسابقون الاولون هم أفضل وما أصاب أحدا منهم هذا  
الفناء ولا صعد ولا مات عند سماع القرآن واعمال توحيد هذا الصعد في التابعين لاسمى في عباد  
البصريين ومن الناس من يجعل هذا الفناء هو الغاية التي ينتهي اليها سير العارفين وهذا  
أضعف من الذي قبله وما يذكر عن أبي يزيد البسطامي من قوله ما في الحجة الا الله وقوله أين أبو  
يزيد أنا أطلب أبا يزيد منذ كذا وكذا سنة ونحو ذلك قد جالوه على أنه كان من هذا الباب ولهذا  
يقال عنه أنه كان اذا أفاق أنكر هذا فنهض ونحوه كقولك انك اذا زال العقل بسبب عذوقه الانسان  
كالنوم والاعمال لم يكن مؤاخذا بما يصدر عنه في حال عدم التكليف ولا ريب أن هذا من ضعف  
العقل والتمييز وأما الفناء الذي يذكره صاحب المنازل فهو الفناء في توحيد الربوبية لا في توحيد  
الالهية وهو ثبت توحيد الربوبية مع نفي الاسباب والحكم كما هو قول القدرية والمجبرية كالجهم

الوجه حيث لم يميز وبين الشرط  
والعلة الفاعلة بل قد يجعلون ذلك  
كله علة اذا العلة عندهم يدخل فيها  
الفاعل والغاية وهما العلتان  
المفصلتان اللتان بهما يكون وجود  
المعلول والقابل الذي قد يسمى مادة  
وهي ولي مع الصورة هما علتان حقيقة  
الشيء في نفسه سواء قيل ان حقيقته  
غير العين الموجودة في الخارج كما  
يدعون ذلك أو قيل هي هي كما هو  
المعروف عن متكلمي أهل السنة  
والمقصود هنا أن الدليل لما دل على  
أنه لا بد من موجود واجب بنفسه  
أي لا يكون له فاعل بوجوده لا علة  
فاعلة ولا ما يسمى فاعلا غير ذلك  
صاروا يطلقون عليه الواجب بنفسه  
ثم أخذوا بما يحتمله هذا اللفظ من  
المعاني فأرادوا اثباتها كلها فصاروا  
ينفون الصفات وينفون أن يكون  
له حقيقة موصوفة بالوجود لئلا  
تكون الذات متعلقة بصفة فلا  
تكون واجبة بنفسها ومعلوم أن  
كون الذات مستلزما للصفة كما  
عنتسح تحقيقها بدونها لا يجب  
افتقارها الى فاعل أو علة فاعلة  
ولكن غاية ما فيه أن تكون الذات  
مشروطة بالصفة والصفة مشروطة  
بالذات وأن تكون الصفة اذا قبل  
بانها واجبة لا تقوم الا بوصف  
فاذا قبل هذا فيه افتقار الواجب الى  
غيره لم يلزم أن يكون ذلك الغير فاعلا  
ولا علة فاعلة بل اذا قدر أنه يطلق  
عليه غير فاعله هو شرط من الشروط  
وكون الذات مشروطة بالصفة



اللازمة لها والصفة مشروطة بالذات لا يمنع أن يكون الجميع واجبا بنفسه لا يقتصر الى فاعل ولا علة فاعلة وقد بسط هذا في غير هذا الموضع والمقصود أنه اذا كان قد علم أن الصفة المشروطة يجعلها تقتضي أن يكون محلها موجودا فالمفعول المقتصر الى فاعل يقتضي أن يكون فاعله موجودا بطريق الاولى وأيضا يقال الحوادث المشهودة لا بد لها من محدث اذا المحدث من حيث هو محدث وكل ما يقدر محدثا سواء قدر متناها أو غير متناه لا يوجد بنفسه بل لا بد له من فاعل ليس بمحدث والعلم بذلك ضروري اذ طبيعة الحدوث تقتضي الافتقار الى فاعل فلا بد لكل ما يقدر محدثا من فاعل فيمتنع أن يكون فاعل المحدثات محدثا فوجب أن يكون قديما وأيضا فالمحدث مفتقر الى محدث كامل مستقل بالفعل اذ ما ليس مستقلا بالفعل مفتقر الى غيره فلا يكون هو وحده الفاعل بل الفاعل هو وذلك الغير فلا يكون وحده فاعلا للمحدث ثم ذلك الغير ان كان محدثا فلا بد له من فاعل أيضا فلا بد للمحدثات من فاعل مستقل بالفعل مستغن عن جميع محدثاته والعقل بعلم افتقار المحدث الى المحدث الفاعل ويقطع به ويعلم ضرورة أبلغ من علمه بافتقار الممكن الى الواجب الموجب له فلا يحتاج أن يقال في ذلك ان المحدث يخص بزمان دون زمان أو يقدر

ابن صفوان ومن اتبعه والاشعري وغيره وشيخ الاسلام وان كان رحمه الله من أشد الناس مباينة للجهمية في الصفات وقد صنف كتابه الفاروق في الفرق بين المثبتة والمعطلة وصنف كتاب تكفير الجهمية وصنف كتاب ذم الكلام وأهله وزاد في هذا الباب حتى صار يوصف بالغلو في الاثبات للصفات لكنه في القدر على رأي الجهمية نفاة الحكم والاسباب والكلام في الصفات نوع والكلام في القدر نوع وهذا الفناء عنده لا يجمع البقاء فانه نفي لكل ما سوى حكم الرب بآرادته الشاملة التي تخص أحد المتماثلين بلا تخصيص ولهذا قال في باب التوبة في لطائف أسرار التوبة اللطيفة الثالثة ان مشاهدة العبد الحكم لم تدع له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة لصعوده من جميع المعاني الى معنى الحكم أي الحكم القدرى وهو خلقه لكل شئ بقدرته وآرادته فان من لم يثبت في الوجود فرقا بالنسبة الى الرب بل يقول كل ما سواه محبوب له مرضى له مرادله سواء بالنسبة اليه ليس يحب شيئا ويغض شيئا فان مشاهدة هذا لا يكون معها استحسان حسنة ولا استقباح سيئة بالنسبة الى الرب اذا الاستحسان والاستقباح على هذا المذهب لا يكون الا بالنسبة الى العبد يستحسن ما يلائمه ويستقبح ما ينافيه وفي عين الفناء لا يشهد نفسه ولا غيره بل لا يشهد الا فعل ربه فعنده هذه المشاهد لا يستحسن شيئا ويستقبح آخر على قول هؤلاء القدرية الجبرية المتبعين لجهيم بن صفوان وأمثاله وهؤلاء وافقوا القدرية في أن مشيئة الرب وآرادته ومحبه ورضاه سواء ثم قالت القدرية النفاة وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فهو لا يريد ولا يشاء فيكون في ملكه ما لا يشاء وقالت الجهمية الجبرية بل هو يشاء كل شئ فهو يريد ويحب ويرضاه وأما السلف وأتباعهم فيفرون بين المشيئة والمحبة وأما الآراة فتكون تارة بمعنى المشيئة وتارة بمعنى المحبة وقد ذكر الأشعري القولين عن أهل السنة المثبتين للقدر قول من فرق بين المحبة والرضا وقول من سوى بينهما واختاره التسوية وأبو المعالي يقول ان أبا الحسن أول من سوى بينهما لكن رأيت في الموجز قد حكى قوله عن سليمان بن حرب وعن ابن كلاب وعن الكرايسى وعن داود بن علي وكذلك ابن عقيل يقول أجمع المسلمون على أن الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولم يقل إنه يحبه غير الأشعري وأما القاضي أبو يعلى فهو في المعتمد يوافق الأشعري وفي مخنصره ذكر القولين وذكر في المعتمد قول أبي بكر عبد العزيز أنه يقول بالفرق وتأول كلام أبي بكر بتأويل باطل لكن أهل الملل كلهم متفقون على أن الله يثيب على الطاعات ويعاقب على المعاصي وان كانت المشيئة شاملة للنوعين فهم يسلون الفرق بالنسبة الى العباد والذعون للعرفة والحقيقة والفناء فيهما يطلبون أن لا يكون لهم مراد بل يريدون ما يريد الحق تعالى فيقولون الكمال أن تفي عن ارادتك وتبقى مع ارادته بك وعندهم أن جميع الكائنات بالنسبة الى الرب سواء فلا يستحسنون حسنة ولا يستقبحون سيئة وهذا الذي قالوه ممنوع عقلا محرم شرعا ولكن المقصود هنا بيان قولهم ولهذا قال شيخ الاسلام في توحيدهم وهو التوحيد الثاني انه اسقاط الاسباب الظاهرة فان عندهم لم يخلق الله شيئا بسبب بل يفعل عنده لابه (قال) والصعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد وهو أن لا يشهد في التوحيد دليلا ولا في التوكل سبيلا ولا في النجاة وسيلة وذلك لان عندهم ليس في الوجود شئ يكون سببا لشيئ أصلا ولا شئ جعل لاجل شئ ولا يكون شئ شئ فالشبع عندهم لا يكون بالاكل ولا العلم الحاصل في القلب بالدليل ولا ما يحصل للتوكل من الرزق والنصر له سبب أصلا ولا في نفسه ولا في نفس الامر ولا الطاعات عندهم بسبب الثواب ولا المعاصي بسبب العقاب فليس للنجاح وسبب له بل محض الآرادة الواحدة يصدر عنها كل حادث ويصدر مع الآخر مقتربا به افترا ناعاديا لأن أحدهما

معلق بالآخر أو سبب له أو حكمه له ولكن لاجل ما جرت به العادة من اقتران أحدهما بالآخر  
يجعل أحدهما أمانة وعلماً ودليلاً على الآخر بمعنى أنه إذا وجد أحدهما فمقتضى العادة كان الآخر  
موجوداً معه وليس العلم الحاصل في القلب حاصلاً بهذا الدليل بل هذا أيضاً من جملة الاقترانات  
العادية ولهذا قال فيه كون مشاهد سابق الحق بحكمه وعلمه أي يشهد أنه علم ما سيكون وحكمه به  
أي أراد وقضاه وكتبه وليس عندهم شيء إلا هذا وكثير من أهل هذا المذهب يتركون الأسباب  
الدينية ويجعلون وجود السبب كعدمه ومنهم قوم يتركون الأسباب الأخوية فيقولون إن  
سابق العلم والحكم أناسعداء فتحن سعداء وإن سبق أنا أشقياء فتحن أشقياء فلا فائدة في العمل  
ومنهم من يترك الدعاء بناء على هذا الأصل الفاسد ولا ريب أن هذا الأصل مخالف للكتاب  
والسنة وإجماع السلف وأئمة الدين ومخالف لصريح المعقول ومخالف للحس والمشاهدة وقد  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن إسقاط الأسباب نظر القدر فردد ذلك كما ثبت في الصحيحين عنه  
صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار  
قالوا يا رسول الله أفلا ندع العمل ونترك على الكتاب فقال لا أعملوا فكل ميسر لما خلق له وفي  
الصحيح أيضاً أنه قيل له يا رسول الله أرأيت ما يكدر الناس فيه اليوم ويعملون أشيئ قضى عليهم  
ومضى أم فيما يستقبلون مما آتاهم فيه الحجة فقال بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم قالوا يا رسول الله  
أفلا ندع العمل ونترك على كتابنا فقال لا أعملوا فكل ميسر لما خلق له وفي السنن عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قيل له أرأيت أدوية تندأوى بها ورقي تسترقي بها وتقا تنقيها هل ترد من قدر  
الله شيئاً فقال هي من قدر الله وقد قال الله تعالى في كتابه وهو الذي يرسل الرياح بشرايين يدي  
رحته حتى إذا أفلتت بها بائناً لا أسقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات  
وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وقال قاتلوهم يعذبهم الله  
بأيديكم وقال ونحن نتركبكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا وقال يضل به كثيراً  
ويهدي به كثيراً وما يضل به إلا الفاسقين وقال يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام وقال  
وانك لنهدي إلى صراط مستقيم وقال ولكل قوم هاد فكيف لا يشهد الدليل وقال وينجي الله  
الذين اتقوا بعافاتهم وقال إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم وقال والذين  
آمنوا واتبعنهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من علمهم من شيء وقال كتاب  
أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بذن ربهم وقال كلاوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم  
في الأيام الخالية وقال ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وقال إن تنفوا الله يجعل لكم فرقاناً  
وقال ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال فيما رجة من الله لنت لهم  
وقال فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً  
وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكاهم أموال الناس بالباطل وقال فأهلكناهم بذنوبهم وأنشأنا  
من بعدهم قرناً آخرين وقال فأتانا بهم الله بما قالوا اجنات تجري من تحتها الأنهار وقال وجزاهم بما  
صبروا الجنة وحريراً وقال إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي  
الالباب وقال إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفسك التي تجري في  
البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل  
دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون وأمثال ذلك  
في القرآن كثير وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لسعد عسي أن تخلف فينتفع  
بك أقوام ويضر بك آخرون فكيف يمكن أن يشهد أن الله لم ينصب على توحيد دليلاً ولا جعل

دون قدرو ولا بدلاً لمخصص من  
مخصص فإن العلم بافتقار المحدث  
إلى المحدث أبين في العقل وأبدله  
ولهذا قال تعالى أم خلقوا من غير  
شيء أم هم الخالقون قال جبير بن  
مطعم لما سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقرؤها أحسست  
بفؤادي قد انصدع وقال أفرايتم  
ما تمنسون أنتم تخلقونه أم نحن  
الخالقون إذ كان كل من القسمين  
وهو كونهم خلقوا من غير خالق  
وكونهم خلقوا أنفسهم معلوم  
الانتفاء بالضرورة فإن الإنسان  
يعلم بالضرورة أنه لم يحدث من غير  
محدث وأنه لم يحدث نفسه فلما  
كان العلم بأنه لا بد له من محدث وإن  
محدثه ليس هو آياه علماً ضرورياً  
ثبت بالضرورة أنه محدثاً خالقاً  
غيره وكل ما يقدر فيه أنه مخلوق فهو  
كذلك والخلق يتضمن الحدوث  
والتقدير ففيه معنى الإبداع  
والتقدير وإذا علمت أن الممكن  
لا بد له من مرجح يجب به والالم يكن  
موجوداً بل يبقى معدوماً على أصح  
القولين أو متردداً بين الوجود  
والعدم على الآخر فالمحدث لا بد له من  
فاعل يستغنى به المفعول فيكون به  
والأبقى مفتقراً إلى غيره وإدقار  
محدثه أيضاً هو أيضاً محدث لم  
يستغن به لأن ذلك المحدث  
مفتقر إلى غيره فالمفتقر إليه  
مفتقر إلى ذلك الغير الذي الأول  
مفتقر إليه بطريق الأولى فلا  
توجد الحوادث إلا بفعل غني عن



غيره وكل محدث مفعلة مقر الى غيره فلا  
توجد الحوادث الابطاعل قديم غير  
محدث فهذه طرق متعددة يثبت  
بها الوجود الواجب بنفسه القديم  
(فصل) واعلم بان علم الانسان  
بان كل محدث لا بد له من محدث  
او كل ممكن لا بد له من واجب او كل  
فقير فلا بد له من غنى او كل مخلوق  
فلا بد له من خالق او كل معلم فلا بد له  
من معلم او كل اثر فلا بد له من مؤثر  
ونحو ذلك من القضايا الكلية  
والاخبار العامة هو علم كلي بقضية  
كلية وهو حق في نفسه لكن علمه  
بان هذا المحدث المعين لا بد له من  
محدث وهذا الممكن المعين لا بد له  
من واجب هو ايضا معلوم له مع  
كون القضية معينة مخصوصة  
جزئية وليس علمه بهذه القضايا  
المعينة المخصوصة موقوفا على العلم  
بتلك الصفة العامة الكلية بل هذه  
القضايا المعينة قد تسبق الى فطرته  
قبل ان يستشعر تلك القضايا  
الكلية وهذا كعلمه بان الكتابة  
لا بد لها من كاتب والبناء لا بد له من  
باني فانه اذا رأى كتابة معينة علم انه  
لا بد لها من كاتب واذا رأى بنيانا  
علم انه لا بد له من باني وان لم يستشعر  
في تلك الحال كل كتابة كانت او  
تكون او يمكن ان تكون ولهذا  
تجد الصبي ونحوه يعلم هذه القضايا  
المعينة الجزئية وان كان عقله

(١) قوله فليست العلة الازلية الخ  
هكذا في الاصل وانظر كتابه

والمعينة

للنظام من عذابه وسيلة ولا جعل لما يفعله المتوكل من عبادته سببا وهو مسبب الاسباب وخالق  
كل شيء بسبب منه لكن الاسباب كما قال فيها ابو حامد وابو الفرج بن الجوزي وغيرهم  
الالتفات الى الاسباب شرك في التوحيد ومحو الاسباب ان تكون اسبابا تغيير في وجه العقل  
والاعراض عن الاسباب بالكلية قدح في الشرع والنوكل معنى يلتم من التوحيد  
والعقل والشرع فالوحد المتوكل لا يلتفت الى الاسباب بمعنى انه لا يطمئن اليها ولا يثق بها ولا  
يرجوها ولا يحافها فانه ليس في الوجود سبب مستقل بحكم بل كل سبب فهو مفعلة مقر الى امور  
اخرى تظم اليه وله موانع وعوائق تمنع موجهه وما ثم سبب مستقل بالاحداث الامشيئة الله  
وحده فاشاء كان وما لم يشأ لم يكن وما شاء خلقه بالاسباب التي يحدثها ويصرف عنه الموانع  
فلا يجوز التوكل الاعليه كما قال تعالى ان ينصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي  
ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون وما سبق من علمه وحكمه فهو حق وقد علم وحكم  
بان الشيء الفلاني يحدثه هو سبحانه بالسبب الفلاني فمن نظر الى علمه وحكمه فليشهد الحدوث بما  
أحدثه واذا نظر الى الحدوث بلا سبب منه لم يكن شهوده مطابقا لعلمه وحكمه فمن شهد ان الله  
تعالى خلق الولد لامرأين لسبق علمه وحكمه فهذا شهوده على بل يشهد ان الله تبارك وتعالى  
سبق علمه وحكمه بان يخلق الولد من الابوين والابوان سبب في وجوده فكيف يجوز ان يقال  
انه سبق علمه وحكمه بحدوثه بلا سبب واذا كان علمه وحكمه قد أثبت السبب فكيف أشهد الامور  
بخلاف ما هي علمه وحكمه والعلل التي تنفي نوعا من الاسباب ان تعتمد على الاسباب وتتوكل  
عليها وهذا شرك محرم والثاني ان تترك ما أمرت به من الاسباب وهذا ايضا محرم بل عليك ان  
تعبد به بفعل ما أمرت به من الاسباب وعليك ان تتوكل عليه في ان يعينك على ما أمرت به وان  
يفعل هو ما لا تقدر أنت عليه بدون سبب منك (١) فليست العلة الازلية ما أمرت به الرب امر  
ايجاب او استحباب ومن فعل ما أمر به كما أمر به فليس عنده علة ولكن قد يجهل حقيقة ما أمر  
به فيكون منه علة وقول القائل يسلك سبيل اسقاط الحدوث ان اراد اني أعتقد في حدوث شيء  
فهذا مكابرة وتكذيب بخلق الرب ووجد للصانع وان اراد اني أسقط الحدوث من قلبي فلا أشهد محدثا  
وهو مرادهم فهذا خلاف ما أمرت به وخلاف الحق بل قد أمرت ان أشهد ان لا اله الا الله وان  
محمد ارسل الله وأشهد حدوث المحدثات بمشيئته بما خلقه من الاسباب ولما خلقه من الحكم  
وما أمرت ان لا أشهد بقلبي حدوث شيء قط وقول القائل يفتي من لم يكن ويبقى من لم يزل ان  
اراد انه يبقى على الوجه المأمور به بحيث يشهد ان الحق هو المحدث لكل ما سواه بما أحدثه من  
الاسباب ولما اراد من الحكمة فهذا حق وان اراد اني لا أشهد قط مخلوقا بل لا أشهد الا القديم  
فقط فهذا نقص في الايمان والتوحيد والتحقيق وهذا من باب الجهل والضلال وهذا اذا غلب  
على قلب العبد كان معذورا أما ان يكون هذا مما أمر الله به ورسوله فهذا خلاف الكتاب  
والسنة والاجماع ولما كان هذا مما أمر الله به ورسوله فهذا خلاف الكتاب  
وعلم الجمع ويجذب الى توحيد ارباب الجمع فان المراد بالجمع ان يشهد الاشياء كلها مجمعة في  
خلق الرب ومشيئته وانها صادرة بارادته لا يرشح مشالا عن مثل فلا يفرق بين ما مور ومخطور  
وحسن وقبيح وأولياء الله وأعدائه والوقوف عند هذا الجمع هو الذي أنكره الجنيدي وغيره من  
أئمة طريق أهل الله أهل التحقيق فانهم أمروا بالفرق الثاني وهو ان يشهد مع هذا الجمع ان الرب  
فرق بين ما أمر به وبين ما هي عنه فاحب هذا أو بغض هذا أو تأب على هذا أو عاتب على هذا  
فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويسهد الفرق في الجمع والجمع في

فقد يختلف حاله ويجب عزله فقد كان يولي في حياته من يشتكي اليه فيعزله كما عزل الوليد بن عتبة وعزل سعد بن عباد عام الفتح وولي ابنه قيسا وعزل اماما كان يصلي يقوم لما يصلي في القبلة وولي مرة رجلا فلم يقوم بالواجب فقال أعجزتم اذا وليت من لا يقوم بأمرى أن تولوا رجلا يقوم بأمرى فقد فوض اليهم عزل من لا يقوم بالواجب من ولاته فكيف لا يفوض اليهم ابتداء توليه من يقوم بالواجب وان كان في حياته من يولي ولا يقوم بالواجب فيعزله أو يأمر بعزله كان لو ولي واحدا بعد موته يمكن فيه أن لا يقوم بالواجب حينئذ فيحتاج الى عزله فاذا ولته الامة وعزاته كان خيرا لهم من أن يعزلوا من ولاه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مما يتبين به حكمة ترك الاستخلاف وعلى هذا فنقول في (الوجه الخامس) ان ترك الاستخلاف بعد مماته كان أولى بالاستخلاف كما اختاره الله لنبيه فإنه لا يختاره الا أفضل الامور وذلك (١) لانه اما ان يقال يجب أن لا يختلف في حياته من ليس بمعصوم وكان يصدر من بعض نوابه أمور منكورة فينكرها عليهم ويعزل من يعزل منهم كما استعمل خالد بن الوليد على قتال بني جذيمة فقتلهم فوداهم النبي صلى الله عليه وسلم بنصف ديارهم وأرسل على بن أبي طالب فضمن لهم حتى ميلاغة الكلب ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده الى السماء وقال اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد واختصم خالد وعبد الرحمن بن عوف حتى قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا لبلغ مد أحدهم ولا نصيفه ولكن مع هذا لم يعزل النبي صلى الله عليه وسلم خالدا واستعمل الوليد بن عتبة على صدقات قوم فرجع فأخبره أن القوم امتنعوا وحاربوا فأراد غزوهم فأنزل الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيوا قوما بجهالة وولي سعد بن عباد يوم الفتح فلما بلغه أن سعد أقال اليوم يوم المحمة اليوم تسبأح الحرمة عزله وولي ابنه قيسا وأرسل بعامة علامة على عزله لم يعلم سعد أن ذلك أمر من النبي صلى الله عليه وسلم وكان يشتكي اليه بعض نوابه فيأمره بما أمره الله به كما اشتكى أهل قباء معاذ لتطويله الصلاة بهم لما قرأ البقرة في صلاة العشاء فقال أفنان أنت يا معاذ اقرأ سبح اسم ربك الأعلى والليل اذا يغشى ونحوها وفي الصحيح أن رجلا قال له اني أتخلف عن صلاة الفجر مما يطول بنا فلان فقال يا أيها الناس اذا أم أحدكم فليخفف فان من ورأه الضعيف والكبير وذا الحاجة واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ورأى اماما قد بصق في قبلة المسجد فعزله عن الامامة وقال انك أذيت الله ورسوله وكان الواحد من خلفائه اذا أشكل عليه الشيء أرسل اليه سأل عنه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته يعلم خلفاءه ما جهلوا ويقومهم اذا زاغوا ويعزلهم اذا لم يستقيموا ولم يكونوا مع ذلك معصومين فعلم أنه لم يكن يجب عليه أن يولي المعصوم وأيضا فان هذا تكليف ما لا يمكن فان الله لم يخلق أحدا معصوما غير الرسول صلى الله عليه وسلم فلو كلف أن يستخلف معصوما لكلف ما لا يقدر عليه وفات مقصود الولايات وفسدت أحوال الناس في الدين والدنيا واذا علم أنه كان يجوز بل يجب أن يستخلف في حياته من ليس بمعصوم فلو استخلف بعد موته كما استخلف في حياته لاستخلف أيضا غير معصوم وكان لا يمكنه أن يعلمه ويقومه كما كان يفعل في حياته فكان أن لا يستخلف خيرا من أن يستخلف والامة قد بلغها أمر الله ونهيه وعلموا ما أمر الله به ونهى عنه فهم يستخلفون من يقوم بأمر الله ورسوله ويعاونونه على انعام القيام بذلك اذا كان الواحد لا يمكنه القيام بذلك فافاته من العلم بينه له من يعلمه وما احتاج اليه من القدرة عاونه عليه من يمكنه الاعانة وما خرج فيه عن الصواب أعادوه

(١) قوله لانه اما أن يقال يجب الخ كذا في النسخة وهو غير مستقيم ولعل فيه سقطا من النسخ ووجهه لانه اما أن يقال يجب أن لا يستخلف في حياته من ليس بمعصوم أولا يجب وحرر كتبه محججه



بعد وجوده ﷺ قلت ولقائل أن  
يقول هذا غاية أن يستلزم خطأهم  
في قولهم إن ما يقوم به من  
الحوادث لا يخلو منه ولا ريب أن  
أكثر الناس يخالفونهم في هذا  
ولا يقولون بدوام الحادث المعين  
فن قال بآيات الاستواء والنزول  
وغيرهما من الأفعال القائمة بذاته  
المتعلقة بمشيئته وقدرته لا يقول  
إن ذلك يدوم وكذلك أكثر القائلين  
بأن الله كلم موسى بنداء بصوت  
سمعه موسى والنداء بالصوت قائم  
بذات الله تعالى لا يقولون إن ذلك  
النداء بعينه دائم أبدا ونظائره كثيرة  
وإذا كان كذلك فيقال إما أن  
يكون بقاء الحادث الذي هو  
الحروف والأصوات ممكنا أو ممتنعا  
فإن كان ممكنا صح قول الكرامية  
وإن كان ممتنعا صح قول من  
ينازعهم في دوام الحادث ويقول  
أنه لا يبقى مع اتفاق الجميع على  
قيام الحوادث به وحينئذ فعلى  
التقديرين لا يلزم صحة قول المنازع  
التأني لقيام الحوادث به وأيضا  
فيقال قول القائل أنه يستحيل  
الجمع بين الحروف هو من موارد  
النزاع فذهب طوائف إلى إمكان  
اجتماعها من القائلين بتقديم  
الحروف والقائلين بحدوثها وهذا

(١) قوله هو اللائق به يعلم الخ فيه  
سقط ولعله لكونه لم يعلم الخ وحرر  
كتبه معجحه

اليه بحسب الامكان بقولهم وعملهم وليس على الرسول ما حلوه كما أنهم ليس عليهم ما حل  
فعلم أن ترك الاستخلاف من النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت أكمل في حق الرسول من  
الاستخلاف وأن من قاس وجوب الاستخلاف بعد الممات على وجوبه في الحياة كان من أجهل  
الناس وإذا علم الرسول أن الواحد من الأمة هو أحق بالخلافة كما كان يعلم أن أبا بكر هو أحق  
بالخلافة من غيره كان في دلالة اللامه على أنه أحق مع علمه بأهم يولونه ما يغنيه عن استخلافه  
لتكون الأمة هي القائمة بالواجب ويكون نوابها على ذلك أعظم من حصول مقصود الرسول وأما  
أبو بكر فلما علم أنه ليس في الأمة مثل عمر وخاف أن لا يولوه إذا لم يستخلفه لشدة فولاه هو كان ذلك  
هو المصلحة للأمة فالنبي صلى الله عليه وسلم علم أن الأمة يولون أبا بكر فاستغنى بذلك عن توليته مع  
دلالة لهم على أنه أحق الأمة بالتولية وأبو بكر لم يكن يعلم أن الأمة يولون عمر إذا لم يستخلفه أبو  
بكر فكان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم هو اللائق به لفضل علمه وما فعله صدق الأمة  
(١) هو اللائق به يعلم ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم (الوجه السادس) أن يقال هب أن  
الاستخلاف واجب فقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر على قول من يقول أنه استخلفه  
ودل على استخلافه على القول الآخر وقوله لأنه لم يعزله عن المدينة قلنا هذا باطل فإنه لما  
رجع النبي صلى الله عليه وسلم انعزل على بنفس رجوعه كما كان غيره ينعزل إذا رجع وقد  
أرسله بعده هذا إلى اليمن حتى وافاه بالموسم في حجة الوداع واستخلف على المدينة في حجة الوداع  
غيره أقرى النبي صلى الله عليه وسلم فيها مقبلا وعلى اليمن وهو خليفة بالمدينة ولا ريب أن  
كلام هؤلاء كلام جاهل بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم كما أنهم ظنوا أن عليا مازال خليفة  
على المدينة حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعلموا بعد ذلك أن عليا أرسله النبي صلى الله  
عليه وسلم سنة تسع مع أبي بكر لنبذ العهد وأمر عليه أبا بكر ثم بعد رجوعه مع أبي بكر أرسله  
إلى اليمن كما أرسل معاذا وأبا موسى ثم لما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع استخلف على  
المدينة غير علي ووافاه على بمكة ونحى النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فحرم بيده ثلثها ونحى على  
ثلثها وهذا كله معلوم عند أهل العلم منفق عليه بينهم وتواترت به الأخبار كأنك تراه بعينك  
ومن لم يكن له عناية بأحوال الرسول لم يكن له أن يتكلم في هذه المسائل الأصولية والخليفة  
لا يكون خليفة إلا مع غيب المستخلف وموته فالنبي صلى الله عليه وسلم إذا كان بالمدينة  
امتنع أن يكون له خليفة فيها كما أن سائر من استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع  
انقضت خلافته وكذلك سائر ولائها الامور إذا استخلف أحدكم على مصره في غيبه بطل  
استخلافه ذلك إذا حضر المستخلف ولهذا لا يصلح أن يقال إن الله يستخلف أحدا عنه فإنه حي  
قيوم مدبر لعباده منزعه عن الموت والنوم والغيبة ولهذا لما قالوا لا يكر ما خليفة الله قال لست  
خليفة الله بل خليفة رسول الله وحسي ذلك والله تعالى يوصف بأنه يخلف العبد كما قال  
صلى الله عليه وسلم اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل وقال في حديث الدجال  
والله خليفتي على كل مسلم وكل من وصفه الله بالخلافة في القرآن فهو خليفة عن مخلوق كان  
قبله كقوله ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد  
قوم نوح وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين  
من قبلهم وكذلك قوله إني جاعل في الأرض خليفة أي عن خلق كان في الأرض قبل ذلك كما

ذكره المفسرون وغيرهم وأما ما يظنه طائفة من الاتحادية وغيرهم أن الانسان خليفة الله فهذا جهل وضلال

(فصل) قال الرافضي الخامس ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا مبر المؤمنين أنت مني بمنزلة آخي ووصي وخلفي من بعدي وقاضي ديني وهو نص في الباب

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا الحديث فإن هذا الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم الحجة بمجرد اسنادها كما هو لا يصحها امام من أئمة الحديث وقوله رواه الجمهور أن أراد بذلك أن علماء الحديث يروونه في الكتب التي يحتج بها فيها مثل كتب البخاري ومسلم ونحوهما وقالوا أنه صحيح فهذا كذب عليهم وإن أراد بذلك أن هذا برويه مثل أبي نعيم في الفضائل والمغازي وخطيب خوارزم ونحوهم أو يروي في كتب الفضائل فجرد هذا ليس بحجة باتفاق أهل العلم في مسئلة فروع فكيف في مسئلة الامامة التي قد أقم عليها القيامة (الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث وقد تقدم كلام ابن حزم أن سائر هذه الاحاديث موضوعة يعلم ذلك من له أدنى علم بالاخبار ونقلها وقد صدق في ذلك فإن من له أدنى معرفة بصحيح الحديث وضعيفه يعلم أن هذا الحديث ومثله ضعيف بل كذب موضوع ولهذا لم يخرج أحد من أهل الحديث في الكتب التي يحتج بها فيها وانما يرويه من يرويه في الكتب التي يجمع فيها بين الغث والسمين التي يعلم كل عالم أن فيها ما هو كذب مثل كثير من كتب التفسير كتفسير النعلبي والواحدى ونحوهما والكتب التي صنفها في الفضائل من يجمع الغث والسمين لا سيما خطيب خوارزم فإنه من أروى الناس للكذوبات وليس هو من أهل العلم بالحديث ولا المغازي قال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات لما روى هذا الحديث من طريق أبي حاتم البستي حدثنا محمد بن سهل بن أيوب حدثنا عمار بن رجا حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا مطر بن ميمون الأسكافي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أخي ووزيري وخلفي في أهلي وخير من أترك بعدى يقضى ديني ويحجز موعدي على بن أبي طالب قال هذا حديث موضوع قال ابن حبان مطر بن ميمون يروي الموضوعات عن الأثبات لا تحل الرواية عنه رواه أيضا من طريق أبي أحمد بن عدي بنحو هذا اللفظ ومدار على عبيد الله بن موسى عن مطر بن ميمون وكان عبيد الله بن موسى في نفسه صدوقا روى عنه البخاري لكنه معروف بالشييع فكان تشبهه يروي عن غير الثقات ما يوافق هواه كما روى عن مطر بن ميمون هذا وهو كذب وقد يكون علم أنه كذب ذلك وقد يكون لهواه لم يبحث عن كذبه ولو بحث عنه لبين له أنه كذب هذا مع أنه ليس في اللفظ الذي رواه هؤلاء المحدثون وخلفي من بعدي وانما في تلك الطريق وخلفي في أهلي وهذا استخلاف خاص وأما اللفظ الذي رواه ابن عدي فإنه قال حدثنا ابن أبي سفيان حدثنا عدي بن سهل حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا مطر عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أخي وصاحبي وابن عمي وخير من أترك من بعدى يقضى ديني ويحجز موعدي ولا ريب أن مطرا هذا كذاب ولم يرو عنه أحد من علماء الكوفة مع روايته عن أنس فلم يرو عنه يحيى بن سعيد القطان ولا وكيع ولا ابن معاوية ولا أبو نعيم ولا يحيى بن آدم ولا أمثالهم مع كثرة من بالكوفة من الشيعة ومع أن كثيرا من عوامها يفضل عليا على عثمان ويروي حديثه أهل الكتب الستة حتى الترمذي وابن ماجه قد

قول السالمة وغيرهم من القائلين باجتماعها مع قدمها وقبول من قال باجتماعها مع حدوثها كالكرامية وقد قال بالاول طوائف من أهل الحديث والفقه والكلام من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وإذا كان هذا من موارد النزاع فإذا قال مثل هذا القائل نحن نعلم استحالة اجتماع الحروف كما نعلم استحالة اجتماع الضدين كالسواد والبياض قيل له فالذي تنصرهم أنت من الكلابية والاشعرية قالوا بان المعاني التي هي معاني الحروف المنتظمة هي معنى واحد في نفسه والامر والنهي والخبر صفات لموصوف واحد فالذي هو الامر هو الخبر والذي هو الخبر هو النهي وقالوا ان ذلك الواحد ان عبر عنه بالعربية كان قرآنا وان عبر عنه بالعبرية كان تورا وان عبر عنه بالسريانية كان انجيلا ولا ريب أن جمهور العقلاء من الاولين والآخرين القائلين بأن القرآن غير مخلوق والقائلين بأنه مخلوق يقولون ان فساد هذا القول معلوم بالضرورة من عدة أوجه منها كون الامر هو عين الخبر ومنها كون الخبر الخالق بمثل آية الكرسي هو الخبر عن المخلوق بمثل ثبت يدا أبي لهب ومنها كون معاني التوراة اذا عربت تكون معاني القرآن الى أمثال ذلك ولهذا لم يقل هذا



يرويان عن ضعفاء ولم يرووا عنه وانما روى عنه عبيد الله بن موسى لأنه كان صاحب هوى متشيعا فكان لاجل هواه يروى عن هذا ونحوه وان كانوا كذابين ولهذا لم يكتب أحد عن عبيد الله بن موسى بخلاف عبد الرزاق وذكر أحد أن عبيد الله كان يظهر ما عنده بخلاف عبد الرزاق ومما افتراه مطر هذا ما رواه أبو بكر الخطيب في تاريخه من حديث عبيد الله بن موسى عن مطر عن أنس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فرأى عليا مقبلا فقال أنا وهذا حجة الله على أمتي يوم القيامة قال ابن الجوزي هذا حديث موضوع والمتهم بوضعه مطر قال أبو حاتم يروى الموضوعات عن الأثبات لا تحل الرواية عنه (الوجه الثالث) أن دين النبي صلى الله عليه وسلم لم يقضه على بل في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة عندهم وودي على ثلاثين وسقما من شعير ابتاعها الأهل فهذا الدين الذي كان عليه يقضى من الرهن الذي رهنه ولم يعرف على النبي صلى الله عليه وسلم دين آخر وفي الصحيح عنه أنه قال لا يقسم ورتي دينار ولا درهم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة فلو كان عليه دين قضى مما تركه وكان ذلك مقدما على الصدقة كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي السادس حديث المؤاخاة روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يوم المباهلة وأخى بين المهاجرين والانصار وعلى واقف يراء ويعرفه ولم يؤاخ بينه وبين أحد فانصرف باكيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل أبو الحسن قالوا انصرف باكيا العين فقالت له فاطمة ما يبكيك قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار ولم يؤاخ بيني وبين أحد قالت لا يخزيك الله لعله انما أذخره لنفسه فقال بلال يا علي أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتني فقال ما يبكيك يا أبا الحسن فأخبره فقال انما أذخره لنفسى ألا يسرك أن تكون أخا نبيك قال بلى فأخذه بيده فأتني المنبر فقال اللهم هذا مني وأنا منه ألا انه مني بمنزلة هرون من موسى ألا من كنت مولاه فعلي مولاه فانهصرف فاتبه عمر فقال بخ بخ يا أبا الحسن أصبحت مولاي ومولى كل مسلم فالمؤاخاة تدل على الافضلية فيكون هو الامام

(والجواب) أولا المطالبة بتصحيح النقل فإنه لم يعرف هذا الحديث الى كتاب أصلا كما عاده يعزو وان كان عاده يعزو الى كتب لا تقوم بها الحجة وهنا أرسله ارسالا على عادة أسلافه شيوخ الرافضة يكذبون ويروون الكذب بلا اسناد وقد قال ابن المبارك الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء فاذا يسئل عن لقي (الثاني) أن هذا الحديث موضوع عند أهل الحديث لا يرتاب أحد من أهل المعرفة بالحديث أنه موضوع وواضعه جاهل كذب كذبا طاهرا مكشوفاً يعرف أنه كذب من له أدنى معرفة بالحديث كما سيأتي بيانه (الثالث) أن أحاديث المؤاخاة على كلهما موضوعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخ أحد ولا أخى بين مهاجري ومهاجري ولا بين أبي بكر وعمر ولا بين أنصاري وأنصاري ولكن أخى بين المهاجرين والانصار في أول قدومه المدينة وأما المباهلة فكانت لما قدم وفد نجران سنة تسع أو عشر من الهجرة (الرابع) أن دلائل الكذب على هذا الحديث بينة منها أنه قال لما كان يوم المباهلة وأخى بين المهاجرين والانصار والمباهلة كانت لما قدم وفد نجران الانصاري وأنزل الله سورة آل عمران وكان ذلك في آخر الامر سنة عشر أو سنة تسع لم يتقدم على ذلك باتفاق الناس والنبي صلى الله عليه وسلم

القول من طوائف المسلمين ولا غير المسلمين الا ابن كلاب ومن اتبعه وهذا القول يتضمن أن تكون المعاني المتنوعة معنى واحدا ولو قال ان المعاني التي للحروف يمكن اجتماعها في زمن واحد كان أقرب الى المعقول من كونها معنى واحدا ولو قال قائل ان الحروف المجتمعة هي حرف واحد في الحقيقة وانما الحروف المتفرقة صفات للحرف لا أقسام له كان هذا شبيها بقول من يقول ان تلك المعاني المتنوعة معنى واحد وذلك انه من المعلوم بالاضطرار أن الحروف المنتظمة مطابقة لمعانيها المدلول عليها بها تحدث بحدوثها في نفس المتكلم واذا قال القائل ان الحروف متضادة يمتنع اجتماع اثنين في محل واحد أمكن أن يقال ان المعاني متضادة يمتنع اجتماع اثنين في محل واحد فان غاية ما يقال ان محل المعاني واحد بخلاف محل الحروف فإنه متعدد لكن تعدد المحل واتحاده لا ينفي التضاد فان المثليين متضادان وان كانا متمثلين في الحقيقة والمحل فالباء والهاء متضادان أعظم من تضاد الباء والحاء اذ الحرفان اللذان يتعدد محلها يمكن اجتماعهما بخلاف ما يتحد محلهاما والضدان انما يمتنع اجتماعهما في محل واحد لا في محلين فاذا قدر أن الحروف لا تكون الا في محل واحد

وسلم لم يباهل النصارى لكن دعاهم الى المباحلة فاستنظروا حتى يشتوروا فلما اشتوروا قالوا  
هو نبي وما يباهل قوم نبيا الاستؤصالوا فأقروا له بالجزية ولم يباهلوا وهم أول من أقر بالجزية من  
أهل الكتاب وقد اتفق الناس على أنه لم يكن في ذلك اليوم مؤاخاة (الخامس) أن المؤاخاة  
بين المهاجرين والانصار كانت في السنة الاولى من الهجرة في دار بني النجار وبين المباحلة وذلك  
عدة سنين (السادس) أنه قد آ بين المهاجرين والانصار والنبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
كلاهما من المهاجرين فلم يكن بينهما مؤاخاة بل آخي بين علي وسهل بن خنيفة فعلم أنه لم يؤاخ عليا  
وهذا يوافق ما في الصحيحين من أن المؤاخاة إنما كانت بين المهاجرين والانصار لم تكن بين  
مهاجري ومهاجري (السابع) أن قوله أما ترضى أن تكون مني بغيره هرون من موسى إنما  
قاله في غزوة تبوك مرة واحدة لم يقل ذلك في غير ذلك المجلس أصلا باتفاق أهل العلم بالحديث  
وأما حديث المؤاخاة فالذين يروونه ذكروا أنه قاله بغير خم مرة واحدة لم يكرر في غير ذلك  
المجلس أصلا (الثامن) أنه قد تقدم الكلام على المؤاخاة وأن فيها عموما واطلاقا لا يقتضي  
الافضية والامامة وأن ما ثبت للصديق من الفضيلة لا يشركه فيه غيره كقوله لو كنت متخذا  
خليلا من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلا واخبره أن أحب الرجال اليه أبو بكر وشهادة  
الصحابة أنه أحبهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما بين أن الاستدلال بما روي  
من المؤاخاة باطل نقلا ودلالة (التاسع) أن من الناس من يظن أن المؤاخاة وقعت بين  
المهاجرين بعضهم مع بعض لانه روي فيها أحاديث لكن الصواب المقطوع به أن هذا لم يكن وكل  
ما روي في ذلك فاه باطل إما أن يكون من رواية من يتعمد الكذب وإما أن يكون أخطأ فيه  
ولهذا لم يخرج أهل الصحيح من ذلك شيئا وهذه الامور يعرفها من كان له خبرة بالأحاديث الصحيحة  
والسير المتواترة وأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وسبب المؤاخاة وفائدتها ومقصودها وأنهم  
كانوا يتوارثون بذلك فآخي النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار كما آخي بين سعد بن  
الربيع وعبد الرحمن بن عوف وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء ليعقد الصلة بين المهاجرين  
والانصار حتى أنزل الله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وهي المخالفة التي  
أنزل الله فيها والذين عاهدتكم فأتوهم نصيبهم وقد تنازع الفقهاء هل هي محكمة يورث بها  
عند عدم النسب أولا يورث بها على قولين همار وإتان عن أحمد الاول مذهب أبي حنيفة  
والثاني مذهب مالك والشافعي

(فصل) قال الرافضي السابع ما رواه الجمهور كافة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لما حاصر خيبر تسعاً وعشرين ليلة وكانت الراية لأبي بكر المؤمنين على فلحقه رمد أعجزه عن الحرب  
وخرج مرحب يتعرض للحرب فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال له خذ الراية  
فأخذها في جمع من المهاجرين ولم ينف شيئا ورجع منهزما فلما كان من الغد تعرض لها عمر  
فسار غير بعيد ثم رجع يخبر أصحابه فقال النبي صلى الله عليه وسلم جئوني بعلي فقبل انه أرمده  
فقال أروني به أروني رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ليس بفرار جثاوا على فتغل في يده  
ومسحها على عينه ورأسه فبرأ فأعطاه الراية ففتح الله على يديه وقتل مرحب ووصفه عليه  
السلام بهذا الوصف يدل على انتفائه عن غير وهو يدل على أفضليته فيكون هو الامام  
(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتصحيح النقل وأما قوله رواه الجمهور فان الثقات  
الدين رويهم لم يرووه هكذا بل الذي في الصحيح أن عليا كان غائبا عن خيبر لم يكن حاضرا فيها تخلف



ومؤيد مقتضاها لكن علم القلوب  
بمقتضى الآيات والعلامات لا يجب  
أن يقف على هذا القياس بل تعلم  
موجبها ومقتضاها وان لم يخطر لها  
ان كل ممكن فانه لا يترجح أحد  
طرفيه على الآخر الا بمرجح أو  
لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح  
ومن هنا ينبغي لك أن ما تنازع فيه  
طائفة من النظار وهو أن مسألة  
الافتقار الى الصانع هل هو الحدوث  
أو الامكان أو مجموعهما لا يحتاج  
اليه وذلك أن كل مخلوق فنفسه  
وذاته مفتقرة الى الخالق وهذا  
الافتقار وصفه لازم ومعنى هذا  
أن حقيقته لا تكون موجودة الا  
بخالق يخلقه فان شهدت حقيقة  
موجودة في الخارج علم أنه لا بد لها  
من فاعل وان تصورت في العقل علم  
أنها لا توجد في الخارج الا بفاعل  
ولو قدر أنها تصور تصور مطلقا  
علم أنها لا توجد الا بفاعل وهذا  
يعلم بنفس تصورهما وان لم يشعر  
القلب بكونها حادثا أو ممكنة وان  
كان كل من الامكان والحدوث  
دليلا أيضا على هذا الافتقار لكن  
الحدوث يستلزم وجودها بعد  
العدم وقد علم أنها لا توجد الا  
بفاعل والامكان يستلزم أنها  
لا توجد الا بوجد وذلك يستلزم اذا  
وجدت أن تكون بوجد وهي من  
حيث هي هي وان لم تدرج تحت  
وصف كلى يستلزم الافتقار الى  
الفاعل أى لا تكون موجودة الا  
بالفاعل ولا تدوم وتبقى الا بالفاعل

ونحوه مما أنكر على ابن عقيل فانه كان فاضلا ذكيا وكان تتلون آراؤه في هذه المواضع ولهذا  
يوجد في كلامه كثير مما يوافق فيه قول المعتزلة والجهمية وهذا من ذلك وكذلك أبو المعالي بنى  
هذا على أصل الجهمية الذي وافقهم فيه الاشعري ومن وافقه كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي  
يعلى وغيرهما أن الله لا يحب ذاته وينعون أن الخلاف في ذلك مع الصوفية وهذا القول من  
بقايا أقوال جهنم بن صفوان وأول من عرف في الاسلام أنه أنكر أن الله يحب أو يحب الجهم  
ابن صفوان وشيخه الجعد بن درهم وكذلك هو أول من عرف أنه أنكر حقيقة تكليم الله لموسى  
وغيره وكان جهنم ينقى الصفات والاسماء ثم انتقل بعد ذلك الى المعتزلة وغيرهم فنضوا الصفات  
دون الاسماء وليس هذا قول أحد من سلف الامة وأئمتهم بل كلهم متفقون على أن الله يستحق  
أن يحب وليس شيء أحق بأن يحب من الله سبحانه بل لا يصلح أن يحب غيره الا لاجله وكل ما يحبه  
المؤمن من طعام وشراب ولباس وغير ذلك لا ينبغي أن يفعله الا لبيته عين به على عبادته سبحانه  
المتضمنة لمحبه فان الله انما خلق الخلق لعبادته وخلق فيهم الشهوات ليتماولوا ما يستعينون به  
على عبادته ومن لم يعبد الله فانه فاسد هالك والله لا يغفر أن يشرك به فيعبد معه غيره فكيف بمن  
عطل عبادته فلم يعبد الله البتة كفر عوان وأمثاله وقد قال تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر  
مادون ذلك لمن يشاء والتعطيل ليس دون الشرك بل أعظم منه فالمستكبرون عن عبادته  
أعظم جرما من الذين يعبدونه ويعبدون معه غيره وهو لا يغفر لهم فأولئك أولى وما من مؤمن  
الا وفي قلبه حب الله ولو أنكر ذلك بلسانه وهؤلاء الذين أنكروا محبته من أهل الكلام وهم  
مؤمنون لو رجعوا الى فطرتهم التي فطرهم واعلموا واعتبروا أحوال قلوبهم عند عبادته لوجدوا في  
قلوبهم من محبته ما لا يعبر عن قدره وهم من أكثر الناس نظرا في العلم به وبصفاته وذكره وذلك  
كله من محبته والا فلا لا يجب لا تحرص النفوس على ذكره الا لعل حاجته به ولهذا يقال  
من أحب شيئا أكثر من ذكره والمؤمن يحب نفسه محتاجة الى الله في تحصيل مطالبه ويحب  
في قلبه محبة الله غير هذا فهو محتاج الى الله من جهة أنه ربه ومن جهة أنه إله قال تعالى  
اياك نعبد واياك نستعين فلا بد أن يكون العبد عابدا لله ولا بد أن يكون مستعينا به ولهذا  
كان هذا فرضا على كل مسلم أن يقوله في صلاته وهذه الكلمة بين العبد وبين الرب وقد روى  
الحسن البصري رحمه الله ان الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب جمع سرها في الاربعة وجمع سر  
الاربعة في القرآن وجمع سر القرآن في الفاتحة وجمع سر الفاتحة في هاتين الكلمتين اياك نعبد  
واياك نستعين ولهذا اتناها الله في كتابه في غير موضع من القرآن كقوله فاعبدوه وتوكل عليه  
وقوله عليه توكلت واليه أنيب وقوله عليه توكلت واليه متاب وقوله ومن يتق الله يجعل له مخرجا  
ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه وأمثال ذلك وهم يتأولون محبته على  
محبة عبادته وطاعته فيقال لهم فيمنع في الفطرة أن يحب الانسان طاعة مطاع وعبادته الا أن  
يكون محبته والا فلا لا يجب لنفسه لا يجب الانسان لاطاعته ولا عبادته ومن كان انما يحب  
الطاعة والعبادة للعوض المخلوق فهو لا يحب الا ذلك العوض ولا يقال ان هذا يحب الله ألا ترى  
أن الكافر والظالم ومن يبغضه المؤمن قد يستأجر المؤمن على عمل يعمله فيعمل المؤمن لاجل  
ذلك العوض ولا يكون المؤمن محبا للكافر ولا للظالم اذا عمل له بعوض لانه ليس ممتسوده الا  
العوض فمن كان لا يريد من الله الا العوض على عمله فانه لا يحبه قط الا كما يحب الفاعل لمن يستأجره  
ويعطيه العوض على عمله فان كل محبوب إما أن يحب لنفسه وإما أن يحب لغيره فما أحب لغيره  
فالمحبوب في نفس الامر هو ذلك الغير وأما هذا فاعنا أحب لكونه وسيلة الى المحبوب والوسيلة قد

ثم عمر وقد تقدم نقل البخاري عن علي هذا الكلام والشيعة الذين محبوبوا عليا كانوا يقولون ذلك وواتر ذلك عن علي من نحو ثمانين وجها وهذا مما يقطع به أهل العلم ليس هذا مما يخفى على من كان عارفا بأحوال الرسول والخلفاء

(فصل) قال الرافضي الثامن خبر الطائر روى الجمهور كافة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بطائر فقال اللهم ائتني بأحب خلقك إلي يا كل معي من هذا الطائر فجاء علي فدق الباب فقال أنس إن النبي صلى الله عليه وسلم لم على حاجته فرجع ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم كما قال أولا فدق الباب فقال أنس ألم أقل لك أنه على حاجته فانصرف فعاد النبي صلى الله عليه وسلم فعاد علي فدق الباب أشد من الأولتين فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فأذن له بالدخول وقال ما أبطأ عني قال جئت فردني أنس ثم جئت فردني ثم جئت فردني الثالثة فقال يا أنس ما جئت على هذا فقال رجوت أن يكون الدعاء لا نصار فقال يا أنس أوفى الأنصار خير من علي أوفى الأنصار أفضل من علي فإذا كان أحب الخلق إلى الله وجب أن يكون هو الإمام (والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتصحيح النقل وقوله روى الجمهور كافة كذب عليهم فإن حديث الطائر يرويه أحد من أصحاب الصحيح ولا يصححه أئمة الحديث ولكن هو مروي ببعض الناس كرواه أمثاله في فضل غير علي بل قد روي في فضائل معاوية أحاديث كثيرة وصنف في ذلك مصنفات وأهل العلم بالحديث لا يعجبون لاهذا ولا هذا (الثاني) أن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل قال أبو موسى المديني قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطائر للاعتبار والمعرفة كالحاكم البساطوري وأبي نعيم وابن مردويه وسئل الحاكم عن حديث الطائر فقال لا يصح هذا مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع وقد طلب منه أن يروي حديثا في فضل معاوية فقال ما يحب من قلبي ما يحب من قلبي وقد ضرب بوه على ذلك فلم يفعل وهو يروي في الأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعه عند أئمة الحديث كقوله يقتال الناكثين والعاثيين والمارقين لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثاله لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر ولا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما بل غاية التشيع منهم أن يفضله على عثمان أو يحصل منه كلام أو اعراض عن ذكر محاسن من قاتله ومحذور ذلك لأن علماء الحديث قد عصمهم وقدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين ومن ترفض ممن له نوع اشتغال بالحديث بأن عقده وأمثاله فهذا غاية ما يروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما وافر من فضائل الشيخين فانه باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صح في فضائل علي وأصح وأصرح في الدلالة وأحمد بن حنبل لم يقل أنه صح لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره بل أحد أجل من أن يقول مثل هذا الكذب بل نقل عنه أنه قال روى له ما لم يرو لغيره مع أن في نقل هذا عن أحد كلام الناس هذا موضعه (الثالث) أن كل الطير ليس فيه أمر عظيم يناسب أن يحى وأحب الخلق إلى الله ليا كل منه فان اطعمام الطعام مشروع للبر والفاجر وليس في ذلك زيادة وقرينة عند الله لهذا الآكل ولا معونة على مصلحه دين ولا دنيا فأى أمر عظيم هنا يناسب جعل أحب الخلق إلى الله يفعل (الرابع) أن هذا الحديث يناقض مذهب الرافضة فاهم يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يعلم أن عليا أحب الخلق إلى الله وأنه جعله خليفة من بعده وهذا الحديث يدل على أنه ما كان يعرف أحب الخلق إلى الله

حقيقته قال وعلى هذا فلا يخفى اندفاع ما استبعدوه من اتحاد الخبر واختلاف الخبر واتحاد الأمر واختلاف الأمور وكذلك اختلاف الأمر والخبر مع اتحاد صفة الكلام قال فان قيل اذا قلتم بان الكلام فضائية واحدة وان اختلاف العبارات عنها بسبب المتعلقات الخارجة فلم لا يجوزم أن تكون الارادة والقدرة والعلم وباقي الصفات راجعة الى معنى واحد ويكون اختلاف التعبيرات عنه بسبب المتعلقات لا بسبب اختلافه في ذاته وذلك بأن يسمى ارادة عند تعلقه بالانصيص وقدرة عند تعلقه بالايحاد وهكذا سائر الصفات وان جاز ذلك فلم لا يجوز أن يعود ذلك كله الى نفس الذات من غير احتياج الى الصفات وقال أجاب الأصحاب عن ذلك بأنه يمنع أن يكون الاختلاف بين القدرة والارادة بسبب المتعلقات والمتعلقات اذا القدرة معنى من شأنه تأتي الاتحادية والارادة معنى من شأنه تأتي تخصص الحوادث بحال دون حال وعند اختلاف التأثيرات لا بد من الاختلاف في نفس المؤثر وهذا اختلاف الكلام فان تعلقاته بمتعلقاته لا توجب أثرا فضلا عن كونه مختلفا قال وفيه نظرو ذلك أنه وان سلم امتناع صدور الآثار المختلفة عن المؤثر الواحد مع امكان النزاع فيه فهو موجب



للاختلاف في نفس القدرة وذلك لان القدرة مؤثرة في الوجود والوجود عند أصحابنا نفس الذات لانه زائد عليها والا كانت الذوات ثابتة في العدم وذلك مما لا نقول به واذا كان الوجود هو نفس الذات فالذوات مختلفة فتأثير القدرة في آثار مختلفة فيسلم ان تكون مختلفة كما قررناه وليس كذلك وأيضا فان ما ذكرناه من الفرق وان استمر في القدرة والارادة فغير مستمر في باقي الصفات كالعلم والحياة والسمع والبصر لعدم كونها مؤثرة في أثرها قال والحق ما أورده من الاشكال على القول باتحاد الكلام وعود الاختلاف الى التعلقات والمتعلقات مشكل وعسى أن يكون عند غيره حيلة ولعسر جوابه فرب بعض أصحابنا الى القول بان كلام الله القائم بذاته خمس صفات مختلفة وهي الأسم والنهي والخبر والاستخبار والنداء هذا كلامه فيقال قول القائل ان الكلام خمس صفات أو سبع أو تسع أو غير ذلك من العدد لا يزيل ما تقدم من الامور الموجبة تعدد الكلام وقد رأيت انه يلزم من قال باتحاد معنى الكلام اتحاد الصفات كلها ثم رفعها بالكلية وجعلها نفس الذات وهذا يعود الى قول القائلين بان الوجود واحد ولا يميزون بين الواحد بالعين والواحد بالنوع وذلك لانه من جواز على الحقائق المتنوعة أن

(الخامس) أن يقال اما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف أن عليا أحب الخلق الى الله أو ما كان يعرف فان كان يعرف ذلك كان يمكنه أن يرسل يطلبه كما كان يطلب الواحد من الصحابة أو يقول اللهم اثنني على فانه أحب الخلق اليك فأى حاجة الى الدعاء والابهام في ذلك ولو سمي عليا لاستراح أنس من الرجاء بالباطل ولم يعلق الباب في وجهه على وان كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف ذلك بطل ما يدعونه من كونه كان يعرف ذلك ثم ان في لفظه أحب الخلق اليك والى فكيف لا يعرف أحب الخلق اليه (السادس) أن الاحاديث الثابتة في الصحاح التي أجمع أهل الحديث على صحتها وتلقاها بالقبول تناقض هذا فكيف تعارض بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصححه بين هذا الكل متأمل ما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من فضائل القوم كما في الصحيحين أنه قال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً وهذا الحديث مستفيض بل متواتر عند أهل العلم بالحديث فانه قد أخرج في الصحاح من وجوه متعددة من حديث ابن مسعود وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير وهو صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الارض أحد أحب اليه من أبي بكر فان الخلقة هي كمال الحب وهذا لا يصلح الا لله فاذا كانت ممكنة ولم يصلح لها الا أبو بكر علم أنه أحب الناس اليه وقوله في الحديث الصحيح لما سئل أي الناس أحب اليك قال عائشة قيل من الرجال قال أبوها وقول الصحابة أنت خيرنا وسيدنا وأحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله عمر بين المهاجرين والانصار ولا ينكر ذلك منكر وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم محبته تابعة لمحبة الله وأبو بكر أحبهم الى الله تعالى فهو أحبهم الى رسوله وانما كان كذلك لانه أتقاهم وأكرمهم وأكرم الخلق على الله تعالى أتقاهم بالكتاب والسنة وانما كان أتقاهم لان الله تعالى قال وسيجنبها الأتقي الذي يؤتي ماله يتركى وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى وأئمة التفسير يقولون انه أبو بكر ونحن نبين صحة قولهم بالدليل فنقول الأتقي قد يكون نوعا وقد يكون شخصا وادا كان نوعا فهو يجمع أشخاصا فان قيل اسمهم ليس فيهم شخص هو أتقي كان هذا باطلا لانه لا شك أن بعض الناس أتقي من بعض مع أن هذا خلاف قول أهل السنة والشيعة فان هؤلاء يقولون ان أتقي الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الامة هو أبو بكر وهؤلاء يقولون هو علي وقد قال بعض الناس هو عمر ويحكى عن بعض الناس غير ذلك ومن توقف أو شك لم يقل انهم مستوون في التقوى فاذا قال انهم متساوون في الفضل فقد خالف اجماع الطوائف فتعين أن يكون هنا أتقي وان كان الأتقي شخصا فاما أن يكون أبا بكر أو عليا فانه اذا كان اسم جنس يتناول من دخل فيه فهو النوع وهو القسم الاول أو معيناً غيرهما وهذا القسم منتف باتفاق أهل السنة والشيعة وكونه عليا باطل أيضا لانه قال الذي يؤتي ماله يتركى وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى وهذا الوصف منتف في علي لوجوه أحدها أن هذه السورة مكية بالاتفاق وكان علي فقيرا عاكفا في عيال النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن له مال يتفق منه بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ضمه الى عياله لما أصابت أهل مكة سنة الثاني أنه قال وما لأحد عنده من نعمة تجزى وعلى كان للنبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة تجزى وهو احسانه اليه لما ضمه الى عياله بخلاف أبي بكر فانه لم يكن عنده نعمة دينوية لكن له عنده نعمة الدين وتلك لا تجزى فان أجز النبي صلى الله عليه وسلم فمما على الله لا يقدر أحد يحز به فنعمة النبي صلى الله عليه وسلم عند

أبي بكر دينية لا تجزى ونعمته عند علي دنوية تجزى ودينية وهذا الأتقى ليس لأحد عنده نعمة تجزى وهذا الوصف لأبي بكر ثابت دون علي فإن قيل المراد أنه أنفق ماله لوجه الله لاجراء لمن أنعم عليه وإذا قدر أن شخصاً أعطى من أحسن إليه جزاء وأعطى شيئاً آخر لوجه الله كان هذا مما ليس لأحد عنده من نعمة تجزى قيل هب أن الأمر كذلك لكن علي لو أنفق لم ينفق إلا فيما يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم والنبي له عند نعمة تجزى فلا يخلص انفاقه عن المجازاة كما يخلص انفاق أبي بكر وعلي أتقى من غيره ولكن أبا بكر أكمل في وصف التقوى مع أن لفظ الآية أنه ليس عنده قط لمخلوق نعمة تجزى وهذا وصف من يحازي الناس على إحسانهم إليه فلا يبقى لمخلوق عليه ممة وهذا الوصف منطبق على أبي بكر انطباقاً لا يساويه فيه أحد من المهاجرين فإنه لم يكن في المهاجرين عمر وعثمان وعلي وغيرهم رجل أكثر إحساناً إلى الناس قبل الإسلام وبعده بنفسه وماله من أبي بكر كان مؤلفاً محبباً يعاون الناس على مصالحهم كما قال فيه ابن الدغنة سيد القارة لما أراد أن يخرج من مكة مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا يخرج فانك تحمل الكل وتقري الضيف وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق وفي صحيح الحديث لما قال لعروة بن مسعود امصص نظر اللان أنحن نفر عنه ونذعه قال لأبي بكر لو لا يدلك عندي لم أجرك بها لأجبتك وما عرف قط أن أحداً كانت له يد علي أبي بكر في الدنيا لا قبل الإسلام ولا بعده فهو أحق الصحابة وماله من نعمة تجزى فكان أحق الناس بالدخول في الآية وأما علي رضي الله عنه فكان للنبي صلى الله عليه وسلم عليه نعمة دنوية وفي المسند لأحمد أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه كان يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد ناولني إياه ويقول إن خليلي أمرني أن لا أمال الناس شيئاً وفي المسند والترمذي وأبي داود حديث عمر قال عمر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً فحثت نصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لأهلك فقلت مثله قال وأني أبو بكر بكل ما عنده فقال ما أبقيت لأهلك قال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لأسأبقت إلى شيء أبداً فأبو بكر رضي الله عنه جاء بماله كله ومع هذا فلم يكن يأكل من أحد لا صدقة ولا صلة ولا نذراً بل كان يتجروياً كل من كسبه ولما رآه الناس واشتغل عن التجارة بعمل المسلمين كل من مال الله ورسوله الذي جعله الله له لم يأكل من مال مخلوق وأبو بكر لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعطيه شيئاً من الدنيا يخصه به بل كان في المغازي كواحد من الناس بل يأخذ من ماله ما ينفقه على المسلمين وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم وما عرف له أنه أعطاه عمالة وقد أعطى علياً من النخلة وكان يعطي المؤلفة فلو بهم من الطلقاء وأهل نجد والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار لا يعطيهم كما فعل في غنائم حنين وغيرها ويقول اني لأعطي رجلاً وأدع رجلاً والذي أدع أحب إلي من الذي أعطى أعطى رجلاً للماني فلو بهم من الجزع والهلع وأكل رجلاً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير ولما بلغه عن الانصار كلام سألهم عنه فقالوا يا رسول الله أما ذروا الرأي منا فلم يقولوا شيئاً وأما أناس منا حديثه أسنانهم فقالوا يغفر الله لرسول الله يعطي قريشاً ويتركنا وسيفنا نقطر من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واني أعطى رجلاً حديثي عهد بكفر أنا لفهم أفلا ترضون أن يذهب الناس بالاموال وترجعوا إلى رجالكم رسول الله فوالله لما تلبون به خير مما ينقلبون به قالوا بلى يا رسول الله قدر ضيقنا قال فانكم ستجدون بعدى أثره شديدة فأصبر واحتق تلفوا الله ورسوله على الخوض

تكون شيئاً واحداً فلا فرق بين هذا وهذا وذلك من جنس من يقول إن العالم هو العلم والعلم هو القدرة ولهذا كان متمسكاً هؤلاء النفاة إلى أن يجعلوا الوجه هو الذي هو نوع واحد واحد بالعين فيجمعون وجود الخالق هو عين وجود المخلوقات ووجود زيد هو عين وجود عمرو ووجود الجنة هو عين وجود النار ووجود الماء هو عين وجود النار ومنشأ ضلال هؤلاء كلهم أنهم يأخذون القدر المشترك بين الاعيان وهو الجنس العمومي فيجدونه واحداً في الذهن فيظنون أن ذلك هو وحدة عينية ولا يميزون بين الواحد بالجنس والواحد بالعين وأن الجنس العام المشترك لا وجود له في الخارج وإنما يوجد في الاعيان المتميزة ولهذا شبه بعض أهل زماننا الكلام في أنه جلس واحد مع تعدد أنواعه بالروح الواحد ودعى قوله لا يسبق في الخارج كلام أصلاً ولو اهتدى لعلم أن هذا الكلام ليس هذا الكلام كما أن هذه الحركة ليست هذه الحركة وأن اشتراك أنواع الكلام في الكلام كاشتراك أنواع الحركة في الحركة بل اختلاف أنواع الكلام أعظم من اختلاف أنواع الحركات من بعض الوجوه والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن يقال من جواز أن تكون القدرة والارادة والعلم حقيقة واحدة كما أن الطلب والخبر



آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح لاحد طرفي الامكان (قلت) وهذا الطريق الثاني لم يسلكه الاوائل وانما سلكه ابن سينا ومن وافقه ولكن الشهورستاني وأمثاله لا يعرفون مذهب أرسطو والاولاء اذ كان عمدهم فيما ينقلونه من الفلسفة على مذهب ابن سينا (قال) ويدعي كل واحد من جهة الاستدلال ضرورة وبديهية (قال) وأنا أقول ما شهد به الحدوث أو دل عليه الامكان بعد تقديم المقدمات دون ما شهدت به الفطرة الانسانية من احتياجه في ذاته الى مدبر هو متممى مطلب الحاجات يرغب اليه ولا يرغب عنه ويستغنى به ولا يستغنى عنه ويتوجه اليه ولا يعرض عنه ويفزع اليه في الشدائد والمهمات فان احتياجه نفسه أوضح من احتياجه الممكن الخارج الى الواجب والحادث الى المحدث وعن هذا المعنى كانت تعريفات الحق سبحانه في التنزيل على هذا المنهاج أم من يجيب المضطر اذا دعاه أم من ينجيكم من ظلمات البر والبحر أم من يرزقكم من السماء والارض أم من يبدأ الخلق ثم يعيده وعلى هذا المعنى قال النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله العباد على معرفته فاجتالهم الشياطين عنها (قلت) لفظ الحديث في الصحيح يقول الله خلق عباده خنفاء فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحلوا لهم وأمرهم

لمحبوب وقد بسطنا الكلام في حقائق هذه الكلمات في مواضع متعددة واذا كان العباد يحمدونه ويتنون عليه ويحبونه وهو سبحانه أحق بحمد نفسه والتنا على نفسه والمحبة لنفسه كما قال أفضل الخلق لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلا ثناء من مثن أعظم من ثناء الرب على نفسه ولا ثناء الا بحب ولا حب من محبوب لمحبوب أعظم من محبة الرب لنفسه وكل ما يحبه من عباده فهو تابع لحبه لنفسه فهو يحب المقسطين والمحسنين والصابرين والمؤمنين ويحب التوايين ويحب المتطهرين ويفرح بتوبة التائبين كل ذلك تابع لمحبة نفسه فان المؤمن اذا كان يحب ما يحبه من المخلوقات لله فيكون حبه الرسول والصالحين تبعاً لمحبة الله فكيف الرب تعالى فيما يحبه من مخلوقاته انما يحبه تبعاً لمحبة نفسه وخلق المخلوقات لحكمته التي يحبها فما خلق شيئاً الا لحكمة وهو سبحانه قد قال أحسن كل شيء خلقه وقال صنع الله الذي أتقن كل شيء وليس في أسمائه الحسنى الا اسم يمدح به ولهذا كانت كمالها حسنى والحسنى خلاف السوأى فكلها حسنة والحسن محبوب ممدوح فالمقصود بانخلق ما يحبه ويرضاه وذلك أمر ممدوح ولكن قد يكون من لوازم ذلك ما يرده لانه من لوازم ما يحبه ووسائله فان وجود المزموم بدون اللازم ممتنع كما يتنع وجود العلم والارادة بالاحياء ويمتنع وجود المولود مع كونه مولوداً بلا ولادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الاستفتاح والخير بيدك والشر ليس اليك وقد قيل في تفسيره لا يتقرب به اليك بناء على أنه الاعمال المنهى عنها وقد قيل لا يضاف اليك بناء على أنه المخلوق والشر المخلوق لا يضاف الى الله مجرداً عن الخير وانما يذكر على أحد وجوه ثلاثة إمامع اضافته الى المخلوق كقوله من شر ما خلق وإمامع حذف الفاعل كقول الجن وأنا لا ندري أشر أريد عني في الارض أم أراد بهم ربهم رشداً ومنه في الفاتحة صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر الانعام مضافاً اليه وذكر الغضب محذوفاً فاعله وذكر الضلال مضافاً الى العبد وكذلك قوله واذا مرضت فهو يشفين وإما ان يدخل في العموم كقوله خالق كل شيء ولهذا اذا ذكر باسمه الخاص قرن بالخير لقوله في أسمائه الحسنى الضار النافع المعطى المانع الخافض الرافع المعز المذل فجمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته وانه وحده يفعل جميع هذه الاشياء ولهذا لا يدعى بأحد الاسمين كالضار والنافع والخافض والرافع بل يذكران جميعاً ولهذا كان كل نعمة منه فضلاً وكل نقمة منه عدلاً وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين الله ملائ لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار أرايت ما أنفق منذ خلق السموات والارض فانه لم يغيض ما في يمينه والقسط بيده الاخرى بخفض ويرفع فالاحسان بيده اليمنى والعدل بيده الاخرى وكذا بيده يمين مباركة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكذا بيده يمين الذين يعدلون في أهلهم وما ولوا ولبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أنه سبحانه اذا خلق ما يغيضه ويكرهه لحكمة يحبها ويرضاها فهو مريد لكل ما خلقه وان كان بعض مخلوقاته انما خلقه لغيره وهو يغيضه ولا يحبه وهذا الفرق بين المحبة والمشيئة هو مذهب السلف وأهل الحديث والفقهاء وأكثرت كل من أهل السنة كالحنفية والكرامية والمتقدمين من الحنبلية والمالكية والشافعية كاذكراً أبو بكر عبد العزيز في كتاب المقنع وهو أحد قولي الأشعري وعليه اعتمد أبو الفرج ابن الجوزي ورجحه على قول من قال لا يحب الفساد للمؤمن أو لا يحبه ديناً وذكر أبو المعالي أن هذا قول السلف وان أول من جعلها مسواة من أهل الانبيات هو أبو الحسن والذين قالوا هذا من متأخري المالكية والشافعية والحنبلية كآبي المعالي

مؤمن بعدي وقال في حقه ان عليا مني وأمانه أولى بكل مؤمن ومؤمنة فيكون علي وحده هو الامام لذلك وهذه نصوص في الباب

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة باسناده وبيان صحته وهو لم يعزه الى كتاب على عادته فأما قوله رواه الجمهور فكذب فليس هذا في كتب الاحاديث المعروفة لا الصحاح ولا المسند ولا السنن وغير ذلك فان كان رواه بعض حاطبي الليل كما يروي أمثاله فاعلم مثل هذا ليس بحجة يجب اتباعها باتفاق المسلمين والله تعالى قد حرم علينا الكذب وأن نقول عليه ما لا نعلم وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (الوجه الثاني) أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكل من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب موضوع لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث في كتاب يعتمد عليه لا الصحاح ولا السنن ولا المسند المقبولة (الثالث) أن هذا مما لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم فان قائل هذا كاذب والنبي صلى الله عليه وسلم منزّه عن الكذب وذلك أن سيد المرسلين وامام المتقين وقائد الغر المحجلين هو رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين فان قيل علي هو سيدهم بعده قيل ليس في لفظ الحديث ما يدل على هذا بل هو مناقض لهذا لان أفضل المسلمين المتقين المحجلين هم القرن الاول ولم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم سيد ولا امام ولا قائد غيره فكيف يجبر عن شيء لم يحضر ويترك الخبر عما هم أحوج اليه وهو حكمهم في الحال ثم القائل يوم القيامة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فن يقود علي وأيه وافعه الشيعه جمهور المسلمين المحجلين كفار أو فساق فلم يقود وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وددت أني قدر أيت اخواني قالوا أولسنا اخوانك يا رسول الله قال انتم أصحابي واخواننا الذين لم يأتوا بعد قالوا كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله قال أرايت لو أن رجلا له خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهمهم ألا يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فاهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من الوضوء وأنا فرطهم على الخوض الحديث فهذا يبين أن كل من توضأ وغسل وجهه ويديه ورجليه فإنه من الغر المحجلين وهؤلاء جاهيرهم انما يقدمون أبا بكر وعمر والرافضة لا تغسل بطون أقدامها ولا أعقابها فلا يكونون من المحجلين في الارجل وحيث فلا يبقى أحد من الغر المحجلين يقودهم ولا يقادون مع الغر المحجلين فان المحجلة لا تكون في ظهر القدم وانما المحجلة في الرجل كالمحجلة في اليد وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ويل للأعقاب ويطون الاقدام من النار ومعلوم أن الفرس لو لم يكن البياض الالعة في بدمه أو رجله لم يكن محجلا وانما المحجلة بياض اليد أو الرجل فن لم يغسل الرجلين الى الكعبين لم يكن من المحجلين فيكون قائد الغر المحجلين برشا منه كائنا من كان ثم كون علي سيدهم وامامهم وقائدهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يعلم بالاضطرار أنه كذب وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل شيئا من ذلك بل كان يفضل عليه أبا بكر وعمر تفضيلا بينا ظاهرا عرفه الخاصة والعامة حتى ان المشركين كانوا يعرفون منه ذلك ولما كان يوم أحد قال أبو سفيان وكان حينئذ أمير المشركين أفي القوم محمد أفي القوم محمد ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحيبوه فقال أفي القوم ابن أبي قحافة أفي القوم ابن أبي قحافة ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحيبوه فقال أفي القوم ابن الخطاب أفي القوم ابن الخطاب ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحيبوه فقال أبو سفيان

وفرق بين ما يتضادان لانفسهما وما يتضادان لضيق المحل واذا كان كذلك كان تضاد الحروف والحركات كتضاد معاني الكلام فان قلت الانسان يهجر في الساعة الواحدة عن جمع جميع معاني الكلام فالحاق حروف الكلام بأسبابها وهي الحركات ومضموناتها ومدلولاتها وهي المعاني أولى من الحاقها بالتضادات لنفسها كالسواد والبياض وحيث إذا جعلت معاني الكلام شيئا واحدا فأجعل حروف الكلام شيئا واحدا والافا الفرق وقد يقال في الفرق ان الحروف مقاطع الاصوات والاصوات تابعة لأسبابها وهي الحركات والحركات اما متماثلة واما مختلفة وكل من الحركات المختلفة والمتماثلة متضادة لا يمكن اجتماع حركتين في محل واحد في زمن واحد فلا يجتمع صوتان فلا يجتمع حرفان والحركات هي من الاكوان والاكوان كالألوان فكما لا يجتمع لونان مختلفان في محل واحد في وقت واحد فلا يجتمع كونان في محل واحد في وقت واحد بخلاف معاني الكلام كالطلب الذي يتضمن الحب للمأمور به والبغض للنهي عنه والخبر الذي يتضمن العلم والاعتقاد للخبر عنه فانها وان كانت حقائق متنوعة لكن لا يمتنع اجتماعها فان الامر بالنهي لا يضاد النهي عن غيره



ولا العلم بثالث فلم تتضاد لانفسها  
ولكن لجبر العبد عن جمعها  
فالامرور ثلاثة أنواع ما امتنع  
اجتماعها لنفسها كالألوان  
المختلفة وما أمكن اجتماعها وقد  
تجتمع كالعلم والارادة والقدرة  
والطعم واللون والريح وما يجبر  
بعض الاحياء عن جمعها كجمع  
الارادات الكثيرة والاعتقادات  
الكثيرة في زمن واحد فهذه ليس  
بين حقائقها منافاة تنع اجتماعها  
ولكن العبد يجبر عن جمعها كما  
انه لا يمتنع أن يعمل بلسانه عملا  
ويده عملا وبرجله عملا وأن يسمع  
كلام هذا القارئ وهذا القارئ  
وهذا القارئ فالجمع بين هذه  
الامور قد يتعدى ليجز العبد  
لا لامتناع اجتماعها في نفسه فان  
سمع هذا الاينافي سمع هذا الذاته  
ولا هذه الحركة تنافي هذه الحركة  
لذاتها ولهذا يعقل اجتماع هذه  
بمخلاف اجتماع الضدين وكذلك  
رؤية المراتب المختلفة لا تتضاد  
ولكن يتضاد تحريك الاجفان  
الى جهتين مختلفتين فنفس  
الحركة متضادة وأما ما يحصل  
عنه من ادراك فليس هو في نفسه  
متضاد افاذا قدر ادراك لا يفتقر  
الى حركة أو يحصل بحركة واحدة  
كن ينظر الى السماء بتحديث واحد  
لم يكن ادراكا لهذه المدرجات في  
آن واحد متضاد فهل يمكن أن  
يقال في الصوت مثل ذلك وانه

لا صحابه أما هؤلاء فقد كفيتموهم فلم يملك عمر نفسه أن قال كذبت يا عبدو الله ان الذين عدت  
لأحياء وقد نقي لك ما يسو له وقد ذكر باقي الحديث رواه البخاري وغيره فهذا مقدم الكفار  
اذن لم يسأل الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لعلمه وعلم الخاص والعام أن هؤلاء  
الثلاثة هم رؤس هذا الامر وان قيامهم بهم ودل ذلك على أنه كان ظاهرا عند الكفار أن هذين  
وزيراه وبهما تمام أمره وأنهما أخص الناس به وأن لهما من السعي في اطهار الاسلام ما ليس  
لغيرهما وهذا أمر كان معلوما للكفار فضلا عن المسلمين والاحاديث الكثيرة متواترة بمثل هذا  
وكافي الصحابين عن ابن عباس قال وضع عمر على سريره فتكفاه الناس يدعون له ويثنون عليه  
ويصلون عليه قبل أن يرفع وأما فيهم فلم يرعني الا برجل قد أخذ بمنكب من ورائي فالتفت فاذا هو  
على فترحم على عمر وقال ما خلفت أحدا أحب الي أن ألقى الله بمثل عمله منك وأيم الله ان كنت  
لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك وذلك أني كثيرا ما كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ونخرجت أنا وأبو بكر وعمر فان كنت لأرجو  
أن يجعلك الله معهما فلم يكن تفضيله ما عليه وعلى أمثاله ممن يخفى على أحد ولهذا كانت  
الشيعة القدماء الذين أدركوا عليا يقدمون أبا بكر وعمر عليه الامن الحمد منهم وانما كان نزاع  
من نازع منهم في عثمان وكذلك قوله هو ولي كل مؤمن بعدي كذب على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بل هو في حياته وبعد مماته ولي كل مؤمن وكل مؤمن وليه في الحيا والممات فالولاية  
التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان وأما الولاية التي هي الامارة فيقال فيها والي كل مؤمن  
بعدي كما يقال في صلاة الجنائز اذا اجتمع الولي والوالي قدم الوالي في قول الاكثر ويل يقدم الولي  
وقول القائل على ولي كل مؤمن بعدي كلام يمنع نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم فانه ان  
أراد الموالاة لم يحتج أن يقول بعدي وان أراد الامارة كان ينبغي أن يقول والي كل مؤمن  
وأما قوله لعلي أنت مني وأنا منك فصحيح في غير هذا الحديث ثبت انه قال له ذلك عام القضية لما  
تنازع هو وجعفر وزيد بن حارثة في حضنة بنت جرة فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بها  
لحالتها وكانت تحت جعفر وقال الخالة أم وقال جعفر أشبهت خلقي وخلق وقال لعلي أنت مني  
وأنا منك وقال زيد أنت أخونا ومولانا وفي الصحابين عنه أنه قال ان الاشعرين اذا أرملا وافي  
السفر أو نقصت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد فقسموه بينهم بالسوية  
هم مني وأنا منهم فقال الاشعرين هم مني وأنا منهم كما قال لعلي أنت مني وقال لجبيب هذا مني  
وأنا منه فعلم أن هذه اللفظة لا تدل على الامامة ولا على أن من قبله كان هو أفضل الصحابة

(فصل) قال الرافضي العاشر ما رواه الجمهور من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
اني تارك فيكم ما ان عسكنتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي ولن يفتروا حتى يردا على  
الحوض وقال أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهذا يدل  
على وجوب التمسك بقول أهل بيته وعلى سيدهم فيكون واجب الطاعة على الكل فيكون  
هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها ان لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال  
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا يمدحني نجبا بين مكة والمدينة فقال أما بعد  
أيها الناس انما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ربي واني تارك فيكم ثقلين أولهما  
كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه

تكلم بالكلام المذكور في ذلك الوقت فكيف يكون أزليا أبديا مازال ولا يزال وكيف يكون  
يزل ولا يزال قائلا يا فوج اهبط بسلام منا يا عيسى اتي متوفيك ورافعل الى يا موسى انني انا  
الله لا اله الا انا يا أيها المنزل قم الليل الا قليلا وقال هؤلاء هذا القرآن العربي ليس هو كلام الله  
وقال هؤلاء كلام الله لا يتعدد ولا يتبع بعض فقال لهم الناس موسى لما كلمه الله أفهمه كلامه كله  
أو بعضه ان قلتم كله فقد صار موسى يعلم علم الله وان قلتم بعضه فقد تبع بعض وهو عندكم واحد  
لا يتبع بعض وكذلك هذا القرآن العربي هو عندكم ليس كلام الله ولكنه عبارة عنه أفهم عبارة عن كاه  
فهذا امتنع أم عن بعضه فهذا امتنع أيضا الى كلام آخر يطول ذكره هنا وقال الحزب الثاني لما رأوا  
فساد هذا القول بل نقول ان القرآن قديم وأنه حروف وأحرف وأصوات وان هذا القرآن العربي  
كلام الله كما دل على ذلك القرآن والسنة واجماع المسلمين وفي القرآن مواضع كثيرة تبين أن هذا  
المنزل هو القرآن وهو كلام الله وأنه عربي واخذوا يشنعون على أولئك بانكارهم أن يكون هذا  
كلام الله فان أولئك أثبتوا قرآنين قرآنا قد عا وقرأنا مخلوقا فآخذ هؤلاء يشنعون على أولئك  
بأثبت قرآنين فقال لهم أولئك فأنتم اذا جعلتم القرآن العربي وهو قديم كلام الله لزم أن يكون  
مخلوقا وكنتم موافقين للعقل منزلة فان قولكم ان القرآن العربي قديم امتنع في صرائح العقول ولم يقل  
ذلك أحد من السلف ونحن جميع الطوائف ننكر عليكم هذا القول ونقول انكم  
بتدعيمه وخالفتم به المعقول والمنقول والافكيف تكون السر المعينة المسبوقة بالباء المعينة  
قدعية أزلية وتكون الحروف المتعاقبة قدعية والصوت الذي كان في هذا الوقت قد عا ولم يقل  
هذا أحد من الأئمة الاربعة ولا غيرهم وان كان بعض المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي  
وأحمد يقولونه ويقول ابن سالم وأصحابه وطائفة من أهل الكلام والحديث فليس في هؤلاء أحد  
من السلف وان كان الشهرستاني ذكر في نهاية الاقدام أن هذا قول السلف والحنابلة فليس  
هو قول السلف ولا قول أحد من حنبل ولا أصحابه القدماء ولا جمهورهم فصار كثير من هؤلاء  
الموافقين للسلمية وأولئك الموافقون للكلاية بينهم منازعات ومخاصمات بل وقتن وأصل ذلك  
قولهم جميعا ان القرآن قديم وهي أيضا بدعة لم يقلها أحد من السلف وانما السلف كانوا يقولون  
القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود وكان قولهم أولاته كلام الله كافيا عندهم فان  
ما كان كلاما متكاملا لا يجوز أن يكون منفصلا عنه فان هذا يخالف للعقول والمنقول في الكلام  
وفي جميع الصفات تمتنع أن يوصف الموصوف بصفة لا تكون قط قائمة به بل لا تكون الابانة  
عنه وما يزعجه الجهمية والمعتزلة من أن كلامه وارادته ومحبه وكرهه ورضاه وغضبه وغير  
ذلك كل ذلك مخالفا لوقت له منفصلة عنه هو مما أنكره السلف عليهم وجمهور الخلف بل  
قالوا ان هذا من الكفر الذي يتضمن تكذيب الرسول وبخود ما يستحقه الله من صفاته وكلام  
السلف في رد هذا القول واطلاق الكفر عليه كثير منتشر وكذلك لم يقل السلف ان غضبه على  
فرعون وقومه قديم ولا ان فرجه بتوبة التائب قديم وكذلك سائر ما وصف به نفسه من الجزاء  
لعبادته على الطاعة والمصية من رضاه وغضبه لم يقل أحد منهم انه قديم فان الجزاء لا يكون قبل  
العمل والقرآن صريح بان أعمالهم كانت سببا لذلك كقوله فلما أسفونا انتقمنا منهم وقوله  
ذلك بانهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقوله قل ان كنتم تحبون الله  
فاتبعوني يحبك الله وأمثال ذلك بل قد ثبت في الصحيحين من حديث الشفاعة أن كلاما من الرسل  
يقول ان ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وفي الصحيحين  
عن زيد بن خالد قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في اترسماء كانت من

يفيد العلم فقط فان هذا يفيد العلم  
مع الترغيب والترهيب فيفيد كمال  
القوتين العلمية والعملية بنفسه  
بخلاف ما يفيد العلم ثم العلم يفيد  
العمل ولهذا كان أكثر الناس  
على أن لا قرار بالصانع ضروري  
فطري وذلك أن اضطراب الله من  
الى ذلك أعظم من اضطرابها الى  
مالا تتعلق به حاجتها ألا ترى أن  
الناس يعرفون من أحوال من  
تتعلق به منافعهم ومضارهم كولاية  
أمورهم ومالكهم وأصدقائهم  
وأعدائهم ما لا يعلمونه من أحوال  
من لا يرجونه ولا يخافونه  
ولاشي أحوج الى شيء من المخلوق الى  
خالقه فهم يحتاجون اليه من جهة  
ربوبيته اذ كان هو الذي خافهم  
وهو الذي يأتهم بالمنافع ويدفع عنهم  
المضار وما يكم من نعمة فمن الله  
ثم اذا مسكم الضر فاله تجأرون  
وكل ما يحصل من أحد فانما هو  
بخلقه وتقديره وتيسيره وتيسيره  
وهذه الحاجة التي توجب رجوعهم  
اليه حال اضطرابهم كما يخاطبهم  
بذلك في كتابه وهم يحتاجون اليه  
من جهة ألوهيته فانه لا صلاح لهم  
الا بان يكون هو معبودهم الذي  
يحبونه ويعظمونه ولا يجعأون له أندادا  
يحبونهم كحب الله بل يكون ما  
يحبونه سواء كان بالله وصالحى عباده  
انما يحبونهم لاجله كما في الصحيحين



يمكن في حق الخلق وذلك يدل على  
عظمته وقدرته وأيضا فقد يقول  
الكرامية وأمثالهم إن محل هذه  
الحروف والاصوات ليس هو عينه  
محل الأخرى والله واسع عظيم  
لا يحيط العباد به علما ولا تدركه  
أبصارهم وبأجل ذلك فالناس  
متنازعون في إمكان اجتماع  
الحروف وإمكان قدمها والنزاع في  
ذلك قد يمدح كره الأشعرى في  
المقالات وأصحاب أحمد متنازعون  
في ذلك وكذلك أصحاب مالك وأبي  
حنيفة والشافعي وغيرهم من  
الطوائف وكذلك أهل الحديث  
والصوفية وحينئذ فيقال أما  
أن يكون ذلك ممتمعا وأما أن  
يكون ممكنا فإن كان ممتمعا  
لم يكن ظهور امتناعه أعظم من  
ظهور امتناع قول الكلاية الذي  
يوجب قدم المعاني المتنوعة التي  
هي مدلول العبارات المنتظمة  
ويجعلها مع ذلك معنى واحدا فإن  
الالفاظ قوالب المعاني ونحن كما  
لانعقل الحروف الامتوائية  
متعاقبة فلا نعقل معانيها الا  
كذلك وبتقدير أن نعقل اجتماع  
معانيها فهي معان متنوعة ليست  
شيئا واحدا ولهذا لما قالت  
الكلاية لهؤلاء الحروف متعاقبة  
والسين بعد الباء وذلك يمنع قدمها  
أجابوهم بثلاثة أجوبة كما ذكر ابن  
الزاغوني وقالوا هذا معارض  
بمعاني الحروف فانها متعاقبة

(فصل) قال الرافضي الحادي عشر ما رواه الجمهور من وجوب محبته وموالاته  
روى أحمد بن حنبل في مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ به حسن وحسين فقال  
من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمههما فهم معي في درجتي يوم القيامة وروى ابن خالويه عن  
حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب أن يتمسك بقصة الباقوت التي خلقها  
الله بيده ثم قال لها كوني فكانت فليست على بن أبي طالب من بعدى وعن أبي سعيد قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حب أيمان وبغض نفاق وأول من يدخل الجنة محب  
وأول من يدخل النار مبغض وقد جعل الله أهلا لذلك فأتت منى وأنا منك ولاني بعدى  
وعن شقيق بن سلمة عن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد علي  
وهو يقول هذا ولي وأبوابه عادية من عادي وسالت من سالم وروى أخطب خوارزم  
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءني جبريل من عند الله بورقة خضراء مكتوب  
فيها بياض اني قد اقترضت محبة علي على خلقي فبلغهم ذلك عني والاحاديث في ذلك لا تحصى  
كثرة من طرق المخالفين وهي تدل على فضيلته واستحقاقه للامامة

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتصحيح النقل وهيئات له ذلك وأما قوله رواه أحمد  
فيقال أولا أحمد له المسند المشهور وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث  
لا يرويهافي المسند لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروى في المسند لكونها مراسيل  
أوضاعا فغير الارسل ثم ان هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات ثم ان القطيعي الذي رواه  
عن ابنه عبد الله زاد عن شيوخه زيادات وفيها أحاديث موضوعات باتفاق أهل المعرفة وهذا  
الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهال فهم ينقلون من هذا المصنف فيظنون أن كل  
ما رواه القطيعي أو عبد الله قدر رواه أحمد بنفسه ولا يميزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي  
ثم يظنون أن أحمد اذا رواه فقد رواه في المسند فقد رأيتهم في كتبهم يعززون الى مسند أحمد  
أحاديث ما سمعها أحمد قط كما فعل ابن البطريق وصاحب الطرائف منهم وغيرهما بسبب هذا  
الجهل منهم وهذا غير ما يفترونه من الكذب فان الكذب كثير منهم وبتقدير أن يكون  
أحمد روى الحديث فجرد رواية أحمد لا توجب أن يكون صحيحا يجب العمل به بل الامام أحمد  
روى أحاديث كثيرة لم يعرف وبين للناس ضعفها وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من  
أن يحتاج الى بسط لاسمافي مثل هذا الأصل العظيم مع أن هذا الحديث الاول من زيادات  
القطيعي رواه عن نصر بن علي الجهني عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر والحديث  
الثاني ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وبين أنه موضوع وأما رواية ابن خالويه فلا تدل على  
أن هذا الحديث صحيح باتفاق أهل العلم وكذلك رواية أخطب خوارزم فان في روايته من  
الاكاذيب المختلفة ما هو من أفصح الموضوعات باتفاق أهل العلم (الوجه الثاني) أن هذه  
الاحاديث التي رواها ابن خالويه كذب موضوع عند أهل الحديث وأهل المعرفة يعلمون علما  
ضروريا يجرمون به أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه ليست في شيء من  
كتب الحديث التي يعتمد عليها علماء الحديث لا الصحاح ولا المساند ولا السنن ولا المعجمات ولا  
نحو ذلك من الكتب (الثالث) أن من تدبر ألفاظها تبين له أنها مفتراة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مثل قوله من أحب أن يتمسك بقصة الباقوت التي خلقها الله بيده ثم قال لها كوني  
فكانت فهذه من خرافات الحديث وكأنهم لما سمعوا أن الله خلق آدم بيده من تراب ثم قال له

وقولهم ان الكلام صفة فعل فيه تليس فيقال لهم آريدون به أنه مفعول منفصل عن المتكلم أم  
 تريدون به أنه قائم به فان قلتم بالاول فهو باطل فلا يعرف قط متكلم بكلام وكلامه مستلزم كونه  
 منفصلا عنه والفعل أيضا لا بد أن يكون قائما بالماعل كما قال السلف والا كثرون وانما المفعول  
 هو الذي يكون بائنا عنه والمخالف المنفصل عن الرب ليس هو خلقه اياه بل خلقه السموات والارض  
 ليس هو نفس السموات والارض والذين قالوا الخلق هو المخلوق فروا من أمور ظنوها محذورة  
 وكان ما فروا اليه شرا مما فرّوا منه فانهم قالوا لو كان الخلق غير المخلوق لكان اما قديما واما حادثا  
 فان كان قديما لزم قدم المخلوق وان كان حادثا فلا بد له من خلق آخر فيلزم التسلسل فقال لهم  
 الناس بل هذا منقوض على أصلكم فانكم تقولون انه يريد نارادة قدبة والمراد ان كلها حادثه فان  
 كان هذا جائزا لماذا لا يجوز أن يكون الخلق قديما والمخلوق حادثا وان كان هذا غير جائز بل  
 الارادة تفارن المراد لزم جواز قيام الحوادث به وحيث شذ فيجوز أن يقوم به خلق مقارن للمخلوق  
 فلزم فساد قولكم على التقديرين وكذلك اذا قيل ان الخلق حادث لم قلتم انه محتاج الى خلق  
 آخر فانكم تقولون المخلوقان كلها حادثه ولا تحتاج الى خلق حادث فلم لا يجوز أن تكون مخلوقة  
 بخلق حادث وهو لا يحتاج الى خلق آخر ومعلوم أن حدوثها بخلق حادث أقرب الى العقول من  
 حدوثها كلها بلا خلق أصلا فان كان كل حادث يفتقر الى خلق بطل قولكم وان كان فيها  
 ما لا يفتقر الى خلق جاز أن يكون الخلق نفسه لا يفتقر الى خلق آخر وهذه المواضع مبسوطه في  
 غير هذا الموضع والمقصود التمثيل بكلام المختلفين في الكتاب الذين في قول كل واحد منهم حق  
 وباطل وأن الصواب ما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان والناس  
 لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعي فالطريق الشرعي هو النظر فيما  
 جاء به الرسول والاستدلال بأدلتها والعمل بما جاء به من علم عاجابه وعمل به لا يكفي أحدهما  
 وهذا الطريق متضمن للدلالة العقلية والبراهين اليقينية فان الرسول بين البراهين العقلية  
 ما يتوقف السمع عليه والرسول بينوا الناس العقليات التي يحتاجون اليها كما ضرب الله في القرآن  
 من كل مثل وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته وأما الطريقان  
 المبتدعان فأحدهما طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي فان هذاهما باطل وكثير  
 وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الاعمال فيسوق هؤلاء في فساد عمل  
 وهؤلاء منحرفون الى اليهودية الباطلة والثاني طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية  
 وهؤلاء منحرفون الى النصرانية الباطلة فان هؤلاء يقولون اذا صفي الانسان نفسه على الوجه  
 الذي يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدعة بل مخالفة لما  
 جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فيقعون في فساد من جهة العمل وفساد من نقص العلم حيث لم  
 يعرفوا ما جاء به الرسول وكثيرا ما يقع بين هؤلاء وهؤلاء وتعدح كل طائفة في الاخرى ويتحلى كل  
 منهم اتباع الرسول والرسول ليس ما جاء به موافقا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء ما كان ابراهيم يهوديا  
 ولا نصرانيا ولكن كان حنانيا مسلما وما كان من المشركين وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي ولا على طريقة أهل البدع من أهل  
 العبادة والتصوف بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة وكثير من أهل النظر يزعمون  
 أنه بمجرد النظر يحصل العلم بالعبادة والدين ولا تركية للنفس وكثير من أهل الارادة يزعمون ان  
 طريقة الرياضة بمجرد ما تحصل المعارف بلا تعلم ولا نظر ولا تدبر للقرآن والحديث وكلا الفريقين  
 غايط بل تركية النفس والعمل بالعلم وتقوى الله تأثير عظيم في حصول العلم لكن مجرد العمل

وعبوديته الخالق والقلب مقطور  
 على هذا وهذا اذا كان بعض  
 الناس قد خرج عن الفطرة بما  
 عرض له من المرض اما بجهله واما  
 بظلمه فجعدايات الله واستيقنتها  
 نفسه ظلمها وعلوالم يمنع أن يكون  
 الخلق ولدوا على الفطرة وقد ذكرنا  
 في غير هذا الموضع طائفة من قول  
 من ذكر أن المعرفة ضرورية  
 والعلم الذي يقترن به حب المعلوم قد  
 يسمى معرفة كما في الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر فالامر بالمعروف ما  
 تحبه القلوب مع العلم والمنكر ما  
 تكرهه وتنفر عنه عند العلم به  
 فلهذا قد يسمى من كان فيه مع  
 علمه بالله حب لله واناية اليه  
 عارفا بخلاف العالم الخالي عن حب  
 القلب وتألهاه فانهم لا يسمونه عارفا  
 ومن المعلوم أن وجود حب الله  
 وخشيته والرغبة اليه وتألهاه في  
 القلب فرع وجود الاقرار به وهذا  
 الثاني مستلزم للاول فاذا كان هذا  
 يكون ضروريا في القلب فوجود  
 الاقرار السابق عليه اللازم له أولى  
 أن يكون ضروريا فان ثبوت  
 الملزوم لا يكون الامع ثبوت  
 اللازم وقد براد بلفظ المعرفة العلم  
 الذي يكون مملوما معينا خاصا  
 وبالعلم الذي هو قسيم المعرفة ما  
 يكون المعلوم به كليا عاما وان كان  
 لفظ العلم يتناول النوعين في الاصل  
 كما بسط في موضع آخر وسيأتي  
 كلام الناس في الاقرار بالصانع هل  
 يحصل بالضرورة أو بالظن أو يحصل



بهذا وبهذا وقد بينا في غير هذا  
الموضع الكلام على قولهم علة  
الحاجة الى المؤثر هل هي الحدوث  
أو الامكان أو مجموعهما وبيننا أنه  
ان أراد بذلك أن الحدوث مثلا  
دليل على أن المحدث يحتاج الى  
محدث أو أن الحدوث شرط في افتقار  
المفعول الى فاعل فهذا صحيح وان  
أريد بذلك أن الحدوث هو الذي  
جعل المحدث مفتقرا الى الفاعل  
فهذا باطل وكذلك الامكان اذا  
أريد به أنه دليل على الافتقار الى  
المؤثر وأنه شرط في الافتقار الى  
المؤثر فهذا صحيح وأن أريد به أنه  
جعل نفس الممكن مفتقرا فهذا  
باطل وعلى هذا فلا منافاة بين أن  
يكون كل من الامكان والحدوث  
دليلا على الافتقار الى المؤثر وشرطا  
في الافتقار الى المؤثر وانما النزاع  
في مسئلتين احدهما أن الواجب  
بغيره أزلا وأبدا هل يصح أن يكون  
مفعولا لغيره كما يقوله من يقول من  
المتعسف ان الفلك قديم معلول  
ممكنا لواجب الوجود أزلا وأبدا  
فهذا هو القول الذي ينكره جواهر  
العقلاء من بني آدم ويقولون ان  
كون الشيء مفعولا مصنوعا مع  
كونه مقارنا لفاعله أزلا وأبدا ممنوع  
ويقولون أيضا ان الممكن الذي  
يقبل الوجود والعدم لا يكون الا  
موجودا تارة ومعدوما أخرى فاما  
ما كان دائم الوجود فهذا عند عامة  
العقلاء ضروري الوجود وليس من  
الممكن الذي يقبل الوجود والعدم

لا يفي ذلك الا بنظر وتدبر وفهم لما بعث الله به الرسول ولو تعبد الانسان ما عسى أن يتعبد لم  
يعرف ما خص الله به محمد صلى الله عليه وسلم ان لم يعرف ذلك من جهته وكذلك لو نظر واستدل  
ماذا عسى أن ينظر لم يحصل له المطلوب الا بالتعلم من جهته ولا يحصل التعلم الا بالثق النافع الامع  
العمل به والافتقار الى الله تعالى فلما زاعوا أزاع الله قلوبهم وقال وما يشعركم انها اذا جاءت  
لا يؤمنون ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة وقال تعالى وقولهم قلوبنا غلف  
بل طبع الله عليها بكفرهم وقال تعالى كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وقال أولم  
يهد الذين يرون الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ونطبع على قلوبهم فهم  
لا يسمعون وقال ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا وإذا لا تبناهم من  
لنا أجر عظيم ولهديناهم صراطا مستقيما وقال قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به  
الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ويهديهم الى صراط  
مستقيم وقال هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين وقال ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى  
للمتقين وكذلك لو جاع وسهر وخلا وصمت وفعل ماذا عسى أن يفعل لا يكون مهتديا ان  
لم يتعبد بالعبادات الشرعية وان لم يتلق علم الغيب من جهة الرسول قال تعالى لا فضل الخلق  
الذي كان أرى الناس نفسا وأكملهم عقلا قبل الوحي وكذلك أوحينا السلك ورواحنا من أمرنا  
ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وقال قل  
ان ضلالت فانا أضل على نفسي وان اهتديت فبما أوحى الى ربى انه سميع قريب وقال فاما  
يا تبينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة  
ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك  
آياتنا فتنسيتها وكذلك اليوم تنسى وقال تعالى ومن يش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا  
فهو له قرين أى عن الذكر الذى أنزلته قال المفسرون يعش عنه فلا يلتفت الى كلامه ولا يخاف  
عقابه ومنه قوله وهذا ذكر مبارك أنزلناه وقوله ما يأتينهم من ذكر من ربه هم محدث وشاهده  
في الآية الاخرى ومن أعرض عن ذكرى ثم قال كذلك أتتك آياتنا فتنسيتها وكذلك اليوم تنسى  
فكل من عشا عن القرآن فانه يقيض له شيطانا يضله ولو تعبد بما تعبد ويعش روى عن ابن  
عباس يعنى وكذلك قال عطاء وابن زيد بن أسلم وكذلك أبو عبيدة قال تظلم عنه واختاره ابن  
قتيبة ورجحه على قول من قال يعرض والعشا ضعف في البصر ولهذا قيل فيه يعش وقالت  
طائفة يعرض وهو رواية الضعفاء عن ابن عباس وقالة قتادة واختاره فراء والزجاج وهذا صحيح  
من جهة المعنى فان قوله يعش ضمن معنى يعرض ولهذا عدى بحرف الجر عن كما يقال أنت  
أعمى عن محاسن فلان اذا أعرضت فلم تنظر اليها قوله يعش أى يكن أعشى عنها وهو دون العمى  
فلم ينظر اليها الا نظر اضعف وهذا حال أهل الضلال الذين لم ينتفعوا بالقرآن فانهم لا يتطرون  
فيه كما يتطرون في كلام سلفهم لانهم يحسبون أنه لا يحصل المقصود وهم الذين عشا عنه فقيضت  
لهم الشياطين تقترن بهم وتصددهم عن السبيل وهم يحسبون أنهم مهتدون ولهذا لا تجد في كلام  
من لم يتبع الكتاب والسنة بيان الحق علما وعملا أبدا لكثرة ما في كلامه من وساوس الشيطان  
وحدثني غير مرة رجل وكان من أهل الفضل والذكاء والمعرفة والدين أنه كان قد قرأ على  
شخص سماه لى وهو من أكابر أهل الكلام والنظر دروسا من المحصل لابن الخطيب وأشياء من  
اشارات ابن سينا قال فرأيت حاله قد تغير وكان له نور وهدى ورؤيت له منامات سيئة فرأه صاحب  
النسخة بحال سيئة فقص عليه الرؤيا فقال هي من كتابك واشارات ابن سينا يعرف جمهور

وهذا مما وافق عليه الفلاسفة  
قاطبة حتى ابن سينا وأتباعه  
ولكن ابن سينا تناقض فادعى  
في باب اثبات واجب الوجود أن  
الممكن قد يكون قد بما أرل يامع كونه  
ممكنا ووافق على ذلك طائفة من  
المتأخرين كالرازي وغيره ولزمهم على  
ذلك من الاشكالات ما لم يقدرُوا  
على جوابه كما قد بسط في موضعه  
وعلى هذا فالامكان والحدوث  
متلازمان فكل ممكن محدث وكل  
محدث ممكن وأما تقدير ممكن  
مفعول (٣) لواجب غيره  
مع أنه محدث فهذا امتنع عند  
جاهل العقلاء وأكثر الفلاسفة  
من أتباع ارسطو وغيره مع الجمهور  
يقولون ان الامكان لا يعقل الا في  
المحدثات وأما الذي ادعى ثبوت  
ممكنا قديم فهو ابن سينا ومن وافقه  
ولهذا ورد عليهم في اثبات هذا  
الامكان سؤالات لا جواب لهم عنها  
والرازي لما كان مثبتا لهذا الامكان  
موافقا لابن سينا كان في كلامه  
من الاضطراب ما هو معروف في  
كتبه الكبار والصغار مع أن هؤلاء  
كلهم يثبتون في كتبهم المنطقية  
ما يوافقون فيه سلفهم ارسطو وغيره

- (١) قوله ثم ان كان الخ كذا في  
الاصل وفي العبارة نقص أو تحريف  
حرر  
(٢) قوله ففعر عوامن الموجب  
الخ كذا هو في الاصل وانظر  
(٣) قوله لواجب غيره هكذا في الاصل  
ولعل الصواب واجب لغيره وانظر  
كتبه مصححه

المسلمين الذين يعرفون دين الاسلام أن فيها الحادا كثيرا بخلاف المحصل يظن كثير من الناس  
أن فيه يحونا تحصل المقصود قال فكتبت عليه

محصل في أصول الدين حاصله \* من بعد تحصيله أصل بلا دين

أصل الضلالات والشك المبين فا \* فيه فأكثره وحى الشياطين

(قلت) وقد سئلت أن أكتب على المحصل ما يعرف به الحق فبإذ كره فكتبت من ذلك ما ليس  
هذا موضعه وكذلك تكلمت على ما في الاشارات في مواضع أخرى والمقصود هنا التنبيه على الجمل فما  
في المحصل وسائر كتب الكلام المختلف أهلها وكتب الرازي وأمثاله من الكلاية ومن هذا  
حدوهم وكتب المعتزلة والشيعة والفلاسفة ونحو هؤلاء لا يوجد فيها ما بعث الله به رسوله في  
أصول الدين بل يوجد فيها حق ملبوس بباطل ويكفيك نقص مسئلة خلق الرب مخلوقاته لا تجد  
فيها الا قول القدرية والجهمية والدهرية إما العلة التي تثبت الفلاسفة الدهرية أو القادر الذي  
تثبته المعتزلة والجهمية (١) ثم ان كان من الكلاية من أثبت تلك الارادات الكلية ومن عرف  
حقائق هذه الاقوال تبين له أنهم مع مخالفتهم للكتاب والسنة واجماع السلف مخالفة لصرح  
المعقول وكذلك قولهم في النبوات فالتفلسفة تثبت النبوة على أصلهم الفاسد أنهم اقوة قدسية  
يختص بها بعض الناس لكونها أقوى نبلا للعلم وأقوى تأثيرا في العالم وأقوى تخيلا لما يعقله في  
صور متخيلة وأصوات متخيلة وهذه الثلاثة هي عندهم خاصة النبي ومن انصف بهم فهو نبي  
القوة القدسية العلمية والتأثير في الهيولى وما يتخيلة في نفسه من أصوات هي كلام الله ومن  
صوره عندهم ملائكة ومعلوم عندهم من اعتبار العالم أن هذا القدر يوجد لكثير من آحاد الناس  
وأكثر الناس لهم نصيب من هذه الثلاثة ولهذا طمع كثير من هؤلاء أن يصير نبيا ولهذا قال  
هؤلاء ان النبوة مكتسبة وانما قالوا هذا لانهم لم يثبتوا الله علما بالجزئيات ولا قدرة ولا كلاما يتكلم  
به ينزل به ملائكته ثم ان الجهمية والمعتزلة يردون عليهم بآراء رد امقار باوتارة رد اضيعا لكونهم  
جعلوا صانع العالم يرجع أحد المتماثلين بلا مرجع وجعلوا القادر المختار يرجع بلا مرجع وزعم  
أكثرهم أنه مع وجود القدرة والداعي التام لا يجب وجود الفعل (٢) ففعر عوامن الموجب  
بالذات ولفظا موجب بالذات مجمل فالذي ادعته المتفلسفة باطل فانهم اثبتوا موجبا بذات مجردة  
عن الصفات يستلزم مفعولاته حتى لا يتأخر عنه شيء وأثبتوا له من الوحدة ما يضمنونه نفي صفاته  
وأفعاله القائمة به وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد والواحد الذي ادعوه لاحقيقة له الا في  
الاذهان لا في الاعيان والكلام على مذاهبهم وابطالها مبسوط في موضع آخر وقد بينا أنهم أكثر  
الناس تناقضا واضطرابا وأن دعواهم أنه علة موجبة للعلول أزلا وأبدا فاسدة من وجوه كثيرة وأما  
اذا قيل هو موجب بالذات بمعنى أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما يريد أن يفعله فهذا هو الفاعل بقدرته  
ومشيئته قدسية المسمى له موجبا بذاته راع لفظي وأكثر الجهمية والقدرية لا يقولون أنه  
بقدرته ومشيئته يلزم وجود مقدوره بل قد يحصل وقد لا يحصل فيرجح ان حصل بلا مرجع وهذه  
الامور مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن الجهمية تثبت نبوة لا تستلزم فضل صاحبها ولا  
كمال ولا اختصاصه قط بشيء من صعان الكمال بل يجوز أن يجعل من هو أجهل الناس نبيا  
ثم الجهمية المحضة عندهم يخلق الله كلاما في غيره فينزل به الملك وأما الكلاية فعندهم النبوة  
تعلق المعنى القائم بالذات بالنبي بمعنى أنت عبيدي ورسولي فيقولون في النبوة من جنس ما قالوه في  
أحكام أفعال العبادانه ليس للحكم معنى الا تعلق المعنى القائم بالذات به والمعنى القائم بالذات  
المتعلق به لا يثبتون في الايمان والتقوى والاعمال الصالحة خاصة عبرت بها عن السيات حتى أمر



(فصل) قال الرافضي قالت الامامية اذا رأينا المخالف لنا يورد مثل هذه الاحاديث ونقلنا نحن أضعافها عن رجالنا الثقات وجب علينا المصير اليها وحرمة العدول عنها

(والجواب) أن يقال لا ريب أن رجالكم الذين ونقمتوهم غايتهم أن يكونوا من جنس من يروي هذه الاحاديث من الجمهور فاذا كان أهل العلم يعلمون بالاضطرار أن هؤلاء كذابون وأنتم أكذب منهم وأجهل حرم عليكم العمل بها والقضاء بموجبها والاعتراض على هذا الكلام من وجوه (أحدها) أن يقال لهؤلاء الشيعة من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الاحاديث في الزمان القديم ثقات وأنتم لم تدركوهم ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها بل علمكم بكثير مما في أيديكم شر من علم كثير من اليهود والنصارى بما في أيديهم بل أولئك معهم كتب وضعها لهم هلال وشماس وليس عند جمهورهم ما يعارضها وأما أنتم فجمهور المسلمين دائماً يقدحون في روايتكم ويبنون كذبكم وأنتم ليس لكم علم بحالهم ثم قد علم بالتواتر الذي لا تنكر حجته كثرة الكذب وظهوره في الشيعة من زمن علي وإلى اليوم وأنتم تعلمون أن أهل الحديث يعضون الخوارج ويروون فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث كثيرة صحيحة وقد روى البخاري بعضها وروى مسلم عشرة منها وأهل الحديث متدينون بمصاحح عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ومع هذا فلم يحملهم بغضهم مع الخوارج على الكذب عليهم بل جربوهم فوجدوهم صادقين وأنتم تشهد عليكم أهل الحديث والفقهاء والمسلمون والتجار والعامة والجند وكل من عاشركم وجربكم قديماً وحديثاً أن طائفة تكذب الكاذب فيها أكثر ولا يخفى هذا على عاقل منصف وأما من اتبع هواه فقد أعى الله قلبه ومن يضل الله قلبه فلن تجده ولياً مرشداً وهذا الذي ذكرناه معروف عند أهل العلم قديماً وحديثاً كما قد ذكرناه بعض أقوالهم حتى قال الامام عبد الله بن المبارك الدين لاهل الحديث والكذب للرافضة والكلام للمعتزلة والحيل لاهل الرأي أصحاب فلان وسوء التدبير لآل أبي فلان وهو كما قال فان الدين هو ما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم وأعلم الناس به أعلمهم بحديثه وسنته وأما الكلام فأشهر الطوائف به هم المعتزلة ولهذا كانوا أشهر الطوائف بالبدع عند الخاصة وأما الرافضة فهم المعروفون بالكذب عند العامة والخاصة لظهور مناقضتهم لما جاء به الرسول عليه السلام عند العامة والخاصة فهم عين على ما جاء به حتى الطوائف الذين ليس لهم من الخبرة بدين الرسول ما لغيرهم اذا قالت لهم الرافضة نحن مسلمون يقولون أنتم جنس آخر ولهذا الرافضة يوالون أعداء الدين الذين يعرف كل أحد معاداتهم من اليهود والنصارى والمشركيين مشركي الترك ويعادون أولياء الله الذين هم خيار أهل الدين وسادات المتقين وهم الذين أقاموه وبلغوه ونصروه ولهذا كان الرافضة من أعظم الاسباب في دخول الترك الكفار إلى بلاد الاسلام وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيره كالنصير الطوسي مع الكفار ومما ألثمهم على المسلمين فقد عرفها الخاصة والعامة وكذلك من كان منهم بالشام طاهروا المشركيين على المسلمين وعاونوهم معاونة عرفها الناس وكذلك لما انكسر عسكر المسلمين لما قدم غازان طاهروا الكفار النصارى وغيرهم من أعداء المسلمين وباعوهم أولاد المسلمين ببيع العبيد وأموالهم وجاروا المسلمين بحاربة طاهرة وجل بعضهم راية الصليب وهم كانوا من أعظم الاسباب في اسفلاء النصارى قديماً على بيت المقدس حتى استنقذه

الرحيم قال الله أننى على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدي عبدي فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله يقول هذا لكل مصطل والناس يضلون في ساعة واحدة والله تعالى يقول لكل منهم هذا وقد روى أن ابن عباس قيل له كيف يحاسب الله الخلق في ساعة واحدة فقال كما يرزقهم في ساعة واحدة وأمثال ذلك كثير وحينئذ فن قال ان هذه أقوال قائمة بنفسه تتعلق بعشيقته وقدرته يلزمه أحد أمرين إما أن يقول بإجماعها في محل واحد وإما أن يقول ان ذاته واسعة تسع هذه الاقوال كلها ونحن نعقل أن يقوم بالذات الواحدة حروف كثيرة في آن واحد وأصوات مجتمعة في آن واحد لكن لا يكون هذا حيث هذا اذا يعقل في الشاهد انهما يجتمعان في محل واحد وقد يقال ان مثل هذا يجبي على قول من يقول انه يقوم بذاته علوم لا نهاية لها وارادات لا نهاية لها وقدر لا نهاية لها فان ذلك كقيام أفعال وأقوال لا نهاية لها وهذا على وجهين فن قال ان

دائمًا هو من هذا الباب فالفقر

والاحتياج أمر لازم ذاتي لكل  
 مأسوي الله كما أن الغنى والصدقة  
 أمر لازم لذات الله فيمتنع أن يكون  
 سبحانه فقيرًا أو يمتنع أن يكون  
 إلا غنيا عن كل ما سواه ويمتنع فيما  
 سواه أن يكون غنيا عنه بوجه من  
 الوجوه ويجب في كل ما سواه أن  
 يكون فقيرًا محتاجًا إليه دائمًا في كل  
 وقت وهنا ينشأ نزاع في المسئلة  
 الثانية وهو أن المحدث المخلوق هل  
 افتقاره إلى الخالق المحدث وقت  
 الأحداث فقط أو هو دائمًا فقير  
 إليه على قولين للنظار وكثير من أهل  
 الكلام المنلق عن جهنم وأبي الهذيل  
 ومن اتبعهما من المعتزلة وغيرهم  
 يقولون أنه لا يقتصر إليه إلا في حال  
 الأحداث لا في حال البقاء وهذا  
 القول في مقابلة قول الفلاسفة  
 الدهرية الذين يقولون افتقار  
 الممكن إلى الواجب لا يستلزم  
 حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقاءه  
 دائمًا أزلا وأبدًا فهو لا يزعموا وجود  
 الفعل بلا حدوث شيء وأولئك  
 زعموا أن المخلوق لا يفتقر إلى الخالق  
 دائمًا وكلا القولين باطل كما قد بسط  
 في موضعه والمقصود هنا أن كثيرا  
 مما يجعلونه مقدمات في أدلة إثبات  
 الصانع وإن كان حقا فإنه لا يحتاج  
 إليه عامة الفطر السليمة وإن كان  
 من عرضاته شبهة فدينفع به  
 والكلام على إبطال الدور والتسلسل  
 هو من هذا الباب وما سلكوه من  
 الطرق بقطع التسلسل والدور  
 (١) قوله مثل مطر ثم ركذا في الأصل  
 ولعل هنا سقطا والأصل مثل مطر  
 شهر آذار وحرر كتبه محمده

لا يبسط في الأفلاك بل الناس يشاهدون السحاب يبسط في الجو وقد يكون الرجل في موضع  
 عال إما على جبل أو على غيره والسحاب يبسط أسفل منه وينزل منه المطر والشمس فوقه والرازي  
 لا يثبت على قول بل هو دائما ينصرف هنا قولا وهناك ما يناقضه لأسباب تقتضي ذلك وكثير من  
 الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه وهو معنى فاسد ويجعلون ذلك يعارض العقل وقد  
 بينا في مصنف مفرد دبره تعارض العقل والنقل وذكرنا فيه عامة ما يذكر من العقليات في  
 معارضة الكتاب والسنة وبيننا أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ماسمى معقولا فاسدا وهذا هو  
 الغالب على كلام أهل البدع أو يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه ما حديث موضوع واما  
 فهم فاسد من نص لا يدل عليه واما نقل إجماع باطل ومن هذا كثير من الناس ذم الأحكام  
 النجومية ولا ريب أنها مذمومة بالشرع مع العقل وأن الخطأ فيها أضعاف الصواب وأن من  
 اعتمد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة لكن قد يردونها  
 على طريقة الجهمية ونحوهم بأن يدعوا أنه لا أثر لنبي من العلويات في السفليات أصلا إما  
 على طريقة الجهمية لكن تلك لا تنفي العادات الاقترانية وإن لم تثبت سببا ومسببا وحكمة واما  
 بناء على نفي العادات في ذلك ثم قد ينزعون في استدلال الأفلاك ويدعون شكلا آخر وقد بينا في  
 جواب المسائل التي سئلت عنها في ذلك أن الأفلاك مستديرة عند علماء المسلمين من الصحابة  
 والتابعين لهم بإحسان كما ثبت ذلك عنهم بالأسانيد المذكورة في موضعها بل قد نقل إجماع  
 المسلمين على ذلك غير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبار الناس بالمقولات كأبي الحسين  
 ابن المنادي أحدا كبار الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد وله نحو أربع مائة مصنف وأبي  
 محمد بن حزم الاندلسي وأبي الفرج ابن الجوزي وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كما قد بسط في  
 الأحاطة وغيرها وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلق من الهواء ومن  
 البخار المتصاعدا كن خلقه للمطر من هذا كخلق الإنسان من نطفة وخلق الشجر والزرع من  
 الحب والنوى فهذا معروفه بالمادة التي خلق منها ونفس المادة لا توجد ما خلق منها باتفاق  
 العقلاء بل لا بد مما به يخلق تلك الصورة على ذلك الوجه وهذا هو الدليل على القادر المختار  
 الحكيم الذي يخلق المطر على قدر معلوم وقت الحاجة إليه والبلد الجري يسوق إليها الماء من حيث  
 أمطر كما قال أولم يروا أناسا ساقوا الماء إلى الأرض الجرز فنخرج به زرعاً كل منه أنعامهم  
 وأنفسهم أفلا يبصرون فالأرض الجرز لا تعط ما يكفيها كأرض مصر لو أمطرت المطر المعتدل  
 يكفيها فأنهم أرض ابلخروان أمطرت مطرا كثيرا مثل (١) مطر شهر رجب المساكين فكان من  
 حكمة الباري ورحمته أن أمطر أرضا بعيدة ثم ساق ذلك الماء إلى أرض مصر فهذه الآية  
 يستدل بها على علم الخالق وقدرته ومشيئته وحكمته وإثبات المادة التي خلق منها المطر والشجر  
 والإنسان والحيوان مما يدل على حكمته ونحن لا نعرف شيئا فخلق الامن مادة ولا أخبر الله  
 في كتابه بمخلوق الامن مادة وكذلك كون كسوف الشمس وغيره سببا لبعض الحوادث هو مما  
 دلت عليه النصوص الصحيحة ففي الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن  
 الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله عز وجل يخوف الله  
 بهما عباده فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة وقد ثبت عنه في الصحيح أنه صلى صلاة الكسوف  
 بر كوع زائد في كل ركعة وأنه طوّلها تطويلا لم يطوله في شيء من صلوات الجماعات وأمر عند  
 الكسوف بالصلاة والذكر والدعاء والعاقبة والصدقة والاستغفار وقوله يخوف الله بهما عباده  
 كقوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا وهذا كانت الصلوات مشروعة عند الآيات عموما



فهو طريق صحيح أيضا وبجماع ذلك أن الدور نوعان والتسلسل نوعان أما الدور فقد يراد به أنه لا يوجد هذا الامع هذا ولا هذا الا مع هذا ويسمى هذا الدور المعى الاقتراني ويراد به أنه لا يوجد هذا الا بعد هذا ولا هذا الا بعد هذا ونحو ذلك وهو الدور القبلي فالاول يمكن كالأمر المتضايفه مثل النبوة والابوة والمعلولين لعله واحدة وسائر الأمور المتلازمة التي لا يوجد ارضا منها الامع الاخر كصفات الخالق سبحانه المتلازمة وكصفاته مع ذاته وكسائر الشروط وكغير ذلك مما هو من باب الشرط والمشروط وأما الذي فمتنع فانه اذا كان هذا لا يوجد الا بعد ذلك وذلك لا يوجد الا بعد هذا الزم أن يكون ذلك موجودا قبل هذا وهذا قبل ذلك فيكون كل من هذا وذلك موجودا قبل أن يكون موجودا فيلزم اجتماع الوجود والعدم غير مرة وذلك كله ممتنع ومن هذا الباب أن يكون هذا فاعلا لهذا أو علة فاعلة أو علة غائية ونحو ذلك لان الفاعل والعلة ونحو ذلك يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه فكيف يكون فاعلا لفاعل نفسه وكذلك الاله الفاعلة لا تكون علة فاعلة لنفسها فكيف لعله بنفسها وكذلك العلة الغائية التي يوحدها الفاعل

(١) قوله بل علمك كذا في النسخ بغير نقط واهله بل علمك كذا وحرر كنهه صحيحه

مثل تناسل الكواكب والزلزلة وغير ذلك والتخويف انما يكون بما هو سبب الشر المخوف كالزلزلة والريح العاصف والافساج وجوده كعدمه لا يحصل به تخويف فعلم أن الكسوف سبب لشر ثم قد لا يكون عنه شر ثم القول فيه كالقول في سائر الأسباب هل هو سبب كما عليه جمهور الأمة أو هو مجرد اقتران علة كما يقوله الجهمية وهو صلى الله عليه وسلم أخبر عن أسباب الشر بما يدفعها من العبادات التي تقوى ما انعقد سببه من الخير وتدفع أو تضعف ما انعقد سببه من الشر كما قال ان الدعاء والبلاء ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والارض والفلاسفة تعترف بهذا لكن هل ذلك بناء على أن الله يدفع ذلك بقدرته وحكمته أو بناء على أن القوى النفسانية تؤثر هذا مبني على أصولهم في هذا الباب ويحكي عن بطليموس أنه قال ضجيج الاصوات في هياكل العبادات بقنون اللغات تحلل ما عقده الافلاك الدائرات وعن ابقراط أنه قال واعلم أن طبنا بالنسبة الى طب أرباب الهياكل كطب المجازز بالنسبة الى طبنا فالقوم كانوا معترفين بما وراء القوى الطبيعية والفلكية وایس ذلك مجرد القوى النفسانية كما يقوله ابن سينا وطائفته (١) بل علمك بل العالم العلوي والسفلي والجن أيضا لا يحصى عددهم الا الله والله قد وكل الملائكة بتدبير هذا العالم بمشيئته وقدرته كما دللت على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وكما يستدل على ذلك أيضا بادلة عقلية والملائكة أحياء ناطقون ليسوا أعراضا فاعلة بغيرها كما يزعمه كثير من المتفلسفة ولا هي مجرد العقول العشرة والنفوس التسعة بل هذه باطلة بادلة كثيرة وما يشتهونه من المجردات المغارات لا يحصل معهم منه غير النفس الناطقة فانها تفارق بدنها وما سوى ذلك فلا يثبت معهم على طريقهم الا المجردات المعقولة في الأذهان وهي الكلمات المعقولة ولكنهم يظنون ثبوت ذلك في الخارج كما يظن شيعة أفلاطون ثبوت المثل الافلاطونية في الخارج فتثبت كلمات قديمة أزلية أبدية مفارقة كانسان كلي وهذا هو غلطهم حيث ظنوا ما هو في الأذهان موجودا في الاعيان وكذلك ما يشتهونه من الجواهر العقلية وهي أربعة العقل والنفس والمادة والصورة وطائفة منهم شيعة أفلاطون تثبت جوهر عقليا هو الدهر وجوهر عقليا هو الخير وتثبت جوهر عقليا هو المادة الاولى المعارضة للصورة وكل هذه العقليات التي يشتهونها اذا حققت غاية التحقيق تبين أنها أمور معقولة في النفس فيتصورها في نفسه فهي معقولات في قلبه وهي مجردة عن جزئياتها الموجودة في الخارج فان العقل دائما ينتزع من الاعيان المعينة المشهودة كليات مشتركة كلي يشترك فيه هذا وهذا بل كل انسان يختص بذاته وصفاته لا يشاركه غيره في شيء مما قام به فقط واذا قيل الانسانية مشتركة أو الحيوانية فالمراد أن في هذا حيوانية وانسانية تشابه ما في هذا من الحيوانية والانسانية ويشتركان في مسمى الانسانية والحيوانية وذلك المسمى اذا أخذ مشتركا كلياً لم يكن الا في الذهن وهو تارة يوجد مطلقا بشرط الاطلاق فلا يكون الا في الذهن عند عامة العقلاء الامن أثبت المثل الافلاطونية في الخارج وتارة يوجد مطلقا لا بشرط الاطلاق بحيث يتناول المعينات وهذا قد يقال انه موجود في الخارج وهو موجود في الخارج معينا مقيدا مخصوصا فيقال هذا الانسان وهذا الحيوان وهذا الفرس وأما وجوده في الخارج مع كونه مشترك في الخارج فهذا باطل ولهذا كان من المعروف عندهم ان الكلمات ثابتة في الأذهان لا في الاعيان ومن قال ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج فعنه الصحيح أن ما هو كلي اذا كان في الذهن يوجد

غلطهم فهو لا يحتجون بهم اذا انفردوا لكن يعتبرون بحديثهم ويستشهدون به بمعنى أنهم ينظرون فيما رووه هل رواه غيرهم فاذا تعددت الطرق واللفظ واحد مع العلم بأنهم لم ينو اطوا ولا يمكن في العادة اتفاق الخطا في مثل ذلك كان هذا مما يدلهم على صدق الحديث ولهذا قال أحمد أكتب حديث الرجل لأعتبر به مثل ابن لهيعة ونحوه فإنه كان عالما دينافاضيا لكن احترقت كتبه فصار يحدث بعد ذلك بأشياء صار فيها غلط لكن أكثر ذلك صحيح موافقه عليها الثقات كالثبت وأمثاله وأهل الحديث يعلمون صدق متون الصحابين ويعلمون كذب الاحاديث الموضوعة التي يجزمون بأنها كذب بأسباب عرفوا بهذا من شركهم فيها علم ما علموه ومن لم يشركهم لم يعلم ذلك كما أن الشهود الذين يتحملون الشهادة ويتوثقون بها يعرفون من جرهم وخبرهم صدق صادقهم وكذب كاذبهم وكذلك أهل المعاملات في البيع والاجارة يعلم من جرهم وخبرهم صادقهم وكذبهم وأمينهم وخائنهم وكذلك الاخبار في علم الناس صدق بعضها وكذب بعضها ويشكون في بعضها وباب المعرفة بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأهواله وأفعاله وما ذكره من توحيد وأمر ونهي ووعد وعيد وفضائل لأعمال وألقوام أو أمكنة أو أزمنة ومثالب لمثل ذلك أعلم الناس به أهل العلم بحديثه الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه وعلموا أحوال نقلة ذلك وأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة وجعوا بين رواية هذا وهذا وهذا فعلوا صدق الصادق وغلط الغلط وكذب الكاذب وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الأمة ما حفظ من دينها وغير هؤلاء لهم تبع فيه امام استدلل بهم وأما مقلد لهم كما أن الاجتهاد في الاحكام أقام الله له رجالا اجتهدوا فيه حتى حفظ الله بهم على الأمة ما حفظ من الدين وغيرهم لهم تبع فيه امام استدلل بهم وأما مقلد لهم مثال ذلك أن خواص أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعلم به من هود ونهم في الاختصاص مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطهمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وابن مسعود وبلال وعمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري وسلمان وأبي الدرداء وأبي أيوب الانصاري وعبد بن الصامت وحذيفة وأبي طهمة وأمثال هؤلاء من السابقين الأولين من المهاجرين والانصارهم أكثر اختصاصا به ممن ليس مثلهم لكن قد يكون بعض الصحابة أحفظ وأفقه من غيره وإن كان غيره أطول صحة وقد يكون أيضا خذعن بعضهم من العلم أكثر مما خذعن غيره لطول عمره وإن كان غيره أعلم منه كما خذعن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وعائشة وجابر وأبي سعيد من الحديث أكثر مما خذعن هونهم أفضل كطلحة والزبير وأما الخلفاء الاربعة فلهم في تبليغ كليات الدين ونشر أصوله وأخذ الناس ذلك عنهم ما ليس لغيرهم وإن كان يروى عن صغار الصحابة من الاحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء فان خلفاء لهم عموم التبليغ وقوته التي لم يشركهم فيها غيرهم ثم لما قاموا بتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم فصار منواترا كجمع أبي بكر وعمر القرآن في الصحف ثم جمع عثمان له في المصاحف التي أرسلها إلى الامصار فكان الاهتمام بجمع القرآن وتبليغه أهم مما سواه وكذلك تبليغ شرائع الاسلام إلى أهل الامصار ومقاتلتهم على ذلك واستنابتهم في ذلك الامراء والعلماء وتصديقهم لهم فيما بلغوه عن الرسول فبلغ من أقاموه من أهل العلم حتى صار الدين منقولاً نقلاً عاماً منواترا ظاهراً معلوما قامته الجمة ووجهت به المحجة وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاء المهديين الراشدين الذين خلفوه في أمته علما وعملا وهو صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى في حقه والنجم اذا هوى ما ضل



لزم علل كل منها معلول لا خالي  
غير غاية وكل من هؤلاء يمكن الوجود  
مفتقر الى غيره لا يوجد بنفسه فهنا  
سواء ان أحدهما قول القائل لم  
لا يجوز أن يكون المجموع واجبا  
بنفسه وان كان كل فرد من أفراد  
ممكنا بنفسه وقد أجيب عن هذا  
بأنه يستلزم ثبوت واجب الوجود  
بنفسه مع أنه باطل أيضا لان  
المجموع هو الاجزاء المجتمعة مع  
الهيئة الاجتماعية وكل من الاجزاء  
يمكن بنفسه والهيئة الاجتماعية  
عرض من الاعراض لا يقوم  
بنفسه فهو أيضا ممكن بنفسه بطريق  
الاولى فكل من الاجزاء ومن الهيئة  
الاجتماعية ممكن بنفسه فامتنع  
أن يكون هناك ما يقدر واجبا بنفسه  
وأيا فان ما توصف به الافراد قد  
يوصف به المجموع وقد لا يوصف  
فان كان اتصاف الافراد بطبيعة  
مشتركة بينها وبين المجموع وجب  
اتصاف المجموع به بخلاف ما اذا  
حدث للمجموع بالتركيب وصف  
متنف بالافراد ومعلوم أن كل واحد  
واحد اذا لم يكن موجودا لا غيره  
وهو فقير محتاج فكثرة المفتقرات  
المحتاجات واجتماعها لا يوجب  
استغناءها الى أن يكون في بعضها  
معاونة لا تحرك كضعيفين اذا اجتماعا  
حصل باجتماعهما قوة لان كلامهما  
مستغن عن غيره من وجه محتاج  
اليه من وجه وأما اذا قدر ان كلا  
منهما مفتقر الى غيره من كل وجه  
امتنع أن يحصل لهما بالاجتماع

يكون في غير ذلك وذلك كله دلالة اللفظ على مجموع المعنى وهي دلالة المطابقة سواء كانت الدلالة  
حقيقية أو مجازية أو غير ذلك ثم ذلك المعنى المدلول عليه باللفظ اذا كان له جزء فدلالة اللفظ  
عليه تضمن لان اللفظ تضمن ذلك الجزء ودلالته على لازم ذلك المعنى هي دلالة اللزوم وكل  
لفظ استعمل في معنى فدلالته عليه مطابقة لان اللفظ طابق المعنى بأي لغة كان سواء سمي ذلك  
حقيقة أو مجازا فالماهية التي يعينها المنكلم بلفظه دلالة لفظه عليها دلالة مطابقة ودلالته على  
مادخل فيها دلالة تضمن ودلالته على ما يلزمها وهو خارج عنها دلالة التزام فاذا قيل الصفات  
الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية وعني بالداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن  
وبالخارج ما دل عليه بالالتزام فهذا صحيح وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصور المتكلم  
فمن تصور حيوانا ناطقا فقال انسان كانت دلالة على المجموع مطابقة وعلى أحدهما تضمن وعلى  
اللازم مثل كونه ضاحكا التزام واذا تصور انسانا ضاحكا كانت دلالة انسان على المجموع مطابقة  
وعلى أحدهما تضمن وعلى اللازم مثل كونه ناطقا التزام وأما أن تكون الصفات اللازمة  
لوصوف في الخارج بعضها داخل في حقيقته وماهيته وبعضها خارج عن حقيقته وماهيته  
والداخل هو الذاتي والخارج ينقسم الى لازم للماهية والوجود والى لازم للوجود دون الماهية  
فهذا كله مما قد بسط الكلام عليه في مواضع وبيننا في المنطق اليوناني من الاغاليط التي بعضها  
من معاهم الاول وبعضها من تغيير المتأخرين وتكلمنا على ما ذكره أعظمهم في ذلك واحد او احدا  
كأن سينا وأبي البركات وغيرهما وأنه يوجد من كلامهم بأنفسهم ومن رد بعضهم على بعض  
ما بين أن ما ذكره من تقسيم الصفات اللازمة للوصوف الى هذه الاقسام الثلاثة تقسيم باطل الا  
اذا جعل ذلك باعتبار ما في الذهن من الماهية لا باعتبار ماهية موجودة في الخارج وكذلك  
ما فرعه على هذا من أن الانسان مركب من الجنس والفصل فان هذا التركيب ذهني لا حقيقي  
له في الخارج وتركيبه من الحيوان والناطق من جنس تركبه من الحيوان والضايف اذا جعل كل  
من الصفتين لازما لمزوما وأريد الضاحك بالقوة والناطق بالقوة وأما اذا قيل في الخارج  
الانسان مركب من هذا وهذا فان أريد به ان الانسان موصوف بهذا وهذا فهذا صحيح  
وهكذا اذا فرق بين الصفات اللازمة للانسان التي لا يكون انسانا لاجلها كالحيوانية والناطقية  
والضاحكية وبين ما يعرض لبعض الناس كالسواد والبياض والعريية والعجمية فهذا صحيح  
أما اذا قيل هو مركب من صفاته اللازمة له وهي أجزاء له وهي مقدمة عليه تفقد ما اذا انما فان  
الجزء قبل الكل والمفرد قبل المركب وأريد بذلك التركيب في الخارج فهذا كله تخليط فان  
الصفة تابعة للوصوف فكيف تكون مقدمة عليه بوجه من الوجوه واذا قيل هو مركب من  
الحيوانية والناطقية أو من الحيوان والناطق فان أريد أنه مركب من جوهرين قائمين  
بأنفسهما لزم أن يكون في كل موصوف جوهر كثيرة بعد صفاته فبكون في الانسان جوهر هو  
جسم وجوهر هو حساس وجوهر هو نام وجوهر هو متحرك بالارادة وجوهر هو ناطق ومعلوم أن  
هذا خطأ بل الانسان جوهر قائم بنفسه موصوف بهذه الصفات فيقال جسم حساس نام متحرك  
بالارادة ناطق وان أريد به أنه مركب من عرضين فالانسان جوهر والجوهر لا يتركب من  
أعراض لاحقة له فضلا عن أن تكون سابقة له مقدمة عليه وهذا كله قد بسطنا في مواضع  
وانما كان المقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيرا ما يغلطون في جعل الامور الذهنية المعقولة  
في النفس فيجعلون ذلك بعينه أمورا موجودة في الخارج فأصحاب فيثاغورس القائلون بالاعداد  
المجردة في الخارج من هنا كان غلطهم وأصحاب أفلاطون الذين أثبتوا المثل الافلاطونية من

هنا كان غلطهم وأصحاب صاحب ارسطو الذين أثبتوا جواهر معقولة مجردة في الخارج مقارنة للجواهر الموجودة المحسوسة كالمادة والصورة والماهية الزائدة على الوجود في الخارج من هنا كان غلطهم وهم اذا أثبتوا هذه الماهية قيل لهم أهى في الذهن أم في الخارج ففي أيهما أثبتوها ظهر غلطهم واذا قالوا ثبتها مطلقة مع قطع النظر عن هذا وهذا أعم من هذا وهذا قيل عدم نظر الناظر لا يغير الحقائق عما هي عليه في نفس الامر إما في الذهن وإما في الخارج وما كان أعم منها فهو أيضاً في الذهن فانك اذا قدرت ماهية لافي الذهن ولا في الخارج لم تكن مقدر الا في الذهن ومعنى ذلك أن هذا التقدير في الذهن لأن الماهية التي قيل عنها ليست في الذهن هي في الذهن بل الماهية التي تصورها الانسان في ذهنه يمكنه تقديرها ليست في ذهنه مع أن تقديرها ليست في ذهنه هو في ذهنه وان كان تقديرها ممتنعاً بل يجب الفرق بين الماهية المفيدة بكونها في الذهن وبين الماهية المطلقة التي لا تقدر بذهن ولا خارج مع العلم بان هذه الماهية المطلقة لا تكون أيضاً لافي الذهن وان أعرض الذهن عن كونها في الذهن فكونها في الذهن شيء والعلم بكونها في الذهن شيء آخر وهؤلاء يتصورون أشياء ويقدرونها وذلك لا يكون الا في الذهن لكن حال ما يتصور الانسان شيئاً في ذهنه ويقدره قد لا يشعر بكونه في الذهن كمن رأى الشيء في الخارج فاشتغل بالمرئي عن كونه رائي له وهذا يشبه ما يسميه بعضهم الفناء الذي يفنى عند كونه عن ذكره ومحبوبه عن محبته ومعبوده عن عبادته ونحو ذلك كما يقدر الشيء بخلاف ما هو عليه كما اذا قدر أن الجبل من ياقوت والبحر من زئبق فتقدير الامور على خلاف ما هي عليه هو تقدير اعتقادات باطلة والاعتقادات الباطلة لا تكون الا في الازهان فمن قدر ماهية لافي الذهن ولا في الخارج فهو مثل من قدر موجود الا واجباً ولا يمكناً ولا قديماً ولا قائماً بنفسه ولا قائماً بغيره وهذا التقدير في الذهن وقد بسطنا الكلام على ذلك لما بينا فساد احتجاج كثير من أهل النظر بالتقديرات الذهنية على الامكانات الخارجية كما يقوله الرازي وغيره انما يمكننا أن نقول الموجود إما داخل العالم وإما خارج العالم وإما داخل العالم ولا خارجه وكل موجود إما مبين لغيره وإما محايث له وإما لامبائن ولا محايث فهذا يدل على امكان القسم الثالث وكذلك اذا قلنا الموجود إما متخير وإما قائم بالمتخير وإما لا متخير ولا قائم بالمتخير وهذا يدل على امكان القسم الثالث وهذا غلط فان هذا كقول القائل الموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره وإما لا قائم بنفسه ولا بغيره فدل على امكان القسم الثالث فان هذا غلط وكذلك اذا قيل إما قديم وإما محدث وإما لا قديم ولا محدث وإما واجب وإما ممكن وإما لا واجب ولا ممكن وكذلك ما أشبه هذا ودخل الغلط على هؤلاء حيث ظنوا أن مجرد تقدير الذهن وفرضه يقتضي امكان ذلك في الخارج وليس كذلك بل الذهن يفرض أموراً ممتنعة لا يجوز وجودها في الخارج ولا تكون تلك التقديرات الا في الذهن لافي الخارج وهذه الامور مبسطة في وضع آخر ولكن المقصود هنا ذكر ما اختلف فيه الناس من جهة الذم والعقاب وبيننا أن الحال يرجع الى أصليين أحدهما أن كل ما تنازع فيه الناس هل يمكن كل أحد اجتهدا يعرف به الحق أم الناس ينقسمون الى قادر على ذلك وغير قادر والاصل الثاني المجتهد العاجز عن معرفة الصواب هل يعاقبه الله أم لا يعاقبه من اتقى الله ما استطاع وعجز عن معرفة بعض الصواب واذا عرف هذا ان الاصلان فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع ما يطعن به فيهم أكثره كذب والصدق منه غاية أن يكون ذنباً أو خطأ أو خطأ مغفور والذنب له أسباب متعددة فوجب المغفرة ولا يمكن أحداً أن يقطع بان واحد منهم فعل من الذنوب ما يوجب النار لا محالة وكثير مما يطعن به على أحدهم

قوة أو معونة من أحدهما الا خرافة التقدير أن كلامهم ليس له شيء الا من الآخر وهذا هو الدور القبلي دور الفاعلين والعلل الفاعلية والغائية فلا يحصل لأحدهما من الآخر شيء والتقدير أنه ليس له من نفسه شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود أصليين هذا أن كل جزء فهو مفتقر من كل وجه الى غيره والمجموع أيضاً مفتقر من كل وجه الى الافراد فانه أي فرد من الافراد قدر عدمه لزم عدم المجموع فليس في المجموع وجود يعطيه للافراد ولا شيء من الافراد وجود يعطيه للمجموع أو لغيره من الافراد وهذا بخلاف ما اذا اجتمعت آحاد العشرة فان كونها عشرة لا يحصل لافرادها كما أن كل فرد ليس وجوده مستفاداً من اجتماع العشرة فلما لم يكن كل من الافراد وجوده من العشرة ولا من غيره من الافراد أمكن وجوده بنفسه وأمكن أن يكون شرطاً في وجود الفرد الآخر وأن يكون الحكم الحاصل بالاجتماع العشرة لا يحصل لفرد فردتين أن مجموع الممكنات لا يكون الا يمكناً وقد بسط هذا في غير هذا الموضع . والسؤال الثاني سؤال الامدى وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجيحها بترجح آحادها وترجح كل واحد بالآخر الى غير نهاية فيقال عن هذا أجوبة الاول أنه اذا كان كل من الجملة ممكنات بنفسه لا يوجد الا بغيره فكل



هذا القول فوافقهم عليه قليل قال وعند ذلك فاما أن يقال باجتماع حروف القول في ذاته تعالى أو لا يقال باجتماعها فيه فان قيل باجتماعها فاما أن يقال بتجزئ ذات الباري وقيام كل حرف بحجزه منه واما أن يقال بقيامها بذاته مع اتحاد الذات فان كان الاول فهو محال لوجهين أحدهما أنه يلزم منه التركيب في ذات الله وقد أبطناه في ابطال القول بالتجسيم <sup>١</sup> قلت ولتقابل أن يقول قول القائل اما أن يتجزأ ويلزم منه التركيب لفظ بمحمل كما قد عرف غير مرة فان هذا يفهم منه اما جواز الافتراق عليه أو أنه كان مفترقا فاجتمع أو ركه مركب ونحو هذه المعاني التي لا يقولونها فان أراد المراد بقوله اما أن يقال بتجزئ ذات الباري تعالى هذا المعنى فهم لا يقولون بتجزئه ولكن لا يلزم من رفع هذا امتناع كون الذات واسعة تسع هذا وهذا وهذا وان كل واحد يقوم حيث لا يقوم الآخر وهذا هو الذي عنه بلفظ التجزئ والتركيب وقوله انه أبطل هذا في ابطال القول بالتجسيم فهم يقولون ليس فيما ذكرته في نفي التجسيم حجة على نفي قولهم وذلك أنه قال والمعتمد في نفي التجسيم أن يقال لو كان الباري جسما فاما أن يكون كالأجسام واما أن لا يكون كالأجسام فان قيل انه

غير طريق أهل الحديث مثل أن نعلم أن قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي في سورة الانعام وفي سورة الكهف ومما سورتان مكيتان باتفاق الناس والصفة انما كانت بالمدينة ومثل ما يروون في احاديث المعراج أنه رأى ربه في صورة كذا واحاديث المعراج التي في الصحاح ليس فيها شيء من احاديث ذكر الرؤية وانما الرؤية في احاديث مدنية كانت في المنام كحديث معاذ بن جبل أناني البارحة ربي في أحسن صورة الى آخره فهذا منام رآه في المدينة والمعراج كان بحكمة بنص القرآن واتفاق المسلمين وقدير وج على طائفة من الناس من الحديث ما هو أظهر كذبا من هذا مثل تواجد النبي صلى الله عليه وسلم حتى سقطت البردة عنه فهذا من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة وطائفة يظنون هذا صدقا لما رواه محمد بن طاهر المقدسي فانه رواه في مسألة السماع ورواه أبو حفص السهروردي لكن قال يخالف سري أن هذا الحديث ليس دون اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه وهذا الذي ظنه وخالف سره هو يقين عند غيره فدخل قلبه فان أهل العلم بالحديث متفقون على أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعظم من هذا ظن طائفة أن أهل الصفة قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يجوز لاولياء قتال الانبياء اذا كان الغدر عليهم وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب فقد راج على كثير من ينتسب الى الاحوال والمعارف والحقائق وهم في الحقيقة لهم أحوال شيطانية والسياطين الذين يغترون بهم قد تجبرهم بعض العائبات وتفضل بعض أعراضهم وتفضي حوائجهم وبنظن كثير من الناس أنهم بذلك أولياء الله وانما هم من أولياء الشياطين وكذلك قد روي على كثير من ينسب الى السنة احاديث يظنونها من السنة وهي كذب كالا حاديث المروية في فضائل عاشوراء وغير الصوم وفضل الكحل فيه والاعمال والحدوث والخضاب والمصافحة وتوسعة النفقة على العيال فيه ونحو ذلك وليس في حديث عاشوراء حديث صحيح غير الصوم وكذلك ما يروي في فضل صلاة معننة فيه فهذا كله كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة ولم ينقل هذه الاحاديث أحد من أئمة أهل العلم في كتبهم ولهذا سئل الامام أحمد عن الحديث الذي يروي من وسع على أهله يوم عاشوراء فقال لأصله وكذلك الاحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه أو فضل صيامه أو صيام شيء منه أو فضل صلاة مخصوصة فيه كالرغائب كلها كذب مخلق وكذلك ما يروي في صلاة الاسبوع كصلاة يوم الاحد والاثنين وغيرهما كذب وكذلك ما يروي من الصلاة المقدر ليلية النصف اوليله جمعة من رجب أو ليلة سبع وعشرين منه ونحو ذلك كلها كذب وكذلك كل صلاة فيها الامر بتقدير عدد الآيات أو السور أو التسبيح فهي كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث الا صلاة التسبيح فان فيها قولين لهم وأظهر القولين أنها كذب وان كان قد اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم ولهذا لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين بل أحد بن حنبل وأئمة الصحابة كرهوها وطعنوا في حديثها وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية ومن استحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فانما هو اختيار منهم لان نقل عن الأئمة وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة لمذ كورة المأثورة التي فيها التسبيح قبل القيام بل استحب صفة أخرى توافق المشروع لثلاثين سنة بحديث لأصله وكذلك أيضا في كتب التفسير أشياء منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أهل العلم بالحديث أنها كذب مثل حديث فضائل سور القرآن الذي يذكره الثعلبي والواحد في أوائل كل سورة ويذكره الزمخشري

فان ابا بكر كانوا اذا نازعوه اقام عليهم الحجة حتى يرجعوا اليه كما اقام الحجة على عمر في قتال ماتى الزكاة وغير ذلك وكانوا اذا امرهم اطاعوه وعلى رضى الله عنه لما ذكر قوله في أمهات الاولاد انه اتفق رأيه ورأى عمر على أن لا يبعن ثم رأى أن يبعن فقال له فاضيه عبيدة السلماني رأيت مع عمر في الجماعة أحب الناس من رأيت وحدك في الفرقة وكان يقول اقضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي وكانت رعيته كثيرة المعصية له وكانوا يشيرون عليه بالرأى الذى يخالفهم فيه ثم يتبين له أن الصواب كان معهم كما أشار عليه الحسن بأمر مثل أن لا يخرج من المدينة دون المباينة وأن لا يخرج الى الكوفة وأن لا يقتل بصفين وأشار عليه أن لا يعزل معاوية وغير ذلك من الأمور وفي الحجة فلا يشك عاقل أن السياسة انتظمت لابي بكر وعمر وعثمان ما لم تنتظم لعل رضى الله عنهم فان كان هذا الكمال المتولى وكال الرعية كانوا هم ورعيته أفضل وان كان لكمال المتولى وحده فهو أبلغ في فضلهم وان كان ذلك لفرط نقص رعية على كان رعية على أنقص من رعية أبي بكر رضى الله عنه وعمر وعثمان ورعيته هم الذين قاتلوا معه وأقروا بإمامته ورعية الثلاثة كانوا مقربين بإمامتهم فاذا كان المقرون بإمامة الثلاثة أفضل من المقرب بإمامة على لزم أن يكون كل واحد من الثلاثة أفضل منه وأيضاً فقد انتظمت السياسة لمعاوية ما لم تنتظم لعل فيلزم أن تكون رعية معاوية خيراً من رعية على ورعية معاوية شيعة عثمان وفيهم النواصب المبغضون لعل فتكون شيعة عثمان والنواصب أفضل من شيعة على فيلزم على كل تقدير إما أن تكون الثلاثة أفضل من على وإما أن تكون شيعة عثمان والنواصب أفضل من شيعة على والروافض وأيهما كان لزم فساد مذهب الرافضة فانهم يدعون أن علياً أكمل من الثلاثة وأن شيعة الذين قاتلوا معه أفضل من الذين بايعوا الثلاثة فضلاً عن أصحاب معاوية والمعلوم باتفاق الناس أن الأمر انتظم للثلاثة ولعماوية ما لم ينتظم لعل فكيف يكون الامام الكامل والرعية السكاملة على رأيهم أعظم اضطراباً وأقل انتظاماً من الامام الناقص والرعية الناقصة بل من الكافرة والفاسقة على رأيهم ولم يكن في أصحاب على من العلم والدين والشجاعة والكرم الا ما هو دون ما في رعية الثلاثة فلم يكونوا أصح في الدنيا ولا في الدين ومع هذا فلم يكن للشيعة امام ذو سلطان معصوم بزعمهم أعظم من على فاذا لم يستقيموا معه كانوا أن لا يستقيموا مع من هو دونه أولى وأحرى فعلم أنهم أنقص من غيرهم وهم يقولون المعصوم انما وجبت عصمته لما في ذلك من اللطف بالكافرين والمصلحة لهم فاذا علم أن مصلحة غير الشيعة في كل زمان خير من مصلحة الشيعة واللطف لهم أعظم من اللطف للشيعة علم أن ما ذكره من أثبات العصمة باطل وتبين حينئذ حاجة الأئمة الى الامة وان الصديق هو الذى قال الحق وأقام العدل أكثر من غيره

(فصل) قال الرافضى وقال أقيلوني فلست بخيركم وعلى فيكم فان كانت امامته حقاً كانت استقالته منها معصية وان كانت باطلة لزم الطعن والجواب أن هذا كذب ليس في شيء من كتب الحديث ولا له اسناد معلوم فانه لم يقل وعلى فيكم بل الحديث الذى ثبت عنه في الصحيح أنه قال يوم السقيفة بايعوا أحد هذين الرجلين عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح فقال له عمر بل أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر كان والله لأن أقدم فتضرب عنقي لا يقرننى ذلك الى اثم أحب الى من تأمرى على قوم فيهم أبو بكر ثم لو قال وعلى فيكم لاستخلفه مكان عمر فان أمره كان مطاعاً وأما قوله ان كانت امامته حقاً كانت استقالته منها معصية فيقال ان ثبت أنه قال ذلك فان كونها حقاً ما يعنى كونها جائزة والجائز يجوز تركه

غير نهاية كان حقيقة الكلام انه يقدر معدومات لانهاية لها فان قدر فاعلاً اذا لم يكن موجوداً بنفسه لم يكن له من نفسه الا العدم وقد قدر فاعله ليس له من نفسه الا العدم فكل من هذه الأمور المتسلسلة ليس شيء منها من نفسه الا العدم ولا المجموع من نفسه الا العدم وليس هنالك الا الافراد والمجموع وكل من ذلك ليس منه الا العدم فيكون قد قدر مجموع ليس منه الا العدم وأفراد متسلسلة ليس شيء منها الا العدم وما كان كذلك امتنع أن يكون منه وجود فان ما لا يكون منه الا العدم ولا من مجموع ولا من أفراده يمتنع أن يكون منه وجود فاذا قدر إمكانات متسلسلة كل منها لا وجود له من نفسه لم يكن هنالك الا العدم والوجود موجود محسوس فعلم أن فيه ما هو موجود بنفسه ليس وجوده من غيره وهو المطلوب (الجواب الثاني) أن يقال الموجود الذى ليس وجوده من نفسه يمتنع أن يكون وجود غيره منه فان وجود نفسه بنفسه وقيام نفسه بنفسه أولى من وجود غيره بوجوده واستغناء غيره به وقيام غيره به فاذا قدر إمكانات ليس فيها ما وجوده بنفسه امتنع أن يكون فيها ما وجود غيره به بطريق الاولى فلا يجوز أن يكون كل ممكن لا يوجد بنفسه وهو مع هذا فاعل لغيره الى غير نهاية وهذا مما لا يقبل النزاع



بين العقلاء الذين يفهمونه وسواء قيل ان المؤثر في مجموع الممكنات هو قدر الله تعالى بدون أسباب أو قيل انهم مؤثر فيها بالأسباب التي خلقها أو قيل ان بعضها مؤثر في بعض بالاجاب أو الابداع أو التوليد أو الفعل أو غير ذلك مما قيل فان كل من قال قولا من هذه الأقوال لا بد أن يجعل للمؤثر وجودا من موجود بنفسه لا يمكن أحدا أن يقول كل منها مؤثر وليس له من نفسه الالعدم وليس هناك مؤثر له من نفسه وجود فانه يعلم بصرح العقل أنه اذا قدر أن كل تلك الامور ليس لشي منها وجود من نفسه ولا بنفسه لم يكن له تأثير من نفسه ولا بنفسه فان ما لا يكون موجودا بنفسه ومن نفسه فاولى أن لا يكون مؤثرا في وجود غيره بنفسه ومن نفسه فاذا لم يكن هناك ما هو موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه بل كل منها غير موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه كان كل منها معدوما بنفسه معدوم التأثير بنفسه فتكون قد قدرنا امورا متسلسلة كل منها لا وجود له بنفسه ولا تأثير له بنفسه وليس هناك مغاير لها يكون موجودا مؤثرا فيها فليس هناك لا وجود ولا تأثير قطعا واذا قال القائل كل من هذه الامور التي لا توجد بنفسها ببدع الآخر الذي لا يوجد بنفسه كان صريح العقل يقول له فما لا يكون موجودا بنفسه لا يكون مؤثرا بنفسه فكيف تجعله مؤثرا في غيره ولا حقيقة له فان

واما بمعنى كونها واجبة اذا لم يولوا غيره ولم يقيأوه وأما اذا أقالوه وولوا غيره لم تكن واجبة عليه والانسان قد يعقد بيعا أو اجارة ويكون العقد حقا ثم يطلب الاقالة وهو لتواضعه وثقل الحمل عليه قد يطلب الاقالة وان لم يكن هناك من هو احق بهامنه وتواضع الانسان لا يسقط حقه

(فصل) قال الرافضي وقال عمر كانت بيعة أبي بكر فقلت وفي الله شرها فن عاد الى مثلها فاقبلوه ولو كانت امامته صحيحة لم يستحق فاعلها القتل فيلزم تطرق الطعن الى عمر وان كانت باطلة لزم الطعن عليهما جميعا والجواب ان لفظ الحديث سيأتي قال فيه فلا يغترن امرؤ أن يقول انما كانت بيعة أبي بكر فقلت فقلت ألا وانها قد كانت كذلك ولكن وفي الله شرها وليس فيكم من تقطع اليه الاعناق مثل أبي بكر ومعناه أن بيعة أبي بكر بوبر البهام غير تربت ولا انتظار لكونه كان متعينا لهذا الامر كما قال عمر ليس فيكم من تقطع اليه الاعناق مثل أبي بكر وكان ظهور فضيلة أبي بكر على من سواه وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم له على سائر الصحابة امر اظاهرا معلوما فكانت دلالة النصوص على تعيينه تغني عن مشاوره وانتظار وريث بخلاف غيره فانه لا تجوز مبايعته الا بعد المشاورة والانتظار والترتب فن بايع غير أبي بكر عن غير انتظار وتشاور لم يكن له ذلك وهذا قد جاء مفسرا في حديث عمر هذا في خطبته المشهورة الثابتة في الصحيح التي خطب بها امرجه من الحج في آخر عمره وهذه الخطبة معروفة عند أهل العلم وقد رواها البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال كنت أقرئ رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله بنيت وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها اذ رجع الى عبد الرحمن بن عوف فقال لورأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا فوالله ما كانت بيعة أبي بكر الا فلتة فقلت فغضب عمر ثم قال اني ان شاء الله لفاقم العشي في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمورهم فقال عبد الرحمن فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل فان الموسم يجمع رعايا الناس وغوغاءهم وانهم هم الذين يغلبون على قلبك حين تقوم في الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها فأهل حتى تقدم المدينة فانه اذار الهجرة والسنة فتخلص باهل الفقه وأشراف الناس فتقول مقالة متكنا في اهل العلم مقالتك ويضعونها على مواضعها فقال عمر أما والله ان شاء الله لا قوم من ذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة فلما كان يوم الجمعة عجلت بالرواح حين زاغت الشمس حتى أجده سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا الى ركن المنبر فاستحو له تمس ركبتي ركبته فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلما رأيته مقبلا قلت لسعيد بن زيد ليقلن العشي مقالة لم يقلها منذ استخلف فأنكر علي وقال ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله فجلس عمر على المنبر فلما سكنت المؤذن قام فاثني على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فاني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها لأدري لعليها بين يدي أجلي فن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحتته ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لاحد أن يكذب علي ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها وعقلنا ماها ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فأخشي ان طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بتركه فريضة أنزلها الله والرجم في كتاب الله حق على من زنى اذا حصن من الرجال والنساء اذا قامت البيعة أو كان الحبل أو الاعتراف ثم انا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فانه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ألا

قال بل حقيقته توجد بذلك الغير  
 قيل له ليس هناك غير يتحقق به فان  
 الغير الذي قدرته هو أيضاً لا وجود  
 له ولا تأثير أصلاً إلا بتقديره من غير  
 آخر ليس له وجود ولا تأثير ونسكتة  
 هذا الجواب أن تقدير الفاعل لما  
 لا يوجد بنفسه بعد ولا يحقق له  
 وجود بغيره وكونه مؤثراً مبدعاً لغيره  
 من أعظم الأمور بطلاناً وفساداً  
 فان ابتداءه للغير لا يكون إلا بعد  
 وجوده وهو مع كونه ممكناً يقبل  
 الوجود والعدم ليس موجوداً فكل  
 ما قدر انما هي معدومات يوضح  
 هذا الجواب الثالث وهو أن نقول  
 قول القائل الممكن الذي لم يوجد هو  
 معدوم ليس بموجود أصلاً والمعدوم  
 الذي لم يحصل له ما يقتضي وجوده  
 هو باق مستمر على العدم وإذا قال  
 القائل الممكن لا يترجح أحد طرفيه  
 إلا بمرجح فهذا بين ظاهر في جانب  
 الاثبات فانه لا يكون موجوداً إلا  
 بمقتضى وجوده إذ كان ليس له من  
 نفسه وجوداً ما في النقيض من الناس  
 من يقول علة عدمه عدم علة وجوده  
 ويجعل لعدمه علة كما لو وجوده علة  
 وهذا قول ابن سينا وأتباعه  
 والتحقيق الذي عليه جمهور الظاهر  
 من المتكلمين والمتفلسفين وهو  
 الآخر من قول الرازي أن عدمه  
 لا يقتضي علة تجعله معدوماً  
 فالعدم المحض لا يعمل ولا يعمل به  
 إذ العدم المحض المستمر لا يقتضي  
 إلى فاعل ولا علة ولكن عدمه علة  
 مستلزم لعدمه ودليل على عدمه

وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم وقولوا عبد  
 الله ورسوله ثم انه بلغني أن قائلنا منكم يقول والله لو مات عمر لبايعت فلاناً فلا يغترن امرؤ أن  
 يقول انما كانت بيعة أبي بكر فلهذا سميت ألا وانها قد كانت كذلك ولكن الله وفي شراها وليس  
 فيكم من تقطع الاعناق اليه مثل أبي بكر من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو  
 ولا الذي يبايعه تغرة أن يقتلا وانه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن الانصار  
 خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة وخالف عنا علي والزبير ومن معهم ما واجتمع  
 المهاجرون إلى أبي بكر فقلت لأبي بكر يا أبا بكر انطلق بنا إلى اخواننا هؤلاء من الانصار فانطلقنا  
 نريدهم فلما دوننا منهم لقيناهم رجلاً من صالحان فذكر امامنا لا عليه القوم فقالوا أين تريدون  
 يا معشر المهاجرين فقلنا نريد اخواننا هؤلاء من الانصار فقالوا لا عليكم أن لا تقر بوجههم اقضوا أمركم  
 فقلت والله لنا بينهم فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة فاذا رجل من مل بين ظهراهم  
 فقلت من هذا فقالوا هذا سعد بن عباد فقلت ماله قالوا يوعك فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم  
 فأتني على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فنحن انصار الله وكتيبة الاسلام وأنتم معاشر المهاجرين  
 رهط وقد دفت دافة من قومكم فاذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر فلما  
 سكت أردت أن أتكم وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت  
 أداري منه بعض الخذف فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر علي رسلك ففكرت أن أغضبه فتكلم أبو  
 بكر فكان هو أحلم مني وأقر والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري الأقوال في بيده من مثلها أو  
 أفضل منها حتى سكت فقال ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا  
 الحى من قريش هم أو وسط العرب نسبوا داراً وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما  
 شئتم فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها كان والله  
 أن أقدم فتضرب عنقي لا يفترني ذلك من انما أحب إلى من أن أتأمر على قوم فهم أبو بكر  
 اللهم إلا أن تسول لي نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن فقال قائل من الانصار أنا جدي لها  
 المحكك وعذيقها المرجب منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش فكثرت اللفظ وارتفعت الاصوات  
 حتى فرق من الاختلاف فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته  
 الانصار ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم فقلتم سعد بن عباد فقلت قتل الله سعد بن عباد  
 قال عمرو بن العاص والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر خشينا أن يفارقنا القوم  
 ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا فاما بايعناهم على ما لا نرضى واما أن نخالفهم فيكون  
 فساد فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو والذي يبايعه تغرة أن يقتلا قال  
 مالك وأخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن الرجلين الذين لقياهما عويم بن ساعدة ومعين بن  
 عدي وهما من شهد بدرًا قال ابن شهاب وأخبرني سعيد بن المسيب أن الذي قال أنا جدي لها  
 المحكك وعذيقها المرجب الحباب بن المنذر وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر بالبح فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال وقال عمرو بن العاص ما كان يقع في قلبي الا ذاك وليبعثه الله فليقطعن أيدي رجال  
 وأرجلهم جاء أبو بكر رضي الله عنه فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله فقال بأبي  
 وأمي طبت حيا وميتاً والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتين أبداً ثم خرج فقال أيها الخالف على  
 رسلك فلما تكلم أبو بكر جلس عمر حمد الله أبو بكر وأتى عليه فقال ألا من كان يعبد محمداً فان  
 محمد أقدم مات ومن كان يعبد الله فان الله حي لا يموت وقال الله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقال



سميت في اصطلاحكم باسم الذات  
كل موصوف أو كل قائم بنفسه أو  
كل شيء فلسفي متوقف في الاستعمال  
لا على حد اللغة العربية ولا على  
الشارع لا في النقي ولا في  
الاثبات فان لم يكن لك حجة على  
منارعتك الا هذا كان خاصا لك  
وكان حكمه فيما تنازعتم فيه  
حكمكم فيما اتفقتما عليه أو فيما  
افترت به دونه من هذا الباب وأيضا  
فكما يتكلم عن الفلاسفة انهم  
يسمونه جوهر أو الجوهر عندهم  
الموجود لا في موضوع انما قاله ابن  
سينا ومن تبعه وأما أرسطو  
وأتباعه وغيرهم من الفلاسفة  
(١) فيسمونه جوهرًا فالوجود كله  
يسمونه عندهم إلى جوهر وعرض  
والمبدأ الأول داخل عندهم في  
مقولة الجوهر والأظهر أن  
النصارى انما أخذوا تسميته  
جوهرا عن الفلاسفة فانهم ركبوا  
قولا من دين المسيح ودين المشركين  
الصائبين وأما النزاع المعنوي  
فيقال قول القائل انه جوهر  
كالجواهر أو جسم كالاجسام لفظ  
شمل فانه قد يراد به أنه مماثل لكل  
جوهروكل جسم فيما يجب ويجوز  
ويمتنع عليه وقد يراد به أنه مماثل  
لهافي القدر المستترك بينها كلها

(١) قوله فيسمونه جوهر الخ لعله  
فلا يسمونه كما هو مقتضى المقابلة  
وحرر كتبه مصححه

على علي لم يروه قط وذهب ظاهر من وجوه وهذا الحديث رواه أحمد في الفضائل حدثنا عثمان  
حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن المغيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي وهو لا يعلم أنهم  
يروون الباطل وروى أبو الفرج من طريق أجلي عن سنان عن كهيل عن حبة بن جوين قال  
سمعت عليا يقول أنا عبد الله عز وجل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يعده رجل  
من هذه الأمة نجس سنين أو سبع سنين قال أبو الفرج حبة لا بأسوا حبة فانه كذاب قال  
يحيى ليس بشيء قال السعدي غير ثقة وقال ابن حبان كان غالبا في التشيع واهيا في الحديث  
وأما الأجلي فقال أحمد قد روى غير حديث منكر قال أبو حاتم الرازي لا يحتج به وقال ابن  
حبان كان لا يدرى ما يقول قال أبو الفرج ومما يبطل هذه الأحاديث أنه لا خلاف في تقدم  
اسلام خديجة وأبي بكر وزيد وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة بعد أربعين رجلا فكيف  
يصح هذا وذكر حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنا الصديق الأكبر وهو مما علمته يد  
أحمد بن نصر الذراع فانه كان كذابا يضع الحديث وحديثا فيه أنا أولهم إيمانا وأوفاهم  
بعهد الله وأقومهم بأمر الله وأسلمهم بالسوية وأعدلهم في الرعية وأبصرهم بالقضية قال وهو  
موضوع والمتهم به بشر بن ابراهيم قال ابن عدى وابن حبان كان يضع الحديث على الثقات  
ورواه الأبرازي الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم بن سعد الجوهري عن مأمون عن الرشيد قال  
وهذا الأبرازي كان كذابا وذكر حديثا أنت أول من آمن بي وأنت أول من يصالحني يوم  
القيامة وأنت الصديق الأكبر وأنت الفاروق تفرق بين الحق والباطل وأنت يعسوب المؤمنين  
والمال يعسوب الكافرين أو يعسوب الظلمة قال وهذا حديث موضوع وفي طريقه الأول  
عبد بن يعقوب قال ابن حبان يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك وفيه علي بن هاشم  
قال ابن حبان كان يروي المناكير عن المشاهير وكان غالبا في التشيع وفيه محمد بن عبد الله  
قال يحيى ليس بشيء وأما الطريق الثاني ففيه أبو الصلت الهروي كان كذابا رافضا خبيثا فقد  
اجتمع عباد وأبو الصلت في روايته والله أعلم بهم ما بهم سرقه من صاحبه قلت لعل الآفة فيه  
من محمد بن عبد الله وروى من طريق ابن عباس وفيه عبد الله بن زاهر قال ابن معين ليس  
بشيء لا يكتب عنه انسان فيه خير قال أبو الفرج ج بن الجوزي كان غالبا في الرفض

(فصل) وهما طريق يمكن سلوكهما لمن لم تكن له معرفة بالاخبار من الخاصة فان  
كثيرا من الخاصة فضلا عن العامة يتعذر عليه معرفة التمييز بين الصدق والكذب من جهة  
الاسناد في أكثر ما يروى من الاخبار في هذا الباب وغيره وانما يعرف ذلك علماء الحديث ولهذا  
عبدل كثير من أهل الكلام والنظر عن معرفة الاخبار بالاسناد وأحوال الرجال لعجزهم عنها  
وسلكوا طريقا آخر ولكن تلك الطريق هي طريقة أهل العلم بالحديث العالمين بما بعث الله  
به رسوله ولكن نحن نذكر طريقا آخر فنقول نقدر أن الاخبار المتنازع فيها لم توجد أو لم يعلم  
أخبارها الصحيح ونترك الاستدلال بها في الطرفين ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر وما  
يعلم من العقول والعادات وما دلت عليه النصوص المتفق عليها فنقول من المعلوم المتواتر عند  
الخاصة والعامة الذي لم يختلف فيه أهل العلم بالمنقولات والسير أن أبا بكر رضي الله عنه  
لم يطلب الخلافة لارغبة ولا لرهبة لا بذل فيها ما يرغب الناس به ولا شهر عليهم سيمايرهم به  
ولا كانت له قيسلة ولا موال تنصره وتقمه في ذلك كما جرى من عادة الملوك أن أقاربهم ومواليهم  
يعاونونهم ولا طلبها أيضا بلسانه ولا قال يا يعوفى بل أمر ببايعته عمر وأبي عبيدة ومن تخلف

والعدم أو نفسه أو حقيقة  
لا تقتضي الوجود ولا تستلزم العدم  
فمعنى به أن ما تصوّر العقل من  
هذه الحقائق لا يكون موجوداً في  
الخارج بنفسه وليس له في الخارج  
وجود من نفسه ولا يجب عدمه في  
الخارج بل يقبل أن تتحقق حقيقة في  
الخارج فيصير موجوداً ويمكن أن  
لا تتحقق حقيقة في الخارج فلا  
يكون موجوداً وليس في الخارج  
حقيقة ثابتة أو موجودة تقبل  
الاثبات والنفي بل المراد أن  
ما تصوّرناه في الأذهان هل يتحقق  
في الأعيان أو لا يتحقق وما يتحقق  
في الأعيان هل تحققه بنفسه أو  
بغيره فإذا قدر أن المتصورات في  
الأذهان ليس فيها ما يتحقق بنفسه  
في الخارج فليس فيها ما هو مبدع  
بنفسه لغيره في الخارج بطريق  
الأولى وليس فيها إلا ما هو معدوم في  
الخارج بل ليس فيها إلا ما هو ممتنع  
في الخارج فإن الممكن إذا قدر عدم  
موجود بنفسه يبدعه كان ممتمناً  
لغيره فإذا قدر أنه ليس له في الخارج  
إلا ما ليس له وجود بنفسه لم يكن في  
الخارج إلا ما هو ممتنع الوجود إما  
لنفسه وإما لغيره ولا يكون عدم شيء  
من ذلك مقتضياً إلى علة توجب عدمه  
بل هو معدوم بنفسه سواء أمكن  
وجوده أو امتنع وحيث فلا يكون  
في الخارج إلا العدم المستمر وإذا  
قبل بعد هذا الذي لا وجود له  
من نفسه موجود بهذا الذي لا وجود  
له من نفسه وهلم جرا كان بمنزلة أن

الامام أحمد عن أبي ذر أنه قال والله لو ددت أني شجرة تعضد وقد روى أبو نعيم في الحلية قال  
حدثنا سليمان بن أحمد حدثنا محمد بن علي الصائغ حدثنا سعيد بن منصور حدثنا أبو معاوية  
حدثنا السري بن يحيى قال قال عبد الله بن مسعود لو وقفت بين الجنة والنار فقبلت في  
أيهما تكون أو تكون رمداً لا اخترت أن أكون رمداً وروى الامام أحمد حدثنا يحيى بن  
سعيد عن مجاهد عن الشعبي عن مسروق قال قال رجل عند عبد الله بن مسعود ما أحب أن  
أكون من أصحاب اليمين أكون من المقربين أحب إلى فقال عبد الله بن مسعود لكن هم نار جل  
وذاته إذا مات لم يبعث يعني نفسه والكلام في مثل هذا هل هو مشهور أم لا له موضع آخر  
ولكن الكلام الصادر عن خوف العبد من الله يدل على إيمانه بالله وقد غفر الله لمن خافه حين  
أمر أهله بتخريفه وتذرية نصفه في البر ونصفه في البحر مع أنه لم يعمل خيراً قط وقال والله لئن  
فدرا الله علي لم يعذبني عذاباً إلا يعذبه أحد من العالمين فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر  
فجمع ما فيه وقال ما حلت علي ما صنعت قال من خشيتك يا رب فغفر له أخرجه في الصحابين فإذا  
كان مع شك في القدرة والمعاد إذا فعل ذلك غفر له بخوفه من الله علم أن الخوف من الله من أعظم  
أسباب المغفرة للأمور الحقيقية إذا قدر أنها ذنوب

(فصل) قال الرافضي وقال أبو بكر إني في ظلة بنى ساعدة ضربت يدي على يد أحد  
الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير قال وهو يدل على أنه لم يكن صالحاً يرتضى لنفسه  
الامامة والجواب أن هذا إن كان قائله فهو أدل دليل على أن علياً لم يكن هو الامام وذلك أن  
قائل هذا إنما يقوله خوفاً من الله أن يضيع حق الولاية وأنه إذا ولي غيره وكان وزيراً له كان أبراً  
لذمته فلو كان علي هو الامام لكانت نوابه لا أحد الرجلين اضاعة للامامة أيضاً وكان يكون  
وزيراً لظالم غيره وكان قد باع آخرته بدينار غيره وهذا لا يفعله من يخاف الله ويطلب براءة ذمته  
وهذا كالمالك المبتدع قد وصي بدين فاعتقد الوارث أن المستحق لها شخص فارتضى ما رضى الله به مع  
رسوله ثم قال إني أرسلتهم مع من هو أدب من خولنا أن يكون الرسول الأول مقصراً في الوفاء  
تفريطاً وخيانة وهناك شخص حاضر يدعي أنه المستحق للدين دون ذلك الغائب فلو علم الوارث أنه  
المستحق لكان يعطيه ولا يحتاج إلى الإرسال به إلى ذلك الغائب

(فصل) قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مرة بعد أخرى  
مكرراً لذلك أنفذوا جيش أسامة لعن الله المتخلف عن جيش أسامة وكانت الثلاثة معه ومنع أبو  
بكر عمر من ذلك والجواب أن هذا من الكذب المتفق على أنه كذب عند كل من يعرف السير  
ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل أبابكر أو عثمان في جيش أسامة  
وأنما وى ذلك في عمر وكيف يرسل أبابكر في جيش أسامة وقد استخلفه صلى الله عليه وسلم مدة مرضه  
وكان ابتداء مرضه من يوم الخميس إلى يوم الاثنين اثني عشر يوماً ولم يقدم في الصلاة  
بالمسلمين إلا أبابكر بالنقل المتواتر ولم تكن الصلاة التي صلاها أبو بكر بالمسلمين في مرض النبي  
صلى الله عليه وسلم صلاة ولا صلاتين ولا صلاة يوم ولا يومين حتى يظن ما تدعيه الرافضة من  
التليس وأن عائشة قدمته بغير أمره بل كان يصلي بهم مدة مرضه فإن الناس متفقون على أن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بهم في مرض موته إلا أبو بكر وعلى أنه صلى بهم مدة أيام وأقل  
ما قيل أنه صلى بهم سبع عشرة صلاة صلى بهم صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة وخطب بهم يوم  
الجمعة هذا مما تواتر به الأحاديث الصحيحة ولم يزل يصلي بهم إلى فجر يوم الاثنين صلى بهم  
صلاة الفجر وكشف النبي صلى الله عليه وسلم الستارة فراههم يصلون خلف أبي بكر فلما رأوه كادوا



يقال هذا المعدوم موجود بهذا المعدوم وهم جرابيل بمنزلة أن يقال هذا الممتنع موجود بهذا الممتنع فيكون هذا تناقضا حيث جعلت المعدوم موجودا معدوم وسلسلت ذلك فجمعت بين تسلسل المعدومات وبين جعل كل واحد منها هو الذي أوجد المعدوم الآخر (الوجه الرابع) أن يقال الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد ممكن آخر فان ذلك الممكن الآخر لا يترجح وجوده على عدمه إلا بغيره وإذا كان الممكن الذي قدر أنه الفاعل المؤثر المربح لم يترجح وجوده على عدمه بل يقبل الوجود والعدم فالممكن الذي قدر أنه الأثر المفعول المصنوع المربح أولى أن لا يترجح وجوده على عدمه بل هو قابل للوجود والعدم بل الممكن لا يكون موجودا إلا عند ما يجب به وجوده فانه مادام مترددا بين إمكان الوجود والعدم لا يوجد فاذا حصل ما به يجب وجوده وجد وإذا كان كذلك فنفس الممكن لا يجب به ممكن بل لا يجب الممكن إلا بواجب والواجب إما بنفسه وإما بغيره والواجب بغيره هو الممكن من نفسه الذي لا يوجد إلا بما يجب وجوده وحينئذ فيمتنع تسلسل الممكنات بحيث يكون هذا الممكن هو الذي وجب به الآخر بل انما

(١) قوله أكثر من ذلك الجمعة

التي قيل كذا في الأصل وفي العبارة تحريف يحتاج لتحريه كسبه معصمه

يقتنون في صلاتهم ثم أرخى الستارة وكان ذلك آخر عهدهم به وتوفي يوم الاثنين حين اشتد الضحى قريبا من الزوال وقد قيل انه صلى بهم (١) أكثر من ذلك الجمعة التي قيل فيكون قد صلى بهم مدة مرضه كلها لكن خرج النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة لما وجد خفة في نفسه فتقدم وجعل أبا بكر عن يمينه فكان أبو بكر يأتى بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بأبي بكر وقد كشف الستارة يوم الاثنين صلاة القجر وهم يصلون خلف أبي بكر ووجهه صلى الله عليه وسلم كله وورقة مصحف فسر بذلك لما رأى اجتماع الناس في الصلاة خلف أبي بكر ولم يروه بعدها وقد قيل ان آخر صلاة صلاها كانت خلف أبي بكر وقيل صلى خلفه غيرهما فكيف يتصور أن يأمره بالخروج في الغزاة وهو يأمره بالصلاة بالناس وأيضا فإنه جهز جيش أسامة قبل أن يمرض فإنه أمره على جيش عامتهم المهاجرون منهم عمر بن الخطاب في آخر عهده صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة آلاف وأمره أن يغير على أهل مؤتة وعلى جانب فلسطين حيث أصيب أبوه وجعفر وابن رواحة فتجهز أسامة بن زيد للغزو وخرج في ثقله إلى الجرف وأقام بها أياما اشكوى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة فقال اغد على بركة الله والنصر والعافية ثم أغرح حيث أمرت أن تغرق قال أسامة يا رسول الله قد أصبحت ضعيفا وأرجو أن يكون الله قد عافاك فأذن لي فأمكنك حتى يشفيك الله فاني ان خرجت وأنت على هذه الحالة خرجت وفي نفسي منك قرحة وأكره أن أسأل عنك الناس فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بأيام فلما جلس أبو بكر للخلافة أنفذ مع ذلك الجيش غير أنه استأذنه في أن يأذن لعمر بن الخطاب في الإقامة لانه ذور أي ناصح للاسلام فأذن له وسار أسامة لوجهه الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصاب في ذلك العدو مصيبة عظيمة وغنم هو وأصحابه وقتل قاتل أبيه ورزاهم الله سالمين إلى المدينة وانما أنفذ جيش أسامة أبو بكر الصديق بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقال لأجل راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار عليه غير واحد أن يرد الجيش خوفا عليهم فاتهم خافوا أن يطمع الناس في الجيش بموت النبي صلى الله عليه وسلم فامتنع أبو بكر من رد الجيش وأمر بانفاذه فلما راهم الناس يغزون عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك مما أيد الله به الدين وشده قلوب المؤمنين وأذل به الكفار والمنافقين وكان ذلك من كمال معرفة أبي بكر الصديق وإيمانه وبقينه وتديبه ورأيه

(فصل) قال الرافضى وأيضا لم يول النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر البتة عملا في وقته بل ولى عليه عمر بن العاص تارة وأسامة أخرى ولما أنفذ بسورة براءة رده بعد ثلاثة أيام بوحي من الله وكيف يرضى العاقل امامة من لا يرضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحي من الله لاداء عشر آيات من براءة والجواب أن هذا من أبين الكذب فإنه من المعلوم المتواتر عند أهل التفسير والمغازى والسير والحديث والفقهاء وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا بكر على الحج عام تسع وهو أول حج كان في الاسلام من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن قبله حج في الاسلام إلا الحجة التي أقامها عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية من مكة فان مكة فتحت سنة ثمان وأقام الحج ذلك العام عتاب بن أسيد الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أهل مكة ثم أتم أبا بكر سنة تسع للحج بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك وفيها أمر أبا بكر بالتمادة في الموسم أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولم يؤمر النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر على مثل هذه الولاية قولاً به أبي بكر كانت من خصائصه فان النبي صلى الله عليه وسلم

قبائل قريش لاسيما بنو عبد مناف وبنو مخزوم فان طاعتهم لثاني كانت أحب اليهم من طاعة  
 تيمى لو اتبعوا الهوى وكان أبو سفيان بن حرب وأمثاله يختارون تقديم علي وقد روى أن أبا  
 سفيان طلب من علي أن يتولى لأجل القرابة التي بينهما وقد قال أبو جعفر لما قيل له ان ابنك  
 تولى قال أو رضيت بذلك بنو عبد مناف وبنو مخزوم قالوا نعم فمجب من ذلك لعلمه بأن بني تيم  
 كانوا من أضعف القبائل وأن أشرف قريش كانت من تين القبيلتين وهذا وأمثاله مما ان  
 تدبره العقول علم أنهم لم يقدموا أبا بكر إلا لتقديم الله ورسوله لأنه كان خيرهم وسيدهم وأحبههم  
 إلى الله ورسوله فان الاسلام انما يقدم بالتقوى بالنسب وأبو بكر كان أتعاهم وهنا طريق  
 آخر وهو أنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن خير هذه الأمة القرن الاول ثم الذين يلونهم  
 ثم الذين يلونهم وهذه الأمة خير الامم كما دل عليه الكتاب والسنة وايضا فان من تأمل أحوال  
 المسلمين في خلافة بني أمية فضلا عن زمن الخلفاء الراشدين علم أن أهل ذلك الزمان كانوا خيرا  
 وأفضل من أهل هذا الزمان وأن الاسلام كان في زمنهم أقوى وأظهر فان كان القرن الاول قد  
 جحدوا حق الامام المنصوص عليه المولى عليهم ومنعوا أهل بيت نبهم ميراثهم ولو افاضوا ظالموا  
 ومنعوا عادلا عالما مع علمهم بالحق فهو لا من شر الخلق وهذه الأمة شر الامم لأن هذا فعل  
 خيارها فكيف بفعل شرارها وهنا طريق آخر وهو أنه قد عرف بالتواتر الذي لا يخفى على  
 العامة والخاصة أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كان لهم بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 اختصاص عظيم وكانوا من أعظم الناس اختصاصا به ومحبة له وقرابا له واتصالا به وقد صاهرهم  
 كلهم وما عرف عنه أنه كان يذمهم ولا يلعنهم بل المعروف عنه أنه كان يحبهم ويثني عليهم  
 وحينئذ فاما أن يكونوا على الاستقامة ظاهرا وباطنا في حياته وبعد موته واما أن يكونوا  
 بخلاف ذلك في حياته أو بعد موته فان كانوا على غير الاستقامة مع هذا التقرب فأحد  
 الامرين لازم اما عدم علمه بأحوالهم أو مداهنتهم وأيهما كان فهو من أعظم القدرح في الرسول  
 صلى الله عليه وسلم كما قيل

فان كنت لا تدري فتلك مصيبة . وان كنت تدري فالمصيبة أعظم

وان كانوا انصرفوا بعد الاستقامة فهذا اخذ لان من الله للرسول في خواص أمته وأكبر أصحابه  
 ومن قد أخبر بما سيكون بعد ذلك أين كان عن علم ذلك وأين الاحتياط للأمة حتى لا يولى مثل  
 هذا أمرها ومن وعد أن يظهر دينه على الدين كله فكيف يكون أكبر خواصه مرتدين فهذا  
 ونحوه من أعظم ما يقدح به الرافضة في الرسول كما قال مالك وغيره انما أراد هؤلاء الرافضة الطعن  
 في الرسول ليقول القائل رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلا صالحا لكان أصحابه  
 صالحين ولهذا قال أهل العلم ان الرافضة دسيسة الزندقة وانه وضع عليها وطريق آخر ان يقال  
 الاسباب الموجبة لعل ان كان هو المستحق موجودا والصوارف منتفية والقدرة حاصلة ومع وجود  
 الداعي والقدرة وانتفاء الصارف يجب الفعل وذلك أن علما هو ابن عم نبهم ومن أفضلهم نسبا  
 ولم يكن بنسبه وبين أحد عداوة لا عداوة نسب ولا اسلام بأن يقول القائل قل أقاربهم في  
 الجاهلية وهذا المعنى منتف في الانصار فانهم لم يقتل أحدا من أقاربهم ولهم الشوكة ولم يقتل  
 من بني تيم ولا عدى ولا كثير من القبائل أحدا والقبائل التي قتل منها كبنى عبد مناف كانت  
 نوابية وتختار ولايته لو كان هو الأفضل المستحق لها لم يكن هذا مما يخفى عليهم وعلمهم بذلك  
 بوجوب اتباع ارادتهم إلى ولايته اذا لم يكن هناك صارف يمنع والاسباب كانت مساعدة لهذا

كيدى وقدم كقدى وبصر كبصرى  
 مقالة معروفة وقد ذكرها الأئمة  
 كيزيد بن هرون وأحمد بن حنبل  
 واسحق بن راهويه وغـ يرهم  
 وأنكروها وندسوها ونسبوها إلى  
 مثل داود الجـ واربى البصرى  
 وأمثاله ولكن مع هذا صاحب  
 هذه المقالة لا يثبته بكل شئ من  
 الاجسام بل ببعضها ولا بد مع  
 ذلك أن يثبتوا التماثل من وجه  
 والاختلاف من وجه لكن اذا  
 أثبتوا من التماثل ما يختص  
 بالخلوقات كانوا مطلقين على كل  
 حال وفي الجملة الكلام في التمثيل  
 والتشبيه ونفيه عن الله مقام  
 والكلام في التجسيم ونفيه مقام  
 آخر فان الاول دل على نفيه الكتاب  
 والسنة وإجماع السلف والأئمة  
 واستفاض عنهم الانكار على  
 المشبهة الذين يقولون يد كيدى  
 وبصر كبصرى وقدم كقدى وقد  
 قال الله تعالى ليس كمثله شئ وقال  
 تعالى ولم يكن له كفوا أحد وقال  
 هل تعلم له سميا وقال تعالى فلا  
 تجعلوا لله أندادا وايضا فنفي ذلك  
 معروف بالدلائل العقلية التي  
 لا تقبل النقض كما قد بسط الكلام  
 على ذلك في غير موضع وأفردنا  
 الكلام على قوله تعالى ليس كمثله  
 شئ في مصنف مفرد وأما الكلام  
 في الجسم والجوهر ونفيه مما أو  
 اثباتهما فبدعة ليس لها أصل في  
 كتاب الله ولا سنة رسوله ولا تكلم



فاعل يوجد فيه في هذه الحال لم يتحقق وجوده بعده فانه مادام مقتضرا الى أن يصير موجودا فليس بموجود فان كونه موجودا يناقض كونه مقتضرا الى أن يصير موجودا فلا يكون فيها موجودا فلا يكون فيها ما يحصل به شرط وجود الممكن فضلا عن أن يكون فيها ما يكون مبدعا للممكن أو فاعلا له فلا يوجد ممكن وقد وجدت الممكنات فتسلسل الممكنات يكون كل منها مؤثرا في الآخر متمنع وهو المطلوب واعلم أن تسلسل المؤثرات لما كان متمنعا طاهرا الامتناع في فطر جميع العقلاء لم يكن متقدما للنظار يطيلون في تقريره لكن المتأخرون أخذوا يقررونه وكان من أسباب ذلك اشتباه التسلسل في الآثار التي هي الأفعال بالتسلسل في المؤثرين الذين هم الفاعلون فان جهس من صفوان وأبا الهذيل العلاف ومن اتبعهما من أهل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة وسلكه من سلكه من المعتزلة والكلابية والكرامية وغيرهم اعتقدوا بطلان هذا كله وعن هذا امتنعوا أن يقولوا ان الرب لم يزل متكلمًا اذا شاء ثم اختلفوا هل كلامه مخلوق أو حادث النوع أو قديم العين وهو معني أو قديم العين وهو حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبدًا على الأقوال

(١) قوله يد السارق كذا في الأصل غير مقيد بالسري والمقام يحتاج اليه كنبه ممتنع

وأبو موسى اليه وهو بمكة في حجة الوداع وكل منهم ما قد أهدى بأهل الله عليه وسلم فاما ما عاذ فلم يرجع الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه  
(فصل) قال الرافضي وقطع (١) يد السارق ولم يعلم أن القطع اليد اليمنى والجواب أن قول القائل ان أبا بكر مجهول هذا من أظهر الكذب ولو قدر أن أبا بكر كان يجب ذلك لكان قولنا سائغ لان القرآن ليس في ظاهره ما يعين اليمين لكن تعيين اليمين في قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما وبذلك مضت السنة ولكن أين النقل بذلك عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قطع اليسرى وأين الاسناد الثابت بذلك وهذه كتب أهل العلم بالآثار موجودة ليس فيها ذلك ولان نقل أهل العلم بالاختلاف ذلك قولنا مع تعظيمهم لأبي بكر رضي الله عنه

(فصل) قال الرافضي وأحرق الفجاعة السلي بالنار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحراق بالنار والجواب أن الاحراق بالنار عن علي أشهر وأظهر منه عن أبي بكر وأنه قد ثبت في الصحيح أن عليا أتى يقوم زنادقة من غلاة الشيعة فحرقهم بالنار فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لم أحرقهم بالنار نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب بعذاب الله ولضربت أعناقهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فبلغ ذلك عليا فقال ويح ابن أم الفضل ما أقطع على الهنات فعلى حرق جماعة بالسارقان كان ما فعله أبو بكر منكرا ففعل على أنكر منه وإن كان فعل على مما لا ينكر مثله على الأئمة فابو بكر أولى أن لا ينكر عليه

(فصل) قال الرافضي وخفي عليه أكثر أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلاله وقال أقول فيها برأي فان يكن صوابا فمن الله وإن يك خطأ فني ومن الشيطان وقضى في الجذب سبعين قضية وهو يدل على قصوره في العلم والجواب أن هذا من أعظم البهتان وكيف يخفى عليه أكثر أحكام الشريعة ولم يكن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من يقضى ويفتي الا هو ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر مشاورة لاحد من أصحابه منه له ولغيره ولم يكن أحد أعظم اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم منه ثم عمر وقد ذكر غير واحد مثل منصور بن عبيد الجبار السمعاني وغيره اجماع أهل العلم على أن الصديق أعلم الأمة وهذا بين فان الأمة لم تختلف في ولايته في مسألة الافصلا هو بعلم بيته لهم وحجة يذكروها لهم من الكتاب والسنة كما بين لهم موت النبي صلى الله عليه وسلم وتبينتهم على الأيمان وقراءته عليهم الآية ثم بين لهم موضع دفنه وبين لهم فقال مانعي الزكامل استراب فيه عمرو بن وهب لهم أن الخلافة في قریش في سقيفة بني ساعدة لما ظن من ظن أنها تكون في غير قریش وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أول حجة حجت من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وعلم الناس أدق ما في العبادات ولولا سعة علمه بهم لم يستعمله وكذلك الصلاة استخلفه فيها ولولا علمه بهم لم يستخلفه غيره لافي حج ولا في صلاة وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها أنس من أبي بكر وهو أصح ما روي فيه اوعليه اعتمد الفقهاء وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من الشريعة غلط فيها وقد عرف لغيره مسائل كثيرة كإسقاط في موضعه وقد تنازعت الصحابة بعده في مسائل مثل الحد والاخوة ومثل العمريتين ومثل العول وغير ذلك من مسائل الفرائض وتنازعوا في مسألة الحرام والطلاق الثلاث بكلمة والخليعة والبرية والبينة وغير ذلك من مسائل الطلاق وكذلك تنازعوا في مسائل صارت مسائل نزاع بين الأمة الى اليوم وكان تنازعهم في خلافة عمر نزاع اجتهد محض كل منهم يقر صاحبه على اجتهاده كتنازع الفقهاء أهل العلم والدين وأما في خلافة عثمان فقوى النزاع في بعض الامور حتى صار يحصل كلام غليظ من بعضهم لبعض ولكن لم يقاتل بعضهم

بعضهم بعضا ببدول بسيف ولا غيره وأما في خلافة علي فتغلظ النزاع حتى تقاتلوا بالسيف  
وأما في خلافة أبي بكر فلم يعلم أنه استقر بينهم نزاع في مسألة واحدة من مسائل الدين وذلك لكمال  
علم الصديق وعنده ومعرفته بالأدلة التي تزيل النزاع فلم يكن يقع بينهم نزاع إلا أظهر الصديق من  
الحجة التي تفصل النزاع ما يزيل معه النزاع وكان عامة الحجج الفاصلة للنزاع يأتي بها الصديق ابتداء  
وقليل من ذلك بقوله عمر أو غيره فيقره أبو بكر الصديق وهذا مما يدل على أن الصديق ورعيته  
أفضل من عمر ورعيته وعثمان ورعيته وعلى ورعيته فإن أبا بكر ورعيته أفضل الأئمة والامة بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم الأقوال التي خولف فيها الصديق بعدم موته قوله فيها أربع من قول من  
خالفه بعدم موته وطرد ذلك الجد والاخوة فإن قول الصديق وجهور الصحابة وأكابرهم أنه  
يسقط الاخوة وهو قول طوائف من العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي  
وأحمد كابي العباس بن سريج من الشافعية وأبي حفص البرمكي من الحنابلة وبذلك رواية  
عن أحمد والذين قالوا بتوريث الاخوة مع الجد كعلي وزيد وابن مسعود اختلفوا اختلافا  
معروفا وكل منهم قال قولاً خالفه فيه الآخر وانفرد بقوله عن سائر الصحابة وقد بسطنا الكلام على  
ذلك في غير هذا الموضع في مصنف مفرد وبيننا أن قول الصديق وجهور الصحابة هو الصواب  
وهو القول الراجح الذي تدل عليه الأدلة الشرعية من وجوه كثيرة ليس هذا موضع بسطها  
وكذلك ما كان عليه الامر في زمن صديق الامة رضي الله عنه من جواز فسخ الحج إلى العمرة  
بالتمتع وان من طلق ثلاثا بكلمة واحدة لا يلزمه الاطلاق واحدة هو الراجح دون من يحرم الفسخ  
ويلزم بالثلاث فان الكتاب والسنة انما يدل على ما كان عليه الامر في عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم وخلافة أبي بكر دون القول المخالف لذلك ومما يدل على كمال حال الصديق وأنه أفضل من  
كل من ولي الامة بل وعن ولي غيرهما من الامم بعد الانبياء أنه من المعلوم أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أفضل الأولين والآخرين وأفضل من سائر الخلق من جميع العالمين وقد ثبت عنه  
في الصحيحين أنه قال كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدى  
وسيكون خلفاء ويكثرون قالوا يا رسول الله فأتا أمرنا قال أوفوا ببيعة الاول فالاول ومن  
المعلوم أن من تولى بعد الفاضل اذا كان فيه نقص كثير عن سياسة الاول ظهر ذلك النقص  
ظهورا بينا وهذا معلوم من حال الولاة اذا تولى ملك بعد ملك أو قاض بعد قاض أو شيخ بعد شيخ أو  
غير ذلك فان الثاني اذا كان ناقص الولاية نقصا بينا ظهر ذلك فيه وتغيرت الامور التي كان الاول  
قد نظمها وألفها ثم الصديق تولى بعد اكمل الخلق سياسة فلم يظهر في الاسلام نقص بوجه من  
الوجوه بل قاتل المرتدين حتى عاد الامر الى ما كان عليه وأدخل الناس في الباب الذي خرجوا  
منه ثم شرع في قتال الكفار من أهل الكتاب وعلم الامة ما خفي عليهم وقواهم لما ضعفوا  
وشجعهم لما جبنوا وسار فيهم سيرة توجب صلاح دينهم ودينناهم فاصبح الله بسببه الامة في  
علمهم وقدرتهم ودينهم وكان ذلك مما حفظ الله به على الامة دينها وهذا مما يحقق أنه أحق الناس  
بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قول الرافضي لم يعرف حكم الكلالة حتى قال  
فيها رأييه فالجواب أن هذا من أعظم علمه فان هذا الرأي الذي رآه في الكلالة قد اتفق عليه  
بجاهير العلماء بعده فانهم أخذوا في الكلالة بقول أبي بكر وهو من لا ولد له ولا والد والقول بالرأي  
هو معروف عن سائر الصحابة كابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن  
جبل لكن الرأي الموافق للحق هو الذي يكون لصاحبه أجران كراي الصديق فان هذا خير  
من الرأي الذي غاية صاحبه أن يكون له أجر واحد وقد قال قيس بن عباد على رأيته مسيرك

المعروفة في هذا الموضع ثم ان  
جهما وأبا الهذيل العلاف منعاً  
ذلك في الماضي والمستقبل ثم ان  
جهما كان أشد تعظيلاً فقال بفنائه  
الجنة والنار وأما أبو الهذيل فقال  
بفناء حركات الجنة وجعلوا الرب  
تعالى فيما لا يزال لا يمكن أن يتكلم  
ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكنه  
أن يتكلم وأن يفعل ثم صار الكلام  
والفعل ممكناً بغير حدوث شيء  
يقتضي امكانه وأما أكثر أتباعهما  
ففرقوا بين الماضي والمستقبل كما  
ذكر في غير هذا الموضع والمقصود  
هنا أنه لما جعل من جعل التسلسل  
نوعاً واحداً كما جعل من جعل  
الدور نوعاً واحداً حصلت شبهة  
فصار بعض المتأخرين كالآمدى  
والإمهرى يوردون أسئلة على  
تسلسل المؤثرات ويقولون انه  
لا جواب عنها فلذلك احتج الى بسط  
الكلام في ذلك

(فصل) وما سلكه هؤلاء  
التأخرون في ابطال الدور والتسلسل  
في العلل والمعلولات دون الآثار  
فهو طريق صحيح أيضاً وان كان  
منهم من يورد على ذلك شكوكاً يعجز  
بعضهم عن حلها كما قد بسط في غير  
هذا الموضع لكنه طريق طويل  
مشق لا حاجة اليه ولهذا لم يسلكه  
أحد من النظائر المتقدمين من أهل  
الكلام المحدث فضلاً عن السلف  
والأئمة فشيوخ المعتزلة والاشعرية  
والكرامية وغيرهم من أصناف  
أهل الكلام أثبتوا الصانع بطريق



الجسم في اصطلاحهم قد تنازعوا فيه هل هو مركب من أجزاء منفردة أو من الهولي والصورة أو المركب لا من هذا ولا من هذا وإذا كان مركباً فهل هو جزآن أو ستة أجزاء أو ثمانية أجزاء أو ستة عشر جزءاً أو اثنين وثلاثون هذا كله مما تنازع فيه هؤلاء فثبت التركيب المتنازع فيه في الجسم يقولون لا وثلك انه لازم لكم اذا قالوا هو جسم وأولئك ينفون هذا اللزوم وقد يكون في المجسمة من يقول انه جسم مركب من الجواهر المنفردة وينازعهم في امتناع مثل هذا التركيب عليه ويقول لاجبة لكم على نقي ذلك الاما فتموه من الأدلة على كون الاجسام محدثة أو ممكنة وكلها أدلة باطلة كما بسط في موضعه وبينهم نزاع في أمور أخرى ينازعهم فيها من لا يقول هو جسم مثل كونه فوق العالم أو كونه ذا قدر أو كونه منصفاً بصفات قائمة به فالثقة يقولون هذه لا تقوم الاجسام وأولئك قد ينارعونهم في هذا أو بعضه وينارعونهم في انتفاء هذا المعنى الذي سموه جسماً فهم ينارعون إماماً في التسلازم وإماماً في انتفاء اللازم اذا تبين أن هذه الأمور كلها ترجع الى هذه الأمور الثلاثة فان الحجج الثمانية التي

(١) بياض بالاصل بقدر كلمتين

بعد من تمام ذلك فانه لو أقام أحد من أهل بيته لكانت شبهة لمن يظن أنه جمع المال لورثته فلما لم يستخلف أحد من أهل بيته ولا خلف لهم مالا كان هذا مما يبين أنه كان من أبعد الناس عن طلب الرياسة والمال وان كان ذلك مباحاً وأنه لم يكن من الملوكة الانبياء بل كان عبد الله ورسوله كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت وقال ان ربي خيرني بين أن أكون عبداً رسولاً أو نبياً ملكاً فقلت بل عبداً رسولاً وإذا كان هذا مما يدل على تزيهه عن كونه من ملوك الانبياء فدلالة ذلك على نبوته وزاهيته عن الكذب والتظلم أعظم وأعظم ولو تولى عدوه على أو واحد من أهل بيته لم تحصل هذه المصالح والالطافات العظيمة وأيضاً فانه من المعلوم أن الاسلام في زمن علي كان أكثر وأظهر مما كان في خلافة أبي بكر وعمر وكان الذين قاتلهم على أبعاد عن الكفر من الذين قاتلهم أبو بكر وعمر فان أبا بكر قاتل المرتدين وأهل الكتاب مع ما حصل للمسلمين بموت النبي صلى الله عليه وسلم من الضعف العظيم وما حصل من الارتداد لا كثر البوادي وضعف قلوب أهل الامصار وشك كثير في جهاد ما نعى الزكاة وغيرهم ثم عمر تولى قتال أميتين عظيمتين لم يكن في العادة المعروفة أن أهل الجباز واليمن يقهر ونهم وهما فارس والروم فقهرهم وفتح بلادهم وتم عثمان ما تم من فتح المشرق والمغرب ثم فتح بعد ذلك في خلافة بني أمية بما فتح في المشرق والمغرب كما وراء النهر والاندلس وغيرهما مما فتح في خلافة عبد الملك فمعلوم أنه لو تولى غير أبي بكر وعمر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم مثل علي أو عثمان لم يمكنه أن يفعل ما فعل فان عثمان لم يفعل ما فعل مع قوة الاسلام في زمانه وعلى كان أعجز من عثمان وكان أعوانه أكثر من أعوانهما وعدوه أقل وأقرب الى الاسلام من عدوهما ومع هذا فلم يقهر عدوه فكيف كان يمكنه قهر المرتدين وقهر فارس والروم مع قلة الأعوان وقوة العدو وهذا مما يبين فضل أبي بكر وعمر وتمام نعمة الله بهما على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الناس وان من أعظم نعم الله تولى أبي بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه لو تولى غيرهما كان لم يفعل ما فعل لا بالعدم السدرة واما لعدم الإرادة فانه اذا قيل لم يغلب على معاوية وأصحابه فلا بد أن يكون سبب ذلك إما عدم كمال القدرة واما عدم كمال الإرادة والافع كمال القدرة وكما لا الإرادة يجب وجود الفعل ومن تمام القدرة طاعة الاتباع له ومن تمام الإرادة ارادة ما هو الاصل الانفع الأرضي لله ورسوله وأبو بكر وعمر كانت قدرتهما أكمل وارادتهما أفضل فبهذا انصر الله بهما الاسلام وأذل بهما الكفر والنفاق وعلى رضى الله عنه لم يوث من كمال القدرة والارادة ما أوتيا والله تعالى كما فضل بعض النبيين على بعض فضل بعض الخلفاء على بعض فلما لم يوث ما أوتيا لم يمكنه أن يفعل في خلافة ما فعل لا وحيداً (١) عن ذلك بموت النبي صلى الله عليه وسلم أعجز وأعجز فانه على أي وجه قدر ذلك فان غاية ما يقول المتشيع ان أتباعه لم يكونوا يطيعونه فيقال ان كان الذين يابغونه لم يطيعوه فكيف بطيعه من لم يبايعه وإذا قيل لو يابغوه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لفعل بهم أعظم مما فعل أبو بكر وعمر فيقال قد بايعه أكثر من يابغ أبو بكر وعمر ونحوهم وعدوه أضعف وأقرب الى الاسلام من عدو أبي بكر وعمر ولم يفعل ما يشبه فعلهم فضلاً عن أن يفعل أفضل منه وإذا قال القائل ان أتباع أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أعظم إيماناً وتقوى فنصرهم انه لذلك قيل هذا يدل على فساد قول الرافضة فانهم يقولون ان أتباع أبي بكر وعمر كانوا مرتدين أو فاسقين وإذا كان نصرهم وتأيدهم لايمانهم وتقواهم دل ذلك على

فيذكرون ابطال التسلسل  
مطلقا في العلى والا ثارا لابطال  
حوادث لا أول لها بدليل التطبيق  
ونحوه وأما التسلسل في الفاعلين  
والعلل الفاعلة والعلل الغائية  
دون الآثار فانهم مع اتفاقهم على  
ابطالنه لا يحتاجون اليه في اثبات  
الصانع وأما التسلسل في الآثار  
والشروط فهذا احتياج اليه من  
احتياج من نفاة ما يقوم به من  
المقدورات والمرادات كالكلابية  
وأكثر المعترلة والكرامية ومن  
وافق هؤلاء ومن أقدم من رأيته  
ذكرني التسلسل في اثبات  
واجب الوجود في المؤثرات خاصة  
دون الآثار ابن سينا وهو يراه  
على نقي التسلسل في العلى فقط  
ثم اتبعه من سلك طريقته  
كالسهروردي المقتول وأمثاله  
وكذلك الرازي والطوسي وغيرهما  
لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج  
الطريقة الى نقي الدور أيضا والدور  
القبلي مما اتفق العقلاء على نفيه  
ولوضوح انتفائه لم يحتج المتقدمون  
والجمهور الى ذلك لان  
المستدل بدليل ليس عليه أن  
يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال  
من الاحتمالات ويتفيه فان هذا  
لانهاية له وانما عليه أن ينفي من  
الاحتمالات ما يتقدح ولا ريب أن  
انقداح الاحتمالات يختلف  
باختلاف الاحوال ولعل هذا هو  
السبب في أن بعض الناس يذكر  
في الأدلة من الاحتمالات التي يذهبها

(١) قوله يثبت كذا في الاصل

والمعروف وضعت فخر ركنه مصححه

متعارضة متناقضة لادليل على شئ منها كما يعرف ذلك من يعرف الفرائض فعلم أن قول أبي بكر في  
الجد أصح الاقوال كما أن قوله دائما أصح الاقوال

(فصل) قال الرافضي فأى نسبة له عن قال سالوني قبل أن تفقدوني سالوني عن طرق  
السماء فأنى أعرف بها من طرق الارض قال أبو البختري رأيت عليا بعد المنبر بالكوفة وعليه  
مدرعة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم متقلدا بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا  
بهمامة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعده على المنبر  
فكشف عن بطنه فقال سالوني من قبل أن تفقدوني فأنا بين الجوانح منى علم جم هذا سقط العلم  
هذا العباب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما رزقني رسول الله صلى الله عليه وسلم رزقا من  
غير وحي أبى الى فوالله لو (١) بينتلى وسادة فخلست عليها لاقيت أهل التوراة بتوراتهم  
وأهل الانجيل بانجيلهم حتى ينطق الله التوراة والانجيل فتقول صدق على فدأفناكم بما  
أنزل الله في وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون والجواب أما قول علي سالوني فأنا كان  
يخاطب بهذا أهل الكوفة ليعلمهم العلم والدين فان غالبهم كانوا جهالا لم يدركوا النبي صلى الله عليه  
وسلم وأما أبو بكر فكان الذين حول منبره هم كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين تعلموا  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم والدين فكانت رعية أبي بكر أعلم الامة وأدينها وأما الذين  
كان على مخاطبتهم فهم من جلة عوام الناس التابعين وكان كثير منهم من شرار التابعين ولهذا  
كان على رضى الله عنه يذمهم ويدعو عليهم وكان التابعون بمكة والمدينة والشام والبصرة خيرا  
منهم وفد جمع الناس الاقضية والفتاوى المنفولة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى فوجدوا  
أصوبها وأدلهها على علم صاحبها أمورا أبي بكر ثم عمر ولهذا كان ما يوجد من الامور التي وجد  
نص يخالفها عن عمر أقل مما وجد عن علي وأما أبو بكر فلا يكاد يوجد نص يخالفه وكان هو الذي  
يفصل الامور المشبهة عليهم ولم يكن يعرف منهم اختلاف على عهده وعامة ما تنازعوا فيه من  
الاحكام كان بعد أبي بكر والحديث المذكور عن علي كذب ظاهر لا يجوز نسبة مثله الى علي  
فان عليا أعلم بالله وبدين الله من أن يحكم بالتوراة والانجيل اذ كان المسلمون متفقين على أنه  
لا يجوز لمسلم أن يحكم بين أحد الائمة أنزل الله في القرآن واذا تحاكم اليهود والنصارى الى  
المسلمين لم يحجز لهم أن يحكموا بينهم الائمة أنزل الله في القرآن كما قال تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك  
الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون  
للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوا الى قوله فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض  
عنهم فلن يضر ولد شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين الى قوله فاحكم  
بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جالهم من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو  
شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم  
جميعا الى قوله وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض  
ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم أن غايريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثير من الناس  
لعاسقون واذا كان من المعلوم بالكتاب والسنة والاجماع أن الحاكم بين اليهود والنصارى  
لا يجوز أن يحكم بينهم الائمة أنزل الله على محمد سواء وافق ما بأيديهم من التوراة والانجيل  
أو لم يوافقهم كان من نسب عليا الى أن يحكم بالتوراة والانجيل بين اليهود والنصارى أو يقتضيه  
بذلك ويعدده بذلك إما أن يكون من أجهل الناس بالدين وبما يمدح به صاحبه وإما أن يكون



تذيقا لمجد أرواد القدر في علي عثل هذا الكلام الذي يستحق صاحبه الذم والعقاب دون المدح والتواب

(فصل) قال الرافضي وروى البيهقي بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فليتنظر إلى علي بن أبي طالب فأثبت له ما تفرق فيهم والجواب أن يقال أولا أين اسناد هذا الحديث والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعه كجرت عادة أمثاله من أهل الحديث ويقال ثانيا لهذا الحديث كذب موضوع علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا ريب عند أهل العلم بالحديث ولهذا لا يذكره أهل العلم بالحديث وإن كانوا حراصا على جمع فضائل علي كالتسائي فإنه قصد أن يجمع فضائل علي في كتاب سماه الخصائص والترجم الذي قد ذكر أحاديث متعددة في فضائله ومنها ما هو ضعيف بل موضوع ومع هذا لم يذكره هذا ونحوه

(فصل) قال الرافضي قال أبو عمر الزاهد قال أبو العباس لا نعلم أحدا قال بعد نبينا سلو من شئت إلى محمد الأعلى فساله إلا كبار أبو بكر وعمر وأشباههما حتى انقطع السؤال ثم قال بعد هذا يا جميل بن زياد إن ههنا علما جالوا أصبت له جملة الجواب أن هذا النقل ان صح عن ثعلب فنثعلب لم يذكره اسنادا حتى يحتج به وليس ثعلب من أئمة الحديث الذين يعرفون بحججه من سقيه حتى يقال قد صح عنده كما إذا قال ذلك أحد أو يحيى بن معين أو البخاري ونحوهم بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء يذكرون أحاديث كثيرة لا أصل لها فكيف ثعلب وهو قد سمع هذا من بعض الناس الذين لا يذكرون ما يقولون عن أحد وعلى رضي الله عنه لم يكن يقول هذا بالمدينة لا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان وإنما كان يقول هذا في خلافة في الكوفة يعلم أولئك الذين لم يكونوا يعلمون ما ينبغي لهم علمه وكان هذا التفسيرهم في طلب العلم وكان على رضي الله عنه يأمرهم بطلب العلم والسؤال وحديث جميل بن زياد يدل على هذا فإن كميل من التابعين لم يحجبه إلا بالكوفة فدل على أنه كان يرى تقصير من أولئك عن كونهم جملة للعلم ولم يكن يقول هذا في المهاجرين والانصار بل كان عظيم الثناء عليهم وأما أبو بكر فلم يسأل عليا قط عن شيء وأما عمر فكان يشاور الصحابة عثمان وعلياً وعبد الرحمن وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم فكان على من أهل الشورى كعثمان وابن مسعود وغيرهما ولم يكن أبو بكر ولا عمر ولا غيره ممن أكرام الصحابة يخصان عليا بسؤال والمعروف أن عليا أخذ العلم عن أبي بكر كما في السنن عن علي قال كنت إذا سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله به ما شاء أن ينفعتني وإذا حدثني غيره حديثا استخلفته فإذا خالف لي صدقته وحديثي أبو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مؤمن يذنب ذنبا فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي ثم يستغفر الله الاغفر الله له

(فصل) قال الرافضي وأهمل حدود الله فلم يقتص من خالد بن الوليد ولا حذو حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلما وتزوج امرأته ليلة قتله وضاجعها وأشار عليه عمر به فلم يقتله والجواب أن يقال أولا إن كان ترك قتل قاتل المعصوم ممينا كره على الأئمة كان هذا من أعظم حجة شيعة عثمان على علي فإن عثمان خير من ملء الأرض من مثل مالك بن نويرة وهو خليفة المسلمين وود قتل مظلوما شهيدا بل أتوا ويل مستوع لقتله وعلى لم يقتل قتله وكان هذا من أعظم ما امتنع به شيعة عثمان عن مبايعه علي فإن كان علي له عذر شرعي في ترك قتل قتله عثمان

ما لا يحتاج غيره إلى ذلك ولكن هذا لا ضابط له كما أن الأسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لانهاية لها فان هذا من باب الخواطر الفاسدة وهذا لا يحصى أحد الا الله تعالى وإذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله يسر من الهدى ما يبين له فساد ذلك فان هدايته خلقة وإرشاده لهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطلبهم له قصد أو عملا ولهذا لما شرح الرازي طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود قال أنه لم يذكروا فيها إبطال الدور وذكروا ما ذكره في إبطال الدور ثم قال والانصاف أن الدور معلوم البطلان بالضرورة ولعل ابن سينا انما ذكره لذلك والطريقة التي سلكها ابن سينا في اثبات واجب الوجود ليس هي طريقة أئمة الفلاسفة القدماء كرسطو وأمثاله وهي عند التحقيق لا تفيد الاثبات مجرد وجود واجب وأما كونه مغاير للاطلاق فهو مبني على نفي الصفات وهو توحيدهم الفاسد الذي قد بينا فسادا في غير هذا الموضع (١)

من سلك هذه الطريقة قد يفضي به الأمر إلى انكار وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كما يقوله أهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود من متأخري متصوفة هؤلاء الفلاسفة

(١) بياض بالأصل





والقيام بالنفس اشتراك في المعنى الذي لاجله جاز قيام الحوادث به وأنت اذا أنصفت علمت أن البابين واحد الثالث أن يقال ما تعنى بقولك الاعراض المتعاقبة تعنى به أحواله التي دلت النصوص على قيامها به أم غير ذلك الاول مسلم لكن لانسلم مساواة المخلوقات له في خصائصه والثاني ممنوع قال الرابع أنه لا يخلو ما أن تكون ذاته قابلية لان يشار إليها هنا أو هناك أو لا تكون قابلية لذلك فان كان الاول فيكون متحيزا إذ لا معنى للتحيز الا هذا والتحيز على الله محال لوجهين الاول أنه إما أن يكون منتفلا عن حيزه أو لا يكون منتفلا عنه فان كان منتفلا عنه فيكون متحركا وان لم يكن منتفلا عنه فيكون ساكنا والحركة والسكون حادثان على ما يأتي وما لا يخفى الوعد الحوادث فهو حادث الوجه الثاني ان اختصاصه بحيزه اما أن يكون لذاته أو لمخصص من خارج فان كان الاول فليس هو أولى من تخصيص غيره من الجواهر به ضرورة المساواة في المعنى وان كان لغيره وجب أن يكون الرب مفتقرا الى غيره في وجوده فلا يكون واجب الوجود وان كان غير متحيز لزم في كل الجواهر أن يكون غير متحيز ضرورة المساواة في المعنى وهو محال وكيف وأنه لا معنى للجواهر غير المتحيز بذاته فلا يكون كذلك

ابن كليب عن محمد بن كعب القرظي قال قال علي لقد رأيتني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربط الحجر على بطني من شدة الجوع وان صدقة مالي لتبلغ اليوم أربعين ألفا رواه أحمد عن حجاج عن شريك ورواه ابراهيم بن سعيد الجوهري وفيه لتبلغ أربعة آلاف دينار فأين هذا من زهد أبي بكر وان كان رضى الله عنهم ما زاهد بن وقال ابن خزم وقال قائلون على كان أزهدهم قال وكذب هذا الجاهل وبرهان ذلك أن الزهد انما هو عزوف النفس عن حب الصوت وعن المال وعن اللذات وعن الميل الى الولد والحاشية ليس للزهد معنى يقع عليه اسم الزهد الا هذا المعنى فأما عزوف النفس عن المال فقد علم كل من له أدنى بصيرة بشئ من الاخبار الحالية أن أبا بكر أسلم وله مال عظيم قيل أربعة آلاف أنفقها في سبيل الله وكلها وأعتق المستضعفين من العبيد المؤمنين المعذبين في ذات الله ولم يعتق عبيدا أجلا داء عنه موته لكن كل معذب ومعذبة في الله عز وجل حتى هاجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق لأبي بكر من جميع ماله الا ستة آلاف درهم حملها كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق لبنية منها درهمان ثم أنفقها كلها في سبيل الله حتى لم يبق له منها شيء وبقي في عبادة له قد خالها بعودا اذا نزل فرشها واذا ركب لبسها اذا تولى غيره من الصحابة واقتنى الرباع الواسعة والضياح العظيمة من حلها وحققها الا أن من آثر بذلك الله في سبيل الله أرهد من أنفق وأمسك ثم ولى الخلافه فالتجارية ولا توسع في مال وعند موته ما أنفق على نفسه وولده من مال الله الذي لم يستوف منه الا بعض حقه أمر بصرفه الى بيت المال من صلب ماله الذي حصل له من سهامه في المغازي والمقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو الزهد في اللذات والمال الذي لا يضاهيه فيه أحد من الصحابة لا على ولا غيره الا أن يكون أبان وأبا عبيده من المهاجرين الاولين فانهما جريا على هذه الطريقة التي فارقا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد تلا أبا بكر عمر في هذا الزهد وكان فوق علي في ذلك يعني في اعراضه عن المال واللذات وأما علي رضي الله عنه فتوسع في هذا المال من حله ومات عن أربع زوجات وتسع عشرة أم ولد سوى الخدم والعبيد وتوفي عن أربعة وعشرين ولدا من ذكر وأنثى وترك لهم من العقار والضام ما كانوا به من أغنياء قومهم وبأسيرهم هذا أمر مشهور لا يقدر على انكاره من له أقل علم بالاخبار والآثار ومن جملة عقاره يبيع التي تصدق بها كانت تغل ألف وسق تمر سوى زرعهما فأين هذا من هذا وأما حب الولد والميل اليهم والى الحاشية فالامر في هذا أبين من أن يخفى على أحد له أقل علم بالاخبار فقد كان لأبي بكر رضي الله عنه من القرابة والولد مثل طلحة بن عبد الله من المهاجرين الاولين والسابقين من ذوى الفضائل العظمى في كل باب من أبواب الفضائل في الاسلام ومنزل ابنه عبد الرحمن بن أبي بكر وله مع النبي صلى الله عليه وسلم صحبة ودية وهجرة سابقة وفضل ظاهر فما استعمل أبو بكر أحد منهم على شيء من الجهات وهي بلاد اليمن كلها على سعتها وكثرة أعمالها وعمان وحضرموت والبحرين واليمامة والطائف ومكة وخيبر وسائر أعمال الحجاز ولواستعملهم لكانوا لذلك أهلا ولكن خشى المحاباة وتوقع أن يميل اليهم شيء من الهوى ثم جرى عمر رضي الله عنه على مجراه في ذلك لم يستعمل من بني عدى بن كعب أحد على سعة البلاد وكبرها وقد فتح الشام ومصر وجميع مملكه فرس الى خراسان الا النعمان بن عدى وحده على ميسان ثم أسرع عرله وفيهم من الهجرة ما ليس في شيء من أنفاذ قريش لان بني عدى لم يبق منهم أحد بمكة الا هاجر وكان فهم مثل سعد بن زيد أحد المهاجرين الاولين ذى السوابق وأبي الجهم بن حذيفة

المسئلة بجميع آئمة الفقهاء عندهم أن الانبياء لا يورثون مالا وكلهم يحب فاطمة ويعظم قدرها  
رضي الله عنها لكن لا يترك ما علوه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد من الناس ولم  
يامرهم الله ورسوله أن يأخذوا دينهم من غير محمد صلى الله عليه وسلم لا عن أقاربه ولا عن غير أقاربه  
وانما أمرهم الله بطاعة الرسول واتباعه وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال ما أفعل قوم ولو أمرهم  
امرأة فكيف يسوغ للامة أن تعدل عما علمته من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يحكى عن  
فاطمة في كونها طلبت الميراث تظن أنها تارث

(فصل) وأما تسميته بخليفة رسول الله فإن المسلمين سموه بذلك فإن كان الخليفة هو  
المستخلف كما ادعاه هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخلفه كما يقول ذلك من يقوله  
من أهل السنة وإن كان الخليفة هو الذي خلف غيره وإن كان لم يستخلفه ذلك الغير كما يقوله  
الجمهور لم يحتج في هذا الاسم إلى الاستخلاف والاستعمال الموجود في الكتاب والسنة يدل على  
أن هذا الاسم يتناول كل من خلف غيره سواء استخلفه أو لم يستخلفه كقوله تعالى ثم جعلناكم  
خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف  
الأرض الآية وقال ولونسا ما جعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون وقوله واذكروا  
اذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح وفي القصة الأخرى خلفاء من بعد عاد وقال موسى لأخيه  
هرون اخلفني في قومي فهذا استخلاف وقال تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن  
أراد أن يذكر وقال إن في اختلاف الليل والنهار أي هذا يخلف هذا وهذا يخلف هذا فهما  
يتعاقبان وقال موسى عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون  
وقال تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين  
من قبلهم وقال للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة وقال يادادانا جعلنا خليفة في الأرض  
فغالب هذه المواضع ليكون الثاني خليفة عن الأول وإن كان الأول لم يستخلفه وسمى الخليفة  
خليفة لأنه يخلف من قبله والله تعالى جعله يخلفه كما جعل الليل يخلف النهار والنهار يخلف الليل  
ليس المراد أنه خليفة عن الله كما ظنه بعض الناس كما قد بسطناه في موضع آخر والناس يسمون  
ولاء أمور المسلمين الخلفاء وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
المهتدين من بعدي ومعلوم أن عثمان لم يستخلف عليا وعمر لم يستخلف واحدا معينا وكان يقول  
إن استخلف فإن أبكر استخلف وإن لم استخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف  
وكان مع هذا يقول لابي بكر يا خليفة رسول الله وكذلك خلفاء بني أمية وبني العباس كثير منهم  
لم يستخلفه من قبله فعلم أن الاسم عام فيمن خلف غيره وفي الحديث إن صبح وددت أني رأيت أو  
قال رحمة الله على خلفائي قالوا ومن خلفاؤه يا رسول الله قال الذي يحبون سنتي ويعلمونها الناس  
وهذا إن صبح من قول النبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في المسئلة وإن لم يكن من قوله فهو يدل  
على أن الذي وضعه كان من عادتهم استعمال لفظ الخليفة فيمن خلف غيره وإن لم يستخلفه فاذا قام  
مقامه وسد مسدده في بعض الأمور فهو خليفة عنه في ذلك الأمر

(فصل) قال الرافضي ومنها ما روه عن عمر روى أبو نعيم الحافظ في كتابه حلية الأولياء أنه  
قال لما احتضر ياليتني كنت كبش القوي فسموني ما بدا لهم ثم جاءهم أحب قومهم إليهم  
فدبحوني وجعلوا نصفي شواء ونصفي فديفا فاكلوني فأكون عذرة ولا أكون بشرا وهل هذا  
الامساو لقول الكافر ياليتني نبت ترابا (قال) وقال لابن عباس عند احتضاره لو أن لي ملء الأرض  
ذهبا ومثله معه لافتديت به نفسي من هول المطلاع وهذا مثل قوله ولو أن للذين ظلموا في

كتاب العربي وابن سبعين وابن  
الفارض وأمثالهم وإذا كان  
ما ذكره ابن سينا وأتباعه في اثبات  
واجب الوجود صحيحا في نفسه وإن  
كان لا حاجة إليه ولا يحصل المقصود  
من اثبات الصانع به وكان الرازي  
ونحوه يزعمون أن هذه الطريقة  
هي الطريقة الكبرى في اثبات  
الصانع وهي الطريقة التي سلكها  
الأمسي مع أنه اعترض عليها  
باعتراض ذكر أنه لا جواب له  
عنه فنحن نذكرها على وجهها  
قال ابن سينا (إشارة) كل  
موجود إذا التفت إليه من حيث  
ذاته من غير التفات إلى غيره فاما  
أن يكون بحيث يجب له الوجود في  
نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو  
الحق بذاته الواجب وجوده من  
ذاته وهو القيوم وإن لم يجب لم يجز  
أن يقال هو يمتنع بذاته بعدما  
فرض موجودا بل إن قرن باعتباره  
ذاته شرط مثل شرط عدم علته  
صار ممتنعا أو مثل شرط وجود  
علته صار واجبا وأما إن لم يقترن  
بهما شرط لا حصول علة ولا عدمها  
بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو  
الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء  
الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود  
أما واجب الوجود بذاته وأما يمكن  
الوجود بحسب ذاته (إشارة)  
ما حقه في نفسه الامكان فليس  
يصير موجودا من ذاته فإنه ليس  
وجوده من ذاته أولى من عدمه  
ومن حيث هو ممكن فإن صار



أحدهما أولى فليحضرني أو غيبته  
فوجود كل ممكن الوجود هو من  
غيره ثم قال تنبيهه أما أن يتسلسل  
ذلك إلى غير النهاية فيكون كل واحد  
من آحاد السلسلة ممكناً في ذاته  
والجملة معلقة بها فتكون غير  
واجبة أيضاً ويجب تغييرها ولترد  
هذا بياناً (١) شرح كل جملة كل  
واحد منها معلول فانها تقتضي علة  
خارجة عن آحادها وذلك لأنها إما  
أن لا تقتضي علة أصلاً فتكون  
واجبة غير معلولة وكيف يتأتى هذا  
وانما يجب بذاتها وإما أن تقتضي  
علة هي الآحاد بأسرها فتكون  
معلولة لا آحادها فان تلك الجملة  
والكل شيء واحد وأما الكل يعني  
كل واحد فليس تجب به الجملة وإما  
أن تقتضي علة هي بعض الآحاد  
وليس بعض الآحاد أولى بذلك من  
بعض ان كان كل واحد منها معلولاً  
ولان علة أولى بذلك وإما أن  
تقتضي علة خارجة عن الآحاد  
كلها وهو الثاني (إشارة) كل علة  
جملة هي غير شيء من آحادها فهي  
علة أولاً للآحاد ثم للجملة واللا  
فلتكن الآحاد غير محتاجة  
إليها فالجملة اذا عتبت بآحادها  
لم تحتاج إليها بل ربما كان شيء علة

(١) قوله بياناً شرح كذا في الأصل  
ولعل لفظ شرح مزيد من الناسخ  
أو يكون الأصل بياناً وشرحاً  
وعلى كل حال فأول الكلام كل جملة  
الخ كتبه معجده

الأرض جميعاً ومثله معه لا فتدوا به من سوء العذاب فليستظر المنصف العاقل قول الرجلين عند  
احتضارهما وقول علي متى ألقى الإحبه \* محمد وأخيه متى ألقاها متى يبعث أشقاها  
وقوله حين ضربه ابن لمجم فزت ورب الكعبة وال جواب ان في هذا الكلام من الجهالة  
ما يدل على فرط جهل قائله وذلك أن ما ذكره عن علي قد نقل مثله عن هودون أبي بكر وعمر  
وعثمان وعلي بل نقل مثله عن بكفر علي بن أبي طالب من الخوارج كقول بلال عتيق أبي بكر  
عند الاحتضار وامرأته تقول واحرباه وهو يقول واطرباه غدا ألقى الإحبه محمد وأخيه  
وكان عمر قد دعا لما عارضوه في قسمة الأرض فقال اللهم كفى بلالاً وذوبه فاحال الخول وفيهم  
عين تطرف وروى أبو نعيم في الحلية حدثنا القطيعي حدثنا الحسن بن عبد الله حدثنا عامر بن  
سارح حدثنا عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن الحرب بن عمر  
قال طعن معاذ وأبو عبيدة وشريحيل بن حسنة وأبو مالك الأشعري في يوم واحد فقال معاذ أنه  
رجة ربكم ودعوة نبيكم وقبض الصالحين قبلكم اللهم آت آل معاذ النصيب الأوفر من هذه الرجة  
فما أسي حتى طعن ابنه عبد الرحمن بكراهة الذي كان به يكي وأحب الخلق إليه فرجع من المسجد  
فوجد معاذ مقروءاً فقال يا عبد الرحمن كيف أنت قال يا أبت الحق من ربك فلا تكونن من المتبرين  
قال وأنا أستجدي ان شاء الله من الصابرين فامسك ليلة ثم دفنه من الغد وطعن معاذ فقال حين  
اشتد به النزع فزع نزعاً لم ينزع أحد وكان كما أفاق فتح طرفه وقال رب اخنقني خنقك فوعزتك  
انك لتعلم أن قلبي يحبك وكذلك قوله فزت ورب الكعبة قد قالها من هودون علي قالها عامر بن  
فهيمة مولى أبي بكر الصديق لما قتل يوم بئر معونة وكان قد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مع سرية  
قبل نجد قال العلماء بالسيرة طعنه جبار بن سلمي فانقذه فقال عامر فزت والله فقال جبار ما قوله  
فزت والله قال عروة بن الزبير يرون أن الملائكة دفنته وشيبت الخاريجي لما طعن دخل في  
الطعنة وجعل يقول وجعلت اليد رب لترضى وأعترف شخصاً من أصحابنا لما حضرته الوفاة  
جعل يقول حبيبي ها قد جئتك حتى خرجت نفسي ومثل هذا كثير وأما خوف عمر في  
صحیح البخاري عن السور بن مخرمة قال لما طعن عمر جعل يأم فقال ابن عباس وكان به يجزعه  
أي يزيل جزعه يا أمير المؤمنين لئن كان ذلك لقد صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحسن  
صحبة ثم فارقت وهو عنك راض ثم صحبت أبا بكر فأحسن صحبته ثم فارقت وهو عنك راض ثم  
صحبت المسلمين فأحسن صحبتهم ولئن فارقتهم لتفارقتهم وهم عنك راضون فقال أما ما ذكرت من  
صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه فان ذلك من من الله من به علي وأما ما ذكرت من صحبة  
أبي بكر ورضاه فان ذلك من من الله من به علي وأما ما ترى من حزني فهو من أجلي وأجل  
أصحابك والله لو أن لي طلاع الأرض لا فتديت به من عذاب الله قبل أن أراه وفي صحیح البخاري  
عن عمرو بن ميمون في حديث قتل عمر قال يا ابن عباس انظر من قتلتني خال ساعة ثم جاءه فقال  
غلام المغيرة قال الصنع قال نعم قال قاتله الله لقد أمرت به معروفاً الحمد لله الذي لم يجعل قلبي بيد  
رجل يدعي الإسلام قد كنت أنت وأبوك تحبان أن يكثر العلوج بالمدينة وكان العباس أكثرهم  
رقيقاً فقال ان شئت فعلت أي أن شئت قتلناهم قال كذبت بعدما تعلموا بلسانكم وصلوا  
بناكم وجوا بحكم فاحتمل إلى بيته فانطلقنا معه وكان الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ فقاتل  
يقول لا بأس وقائل يقول أخاف عليه فأني بنيت فشر به فخرج من جوفه ثم أتى بلبن فشر به فخرج  
من جوفه فعملوا آية ميت ودخلنا عليه وجاء الناس يشنون عليه وجاء رجل شاب فقال أبشر يا أمير  
المؤمنين يبشرى الله لك من صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم في الإسلام ما قد علمت

أحق بالامامة وذلك أن عليا كان له من المال والسراري ولاهله ما لم يكن لأبي بكر وعمر وقد روى عبد الله بن أحمد حدثنا علي بن حكيم حدثنا شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب القرظي قال سمعت عليا قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأني لأربط الحجر على بطني من الجوع وإن صدقتني اليوم لتبلغ أربعين ألفا وهذا وإن كان ضعيفا فهو يقابل لمن قال أنه كان لا يأتى كل في العراق إلا خيرا الشعر مع أن ذلك النقل لا أسناده له ولا ريب أن عليا كان له مال أعظم من مال أبي بكر وعمر ولولم يكن إلا ما كان عمر به طيبة وأولاده وأهل بيته فإنه كان يعطيهم من المال أعظم مما يعطى سائر قبائل فريش ولم يكن عمر يعطى أحدا من بني عدى ولا تيم ولا غيرهم من القبائل مثل ما كان يعطى أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا وحده يوجب سعة أموالهم وعلى له وقف معروف فهل يوقف الوقوف من لم يكن له مال وعمر انما وقف نصيبه من خير لم يكن له عقار غير ذلك وعلى كان له عقار بالبيع وغيرها

(فصل) قال الرافضي الثاني أنه كان أعبد الناس بصوم النهار ويقوم الليل ومنه تعلم الناس صلاة الليل ونوافل النهار وأكثر العبادات والادعية الماثورة عنه تستوعب الوقت وكان يصلي في ليله ونهاره ألف ركعة ولم يخل في صلاة الليل حتى في ليلة الهرير وقال ابن عباس رأيت في حربه وهو يرقب الشمس فقلت يا أمير المؤمنين ماذا تصنع قال أنظر إلى الزوال لأصلي فقلت في هذا الوقت فقال انما نقاتلهم على الصلوات فلم يغفل عن فعل العبادات في أول وقتها في أصعب الاوقات وكان اذا أريد اخراج الحديد من جسده يترك إلى أن يدخل في الصلاة فيبقى متوجها إلى الله غافلا عما سواه غير مدرك للآلام التي تفعل به وجمع بين الصلاة والزكاة وتصدق وهو راكع فأنزل الله فيه قرآنا ينل وتصدق بقوته وقوت عباله ثلاثة أيام حتى أنزل فيهم هل أتى على الانسان وتصدق ليلا ونهارا سرا وعلانية وناجى الرسول فقدم بين يدي نجوا صدقة فأنزل الله فيه قرآنا وأعتق ألف عبد من كسب يده وكان يؤجر نفسه وينفق على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشعب وإذا كان أعبد الناس كان أفضل فيكون هو الامام

(والجواب) أن يقال هذا الكلام فيه من الاكاذيب المختلفة ما لا يخفى الا على أجهل الناس باحوال القوم ومع أنه كذب لا مدح فيه ولا في عامة الاكاذيب فقله انه كان يصوم النهار ويقوم الليل كذب عليه وقد تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأفوم وأنام وأزوجه النساء فن رغب عن سنتي فليس مني وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ألم أخبر أنك تقول لأصوم من النهار ولا أقوم من الليل ما عشت قال بلى قال فلا تفعل وفي رواية ألم أخبر أنك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة فقلت يا نبي الله لم أرد بذلك الا الخسر قال فان حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فقلت يا نبي الله اني أطيق أكثر من ذلك قال فان لزورك عليك حقا ولزورك عليك حقا ولجسدك عليك حقا قال فصم صوم داود نبي الله فإنه كان أعبد الناس كان يصوم يوما ويفطر يوما وأقرأ القرآن في كل شهر قلت اني أطيق أكثر من ذلك قال اقرأه في عشرين إلى أن قال في سبع ولا ترد على ذلك وقال في الصوم اني أطيق أفضل من ذلك وفي الصحيحين عن علي قال طرقتني رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة فقال ألا تقومان فتصليان فقامت يا رسول الله انما أنفسنا بيد الله اذا شاء أن يبعثنا بعثنا قال فولي وهو يضرب خذم ويقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا

أولا ثبوت ما ليس بمختيز بهذا التفسير والمنازع يقسول أبالا أعقل الاما هو داخل أو خارج فإذا قلت أنت هذا فخرج ثبوت قبول ذلك وقابل ذلك هو المختيز فالأيكور كذلك لا يكون قابلا للبائنة والمحاشية والدخول والخروج قال لك نحن لا نعقل موجودا الا هذا فان قلت بل هذا ممكن في العقل وثابت أيضا قال لك وكذلك مختيز لا يقبل الحركة والسكون هو أيضا ممكن في العقل وثابت فان قلت الفطرة تدفع هذا قيل لك وهي لدفع ذلك أعظم فان قلت ذلك حكم الوهم قيل وهذا حكم الوهم فان قلت العقل أثبت موجودا ليس بمختيز قيل لك انما أثبت ذلك بمثل هذه الأدلة التي تكلم على مقدماتها فان أثبت مقدمات النتيجة بالنتيجة كنت مصدرا على المطلوب فانت لا يمكنك اثبات موجود ليس بمختيز الا بمثل هذا الدليل وهذا الدليل لا يثبت الا ببيان امكان وجود موجود ليس بمختيز فلا يجوز أن تجعله مقدمة حجة في اثبات نفسه ويقول له الخصم بالشاهب أنك تقول لا بد له اذا كان مختيزا من الحركة والسكون فنحن نقول ان كل قائم بنفسه لا يخلو عن الحركة والسكون فإنه اما أن يكون منتقلا أولا يكون منتقلا فان كان منتقلا فهو مختيز والا فهو ساكن فان



ذلك اختصارا اذ كان هو مقصوده والمعنى وان لم تسلسل الممكنات انتهت الى واجب الوجود وهو المطلوب ولوقيل بدل هذا اللفظ ان تسلسل ذلك كان هو العبارة المناسبة لمطلوبه ثم ذكر في هذا الدليل على وجه تفصيلي بعد ان ذكره مجملا فقال اذا تسلسلت الممكنات وكل منها معلول فانها تقتضي عللة خارجة عن آحادها لانه اما ان يكون لها عللة واما ان لا يكون واذا كان لها عللة فالعللة اما المجموع واما بعضه واما خارج عنه والاقسام متمتعة الا اخيرا اما الاول وهو ان لا تقتضي عللة أصلا فتكون الجملة واجبة غير معلولة فهذا لا يتأتى لانها انما تجب بآحادها وما وجب بآحادها كان معلولا واجبا بغيره وهذا يقرره بعضهم كالرازي بوجهين أحدهما أن الجملة مركبة من الآحاد وآحادها غيرها وما افتقر الى غيره لم يكن واجبا بنفسه وهو تقرير ضعيف لانه لو قدر أن كل واحد من الاجزاء واجب بنفسه لم يمتنع أن تكون الجملة واجبة بنفسها فان مجموع الامور الواجبة بنفسها لا يمتنع ان تكون غير محتاجة الى أمور خارجة عنها وهذا هو المراد بكونه واجبا بنفسه ولكن هذا من جنس جتهم على نقي الصفات بنقي التركيب وهي حجة داحضة

(١) قوله ويظلمهم هكذا في الاصل ولعله بضم ففتح فتشديد اللام المكسورة أي ينسبهم الى الظلم كتبه صحيحه

خاف الله في الدنيا آمنه يوم القيامة ومن جعل خوف المؤمن من ربه في الدنيا كخوف الكافر في الآخرة فهو كمن جعل الظلمات كالنور والظل كالحرور والاحياء كالاموات ومن تولى أمر المسلمين فعدل فيهم عدلا يشهد به عامتهم وهو في ذلك يخاف الله أن يكون ظلم فهو أفضل ممن يقول كثير من رعيته انه ظلم وهو في نفسه آمن من العذاب مع أن كلهم آمن أهل الجنة والحوارج الذين كفروا عليا واعتقدوا أنه ظالم مستحق للقتل مع ذنوبهم ضللا لا مخطئين هم راضون عن عمر معظمون لسيرته وعدله وبعدل عمر يضرب المثل حتى يقال سيرة العمرين سواء كانا عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز كما هو قول أهل العلم والحديث كأجد وغيره أو كانا أبا بكر وعمر كما تقوله طائفة من أهل اللغة كأبي عبيد وغيره فان عمر بن الخطاب داخل في ذلك على التقديرين ومعلوم أن شهادة الرعية لراعيا أعظم من شهادته هو لنفسه وقد قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر عليه بجنازة فائتوا عليه فاقبلوا وحييت وحييت وحييت عليه بجنازة فائتوا عليها فاقبلوا وحييت وحييت وحييت فاقبلوا وحييت وحييت قال هذه الجنازة أثبتتم عليها خيرا فقلت وحييت لها الجنة وهذه الجنازة أثبتتم عليها شرا فقلت وحييت لها النار أنتم شهداء الله في أرضه وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا بسم يارسول الله قال بالثناء الحسن وبالثناء السيئ ومعلوم أن رعية عمر انتشرت شرفا وغربا وكانت رعية عمر خيرا من رعية علي وكان رعية علي جزأ من رعية عمر ومع هذا كلهم يصفون عدله وزهده وسياسته ويعظمونه والامة قرنا بعد قرن تصف عدله وزهده وسياسته ولا يعرف أن أحدا طعن في ذلك والرافضة لم تطعن في ذلك بل لما غلت في علي جعلت ذنب عمر كونه تولى وجعلوا يطلبون له ما يتبين له ظلمه فلم يمكنهم ذلك وأما على رضي الله عنه فان أهل السنة يحبونه ويمولونه ويشهدون بانه من الخلفاء الراشدين والائمة المهديين لكن نصف رعيته يطمنون في عدله فانحوارج يكفرونه وغير الخوارج من أهل بيته وغير أهل بيته يقولون انه لم ينصفهم وشيعة عثمان يقولون انه من ظلم عثمان وبالجملة لم يظهر لعل من العدل مع كثرة الرعية وانتشارها ما ظهر امر ولا قريب منه وعمر لم يول أحدا من أقاربه وعلي ولي أقاربه كما ولي عثمان أقاربه وعمر مع هذا يخاف أن يكون ظلمهم فهو أعدل وأخوف من الله من علي فهذا مما يدل على انه أفضل من علي وعمر مع رضارعيته عنه يخاف أن يكون ظلمهم وعلي يشك من رعيته (١) ويظلمهم ويدعو عليهم ويقول اني أبغضهم ويبغضوني وأسأهم ويسأوني اللهم فابداني بهم خيرا منهم وأبدلهم بي شرا مني فأني الفريقين أحق بالامن ان كنتم تعلمون

(فصل) قال الرافضي وروى أصحاب الصحاح عن مسند ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته ائتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلون به من بعدى فقال عمران الرجل ايهجر حبنا كتاب الله فكثرت اللفظ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجوا عني ما ينبغي التنازع لاني فقال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عمر لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم مامات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم فلما نهأ أبو بكر وتلا عليه انك ميت واتهم ميتون وقوله أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم قال كافي ما سمعت هذه الآية والجواب أن يقال أما عمر فقد ثبت من علمه وفضله ما لم يثبت لاحد غير أبي بكر ففي صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

(الوجه الثاني) ان كل واحد من  
الآحاد ممكن غير واجب والجملة  
لا تحصل الا بها فلا يحصل الا  
بالممكن أولى أن يكون ممكنا وهذا  
التقرير خير من ذلك وهذا التقرير  
الثاني هو الذي ذكره السهروردي  
في تلويحاته وهو أحد الوجهين  
الذين ذكرهما الرازي وهو أحد  
وجهي الآمدي أيضا ( قال  
السهروردي ) لما كان كل واحد من  
الممكنات يحتاج الى العلة فيصعبها  
محتاج لانه معالول الآحاد الممكنة  
فيستقر الى علة خارجة عنه وهي غير  
ممكنة لانها لو كانت ممكنة كانت  
من الجملة فتكون اذا واجبة الوجود  
وقد قررهما الآمدي بوجه ثالث  
وهو أنهم ان كانت الجملة واجبة  
بذاتها فهو عين المطلوب فقال  
الجملة اما أن تكون واجبة لذاتها  
واما أن تكون ممكنة لاجتران  
تكون واجبة والاما كانت آحادها  
ممكنة وقد قيل انها ممكنة ثم قال  
وان كانت واجبة فهو مع الاستحالة  
عين المطلوب وهذا الوجه الثاني  
الذي ذكره هو وجه ثالث وليس  
هذا يحصل لانه صود لانه حينئذ  
لا يلزم نبوت واجب بنفسه خارج  
عن جملة الممكنات وقد ورد بعضهم  
على هذا سؤالا فقال اذا كانت  
الآحاد ممكنة ومعناه افتقار كل  
واحد الى علة وكانت الجملة هي  
مجموع الآحاد فلا مانع من اطلاق  
الوجوب وعدم الامكان عليهما بمعنى  
أنهما غير مفتقرة الى أمر خارج

أنه كان يقول قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في أمي أحد فمهر قال ابن وهب تفسير  
محدثون ملهمون وروى البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انه كان فيما  
مضى قبلكم من الامم محدثون وانه ان كان في أمي هذه منهم فانه عمر بن الخطاب وفي لفظ  
البخاري لقد كان فيمن كان قبلكم من بني اسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء  
فان يكن في أمي منهم أحد فمهر وفي الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا  
أنا نائم اذ رأيت قدحا أتيت به فيه لبن فشربت منه حتى اني لأرى الري يخرج من أظفاري ثم  
أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا فما أوتاه يارسول الله قال العلم وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قصص منها ما يبلغ  
الشدى ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر عمر بن الخطاب وعليه قصص بحرة قالوا ما أولت ذلك يارسول الله  
قال الدين وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث في مقام ابراهيم وفي الحجاب  
وفي أسارى بدر وللبخاري عن أنس قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث أو وافقت ربي في ثلاث  
قلت يارسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فترلت واتخذت من مقام ابراهيم مصلى وقلت  
يارسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب  
وبلغني معاتبة النبي صلى الله عليه وسلم بعض أزواجه فدخلت عليهن فقلت ان اتيهن أوليبدلن  
الله رسوله خيرا منكن حتى أنت إحدى نسائه فقالت يا عمر أيا في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت فانزل الله عسى ربه ان طلقكن ان يبدله أزواجا خيرا منكن  
الآية وأما قصة الكتاب الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يكتبه فقد جاء مينا  
كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ادعى لي  
أباله وأحاله حتى أكتب كتابا فاني أخاف أن يمتني مني ويقول قائل أنا أولى وبأبي الله والمؤمنون  
الأبا بكر وفي صحيح البخاري عن القاسم بن محمد قال قالت عائشة وارا ساء فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك قالت عائشة وائكلاه والله اني لا طئ لك تحب  
موتي فلو كان ذلك لطلت آخر يومك معي سابعض أزواجك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بل أنا وارا ساء لقد هممت أن أرسل الى أبي بكر وابنه فاعهد أن يقول القائلون أو يمتني المتنون  
ويدفع الله وبأبي المؤمنين وفي صحيح مسلم عن ابن أبي مليكة قال سمعت عائشة وسئلت من كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفا واستخلف قالت أبو بكر فقبل لها ثم من بعد أبي بكر  
قالت عمر قبل لها ثم من بعد عمر قالت أبو عبيدة عامر بن الجراح ثم انتهت الى هذا وأما عمر فاشتبه  
عليه هل كان قول النبي صلى الله عليه وسلم من شدة المرض أو كان من أقواله المأروفة والمرض  
جائز على الانبياء ولهذا قال ماله أهجر فشك في ذلك ولم يجزم به هجر والشك جائز على عمر فانه  
لا معصوم الا النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد شك بشبهة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
مرضا فلم يدرأ كلامه كان من وهج المرض كما يعرض للمريض أو كان من كلامه المعروف الذي  
يجب قبوله ولذلك ظن أنه لم يمت حتى تبين أنه قدمات والنبي صلى الله عليه وسلم قد عزم على أن  
يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة فلما رأى أن الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم  
يتبق فيه فائدة وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه كما قال وبأبي الله والمؤمنون الأبا بكر وقول  
ابن عباس ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب الكتاب  
يقضي أن هذا الحائل كان رزية وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق أو اشتبه عليه  
الامر فانه لو كان هنالك كتاب لزال هذا الشك فاما من علم أن خلافة حق فلا رزية في حقه والله



غيره من الجواهر به ضرورة المساواة في المعنى فكلام ساقط لوجوه أحدها أن الله يخص ما شاء من الاحياز بما شاء من الجواهر ولا يقال ليس هذا أولى من هذا فكيف يقال أنه ليس أولى من بعض مخلوقاته بما هو قادر عليه مختار له والثاني أن يقال فما من جوهر إلا وله حيز يختص به دون غيره من الجواهر سواء قيل أنه حيزه الطبيعي أو لا فعلم أن مجرد الاشتراك في الجوهرية لا يستلزم الاشتراك في كل حيز الثالث أن كل جوهر مختص عن غيره بصفة تقوم به ومقدار يخصه مع اشتراكه في الجوهرية فكيف لا يختص بحيزه الرابع أن الحيز ليس أمراً وجودياً وانما هو أمر عديم والجواهر الموجودة لا بد أن يكون لبعضها نسبة إلى بعض بالعلو والسفل والتمام والتمام والملازمة والمباينة ونحو ذلك وكل منها مختص من ذلك بما هو مختص به لا يشاركه فيه سائر الجواهر فكيف يجب أن يشارك المخلوق في خلقه الخامس أن هذا مبني على غائل الجواهر وهو ممنوع بل هو مخالف للحس وسيأتي كلامه في إبطاله السادس أن لو فرضنا الجواهر متمثلة فاختص لكل منها بما يختص به هو مشيئة الرب وقدرته وإذا كان بقدرته ومشيئته يصرف مخلوقاته فكيف لا يتصرف هو بقدرته ومشيئته كما

حدثنا إبراهيم حدثنا علقمة عن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يسهر في الأمر عند أبي بكر من أمر المسلمين وأمانه وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا أساقفراء وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال مرة من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس وسادس وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم بعشرة وإن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبث حتى صليت العشاء ثم رجع فلبث حتى نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءنا بعد ما مضى من الليل ما شاء الله قالت امرأته ما حبسك عن أضيافك قال أو ما عشيبتهم قالت أبو احنى تجيء عرضوا عليهم العشاء فقلوبهم وذكري الحديث وفي رواية قال كان أبي يتحدث إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الليل وفي سفر الهجرة لم يحب غير أبي ويوم بدر لم يبق معه في العريش غيره وقال إن أمن الناس على في صحبته ودان يده أبو بكر ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً وهذا من أصح الأحاديث الصحيحة المستفيضة في الصحاح من وجوه كثيرة وفي الصحيحين عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر أخذ ابطرف ثوبه حتى أبدى من ركبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فلم وقال أنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه ثم ندمت فسألته أن يغفر لي فأبى علي وإني أتيتك فقال يغفر الله لك يا أبا بكر ثلاثاً ثم إن عمر ندم فأني منزل أبي بكر فلم يجده فأني النبي صلى الله عليه وسلم جعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتمر وغضب حتى أشفق أبو بكر وقال أنا كنت أظلم يا رسول الله مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركون لي صاحبي فهل أنتم تاركون لي صاحبي فما أودى بعدها قال البخاري سبق بالخبر وقد تقدم ما في الصحيحين أن أبا سفيان يوم أحد لم يسأل إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لعلمه وعلم سائر الناس أن هؤلاء هم رؤس الإسلام وأن قيامه بهم ولهذا المسأل الرشيد مالك بن أنس عن منزلهم ما من النبي صلى الله عليه وسلم فقال منزلهم ما منه في حياته كمنزلهم ما منه في مماته فقال شفيئني بأمالك شفيئني بأمالك وكثرة الاختصاص والعصبية مع كل المودة والإسلام والمحبة والمشاركة في العلم والدين تفتني أنهما أحق بذلك من غيرهما وهذا ظاهر بين لمن له خبرة بأحوال القوم أما الصديق فإنه مع قيامه بأمر من العلم والفقه عجز عنها عمر حتى بين الله لم يحفظ له قول يخالف فيه نصاً وهذا يدل على غاية البراعة والعلم وأما غيره فحفظت له أقوال كثيرة خالفت النصوص لكون النصوص لم تبلغه والذي وجد لهم من موافقة النصوص أكثر من موافقة على يعرف هذا من عرف مسائل العلم وأقوال العلماء فيها والادلة الشرعية ومراتبها وذلك مثل عدة المتوفى عنها زوجها فان قول عمر فيها هو الذي وافق النص دون القول الآخر وكذلك مسألة الحرام قول عمر وغيره فيها هو الأشبه بالنصوص من القول الآخر الذي هو قول علي وكذلك المخيرة التي خيرها زوجها والمفوضة للهر ومسئلة الخلية والبرية والبائن والبتة وكثير من مسائل الفقه وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان في الأم قبلكم محدثون فان يكن في أمتي أحد فمهر وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال رأيت كأنني أتيت بقدر حبلين فشربت حتى اني لأرى الري يخرج من أظفاري ثم ناولت فضلي عمر قالوا ما أولته يا رسول الله قال العلم وفي الترمذي وغيره عنه عليه الصلاة والسلام

ينبغي أن يرجع عنها مع أن عمر قد رجع عن عامة تلك الأمور وعلى عرف رجوعه عن بعضها فقط كرجوعه عن خطبة بنت أبي جهل وأما بعضها كفتيامان المتوفى عنها الحامل تعتد أبعد الاجلين وان المفوضة لامهرها اذا مات الزوج وقوله ان الخيرة اذا اختارت زوجها فهي واحدة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء ولم يكن ذلك طلاقاً فهذه لم يعرف الا بقاءه عليها حتى مات وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب اختلاف علي وعبد الله وذكروا محمد بن نصر المروزي في كتاب رفع اليدين في الصلاة وأكثرها موجودة في الكتب التي يذكرونها أقوال الصحابة إما باسناد أو ما يغير اسناد مثل مصنف عبد الرزاق وسنن سعيد بن منصور ومصنف وكيع ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة وسنن الاثرم ومسائل حرب وعبد الله بن أحمد وصالح وأمثالهم مثل كتاب ابن المنذر وابن جرير الطبري وابن نضر وابن خزم وغير هؤلاء

(فصل) قال الرافضي ولما وعظت فاطمة أبا بكر في فداء كتب لها كتاباً بها وردها عليها فخرجت من عنده فلقبها عمر بن الخطاب ففرق الكتاب فدعت عليه بما فعله أبو لؤلؤة به وعطل حدود الله فلم يحد المغيرة بن شعبة وكان يعطى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكثر مما ينبغي وكان يعطى عائشة وحفصة في كل سنة عشرة آلاف درهم وغير ذلك الله تعالى في المنفين وكان قليل المعرفة في الاحكام والجواب أن هذا من الكذب الذي لا يسترىب فيه عالم ولم يذكروا هذا أحد من أهل العلم بالحديث ولا يعرف له اسناد وأبو بكر لم يكتب فداً كاقط لاحد لا لفاطمة ولا لغيرها ولا دعت فاطمة على عمر وما فعله أبو لؤلؤة كرامة في حق عمر رضي الله عنه وهو أعظم مما فعله ابن ملجم يعلى رضي الله عنه وما فعله قتلة الحسين رضي الله عنه به فان أبا لؤلؤة كافر قتل عمر كما يقتل الكافر المؤمن وهذه الشهادة أعظم من شهادة من يقتله مسلم فان قيل الكافر أعظم درجة من قتل المسلمين وقيل أبي لؤلؤة لعمر كان بعد موت فاطمة بمدة خلافة أبي بكر وعمر الا ستة أشهر فمن أين يعرف أن قتله كان بسبب دعاء حصل في تلك المدة والداعي اذا دعا على مسلم بان يقتله كافر كان ذلك دعاء له لا عليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو لأصحابه بنحو ذلك كقوله يغفر الله لفلان فيقولون لو أمتعتنا به وكان اذا دعا لاحد بذلك استشهد لوقال قائل ان علياً ظلم أهل صفين والخوارج حتى دعوا عليه بما فعله ابن ملجم لم يكن هذا أبعد عن المعقول من هذا وكذلك لو قال ان آل سفيان بن حرب دعوا على الحسين بما فعل به وذلك أن عمر لم يكن له غرض في فداء لم يأخذها لنفسه ولا لاحد من أقاربه وأصدقائه ولا كان له غرض في حرمان أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يقدمهم في العطاء على جميع الناس ويفضلهم في العطاء على جميع الناس حتى انه لما وضع الديوان للعطاء وكتب أسماء الناس قالوا تبداً بـك قال لا ابدؤا بقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعوا عمر حيث وضعه الله فبدأ بيبي هاشم وضم اليهم بني المطلب لان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما بنو هاشم وبني المطلب شي واحد انهم لم يفارقونا في جاهلية ولا اسلام فقدم العباس وعلياً والحسن والحسين وفرض لهم أكثر مما فرض لنظر انهم من سائر القبائل وفضل أسامة بن زيد على ابنه عبد الله في العطاء فغضب ابنه وقال تفضل علي أسامة قال فانه كان أحب الى رسول الله منك وكان أبوه أحب الى رسول الله من أبيك وهذا الذي ذكرناه من تقديمه بني هاشم وتفضيله لهم أمر مشهور عند جميع العلماء بالسيرة لم يختلف فيه اثنان فمن تكون هذه مراعاة لاقارب الرسول وعترته أي ظلم أقرب الناس اليه وسبب نساء أهل الجنة وهي مصابة في يسير من المال وهو يعطى أولادها أضعاف ذلك المال ويعطى من هو أبعد عن النبي صلى الله عليه وسلم منها ويعطى علياً ثم العادة الجارية

يكون عند غيره حله ولقائل أن يقول ان أريد يكون الجملة ممكنة أنها ممكنة غير واجبة بل مفتقرة الى أمر خارج عنها فذلك يوجب افتقارها الى غيرها وهو المطلوب وان أريد أنها ممكنة بنفسها واجبة بالاحاطة المتسلسلة فهذه السؤا هو في معنى السؤال الذي قبله وانما الاختلاف بينهما في أن الاول قال لم لا تكون واجبة بنفسها بمعنى انها غير مفتقرة الى أمر خارج عن آحادها بل المجموع واجب بآحاده الممكنة والثاني قال لم لا تكون ممكنة بنفسها واجبة بآحادها على وجه التسلسل لكن قد يقال انه في أحد التقديرين ادعى وجوب الهيئة الاجتماعية بنفسها مع امكان الآحاد وفي الثاني ادعى أن الهيئة الاجتماعية ممكنة بنفسها لكنها واجبة بالاحاطة المتسلسلة ومعلوم أن كلم ما باطل والاول أظهر بطلاناً من الثاني فانه اذا كانت الآحاد كلها ممكنة والاجتماع نسبة وضافة بينها غايته أن يكون عرضاً قائماً بها امتنع أن يكون واجباً بنفسه فان الموصوف المممكن يمنع أن تكون صفته واجبة الوجود بنفسها وأما الثاني فلان الهيئة الاجتماعية اذا كانت معلول الآحاد الممكنة كانت أولى بالامكان فان معلول الممكن أولى أن يكون ممكناً وان شئت قلت المعتبر الى الممكن أولى أن يكون ممكناً والا حاشايس فيها الاما هو ممكن فلا يكون في الاجتماع



وأحاده الاما هو ممكن لا يوجد  
بنفسه وما لا يوجد بنفسه يمنع أن  
يوجد به غيره اذ لم يحصل له  
ما يوجد به فان وجوده في نفسه  
قبل وجود غيره فاذا لم يمكن  
وجوده الا بوجود غيره فلا  
لا يمكن وجود غيره بدون الموجود  
الذي يوجد به أولى وأخرى وكل من  
الممكنات واجتماعها ليس موجودا  
بنفسه فيمتنع أن يكون شي منها  
موجودا غيره فامتنع ترجع بعضها  
ببعض وترجع المجموع بالآحاد وفي  
الجملة فكل السؤاين يتضمن (١)  
افتقارا الى الاجتماع الى الآحاد  
فكلاهما لم يدع فيه الا وجوبها  
بالآحاد لم يدع وجوب الذات غير  
الوجوب بالآحاد لكن الآمدى  
وهي هذا السؤال لما أضافه الى  
غيره بعبارة واعتبار ثم انه اعترف  
بعدم قدرته على حله لما أورد من  
جهة نفسه بعبارة أخرى واعتبار  
آخر ومن أجاب عن الآمدى في  
الفرق بينهما يقول السؤال الاول  
قبل فيه ان المجموع واجب بنفسه  
وذلك ممتنع وهذا قبل فيه انه ممكن  
واجب بالآحاد وهذا الجواب  
بالفرق ضعيف وذلك لانه اذا قيل  
هو ممكن واجب بالآحاد فقد قيل انه  
واجب بتلك الآحاد وتلك الآحاد  
كلها ممكنة ومعلوم الممكن  
(١) قوله افتقارا الى الاجتماع الى  
الآحاد الخ هكذا في الاصل ولعل  
في العبارة ما يحتاج الى تحوير  
فتأمل كنهه بوجه

بان طلاب الملك والرياسة لا يتعرضون للنساء بل بكرمهم من لاتهم لا يصلح للملك فكيف  
يجزل العطاء للرجال والمرأة يحرمها حقها لا تعرض أصلا لاديني ولا ديموى وأما قول الرافضي  
وعطل حدود الله فلم يحد المغيرة بن شعبة فالجواب أن جماهير العلماء على ما فعله عمر في قصة  
المغيرة وان البينة اذ لم تكمل حد الشهود ومن قال بالقول الآخر لم ينزع في أن هذه مسألة  
اجتهاد وقد تقدم أن ما يرد على علي بتعطيل القصاص والحدود على قتلة عثمان أعظم فاذا  
كان القادح في علي مبطلا فالقادح في عمر أولى بالطلان والذي فعله بالمغيرة كان بحضرة الصحابة  
رضي الله عنهم وأقروه على ذلك وعلى منهم والدليل على اقراره على أنه لما جلد الكلاب لثلاثة الحد  
أعاد أبو بكر القذف وقال والله لقد زنى فهم عمر بجده نانيا فقال له على ان كنت جالده فارجم  
المغيرة يعني ان هذا القول ان كان هو الاول فقد حد عليه وان جعلته بمنزلة قول ثان فقد تم  
لنصاب أربعة فيجب رجمه فلم يجده عمر وهذا دليل على رضاه على بجدهم أولادون الحد الثاني  
والا كان أنكر حدهم أولا كما أنكر الثاني وكان من هودون على يراجع عمر ويحتج عليه بالكتاب  
والسنة فيرجع عمر الى قوله فان عمر كان وقافا عند كتاب الله تعالى روى البخاري عن ابن عباس  
قال قدم عيينة بن حصن على ابن أخيه الحر بن قيس وكان من النفر الذين يدنيهم عمر وكان القراء  
أصحاب مجلس عمر كهولا كانوا أو شبانا فقال عيينة لابن أخيه يا ابن أخى لك وجه عنده هذا الأمير  
فاستأذن لي عليه فقال سأستأذن لك عليه قال ابن عباس فاستأذن الحر لعيينة فاذن له عمر فلما  
دخل عليه قال هيه يا ابن الخطاب فوالله ما نعطينا الجزل ولا نحكم بيننا بالعدل فغضب عمر حتى  
هم أن يوقع به فقال له الحر يا أمير المؤمنين ان الله تعالى قال لنبيه خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض  
عن الجاهلین وان هذا من الجاهلین فوالله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه وكان عمر وقافا عند كتاب  
الله وعمر رضي الله عنه من المتواتر عنه أنه كان لا تأخذه في الله لومة لائم حتى انه أقام على ابنه  
الحد لما شرب بصبر بعد أن كان عمر وبن العاص ضربه الحد لكن كان ضربه سرا في البيت  
وكان الناس يضربون علانية فبعث عمر الى عمرو بن زجره ويتهده لكونه حالي ابنه ثم طلبه فضربه  
مرة ثانية فقال له عبد الرحمن مالك هذا فزجر عبد الرحمن وما روى أنه ضربه بعد الموت  
فكذب على عمرو وضرب الميت لا يجوز وأخبار عمر المتواترة في اقامة الحدود وأنه كان لا تأخذه  
في الله لومة لائم أكثر من أن تذكر هنا وأي عرض كان لعمر في المغيرة بن شعبة وكان عمر عند  
المسلمين كالميزان العادل الذي لا يميل الى الجانب ولا الى الجانب وقوله وكان يعطى أزواج  
النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكثر مما ينبغي وكان يعطى عائشة وحفصة من المال في  
كل سنة عشرة آلاف درهم فالجواب أما حفصة فكان ينقصها من العطاء لكونها ابنته كما  
نقص عبد الله بن عمر وهذا من كمال احتياطه في العدل وخوفه مقام ربه ونهيته نفسه عن  
الهوى وهو كان يرى التفضيل في العطاء بالفضل فيعطى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أعظم  
مما يعطى غيرهن من النساء كما كان يعطى بني هاشم من آل أبي طالب وآل العباس أكثر مما  
يعطى أعدادهم من سائر القبائل فاذا فضل شخصا كان لاجل اتصاله برسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو سابقته واستحقاقه وكان يقول ليس أحد أحق بهذا المال من أحد وانما هو الرجل  
وغناؤه والرجل وبلاؤه والرجل وسابقته والرجل وحاجته فما كان عمر يعطى من يتهم على  
اعطائه بمحابة في صداقة أو رابطة بل كان ينقص ابنه وابنته ونحوهما عن نظرائهم في العطاء وانما  
كان يفضل بالاسباب الدينية المحضة ويفضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم على جميع  
البیونات ويقدمهم وهذه السيرة لم يسرها بعده مثله لاعتنان ولا على ولا غيرهما فان قدح فيه

معلول الممكن واجباً بالممكن قبل وجوب الممكن والممكن لا يجب إلا بالواجب بنفسه بل ما كان واحداً من الممكنات جزءاً عنه لوجوده فهو ممكن فكيف إذا كان كل من الممكنات التي لانهاية لها جزءاً عنه وجوده فإن الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة التي هي علل ومعلولات يتوقف كل واحد واحد من تلك الأمور التي كل منها معلول ومعلول فالاجتماع أولى بالامكان وأبعد عن الوجوب إن قدر أن له حقيقة غير الآحاد فثبت أنه إذا قدر سلسلة العلل والمعلولات كل منها ممكن فلا بد لها من أمر خارج عنها وهذا أمر متفق عليه بين العقلاء وهو من أقوى العلوم اليقينية والمعارف القطعية ولولا أن طوائف من متأخري النظار طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم كالأمدى والابهرى لما بسطنا فيه الكلام وأصل هذا السؤال مبناه على أن المجموع ليس هو كل واحد واحد من الآحاد إذا المجموع مغاير لكل من الآحاد فقد يقال هو واجب بكل واحد واحد من الآحاد وحينئذ فالمجموع ممكن من جهة كونه مجموعاً واجب بالآحاد الممكنة لاسمها وهؤلاء الفلاسفة الذين احتجوا بهم هذاهم وأكثر الناس يقولون لا يجب في كل جملة أن توصف بما يوصف به آحادها قال ابن سينا ليس إذا صح

(١) قوله فيما أطن هكذا في نسخة

وسقطت من أخرى وحرر المسئلة

كتبه مصححه

بتفضيل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فليقدح فيه بتفضيل رجال أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وتقدحهم على غيرهم

(فصل) وأما قوله وغير حكم الله في المنفيين فالجواب أن التغيير لحكم الله بما يناقض حكم الله مثل إسقاط ما أوجبه الله وتحريم ما أحله الله والنفي في الخبر كان من باب التعزير الذي يسوغ فيه الاجتهاد وذلك أن الخبر لم يقدر النبي صلى الله عليه وسلم حدها لا قدره ولا صفته بل جوز فيه الضرب بالجريد والنعال وأطراف الثياب وعشكول النخل والضرب في حد القذف والزنا أنما يكون بالسوط وأما العدد في الخبر فقد ضرب الصحابة أربعين وضربوا ثمانين وقد ثبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه أنه قال وكل سنة والفقهاء اهتم في ذلك قولان قيل الزيادة على أربعين حد واجب كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقيل هو تعزير للامام أن يفعله وأن يتركه بحسب المصلحة وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى وهو أظهر وكان عمر رضي الله عنه يخلق في شرب الخمر وينفي أيضاً وكان هذا من جنس التعزير العارض فيها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة رواه الامام أحمد والترمذي وغيرهما وقد تنازع العلماء هل هو منسوخ أو محكم أو هو من باب التعزير الذي يفعله الامام إن احتاج إليه ولا يجب على ثلاثة أقوال وعلى رضي الله عنه كان يضرب في الحد فوق الأربعين وقال ما أحد أقيم عليه الحد فموت فأجد في نفسي الاشارة بالخرف لولمات لوديته فأنه شيء فعلناه برأينا رواه الشافعي وغيره واستدل الشافعي بهذا على أن الزيادة من باب التعزير الذي يفعل بالاجتهاد ثم هذا مبني على مسألة أخرى وهو أن من أقيم عليه حد أو تعزير أو قصاص فثبت من ذلك هل يضمن اتفق العلماء على أن الواجب المقدر كالحل لا يضمن سرأته لانه واجب عليه واختلفوا في المباح كالقصاص وفي غير المقدر كالتعزير وضرب الرجل امرأته وضرب الرائيض للذابة والمؤدب للصبي على ثلاثة أقوال فقيل لا يضمن في الجميع لانه مباح وهو قول أحمد بن حنبل ومالك (١) فيما أطن وقيل يضمن في المباح دون الواجب الذي ليس بمقدر لان له تركه وهو قول أبي حنيفة وقيل يضمن غير المقدر وهو قول الشافعي لان غير المقدر يتبين انه أخطأ إذا تلف به ثم قال الرافضي وكان قليل المعرفة بالاحكام أمر بجرم حامل فقال له على ان كان ذلك عليهم سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فأمسك وقال لولا على لهلك عمر والجواب أن هذه القصة ان كانت صحيحة فلا تخلو من أن يكون عمر لم يعلم أنها حامل فآخبره على بحملها ولا ريب أن الأصل عدم العلم والامام إذا لم يعلم أن المستحقة للقتل أو الرجم حامل فعرفه بعض الناس بحالها كان هذا من جملة أخباره بأحوال الناس المغيبات ومن جنس ما يشهد به عنده الشهود وهذا أمر لا بد منه مع كل أحد من الانبياء والأئمة وغيرهم وليس هذا من الاحكام الكلية الشرعية وإما أن يكون عمر قد غاب عنه كون الحامل لا ترجم فلماذا كرمه على ذلك ولهذا أمسك ولو كان رأيته ان الحامل ترجم لرجمها ولم يرجع الى رأي غيره وقد مضت سنة النبي صلى الله عليه وسلم في العامدية لما قالت اني حبل من الزنا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعيه ولو قدر أنه خفي عليه علم هذه المسئلة حتى عرفه لم يقدح ذلك فيه لان عمر ساس المسابين وأهل الذمة يعطى الحقوق ويقيم الحدود ويحكم بين الناس كلهم وفي زمنه انتشر الاسلام وظهر ظهوره لم يكن قبله مثله وهو دائم يقضي ويفتي ولولا كثرة علمه لم يطق ذلك فاذا خفيت عليه قضية من مائة ألف قضية ثم عرفها أو كان نسيها فذكرها فأى عيب في ذلك وعلى رضي الله عنه قد خفي عليه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أضعاف ذلك ومنها ما مات ولم يعرفه ثم يقال عمر رضي الله عنه قد بلغ



الامور لم يكن مثله في مجموعها ولكن ذلك لا يتفق مماثلته في فرد آخر وحيث لا يكون قول القائل هو جوهر لا كالجواهر جميعا ولا يكون الرابع معه في اللفظ بل لابد أن يتفق عنه مماثلة المخلوقات في كل ما هو من خصائصها (الثالث) أنه على هذا التقدير يكون مشابه الهام من وجه مخالفها من وجه وليس في كلامه ما يبطل ذلك بل قد صرح في غير هذا الموضع بأن هذا هو الحق فقال في مسألة حدوث الاجسام لما ذكر حجة القائلين بالقدم قال الوجه العاشر انه لو كان العالم محدثا فمحدثه إما أن يكون مساويا له من كل وجه أو مخالفا له من كل وجه فان كان الاول فهو حادث والكلام فيه كالكلام في الاول ويلزم للتسلسل الممتنع وان كان الثاني فالمحدث ليس بموجود والاما كان مخالفا له من كل وجه وهو خلاف الفرض واذا لم يكن موجودا امتنع أن يكون

(١) قوله من اكنى بيانه غيره عنه في تعليم الناس كذا في النسخة وليس من تبطل بما قبله فخره

(٢) قوله فان فالواحد استعمل الى قوله فقد ساوى كذا في الاصل وهو غير مستقيم ولعل فيه سقطا من الناسخ وحرر كنهه صحيحه

لم يعش بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ستين وستة أشهر ولم يفارق المدينة الا حاجا ومعتمرا ولم يخرج الناس الى ما عنده من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان كل من حواله أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك كله فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث واثنين وأربعين حديثا مسنده ولم يرو عن علي الا خمسة مائة وستة وثمانون حديثا مسنده يصح منها نحو خمسين حديثا وقد عاش بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أزيد من ثلاثين سنة فكثر لقاء الناس اياه وحاجتهم الى ما عنده من مذهب جمهور الصحابة وكثرة سماع أهل الآفاق منه مرة تصفين وأعواما بالكوفة ومرة بالبصرة ومرة بالمدينة فاذا نسبنا مدة أبي بكر من حياته وأضفنا تقري على البلاد بلدا بلدا وكثرة سماع الناس منه الى لزوم أبي بكر موطنه وأنه لم تكن حاجة من حواله الى الرواية عنه ثم نسبنا عدد حديثه من عدد حديثه وفتاويه من فتاويه علم كل ذي حظ من علم أن الذي عند أبي بكر من العلم أضعاف ما كان عند علي منه وبرهان ذلك أن من عمر من الصحابة عمر اقل لاقل النقل عنه ومن طال عمره منهم كثر النقل عنه (١) ممن اكنى بيانه غيره عنه في تعليم الناس وقد عاش على بعد عمر سبعة عشر عاما غير أشهر ومسنده عمر خمسة مائة حديث وسبعة وثلاثون حديثا يصح منها نحو خمسين كالذي عن علي سواء فكل ما زاد حديث علي على حديث عمر تسعة وأربعون حديثا في هذه المدة ولم يزد عليه في الصحيح الا حديث أو حديثان وفتاوى عمر موازية لفتاوى علي في أبواب الفقه فاذا نسبنا مدة من مدة وضرر باقي البلاد من ضرب فيها وأضفنا حديثا الى حديث وفتاوى الى فتاوى علم ذلك ذا حس علما ضروريا أن الذي كان عند عمر من العلم أضعاف ما كان عند علي ووجدنا مسند عائشة ألفي مسند ومائتي مسند وعشرة مساند وحديث أبي هريرة خمسة آلاف مسند وثلثمائة مسند وأربعة وأربعين مسندا ووجدنا مسند ابن عمر وأنس قريبا من مسند عائشة لكل واحد منهما ووجدنا مسند جابر وابن عباس لكل منهما أزيد من ألف وخمسمائة ووجدنا لابن مسعود ثمانمائة مسند ونيفا ولكل من ذكرنا حاشا أبي هريرة وأنس من الفتاوى أكثر من فتاوى علي ونحوها فبطل قول هذا الجاهل الى أن قال (٢) فان قالوا قد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر لي بعوث فيها الانحياز فقد ساوى علمه علم علي في حكمها بلا شك اذ لا يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم الا بما يسمع له عليه وقد صرح أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يقتضيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعلم ذلك ومحال أن يبيع لهما ذاك الا وهما أعلم من غيرهما وقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا على القضاء باليمن مع علي معاذا وأبا موسى الأشعري فلعل في هذا شركاء كثير منهم أبو بكر وعمر ثم انفراد أبو بكر بالجمهور والاغلب من العلم

(فصل) قال الرافضي وفيه نزل قوله تعالى وتعبها آذن واعيه

(والجواب) أنه حديث موضوع باتفاق أهل العلم ومعلوم بالاضطرار أن الله تعالى لم يرد بذلك أن لا تعبها الا آذن واعيه واحده من الآذان ولا آذن شخص معين لكن المقصود والنوع فدخل في ذلك كل آذن واعيه والله أعلم

(فصل) قال الرافضي وكان في غاية الدكاسة شديد الحرص على التعلم ولازم

الشبهات والتأويلات ما يمنع علمهم بالوجوب فكيف جاز قتال من لم يعلم أنه ترك واجباً أو فعل محرماً مع كونه كان معصوماً لم يكن مثل هذا قد حاق في إمامة على فكيف يكون ذلك قد حاق في إمامة عمر لا سيما والقتال على ترك الواجب انما يشرع اذا كانت مفسدة القتال أقل من مفسدة ترك ذلك الواجب والمصلحة بالقتال أعظم من المصلحة بتركه ولم يكن الامر كذلك فان القتال لم يحصل الطاعة المطلوبة بل زاد بذلك عصيان الناس لعل حتى عصاه وخرج عليه خوارج من عسكره وقاتله كثير من امرأه جيشه وأكثرتهم لم يكونوا مطيعين له مطلقاً وكانوا قبل القتال أطوع له منهم بعد القتال فان قيل على كان مجتهداً في ذلك معتقداً أنه بالقتال يحصل الطاعة قيل فاذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفوراً مع أنه أفضى الى قتل ألوف من المسلمين بحيث حصل الفساد ولم يحصل المطلوب من الصلاح أفلا يكون الاجتهاد في قتل واحداً لقتل لحصل به نوع مصلحة من الزجر عن الفواحش اجتهاداً مغفوراً مع أن ذلك لم يقتله بل هم به وتركه وولى الامر الى معرفة الاحكام في السياسة العامة الكلية أحوج منه الى معرفة الاحكام في الحدود الجزئية وعمر رضي الله عنه لم يكن يخفى عليه أن المجنون ليس بمكلف لكن المشكل أن من ليس بمكلف هل يعاقب بدفع الفساد هذا موضع مشتبك فان الشرع قد جاء بعقوبة غير المكلفين في دفع الفساد في غير موضع والعقل يقتضي ذلك لحصول مصلحة الناس والافلام الذي قتله الخضر قد قيل انه كان لم يبلغ وقته لدفع صولة على أبيه بأن يردهما طغياناً وكفراً وقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفتق والنائم حتى يستيقظ انما يقتضي رفع المأثم لرفع الضمان باتفاق المسلمين فلوا تلفوا نفساً أو مالا لنمونه وأما رفع العقوبة اذا سرق أحدهما أو زنى أو قطع الطريق فهذا علم (١) بدليل منفصل بمجرد هذا الحديث ولهذا اتفق العلماء على أن المجنون والصغير الذي ليس بمكلف ليس عليه عبادة بدنية كالصلاة والصيام والحج وانفقوا على وجوب الحقوق في أموالهم كالنفقات والاثمان واختلوا في الزكاة فقالت طائفة كأبي حنيفة انها لا تجب الا على مكلف كالصلاة وقال الجمهور كمالك والشافعي وأحمد بل الزكاة من الحقوق المالية كالعشر وصدقة الفطر وهذا قول جمهور الصحابة فاذا كان غير المكلف قد تشبه بعض الواجبات هل تجب في ماله أم لا فكذلك بعض العقوبات قد تشبه هل يعاقب بها أم لا لان من الواجبات ما يجب في ذمته بالاتفاق ومنها ما لا يجب في ذمته بالاتفاق وبعضها يشبه هل هو من هذا أو هذا وكذلك العقوبات منها ما لا يعاقب به بالاتفاق كالقتل على الاسلام فان المجنون لا يقتل على الاسلام ومنها ما يعاقب به كدفع صياله ومنها ما قد يشبهه ولا نزاع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيراً بل يغاوكذلك المجنون يضرب على ما فعله لينزجر لكن العقوبات التي فيها قتل أو قطع هي التي تسقط عن غير المكلف وهذا انما علم الشرع وليس هو من الامور الظاهرة حتى يعاقب من خفيت عليه حتى يعلمها أو يضاف كثير من المجانين أو أكثرهم يكون له حال افاقة وعقل فلعل عسر ظن أنها زنت في حال عقلها وافاقتها ولفظ المجنون يقال على من به الجنون المطبق والجنون الخائى وهذا يقسم الفقهاء المجنون الى هذين النوعين والجنون المطبق قليل والغالب هو الخائى وبالجملة فاذا كره من المطاعين في عمر وغيره يرجع الى شيئين اما نقص العلم واما نقص الدين ونحن الآن في ذكره فاذا كره من منع فاطمة ومحباة في القسم ودرء الحدود ونحو ذلك يرجع الى أنه لم يكن عادلاً بل كان ظالماً ومن المعلوم الخاص والعام أن عدل عمر لا الا فاق وصار يضرب به المثل كما قيل سيرة العمرين وأحداهما عمر بن الخطاب والآخر فيل انه عمر بن عبد العزيز وهو قول أحد من جنبل وغيره من

(١) قوله بدليل منفصل بمجرد اخ  
هكذا في الاصل ولعل في الكلام  
تجرباً وسقطاً فأنامل وحركته  
مصححه



لا يوجد بنفسه فلا يوجد به غيره  
بطريق الأولى وهو معنى قولهم  
المعلق بالممكن أولى أن يكون ممكنا  
(الوجه الثالث) أن يقال المجموع  
أما أن يكون مغاير الكل واحد  
واحد وأما أن لا يكون فان لم يكن  
مغاير أبطل هذا السؤال ولم يكن  
هناك مجموع غير الاتحاد الممكنة  
وان كان مغايرها فهو معلول لها  
ومعلول الممكن أولى أن يكون ممكنا  
وهذا معنى قول ابن سينا ان الجملة  
اذا لم تقتض علة أصلا أي لم تستلزم  
عله تكون موجبة للجملة كانت  
واجبة غير معلولة وكيف  
يتأتى هذا وانما يجب بأحاديثها  
يقول هي لم تجب بنفسها وانما  
وجب بأحاديثها وما وجب بغيره لم  
يكن واجبا بنفسه وايضا هذا  
بالكلام على عبارة الأمدى حيث  
قال هذا اشكال مشكل وربما  
يكون عند غيري حله مع أنه يعظم  
ما ينكح فيه من الكلام والفلسفة  
ويقول في خطبة كآبه ابحار الافكار  
ما تقوله الفلاسفة من انه لما كان  
كمال كل شيء وعماه بحصول كالاته  
الممكنة له كان كمال النفس الانسانية  
بحصول ما لها من الكمالات وهي  
الاحاطة بالمعقولات والعلم بالجهولات  
ولما كانت العلوم تكثر والمعارف  
معددة وكان الزمان لا يتسع  
لتحصيل جلتهام مع تعاصر الهمم  
وكثرة القواطع كان الواجب السعي  
في تحصيل أكملها والاحاطة  
بأفضلها فغلب ما هو الأهم فالأهم

أهل العلم والحديث وقيل هو أبو بكر وعمر وهو قول أبي عبيد وطائفة من أهل العلم والخو يكتفي  
الانسان أن الخوارج الذين هم أشد الناس تعصبا راضون عن أبي بكر وعمر في سيرتهم ما وكذلك  
الشيعة الأولى أصحاب علي كانوا يقدمون عليه أبا بكر وعمر وروى ابن بطه ما ذكره الحسن بن عرفة  
حدثني كثير بن معدان الفلستيني عن أنس بن سفيان عن غالب بن عبد الله العقيلي قال لما طعن  
عمر دخل عليه رجال منهم ابن عباس وعمر يجرد بنفسه وهو يبكي فقال له ابن عباس ما يبكيك  
يا أمير المؤمنين فقال له عمر أما والله ما أبكي جزعا على الدنيا ولا شوقا اليها ولكن أخاف هول المظلم  
قال فقال له ابن عباس فلا تبك يا أمير المؤمنين فوالله لقد أسلمت فكان اسلامك فتحا واقد أمرت  
فكانت امارتك فتحا واقد ملأت الارض عدلا وما من رجلين من المسلمين يكون بينهما ما يكون  
بين المسلمين فتدكر عندهما الارض باقولك وقنعا به قال فقال عمر اجلسوني فلما جلس قال عمر  
أعد علي كلاما يا ابن عباس فاعاده فقال عمر أنت تهديني بهذا عند الله يوم القيامة يا ابن عباس  
قال نعم يا أمير المؤمنين أنا أشهدك بهذا عند الله وهذا علي يشهدك وعلي بن أبي طالب  
جالس فقال علي بن أبي طالب نعم يا أمير المؤمنين هؤلاء أهل العلم الذين يجتهدون الليل والنهار  
عن العلم وليس لهم غرض مع أحد بل يرجون قول هذا الصحابي تارة وقول هذا الصحابي  
تارة بحسب ما يرونه من أدلة الشرع كسعيد بن المسيب وفقهاء المدينة مثل عروة بن الزبير  
والقاسم بن محمد وعلي بن الحسين وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان  
ابن يسار وخارجة بن زيد وسالم بن عبد الله بن عمر وغير هؤلاء ومن بعدهم كابن شهاب الزهري  
ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وربيعه ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وعبد العزيز الماجشون وغيرهم  
ومثل طاوس البجلي ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وعبيد بن عمير وعكرمة مولى ابن عباس ومن  
بعدهم مثل عمرو بن دينار وابن جريج وابن عيينة وغيرهم من أهل مكة ومثل الحسن البصري  
ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد أبي الشعثاء ومطرف بن عبد الله بن الشخير ثم أبواب السخفاني  
وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وقادة وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد  
وأمثالهم مثل علقمة والاسود وشرح القاضى وأمثالهم ثم ابراهيم النخعي وعامر الشعبي  
والحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر الى سفيان الثوري وأبي حنيفة وابن أبي امية وشريك الى  
وكيع بن الجراح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأمثالهم ثم الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق  
ابن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام والحسين بن عبد الله بن الزبير وأبو ثور ومحمد بن نصر  
المروزي ومحمد بن جرير الطبري وأبو بكر بن المنذر ومن لا يحصى عددهم الا الله من اصناف  
علماء المسلمين كلهم خاضعون لعدل عمر وعلمه وقد أفرد العلماء مناقب عمر فانه لا يعرف في سير  
الناس كسيرته كذلك قال أبو المعالي الجويني قال ما دار الفلك على شكله قالت عائشة رضي  
الله عنها كان عمر أحوذا ناسجا وحده قد أعد للامور أقرانها وكانت تقول زينا وجمالكم  
بذكر عمر وقال ابن مسعود أقر من الناس ثلاثة بنت صاحب مدين اذ قالت يا أبت استأجره  
ان خير من استأجرت القوى الامين وخديجة في النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حين استخاف  
عمر وكل هؤلاء العلماء الذين ذكرناهم يعلمون أن عدل عمر كان أتم من عدل من ولي بعده وعلمه  
كان أتم من علم من ولي بعده وأما التفاوت بين سيرة عمر وسيرة من ولي بعده فامر قد عرفته  
العامة والخاصة فاهما أعمال ظاهرة وسيرة بيينة يظهر لعرفهم من حسن النية وفصد العدل  
وعدم الغرض وقع الهوى ما لا يظهر من غيره ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما رأيت  
الشیطان سالكا لغيرك لان الشيطان انما يسطيل على الانسان بهواه

أخذ عن مالك ثم كتب أهل العراق وأخذ مذهب أهل الحديث واختار لنفسه وأما أبو حنيفة فشيخه الذي اختص به جاد بن أبي سليمان وجاد عن إبراهيم وإبراهيم عن علقمة وعلقمة عن ابن مسعود وقد أخذ أبو حنيفة عن عطاء وغيره وأما الإمام أحمد فكان على مذهب أهل الحديث أخذ عن ابن عينة وابن عيسى عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وابن عمر وأخذ عن هشام بن بشير وهشام عن أصحاب الحسن وإبراهيم الخفي وأخذ عن عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وأمثالهما وجالس الشافعي وأخذ عن أبي يوسف واختار لنفسه قولاً وكذلك اسحق بن راهويه وأبو عبيد ونحوهم والأوزاعي والليث أكثر فقهاء عن أهل المدينة وأمثالهم لا عن الكوفيين

(فصل) قال الرافضي أما المالكية فأخذوا عنهم عنه وعن أولاده

(والجواب) أن هذا كذب ظاهر فهذا موطأ مالك ليس فيه عنه ولا عن أولاده الا قليل جدا وجهور ما فيه عن غيرهم فيه عن جعفر تسعة أحاديث ولم يرو مالك عن أحد من ذريته الا عن جعفر وكذلك الأحاديث التي في الصحاح والسنن والمسند من قليل عن واده وجهور ما فيها عن غيرهم

(فصل) قال الرافضي وأما أبو حنيفة فقرأ على الصادق

(والجواب) أن هذا من الكذب الذي يعرفه من له أدنى علم فإن أبا حنيفة من أقران جعفر الصادق توفي الصادق سنة ثمان وأربعين وتوفي أبو حنيفة سنة خمس وخمسين ومائة وكان أبو حنيفة يفتي في حياة أبي جعفر والصادق وما يعرف أن أبا حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ولا عن أبيه مسألة واحدة بل أخذ عن كان أسن مهما كعطاء بن أبي رباح وشيخه الأصلي جاد بن أبي سليمان وجعفر بن محمد كان بالمدينة والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن

(والجواب) أن هذا ليس كذلك بل جالسه وعرف طريقته وناظره وأول من أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن ورد عليه الشافعي فإن محمد بن الحسن أظهر الرد على مالك وأهل المدينة وهو أول من عرف عنه رد على مخالفيه فظهر الشافعي في كلامه وانتصر لما تبين له أنه الحق من قول أهل المدينة وكان انتصاره في الغالب لمذهب أهل الحجاز وأهل الحديث ثم إن عيسى بن أبيان صنف كتاباً تعرض فيه بالرد على الشافعي فصنف ابن سريج كتاباً في الرد على عيسى بن أبيان وكذلك أحمد بن حنبل لم يقرأ على الشافعي لكن جالسه كما جالس الشافعي محمد بن الحسن واستفاد كل مهما من صاحبه وكان الشافعي وأحمد يتفقان في أصولهما أكثر من اتفاق الشافعي ومحمد بن الحسن وكان الشافعي أسن من أحمد ببضع عشرة سنة وكان الشافعي قدم بغداد أولاً سنة بضع وثمانين في حياة محمد بن الحسن بعد موت أبي يوسف ثم قدمها ثانية سنة بضع وتسعين وفي هذه القدمة اجتمع به أحمد وبالحلة وهؤلاء الأئمة الأربعة ليس فيهم من أخذ عن جعفر شيئاً من فواعد الفقه لكن رروا عنه أحاديث كإروا عن غيره وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة لافي القوة ولا في الكثرة ووداستراب البخاري في بعض حديثه لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له ولم يكذب على أحداً ما كذب على جعفر الصادق مع براءته كما كذب عليه فنسب إليه علم البطاقة والهدف والجدول واختلاج الاعضاء

كل منهما حياً عالماً قائماً بنفسه ونحو ذلك فيبقى النزاع في أن مسمى الجوهر عند هؤلاء يقتضي تماثل أفرادهم وهؤلاء يقولون لا بل هو اسم لما يختلف أفرادهم وفي أن هؤلاء يقولون الاشتراك في التميز الاصطلاح يقتضي التماثل في الحقيقة وهؤلاء ينفون ذلك ومعلوم عند التحقيق أن قول النفاة للتماثل هو الحق كما قد بسط في موضعه وهؤلاء يقولون قولنا جوهر كقولكم ذات قائمة بنفسها ونحو ذلك فتبين أن ما ذكره من الدليل على نفي الجوهر هو دليل على نفي ما اتفقت الطوائف على نفيه فإن أحد من العقلاء لا يقول أنه جوهر بمعنى مماثلته لكل قائم بنفسه فيما يجب ويجوز ويمتنع وما قاله المثبتة منه ما سلم لهم معناه ومنه ما لا حجة له على نفيه الا حجة على نفي الجسم وحينئذ فيكون الكلام في نفي الجوهر مفرعاً على الكلام في نفي الجسم وقوله ان الوجوه الاربعة التي نفي بها الجوهر تنفي الجسم لا يستقيم فانه انما نفي بها الجوهر بمعنى أنه مماثل لغيره فيما يجب ويجوز ويمتنع وهذا مما يسلم له من يقول أنه جوهر وجسم فأقامة الدليل عليه نصب الدليل في غير محل النزاع لم ينفع بها الجوهر بالمعنى الذي يثبت من قاله وحرف المسئلة ان كلامه مبني على تماثل الجواهر ومن يقول ذلك لا يـ



انه جسيم ولا جسم قال الكلام في هذا الباب فرع على تلك المسئلة ولو كان هذا صحيحا لكان العلم بحدوث الاجسام وامكانها من اهل الامور فان بعضها محدث بالمشاهدة والمحدث ممكن فاذا كانت متمثلة جاز على كل واحد منها ما جاز على الآخر فيلزم اما حدوثها واما امكان حدوثها وعلى التقديرين يحصل المقصود والنافي لتمامها لا يقول السؤال الذي اوردته انها متمثلة في الجوهرية لكنها متميزة ومتغايرة بأمور موجبة للتعين هو الموجب للاختصاص بل يقول انها مختلفة بحقائقها وانفسها لكنها تشابهت في كونها قاعة بانفسها أو كونها متغيرة قابلة للصفات وهذا معنى اتفاقها في الجوهرية كما ذكره هو في الاعتراض على دليل القائلين بتماثلها ويقول أيضا ان الامور المتمثلة من كل وجه لا يجوز تخصيص احدها بما يميزه عن الآخر الا لخص والالزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح ومثبتة الله تعالى ترجيح أحد الامرين لحكمة تقتضي ذلك وتلك الحكمة مقصودة لنفسها والا فنسبة الارادة الى التماثلين سواء وتلك الحكمة المسراة تنتهي الى حكمة تراد لنفسها كإسقاط في موضعه وأيضا فان قول القائل ان هذه الجواهر المشهودة متمثلة

ومنافع القرآن والكلام على الحوادث وأنواع من الاشارات في تفسير القرآن وتفسير قراءة السورة في المنام وكل ذلك كذب عليه وأيضا فخر الصادق أخذ عن أبيه وعن غيره كما قدمنا وكذلك أبو ما أخذ عن علي بن الحسين وغيره وكذلك علي بن الحسين أخذ العلم عن غير الحسين أكثر مما أخذ عن الحسين فان الحسين قتل سنة احدى وستين وعلى صغير فلما رجع الى المدينة أخذ عن علماء أهل المدينة فان علي بن الحسين أخذ عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة وصفيّة وأخذ عن ابن عباس والمصور بن مخزومة وأبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم ومروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وغيرهم وكذلك الحسن كان يأخذ عن أبيه وغيره حتى أخذ عن التابعين وهذا من علمه ودينه رضي الله عنه وأما ثناء العلماء على علي بن الحسين ومناقبه فكثيرة وقال الزهري لم أدرك بالمدينة أفضل من علي بن الحسين وقال يحيى بن سعيد الانصاري هو أفضل هاشمي رأيت بالمدينة وقال جاد بن زيد سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أدركته يقول أيها الناس أحبونا بحب الاسلام فإبرح بنا حاكم حتى صار علينا عارا ذكره محمد بن سعد في الطبقات أنباءنا عن الفضل أنباءنا جاد ثم قال ابن سعد قالوا وكان علي بن الحسين ثقة مأمونا كثير الحديث عالما رفيعا وروى عن شيبه بن نعام قال كان علي بن الحسين يجلس فلما مات وجدوه يقول أهل مائة بيت بالمدينة في السر

(فصل) قال الرافضي ومالك قرأ على ربيعة وربيعه على عكرمة وعكرمة على ابن عباس وابن عباس تليذه

(والجواب) أن هذا من الكذب فان ربيعة لم يأخذ عن عكرمة شيئا بل ولاد كرمالك في كتبه الا أنرا أو اثرين ولاد كراسم عكرمة في كتبه أصلا لانه بلغه عن ابن عمر وابن المسيب أنهما تكلمافيه فتركه لذلك وكذلك لم يخرج له مسلم ولا يكن ربيعة أخذ عن سعيد بن المسيب وأمثاله من فقهاء أهل المدينة وسعيد كان يرجع علمه الى عمر وكان قد أخذ عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وتبع قضايا عمر من أصحابه وكان ابن عمر يسأله عنها ولهذا يقال إن موطأ مالك أخذت أصوله عن ربيعة عن سعيد بن المسيب عن عمر وقال الرشيد لمالك قدأ كثر في موطأك عن ابن عمر وأقلت عن ابن عباس فقال كان أروع الرجلين بأمر المؤمنين فهذا موطأ مالك بين أن ما ذكره عن مالك من أظهر الكذب وقوله ابن عباس تليذه على كلام باطل فان رواية ابن عباس عن علي قليلة وغالب أخذ عن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وكان يفتي بقول أبي بكر وعمر ونازع عليا في مسائل مثل ما أخرج البخاري في صحيحه قال أتني علي يقوم نادفة فخر قههم فبلغ ذلك ابن عباس فقال أما لو كنت لم أحر قههم لنهي رسول صلى الله عليه وسلم أن يعذب يعذب الله ولقتلهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فبلغ ذلك عليا فقال ويح ابن عباس ما أسقطه على الهنات

(فصل) قال الرافضي وأما علم الكلام فهو أصله ومن خطبه تعلم الناس وكان الناس تلاميذه

(والجواب) أن هذا الكلام كذب لا مدح فيه فان الكلام المخالف للكتاب والسنة باطل وقد نزه الله عليا عنه ولم يكن في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الاجسام ويثبت حدوث الاجسام بدليل الاعراض والحركة والسكون والاجسام مستلزمة لذلك لا تنفك عنه وما لا يسبق الحوادث فهو حادث ويبنى ذلك على حوادث لا أول لها بل أول ما ظهر هذا

قد قال ما هو أفضل من ذلك قال اني لاحسب تسعة أعشار العلم ذهب مع عمر بن الخطاب وروى  
ابن بطة بالاسناد الثابت عن ابن عيينة وجماد بن سلمة وهذا القطة عن عبد الله بن عمر عن زيد بن  
وهب ان رجلا أقرأه معقل بن مقرن أبو عميرة آية وأقرأها عمر بن الخطاب آخر فأسألا ابن مسعود  
عنها فقال لا أحدهما من أقرأ كما قال أبو عميرة معقل بن مقرن وقال لا تحرم من أقرأ كما قال  
عمر بن الخطاب فبني ابن مسعود حتى كثرت دموعه ثم قال أقرأها كما أقرأها عمر فأنه كان  
أقرأها الكتاب الله وأعلمنا دين الله ثم قال كان عمر حصا حصينا يدخل في الاسلام ولا يخرج  
منه فلما ذهب عمر إلى الحصن ثلثة لا يسدّها أحد بعده و... ان اذا سلك طريقا اتبعناه  
ووجدناه سهلا فادرك الصالحون فخير لا بعمر وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أبي حدثنا هشيم  
حدثنا العوام عن مجاهد قال اذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما صنع عمر فخذوا به وروى ابن  
مهدي عن حماد بن زيد قال سمعت خالد الخذاء يقول نرى أن الناصح من قول رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما كان عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وروى ابن بطة من حديث أحمد بن يحيى  
الخلواني حدثنا عبيد بن جناد حدثنا عطاء بن مسلم عن صالح المرادي عن عبد خير قال رأيت عليا  
صلى الله عليه وسلم فصف له أهل نجران صفيين فلما صلى أو ما رجل منهم إلى رجل فأخرج كتابا فناولوه  
أياه فلما قرأه دمعت عيناه ثم رفع رأسه إليهم فقال يا أهل نجران أويأ أصحابي هذا والله خطي  
بيدي وأملأ عمر علي فقالوا يا أمير المؤمنين أعطنا ما فيه فدئوت منه فقلت ان كان رادا على عمر  
يوما فاليوم يرد عليه فقال لا رادا على عمر شيأ صنعته ان عمر كان رشيدا الامروان عمر أعطاكم  
خيرا مما أخذ منكم وأخذ منكم خيرا مما أعطى ولم يجبر لعمر نفع ما أخذ لنفسه انما أخذ  
لجماعة المسلمين وقد روى أحمد والترمذي وغيرهما قال أحمد حدثنا عبد الرحمن المقرئ حدثنا  
حيوة بن شريح حدثنا بكر بن عمرو المعافري عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر الجهني قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب ورواه ابن  
وهب وغيره عن ابن لهيعة عن مشرح فهو ثابت عنه وروى ابن بطة من حديث عقبة بن مالك  
الخطمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب وفيه لولم  
أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وهذا اللفظ في الترمذي وقال عبد الله بن أحمد حدثنا شجاع بن  
محمد حدثنا يحيى بن عمار حدثنا سفيان عن عمرو بن محمد عن سالم بن عبد الله عن أبي موسى  
الاشعري انه أباطا عليه خبر عمر فكلهم امرأة في بطنها شيطان فقالت حتى يجي شيطاني فأسأله  
فقال رأيت عمر متزرا بكساء بهنا ابل الصدقة وذلك لا يراه الشيطان الاخر لمخبره للملك الذي بين  
عينيه روح القدس ينطق على لسانه ومثل هذا في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال  
استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده نساء من قريش يكلمنه ويستكثرنه  
عالية أصواتهن فلما استأذن عمر قن فابتدرن الحجاب فأذن له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك فقال عمر أضحك الله سنك يا رسول الله فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي فلما سمعن صوتك ابتدرن  
الحجاب فقال عمر فقلت يا رسول الله أنت أحق أن يهين ثم قال عمر أي عدوات أنفسهن تهينني  
ولا تهين رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن نعم أنت أقط وأغلظ من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي بهذا الشيطان قط سالكا لباغيا الا سلك باغيا فقلت  
وفي حديث آخر ان الشيطان يفر من حسن عمر وقال أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرحمن حدثنا  
سفيان عن واصل عن مجاهد قال كانت تحدث أن الشياطين كانت مصفدة في اماره عمر

الضلالة بالهدى فارتجت تجارتهم  
وما كانوا مهتدين مثلهم كمثل  
الذي استوقد ناراً فلما أضاءت  
ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم  
في ظلمات لا يبصرون صم بكم عي  
فهم لا يرجعون أو كصيب من  
السماء فيه طلمات ورعد وبرق يجعلون  
أصابعهم في آذانهم من الصواعق  
حذر الموت والله محيط بالكافرين  
فان الهدى الذي بعث الله به  
رسوله لما كان فيه معنى الماء الذي  
يحصل به الحياة ومعنى النور الذي  
يحصل به الاثر اراق ذكر هذين المثليين  
كما قال تعالى أو من كان ميتا فأحييناه  
وجعلناه نورا نمشي به في الناس  
كمن مثله في الظلمات ليس بخارج  
منها وكما ضرب المثل بهذا وهذا  
في قوله تعالى أنزل من السماء ماء  
فسالت أودية بقدرها فاحتمل  
السبل زبدا رابيا ومما يوقدون عليه  
في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد  
مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل  
فأما الزبد فيذهب جفا وأما  
ما ينفع الناس فيمكث في الارض  
كذلك يضرب الله الامثال وقال  
تعالى ألم ترالى الذين يزعمون انهم  
أمسوا بما أنزل اليك وما أنزل من  
قبلك يريدون أن يتحاكوا الى  
الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به  
ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا  
بعيدا واذا قيل لهم تعالى الى ما أنزل  
الله والى الرسول رأيت المنافقين  
يصدون عنك صدودا فكيف اذا  
أصابهم مصيبة بما قدمت أيديهم



هذه الصفات بل أثبت ذلك نوع من الخيال لذى لا حقيقة له وهذا الخيال في الجواهر المحسوسة نظير خيال من أثبت الجواهر المعقولة لكن تلك محلها العقل وهذه محلها الخيال فإنا يمكننا تقدير هذا الشكل مع عدم كونه حيوانا ناطقا لكن حيثئذ يكون المقدور شكلا مجردا هو عرض من الاعراض وهو الذي يسمى الجسم العلوي كما نقدر أعداد المجردة عن المعدودات وهذه المقادير المجردة والاعداد المجردة لا وجود لها الا في الازهان والالسان وكل جسم موجود له قدر يخصه وهذه هي الجسمية والجوهرية التي يثبتها من يقول بعدم غائل الجواهر وهي نظير الصورة الجسمية التي هي عرض من أعراس الجسم التي يثبتها من يقول بالمادة والصورة فدعوى أولئك أن الصورة الجسمية جوهر وأن المادة جوهر آخر هو نظير دعوى هؤلاء أن الصور الجسمية جواهر متمثلة وليس هنا الا هذه الاعيان القائمة بأنفسها وما قام بها من الصفات والمقادير التي هي أشكالها وصورها ثم من العجيب أن هؤلاء التكلمين المتأخرين كأبي حامد والشهرستاني والرازي والآمدي وأمثالهم عن يوافق أهل المنطق على صحة المنطق يوافقون أهل المنطق فيما يدعونه من انقسام صفات الجواهر

(١) قوله وجددهم ديصاني الخ كذا في الاصل ولم ينق عليه بعد المراجعة كتبه متحججه

خلق الحبة وبرأ النسمة ما عهد الى النبي صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهده الى الناس الا ما في هذه الصحيفة وكان فيها العقل وفكالك الامرى وأن لا يقتل مسلم بكافر الا فهم يؤتبه الله عبد في الكتاب ومن الناس من ينسب اليه الكلام في الحوادث كالجعفر وغيره وآخرون ينسبون اليه البطاقة وأمورا أخرى يعلم أن عليا يرى عنها وكذلك جعفر الصادق قد كذب عليه من الاكاذيب ما لا يعلمه الا الله حتى نسب اليه القول في أحكام النجوم والريعود والبروق والقرعة التي هي من الاستقسام بالأزلام ونسب اليه كتاب منافع سور القرآن وغير ذلك مما يعلم العلماء أن جعفر ارضى الله عنه يرى من ذلك وحتى نسب اليه أنواع من تفسير القرآن على طريقة الباطنية كما ذكر ذلك عنه أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب حقائق التفسير فذكر قطعة من التفسير التي هي من تفاسيره وهي من باب تحريف الكلم عن مواضعه وتبديل مراد الله تعالى من الآيات بغير مراده وكل ذي علم بحاله يعلم أنه كان بريئا من هذه الاقوال والكذب على الله في تفسير كتابه العزيز وكذلك قد نسب اليه بعضهم الكتاب الذي يسمى رسائل اخوان الكدر وهذا الكتاب صنف بعد جعفر الصادق بأكثر من مائتي سنة فان جعفر اتوفى سنة ثمان وأربعين ومائة وهذا الكتاب صنف في أثناء الدولة العبيدية الباطنية الاسماعيليه لما استولوا على مصر وتبوؤوا القاهرة صنفه طائفة من الذين أرادوا أن يجمعوا بين الفلسفة والشريعة والنسب كما كان يسلكه هؤلاء العبيديون الذين كانوا يدعون أنهم من ولد علي وأهل العلم بالنسب يعلمون أن ذنبهم باطل وأن حدهم يهودي في الباطن وفي الظاهر (١) وجددهم ديصاني من المجوس تزوج امرأة هذا اليهودي وكان ابنه يربى بالمجوسى فانتسب الى زوج أمه المجوسى وكانوا ينتسبون الى باهلة على أنهم من مواليهم وادعى هو أنه من ذرية محمد بن اسمعيل بن جعفر واليه انتسب الاسماعيليه وادعوا أن الحق معهم دون الاثنى عشرية فان الاثنى عشرية يدعون امامة موسى بن جعفر وهؤلاء يدعون امامة اسمعيل بن جعفر وأئمة هؤلاء في الباطن ملاحدة زنادقة شر من الغالية ليسوا من جنس الاثنى عشرية لكن انما طرقتهم على هذه المذاهب الفاسدة ونسبها الى علي ما فعلته الاثنا عشرية وأئمة الهم عليه من نوع الكذب ففرعه هؤلاء وزادوا عليه حتى نسبوا الى الحاد اليه كما نسب هؤلاء اليه مذهب الجهمية والقدرية وغير ذلك ولما كاب هؤلاء الملاحدة من الاسماعيليه والنصيرية ونحوهم ينسبون الى علي وهم طريفة وعشرية وغرباء وأمثال هؤلاء صاروا يضيفون الى علي ما برأ الله منه حتى صار الصومس من العشرية يزعمون أن معهم كتابا من علي بالاذن لهم في سرقة أموال الناس كما ادعت اليهود الخيابة أن معهم كتابا من علي باسقاط الجزية عنهم وابعاد عشر أموال أنفسهم وغير ذلك من الامور المخالفة لدين الاسلام وقد أجمع العلماء على أن هذا كله كذب على علي وهو من أبر الناس من هذا كله ثم صار هؤلاء يعتقدون ما افتروه عليه من هذه الامور مدحاله يفضلوه بها على الخلفاء قبله ويجعلون مثل ذلك من الاباطيل عيافهم وبعضا حتى صار رؤس الباطنية تجعل منتهى الاسلام وغايته هو الاقرار بربوبية الافلاك وأنه ليس وراء الافلاك صانع لها ولا خالق ويجعلون هذا هو باطن دين الاسلام الذي بعث به الرسول وأن هذا هو تأويله وأن هذا التأويل القائم على الخواص حتى اتصل بمحمد بن اسمعيل بن جعفر وهو عندهم القائم ودولته هي القاعة عندهم وأنه يسخر ملة محمد بن عبد الله ويظهرها في الايلات الباطنية التي يكتبها التي أسرها الى علي وصار هؤلاء يسقطون عن خواص أصحابهم الصلاة والزكاة والصيام والحج ويديحون لهم المحرمات من

حديث محمد بن اسحق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال قال لي عمر بن الخطاب والله يا ابن عباس ما يصلح لهذا الامر الا القوي في غير عنف اللين في غير ضعف الجواد في غير سرف المسل في غير بخل قال يقول ابن عباس فوالله ما أعرفه غير عمر وعن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه انه كان اذا ذكر عمر قال لله در عمر لقل ما سمعته يقول بحر له شفيته بشي قط يتخوفه الا كان حقا

(فصل) قال الرافضي وقال في خطبة له من غالى في مهر امرأة جعلته في بيت المال فقال له امرأة كيف تمنعنا ما أعطانا الله في كتابه حين قال وآتيتم احداهن قنطارا فقال كل أحد أفقه من عمر حتى المخدرات والجواب أن هذه القصة دليل على كمال فضل عمر ودينه وتقواه ورجوعه الى الحق اذا تبين له وأنه يقبل الحق حتى من امرأة ويتواضع له وأنه معترف بفضل الواحد عليه ولو في أدنى مسألة وليس من شرط الافضل أن لا ينهبه المفضول لامر من الامور فقد قال الهذلي سليمان أحطت بما لم تحط به وجئت من سبأ بن ياقين وقد قال موسى للخضر هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا والفرق بين موسى والخضر أعظم من الفرق بين عمر وبين أشباهه من الصحابة ولم يكن هذا بالذي أوجب أن يكون الخضر قريبا من موسى فضلا عن أن يكون مثله بل الانبياء المتبعون لموسى كهرون ويونس ودود وسليمان وغيرهم أفضل من الخضر وما كان عمر قد رآه فهو مما يقع مثله للجهل الفاضل فان الصداق فيه حق لله تعالى ليس من جنس الثمن والاجرة فان المال والمنفعة يستباح بالاباحة ويجوز بذله بلا عوض وأما البضع فلا يستباح بالاباحة ولا يجوز النكاح بغير صداق لغير النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين واستحلال البضع بنكاح لا صداق فيه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم لكن يجوز عقده بدون التسمية ويجب مهر المثل فلو مات قبل أن يفرض لها ففهي قولان للصحابة والفقهاء أحدهما لا يجب شيء وهو مذهب علي ومن اتبعه كمالك والشافعي في أحد قوليه والثاني يجب مهر المثل وهو مذهب عبد الله بن مسعود ومذهب أبي حنيفة وأحمد والشافعي في قوله الآخر والنبي صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ذلك فكان هذا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقر قوله على خلاف النص فكان حاله أكمل من حال من استقر قوله على خلاف النص وإذا كان الصداق فيه حق لله أمكن أن يكون مقدر بالشرع كالزكاة وفدية الأذى وغير ذلك ولهذا ذهب أبو حنيفة ومالك الى أن أقله مقدر بنصاب السرقة وإذا جاز تقدير أقله جاز تقدير أكثره وإذا كان مقدر اعتبر بالسنة فلم يتجاوز به ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسائه وبناته وإذا قدر أن هذا لا يدعوى فان كانت الزيادة قد بذلت لمن لا يستحقها فلا يعطاها الباذل لحصول مقصوده ولا الاخذ لكونه لا يستحقها فتوضع في بيت المال كما تقول طائفة من الفقهاء ان المتجر بما لا يتصدق بالربح وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات وكما يقوله محققو الفقهاء فيمن باع سلاحي الفتنه أو عصيرا أو عبدا للخمر انه يتصدق بالثمن ففي الجملة عمر لو نفذ اجتهاده لم يكن أضعف من كثير من اجتهاد غيره الذي أنفذه وكيف ولم ينفذه وقوله تعالى وآتيتم احداهن قنطارا يتأول كثير من الناس ما هو أصرح منها بان يقولوا هذا قليل للبالغة كما قالوا في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خافا من حديثه قاله على سبيل المبالغة فاذا كان المقدرون لادناه يتأولون مثل هذا جاز أن يكون المقدر لاعلاه يتأول مثل هذا وإذا كان في هذا منع للمرأة المستحقة فكذلك منع المفوضة المهر الذي استحقته بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما والمزوجة بلا تسمية لم تغال في الصداق وعمر

له اما أن لا يكون هنا جملة غير الآحاد كالمسألة العشرة جملة غير آحادها العشرة واما أن تكون الجملة غير الآحاد كالشكل المثلث فان اجتماع الاضلاع الثلاثة غير وجودها مفترقة وكالعشرة المصفوفة فان اصطفاها غير العشرة المطلقة فان كان الاول فالجملة هي الآحاد المتعاقبة وكلها ممكنة فالجملة كلها ممكنة وان كان الثاني فالجملة اما أن يراد بها الهيئة الاجتماعية دون أفرادها واما أن يراد بها الافراد دون الاجتماع واما أن يراد بها الامران والاول هو الذي أراد به بالسؤال لكن ذكرنا كل ما يمكن أن يقال فاذا قال الاجتماع ممكن وترجمه بالآحاد المتعاقبة قيل له فيكون الاجتماع معلول الآحاد وموجبها ومقتضاها والآحاد ممكنة ومعلول الممكن أولى أن يكون ممكنا فيكون حينئذ كل من الآحاد ممكنا ونفس الجملة ممكنة لكن هذا الممكن معلول تلك الممكنات وقد علم أن الممكن لا يوجد بنفسه فلا يكون شيء من تلك الآحاد موجودا بنفسه ولا الجملة موجودة بنفسها فلا يكون في جميع ما ذكرنا ما يوجد بنفسه وما لا يوجد بنفسه اذا وجد فلا بد له من موجد ومما بين ذلك أن الجملة اذا قيل هي ممكنة معلولة الآحاد المتعاقبة كان هناك ممكن زائد على تلك الممكنات فكان الممكنات التي هي معلولات متعاقبة زيدة معلولا آخر ومعلوم أنها بزيادة معلول آخر تكون



مع هذا لم يصبر على ذلك بل رجع الى الحق فعلم أن تأييد الله له وهدايته اياه أعظم من تأييده لغيره وهدايته اياه وان أقواله الضعفة التي رجع عنها لم يصبر عليها خيراً من أقوال غيره الضعيفة التي لم يرجع عنها والله تعالى قد غفر لهذه الأمة الخطأ وان لم يرجعوا عنه فكيف رجع عنه وقد ثبت في موضع غير هذا أن اجتهادات السلف من الصحابة والتابعين كانت أكل من اجتهادات المتأخرين وأن صواب المتأخرين وخطأهم أخف من خطأ المتأخرين فالذين قالوا من الصحابة والتابعين بصحة نكاح المتعة خطوهم أيسر من خطا من المتأخرين بصحة نكاح المحلل من أكثر من عشرين وجهاً قد ذكرناها في مصنف مفرد والذين قالوا من الصحابة والتابعين بحجور الدرهم بدرهمين خطوهم أخف من خطا من حجوز الحيل الربوية من المتأخرين وان الذين أنكروا ما قاله الصحابة عمر وغيره في مسئلة المعقود من أن زوجها اذا أتى خير بين امرأته ومهرها فقولهم ضعيف وقول الصحابة هو الصواب الموافق لاصول الشرع والدين عدواً هذا خلاف القياس وقالوا لا ينفذ حكم الحاكم اذا حكم به قالوا ذلك لعدم معرفتهم بما أخذ الصحابة ودقة فهمهم فان هذا مبني على وقف العقود عند الحاجة وهو أصل شريف من أصول الشرع وكذلك ما فعله عمر من جعل أرض العنوة فيأهوه في على الصواب دون من لم يفهم ذلك من المتأخرين وان الذي أشار به علي بن أبي طالب في قتال أهل القبلة كان على رضى الله عنه فبه على الصواب دون من أنكروه عليه من الخوارج وغيرهم وما أفتى به ابن عباس وغيره من الصحابة في مسائل الاعان والذور والطلاق والخلع قولهم فيها هو الصواب دون قول من خالفهم من المتأخرين وبالحجة فهذا باب بطول وصفه فالصحابة أعلم الأمة وأفقهها وأدبها ولهذا أحسن الشافعي رحمه الله في قوله هم فوقنا في كل علم وفقه ودين وهدى وفي كل سبب ينال به علم وهدى ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا وكلاماً هذا معناه وقال أحمد ابن حنبل أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه حيث قال أيها الناس من كان منكم مستنفاً فليستن عن قدمائنا فان الحق لا يؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد كانوا أفضل هذه الأمة أبرها قلوباً وأعظمها علماً وأقلها تكلفاً قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم وعسكو بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقال حذيفة رضى الله عنه يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن استقيمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً وان أخذتم عنا وشيئاً لالتم ضلالتهم ضلالاً بعيداً

(فصل) قال الرافضي ولم يحذف قدامة في الجرد لانه تلا عليه ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا الآية فقال له على ليس قدامة من أهل هذه الآية فلم يدركم يحذف فقال له أمير المؤمنين حذيفة ثمانين ان شارب الخمر اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى والجواب أن هذا من الكذب البين الظاهر على عمر رضى الله عنه فان علم عمر بن الخطاب بالحكم في مثل هذه القضية أبين من أن يحتاج الى دليل فانه قد جلد في الخمر غير مرة هو وأبو بكر فبه وكانوا يضربون فيها تارة أربعين وتارة ثمانين وكان عمر أحياناً يعزر فيها بخلق الرأس والنقي وكانوا يضربون فيها تارة بالجر يد وتارة بالنعال والأيدي وأطراف الثياب وقد تنازع علماء المسلمين في الرائد عن الأربعين الى الثمانين هل هو حد يجب اقامته أو تعزير بخلاف باخلاف الاحوال على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد أحدهما انه حد لان أقل الحدود ثمانون وهو حد القذف وادعى أصحاب هذا القول أن الصحابة أجمع على ذلك

أخرج الى الواجب منها ولم تزد ذلك المعلول ولو قيل انها زدت على ممكنة لم يغن عنها شيء فكيف اذا زيدت معلولاً ممكناتاً ومما بين هذا أن الجملة قد تكون مقترنة وقد تكون متعاقبة فالمقترنة مثل اجتماع أعضاء الانسان واجتماع أعضائ الجسم المركب سواء كان لها ترتيب وضعي كالجسم أو لم يكن كالاجتماع الملائكة والناس والجن والبهائم وغير ذلك وأما المتعاقبة مثل تعاقب الحوادث كالיום والامس والولد مع الوالد ونحو ذلك والجملة المقترنة أحق بالاجتماع ما تعاقبت أفرادها فان ما تعاقبت أفرادها قد يقال انه ليس بموجود لان الماضي معدوم والمستقبل معدوم ولهذا يجوز من جواز عدم التناهي في هذا دون ذلك وفرق من فرق بين الماضي والمستقبل لان الماضي دخل في الوجود بخلاف المستقبل وفرق قائل ثالث بين ماله اجتماع وترتيب كالجسم وبين ما فقد أحدهما كالنفوس والحركات واذا كان كذلك فاذا قال القائل الجملة ممكنة وهي معلولة الا حاد فلو كانت الجملة هنا مقترنة مجتمعها في زمان واحد لكان الامر فيها أظهر من المتعاقبة التي لا اقتران لا حادها ولا اجتماع لها في زمن واحد والعلل والمعلولات لا تكون الاجتماعات لا تكون متعاقبة لكن المقصود أن ما يذكره يشمل القسمين فلو قدر أنها متعاقبة لكان ذلك يشملها والا لآمدى جعل العدة في

فني تناسي العلل والمعلولات على  
انه قال والاقترب في ذلك أن يقال لو  
كانت العلل والمعلولات غير متناهية  
وكل واحد منها يمكن على ما وقع  
الغرض فهي اما متعاقبة واما معا  
فان قيل بالاول فقد أبطل بثلاثة  
أوجه ثم زيفها وقال والاقترب في  
ذلك أن يقال لو كانت العلل  
والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها  
حادث لا محالة وعند ذلك فلا يخلو  
أما أن يقال بوجود شيء منها في الارل  
أولا وجود شيء منها في الارل فان  
كان الاول فهو ممتنع لان الازلي  
لا يكون مسبوقا بالعدم والحادث  
مسبوق بالعدم وان كان الثاني  
فحمله العلل والمعلولات مسبوبة  
بالعدم ويلزم من ذلك أن يكون لها  
ابتداء ونهاية وماله ابتداء ونهاية  
فهو متوقف على سبق غيره عليه  
وأما ان كانت العلل والمعلولات  
المفروضة موجودة معانها سابق  
الدليل كما حكى عنه وهذه  
التقاسيم والتطويل لا يحتاج اليها  
وهي باطلة في نفسها فزاد في الدليل  
ما يستغنى عنه ويكون توقف الدليل  
عليه مبطلا له اذ لم يطل الا بما  
ذكره وهذا كثيرا ما يقع في كلام  
أهل الكلام المذموم يطولون في  
الحدود والادلة بما لا يحتاج  
التعريف والبيان اليه ثم يكون  
ما يطولون به مانعا من التعريف  
والبيان فيكون مثل من يريد الخ  
فيذهب من الشام الى الهند وانقطع

وأن ما نقل من الضرب أربعين كان بسوط له طرفان فكانت الاربعون قائمة مقام الثمانين وهذا  
مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما واختاره الحرق والقاضي أبو يعلى وغيرهما والثاني أن الزائد  
على الأربعين جائز ليس بحد واجب وهو قول الشافعي واختاره أبو بكر وأبو محمد وغيرهما وهذا  
القول أقوى لانه قد ثبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه أنه جلد الوليد أربعين وقال جلد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أربعين ووجد أبو بكر أربعين ووجد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي  
وفي الصحيحين عن أنس قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر فضربه بالنعال  
محو من أربعين ثم أتى به أبو بكر فعلى به مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحدود  
فقال ابن عوف أخف الحد وثمانون فضربه عمر ولانه يجوز الضرب فيه بغير السوط كالجر يد  
والعال والايدي وأطراف الشاب فلما لم تكن صفة الضرب مقدرة بل يرجع فيها الى الاجتهاد  
فكذلك مقدار الضرب وهذا الان أحوال الشاربين تختلف ولهذا أمر أولاد بقتل الشارب في المرة  
الرابعة وقد قيل ان هذا منسوخ وقيل بل هو محكم وقيل بل هو تعزير جائز يفعل عند الحاجة  
اليه وهذا الان الضرب بالثوب ليس أمرا محدودا بل يختلف باختلاف قلته وكثرته وخفته  
وغلظته والنفوس قد لا تنتهي فيه عند مقدار فردت أكثر العقوبات فيه الى الاجتهاد وان  
كان أقلها مقدرا كما كان من التعزيرات ما يقدر أكثره ولا يقدر أقله وأما قصة قدامة  
فقد روى أبو اسحق الجوزجاني وغيره حديث ابن عباس أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فقال  
له عمر ما يحملك على ذلك فقال ان الله يقول ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما  
طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعمالوا الصالحات الآية واني من المهاجرين الاولين من أهل بدر وأحد  
فقال عمر أجيئوا الرجل فسكتوا عنه فقال لابن عباس أحبه فقال انما أمرها الله عذر الماضي  
لمن شربها قبل أن تحرم وأزل انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان  
فاجتنبوه حجة على الناس ثم سأل عمر عن الحد فها فقال علي بن أبي طالب ادا شرب هذى واذا هذى  
اقتري فاجلده ثمانين جلدة بجلد عمر ثمانين فعليه أن عليا أشار بالثمانين وفيه نظر فان الذي ثبت في  
الصحيح أن عليا جلد أربعين عند عثمان بن عفان لما جلد الوليد بن عتبة وانه أضاف الثمانين  
الى عمر وثبت في الصحيح أن عبد الرحمن بن عوف أشار بالثمانين فلم يكن جلد الثمانين مما استفاد  
عمر من علي وعلى قد نقل عنه أنه جلد في خلافه ثمانين فدل على أنه كان يجلد نارة أربعين ونارة  
ثمانين وروى عن علي أنه قال ما كنت لاقم حدا على أحد فموت فاجد في نفسي الا صاحب الخمر  
فانه لو مات لوديته لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسئ لنا وهذا لم يقل به أحد من الصحابة والفقهاء  
في الاربعين فادونها ولا ينبغي أن يحمل كلام علي على ما يخالف الاجماع وانما تنازع الفقهاء  
فيما اذاد على الاربعين فتلف هل ضمن على قولين فقال جمهورهم لا يضمن أيضا وهو  
مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد وغيرهم وقال الشافعي يضمنه اما بنصف الدية في أحد القولين  
جعل له ود تلف بفعل مضمن وغير مضمن وأما أن تقسط الدية على عدد الضربات كلها فيجب  
من الدية بقدر الزيادة على الاربعين في العول الآخر والشافعي بنى هذا على أن الزيادة تعزير  
غير مقدر ومن أصله أن من مات بعقوبة غير مقدرة ضمن لانه بالتلف يتبين عدوان المعزرك كما  
اذا ضرب الرجل امرأته والمؤنب الصبي والرائض الدابة وأما الجمهور فمنهم من يخالفه في  
الاصلين ومنهم من يخالفه في أحدهما فابو حنيفة ومالك يقولان الثمانون حد واجب وهو قول  
أحد في إحدى الروايتين وفي الاخرى يقول كل من تلف بعقوبة جائزة فالحق قتله سواء كانت  
واجبة أو مباحة وسواء كانت مقدرة أو غير مقدرة اذ لم يتعد وعلى هذا لا يضمن عنده سراية القود



هرعائد الى الاعراض القائمة واختلاف الاعراض لا يدل على اختلاف المعروض له في نفسه بل هو رأس مقالة وهو يخالف المعتزلة في القدر فيثبته وفي غير ذلك من أصول المعتزلة لكنه يوافقهم على نفي الصفات ويخالفهم أيضا في مسائل الاسماء والاحكام والوعيد وجمهور الناس على أن الاجسام محتاجة من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم وقد ذكرنا التعري في مقالاته النزاع في ذلك والمقصود هنا اعترافه بأنه لا حجة للقائلين بالتماثل فإنه قال فان قيل ما ذكرتموه وان دل على ابطال ما أخذ القائلين بالاختلاف فما دليلكم في التماثل والتجانس فلتن قلتم دليل التماثل اشتراك جميع الجواهر في صفات نفس الجوهر وهي التحيز وبسبب الاعراض والقيام بنفسه فنقول وما المانع من كون الجواهر مختلفة بذواتها وان اشتركت فيما ذكرتموه من الصفات فإنه لا مانع من اشتراك المختلفات في عوارض عامة لها وانما يثبت كون ما ذكرتموه صفات نفس الجوهر أن لو لم يكن الجواهر مختلفة وهذه أعراض عامة

(١) لقد ررب كذا في النسخة على هذه الصورة بدون نقط ولم نهتد اليه فحرر كتبه ممتعه

فلسفة الفرس واليونان وعظم أمر الانوار وقرب دين المجوس الاول وهي نسخة الباطنية الاسمعية وكان له يد في السحر والسيما فقتله المسلمون على الزندقة بحلب في زمن صلاح الدين وكذلك ابن سبعين الذي جاء من المغرب الى مكة وكان يطلب أن يصير نبيا ووجد دغا حراء الذي نزل فيه الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء وحكي عنه أنه كان يقول (١) لقد ررب ابن آمنة حيث قال لاني بعدى وكان بارعا في الفلسفة وفي تصوف المتفاسفة وما يتعلق بذلك وهو وابن عربي وأمثالهما كالصدر القنوي وابن الفارض والتلمساني منتهى أمرهم القول بوحدة الوجود الواجب القديم الخالق هو الوجود الممكن المحدث المخلوق ما ثم لا غير ولا سوى لكن لما رأوا تعدد المخلوقات صاروا تارة يقولون مظاهر وبجالي فاذا قيل لهم فان كانت المظاهر أمور وجودية بتعدد الوجود واللام يكن لها حيث نشأ حقيقة وما هو نحو هذا الكلام الذي بين أن الوجود نوعان خالق ومخلوق قالوا نحن نثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل ومن أراد أن يكون محققا مثلنا فلا بد أن يلتزم الجمع بين النقيضين وان الجسم الواحد يكون في وقت واحد في موضعين وهؤلاء الاصناف قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع فان هؤلاء يكثر في الدول الجاهلة وعامتهم يميل الى التشيع كما عليه ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما فاحتاج الناس الى كشف حقائق هؤلاء وبيان أمورهم على الوجه الذي يعرف به الحق من الباطل فان هؤلاء يدعون في أنفسهم أنهم هم أفضل أهل الارض وأن الناس لا يشهدون حقيقة اشاراتهم فلما يبرأ الله أني يثبت لهم حقائقهم وكنت في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قواهم وتبين لهم بطلانه بالعقل السريع والعقل الصحيح والكشف المطابق رجع عن ذلك من علمائهم وفضلائهم من رجع وأخذ هؤلاء يشنون الناس تناقضهم وبرائهم من الحق وكان من أصول ضلالهم ظنهم أن الوجود المطلق يوجد في الخارج اماما معلولا بشرط الذي يسمونه الكلي الطبيعي اذ قيل أنه موجود في الخارج فان الذي يوجد في الخارج مقدم علينا هو مطلق في الذهن مقيد في الخارج وأما من زعم أن في الذهن شيئا مطلقا وهو مطلق حال تحققه في الخارج فهو غلط غلط اضل فيه كثير من أهل المنطق والفلسفة وأما المطلق بشرط الاطلاق فهو الوجود المقيد بسبب جميع الامور الثبوتية والسلبية كما يوجد الانسان مجردا عن كل قيد فاذا قلت موجودا ومعدوم أو واحد أو كثير أو في الذهن أو في الخارج كان ذلك قيدار ائدا على الحقيقة المطلقة بشرط الاطلاق وهكذا الوجود تأخذه مجردا عن كل قيد ثبوتي وسلبى فلا تصفه لا بالصفات السلبية ولا الثبوتية وهكذا هو واجب الوجود عند أئمة الباطنية كما يبي يعقوب السجستاني صاحب الاقاليم لما كوتبة وأمثاله لكن من هؤلاء من لا يعرف برفع النقيضين فيقول لا موجود ولا معدوم ومنهم من يقول بل أمسك عن اثبات أحد النقيضين فلا أقول موجود ولا معدوم كما يبي يعقوب وهو منتهى تجريد هؤلاء القائلين بوحدة الوجود وابن سينا وأتباعه يقولون الوجود الواجب هو الوجود المقيد بسبب الامور الثبوتية دون السلبية وهذا أبعد عن الوجود في الخارج من المقيد بسبب الوجود والعدم وان كان ذلك ممتنع في الموجود والمعدوم فقلت لا والله ان المدعين للتحقيق أنهم ينتمون الى الفوائن المنطقية وهذا الوجود المطلق بشرط الاطلاق المقيد بسبب النقيضين عنه لا يوجد في الخارج باتفاق العقلاء وانما يقدر في الذهن تقديرًا والاذا قدرنا اناسا مطلقا واشترطنا فيه أن لا يكون موجودا ولا معدوما ولا واحدا ولا كثيرا لم يوجد في الخارج بل نفرض في الذهن كما نفرض

على فاستدعى أمير المؤمنين المرتين ووعظه ما لم ترجع فقال اتتوني بنسارفة قالت المرتان ما تصنع به فقال أقده بينكما نصفين فتأخذ كل واحدة نصفاً فضيت واحدة وقالت الأخرى الله يا أبا الحسن إن كان ولا بد من ذلك فقد سمعت لها به فقال على الله أكبر هو ابنك دونها ولو كان ابنها الرقت عليه فاعترفت الأخرى أن الحق مع صاحبها ففرح عمر ودعا أمير المؤمنين والجواب أن هذه قصة لم يذكر لها اسناد ولا يعرف صحتها ولا أعلم أحداً من أهل العلم ذكرها ولو كان لها حقيقة لذكرها ولا تعرف عن عمرو على ولكن هي معروفة عن سليمان بن داود عليهم السلام وقد ثبت ذلك في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الدثب فذهب بابن أحدهما فقالت لصاحبتها انما ذهب بابنك وقالت الأخرى انما ذهب بابنك فتصاحبا كما إلى داود فقضى به للكبرى فخرجتا على سليمان بن داود فأخبرناه فقال اتتوني بالسكين أشقه بينكما فقالت الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى قال أبو هريرة والله إن سمعت بالسكين إلا يومئذ ما كنا نقول إلا المديّة فإن كان بعض الصحابة على أو غيره سمعوهما من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعها أبو هريرة أو سمعوهما من أبي هريرة فهذا غير مستبعد وهذه القصة فيها أن الله تعالى فهم سليمان من الحكم ما لم يفهمه داود كما فهمه الحكم إذ يحكم في الحرب إذ نقشت فيه غنم القوم وكان سليمان قد سأل ربه حكماً وافق حكمه ومع هذا فلا يحكم بمجرد ذلك بأن سليمان أفضل من داود عليهم السلام

(فصل) قال الرافضي وأمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر فقال له على إن خاصمتك بكتاب الله تعالى خصمتك إن الله يقول وحله وفصالة ثلاثون شهراً وقال تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يرضع الرضاعة والجواب أن عمر كان يستشير الصحابة فتارة يشير عليه عثمان بما يراه صواباً وتارة يشير عليه على وتارة يشير عليه عبد الرحمن بن عوف وتارة يشير عليه غيرهم وبهذا مدح الله المؤمنين بقوله تعالى وأمرهم شورى بينهم والناس متنازعون في المرأة إذا طهرها جل ولم يكن لها زوج ولا سيد ولا ادعت شبهة هل ترجم فذهب مالك وغيره من أهل المدينة والسلف أنها ترجم وهو قول أحد في إحدى الروايتين ومذهب أبي حنيفة والشافعي لا ترجم وهي الرواية الثانية عن أحمد قالوا لا تنها قد تكون مستكرهه على الوطء أو موطوءة بشبهة أو حلت بغير وطء والقول الأول هو الثابت عن العلماء الراشدين وقد ثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب خطب الناس في آخر عمره وقال الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فجعل الحبل دليلاً على ثبوت الزنا كالشهود وهكذا هذه القضية وكذلك اختلفوا في الشارب هل يحل إذا تقياً أو وجد منه الرائحة على قولين والمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أنهم كانوا يحذون بالرائحة والقيء وكان الشاهد إذا شهد أنه تقياً كان كشهادته بأنه شربها والاحتمالات البعيدة هي مثل احتمال غلط الشهود أو كذبهم وغلطه في الإقرار أو كذبه بل هذه الدلائل الظاهرة يحصل بها من العلم ما لا يحصل بكثير من الشهادات والإقرارات والشهادة على الزنا لا يكاد يقام بها أحد وما أعرف أحداً أقام بها وأما مقام الجسد وما باعتراف وأما بجبل ولكن يقام بها ما دون الحد كما إذا روبا متحدرين في لحاف ونحو ذلك فلما كان معروفاً عند الصحابة أن الحد يقام بالحبل فلو ولدت المرأة لدون ستة أشهر أقام عليها الحد والولادة لستة أشهر نادرة إلى الغاية والأمور السادرة قد لا تحظر بالبال فاجرى عمر ذلك على الأمر المعتاد المعروف في النساء كما في أقصى الحل فإن المعروف من

بين ما هو حادث بالنوع وحادث بالشخص وإن ما كان لم يزل أحاده متعاقبة كان كل منها بمنزلة الآخر وكل منها مسبوق بالعدم وليس النوع مسبوقاً بالعدم وقول القائل الأزل لا يكون مسبوقاً بالعدم لفظ مجمل فإن أراد به أن الواحد الذي هو بعينه أزلي لا يكون مسبوقاً بالعدم فهذا صحيح وليس الكلام فيه وإن أراد أن النوع الأزلي لا يبدى الذي لم يزل ولا يزال لا يكون مسبوقاً بالعدم فهذا محل النزاع فقد صدر على المطلوب بتغيير العبارة وكأنه قال لا يمكن دوام الحوادث كما لو قال الأبدى لا يكون منقطعاً وكل من الأفراد المستقبلات منقطع فلا تكون المستقبلات أبدية فيقال النوع هو الأبدى ليس كل واحد أبدياً كذلك يقال في الماضي وهذا الكلام قد بسط في غير هذا الموضع (الوجه الثالث) أن يقال هذه المقدمة فيها نزاع مشهور بين العقلاء ولعل أكثر الأمم من أهل الملل والفلاسفة ينزع فيها وأما وجود علل ومعلولات لانهاية لها فلم يتنازع فيها أحد من العقلاء المعروفين فلو قدر أن تلك المقدمة المتنازع فيها صحيحة لكان تقرير المقدمة المجمع عليها بمقدمة متنازع فيها خلاف ما ينبغي في التعليم والبيان والاستدلال لا سيما وليست أوضح منها ولا لها دليل يخصها فانه ربما كرت المقدمة المتنازع فيها لا تخصهاها بلبس أو وضوح ونحو ذلك وأما



بدون ذلك فهو خلاف الصواب في الاستدلال (الوجه الرابع) أن الغزالي سلك مسلكاً في تهجية الفلاسفة عن إثبات الصانع بأن قال دليلكم مبنى على نقي التناهي عن العلل والمعلولات قال وأنتم لا يمكنكم ذلك مع إثباتكم حوادث لا تنتهي فان ما تذكرونه من دليل نقي النهاية في العلل يلزم مثله في الحوادث وما تذكرونه مما يستوعق وجود حوادث لا تنتهي يلزمكم نظير في العلل وهذا الذي قاله وان استدركه من استدركه عليه لكن هو أجود مما فعله الآمدي فان مقصوده الزامهم أحداً من ابن ماعداً أثبات الواجب وأما الإقرار بحدوث العالم وبين أن أثبات الصانع معلوم بأثبات الحوادث وأما افتقار المحدث إلى المحدث أمر ضروري فهذا خير من أن يجعل أثبات الصانع موقوفاً على نقي التسلسل في العلل ويجعل نقي التسلسل فيها موقوفاً على تقسيمها إلى التعاقب والافتتران

(١) قوله فان نسبة بني الأخوة الخ كذا في الأصل وفي العبارة تحريف يعلم من مثل عبارة فيما تقدم قريباً ونصها فان نسبة الأخوة من الأب إلى الجد أبي الأب كنسبة الأعمام بني الجد إلى الجد الأعلى الجد الأعلى فلما أجمع المسلمون على أن الجد أبي أولي من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الأخوة اه فتأمل

كـ متصححه

النساء ان المرأة تلد تسعة أشهر وقديو جد قليل من تلد تسنتين ووجد نادراً من ولدت لاربعة سنين ووجد من ولدت لسبع سنين فاذا ولدت امرأة بعد ابنة زوجها هذه المدة فهل يلحقه النسب فيه نزاع معروف وهذه من مسائل الاجتهاد فكثير من العلماء يحد لأقصى الحمل المدة النادرة هذا يحد سنين وهذا يحد أربع سنين وهذا يحد سبعة ومنهم من يقول هذا أمر نادر لا يلتفت اليه واذا أبانها وجاءت بالولد على خلاف المعتاد مع ظهور كونه من غيره لم يجب الحاقه به

(فصل) قال الراقضي وكان يضطرب في الأحكام فقضى في الجد بمائة قضية والجواب أن عمر رضي الله عنه أسعد الصحابة المختلفين في الجد بالحق فان الصحابة في الجد مع الأخوة على قولين أحدهما أنه يسقط الأخوة وهذا قول أبي بكر وأكثرا الصحابة كابي بن كعب وأبي موسى وابن عباس وابن الزبير ويذكر عن أربعة عشر منهم وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كابن سريج من أصحاب الشافعي وأبي حفص البرمكي من أصحاب أحمد ويذكر هذا رواية عن أحمد وهذا القول هو الصحيح (١) فان نسبة بني الأخوة من الأب إلى الجد كنسبة الأعمام بني الجد إلى الجد أبي الأب وقد اتفق المسلمون على أن الجد أب الأب أولى من الأعمام فيجب أن يكون الجد أب الأب أولى من الأخوة وإيضاً فان الأخوة لو كانوا لكونهم يدلون بينوة الأب بمنزلة الجد لكان أبناؤهم وهم بنو الأخوة كذلك فلما كان أولادهم ليسوا بمنزلة بنوهم علم أنهم لا يتقدمون بينوة الأب ألا ترى أن الابن لما كان أولى من الجد كان ابنه بمنزلة وأيضاً فان الجدة كالأم فيجب أن يكون الجد كالأب ولان الجد يسمى أباً وهذا القول هو إحدى الروايتين عن عمر والقول الثاني أن الجد يقاسم الأخوة وهذا قول علي وزيد وابن مسعود وروى عن عثمان القولان ولكنهم يختلفون في التفضيل اختلافاً متبايناً وجهور أهل هذا القول على مذهب زيد كمالك والشافعي وأحمد وأما قول علي في الجد فلم يذهب اليه أحد من أئمة الفقهاء وإنما يذكر عن ابن أبي ليلى أنه كان يقضي به ويذكر عن علي فيه أقوال مختلفة فان كان القول الأول هو الصواب فهو قول عمر وان كان الثاني فهو قول عمر وإنما نفذ قول زيد في الناس لانه كان قاضي عمر وكان عمر ينفذ قضاءه في الجد لورعه لانه كان يرى أن الجد كالأب مثل قول أبي بكر فلما صار جداً تورع وقوض الأمر في ذلك يزيد وقول القائل انه قضى في الجد بمائة قضية ان صح هذا لم يرد به أنه قضى في مسألة واحدة بمائة قول فان هذا غير ممكن وليس في مسائل الجد نزاع أكثر مما في مسألة الخرقاء أم وأخت وجد والاقوال فيها ستة فعلم أن المراد به ان كان صحيحاً أنه قضى في مائة حادثة من حوادث الجد وهذا مع أنه ممكن لكن لم يخرج قوله عن قولين أو ثلاثة وقول علي مختلف أيضاً وأهل الفرائض يعلمون هذا مع أن الأشبه ان هذا كذب فان وجود جد وأخوة في الفريضة قليل جداً في الناس وعمر إنما تولى عشر سنين وكان قد أمسك عن الكلام في الجد وثبت عنه في الصحيح أنه قال ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبين لنا الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ومن كان متوقفاً لم يحكم فيها بشئ ومما يبين هذا أن الناس إنما تعالوا عن عمر في فريضة واحدة فضاء من قضى في المشرقة فروى عنه بالأسناد المذكور في كتب أهل العلم أنه قضى فيها مرة بعد عدم التشريك وهذا قول علي وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل في المشهور عنه وقضى في تطهيرها في العام الثاني بالتشريك وقال لك علي ما قضينا وهذا على ما انتضى وهذا قول زيد وهو قول مالك والشافعي فانهم ما عيروهم ما قلداً ان لزيد في الفرائض وهي رواية حرب عن أحمد بن حنبل وهذا مما استدلل به الفقهاء على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلى رضي الله عنه يوافق على ذلك فانه

في مسمى الوجود فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر بأمر آخر قيل لكم المميز يمكن أن يكون وجودا خاصا فلم قلت أنه يكون شيئا خارجا عن مسمى الوجود حتى تثبتون حقيقة أخرى وهذا كما إذا قلنا الانسان يشتر كان في مسمى الانسانية وأحدهما يتنازع الآخر بخصوصية أخرى كان المميز انسانيته التي تخصه لم يحتج أن يجعل المميز شيئا غير الانسانية بعرض له الانسانية ولكن هؤلاء يظنون أن الأنواع المشتركة في كلي لا يفصل بينها الامواد أخرى وفي هذا الموضع كلام مبسوط على غلط أهل المنطق فيما غلطوا فيه في الكليات وتقسيم الكليات وتركيب الحدود من الذاتيات وغير ذلك ومواد الاقيسة والفرق بين اليقيني وغير اليقيني منها وغير ذلك مما هو مكتوب في غير هذا الموضع (الوجه الثالث) أن يقال إذا قلنا الموجودان يشتر كان في مسمى الوجود وأحدهما لا بد أن يتنازع الآخر فليس المراد أنهما اشتركا في أمر بعينه موجود في الخارج فان هذا ممتنع بل المراد أنهما اتفقا في ذلك ونسألهما فيه من هذه الجهة ونفس ما اشتركا فيه لا يكون بعينه مشتركا فيه الا في الذهن لا في الخارج والافتقار وجود هذا لم يشركه فيه هذا وحينئذ إذا قلنا لفظ الموجود من اللفاظ العامة الكلية المتواطئة أو المشككة وهي المتواطئة التي تتفاضل معانيها لا تتماثل مع الاتفاق في أصل المسمى كالبياض المقول على بياض البج القوي وبياض العاج الضعيف والسواد المقول على سواد القار وعلى سواد الحبشة والعلو المقول على علو السماء وعلى علو السقف والواسع المقول على البحر وعلى الدار الواسعة والوجود المقول على الواجب بنفسه وعلى الممكن الموجود بغيره وعلى القائم بنفسه والقائم بغيره والقديم المقول على العرجون وعلى ما لا أول له والمحدث المقول على ما أحدث في اليوم وعلى كل ما خلقه انه بعد أن لم يكن والحى الذى يقال على الانسان والحيوان والنبات وعلى الحى القيوم الذى لا يموت أبدا بل أسماء الله تعالى التي تسمى بها خلقه كالملك والسميع والبصير والعليم والخبير ونحو ذلك كلها من هذا الباب فادقيل في جميع اللفاظ العامة ومعانيها العامة سواء كانت متمثلة أو متفاضلة أن أفرادها اشتركت فيها أو اتفقت ونحو ذلك لم يرد به أن في الخارج عام ما يوجد عام في الخارج وهو نفسه مشترك بل المراد أن الموجودات المعينة اشتركت في هذا العام الذى لا يكون عاما الا في علم العالم كما أن اللفظ العام لا يكون عاما الا في لفظ اللفظ والخط العام لا يكون عاما الا في خط الكاتب والمراد بكونه عاما شموله للأفراد الخارجة لأنه نفسه شيء موجود يكون هو نفسه مع هذا المعين وهو نفسه مع هذا المعين فان هذا مخالف للحس والعقل والمقصود بها أن ابن سينا مذهب به أن الوجود الواجب لنفسه هو الوجود المقيد بسلب جميع الامور الثبوتية لا يجعله متمدا بسلب النقيضين أو بالامسالك عن النقيضين كما فعل السجستاني وأمثلة من القرامطة وغيرهم وعبر ابن سينا عن قولهم بأنه الوجود المقيد بأنه لا يعرض لشيء من الحقائق أو لشيء من الماهيات لا اعتقادهم أن الوجود يعرض للمكان وهو يقول وجود الواجب نفس ماهيته والجمهور من أهل السنة يقولون ذلك لكن الفرق بينهما أن عنده هو وجود مطلق بشرط سلب الماهيات عنه فليس له ماهية سوى الوجود المقيد بالسلب وأما الأبياء وأتباعهم وجاهير العقلاء فيقولون أن الله له حقيقة يخص بها الائنات شأنا من الحقائق وهي موجودة وطائفة من المعتزلة ومن وافقهم يقولون هي موجودة بوجود رائد على حقيقتها وأما الجمهور فيقولون الحقائق الخالقة ليس في الخارج الا الموجود الذى هو الحقيقة التي في الخارج وانما يحصل الفرق بينهما بأن يجعل أحدهما ذهنا والآخر



تعلمون قال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ومن خالف الرسل لا يسلم من الشرك والافك فسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ان الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك نجزي المفترين قال أبو قلابة هي لكل مفتر من هذه الامة الى يوم القيامة وما أشبه هؤلاء في رعبهم من الالفاظ الهائلة التي لم يعلموا حقيقتها بمن رأى العدو المخذول فلما رأى لباسهم رعب منهم قبل تحقق حالهم ومن كشف حالهم وجددهم في غاية الضعف والهجر ولكن قال تعالى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب كما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وبسط هذا بطول والمقصود التنبيه فهذا ما ذكره في الجوهر . وأما الجسم فانه اعتمد في نفيه على هذه الوجوه الاربعة في الجوهر وقد عرفت حالها قال ويختص الجسم باربعة أوجه الاول أنه اذا ثبت أن الرب غير متصف بكونه جوهرا امتنع أن يكون متصفا بكونه جسما لأن الجسم مركب من الجواهر ومفتقر اليها . ولزم من انتفاء ما لا بد منه في كونه جسما أن لا يكون جسما . قلت هذا الوجه بين الضعف وذلك أنه لو قدر انتفاء كون الشيء جوهر

خارجيا فاذا جعلت الماهية أو الحقيقة اسما لما في الذهن كان ذلك غير ما في الخارج وأما اذا قيل الوجود الذهني فهو الماهية الذهنية واذا قيل الماهية الخارجية فهي الوجود الخارجي فاذا كان هذا في الخلق والخلق أولى ومذهب ابن سينا معلوم الفساد بضرورة العقل بعد التصور التام فانه اذا اشترك الموجودان في معنى الوجود لم يغير أحدهما عن الآخر بمجرد السلب فانه التميز في نفس الامر بين المشتركين لا يكون بمجرد المحض اذ العدم المحض ليس بشئ وما ليس بشئ لا يحصل منه الامتياز في نفس الامر ولا يكون الفاصل بين الشئين الموجودين الذي يختص بأحدهما الا امر اثبتيا أو متضمن لا امر ثبوتي وهذا مستقر عندهم في المنطق فكيف يكون وجود الرب مماثلا لوجود الممكنات في معنى الوجود ولا يمتاز عن الخلقوات الابدع محض لا ثبوت فيه بل على هذا التقدير يكون أي موجود قدرا ككل من هذا الموجود فان ذلك الموجود مختص مع وجوده بأمر ثبوتي عنده والوجود الواجب لا يختص عنده الا بأمر عدمي مع تماثلها في معنى الوجود فهذا القول يستلزم مماثلة الوجود الواجب لوجود كل ممكن في الوجود وأن لا يمتاز عنه الا بسلب الامور الثبوتية والكمال هو في الوجود لا في العدم اذ العدم المحض لا كمال فيه حيث يمتاز عن الممكنات بسلب جميع الكمالات و يمتاز عنه باثبات جميع الكمالات وهذا غاية ما يكون من تعظيم الممكنات في الكمال والوجود ووصف الوجود الواجب بالنقص والعدم وأيضا فلهذا الوجود الذي لا يمتاز عن غيره الا بالامور العدمية يمتنع وجوده في الخارج بل لا يمكن الا في الذهن لانه اذا شارك سائر الموجودات في معنى الوجود كان هذا كليا والوجود لا يكون كليا الا في الذهن لا في الخارج والامور العدمية المحضة لا توجب ثبوته في الخارج فان ما في الذهن هو بسلب الحقائق الخارجية عنه أحق لسلبها عما في الخارج لو كان ذلك ممكنا في الخارج فكيف اذا كان ممثنا فاذا كان الكلي لا يكون الا ذهني والقيده العدمي لا يخرج عنه أن يكون كليا ثبت أنه لا يكون في الخارج وأيضا فان ما في الخارج لا يكون الا معينا له وجود يخصه فالأول لا يكون كذلك لا في الذهن فثبت بهذه الوجوه الثلاثة وغيرها أن ما ذكره في واجب الوجود لا يتحقق الا في الذهن لا في الخارج وهذا قول من فيده بالامور العدمية وإلهم قول ثالث وهو الوجود المطلق بشرط الاطلاق الذي يسمونه الكلي الطبيعي وهذا لا يكون في الخارج الا معينا فيكون من جنس القولين قبله . ومنهم من يظن أنه ثابت في الخارج وأنه جزء من المعينات فيكون الوجود الواجب المبدع لكل ما سواه اما عرضا قائما بالخلقوات واما جزأ منها فيكون الواجب مفتقر الى الممكن عرضا فيه أو جزأ منه بمنزلة الحيوانية في الحيوانات لا تكون هي الخالق للحيوان ولا الانسانية هي المبدعة للانسان فان جزء الشئ وعرضه لا يكون هو الخالق له بل الخالق مبين له منفصل عنه اذ جزؤه وعرضه داخل فيه والداخل في الشئ لا يكون هو المبدع له كله فما وصفوا به رب العالمين يمتنع معه أن يكون جاعلا لشي من الموجودات فضلا عن أن يكون خالق الكل شيء وهذه الامور مبسوطة في موضع آخر والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة حقيقه قولهم تعطيل الخالق وحجده حقيقة النبوات والمعاد والشرائع وينسبون الى موالاته على ويدعون أنه كان على هذه الاقوال كما دعي القدرة والجهمة والرافضة أنه كان على قولهم أيضا ويدعون أن هذه الاقوال مأخوذة عنه وهذا كله باطل كذب على علي رضي الله عنه

(فصل) قال الرازي وعلم التفسير اليه يعزى لان ابن عباس كان نلبذه فيه قال

ولكن الله يسطر سله على من يشاء وأصل النبي الرجوع والله خلق الخلق لعبادته وأعطاهم  
الاموال يستعينون بها على عبادته قال الكفار لما كفروا بالله وعبدوا غيره لم يبقوا مستحقين  
للاموال فأباح الله لعباده قتلهم وأخذ أموالهم فصارت فياً أعاده الله على عباده المؤمنين لانهم هم  
المستحقون له وكل مال أخذ من الكفار قد يسمى فياً حتى الغنية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
في غنائم حنين ليس لي مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم لكن لما قال تعالى وما  
أفاء الله على رسوله منهم فإا وجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل  
القرى صار اسم النبي عند الاطلاق لما أخذ من الكفار بغير قتال وجهور العلماء على أن النبي  
لا يخمس كقول مالك وأبي حنيفة وأحد وهذا قول السلف قاطبة وقال الشافعي والخرقي ومن  
وافقه من أصحاب أحمد يخمس والصواب قول الجمهور فان السنن الثابتة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وخلفائه تقتضي أنهم لم يخمسوا فإا قط بل أموال بني النضير كانت أول النبي ولم  
يخمسها النبي صلى الله عليه وسلم بل خمس غنيمة بدر وخمس خيبر وغنائم حنين وكذلك الخلفاء  
بعده لم يكونوا يخمسون الجزية والخراج ومنشأ الخلاف أنه لما كان لفظ آية الخمس وآية النبي  
واحدا اختلف فهم الناس للقرآن فرأت طائفة أن آية الخمس تقتضي أن يقسم الخمس بين خمسة  
بالسوية وهذا قول الشافعي وأحد وداود الظاهري لانهم ظنوا أن هذا ظاهر القرآن ثم ان  
آية النبي لفظها كلفظ آية الخمس فقرأ بعضهم أن النبي كاه يصرف أيضاً مصرف الخمس الى  
هؤلاء الخمسة وهذا قول داود بن علي وأتباعه وما علمت أحدا من المسلمين قال هذا القول قبله  
وهو قول يقتضي فساد الاسلام اذا دفع النبي كله الى هذه الاصناف وهؤلاء يتكلمون أحيانا بما  
يظنون به ظاهر اللفظ ولا يتدبرون عواقب قولهم ورأي بعضهم أن قوله في آية النبي وفاته وللرسول  
ولذي القربى المراد بذلك خمس النبي وفراوا أن النبي يخمس وهذا قول الشافعي ومن وافقه من  
أصحاب أحمد وقال الجمهور هذا ضعيف جدا لانه قال فاته وللرسول ولذي القربى واليتامى  
والمساكين وابن السبيل لم يقل خمسة هؤلاء ثم قال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من  
ديارهم وأموالهم والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم والذين جاؤا من بعدهم وهؤلاء هم  
المستحقون للنبي كله فكيف يقول المراد خمسة وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
أنه لما قرأ هذه الآية قال هذه عمت المسلمين كلهم وأما أبو حنيفة ومن وافقه فوافقوا هؤلاء على  
أن الخمس يستحقه هؤلاء لكن قالوا ان سهم الرسول كان يستحقه في حياته وذو وقر باه كانوا  
يستحقونه لنصرهم له وهذا قد سقط بموته فسقط سهمهم كما سقط سهمه والشافعي وأحد قال بل  
يقسم سهمه بعد موته في مصرف النبي إما في الكراع والسلاح وإما في المصالح مطلقا واختلف  
هؤلاء هل كان النبي ملكا للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته على قولين أحدهما نعم كما قاله الشافعي  
وبعض أصحاب أحمد لانه أضيف اليه والثاني لم يكن ملكا لانه لم يكن يتصرف فيه تصرف  
المالك وقالت طائفة ذوو القربى هم ذوو قربي القاسم المتولي وهو الرسول في حياته ومن يتولى  
الامر بعده واحتجوا بما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أطعم الله نبيا طعمة الا كانت لمن  
يتولى الامر بعده والقول الخامس قول مالك وأهل المدينة وأكثر السلف أن مصرف الخمس  
والنبي واحد وأن الجميع لله والرسول بمعنى أنه يصرف فيما أمر الله به والرسول هو المبلغ عن الله  
فما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اني والله لا أعطي  
أحد الا ما منع أحدنا وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت فدل على أنه يعطي المال لمن أمره الله به  
للمن يريد هو ودل على أنه أضافه اليه لكونه رسول الله لالكونه مالكا وهذا بخلاف نصيبه من

معلولاتها كان أولى أن يكون ممكنا  
لا يوجد بنفسه ولا يوجد ممكنا  
ممكنا لا يوجد له فان ما لم يوجد  
نفسه أولى أن لا يوجد غيره فاذا لم  
يكن في الآحاد ما يوجد بنفسه كان  
أولى أن لا يوجد غيره لا الجملة ولا  
غيرها من الآحاد بين هذا أن  
الممكن لا يوجد بنفسه بل لا يوجد  
الا بغيره فاذا قدر أن ثم ممكنات  
وجوده سواء كانت عللا أو لم تكن  
وسواء كانت متناهية أو غير  
متناهية لم يكن فيها شيء يوجد بنفسه  
فاذا كان المجموع لا يوجد الا بها  
وليس فيها شيء موجود بنفسه لم  
يكن في جميع ما ذكر ما يوجد بنفسه  
لا جملة ولا تفصيلا واذا وجد ما لا  
يوجد بنفسه لم يوجد الا بغيره ألا  
ترى أنه لو قال الحوادث لا توجد  
بنفسها لم يكن فرق بين الحوادث  
التي لها نهاية والتي لا نهاية لها بل  
كل من الحوادث التي لا تنهاى  
لا يوجد بنفسه بل لا بد له من محدث  
والذهن اذا قدر ممكنات محصورة  
ومحدثات محصورة ليس لها محدث  
ولا مبدع علم امتناع ذلك فاذا  
قدرها لا تنهاى لم تكن هذه الحال  
توجب استغناءها عن المحدث  
المبدع وتجعلها غنية عن مبدع  
خارج عنها بل كلما كثر ذلك كان  
أولى بالحاجة الى المبدع فما لا يوجد  
بنفسه اذا ضم اليه ما لا يوجد  
بنفسه مرات متناهية أو غير  
متناهية كان ذلك مثل ضم  
المعدومات بعضها الى بعض وذلك



ما هو قائم بنفسه فن كان الجوهر عنده أعم من الجسم فإذا انتفى الاعم انتفى الاخص وكذلك من كان الجوهر عنده مراد للجسم وأما من كان الجوهر عنده لا يتناول معنى الجسم مثل أن يقدر أنه لا يستعمل لفظ الجوهر الا في الفرد فهذا لا يلزم من نفي كونه جوهراني كونه جسما بالاجبة التي ذكرها وهو أن يقال الجسم مركب من الجوهر فالاجبة لا تستقيم الاعلى تقدير ثبوت هذا الاصطلاح مع أني لا أعرفه اصطلاحاً أحد مطلقاً ولكن بعض الناس قد يخص به الفرد مع أنه هو وغيره دائماً يسمون الجسم جوهرًا ولهذا قال هذا الأمدى وغيره في نفي كونه جوهرًا إما أن يكون قابلاً للتمييز فيكون جسماً مركباً وإما أن لا يكون قابلاً للتمييز فيكون في غاية الصغر والحقارة وكثيراً ما يقع في كلامهم لفظ الجوهر متناولاً للجسم وكثيراً ما يقع محتصاً بالفرد فإذا ذكره أولاً في نفي الجوهر بالمعنى العام فالجسم يدخل فيه فإن صح ما ذكره صح نفي الجسم لكن قد عرفت ضعفه وأما إذا كان المنفى هو الجوهر الفرد فقط فيحتاج أن يقول ان الجسم مركب منه لينفي الجسم لكن هذا فيه نزاع معروف وأكر الناس على أنه ليس بمركب من الجوهر المنفردة وهو الصواب كما قد بسط

ولا نقل عنه ثقة أنه اجتمع به أو أخذ عنه شيئاً بل ولا يعرف أنه رآه ولا كان معروف بوابه ولا أسلم على يديه وهذا كله كذب وأما الاسناد الآخر فيقولون ان معروف فاصحب داود الطائي وهذا أيضاً أصل له وليس في أخباره المعروفة ما يذكر فيها وفي اسناد الخرقه أيضاً أن داود الطائي صحب حبيبا العجمي وهذا أيضاً لم يعرف له حقيقة وفيها أن حبيبا العجمي صحب الحسن البصري وهذا صحيح فإن الحسن كان له أصحاب كثيرون مثل أيوب السخيتاني ويونس بن عبيد وعبد الله ابن عوف ومثل محمد بن واسع ومالك بن دينار وحبيب العجمي وفرقد السخني وغيرهم من عباد البصرة وفيها أن الحسن صحب علياً وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة فإنهم متفقون على أن الحسن لم يجتمع بعلي وإنما أخذ عن أصحاب علي أخذ عن الأحنف بن قيس وقيس بن عباد وغيرهما عن علي وهكذا رواه أهل الصحيح والحسن ولد لستين بقتا من خلافة عمر وقتل عثمان وهو بالمدينة كانت أمه أمة لأم سلمة فلما قتل عثمان حمل إلى البصرة وكان علي بالكوفة والحسن في وقت قد صبي من الصبيان لا يعرف ولا له ذكر والأثر الذي يروى عن علي أنه دخل إلى جامع البصرة وأخرج القصاص الا الحسن كذب باتفاق أهل المعرفة ولكن المعروف أن علياً دخل المسجد فوجد قاصاً يقص فقال ما اسمك قال أبو يحيى قال تعرف الناس من المنسوخ قال لا قال هلكت وأهلكك انما أنت أبو عرفتوني ثم أخذ بذاته فأخذه من المسجد فروى أبو حاتم في كتاب النسخ والمنسوخ حدثنا الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي قال انتهى علي إلى قاص وهو يقص فقال أعلمت الناس من المنسوخ قال لا قال هلكت وأهلكك قال وحدثنا زهير بن عباد الراسي حدثنا أسد بن حمران عن جوير عن الضمالة أن علي بن أبي طالب دخل مسجد الكوفة فإذا قاص يقص فقام على رأسه فقال يا هذا تعرف الناس من المنسوخ قال لا قال أفتعرف مدني القرآن من مكه قال لا قال هلكت وأهلكك قال أتدرون من هذا هذا يقول اعرفوني اعرفوني اعرفوني وقد صنف ابن الجوزي محله في مناقب الحسن البصري وصنف أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي جزاً فيمن لقيه من أصحابه وأخبار الحسن مشهورة في مثل تاريخ البخاري وقد كتبت أسانيد الخرقه لانه كان لناقها أسانيد فيمنها تعرف الحق من الباطل ولهم أسانيد آخر بالخرقه المنسوبة إلى جابر وهو منقطع جداً وقد عفا بالنقل المواتر أن الصحابة لم يكونوا يلبسون مريديهم خرقه ولا يقصون شعورهم ولا التابعون ولكن هذا فعله بعض مشايخ المشرق من المتأخرين وأخبار الحسن من مذكوره باه أسانيد الثابتة من كتب كثيرة بعلم منها ما ذكرنا وقد أفرد أبو الفرج بن الجوزي له كتاباً في مناقبه وأخباره وأضعف من هذا نسبة الثقة إلى علي وفي أسنادها من الرجال المجهولين الذين لا يعرف لهم كرماء بين كذبها وقد علم كل من له علم بأحوال الصحابة والتابعين أنه لم يكن فيهم أحد يلبس مراً ويل ولا يسقي ملحاً ولا يختص أحد بطريقه تسمى الفئوه لكن كانوا قد اجتمع بهم التابعون وتعلموا منهم ونادوا بهم واستفادوا منهم ونخرجوا على أيديهم ومحبوا من محبوبهم وكانوا يستفيدون من جميع الصحابة وأصحاب ابن مسعود كانوا يأخذون عن عمر وعلي وأبي الدرداء وغيرهم وكذلك أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه كانوا يأخذون عن ابن مسعود وغيره وكذلك أصحاب ابن عباس يأخذون عن ابن عمر وأبي هريرة وغيرهم وكذلك أصحاب زيد بن ثابت يأخذون عن أبي هريرة وغيره وقد انتفع بكل منهم من نفعه الله وكلهم منفقون على دين واحد وطريق واحد وسبيل واحد يعبدون الله ويطيعون الله

مذهب على رضى الله عنه أنها تعدد بعد الأجلين وبذلك أفتى أبو السنايل بن بعكك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاءته سبيعة الاسمية وذكر ذلك له قال كذب أبو السنايل بل حلت فانكحى من شئت وكان زوجها قد توفي عنها بمكة في حجة الوداع فان كان القول بالرأى ذنباً فذنب غير عمر كعلي وغيره أعظم فان ذنب من احتل دماء المسلمين برأى هو ذنب أعظم من ذنب من حكم في قضية جزئية برأيه وان كان منه ما هو صواب ومنه ما هو خطأ فمهر رضى الله عنه أسعد بالصواب من غيره فان الصواب في رأيه أكثر منه في رأى غيره والخطأ في رأى غيره أكثر منه في رأيه وان كان الرأى كله صواباً فان الصواب الذي مصلحته أعظم هو خير وأفضل من الصواب الذي مصلحته دون ذلك وآراء عمر رضى الله عنه كانت مصالحها أعظم للمسلمين فعلى كل تقدير عمر فوق القائلين بالرأى من الصحابة فيما يحمد وهو أخف منهم فيما يذم ويميل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنه قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في أمتي أحد فمهر ومعلوم أن رأى المحدث الملهم أفضل من رأى من ليس كذلك وليس فوقه الا النص الذي هو حال الصديق المتلقي من الرسول ونحن نسلم أن الصديق أفضل من عمر لكن عمر أفضل من سائرهم وفي المسند وغيره أن الله تعالى ضرب الحق على لسان عمر وقلبه وقال عبد الله بن عمر ما سمعت عمر يقول لشيء انى لأراه كذا ونذا الا كان كايقول فالنصوص والاجماع والاعتبار يدل على أن رأى عمر أولى بالصواب من رأى عثمان وعلي وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولهذا كانت آثار رأيه محمودة فيها صلاح الدين والدنيا فهو الذي فتح بلاد فارس والروم وأمر الله به الاسلام وأذل به الكفر والنفاق وهو الذي وضع الديوان وفرض العطاء وألزم أهل الذمة بالصغار والغيار وقع الفجار وقوم العمال وكان الاسلام في زمنه أعز ما كان وما يتبارى في كمال سيرة عمر وعلمه وعدله وفصله من له أدنى مسكة من عقل وانصاف ولا يطعن على أبي بكر وعمر رضى الله عنهما الا أحد رجلين إما رجل منافق زنديق ملحد عدو للاسلام يتوصل بالظن فيهما الى الطعن في الرسول ودين الاسلام وهذا حال المعلم الاول للرافضة أول من ابتدع الرفض وحال أئمة الباطنية واما جاهل مفرط في الجهل والهوى وهو الغالب على عامة الشيعة اذا كانوا مسلمين في الباطن واذا قال الرافضى على كان معصوما لا يقول برأيه بل كل ما قاله فهو مثل نص الرسول وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته من جهة الرسول قيل له نظيره في البدعة الخوارج كلهم يكفرون علياً مع أنهم أعلم وأصدق وأدين من الرافضة لا يستريب في هذا كل من عرف حال هؤلاء وهؤلاء وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم وودقاته في حياته وقاتله واحد منهم ولهم جيوش وعلما ومدائن وأهل السنة ولله الحمد متفقون على أنهم مبندعة ضالون وأنه يجب قتالهم بالنصوص الصحيحة وأن أمير المؤمنين علياً رضى الله عنه كان من أفضل أعماله قتاله الخوارج وقد اتفقت الصحابة على قتالهم ولا خلاف بين علماء السنة أنهم يقاتلون مع أئمة العدل مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه لكن هل يقاتلون مع أئمة الجور فنقل عن بعضهم أنهم يقاتلون وكذلك قال فيمن نقض العهد من أهل الذمة لا يقاتلون مع أئمة الجور ونقل عنه أنه قال ذلك في الكفار وهذا منقول عن مالك وبعض أصحابه ونقل عنه خلاف ذلك وهو قول الجمهور وأكثر أصحابه خالفوه في ذلك وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقالوا يغزى مع كل أمير كان أو فاجراً اذا كان الغزو الذي يفعله جائراً فاذا قاتل الكفار المرتدين أو ناقضى العهد أو الخوارج قتالاً مشروعا قاتل معه وان

أحدهما دون الآخر ولا يمتنع اجتماعهما وكذلك الممكنات اذا كان كل منها ممكناً لذاته بحيث يفتقر الى الفاعل ولا يوجد بنفسه فليس امكان كل منهما مشروطاً بالآخر ولا معلقاً به ولا امكان هذا ان يؤثر في امكان هذا كافي الامتناع بخلاف الموجودات فانه قد يكون وجود أحد الامرين اما شرطاً واما علة للآخر بخلاف ما اذا قدر موجودات واجبة بأنفسها فانه حينئذ لا يكون وجود بعضها موقوفاً على وجود البعض وأما ما هو ممكن بنفسه أو ممتنع بنفسه فليس امكانه وامتناعه مشروطاً بغيره بل نفس تصور حقيقته توجب العلم بامتناعه وامكانه وحينئذ فكما كثرة افراد هذه الحقيقة كان العلم بامتناعها أو امكانها أكثر والعلم بامتناع الجملة أو امكانها أولى وأحرى ولو قدرنا واجبات بأنفسها غنة عن الغير بحيث لا يكون بعضها شرطاً في البعض لكانت الجملة واجبة ولم يكن وجوبها بدون وجوب الآحاد وامتنع أن يقال الجملة متمنعة أو ممكنة مع وجوب كل من الآحاد بنفسه وجوباً لا يقف فيه على غيره فنحن أنه اذا كان من الامور ما هو ممكن في نفسه لا يقف امكانه على غيره ومعنى امكانه أنه لا يستحق بنفسه وجوداً وامتنع وجوده بنفسه وهو بالنظر الى نفسه فقير محض أى الفقر الذاتي الذي يمتنع معه غناه بنفسه وسواء قلنا ان



قاتل قتالا غير جائز لم يقاتل معه فيعاون على البر والتقوى ولا يعاون على الاثم والعدوان كما أن  
الرجل يسافر مع من يحج ويعتمر وان كان في القافلة من هو ظالم فالظالم لا يجوز أن يعاون على  
الظلم لان الله تعالى يقول وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال موسى  
رب عبا أنعت على قلن أكون ظهيرا للمجرمين وقال تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار  
وقال تعالى ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها والشفيع المعين فكل من أعان شخصا  
على أمر فقد شفعه فيه فلا يجوز أن يعان أحد لاولى أمر ولا غيره على ما حرمه الله ورسوله وأما  
إذا كان للرجل ذنوب وقد فعل براف هذا إذا أعين على البر لم يكن هذا محرما كالوإذا مذهب أن يؤدي  
زكاته أو يحج أو يقضى دينه أو يرد بعض ما عنده من المظالم أو يوصى على بناته فهذا إذا أعين  
عليه فهو أعانة على بر وتقوى ليس أعانة على اثم وعدوان فكيف بالامور الامامة والجهاد لا يقوم  
به الا ولاية الامور فان لم يغرمهم لزم أن أهل الخير لا يرار لا يجاهدون فتفترع عن مات أهل الدين عن  
الجهاد فاما أن يتعطل واما أن ينفر به الفقهاء فيلزم من ذلك استيلاء الكفار أو ظهور الفجار  
لان الدين لمن قاتل عليه وهذا الرأي من أفسد الآراء وهو رأي أهل البدع من الرافضة والمعتزلة  
وغيرهم حتى قيل لبعض شيوخ الرافضة اذا جاء الكفار الى بلادنا فقتلوا النفوس وسبوا الحرم  
وأخذوا الاموال هل نقاتلهم فقال لا المذهب أماننا لا نفعل والامع المعصوم فقال ذلك المستفتي  
مع عاميته والله ان هذا المذهب نجس فان هذا المذهب يقضى الى فساد الدين والدنيا وصاحب  
هذا القول تورع فيما يظنه ظمافوق في أضعاف ما تورع عنه بهذا الورع الفاسد وأن ظلم بعض  
ولاية الامور من استيلاء الكفار بل من استيلاء من هو أظلم منه فالأقل ظلما ينبغي أن يعاون  
على الاكثر ظلما فان الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد  
وتقليلها بحسب الامكان ومعرفة خير الخيرين وشر الشرير حتى يقدم عند التراحم خير الخيرين  
ويدفع شر الشرير ومعلوم أن شر الكفار والمردين والخواارج أعظم من شر الظالم وأما  
إذا لم يكونوا يظلمون المسلمين والمقاتل لهم يريد أن يظلمهم فهذا أعدوان منه فلا يعاون على  
العدوان

(فصل) قال الرافضي وجعل الامر شوري بعده وخالف فيه من تقدمه فانه لم يفوض  
الامر فيه الى اختيار الناس ولا نص على امام بعده بل تأسف على سالم مولى أبي حذيفة وقال  
لو كان جبالا يختلجني فيه شل وأمير المؤمنين على حاضر وجع بين الفاضل والمفضول  
ومن حق الفاضل التقدم على المفضول ثم طعن في كل واحد من اختاره للشورى وأظهر أنه  
يكره أن يتقدم امر المسلمين ميتا كما تقدمه حيا ثم تقلده ميتا بان جعل الامامة في ستة ثم ناقض  
بفعلها في أربعة ثم في ثلاثة ثم في واحد فجعل الى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه  
بالضعف والقصور ثم قال ان اجتمع أمير المؤمنين وعثمان فالقول ما قالاه وان صاروا ثلاثة  
فالقول قول الذي صار فهم عبد الرحمن بن عوف لعلمه أن عليا وعثمان لا يجتمعان على أمر واحد  
وان عبد الرحمن لا يعدل الامر عن أخيه عثمان وهو ابن عمه ثم أمر بضرب أعناقهم ان  
تأخروا عن البيعة ثلاثة أيام مع أنهم عندهم من العشرة المبشرة بالجنة وأمر بقتل من خالف  
الاربعة منهم وأمر بقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن وكل ذلك مخالف للدين وقال لعلي  
ان وليتها وليسوا بها عليا لتركبهم على المحجة البيضاء وفيه إشارة الى أنهم لا يولونه اياها وقال  
لعثمان ان وليتها لتركب آل بني مبيعة على رقاب الناس وان فعدت لتقتلن وفيه إشارة الى الامر  
بقتله والجواب أن هذا الكلام كله لا يخرج عن قسمين إما كذب في النقل وإما قدح في الحق

عدمه لا يقتصر الى مرجح أو قلنا ان  
عدمه لعدم المرجح وقد راع عدم  
المرجح فهو في الموضعين لا يستحق  
الا لعدم لا يستحق وجودا أصلا  
فكثرة مثل هذا وتقدير ما لا يتناهى  
من هذا الضرب لا يقتضى حصول  
وجوده أو غنى في وجوده عن غيره  
ولا وجود بعض هذه الامور ببعض  
فان كثرة هذه الامور التي لا تستحق  
الا لعدم توجب كثرة استحقاقها  
لعدم وكثرة افتقارها الى موجد  
يكون موجودا بنفسه فاذا قدر  
أمور لا نهاية لها ليس فيها شئ يستحق  
الوجود كان قول القائل ان بعضها  
يوجد بعضها في غاية الجهل فان ما لا  
يستحق في نفسه أن يكون موجودا  
كيف يستحق أن يكون موجودا  
لغيره وكيف يكون وجوده بوجود  
ما هو مساو له في أنه لا يستحق  
الوجود بين هذا أنه اذا كان هذا  
لا يستحق الوجود وهذا لا يستحق  
الوجود لم يكن جعل هذا علة  
والآخر معا ولا بأولى من العكس  
فان شرط الفاعل أن يكون موجودا  
فاذا لم يكن موجودا امتنع أن يكون  
فاعلا وكل منهما لا يستحق أن  
يكون موجودا فلا يكون فاعلا  
واذا قال إن أحدهما وجد  
بالآخر فهذا انما يعقل اذا كان  
الآخر موجودا وذلك الآخر  
لا يكون موجودا بنفسه لا يكون  
موجودا الا بغيره وذلك الغير الذي  
يقتصر اليه الممكن ليس هو أى غير  
كان بل لا بد من غير يحصل به وجوده

فان منه ما هو كذب معلوم الكذب أو غير معلوم الصدق وما علم أنه صدق فليس فيه ما يوجب الطعن على عمر رضي الله عنه بل ذلك معدود من فضائله ومحاسنه التي ختم الله بها عمله ولكن هؤلاء القوم لفطر جهلهم وهواهم يقلبون الحقائق في المنقول والمعقول فيأتون الى الامور التي وقعت وعلم أنها وقعت فيقولون ما وقعت والى أمور ما كانت ويعلم أنها ما كانت فيقولون كانت ويأتون الى الامور التي هي خير وصلاح فيقولون هي فساد والى الامور التي هي فساد فيقولون هي خير وصلاح فليس لهم عقل ولا نقل بل لهم نصيب من قوله وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وأما قول الرافضي وجعل الامر شوري بعده وخالف فيه من تقدمه فالجواب أن الخلاف نوعان خلاف تضاد وخلاف تنوع فالاول مثل ان يوجب هذا شيئا ويحرمه الآخر والنوع الثاني مثل القراءات التي يجوز كل منها وان كان هذا يختار قراءة وهذا يختار قراءة كما ثبت في الصحاح بل استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف وثبت أن عمر وهشام بن حكيم بن حزام اختلفا في سورة الفرقان فقرأها هذا على وجه وهذا على وجه آخر فقال لكلهما هكذا أنزلت ومن هذا الباب أنواع التشهدات كتشهد ابن مسعود الذي أخرجه في الصحيحين وتشهد أبي موسى الذي رواه مسلم وألفاظهما متقاربة وتشهد ابن عباس الذي رواه مسلم وتشهد عمر الذي علمه الناس على منبر النبي صلى الله عليه وسلم وتشهد ابن عمر وعائشة وجابر التي رواها أهل السنن عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فهو سائغ وجائز وان اختلفا من الناس بعض التشهدات أما الكوبة هو الذي علمه ولاعتياده اياه وأما الاعتقاد برجمانه من بعض الوجوه وكذلك الترجيع في الاذان وترك الترجيع فان الاول قد ثبت في الصحيح في أذان أبي محذورة وروى في أوله التكبير مرتين كما رواه مسلم وروى أربعة كما رواه أبو داود وترك الترجيع هو الذي رواه أهل السنن في أذان بلال وكذلك وترك الإقامة هو الذي ثبت في أذان بلال وشفع الإقامة ثبت في الصحيح في أذان أبي محذورة فأجد وغيره من فقهاء الحديث أخذوا بأذان بلال وإقامته والشافعي أخذ بأذان أبي محذورة وإقامة بلال وأبو حنيفة أخذ بأذان بلال وإقامة أبي محذورة وكل هذه الامور جائزة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان من الفقهاء من بكره بعض ذلك لا اعتقاده أنه لم يثبت كونه سن في الاذان فذلك لا يقدح في علم من علم أنه سنة وكذلك أنواع صلاة الخوف فانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنواع متعددة كصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة نجد فانه صلى بهم بعسفان جماعة صلاة واحدة لكن جعلهم صفين فالصف الواحد ركعوا معه جميعا وسجد معه الصف الاول وتختلف الآخر عن المتابعة ليجر سوا ثم أتموا لانفسهم وفي الركعة الثانية بالعكس فكان في ذلك من خلاف الصلاة المعتادة تختلف أحد الصفين عن السجود معه لاجل الحرس وهذه مشروعة اذا كان العدو وجاه القبلة وصار هذا أصلا للفقهاء في تخلف المأموم لعذر فيما دون الركعة كالزجة والنوم والخوف وغير ذلك أنه لا يبطل الصلاة وأنه يفعل ما يتخلف عنه وأكثر الصلوات كان يجعلهم طائفتين وهذا يتبع اذا كان العدو في غير جهة القبلة فتارة يصلي بطائفة ركعة ثم يفارمون ويتمون لانفسهم ثم يصلي بالطائفة الثانية الركعة الثانية ويتمون لانفسهم قبل سلامه فيسلم بهم فيكون الاولون أحرم موامعه والآخرين ملوامعه كما صلى بهم في ذات الرقاع وهذه أشهر الأنواع وأكثر الفقهاء يختارونها لكن منهم من يختار أن تسلم الثانية بعده كالمسبوق كما روى عن مالك والاكثرون يختارون ما ثبت به النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولان المسبوق قد صلى

بحيث يستغنى به عما سواه فذلك الغير الذي يفتقر اليه الممكن من شرطه أن يكون مستقلا ببداع الممكن لا يحتاج الى غيره بوجه من الوجوه فقي قدر أنه محتاج الى غيره كان الممكن محتاجا الى هذا الغير والى هذا الغير فلا يحصل وجوده باحد الغيرين بل لا بد منهما وكذلك لو قدر من الاغيار ما يقدر فلا بد أن يكون ما يفتقر اليه الممكن غير محتاج الى غيره بوجه من الوجوه وليس في الممكنات ما هو بهذا الشرط بل كل منها يحتاج الى غيره فلو قدر أن الممكن يوجد بممكن الى نهاية أو غير نهاية والجملة الممكنة توجد بالافراد لكان الغير الذي يفتقر اليه الممكن محتاجا الى غيره مع أن كلاً من المحتاجين لا يغني عن نفسه شيئا أصلاً البتة يزيد هذا ايضاً أن الممكن مع عدم مقتضى التام يكون ممتمناً لا يمكننا وأعني بالمقتضى التام الذي يلزم من وجوده وجود المقتضى لكن يكون ممتمناً لغيره فاذا كان كل من الممكنات له عمله ممكنة والعلة الممكنة ليست مقتضياتاً ما فانها لا توجد الا بغيرها اذا الممكن مفتقر الى غيره فوجوده مجرد عن مقتضيه ممتمن فضلا عن أن يكون مقتضيا لغيره فاذا لم يكن مع شيء من الممكنات مقتضى تام كان كل منها ممتمناً وتقدير ممتمنان لانها يهيا لوجوب قوة امتناعها ويمتنع مع ذلك أن تكون جملتها ممكنة فضلا عن أن تكون واجبة



جميع الصفقة بكل جزء وحينه - ذ  
 فيطل التلازم المذكور وهو  
 كون كل جزء لها فان الاله سبحانه  
 هو المتصف بأنه بكل شئ عليم وعلى  
 كل شئ قدير أما اذا قدر موصوف  
 قام به جزء من هذه القدرة لا تنقسم  
 هي ولا عملها لم يلزم أن يكون ذلك  
 الجزء قادرا فضلا عن أن يكون  
 رباً إذ القادر لا يجب أن يكون من  
 قام به جزء من القدرة ولا الحى من  
 قام به جزء من الحياة ولا العالم من  
 قام به جزء من العلم فان قيل كيف  
 يعقل انقسام القدرة والحياة والعلم  
 قيل كما يعقل انقسام محل هذه  
 الصفات فان الانسان تقوم حياته  
 بجميع بدنه وكذلك الحس  
 والقدرة تقوم ببدنه وغيرهما من  
 صفاته فكما أن بدنه ينقسم فالقائم  
 ببدنه ينقسم فان قيل اذا انقسم  
 لم يبق قدرة ولا علماً ولا حياة قيل  
 وكذلك المحل لا يبقى يدا ولا أعضاء  
 لا قادر ولا حيا ولا عالماً ولا حساساً  
 فان الجزء المنفرد بتقدير وجوده  
 هو أحقر من أن يقال أنه يدا أو  
 عضو أو بدن حى عالم قادر فكيف  
 يقال فيه أنه لاه (الوجه الثالث)  
 أن ما ذكره معارض بقيام هذه  
 الصفات في الانسان فان الانسان  
 تقوم به الحياة والقدرة والحس ولم  
 نذكر العلم ولا يحتاج أن نقول  
 كما قالت المعتزلة ان الاعراض  
 المشروطة بالحياة اذا قامت بجزء  
 في الجملة عا د حكمها الى جميع الجملة

يشاورانه كما يشاوران أمثاله فكان عمر يشاور في الامور لعثمان وعلى وطليحة والزبير  
 وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي موسى وغيرهم حتى كان يدخل ابن  
 عباس معهم مع صغر سنه وهذا مما أمر الله المؤمنين ومدحهم عليه بقوله وأمرهم شورى بينهم  
 ولهذا كان رأى عمر وحكمه وسياسته من أسد الامور فما روى بعده مثله ولا ظهر الاسلام  
 وانتشر وعز كظهوره وانتشاره وعز في زمنه وهو الذى كسر كسرى وقصر قيصر والروم  
 والفرس وكان أميره الكبير على الجيش الشامي أباعبيدة وعلى الجيش العراقي سعد بن أبي  
 وقاص ولم يكن لأحد بعد أبي بكر مثل خلعائه ونوابه وعماله وجندته وأهل شوره وقوله أنا أعلم  
 بطرق السماء من طرق الأرض كلام باطل لا يقوله عاقل ولم يصعد أحد بدنه الى السماء من  
 الصحابة والتابعين وقد تكلم الناس في معراج النبي صلى الله عليه وسلم هل هو بيده أو بروحه  
 وان كان الأثرون على أنه بيده فلم ينازع السلف في غير النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يعرج  
 بيده ومن اعتقد هذا من الغلاة في أحد من المشايخ وأهل البيت فهو من الضلال من جنس  
 من اعتقد من الغلاة في أحد من هؤلاء النبوة أو ما هو أفضل من النبوة أو الالهية وهذه  
 المقالات كلها كفر بين لا يستر في ذلك أحد من علماء الاسلام وهذا كاعتقاد اسمعيل  
 أولاد ميمون القداح الذين كان جددهم يهودي يربى بالمجوسى وزعموا أنهم أولاد محمد بن اسمعيل  
 ابن جعفر واعتقد كثير من أتباعهم فيهم الالهية أو النبوة وأن محمد بن اسمعيل بن جعفر نسخ  
 شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك طائفة من الغلاة يعتقدون الالهية أو النبوة في على  
 وفي بعض أهل بيته اما الاثناعشر واما غيرهم وكذلك طائفة من العامة والنسالة يعتقدون  
 في بعض الشيوخ نوعاً من الالهية أو النبوة أو أنهم أفضل من الانبياء ويجعلون خاتم الاولياء  
 أفضل من خاتم الانبياء وكذلك طائفة من هؤلاء يجعلون الاولياء أفضل من الانبياء ويعتقدون  
 عربى ونحوه أن خاتم الانبياء يستفيد من خاتم الاولياء وأنه هو خاتم الاولياء ويعتقد طائفة أخرى  
 أن الفيلسوف الكامل أعلم من النبي بالحقائق العلمية والمعارف الالهية فهذه الاقوال ونحوها  
 هي من الكفر المخالف لدين الاسلام باتفاق أهل الاسلام ومن قال منها شيئاً فإنه يستتاب منه  
 كما يستتاب نظراؤه ممن يتكلم بالكفر كاستنابة المرتدين كان مظهر ذلك والا كان داخل في  
 مقالات أهل الزندقة والنفاق وان قدر أن بعض الناس خفي عليه مخالفة ذلك لدين الاسلام  
 اما لكونه حديث عهد بالاسلام أو لتثابته بين قوم جهال يعتقدون مثل ذلك فهذا بمنزلة من  
 يجهل وجوب الصلاة وبعضها أو يرى الواجبات تجب على العامة دون الخاصة وأن المحرمات  
 كالزنا والمحرمات للخاصة دون العامة وهذه الاقوال قد وقع في كثير منها كثير من المنسبين  
 الى التشيع والمنسبين الى كلام أو تصوف أو تفلسف وهي مقالات باطلة معالومة البطلان  
 عند أهل العلم والايمان ولا يخفى بطلانها على من هو من أهل الاسلام والعلم

(فصل) قال الرافضى واليه ترجع الحجة في مشكلاتهم ورد عمر في قضايا كثيرة  
 قال فيها لولا على أهلك عمر

(والجواب) أن يقال ما كان الحجة يرجعون اليه ولا الى غيره وحده في شئ من بينه ولا واخيه  
 ولا مشكله بل كان اذا نزلت النازلة يشاورهم عمر رضى الله عنه فيشاور عثمان وعلياً وعبد الرحمن  
 وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبى موسى حتى يشاور ابن عباس وكان من أصغرهم سناً وكان  
 السائل يسأل علياً نارة وأبى بن كعب نارة وعمر نارة وقد مثل ابن عباس أكثر مما مثل على وأجاب

متديده فجعل يهتف بربه اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم آتني ما وعدتني اللهم انك ان تهلك هذه  
العصاة من أهل الاسلام لا تعبد في الارض فازال يهتف بربه ماذا يدعيه مستقبلا القبلة حتى سقط  
رداؤه عن منكبيه فأتاه أبو بكر فأخذه رداءه فألقاه على منكبيه ثم التزمه من ورائه وقال يا نبي الله  
كفالك مناشدتك ربك فانه سينجز لك ما وعدك فأنزل الله تعالى اذ تسغيثون ربكم فاستجاب لكم  
أنى مذككم بألف من الملائكة مردفين فأمداه الله بالملائكة قال أبو زميل فحدثني ابن عباس قال  
بينما رجل من المسلمين يومئذ يشتد في أثر رجل من المشركين أمامه اذ سمع ضربة بالسوط فوقه  
وصوت الفارس يقول أقدم حيزوم فتطير الى المشرك أمامه فخر مستلقا فنظر اليه فاذا قد خطم  
أنفه وشق وجهه كضربة السوط فاخضر ذلك أجمع فجاء الانصارى فحدث بذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال صدقت ذلك من مدد السماء الثالثة فقبلوا يومئذ سبعين وأسر واسبعين  
فقال أبو زميل قال ابن عباس فلما أسروا الاسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر  
ما ترون في هؤلاء الاسارى فقال أبو بكر يا نبي الله هم بنو النعم والعشيرة أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون  
لنا قوة على المشركين فعسى الله أن يهديهم للاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ترى يا ابن  
الخطاب قلت لا والله يا رسول الله ما أرى الذي رأى أبو بكر ولكني أرى أن عكنا فاضرب أعناقهم  
فتمكن عليا من عقيل فيضرب عنقه وتمكني من فلان نسيب لعمر فاضرب عنقه فان هؤلاء أئمة  
الكفر وصناديدها فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم هو ما قالت فلما كان من  
الغد جئت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قاعدين يكلمان قلت يا رسول الله ما يبكيك  
أنت وصاحبك فان وجدت بكاء بكيت وان لم أجده بكاء تبكيت لبكائك فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم القداء لقد عرض على عذابهم أدنى من  
هذه الشجرة شجرة قريبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى ما كان لنبى أن يكون  
له أسرى حتى يثخن في الارض الآية قال فأحل الله لهم الغنمة وروا عبد الله بن مسعود وقال  
فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مثلك يا أبا بكر كمثل ابراهيم قال فمن تبعني فامنى ومن  
عصانى فانتك غفور رحيم أو كمثل عيسى قال ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر لهم فانتك أنت  
العزير الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تدرك على الارض من الكافرين ديارا أو مثل  
موسى قال واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وفدروى هذا المعنى من  
حديث أم سلمة وابن عباس وغيرهما وفدروى أحد في المسند من حديث أبي معاوية ورواه ابن  
بطه وروى في جزء ابن عرفة عن أبي معاوية وهذا لفظه قال لما كان يوم بدر قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما تقولون في هؤلاء الاسارى فقال أبو بكر يا رسول الله قولي ذلك استبقهم  
واستأن بهم لعل الله يتوب عليهم وقال عمر يا رسول الله كذبوا وأخرجوا فربهم واخرب  
أعناقهم فذكر الحديث قال فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد عليهم شيئا قال فخرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان مثلك يا أبا بكر كمثل ابراهيم قال فمن تبعني فامنى ومن  
عصانى فانتك غفور رحيم وان مثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر  
لهم فانتك أنت العزير الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تدرك على الارض من الكافرين  
ديارا وان مثلك يا عمر كمثل موسى قال واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم  
وروى ابن بطه بالاسناد الثابت من حديث الزنجو بن خالد عن اسمعيل بن أمية قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر لولا أنكم اتخلفان على ما خافتمكم وكان السلف منفيين على  
تقديمهما حتى شيعه على رضى الله عنه وروى ابن بطه عن شيخه المعروف بأبي العباس

(١١) قوله قديتوعم الخ تكذا في  
الاصل ولعل في العبارة تكرارا  
وتحريفها فانظر وحركته معجمه



ابن مسروق حدثنا محمد بن جندب حدثنا جرير عن سفيان عن عبد الله بن زياد بن حدير قال قدم أبو اسحق السبيعي الكوفة قال لنا شمر بن عطية قوموا اليه فجلسنا اليه فحدثنا فقال أبو اسحق خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديهما ما قدمت الا أن وهم يقولون ويقولون ولا والله ما أدري ما يقولون وقال حدثنا النيبابوري حدثنا أبو أسامة الحلبي حدثنا أبي حدثنا ضمرة عن سعيد بن حسن قال سمعت لبيد بن أبي سليم يقول أدركت الشيعة الاولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدا وقال أحمد بن حنبل حدثنا ابن عيينة عن خالد بن سلمة عن الشعبي عن مسروق قال حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة ومسروق من أجل تابعي الكوفة وكذلك قال طاوس حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة وقدر روى ذلك عن ابن مسعود وكيف لا تقدم الشيعة الاولى بأبي بكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر وقد روى هذا عنه من طرق شيرة قبلهم تبلغ ثمانين طريقا وقد روى البخاري عنه في صحيحه من حديث الهمدانيين الذين هم أخص الناس بعلي حتى كان يقول

ولو كنت بوابا لي باب جنة لقلت لهم ادخلوا بسلام

وقد رواه البخاري من حديث سفيان الثوري وهو همداني عن منذر وهو همداني عن محمد بن الحنفية قال قلت لأبي بابت من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال يا بني أو ما تعرف فقلت لا قال أبو بكره قلت ثم من قال عمر وهذا قوله لابنه بينه وبينه ليس هو عما يجوز أن يقوله تقية ويرويه عن أبيه خاصة وقاله على المنبر وعنه أنه كان يقول لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتري وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ولهذا كان أحد قول العلماء وهو إحدى الروايتين عن أحدان قولهما إذا اتفقا حجة لا يجوز العدول عنها وهذا أظهر السولين كما أن الاظهر أن اتفاق العلماء الاربعة أيضا حجة لا يجوز خلاها الامر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم وكان نبينا صلى الله عليه وسلم مبعوثا بأعدل الامور وأكملها فهو الضحوة القتال وهو نبي الرحمة ونبي المحبة بل أمته موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى أشداء على الكفار رجاء بينهم وقوله تعالى أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فكان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين شدة هذا وبين هذا فأي أمر بما هو العدل وهما يطبعانه فنكون أفعالهما على كمال الاستقامة فلما قبض الله نبيه وصار كل منهما خليفة على المسلمين خلافة نبوة كان من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن يولي الشديدي يستعين به ليعتدل أمره ويخلط الشدة باللين فيجد ومجرد الشدة تفسد ويكون قد قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم فكان يستعين باستشارة عمر وباستئابة خالد ونحو ذلك وهذا من كماله الذي صار به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا اشتد في قتال أهل الردة شدة برز بها على عمر وغيره حتى روى أن عمر قال له يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم تألف الناس فقال علام تألفهم أعلی حديثه مفتري أم على شعرة معتعل وقال أنس خطبنا أبو بكر عقيب وفاه النبي صلى الله عليه وسلم وأنا لك الثعالب فما زال يشجعنا حتى صرنا كالأسود وأما عمر رضي الله عنه فكان شديدا في نفسه فكان من كماله استعانت باللين ليعتدل أمره فكان يستعين بأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة الثقفي والنعمان بن مقرن وسعد بن عامر وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد الذين هم أعظم زهدا وعبادة من مثل خالد بن الوليد وأمته ومن هذا الباب أمر الشوري فأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان

في وجود الموجود مكان وجوده موقفا عليها كلها وكان أبعد عن الوجود من الموجود الذي لا يتوقف الاعلى بعض تلك الامور فاذا كان الممكن لا يوجد بعلة واحدة ممكنة بل يمتنع وجوده بها فاذا كسرت العلة الممكنة التي يتوقف وجوده عليها كان وجوده أعظم في الامتناع وأبعد عن الجواز واذا كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد قطعاً مقتض لها مستغن عن غيره وكما تدبر المنبر هذه المعاني ازداد لها يقينا وعلم أن كل ما يقدر وجوده من الممكنات فإنه دال على الواجب الغني بنفسه عن كل ممكن مباين له ومن العجب أن هؤلاء يذكرون في اثبات واجب الوجود من الشبهات ما يذكرون وان كانوا يحجبون عنها ثم أخذوا وجوده اما مبرهنا واما مسلما ووصفوه من الصفات السلبية بأمور لم يدل عليها ما دل على وجوده بل يصفونه بما يمتنع معه وجوده حتى يعلم أن ما وصفوا به واجب الوجود لا يكون الامتناع الوجود كما قد بسط في غير هذا الموضع ولا يذكرون من القوادح المعارضة لتلك السلوب بعض ما يذكرونه في اثبات وجوده وان توهموا بطلانها مع أن تلك المعارضات هي صحيحة فادحة فيما ينفي صفاته بل الشيطان يلقي الهمم من الشبهات الفادحة في الحق مالم يحصل لهم تطهير من الامور الفادحة

المعتادة فأفلتت نهرا من غير تفریط من صاحبها حتى دخلت على حمار فأفسدته أو أفسدت زرعاً لم يكن على صاحبها ضمان باتفاق المسلمين فانها عجماء لم يفرط صاحبها وأما ان كانت خرجت بالليل فعلى صاحبها الضمان عند أكثر العلماء كمالك والشافعي وأحمد لقصة سليمان بن داود في النض ولحديث ناقة البراءين عازب فانها دخلت حائطاً فأفسدته ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل المواشي ما أفسدت مواشيهم بالليل وفرض على أهل الحوائط بحفظ حوائطهم بالنهار وذهب أبو حنيفة وابن حزم وغيرهما إلى أنه لا ضمان في ذلك وجعلوها داخلة في العجماء وضعف بعضهم حديث ناقة البراء وأما ان كان صاحبها اعتدى وأرسلها في زرع قوم أو بقرب زرع أو أدخلها إلى اصطبل الحمار بغير إذن صاحبها فتلقت فنهنا يضمن لعدوانه فهذه قضية البقرة والحمار ان كان صاحب البقرة لم يفرط فالتفریط من صاحب الحمار كما لو دخلت الماشية نهراً فأفسدت الزرع فان صاحبها لم يعلق عليه الباب كما لو دخل الحمار على البقرة (١) ان كان الحمار نائماً وان كان هو المفترط بإدخالها إلى الحمار كان ضامناً وأما أن يجعل مجرد اعتداء البقرة بدون تفریط صاحبها كاعتداء صاحبها فهذا يوجب كون البهيمة كالعدو ما تلقت يكون في رقبته ولا يكون جباراً وهذا ليس من حكم المسلمين ومن نقل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب عليه وقد قلنا غير مرة ان هؤلاء الجهال يكذبون ما يظنون به مدحاً ويمدحون به فيجمعون بين الكذب وبين المدح فلا صدق ولا علم ولا عدل يظنون في الخير والعدل وقد تقدم الكلام على قوله يهدي إلى الحق

(فصل) قال الرافضي الرابع أنه كان أشجع الناس وبسيفه ثبتت قواعد الاسلام وتشيدت أركان الايمان ما انهزم في موطن قط ولا ضرب بسيف الاقط طالما كسف الكرب عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفر كما فر غيره ووقاه بنفسه لمبات على فراشه مستترا بازاره فظنه المشركون اياه وقد اتفق المشركون على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ قوا به وعليهم السلاح يرمون طلوع الفجر ليقتلوه ظاهراً فذهب دمه لمشاهدة بني هاشم قاتليه من جميع القبائل ولا يتم لهم الأخذ بشاره لاشتراك الجماعة في دمه ويعود كل قبيل عن قتال رهطه وكان ذلك سبب حفظ دم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمت السلامة وانظم به الغرض في الدعاء إلى الملة فلما أصبح القوم ورأوا القتلى به ثار اليهم فغرقوا عنه حين عرفهم وانصرفوا وقد ضلت حيلتهم وانتقض تدبيرهم

(والجواب) أنه لا ريب أن علياً رضي الله عنه كان من شجعان الصحابة وعن نصر الله الاسلام بجهاده ومن كبار السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ومن سادات من آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله وعن قتل بسيفه عدداً من الكفار لكن لم يكن هذا من خصائصه بل غير واحد من الصحابة شاركه في ذلك فلا يثبت بهذا فضله في الجهاد على كثير من الصحابة فضلاً عن أفضليته على الخلفاء فضلاً عن تعيينه للإمامة وأما قوله أنه كان أشجع الناس فهذا كذب بل أشجع الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وكان أجود الناس وكان أشجع الناس ولقد فرغ أهل المدينة ذات ليلة فأنطلق ناس قبل الصوت فلقاهم النبي صلى الله عليه وسلم راجعاً وقد سبقهم إلى الصوت وهو على فرس لابي طلحة عري في عنقه السيف وهو يقول لن ترأعوا قال البخاري استقبلهم وقد استبرأ الخبر وفي المستند عن علي رضي الله عنه قال كان اذا اشتد البأس اتقى رسول الله

اتفقت الطوائف على أن الصفة اذا لم تنقسم كان محلها لا ينقسم الوجه السادس أن قوله أما أن يكون كل جزء من الأجزاء متصفا بهذه الصفات يقال له ان أردت أنه يتصف به كما تنصف به الجملة فهذا لا يقوله عاقل فانه ليس في الاجسام ما يكون صفة جميعه صفة للجوهر الفرد منه على الوجه الذي هي به صفة لجميعه وان أردت أنه متصف به كما يليق بذلك الجزء فلم قلت ان ما اتصف بالصفة على هذا الوجه يمكن انفراد عن غيره فضلاً عن كونه الها وهذا لا نه ليس في جميع ما يعلم من الموصوفين المنفردين بانفسهم ما هو جوهر فرد ولا في شيء مما يشاهد من الموصوفين ما هو جوهر فرد بل والجوهر الفرد بتقدير وجوده لا يحس به ولا يوجد منفرداً فما كان لا يوجد وحده حتى ينضم اليه أمثاله كيف يكون حياً فضلاً عن أن يكون فرساً أو بعيراً فضلاً عن أن يكون انساناً أو ملكاً أو جنياً فضلاً عن أن يكون الها وهل ذكراً مثل هذا في حق الله الا من أعظم الدليل على جهل قائله

(١) قوله ان كان الحمار نائماً كذا في النسخة والكلام بدونه مستقيم وقوله بعد أسطر يظنون في الخير والعدل كذا فيها أيضاً ولاه معنى له وحرر كتبه مصححه



صلى الله عليه وسلم فهو كان أقرب إلى العدو منا والشجاعة تفسر بشيئين أحدهما قوة القلب وثباته عند المخاوف والثاني شدة القتال بالبدن بأن يقتل كثيرا ويقتل قتلا عظيما والاول هو الشجاعة وأما الثاني فيدل على قوة البدن وعمله وليس كل من كان قوى البدن كان قوى القلب ولا بالعكس ولهذا تجد الرجل الذي يقتل كثيرا ويقاتل (١) إذا كان معه من يؤمنه إذا خاف أصابه الجبن وانخلع قلبه وتجد الرجل الثابت القلب الذي لم يقتل بيديه كثيرا ثابتا في المخاوف مقدما على المكاره وهذه الخصلة يحتاج إليها في أمراء الحروب وقوادهم ومقدميه أكثر من الأولى فإن المقدم إذا كان شجاع القلب ثابتا أقدم وثبت ولم ينهزم فقاتل معه أعوانه وإذا كان جباناً ضعيف القلب ذل ولم يقدم ولم يثبت ولو كان قوى البدن والنبي صلى الله عليه وسلم كان أكمل الناس في هذه الشجاعة التي هي المقصودة في أئمة الحرب ولم يقتل بيده إلا أبي بن خلف قتله يوم أحد ولم يقتل بيده أحداً لا قبلها ولا بعدها وكان أشجع من جميع الصحابة حتى إن جهورا أصحابه انهزموا يوم حنين وهورا كب على بغلة والبغلة لا تكرر ولا تفر وهو يقدّم عليها إلى ناحية العدو وهو يقول

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

فيسمى نفسه وأصحابه فد أنكفوا عنه وعدوه مقدم عليه وهو مقدم على عدوه على بغلة والعباس أخذ بعنانها وكان على وغيره يتقون برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه أشجع منهم وإن كان أحدهم قد قتل بيده أكثر مما قتل النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمة شجاعة القلب فلا ريب أن أبا بكر كان أشجع من عمر وعمر أشجع من عثمان وعلى وطهمة والزبير وهذا يعرفه من يعرف سرهم وأخبارهم فإن أبا بكر رضي الله عنه باشر الأهوال التي كان يباشرها النبي صلى الله عليه وسلم من أول الإسلام إلى آخره ولم يجبن ولم يهرج ولم يفضل وكان يقدم على المخاوف بقى النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه يجاهد المشركين تارة بيده وتارة بلسانه وتارة بعقاله وهو في ذلك كله مقدم وكان يوم بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم في العريش مع علمه بأن العدو يقصدون مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثابت القلب ربيط الجاش يظاهر النبي صلى الله عليه وسلم ويعاونه ولما قام النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ربه ويستغيث ويقول اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد اللهم اللهم وجعل أبو بكر يقول له يا رسول الله هكذا منشدك ربك أنه سينجز لك ما وعدك وهذا يدل على كمال يقين الصديق ونقته بوعده الله وثباته وشجاعته شجاعة إيمانية زائدة على الشجاعة الطبيعية وكان حال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل من حاله ومقامه أعلى من مقامه ولم يكن الأمر كما ظنه بعض الجهال أن حال أبي بكر أكبر نعوذ بالله من ذلك ولا نقص في استغاثته النبي صلى الله عليه وسلم ربه في هذا المقام كما توهمه بعض الناس وتكلم ابن عقيل وغيره في هذا الموضع بخط من القول مردود على من قاله بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جامعاً كاملاً له من كل مقام ذروة سنامه ووسيلته فيعلم أن الالفان إلى الأسباب شرّاً في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسباباً قدح في العقل والأعراض عن الأسباب بالكلمة قدح في الشرع ويعلم أن عليه أن يجاهد المشركين ويقم الدين بكل ما يقدر عليه من جهاده بنفسه وماله ويحريضه للمؤمنين ويعلم أن الاستبصار بالله والاستغاثته به والدعاء له فيه أعظم الجهاد وأعظم الأسباب في تحصيل المأمور ودفع المحذور ولهذا كان يستفتح بـ«عالميك

فإنهم لا يعلمون شيئاً من الجواهر المنفردة يسمى باسم جلته لقيام الصفة بالجملة فكيف يجب في حق الله إذا قامت به صفات الكمال أن يكون بتقديم ما ذكره ويجب فيه مثل ذلك السابغ أن يقال كما أنه لا يجب في كل جزء من الإنسان أن يكون إنساناً لأنه قام به من الصفات ما يقوم بالإنسان ولا في كل جزء من أجزاء الفرس وسائر الحيوان أن يكون فرساً لكونه من الجملة التي قامت بها الصفة فلماذا يجب في كل ما كان من الإله أن يكون لها لقيام صفة الإله بالإله الموصوف كله مع أن كل واحد من الموجودات لا يكون حكم جزئه حكم كله لقيام الصفة بالجميع وهل هذا إلا من أفسد الحجج وإن كان هو من أعظم عمد النفاة

قال الوجه الثاني في بيان لزوم المحال من اتصافه بهذه الصفات هو أنه لا يخلو إما أن يكون اتصافه بها واجباً لذاته أو لغيره لا جأراً أن يقال بالاول والالزم اتصاف كل جسم بها وجوباً لذاته للتساوي في الحقيقة على ما وقع به الفرض وإن كان الثاني لزم أن يكون الرب مفتقراً إلى ما يخصه بصفاته والمحتاج إلى غيره في افادة صفاته له لا يكون

(١) قوله إذا كان معه الخ لعله إذا لم يكن معه من يؤمنه تأمله كتبه مصححه

ما قدم بعضه وأمتناخير الامم وأكرمها على الله وخيرها القرون الثلاثة وأفضلهم الصحابة  
وفي أمتناشر كثير ولكنه أقل من شري بني اسرائيل وشري بني اسرائيل أقل من شر الكفار الذين  
لم يتبعوا نبيا كفرعون وقومه وكل خير في بني اسرائيل في أمتناخير منه وكذلك أول هذه  
الامة وآخرها فكل خير في المتأخرين في المتقدمين ما هو خير منه وكل شر في المتقدمين في  
التأخرين ما هو شر منه وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم ولاريب أن الستة الذين توفي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض الذين عيّنهم عمر لا يوجد أفضل منهم وإن كان في كل  
منهم ما كرهه فإن غيرهم يكون فيه من المكروم أعظم ولهذا لم يتول بعد عثمان خير منه ولا  
أحسن سيرة ولا تولي بعد علي مثله ولا تولي ملك من ملوك المسلمين أحسن سيرة من معاوية رضي  
الله عنه كما ذكر الناس سيرته وفضائله وإذا كان الواحد من هؤلاء له ذنوب فغيرهم أعظم ذنوبا  
وأقل حسنا فلهذا من الأمور التي ينبغي أن تعرف فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع الا على  
العقر ولا يقع على الصحيح والعافل يزن الأمور جميعا وهذا وهو لاء الرافضة من أجهل  
الناس يعيبون علي من يذمونه ما يعاب أعظم منه على من يمدحونه فاذا سلك معهم ميزان العدل  
تبين أن الذي ذموا أولى بالفضل ممن مدحوه وأما ما يروى من ذكره لسالم مولى أبي حذيفة  
فقد علم أن عمر وغيره من الصحابة كانوا يعلمون أن الامامة في قريش كما استفاضت بذلك الستة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان وفي لفظ ما بقي منهم اثنان وفي  
الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في  
هذا الشأن مؤمنهم تبع لمؤمنهم وكافرهم تبع لكافرهم رواه مسلم وفي حديث جابر قال قال الناس  
تبع لقريش في الخير والشر وخرج البخاري عن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ان هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد الا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين وهذا مما  
احتجوا به على الانصار يوم السقيفة فكيف يظن بعمرانه كان يولي رجلا من غير قريش بل من  
الممكن أنه كان يوليه ولاية جزئية أو بسنن شريه فيمن يولي ونحو ذلك من الأمور التي يصلح لها سالم  
مولى أبي حذيفة فإن سالما كان من خيار الصحابة وهو الذي كان يؤمهم على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لما قدم المهاجرون وأما قول الرافضي وجع بين الفاضل والمفضول ومن حق الفاضل  
التقدم على المفضول فيقال له أولا هؤلاء كانوا متقاربين في الفضلة ولم يكن تقدم بعضهم على  
بعض ظاهرا كتقدم أبي بكر وعمر على الباقيين ولهذا كان في الشورى تارة يؤخذ برأي عثمان  
وتارة يؤخذ برأي علي وتارة برأي عبد الرحمن وكل منهم له فضائل لم يشركه فيها الاخر ثم يقال له  
نايبا وإذا كان فيهم فاضل ومفضول فلم قلت ان عليا هو الفاضل وعثمان وغيره هم المفضولون  
وهذا القول خلاف ما أجمع عليه المهاجرون والانصار كما قال غير واحد من الائمة منهم أيوب  
السخنياني وغيره من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والانصار وقد ثبت في الصحيحين  
عن عبد الله بن عمر قال كنا تفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان  
وفي لفظ ثم ندع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لانفاضل بينهم فهذا الخبر عما كان عليه الصحابة  
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان وروى أن ذلك كان يبلغ  
البي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره وحيثئذ فيكون هذا التفضيل ثابتا بالصواب والافيه كون ثابتا بما  
ظهر بين المهاجرين والانصار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبر وعما ظهر لما توفي  
عمر فاتهم كلهم بايعوا عثمان بن عفان من غير رغبة ولا رهبة ولم ينكر هذه الولاية منكر منهم قال

معلولات مفتقرات والمعلول من  
حيث هو معلول والمفتقر من حيث  
هو مفتقر ليس فيه ما يقتضي  
وجوده وإذا لم يكن لها وجود ولا  
لمقتضياتها وجود لزم انتفاء الوجود  
عنها كلها وهذا مع كونها موجودة  
بجمع بين النقيضين وهذا كلام  
محقق وتنبيه للانسان بأن يعلم أن  
بمجرد تفكير معلولات ممكنة لاهي  
موجودة بنفسها ولا فها علة  
موجودة بنفسها لا يقتضي وجود  
ذلك في الخارج فليس كل ما قدرته  
الاذهان أمكن وجوده في الاعيان  
لا سيما مع سلب الوجود عنها من  
نفسها ومن موجود بوجدها وإذا  
قدر أن المعلول الممكن له علة ممكنة  
فهي أيضا معدومة من تلقاء  
نفسها كما هو معدوم من تلقاء نفسه  
فليس فيما قدره شيء موجود فن  
أين يحصل لها الوجود

(فصل) وقد أورد الابهرى  
ومن اتبعه على هذه الحجة المذكورة  
لقطع التسلسل في العلل اعتراضا  
زعم أنه يبين ضعفها فقال في كلامه  
على ملخص الرارى وغيره فقول  
القائل مجموع تلك العمل الممكنة  
يحتاج الى كل واحد منها الخ  
قلنا لا يجوز أن يكون المؤثر في  
ذلك المجموع واحدا منها أما قوله  
بأن ذلك لا يكون علة لنفسه ولما  
قبله فلا يكون علة للمجموع قلنا  
لا نسلم وانما لزم ان لو كان علة  
المجموع علة لكل واحد من أجزائه  
قلنا نعم انه كذلك وهذا الان الشيء



فان كان من قتل أكثر يكون أشجع فكثير من الصحابة أشجع من علي فالبراء بن مالك أخو أنس قتل مائة رجل مبارزة غير من شور في دمه وأما خالد بن الوليد فلا يحصى عدده من قتله الا الله وقد انكسر في يده في غزوة موقعة تسعة أسياف ولا ريب أنه قتل أضعاف ما قتله على وكان لابي بكر مع الشجاعة الطبيعية شجاعة دينية وقوة يقينية في الله عز وجل وثقة بأن الله ينصره والمؤمنين وهذه الشجاعة لا تحصل الا لمن كان قوى القلب لكن هذه تزيد بزيادة الايمان واليقين وتنقص بنقص ذلك فتي تيقن أنه يغلب عدوه كان اقدامه عليه بخلاف اقدام من لم يكن كذلك وهذا كان من أعظم أسباب شجاعة المسلمين واقدامهم على عدوهم فانهم كانوا أيقنوا بخبر الله ورسوله أنهم منصورون والله يفتح لهم السبل ومن شجاعة الصديق ما في الصحيحين عن عروة بن الزبير قال سألت عبد الله بن عمرو عن أشد ما صنع المشركون برسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت عقبه بن أبي معيط جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فوضع رداءه من عنقه فخنقه خنقا شديدا فجاء أبو بكر فدفعه عنه وقال أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الشجاعة انما فضيلتها في الدين لاجل الجهاد في سبيل الله والا فالشجاعة اذا لم يستعن بها صاحبها على الجهاد في سبيل الله كانت إما وبالا عليه ان اسعان بها صاحبها على طاعة الشيطان واما غير نافعة له ان اسعها فإيما لا يقربه الى الله تعالى فشجاعة على الزبير وخالد وأبي دجالة والبراء بن مالك وأبي طلحة وغيرهم من شجعان الصحابة انما صارت من فضائلهم لاستعانتهم بها على الجهاد في سبيل الله فانهم بذلك استحقوا ما جاد الله به المجاهدين واذا كان كذلك فاعلم أن الجهاد منه ما يكون بالقتال ومنه ما يكون بالحجة والبيان والدعوة قال تعالى ولو شئنا لبعثنا في كل قرية تذكيرا فلاتطع الكافرين وجاهدوهم به جهادا كبيرا فأمره الله سبحانه وتعالى أن يجاهد الكفار بالفرآن جهادا كبيرا وهذه السورة مكية نزلت بمكة قبل أن يهاجر النبي صلى الله عليه وسلم وقبل أن يؤمر بالقتال ولم يؤذن له وانما كان هذا الجهاد بالعلم والقلب والبيان والدعوة لا بالقتال وأما القتال فيحتاج الى التدبير والرأى ويحتاج الى شجاعة القلب والى القتال باليد وهو الى الرأى والشجاعة في القلب في الرأس المطاع أخرج منه الى قوة البدن وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما مقدما في أنواع الجهاد غير قتال البدن قال أبو محمد بن خزم وجدناهم يحتجون بأن عليا كان أكثر الصحابة جهادا وطعنا في الكفار وضربا والجهاد أفضل الاعمال قال وهذا خطأ لأن الجهاد ينقسم أقساما ثلاثة أحدها الدعاء الى الله تعالى باللسان والثاني الجهاد عند الحرب بالرأى والتدبير والثالث الجهاد باليد في الطعن والضرب فوجدنا الجهاد باللسان لا يلحق فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر ولا عمر أما أبو بكر فان أكاثر الصحابة أسلما على يديه فهذا أفضل عمل وليس لعل من هذا كثير حظ وأما عمر فانه من يوم أسلم عز الاسلام وعبد الله علانية وهذا أعظم الجهاد وقد انفرد هذان الرجلان بهذين الجهادين اللذين لا نظير لهما ولا حظ لعل في هذا وبقي القسم الثاني وهو الرأى والتدبير فوجدنا ما خالصا لابي بكر ثم عمر بقي القسم الثالث وهو الطعن والضرب والمبارزة فوجدناه أقل مراتب الجهاد يبرهان ضروري وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شئ عند كل مسلم في أنه المخصوص بكل فضيلة فوجدنا جهاده صلى الله عليه وسلم انما كان في أكثر أعماله وأحواله بالقسمين الأولين من الدعاء الى الله عز وجل والتدبير والارادة

لم يقل ان القدر المشترك في الذات والقائم بالنفس ومسمى التحيز ويقول مع ذلك ان هذا المسمى وقع على أمور مختلفة الحقائق كالموصوف والقائم بالنفس وتعود ذلك وبالجملة ان ثبت تماثل الاجسام في كل ما يجب ويجوز ويتبع أغناء عن هذا الكلام وان لم يثبت لم ينفعه هذا الكلام فهذا الكلام لا يحتاج اليه على التقديرين فالمنازع يقول مسمى الجسم كسمى الموصوف والقائم بنفسه والذات والماهية والموجود ينقسم الى واجب بنفسه وواجب بغيره واذا كان أحد النوعين واجبا بنفسه لم يجب أن يكون كل موصوف قائما بنفسه ولا كل موجود وكذلك لا يكون كل جسم قتين أن ما ذكره مغلطة لانه قال اما أن يقال انه جسم كالأجسام واما أن يقال جسم لا كالأجسام فان قيل بالثاني كان المنزاع في اللفظ لا في المعنى فدل ذلك على أن قوله في المعنى موافق لقول من يقول لجسم لا كالأجسام ثم جعل القسم الاول هو القول بتماثل الاجسام فكان حقيقة قوله أنه اما أن يقال انه مماثل للأجسام في حقيقة بحيث يصف بما تنصف به من الوجوب والجوار والامتناع واما أن لا يقال بذلك فن لم يقل بذلك لم ينزعه في المعنى ومن قال بالاول فقوله باطل ومعلوم أن

كل واحد من اختاره للشورى وأظهر أنه يكره أن يتقلد أمر المسلمين ميتا كما تقلده حياته ثم تقلده  
 بأن جعل الامامة في ستة فالجواب أن عمر لم يطعن فيهم طعن من يجعل غيرهم أحق بالامامة  
 منهم بل لم يكن عنده أحق بالامامة منهم كما نص على ذلك لكن بين عذره المانع له من تعيين  
 واحد منهم وكره أن يتقلد ولا ينفذ معين ولم يكره أن يتقلد تعيين الستة لأنه قد علم أنه لا أحد أحق  
 بالامر منهم فالذي علمه وعلم أن الله يثيبه عليه ولا تبعه عليه فيه أن تقلده هو اختيار الستة  
 والذي خاف أن يكون عليه فيه تبعه وهو تعيين واحد منهم تركه وهذا من كمال عقله ودينه رضي  
 الله عنه وليس كراهته لتقلده ميتا كما تقلده حياته الطاعة في تقلده حياته إنما تقلد الامر حيا  
 باختياره وبأن تقلده كان خيرا له وللامة وإن كان خائفا من تبعه الحساب فقد قال تعالى  
 والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة أنهم إلى ربهم راجعون قالت عائشة يا رسول الله أهو الرجل  
 يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف أن يعاقب قال لا يا بنت الصديق ولكنه الرجل يصوم ويصلي  
 ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه خوفا من التقصير في الطاعة من كمال الطاعة والفرق بين تقلده  
 حيا وميتا أنه في حياته كان رقيبا على نوابه متعقبا لأفعالهم بأمرهم بالجميع كل عام ليحكم بينهم  
 وبين الرعية فكان ما يفعلونه مما يكرهه يمكنه منعهم منه وتلافيه بخلاف ما بعد الموت فإنه  
 لا يمكنه لا منعهم مما يكرهه ولا تلافيه ذلك فلهذا كره تقلد الامر ميتا وأما تعيين الستة فهو عنده  
 واضح بين لعلم أنهم أحق الناس بهذا الامر وأما قوله ثم نافض فجعلها في أربعة ثم في ثلاثة ثم  
 في واحد فجعل إلى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف والقصور فالجواب  
 أولا أنه ينبغي لمن احتج بالمعقول أن يثبت أولا وإذا قال القائل هذا غير معلوم الصحة لم يكن عليه  
 حجة والنقل الثابت في صحيح البخاري وغيره ليس فيه شيء من هذا بل هو يدل على نقض هذا  
 وأن الستة هم الذين جعلوا الامر في ثلاثة ثم الثلاثة جعلوا الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف  
 واحد منهم ليس لعرفي ذلك أمر وفي الحديث الثابت عن عمرو بن ميمون أن عمر بن الخطاب لما  
 طعن قال إن الناس يقولون استخلفوا من الأمر إلى هؤلاء الستة الذين توفي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو عندهم راض على عثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك  
 ويشهدهم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء قال أصاب الخليفة سعد أو الأفليسة من به من  
 ولي فاني أعزله من عجز ولا خيانه ثم قال أوصى الخليفة من بعده بتقوى الله تعالى وأوصيه  
 بالمهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم  
 حرماتهم وأوصيه بالانصار الذين تبوءوا الدار والاعمان من قبلهم أن يقبل من محسنهم ويتجاوز  
 عن مسيئتهم وأوصيه بأهل الأمصار خيرا فإنهم ردة الاسلام وعيظ العدو وجباة الاموال لا يؤخذ  
 منهم الا فضلهم عن رضائهم وأوصيه بالاعراب خيرا فإنهم أصل العرب ومادة الاسلام أن يأخذ  
 منهم من حواشي أموالهم فترد على فقرائهم وأوصيه بذمة الله ورسوله أن يوفي لهم بعهدهم  
 ويقاتل من وراءهم ولا يكلفوا الا طاعتهم فقد أوصى الخليفة من بعده بجميع أجناس الرعية  
 السابقين الأولين من المهاجرين والانصار وأوصاه سكان الأمصار من المسلمين وأوصاه بأهل  
 البوادي وبأهل الذمة قال عمرو بن ميمون فلما قبض انطلقنا غشي فلم يجد الله بن عمر وقال  
 يستأذن عمر بن الخطاب قالت أدخلوه فادخل فوضع هناك مع صاحبيه فلما فرغ من دفنه اجتمع  
 هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم قال الزبير قد جعلت  
 أمرى إلى علي وقال طلحة قد جعلت أمرى إلى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى إلى عبد الرحمن  
 ابن عوف وقال عبد الرحمن أيكم يريد من هذا الامر فنجعله اليه والله عليه والاسلام لينظرن

العلة الفاعلية فلم قلتم أنه يلزم أن  
 يكون بعض الأجزاء كافيا في المجموع  
 وإذا كان المجموع ممكنا في نفسه  
 فهو مفتقر إلى غيره فما يفتقر إليه  
 المجموع إما أن يكون هو المجموع  
 أو داخل فيه أو خارجا عنه والاول  
 محال والالكان الشيء علة لنفسه  
 والثاني محال والالكان بعض الأجزاء  
 كافيا في المجموع لان المجموع اذا  
 كان ممكنا وانما يفتقر إلى البعض  
 لزم أن يكون البعض هو المقتضى  
 للمجموع فيلزم أن يكون مقتضيا  
 لنفسه ولعلته وإن كان ما يفتقر  
 اليه المجموع خارجا عن المجموع فهو  
 المطلوب وهذا التصريح يوجب أن  
 يكون البعض علة فاعلة للمجموع  
 والعلة الفاعلة كافية للمجموع  
 وقوله ان أردتم بحجة ما يفتقر اليه  
 المجموع جملة الامور التي يصدق  
 على كل واحد منها أنه مفتقر اليه  
 فلم قلتم بأنه لا يجوز أن يكون هو  
 نفس المجموع فيقال له لان المجموع  
 ان لم يكن زائدا على تلك الامور  
 التي كل منها معلول فليس هنا  
 مجموع غير المعلولات والمعلولات  
 التي لا يوجد شيء منها بنفسه بل  
 لا بد له من موجود موجود اذا لم  
 يكن فيها موجود موجودا متنع أن  
 يكون مجموعها حاصلا بمجموعها  
 وان كان المجموع معلولا لهما فهو  
 أولى بالافتقار وهذا أمر معلوم  
 بالضرورة وما قدح فيه كان قدما  
 في الضرورية فليس لا يسامع



(الوجه الثالث) الجواب عن معارضته وهو قوله ان جملة الامور التي يتوقف عليها الواجب والممكن ليس داخل في المجموع لتوقفه على جزء منه ولا خارج عنه فهو نفس المجموع ومخلص هذا الكلام ان مجموع الموجودات ليس متوقفا على بعض الاجزاء لتوقفه على الجميع ولا متوقفا على ما يخرج عن المجموع فالجموع متوقف على المجموع فيقال له هذا يناقض ما ذكرتم أولا من ان المؤثر في مجموع الموجودات واحد منها وزعمت ان هذا معارضة لقولهم مجموع الممكنات لا يجوز ان يكون المؤثر فيها واحدا واذا كان هذا يناقض ذلك فاما ان تقول المؤثر في المجموع جزؤه او المؤثر فيه هو المجموع فان قلت انه جزؤه بطل هذا الاعتراض وسلم هذا الدليل الدال على امتناع معلولات ممكنة ليس لها علة واجبة وبذلك يحصل المقصود من اثبات واجب الوجود وان قلت ان المؤثر هو المجموع بطل اعتراضك على ذلك الدليل وسلم ذلك الدليل عن المعارضة فحصل به المقصود (الوجه الرابع) ان يقال قولك جملة الامور او مجموع الامور الذي يقتضي اليه الواجب والممكن ليس داخل في المجموع يتضمن ان مجموع الموجودات يقتضي امر من الامور وانت لم تذكر على ذلك دليلا فلم قلت ان مجموع الموجودات يقتضي امر او ليس كذلك انما

افضل من نفسه فاسكت الشيخان فقال عبد الرحمن ان تجعلونه الى الله على ان لا ألوعن افضلكما قالانعم فاخذ بيد أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الاسلام ما قد علمت والله عليك ان امرتك لتعدلين ولتن امرت عليك لتسمعين ولتطيعين ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدي يا عثمان فبايعه وبايع له على ووليح أهل الدار فبايعوه وفي الصحيحين من حديث المسور بن مخرمة قال ان الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا وقال لهم عبد الرحمن لست بالذي أنا فسيكم في هذا الامر ولكن ان شئتم اخترت لكم منكم ففعلوا ذلك لعبد الرحمن بن عوف فلما ولوا عبد الرحمن امرهم مال الناس على عبد الرحمن حتى ما أرى أحدا من الناس يتبع أولئك الرهط الذين ولاهم عمر ولا يطأ عقبه قال ومال الناس الى عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي حتى اذا كانت الليلة التي أصبحنا منها قال المسور طرقتني عبد الرحمن بعد هجوع من الليل فضرب الباب حتى استيقظت فقال أراك نائما والله ما اكتحل هذه الثلاث بكبير نوم انطلق فادع لي الزبير وسعد فادعوني فما فشاورهما ثم دعاني فقال ادع لي عليا فدعوته ففناجا حتى انه رال الليل ثم قام علي من عنده وهو على طمع وقد كان عبد الرحمن يحشي من علي شيئا ثم قال ادع لي عثمان ففناجا حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح فلما صلى الناس الصبح اجتمع أولئك الرهط عند المنبر أرسل الى من كان حاضرا من المهاجرين والانصار وأرسل الى أمراء الاجناد وكانوا وافقوا تلك الحجة مع عمر فلما اجتمعوا شهد عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي اني قد نظرت في امر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعل علي نفسك سبيلا فقال أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفين من بعده فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس والمهاجرون والانصار وأمراء الاجناد والمسلمون رضي وأما قوله ثم قال ان اجتمع علي وعثمان فالقول ما قالاه وان صاروا ثلاثة فالقول قول الذي صار فهم عبد الرحمن لعلمه أن عليا وعثمان لا يجتمعان على أمر وان عبد الرحمن لا يعدل بالامر عن أخيه عثمان وابن عمه فيقال له من الذي قال ان عمر قال ذلك وان كان قد قال ذلك فلا يجوز ان يظن به أنه كان غرضه ولاية عثمان محاباة له ومنع علي معاداة له فانه لو كان قصده هذا الولي عثمان ابتداء ولم ينطع فها عثران كبر والذين عاشوا بعده قدموا عثمان بدون تعين عمر له فلو كان عمر عنه لكانوا أعظم متابعة له وطاعة سواء كانوا كما يقوله المؤمنون أهل دين وخير وعدل أو كانوا كما يؤوله المنافقون الطاعنون فهم ان مقصودهم الظلم والشر لا سيما وعمر كان في حال الحباة لا يخاف أحدا او الرافضة تسمية فرعون هذه الامة فاذا كان في حياته لم يخف من تقديم أبي بكر والامر في أوله والنفوس لم تتوطن على طاعة أحدهم بين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا صار لعمر أمر فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كلهم مطيعوه وفدع عمر نوا على طاعته فعلم أنه لو كان له غرض في تقديم عثمان لقدمه ولم يحتج الى هذه الدورية البعيدة ثم أي غرض يكون لعمر رضي الله عنه في عثمان دون علي وليس بينه وبين عثمان من أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين علي لا من جهة القبيلة ولا من غير جهة القبيلة وعمر قد أخرج من الامراء ابنه ولم يدخل في الامراء ابن عمه سعيد بن زيد وهو أحد العشرة المشهود لا عيانهم بالجنة في حديث واحد وهم من قبيلة بني عدى ولا كان يولي من بني عدى أحدا بل ولي رجلا منهم ثم عزله وكان باتفاق الناس لا تأخذه في الله لومة لائم فاي داع يدعو له محاباة يريدون عمر وبلا غرض يحصل من الدنيا فمن أقصى عشيرته وأمر بان الدين الذي عليه لا يوفي الا من مال أقاربه ثم من مال بني عدى ثم من مال مريش ولا يؤخذ من بيت المال شيء ولا من سائر الناس فاي حاجة له الى عثمان أو علي أو غيرهما حتى يقدمه وهو لا يحتاج اليه لافي أهله الذين يخلفهم ولا في دينه

الذي عليه والانسان انما يحاي من يتولى بعده لم حاجته اليه في نحو ذلك فن لا يكون له حاجة  
لا الى هذا ولا الى هذا فأي داع يدعو الى ذلك لا سيما عند الموت وهو وقت يسلم فيه الكافر  
ويتوب فيه الفاجر فلو علم أن له على حقادون غيره أو أنه أحق بالامر من غيره لكان الواجب  
أن يقدمه حينئذ ما توبه الى الله وأما تخفيف الذنب فإنه اذا لم يكن له مانع دينوي لم يبق الا الدين  
فلو كان الدين يقضي ذلك لفعله والا فليس في العادة أن الرجل يفعل ما يعلم أنه يعاقب عليه  
ولا ينتفع به لا في دين ولا دنيا بل لا يفعل ما لا غرض له فيه أصلاً ويترك ما يحتاج اليه في دينه  
عند الموت مع صحة العقل وحضوره وطول الوقت ولو قدروا العباد بالله أنه كان عدواً لبعض النبي  
صلى الله عليه وسلم غاية البغضة فلا ريب أنه بال بسبب النبي صلى الله عليه وسلم ما ناله من  
السعادة ولم يكن عمر من يخفى عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق مصدوق فإنه كان  
من أذكي الناس ودلائل النبوة من أظهر الامور فهو يعلم أنه ان استمر على معاداته يعذب في  
الآخرة وليس له وقت الموت غرض في ولاية عثمان ونحوه فكيف يصرف الامر عن مستحقه  
لغير غرض وان قيل انه كان يخاف أن يقال انه رجع وناب كما خاف أبو طالب من الاسلام  
وقت الموت فيقال قد كما يمكنه ولاية على بلا اظهار توبه فإنه لو ولي عليها وغيره لسمع الناس  
وأطاعوا ولم ينتطح في ذلك عنزان والانسان قد يكون عليه مظالم فيؤذيها على وجه لا يعرف أنه  
كان ظالماً فيوصي وقت الموت لفلان بكذا او لفلان بكذا ويجعلها وصية ويكون امام معتقداً واما  
خائفاً أن يكون حقاً واجبا عليه وليس لعمر من يخاف عليه بعد موته فان آثاره صرف الامر عنهم  
وهو يعلم أن علياً عدل وأتقى من أن يظلمهم ولو قدر أن علياً كان ينتقم من الذين لم يبايعوه أولاً  
فبنوعدي كانوا أبعده الناس عن ذلك فإنه لم يكن لهم شوك ولا كانوا كثيرين وهم كلهم محبون  
لعلي معظمون له ليس فيهم من يبغض علياً أو يبغضه على ولا قتل على منهم أحداً لا في جاهلية  
ولا اسلام وكذلك بنو تميم كلهم كانوا يحبون علياً وعلى يحبهم ولم يقتل على منهم أحداً في  
جاهلية ولا اسلام ويقال ثانياً عمر ما زال اذار وجمع رجع وما زال يعترف غير مرة أنه يبسين له  
الحق فيرجع اليه فان هذا توبه ويقول رجل بل أخطأ وأمرأه أصابت ويحدد التوبة لما يعلم أنه  
يتاب منه فهذا كان يفعله في حال الحياة وهو ذو سلطان على الارض فكيف لا يفعله وقت  
الموت وقد كان يمكنه أن يحتال لعلي بحيلة يتولى بها ولا يظهر ما به يذم كما يزعمون أنه احتال  
لعثمان ولو علم أن الحق كان لعلي دون غيره لكان له طرق كثيرة في تعيينه تخفى على أكثر الناس  
وذلك قول القائل انه علم أن علياً وعثمان لا يجتمعان على أمر كذب على عمر رضي الله عنه ولم  
يكن بين عثمان وعلي نزاع في حياة عمر أصلاً بل كان أحدهما أقرب الى صاحبه من سائر الاربعة  
الهما كلاهما من بني عبد مناف وما زال بنو عبد مناف يداووا واحدة حتى ان أباسفيان بن حرب أتى  
علياً عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وطلب منه أن يتولى الامر لكونه على كان ابن عم أبي  
سفيان وأبوسفيان كان فيه بقايا من جاهلية العرب يكره أن يتولى على الناس رجل من غير قبيلته  
وأحب أن تكون الولاية في بني عبد مناف وكذلك خالد بن سعيد كان غائباً فلما قدم تكلم مع  
عثمان وعلي وقال أَرْضَيْتُمْ أَنْ يَخْرُجَ الْأَمْرُ عَنِ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ وَكُلٌّ مِنْ بَعْرِ الْأُمُورِ الْعَادِيَةِ  
وَيَعْرِفُ مَا تَقْدِمُ مِنْ سِيرَةِ الْقَوْمِ يَعْلَمُ أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي أُمَيَّةٍ كَانُوا فِي غَايَةِ الْإِتْفَاقِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ حَتَّى إِنَّ أَبَاسْفِيَانَ لَمَّا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ بِكَشْفِ الْحَبَرِ وَرَأَى  
الْعَبَّاسَ أَخَذَهُ وَأَرْكَبَهُ خَلْفَهُ وَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ أَنْ يُشْرِفَهُ بِشَيْءٍ لَمَّا  
قَالَ لَهُ إِنَّ أَبَاسْفِيَانَ رَجُلٌ يَحِبُّ الشَّرْفَ وَكُلُّ هَذَا مِنْ مَحَبَّةِ الْعَبَّاسِ لَا بِي سَفِيَانَ وَبَنِي أُمَيَّةٍ لَأَنَّهُمْ  
كُلُّهُمْ بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ وَحَتَّى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنَارَعَةٌ فِي حَدِّ خُرُوجِ عُمَانَ

ادعوا أن مجموع الممكنات يفتقر الى  
أمر وهذا معلوم بأدلة متعددة بل  
بالضرورة وما ذكرته ليس بمعلوم (الوجه  
الخامس) أن يقال مجموع الموجود  
المتضمن للواجب لا يقبل العدم  
وما لا يقبل العدم فليس يمكن وما  
ليس يمكن فهو واجب فالمجموع  
حينئذ واجب وما كان واجبا لم  
يفتقر الى أمر من الأمور وقولك ان  
المجموع مفتقر الى المجموع هو معنى  
قول القائل انه واجب بنفسه فان  
الواجب بنفسه لا يستغنى عن  
نفسه بل لابد له من نفسه واذا  
كنت قد أقررت أنه واجب بنفسه  
بطل قولك انه يفقر الى أمر وهذا  
بخلاف مجموع العطل المكنة فإنه  
لا يمكن أن يكون واجبا بنفسه لأنه  
ليس فيها ما هو موجود بنفسه واذا  
لم يكن في المجموع ما هو موجود  
بنفسه كان امتناع المجموع أن  
يكون واجبا بنفسه أولى وأحرى  
وهذا السؤال الذي أورده هذا من  
جنس السؤال الذي أورده الامدى  
بل هو هو ولعل أحدهما أخذه من  
الآخر وهو أن تكون الجملة مترتبة  
بالأحاد وكل منها مترجح بالآخر الى  
غير نهاية وأجاب عنه الامدى في  
أحد كتابيه وقال في الآخر انه  
لا يعرف عنه جواباً وذكروا عن قوم  
أنهم قالوا المجموع واجب بنفسه  
بهذا الاعتبار واستفقط هذا  
الاعتراض ومقصود الجميع أن  
مجموع المعالولات التي لا تنتهي  
لا تفتقر الى شيء غير آحادها المتعاقبة



والاشعرية قال انهم يتوا ذلك على  
اصلهم ان الجسم هو الجوهر المؤلف  
أو الجواهر المؤلفات وان الجواهر  
متجانسة وأن التأليف من حيث  
هو تأليف غير مختلف فالاجسام  
الحاصلة منها غير مختلفة ومعلوم  
أن هذين الاصلين اللذين يتوا عليهما  
تمائل الاجسام قد أبطلهما هو  
وغيره وهي مما يخالفهم فيها جمهور  
العقلاء فأكثر العقلاء لا يقولون  
ان الاجسام مركبة من الجواهر  
المتفرقة لاجهور أهل الملل ولا  
جمهور الفلاسفة بل جمهور أهل  
الكلام من الهنائية والتجارية  
والضرارية والكلابية والكرامية  
لا يقولون بذلك فكيف بمن عدا  
أهل الكلام من سائر أنواع أهل  
العلم فانهم من أعظم الناس  
انكار ذلك وكذلك القول بتماثل  
الجواهر قول لا دليل عليه اذ  
المتنازعون في الجواهر المتفرقة  
منهم من يقول باختلافها ومنهم  
من يقول بتماثلها وايضا يقول  
القائل اما أن يكون مختصا بذلك  
المقدار لذاته أم لا امر خارج يقال له  
أتريد بذاته مجردا جسدية المشتركة  
أم ذاته الذي يختص بها ويمتاز بها  
عن غيره أما الاول فلا يقوله عاقل  
فان عاقلا لا يعمل الحكم المختص  
بالامر المشترك فلا يقول عاقل ان  
ما اختص به أحد الشئيين عن  
الأخر كان القدر المشترك بينهما  
فان القدر المشترك بين الشئيين

دون النبي صلى الله عليه وسلم أبو دجاجة بنفسه يقع النبل في ظهره وهو مخن عليه حتى كثر فيه  
النبل ورمى سعد بن أبي وقاص دون النبي صلى الله عليه وسلم قال سعد فلقد رأيته يناولني النبل  
ويقول ارم فدله أبي وأمي حتى انه لناولني السهم ماله نصل فيقول ارم وقال النبي صلى الله  
عليه وسلم حين غشيه القوم من يشري لنا نفسه فقام زياد بن السكن في نفر نجسة من الانصار  
وبعض الناس يقول انما هو عمارة بن زيد بن السكن فقاتلوا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجلا ثم رجلا يقتلون دونه حتى كان آخرهم زياد أو عمارة فقاتل حتى أثبتته الجراحة ثم فاءت  
فئة من المسلمين فأجهضوهم عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أدنوه مني فأدنوه منه فوسده  
قدمه فأت وخذه على قدم النبي صلى الله عليه وسلم قال وحدثني عاصم بن عمر بن قتادة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى عن قوسه حتى اندقت سيدها فأخذها قتادة بن النعمان  
فكانت عنده وأصيبت يومئذ عين قتادة بن النعمان حتى وقعت على وجهه وحدثني عاصم بن  
عمر بن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردها بيده وكانت أحسن عينيه وأحدهما ولم يكن  
على ولا أبو بكر ولا عمر من الذين كانوا يدفعون عن النبي صلى الله عليه وسلم بل كانوا مشغولين  
بقتال آخرين وجرح النبي صلى الله عليه وسلم في جبينه ولم يجرح على فقوله ان عليا قال  
أصابني يوم أحد ست عشرة ضربة سقطت في أربع منهن الى الارض كذب على علي وليس  
هذا الحديث في شيء من الكتب المعروفة عند أهل العلم فابن اسناد هذا ومن الذي صححه من  
أهل العلم وفي أي كتاب من الكتب التي يعتمد على نقلها ذكر هذا بل الذي جرح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وكثير من الصحابة قال ابن ابي عمير فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى قم الشعب خرج علي بن أبي طالب حتى ملا ترسه من المهراس فجاءه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليشرب منه فوجد له ربحا فعاغه فلم يشرب منه وغسل عن وجهه الدم وصب على رأسه  
وهو يقول اشتد غضب الله على من أذى وجه نبيه وقوله ان عثمان جاء بعد ثلاثة أيام كذب  
آخر وقوله ان جبريل قال وهو يعرج لاسيف الا ذو الفقار رولا فقي الا على  
كذب باتفاق الناس فان ذا الفقار لم يكن لعلي ولكن كان سيفا لابي جهل غنمه المسلمون يوم بدر  
فروى الامام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس قال تنفل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سيفه ذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد قال رأيت في سني ذي الفقار  
فلا فأولته فلا يكون فيكم ورأيت أني مردف كبشا فأولته كبش الكتيبة ورأيت أني  
في درع حصينة فأولتها المدينة ورأيت بقرات ذبح فبقر والله خير فكان الذي قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهذا الكذب المذكور في ذي الفقار من جنس كذب بعض الجهال أنه كان  
له سيف بمنزلة اذا ضرب به كذا وكذا راعا فان هذا مما يعلم العلماء أنه لم يكن قط لاسيف على  
ولا غيره ولو كان سيفه بمنزلة يوم قاتل معاوية وقال بعض الجهال انه مديده حتى عبر الجيش  
على يده بخيبر والله قال للبعلة قطع الله نسلك فانقطع نسلها فهذا من الكذب البين فانه يوم  
خيبر لم يكن معهم بعلة ولا كان للمسلمين بعلة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا بعلة التي  
أهداها له المقوقس وذلك بعد غزوة خيبر بعد أن أرسل الى الامم وأرسل الى هرقل ملك الشام  
والي المقوقس ملك مصر والى كسرى ملك الفرس وأرسل الى ملوك العرب مثل صاحب البمامة  
وغیره وأيضاً فالجيش لم يعبر أحد منهم على يد علي ولا غيره والبعلة لم تزل عقيما قبل ذلك ولم تكن  
قبل ذلك تلد فعقت ولوقدر أنه دعا على بعلة معينة لم تعم الدعوة جنس البغال ومثل هذا

والجنود معهم ولو أرادت الانتصار كلهم قتل واحد منهم ليجزوا عن ذلك وقد أعاد الله الانتصار من ذلك فكيف بأمر طائفة قليلة من الانتصار بقتل هؤلاء الستة جميعا ولو قال هذا عمر فكيف كان يسكت هؤلاء الستة وعكثون الانتصار منهم ويحتمعون في موضع ليس فيه من ينصرهم ولو فرضنا أن الستة لم يسلوا واحد منهم لم يجب قتل أحد منهم بذلك بل يولي غيرهم وهذا عبد الله بن عمر كان دائما تعرض عليه الولايات فلا يتولى وما قتله أحد وقد عين للخلافة يوم الحكمين فتغيب عنه وما آذاه أحد قط وما مع قط أن أحد امتنع من الولاية فقتل على ذلك فهذا من اختلاف مفسر لا يدري ما يكسب لا شرعا ولا عادة ثم نقول جوابا مرييا لا يخلو ما ان يكون عمر أمرهم هذا أول يمكن أمر به فان كان الأول بطل انكاره وان كان الثاني فليس كون الرجل من أهل الجنة أو كونه وليا لله مما يمنع قتله اذا اقتضى الشرع ذلك فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم الغامدية وقال لقد تابت نوبة لوتياها صاحب مكسر لعصره وهل وجدن أفصل من أن جادت بنفسها لله فهذه يشهد لها الرسول بذلك ثم لما كان الحد قد ثبت عليها أمر برجمها ولو وجب على الرجل فصاص وكان من أولياء الله وتاب من دل العمد نوبة نصره والوجوب أن يمكن أولياء المقتول منه فان شاؤوا فتلوه ويكون قتله كفارة له والتعزير بالقتل اذا لم تحصل المصلحة بدونه مسألة اجتهادية كقتل الجاسوس المسلم للعلماء فيه ورلان معروفان وهما قولان في مذهب أحد أئمتنا يجوز قتله وهو مذهب مالك واختيار ابن عقيل والثاني لا يجوز قتله وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي واختيار القاضي أبي يعلى وغيره وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يفرق جماعتكم فاقبلوه وقال في شارب الخمر ان شربها في الرابعة فاقبلوه وقد تنازع العلماء في هذا الحكم هل هو منسوخ أم لا فافترقوا أن عمر أمر بقتل واحد من المهاجرين الأولين لكان ذلك منه على سبيل الاجتهاد السائغ له ولم يكن ذلك مانعا من كون ذلك الرجل في الجنة ولم يقدح لافي عدل هذا ولا في دخول هذا الجنة فكيف اذا لم يقع شيء من ذلك ثم من العجب أن الرافضة يزعمون أن الذين أمر عمر بقتلهم يتقديرون صحة هذا النقل يستحقون القتل الاعلى فان كان عمر أمر بقتلهم فلماذا ينكرون عليه ذلك ثم يقولون انه كان يحاييهم في الولاية ويأمر بقتلهم فهذا جاع بين الضدين وان قلتم كان مقصوده قتل على قيل لو بايعوا الاعلى لم يكن ذلك يضر الولاية فاعما يقتل من يخاف وقد تخلف سعد بن عباد عن بيعة أبي بكر ولم يضر به ولم يحبسوه فضلا عن القتل وكذلك من يقول ان عليا وبني هاشم تخلفوا عن بيعة أبي بكر ستة أشهر يقولون انهم لم يضربوا أحدا منهم ولا كرهوه على البيعة فاذا لم يكره أحد على مبايعة أبي بكر التي هي عندهم متعينة فكيف يأمر بقتل الناس على مبايعة عثمان وهي عندهم غير متعينة وأبو بكر وعمر مدة خلافتهما أمارا لا مكرهين غاية الاكرام لعلي وسائر بني هاشم قدمونهم على سائر الناس ويقول أبو بكر أيها الناس اربوا محمد في أهل بيته وأبو بكر يذهب وحده الى بيت علي وعنده بنو هاشم فيذكروهم فضلهم ويذكرون له فضله ويعترفون له باستحقاقه للخلافة ويعتذرون من التأخير ويبايعونه وهو عندهم وحده والا نار المتواترة بما كان بين القوم من المحبة والائلاف توجب كذب من يقل ما يخالف ذلك ولو أراد أبو بكر وعمر في رلايتهم ايداء على بطريق من الطرفين لكانا أقدر على ذلك من صرف الامر عنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا المفترقون يزعمون أنهم ظلموه في حال كان فيها أقدر على دفع الظلم عن نفسه ومنعهم من ظلمه وكانا أبجر عن ظلمه لو أراد ذلك فها لا ظلماء بعد قوتهم ما ومطوعة الناس لهما ان كانا مريدين لظلمه ومن العاداة المعروفة

بين النقيضين وتسلسل هذه العلولات من غير أن تنتهي الى موجود بنفسه أعظم في الامتناع لكن من توهم انهم موجودات متسلسلة التبع عليه الامر وتقدير كونها موجودات متسلسلة تمتنع في نفسه بل هو جمع بين النقيضين لان التقدير أنه ليس فيها ما يوجد بنفسه ولا يوجد الا بوجود موجود وادا لم يكن فيها موجود بنفسه ولا موجود موجود امتنع أن يكون فيها الامعدوم وتقدير وجودها جمع بين النقيضين وبيان ذلك أن كلامها هو مفسر الى موجود يوجد فلا يوجد بنفسه وعلته لم توجد بنفسها فليس فيها موجود بنفسه وائس هنا علة موجودة بنفسها فاذا قدر في كل منها أنه موجود بغيره فذلك الغير هو غير له أيضا لا وجود له من نفسه فليس هنالك موجود يوجدها الا ما يقدر منها وكل منها اذا لم يكن له من نفسه وجود فانه لا يكون موجودا لغيره بطريق الاولى والاخرى فلاله من نفسه وجود ولا ايجاد وغيره من جنسه ليس له من نفسه وجود ولا ايجاد فن أين يكون شيء منها وجود بلا وجود لنفسه ولا ايجاد ادا لا ايجاد فرع الوجود وهذا الاعتراض والسد جدا وبيان فساده من وجوه (أحدها) أن يقال هو اعتراض على قولهم مجموع العلل الممكنة ممكن لا فتصار المجموع الى الأحاد الممكنة ولا يجوز أن يكون المؤثر في المجموع



ان من قولي ولاية وهنالك من هو من شح لها يخاف أن ينارعه أنه لا يقر حتى يدفعه عن ذلك إما  
بجس واما بقتل سرا أو علانية كما جرت عادة الملوك فإذا كانا يعلمان أنهما ظالمان له وهو مظلوم  
يعرف أنه مظلوم وهو من يد الولاية فلا بد أن يخافا منه فكان ينبغي لو كان هذا حقا أن يسعي في  
قتله أو حبسه ولو بالحيلة وهذا لو أراداه لكان أسهل عليهما من منعه ابتداء مع وجود الص ولو  
أرادا تأميره على بعض الجيوش وأوصيا بعض أهل الجيوش أن يقتله ويسمه كان هذا ممكنا ففي  
الجملة دفع المتولي لمن يعرف أنه ينارعه ويقول أنه أحق بالامر منه أمر لا بد منه وذلك بأنواع من  
اهانة وايداع وجس وقتل وإبعاد وعلى رضى الله عنه ما را لا مكرمين له غاية الا كرام بكل طريق  
مقدمين له بل ولسائر بني هاشم على غيرهم في العطاء تقديم له في المرتبة والحرمة والمحبة  
والموالة والثناء والتعظيم كما يفعلان بنظرائه ويفضلونه بما فضل الله عز وجل به على من ليس  
مثله ولم يعرف عنهم كلمة سوء في على قطبل ولا في أحد من بني هاشم ومن المعلوم أن المعادة التي  
في القلب توجب ارادة الاذى لمن يعادى فإذا كان الانسان قادرا اجتمعت القدرة مع الارادة  
الجازمة وذلك بوجوب وجود المقدور فلو كانا امرين بعلى سواء لكان ذلك مما يوجب  
ظهوره لقدرة ما فكيف ولم يظهر منه ما الا المحبة والموالة وكذلك على رضى الله عنه قد تواتر  
عنه من محبتهم او موالاتهم ما وتعتبهم ما وتقدبهم ما على سائر الامة ما يعلم به حاله في ذلك ولم يعرف  
عنه قط كلمة سوء في حقهم ما ولا أنه كان أحق بالامر منهم ما وهذا معروف عند من عرف  
الاخبار الثابتة المتواترة عند الخاصة والعامة والمنقولة بأخبار الثقات وأما من رجع الى ما ينقله  
من هو من أجهل الناس بالمنقولات وأبعد الناس عن معرفة أمور الاسلام ومن هو معروف  
بافتراء الكذب الكثير الذي لا يروج الا على البهائم وروج كذبه على قوم لا يعرفون الاسلام اما  
قوم سكان البوادي أو رؤس الجبال أو بلد أهله من أقل الناس علما وأكثهم كذبا فهذا هو  
الذي يضل وهكذا الرافضة لا يتصور قط أن مذهبهم يروج على أهل مدينة كبيرة من مدائن  
المسلمين فيها أهل علم ردين وانما يروج على جهال سكنوا البوادي والجبال أو على محله في مدينة  
أو بلدة أو طائفة يظهر للناس خلاف ما يبطنون لظهور كذبهم حتى ان القاهرة لما كانت  
مع العبيدين وكانوا يظهر للناس خلاف ما يبطنون لظهور كذبهم حتى ان القاهرة لما كانت  
والدين من اظهار علمهم ومع هذا فكانوا خائفين من سائر مدائن المسلمين يقدم عليهم الغريب  
من البلدان البعيدة فيكتمون عنه قولهم ويدهونونه وينقونه كما يخاف الملك المطاع وهذا  
لانهم أهل فرية وكذب وقد قال تعالى ان الذين اتخذوا العجل سينا لهم غضب من ربهم ونذلة في  
الحياة الدنيا وكذلك نجزي المغترين قال أبو قسلا به هي لكل مقتر من هذه الامة الى يوم القيامة  
يخ وكذلك قوله أمر يقتل من خالف الاربعة وأمر يقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن فيقال  
هذا من الكذب المفترى ولو قدر أنه فعل ذلك لم يكن عمر قد خالف الدين بل يكون قد أمر يقتل من  
يقصد الفتنة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من جاءكم وأمركم على رجل واحد يري أن  
يفرق جاعنكم فاضربوا عنقه بالسيف كائن من كان والمعروف عن عمر رضى الله عنه أنه أمر  
بقتل من أراد أن يتفرد عن المسلمين ببيعة بلا مشاورة لاجل هذا الحديث وأما فضل الواحد  
المتخلف عن البيعة اذا لم تقم فتنة ولم يامر عمر بقتل مثل هذا ولا يجوز فضل مثل هذا وكذلك  
ما ذكره من الاشارة الى قتل عثمان ومن الاشارة الى تركة ولاية على كذب بين على عمر فان قوله  
لئن فعلت ليقتلنك الناس اخبار عما يفعله الناس ليس فيه أمر لهم بذلك وكذلك قوله لا يولونه اياها  
اخبار عما يقع له من فبه نهى لهم عن الولاية مع ان هذا اللفظ بهذا السياق ليس بشايت عن عمر بل

واحد من العلل الممكنة لان ذلك  
لا يكون علة لنفسه ولا لما قبله من  
العمل فامتنع أن يكون مؤثرا في  
المجموع فقال المعترض انما يلزم  
هذا أن لو كان علة المجموع علة  
لكل واحد من أجزائه فلم قلتم انه  
كذلك فيقال له أولا نحن لانعني  
بالمجموع مجرد الهيئة الاجتماعية  
بل نعني به كل واحد من الافراد  
والهيئة الاجتماعية وحيثئذ  
فتكون علة المجموع علة كل واحد  
من أجزائه وهذا معلوم بالضرورة  
فان المؤثر اذا كان مؤثرا في مجموع  
الاحاد مع الهيئة الاجتماعية فقد أثر  
في كل جزء من أجزائه فانه لو لم يؤثر في  
كل جزء من الاجزاء لجاز انتفاء ذلك  
الجزء واذا انتفى انتفى في المجموع  
والتقدير انه أثر في المجموع بحيث  
جعل المجموع موجودا والمجموع  
هو الافراد والهيئة الاجتماعية فلو  
قدر أنه غير موجود لزم الجمع بين  
التقيضين وهو ممتنع وهذا الممتنع  
لزم من تقدير كونه مؤثرا في المجموع  
بحيث جعل المجموع موجودا مع  
تقدير عدم بعض أجزاء المجموع  
فعل أنه يلزم من كونه أثر في  
المجموع وجود المجموع ويلزم من  
وجود المجموع أن لا ينتفى شيء من  
أجزائه فعلم أن ما استلزم ثبوت  
المجموع استلزم ثبوت كل من  
أجزائه وان لم يكن المستلزم علة  
فاعلة فكيف اذا كان المستلزم علة  
فاعله فنبين ان ثبوت العلة الفاعلة

ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا  
 إلى قوله تعالى فاعتبروا يا أولي الأبصار قال ابن اسحق بعد أن ذكر نقضهم العهد وأنهم  
 أرادوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج إليهم يستعين بهم في دية القتيلين الذين قتلها  
 عمرو بن أمية قال فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسير إليهم وبالثبوت لحر بهم واستعمل على  
 المدينة ابن أم مكتوم فيما ذكر ابن هشام ونزل تحريم الحجر قال ابن اسحق فتحصنوا منه في  
 الحصون فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الخيل والتخيل وتحرى فيها فتادوه أي محمد قد  
 كنت تنهى عن الفساد وتعيبه على من صنعه فبال قطع الخيل وتحرى بها قال وقد كان  
 رهط من بني عوف بن الحرزج قد بعثوا إلى بني النضير أن اثبتوا وتمنعوا فانال نسلكم ان  
 قوتلتم قاتلنا معكم وان خرجتم خرجنا معكم فتربصوا من ذلك نصرهم فلم يفعلوا وقذف الله في قلوبهم  
 الرعب وسألوا الرسول صلى الله عليه وسلم أن يخليهم ويكف عن دماهم على أن لهم ما حلت  
 الابل من أموالهم الا الحلقة ففعل فاحتملوا من أموالهم ما استقلت به الابل فكان الرجل منهم  
 يهدم بيته عن نجاف يابه فيضعه على ظهر بعيره فينطلق به فخرجوا إلى خيبر ومنهم من سار إلى  
 الشام قال وحدثني عبد الله بن أبي بكر بأنه حدث أنهم استقلوا بالنساء والابناء معهم  
 الدفوف والمراير والقينات يعرفن خلفهم بزهو وفخر ما روى مثله من حي من الناس وخالوا  
 الاموال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة يضعها  
 حيث يشاء فقسىها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين الاولين دون الانصار الا أن  
 سهل بن حنيف وأباد جانة ذكر افاقة وفقرافا أعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم قال وأزل الله  
 تبارك وتعالى في بني النضير سورة الحشر بأسرها يذكر فيها ما أصابهم من نقمة وما سلط الله به  
 رسوله عليهم وما عمل فيهم وفي الصبيحين عن ابن عمر أن يهود بني النضير وبني قريظة حاربوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلى بني النضير وأقر قريظة ومن عليهم حتى حارب قريظة  
 بعد ذلك فقتل رجالهم وسبي نساءهم وأولادهم وأموالهم وقسم أنفالهم بين المسلمين الا بعضهم  
 لحقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنهم وأسلموا وأجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود  
 المدينة كلهم بنى قينقاع وهم قوم عبد الله بن سلام ويهود بنى حارثة وكل يهودى كان بالمدينة  
 قال الرافضي وفي غزوة السلسلة جاء أعرابي فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 جماعة من العرب قصدوا أن يكسوا عليه بالمدينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 اللوائى فقال أبو بكر أياه فدفع إليه اللواء وضم إليه سبعمائة فلما وصل إليهم قالوا الرجوع  
 إلى صاحبك فأناني جمع كثير فرجع فقال في اليوم الثاني من اللوائى فقال عمر أنا فدفع إليه الراية  
 ففعل كالاول فقال في اليوم الثالث أين على فقال على أنا ذابا رسول الله فدفع إليه الراية ومضى  
 إلى القوم ولقيهم بعد صلاة الصبح فقتل منهم ستة أو سبعة وأهزم الباقون وأقسم الله تعالى بفعل  
 أمير المؤمنين فقال والعاديات ضبحا السورة

(فالجواب) أن يقال له أجهل الناس يقول الذين لنا سند هذا حتى ثبت أن هذا نقل  
 صحيح والعالم يقول لك ان هذه الغزاة وما ذكر فيها من جنس الكذب الذي يحكيه الطريقة الذين  
 يحكون الا كاذب الكثرة من سيرة عنترة والبطال وان كان عنترة له سيرة مختصرة والبطال  
 له سيرة يسيرة وهي ماجرى له في دولة بني أمية وغزوة الروم لكن ولدها الكذابون حتى صارت  
 مجلدات وحكايات الشطار كأجد الدنف والزبيبي المصري وصاروا يحكون حكايات يختلفونها



ويعلى عما يشركون كاستلزام  
للذات لساتر صفاتها من العلم  
والقدرة والحياة فإنه لو كان  
كل مختص يحتاج الى مختص لزم  
الدور والتسلسل الباطلان فلا بد  
من مختص بما يختص به يختص  
بذلك لنفسه وذاته لا لغيره مبين  
له وهذا هو حقيقة الواجب  
لنفسه المستلزم لجميع نعوته من غير  
افتقار الى غير نفسه مع أن ما  
ذكره في وجوب تنهاى الابعاد  
قد أبطل فيه مسالك الناس كلها  
وأشأ مسلكتا ظن أنه لم يسبقه اليه  
أحد وإذا حرر الأمر عليه وعليهم  
في تلك المسالك كان القدر فيه  
أقوى من مسالكهم فلو قدر أن  
اثنتين أثبت أحدهما موجودا قائما  
بنفسه لا يتناهى وأثبت الآخر  
موجودا لا يكون متناهى ولا غير  
متناه كان قول الثانى أفسد والاول  
أقرب الى الصواب وما من مقدمة  
يدعون بها افساد قول الاول الا وفي  
أقوالهم ما هو أفسد منها والمناطرة  
تارة تكون بين الحق والباطل وتارة  
بين القولين الباطلين لتبين بطلانهما  
أو بطلان أحدهما أو كون أحدهما  
أشد بطلانا من الآخر فان هذا  
ينتفع به كثير فى أقوال أهل  
الكلام والفلسفة وأمثالهم من  
يقول أحدهم القول الفاسد وينكر  
على منازعه ما هو أقرب منه الى  
الصواب فيبين أن قول منازعه  
أحق بالصحة ان كان قوله صحيحا

عن الرشيد وجعفر فهذه الغزاة من جنس هذه الحكايات لم يعرف فى شئ من كتب المغازى  
والسير المعروفة عند أهل العلم ذكر هذه الغزاة ولم يذكرها أئمة هذا الفن فيه كوسى بن عقبة  
وعروة بن الزبير والزهرى وابن اسحق وشيوخه والواقدي وسعيد بن يحيى الاموى والوليد  
ابن مسلم ومحمد بن عائذ وغيرهم ولا الهاذ كرى الحديث ولا نزل فيها شئ من القرآن وبالجملة  
مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما غزوات القتال معروفة مشهورة مضبوطة متواترة  
عند أهل العلم باحواله مذكورة فى كتب أهل الحديث والفقه والتفسير والمغازى والسير  
ونحو ذلك وهى مما تنوقر الدواعى على نقلها فيمتنع عادة وشرعا أن يكون للنبي صلى الله عليه وسلم  
غزاة يجرى فيها مثل هذه الامور لا ينقلها أحد من أهل العلم بذلك كما يمنع أن يكون قد فرض  
فى اليوم والسبيل أكثر من خمس صلوات أو فرض فى العام أكثر من شهر رمضان ولم ينقل ذلك  
وكما يمنع أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد غزا الفرس بالعراق وذهب الى اليمن ولم ينقل ذلك  
أحد وكما يمنع أمثال ذلك مما تنوقر الهمم والدواعى على نقله لو كان ذلك موجودا وسورة  
والعاديات فيها قولان أحدهما أنها نزلت بمكة وهذا يروى عن ابن مسعود وعكرمة وعطاء  
وغيرهم فعلى هذا يظهر كذب هذا القول والثانى أنها نزلت بالمدينة وهو مروي عن ابن عباس  
وقناة وهذا القول يناسب قول من فسر العاديات بخيل المجاهدين لكن المشهور عن علي  
المنقول عنه فى كتب التفسير أنه كان يفسر العاديات بابل الحجاج وعدوهما من مزدلفة الى منى  
وهذا يوافق القول الاول فيكون على ما قاله على يكذب هذا القول وكان ابن عباس والا كثرون  
يفسرونها بالخيل العاديات فى سبيل الله وأيضا فى هذه الغزاة أن الكفار نصحوا المسلمين وقالوا  
لأبي بكر ارجع الى صاحبك فانافى جمع كثير ومعلوم أن هذا خلاف عادة الكفار المحاربين  
وأياضا فابكر وعمر لم ينهز ماقط وما ينقله بعض الكذابين من انهزامهم ما يوم حنين فهو من  
الكذب المفتري فلم يقصد أحد المدينة الا يوم الخندق وأحد ولم يقرب أحد من العدو والمدينة  
للقنال الا فى هاتين الغزاتين وفى غزوة الغابة أغار بعض الناس على سرح المدينة وأما ما ذكر  
فى غزوة السلسلة فهو من الكذب الظاهر الذى لا يذكره الا من هو من أجهل الناس وأكذبهم  
وأما غزوة ذات السلاسل فتلك سرية بعث فيها النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص أميرا  
فيها لان المقصود منها كانوا بنى عذرة وكان بينهم وبين عمرو بن العاص قرابة فأرسله اليهم  
لعلهم يسلمون ثم أردفه بأبي عبيدة بن الجراح وليس لعلى فيها ذكر وكانت قريبا من الشام  
بعيدة من المدينة وفيها احتلم عمرو بن العاص فى ليلة باردة فنيهم وصلى بأصحابه فلما أخبر والنبي  
صلى الله عليه وسلم قال يا عمر صليت بأصحابك وأنت جنب قال انى سمعت الله يقول ولا تقتلوا  
أنفسكم فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على فعله ولم ينكره لما بين له عذره وقد تنازع الفقهاء  
هل قوله صليت بأصحابك وأنت جنب استفهام أى هل صليت مع الجنبه فلما أخبره أنه تطهر  
بالتيمم ولم يكن جنباً أقره وهو اخبار بانه جنب والتيمم يبيح الصلاة ولا يرفع الجنبه على قولين  
والاول هو الاظهر

(فصل) قال الرافضى وقتل من بنى المصطلق مالكا وابنه وسبا كثيرا من جنسهم  
جويرة بنت الحرث بن أبي ضرار فاصطفاهما النبي صلى الله عليه وسلم فجاءها أبوها فى ذلك اليوم  
فقال يا رسول الله كريمة لاسيما فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخبرها فقال أحسنت  
وأجملت ثم قال يا بنية لا تفضي قومك قالت اخترت الله ورسوله

والجواب) أن يقال أولاً لا بد من استناد كل ما يخرج به من المنقول أو عزوه إلى كتاب تقوم به الحجة والافن أين يعلم أن هذا وقع ثم يقول من يعرف السيرة هذا كله من الكذب من أخبار الرافضة التي يختلفونها فإنه لم ينقل أحد أن علياً فعل هذا في غزوة بني المصطلق ولا سبي جويرية بنت الحارث وهي لما سبت كاتبت على نفسها فأدى عنها النبي صلى الله عليه وسلم وعنتت من الكتابة وأعتق الناس السبي لأجلها وقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقدم أبوها أصلاً ولا غيرها وروى أبو داود عن عائشة قالت وقعت جويرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس أو ابن عمه فكاتبت على نفسها وكانت امرأة ملاحه تأخذها العين قالت عائشة فجاءت تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها فلما قامت على الباب فرأيتها كرهت مكانها وعرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى منها مثل الذي رأيت فقالت يا رسول الله أنا جويرية بنت الحارث وأنا كان من أمري ما لا يخفى عليك وإنني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس وإنني كاتبت على نفسي وجئت تعينى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل لك فيما هو خير لك قالت وما هو يا رسول الله قال أودى عنك كتابتك وأترجلك قالت قد فعلت فلما تسمع الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تزوج جويرية أرسلوا ما في أيديهم من السبي وأعتقوهم وقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فإنا امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها أعتق في سبها أكثر من مائة أهل بيت من بني المصطلق

(فصل) قال الرافضي وفي غزوة خيبر كان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين ودفع الراية فيها إلى أبي بكر فانهزم ثم إلى عمر فانهزم ثم إلى علي وكان أرمداً فتغل في عينيه وخرج فقتل مرحبا فانهزم الباقيون وغلقوا عليهم الباب فعالجه أمير المؤمنين فقلعه وجعل جسراً على الخندق وكان الباب يغلقه عشرون رجلاً ودخل المسلمون الحصن وبأوا الغنائم وقال عليه السلام والله ما قلعه بقوة جسمائة رجل ولكن بقوة ربانية وكان فتح مكة بواسطته

(والجواب) بعد أن يقال لعنة الله على الكاذبين أن يقال من ذكر هذا من علماء النقل وأبن أسناده وصحته وهو من الكذب فإن خبير لم تفتح كلها في يوم واحد بل كانت حصوناً متفرقة بعضها فتح عنوة وبعضها فتح صلحاً ثم كبروا ما صالحهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم فصاروا محاربين ولم ينهزم فيها أبو بكر ولا عمر وقد روي أن علياً اقتلع باب الحصن وأما جعله جسراً فلا وقوله كان فتح مكة بواسطته من الكذب أيضاً فإن علياً ليس له في فتح مكة أثر أصلاً إلا كما لغيره ممن شهد الفتح والأحاديث الكثيرة المشهورة في غزوة الفتح تتضمن هذا وقد عزم على علي قتل جويرية لاخته أختها أم هانئ فأجار رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجارتهم وقدهم بتزويج بنت أبي جهل حتى غضب النبي صلى الله عليه وسلم فتركه وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال كنا يوم الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل خالد بن الوليد على الجنبية اليسرى وجعل الزبير على الجنبية اليمنى وجعل أبا عبيدة على البيضة وبطن الوادي فقال يا باهريرة ادع إلى الانصار فإنا نأبهم ولون فقال يا معشر الانصار هل ترون أوباش قريش قالوا نعم قال انظروا إذا القتموهم غداً ان تحصدوهم حصداً واحداً في بيده ووضع يمينه على شماله وقال موعدكم الصفا فما أشرف يومئذ لهم أحد إلا أناموه قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصفا وجاءت الانصار فأطافوا بالصفا فجاء أبو سفيان فقال يا رسول الله أبيت خضراء قريش

وان قوله أحق بالفساد ان كان قول متازعه فاسداً انتقطع بذلك حجة الباطل فإن هذا أمر مهم إذ كان المبطلون يعارضون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم فإن بيان فسادها أحد ركني الحق وأحد المطالبين فإن هؤلاء لو تركوا نصوص الأنبياء لهدت وكفت ولكن صالوا عليها أصول المحاربين لله ولرسوله فإذا دفع صيالههم وبين ضلالهم كان ذلك من أعظم الجهاد في سبيل الله وقد حكي الأشعري وغيره عن طوائف أنهم يقولون أنه لا يتناهى وهو لا نوعان نوع يقول هو جسم ونوع يقول ليس بجسم فإذا أراد النفاة أن يبطلوا قول هؤلاء لم يمكنهم ذلك فانهم إذا قالوا يلزم أن يخالف القاذورات والاجسام قالوا كما أثبتتم موجوداً لا يشار إليه ولا هو داخل ولا خارج فحين ثبت موجوداً هو داخل ولا يخالف غيره فإذا قالوا هذا لا يعقل قالوا وذلك لا يعقل ومذهب النفاة أبعد في العقل من مذهب الحلولية ولهذا إذا ذكر القولان لأهل الفطر السليمة نفروا عن قول النفاة أعظم من نفورهم عن قول الحلولية وكذلك ما ذكره من امتناع النهاية من بعض الجوانب دون بعض فإن هذا قاله طائفة ممن يقول أنه على العرش وقول هؤلاء وإن قيل أنه باطل فنقول النفاة أبطل منه أما احتجاجة



على هؤلاء بان اختصاص أحد الطرفين بالنهاية دون الآخر محال لعدم الأولوية أو لا فتقاره الى تخصص من خارج فيقولون له انت دائما تثبت تخصيصا من هذا الجنس كما تقول ان الارادة تخصص أحد المثلين للموجب فاذا قيل لك هذا يستلزم ترجيح أحد المثلين بلا مرجح قلت هذا شأن الارادة والارادة صفة من صفاته فاذا كانت ذاته مستلزما لمن شأنه ترجيح أحد المثلين لذاته بلا مرجح فلا أن تكون ذاته تقتضي ترجيح أحد المثلين بلا مرجح أولى وهذا للمعتزلة والفلاسفة ألزم فان المستزلة يقولون ان القادر المختار يرجح بلا مرجح والفضلا سفة يقولون مجرد الذات اقتضت ترجيح الممكنات بلا مرجح آخر فقد اتفقوا كلهم على أن الذات توجب الترجيح لأحد المثلين بلا مرجح فكيف يمكنهم مع هذا أن يمنعوا كونها تستلزم تخصيص أحد الجانبين بلا تخصص ولو قال لهم منازعهم الموجودات القائمة بانفسها لا بد أن يكون بينها أحد وانفصال فعلتنا التناهي من جانب هذا الموجود وأما الجانب الآخر فلا نعلم ما تساعه الا اذا علمنا امتناع وجود أعداد لا تنهاى وهذا غير معلوم لنا أو هو باطل لكان قولهم أقوى من قولهم والمقصود هنا أن غايتهم في ابطال قول هؤلاء أن يتسوا

لا قرئ بعد اليوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فبلغ ذلك قر يشاخرج أبو سفيان بن حرب وحكيم ابن حزام وبديل بن ورقاء يلتصقون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبلوا يسيرون حتى أتوا امرأ الظهران فاذا هم بنيران كأنها نيران عرفة فقال أبو سفيان ما هذه لكأنها نيران عرفة فقال بديل بن ورقاء نيران بني عمرو فقال أبو سفيان عمرو أول من ذلك فراهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوهم فأخذوهم فأقربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم أبو سفيان فلما سار قال للعباس أمسك أبا سفيان عند خطم الجبل حتى ينظر الى المسلمين فحبسه العباس فجعلت القبائل ترمع النبي صلى الله عليه وسلم كتيبة كتيبة على أبي سفيان فمرت كتيبة فقال يا عباس من هذه قال هذه غفار قال مالي ولغفار ثم مرت جهينة فقال مثل ذلك ثم مرت سليم فقال مثل ذلك حتى أقبلت كتيبة لم ير مثلها قال من هؤلاء قال الانصار عليهم سعد بن عبادته الراية فقال سعد بن عبادته يا أبا سفيان اليوم يوم المحمة اليوم تستحل الكعبة فقال أبو سفيان يا عباس حبذا يوم الذمار ثم جاءت كتيبة وهي أقل الكتائب فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم مع الزبير فلما مر النبي صلى الله عليه وسلم بأبي سفيان قال ألم تعلم ما قال سعد بن عبادته قال وما قال قال قال كذا وكذا فقال كذب سعد ولكن هذا يوم تعظم فيه الكعبة ويوم تكسى فيه الكعبة ثم أمر أن تركز رايته بالحنون

(فصل) قال الرافضي وفي غزوة حنين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها في عشرة آلاف من المسلمين فعانهم أبو بكر وقال لن تغلب اليوم من كثرة فأسلموا ولم يبق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تسعة من بني هاشم وأمين بن أم أيمن وكان أمير المؤمنين بين يديه بالسيف وقتل من المشركين أربعين نفسا فأسلموا

(والجواب) بعد المطالبة بحجة النقل أما قوله فعانهم أبو بكر فكذب مقترى وهذه كتب الحديث والسير والمغازي والتفسير لم يذكر أحد قوله ان أبا بكر عانهم واللفظ المأثور لن تغلب اليوم من قلة فإنه قد قيل انه قد قاله بعض المسلمين وكذلك قوله لم يبق معه الا تسعة من بني هاشم هو كذب أيضا قال ابن اسحق في السيرة بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفر من المهاجرين والانصار وأهل بيته وعن ثبت معه من المهاجرين أبو بكر وعمر ومن أهل بيته علي والعباس وابنه الفضل وأبو سفيان بن الحرث وربيع بن الحرث وأسامة بن زيد وأمين بن أم أيمن وبعض الناس يعد فيهم شمس بن العباس ولا يعد أبا سفيان هذا من كلام ابن اسحق وقوله ان عليا كان بين يديه بالسيف وأنه قتل أربعين نفسا كل هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث والمغازي والسير والذي فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين لما وافوا وادى حنين عند الفجر وكان القوم مائة فرسهم رمية واحدة فلو كان مع النبي صلى الله عليه وسلم عه العباس وأبو سفيان بن الحرث وكان شاعرهم هو النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم فحسن اسلامه فثبت معه يومئذ قال العباس لزمنا أنا وأبو سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تفارقه قال البراء بن عازب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم العباس أن ينادي فيهم وكان العباس جهوري الصوت فنادى يا أهل الشجرة يا أهل سورة البقرة يعني الشجرة التي يبيعون تحتها فذكروهم ببيعة لهم هنالك على أن لا يفروا وعلى الموت فتنادوا بالبيك فعطفوا عليه عطفه البقرة على أولادها

وسلم بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ والذنوب التي تقع منهم قد يتوبون منها وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة وقد يبتلون أيضا بمصائب يكفر الله عنهم بها وقد يكفر عنهم بغير ذلك فكل ما ينقل عن عثمان غايته أن يكون ذنباً أو خطأ وعثمان رضي الله عنه قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها سابقته وإيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له بل بشره بالجنة على ما لوى نصيبه ومنها أنه تاب من عامة ما أسكروه عليه وأنه ابتلى بسلاء عظيم فكفر الله به خطاياه وصبر حتى قتل شهيداً مظلوماً وهذا من أعظم ما يكفر الله به الخطايا وكذلك على رضي الله عنه ما تنكره الخوارج وغيرهم عليه غايته أن يكون ذنباً أو خطأ وكان قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها سابقته وإيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته وشهادة النبي صلى الله عليه وسلم له بالجنة ومنها أنه تاب من أمور كثيرة أنكرت عليه وندم عليها ومنها أنه قتل مظلوماً شهيداً فهذه القاعدة تغنيان أن نجعل كل ما فعل واحد منهم هو الواجب أو المستحب من غير حاجة بنا إلى ذلك والناس المحرفون في هذا الباب صنفان القادحون الذين يقدحون في الشخص بما يغفره الله له والمادحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السعي المشكور فهذا يغلو في الشخص الواحد حتى يجعل سيئاته حسنات وذلك يحفو فيه حتى يجعل السيئة الواحدة منه محبة للحسنات وقد أجمع المسلمون كلهم حتى الخوارج على أن الذنوب تسمى بالتوبة وأن منها ما ينجى بالحسنات وما يمكن أحداً أن يقول إن عثمان أو علياً أو غيرهما لم يتوبوا من ذنوبهم فهذه حجة على الخوارج الذين يكفرون عثمان وعلياً وعلى الشيعة الذين يقدحون في عثمان وغيره وعلى الناصبة الذين يخصون علياً بالقدح ولا ريب أن عثمان رضي الله عنه تقالت فيه طائفتان شيعة من بني أمية وغيرهم ومبغضوه من الخوارج والزيدية والامامية وغيرهم لكن شيعة أقل غلوا فيه من شيعة على فابلغنا أن أحداً منهم اعتقد فيه بخصوصه الإلهية ولا نبوة ولا يلغنا أن أحداً اعتقد ذلك في أبي بكر وعمر لكن قد يكون بعض من يغلو في جنس المشايخ ويعتقد فيهم الحلول والاتحاد والعصمة يقول ذلك في هؤلاء لكن لا يخصهم بذلك ولكن شيعة عثمان الذين كان فيهم انحراف عن علي كان كثير منهم يعتقد أن الله إذا استخلف خليفة يقبل منه الحسنات ويتجاوز له عن السيئات وأنه يجب طاعته في كل ما يأمر به وهذا مذهب كثير من شيوخ الشيعة العثمانية وعلمائهم ولهذا المأج سليمان بن عبد الملك وتكلم مع أبي حازم في ذلك قال له أبو حازم يا أمير المؤمنين إن الله تعالى يقول يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما سوا يوم الحساب وموعظة أبي حازم لسليمان معروفة ولما تولى عمر بن عبد العزيز أظهر من السنة والعدل ما كان قد خفي ثم مات فطلب يزيد بن عبد الملك أن يسير سيرته بقاء إليه عشرون شيخاً من شيوخ الشيعة العثمانية فلقوا به بالله الذي لا اله الا هو أن الله إذا استخلف خليفة يقبل منه الحسنات ويتجاوز له عن السيئات حتى أمسك عن مثل طريقة عمر ابن عبد العزيز ولهذا كانت فيهم طاعة مطلقة لم تولى أمرهم فاسمهم كانوا يرون أن الله أوجب عليهم طاعة ولي أمرهم مطلقاً وإن الله لا يؤاخذهم على سيئاته ولم يبلغنا أن أحداً منهم كان يعتقد فيهم أنهم معصومون بل يقولون أنهم لا يؤاخذون على ذنب كأنهم يرون أن سيئات الولاء مكفرة بحسناتهم كما تكفر الصغار باجتباب الكبار فهو لا إذا كانوا لا يرون خلفاء بني أمية معاوية فمن بعدهم مؤاخذين بذنوب فكيف يقولون في عثمان مع سابقته وفضله وحسن سيرته وعنده وأنه من الخلفاء الراشدين وأما الخوارج فأولئك يكفرون عثمان وعلياً جميعاً ولم يكن لهم اختصاص بدم



طائفة من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم والرازي قد ذكر ذلك عن بعضهم لكنه ادعى أن هذا القول لا يعقل وأن فساده معلوم بالضرورة وكذلك قول من قال أنه فوق العرش وأنه مع ذلك ليس بجسم كما يذكرون ذلك عن الأشعري وكثير من أهل الكلام والحديث والفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم وهو قول القاضي أبي يعلى وأبي الحسن الرازي وقول أبي الوفاء بن عقيل في كثير من كلامه وهو قول أبي العباس الغلاني وقبله أبو محمد بن كلاب وطوائف غير هؤلاء فإذا قال القائل كونه جسماً مع كونه غير منقسم أو كونه فوق العرش مع كونه غير جسم مما يعلم فساده بضرورة العقل فيقال ليس العلم بفساد هذا بآثار من العلم بفساد قول من قال أنه موجود قائم بنفسه فاعل لجميع العالم وأنه مع ذلك لا داخل في العالم ولا خارج عنه ولا حال فيه ولا مبين له لأسباب إذا قيل مع ذلك أنه حي عالم قادر وقيل مع ذلك ليس له حياة ولا علم ولا قدرة أو بل هو عاقل ومقول وعقل وعاشق ومعشوق وعشق وإن العلم والحب نفس العالم المحب ونفس الحب نفس العلم أو قيل مع ذلك أنه حي بحياة عالم يعلم بقدرة جميع يسمع بصير ببصر منكم بكلام وقيل مع ذلك أنه لا داخل في

صلى الله عليه وسلم وحذيفة تارة يستنده وتارة لا يستنده وإن كان في حكم المسند وما أخبر به هو وغيره قد يكون مما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون مما كوشف هو به وعمر رضى الله عنه قد أخبر بأنواع من ذلك والكتب المصنفة في كرامات الأولياء وأخبارهم مثل ما في كتاب الزهد للإمام أحمد وحلية الأولياء وصفوة الصفوة وكرامات الأولياء لأبي محمد الخلال وابن أبي الدنيا واللال الكاشي فهما من الكرامات عن بعض أتباع أبي بكر وعمر كالعلاء بن الحضرمي نائب أبي بكر وأبي مسلم الخولاني بعض أتباعهما وأبي الصهباء وعامر بن عبد قيس وغير هؤلاء ممن على أعظم منه وليس في ذلك ما يدل على أنه يكون هو إلا فصل من أحد من الصحابة فضلاء عن الخلفاء وهذه الحكايات التي ذكرها عن علي لم يذكروا شيئاً منها إسناداً وفيها ما يعرف صحته وفيها ما يعرف كذبه وفيها ما لا يعرف هل هو صدق أم كذب فالجبر الذي ذكره عن ملك الترك كذب على علي فإنه لم يدفع ظفره إلى رجل من العترة وهذا مما ذكره متأخروهم والكتب المنسوبة إلى علي أو غيره من أهل البيت في الأخبار بالمستقبلات كلها كذب مثل كتاب الجفر والبطاقة وغير ذلك وكذلك ما يضاف إليه من أنه كان عنده علم من النبي صلى الله عليه وسلم خصه به دون غيره من الصحابة وفي صحيح البخاري عن أبي حذيفة قال قلت لعلي هل عندكم شيء من الوحي مما ليس في القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم ما يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الضعيفة قلت وما في هذه الضعيفة قال العقل ومكالك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر وكذلك ما ينقل عن غيره على من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بشيء من علم الدين الباطن كل ذلك باطل ولا ينافي ذلك ما في الصحيحين عن أبي هريرة قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جراًين أما أحدهما فبثني فيكم وأما الآخر فلو أبشع لقطعتم هذا البلعوم فإن هذا حديث صحيح ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم خص أبا هريرة بما في ذلك الجراء بل كان أبو هريرة أحفظ من غيره حفظ ما لم يحفظه غيره وكذلك قال حذيفة والله إنى لأعلم الناس من فتنه هي كائنه بيني وبين الناس وما بي أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أسراً في ذلك شيئاً لم يحدثه غيره ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو يحدث مجلساً أبا فيه الحديث وقال أنه لم يبق من الرطبة غيره وفي الصحيحين عن حذيفة رضى الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً ما ترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدث به حفظه من حفظه ونسبه من نسبه وحديث أبي زيد وعمرو بن الخطيب في صحيح مسلم قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر وصعد المنبر ثم خطبنا حتى حضرت الظهر فنزل فصلى بنا ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر فنزل فصلى بنا ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس فأخبرنا بما كان وبما هو كائن فأعلمنا أحفظاً وأبو هريرة أسلم عام خبر فلم يحب النبي صلى الله عليه وسلم الأقل من أربع سنين وذلك الخراب لم يكن فيه شيء من علم الدين علم الإيمان والامر والنهي وإنما كان فيه الأخبار عن الأمور المستقبلية مثل الفتن التي جرت بين المسلمين فتنه الجمل وصفين وفتنة ابن الزبير ومقتل الحسين ونحو ذلك ولهذا لم يكن أبو هريرة ممن دخل في الفس وللهذا قال ابن عمر لو حدثكم أبو هريرة أنكم تقتلون خلفتكم وتغفلون كذا وكذا القلم كذب أبو هريرة وأما الحديث الذي يروى عن حذيفة أنه صاحب السر الذي لا يعلمه غيره فرواه البخاري عن إبراهيم الحنفي قال ذهب علقمة إلى الشام فلما دخل المسجد قال اللهم يسر لي جليساً صالحاً فجلس إلى أبي الدرداء فقال أبو الدرداء ممن أنت

قال من أهل الكوفة قال أليس منكم أوفيكم الذي أجاره الله على لسان نبيه يعني من الشيطان  
يعني عمارا قال قلت بلي قال أليس منكم أوفيكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره قال قلت  
بلي الحديث وذلك السر مكان معرفته بأعيان ناس من المنافقين كانوا في غزوة تبوك هموا  
بأن يحلوا حزام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ليسقط فأعلم الله بهم وكان حذيفة قريبا  
فعرفهم بهم وكان إذا مات الميت المجهول حاله لا يصلي عليه عمر حتى يصلي عليه حذيفة خشية أن  
يكون من المنافقين ومعرفة بعض الصحابة والصالحين ببعض المستقبلات لا توجب أن يكون  
عالميا بها كلها والغلاة الذين كانوا يدعون علم على المستقبلات مطلقا كذب ظاهرا فالعلم بعضها  
ليس من خصائصه والعلم بها كلها لم يحصل له ولا غيره وبما بين لك أن عليا لم يكن يعرف  
المستقبلات أنه في ولايته وحروبه في زمن خلافته كان يظن أشياء كثيرة فينبين له الأمر بخلاف  
ما ظن ولو ظن أنه إذا قاتل معاوية وأصحابه يجرى ما جرى لم يقاتلهم فإنه كان لو لم يقاتل في عز  
ونصر وكان أكثر الناس معه وأكثر البلاد تحت ولايته فلما قاتلهم ضعف أمره حتى صار معهم  
كثير من البلاد التي كانت في طاعته مثل مصر واليمن وكان الحجاز دولا ولو علم أنه إذا حكم  
الحكمين يحكمان بما حكمهما ولو علم أن أحدهما يفعل بالآخر ما فعل حتى يعزله  
لم يول من يوافق على عزله ولا من خذله الحكم الآخر بل قد أشار عليه من أشار أن يقر معاوية  
على إمارته في إبداء الأمر حتى يستقيم له الأمر وكان هذا الرأي أخزم عند الذين يسمونه  
ويحبونه ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولي أبي سفيان بأبى معاوية بنجران وكان واليا عليها  
حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم وقد اتفق الناس على أن معاوية كان أحسن إسلاما من أبيه  
ولم يتهم أحد من الصحابة والتابعين معاوية بنفاق واختلاف في أبيه والصديق كان قد ولي أخاه  
يزيد بن أبي سفيان أحد الأمر في فتح الشام لولي خالد وأبا عبيدة يزيد بن أبي سفيان لما  
فتحوا الشام بنى أمير إلى أن مات بالشام وكان من خيار الصحابة رجلا صالحا أفضل من أخيه  
وأبيه ليس هذا هو يزيد بن معاوية الذي تولى بعد معاوية الخلافة فان ذلك والذي خلافة عثمان  
لم يكن من الصحابة ولكن سمي باسمه فطائفة من الجهال يظنون يزيد هذا من الصحابة وبعض  
غلانهم يجعله من الأنبياء كما أن آخرين يجعلونه كافرا أو مرتدا وكل ذلك باطل بل هو خليفة بنى  
أمية (١) وبني العباس والحسين رضي الله عنه ولعن قاتله قتل مظلوما شهيدا في خلافته  
بسبب خلافته لكنه هو لم يأمر بقتله ولم يظهر الرضا به ولا انتصر من قتلته ورأس الحسين جل  
إلى قدام عبيد الله بن زياد وهو الذي ضرب به بالقضيب على ثيابه وهو الذي ثبت في الصحيح وأما  
جملة إلى عند يزيد فباطل وأسناده منقطع وعنه يزيد الرجل الصالح هو من الصحابة توفي في خلافة  
عمر فلما مات ولي معاوية مكان أخيه وعمر من أعلم الناس بأحوال الرجال وأحذقهم في السياسة  
وأبعد الناس عن الهوى لم يول في خلافته أحد من أقاربه وإنما كان يختار للولاية من يراه  
أصلح لها فلول معاوية لا وهو عنده من يصلح الإمارة ثم لما توفي زاد عثمان في ولاية معاوية حتى  
جمع له الشام وكانت الشام في خلافته عمر أربعة أرباع فلسطين ودمشق وحصص والاردن ثم  
بعد ذلك فصلت قنسرين والعواصم من ربيع حصص ثم بعد هذا عمرت حلب وخربت قنسرين  
وصارت العواصم دولتين المسلمين وأهل الكتاب وأقام معاوية نائباً عن عمر وعثمان عشرين  
سنة ثم تولى عشرين سنة ورعيته شاكرون لسيرته وإحسانه راضون به حتى أطاعوه في مثل قتال  
على ومعلوم أنه خير من أبيه أبي سفيان وكانت ولايته أحق بالجواز من ولايته أبيه فلا يقال أنه

مخلوقاته ولا خارج عنها ولا حال فيها  
ولا مبين لها وإن أرادته لهذا  
المراد هو أرادته لهذا المراد ونفس  
رؤيته لهذا هو نفس رؤيته لهذا  
ونفس علمه بهذا هو نفس علمه  
بهذا أو أن الكلام معنى واحد  
بالعين فعني آية الكرسي وآية  
الدين وسائر القرآن والتسوية  
والإنجيل وسائر ما تكلم به هو شيء  
واحد فإن كانت هذه الأقوال مما  
يمكن صحتها في العقل فصحة قول  
من قال هو فسوق العرش وليس  
بحسم أو هو جسم وليس بتقسم  
أقرب إلى العقل وإن قيل بل هذا  
القول باطل في العقل فيقال تلك  
أبطل في العقل ومتى بطلت تلك  
صح هذا ولذا قيل الثاني لا مكان  
تلك الأمور هو الوهم والافعال العقل  
يجوز وجود ما ذكر قيل والثاني  
لا مكان هذا هو الوهم والافعال العقل  
يجوز وجود ما ذكر وإذا قيل  
البرهان العقلي دل على وجود  
ما أنكره الوهم قيل والبرهان  
العقلي دل على وجود ما أنكره  
الوهم هنا ومن تأمل هذا وجد  
من أصح المعارضة وأبين التناقض  
في كلام هؤلاء النفاة وقد بسط هذا  
في غير هذا الموضع (الوجه الثاني)

(١) قوله وبني العباس لعلمهم من  
زيادة النسخ في هذا الموضع والمعنى  
على حذفها مستقيم وحرر كنهه  
مصححه



قوله وإذا كان له بعد وامتداد فاما أن يكون غير متناه واما أن يكون متناهيا فيقال من الناس من يقول أنه غير متناه وهو لا عندهم من يقول جسم ومنهم من يقول غير جسم وقد حكى القولين أبو الحسن الأشعري في المقالات وحكماهما غيره أيضا ومن الناس من قال هو متناه من بعض الجهات وهذا مذكور عن طائفة من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم وقد قاله بعض المنتسبين إلى الطوائف الأربعة من الفقهاء كما ذكره القاضي أبو يعلى في عيون المسائل فان هذه الأقوال يوجد عانتها في بعض أتباع الأئمة منها ما يوجد في بعض أصحاب أبي حنيفة ومنها ما يوجد في بعض أصحاب مالك ومنها ما يوجد في بعض أصحاب الشافعي ومنها ما يوجد في بعض أصحاب أحمد ومنها ما يوجد في بعض أصحاب ابنين أو ثلاثة أو الأربعة قوله ان كان غير متناه من جميع الجهات فهو محال لوجوه الأول ماسنينه من احواله بعد لا يتناهي فيقال له أنت قد أبطلت أدلة نقاة ذلك ولم تذكر الأدلة لا هو أضعف من أدلة غيرك فبقيت الدعوى بلا دليل قوله الثاني أنه يلزم منه نفى الأجسام أو تدخلها ومداخله القاذورات فيقال هؤلاء يقولون لا يلزم منه شيء من ذلك بل هو غير متناه مع كونه جسما أو مع كونه

لم تكن تحل ولايته ولو قدر أن غيره كان أحق بالولاية منه أو أنه ممن يحصل به معونة لغيره ممن فيه ظلم لكان الشر المدفوع بولايته أعظم من الشر الحاصل بولايته وأين أخذ المال وارتفاع بعض الرجال من قتل الرجال الذين قتلوا بصفين ولم يكن في ذلك عز ولا طغر فدل هذا وغيره على أن الذين أشاروا على أمير المؤمنين كانوا حازمين وعلى إمام مجتهد لم يفعل الأماراة مصلحة لكن المقصود أنه لو كان يعلم الكوائن كان قد علم أن إقراره على الولاية أصلح له من حرب صفين التي لم يحصل بها إلا زيادة الشر وتضاعفه لم يحصل بها من المصلحة شيء وكانت ولايته أكثر خيرا وأقل شرا من محاربتة وكل ما يظن في ولايته من الشر فقد كان في محاربتة أعظم منه وهذا وأمثاله كثير مما يبين جهل من يقول أنه كان يعلم الأمور المستقبلية بل الرافضة تدعى الأمور المتناقضة يدعون عليه علم الغيب مع هذه الأمور المنافية لذلك ويدعون له من الشجاعة ما يزعمون معه أنه كان هو الذي نصر النبي صلى الله عليه وسلم في معاربه وهو الذي أقام الإسلام بسيفه في أول الأمر مع ضعف الإسلام ثم يذكرون من عجزه عن مقاومة أبي بكر رضي الله عنه مع ضعفه عندهم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ما يناقض ذلك فان أبي بكر رضي الله عنه لم يكن له بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم مال يستعطف به الناس ولا كان له قبيلة عظيمة ينصرونه ولا أموال ولا دعا الناس إلى بيعته لأبرغية ولا برهبة وكان على رضي الله عنه على دفعه أقدر منه على دفع الكفار الذين حاربوا النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فلو كان هو الذي دفع الكفار وكان يريد الدفع أبي بكر رضي الله عنه لكان على ذلك أقدر لكنهم يجمعون بين المتناقضين وكذلك في حربه لمعاوية فقد قهر وعسكره أعظم وتحت طاعته من هم أفضل وأكثر من الذين تحت طاعة معاوية وهو رضي الله عنه لا ريب أنه كان يريد أن يقهر معاوية وعسكره فلو كان هو الذي نصر النبي صلى الله عليه وسلم مع كثرة الكفار وضعف المسلمين وقتلهم لكان مع كثرة عسكره على عسكر معاوية أقدر على قهر معاوية وجيشه منه على قهر الكفار الذين قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يجمع بين تلك الشجاعة والقوة وبين هذا العجز والضعف الامن هو جاهل متناقض بل هذا يدل على أن النصر كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الله أيده بنصره وبالمؤمنين كلهم وعلى وغيره من المؤمنين الذين أيده الله بهم وكان تأييده بأبي بكر وعمر أعظم من تأييده بغيرهما من وجوه كثيرة ومما يبين أن عليا لم يكن يعلم المستقبل أنه ندم على أشياء مما فعلها وكان يقول

لقد عجزت عجزا لا أعذر \* سوف أكس بعد ها وأستر

وأجمع الرأي الثابت المنتشر

وكان يقول لبالي صفين يا حسن ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ هذا الله ذو مقام قامه سعد ابن مالك وعبد الله بن عمران كان برايا أجزم لعظيم وان كان انما ان خطره ليسر وهذا رواه المصنفون ورواؤه أنه كان يتخبر ويتلمل من اخلاف رعيته عليه وأنه ما كان نطن أن الأمر يبلغ ما بلغ وكان الحسن رأيته ترك القتال وقد جاء النص الصحيح بتصويب الحسن وفي البخاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ابني هذا سيد وان الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فدح الحسن على الإصلاح بين الطائفتين وسائر الأحاديث الصحيحة تدل على أن القعود عن القتال والامسالة عن الفتن كانت أحب إلى الله ورسوله وهذا قول أئمة السنة وأكبر أئمة الاسلام وهذا ظاهر في الاعتبار فان محبة الله ورسوله للعمل بظهور عمرته فما

لمن يشاء وأما التوبة فإنه قال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله  
 إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم وهذه لمن تاب ولهذا قال لا تقنطوا من رحمة  
 الله بل توبوا إليه وقال بعدها وأنبأوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون  
 وأما الاستغفار بدون الدوبة فهذا لا يستلزم المغفرة ولكن هو سبب من الأسباب  
 (السبب الثالث) الأعمال الصالحة فإن الله تعالى يقول إن الحسنات يذهبن السيئات  
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذين جبل بوصيه يا معاذ اتق الله حثما كنت وأتبع السيئة  
 الحسنة عمها وخالق الناس بخلق حسن وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الصلوات  
 الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر أخرجه  
 في الصحيحين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له  
 ما تقدم من ذنبه وقال من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال  
 أرايتم لو أن بساب أحدكم نهر اغمر اغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبقى من ذنبه شيء  
 قالوا لا قال فكذلك الصلوات الخمس يعم الله بهن الخطايا كما يعم الماء الدرن وهذا كله في الصحيح  
 وقال الصدفة نطفة الخطة كما يطفئ الماء النار رواه الترمذي وصححه وقال تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا هل أدلكم على تجارة نجيبكم من عباب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله  
 بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري  
 من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وفي الصحيح يغفر للشهيد كل  
 شيء إلا الدين وما روي أن شهيدا البحر يغفر له الدين فاستناده ضعيف والدين حق آدمي فلا بد  
 من استيفائه وفي الصحيح صوم يوم عرفة كفارة سنين وصوم يوم عاشوراء كفارة سنة ومثل هذه  
 النصوص كثر وشرح هذه الأحاديث يحتاج إلى بسط كثير فإن الإنسان قد يقول إذا كفر  
 عني بالصلوات الخمس فأى شيء تكفر عني الجمعة أو رمضان وكذلك صوم يوم عرفة وعاشوراء  
 وبعض الناس يحب عن هذا بأنه يكتب لهم درجات إذا لم يجد ما تكفره من السيئات فيقال  
 أولا العمل الذي يعم الله به الخطايا ويكفر به السيئات هو العمل المقبول والله تعالى إنما يقبل  
 من المتقين والناس لهم في هذه الآية ثلاثة أقوال طرفان ووسط فالخوارج والمعتزلة يقولون  
 لا يقبل الله إلا من اتقى الكبائر وعندهم صاحب الكبيرة لا يقبل منه حسنة بحال والمرجئة  
 يقولون من اتقى الشر والسلف والأئمة يقولون لا يقبل إلا من اتقى الله في ذلك العمل ففعله  
 كما أمر به خالصا لوجه الله تعالى قال الفضل بن عباس في قوله تعالى ليألوكم أيكم أحسن عملا  
 قال أخلصه وأصوبه قبل يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا  
 لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله  
 والصواب أن يكون على السنة فصاحب الكبيرة إذا اتقى الله في عمل من الأعمال تقبل الله منه  
 ومن هو أفضل منه إذا لم ينق الله في عمل لم يقبله منه وإن تقبل منه عملا آخر وإذا كان الله إنما  
 يقبل من يعمل العمل على الوجه المأمور في السنن عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 إن العبد ليصرف عن صلاته ولم يكتب له إلا نصفها إلا ثلثها إلا ربعها حتى قال العشرها وقال  
 ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها وفي الحديث رب صائم حظه من صيامه العطش  
 ورب قائم حظه من قيامه السهر وكذلك الحج والجهاد وغيرهما وفي حديث ساذم موقوفوا مرفوعا  
 وهو في السنن الغزو وغزو أن تغزو بيتي به وجه الله ويطاع فيه الأمير وتنفي فيه كرائم الأموال  
 ويباس فيه الشريك ويحجب فيه الفساد ويتقى فيه الغلول فذلك الذي لا يعمل شيء وغزو

فإن قيل فقد قدرتم عدم وجوب واجب الوجود فكيف يكون موجودا  
 بتقدير عدمه لماذا كثرتم من الدليل قلنا إن التقدير الممتنع قد يستلزم  
 أمرا موجودا واجبا جازما كما قد  
 يستلزم أمرا ممتنعاً لأن التقدير هو  
 شرط مستلزم للجزاء والملزوم يلزم من  
 تحققه تحقق اللازم ولا يلزم من  
 انتفاءه انتفاء اللازم وهذا كما لو  
 قيل لو جاز أن يحدث اجتماع الضدين  
 لا فتنر إلى محذور بل قد يكون  
 اللازم تابعا على تقدير النقيضين  
 كوجود الخالق مع كل واحد من  
 مخلوقاته فإنه موجود سواء كان  
 موجودا أو لم يكن وحينئذ فيجوز  
 أن يكون التقدير الممتنع وهو  
 تقدير عدم الواجب يستلزم  
 وجوده كما يكون التقدير الممكن  
 فإذا قدر عدمه لزم بطلان الاعتراض  
 المذكور وذلك يستلزم سلامة  
 الدليل عن المعارض والدليل  
 يستلزم وجوده وأيضا فإن تقدير  
 عدمه تقدير ممتنع في نفس الأمر  
 والتقدير الممتنع قد يستلزم أمرا  
 ممتنعا فاستلزم تقدير عدمه الجمع  
 بين النقيضين وهو ثبوت وجوده مع  
 ثبوت عدمه وهذا ممتنع فعلم أن  
 تقدير عدمه ممتنع وهو المطلوب  
 وعلم أنه لا بد من وجوده وإن قدر  
 في الأذهان عدم وجوده فتقدير  
 عدمه في الأذهان لا يناقض وجوده  
 في الخارج وقد ثبت وجوده فلا بد



يحكم في غير المحسوس بحكم المحسوس  
وهذا باطل فقبل لهم فأنتم  
لم تثبتوا بعد وجود ما لا يمكن  
الاحساس به وحكم الفطرة أولى  
بديهي والوهم عندكم انما يدرك  
الاشياء المعينة كادراك العداوة  
والصداقة كادراك الشاة عداوة  
الذئب وصداقة الكلبش وهذه  
أحكام كلية والكليات من حكم  
العقل لا من حكم الوهم فهذا  
وأمثاله مما أبطل به ما ذكره من  
الاعتذار بأن هذا حكم الوهم  
لكن المقصود هنا أن ذلك العذر ان  
كان صحيحا فلما زعمهم أن يعتذروا  
به ههنا فيقولون ما ذكره من  
كونه لو كان فوق العرش أو لو  
كان جسمال كان ممتدا متاهيا  
أو غير متناه هو من حكم الوهم  
وهو فرع كونه قابلا لتبوت  
الامتداد ونفيه أو لتبوت النهاية  
ونفيه ونحن نقول هو فوق  
العرش أو هو جسم وهو مع ذلك  
لا يقبل أن يكون ممتدا ولا غير  
ممتد ولا أن يكون متناهيا ولا غير  
متناه كما قلتم أنتم انه موجود قائم  
بنفسه مبدع للعالم مسمى بالاسماء  
الحسنى وانه مع ذلك لا يقبل أن

(١) قوله فنكون اذا كانت الخ  
كذا في النسخة ولعل فيه سقطا  
ووجهه فكون أخرى بهذا الوعيد  
اذا كانت الخ أو نحو ذلك تأمل  
كتبه مصححه

عن هذا الحديث فقال لا أصل له والمعروف عند أهل الحديث أنه ير ويه سفيان بن عيينة عن  
ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه قال بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه  
سائر سنته قال ابن عيينة جريناه من ستين سنة فوجدناه صحيحا (قلت) ومحمد بن المنتشر هذا  
من فضلاء الكوفيين لكن لم يكن يذكر عن سمعه ولا عن بلغه ولا ريب أن هذا أظهره بعض  
المتعصبين على الحسين ليخذل يوم قتله عيدا وشاع هذا عند الجهال المنتسبين الى السنة حتى روى  
في حديث أن يوم عاشوراء جرى كذا وجرى كذا حتى جعلوا كثر حوادث الانبياء كانت يوم  
عاشوراء مثل محبي قيص يوسف الى يعقوب ورد بصرة وعاقبة أيوب وفداء الديع وأمثال هذا  
وهذا الحديث كذب موضوع وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وان كان قد رواه هو في  
كتاب النور في فضائل الايام والشهور وذكر عن ابن ناصر شجته أنه قال حديث صحيح واسناده  
على شرط الصحيح فالصواب ما ذكره في الموضوعات وهو آخر الأمرين منه وابن ناصر راج عليه  
ظهور حال رجاله والا فالحديث مخالف للشرع والعقل لم يروه أحد من أهل العلم المعروفين في شيء  
من الكتب وانما دلس على بعض الشيوخ المتأخرين كما جرى مثل ذلك في أحاديث أخر حتى  
في أحاديث نسبت الى مسند أحمد وليست منه مثل حديث رواه عبد القادر بن يوسف عن ابن  
المذهب عن القطيعي عن عبد الله عن أبيه عن عبد الله بن المنثري عن عبد الله بن دينار عن عبد الله  
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا واليه يعود وهذا  
القول صحيح متواتر عن السلف انهم قالوا ذلك لكن رواية هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كذب وعرضه الى المسند لا جد كذب ظاهر فان مسنده موجود وليس هذا فيه وأجد امام أهل  
السنة في زمن الحنفية وقد جرى له في مسألة القرآن ما اشتهر في الآفاق وكان يحتج لان القرآن  
كلام الله غير مخلوق بحجج كثيرة معروفة عنه ولم يذكر هذا الحديث قط ولا احتج به فكيف  
يكون هذا الحديث عنده ولا يحتج به وهذا الحديث انما عرف عن هذا الشيخ وكان بعض من  
قرأ عليه دسه في جزء فقرأ عليه مع غيره فراج ذلك على من لم يكن له معرفة وكذلك حديث  
عاشوراء والذي صح في فضله هو صومه وأنه يكفر سنة وأن الله نجى فيه موسى من الغرق وقد  
بسطنا الكلام عليه في موضع آخر وبين أن كل ما يفعل فيه سوى الصوم بدعة مكروهة  
لم يستحبها أحد من الأئمة مثل الاكتمال والخضاب وطيب الجيوب وأكل لحم الاضحية  
والتوسيع في النفقة وغير ذلك وأصل هذا من ابتداع قتلة الحسين ونحوهم وأقبح من ذلك  
وأعظم ما تفعله الرافضة من اتخاذ ما يقرأ فيه المصروع وينشد فيه قصائد النباحة ويعطشون  
فيه أنفسهم ويلطمون الحدود ويشقون الجيوب ويدعون فيه عوى بد الجاهلية وقد ثبت  
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا  
بدعوى الجاهلية وهذا مع حدثان العهد بالمصيبة (١) فتكون اذا كانت بعد ستمائة ونحو  
سبعين سنة وقد قتل من هو أفضل من الحسين ولم يجعل المسلمون ذلك اليوم مأتما وفي مسند  
أحمد عن فاطمة بنت الحسين وكانت قد شهدت قتله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من  
مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتها وان قدمت فيحدث لها استرجاعا الا أعطاه الله من الاجر مثل  
أجره يوم أصيب بها فهذا يبين أن السنة في المصيبة اذا ذكرن وان تقدم عهدا أن يسترجع  
كأجاء بذلك الكتاب والسنة قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا  
اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون وأفصح من ذلك

نتف التهمة تشبهها بها بعائشة والطعن في الحبس الذي في جوفه سمن تشبهها به بعمر وقول القائل  
يا ثارات أبي لؤلؤة الى غير ذلك من منكرات الرافضة فانه يطول وصفها والمقصود هنا أن ما أحدثوه  
من البدع فهو منكر وما أحدثه من يقابل بالبدعة البدعة وينسب الى السنة هو أيضا  
منكر مبندع والسنة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بركة من كل بدعة فإيفعل  
يوم عاشوراء من اتخاذ عيد ابدعة أصلها من بدع النواصب وما يفعل من اتخاذ ما غاب بدعة  
أشنع منها وهي من البدع المعروفة في الروافض وقد بسطنا هذه الامور وبالله المستعان

(فصل) قال الرافضي السادس أنه كان مستجاب الدعاء دعا على بسر بن أرطاة  
بأن يسلبه الله عز وجل عقله فحولط فيه ودعا على العيزار بالعمى فعمى ودعا على أنس لما كتم  
شهادته بالبرص فأصابه وعلى زيد بن أرقم بالعمى فعمى

(والجواب) أن هذا موجود في الصحابة أكثر منه ومن بعد الصحابة مادام في الارض مؤمن  
وكان سعد بن أبي وقاص لا تخطئ له دعوة وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
اللهم سدد رميته وأجب دعوته وفي صحيح مسلم أن عمر لما أرسل الى الكوفة من يسأل عن سعد  
فكان الناس يثنون خير حتى سئل عنه رجل من بني عيس فقال أما إذا أئندعونا سعدا  
فكان لا يخرج في السرية ولا يعدل في الرعية ولا يقسم بالسوية فقال سعد اللهم ان كان  
كاذبا قام رثاء وسمعة فأطل عمره وعظم فقره وعرضه للفتن فكان يرى وهو شيخ كبير تدلى حاجباه  
من الكبر يتعرض للجوارى يغمرهن في الطرقات ويقول شيخ كبير مضنون أصابني دعوة سعد  
وكذلك سعيد بن زيد كان مستجاب الدعوة فروى حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه أن  
أروى بنت أوس أسعدت مروان على سعيد وقالت سرق من أرضي ما أدخله في أرضه فقال  
سعيد اللهم ان كانت كاذبة فأذهب بصرها واقلها في أرضها فذهب بصرها وماتت في أرضها  
والبراء بن مالك كان يقسم على الله فيبر قسمه كافي الصحيح ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره  
منهم البراء بن مالك والعلام بن الحضرمي نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نائب أبي بكر  
رضي الله عنه على البحرين مشهور بإجابة الدعاء روى ابن أبي الدنيا بإسناده قال سهر بن منجاب  
غزو ناعم العلامة بن الحضرمي دارين فدعا بثلاث دعوات فأستجاب الله له فهن كلهن قال سرنا  
معه ونزلنا من لا وطلبنا الوضوء فلم نقدر عليه فقام فصلى ركعتين ثم دعا الله فقال اللهم يا عليم  
يا حكيم يا عظم يا عبيدك وفي سبيلك نقاتل عدوك فاسقنا غيثا نشرب منه وننوش من  
الاحداث واذا تر كساء فلا تجعل فيه نصيبا لاحد غيرنا قال فاجا وزنا غير بعيد فاذا نحن ببر من  
ماء السماء تتدفق قال فبر لنا فريونا وملأت أدواني ثم تركتها وقلت لأتظرن هل استجيب  
له فسرنا ميلا أو نحو فقلت لا صحابي اني نسيت أدواني فحنت الى ذلك المكان فكأنما لم يكن فيه  
ماء قط فأخذت أدواني فلما أتينا دارين وبيننا وبينهم البحر فدعا الله فقال اللهم يا عليم يا حكيم  
يا عظم يا عبيدك وفي سبيلك نقاتل عدوك فاجعل لنا سبيلا الى عدوك ثم افتحهم معنا البحر  
فوالله ما أبتات سروجنا ثم خرجنا اللهم فلما رجعنا اشكى البطن فبات فلم يحمداء تغسله فلفقناه  
في ثيابه فدفعناه فلما سمرنا غير بعيد اذا نحن بماء كثير فقال بعضهم لبعض ارجعوا واستخرجوه  
فغسلناه فرجعنا خفي علينا قبره فلم نقدر عليه فقال رجل من القوم اني سمعته يدعو الله يقول  
اللهم يا عليم يا حكيم يا عظم يا عظمي أخف حفرتي ولا تطلع على عورتي أحدا فرجعنا وتر كساء وقد  
كان عمر دعوات أجيب فيها من ذلك انه لما ناره بلال وطائفة معه في القسمة قسمة الارض

يقال هو متناه ولا غير متناه بل ذاته  
لا تقبل اثبات ذلك ولا نفيه ولا  
تقبل أن يقال هو حال في العالم ولا  
خارج عنه فلا توصف ذاته  
بالدخول ولا بالخروج فان ذاته  
لا تقبل الاتصاف لا باثبات ذلك  
ولا بنفيه فهذا ونحوه قولكم  
فان كان هذا القول صحيحا  
أمكن من أثبت العلو دون  
التجسيم أو العلو والتجسيم ونقي  
ما يذ كرم من لوازمه أن يقول  
فيه ما تقولون أنتم حيث أثبتتم  
موجودا قائما بنفسه مبدعا للعالم  
ونقيتم ما يذ كرم من لوازمه فان  
لزوم تلك اللوازم لما أثبتوه أظهر  
في صريح العقل من لزوم هذه  
اللوازم لما أثبتوه هؤلاء فان  
أمكنكم نقي اللزوم وادعيتهم أن  
القول باللزوم وحالة ما أثبتوه من  
حكم الوهم دون العقل أمكن  
خصومكم أن يقولوا مثل ذلك  
بمثل ما قلتموه بطريق الاولى وهذا  
يفهمه من تصور حقيقة قول  
الطائفتين وأدلتهم العقلية فانه  
اذا قابل بين قول هؤلاء وقول هؤلاء  
تبين له صحة الموازنة وان الاثبات  
أقرب الى صريح المعقول وأبعد  
عن التناقض كما أنه أقرب الى  
صحيح المنقول وكذلك يقال في  
الوجه الثالث فان اثبات  
النهاية من أحد الطرفين دون  
الآخر أبعد عن الاحالة من  
اثبات موجود قائم بنفسه لا يمكن



فقال اللهم اكفني بلا ولا ذويه فاحال الحول ومنهم من تطرف وقال اللهم كبرت سني وانتشرت رغبتي فاقبضني اليك غير مقتون ولا مضيع فبات من عامه ومثل هذا كثير جدا وقد صنف ابن أبي الدنيا في مجالي الدعوة كتابا مع أن هذه القصص المذكورة عن علي لم يذكروها استادا فتوقف على معرفة الصحة مع أن فيها ما هو كذب لا ريب فيه كدعائه على أنس بالبرص ودعائه على زيد بن أرقم بالعمى

(فصل) قال الرافضي السابع انه لما توجه الى صفين لحق أصحابه عطش شديد فعمل بهم قليلا فلاح لهم دير فصاحوا بساكنه فسألوه عن الماء فقال بيني وبينه أكثر من فرسخين ولولا أني أوتي ما يكفيني كل شهر على التقدير تلفت عطشا فأشار أمير المؤمنين الى مكان قريب من الدير وأمر بكشفه فوجدوا صخرة عظيمة فجذبوا عن أزالتها فقلعها وحده ثم شربوا الماء فقلع الدير فقال أنت نبي مرسل أو ملك مقرب فقال لا ولكني وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم على يده وقال ان هذا الدير بني على طالب هذه الصخرة وتخرج الماء من تحتها وقد مضى من تحتها جماعة قبلي لم يدركوه وكان الراهب من جملة من استشهد معه ونظم القضية السيد الجبيري في قصيدته

(والجواب) أن هذا من جنس أمثاله من الكاذب التي يظنها الجهال من أعظم مناقب علي وليست كذلك بل الذي وضع هذه كان جاهلا بفضل علي وبما يستحقه من المادح فان الذي فيه من المنقبة أنه أشار الى صخرة فوجدوا تحتها الماء وأنه قامها ومثل هذا يجري خلق كثير على رضى الله عنهم أفضل منهم بل في المحيين لا يكره وعثمان من يجري لهم أضعاف هذا وأفضل من هذا وهذا وان كان اذا جرى على يد بعض الصالحين كان نعمة من الله وكرامة له فقد يقع مثل ذلك لمن ليس من الصالحين كثيرا وأما ما سألوا فيه من قوله ان هذا الدير بني على طالب هذه الصخرة ومخرج الماء من تحتها فليس هذا من دين المسلمين وانما تبنى الكنائس والديارات والصوامع على أسماء المقتدية بسير النصارى فأما المسلمون فلا يبنون معابدهم وهي المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه الا على اسم الله لا على اسم مخلوق فقول الراهب أنت نبي مرسل أو ملك مقرب يدل على جهله وأنه من أضل الخلق فان الملائكة لا تشرب الماء ولا تحتاج الى أن تستخرجه من تحت صخرة ومحمد صلى الله عليه وسلم لا نبي بعده ومعلوم ان هذا الراهب قد سمع بخبر المسلمين الذين فتحوا تلك المواضع فان كان يجوز أن يبعث رسول بعد المسيح فحمد هو الرسول ومعجزاته ظاهرة باطنة فان صدقه فقد علم أنه لا نبي بعده وان لم يصدقه فكيف يعتقده في غيره أنه نبي مرسل بمجرد دلالة على ماء تحت صخرة أو لكون الدير بني على اسمه وهم يبنون الديارات على أسماء خلق كثير ليسوا من الملائكة ولا الرسل وما فيه من قول علي وليكني وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مما بين أنه كذب على علي وأن عليا لم يدع هذا قط لافي خلافة الثلاثة ولا ليا لى صفين وقد كانت له مع منازعته مناظرات ومقامات ما ادعى هذا قط ولا ادعاه أحده وقد حكم الحكمين وأرسل ابن عباس لمناظرة الخوارج فذكروا فضائله وسوابقه ومناقبه ولم يذكروا أحدا منهم قط انه وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله بدون هذه الاسباب الموجبة لنقله لو كان حقا فكيف مع هذه الاسباب فلما رويوا فضائله ومناقبه كقولهم عليه السلام لأعطين الراية عدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وكقولهم عام تبوك ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى

أن يقال فيه هو متناه ولا أن يقال غير متناه وكذلك اثبات موجود لانهاية له من الطرفين أقرب الى المعقول من كونه لا يقبل اثبات النهاية ولا نفيها قوله فيلزم أن يكون الرب مقتضيا في افادة مقداره الى موجب ومخصص ولا معنى للبعد غير نفس الاجزاء فيكون الرب معلولا لا غير يقال ما من أحد من النفاة الا وقد قال نظير هذا فالكلابية والاشعرية يقولون الذات اقتضت صفات معدومة دون غيرها من الصفات فانهم وان تنازعوا في كون صفاته كلها معلولة للبشر فانهم لم يمتنعوا في اثبات صفات لا تنهاى بل لا بد أن تكون صفاته متناهية بفعالها الذات مقتضية لعدد معين دون غيره من الاعداد وصفات معينة دون غيرها من الصفات بل واقتضت الامر بشئ دون غيره من المأمورات وبارادة شئ دون غيره من المرادات مع أن نسبتها الى جميع المرادات والمأمورات نسبة واحدة وأصلهم أنه يجوز تخصيص أحد المثلين دون الآخر بغير تخصيص بل ببعض الارادة وان الذات اقتضت تلك الارادة على ذلك الوجه دون غيرها لا لامر آخر فاذا قيل الذات اقتضت تنهايا من جانب دون جانب أو قدرا مخصوصا لم يكن هذا في صريح العقل بأبعد من الامتناع من ذلك لاسيما وهم مع ذلك يقولون ان

الامور فيقال لك على هذا التقدير فمجموع الموجودات التي فيها الواجب بنفسه ليس يفتقر الى شئ من الممكنات بل افتقاره الى الواجب وحده فبطل اعتراضك على هذا الدليل الثاني وأي الدليلين صح حصل المقصود وتلخيص هذا الجواب أن مجموع الموجودات من حيث هو مجموع ان قال هو معلول الواجب وحده أو بوسط بحيث لا يقال هو مفتقر الى غيره بطل هذا الاعتراض وهو كونه مفتقر الى الممكن وان قال هو معلول الواجب لكون الممكن معلول الواجب وهو معلول الممكن (١٨٥) والواجب كان هذا مقسدا الاعتراضه على

الدليل الاول لكون مجموع الممكنات لا يكون معلولا لواحد منها بوجه من الوجوه (الوجه الثاني) ان يقال قولك لانسلم أن كل ممكن فهو محتاج الى علة خارجة لان المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن وليس محتاجا الى علة خارجة غلط وذلك أن لفظ الممكن فيه اجمال قد يراد بالممكن ما ليس بممتنع فيكون الواجب بنفسه ممكنا ويراد بالممكن ما ليس بوجوده مع امكان وجوده فيكون ما وجد ليس بممكن بل واجب بغيره ثم ما يقبل الوجود والعدم هو المحدث عند جهور العقلاء بل جميعهم وبعضهم تناقض بخلعه بعم المحدث والتقديم الذي زعم أنه واجب بغيره ويراد بالممكن ما ليس له من نفسه وجود بل يكون قابلا للعدم هو وكل جزء من أجزائه وأنت قد سميت مجموع الموجود ممكنا ومرا ذلك أن المجموع يقبل العدم ولا يقبله كل من أجزائه وهؤلاء الذين قالوا ان مجموع الممكنات أو مجموع العلل الممكنة ممكن مرادهم ان كل ما كان لا يقبل الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم بنفسه وكل جزء من أجزائه قابل للعدم يفتقر الى علة خارجة

فتنة كبيرة فهذا كله بعد موت معاوية ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان وقتل زيد بن علي بالكوفة وقتل خلق كثير آخر رن ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرت حروب وقتل بطول وصفها ثم هلم جرافلم يكن من ملوك المسلمين ملك خبير من معاوية ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خبير منهم في زمن معاوية اذا نسبت أيامه الى أيام من بعده وأما اذا نسبت الى أيام أبي بكر وعمر ظهر التضائل وقدر روى أبو بكر الاثرم ورواه ابن بطنة من طريقه حدثنا محمد بن عمرو بن جيلة حدثنا محمد بن مروان عن يونس عن قتادة قال لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكرهكم هذا المهدي وكذلك رواه ابن بطنة بأسناده الثابت من وجهين عن الاعمش عن مجاهد قال لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدي ورواه الاثرم حدثنا محمد بن حواش حدثنا أبو هريرة المكتب قال كنا عند الاعمش فذكروا عمر بن عبد العزيز وعده فقال الاعمش فكيف لو أدركتم معاوية قالوا في حمله قال لا والله بل في عده وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحق قال لما قدم معاوية فرض للناس على أعطية آباءهم حتى انتهى الى فأعطاني ثلثمائة درهم وقال عبد الله أخيراً أبو سعيد الأشج حدثنا أبو أسامة الثقفي عن أبي اسحق يعني السبيعي أنه ذكر معاوية فقال لو أدركتموه وأدركتم أيامه لقلتم كان المهدي وروى الاثرم حدثنا محمد بن العلاء عن أبي بكر بن عياش عن أبي اسحق قال ما رأيت بعده مثله يعني معاوية وقال البغوي حدثنا سويد بن سعيد حدثنا ضمام بن اسمعيل عن أبي قيس قال كان معاوية قد جعل في كل قبيل رجلا وكان رجل من بني أبي يحيى يصيح كل يوم فيدور على المجالس هل ولد فيكم الليلة ولد هل حدث الليلة حدث هل نزل اليوم بكم نازل قال فيقولون نعم نزل رجل من أهل اليمن بعياله بسمونه وبعياله فاذا فرغ من القبيل ~~ك~~ له أتى الديوان فأوقع أسماءهم في الديوان وروى محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة حدثنا ابن أبي مريم عن عطية بن قيس قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يخاطبنا يقول ان في بيت مالكم فضلا بعد أعطياتكم واني قاسمه بينكم فان كان يا تينا فضل عاما قابلا قسمناه عليكم والافلا عتبة على فانه ليس بمالي وانما هو مال الله الذي أفاء عليكم وفضائل معاوية في حسن السيرة والعدل والاحسان كثيرة وفي الصحيح أن رجلا قال لابن عباس هل لك في أمير المؤمنين معاوية أنه أوتر بركعة قال أصاب انه فقيه وروى البغوي في معجمه بأسناده ورواه ابن بطنة من وجه آخر كلاهما عن سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن قيس بن الحرث عن الصنابحي عن أبي الدرداء قال ما رأيت أحدا أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من امامكم هذا يعني معاوية فهذه شهادة العجالة بفقهاء ودينه والشاهد بالفقه ابن عباس وبحسن الصلاة أبو الدرداء وهما ما والا ثارا الموافقة لهذا كثيرة هذا ومعاوية ليس من السابقين

( ٣٤ - منهاج ثالث ) عنه وهذا هو المفهوم عند اطلاقهم من الممكن بنفسه المفتقر الى علة خارجة فان الممكن بنفسه ما لا يوجد بنفسه أي نفسه قابله للعدم وهذا لا يكون عند وجوب بعضها فان القابل للعدم حينئذ انما هو بهض نفسه لاجلة نفسه فغلط أو تغليط حصل مما في لفظ الممكن بنفسه من الاجال والادلة العقلية انما يعترض على معانيها فان كنت أوردت هذا أسؤالا لفظيا كان قليل الفائدة وان كان سؤالا معنويا كان باطلا في نفسه والقوم لما قالوا الموجود اما أن يكون واجبا بنفسه واما أن يكون





لا تفتقر في وجودها الى ما ليس بموجود في مجموع المعدومات لا تفتقر في وجودها الى ما ليس بمعدوم وهل هذا لا مجرد مقابلة لفظية مع  
 فرط التباين في المعنى وهل يقول عاقل ان الموجود الواجب بنفسه والموجود الذي يجب بغيره اذا لم يحتاج الى معدوم فالمعدوم الذي لم  
 يجب بنفسه ولا بغيره يكون موجودا بامر معدوم والممكن ليس له من نفسه وجود بل لا وجود له الا من غير سواه قبل ان عدمه لا يفتقر  
 الى غلة أو قيل ان عدمه لعدم مقتضيه فمجموع الممكنات التي ليس فيها (١٨٧) ما وجوده بنفسه لا تكون الا معدومة

وكل منها لا يكون موجودا الا اذا  
 كان وجوده بغيره سواء سمي هو  
 معلولا لغيره أو مفعولا لغيره (١) كيف  
 تكون موجوده بغيرها ونكتة  
 هذا الجواب ان لفظ الممكن يراد به  
 الممكن بالامكان الذي يوصف به  
 الممكنات المفتقرة الى مقتضى مبين  
 فيلزم ان لا يكون لها ولا شيء منها  
 وجود بوجه من الوجوه الا من  
 المبين وأما الامكان الذي يوصف به  
 مجموع الموجودات فعناه ان ذلك  
 المجموع لم يجب الا بوجوب ما هو  
 داخل فيه فبعض ذلك المجموع  
 واجب بنفسه فلا يكون ذلك  
 المجموع مفتقرا الى مبين له ويتضح  
 هذا بالوجه الثالث وهو ان نقول  
 ابتداء كل موجود فاما ان يكون  
 وجوده بامر مبين له واما ان لا يكون  
 وجوده بامر مبين له وكل ما كان  
 وجوده بامر مبين له لا يكون  
 موجودا الا بوجوب ما يباينه ومجموع  
 الممكنات لا توجد الا بمبنيين لها فلا  
 يوجد شيء منها الا بمبنيين لها وبعضها  
 ليس بمبنيين لها فلا يوجد بعضها  
 بخلاف مجموع الموجودات فانها  
 لا تفتقر الى مبين لها وانما تفتقر  
 الى مبينها وحيث فاذا صيغت الجملة  
 على هذا الوجه تبين انه لا بد من

وبد النبي صلى الله عليه وسلم خير من يد عثمان فقد أجاب ابن عمر بان ما تجعلونه عيبا ما كان منه  
 عيبا فقد عفا الله عنه والباقي ليس بعيب بل هو من الحسنات وهكذا عامة ما يعاب به الصحابة هو  
 اما حسنة واما معفو عنه وحيث نقول الراقضي ان عثمان ولي من لا يصلح للولاية اما ان يكون  
 هذا باطلا ولم يول الامن بصلح واما ان يكون ولي من لا يصلح في نفس الامر لكنه كان مجتهدا  
 في ذلك فظن انه يصلح واخطأ ظنه وهذا لا يقدح فيه وهذا الوليد بن عتبة الذي أنكر عليه ولايته  
 قد اشتهر في التفسير والحديث والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم ولاء على صدقات ناس من  
 العرب فلما قرب منهم خرجوا اليه فظن انهم يحاربونه فأرسل الى النبي صلى الله عليه وسلم يذكروا  
 محاربته فأراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يرسل اليهم جيشا فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين فاذا كان حال  
 هذا خفي على النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يخفى على عثمان واذا قيل ان عثمان ولاء بعد  
 ذلك فيقال باب التوبة مفتوح وقد كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح ارتد عن الاسلام ثم جاء  
 تابسا وقبل النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه وتوبته بعد ان كان أهدر دمه وعلى رضى الله  
 عنه تبيره من عماله ما لم يكن يظنه فيهم فهذا لا يقدح في عثمان ولا غيره وغاية ما يقال ان عثمان  
 ولي من يعلم ان غيره أصح منه وهذا من موارد الاجتهاد أو يقال ان محبة اقاربه ميلته اليهم حتى  
 صار يظنهم أحق من غيرهم أو ان ما فعله كان ذنبا وتقدم ان ذنبه لا يعاقب عليه في الآخرة وقوله  
 حتى ظهر من بعضهم الفسق ومن بعضهم الخيانة فيقال ظهور ذلك بعد الولاية لا يدل على توبته  
 كان ثابتا حين الولاية ولا على ان المولى علم ذلك وعثمان رضى الله عنه لما علم ان الوليد بن عتبة  
 شرب الخمر طلبه وأقام عليه الحد وكان يعزل من يراه مستحقا للعزل ويقم الحد على من يراه  
 مستحقا لاقامة الحد عليه وأما قوله وقسم المال بين اقاربه فهذا عاينته ان يكون ذنبا لا يعاقب  
 عليه في الآخرة فكيف اذا كان من موارد الاجتهاد فان الناس تنازعوا فيما كان للنبي صلى الله  
 عليه وسلم في حياته هل يستحقه ولي الامر بعده على قولين وكذلك تنازعوا في ولي اليتيم هل له ان  
 يأخذ من مال اليتيم اذا كان غنيا بجرته مع غناه والتركة أفضل أو التركة واجب على قولين ومن  
 جوز الاخذ من مال اليتيم مع الغنى جوزه للعامل على بيت مال المسلمين وجوزه للقاضي وغيره  
 من الولاة ومن قال لا يجوز ذلك من مال اليتيم فهم من يجوزونه من مال بيت المال كما يجوز للعامل  
 على الزكاة الاخذ مع الغنى فان العامل على الزكاة يجوز له اخذ جعالتهم مع غناه وولي اليتيم  
 قد قال تعالى فيه ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وايضا فقد ذهب  
 بعض الفقهاء الى ان سهم ذوى القربى هو لقراءة الامام كما قاله الحسن وأبو ثور وأن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يعطى اقاربه بحكم الولاية وسقط حق ذوى القربى بعونه كما يقول ذلك كثير من

موجود مبين للممكنات خارج عنها وهو المطلوب وأن مجموع الموجودات لا بد لها من موجود هو بعضها فمجموعها وحيث لا يلزم  
 ثبوت واجب الوجود على التقديرين فكان ما ذكره من الاعتراض دليلا على اثبات واجب الوجود لا على نفيه (فصل) واعلم ان  
 هؤلاء غلطوا في معنى واجب الوجود فيما يقتضيه الدليل من ذلك حتى صاروا في طرفي نقض فتارة يشتونه ويحردونه عن الصفات  
 حتى يجعلوه وجودا مطلقا ثم يقولون هو الوجود الذي في الموجودات فيجعلون وجود كل ممكن وحادث هو الوجود الواجب بنفسه كما

(١) قوله كيف تكون موجوده بغيرها كذا في الاصل وفي العبارة ما يحتاج الى تأمل كتبه رحمه الله



يفعل ذلك محققه تصوفهم كابن عربي وابن سبعين والقوفى والتلسافى وأمثالهم وتارة يشب ككون فى نفس الوجود الواجب ويقدرون أن يكون كل موجود ممكن بنفسه لا فاعل له وإن مجموع الوجود ليس فيه واجب بنفسه بل هذا معلول مفعول وهذا معلول مفعول وليس فى الوجود إلا ما هو معلول مفعول فلا يكون فى الوجود ما هو فاعل مستغن عن غيره فنارم يجعلون كل موجود واجباً بنفسه وتارة يجعلون كل موجود ممكن بنفسه ومعلوم بضرورة العقل بطلان كل من القسمين وإن من الموجودات ما هو حادث كان تارة

موجودا وتارة معدوما وهذا لا يكون واجبا بنفسه وهذا لا بد له من موجود واجب بنفسه ومن غلطهم في مسمى واجب الوجود أنهم لم يعرفوا لما هو الذي قام عليه الدليل والذي قام عليه الدليل أنه لا بد من واجب بنفسه لا يحتاج الى شيء مبين له فلا يكون وجوده مستقادا من أمر مبين له بل وجوده بنفسه وكون وجوده بنفسه لا يتقيد أن يكون موجودا بنفسه وأن يكون ما دخل في مسمى نفسه من صفاته لازما له والدليل دل على أنه لا بد للمكانات من أمر خارج عنها يكون موجودا بنفسه فلا يكون وجوده بأمر خارج عنه وحينئذ فانضافه بصفاته سواء سمي ذلك تركيبا أو لم يسم لا يمنع أن يكون واجبا بنفسه لا يفتقر الى أمر خارج عنه ولهذا كانت صفاته واجبة الوجود بهذا الاعتبار وإن لزم من ذلك تعدد مسمى واجب الوجود بهذا المعنى بخلاف ما إذا عني به أنه الموجود الفاعل للمكانات فإن هذا واحد سبحانه لا شريك له وأما إذا عني به الموجود بنفسه القائم بنفسه فالصفات اللازمة يكون ممكنة لكن هذا يقتضي أن تكون

في الممكنات ما هو قديم أزلي وهذا باطل كما بسطنا في موضع آخر (الوجه الثالث) أن يقال قولك المجموع المركب وان

(۱) قوله وسعد بن أبي وقاص كذا في الاصل وانظره مع الضمير في قوله وقد شكوا غيره فانه يرجع الى سعد المذکور كتبه محمد

بجلته غير آحاده المعينة ومعلوم أن الجملة ليست هي كل واحد من الآحاد بعينه لكن هي الآحاد جميعها فالآحاد جميعها هي الجملة والمجموع وهذا لا حقيقة له غير الآحاد والآحاد بعضها واجب وبعضها ممكن بين ذلك أنه قد قال بعد هذا إن جملة الأمور التي يتوقف عليها الواجب والممكن ليس داخل في المجموع لتوقفه على كل جزء منها ولا خارج عنه فهي نفس المجموع فان قال بل المجموع هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة باجتماع الواجب والممكن وتلك ممكنة لتوقفها على غيرها قيل تلك النسبة ليست أعياناً قائمة بانفسها ولا صفات ثبوتية قائمة بالاعيان بل أمر نسبي اضافي سواء كانت نسبة عدمية أو ثبوتية اذا قيل (١٨٩) هي ممكنة لم يضر فان الواجب الذي

هو واحد من المجموع موجب لسائر الممكنات وتلك النسبة من الممكنات ولا يكون جزء المجموع موجبا للمجموع بمعنى أنه موجب لكل واحد من الافراد فان هذا يقتضي أن يكون موجب لنفسه وهو متنع بل يعني أنه موجب لمساواة والهيئة الاجتماعية أو يقال هو موجب لمساواة والهيئة الاجتماعية ان كانت ثبوتية فهي ممكنة من جملة الممكنات التي هي سواء وان كانت عدمية فالأمر ظاهر (الوجه الرابع) أن يقال بمجموع الموجودات اما أن يكون فيها واجب بنفسه واما أن لا يكون أي اما أن يقدر ذلك واما أن لا يقدر فان قدرها واجب بنفسه ثبت وجود الواجب بنفسه وهو المطلوب وان لم يقدر ذلك بطلت هذه الحجة وقد تقدم تقرير هذا الكلام وأما الدليل الثالث على ابطال التسلسل وهو قولهم ان جملة ما يفقر اليه المجموع اما أن يكون نفس المجموع أو داخل فيه أو خارج عنه والاول محال والا لكان الشيء علة نفسه والثاني محال والاسكان بعض أجزائه كافيافي المجموع والثالث حق فقد اعترض عليه بقوله قلنا ان أردتم بحملة

وان ثبت أن عثمان أمر بقتل محمد بن أبي بكر لم يطعن على عثمان بل عثمان ان كان أمر بقتل محمد بن أبي بكر أولى بالطاعة ممن طلب قتل مروان لان عثمان امام هدى وخليفة راشد يجب عليه سياسة رعيته وقتل من لا يدفع شره الا بقتله وأما الذين طلبوا قتل مروان فقوم خوارج مفسدون في الارض ليس لهم قتل أحد ولا اقامة حد وغايتهم أن يكونوا ظلموا في بعض الأمور وليس لكل مظلوم أن يقتل بيده كل من ظلمه بل ولا يقيم الحد وليس مروان أولى بالفتنة والشر من محمد بن أبي بكر ولا هو أشهر بالعلم والدين منه بل أخرج أهل الصحاح عدة أحاديث عن مروان وله قول مع أهل الفتيا واختلف في صحته ومحمد بن أبي بكر ليس بهذه المنزلة عند الناس ولم يدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم الا أشهر اقلية من ذي القعدة الى أول شهر ربيع الاول فانه ولد بالشجرة خمس بقين من ذي القعدة عام حجة الوداع ومروان من أقران ابن الزبير فهو قد أدرك حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أنه رآه عام فتح مكة أو عام حجة الوداع والذين قالوا لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ان أباه كان بالطائف فبات النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه بالطائف وهو مع أبيه ومن الناس من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نبي أباه الى الطائف وكثير من أهل العلم ينكر ذلك ويقول انه ذهب باختياره وان نفيه ليس له اسناد وهذا انما يكون بعد فتح مكة فقد كان أبوه بمكة مع سائر الطلقاء وكان هو قد قارب سن التمييز وأيضا فقد يكون أبوه جمع الناس فرآه في حجة الوداع ولعله قدم الى المدينة فلا يمكن الجزم بنفي رؤيته للنبي صلى الله عليه وسلم وأما أقرانه كالمسور بن محزمة وعبد الله بن الزبير فهؤلاء كانوا بالمدينة وقد ثبت أنهم سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله ولي معاوية الشام فحدث من الفتنة ما أحدثه فالجواب أن معاوية انما ولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمهمات أخوه يزيد بن أبي سفيان ولاه عمر مكان أخيه واستمر في ولاية عثمان وزاده عثمان في الولاية وكانت سيره معاوية مع رعيته من خيار سير الولاة وكان رعيته يحبونه وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم وانما ظهر الاحداث من معاوية في الفتنة لما قتل عثمان ولما قتل عثمان كانت الفتنة شاملة لا كثر الناس لم يختص بها معاوية بل كان معاوية أطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الشر من كثير منهم ومعاوية كان خيرا من الاشتراكتي ومن محمد بن أبي بكر ومن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ومن أبي الأعور السلمي ومن هاشم بن هاشم المرقال ومن الأشعث بن قيس الكندي ومن يسر بن أبي أرتاة وغير هؤلاء من الذين كانوا معه ومع علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وأما قوله وولي عبد الله بن عامر البصرة ففعل من المناكير ما فعل فالجواب أن عبد الله بن عامر له من الحسنات والمحببة في

ما يفقر اليه المجموع جملة الأمور التي يصدق على كل واحد منها أنه مفتقر اليه فلم قلتم بأنه لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والذي يدل عليه أن جملة الأمور التي يفقر اليه الواجب والممكن ليس داخل في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارج عنه فهو نفس المجموع وان أردتم العلة الفاعلية فلم قلتم أنه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كافيافي المجموع والجواب عنه من وجوه أحدها أن نقول العلم يكون بمجموع المعلولات الممكنة معلولا ممكنا أمر معلوم بالاضطرار فان المجموع معتقر الى المعلولات الممكنة والمفتقر الى المعلول أولى أن يكون



فكيف تمنع أن تكون مستلزمة لصفاته اللازمة له أو لما هو داخل في مسمى اسمه وهو أيضا سلم أن ذاته تستلزم كونه واجبا وموجودا وعاقلا وعقلا ولذا ملتذابه ومحبا لذاته ومحبا بالها وأمثال ذلك من المعاني المتعددة فإذا قيل هذه كلها شيء واحد قيل هذا مع كونه معلوم الفساد بالضرورة لكونه تضمن أن العلم هو الحب وأن العالم المحب هو العلم والحب فإن قدرا مكانه فقول القائل إن الجسم ليس بركب من الهيولى والصورة ولا من الجوهر المنفردة بل هو واحد بسيط أقرب إلى العقل من دعوى اتحاد هذه الحقائق وإن كان من المعتزلة وأمثالهم فهم يسلمون أن ذاته تستلزم أنه حي عالم قادر وإن كان من الصفاتية فهم يسلمون استلزام ذاته للعلم والقدرة والحياة وغير ذلك من الصفات فإما من طائفة من الطوائف إلا وهي تضطر إلى أن تجعل ذاته مستلزما للوازم وحيث نشأ فنفي هذا التلازم لا سبيل لاحد إليه سواء سمي افتقارا أو لم يسم وسواء قيل إن هذا يقتضي التركيب أو لم يقل (الوجه الرابع) أن يقال قول القائل إن المركب مفقور إلى كل واحد من تلك الأجزاء أنعنى بالمركب تلك الأجزاء أو تعنى به اجتماعها أو الأمرين أو شيئا رابعا فإن عتبت الأول كان المعنى أن

مسلم ما تابعه غيره عليه لم يلزم أن يروى ما انفرد به مع أنه لم يعرف سماعه عن إبراهيم ولا سماع إبراهيم من فاطمة ولا سماع فاطمة من أسماء ولا بد في ثبوت هذا الحديث من أن يعلم أن كلا من هؤلاء عدل ضابط وأنه سمع من الآخر وليس هذا معلوما وإبراهيم هذا لم يرو له أهل الكتب المعتمدة كالصحيح والسنن ولا ذكر في هذه الكتب بخلاف فاطمة بنت الحسين فإن لها حديثا معروفا فكيف يحتج بحديث مثل هذا ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث المعروفين في الكتب المعتمدة وكون الرجل أبوه كبير القدر لا يوجب أن يكون هو من العلماء الأمويين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه وأسماء بنت عيسى كانت عند جعفر ثم خاف عليها أبو بكر ثم خلف عليها علي ولها من كل هؤلاء ولد وهم يحبون عليا ولم يرو هذا أحد منهم عن أسماء ومحمد بن أبي بكر الذي في حجر علي هو ابنها ومحبة علي مشهورة ولم يرو هذا عنها وأيضا فإسماء كانت زوجة جعفر بن أبي طالب وكانت معه في الحشمة وإنما قدمت معه بعد فتح خيبر وهذه القصة قد ذكرناها كانت بخيبر فإن كانت صحيحة كان ذلك بعد فتح خيبر وقد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من شهد خيبر أهل الحديبية ألف وأربعمائة وازداد العسكر بجعفر ومن قدم معه من الحشمة كآبي موسى الأشعري وأصحابه والحشمة الذين قدموا مع جعفر في السفينة وازدادوا أيضا ممن كان معهم من أهل خيبر فلم يرو هذا أحد من هؤلاء وهذا مما يوجب القطع بأن هذا من الكذب المختلق والطعن في فضيل ومن بعده إذا تبين بأنهم يرووه والافني إيصاله إليهم نظر فإن الراوي الأول عن فضيل حسن بن الحسين الأشقر الكوفي قال البخاري عنده منا كبر وقال النسبي قال الدارقطني ليس بالقوي وقال الأزدي ضعيف وقال السعدي حسين الأشقر غال من الشائين للخيرة وقال ابن عدي روى حديثا منكرا والبلاء عندي منه وكان جماعة من ضعفاء الكوفة يحيلون ما يروون عنه من الحديث فيه وأما الطريق الثالث ففيه عمار بن مطر عن فضيل بن مرزوق قال العقيلي يحدث عن الثقات بالما كبر وقال الرازي كان يكذب أحاديثه بواطل وقال ابن عدي متروك الحديث والطريق الأول من حديث عبد الله بن موسى الغنسي وفي بعض طرقه عن فضيل وفي بعضها حدثنا فاذالم يثبت أنه قال حدثنا أمكن أن لا يكون سمعته فانه من الدعاة إلى التشيع الحراس على جمع أحاديث التشيع وكان يروى الأحاديث في ذلك عن الكذابين وهو من المعروفين بذلك وإن كانوا قد قالوا فيه ثقة وأنه لا يكذب فأنه أعلم أنه هل كان يعمد الكذب أم لا لكنه كان يروى عن الكذابين المعروفين بالكذب بلاريب والبخاري لا يروى عنه إلا ما عرف أنه صحيح من غير طريقه وأحد بن حنبل لم يرو عنه شيئا قال المصنف ولاروايات عن فاطمة سوى ما قد منا ثم رواه بطريق مظلة يظهر أنها كذب لمن لا معرفة منوطة بالحديث فرواه من حديث أبي حفص الكتاني حدثنا محمد بن عمر القاضي هو الجعاني حدثنا محمد بن إبراهيم بن جعفر العسكري من أصل كتابه حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سلم حدثنا خفاف بن سالم حدثنا عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أمه عن فاطمة عن أسماء أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا علي حتى ردت عليه الشمس وهذا مما لا يقبل نقله إلا من عرف عدالة وضبطه لا من مجهول الحال فكيف إذا كان مما يعلم أهل الحديث أن الثوري لم يحدث به ولا حدث به عبد الرزاق وأحاديث الثوري وعبد الرزاق يعرفها أهل العلم بالحديث ولهم أصحاب يعرفونها ولا رواه خلف بن سالم ولو عدرا أنهم يرووه فأم أشعث مجبه له لا يقوم برأيه شيء وذكر طريقا ثانيا من طريق محمد

بغيره وان لم يحصل امتنع وجوده لانتفاء المؤثر التام فوجوده لا يحصل الا بغيره وأما عدمه فقد قيل أيضا لا بد له من علة وهو قول ابن سينا  
 وأتباعه المتأخرين الذين يقولون ان الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر الا بترجح وقيل لا يحتاج عدمه الى علة وهو قول تظاير  
 السنة المشهورين كالفاضي أبي بكر وأبي الممالي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وهو آخر قول الرازي فإنه يقول بقول هؤلاء تارة وهو لا تارة  
 لكن هذا آخر قوله فإلعدم عندهم لا يقتصر الى علة وقيل عدم العلة علة (١٩١)

لأنه هو الذي أوجب عدمه  
 بل اذا عدمت علة علمنا انه معدوم  
 فكان ذلك دليلا على عدمه لأن  
 أحد العدمين أوجب الآخر فان  
 العدم لا تأثير له في شيء أصلا بل  
 عدمه يستلزم عدم علة وعدم علة  
 يستلزم عدمه من غير أن يكون  
 أحد العدمين مؤثرا في الآخر وأما  
 وجوده فلا بد له من المؤثر التام  
 واذا حصل المؤثر التام وحب  
 وجوده والامتنع وجوده ولهذا  
 تنارع الناس في الممكن هل من  
 شرطه أن يكون معدوما فالذي  
 عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو  
 وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين  
 كابن رشد وغيره حتى الفارابي  
 معلمهم الثاني فان أرسطو معلمهم  
 الاول وحتى ابن سينا وأتباعه  
 وافقوا هؤلاء أيضا لكن تناقضوا  
 وعليه جمهور نظار أهل الملل من  
 المسلمين وغيرهم أن من شرطه أن  
 يكون معدوما وأنه لا يعقل الامكان  
 فيما لم يكن معدوما وذهب ابن سينا  
 وأتباعه الى أن القسديم الموجود  
 بغيره يوصف بالامكان وان كان قد بما  
 أريلا لم يزل واجبا بغيره لكنه قد  
 صرح هو وأصحابه في غير موضع  
 بقبض ذلك كما قاله الجمهور

أن ولي الامر يصله من مال بيت المال مما جعله الله لذوي القربى استحقاقا مثل هذا أن يوصلوا من  
 بيت المال ما يستحقونه لكونهم أولى قربي الامام وذلك أن نصر ولي الامر والذب عنه متعين  
 وأقاربه ينصرونه ويذبون عنه ما لا يفعله غيرهم وبالحمل فلا بد لكل ذي أمر من أقوام يأتمنهم على  
 نفسه ويدفعون عنه من يريد ضرره فان لم يكن الناس مع امامهم كما كانوا مع أبي بكر وعمر احتاج  
 ولي الامر الى بطانة يطمئن اليهم وهم لا بد لهم من كفاية فهذا أحد التأويلين والتأويل الثاني  
 انه كان يعمل في المال وقد قال الله تعالى والعاملين عليها والعامل على الصدقة الغني له أن  
 يأخذ بعالمه باتفاق المسلمين والعامل في مال اليتيم قد قال الله تعالى فيه ومن كان غنيا  
 فليستعفف ومن كان فقرا فليأكل كل بالمعروف وهل الامر للغني بالاستعفاف أمر ايجاب أو أمر  
 استحباب على قولين وولي بيت المال وناطر الوقف هل هو كعامل الصدقة استحق مع الغني وادا  
 جعل كولي اليتيم ففيه القولان فهذه ثلاثة أقوال وعثمان على قولين كان له الأخذ مع الغني  
 وهذا مذهب الفقهاء ليست كاعراض الملوك التي لم يوافق عليها أحد من أهل العلم ومعلوم ان  
 هذه التأويلات ان كانت مطابقة فلا كلام وان كانت مرجوحة فالتأويلات في الدماء التي جرت  
 من على ليست بأوجه منها والاحتجاج لهذه الأقوال أقوى من الاحتجاج لقول من رأى القتال  
 وأما قوله وكان ابن مسعود يطعن عليه ويكفره فالجواب أن هذا من الكذب البين على ابن  
 مسعود فان علماء أهل القل يعلمون أن ابن مسعود ما كان يكفر عثمان بل لما ولي عثمان وذهب  
 ابن مسعود الى الكوفة قال ولينا أعلاما ذافوق ولم يأل وكان عثمان في السنة الاولى من ولايته  
 لا ينقمون منه شيئا ولما كانت السنة الاخرة تقموا منه أشياء بعضها هم معذورون فيه وكثير منها  
 كان عثمان هو المعذور وفيه من جملة ذلك أمر ابن مسعود فان ابن مسعود بقي في نفسه من أمر  
 المصحف لما فوض كتابته الى زيد دونه وأمر أصحابه أن يغسلوا مصاحفهم وجمهور الصحابة  
 كانوا على ابن مسعود مع عثمان وكان زيد بن ثابت قد انتدبه قبل ذلك أبو بكر وعمر لجمع  
 المصحف في الصحف فندب عثمان من نديه أبو بكر وعمر وكان زيد بن ثابت قد حفظ العرصة  
 الاخيرة فكان اختيار تلك أحب الى الصحابة فان جبريل عارض النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالقرآن في العام الذي قضى فيه مرتين وأبصاف كان ابن مسعود أسكر على الوليد بن عتبة لما  
 شرب الخمر وقد قدم ابن مسعود الى المدينة وعرض عليه عثمان النكاح وهو لاء المستدعة  
 غرضهم التكبير والتسميق للخلعاء الثلاثة بأشياء لا يعسق بها واحد من الولاة فكف يعسق بها  
 أولئك ومعلوم أن مجرد قول الخصم في خصمه لا يوجب القدرح في واحد منهما وكذلك كلام  
 المتشاجرين في الآخر ثم يقال بتقدير أن يكون ابن مسعود طعن على عثمان رضي الله عنهما  
 فليس جعل ذلك قدحا في عثمان بأولى من جعله قدحا في ابن مسعود واذا كان كل واحد منهما

وقد ذكرت بعض العاطفة في كتابه المسمى بالشفاء في غير هذا الموضع وأصحابه العلاسفة المتبعين لأرسطو وأصحابه مع الجمهور أنكر وادلك  
 عليه وقالوا انه خالف به سلفهم كما خالف به جمهور النظار وخالف به ما ذكره هو مصرحاه في غير موضع وذلك لان الممكن بنفسه هو الذي  
 يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد وذلك انما يعقل فيما يكون معدوما ويمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد جديلا يستمر عدمه فاما ما لم يزل  
 موجودا بغيره فكيف يقال فيه انه يمكن وجوده وعدمه أو يقال فيه انه يقبل الوجود والعدم ومما يوضح ذلك أن القابل للوجود والعدم اما



أن يكون هو الموجود في الخارج أو الماهية الموجودة في الخارج عند من يقول الوجود زائد على الماهية أو ما ليس موجودا في الخارج فأن قيل بالاول فهو ممتنع لأن ما كان موجودا في الخارج أزلا وأبدا واجبا بغيره فإنه لا يقبل العدم أصلا فكيف يقال أنه يقبل الوجود والعدم وأن قيل أمر آخر فذلك لا حقيقة له حتى يقبل وجودا أو عدما لأن وجود كل شيء عين ماهيته في الخارج ولكن الذهن قد يتصور ماهية غير الوجود الخارجى فإذا اعتبرت (١٩٢)

مجتهدا فيما قاله أثابه الله على حسناته وغفر له خطاه وإن كان صدر من أحدهما ذنب فقد علمنا أن كلامهما ولي الله وأنه من أهل الجنة وأنه لا يدخل النار فذنب كل منهما لا يعذبه الله عليه في الآخرة وعثمان أفضل من كل من تكلم فيه هو أفضل من ابن مسعود وعمار وأبي ذر ومن غيرهم من وجوه كثيرة كما ثبت ذلك بالدلائل الكثيرة فليس جعل كلام المفضول قادما في الفاضل بأولى من العكس بل إن أمكن الكلام بينهما بعلم وعدل والالتكلم بما يعلم من فضلهم ما ود بينهما وكان ما تجبر بينهما وتنازع فيه أمره إلى الله ولهذا أوصوا بالامسالة عما تجبر بينهم لأننا لا نستل عن ذلك كما قال عمر بن عبد العزيز تلك دماء طهر الله منها يدى فلا أحب أن أخضب بها السانى وقال آخر تلك أمة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبت ولا تستلون عما كانوا يعملون لكن إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل فلا بد من الذب عنهم وذكر ما يطل حجة بعلم وعدل وكذلك ما نقل من تكلم عمار في عثمان وقول الحسن فيه ونقل عنه أنه قال لقد كفر عثمان كفره صلعاء وإن الحسن بن علي أنكر ذلك عليه وكذلك علي وقال له يا عمار أتكفر برب آمن به عثمان وقد تبين أن الرجل المؤمن الذي هو ولي الله قد يعتقد كفر الرجل المؤمن الذي هو ولي الله ويكون محطتا في هذا الاعتقاد ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما ولا يثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعد بن عباد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أنك منافق تجادل عن المنافقين وكما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما طاب بن أبي بلتعة دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد شهد بدرا وما يدرىك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فعمار أفضل من عثمان وأفضل من حاطب بن أبي بلتعة بدرجات كثيرة وحجة عمر فيما قال لحاطب أظهر من حجة عمار ومع هذا فكلاهما من أهل الجنة فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة وإن قال أحدهما لا تخرم ما قال مع أن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك وأما قوله أنه لما حاكم ضرب ابن مسعود حتى مات فهذا كذب باتفاق أهل العلم فإنه لما ولي أقر ابن مسعود على ما كان عليه من الكوفة إلى أن جرى من ابن مسعود ما جرى ومات ابن مسعود من ضرب عثمان أصلا وفي الجملة فإذا قيل إن عثمان ضرب ابن مسعود أعمار فهذا لا يقدح في أحدهما فأننا نشهد أن الثلاثة في الجنة وأنهم من أكابر أولياء الله المتقين وقد قدمنا أن ولي الله قد يصدر منه ما يستحق عليه العقوبة الشرعية فكيف بالتعزير وقد ضرب عمر بن الخطاب أبي بن كعب بالدرة

الآخر وأما إذا اعتبر ما في الخارج فقط أو ما في الذهن فقط فليس هنالك وجود و ماهية زائدة وليس وجود هذا وجودا تاما لم ينزع فيه واتما ينزع من لم يميز بين الذهن والخارج واشتباه عليه أحدهما بالآخر وأيضا (١) فلا بد له أن في الخارج ماهية ووجود للواجب قديم أزلى فهذه كما يقوله كثير من المتكلمين أن لواجب الوجود ماهية زائدة على وجوده وحينئذ فقل وجود هذه الماهية لا يقبل العدم كما أن وجود الماهية الواجبة لا يقبل العدم وإن قيل نحن نريد بذلك أن ماهية الممكن الزائدة على وجود القديم الأزلى كما هي الفلك هي من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجودها وعدمها تقبل الوجود والعدم قيل اثبات هذه الماهية زائدة على الوجود باطل كما قد بين في موضع آخر وبتقدير التسليم فهذا كما يقدر أن وجود واجب الوجود زائد على ماهيته ومعلوم أنه لا يستلزم ذلك كون ماهيته قابلة للعدم ثم يقال قول

الفاعل الماهية من حيث هي هي تقدير للماهية مجردة عن الوجود والعدم وهذا تقدير ممتنع في نفسه فإن الماهية لو قدر تحققها فاما أن تكون موجودة أو معدومة فلا يمكن تقديرها مجردة في الخارج حتى يقال إن تلك الماهية تقبل الوجود والعدم وأيضا لو قيل أنه يمكن تقديرها مجردة فهذا انما يمكن في الماهية إذا كانت يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة وأما ما كان الوجود لازما لها قديما أزليا ممتنع عدمه فكيف يتصور أن يقال إن هذه الماهية تقبل العدم وهي لم تزل واجبة الوجود فإس لها وقت من الأوقات تقبل فيه العدم وإذا قدر مجردة في الذهن فليست هذه المقدرة في الذهن هي الموجودة في الخارج المستلزمة

(١) قوله فلا بد له أن في الخارج الح كذا في الأصل ولا تخلو العبارة من تحريف فأنظر وحرر كتبه معجمه

وكون أحدهما مشروطا بالآخر  
وذلك دور معي اقتراني وهو ممكن  
صحيح لا بد منه في كل متلازمين  
وهذا لا ينافي كون المجموع واجبا  
بالمجموع وإذا قيل في كل من  
الاجزاء هل هو واجب بنفسه  
أم لا قيل ان أردت هل هو مفعول  
معلول لعللة فاعلة أم لا فليس في  
الاجزاء ما هو كذلك بل كل منها  
واجب بنفسه بهذا الاعتبار وان  
غلبت أنه هل فيها ما يوجد بدون  
وجود الآخر فليس فيها ما هو  
مستقل دون الآخر ولا هو واجب  
بنفسه بهذا الاعتبار والدليل دل  
على اثبات واجب بنفسه غنى عن  
الفاعل والعللة الفاعلة لا على أنه  
لا يكون شيء غنى عن الفاعل  
مستلزما للوارم فلفظ الواجب  
بنفسه فيه اجمال واشتباه دخل  
سببه غلط كثير فاقام عليه البرهان  
من اثبات الواجب بنفسه ليس هو  
ما فرضه هؤلاء النساء فان الممكن هو  
الذي لا يوجد الا بوجودي وجوده  
والواجب هو الذي يكون وجوده  
بنفسه لا بوجودي وجوده فكونه  
موجودا بنفسه مستلزما للوازم  
لا ينافي أن يكون ذاتا متصفة  
بصفات الكمال وكل من الذات  
والصفات ملازم للآخر وكل من  
الصفات ملازمة للآخرى وكل ما  
يسمى جزءا فهو ملازم للآخر وإذا  
قيل هذا فيه تعدد الواجب قبل ان  
أردتم تعدد الاله الموجود بنفسه

شيا وهذا الحديث ان كان ثابتا عن عمرو بن ثابت الذي رواه عن عبد الله فهو الذي اختلقه  
فانه كان معروفا بالكذب قال أبو حاتم بن حبان يروي الموضوعات عن الاثبات وقال يحيى بن  
معين ليس بشيء وقال مرة ليس بثقة ولا مأمون وقال النسائي متروك الحديث قال المصنف  
وأما رواية أبي هريرة فأنبا عقيل بن الحسن العسكري حدثنا أبو محمد صالح بن أبي الفتح الشناسي  
حدثنا أحمد بن عمرو بن حوصاء حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا يحيى بن يزيد بن عبد الملك  
النوفلي عن أبيه قال حدثنا داود بن فراهيج عن عمارة بن فرو عن أبي هريرة رضي الله عنه  
وذكره قال المصنف اختصرته من حديث طويل قلت هذا اسناد مظلم لا يثبت به شيء عند  
أهل العلم بل يعرف كذبه من وجوه فانه وان كان داود بن فراهيج مضطعا كان شعبة يضعفه  
وقال النسائي ضعيف الحديث لا يثبت الاسناد اليه فان فيه يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو الذي  
رواه عنه وعن عمارة قال البخاري أحاديثه شبه لا شيء وضعفه جدا وقال النسائي متروك  
الحديث وقال الدارقطني منكر الحديث جدا وقال أحمد بن حنبل منكر وقال الدارقطني  
ضعيف ان كان حدث به إبراهيم بن سعيد الجوهري فالآفة من هذا وان كان يقال انه لم يثبت  
الا إبراهيم بن سعيد الجوهري والا ابن حوصاء فان هذين معروفاً وأحاديثهم معروفة قد  
رواها عنهم الناس ولهذا الماروي ابن حوصاء الطريق الأول كان الاسناد اليه معروفا عنه  
رواه بالأسانيد المعروفة لكن الآفة فيه من بعده وأما هذا فن قبل ابن حوصاء لا يعرفون وان  
قد رأته ثابت عنه فالآفة بعده وذكر أبو الفرج بن الجوزي أن ابن مردويه رواه من طريق  
داود بن فراهيج وذكر ضعف ابن فراهيج ومع هذا فالاسناد اليه فيه الكلام أيضا قال المصنف  
وأما رواية أبي سعيد الخدري فأخبرنا محمد بن اسمعيل الجرجاني كتابه أن أبا طاهر محمد بن علي  
الواعظ أخبرهم أنبا محمد بن أحمد بن منعم أنبا القاسم بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن  
عمر حدثني أبي عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله عن أبيه عمر قال قال الحسين بن علي سمعت أبا  
سعيد الخدري يقول دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا رأسه في حجر علي وقد غابت  
الشمس فأنبته النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا علي صليت العصر قال لا يا رسول الله ما صليت  
كرهت أن أضع رأسي من حجرى وأنت وجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادع الله أن  
يرد عليك الشمس فقال علي يا رسول الله ادع أنت وأنا أؤمن قال يا رب ان عليا في طاعتك وطاعة  
رسولك فاردد عليه الشمس قال أبو سعيد فوالله لقد سمعت للشمس صريرا كصرير البكرة حتى  
رجعت بيضاء نقية . قلت هذا الاسناد لا يثبت بثبته شيء وكثير من رجاله لا يعرفون بعدالة  
ولا ضبط ولا جل في العلم ولا لهم ذكر في كتب العلم ورجالهم لم يكن فهم الا واحدا بهذه  
المنزلة لم يكن ثابتا فكيف اذا كان كثير منهم أو أكثرهم كذلك ومن هو معروف بالكذب مثل  
عمرو بن ثابت وفيه انه كان وجعا وأنه سمع صوتها حين طلعت كصريرة البكرة وهذا باطل  
عقلا ولم يذكروا أولئك ولو كان مثل هذا الحديث عند أبي سعيد مع محبته لعلي وروايته لفضائله  
لرواه عنه أصحابه المعروفون كبارا وغير ذلك من فضائل علي مثل رواية أبي سعيد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم لما ذكر الخوارج قال تغلبهم أولى الطائفتين بالحق ومثل روايته أنه  
قال لعمارة تقتلك الفئة الباغية فمثل هذا الحديث الصحيح عن أبي سعيد بن فيه أن عليا وأصحابه  
أولى بالحق من معاوية وأصحابه فكيف لا يروي عنه مثل هذا لو كان صحيحا ولم يحدث بمثل هذا  
الحسين ولا أخوه عمر ولا علي ولو كان مثل هذا عندهما لحدث عنهما المعروف بالحديث عنهما



الخالق للمكانات فليس كذلك وان  
أردتم تعدد معان وصفاته أو  
تعدداً سميتوه أجزاءه فلم قلتم أنه  
إذا كان كل من هذه واجبا بنفسه  
أي هو موجود بنفسه لا يوجد  
بوجوده مع أن وجوده ملزوم لوجود  
الآخر يكون ممتنعاً ولم قلتم ان  
ثبوت معنيين أو شيئين واجبين  
متلازمين يكون ممتنعاً وهذا كما  
تقول المعتزلة إنكم إذا أثبتتم الصفات  
فلم تعدد القديم فيقال لهم ان  
فلتم ان ذلك يتقضى تعدداً أهية  
قدية خالقة للخواقات فهذا التلازم  
باطل وان فلم يستلزم تعدد صفات  
قدية للاله القديم فلم قلتم ان هذا  
محال فعمامة ما يلبس به هؤلاء النفاة  
الفاظ مجمة متشابهة إذا فسرت  
معانيها وفصل بين ما هو حق منها  
وبين ما هو باطل زالت الشبهة وتبين  
أن الحق الذي لا يحد عنه هو قول  
أهل الاثبات للعاني والصفات  
(الوجه الخامس) أن يقال قولك  
ان المركب مفتقر الى كل واحد  
من تلك الأجزاء ضرورة استحالة  
وجود المركب دون أجزائه ليس  
فيه ما يدل على افتقار المركب الى  
أجزائه فان كونه يستحيل  
وجوده دون الأجزاء يقتضي أنه لا  
يوجد بدونه بل لا يوجد الا  
وهي موجودة وكون الشيء لا يوجد  
الامع الشيء لا يقتضي افتقاره اليه  
بل انما يكون مفتقراً اليه اذا كان  
لا يوجد الا لا لا ترى أن المتضادين

فان هذا أمر عظيم قال المصنف وأما رواية أمير المؤمنين فأخبرنا أبو العباس الفرغاني أخبرنا  
أبو الفضل الشيباني حدثنا رجا بن يحيى الساماني حدثنا هرون بن مسلم بسامري سنة أربعين  
ومائتين حدثنا عبد الله بن عمرو الأشعث عن داود بن الكعبيت عن عمه المستهل بن زيد عن أبي  
زيد بن سهل عن جويرية بنت مسهر قالت خرجت مع علي فقال يا جويرية ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يوحى اليه ورأسه في حجرى وذ كره . قلت وهذا الاسناد أضعف مما تقدم وفيه  
من الرجال المجاهيل الذين لا يعرف أحد منهم بعد الله ولا ضبط وانفرادهم بعقل هذا الذي لو كان على  
قوله رواه عنه المعروفون من أصحابه وبمثل هذا الاسناد عن هذه المرأة ولا يعرف حال هذه المرأة  
ولا حال هؤلاء الذين رووا عنها بل ولا تعرف أعيانهم فضلاً عن صفاتهم لا يثبت به شيء وفيه  
ما يناقض الرواية التي هي أرفع منه مع أن الجميع كذب فان المسلمين رووا من فضائل علي  
ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم ما هودون هذا وهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وقد  
صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل علي كما صنف الامام أحمد فضائله وصنف أبو نعيم  
في فضائله وذ كرهها أحاديث كثيرة ضعيفة ولم يذ كر هذا الان الكذب ظاهر عليه بخلاف غيره  
وكذلك لم يذ كر الترمذي مع أنه جمع في فضائل علي أحاديث كثير منها ضعيف وكذلك النسائي  
وأبو عمر بن عبد البر وجمع النسائي مصنفان خصائص علي قال المصنف وقد حكى أبو جعفر  
الطحاوي عن علي بن عبد الرحمن عن أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول ينبغي لمن كان سبيله  
العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء في رد الشمس لانه من علامات النبوة . قلت أحمد بن صالح  
رواه من الطريق الاول ولم يجمع طرقه وألفاظه التي تدل من وجوه كثيرة على أنه كذب وتلك  
الطريق راويناها مجهول عنده ليس معلوم الكذب عنده فلم يظهر له كذبه والطحاوي ليست  
عادته نقد الحديث كتفد أهل العلم ولهذا روى في شرح معاني الآثار الاحاديث المختلفة  
وانما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رأه حجة ويكون أكثرها محروجا من  
جهة الاسناد لا يثبت ولا يتعرض لذلك فانه لم تكن معرفته بالاسناد كعرفة أهل العلم به وان  
كان كثير الحديث فقيها عالما قال المصنف وقال أبو عبد الله البصري عود الشمس بعد مغيبها  
أكد حالاً فيما يقتضى نقله لانه وان كان فضيلة لأمير المؤمنين فانه من أعلام النبوة وهو مفارق  
لغيره من فضائله في كثير من أعلام النبوة . قلت وهذا من أظهر الأدلة على أنه كذب فان  
أهل العلم بالحديث رووا فضائل علي التي ليست من أعلام النبوة وذ كروها في الصحاح والسنن  
والمسند رووها عن العلماء الاعلام الثقات المعروفين فلو كان هذا مما رواه الثقات لكانوا  
أرغب في روايته وأحرص الناس على صحته لكنهم لم يحدوا أحداروا ما سناد يعرف أهله بحمل  
العلم ولا يعرفون بالعدالة والضبط مع ما فيه من الأدلة الكثيرة على تكذيبه قال وقال أبو  
العباس بن عقدة حدثنا جعفر بن محمد بن عمرو حدثنا سليمان بن عباد سمع بشار بن دراع  
قال لقي أبو حنيفة محمد بن النعمان فقال عن رويت حديث رد الشمس فقال عن غير الذي رويت  
عنه يا سارية الجبل قال المصنف وكل هذه أمارات ثبوت الحديث . قلت هذا يدل على أن أئمة  
أهل العلم لم يكونوا يصدقون بهذا الحديث فانه لم يروه امام من أئمة المسلمين وهذا أبو حنيفة أحد  
الأئمة المشاهير وهو لا يثبتهم على ما فيه من الكوفة دار الشعة وقد لقي من الشعة وسمع من  
فضائل علي ما شاء الله وهو يحبه ويتولاه ومع هذا أنكر هذا الحديث على محمد بن النعمان  
وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوي وأمثاله ولم يحبه ابن النعمان بحجج بل قال عن غير من

رويت عنه حديث ياسارية الجبل فيقال له هب أن ذلك كذب فأى شيء في كذبه مما يدل على صدق هذا فإن كان ذلك فأبوحنيفة لا ينكر أن يكون لعمر وعلي وغيرهما كرامات بل أنكر هذا الحديث للدلائل الكثيرة على كذبه ومخالفته للشرع والعقل وأنه لم يروه أحد من العلماء المعروفين بالحديث من التابعين وتابعيهم وهم الذين يروون عن الصحابة بل لم يروه إلا كذاب أو مجهول لا يعلم عدله وضبطه فكيف يقبل هذا من مثل هؤلاء وسائر علماء المسلمين يودون أن يكون مثل هذا صحيحا لما فيه من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم وقضية على علي الذين يحبونه ويتولونه ولكنهم لا يستحيون التصديق بالكذب فردوه ديانة والله أعلم

(فصل) قال الرافضي العاشر مارواه أهل السيرة أن الماء زاد بالكوفة وخافوا الغرق ففرعوا إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فركب بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج الناس معه فزل على شاطئ الفرات ثم دعا وضرب صفحة الماء بقضيب كان في يده فغاض الماء فسلم عليه كثير من الحيتان ولم ينطق الجري ولا المراهي فستل عن ذلك فقال أنطق الله ما طهره من السمك وأسكت ما أنجسه وأبعده

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بأن يقال أين اسناد هذه الحكاية الذي يدل على صحتها وثبوتها والافمجرد الحكايات المرسلة بلا اسناد يقدر عليه كل أحد لكن لا يفيد شيئا (الثاني) أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن عنده (الثالث) أن هذا لم ينقله أحد من أهل الكتب المعتمدة عليهم ومثل هذه القصة لو كانت صحيحة لكانت مما تتوفر الهمم والدواعي على نقلها وهذا النقل لم يذكر لها اسناد فكيف يقبل ذلك بمجرد حكاية لا اسناد لها (الرابع) أن السمك كله مباح كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقد قال تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وقد أجمعت الأمة وأئمتها على حل السمك كله وعلى مع سائر الصحابة يحلون هذه الأنواع فكيف يقولون إن الله أنجسه ولكن الرافضة جهال يحرمون ما أحل الله بمنزل هذه الحكايات المكذوبة (الخامس) أن يقال نطق السمك ليس مقدورا له في العادة ولكن هو من خوارق العادات فأن الله تعالى هو الذي أنطق ما أنطق منها وأسكت ما أسكته إن كان قد وقع فأى ذنب لمن أسكته الله حتى يقال هو نجس ومن جعل للعجماء ذنبا بأن الله لم ينطقها كان ظالماتها وإن قال قائل بل الله أفدرها على ذلك فامتنت منه فيقال أقداره لها على ذلك لو وقع إنما كان كرامة لعلي رضي الله عنه والكرامة إنما تحصل بالنطق بالسلام عليه لا بمجرد القدرة عليه مع الامتناع منه فإذا لم يسلم عليه لم يكن في أقداره ما مع امتناعها كرامة بل فيه تحريم الطيبات على الناس فإن لها طيب وذلك من باب العقوبات كما قال تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا وقد قيل إن تحريم ذلك كان من أخلاق اليهود وما هو من أخوانهم الرافضة يبعد (السادس) أن يقال المقصود هنا كان حاصلا بنضوب الماء فأما تسليم السمك فلم يكن إليه حاجة ولا كان هناك سبب يقتضي خرق العادة لتقوية الأيمان فإن ذلك يكون حجة وحاجة ولم يكن هناك حجة ولا حاجة ألا ترى أن انفلاق البحر لموسى كان أعظم من نضوب الماء ولم يسلم السمك على موسى ولما ذهب إلى الخضر وكان معه حوت مالح في مكمل فأحياء الله حتى أنساب رزق في الماء وصار البحر عليه سربا ولم يسلم على موسى ولا على يوشع والبحر دائما يجزر ويعدول يعرف أن السمك سلم على أحد من الصحابة والتابعين وغيرهم وعلى أجل قدر من أن يحتاج إلى

لا يوجد أحدهما دون الآخر ولا يقال إن أحدهما مفتقر إلى الآخر كالبنوة والابوة بل كلاهما معلول علة منفصل فحصول العلة لا يوجد أحدهما دون الآخر وهما جميعا مفتقران إلى العلة ليس أحدهما مفتقر إلى الآخر فإذا قدر أنه لا علة لهما لم يكن أحدهما مفتقر إلى الآخر ولا إلى علة (الوجه السادس) أن يقال فسولك وكل منهما غير مفتقر إليه خطأ ظاهر فانه ليس من ضرورة كون المركب متوقفا على كل من أجزائه أن لا يكون شيء من تلك الأجزاء متوقفا عليه وذلك أن المركب إن أريد به نفس الأجزاء المجتمعة كان المعنى أن المجتمع متوقف على المجتمع أو أن كل جزء متوقف على سائر الأجزاء أو على جزء آخر أو على نفسه وأي شيء فرض من ذلك لم يلزم أن يكون أحد الأجزاء هو المفتقر دون الآخر وإن قدر أن المركب هو الاجتماع أو الاجتماع مع الأجزاء فإنه إذا قدر أنها متلازمة لم يكن أحد الأجزاء واجبا بنفسه بمعنى إمكان وجوده دون سائر الأجزاء لا الاجتماع ولا غيره بل لا يوجد شيء منها إلا بالآخر فلا يكون شيء من الأجزاء غير مفتقر إلى المركب بل كل منها مفتقر إليه وهذا لا يقاس بالواحد مع العشرة الذي يمكن وجوده دون وجود العشرة فإن أجزاء العشرة ليست





هذا وعلى هذا ونحن نجيب على كل تقدير (الوجه الرابع) أن يقال أتعني بجملة ما يقتضيه المجموع ما إذا وجد وجد المجموع وما لا يوجد المجموع لا يوجد كله مع قطع النظر عن كونه شرطاً أو فاعلاً فان جملة ما يقتضيه الشيء هو الجملة التي تشمل على كل ما يقتضيه الشيء الذي لكل ما كان الشيء مقتضياً إليه فهو داخل في هذه الجملة وإذا حصل كل ما يحتاج إليه الشيء لم يبق الشيء محتاجاً إلى شيء أصلاً فيلزم وجوده حيث أنه فانه ما دام مقتضياً إلى شيء لم يوجد وإذا حصل كل ما يتوقف وجوده عليه ولم (١٩٧) يبق وجوده موقوفاً على شيء أصلاً لزم وجوده

في معنى بجملة ما يتوقف وجود الشيء عليه الأمور التي إذا وجدت وجد المجموع وان لم يوجد جميعها لم يوجد المجموع ومعلوم أنه ادعى به ذلك لم يمكن أن يكون ذلك بعضها لانه يلزم حيثئذ أن يكون بعض الأجزاء كافياً في المجموع فانه قد فسر الجملة بما إذا حصل وجب حصوله المجموع وان لم يحصل لم يجز حصوله فلو كان بعض الأجزاء هو تلك الجملة لوجب أن يكون ذلك البعض كافياً في حصول المجموع سواء قدر فاعلاً لنفسه ولباقي الجملة أو قدر أن حصوله هو حصول المجموع أو قدر غير ذلك من التقديرات الممتنعة فأى تقدير قدر كان ممتنعاً فان جملة ما يقتضيه المجموع لا يكون بعض المجموع بأي تفسير وهو المطلوب ولكن لفظ المجموع فيه اجمال فانه قد يعنى به مجرد الهيئة الاجتماعية وقد يعنى به كل من الأفراد أو كل من الأفراد مع الهيئة الاجتماعية فان عني به الاول فلا ريب أن هذا قد يكون بعض الأفراد موجباً له كافي المجموع المركب من الواجب والممكن فان الواجب هو الواجب للممكنات وهو الواجب أيضاً الهيئة الاجتماعية والهيئة الاجتماعية

عنهم ورضوا عنه فلا يدفع هذا بنقل لا يثبت اسناده ولا يعرف كيف وقع ويجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقته بل مثل هذا مثل الذين يعارضون المحكم بالمتشابه وهذا من فعل الذين في قلوبهم زيغ الذين يتبعون الفتنة ولا ريب أن الرافضة من شرار الرافضين الذين يتبعون الفتنة الذين ذمهم الله ورسوله وبالجملة فنحن نعلم قطعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يأمر بنفي أحد دائماً برده عثمان معصية لله ورسوله ولا ينكر ذلك عليه المسلمون وكان عثمان رضى الله عنه أتى الله من أن يقدم على مثل هذا بل هذا مما يدخله الاجتهاد فلعن أبا بكر وعمر رضى الله عنهم لم يرداه لانه لم يطلب ذلك منهم ما وطلبه من عثمان فأجابته الى ذلك أولعله لم يقين لهما توحيته وتبين ذلك لعثمان وغاية ما يقدر أن يكون هذا خطأ من الاجتهاد أو ذنباً وقد تقدم الكلام على ذلك وأما استكثابه مروان فيروان لم يكن له في ذلك ذنب لانه كان صغيراً لم يجز عليه القلم ومات النبي صلى الله عليه وسلم ومروان لم يبلغ الحلم باتفاق أهل العلم بل غايته أن يكون له عشرين أو ثمانين عاماً وكان مسلماً باطنياً وظاهراً يقرأ القرآن ويتفقه في الدين ولم يكن قبل الفتنة معروفاً بشيء يعاب فيه فلا ذنب لعثمان في استكثابه وأما الفتنة فأصابته من هو أفضل من مروان ولم يكن مروان ممن يحاذ الله ورسوله وأما أبوه الحكم فهو من الطلقاء والطلاق حسن اسلام أكثرهم وبعضهم فيه نظر ومجرد ذنب بعز عليه لا يوجب أن يكون منافقاً في الباطن والمنافقون تجرى عليهم في الظاهر أحكام الاسلام ولم يكن أحد من الطلقاء بعد الفتح يظهر المحادة لله ورسوله بل يرت ويورث ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين وتجري عليه أحكام الاسلام التي تجرى على غيره وقد عرف نفاق جماعة من الاوس والخزرج كعبد الله بن أبي ابن سلول وأمثاله ومع هذا كان المؤمنون يتعصبون لهم أحياناً كما تعصب سعد بن عباد بن أبي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لسعد بن معاذ والله لا تقتله ولا تقدر على قتله وهذا وان كان ذنباً من سعد لم يخرج به ذلك عن الايمان بل سعد من أهل الجنة ومن السابقين الاولين من الانصار فكيف بعثمان اذا أوى رجلاً لا يعرف أنه منافق ولو كان منافقاً لم يكن الاحسان اليه موجبا للطعن في عثمان فان الله تعالى يقول لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين وقد ثبت في الصحيح أن أسماء بنت أبي بكر قالت يا رسول الله ان أمي قدمت وهي راغبة أفأصلها قال نعم صلى الله عليه وسلم وقد أوصت صفية بنت حيي بن أخطب لقربة لها من اليهود فاذا كان الرجل المؤمن قد يصل أقاربه الكفار ولا يخرج به ذلك عن الايمان فكيف اذا وصل أقاربه المسلمين وغاية ما فيهم أن يتموا بالنفاق وأم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب كان أبوها من رؤس

أمر ممكن خارج عن الواجب ليس هو بعض الهيئة الاجتماعية لكنه بعض الأفراد والهيئة نسبة واصافه وليس هو بعض النسبة والاضافة ولكن هو بعض الأفراد المنسوب بعضها الى بعض والنسبة وسائر الأفراد غير له وهو الموجب لكل ما هو غير له وأما المجموع الذي هو الأفراد فلا يكون بعضه هو الموجب لكل من الأفراد فان هذا يقتضى أن يكون ذلك البعض موجباً لنفسه باعلا لانه وهذا امتنع بالضرورة واتفاق العقلاء بل هو من أبلغ الأمور امتناعاً والعلم بذلك من أوضح المعارف وأجلاها ولهذا لم يقل هذا أحد من العقلاء واذا كان المجموع كلاماً من



بطريق الاولى والاخرى وانضمام  
الواجب بنفسه الى الواجب  
بنفسه اذا قدر ذلك لا يوجب ضعفا  
لأحدهما بل نفس ذلك الاجتماع  
هو من لوازم وجودهما بطريق  
الاولى والاخرى واذا قدر أن  
اتصال بعضهما ببعض من لوازم  
وجودها الواجب بنفسه لم يكن  
ممتنعاً فإن الواجب بنفسه على هذا  
التقدير لا يمتنع أن يكون له لوازم  
وملزومات واجبة ومن العجب أن  
هؤلاء القوم كهذا وأمثاله من  
الخائضين في واجب الوجود على  
طريقة ابن سينا وأمثاله الذين  
جعلوا التركيب عمدتهم في نفي  
ما ينفونه يوردون في طريق اثبات  
واجب الوجود أسئلة تفسد  
ما ذكروه في انتفاء التركيب  
بالضرورة وهي لا تفسد امتناع  
التسلسل وهم مع ذلك يوردونها  
في طريق اثباته اشكالا على ابطال  
القول بالتسلسل الذي جعلوه  
مقدمة من مقدمات اثباته حتى  
يقودوا عما في نصرته التعطيل  
بالباطل وهم اذا نصرروا الاثبات  
ببعض ما نصرروا به التعطيل كان  
فيه كفاية وبيان لفساد التعطيل  
وبيان ذلك أنهم لما أثبتوا واجب  
الوجود جعلوا اثباته موقوفا  
على ابطال التسلسل لما قالوا ان  
الممكن لا يبدل من مرجح مؤثر ثم اما  
ان يتسلسل الامر حتى يكون لكل  
ممکن مرجح ممكن فتسلسل العلل

(١) قوله وكذلك من الأحوال  
كذا في الاصل ومحرر كتبه محققه

الطرق المعينة بل عن النظر بعلم ضرورة تحصل لهم وان كانت العبادة قد تعدد النفس لتلك  
العلوم الضرورية حتى تحصل الهامات وطائفة من الناس يحتاجون الى النظر الى تلك الطرق  
اما لعدم ما يحصل لغيرهم واما الشبه عرضت لهم لا تزول الا بالنظر (١) وكذلك من الأحوال التي  
تعرض لبعض السالكين من الصعق والغشي والاضطراب عند الذكر وسماع القرآن وغيره  
ومن الفناء عن شهود المخالقات بحيث يصطلم ويبقى لا يشهد قلبه الا الله حتى يغيب بشهوده عن  
نفسه في الناس من يجعل هذا لازماً لا بد لكل من سلك منه ومنهم من يجعله هو الغاية ولا مقام  
وراءه ومنهم من يقدح في هذا ويجعله من البدع التي لم تنقل عن الصحابة والتحقيق أن هذا امر  
يقع لبعض السالكين بحسب قوة الوارد عليه وضعف القلب عن التمكن بحسب من لم يجد ذلك قد  
يكون اكمال قوته وكمال ايمانه وقد يكون لضعف ايمانه مثل كثير من البطالين والفاسق وأهل  
البدع وليس هذا من لوازم الطرق بل قد يستغنى عنه كثير من السالكين وليس هو الغاية بل  
كمال الشهود بحيث يميز بين المخلوق والخالق ويشهد بحال أسماء الله وصفاته ولا يشغله هذا عنه  
هذا هو كمال في الشهود وأقوى في الايمان ولكن من عرض له تلك الحال احتاج الى ما يناسبها  
وهذه الامور مبسطة في غير هذا الموضع لكن المقصود أن تعرف مرتبة الخوارق وأنها عند  
أولياء الله الذين يريدون وجهه ويحبون ما أحبه الله ورسوله في مرتبة الوسائل التي يستعان بها  
كما يستعان بغير الخوارق فان لم يحتاجوا اليها استغناء بالاعتادات لم يلتفتوا اليها وأما عند كثير  
من يتبع هواه ويحب الرياسة عند الجهال ونحو ذلك فهي عندهم أعلى المقاصد كما أن كثيراً من  
طلبة العلم ليس مقصودهم به الا تحصيل رياسة أو مال ولكل امرئ ما نوى وأما أهل العلم والدين  
الذين هم أهل الله فهو مقصودهم لنفعته لهم وواجبهم اليه في الدنيا والآخرة كما قال معاذ بن  
جبل في صفة العلم ان طلبه لله عبادة ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعلبه لمن لا يعلمه  
صدقة به يعرف الله ويعبدونه ولهذا تجد أهل الانتفاع به يزكون به نفوسهم ويقصدون فيه  
اتباع الحق لا اتباع الهوى ويسلكون فيه سبيل العدل والانصاف ويحبونه ويلتذون به  
ويحبون كثرته وكثرة أهله وتنبعث همهم على العمل به وبموجبه ومقتضاه بخلاف من لم يذق  
حلاوته وليس مقصوده الا مالا أو رياسة فان ذلك لو حصل له بطريق آخر سلكه ورجحها اذا  
كان أسهل عليه ومن عرف هذا تبين له أن المقاصد التي يحبها الله ويرضاها التي حصلت لابي بكر  
أكل مما حصل لعمرو والتي حصلت لعمراً أكل مما حصل لعثمان والتي حصلت لعثمان أكل  
مما حصل لعلي وان الصحابة كانوا أعلم بالخلق بالحق وأتبعهم له وأحقهم بالعدل وإتباع كل ذي حق  
حقه وأنه لم يقدح فيهم الا مفرط في الجهل بالحقائق التي تستحق المدح والتفضيل وبما آتاهم  
الله من الهدى الى سواء السبيل ولهذا من لم يسلك في عبادته الطريق الشرعية التي أمر الله  
بها ورسوله وتعلقت همته بالخوارق فإنه قد يقترن به من الجن ومن الشياطين من يحصل له به نوع  
من الخبر عن بعض الكائنات أو يطير به في الهواء أو يعيش به على الماء فيظن ذلك من كرامات  
الاولياء وأنه ولي الله ويكون سبب شركه أو كفره أو بدعته أو فسقه فان هذا الجنس قد يحصل  
لبعض الكفار وأهل الكتاب وغيرهم وقد يحصل لبعض المحدثين المنتسبين الى المسلمين مثل  
من لا يرى الصلوات واجبة بل ولا يقرب بأن محمد رسول الله بل يبغضه ويبغض القرآن ونحو  
ذلك من الامور التي توجب كفره ومع هذا تنفويه الشياطين ببعض الخوارق كما تنفوي المشركين  
كما كانت تشتري بالكهان والاونان وهي اليوم كذلك في المشركين من أهل الهند والترك

والجبهة وفي كثير من المشهورين في البلاد التي فيها الاسلام ممن هو كافر أو فاسق أو جاهل مبتدع كما قد بسط في موضع آخر

(فصل) قال الرافضي الثاني عشر الفضائل اما نفسانية أو بدنية أو خارجية وعلى التقديرين الاولين فاما أن تكون متعلقة بالشخص نفسه أو بغيره وأمير المؤمنين علي جمع الكل اما فضائله النفسانية المتعلقة به كعلمه وزهده وكرمه وحلمه فأشهر من أن تحصى والمتعلقة بغيره كذلك كظهور العلم عنه واستيفاء غيره منه وكذا فضائله البدنية كالعبادة والشجاعة والصدقة وأما الخارجية كالنسب فلم يلحقه فيه أحد لقربه من النبي صلى الله عليه وسلم وتزويجه إياه بابنته سيدة نساء العالمين وقد روى أن خطب خوارزم من كتاب السنة بإسناده عن جابر قال لما تزوج علي فاطمة زوجها الله إياه من فوق سبع سموات وكان الخاطب جبريل وكان ميكائيل وإسرافيل في سبعين ألفا من الملائكة شهودا فأوحى الله إلى شجرة طوبى أن تثرى ما فيك من الدر والجوهر ففعلت فأوحى الله إلى الحور العين أن القطن فلقطن منهن إلى يوم القيامة وأورد أخبارا كثيرة في ذلك وكان أولاده مرضى الله عنه أشرف الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد أبيهم وعن حذيفة البجلي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد الحسين بن علي فقال أيها الناس هذا الحسين ألا فاعرفوه وفضلوه فوالله لحده أكرم على الله من جد يوسف بن يعقوب هذا الحسين جده في الجنة وجدته في الجنة وأمه في الجنة وأبوه في الجنة وخاله في الجنة وخالته في الجنة وعمه في الجنة وعمته في الجنة وأخوه في الجنة وهو في الجنة ومحبوه في الجنة ومحبو محبيهم في الجنة وعن حذيفة قال بت عند النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرأيت شخصا فقال لي هل رأيت قلت نعم قال هذا ملك لم ينزل إلى منذ بعثت أتاني من الله فبشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة والأخبار في ذلك كثيرة وكان محمد بن الحنفية فاضلا عالميا حتى ادعى قوم فيه الامامة

(والجواب) اما الامور الخارجية عن نفس الايمان والتقوى فلا يحصل بها فضيلة عند الله تعالى وانما يحصل بها الفضيلة عند الله اذا كانت معينة على ذلك فانها من باب الوسائل لا المقاصد كالمال والسلطان والقوة والصحة ونحو ذلك فان هذه الامور لا يفضل بها الرجل عند الله الا اذا أعانته على طاعة الله بحسب ما يعينه قال الله تعالى يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكروا نثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم الله قيل ليس عن هذا نسألك قال يوسف بن الله بن يعقوب بن الله بن اسحق بن الله بن ابراهيم خليل الله قيل ليس عن هذا نسألك قال أفعلن معادن العرب تسألوني خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا بين لهم أولا أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم وان لم يكن ابن نبي ولا أب نبي فابراهيم صلى الله عليه وسلم أكرم على الله من يوسف وان كان أبوه أزروه هذا أبوه يعقوب وكذلك نوح أكرم على الله من اسرائيل وان كان هذا أولاده أنبياء وهذا أولاده ليسوا بأنبياء فلماذا كروا أنه ليس مقصودهم الا الانساب قال لهم فأكرم أهل الانساب من انتسب إلى الانبياء وليس في ولد آدم مثل يوسف فإنه نبي ابن نبي ابن نبي فلما أشاروا إلى أنه ليس مقصودهم الا ما يتعلق بهم قال أفعلن معادن العرب تسألوني الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا بين أن الانساب كالمعادن فان الرجل يتولد منه كما يتولد من المعدن الذهب

والمعلولات الممكنة أو ينتهي الامر إلى واجب بنفسه ثم قالوا لم لا يجوز أن يكون التسلسل جازما بما قد تكلم على هذا في غير هذا الموضع ومن أعظم أسؤلتهم قولهم لم لا يكون المجموع واجبا بأجزائه المتسلسلة وكل منها واجب بالآخر وهذا السؤال الذي ذكره الأمدى وذكر أنه لا يستطيع أن يجيب عنه ومضمونه وجوب وجود أمور ممكنة بنفسها ليس فيها ما هو واجب موجود بنفسه لكن كل منها معلول للآخر والمجموع معلول بالأجزاء ومن المعلوم ان اذا فرضنا مجموعا واجبا بأجزائه الواجبة التي لا تقبل العدم كان أولى في العقل من مجموع يجب بأجزاء كل منها ممكن لا يوجد بنفسه فان المحتاج إلى الممكنات أولى بالامكان أما الذي يكون وجوده لازما للواجبات فلا يمكن عدمه والعقل الصريح الذي لم يكذب قط يعلم أن المركب المجموع من أجزاء كل منها ممكن لا وجود له بنفسه هو أيضا ممكن لا وجود له وأما المركب من أجزاء كل منها واجب بنفسه فإنه لا يمتنع كونه واجبا بنفسه أي تلك الأجزاء التي كل منها واجب واذا قيل الاجتماع نفسه مفتقر إلى تلك الأجزاء الستى كل منها واجب بنفسه كان ذلك نزاعا لفظيا والمقصود أن العقل يصدق بإمكان



هذا ولا يصدق بإمكان أجزاء كل منها ممكن والمجموع واجب بها وهو لا يخلو الحقائق العقلية فقالوا إذا اجتمعت واجبات بأنفسها صارت ممكنة وإذا اجتمعت ممكنات بأنفسها صارت واجبة فإذا تكلموا في نفي الصفات الواجبة لله جعلوا كون المركب يستلزم أجزاءه موجبا لامتناع المركب الذي جعلوه مانعا من العلو والتجسيم ومن ثبوت الصفات ولا يوردون على أنفسهم ما أوردوه في إثبات واجب الوجود وإرادته هنا أولى لأن فيه مطابقة لسائر أدلة العقل مع تصديق ما جاءت به الرسل وما في ذلك من إثبات صفات الكمال لله تعالى بل وإثبات حقيقته التي لا يكون موجودا إلا بها فكان يمكنهم أن يقولوا لا يجوز أن يكون المجموع الواجب أو المركب الواجب أو الجملة الواجبة واجبة بوجوب كل جزء من أجزائها التي هي واجبة بنفسها لا تقبل العدم وكان هذا خيرا من أن يقولوا لا يجوز أن يكون المجموع الذي كل من أجزائه ممكن بنفسه هو واجبا بنفسه أو واجبا بأجزائه وهذا لا ممدى مع أنه من أفضل من تكلم من أبناء جيله في هذه الأمور وأعرفهم بالكلام والفلسفة اضطرب وعجز عن الجواب عن الشبهة الداحضة القادحة في إثبات واجب الوجود

والفضة ولا ريب أن الأرض التي تنبت الذهب أفضل من الأرض التي تنبت الفضة فهكذا من عرف أنه يلد الأفاضل كان أولاده أفضل من عرف أنه يلد المفضول لكن هذا سبب ومظنة وليس هو لازما فربما تعطلت أرض الذهب وربما قل تنبتا فحينئذ تكون أرض الفضة أحب إلى الإنسان من أرض معطلة والفضة الكثيرة أحب إليهم من ذهب قليل لا يمتثلها في القدر فلهذا كانت أهل الأسباب الفاضلة ينظرون إليهم بالخبر ويكرمون لاجل ذلك فإذا تحقق من أحد خلاف ذلك كانت الحقيقة مقدمة على المظنة وأما ما عدا الله فلا يثبت على المظان ولا على الدلائل إنما يثبت على ما يعلمه هو من الأعمال الصالحة فلا يحتاج إلى دليل ولا يحتزى بالمظنة فلهذا كان أكرم الخلق عندهم أتقاهم فإذا قدرتمثال اثنين عنده في التقوى مما تلاقى الدرجة وإن كان أبو أحدهما أو ابنه أفضل من أبي الآخر أو ابنه لكن إن حصل له بسبب نسبة زيادة في التقوى كان أفضل لزيادة تقواه ولهذا حصل لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم إذا قتن الله ورسوله وعلمن صالحا أجرا لا مجرد المصاهرة بل إكمال الطاعة كما أنهم لو أتوا بفاحشة مبينة لضوعف لهم العذاب ضعفين لقبح المعصية فإن ذلك الشرف إذا ألزم نفسه التقوى كان تقواه أكل من تقوى غيره كما أن الملك إذا عدل كان عدله أعظم من عدل الرجل في أهله ثم إن الرجل إذا قصد الخير قصد أجازما وعمل منه ما يقدر عليه كان له أجر كامل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إن بالمدينة رجلا ما سرت مسيرا ولا قطعت وادبا لا كانوا معكم قالوا وهم في المدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئا ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا وهذا مبسوط في موضع آخر ولهذا لم يثن الله على أحد في القرآن بسببه أصل لا على ولد نبي ولا على أي نبي وأما أثنى على الناس بإيمانهم وأعمالهم وإذا ذكر صفاتهم وأثنى عليهم فلما فهم من الإيمان والعمل المجرد السبب ولما ذكر الأنبياء ذكرهم في الأنعام وهم تعالى عشر قال ومن آباءهم وذرياتهم وأخوانهم وإخوتهم وهم هديناهم إلى صراط مستقيم فهذا أصل الفضيلة بإحسانه سبحانه وتعالى وهدايته إياهم إلى صراط مستقيم لا بنفس القرابة وقد يوجب النسب حقوقا ويوجب لأجله حقوقا وعلوق فيه أحكاما من الإيجاب والتعريم والاباحة لكن الثواب والعقاب والوعد والوعد على الأعمال لا على الأنساب ولما قال تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وقال أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما كان هذا مدحا لهذا المعبد من الشريف لما فهم من الإيمان والعمل الصالح ومن لم يتصف بذلك منهم كافي قوله تعالى ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتدون وكثير منهم فاسقون وقال تعالى وإبراهيم عليه وعلى إسحق ومن ذريتهما محسن وطالم لنفسه مبين وفي القرآن الثناء والمدح للصحابة ما يمتثلهم وأعمالهم في غير آية كقوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله لا يسوى منكم من أتى من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقوله لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا وقوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم وقوله للفقراء المهاجرين الذين

أخربوا من ديارهم وأموالهم ينتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم  
الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم  
حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وقوله محمد رسول الله والذين معه  
الآية وهكذا في القرآن الثناء على المؤمنين من الامة أولها وآخرها على المتقين والمحسنين  
والمقسطين والصالحين وأمثلة هذه الانواع وأما النسب ففي القرآن اثبات حق لذوي القربى  
كما ذكرهم في القرآن آية الخمس والتي وفيه أمر لهم بما يذهب عنهم الرجس ويبطهرهم تطهيرا  
وفي القرآن الامر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد فسر ذلك بأن يصلى عليه وعلى آله  
وفي القرآن الامر بحجة الله وبحجة رسوله وبحجة أهله من تمام محبته وفي القرآن أن أزواجه  
أمهات المؤمنين وليس في القرآن مدح أحد لمجرد كونه من ذوى القربى وأهل البيت ولا الثناء  
عليهم بذلك ولا ذكر استحقاقه الفضيلة عند الله بذلك ولا تفضيله على من يساويه في التقوى  
بذلك وإن كان قد ذكر ما ذكره من اصطفاة آل ابراهيم واصطفاة بنى اسرائيل فذلك أمر ماض  
فأخبر بأن في جعله عبرة لنا فبين مع ذلك ان الجزاء والمدح بالأعمال ولهذا ذكر ما ذكره من  
اصطفاة بنى اسرائيل وذكر ما ذكره من كفر من كفر منهم وذوهم وعقوبتهم فذكر فيهم النوعين  
الثواب والعقاب وهذا من تمام تحقيق ان النسب الشريف قد يقرن به المدح تارة وإن كان  
صاحبه من أهل الايمان والتقوى والافان ذم صاحبه أكر كما كان الذم لمن ذم من بنى اسرائيل  
وذرية ابراهيم وكذلك المصاهرة قال تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأت نوح وامرات  
لوط كانتا تحت عبيدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا  
النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأت فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في  
الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين واذا تبين هذا فيقال اذا كان الرجل  
أعجميا والآخرون من العرب فحق وان كنا نقول بمجمل ان العرب أفضل جملة فقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم مما رواه ابوداود وغيره لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا  
لابيض على أسود ولا أسود على أبيض الا بالتقوى الناس من آدم وادم من تراب وقال ان  
الله قد أذهب عنكم عيصة الجاهلية وخرها لآباء الناس رجالا مؤمنين تقيا وفاجرشقي ولذلك  
اذا كان الرجل من أفساء العرب وآخر من قریش فهما عند الله بحسب تقواهما ان تماثلا فيهما  
تماثلا في الدرجة عند الله وان تفاضلا فيهما تفاضلا في الدرجة وكذلك اذا كان رجل من  
بنى هاشم ورجل من أفساء قریش أو العرب أو العجم فأفضلهما عند الله أتقاهما فان تماثلا في  
التقوى تماثلا في الدرجة ولا يفضل أحدهما عند الله بأبيه ولا ابنته ولا بزوجته ولا بجمعه ولا  
بأخيه كما أن الرجلين اذا كانا عالين بالطب أو الحساب أو الفقه أو النحوا وغير ذلك فأكلهما بالعلم  
بذلك أعلمهما به فان تساويا في ذلك تساويا في العلم ولا يكون أحدهما أعلم بكون أبيه أو ابنته أعلم  
من الآخر وهكذا في الشجاعة والكرم والزهد والدين اذ تبين ذلك فالفضائل الخارجية لا عبرة  
بها عند الله تعالى الا أن تكون سببا في زيادة الفضائل الداخلية وحيث ذهبت تكون الفضيلة  
بالفضائل الداخلية وأما الفضائل البدنية فلا اعتبار بها ان لم تكن صادرة عن الفضيلة  
النفسانية والا فمن صلى وصام وقاتل وأصدق بغير نية خالصة لم يحصل بذلك فاعل اعتبار القلب  
كافي للصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الا ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح لهما  
سائر الجسد واذا فسدت فسد لهما سائر الجسد ألا وهي القلب وحيث ذهبت كان أعظم في الفضائل

وهو دأبها لما خرج بنظيرها الذي هو  
أضعف منها على نفي العلل وغيره من  
الامور الثابتة بالشرع والعقل  
ويقول ان ذلك يستلزم التخصيم  
وان المخالفين في الجسم جهال ولو  
أعطى النظر حقه لعلم أن الجهل  
المركب فضلا عن البسيط أجدر  
بمن سلك مثل تلك الطريق فان من  
سلك في أوضاع الامرين وأبينهما  
في العقل وفي أمر لم يشك أحد  
من الاولين والآخريين فيه كان  
أولى بالجهل ممن قال بما قالت  
به الانبياء والرسل وأتباعهم وسائر  
عقلاء بنى آدم من الاولين والآخريين  
وعلم نبوته بالبراهين اليقينية  
وذلك أنه لم يجدوا أحدا من بنى آدم  
وجود فاعل للعالم ولذلك الفاعل  
فاعل الى ما لا نهاية له من غير أن  
يكون هناك فاعل موجود بنفسه  
من شك في جواز هذا أو غيره عن  
جواب شبهة مجوزة كان جهله  
بيننا وكان أجهل من أخفش الناس  
قولا بالباطل المحض من التشبيه  
والتخصيم حتى لو فرض القول الذي  
يحكى عن غالبية المنتقصة لله من  
اليهود وغيرهم مثل الذين يصفونه  
بالبكاء والحزن وعض اليد حتى  
يجرى الدم ويرمد العين وبالقوب  
والفقر والبخل وغير ذلك من  
النقائص التي يجب تنزه الله تعالى  
عنها سبحانه وتعالى عما يقول  
الظالمون علوا كبيرا فاذا قدر  
واجب بنفسه موصوف بهذه



النفسانية فهو أفضل مطلقا وأهل السنة لا ينازعون في كمال علي وأنه في الدرجة العليا من الكمال وأما الداع في كونه أكل من الثلاثة وأحق بالامامة منهم وليس فيما ذكره ما يدل على ذلك وهذا الباب ليس فيه طريقان منهم من يقول ان تفضيل بعض الأشخاص على بعض عند الله لا يعلم الا بالتوقيف فان حقائق ما في القلوب ومرااتبها عند الله مما استأثر الله به فلا يعلم ذلك الا بخبر الصادق الذي يخبر عن الله ومنهم من يقول قد يعلم ذلك بالاستدلال وأهل السنة يقولون ان كلام الطريقين اذا أعطى حقه من السلوك دل على أن كلام الثلاثة أكل من علي ويقولون نحن نقرر ذلك في عثمان فادانت ذلك في عثمان كان في أبي بكر وعمر بطريق الاولى فان تفضيل أبي بكر وعمر على عثمان لم ينزع فيه أحد وتفضيلهما على عثمان وعلى لم ينزع فيه من له عند الامة قدر لامن الصحابة ولا التابعين ولا أئمة السنة بل اجماع المسلمين على ذلك فربما بعد قرن اعظم من اجماعهم على اثبات شفاعته نينا في أهل الكبار وخرجهم من النار وعلى اثبات الحوض والميزان وعلى قتال الخوارج وماتى الزكاة وعلى صحة اجارة العقار وتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها بل ايمان أبي بكر وعمر وعدالتهم ما وافقت عليه الخوارج مع تعنتهم وهم ينزعون في ايمان علي وعثمان واتفقت الخوارج على تكفير علي وقدحهم فيه أكثر من قدحهم في عثمان والزيدية بالعكس والمعتزلة كان قدماؤهم عيالون الى الخوارج ومتأخروهم عيالون الى الزيدية كما ان الرافضة قدماؤهم يصرحون بالتجسيم ومتأخروهم على قول الجهمية والمعتزلة وكانت الشيعة الاولى لا يشكون في تقديم أبي بكر وعمر وأما عثمان فكثير من الناس يفضل عليه عليا وهذا قول كثير من الكوفيين وغيرهم وهو القول الاول للشورى ثم رجع عنه وطائفة أخرى لا تفضل أحدهما على صاحبه وهو الذي حكاه ابن القاسم عن مالك عن أدركه من المدنيين لكن قال ما أدركت أحدا ممن يقتدى به يفضل أحدهما على صاحبه وهذا يحتمل السكوت عن الكلام في ذلك فلا يكون قولاه هو الاظهر ويحتمل التسوية بينهما وذكر ابن القاسم عنه أنه لم يدرك أحدا ممن يقتدى به يشك في تقديم أبي بكر وعمر على عثمان وعلي وأما جمهور الناس ففضلوا عثمان وعليه استقر أمر أهل السنة وهو مذهب أهل الحديث ومشايخ الزهد والتصوف وأئمة الفقهاء كالشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه واحدى الروايتين عن مالك وأصحابه قال مالك لا أجعل من خاض في الدماء كمن لم ينجس فيها وقال الشافعي وغيره انه بهذا قصدوا الى المدينة الهاشمية ضرب مالك وجعل طلاق المكره سببا طاهرا وهو أيضا مذهب جاهل أهل الكلام الكرامية والكلاية والاشعرية والمعتزلة وقال أيوب السخيتاني من لم يقدم عثمان على علي فقد أدرى بالمهاجرين والانصار وهكذا قال أحمد والدارقطني وغيرهما انهم اتفقوا على تقديم عثمان ولهذا تنازعوا فبين لم يقدم عثمان هل بعد مبتدعا على قولين هما روايتان عن أحمد فاذا قام الدليل على تقديم عثمان كان ما سواه أوكد وأما الطريق التوقيفي فالنص والاجماع أما النص ففي الصحاحين عن ابن عمر قال كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان وأما الاجماع فالنقل الصحيح قد أثبت أن عمر قد جعل الأمر شورى في ستة وأن ثلاثة تركوه لثلاثة عثمان وعلي وعبد الرحمن وان الثلاثة اتفقوا على أن عبد الرحمن يختار واحدا منهم ما بقي عبد الرحمن ثلاثة أيام حلف أنه لم يسم فيها كثيرا يساور المسلمين وقد أجمع بالمدينة أهل الحل والعقد حتى أمراء الانصار وبعد ذلك اتفقوا على مبايعة عثمان بغير رغبة

النقائص لم يكن هذا أبعد في العقل من وجود فاعل ليس موجودا بنفسه فاعل ليس موجودا بنفسه الى ما لا يتناهي فان هذا وصف لجميع الفاعلين بالعدم الذي هو غاية النقص فان غاية النقص أنه يرجع الى أمور عدمية فكيف عدم كل ما يفسد ارتفاعا للعالم فتبين أن هؤلاء الذين يدعون العقليات التي تعارض السمعية هم من أبعد الناس عن موجب العقل ومقتضاه كما هم من أبعد الناس عن متابعة الكتاب المنزل والنسبي المرسل وان نفس ما به يقدحون في أدلة الحق التي توافق ما جاء به الرسول لو قد حواه فيما يعارض ما جاء به الرسول لسلموا عن التناقض وصح نظريهم وعقلهم واستدلوا لهم ومعارضتهم صحيح المنقول وصريح المأثور بالشبهات الفاسدة ومن أعجب الأشياء أن هذا الامدى لما تكلم على مسئلة هل وجوده زائد على ذاته أم لا ذكر حجة من قال لا يزيد وجوده على ذاته فقال احتجوا بأنه لو كان زائدا على ذاته لم يخل اما أن يكون واجبا أو ممكنا لا جاز أن يكون واجبا لانه مفتقر الى الذات ضرورة كونه صفة لها ولا شيء من المفتقر الى غيره يكون واجبا فاذا وجوده لو كان زائدا على ذاته لما كان واجبا فلم يسبق الا أن يكون ممكنا واذا كان ممكنا فلا بد له من

ولارهبه فيلزم أن يكون عثمان هو الحق ومن كان هو الحق كان هو الأفضل فان أفضل الخلق من كان أحق أن يقوم مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وانما قلنا يلزم أن يكون هو الحق لأنه لو لم يكن ذلك للزم اما جهلهم واما ظلمهم فانه اذا لم يكن أحق وكان غيره أحق فان لم يعلموا ذلك كانوا جهالا وان علموه وعدلوا عن الحق الى غيره كانوا ظلمة فبين أن عثمان ان لم يكن أحق لزم اما جهلهم واما ظلمهم وكلاهما منتف فانهم أعلم بعثمان وعلى منا وأعلم بما قاله الرسول فيهما منا وأعلم بما دل عليه القرآن في ذلك منا ولا نهم خير القرون فيمتنع أن تكون نحن أعلم منهم بمثل هذه المسائل مع أنهم أحوج الى علمها منا فانهم لو جهلوا مسائل أصول دينهم وعلمناهم نحن لكننا أفضل منهم وذلك تمتع وكونهم علوا الحق وعدلوا عنه أعظم وأعظم فان ذلك قد ح في عدالتهم وذلك يمنع أن يكونوا خير القرون بالضرورة ولان القرآن أثبت عليهم ثناء يقتضي غاية المدح فيمنع اجراءهم واصرارهم على الظلم الذي هو ضرر في حق الامة كلها فان هذا ليس ظلما للمنوع من الولاية فقط بل هو ظلم لكل من منع نفعه من ولاية الاحق بالولاية فانه اذا كان راعيان أحدهما هو الذي يصلح للرعاية ويكون أحق بها كان منعه من رعايتها يعود بنقص النعم حقها من نفعه ولان القرآن والسنة دل على أن هذه الامة خير الامم وأن خيرها أولها فان كانوا مصرين على ذلك لزم أن تكون هذه الامة شر الامم وأن لا يكون أولها خيرها ولا نأخذ نحن نعلم أن المتأخرين ليسوا مثل الصحابة فان كان أولئك ظالمين مصرين على الظلم فالامة كلها طالة فليست خير الامم وقد قيل لابن مسعود لما ذهب الى الكوفة من وليتم قال ولينا اعلنا ذاقوق ولم نأل وذو الفوق هو السهم يعني اعلنا نسهم في الاسلام فان قيل قد يكون أحق بالامامة وعلى أفضل منه قيل أولا هذا السؤال لا يمكن أن يورده أحد من الامامية لأن الأفضل عندهم أحق بالامامة وهذا قول الجمهور من أهل السنة وهما مقامان إما أن يقال الأفضل أحق بالامامة لكن يجوز تولية المفضل اما مطلقا واما للحاجة واما أن يقال ليس كل من كان أفضل عند الله يكون أحق بالامامة وكلاهما منتف ههنا أما الاول فلان الحاجة الى تولية المفضل في الاستحقاق كانت منتفية فان القوم كانوا قادرين على تولية علي وليس هناك من ينزع أصلا ولا يحتاجون الى رغبة ولا رغبة ولم يكن هناك لعثمان شوكة تخاف بل تمكن من تولية هذا كان كالتمكن من تولية هذا فامتنع أن يقال ما كان يمكن الا تولية المفضل واذا كانوا قادرين وهم يتصرفون للامة لا لأنفسهم لم يجز تفويت مصلحة الامة من ولاية الفاضل فان الوكيل والولي المتصرف لغيره ليس له أن يعدل عما هو أصح لمن ائتمنه مع كونه قادرا على تحصيل المصلحة فكيف اذا كانت قدرته على الأمرين سواء وأما الثاني فلان النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق وكل من كان به أشبه فهو أفضل ممن لم يكن كذلك والخلافة كانت خلافة نبوة لم تكن ملكا فن خلف النبي وقام مقامه كان أشبه به ومن كان أشبه به كان أفضل والذي يخلفه أشبه به من غيره والأشبه به أفضل والذي يخلفه أفضل وأما الطريق النظرية فقد ذكر ذلك من ذكره من العلماء فقالوا عثمان كان أعلم بالقرآن وعلى أعلم بالسنة وعثمان أعظم جهادا بماله وعلى أعظم جهادا بنفسه وعثمان أزهد في الرياسة وعلى أزهد في المال وعثمان أورع عن الدماء وعلى أورع عن الأموال وعثمان حصل له من جهاد نفسه حيث صبر عن القتال ولم يقاتل ما لم يحصل مثله لعل وقال النبي صلى الله عليه وسلم المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله وسير عثمان في الولاية كان أكمل من سير علي فقالوا ثبت أن عثمان أفضل لأن علم القرآن أعظم

مؤثر والمؤثر فيه اما الذات أو خارج عنها والاول ممتنع لانه يستلزم كون الذات قابلة وفاعلة ولان المؤثر في الوجود لا بد أن يكون موجودا فتأثيرها في وجودها يقتضي الوجود مقتضيا لنفسه وهو محال وان كان المؤثر غيرها كان الوجود الواجب مستفادا له من غيره فلا يكون الوجود واجبا بنفسه ثم قال وهذه الحجة ضعيفة اذ نقائل أن يقول ما المانع من كون الوجود الزائد على الماهية واجبا بنفسه قولكم لانه مقتضيا للماهية والمقتضيات لا يكون واجبا بنفسه قلنا لان سلم أن الواجب لنفسه لا يكون مقتضيا الى غيره بل الواجب لنفسه هو الذي لا يكون مقتضيا الى مؤثر فاعل ولا يمتنع أن يكون موجبا بنفسه وان كان مقتضيا الى القابل فان الفاعل الموجب بالذات لا يمتنع توقف تأثيره على القابل وسواء كان اقتضاه بالذات لنفسه أو لما هو خارج عنه وهذا كما يقول الفيلسوف في العقل الفعال بانه موجب بذاته للصور الجوهرية والانفس الانسانية وان كان ما اقتضاه لذاته متوقفا على وجود الهيولى القابلة قال وان سلمنا أنه لا بد وأن يكون ممكنا ولكن لا نسلم ان حقيقة الممكن هو المقتضيات الى المؤثر بل الممكن هو المقتضيات الى الغير والافتقار الى الغير أعظم من الافتقار



الى المؤثر وقد تحقق ذلك بالافتقار  
الى الذات القابلة فيقال في هذا  
الكلام جـ سوزان يكون الوجود  
الواجب مقترا الى الماهية وذكر  
ان الواجب بنفسه هو الذي لا  
يفتقر الى المؤثر ليس هو الذي لا  
يفتقر الى الغير وان كونه ممكنا بمعنى  
الافتقار الى الغير لا الى المؤثر هو  
الامكان الذي يوصفه الوجود  
للولجب المقترا الى الماهية وهذا  
الذي قاله هو بعينه يقال له فيما  
ذكره هنا حيث قلنا ان المجموع  
مقتقر الى كل من اجزائه والمفتقر  
الى الغير لا يكون واجبا بنفسه  
لانه ممكن فيقال له لانسلم ان  
المفتقر الى الغير على الاطلاق لا  
يكون واجبا بنفسه بل المفتقر الى  
المؤثر لا يكون واجبا بنفسه  
وافتقار المجموع الى كل من  
اجزائه ليس افتقارا الى مؤثر بل  
الى الغير كافتقار الوجود الى  
الماهية اذا فرض تعددها ويقال  
قولك ان المجموع يكون ممكنا  
اتعني بالممكن ما يفتقر الى مؤثر  
أم ما يفتقر الى الغير فان قلت  
الاول كان باطلا وان قلت الثاني  
فلم قلت ان الواجب بنفسه الذي  
لا يفتقر الى فاعل لا يكون ممكنا بمعنى  
انه لا يفتقر الى غير لا الى فاعل فهذا  
الكلام الذي ذكره هو بعينه  
يجيب به عن نفسه عما ذكره هنا  
بطريق الاولى والاخرى فان  
توقف المجموع الواجب بجزائه

من علم السنة وفي صحيح مسلم وغيره أنه قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة  
سواء فأعلمهم بالسنة وعثمان جمع القرآن كله بلا ريب وكان أحيانا يقرؤه في ركعة وعلى قد  
اختلف فيه هل حفظ القرآن كله أم لا والجهاد بالمال مقدم على الجهاد بالنفس كما في  
قوله تعالى وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله الآية وقوله الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا  
في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم الآية وقوله ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم  
وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض وذلك لان الناس يقاتلون  
دون أموالهم فان الجهاد بالمال قد اخرج ماله حقيقة لله والجهاد بنفسه لله رجوا النجاة  
لا يوافق أنه يقتل في الجهاد ولهذا كثر العاديين على القتال يهون على أحد منهم أن يقاتل  
ولا يهون عليه ان يجر ماله ومعلوم أنهم كلهم جاهدوا بأموالهم وأنفسهم لكن منهم من كان  
جهاده بالمال أعظم ومنهم من كان جهاده بالنفس أعظم وأيضا عثمان له من الجهاد بنفسه  
بالتدبير في الفتوح ما لم يحصل مثله لعل له من الهجرة الى أرض الحبشة ما لم يحصل مثله لعل  
وله من الذهاب الى مكة يوم صلح الحديبية ما لم يحصل مثله لعل وانما بايع النبي صلى الله عليه وسلم  
بيعة الرضوان لما بلغه أن المشركين قساوا عثمان وبايع باحدى يديه عن عثمان وهذا من أعظم  
الفضل حيث بايع عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأما الزهد والورع في الرياسة والمال فلا  
ريب أن عثمان تولى ثنتي عشرة سنة ثم قصد الخارجون عليه قتله وحصره وهو خليفة الأرض  
والمسلمون كلهم رعيته وهو مع هذا لم يقل مسلما ولا دفع عن نفسه بقتال بل صبر حتى قتل لكنه  
في الاموال كان يعطي لا قار به من العطاء ما لا يعطيه لغيرهم وحصل منه نوع توسع في الاموال  
وهو رضى الله عنه ما فعله الامتثال لقيه اجتهاد وافقه عليه جماعة من الفقهاء منهم من يقول  
ان ما أعطاه الله للنبي من الخس والنبي هو لمن يتولى الأمر بعده كما هو قول أبي ثور وغيره ومنهم  
من يقول ذوو القربى المذكورون في القرآن هم ذوو قربي الامام ومنهم من يقول الامام العامل  
على الصدقات يأخذ منها مع الغنى وهذه كانت مأخذ عثمان رضى الله عنه كما هو منقول  
عنه فما فعله هو نوع تأويل يراه طائفة من العلماء وعلى رضى الله عنه لم يخص أحدا من أقاربه  
بعطاء لكن ابتداء بالقتال لمن لم يكن مبتدئا له حتى قتل بينهم ألف مؤلفة من المسلمين وان كان  
ما فعله هو ما أول فيه تأويل وافقه عليه طائفة من العلماء وقالوا ان هؤلاء بغاة والله تعالى أمر  
بقتال البغاة بماله فقاتلوا التي تبغى لكن نازعه أكثر العلماء كما نازع عثمان أكثرهم وقالوا ان  
الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بغت احدهما على الاخرى  
فقاتلوا التي تبغى حتى تبي الى أمر الله فان فاءت فأصلحو بينهما بالعدل الآية قالوا فلم يأمر  
الله بقتال البغاة ابتداء بل اذا وقع قتال بين طائفتين من المؤمنين فقد أمر الله بالاصلاح بينهما  
فان بغت احدهما على الاخرى قوتلت ولم يقع الأمر كذلك ولهذا قالت عائشة رضى الله  
تعالى عنها ترك الناس العمل بهذه الآية يقرؤا مالك باسناده المعروف عنها ومذهب أكثر العلماء  
أن قتال البغاة لا يجوز الا أن يسدوا الامام بالقتال صك ما فعلت الخوارج مع علي فان قتاله  
الخوارج متفق عليه بين العلماء ثابت بالاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف  
قتال صفين فان أولئك لم يبتدؤا بقتال بل امتنعوا عن مبايعته ولهذا كان أئمة السنة كاللث  
وأحمد وغيرهما يقولون ان قتاله للخوارج مأثور به وأما قتال الجمل وصفين فهو قتال فتنة فلو  
قال قوم نحن نقيم الصلاة ونؤتي الزكاة ولا ندفع زكائنا الى الامام ونقوم بواجبات الاسلام لم يجوز

وصدروا كتبهم التي صنفوها في أصول دين الاسلام بزعمهم عاها واصل هؤلاء الجهال من أن كمال النفس الإنسانية يحصل ما لها من الكلمات وهي الاحاطة بالمعقولات والعلم بالجهولات وسلكوا طرقهم وقعوا في الجهل والخيرة والشك بما لا تحصل النجاة الابدية ولا تنال السعادة الا بعرفته فضلا عن نيل الكمال الذي هو فوق ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال كمل من الرجال كثير قالوا كمالون من الرجال كثير ولكن الذين سلكوا طريق هؤلاء من أبعاد الناس عن الكمال والمقصود هنا الكلام على ما سلكه هؤلاء المتأخرون في تقرير واجب الوجود والامدي قد قررناها في أبحاثنا الفكرية وأوردنا سؤالنا على بعض

( ٢٠٥ )

سؤاله وجوابه وأما تقريره لها فقال في تقرير هذه الجملة النظر الى الجملة غير النظر الى كل واحد واحد من آحادها فان حقيقة الجملة غير حقيقة كل واحد من الآحاد وعند ذلك فالجملة موجودة فاما أن تكون واجبة لذاتها أم ممكنة لا جاز أن تكون واجبة كما تقدم وان كانت ممكنة فلا بد لها من مرجع والمرجح اما داخل فيها واما خارج عنها فان كان داخلا فيها فالمرجح للجملة مرجع لآحادها فيلزم أن يكون مرجعا لنفسه لكونه من الآحاد فيلزم أن يكون علته لنفسه معلولا لها وان كان خارجا عنها لم يكن ممكنا لانه من الجملة فيكون واجبا ثم أورد على ذلك قول السائل لانسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي ليصح ما ذكرتموه ولا يلزم من صحة ذلك في المتناهي مع اشتغاله بالخصر صحة في غير المتناهي سلنا أن مفهوم الجملة حاصل فيما لا يتناهي وأنه ممكن لانسلم أنه زائد على الآحاد المتعاقبة الى غير النهاية وحيث لا يلزم أن يكون معلالا بغيره لانسلم أنه زائد على الآحاد ولكن ما المانع أن يكون مترجعا بآحاده الداخلة فيه لا بمعنى

والسفر وهذا خلاف المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين وقيل بل يجوز عند الحاجة أن تصلي جمعتان في المصرك كما صلى على عبيد لله الحاجة وهذا مذهب أحد بن حنبل في المشهور عنه وأكثر أصحاب أبي حنيفة وأكثر المتأخرين من أصحاب الشافعي وهؤلاء يحتجون بفعل علي بن أبي طالب لانه من الخلفاء الراشدين وكذلك أحد بن حنبل جواز التعريف بالمصار واجتج بأن ابن عباس فعله بالبصرة وكان ذلك في خلافة علي وكان ابن عباس نائبا بالبصرة فأحد بن حنبل وكثير من العلماء يتبعون عليا فيما سانه كما يتبعون عمرو وعثمان فيما سناه وآخرون من العلماء كمالك وغيره لا يتبعون عليا فيما سانه وكما هم متفقون على اتباع عمر وعثمان فيما سناه فان جاز القدح في عمر وعثمان فيما سناه وهذا حاله فلا بد أن يقدح في علي فيما سانه وهذا حاله بطريق الاولى وان قيل بأن ما فعله على سائغ لا يقدح فيه لانه باجتهاده أولا لانه سنة يتبع فيه فلا بد أن يكون ما فعله عمر وعثمان كذلك بطريق الاولى ومن هذا الباب ما يذكره كرماء فعله عمر مثل تضعيف الصدقة التي هي جزية في المعنى على نصارى بنى تغلب وأمثال ذلك ثم من الحب أن الرافضة تنكر شيئا فعله عثمان بشهد من الانصار والمهاجرين ولم ينكروه عليه وتبعه المسلمون كلهم عليه في أذان الجمعة وهم قد زادوا في الاذان شعارا لم يكن يعرف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك في الاذان وهو قولهم حتى على خير العمل وغاية ما ينقل ان صح النقل أن بعض الصحابة كابن عمر رضي الله عنهما كان يقول ذلك أحيانا على سبيل التوكيد كما كان بعضهم يقول بين السدائين حتى على الصلاة حتى على الفلاح وهذا يسمى نداء الامراء وبعضهم يسميه التثويب رخص فيه بعضهم وكرهه أكثر العلماء وروا عن عمرو ابنه وغيرهما كراهية ذلك ونحن نعلم بالاضطرار أن الاذان الذي كان يؤذن به بلال وابن أم مكتوم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وأبو محذورة بمكة وسعد القرظ في قباء لم يكن فيه هذا الشعار الرافضي ولو كان فيه لنقله المسلمون ولم يملوه كما نقلوا ما هو أيسر منه فلما لم يكن في الذين نقلوا الاذان من ذكر هذه الزيادة علم أنهم سادعة باطلة وهؤلاء الاربعة كانوا يؤذنون بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ومنه تعلموا الاذان وكانوا يؤذنون في أفضل المساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد قباء وأذانهم متواتر عند العامة والخاصة ومعلوم أن نقل المسلمين للاذان أعظم من نقلهم اعراب آية كقوله وأرجلكم ونحو ذلك ولا شيء أشهر في شعائر الاسلام من الاذان فنقله أعظم من نقل سائر شعائر الاسلام وان قيل فقد اختلف في صفته قيل بل كل ما ثبت به النقل فهو صحيح سنة ولا ريب أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح محذورة

أنه مترجح بواحد منها يلزم ما ذكرتموه بل طريق ترجيحه بالآحاد الداخلة فيه ترجح كل واحد من آحاده بالآخر الى غير النهاية وعلى هذا فلا يلزم افتقاره الى مرجح خارج عن الجملة ولا أن يكون المرجح للجملة مرجحا لنفسه ولا لعلته ثم قال في الجواب قولهم لانسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي قلنا مسمى الجملة هو ما وصفتموه بكونه غير منتهى ولا شئ أنه غير كل واحد من الآحاد وكل واحد من الآحاد منتهى والموصوف بما لا يتناهي هو الاعداد المفروضة بحيث لا يخرج عنها واحد قولهم لانسلم أن مفهوم الجملة زائد على الآحاد المتعاقبة الى



غير النهاية قلنا ان اردتم ان مفهوم الجملة هو نفس المفهوم من كل واحد من الاحاد فهو ظاهر الاحالة وان اردتم به الهيئة الاجتماعية من آحاد الاعداد فلا خفاء بكونه زائدا على كل واحد من الاحاد وهو المطلوب ولقائل ان يقول يريدون بالجملة كل الاحاد لا كل واحد منها ولا يسلمون ان كل الاحاد امر مغاير للاحاد المتعاقبة قولهم ما المانع من ان تكون الجملة مترجمة باحادها الداخلة فيها كما قررناه قلنا اما ان يقال ترجح الجملة بمجموع (٢٠٦) الاحاد الداخلة فيها او بواحد منها فان كان بواحد منها فالمحال الذي الزمناه

حاصل وان كان بمجموع الاحاد فهو نفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشيء بنفسه وهو محال (قلت) ولقائل ان يقول الجملة المذكورة لا تحتاج الى اثبات كون الجملة غير الاحاد وان كان ذلك حقا فانه يقال لمن قال لا نسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لا يتخلوا ما ان يكون هنا جملة غير الاحاد وما ان لا يكون فان كان بطل سؤاله وان لم يكن كان ذلك ابلغ في الجحفة فان كل واحد من الاحاد ممكن وليس هنا جملة يمكن ان تكون واجبة فكل من الممكنات يمنع ان يوجد بنفسه او يمكن آخر كاستناع وجود الجملة الممكنة بكل من الممكنات وقد اورد هو هذا السؤال فكان فيه كفاية من ان يقرر امورا اذا حذفها كان ابلغ في الجحفة واغوى لها وكذلك السؤال الثاني وهو قوله سلمنا ان مفهوم الجملة حاصل فيما لا يتناهي وانه ممكن لكن لا نسلم انه زائد على الاحاد المتعاقبة فلا يكون معللا بغير علة الاحاد فان هذا السؤال هو نظير الاول بل هو هو مع تغير العبارة فان من نفي وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لم ينزع في وجود كل

الاذان وفيه الترجيع والاقامة مثناة كالاذان ولا ريب ان بلالا امر ان يشفع الاذان ويور الاقامة ولم يكن في اذنه ترجيع فنقل افراد الاقامة صحيح بلاريب ونقل تنيتها صحيح بلاريب واهل العلم بالحديث يصحون هذا وهذا وهذا مثل انواع التشهد المنقولات ولكن اشتهر بالحجاز آخر افراد الاقامة التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم بلالا واما الترجيع فهو يقال سرا وبعض الناس يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه لابي محذورة ليثبت الايمان في قلبه لانه من الاذان فقد اتفقوا على انه لقنه ابا محذورة فلم يبق بين الناس خلاف في نقل الاذان المعروف **وقد** واما قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل وعابوا افعاله وقالوا له غبت عن بدر وهربت يوم احد ولم تشهد بيعة الرضوان والاخبار في ذلك اكثر من ان تحصى والجواب اما قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل فان اراد انهم خالفوه خلافا يبيع قتله او انهم كلهم امروا بقتله ورضوا بقتله واعانوا على قتله فهذا مما يعلم كل احد انه من اظهر الكذب فانه لم يقتله الا طائفة قليلة باغية ظالمة قال ابن الزبير لعنت قتلة عثمان خرجوا عليه كالصوص من وراء القرية فقتلهم الله كل قتله ونجما من نجما منهم تحت بطون الكواكب يعني هربوا ليلا واكثر المسلمين كانوا غائبين واكثر اهل المدينة الحاضرين لم يكونوا يعلمون انهم يريدون قتله حتى قتله وان اراد ان كل المسلمين خالفوه في كل ما فعله او في كل ما انكر عليه فهذا ايضا كذب فاما من شيء انكر عليه الا وقد وافقه عليه كثير من المسلمين بل من علمائهم الذين لا يهتمون بدهائه والذين وافقوا عثمان على ما انكر عليه اكثر وافضل عند المسلمين من الذين وافقوا عليا على ما انكر عليه لما في كل الامور واما في غالبها وبعض المسلمين انكر عليه بعض الامور وكثير من ذلك يكون الصواب فيه مع عثمان وبعضه يكون فيه مجتهدا ومنه ما يكون المخالف له مجتهدا اما مصيبا واما مخطئا واما الساعون في قتله فكلهم مخطئون بل ظالمون باغون معتمدون وان قدر ان فيهم من قد يغفر الله له فهذا لا يمنع كون عثمان قتل مظلوما والذين قالوا له غبت عن بدر وبيعة الرضوان وهربت يوم احد قليل جدا من المسلمين ولم يعين منهم الا اثنان او ثلاثة ونحو ذلك وقد اجابهم عثمان وابن عمر وغيرهما عن هذا السؤال وقالوا يوم بدر غاب بامر النبي صلى الله عليه وسلم ليخلفه على ابنته صلى الله عليه وسلم فضرب له النبي صلى الله عليه وسلم بسهمه وأجره ويوم الحديبية بايع النبي صلى الله عليه وسلم عن عثمان بيده ويذر رسول الله صلى الله عليه وسلم خيره من يد نفسه وكانت البيعة بسببه فانه لما ارسله النبي صلى الله عليه وسلم رسولا الى اهل مكة بلغه انهم قتلوه فبايع اصحابه على ان لا يفرقوا وعلى الموت فكان عثمان شريكا في البيعة مختصا بارسال النبي صلى الله عليه وسلم

واحد واحد من الاحاد المتعاقبة فاذا سلم مفهوم الجملة فيما لا يتناهي وفسر ذلك بالاحاد عليه

المتعاقبة كان باياعا على منعه الاول لكن من الناس من يقول الجملة لا تعقل الا في المتناهي ومنهم من قد ينزع في الجملة هل لها حقيقة غير كل واحد من الاحاد فلهذا جعله اسوالين وبكل حال فالسؤال ان كان متوجها كان ذلك اقوى في الجحفة وان لم يكن متوجها لم يرد بحال وذلك انه اذا لم يكن للجملة حقيقة غير كل واحد واحد لم يكن هنا مجموع يحتاج ان نضفه بوجوب او امكان غير كل واحد واحد وتلك كلها مما لا يمكنه كون الجحفة على هذا التقدير اقل مقدمات فانه اذا كانت الجملة غير الاحاد احتج الى نفي وجوبها بنفسها او بالاحاد اما اذا قدر

انتفاء ذلك لم يحتاج الى ذلك فلا يحتاج الى نفي الوجوب عنها لانفسها ولا بالاحاد ولهذا قال في الاعتراض اذا لم تكن الجملة غير الاحاد لم يلزم أن تكون معالة بغير علة الاحاد وهذا بما يقوى الحجة فانها اذا لم تكن معالة بغير علة الاحاد ومعلوم أنه لا بد من اثبات علة الاحاد فذلك وحده كاف بخلاف ما اذا كانت غير الاحاد فانه يحتاج الى نفي وجوبها بنفسها وبالاحاد وهذا هو السؤال الثالث وهو قوله ما المانع أن يكون المجموع وهو الجملة مترجحا باحاده الداخلة فيه لا يواحد منها (٣٠٧) بل طريق ترجحه بالاحاد الداخلة

فيه بترجيح كل واحد من آحاده بالآخر الى غير نهاية وقد أجاب عن هذا بقوله يجمع الاحاد نفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشيء بنفسه وهو محال وهذا السؤال هو الذي ذكره في كتابه الآخر وذكر أنه لا يعرف له جوابا حيث قال ما المانع من ترجحها بترجيح آحادها وترجيح آحادها كل واحد بالآخر الى غير نهاية قال وهذا اشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله والجواب الذي ذكره انما يستقيم اذا ارادوا بالجملة كل واحد واحد من الاجزاء ولم يجعلوا الاجتماع قدرا رائدا وجعلوا الاجتماع جزءا تانه حينئذ يقال الجملة هي الاحاد فاما اذا ايد بالجملة الاجتماع وهو الهيئة الاجتماعية وان ترجحها بالاحاد المتعاقبة لم يكن الجواب صحيحا وهذا هو الذي استشكله في كتابه الآخر وحينئذ يكون السؤال لم لا يجوز ترجح الاجتماع بالاحاد المجتمعة وترجيح كل واحد بالآخر وليس الجملة هو الاحاد المتعاقبة كما تقدم بل هو الهيئة الاجتماعية ولكن يمكن تقرير هذا الجواب اذا جعلت الهيئة الاجتماعية جزءا من أجزاء الجملة

عليه وسلم له وطلبت منه قريش أن يطوف بالبيت دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فامتنع من ذلك وقال حتى يطوف به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يرسل عمر فأخبره أنه ليس له بمكة شوكة يحمونه وان عثمان له بمكة بنو أمية وهم من أشرف مكة فهم يحمونه وأما التولي يوم أحد فقد قال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان انما استرلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم ان الله غفور رحيم فقد عفا الله عن جميع المتولين يوم أحد فقد دخل في العفو من هودون عثمان فكيف لا يدخل هو فيه مع فضله وكثرة حسناته (٣)

(فصل) قال الرافضي وقد ذكر الشهرستاني وهو من أشد المتعصبين على الامامية أن مشار ذلك الفساد بعد شبهة ابليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأول تنازع وقع في مرضه ما رواه البخاري باسناده الى ابن عباس قال لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم مرضه الذي توفي فيه فقال اثوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده فقال عمران الرجل ليهجر حسبنا كتاب الله وكثر اللفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا عني لا ينبغي عندي التنازع والجواب أن يقال ما ينقله الشهرستاني وأمثاله من المصنفين في الملل والنحل عامته مما ينقله بعضهم عن بعض وكثير من ذلك لم يحرف فيه أقوال المنقول عنهم ولم يذكر الاسناد في عامة ما ينقله بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله مثل أبي عيسى الوراق وهو من المصنفين للرافضة المتهمين في كثير مما ينقلونه ومثل أبي يحيى وغيرهما من الشيعة وينقل أيضا من كتب بعض الزيدية والمعتزلة الطاعنين في كثير من الصحابة ولهذا تجد نقل الاشعري أصح من نقل هؤلاء لانه أعلم بالمقالات وأشد احترازا من كذب الكذابين فها مع أنه يوجد في نقله ونقل عامة من ينقل المقالات بغير ألفاظ أصحابها ولا اسناد عنهم من الغلط ما يظهره الفرق بين قولهم وبين ما نقل عنهم حتى في نقل الفقهاء بعضهم مذاهب بعض فانه يوجد فيها غلط كثير وان لم يكن الناقل ممن يقصد الكذب بل يقع الغلط على من ليس له غرض في الكذب عنه بل هو معظم له أو متبع له ورسول الله صلى الله عليه وسلم كل المؤمنين متفقون على موالاته وتعظيمه ووجوب اتباعه ومع هذا فغير علماء الحديث يكثر في نقلهم العاطف عليه ويزيدون في كلامه وينقصون نقصا يفسد المعنى الذي قصده بل يغلطون في معرفة أموره المشهورة المتواترة عند العامة وغيرهم ونحن وان كنا قد بينا كذب كثير مما ينقله هذا الرافضي فعلاوم أن كثيرا ممن ينقل ذلك لم ينعمد الكذب لاهذا ولا نحوه لكن وقع اتمام الكذب من بعضهم واما غلطا وسوء حفظ ثم قبله الباؤون لعدم علمهم ولهوهم فان الهوى يعنى ويصم وصاحب الهوى يقبل ما وافق هواه بلا حجة

وهذا امر اصطلاحى فان المجموع المركب من أجزاء قد يجعل نفس الاجتماع ليس جزءا من المجموع فاذا جعل الاجتماع جزءا من المجموع كان تقرير السؤال أن هذا الجزء معلل بسائر الاجزاء وترجيح كل جزء بالآخر وترجيح جزء ممكن بجزء ممكن كترجيح جزء ممكن بأجزاء ممكنة وحينئذ فاجابته بقوله يجمع الاحاد نفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشيء بنفسه ليس بجواب مطابق فانهم لم يدعوا



ترجح المجموع بالمجموع بل ترجح الاجتماع بكل واحد واحد من الأجزاء المتعاقبة والاجتماع وان كان جزءا فليس هو من الأجزاء المتعاقبة لكن هذا فيه ترجيح بعض الأجزاء ببعض فهو كتعلييل بعض الممكنات ببعض فيعود الامر ويقال فالمجموع هو واجب بنفسه أو يمكن معاول لنفسه أو معاول ببعضه أو بخارج عنه كما تقدم تقرير ابن سينا لجنته وقد تقدم أن المجموع إما أن لا يكون له علة بل هو واجب بنفسه وهذا باطل كما تقدم وإما أن يكون له علة وهو المجموع أو بعضه أو ما هو خارج عنه كما يقال نظير ذلك في دلالة المطابقة والتضمن والالتزام فلهذا أقال في القسم الثاني وأما (٣٠٨) ان يقضى المجموع علة هي الآحاد بأسرها فتكون معاوله

لذاتها فان تلك الجملة والكل شيء واحد وأما لكل بمعنى كل واحد فليس يجب به الجملة يقول ان كان المقضى للمجموع هي الآحاد بأسرها بحيث يدخل فيها الهيئة الاجتماعية لزم أن تكون الجملة الممكنة معاوله لدها فان الجملة والكل والمجموع شيء واحد بخلاف ما اذا أراد بالكل كل واحد واحد فالجملة لا يجب بكل واحد واحد انما يجب بمجموع الآحاد كالعشرة لا تحصل بكل فرد فرد من أفرادها وكذلك سائر المركبات وانما يحصل المركب بمجموع أجزائه التي من جلتها الهيئة الاجتماعية ان جعلت الهيئة الاجتماعية أمرا أو جوديا وان لم تجعل كذلك لم يحتاج الى هذا بل يقال المجموع هو الآحاد بأسرها وليس هنا غير الآحاد ولعل ابن سينا أراد بهذا ولهذا أو ردوا عليه تلك الاسولة وهو أن المجموع مغاير للآحاد وانه يجوز ان يحب المجموع بالآحاد المتعاقبة ونحو ذلك مما تقدم وأما القسم الثالث وهو أن يكون للمجموع علة هي بعضه فهذا قد أبطله بقوله ليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض ان كان كل واحد منهم معاولا ولان علة أولى بذلك وهذا ان وجهان في تقرير

توجب صدقه ويرد ما خالفه هو بلا حجة توجب رده وليس في الطوائف أكثر تكذيبا بالصدق وتصديقها بالكذب من الرافضة فان رؤس مذهبهم وأئمة الذين ابتدعوه وأسسوه كانوا منافقين زنادقة كاذب كذلك عن غير واحد من أهل العلم وهذا طاهر لمن تأمله بخلاف قول الخوارج فانه كان عن جهل بتأويل القرآن وغلو في تعظيم الذنوب وكذلك قول الوعديين والقدرية كان عن تعظيم الذنوب وكذلك قول المرجئة كان أصل مقصودهم نفي التكفير عن صدق الرسل ولهذا رؤس المذاهب التي ابتدعوها لم يقل أحد منهم زنادقة منافقون بخلاف الرافضة فان رؤسهم كانوا كذلك مع ان كثير منهم ليسوا منافقين ولا كفارا بل بعضهم له إيمان وعمل صالح ومنهم من هو مخطئ بغفرله خطاياء ومنهم من هو صاحب ذنب يرجى له مغفرة الله لكن الجهل بمعنى القرآن والحديث شامل لهم كلهم فليس فيهم إمام من أئمة المسلمين في العلم والدين وأصل المذهب انما ابتدعه زنادقة منافقون مرادهم فساد دين الاسلام وقد رأيت كثيرا من كتب أهل المقالات التي ينقلون فيها مذاهب الناس (١) ورأيت أقوال ذلك فرأيت فيها اختلافا كثيرا وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف مرادهم فديت على بعض الناس ويتعذر على بعضهم ثم ان غالب كتب أهل الكلام والناقلين للمقالات ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه ونفس ما بعث الله به رسوله وما يقوله أصحابه والبايعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس لا ينقلونه لانعدامهم تركه بل لانهم لم يعرفوه بل ولا سمعوه لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين وكتاب المقالات لا شعري أجمع هذه الكتب وأسطها وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها وقد نقل مذهب أهل السنة والحديث بحسب ما فهمه وظنه قولهم وذكر أنه يقول بكل ما نقله عنهم وجاء بعده من أتباعه كابن فورك من لم يهجه ما نقله عنهم فنقص من ذلك وراد ومع هذا فليكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث ومقالات السلف وأئمة السنة قد ذكر في غير موضع عنهم أقوال في النفي والاثبات لا تنقل عن أحد منهم أصلا مثل الاطلاق لا لفظا ولا معنى بل المقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل في نفي ذلك اللفظ والمعنى المراد واثباته وهم منكرون الاطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم ومنكرون بعض المعنى الذي أراد به النفي والاثبات والشهر ساني قد نقل في غير موضع أقوالا ضعيفة يعرفها من يعرف مقالات الناس مع ان كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلا لكن هذا الباب وقع

فيه

واحد منهم معاولا ولان علة أولى بذلك وهذا ان وجهان في تقرير

ذلك أسد هما ان كل جزء من الأجزاء اذا كان ممكنا ومن ذلك الهيئة الاجتماعية فليس وجوب المجموع بهذه الجزء بأولى من هذا لانه من جهة كل جزء جزء منها والثاني ان كل واحد من تلك الأجزاء معاول لغيره فعلة أولى أن تكون هي الموجبة للمجموع منه سواء قيل ان

(١) نوله ورأيت أقوالا دلالت كذا في الأصل ولعل في الكلام سقطة أو تحريف فاحذر كنهه

(باب) قال الرافضي الفصل الرابع في امامة باقي الأئمة الاثني عشر لنا في ذلك طرق احدها النص وقد توارثته الشيعة في البلاد المتباعدة خلفا عن سلف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للحسين هذا امام ابن امام أخو امام أبو أئمة تسعة تاسعهم فأعظمهم اسمه كاسمي وكتبته كنيته عيالا الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما

(والجواب) من وجوه أحدها أن يقال أولا هذا كذب على الشيعة فإن هذا لا ينقله الا طوائف من طوائف الشيعة وسائر طوائف الشيعة تكذب هذا والزيدية بأسرها تكذب هذا وهم أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم والاسمعية كلهم يكذبون بهذا وسائر فرق الشيعة تكذب بهذا الا الاثني عشرية وهم فرقة من نحو سبعين فرقة من طوائف الشيعة والحيلة فالشيعة فرق متعددة جدا وفرقهم الكبار أكثر من عشرين فرقة كلهم تكذب هذا الا فرقة واحدة فأين توارث الشيعة (الثاني) أن يقال هذا معارض بما نقله غير الاثني عشرية من الشيعة من نص آخر يناقض هذا كالقائلين بامامة غير الاثني عشر وبما نقله الراوندية أيضا فان كلام من هؤلاء يدعي من النص غير ما تدعيه الاثني عشرية (الثالث) أن يقال علماء الشيعة المتقدمون ليس فيهم من نقل هذا النص ولا ذكره في كتاب ولا احتج به في خطاب وأخبارهم مشهورة متواترة فعلم أن هذا من اختلاق المتأخرين وانما اختلق هذا المامات الحسن بن علي العسكري وقيل ان ابنه محمد اغتاب فحينئذ ظهر هذا النص بعدم موت النبي صلى الله عليه وسلم بأكثر من مائتين وخمسين سنة (الرابع) أن يقال أهل السنة وعلماءهم وأضعاف أضعاف الشيعة كلهم يعلمون أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم علماء يمينيا لا يخالطه الريب ويباهلون الشيعة على ذلك كعوام الشيعة مع على فان ادعى علماء الشيعة أنهم يعلمون توارث هذا لم يكن هذا أقرب من دعوى علماء السنة بكذب هذا (الخامس) أن يقال ان من شرط التوارث حصول من يقع به العلم من الطرفين والوسط وقبل موت الحسن بن علي العسكري لم يكن أحدا يقول بامامة هذا المنتظر ولا عرف من رمن على ودولة بني أمية أحدا ادعى امامة الاثني عشر وهذا القائم وانما كان المدعون يدعون النص على على أو على ناس بعده وأما دعوى النص على الاثني عشر وهذا القائم فلا يعرف أحدا قاله متقدما فضلا عن أن يكون نقله متقدما (السادس) أن الصحابة لم يكن فيهم أحد رافضي أصلا وان ادعى مدع على عدد قليل منهم أنهم كانوا رافضة فقد كذب عليهم ومع هذا فأولئك لا يثبت بهم التوارث لان العدد القليل المتفقين على مذهب يمكن عليهم التواطؤ على الكذب والرافضة تجوز الكذب على جمهور الصحابة فكيف لا يجوز على من نقل هذا النص مع قلة من كان نقله أحد منهم وادالم يكن في الصحابة من توارثه هذا النمل انقطع التوارث من أوله (السابع) أن الرافضة يقولون ان الصحابة ارتدوا عن الاسلام بحمد النص على عدد قليل نحو العشرة أو أقل أو أكثر مثل عمار وسلمان وأبي ذر والمقداد ومعلوم أن أولئك الجمهور لم ينقلوا هذا النص فاسم قد كتموه عندهم فلا يمكنهم أن يضيفوا نقله الى هذه الطائفة وهؤلاء كانوا عندهم مجتمعين على موالاته على متواطئين على ذلك وحينئذ فالطائفة القليلة التي يمكن تواطؤها على النقل لا يحصل بها توارث لجواز اجتماعهم على الكذب فادما كانت الرافضة تجوز على جماهير الصحابة مع كثرتهم الارتداد عن الاسلام وكتمان ما يتعذر في العادة التواطؤ على كتمانهم فلا يجوز على قليل منهم تعمد الكذب بطريق الأولى والآخرى وهم يصرحون بكذب الصحابة فكيف يمكنهم مع ذلك تصديقهم

لكمهم يقولون العقل الفعّال ليس بموجب بالذات وأما الرب الموجب بالذات فليس له محل يقبله فتبين ان الاستشهاد بهذا لا يصح وليس التمثيل به مطابقا والمقصود هنا أن الذي يعتمد عليه هو أمثاله في نفي ما يسمونه الترتيب هم أنفسهم قد أبطلوه في مواضع أخرى واحتجوا به موضع آخر وعوضوا حيث احتجوا به أضعف منه حيث أبطلوه وكذلك ما ذكره من الوجه الثاني على إبطال التركيب فإنه قال الوجه الثاني في امتناع كونه مركبا من الأجزاء أن تلك الأجزاء إما أن تكون واجبة الوجود لذاتها أو ممكنة أو البعض واجب والبعض ممكن لا جاز أن يقال بالاول على ما سباني تحقيقه في اثبات الوحدةانية وان كان الثاني أو الثالث فلا يخفى أن المفتقر الى الممكن المحتاج الى الغير أولى بالامكان والاحتياج والممكن المحتاج لا يكون واجبا لذاته وما لا يكون واجبا لذاته لا يكون الها



على الاثر الآخر يخرج خورادوان والمرجات تمتنع تسلسلها كما تقدم ثم زادوا بعد هذا قطع الدور ولذلك ابن سينا لم يذكر في برهانه أن الممكن لا يوجد من نفسه فلا بد أن يوجد بغيره فقال الرازي لا يلزم من صحة قولنا ليس الممكن موجودا من ذاته صحة قولنا انه موجود بغيره لان بين القسمين واسطة وهي أن لا يكون وجوده من شيء أصلا لا من ذاته ولا من غيره وإذا كان ذلك لم يتم البرهان الا بذكر هذا القسم وبطلاله اما بادعاء الضرورة في فساده أو بذكر (٢١٠) البرهان على فساده قال وهو لم يفعل شيئا من ذلك فيقال له كون وجود

الشيء لا من نفسه ولا من غيره هو مما يعلم فساده بالضرورة والامور المعلومة الفساد بالضرورة لا يجب على كل مستدل تقديرها ونفيها فان هذا الاغايه وانما يذكر الانسان من ذلك ما قد قيل أو خطر بالبال فأما الذهن الصحيح الذي يعلم بالضرورة فساد مثل هذا التقدير فهو لا يورده على نفسه ولا يورده عليه غيره وانما يقع الارادة عند الشك والاستنباه فان قدر من الناس من يشك في هذا احتاج مثل هذا الى البيان وقد قلنا ان الاسولة السوفسطائية ليس لها حد محدود ولا عدم محدود وهذا نظير قول القائل ان المحدث الذي كان بعد أن لم يكن لم يحدث نفسه وهذا كانه من العلوم البديهية الضرورية الاضطربة التي هي من آيين الامور عند العقلاء ولوا احتاج المستدل أن يذكر من الاقسام ما يخطر ببال كل أحد وان كان فساده معلوما بالضرورة لقال الممكن اذا لم يوجد بنفسه فاما أن يوجد بغيره أو بغير موجد واذا وجد بغيره فذلك الموجد اما أن يوجد وهو معدوم أو يوجد وهو موجود (١) ثم يريد أن يبطل الثاني بان الموجد لا يوجد وهو معدوم كما فعل ذلك طائفة من أهل

أن يكون بعض المكذبين بالقدر وضع هذه الحكاية لجعلها حجة على المثبتين للقدر كما يضعون شعرا على لسان يهودى وغير ذلك فانارأينا كثيرا من القدرية يضعون على لسان الكفار ما فيه حجة على الله ومقصودهم بذلك التكذيب بالقدر وان من صدق به فقد جعل الخلق حجة على الخالق كما وجدنا كثيرا من الشيعة يضع حججهم على لسان بعض اليهود ليقال لاهل السنة أجيبوا هذا اليهودى ويخاطب بذلك من لا يحسن أن يبين فساد تلك الحجة من جهال العامة ثم وأما قول القائل ان مثار الفساد بعد شبهة ابليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فهذا من أظهر الكذب الباطل فانه ان كان قصده ان هذا أول ذنب أذنب فهذا باطل ظاهر البطلان وان كان قصده ان هذا أول اختلاف وقع بعد تلك الشبهة فهو باطل من وجوه أحدها أن شبهة ابليس لم توقع خلافا بين الملائكة ولا سمعها الا دميون منه حتى يقع بينهم خلافا (والثاني) ان الخلاف ما زال بين بنى آدم من زمن نوح واختلاف الناس قبل المسلمين أعظم بكثير من اختلاف المسلمين وقد قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم قال ابن عباس كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الاسلام ثم اختلفوا بعد ذلك وقال تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا وقال تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقالت الملائكة لما قال تعالى انى جاعل فى الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك وقد أخبر الله تعالى أن ابني آدم قتل أحدهما أخاه وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقتل نفس ظلما الا كان على ابن آدم الاول كفل من دمها فإنه أول من سمن القتل وقال تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد وقد قال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فهذه نصوص القرآن تخبر بالاختلاف والتفرق الذى كان فى الامم قبلنا وقال صلى الله عليه وسلم افرقت اليهود على احدى وسبعين فرقة وافرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وقد أخبر الله من تكذيب قوم عاد وثمود

الكلام واذا أراد أن يبطل ذلك قال والمعدوم لا يكون موحدا لان عدم لا يتميز به شيء عن شيء والموجد لا بد ان يتميز عن غيره واذا قيل المعدوم يتميز به شيء عن شيء على قول من يقول المعدوم شيء تبين أن المعدوم ليس بشيء فيكون اثبات وجود الصانع موقوفا على ابطال قول هؤلاء كما فعل ذلك طائفة من أهل الكلام ومن المعلوم أن ابطال هذا أدق من ابطال كون الشيء الذى لا يكون وجوده من نفسه يكون موجودا لا بنفسه ولا بغيره اذ كان من المعلوم ان لكل أحد أن ما لم يوجد بنفسه فلا بد أن يكون وجوده

(١) قوله يريد أن يبطل الثاني الخ هكذا فى الاصل ولعل فى الكلام نقصا حذر ركبته محققه

غيره وأما تقدير موجود لم يوجد بنفسه ولا يغيره فهو ممتنع فإنه لا يعنى بكونه موجودا بنفسه أن نفسه أوجدته إذ كان هذا معلوم الامتناع بل يعنى أنه لا يحتاج في وجوده الى غيره بل وجوده واجب بنفسه فهو موجود أزلا وأبدا فظهر صحة هذا الكلام وبطلان نقيضه أي أن مما يستدل به عليه بل يمكن هنا أراد أسولة أخرى يطول بها الكلام وقال الرازي أيضا قد كان الواجب على ابن سينا أن يتكلم قبل هذا الفصل في بيان أن سبب الممكن لا يكون مقدما عليه تقدم ما نبأه (٢١١) لوجاز ذلك لما امتنع اسناد كل ممكن الى آخر قبله لا الى أول وذلك عنده

غير ممتنع فكيف يمكن إبطاله لاثبات واجب الوجود وأما إذا قامت الدلالة على أن السبب لا بد من وجوده مع المسبب فحينئذ لو حصل التسلسل لكانت تلك الأسباب والمسببات بأسرها حاضرة معا وذلك عنده محال والبرهان الذي ذكره في إبطال التسلسل أيضا مختص بهذه الصورة فكان الأولى تقديم الكلام في هذه المسألة لكن لما كان في غرضه أن يذكره في موضع آخر وهو النمط الخامس من هذا الكتاب لاجرم تساهل فيه ههنا قلت مثل هذا الكلام هو الذي أوجب أن يدخل هذا القسم من أدخله في هذا الدليل كالأمدى وغيره ولا حاجة اليه بل ما ذكره ابن سينا كاف والدليل الذي ذكره على إبطال التسلسل في العلل يوجب إبطال علل متسلسلة سواء قدرت مجتمعة أولا كما قد بين من كلامه وهو لا يجوز عللا متسلسلة لا متعاقبة ولا غير متعاقبة وانما يجوز حوادث متسلسلة وتلك عنده شروط لحدوث الحوادث لا علل ولا أسباب بمعنى العلل ولا يجوز عنده اسناد كل ممكن الى ممكن قبله أصلا ولكن

و فرعون لانياتهم ما فيه عبرة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقال تعالى عن أهل الكتاب قبلنا وألقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة كلما أوقدوا نار الحرب أطفاها الله وقال تعالى ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرى بنايهم العداوة والبغضاء وأمثال ذلك مما يعلم بالاضطرار في الامم قبلنا من الاختلاف والتزاع واختلاف الواقع في غير أهل الملل أكثر منه في أهل الملل فكل من كان الى متابعة الانبياء أقرب كان الخلاف بينهم أقل فالخلاف المنقول عن فلاسفة اليونان والهند وأمثالهم أمر لا يخصه الا الله وبعده الخلاف عن أعظم الملل ابتداء كالرافضة فينا وبعده ذلك الخلاف الذي بين المعتزلة ونحوهم وبعده ذلك خلاف الفرق المنسوبة الى الجماعة كالكلابية والكرامية والاشعرية ونحوهم ثم بعد ذلك اختلاف أهل الحديث وهم أقل الطوائف اختلافا في أصولهم لآبائهم من النبوة أعظم من ميراث غيرهم فعصمهم حبيل الله الذي اعتصموا به فقال واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا فكيف يقال مع الاختلاف الذي في الامم قبلنا ان مثار الفساد بعد شبهة ابليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم وكم وقع من الفساد والاختلاف قبل هذا والتحديد شبهة ابليس والاختلاف الواقع في المرض باطل فأما شبهة ابليس فلا يعرف لها أثر اسناد كما تقدم والكذب ظاهر عليها وأما ما وقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان يقع قبل ذلك ما هو أعظم منه وقد وقع قتال بين أهل قباء حتى خرج النبي صلى الله عليه وسلم لصلح بينهم وقد تنازع المسلمون يوم بدر في الانفال فقال الآخذون هي لنا وقال الذاهبون خلف العدو هي لنا وقال الحافظون لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي لنا حتى أنزل الله تعالى يستولونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وقد كان بين الانصار خلاف في قصة الافك حتى هم الحبان بالاقتيال فسكنهم النبي صلى الله عليه وسلم في شخص هل يجوز قتله أم لا يجوز وقد وقع نزاع بين الانصار مرة بسبب يهودي كان يذكرهم حروبهم في الجاهلية التي كانت بين الاوس والخزرج حتى اختصموا وهموا بالقتال حتى أنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من الذين أنزلوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم كافرين وكيف تكفرون وأنتم تلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومن يعصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم وقد ثبت في الصحيح أنهم كانوا في سفر فاقتتل رجل من المهاجرين ورجل من الانصار فقال المهاجري يا المهاجرين وقال الانصاري يا الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبعوى الجاهلية وأنا بين ظهرانيتكم دعوها فانها منتنة وقد كان الصحابة يتنازعون

بحوز أن يكون وجوده مشروطا بوجود ممكن قبله وبين العلة والشرط فرق معروف ومن هنا دخل الغلط على الرازي في هذا الاعتراض ولهذا كان سائر من تكلم في إبطال العلل المتسلسلة لم يحتج الى ذكر هذا القسم أصلا لا يقولون ان الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل الممكن أو الحادث هو علة أيضا ولا هو مستند وجوده وانما يقولون هو شرط فيه وأيضا فاسناد كل ممكن الى آخر قبله إما أن يراد به أنه يستند الى آخر موجود قبله فيستمر الوجود الى حين وجود الممكن المفعول وإما أن يراد به أن يكون موجودا قبله وبعده فبطلان فأن أريد



الاول فاعلم انه اذا بطل استناده الى ممكن موجود مع وجوده كان هذا متناولا لما يتوحد مع ذلك قبل وجوده ولما لم يوجد الا عند وجوده فلا حاجة الى تخصيص ما وجد قبل وجوده بالذكر كالا يحتاج الى تخصيص ما يبقى بعد وجوده بالذكر اذا الدليل يتناول كل ما كان موجودا عند وجوده سواء وجد قبل ذلك ايضا او بعد ذلك ايضا ولم يكن موجودا الا حين وجوده واما ان يريد استناده الى آخر يكون موجودا قبله ويعدم ايضا قبله وهذا هو الذي (٢١٢) اراده الرازي لم يحتاج ايضا الى هذا الوجه (أحدها) انه اذا بطل استناده الى

ممكن موجود حال وجوده فبطلان استناده الى ممكن يعدم حين وجوده أولى وأخرى فاذا قام الدليل على بطلان تسلسل العلة الممكنة مع كونها معاً في الوجود فبطلان التسلسل مع تعاقبها أظهر وأجلى (الثاني) أن الدليل الدال على بطلان التسلسل في العلة هو دليل مطلق عام سواء قدرت متقارنة أو متعاقبة فان جميع ما ذكر من الأدلة الدالة على أن مجموع الممكنات مفتقرة الى أمر خارج عنها يتناول جميع الأنواع التي يقدرها سواء قدر أنها متسلسلة على سبيل الاقتران أو على سبيل التعاقب وسواء قدرت مع التعاقب بعدم الاول عند وجود الثاني أو يبقى بعد وجوده ولا يكون وجوده الا مع وجوده لاسبقا ولا لاحقا وكذلك اذا قدرت مع الاقتران لا يكون بعضها قبل بعض أو بعده فهما قدر من التقديرات التي تخطر بالبال في تسلسل المؤثرات فاذا ذكر من الأدلة يبطل ذلك كله ويبين امتناعه فتبين ان ما ذكره ابن سينا كاف في ذلك لا يحتاج الى الزيادة التي زادها الرازي والامدى (الثالث) انه اذا كانت الممكنات محتاجة الى

في مراد النبي صلى الله عليه وسلم في حياته كما ثبت في الصحيحين عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فأدركتهم الصلاة في الطريق فقال بعضهم نصلي ولا نترك الصلاة وقال بعضهم لا نصلي الا في بني قريظة فصلاوا بعد غروب الشمس فاعتف النبي صلى الله عليه وسلم أحد أمتهم وفي البخاري عن ابن الزبير لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وقد نعيم قال أبو بكر أمر القعقاع بن حكيم وقال عمر أمر الأقرع بن حابس فقال ما أردت الا خلا في فقال ما أردت خلافاً فارتفعت أصواتهما فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الا بآية فكان عمر بعد ذلك لا يحدثه الا كائن السرار وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمر بشي أو يأذن فيه فراجع فيه فيمنع الله ذلك الامر الاول كما أنه لما أمرهم بكسر الاواني التي فيها الخوم المحرقاوا الا ترفعوها قال أرفعوها ولما كانوا في سفر استاذنوه في نحر ظهورهم فأذن لهم حتى جاء عمر فقال يا رسول الله ان أدنت في ذلك نفدت ظهورهم ولكن اجمع مامهم وادع الله تبارك وتعالى فيه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ومن ذلك حديث أبي هريرة لما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم بقلته وقال اذهب فقل لقيت وراء هذا الخياط يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله فبشره بالجنة فلقبه عمر فقال فضر به في صدره وقال ارجع فارجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له عمر فلا تفعل فاني أخاف أن يتكل الناس عليها فخلهم يعملون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلهم وأمثال ذلك كثير (الوجه الثالث) ان الذي وقع في مرضه كان من أهون الاشياء وأبينها وقد ثبت في الصحيح أنه قال لعائشة في مرضه ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لابي بكر كتابا لا يخلف عليه الناس من بعدى ثم قال يا أي الله والمؤمنون الا أبا بكر فلما كان يوم الخميس هم أن يكتب كتابا فقال عمر ماله أهجر فشك عمر هل هذا القول من هجر الحبي أو هو مما يقول على عادته فخاف عمر أن يكون من هجر الحبي فكان هذا مما خفي على عمر كما خفي عليه موت النبي صلى الله عليه وسلم بل أنكره ثم قال بعضهم هاتوا كتابا وقال بعضهم لا تأتوا بكتاب فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أن الكتاب في هذا الوقت لم يبق فيه فائدة لانهم يشكون هل أملاء مع تغيره بالمرض أم مع سلامته من ذلك فلا يرفع الراع فقره ولم تسكن كتابة الكتاب مما أوجبه الله عليه أن يكتبه أو يبلغه في ذلك الوقت اذ لو كان كذلك لما تزلزل صلى الله عليه وسلم ما أمره الله لكن ذلك مما رآه مصلحة لدفع النزاع في خلافة أبي بكر ورأى ان الخلاف لا بد أن يقع وقد سأل ربه لأمه ثلاثا فأعطاه اثنين ومتعه واحدة سأله أن لا يملأهم

خارج عنها ليس بممكن بل هو واجب الوجود بنفسه فذلك يمنع عدمه ويجب وجوده فكان بسنة نفس اثبات واجب الوجود كافيا في انه يستمر الوجود حال وجود الممكن لا يحتاج الى ذلك الواجب (الرابع) أن ما ذكره من الممكن يفتقر الى الواجب وانما لا يكون اقتضاه اليه محتصا ببعض الازمنة أن (١) الواجب وقال الرازي ايضا لما شرح طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود وبطل التسلسل قد بقي هنا كلام آخر وهو ابطال الدور وهو أن يكون هذا يترجع بذاته وذلك يترجع بهذا

(١) هكذا بياض بالاصل

(قال) واعلم ان الدور باطل والمعتد في ابطاله ان يقال العلة متقدمة على المعول ولو كان كل منهما علة للاخر لكان كل منهما متقدما على الآخر فيكون كل منهما متقدما على المتقدم على نفسه فيلزم تقدم كل منهما على نفسه وهو محال وأورد على هذا ما مضمونه ان التقدم ان كان غير كون أحدهما علة للاخر فلا نسلم الاولى وان كان هو كون أحدهما علة للاخر كان اللازم هو الملزوم فيكون المعنى لو كان أحدهما علة للاخر لكان علة للاخر ثم قال والانصاف ان الدور معلوم البطلان (٣١٣) بالضرورة ولعل الشيخ انما تركه لذلك

قلت هذا هو الصواب فان بطلان الدور معلوم بالضرورة ولاجل هذا لا يخطر لاكثر العقلاء حتى يحتاجوا الى نفيه عن قلوبهم كما لا يخطر لهم ان الفاعل للوجودات يكون معدوما ولا يخطر أنه يمكن أن تكون مفعولات متعاقبة لأفاعل لها وهو تسلسل العلل فيكون معول مفعول لمعول مفعول والمعول للمفعول معول لمفعول آخر لا الى نهاية فأكثر الازهان الصحيحة لا يخطر لها المكان هذا حتى تحتاج الى نفيه وكذلك لا يخطر لها أنه يمكن وجود شيئين كل منهما فاعل الآخر بل هم يعلمون ان الشيء لا يفعل نفسه فكيف يفعل فاعل نفسه وقول القائل انه لو كان كل منهما فاعلا للاخر أو مؤثرا في الآخر أو علة في الآخر لكان كل منهما قبل الآخر كلام صحيح وأما قول المعارض ان أريد بالتقدم تقدم العلة على المعول فاللازم هو الملزوم وان أريد غيره فانه ممنوع فهذا عنه جوابان أحدهما ان يراد به التقدم المعقول في فطر الناس من تقدم الفاعل على المفعول وهو كونه قبله بالزمان أو تقدير الزمان وعلى هذا جمهور العقلاء بل قد يقولون ان هذا معلوم بالضرورة

بسنة عامة فأعطاء اياها وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فتعنه اياها وسأله أن لا يسلط عليهم عدوا من غيرهم فأعطاء اياها وهذا ثبت في الصحيح وقال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب الكتاب فاسما رزية أي مصيبة في حق الذين شكوا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وطعنوا فيها وابن عباس قال ذلك لما طهر أهل الاخوان من الخوارج والروافض ونحوهم والا فان ابن عباس كان يفتي بما في كتاب الله فان لم يجد في كتاب الله فبما في سنة رسول الله فان لم يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبما أفتى به أبو بكر وعمر وهذا ثابت من حديث ابن عبيدة عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس ومن عرف حال ابن عباس علم أنه كان يفضل أبا بكر وعمر على علي رضي الله عنهم ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك كتابة الكتاب باختياره فلم يكن في ذلك نزاع ولو استمر على ارادة الكتاب ما قدر أحد أن ينعه ومثل هذا النزاع قد كان يقع في صحته ما هو أعظم منه والذي وقع بين أهل قباء وغيرهم كان أعظم من هذا بكثير حتى أنزل فيه وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فاصطحو بينهما لكراروى أنه كان بينهم قتال بالجر يد والنعال ومن جهل الرافضة أنهم يزعمون أن ذلك الكتاب كان كتابه بخلافة علي وهذا ليس في القصة ما يدل عليه بوجه من الوجوه ولا شيء من الحديث المعروف عند أهل النقل أنه جعل عليا خليفة كافي الاحاديث الصحيحة ما يدل على خلافة أبي بكر ثم يدعون مع هذا أنه قد نص على خلافة علي نصا جليا قاطعا للعدول فان كان قد فعل ذلك فقد أغنى عن الكتاب وان كان الذين سمعوا ذلك لا يطيعونه فهم أيضا لا يطيعون الكتاب فأى فائدة لهم في الكتاب لو كان كما زعموا وما قوله الخلاف الثاني الواقع في مرضه أنه قال جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه فقال قوم يحب علينا أمثال أمره وأسامة قد برز وقال قوم قد اشتد مرضه ولا تسع قلوبنا المفارقة للجواب ان هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالقل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لعن الله من تخلف عنه ولا نقل هذا باسناد ثبت بل ليس له اسناد في كتب أهل الحديث أصلا ولا امتنع أحد من أصحاب أسامة من الخروج معه لو خرج بل كان أسامة هو الذي توقف في الخروج لما خاف أن يموت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف أذهب وأنت هكذا أسأل عنك الركبان فاذن له النبي صلى الله عليه وسلم في المقام ولوعزم على أسامة في الذهاب لأطاعه ولودهب أسامة لم يتخلف عنه أحد من كان معه وقد ذهبوا جميعهم معه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتخلف عنه أحد بغير إنيته وأبو بكر رضي الله عنه لم يكن في جيش أسامة بانهما في أهل العلم لكن روى ان عمر كان معهم وكان عمر حار جامع أسامة لكن طلب

وهو كون الفاعل سابقا متقدما على مفعوله وانه يمتنع أن يكونا متساويين في زمان الوجود وهذا مما يستدل به على ان كل ما سوى الله حادث ليس في الموجودات ما يقارن الخالق ويكون معه بالزمان ولا يعرف في الوجود مفعول معين فارن فاعله في زمانه أصلا وانما يعرف هذا في الشرط والمشر وطان الشرط قد يقارن المشر وط فلا يوجد قبله وقد يوجد قبله لكن لا بد من وجوده معه كما أن الحياة اذا كانت شرطا في العلم والارادة أمكن أن تكون متقارنة في صفات الله تعالى فان حياته وعلمه موجودان معاً يسبق أحدهما الآخر والعلم مشروط



بالحياء في كذا في الذات مع الصفات اللازمة لا يوجد أحد منهما قبل الآخر بل فيهما زمان ولا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وقد يكون الشرط سابقا للشرط كالأعراض التي لا توجد إلا بمحل وقد يكون المحل موجودا قبل وجود الأعراض وكذا في أفعال الله الحادثة فانها مشروطة بوجود ذاته وذاته متقدمة عليها وما ذكره من ذكره من أهل الفلسفة والكلام في مسألة حدوث العالم وغيرها من أن التقدم ينقسم الى تقدم بالذات والعلية وقد يسمى (٢١٤) الاول تقدما بالعلية والثاني تقدما بالذات كتقدم العلة على المعلول

وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وقرىبا بينهما بأنه في الاول يكون المتقدم فاعلا للتأخر وفي الثاني يكون شرطافيه ومثلا الاول يتقدم حركة اليد على حركة الخاتم والحكم فانك تقول تحركت يدي فتحرك الخاتم فيها فزمانها واحد مع العلم بأن الاول متقدم على الثاني وينقسم الى التقدم بالزمان وبالرتبة الحسية أو بالعقلية وزاد طائفة منهم الشهرستاني والرازي ومن اتبعهما متقدما آخر بمطلق الوجود وجعلوا تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض منه فيجيب عنه من يوافق جمهور العقلاء بأن التقدم المعقول انما هو التقدم بالزمان أو تقدرا الزمان على النزاع المعروف في هذا الموضع وأما التقدم بالمكان والرتبة فهو تابع لهذا لما كان المتقدم في المكان يتحرك قبل حركة المتأخر كتحرك الامام قبل المأموم والامير قبل المأمور وأما التقدم بالعلية فان عني به هذا والا فلا حقيقة له فلا يعقل علة تامة تكون هي بسائر اجزائها مقارنة لمعولها أصلا وقول القائل تحركت يدي فتحرك الخاتم ليس هو من تقدم الفاعل على المفعول فان حركة اليد ليست هي

منه أبو بكر أن يأذن له في المقام عنده لحاجته اليه فاذن له مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت كان أحرص الناس على تجهيز أسامة هو وأبو بكر وجمهور الصحابة أشاروا عليه بأن لا يجهره خوفا عليهم من العدو فقال أبو بكر رضي الله عنه والله لا أحل راية عقدها النبي صلى الله عليه وسلم وكان انفاذه من أعظم المصالح التي فعلها أبو بكر رضي الله عنه في أول خلافته ولم يكن في شيء من ذلك نزاع مستقرا أصلا والشهرستاني لا يخبره بالحديث وأما الصحابة والتابعين ولهذا نقل في كتابه هذا ما ينقله من اختلاف غير المسلمين واختلاف المسلمين ولم ينقل مع هذا مذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في الأصول الكبار لانه لم يكن يعرف هذا هو وأمثاله من أهل الكلام وانما ينقلون ما يحدثونه في كتب المقالات وتلك فيها كاذب من جنس ما في التواريخ ولكن أهل القرية يزعمون أن الجيش كان فيه أبو بكر وعمر وأن مقصود الرسول كان اخراجهم لثلاثين نازعا عليا وهذا انما يكذب ويفتره من هو من أجهل الناس بأحوال الرسول والصحابة وأعظم الناس تعمد الكذب والافال رسول صلى الله عليه وسلم طول مرضه يأمر أبا بكر أن يصلي بالناس والناس كلهم حاضرون ولو ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس من ولاه لا طاعوه وكان المهاجرون والانصار يحاربون من نازع أمر الله ورسوله وهم الذين نصروا دينه أولا وآخرا ولو أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يستخلف عليا في الصلاة هل كان يمكن أحدا أن يرد له ولو أراد تأميره على الحج على أبي بكر ومن معه هل كان يتنازع أحد ولو قال لاصحابه هذا هو الامير عليكم والامام بعدي هل كان يقدر أحد أن يمنعه ذلك ومعه جماهير المسلمين من المهاجرين والانصار كلهم مطيعون لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيهم من يبغض عليا ولا من قتل على أحد من أقاربه وقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح في عشرة آلاف سليم ألف ومزينة ألف وجهينة ألف وغفار ألف ونحو ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أسلم سالمها الله وغفار الله لها ويقول قريش والانصار وأسلم وغفار وجهينة موالى دون الناس ليس لهم مولى دون الله ورسوله وهو لا علم يقتل على أحد منهم ولا أحد من الانصار وقد كان عمر رضي الله عنه أشد عداوة منذ أسلم لأشركين من على فكانوا يبغضونه أعظم من بغضهم لسائر الصحابة وكان الناس ينفرون عن عمر لغلظته وشدة أعظم من نفورهم عن علي حتى كره بعضهم تولية أبي بكر له وراجعوه لبغض النفوس الحق لانه كان لا تأخذه في الله لومة لائم فلم يكن قط سبب يدعو المسلمين الى تأخير من قدمه النبي صلى الله عليه وسلم ونص عليه وتقديم من يريد تأخيره وحرمانه ولو أراد اخراجهم في جيش أسامة خوفا منهم لما قال للناس لا تباعوهما فبالت شعري ممن كان يخاف الرسول فقد نصره الله وأعزه وحوله المهاجرون والانصار الذين

لأمرهم

الفاعل لحركة الخاتم لكن هي شرط فيها فلا توجد حركة الخاتم التابعة لحركة اليد الا بشرط

وجود حركة اليد التي هي متبوعة كما أن حركة الاصابع لا توجد الا بحركة الكف فان قبل الحركتان معاني الزمان فالفاعل لهذه هو الفاعل للآخرى وهو متقدم عليها جميعا وان قيل بل أحدهما عقب الآخر في الزمان كاجزاء الزمان المتلاحقة بطل قول القائل انهما معاني الزمان وكثيرا ما يشتهى على الناس الوجود مع الشيء بالوجود عقبه بل يطلقون لفظ المع على المعاقب له ويقولون جاء معاوان كان

حجىء أحدهما معاقباً للآخر إذا لم يكن بينهما فصل بل يطلقون ذلك مع قرب الآخر فالخالدان إذا كان زمانهما واحداً أو حدث أحدهما عقب حدوث الآخر بلا فصل كاجزاء الحركة والزمان لم يمتزأ كثر الناس بين هذا وهذا بالحس وحيث تقول القائل تحركت يدي فتحركت كفى يقال له لم لا يجوز أن يكون هذا مع هذا كاجزاء الحركة والزمان ببعضهما مع بعض والحركة تحدث شيئاً من الفاعل والقابل فمن حرك سلسلة أو حبلًا معلق الطرفين فإنه إذا حرك أحد الطرفين تحرك (٢١٥) شيئاً حتى تنتهي الحركة إلى الطرف

الآخر وهي متعاقبة تتعاقب زمان تلك الحركة وليست أجزاء الحركة حركة وزمانها متقارنة في الزمان وإنما تحرك معاني الزمان ما لا يكون الحركة في أحدهما أسبق من الآخر مثل البدن إذا تحرك متقلاً فإن أجزاء البدن تحرك في آن واحد لا يسبق بعضها بعضاً إلا ما تقدم من الحركة كما تقدم إحدى الرجلين على الأخرى بخلاف خرزات الظهر المتصلة تتصل حركتها فإذا حركت يدهم تحركت جميع أجزائها وما فيها كالخاتم وما يتصل بها كالحكم فيكون حكمها حكم الجسم المتصل إذا تحرك والحركة المنفصلة عن أخرى كحركة الرجل قبل الرجل يشهد فيها التقدم بالزمان لوجود المنفصل وأما مع الاتصال فقد يشبه المتصل بالمقارن وحيث فأتى حركة كانت من قبل المتصل فهي متصلة بما قبلها كاتصال أجزاء زمان الحركة فليس هنالك اقتران في الزمان وإذا قيل في حركة الحكم أن زمانها زمان حركة اليد كما يقال مثل ذلك في سائر المتحركات معاً بالزمان فهنا لا نسلم أن إحدى الحركات ككتين فاعلة للآخرى بل غاية أن تكون شرطاً

لو أمرهم يقتل آبائهم وأبنائهم لفعلوا وقد أنزل الله سورة براءة وكشف فيها حال المنافقين وعرفهم المسلمين وكانوا مدحوضين مذمومين عند الرسول وأمتهم وأبو بكر وعمر كانا أقرب الناس عنده وأكرم الناس عليه وأحبهم إليه وأخصهم به وأكثر الناس له حجة ليلا ونهاراً وأعظمهم موافقة له ومحبة له وأحرص الناس على امتثال أمره وإعلاء دينه فكيف يجوز عاقل أن يكون هؤلاء عند الرسول من جنس المنافقين الذين كان أصحابه قد عرفوا أعراضه عنهم وأهانتهم ولم يكن يقرب أحداً منهم بعد سورة براءة بل قال الله تعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً فانتهوا عن إظهار النفاق وانقمعوا هذا وأبو بكر عنده أعز الناس وأكرمهم وأحبهم إليه وأما قوله الخلاف الثالث في موته فالجواب لا ريب أن عمر خفي عليه موته أولاً ثم أقتر به من العدو واعترف بأنه كان مخطئاً في إنكار موته فارتفع الخلاف وليس لفظ الحديث كما ذكره الشهرستاني ولكن في الصحيحين عن ابن عباس أن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس فقال اجلس يا عمر فأتى أن يجلس فأقبل الناس إليه وركعوا وعرفوا فقال أبو بكر أما بعد فمن كان منكم يعبد محمداً فإن محمداً أقدمت ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت قال تعالى وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه الآية قال والله لكان الناس لم يعلموا أن الله قد أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر فقلها الناس كلهم فما سمع بشراً من الناس إلا يتلوها فآخبرني ابن المسيب أن عمر قال والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت حتى ما نقلني رجلاي وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها وعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مات وأما قوله الخلاف الرابع في الإمامة وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة إذ مأسل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل مأسل على الإمامة في كل زمان فالجواب أن هذا من أعظم الغلط فإنه والله الحمد لم يسلم سيف على خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة فضلاً عن السيف ولا كان بينهم سيف مسلول على شيء من الدين والانصار تكلم بعضهم بكلام أنكروا عليهم أفاضلهم كاسيد بن حضير وعباد بن بشر وغيرهما ممن هو أفضل من سعد بن عباد بن عباد وبتافان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيحين من غير وجه أنه قال خير دور الانصار دار بني النجار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني الحرب بن الخزرج ثم دار بني ساعدة وفي كل دور الانصار خير فأهل الدور الثلاثة المفضلة دار بني النجار وبنو عبد الأشهل وبنو الحرب بن الخزرج لم يعرف

فيها والشرط يجوز أن يقارن المشروط بخلاف الفاعل فإنه لا بد أن يتقدم على الفعل المعين والمفعول المعين وإن قدر أن نوع الفعل لازم له كما إذا قدر قديم أزلى متحرك لم يزل متحركاً فإنه يتقدم على كل جزء من أجزاء الحركة وجود ذاته شيء من أجزاء الحركة وإن كان نوع الحركة لازماً له فمن جاوز وجود جسم قديم لم يزل متحركاً لا يقول إن شيئاً معيناً من الحركة قديم أزلى بل يقول نوع الحركة أزلى وإن كان كل منها حادثاً كانا بعد أن لم يكن مسبوقاً بالعدم والمفلسفة القائلون بقدم شيء من العالم لا دليل لهم على ذلك أصلاً بل غاية ما عندهم



إثبات قدم نوع الفعل وقدم نوع الفعل لا يستلزم قدم فعل معين ولا مفعول معين بل ذلك مممتنع وقول القائل العلة متقدمة على المعلوم وإن قارنته بالزمان وجعله البارى مع العالم بهذه المنزلة يقال له إن أردت بالعلة ما هو شرط في وجود المعلوم لا مبدءا له كان حقيقة قولك أن واجب الوجود ليس هو مبدءا للممكنات ولا بالهايل وجوده شرط في وجودها وهذا حقيقة قول هؤلاء فالرب على أصلهم والعالم متلازمان كل منهما شرط في الآخر والرب محتاج إلى العالم كما (٢١٦) أن العالم محتاج إلى الرب وهم يبالغون في إثبات غناه عن غيره وعلى

أصلهم فقره إلى غيره كفقير بعض المخلوقات وغاية المتخلاق منهم كدسسطو أن يجعل الفلك واجب الوجود لا يقبل العدم مع كونه مفتقرا إلى المبدأ الأول لأجل التشبيه ويجعل المبدأ الأول غنيا عما سواه لكن (١) فالمرءة التي أن واجب الوجود مفتقر إلى غيره هو أيضا فالأزلي الذي يثبت له حقيقة كدسسطو في موضع آخر وأن أراد بالعلة ما هو مبدء للمعلوم فلهذا لا يعقل مع كون زمانه زمان المعلوم لم يتقدم على المعلوم تقدما حقيقيا وهو التقدم المعقول وإذا شبهوا وجود الفلك مع الرب بالصوت مع الحركة والضوء مع الشمس كان هذا ونحوه تشبيها باطلا لا يفيد إمكان صحة قولهم فضلا عن إثبات صحته فإن هذه الأمور وأمثالها ما أن يقال فيها أن الثاني موجود متصل بالاول كاجزاء الزمان والحركة لأنه معه في الزمان وأما أن يقال الثاني مشروط بالاول لأن الاول مبدء للثاني فاعل له فلا يمكنهم أن يذكر وجود فاعل لغيره مع أن زمانه مأمعأ أصلا ونحن ذكرنا هذا

منهم من نازع في الإمامة بل رجال بني الثجار كابن أيوب الانصاري وأبي طلحة وأبي بن كعب وغيرهم كلهم لم يختاروا إلا أبابكر وأسيد بن حضير هو الذي كان مقدما الانصار يوم فتح مكة عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عن يمينه وهو كان من بني عبد الأشهل وهو كان يأمر ببيعة أبي بكر رضي الله عنه وكذلك غيره من رجال الانصار وانما نازع سعد بن عباد والحباب بن المنذر وطائفة قليلة ثم رجع هؤلاء وبايعوا الصديق ولم يعرف أنه تخلف منهم إلا سعد بن عباد وسعد وان كان رجلا صالحا فليس هو معصوما بل له ذنوب يغفرها الله وقد عرف المسلمون بعضها وهو من أهل الجنة السابقين الاولين من الانصار رضي الله عنهم وأرضاهم فإذ كره الشهور ستاني من أن الانصار اتفقوا على تقدمهم سعد بن عباد هو باطل باتفاق أهل المعرفة بالنقل والاحاديث الثابتة بخلاف ذلك وهو وأمثاله وإن لم يتعدوا الكذب لكن ينقلون من كتب من ينقل عن يتعد الكذب ولذلك قول القائل إن عليا كان مشغولا بما أمره النبي صلى الله عليه وسلم من دفنه وتجهيزه وملازمة قبره فكذب ظاهر وهو مناقض لما يدعوه فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفن إلا بالليل لم يدفن بالنهار وقيل أنه انما دفن من الليلة المقبلة ولم يأمر أحد بالملزمة قبره ولا لازم على قبره بل قبر في بيت عائشة وعلى أجنبي منها ثم كيف يأمر بالملزمة قبره وقد أمر بزعهم أن يكون اماما بعده ولم يشغل بتجهيزه على وحده بل على والعباس وبنو العباس ومولاهم شقران وبعض الانصار وأبو بكر وعمر وغيرهما على باب البيت حاضر بن غسله وتجهيزه لم يكونوا حبيثا في بني ساعدة لكن السنة أن يتولى الميت أهله فتولى أهله غسله وأخروا دفنه ليصلى عليه المسلمون فانهم صلووا عليه أفرادا واحدا بعدوا واحد رجالهم ونساءهم خلق كثير فلم يتسع يوم الاثنين لذلك مع تغسله وتكفينه بل صلووا عليه يوم الثلاثاء ودفن يوم الأربعاء وأيضا القتال الذي كان في زمن علي لم يكن على الإمامة فان أهل الجبل وصفين والنهر وان لم يقاتلوا على نصب امام غير علي ولا كان معاوية يقول انه الامام دون علي ولا قال ذلك طلحة والزبير فلم يكن أحد ممن قاتل عليا قبل المحكمين نصب اماما يقاتل على طاعته فلم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها لم يكن أحد من المقاتلين يقاتل طعنا في امامة الثلاثة ولا ادعاء للنص على غيرهم ولا طعنا في جوار خلافة علي فالامر الذي تنازع فيه الناس من أمر الإمامة كدراع الرافضة والخواارج المعتزلة وغيرهم لم يقاتل عليه أحد من الصحابة أصلا ولا قال أحد منهم ان الامام المنصوص عليه هو علي ولا قال ان الثلاثة كانت امامتهم باطلة ولا قال أحد منهم ان عثمان

وعليا

التقسيم لئلا يكون الجواب مبنيا على أمور دقيقة يختص بفهمها بعض الناس فان

الجواب كلما كان أظهر واتفاق العقلاء عليه أكثر كان أولى بالذكر من غيره اذ المقصود بيان الحق وإبطال الباطل والافهم بسط الكلام في هذا وأن يقال السبب لا بد أن يتقدم على مسببه بالزمان وان الفاء المستعملة في هذا هي فاء التعقيب فقول القائل تحركت يدي فقهرت كمي يدل على أن الثاني عقب الاول ويقال ان فاء التسبب تتضمن التعقيب من غير عكس فكل مسبب فانه يكون بعد سببه فليس كل ما كان

المعرفة دائمة ضرورة لكل أحد في كل حال أخطأ بل المعرفة وان كانت ضرورة في حق أهل الفطر السليمة فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر والانتظار والاستغنى عنه في حال ويحتاج إليه في حال وكذلك الحدود قد يحتاج إليها مرة ويستغنى عنها أخرى كالحدود اللفظية والترجمة قد يحتاج إليها مرة ويستغنى عنها أخرى وهذا نظائر وكذلك كون العلم ضرورة أو نظرياً أو الاعتقاد قطعياً أو ظنياً أمور نسبية فقد يكون الشيء قطعياً عند شخص وفي حال وهو عند آخر وفي حال أخرى مجهول فضلاً عن أن يكون مظلوماً وقد يكون الشيء ضرورياً للشخص وفي حال ونظرياً للشخص آخر وفي حال أخرى وأما ما أخبر به الرسول فإنه حق في نفسه لا يختلف باختلاف عقائد الناس وأحوالهم فهو الحق الذي لا يقبل النقيض ولهذا كل ما عارضه فهو باطل مطلقاً ومن هنا يتبين لك أن الذين بنوا أمورهم على مقدمات إما ضرورة أو نظرية أو قطعية أو ظنية بنوها على أمور تقبل النقيض والاشكال فأن القلوب بيد الله يقبلها كيف يشاء وأما ما جاء به الرسول فهو حق لا يقبل النقيض بحال فهو صلى الله عليه وسلم يخبر بالحق كما قال أهل الجنة لما دخلوها الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وقد قال تعالى أنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً (١) وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً وقال تعالى أم لم يعرفوا رسولهم فهم له منكرون (٢١٨) أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وأكثرهم للحق كارهون ولواتبع الحق

أهواءهم أفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون وقال تعالى الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم ومثل هذا كثير فالرسول صلى الله عليه وسلم يخبر بالحق ويقدم عليه الأدلة العقلية البرهانية الموصلة إلى معرفته كالأقضية

يعلم علماء ضرورة بأنه لم يكن بين المسلمين محاربة بين الطائفتين في إمامة الثلاثة فضلاً عن قتال وكذلك على لم يتخاصم طائفتان في أن غيره أحق بالإمامة منه وإن كان بعض الناس كارهاً للولاية أحد من الأربعة فهذا لا بد منه فإن من الناس من كان كارهاً للنبوة محمد صلى الله عليه وسلم فكيف لا يكون فيه من يكره إمامة بعض الخلفاء لكن لم يكن بين الطوائف نزاع ظاهر في ذلك بالقول فضلاً عن السيف كما بين أهل العلم نزاع في مقالات معروفة بينهم في المسائل العلمية والعقائد العلمية وقد تجتمع طائفتان فيتنازعون ويتناظرون في بعض المسائل والخلفاء الأربعة لم يكن على عهدهم طائفتان يظهر بينهما النزاع لافي تقديم أبي بكر على من بعده وصحة إمامته ولا في أن علياً مقدم بعده ولا في الصواب في الصلابة من هو أفضل منه ولا تنازع طائفة من المسلمين بعد خلافة عثمان في أنه ليس في جيش على أفضل منه لم تفضل طائفة معروفة عليه طائفة والزبير فضلاً أن يفضل عليه معاوية فإن قاتلوه مع ذلك لشبهة عرضت لهم فلم يكن القتال له لعل أن غيره أفضل منه ولا أنه الإمام دونهم ولم ينقسم قط طائفة والزبير باسم الأمانة ولا يابغها أحد على ذلك وعلى يابغها كثير من المسلمين وأكثرهم بالمدينة على أنه أمير المؤمنين ولم يبايع طائفة والزبير أحد إلى ذلك ولا طلب أحد منهم ما ذلك ولا دعا إلى نفسه فأنهم ما رضى الله عنهم كانوا أفضل وأجل قدراً من أن يفعلوا مثل ذلك وكذلك معاوية لم يبايعه أحد لما مات عثمان على الإمامة ولا حين كان يقاتل علياً

العقلية وهي الأمثال المضروبة قال تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس

بإبغ

الا كفورا وقال تعالى ولقد ضربنا في هذا القرآن للناس من كل مثل وكان الإنسان أكثر شئ حسداً لا إلى قوله تعالى ويحادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا له الحق واتخذوا آياتي وما أنذروا هزوا ومن أظلم ممن ذكر ما يأنر به فاعرض عنه وأولى ما قدمت يداه أنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وان تدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا إذا أبداً وقال تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون وهو سبحانه يوجب عن المعارضات كما قال تعالى ولا تأتوا بك بمثل الإجناس بالحق وأحسن تفسيراً وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطرق الموصلة إليه النافعة للخلق وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الناس من الشبهات السوفسطائية فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب على وجه التفصيل والعلوم الفطرية الضرورية حاصلة مع صحة الفطرة وسلامتها وقد يعرض للعطرية ما يفسد بها ويبريها فيرى الحق باطلاً كما في البدن إذا فسد أو مرض

(١) قوله وداعياً الخ هذه آية أخرى من سورة الأحزاب وصدرها أنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بالآية كتبه محمده



فانه يجد العلوم او يرى الواحد اثنين فهذا يعالج بما ينزل مرضه والقرآن فيه شفاء لما في الصدور من الامراض والنبي صلى الله عليه وسلم علم أن وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس وانه معلوم الفساد بالضرورة فامر عند ورويه بالاستعاذة بالله منه والانتفاء عنه كما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنت بالله وفي لفظ يأتى الشيطان أحدكم فيقول من خلق السماء من خلق الأرض فيقول الله وزاد فليقل آمنت بالله ورسوله وفي آخر يقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك وإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته هذا اللفظ البخاري وأصحوه في مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل ان أمتك لا يزالون يقولون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله سبحانه وفي البخاري عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن يبرح الناس يتساءلون هذا الله خالق كل شيء فمن خلق الله وقد سئل بعض السالكين طريقه هؤلاء كالرازي ونحوه فقيل له لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عنده هذا الوسواس بالبرهان المبين لفساد التسلسل والدور بل أمر بالاستعاذة فأجاب بأن مثل هذا مثل من عرض له كلب ينبج عليه ليؤذيه ويقطع طريقه فتارة يضربه بعضاً وتارة يطلب من صاحب الكلب أن يزجره قال فالبرهان هو الطريق الاول وفيه صفة موبة والاستعاذة بالله هو الثاني وهو أسهل واعتذر بعضهم على هذا الجواب بأن هذا يقضي أن طريقة البرهان أقوى وأكمل وليس الامر كذلك بل طريقة الاستعاذة أكمل وأقوى فان دفع الله الوسواس عن القلب أكمل (٢١٩) من دفع الانسان ذلك عن نفسه فيقال

السؤال باطل وكل من جوابه مبني على الباطل فهو باطل وذلك ان هذا الكلام مبتدأ على ان هذه الاسئلة الواردة على النفس تندفع بطريقتين أحدهما البرهان والآخر الاستعاذة وان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستعاذة وان المبين لفساد الدور والتسلسل قطعه بطريق البرهان وان طريقة البرهان تقطع الاسئلة الواردة على النفس بدون ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بطريقة البرهان وهذا خطأ من وجوه بل النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطريقة البرهان حيث

بأمره أحد على الإمامة ولا تسمى بأمير المؤمنين ولا سماء أحد بذلك ولا ادعى معاوية ولاية قبل حكم المحكمين وعلى يسمي نفسه أمير المؤمنين في مدة خلافته والمسلمون معه يسمونه أمير المؤمنين لكن الذين قاتلوه مع معاوية ما كانوا يقولون له بذلك ولا دخلو في طاعته مع اعترافهم بأنه ليس في القوم أفضل منه ولكن ادعوا ما نفع تمنعهم عن طاعته ومع ذلك فلم يحاربوه ولا دعوه وأصحابه الى أن يبايع معاوية ولا قالوا أنت وان كنت أفضل من معاوية لكن معاوية أحق بالإمامة منك فعملت أن تتبعه والافاتلنا كما يقول كثير من خيار الشيعة الزيدية ان علياً كان أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان ولكن كانت المصلحة الدينية تقتضي خلافة هؤلاء لانه كان في نفوس كثير من المسلمين نفور عن علي بسبب من قتله من أقاربهم فكانت الكلمة تنفق على طاعته فخازتولية المفضل لاجل ذلك فهذا القول يقوله كثير من خيار الشيعة وهم الذين ظنوا أن علياً كان أفضل وعلموا أن خلافة أبي بكر وعمر حق لا يمكن الطعن فيها فمعاوية هذا وهذا الوجه وهوؤلاء عذرهم آثار سمعوها وأموطنوها تهتضي فضل علي عليهم كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الأمة يكون الصواب مع أحد القولين ولكن الآخرون معهم منقولات ظنوها صدقاً ولم يكن لهم خبرة بانها كذب ومعهم من الآيات والحديث الصحيحة تأويلات ظنوها مرادة ومن النص ولم تكن كذلك ومعهم نوع من القياس والرأي ظنوه حقاً وهو باطل فهذا

يؤمر بها ودل على مجامع البراهين التي يرجع اليها غاية نظر النظار ودل من البراهين على ما هو فوق استنباط النظار والذي أمر به في دفع هذا الوسواس ليس هو الاستعاذة فقط بل أمر بالاعمان وأمر بالاستعاذة وأمر بالانتفاء ولا طريق الى نيل المطلوب من النجاة والسعادة الا بما أمر به لا طريق غير ذلك وبيان ذلك من وجوه أحدها أن يقال البرهان الذي ينال بالنظر فيه العلم لا بد أن ينتهي الى مقدمات ضرورية فطرية فان كل علم ليس بضروري لا بد أن ينتهي الى علم ضروري اذا المقدمات النظرية لو أثبتت بمقدمات نظرية دائماً لزوم الدور القبلي أو التسلسل في المؤثرات في محل له ابداء وكلاهما باطل بالضرورة واتفاق العلماء من وجوه فان العلم النظري الكسبي هو ما يحصل بالنظر في مقدمات معلومة بدون النظر اذ لو كانت تلك المقدمات أيضاً نظرية لتوقفت على غيرها فيلزم تسلسل العلوم النظرية في الانسان والانسان حادث كائن بعد أن لم يكن والعلم الحاصل في قلبه حادث فلو لم يحصل في قلبه علم الا بعد علم قبله للزم ان لا يحصل في قلبه علم ابتداء فلا بد من علوم بدئية أولية يتقدمها الله في قلبه وعناية البرهان أن ينتهي اليها ثم تليها العلوم الضرورية قد يعرض فيها

شبهات وسواس كالشبهات السوفسطائية مثل الشبهات التي يوردونها على العلوم الحسية والبدئية كالشبهات التي أوردتها الرازي في أول محله وقد تكلمنا على غير هذا الموضع والشبهات القاذحة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها بالبرهان لان غاية البرهان ان ينتهي اليها فاذا وقع الشك فيها انقطع طريق النظر والبحث ولهذا كان من أنكر العلوم الحسية والضرورية لم يتأطربل اذا كان جاحدا معاندا عوقب حتى يعترف بالحق وان كان غالطا لم يفسد عرض حسه أو عقله لعجزه عن فهم تلك العلوم واما الخوذة فكأنه يعالج بما يوجب حصول شروط العلم وانتفاء موانعه فان عجز عن ذلك لفساد في طبيعته أو بخل بالادوية الطبيعية أو بالدعاء والرق والتوجه ونحو ذلك والترك ولهذا اتفق العقلاء على ان كل شبهة تعرض لا يمكن ازالها بالبرهان والنظر والاستدلال وانما يخاطب بالبرهان ولنظر والاستدلال من كانت عنده مقدمات علمية وكان ممن يمكنه ان ينظر فيم انظر ايفيده العلم بغيرها فن لم يكن عنده مقدمات علمية أو لم يكن قادرا على النظر لم تكن مخاطبته بالنظر والاستدلال وذاتين هذا الوسوسة والشبهة القاذحة في العلوم الضرورية لا تزال بالبرهان بل متى فكر العبد ونظر ازداد وروده على قلبه وقد يغلبه الوسواس حتى يعجز عن دفعه عن نفسه كما يعجز عن حل شبهة السوفسطائية وهذا يزول بالاستعاذة بالله فان الله هو الذي يعيد العبد ويخبره من الشبهات المضلة والشهوات المغوية ولهذا أمر العبد أن يستهدي به في كل صلاة فيقول اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفي الحديث الا هي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى (٢٢٠) عن ربه تبارك وتعالى يا عبادي كما كنتم ضالالا من هديته فاستهدوني

أهدكم وقال تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وقال تعالى واما ينزغنيك الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم وقال تعالى واما ينزغنيك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه هو السميع العليم وفي الصحيحين عن سليمان بن صرد قال استب رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم بفعل أحدهما يغضب ويحمر وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لاعلم كلمة لو قالها ذهب ذاعنه أعدو بالله من الشيطان الرجيم فأمر الله تعالى العبدان يستعيذ من الشيطان عند القراءة

مجموع ما يورث الشبهة في ذلك اذا خلت النفوس عن الهوى وقل أن يخلوا كثر الناس عن الهوى ان يتبعوا الا الظن وماتهم الهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى والمقصود أن جواز تولية المفضول لاسباب مائعة من تولية الفاضل هو قول ذهب اليه طوائف من السنة والشيعة ومع هذا فلم يكن الذين مع معاوية يقولون انه الامام والخليفة وان على علي وأصحابه مبايعته وطاعته وان كان على أفضل لان توليته أصلح فهذا لم يكونوا يقولونه ولا يقاتلون عليه وهذا ما هو معلوم لعموم أهل العلم ولا بدوا عليا وأصحابه بقتال أصلا ولان الخوارج بدؤوه بذلك فانهم قتلوا عبد الله بن خباب لما اجتاز بهم فسألوه أن يحدوهم عن أبيه خباب بن الارت فحدوهم حديثا في ترك الفتن وكان قصدهم رجاء الله رجوعهم عن الفتنة فقتلوه وبقي دمه مثل الشراب في الدماء فأرسل اليهم على يقول سلوا النافق عبد الله بن خباب فقالوا كما قتلته ثم أعاروا على سرح الناس وهي الماشية التي أرسلوها تسرح مع الرعاة فلما رأى على أنهم استحلوا دماء المسلمين وأموالهم ذكر النصوص التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم في صفتهم وفي الامر بقتالهم ورأى تلك الصفة متطبقة عليهم فقاتلهم ونصره الله عليهم وفرح بذلك وسجد لله شكرا لما جاءه خبر الخندق أنه معهم فإنه هو كان العلامة التي أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم واتفق الصحابة على قتلهم فقتلوه للخوارج كان بنص من الرسول وابعاج الصحابة وأما قتال الجمل وصفين فقد ذكر على رضي الله

وعند الغضب يصرف عنه ثمرة عند وجود سبب الخير وهو القراءة ليصرف عنه ما يمنع الخير وعند وجود عنه

سبب الشر لينع ذلك السبب الذي يحده عند ذلك وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من قلب من قلوب العباد الا وهو بين اصبعين من أصابع الرحمن ان شاء أن يقيمه أو أمه وان شاء أن يزيغه أزاغه وكانت عين النبي صلى الله عليه وسلم لا ومقلب القلوب وكان كثيرا ما يقول والذي نفس محمد بيده وفي الحديث للقلب أشد تقبلا من القدر اذا استجمع غلبا وشواهد هذا الاصل كثيرة مع ما يعرفه كل أحد من حال نفسه من كثرة تقبلي قلبه من الخواطر التي هي من جنس الاعتقادات ومن جنس الارادات وفيها المممود والمذموم والله هو القادر على صرف ذلك عنه فالاستعاذة بالله طريق مفضية الى المقصود الذي لا يحصل بالنظر والاستدلال (الوجه الثاني) أن يقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالاستعاذة وحده بل أمر العبد أن ينتهي عن ذلك مع الاستعاذة اعلاما منه بان هذا السؤال هو نهاية الوسواس فيجب الانتهاء عنه ليس هو من البدايات التي يزيلها ما بعده فان النفس تطلب سبب كل



حادث وأول كل شيء حتى تنتهي إلى الغاية والمنتهى وقد قال الله تعالى وإن إلى ربك المنتهى وفي الدعاء المأثور الذي ذكره مالك في الموطأ حسبى الله وكفى جمع الله لمن دعائيس وراء الله مرمى وفي رواية ليس وراء الله منتهى فإذا وصل العبد إلى غاية الغايات ونهاية النهايات وجب رقوقه فإذا ما لم يجد شيئا آخر وجب أن ينتهى فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن ينتهى مع استجارته بالله من وسواس السلسل كما يؤمر كل من حصل نهاية المطالب وغاية المراد أن ينتهى إذا كل طالب ومريد فلا بد له من مطلوب ومريد ينتهى إليه وانما وجب انتهاؤه لأنه من المعلوم بالعلم الضروري الفطري لكل من سلمت فطرته من بني آدم أنه سؤال فاسد وأنه يمتنع أن يكون الخالق كل مخلوق خالق فانه لو كان له خالق لكان مخلوقا ولم يكن خالقا لكل مخلوق بل كان يكون من جملة المخلوقات والمخلوقات كلها لا بد لها من خالق وهذا معلوم بالفطرة وإن لم يخطر ببال العبد قطع الدور والتسلسل فإن وجود المخلوقات كلها بدون خالق معلوم الامتناع بالضرورة وإذا قلنا يمتنع وجود المحدثات كلها بدون محدث كان هذا متضمنا لذلك فإن كل مخلوق محدث فإذا كان كل محدث لابد له من محدث فكل مخلوق لابد له من خالق أولى وكذلك إذا قلنا كل ممكن لابد له من واجب فلما كان بطلان هذا السؤال معلوما بالفطرة والضرورة أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينتهى عنه كما يؤمر أن ينتهى عن كل ما يعلم فساد منه من الأصول الفاسدة التي يعلم فسادها كما لو قيل متى حدث الله أو متى عوت ونحو ذلك وهذا مما يبين أن سؤال السائل أين كان ربنا في حديث أبي رزين لم يكن هذا السؤال فاسدا عنده صلى الله عليه وسلم كسؤال السائل من خلق الله فانه لم يمتنع السائل عن ذلك ولا أمره بالاستعانة ببل النبي صلى الله عليه وسلم سأل بذلك لغير واحد فقال له أين الله وهو منزله أن يسأل سؤال الفاسد أو سمع الجواب عن ذلك وهو منزله أن يقر على (٣٣١) جواب فاسد ولم يأسئل عن ذلك أجاب فكان

سائلا به تارة ومجيبا عنه أخرى ولو كان المقصود مجرد التمييز بين الرب والصنم مع علم الرسول أن السؤال والجواب فاسدان لكان في الأصول الصحيحة ما يغني عن غير الرسول عن الأصول الفاسدة فكيف يكون الرسول صلى الله عليه وسلم فانه كان يمكن أن يقول من ربك من تعبدون كما قال الحصين الخزاعي يا حصين كم تعد اليوم قال أعبس سبعة آلهة ستة في الأرض وواحد في السماء قال فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك قال الذي في السماء فقال أسلم حتى أعلمك كلمة ينفعك الله بها

عنه أنه لم يكن معه نص من النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان رأيا أو أكثر الصحابة لم يوافقوه على هذا القتال بل أكثر الصحابة لم يقاتلوا الا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وأمثالهم من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان مع أنهم مظلومون على يحبونه ويوالونه ويقدمونه على من سواه ولا يرون أن أحدا أحق بالامامة منه في زمانه لكنه لم يوافقوه في رأيه في القتال وكان معهم نصوص جمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم تدلهم على أن ترك القتال والدخول في الفتنة خير من القتال وفيها ما يقتضي النهي عن ذلك والآثار بذلك كثيرة معروفة وأما معاوية فلم يقاتل معه من السابقين الا واين المشهورين أحد بل كان مع على بعض السابقين ولم يكن مع معاوية أحدوا أكثرهم اعتزلوا الفتنة وقبل كان مع معاوية بعض السابقين الأولين وان قاتل عمار بن ياسر هو أبو العادية وكان ممن بايع تحت الشجرة وهم السابقون الأولون ذلك ابن خزم وغيره والمقصود أن عليا لم يقاتله أحد على امامة غيره ولا دعاه إلى أن يكون تحت ولاية غيره ثم انه لما رفعت المصاحف ودعوا إلى الحكم واتفقوا على ذلك وأجمعوا في العام القابل واتفق الحكماء على عزل على ومعاوية

فلما أسلم سأل عن الدعوة فقال قل اللهم ألهمني رشدي وقتي شر نفسي رواه أحمد في المسند وغيره (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العبد أن يقول آمنت بالله وفي رواية ورسوله فهذا من باب دفع الضد الضار بالضد النافع فان قوله آمنت بالله يدفع عن قلبه الوسواس الفاسد ولهذا كان الشيطان يخنس عند ذكر الله ويوسوس عند الغفلة عن ذكر الله ولهذا سمى الوسواس الخناس فانه جاثم على فؤاد ابن آدم فان ذكر الله خنس والخنس الاختفاء بانخفاض ولهذا سميت الكواكب الخنس وقال أبو هريرة لقبت النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة وأنا جناب فاختنس منه ويقال الخنست من فلان وهو اختفاء بنوع من الانخفاض والذل له فالخنس من عدو يقاتله لا يقال الخنس منه وانما يخنس الانسان ممن بهابه ويعظمه فيدل وينخفض منه في اختفائه فهكذا الشيطان في حال ذكر الله يذل ويخضع ويختفي وإذا غفل العبد عن ذكر الله وسوس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن يقول آمنت بالله أو آمنت بالله ورسوله فان هذا القول إيمان وذكر الله يدفع به ما يصاده من الوسوسة القاذحة في العاوم الضروري الفطرية ويشبه هذا الوسواس الذي يعرض للكثير من الناس في العبادات حتى يشككه هل كبر أو لم يكبر وهل قرأ الفاتحة أم لا وهل نوى العبادة أو لم ينوها وهل غسل عضوه في الطهارة أو لم يغسله فيشككه في علومه الحسية الضروري وكونه غسل عضوا أمر يشهده ببصره وكونه تكلم بالتكبير أو بالفاتحة أمر يعلمه بقلبه

ويسمعه بأنه وكذلك كونه يقصد الصلاة مثل كونه يقصد الاكل والشرب والركوب والمشى وعلمه بذلك كله علم ضروري يقيني أولى لا يتوقف على النظر والاستدلال ولا يتوقف على البرهان بل هو مقدمات البرهان وأصوله التي يبنى عليها البرهان أعني البرهان النظري المؤلف من المقدمات وهذا الوسواس يزول بالاستعانة وانتهاء العبد وان يقول اذا قال لم تغسل وجهك بلى قد غسلت وجهي واذا خطر له أنه لم ينو ولم يكبر يقول بقلبه بلى قد نويت وكبرت فيثبت على الحق ويدفع ما يعارضه من الوسواس فيرى الشيطان قوته وثباته على الحق فيندفع عنه والافتى وآه قابلا للشكوك والشبهات مستجيبا الى الوسواس والخطرات أو رد عليه من ذلك ما يهجر عن دفعه وصار قلبه مودعا لما توحيه شياطين الانس والجن من زحرف القول وانتقل من ذلك الى غيره الى أن يسوقه الشيطان الى الهلكة قاله ولي الدين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات ان الذين اتقوا اداسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون واخوانهم عدوئهم في الغي ثم لا يقصرون (٣)

كنا قد نهنا عليه في مواضع أن كثيرا من العلوم تكون ضرورة فطرية فاذا طلب المستدل أن يستدل عليها خفيت ووقع فيها شك اما لما في ذلك من تطويل المقدمات واما

(٢٢٢) لما في ذلك من خفائها واما لما في ذلك من كلال الامرين والمستدل

وأن يكون الامر شورى بين المسلمين وقال أحد الحكمين هذا عزل صاحبه وأنا لم أعزل صاحبي ومال أبو موسى الى تولية عبد الله بن عمر فغضب عبد الله لذلك ولم يكن اتفاقهما على عزل معاوية عن كونه أمير المؤمنين فانه لم يكن قد ل هذا أمير المؤمنين بل عزله عن ولايته على الشام فانه كان يقول أنا ولاني الخليفة عثمان وعمر وعثمان فأتى حتى يجتمع الناس على الامام فاتفق الحكماء على أن يعزل على عن امرة المؤمنين ومعاوية عن امرة الشام وكان مقصود أحدهما ابقاء صاحبه ولم يظهر ما في نفسه فلما أظهر ما في نفسه تفرق الناس عن غير اتفاق ولم يقع بعد هذا قتال فلو قدر أن معاوية في هذا الحال صار يدعى أصحابه أنه أمير المؤمنين دون على فلم يمكنهم أن يقولوا ان عليا بعد ذلك قوتل على امامة معاوية فتبين أن عليا لم يقاتله أحد على ان يكون غيره اماما وهو طيع له فان الذين كانوا يستحقون الامامة أبو بكر وعمر وعثمان وكان هو أئق لله من أن يخرج عليهم يقول أوفى بل عثمان كان على هو أول من بايعه قبل جهور الناس وأما معاوية فكان المسلمون أعلم وأعدل من أن يقولوا العلي بايع معاوية بل يقولوا له بايع طلحة والزبير وغيرهما من أهل الشورى فعبد الرحمن بن عوف مات في خلافة عثمان وبقي بعد موت عثمان أربعة فأسعد فاعتزل الفتنة ولم يدخل في قتال أحد من المسلمين وعاش بعدهم كلهم وهو آخر العشرة موتا واعتزل بالعقيق ولم مات جل على الاعناق فدفن بالقيص

قد يهجر عن نظم دليل على ذلك اما العجز عن تصويره واما العجز عن التعبير عنه فانه ليس كل ما تصوره الانسان أمكن كل أحد أن يعبر عنه باللسان وقد يهجر المستمع عن فهمه ذلك الدليل وان أمكن نظم الدليل وفهمه فقد يحصل العجز عن ازالة الشبهات المعارضة امامين هذا وامن هذا واما منهما وهذا يقع في التصورات أكثر مما يقع في التصديقات فكثير من الامور المعروفة احدثت بحدود تميز بينهما وبين المحدودات زادت خفاء بعد الوضوح لكونها أظهر عند العقل به وبن ذلك الحد منها بذلك الحد ولكن قد يكون في الادلة والحدود

من المنفعة ما قد نبه عليه غير مرة ولهذا تنوعت طرف الناس في الحدود والادلة وتجد كثيرا من الناس يقدح في حدود وفي غيره وأدلتهم ثم يذكر هو حدودا وأدلة يرد عليها ايرادات من جنس ما يرد على تلك أو من جنس آخر وذلك لان المقصود بالحدود ان كان التمييز بين المحدود وبين غيره كانت الحدود الجامعة المانعة على أي صورة كانت مشتركة في حصول التمييز بها وان لم تكن جامعة مانعة كانت مشتركة في عدم حصول التمييز وان كان المطلوب بها تعريف المحدود فهذا لا يحصل بها مطلقا ولا يمنعها مطلقا بل يحصل لبعض الناس وبعض الاوقات دون بعض كما يحصل بالاسماء فان الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالاجال فلا يمكن ان يقال لا يعرف المسي بحال ولا يمكن أن يقال يعرف به كل أحد كذلك الحد وان قيل ان المطلوب بالحد أن تجرد الحد يوجب أن استمع له يتصور حقيقة الحد والتي لم يتصورها الا بلفظ الحد واه يتصورها مجرد قول الحد كما ينظنه من ينظنه من الناس بعض أهل المنطق وغيرهم فهذا خطأ كخطا من يظن أن الاسماء توجب معرفة المسي لمن سمع تلك الاسماء بمجرد ذلك اللفظ وقد بسط الكلام على هذا في موضعه وبيننا ما عليه جمهور النظار من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين والمشركيين من أن الحدود مقصودها التمييز بين المحدود وغيره وان ذلك يحصل بالوصف الملازم للمحدود طردا وعكسا الذي يلزم من ثبوته ثبوت المحدود ومن انتفائه انتفاؤه كما هو طريفة نظار المسلمين من جميع الطوائف مثل أبي على

(٣) هنا بياض متروك بالاصل كتب الكاتب بازائه سقط من الاصل وريقة ملحقة بعد قوله يقصرون اه كتبه معصيه



وأبي هاشم وأمثالهما ومثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي المعالي الجويني والقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل وأمثالهم وأما طريقة أهل المنطق ودعواهم أن الحد التام مقصوده التعريف بالحقيقة وأن الحقيقة مؤلفة من الصفات الذاتية الداخلة في الحدود وهي الجنس والفصل وتقسيمهم الصفات اللازمة للموصوف إلى داخل في الحقيقة وخارج عنها عرضي وجعل العرضي الخارج عنها اللازم على نوعين لازم للماهية ولازم لوجود الماهية وبإسنادهم ذلك على أن ماهيات الأشياء التي هي حقائقها ثابتة في الخارج وهي مغايرة للوجودات المعينة الثابتة في الخارج وإن الله - صفات الذاتية تكون مقدمة على الموصوف في الذهن والخارج وتكون أجزاء سابقة لحقيقة الموصوف في الوجودين الذهني والخارجي فهذا ونحوه خطأ عند جماهير العقلاء من نظار الإسلام وغيرهم بل الذي عليه نظار الإسلام أن الصفات تنقسم إلى لازمة للموصوف لا تفارقه إلا بعدم ذاته وإلى عارضة له يمكن مفارقتها مع بقاء ذاته وهذه اللازمة منها ما هو لازم للجنس دون نوعه ومنها ما هو لازم لنوعه أو جنسه وأما تقسيم اللازمة إلى ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي إلى لازم للماهية ولازم للوجود وغير لازم بل عارض فهذا خطأ عند نظار الإسلام وغيرهم بل طائفة من نظار الإسلام قسموا اللازم إلى ذاتي ومعنوي وعنوان بالصفات الذاتية ما لا يمكن تصور الذات مع عدمه وعنوان

( ٣٣٣ )

بالمعنوي ما يمكن تصور الذات بدون تصوره وإن كان لازماً للذات فلا يلزمها إلا إذا تصور معناها يقوم بالذات فالأول عندهم مثل كون الرب قائماً بنفسه وموجوداً بل وكذلك كونه قدماً عند أكثرهم فإن ابن كلاب يقول القديم يقدم والأشعري له قولان أشهرهما عند أصحابه أنه قديم بغير قدم لكنه باق ببقاء وقد وافقه على ذلك ابن أبي موسى وغيره وأما القاضي أبو بكر فإنه يقول باق بغير بقاء ووافقه على ذلك أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهما والثاني عندهم مثل كونه حياً وعليماً وقديراً ونحو ذلك وتقسيم هؤلاء اللازمة إلى ذاتي ومعنوي

وفي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص كان سعد بن أبي وقاص في ابنة لجاء ابنه عمر فلما رآه سعد قال أعود بالله من شر هذا الراكب قتل فقال له أنزلت في ابلك وغنمك وتركك الناس يتنازعون في الملك بينهم فضرب سعد في صدره وقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي وابنه عمر هذا كان يحب الرياسة ولو حصلت على الوجه المذموم ولهذا لما رلى ولاية وقبل له لأنوليك حتى تتولى قتال الحسين وأصحابه كان هو أمير تلك السرية وأما سعد رضي الله عنه فكان محاب الدعوة وكان مسدداً في زمنه وهو الذي فتح العراق وكسر جنود كسرى وكان يعلم أنه لا بد من وقوع فتنة بين المسلمين وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت ربي أن لا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها وسألته أن لا يسلط عليهم عدو من غيرهم فيستبيح بيضهم فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فتعنيها والمقصود أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يقتتلوا قط لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام أصلاً ولم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام لاقى الصفات ولا في القدر ولا مسائل الأحكام ولا مسائل الإمامة لم يختلفوا في ذلك بالاختصاص بالأقوال فضلاً عن الاقتتال بالسيف بل كانوا مثبتي صفات الله التي أخبرهم أن نفيها عنهم أعظمها بصفات المخلوقين مثبتي القدر كما أخبر الله به ورسوله مثبتي الأمر والنهي والوعد والوعيد مثبتي الحكمة الله في خلقه وأمره مثبتي لقدرة العبد

كلام ليس هذا موضع بسطه فإسماهم لم يعوا بالذات ما يلزم الذات إذا جميع لازم للذات ولا عنوان الذات المقوم للذات اصطلاح المنطقيين فإن هؤلاء ليس عندهم في الذات ما هو مدب من الصفات كالجنس والفصل ولا يقسمون الصفات إلى مقوم داخل في الماهية وجزء منها وإلى عرضي خارج عنها ليس مقوماً بل هذا التقسيم عندهم وعند جماهير العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الأمر إذ التعريق بين الذاتي المقوم واللازم الخارج تفريق باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكيم التفريق بين التماثلين كما قد بسط في موضعه ولهذا يعترف حدائق أئمة أهل المنطق كابن سينا وأبي البركات صاحب المعبر وغيرهما بأنه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا وذكر ابن سينا ثلاثة فروق مع اعترافه بأنه ليس واحد منها صحيحاً واعتراض أبو البركات على ما ذكره ابن سينا بما يبين فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم وأبو البركات لما كان معتبراً بالمازك أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يمتصونهم ولا ينفذونهم غيرهم مثل ابن سينا وأمثاله نبه على أن ما ذكره أرسطو وأصحابه في هذا الموضع مما لم تعرف صحته ولا منفعة غير أبي البركات بين فساد وتناقصه وصف الساس مصنفات في الرد على أهل المنطق كما صنف أبو هاشم وابن التومحني والقاضي أبو بكر بن الطيب وغيرهم هؤلاء الكلاسيكية الذين يفرقون بين الصفات الذاتية والمعنوية هم أصح نظراً من هؤلاء المنطقيين وهم ينكرون ما ذكر المنطقيون من الفرق فلا يعود تعريقهم إلى تعريق المنطقيين بل تعريقهم يعود إلى

ما ذكره هم من أن الصفات الذاتية عندهم ما لا يمكن تصور الذات مع تصور عدها والصفات المنوثة ما يمكن تصور الذات مع تصور عدها كالحياة والعلم والقدرة فإنه يمكن تصور الذات مع نفي هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع نفي كونها قائمة بالنفس وموجودة وكذلك لا يمكن ذلك مع نفي كونها قديمة عند أكثرهم وابن كلاب والاشعري في أحد قوليه جعل القديم كالعلم والقدرة والبقاء فيه نزاع بين الاشعري ومن اتبعه كابي علي بن أبي موسى وأمثاله وبين القاضي أبي بكر ومن اتبعه كالقاضي أبي يعلى وأمثاله وهؤلاء أيضا نفر يقهم باطل فإن قولهم لا يمكن تصور الذات مع نفي تلك الصفة يقال لهم لفظ التصور محمل يراد به تصور ما هو الشعور بالتصور من طريق الوجود ويراد به التصور التام وما من تصور الا وفوقه تصوراتهم ومن هذا دخل الداخل على هؤلاء المنطقيين الغالطين وعلى هؤلاء فان عنوانه التصور التام للذات الثابتة في الخارج التي لها صفات لازمة لها فهذه لا يمكن تصور ما كما هي عليه مع نفي هذه الصفات فاذا عني بالماهية ما يتصوره المتصور في ذهنه فهذا يزيد وينقص بحسب تصور الازهان وان عنوانه ما في الخارج فلا يوجد شيء بدون جميع لوازمه وان عني بذلك أنه لا يمكن تصور ما يوجه من الوجود مع نفي هذه الصفات فهذا يريد عليهم فيما جعلوه ذاتيا مثل كونه قائما بنفسه وكونه قديما ونحو ذلك فإنه قد يتصور الذات (٢٢٤) تصورا تاما من لا يخطر بقلبه هذه المعاني بل من ينفي هذه المعاني أيضا

وان كان ضالا في نفيها كما أن من نفي الحياة والعلم والقدرة كان ضالا في نفيها واذا قيل لا يمكن وجود الفعل الا من ذات قائمة بنفسها قديمة قبل وبعده يمكن الا من ذات حية عالمة قادرة فاذا قيل هذه يمكن بعض العقلاء أن يتصور كونها فاعلام مع انتفاء هذه الصفات قبل هذا تصور باطل والتصورات الباطلة لا ضابط لها فقد يمكن ضالا آخر أن يتصور كونها فاعلة مع عدم القيام بالنفس فان الفسق اذا عاد الى اعتقاد المعتقدين لا الى حقائق موجودة في الخارج كان فسادا اعتباريا لا فسادا حقيقيا من جنس فرق أهل

واستطاعته ولفعلة مع اثباتهم للقدرة لم يكن في زمنهم من يتحجج للعاصي بالقدرة ويجعل القدرة حجة لمن عصي أو كفر ولا من يكذب بعلم الله ومنسبته الشاملة وقدرته العامة وخلقه لكل شيء وينكر فضل الله واحسانه ومنه على أهل الايمان والطاعة وأنه هو الذي أنعم عليهم بالايمان والطاعة وخصهم بهذه النعمة دون أهل الكفر والمعصية ولا من ينكر انقار العبد الى الله في كل طرفه عين وأنه لا حول ولا قوة الا به في كل دفع وجل ولا من يقول ان الله مجبور أن يأمر بالكفر والشر ولا ينهي عن عبادته وحده ويجوز أن يدخل ابليس وفرعون الجنة ويدخل الانبياء النار وأمثال ذلك فلم يكن فيهم من يقول بقول القدرية النافية ولا القدرية الجبرية الجهمية ولا كان فيهم من يقول بتخليد أحد من أهل القبلة في النار ولا من يكذب بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في أهل الكبار ولا من يقول بايمان الفساق كاعيان الانبياء بل ثبت عنهم بالنقول الصحيحة القول بخروج من في قلبه مثقال ذرة من ايمان من النار بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم وان ايمان الناس يفاضل وان الاعيان يزيد وينقص ومن نقل عن ابن عباس أنه كان يقول بتخليد قاتل النفس فقد كذب عليه كما ذكر ذلك ابن حزم وغيره وأما المنقول عن ابن عباس في توبة القاتل لا القول بتخليده وتوبته فبهارا وائسان عن أحد كما قد بسط في موضعه فأين هذا من هذا ولا كان في الصحابة من يقول ان أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا أئمة ولا كانت خلافتهم صحيحة ولا من يقول

المنطق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم فله يعود الى ذلك حيث جعلوا الذاتي

ان ما لا تتصور الماهية بدون تصور العرضي ما يمكن تصور ما بدون تصور وليس هذا بغير في نفس الامر وانما يعود الى ما تقدره الازهان فإنه ما من تصور الا وفوقه تصوراتهم منه فان أريد بالتصور مطلق الشعور بالشئ فيمكن الشئ مع وجوده بدون الصفات التي جعلوها ذاتية فإنه قد يشعر بالانسان من لا يخطر بباله انه حيوان ناطق أو جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وان أرادوا التصور التام فقول القائل حيوان ناطق لا يوجب التصور التام للموصوف بل ما من تصور الا وفوقه تصورا كمل منه فان صفات الموصوف ليست مختصرة فيما ذكره وان قالوا يريد به التصور التام للصفات الذاتية عادت المطالبة بالفرق فيبقى الكلام دورا وهذا كما أنهم يقولون ماهية الشيء هي المركبة من الصفات الذاتية ثم يقولون الصفات الذاتية هي التي يتوقف تحقق الماهية عليها أو يقف تصور الماهية عليها فلا عقل للصفة الذاتية حتى تعقل الماهية حتى تعقل الصفة الذاتية لها فيبقى الكلام دورا كما يجعلون الصفات الذاتية أجزاء للماهية معقومة لها سابقة لها في الحقيقة في الوجودين الذهني والخارجي مع العلم بأن الذات أحق بأن تكون سابقة من الصفات ان ودر أن هناك نسبة او الافيها متلازمان واذا قيل هي أجزاء قيل ان كانت جوهرها كان الجوهر الواحد جواهر كثيرة وان كانت اعراضا فهي صلات فاذا



فيسئل الانسان حيواناً ناطقاً فيقول ان كانت الحيوانية والناطقية أعراضاً فهي صفات الانسان وان كانت جواهر فهي جواهر هو انسان وجوهر هو حيوان وجوهر هو ناطق وجوهر هو جسم وجوهر هو حساس وجوهر هو نام ومعلوم فساد هذا وحقيقة الامر (١) أنهم لما يتصور في الازهان وصفات لما هو موجود في الاعيان وان الذات هي أحق بتقويم الصفات من الصفات بتقويم الذات وإيضافاً أن أرادوا تصور الصفات مفصلة فعلموا أن قولهم حيوان ناطق لا يوجب تصور سائر الذاتيات مفصلة فإن كونه جسمانياً وحساساً ومتحركاً بالارادة لا يدل عليه اسم الحيوان دلالة مفصلة بل بحجة وان أرادوا بالتصور التصور سواء كان مجزئاً ومفصلاً فعلموا أن لفظ الانسان يدل على الحيوان والناطق كما يدل لفظ الحيوان على الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة فيكون اسم الانسان كافياً في تعريف صفات الانسان مثل ما أن لفظ الحيوان كافٍ في تعريف صفات الحيوان فإذا كانوا في تعريف الانسان لا يأتون إلا بلفظ يدل على صفاته الذاتية دلالة بحجة وهذا القدر حاصل بلفظ الانسان كان تعريفهم من جنس التعريف بالاسماء وكان ما جعلوه حداً من جنس ما جعلوه اسماً فإن كان أحدهما دالاً على الذات فكذلك الآخر والا فلا فلا يجوز جعل أحدهما مصوراً للحقيقة دون الآخر غاية ما يقال ان في هذا الكلام من تفصيل بعض الصفات ما ليس في الآخر فان قول القائل حيوان ناطق فيه (٢٢٥) من الدلالة على معنى النطق باللفظ

الخاص ما ليس في لفظ الانسان فيقال وكذلك في لفظ النامي من الدلالة على النمو باللفظ الخاص ما ليس في لفظ الحيوان وأنتم لا توجبون ذلك وكذلك لفظ الحساس والمتحرك بالارادة فعلم أن كلامهم لا يرجع الى حقيقة موجودة معقولة وأما يرجع الى مجرد وضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية وهذا مبسوط في موضعه وكذلك الذين فرقوا بين الصفات الذاتية وبين المعنوية اللازمة للذات من الكلامية وأنباعهم يعودون في فهمهم الى وضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية لا الى حقيقة ثابتة في الخارج

ان خلافتهم ثابتة بالنص ولا من يقول ان بعد مقتل عثمان كان غيره على أفضل منه ولا أحق منه بالامامة فهذه القواعد الدينية التي اختلف فيها من بعد الصحابة لم يختلفوا فيها بالقول ولا بالخصومات فضلاً عن السيف ولا قاتل أحدهم على قاعدة في الامامة فقبل خلافة علي لم يكن بينهم قتال في الامامة ولا في ولاية لم يقاتله أحد على أنه يكون تابعاً لذلك والذين قاتلوا علياً لم يقاتلوا لاختصاص علي دون الأئمة قبله بوصف بل الذين قاتلوا معه كانوا يقرون بالامامة من قبله وشائعاتهم أن أبا بكر أفضل منه وقد تواتر عنه نفسه أنه كان يقول ذلك على المنبر ولم تظهر الشيعة الا في تقديم علي على أبي بكر وعرفوا عن الطعن في امامتهما وبكل حال فن المعلوم للخاصة والعامة أهل السنة وأهل البدعة أن القتال في زمن علي لم يكن لمعاوية ومن معه الا لكونهم لم يبايعوا علياً لم يكن لكونهم يابعدوا بابكر وعمر وعثمان وأما الحرب التي كانت بين طلحة والزبير وبين علي فكان كل منهما يقاتل عن نفسه طائفة يدفع صول غيره عليه لم يكن لعل غرض في قتالهم ولا لهم غرض في قتاله بل كانوا قبل قدوم علي يطلبون قتله عثمان وكان القتل من قبائلهم من يدفع عنهم فلم يتمكنوا منهم فلما قدم علي وعرفوه مقصودهم عرفهم أن هذا أضراراً به لكن لا يتمكن حتى ينتظم الامر فلما علم بعض القتل ذلك حل أحد العسكرين فظن الآخرون أنهم بدؤوا بالقتال فوقع القتال بقصد أهل الفتنة لا بقصد السابقين الاولين ثم وقع قتال علي الملك

(٢٩ - منهاج ثالث) ولهذا يضطربون في الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية فهذا يقول انه قديم يقدم باق ببقاء وهذا ينزع في هذا انه في هذا والذاتي يقول هو عالم بذاته قادر بذاته كما يقول هو لانه باق بذاته قديم بذاته واذا أراد بذلك أن علمه من لوازم ذاته لا يفتر الى شيء آخر فقد أصاب وان أراد انه يمكن كونه حياً عالم قادراً بدون حياة وعلم وقدرة فقد أخطأ وذاته حقيقة هي الذات المستلزمة لهذه المعاني فتقدير وجودها بدون هذه المعاني تقدير باطل لا حقيقة له ووجود ذات منفكة عن جميع الصفات انما يمكن تقديره في الازهان لافي الاعيان وهذه الامور مبسطة في موضعها والمقصود هنا أن التعريف بالحدود والتعريف بالدلالة قد ينضمين ايضاح الشيء بما هو أخفى منه وقد يكون الخفاء والظهور من الامور النسبية الاضافية فقد يتضح لبعض الناس أو للانسان في بعض الاحوال ما لا يتضح لغيره أو له في وقت آخر فينتفع حينئذ بشيء من الحدود والدلالة لا ينتفع بها في وقت آخر وكما كانت حاجة الناس الى معرفة الشيء وذكره أشدواً أكثر كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر وكانت طرق معرفته أكثر وأظهر وكانت الاسماء المعرفة له أكثر وكانت على معانيه أدل فالخلق الذي يتصوره الناس ويعبرون عنه أكثر من غيره تجده من الاسماء والصفات عندهم ما ليس لغيره

كالاسد والاهية والجر والسيف ونحو ذلك فلكل من هذه المسميات في اللغة من الاسماء أسماء كثيرة وهذا الاسم يدل على معنى لا يدل عليه الآخر كما يقولون صارم ومهندوا بيض وبتار ومن ذلك أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم وأسماء القرآن قال النبي صلى الله عليه وسلم لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب وقال أنا الفحول القتال أنا نبي الرحمة أنا نبي المظمة ومن أسمائه المزملة والمدثر والرسول والنبي ومن أسماء القرآن الفرقان والتنزيل والكتاب والهدى والنور والشفاء والبيان وغير ذلك ولما كانت حاجة النفوس الى معرفة ربها أعظم الحاجات كانت طرق معرفتهم له أعظم من طرق معرفة ماسواه وكان ذكرهم لأسمائه أعظم من ذكرهم لأسماء ماسواه وله سبحانه في كل لغة أسماء وله في اللغة العربية أسماء كثيرة والصواب الذي عليه جمهور العلماء أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة معناه أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة ليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسما فإنه في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم في صحيحه أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عنده أن يجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب غمي وهي وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم

(٢٢٦)

عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم اني أعوذ برضالك من سطوك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فأخبرناه صلى الله عليه وسلم لا يحصى ثناء عليه ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها فكان يحصى الثناء عليه لأن صفاته انما يعبر عنها بأسمائه

(فصل) ولما كانت طرق معرفة الله والاقرباء به كثيرة متنوعة صار كل طائفة من النظائر تسلك طريقا الى اثبات معرفته ويظن من يظن أنه لا طريق الا تلك وهذا غلط محض وهو قول بلا علم فانه من أين للإنسان أنه لا يمكن المعرفة

فلم يكن ما وقع قد حاق خلافة الثلاثة مثل الفتنة التي وقعت بين ابن الزبير وبين يزيد ثم بين مروان وابنه وهؤلاء كلهم كانوا متفقين على موالاة عثمان وقتال من قاتله فضلا عن أبي بكر وعمر وكذلك الفتنة التي وقعت بين يزيد وأهل المدينة فتنة الحرة فانما كانت من بعض أهل المدينة أصحاب السلطان من بني أمية وأصحاب يزيد لم تكن لأجل أبي بكر وعمر أصلا بل كان كل من بالمدينة والشام من الطائفتين منفقين على ولاية أبي بكر وعمر والحسين رضي الله عنه لما خرج الى الكوفة انما كان يطلب الولاية مكان يزيد لم يكن يقاتل على خلافة أبي بكر وعمر وكذلك الذين قتلوه ولم يكن هو حين قتل طالبا للولاية ولا كان معه جيش يقاتل به وانما كان قد رجع منصرفا وطلب أن يرد الى يزيد ابن عمه أو أن يرد الى منزله بالمدينة أو أن يسير الى الثغر فنفعه أولئك الظلمة من الثلاثة حتى يستأسر لهم فلم يقتل رضي الله عنه وهو يقاتل على ولاية بل قتل وهو يطلب الدفع عن نفسه لئلا يؤسر ويظلم والحسن أخوه قد كانت معه الجيوش العظيمة ومع هذا فقد نزل عن الامر وسلم الى معاوية وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أثنى عليه بذلك وقال ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ثم لما قتل الحسين قام من يطلب بدمه مع المختار بن أبي عبيد الثقفي وولوا عبيد الله بن زياد ثم لما قدم مصعب بن الزبير قتل المختار فانه كذب وادعى أنه يوحى اليه وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيكون من ثقيف

كذاب

الابن هذا الطريق فان هذا اني عام لا يعلم بالضرورة فلا بد من دليل يدل عليه وليس مع الثاني دليل يدل على

هذا النبي بل الموجود يدل على أن المعرفة طرقا أخرى وان غالب العارفين بالله من الانبياء وغير الانبياء بل من عموم الخلق عرفوه بدون تلك الطريق المعينة وقد نهينا في هذا الكتاب على ما نهينا عليه من طرق أهل النظر وتنوعها على ما يأتي وان الطرق تنوع تارة بتنوع أصل الدليل وتارة بزيادة مقدمات فيه يستغنى عنها آخرون فهذا يستدل بالامكان وهذا بالحدوث وهذا بالآيات وهذا يستدل بحدوث الذات وهذا بحدوث الصفات وهذا بحدوث المعين وهذا بحدوثه وحدوث غيره فظنوا أنه لا بد من العلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبرون عنه بلفظ الجسم والجوهر والمحدود والمركب وغير ذلك من الالفاظ وآخرون يستدلون بحدوث ما قام به الحوادث ويقولون كل ما قامت به الحوادث فهو محدث وليس كل ما قامت به الصفات محدثا والفلاسفة لم يسلكوا هذه الطريق لا اعتقادهم ان من الاجسام ما هو قد يم تحله الحوادث والصفات فكونه جسما ومتميزا وقد يمتزج بالصفات والحوادث ليس هو مستلزما لكونه محدثا بل وليس ذلك مستلزما عند ارسطو كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم وكذلك لم يسلكها كثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وغيرهم بل ولاسلكها سلف الامة وأئمتها كما قد بسط في موضعه ولم يسلكها متأخرو أهل الكلام الذين ركبوا طريقا من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين



كالأزى والآمدى والطوسى ونحوهم بل سلكوا طريقة ابن سينا التى ذكرها فى اثبات واجب الوجود وطريقة ابن سينا لم يسلكها سلفه  
 الفلاسفة كارسطو وأصحابه بل ولا سلكها جماهير الفلاسفة بل كثير من الفلاسفة سارعه فى نفيه لقيام الحوادث والصفات بذات  
 واجب الوجود ويقولون أنه تقوم به الصفات والارادات وان كونه واجبا بنفسه لا ينافى ذلك لا ينافى عندهم جيعا كونه قديما ولكن  
 ابن سينا وأتباعه لما شاركوا الجهمية فى نفي الصفات وشاركوا سلفهم الدهرية فى القول بقدم العالم سلكوا فى اثبات رب العالمين طرقا غير  
 طريقة سلفه المشائين كارسطو وأتباعه الذين أثبتوا العلة الاولى بحركة العلك الارادية وان لها محركا يحركها كحركة المعشوق لعاشقه وهو  
 محرك العلك المتشبه بالعلة الاولى فعذر ابن سينا عن تلك الطريقة الى هذه الطريقة التى سلكها من طريقة أهل الكلام الذين يحبون  
 بالحدث على المحدث وهو لا يقول بحدوث العالم فجعل طريقة الاستدلال بالممكن على الواجب ورأى أولئك المتكلمين قسموا الوجود الى  
 قديم ومحدث فقسمه هو الى واجب وممكن وأثبت الواجب بهذا الطريق ولكن هذا بناء على ان القديم ممكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم  
 وهذا مما خالفه فيه جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى أنه هو تناقض فى ذلك فوافق سلفه وجميع العقلاء وصرح بان  
 الممكن لا يكون الا ما يقبل الوجود والعدم ثم تناقض هنا كما قد بسط فى غير هذا (٢٢٧) الموضع ونحن ننبه عليه هنا فقوله

كل موجود اذا التفت اليه من حيث  
 ذاته من غير التفات الى غيره فاما أن  
 يكون بحيث يجب له الوجود فى  
 نفسه أولا يكون فان وجب فهو  
 الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته  
 وهو القيوم وان لم يجب لم يجر أن  
 يقال هو ممتنع بذاته بعد ما فرض  
 موجودا بل ان قرن باعتبار ذاته  
 شرط مشل شرط عدم علة صار  
 ممتنعا أو قرن شرط وجود علة صار  
 واجبا وأما ان لم يقرن بها شرط  
 لا حصول علة ولا عدمها بقى  
 له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان  
 فيكون باعتبار ذاته الشئ الذى

كذاب ومبير وكان الكذاب هو الذى سعى المخارولم يكن بالمختار والمبير هو الحاج بن يوسف الثقفى  
 والفتنة التى وقعت فى زمنه فتنة ابن الأشعث خرج عليه ومعه القراء كانت بظلمه وعسفه فلم يكن  
 شئ من هذه لاجل خلافة أبى بكر وعمر بل كل هؤلاء كانوا متفقين على خلافة أبى بكر وعمر  
 وانما كانت على ولاية سلطان الوقت فاذا جاء قوم ينارعونهم قام معه ناس وقام عليه ناس وهكذا  
 كانت الفتن التى وقعت بعد هذا فى زمن بنى أمية فان يزيد بن على بن الحسين لما خرج فى خلافة  
 هشام وطلب الامر لنفسه كان ممن يتولى أبابكر وعمر فلم يكن قتاله على قاعدة من قواعد الامامة  
 التى يقولها الرافضة ولما خرج أبو مسلم وشيعة بنى هاشم على بنى أمية انما فالتوا من كان متوليا  
 فى ذلك الوقت وهو مروان بن محمد وأنصاره وما زال بنو العباس مثبتين لخلافة العباس مقدمين  
 لأبى بكر وعمر وعثمان على المنابر فلم يقتل أحدهم من شيعتهم ولا من شيعة بنى أمية قد حافى خلافة  
 الثلاثة والذين خرجوا عليهم مثل محمد بن عبد الله بن الحسن بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة  
 انما خرجوا من معهم على المنصور لا على من يتولى أبابكر وعمر بل الذين كانوا معهم بالمدينة  
 والبصرة كلهم كانوا يتولون أبابكر وعمر فهذه وأمثالها الفتن الكبار التى كانت فى السلف وكذلك  
 لما صار عبد الرحمن الداخل الى الأندلس ودامت ولايته مدة طويلة لم يكن التراجع بينه وبين  
 العباسيين على خلافة أبى بكر وعمر وعثمان فهذه الولايات الكبار التى كانت فى الاسلام القاعون

لا يجب ولا يمتنع فكل موجودا ما واجب الوجود بذاته واما ممكن الوجود بحسب ذاته فيقال أما كون الموجود ينقسم الى واجب وهو  
 الواجب بنفسه والى ممكن وموجود بغيره وان الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه فهذا كله حق وهى قضايا صادقة وأما كون الممكن  
 بنفسه له ذات يعنقب عليها الوجود والعدم وانها مع ذلك قد تكون قديمة أرلية واجبة بغيرها كما يقوله ابن سينا وموافقوه فهذا باطل عند  
 العقلاء قاطبة من الاولين والآخرين حتى عند ابن سينا مع تناقضه والاعتراض على هذا من وجوه أحدها قوله ان قرن باعتبار ذاته  
 شرط صار ممتنعا أو واجبا وان لم يقرن بها شرط بقى له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان يقتضى اثبات ذات له هذا الممكن تكون تارة  
 واجبة وتارة ممتنعة وهذا يقتضى أن لكل ممكن ذاتا معارفة لوجوده وان تلك الذات يمكن اتصافها بالوجود تارة وبالعدم أخرى وهذا باطل سواء  
 أريد به قول من يجعل المعدوم شئاً من المعتزلة ونحوهم أو قول من يجعل الماهيات النوعية فى الخارج مغايرة للوجود فى الخارج كما يقوله  
 من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين مبسوط فى غير هذا الموضع وهو لم يذكر هنا لبسلا على صحة ذلك ومجرد ما ذكره من  
 التقسيم لا يدل على وجود الاقسام الثلاثة فى الخارج فيبقى دليلا غير مقرر المقدمات وهذا مما يسلكه أمثال هؤلاء يذكرون أقساما  
 مقدرة تقدير اذهنيا ولا يقيمون الدليل على امكان كل من الاقسام ولا وجوده وانما يذكرون مجرد تقدير ذلك وينتجون على ذلك التقدير

بناهم قد أثبتته في الخارج وهم لم يثبتوه في الخارج كذا كرنا نظر ذلك في مواضع والمقصود هنا أن قول القائل كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فاما واجب واما ممكن انما يصح اذا علم أن الموجود في الخارج له ذات يمكن أن لا يلتفت معها إلى غيرهما يقال ان تلك الذات اما واجبة واما أن يجب لها الوجود واما أن لا يجب واما إذا كان لا شيء في الخارج إلا الموجود اما بنفسه واما بغيره فالموجود بغيره إذا التفت إليه من غير التفات إلى غيره فلا ذات له يمكن الالتفات إليها حتى يقال انما يمكنه قابلية للوجود والعدم بل هذا الذي قدرناه موجود بغيره اذا لم يلتفت إلى غيره فلا حقيقة له أصلا لا وجود ولا غيره ولا هنالك ما يكون ممكن الوجود أصلا فهذا التفسير لا يصح الاستدلال به الا بعد اثبات ذات محققة في الخارج مغايرة لما هو في الخارج من الوجود ولما ثبت هذا القسم كان الاستدلال باطلا واذا قبل قدره في غير هذا الموضع قيل الجواب من وجهين أحدهما أنه قد بين أيضا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الثاني أنه بتقدير أن يقرره فلا ريب ان هذه المقدمة مما ينازع فيه كثير من العقلاء بل أكثرهم وهي مقدمة خفية تحتاج إلى بيان ومتفلسفة الاشعرية كالرازي والآمدي (٢٢٨) حاثرون فيها والرازي له فيها قولان والآمدي متوقف فيها وأهل الاثبات

قاطبة كالاشعري وغيره متفقون على بطلانها فكيف تكون مثل هذه المقدمة في اثبات واجب الوجود الذي وجوده أظهر وأعرف من هذه المقدمة وهل الاستدلال على القوى بالضعيف الا كتحديد الجلي بالخفي وهذا اذا كان في الحدود مردودا فهو في الأدلة أولى بالرد (الوجه الثاني) ان هذا باطل على كل قول أما على قول تطور السنة الذين يقولون وجود كل شيء في الخارج عين حقيقة فظاهر وأما على قول القائلين بأن المعدوم شيء المفرق بين الوجود والنبوت فانهم لا يقولون ذلك الا في المعدوم لا يقولون

فيها والخارجون على الولاية لم يكن قتالهم فيها على قاعدة الامامة التي يختلف فيها أهل السنة والرافضة وانما دعاء من ظهروا إلى الرافضة وتسمى بأمير المؤمنين وأظهر القائل على ذلك وحصل لهم ملك وأعان مدة بنو عبد الله القداح الذين أقاموا بالمغرب مدة وعصر نحو مائتي سنة وهؤلاء باتفاق أهل العلم والدين ملاحدة ونسبهم باطل فلم يكن لهم بالرسول اتصال نسب في الباطن ولا دين وانما أظهر والنسب الكاذب وأظهر والتشيع ليتوسلوا بذلك إلى متابعة الشيعة إذ كانت أقل الطوائف عقلا ودينا وأكثرها جهلا والأفامر هؤلاء العبدية المنتسبين إلى اسم عجل ابن جعفر أظهر من أن يخفى على مسلم ولهذا جميع المسلمين الذين هم مؤمنون في طوائف الشيعة يتبرؤون منهم فالزيدية والامامية تكفرهم وتبترأ منهم وانما ينسب إليهم الاسماعيلية الملاحدة الذين فيهم من الكفر ما ليس لليهود والنصارى كابن الصباح (١) الذي خرج لهم السكين وشمر منهم قرامطة البحرين أصحاب أبي سعيد الجبائي فان أولئك لم يكونوا يتظاهرون بدين الاسلام بالكيفية بل قتلوا الحجاج وأخذوا الحجر الاسود فهذه وأمثالها الملاحم الفتن التي كانت في الاسلام ليس فيها ما وقع القتال فيه حقيقة على قاعدة الامامة التي تدعيها الرافضة وان ذكر بعض الخارجين ببعض البلاد من يدعو إلى نفسه ومعه من يقاتل فهو لاء من جنس سكان الجبال وأهل البوادي والامصار الصغار من الرافضة وهم طائفة قليلة منقمة مع جمهور المسلمين ليس لهم سيف

ان الموجود القديم ثبوته يقبل الوجود والعدم بل قد يقولون ان ماهية القديم مغايرة

لوجود الممكن لا يقولون انها تقبل الوجود والعدم في الجملة لا يتصور عندهم ماهية مستلزمة للوجود تقبل الوجود والعدم وأما على قول متأخرى الفلاسفة الذين يجعلون وجود الممكنات زائدا على ماهياتها فتلك الماهيات انما تتحقق في حال الوجود لا يمكن تجردها عن الوجود فلا يتصور أن يكون عندهم ماهية هي نفسها تقبل الوجود والعدم فاثبات ماهية تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك مستلزمة للوجود ليس قول أحد من الطوائف (الوجه الثالث) ان هذا باطل فانها اذا كانت مستلزمة للوجود امتنع أن تقبل العدم وان كان عدمها ممكنا امتنع أن تستلزم الوجود فدعوى المدعي انها يمكن وجودها وعدمها وانها مع ذلك تستلزم الوجود لا يمكن عدمها جامع بين المتناقضين واذا قيل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها واما باعتبار سببها فانه يجب وجودها قيل قول القائل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها ليس معناه انه يجب وجودها أو عدمها بل معناه انها باعتبار ذاتها لا تستحق وجودا ولا عدما بل لا بد لها من أحدهما باعتبار غيرها والتقدير انها موجودة فيكون الوجود لها من غيرها واجبا والوجود الواجب ولو بغيره لا يمكن عدمه فهذه الذات الواجبة



بغيرها لا يمكن عدمها بوجه من الوجوه وهب أنه لولا السبب الموجب لها العدمت لكن هذا تقدير ممتنع فإن السبب واجب الوجود بذاته وهي من لوازمه ولازم الواجب بذاته ممتنع عدمه لأن عدم اللازم بوجوب عدم الملزوم فالعدم لازم الواجب لعدم الواجب وعدمه ممتنع فعدم لازمه ممتنع فكان عدم هذه الذات ممتنعاً فلا يكون عدمها ممكناً فإن الممكن نقبض الممتنع وإذا كان عدمها ممتنعاً لم يكن ممكناً (الوجه الرابع) أن يقال معلوم أنه لولا وجود الفاعل لكانت معدومة بنفسها ولم يكن عدمها معلول علة منفصلة عنها وقول القائل علة العدم عدم العلة أن أراد به أن عدم العلة يستلزم عدمها ويدل عليه فهذا صحيح وإن أراد أن نفس عدم العلة هو الذي جعل المعلول معدوماً فهذا معلوم البطلان بصريح العقل فإن العدم المحض لا يكون له تأثير في شيء أصلاً ولا أن ما لا يوجد لا يغيره إذا لم يوجد الغير فهو باق على العدم مستر على ما كان عليه والعدم المستمر الباقي لا يكون له علة أصلاً ولو قدر أن لكل معدوم علة لعدمه لزم تقدير علل لا تنهاه لأن ما يقدر عدمه لا ينسأه وكل هذا باطل فإن العدم نقي محض ليس بشيء أصلاً حتى يقدر فيه علل ومعلولات وإذا كان كذلك فالممكن لا يفتقر إلى المؤثر إلا إذا قدر وجوده والافق تقدير عدمه لا يفتقر إلى شيء أصلاً فإذا قدر وجوده واجباً بغيره وجوباً قد بما أزيل لم يكن هناك ما يقبل العدم ولا يمكن أن يقرن بذاته شرط عدم علة وهذا الاعتراض (٢٢٩) يمكن إرادته على قوله كل موجود إذا

التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فهو إما واجب وإما ممكن فيقال إن قيل بأن الذات هي نفس الوجود المحقق في الخارج فذلك إذا قيل ليس له حقيقة بدون الوجود بنفسه فإذا نظر إليه مجرداً عن غيره بطلت حقيقته وكان نفساً محضاً لم يكن له حقيقة يلتفت القلب إليها البتة وإن قيل إن له ذاتاً مغايرة للوجود فذلك الذات سواء قدرنا مكان تحققها دون الوجود كما يقوله من يقول بالمعدوم شيء أو فرض أنه لا يمكن تحققها بدون الوجود فعلى التقديرين إذا التفت إليها من غير التفات إلى غيرها

مسؤول على الجمهور حتى يقول القائل أعظم خلاف وقع بين الأمة خلاف الإمامة أو ما سئل في الاسلام سيف مثل ما سئل على الإمامة في كل زمان وإن كان صاحب هذا القول يعني به أنه إنما يقتل الناس على الإمامة التي هي ولاية شخص في ذلك الزمان فقوم يقاتلون معه وقوم يخرجون عليه فهذا ليس من مذهب السنة والشيعة في شيء قال من المعلوم أن الناس الذين دينهم واحد ودينهم واحد إذا اقتتلوا فلا بد أن يكون لهؤلاء من يقدمونه فيجعلونه متولياً ولهؤلاء من يقدمونه فيجعلونه متولياً فيقاتل كل قوم على إمارته من جعاهم إمامهم لكن هؤلاء لا يقاتلون على القاعدة الدينية من كون الإمامة تثبت بالنص ولا أن خلافة الثلاثة باطلة بل عامة هؤلاء معترفون بالإمامة الثلاثة ثم قد تبين أن الصحابة لم يقتلوا على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان والتراخ بينهم فتبين أن خلافتهم كانت بلا سيف مسلول أصلاً وإنما كان السيف مسلولاً في خلافة علي فإن كان هذا قدما فالقدح يختص بمن كان السيف في زمانه بين الأمة وهذه حجة الخوارج وجنتهم أقوى من حجة الشيعة كما أن سيوفهم أقوى من سيوف الشيعة ودينهم أصح وهم صادقون لا يكذبون ومع هذا فقد ثبت بالسنة المستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم واتفاق أصحابه أنهم مبتدعون مخطئون ضلال فكيف بالرافضة الذين هم أبعد منهم عن العقل والعلم والدين والصدق والشجاعة والورع وعامة خصال الخير ولم يعرف في الطوائف أعظم من سيف الخوارج ومع هذا فلم يقاتل

لم تكن موجودة بل معدومة وأنت قد فرضتها موجودة فهذا جمع بين النقيضين وإضافته مع عدم الالتفات إلى غيرها ممتنع الوجود لا جأزة الوجود فاعلم وجوده إذا التفت إليه من غير التفات إلى ما يقضي وجوده كان ممتنع الوجود سواء فرض عدم ما يوجد أو لم يفرض لا وجوده ولا عدمه فهو لا يكون موجوداً إلا مع ما يوجد فإذا التفت إليه مجرداً عما يوجد ممتنع وجوده وإن قال القائل فرق بين التفات بشرط لا أو لا بشرط أو قال بشرط عدم الموجد أو لا بشرط وجوده فإنه ممتنع في الأول ويمكن في الثاني قيل له بل هو ممتنع في القسمين فإذا أخذ لا بشرط كان ممتنع الوجود وكذلك إذا أخذ لا مع وجود الفاعل وذلك أنه لا يمكن وجوده إلا بالفاعل ووجوده بدون الفاعل ممتنع فإذا التفت إليه لا مع لازم وجوده كان وجوده ممتنعاً والممتنع أعم من أن يكون ممتنعاً بنفسه أو يفرضه كما أن الموجود أعم من أن يكون موجوداً بنفسه أو يفرضه لا يفتقر إلى أن يقترن به شرط وهو عدم علة بل إذا يقترن به سبب وجوده كان ممتنعاً والعقل يعقل امتناعه بدون ما يوجد وإن لم يخطر له أنه قرن به عدم علة فهو في تجرده عن الاقتران بما يوجد ممتنع كما هو في الاقتران بعدم العلة ممتنع يبين ذلك أن عدم العلة لا شيء فاقترانه بعدم العلة اقتران بعدم محض فلم يختلف حاله بين تقدير عدم هذا الاقتران وانتفائه إلا إذا قرن به ما يقتضي وجوده والافق بدون القرين المقتضي لوجوده ممتنع معدوم وسبب هذا أن هذا الاقتران ليس هو الموجب لعدمه في نفس

الامر بل هو دليل على العدم والاوله تتعدد والدليل لا يتعكس فلا يلزم من عدمه عدم المتداول الا اذا كان ملازما فالشيء اذا اُخذ مع ضده كان ممتنعا ومع غدم فاعلة كان ممتنعا وكل من الامر ين يدل على امتناعه وكذلك اذا اُخذ بدون شرطه كان ممتنعا وبدون لازمه كان ممتنعا والمقتضى الممكن ألزم اللوازم له وأعظم الشروط ولا فرق بين أن يقدر مع انتفاء اللازم أو يقدر لا مع ثبوت اللازم فالامر ان سواء هو في كلهما ممتنع الامع اللازم فان وجود اللازم بدون اللازم ممتنع ولهذا كل ما يقدر في الخارج فاما واجب بنفسه أو بغيره واما ممتنع بنفسه أو بغيره فاذا قيل هو باعتبار نفسه لا واجب ولا ممتنع قيل ليس في الخارج شيء لا واجب ولا ممتنع وانما ذلك شيء يقدر في الذهن فيقدر في الذهن ذات يمكن وجودها وعدمها وانت لم تتكلم فيما يقدر في الازهان بل قلت كل موجود فعملت التقسيم واردة على الامور الموجودة في الخارج وتلك اما موجودة بنفسها واما بغيرها وليس فيها ما يمكن الالتفات اليه مع كونه غير موجود الا اذا كان في الذهن مع أنه في الذهن موجود وجودا ذهنيا (الوجه الخامس) قوله ان قرن باعتبار ذاته شرط صار واجبا أو ممتنعا وان لم يقترن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها ببقائه من ذاته الامر الثالث وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فيقال هذا التقسيم يتضمن رفع النقيضين فانه لا بد أن يقترن بها حصول ( ٢٣٠ ) العلة أو عدمها لا يمكن رفع النقيضين جميعا وهو حصول العلة وعدمها معا

القوم على خلافة أبي بكر وعمر بل هم متفقون على امامتهم واولاها وقوله الخلاف الخامس في ذلك والتوارث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة فيقال هذا أيضا اختلاف في مسئلة شرعية وقد زال الخلاف فيها والخلاف في هذه دون الخلاف في ميراث الاخوة مع الجد وميراث الجد مع ابناها وجب الام الاخوين وجعل الجد مع الام كالأب وأمثال ذلك من مسائل الفرائض التي تنازعوا فيها فالخلاف في هذا أعظم لوجوه أحدها أنهم تنازعوا في ذلك ثم لم يجتمعوا على قول واحد كما اجتمعوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث الثاني أنهم لم يرو لهم من النصوص الصريحة في هذه المسائل ما روى لهم في ميراث النبي صلى الله عليه وسلم الثالث الخلاف هنا في قصة واحدة لا يتعدد الرابع في هذه المسائل من جنس متعدد وعامة النزاع في ثلاث هي نزاع في قليل من المال هل يخص به ناس معينون وأولئك القوم قد أعطاهم أبو بكر وعمر من مال الله بقدر ما خلصه النبي صلى الله عليه وسلم أضعا فاما مضاعفة ولو قدر أنها كانت ميراثا مع ان هذا باطل فانما أخذ منهم قرية ليست كبيرة لم يأخذ منهم مدينة ولا قرية عظيمة وقد تنازع العلماء في مسائل الفرائض وغيرها ويكون النزاع في موارد الهاشميين وغيرهم من أضعا فأموال فذلك ولا ينسب المتنازعون فيها الى ظلم اذا كانوا قائلين باجتهادهم فلو قدر أن الخلفاء اجتهدوا فأعطوا الميراث من لا يستحقه كان أضعا فهذا

فالتقدير المقابل لهذين وهو أن لا يقترن بها حصول العلة ولا عدمها فهو تقدير سلب النقيضين وهو رفع وجود العلة وعدمها معا وهذا ممتنع وحينئذ فلا يثبت الامكان الاعلى تقدير ممتنع وما لا يثبت الاعلى تقدير ممتنع فهو ممتنع فيكون الامكان الذي أثبتوه وهو أنه لا يجب ولا يمتنع لا يحصل الا بتقدير ممتنع وهو رفع النقيضين فيكون ممتنعا وهذا يوضح أن هذا الامكان أمر لاحقية له في الخارج ولا يعقل الامكان الا في شيء يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى وأما ما يكون موجودا لا يقبل العدم البتة فليس

يمكن كما ان المعدوم الذي لا يقبل الوجود البتة ليس يمكن مثل نقيض صفات كمال الباري فان العجز والجهل يقع ونحو ذلك أمور معدومة له لا تقبل الوجود البتة كما ان حياته وقدرته وعلمه من لوازم ذاته لا تقبل العدم البتة بل يجب وجودها ويمتنع عدمها وليست من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم يبين هذا الوجه السادس وهو قوله وان لم يقترن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الامر الثالث يقتضى ان هذا الامر الثالث انما يكون له من ذاته اذا لم يقترن بها أحد الامرين ومعلوم انه لا بد أن يقترن بها أحد الامرين فاذا لم يكن لها الامكان الا في حال تجردها عن الاقتران وهي لا تجرد عن الاقتران لم يكن لها من ذاتها امكان أصلا فانه جعل ما لا يمكن عدمه واجبا سواء كان واجبا بنفسه أو بغيره وما كان واجبا لم يكن ممكنا وانما يكون ممكنا اذا لم يقترن به لاسبب وجوده ولا سبب عدمه يقرر هذا الوجه السابع وهو أن هذا الكلام يقتضى انها في حال اقترانها بشرط حصول العلة واجبه ليس لها من ذاتها الامكان والتقدير انها موجودة وان الموجود اما واجب واما يمكن وفي حال وجودها قد اقترن بها حصول العلة فلا يكون في حال وجودها لها من ذاتها الامكان وحينئذ فوصفها بالامكان في حال الوجود الواجب ممتنع فبطل تقسيم الوجود الواجب الى واجب ويمكن بهذا الاعتبار بخلاف تقسيم من قسمه الى واجب ويمكن وفسر الممكن بما يوصف بالوجود تارة والعدم أخرى فيكون تارة موجودا وتارة معدوما



فان تقسيم الوجود الى واجب وممكن بهذا الاعتبار لا منافاة فيه فانها توصف بالامكان حال عدمها لانها يمكن وجودها وتوصف به في حال وجودها لانه يمكن وجودها كما يمكن عدمها ( الوجه الثامن ) ان قول القائل له من ذاته الامكان أو أن ذاته تقبل الوجود والعدم ونحو ذلك يقال له هذه الذات هي من حيث هي ذات مع قطع النظر عن وجودها كما فرضتم ذلك هي واجبة أو ممكنة أو ممتنعة فان كانت واجبة أو ممتنعة بطل كونها ممكنة وان كانت ممكنة فلا تكون ذاتا لا باهر آخر يجعلها ذاتا كما انها لا تكون موجودة الا باهر آخر يجعلها موجودة بل في ساس ما ذكرناه لا يثبت كونها ذاتا لا بسبب ولا ينتق كونها ذاتا لا بسبب وهذا يقضي الى التسلسل لان القول فيما يوصف بكونه ذاتا كالقول فيما يوصف بكونه موجودا ( الوجه التاسع ) انه اذا كانت تلك الحقيقة والذات منفردة في كونها حقيقة وذاتا الى سبب فلا سبب الا واجب الوجود وواجب الوجود متمنع أن يجعلها حقيقة مع كونها معدومة فلا يجعلها ذاتا وحقيقة الامع كونها موجودة وحيثئذ فاذا كان وجودها واجبا به حقيقة واجبة به فلا تكون قابلة للعدم كما أن نفس الوجود لا يكون قابلا للعدم لما فيه من الجمع بين التقيضين ( الوجه العاشر ) انه اذا قدر ان واجب الوجود لم يجعل حقيقة لها هي لا تكون لها حقيقة الا بسبب لم يكن هناك حقيقة تقبل الوجود والعدم ( الوجه الحادي عشر ) قوله كل موجود ( ٢٣١ ) اذا التفت اليه من حيث ذاته من

غير التفات الى غيره الخ يقال نحن اذا التفتنا الى السماء أو غيرها من الموجودات من غير التفات الى غيرها لم نعقل الا تلك العين الموجودة فاذا قدرنا انه لا يجب لها الوجود من نفسها لم تكن موجودة الا بوجد بوجدنا فنحن نعقل أن الشيء اما موجود بنفسه واما موجود بغيره واذا قسم الموجود الى موجود بنفسه وموجود بغيره وسبب هذا انما كان هذا تقسيما محضا وهو كتنسيبه الى مفعول وغير مفعول ومخلوق وغير مخلوق وأما كون هذا الممكن له ذات وليس له من تلك الذات وجود ولا عدم فهذا غير معقول في شيء من

يقع من العلماء المجتهدين الذين هم دون الأئمة لا يقدح ذلك في دينهم وان قدر أنهم مخطئون في الباطن لانهم تكلموا باجتهادهم فكيف بالخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم أجمعين وانما يعظم القول في مثل هذه الامور أهل الجهل والهوى الذين لهم غرض في فتح باب الشر على الصعابة بالكذب والبهتان وقد تولى على بعد ذلك وصار فداك وغيرها تحت حكمه ولم يعطها لاولاد فاطمة ولا من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ولا ولد العباس شيئا من ميراثه فلو كان ذلك ظلما وقدر على ازالته لكان هذا أهون عليه من قتال معاوية وجيوشه أقتراه يقاتل معاوية مع ما جرى في ذلك من الشر العظيم ولا يعطى هؤلاء قليلا من المال وأمره أهون بكثير في وأما قوله الخلاف السادس في قتال مانعي الزكاة قاتلهم أبو بكر واجتهد عمر في أيام خلافته فرد السبايا والاموال اليهم وأطلق المحبوسين فهذا من الكذب الذي لا يخفى على من عرف أحوال المسلمين فان مانعي الزكاة اتفق أبو بكر وعمر على قتالهم بعد أن راجعه عمر في ذلك كما في الصحيحين عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وفي رسول الله فاذا قالوا لها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر ألم يقل الا بحقها وحسابهم على الله فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعها قال عمر

الموجودات بل المعقول انه ليس في الممكن من نفسه وجود أصلا ولا تحقق ولا ذات ولا شيء من الاشياء واذا قلنا ليس له من ذاته وجود فليس معناه انه في الخارج له ذات ليس له منها وجود بل معناه ان تصور ذاتنا في أنفسنا وتصور ان تلك الذات لا توجد في الخارج لا يبعدع يبدعها فالحقائق المتصورة في الادهان لا توجد في الاعيان لا يبعدع يبدعها في الخارج لا أنه في الخارج لها ذات ثابتة في الخارج تقبل الوجود في الخارج والعدم في الخارج فان هذا باطل واذا كان كذلك وعلينا أن كل موجود فاما موجود بنفسه وهو الخالق أو موجود بغيره وهو المصنوع المفعول والمصنوع المفعول لا يكون الا محدثا مسبوقا بالعدم بل الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الا محدثا مسبوقا بالعدم عند عامه العلاء ولو قدر أن لم نعرف هذا تسمية ما وجوده بنفسه ووجود غيره منه خالقا وتسمية ما أبدعه غيره مخلوقا أحسن وأبين من تسمية هذا ممكنا اذا الممكن لا يوصف به في العادة الا المعدوم الذي يمكن أن يوجد وأن لا يوجد وأما ما وجد فقد خرج عن الامكان الى الوجوب بالغير فالمعروف في فطر الناس ان ماضى من وجوده عدم لا يسمونه ممكنا وانما يسمون بالممكن شيئا يمكن وجوده في المستقبل وعدمه في المستقبل ثم اذا عرف أن كل ما سوى الموجود بنفسه فهو مفعول مصنوع له علم ان المصنوع المفعول لا يكون الا محدثا كما قد بسط في موضعه وهذه الاعتراضات ليست اعتراضات على اثبات واجب الوجود فانه حق لمكن على هذا الطريق الذي

سلكه حيث أثبت ذاتاً ممكنة مع كونها عنده قديمة أزلية ولا يحتاج اثبات واجب الوجود إلى هذا في هذه الطريق بل إذا قيل كل موجود قام بوجود بنفسه وأما موجود بغيره والموجود بغيره لا يوجد إلا بالموجود بنفسه ثبت وجود الموجود بنفسه وإذا سمي هذا واجباً وهذا ممكننا كان ذلك أمر القضا لكن المقصود أنه لا يثبت واجب الوجود بما يدعى أنه ذات تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك قديمة أزلية واجبة فالواجب لا يقبل العدم بحال والله أعلم وهذه الأمور التي ذكرناها في هذا الموضع عامة النفع يحتاج إليها في هذا الموضع وغيره لما في القلوب من الأمراض ولكن خرجنا إليها من الكلام على المسالك التي سلكها أبو عبد الله الرازي في حدوث العالم والأجسام وذكرنا كلام الآمدي على تلك المسالك فحصل في هذا الكلام على المسالك الأول (فصل) وأما المسالك الثاني فمسالك افتقار الاختصاص إلى مخصص فقرره الآمدي من وجهين أحدهما ذكره الرازي ثم زيفه قال الآمدي المسالك الثاني هو أن أجزاء العالم مفتقرة إلى ما يخصصها بما لها من الصفات الجارية لها وكل ما كان كذلك فهو محدث فالعالم محدث أما المقدمة الأولى فقيد انتهج الأصحاب فيها طريقين (الأول) أنهم قالوا كل جسم من أجسام العالم فهو متناه وكل متناه فله شكل معين ومقدار معين وحيز معين أما المقدمة الأولى فلما سبق تقريره (٢٣٢) وأما المقدمة الثانية فلأن كل جسم متناه فلا بد له من مقدار معين

وان يحيط به حد واحد كالكرى أو حدود كالمضلع وهو المعنى بالشكل وأن يكون في حيز بحيث يمكن أن يشار إليه بأنه ههنا أو هنالك وهذا كله معلوم بالضرورة وكل ماله شكل ومقدار وحيز معين فلا بد له من مخصص يخصصه به وبرهانه أنه ما من جسم إلا ويعلم بالضرورة أنه يجوز أن يكون على مقداراً كبيراً وصغيراً مما هو عليه أو شكل غير شكله وحيز غير حيزه أو متباعداً عنه أو متباعداً وإذا كان كذلك فلا بد له من مخصص يخصصه بما يخصص به والا كان أحد الجائزين واقعاً من غير مخصص وهو محال (الطريق

فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرع صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق وفي الصحيحين تصديق فهم أبي بكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصمتهم مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها فخرجوا معي وأبا بكر على قتال أهل الردة ما نعي الزكاة وكذلك سائر الصحابة وأقر أولئك بالزكاة بعد امتناعهم منها ولم تسب لهم ذرية ولا حبس منهم أحد ولا كان بالمدينة حبس لأعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد أبي بكر فكيف يموت وهم في حبسه وأول حبس اتخذ في الإسلام عكة اشترى عمر من صفوان بن أمية داره وجعلها حبساً بمكة ولكن من الناس من يقول سبي أبو بكر نساهم وذرايرهم وعمر أعاد ذلك عليهم وهذا إذا وقع ليس فيه بيان اختلافهما فإنه قد يكون عمر كان موافقاً على جواز سبيهم لكن رد الهم سبيهم كارد النبي صلى الله عليه وسلم على هوازن سبيهم بعد أن قسمه بين المسلمين فن طابت نفسه بالرد والاعتوضه من عنده لما أني أهلهم مسلمين فطلبوا رد ذلك الهم وأهل الردة قد اتفق أبو بكر وعمر وسائر الصحابة على أنهم لا يمكنون من ركوب الخيل ولا حمل السلاح بل يتركون يتبعون أذناب البقر حتى يرى الله خليفة رسوله والمؤمنين حسن إسلامهم فلما تبين لهم حسن إسلامهم رد ذلك إليهم لأنه جائز وقوله الخلاف السابع في تنصيب أبي بكر على عمر في الخلافة من الناس من قال وليت علينا

الثاني) أن جواهر العالم إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة أو مجتمعة ومتفرقة معاً ولا مجتمعة ولا متفرقة أو البعض مجتمعة والبعض متفرقة لا جأراً أن يقال بالاجتماع والافتراق معاً ولا أنها غير مجتمعة ولا متفرقة معاً وهو ظاهر الحالة فلم يبق إلا أحد الأقسام الأخر وأي قسم منها قدر أمكن في العقل فرض الأجسام على خلافه فيكون ذلك جائزاً لها ولا بد لها من مخصص يخصصها لما تقدم في الطريق الأول وأما بيان المقدمة الثانية وهو أن كل مفتقر إلى المخصص محدث فهو أن المخصص لا بد أن يكون فاعلاً مختاراً وأن يكون ما يخصصه حادثاً لما تقدم في المسالك الأول يعني مسلك الامكان فإنه قدمه وسيأتي أن شاء الله تعالى ما ذكره فيه وإذا ثبت أن أجزاء العالم من الجواهر والأجسام لا تتخلو عن الحوادث فتكون حادثة فإذا كانت أجزاء العالم من الجواهر والأجسام حادثة فالاعراض كلها حادثة ضرورة عدم قيامها بغير الجواهر والأجسام والعالم لا يخرج عن الجواهر والاعراض فيكون حادثاً قال الآمدي وهذا المسلك ضعيف أيضاً لثلاثة أسباب أولها أن يقول المقدمة الأولى وإن كانت مسلمة غير أن المقدمة الثانية وهي أن كل مفتقر إلى المخصص محدث ممنوعة وما ذكر في تقريره باطل بما سبق من المسالك الأول وبتقدير تسليم حدوث ما أشير إليه من الصفات فلا يلزم أن تكون الجواهر والأجسام حادثة لجواز أن تكون هذه الصفات متعاقبة عليها إلى غير النهاية إلا بالتفات إلى ما سبق في بيان حوادث



متعاقبة لا أول لها تنتهي إليه فأت هذا المسالك أضعف من مشكلة الحركة والسكون فان هذا يقتصر الى ما يقتصر اليه ذال من غير عكس  
اذ كلاهما مفتقر الى بيان امتناع حوادث متعاقبة دائمة وقد عرف ما فيه وهذا يزيد باحتياجه الى بيان أن الجسم لا يتخلو عن صفات  
حادثه غير الحركة والسكون وهذا يخالف فيه جمهور العقلاء وهذا مبني على مقدمات على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو افتراق وان ذلك  
لا يكون إلا بخصص وان كل ما لا بدله من مخصص فهو محدث وأما المقدمة الاولى فجمهور العقلاء سلموا أنه لا بد من قدر وأما كونه لا بد  
له من اجتماع وافتراق فهو مبني على مشكلة الجوهر الفرد وأما كثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم يشكرون الجوهر الفرد حتى  
الطوائف الكبار من أهل الكلام التجارية والضرارية والهشامية والكلاية وكثير من الكرامية مع أكثر الفلاسفة وان كان القول  
بتركيب الجسم من المادة والصورة كما يقوله من يقوله من المتفلسفة أيضاً فسد من دعوى تركبه من الجواهر الفردة فكلا القولين ضعيف  
ونحن في هذا المقام مقصودنا التنبيه على جوامع الطرق ومقاصدها وأما كون ما له قدر يقتصر الى مخصص فهذا فيه نزاع مشهور وذلك  
ان القدر صفة من صفات ذي القدر كالألوهية كونه وسائر ما يمكن أن يتصف به الجسم من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع  
والبصر وغير ذلك فان صفاته نوعان منها ما يختص بالاحياء مثل هذه ( ٣٣٣ ) الصفات ومنها ما يشترك فيه الحي

وغيره كالألوهية كونه والقدرة والطعم  
والريح فاذا قال القائل كل ذي قدر  
يمكن أن يكون قدره على خلاف  
ما هو عليه كان بمنزلة أن يقول  
كل موصوف يمكن أن يكون موصوفاً  
بخلاف صفته فاذا عرضنا على  
عقولنا ما نعلمه من الموجودات  
التي لها أقدار وصفات كان تحويلنا  
اكتونها على خلاف أقدارها  
كتحويلنا لها أن تكون على خلاف  
صفات ما بل القدر من الصفات  
ولهذا الماتكام الضعفاء في مفهوم  
الصفة كقوله صلى الله عليه وسلم  
في الأبل السائمة الزكاة تكلم  
بعضهم في مفهوم القدر كقوله اذا

قطا غليظا والجواب أن يقال (١) جعل مثل هذا خلافاً فقد كان مثل هذا على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم قد طعن بعض الصحابة في اماره زيد بن حارثة وبعضهم في اماره أسامة ابنه  
وقد كان غير واحد يطعن فيمن يوليه أبو بكر وعمر ثم ان القائل لها كان طليحة وقد رجع عن ذلك وهو  
من أشد الناس (٢) تعظيماً كما ان الذين طعنوا في اماره زيد وأسامة رجعوا عن طعنهم  
طاعة لله ورسوله (٣) وقوله الخلفاء الثامن في امره الشورى وانفقوا بعد الاختلاف على  
امامة عثمان والجواب ان هذا من الكذب الذي اتفق أهل النقل على أنه كذب وأنه لم يختلف  
أحد في خلافة عثمان ولكن بقي عبد الرحمن بن شاور الناس ثلاثة أيام وأخبر أن الناس لا يعدلون  
بعثمان وأنه شاور حتى العذارى في خدورهن وان كان في نفس أحد كراهة لم ينقل أو قال  
أحد شيئاً ولم ينقل اليانقل هذه الامور والامر الذي يتشاور فيه الناس لا بد فيه من كلام لكن  
لا يمكن الجزم بذلك بمجرد الحزب لما علمنا نقلنا من حاله ما كان اختلاف في ولاية عثمان ولا ان  
طائفة من الصحابة قالت ولوا علياً أو غيره كما قال بعض الانصار من أمير ومنكم أمير ولو وجد شيء  
من ذلك لمكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله كما نقل نزاع بعض الانصار في خلافة أبي بكر  
فالمدعى لذلك مفتر ولهذا قال الامام أحمد لم يتفق الناس على بيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان  
ولاء المسلمون بعد تشاورهم ثلاثة أيام وهم مؤتلفون متفقون متحابون منادون معتصمون

( ٣٠ - منهاج ثالث ) بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فقال آخرون القدر من جملة الصفات ولهذا كان  
مما احتج به من احتج به من أهل الكلام على الفلاسفة في مشكلة حدوث العالم ان العالم له صفات وأقدار يمكن أن يكون على خلافها فهو  
مفتقر الى مخصص لان العالم ممكن بالاتفاق والمخصص لا يكون موجبا بالذات وقد سلك هذه الطريقة أبو المعالي في النظامية فسالكوهذه  
الطريقة ومنار عوهم لم يفرقوا بين القدر وسائر الصفات في امكان القبول وعدمه والقدر المعين أقرب الى الذات المعينة من الصفات  
المطلقة كما أن صفاته المخصوصة ألزمه من جنس القدر فان نفس الجسم التعليمي (٣) الذي يقدر في الذهن الاوله قدر يمكن فرضه حالياً  
عن جميع الصفات لانه فرض جسم شامل لجميع الاجسام فلهذا قدر مجردا عن جميع الصفات كما يفرض عدد مجرد عن جميع الممدودات

(١) قوله جعل مثل هذا خلافاً كذا في الاصل ولعل في الكلام نقصاً فانظر كتبه مصححه

(٢) قوله تعظيماً هكذا في الاصل والعبارة فيها قطعاً واضح ولعل وجه الكلام تعظيماً العبر كتبه مصححه

(٣) قوله الذي يقدر في الذهن الاوله قدر هكذا في الاصل والوجه الكلام الذي لا يقدر في الذهن الاوله قدر الخ فخره كتبه مصححه





كل موجود له حقيقة تخصه يمتاز بها عن غيره فاختصاص ذلك الوجود بتلك الحقيقة دون غيرها من الحقائق يقتضي اختصاصه ويقال أيضا كل موجود له صفات لازمة تخصه فاختصاصه بتلك الصفات دون غيرها يقتضي اختصاصه ومن المعلوم أنه قد علم بضرورة العقل واتفاق العقلاء أنه لا بد من موجود واجب بنفسه قديم وموجود يمكن محدث فإنا نشاهد حدوث الحوادث والحوادث يمكن والالما وجد وليس بواجب بنفسه والالما بعدم ويعلم بالضرورة أن طبيعة المحدث لا تكون إلا بقديم وطبيعة الممكن لا تكون إلا بواجب كما قد بسط في غير هذا الموضع فإذا كانت الموجودات منقسمة إلى قديم ومحدث وواجب وممكن فن المعلوم أنها يشتركان في مسمى الوجود والمماهية والذات والحقيقة وغير ذلك ويختص الواجب بما لا يشركه فيه غيره بل من المعلوم بالضرورة أن الواجب له حقيقة تخصه لا يشركه فيها غيره فإن كان كل مختص يقتضي اختصاصه مباحين له افتقرت حقيقة الواجب بنفسه إلى اختصاص مباحين له فلا يكون في الموجودات قديم ولا واجب فيلزم حدوث الحوادث بلا محدث ووجود الممكنات بلا واجب وهذا كما أنه معلوم الفساد بالضرورة فلم يذهب إليه أحد من العقلاء بل غاية الدهري المعطل الكافر أن يقول الالما قديم واجب الوجود بنفسه لا يقول أنه يمكن محدث ليس له مبدع وإذا قال الدهري أن العالم واجب الوجود بنفسه لزمه أن الواجب بنفسه مختص عن غيره بصفات (٢٣٥) لا يشركه فيها غيره كالحوادث من الحيوان

والنبات والمعدن وفي الجملة كل عاقل مضطر إلى إثبات موجود واجب بنفسه له حقيقة يختص بها عما سواه من غير مختص مباحين له خصه بتلك الحقيقة ومن قال أن واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق أو لا بشرط فيقال له هذا القول وإن كان فساد معلوما بالاضطرار كما بين في موضعه قول متناقض وهو مستلزم أنه مختص عن غيره بما يخصه وذلك أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقا ولا يوجد إلا مقيدا بقيد من القيود فإذا قيل موجود واجب

ذكر ذلك لما اختلفوا فيه من الموارث والطلاق وغير ذلك أصح وأنفع فإن الخلاف في ذلك ثابت منقول عند أهل العلم ينفع الناس بذكره والمناظرة فيه وهو خلاف في أمر كلي يصلح أن تقع فيه المناظرة وأما هذه الأمور فغايتها جزئية ولا تجعل مسائل خلاف يتناظر فيها الناس هـ ذامع أن فيما ذكره كذبا كثيرا منه ما ذكره من أمر الحكم وأنه طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طريدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه استشفع إلى أبي بكر وعمر أيام خلافتهم فما أجاباه إلى ذلك وإن عمر نفاه من مقامه باليمن أربعين فرسخا فمن الذي نقل ذلك وأين أسنده وحي ذهب هذا إلى اليمن وما الموجب لنفيه إلى اليمن وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ما يدعونه بالطائف وهي أقرب إلى مكة والمدينة من اليمن فإذا كان الرسول أقره فربا منه فما الموجب لنفيه بعد ثبوته إلى اليمن وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن نبي الحكم باطل فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينغه إلى الطائف بل هو ذهب بنفسه وذكر بعض الناس أنه نفاه ولم يذكر أسنادا صحيحا بكيفية القصة وسببها وعلى هذا التقدير فليس فيمن يجب نفيه في الشريعة من يستحق النبي الدائم بل ما من ذنب يستحق صاحبه النفي الا ويمكن أن يستحق بعد ذلك الإعادة إلى وطنه فإن النفي إمام مؤقت كنفى الزاني البكر عند جمهور العلماء سنة فهذا يعاد بعد السنة وإما نفي مطلق كنفى الخائن فهذا يبقى إلى أن ينوب وكذلك نفي عمر في تعزيز النحر وحيتش فلا يمكن أن يقال إن ذنب قيده بالوجوب فلم يبق مطلقا وإن قال ليس بواجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا وإن ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لزمه رفع النقيضين جميعا وهو أظهر الأمور المتسعة في يدبها العقل ثم أنه يقيده بكونه مبدأ غيره وبكونه عاقلا ومعقولا وعقلا وعاشقا ومعشوقا وعشقا وغير ذلك من الأمور المقيدة المختصة التي يمتاز بها عن غيره ولا يكون وجودا مطلقا ثم إن قال هو مطلق لا بشرط لزمه أن يصدق عليه على كل موجود كما أن الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه حله على الإنسان والفرس وغيرهما من الحيوانات وهذا منفق عليه بين العقلاء فيلزم جثثا أن يكون كل موجود واجب الوجود إن كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله المصدر القوي وأمثاله من الملاحدة الباطنية الرافضة وباطنية الصوفية ومعلوم أن هذا مكابرة للعقل وهو منتهى الإلحاد في الدين وإن قال هو مطلق بشرط الإطلاق كما يقوله طائفة من ملاحدة الطائفة تسين ممن يرفع عنه النقيضين فهم قد قررنا في منطقهم أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان ثم يلزمهم أن لا يصفوه بالوجوب ولا بكونه عليه ولا عاقلا ولا معقولا ولا عاشقا ولا معشوقا لأن هذه كلها تخرج الوجود عن أن يكون مطلقا بشرط الإطلاق وغيره مما ليس كذلك والمطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز وإن قالوا مطلق بشرط سلب سائر الأمور الثبوتية عنه وهو الموصوف بالسلب والاضافات دون الإثبات كما يقوله

قيده بالوجوب فلم يبق مطلقا وإن قال ليس بواجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا وإن ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لزمه رفع النقيضين جميعا وهو أظهر الأمور المتسعة في يدبها العقل ثم أنه يقيده بكونه مبدأ غيره وبكونه عاقلا ومعقولا وعقلا وعاشقا ومعشوقا وعشقا وغير ذلك من الأمور المقيدة المختصة التي يمتاز بها عن غيره ولا يكون وجودا مطلقا ثم إن قال هو مطلق لا بشرط لزمه أن يصدق عليه على كل موجود كما أن الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه حله على الإنسان والفرس وغيرهما من الحيوانات وهذا منفق عليه بين العقلاء فيلزم جثثا أن يكون كل موجود واجب الوجود إن كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله المصدر القوي وأمثاله من الملاحدة الباطنية الرافضة وباطنية الصوفية ومعلوم أن هذا مكابرة للعقل وهو منتهى الإلحاد في الدين وإن قال هو مطلق بشرط الإطلاق كما يقوله طائفة من ملاحدة الطائفة تسين ممن يرفع عنه النقيضين فهم قد قررنا في منطقهم أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان ثم يلزمهم أن لا يصفوه بالوجوب ولا بكونه عليه ولا عاقلا ولا معقولا ولا عاشقا ولا معشوقا لأن هذه كلها تخرج الوجود عن أن يكون مطلقا بشرط الإطلاق وغيره مما ليس كذلك والمطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز وإن قالوا مطلق بشرط سلب سائر الأمور الثبوتية عنه وهو الموصوف بالسلب والاضافات دون الإثبات كما يقوله

أين سببنا وطائفة فهذا مع أنه باطل من وجوه كثيرة ليس هو مطلقا بل موجود مقيد بقيود سلبية وإضافية وذلك تخصيصا متنازعا عن سائر الموجودات فلا يمكن تقدير وجود واجب ولا يمكن الا وهو مختص بما يميزه عن سائر الموجودات على أي وجه قدر ثم يقال كل ما أشار اليه العقل من الامور فلا بد له من حقيقة تختص به تميزه عما سواه كيفما كان وكل ما هو موجود في الخارج فلا بد له من وجود يختص به يميزه عما سواه فان كان كل ما اختص به امر يخصه يجب ان يكون له محض من خارج امتنع ان يكون في الوجود موجود بنفسه وأن تكون حقيقة من الحقائق موجودة بنفسها وان يكون ثم وجود واجب ثم يلزم التناقض والدور الممتنع والتسلسل الممتنع فانه اذا افتقر كل مختص الى مابين يخصه فذلك الثاني اما ان يفترق الى محض واما ان لا يفترق فان لم يفترق انتقضت القضية الكلية وهو المطلوب وان افتقر الى الاول لزم الدور القبلي وان افتقر الى غيره لزم التسلسل في العلل وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء ولو قدر مقدر أنه يلزم الدور المعنى وهو ان يكون كل من المختصين موجودا مع الآخر فيقال فكل منهما مختص بامر فهو متوقف على ما اختصت به نفسه وعلى ما اختص به الآخر فيلزم ان يكون هنالك اختصاصا بالقول في ذلك الاختصاص كالقول في الاول وبالجملة اختصاصا بشئ بما هو عليه من خصائصه كاختصاصه بنفسه ( ٢٣٦ ) ووجوده وصفاته كلها لازما لها وعارضها فقول القائل كل مختص لا بد له

الحكم الذي نفي من أجله لم يذب منه في مدة بضعة عشرة سنة واذا تاب من ذنبه مع طول هذه المدة جاز ان يعاد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهجر الثلاثة الذين خلفوا أحسن ليلة ثم تاب الله عليهم وكلهم المسلمون وعمر رضي الله عنه نفي صبيغ بن عسل التيمي لما أظهر اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وضربه وأمر المسلمين بهجرة سنة بعد أن أظهر التوبة فلما تاب أمر المسلمين بكلامه وبهذا أخذ أحد وغيره في أن الداعي الى البدعة انا تاب يؤجل سنة كما أجل عمر صبيغا وكذلك الفاسق اذا تاب واعتبر مع التوبة صلاح العمل كما يقوله الشافعي وأحد في إحدى الروايتين ثم لو قدر أنه كان يستحق النفي الدائم فغاية ذلك أن يكون اجتهدا اجتهد عثمان في رده لصاحبه أجز مغفوره أو ذنبه لأسباب كثيرة توجب غفرانه وقوله ومنها نفسه أبان الى الرينة وتزويجه مروان بن الحكم ابنته وتسليمه جس غنائم افرريقية وقد بلغت مائتي ألف دينار فيقال أما قصة أبي ذر فقد تقدم ذكرها وأما تزويجه مروان ابنته فأي شئ في هذا مما يجعل اختلافا واما اعطائه جس غنائم افرريقية وقد بلغت مائتي ألف دينار في الذي نقل ذلك وتقدم قوله انه أعطاه ألف ألف دينار والمعروف ان جس افرريقية لم يبلغ ذلك ونحن لانكر أن عثمان رضي الله عنه كان يحب بني أمية وكان يواليهم ويعظمهم أموالا كثيرة وما فعله من مسائل الاجتهاد التي تكلم فيها العلماء الذين ليس لهم غرض كما أن ثلاثة كثر أن عليا ولي أقاربه وقاتل وقتل خلقا كثيرا من المسلمين

من مختص مابين له كقوله كل موجود فلا بد له من موجد مابين له وكل حقيقة فلا بد لها من محقق مابين لها وكل قائم بنفسه فلا بد له من مقوم مابين له وأمثال ذلك فانه ما من أمر من هذه الامور الا ويمكن الذهن ان يقدره على خلاف ما هو عليه ومجرد تقدير امكان ذلك في الذهن لا يوجب امكان ذلك في الخارج ( ١ ) فاذا

كان قد علم أنه لا بد من موجود بنفسه مختص بخصائص لا يشركه فيها غيره ولا يحتاج فيها الى مابين له كان توهم التوهم ان كل مختص فلا بد له من مختص مابين له توهمها

الذين

باطلا شيطانيا فهو من جنس ما ذكره النبي صلى الله عليه

وسلم في الحديث الصحيح لما قال يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا فيقول الله فيقول من خلق الله فاذا وجد أحدكم ذلك فليستعذ بالله ولينته وفي حديث آخر لا يزال الناس ينساءلون حتى يقولوا هذا الله خلق كل شئ فن خلق الله وهذا الكون الوسواس الشيطاني الباطل لا ينفك عند حد الموجود الواجب القديم الخالق وهذا المقام ضل فيه طوائف من الناس صاروا ينفون ما يجب اثباته لله تعالى من الصفات لعدم علمهم بما يوجب اختصاصه بذلك ثم انهم يتناقضون فالمعتزلة فرقوا بين كونه عالما وقادرا وكونه متكلما مريدا بان العلم عام الزعلق فانه سبحانه بكل شئ عليم وعلى كل شئ قدير والكلام خاص فانه يتكلم بشئ دون شئ فانه لا يتكلم الا بالصدق والارادة خاصة فانه يريد شئ دون شئ لا يريد الا ما علم أن سيكون فقال لهم الناس هب أن الامر كذلك لكن ما الموجب للتكلم ببعض الكلام دون بعض ولا رادة بعض الامور دون بعض فلا بد من سبب يوجب التخصيص فلا بد حينئذ ان يكون هو المختص ثم العلم فيه من العموم ما ليس في القدرة وفي القدرة من العموم ما ليس في الارادة والمتفلسفة نفوا الاختصاص حتى أثبتوا وجودا مطلقا مجردا ثم أثبتوا



له من الوازم ما يوجب الاختصاص مثل كونه وجودا واجبا وذلك يميزه عن الوجود الممكن وجعلها عاقلا ومعشوقا وعاشقا ومعشوقا وعشقا ملتذا وملتذابه وأنواع ذلك مما يوجب اختصاصه بهذه الأمور عن ليس هو وصوفها من الجمادات وقالوا صدر عنه العالم المختص بحاله من الصفات والاقدار من غير موجب للتخصيص فهل في الوجود أعظم من هذا التناقض وهو أن يكون وجود مطلق لا اختصاص فيه يوجب كل اختصاص في الوجود من غير سبب يوجب التخصيص وهؤلاء ينكرون على من أثبت من أهل الكلام الحوادث بلا سبب حادث ثم يثبتون الحوادث بلا محدث ويثبتون التخصيصات في الموجودات بلا تخصص أصلا وهو شبهه بقول من يجعل الممكن الذي ليس له من نفسه وجود يوجب بلا واجب بنفسه ومن وافق هؤلاء من الكلائية في بعض الأمور يثبت صفات معدودة يختص بها ويجعل لها اختصاص ثم يطلب لمخصص غير تلك الصفات ولهذا كان منتهى من سلك هذه السبيل إلى أن يثبت وجودا مطلقا يتناقض أعظم من تناقض غيره وذلك لأن كل موجود يختص بما هو من خصائصه سواء كان واجبا أم ممكنا فطلب الذهن شيئا مطلقا لا اختصاص له بشئ يميزه عن غيره طلب ما هو ممتنع لذاته فن وصف الواجب بذلك فقد وصفه بصفة الممتنع وهذا نهاية هؤلاء وهو الجمع بين النقيضين ثم يقول من يقول من متصوقتهم أنه يجوز ( ٢٣٧ ) الجمع بين النقيضين وأنه يثبت في

الكشف ما يناقض صريح العقل والشهرستاني لما اعتمد في مناظرته للقائلين بالعلو والمباينة والصفات الفعلية ونحو هؤلاء على هذه الطريقة أو رد على نفسه من الوازم ما اعترف معه بالحيرة فلما اخرج بان الاختصاص بالقدر يقتضي مخصصا والاختصاص بالجهة يقتضي مخصصا قال فإن قيل لم تنكرون على من يقول الصدر الذي يختص به نهاية وحد واجب لذاته فلا يحتاج إلى مخصص بخلاف مقادير الخلق فاتها احتاجت إلى ذلك لأنها جائزة وذلك لأن الجواز في الجائزات إنما يعرف بتقدير القدرة عليها لما

الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون ويصلون لكن من هؤلاء من قاتله بالنص والاجماع ومنهم من كان قتاله من مسائل الاجتهاد التي تكلم فيها العلماء الذين لا غرض لهم وأمر الدماء أخطر من أمر الأموال والنشر الذي حصل في الدماء بين الأمة أضعاف النثر الذي حصل بأعطاء الأموال فإذا كنا نتولى علما ونحبه ونذكر ما دل عليه الكتاب والسنة من فضائله مع أن الذي جرى في خلافته أقرب إلى الملام مما جرى في خلافة عثمان وجرى في خلافة عثمان من الخير ما لم يجر مثله في خلافته أفلا نتولى عثمان ونحبه ونذكر ما دل عليه الكتاب والسنة بطريق الأولى وقد ذكرنا أن ما فعله عثمان في المال فله ثلاثة ما أخذ أحدها أنه عامل عليه والعامل يستحق مع الغنى الثاني أن ذوى القربى هم ذو قربي الامام الثالث أنهم كانوا قبيلة كثيرة ليسوا مثل قبيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فكان يحتاج إلى إعطائهم وولايتهم أكثر من حاجة أبي بكر وعمر إلى نواية أقاربهم وإعطائهم ما وهذا مما نقل عن عثمان الاحتجاج به وقد قدمنا أن لا ندعى عصمة في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذنب فضلا عن الخطيئة والاجتهاد وقد قال سبحانه وتعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون وقال تعالى أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد

كانت المقادير المخلوقة مقدورة عرف جوازها واحتاج الجواز إلى مرجح فإذا لم يكن فوق الباري تعالى قادر يقدر عليه لم يمكن إضافة الجواز إليه وإثبات الاحتياج له ألسنا نتفقنا على أن الصفات ثمان أفهية واجبة على هذا العدد أم جائز أن توجد صفة أخرى فإن قلتم يجب الانحصار في هذا العدد كذلك نقول الاختصاص بالحد المذكور واجب له إذا فرق بين مقدار في الصفات أو مقدار في الذات حدا وان قلتم جائز أن توجد صفة أخرى فما له يجب الانحصار في هذا العدد والحد فيحتاج إلى مخصص حاصر ثم قال قلنا المقادير من حيث أنها مقادير طول وعرض وعمقا لا يختلف شاهد ولا غائب في طرق الجواز إلى على إليها استدعاء مخصص فيقال له هذا الذي قلته هو أول المسئلة فإن المقادير من حيث هي لا وجود لها في الخارج كما أن الصفات والذوات من حيث هي لا وجود لها في الخارج وإنما يوجد في الخارج ذات مخصوصة بصفات مخصوصة فالقول فيما اختصت به من المقادير كالقول فيما اختصت به من سائر الصفات وما اختصت به من الحقيقة الموصوفة بتلك الصفات ثم قال وأما الصفات وانحصارها في ثمان فقد اختلف جواب الأصحاب عنه بوجود منها أنهم منعوا إطلاق لفظ العدد عليها فضلا عن الثمانية وقالوا قد دل الفعل بوقوعه على كون الفاعل قادرا واختصاصه ببعض الجائزات على كونه مربدا وباحكامه على كونه عالما وعلم بالضرورة أن القضايا مختلفة وورد في الشرع إطلاق العلم والقدرة

والأرادة ولا منه أول سنوغي ما دل الفعل عليه أو ورد في الشرع إطلاقه ولهذا اقتصرنا على ذلك فلو سئل هل يجوز أن يكون له صفة أخرى اختلف الجواب عنه فقبل لا يتطرق اليه الجواز فان ثبت الصفات لا بدليل الفعل والفعل ما دل على تلك وقبل يجوز عقلا الآن الشرع لم يرد به فتوقف في ذلك ولا يضر الاعتقاد اذا لم يرد به تكليف (قال) ومنها انهم فرقوا في الشاهدين الصفات الذاتية التي تاتى منها حقيقة الشيء وبين المقادير العرضية التي لا مدخل لها في تحقيق حقيقة الشيء فان الصفات الذاتية لا تثبت للشيء مضافة الى الفاعل بل هي له من غير سبب والمقادير العرضية تثبت للشيء مضافة الى الفاعل فان جعلها له بسبب ومنها أنه لو قدر صفة زائدة على الثمان لم يخل اما أن تكون صفة مدح وكال أو صفة ذم ونقصان فان كان صفة كمال فعدمها في الحال نقص وان كان صفة نقص فعدمها واجب واذا بطل القسمان تعين أنه لا يتصف بز ياءه على الثمانية (قال) ويترتب على ما ذكرناه هل يجوز أن يكون للباري تعالى أخص وصف لا ندركه وفرق بين هذا السؤال والسؤال الأول فان السائل الأول سأل هل يجوز أن تزيد صفاته على الصفات الثمانية والسائل الثاني هل له أخص وصف يتميز به عن المخلوقات واختلف جواب الاصحاب عنه أيضا فقال بعضهم ليس له أخص وصف ولا يجوز أن يكون لانه بذاته وصفاته يتميز عن

(٢٣٨)

ولا تقبل الانقسام فعلا ووهما بخلاف ذوات المخلوقات وصفاته غير متناهية في التعلق بالمتعلقات ولو كان الغرض ان يتحقق أخص وصف به يقع التميز فقد وقع التميز بما ذكرناه فلا أخص سوى ما عرفناه وقال بعضهم لا بل له أخص وصف في الالهية لا ندركه وذلك ان كل شيئين لهما حقيقتان معقولتان فانهما يتمايزان بأخص وصفيهما وجميع ما ذكرناه من أن لا حد ولا نهاية ولا انقسام للذات ولا تنامي للتعلق في الصفات كل ذلك سلوب وصفات نفى وبالنقي لا يتميز الشيء عن الشيء بل لا بد من صفة

الصدق الذي كانوا يعدون وقوله ومنها ايواؤه عبد الله بن سعد بن أبي سرح بعد أن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه وقولته مصر والجواب ان كان المراد أنه لم يزل مهذرا الدم حتى ولا عثمان كما يفهم من الكلام فهذا لا يقوله الا مفرط في الجهل باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته فان الناس كلهم متفقون على أنه في عام فتح مكة بعد أن كان النبي صلى الله عليه وسلم أهدر دم جماعة منهم عبد الله بن سعد أتى عثمان به النبي صلى الله عليه وسلم وبايعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد من اجعة عثمان له في ذلك وحقق دمه وصار من المسلمين المعصومين له مالههم وعليه ما عليهم وقد كان هو (١) من أعظم معاداة النبي عليه الصلاة والسلام وأسلم وحسن اسلامه وانما كان صلى الله عليه وسلم أهدر دمه كما أهدر دماء قوم بغلظ كفرهم اما بردة مغلظة كقيس ابن صبيابة وعبد الله هذا كان كاتباً للوحي فارتد واقترى على النبي صلى الله عليه وسلم فاهدر دمه ثم لما قدمه عثمان عفا عنه صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بايع عبد الله فاعرض عنه مرتين أو ثلاثاً ثم بايعه فقال أما فيكم رجل رشيد ينظر الي وقد أعرضت عن هذا فيضرب عنقه فقال رجل من الانصار يا رسول الله هلا أو مضت الي فقال ما ينبغي لني أن تكون له خاتنة الا عين ثم لما بايعه حسن اسلامه ولم يعلم منه بعد ذلك الا الخير وكان محموداً عند رعيته في مغازبه وقد كانت عداوة غيره من الطلقاء أشد من عداوته مثل صفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل

وسهيل

اثبات بما يقع التميز والافتراق الحقيقة رأسم اذا ثبت أخص وصف فهل يجوز أن يدرك

قال امام الحرمين لا يجوز أن يدرك أصله وقال بعضهم يجوز أن يدرك وقال ضراب بن عمرو يدرك ذلك عند الرؤية بحاسة سادسة ونفس المسئلة من محارات العقول وتصور الاخص من محارات العقول فيقال هذا وما أشبهه هو الذي يقال في هذا المقام من جهة من يفرق بين بعض الصفات وبعض كما يفرق بين الصفة والقدر ومن تدبر علم أنه لا يمكن الفرق وذلك من وجوه أحدها ان ما ذكره ليس فيه جواب عن الالتزام والمعارضة فانهم عارضوه باثبات صفات متعددة سواء كانت ثمانية أو أكثر أو أقل فان اختصاص الصفات بعدد من الاعداد كاختصاص الذات بقدر من الاقدار واذا كان المسمى لا يسمى ذلك عدداً فنارعه لا يسمى الاخر قدرا وليس الكلام في الاطلاقات اللفظية بل في المعاني العقلية وما زاد على ذلك سواء نفي ثبوته أو نفي العلم به لا يضر فان السؤال قائم الا ان ثبت المثبت صفات لانهاية لعددها وهذا ينقض قاعدة من يقول انه لا يوجد ما لانهاية له والا فاذ اثبت الصفات متناهية كانت المعارضة متوجهة سواء عرف عددها أو لم يعرف وتغريق

(١) قوله من أعظم معاداة النبي هكذا في الاصل وهي عبارة غير مستقيمة والنسخة التي بيدنا كثيرة التحريف سقيمة ولعل أصل العبارة وقد كان هو من أعظم الناس معاداة النبي الخ فحرقه كسبه صحيحه



من فرق بين الصفات الذاتية والعرضية بان هذه تقتصر الى فاعل دون الاخرى لا يصح لان هذا انما يحى على قول من يقول الماهيات غير مفعولة ولا مجعولة كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة ونحوهم والا فاهل السنة ومتكلموهم متفقون على ان حقائق جميع المخلوقات مخلوقة مصنوعة بل ليس لها حقيقة في الخارج الا ما هو موجود في الخارج وما سوى ذلك فانما هو الصورة العلمية وما في الازدهان من ذلك فانه تعالى هو الذي جعله فيها والله سبحانه هو الذي خلق فسوى وهو الذي قدر فهدى وهو الذي خلق خلق الانسان من علق وهو الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وهو الذي خلق الانسان علمه البيان فقوله الصفات الذاتية لا تثبت للشيء مضافة الى الفاعل قول باطل بل صفة كل موصوف مخلوق مضافة الى الله تعالى فانه خلق كل موصوف بصفاته وليس في المخلوق شيء لا من ذاته ولا من صفاته الا والله تعالى خلقه وأبدعه وايضا لكل صفة لازمة لموصوفها لا يكون الموصوف الابهافان كان مفتقرا الى الفاعل فالفاعل فعله بصفاته وان كان غنيا عن الفاعل استغنى بصفاته عن الفاعل وتسمية اهل المنطق لبعضها ذاتيا وبعضها عرضيا لا يمنع اشتراكها في هذا الحكم وقول القائل لو قدر صفة زائدة على الله ان كان صفة كمال أو نقص انما يفيد نفى ما زاد على الثمان وهذا لا يضر المعارض بل يقوى معارضته فان تخصيص الصفات باثبات ثمان دون ما زاد ونقص تخصيص ( ٢٣٩ ) بقدر وعدد فان كان كل مختص

يفتقر الى مختص مابين للموصوف  
فالسؤال قائم فان قال القائل هذه  
الصفات على هذا الوجه من لوازم  
الذات لا تقتصر الى موجب غير  
الذات قيل له فهكذا مورد النزاع  
ويطل ما ذكرته من ان اختصاص  
كل موصوف بصفات ومقدار يقتصر  
الى مختص منفصل عنه ( الوجه  
الثاني ) ان ما ذكره من الكلام في  
أخص وصف هو ايضا لازم لهم كما  
ان ما ذكره في الصفات هو ايضا لازم  
لهم فان هذا معارضة باختصاص  
الحقيقة في نفسها والذات معارضة  
باختصاصها ببعض الصفات دون  
بعض وبعد من الصفات دون

وسهيل بن عمرو وأبي سفيان بن حرب وغيرهم وذهب ذلك كله كما قال تعالى عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم فجعل بين أولئك وبين النبي صلى الله عليه وسلم مودة تجب تلك العداوة والله قدير على قلب القلوب وهو غفور رحيم غفر لهم ما كان من السيئات بما بذلوه من الحسنات وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون ﴿١﴾ وأما قوله كان عامل جنوده معاوية بن أبي سفيان عامل الشام وعامل الكوفة سعيد بن العاص وبعد عبد الله بن عامر والوليد بن عقبة عامل البصرة فيقال أما معاوية فولاه عمر بن الخطاب لما مات أخوه يزيد بن أبي سفيان مكانه ثم ولاه عثمان رضي الله عنه الشام كله وكانت سيرته الى أهل الشام من أحسن السير وكانت رعيته من أعظم الناس محبة له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وكان معاوية تحبه رعيته وندعوله وهو يحبها ويدعولها وأما توليته لسعيد بن العاص فاهل الكوفة ربما كانوا يشكون من ولايتهم ولي عليهم سعد بن أبي وقاص وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر والمغيرة بن شعبة وهم يشكون منهم وسيرهم في هذا مشهورة ولا شك أنهم كانوا يشكون في زمن عثمان أكثر وقد علم أن عثمان وعلي رضي الله عنهما كل منهما ولي أقربه وحصل له بسبب ذلك من كلام الناس وغير ذلك ما حصل ﴿٢﴾ وأما قوله الخلاف التاسع

ما زاد وسواء قيل باثبات أخص وصف أو لم يقل فانه لا بد من ذات متميزة بنفسها عما سواها ( الوجه الثالث ) أن يقال أهل الاثبات للصفات لهم فيما زاد على الثمانية ثلاثة أقوال معروفة أحدها باثبات صفات أخرى كالرضا والغضب والوجه واليدين والاستواء وهذا قول ابن كلاب والحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي والأشعري وقدماء أصحابه كعبد الله بن مجاهد وأبي الحسن ابن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر بن الطيب وأمثالهم وهو قول أبي بكر بن فورك وقد حكي إجماع أصحابه على اثبات الصفات الخبرية كالوجه واليد وهو قول أبي القاسم القشيري وأبي بكر البهقي كما هو قول القاضي أبي يعلى وابن عقيل والشريف أبي علي وابن الراغوني وأبي الحسين التيمي وأهل بيته كآب الفاضل ورزق الله وغيرهم كما هو قول سائر المنتسبين الى أهل السنة والحديث وليس للأشعري نفسه في اثبات صفة الوجه واليد والاستواء وتأويل نصوصها قولان بل لم يختلف قوله انه يثبتها ولا يقف فيها بل يبطل تأويلات من ينهها ولكن أبو المعالي وأمثاله ينغوثها ثم لهم في التأويل والتفويض قولان فأول قول أبي المعالي التأويل كما ذكره في الارشاد وآخرهما التفويض كما ذكره في الرسالة النظامية وذكر إجماع السلف على المنع من التأويل وانه محرم وأما أبو الحسن وقدماء أصحابه فهم من المبتدئين لها وقد عد القاضي أبو بكر في التمهيد والابانة له الصفات القديمة خمس عشرة صفة ويسمون هذه الصفات الزائدة على الثمانية

الصفات الخيرية وكذا في غيرهم من أهل العلم والسنة مثل محمد بن جرير الطبري وأمثاله وهو قول أئمة أهل السنة والحديث من السلف  
ولتباعهم وهو قول الكرامية والسالية وغيرهم وهذا القول هو القول المعروف عند متكلمي الصفاتية لم يكن يظهر بينهم غيره حتى جاء من  
وافق المعتزلة على نفيها وفارق طريقة هؤلاء وأصل هؤلاء أنهم يثبتون الصفات بالسمع والعقل بخلاف من اقتصر على الثمانية فإنه لم  
يثبت صفة إلا بالعقل وقد أثبت طائفة منهم بعضها بالعقل كما أثبت أبو إسحق الأسفرايني صفة اليد بالعقل وكما ثبت كثير من المحققين  
صفة الحب والبغض والرضا والغضب بالعقل (القول الثاني) قول من ينفي هذه الصفات كما ذكره الشهرستاني وغيره وهو أضعف الأقوال  
فإن عمدته أنه لو كان لله صفة غير ذلك لوجب أن ينصب عليها دليلا نعله ولم ينصب فلا صفة له وكلتا المقدمتين باطلة فإن دعوى المدعي أنه  
لا بد أن ينصب الله تعالى على كل صفة من صفاته دليلا باطلا ودعواه أنه لم ينصب دليلا إلا نعله هو أيضا باطل كما قد بسط الكلام على هذا في  
غير هذا الموضع فإن هذه القاعدة إنما هي معدة لحل المقاصد والثالث قول الواقفة الذين يجوزون إثبات صفات زائدة لكن يقولون لم يقيم  
عندنا دليل على نفي ذلك ولا إثباته وهذه طريقة محقق من لم يثبت الصفات الخيرية وهذا الاختيار الرازي والآمدي وغيرهما وأئمة أهل السنة  
والحديث من أصحاب الأئمة (٢٤٠) الأربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخيرية لكن منهم من يقول

لأن ثبت الإمام في القرآن والسنة  
المتواترة وما لم يقيم دليل قاطع على  
إثباته نفينا كما يقوله ابن عقيل  
وغيره أحيانا ومنهم من يقول بل  
ثبتها بأخبار الآحاد المتلقاة بالقبول  
ومنهم من يقول ثبتها بالأخبار  
الصحيفة مطلقا ومنهم من يقول  
نعطي كل دليل حقه فما كان قاطعا  
في الإثبات قطعنا بوجبه وما كان  
راجحا لا قاطعا قلنا بوجبه فلا  
نقطع في النفي والإثبات إلا بدليل  
يوجب القطع وإذا قام دليل يرجح  
أحد الجانبين بينا رجحنا أحد  
الجانبين وهذا أصح الطرق وكثير  
من الناس قد ينظرون صحة أحاديث

في زمن أمير المؤمنين عليه السلام بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة له فأول ما خرج طائفة  
والزبير إلى مكة ثم حمل عائشة إلى البصرة ثم نصب القتال معه ويعرف ذلك بحرب الجمل  
والخلاف بينه وبين معاوية وحرب صفين ومغادرة عمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري وكذا  
الخلاف بينه وبين الشراة المارقين بالنهر وان وبالجملة كان على مع الحق والحق معه وظهر في زمانه  
الحوار ج عليه مثل الأشعث بن قيس ومسعود بن مالك التميمي وزيد بن حصن الطائي وغيرهم  
وظهر في زمنه الغلاة كعبد الله بن سبأ ومن الفرقتين ابتدأت الضلالة والبدع وصدق فيه قول  
النبي صلى الله عليه وسلم هلك فيلأثنان محب عال وبغض قال فانظر بهين الانصاف إلى كلام  
هذا الرجل هل خرج موجب الفتنة عن المشايخ أو تعداهم والجواب أن يقال هذا الكلام مما  
يبين تحامل الشهرستاني في هذا الكتاب مع الشيعة كما تقدم والافتقار كرايا بكر وعمر وعثمان ولم  
يذكر من أحوالهم أن الحق معهم دون من خالفهم ولما ذكر علينا قال وبالجملة كان  
الحق مع علي وعلى مع الحق والناقل الذي لا غرض له أما أن يحكي الأمور بالامانة وأما أن يعطى  
كل ذي حق حقه فاما دعوى المدعي أن الحق كان مع علي وعلى مع الحق وتخصيصه بهذا  
دون أبي بكر وعمر وعثمان فهذا لا يقوله أحد من المسلمين غير الشيعة ومما بين فساد هذا  
الكلام قوله أن الاختلاف وقع في زمن علي بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له ومن المعلوم أن

فأما أن يتأولها أو يقول هي مثل غيرها من الأخبار وتكون باطلة عند أئمة الحديث ومن الأخبار ما يكون كثيرا  
ظاهريين المراد به لا يحتاج إلى دليل بصرفه عن ظاهره ولكن بظن قوم أنه مما يفتقر إلى تأويل كقوله الحجر الأسود عين الله في الأرض  
فن صافه وقبله فكانما صافح الله وقبل يمينه فهذا الخبر لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهري أن الحجر صفة لله بل هو  
صريح في أنه ليس صفة لله لقوله عين الله في الأرض فقيده في الأرض ولقوله فن صافه فكانما صافح الله والمشببه ليس هو المشببه وإذا  
كان صريحا في أنه ليس صفة لله لم يحتاج إلى تأويل يخالف ظاهره وتطأ هذا كثيرة مما يكون في الآية والحديث ما بين أنه لم يرد به المعنى  
الباطل فلا يحتاج نفي ذلك إلى دليل منفصل ولا تأويل يخرج القطع عن موجهه ومقتضاه وإذا كان كذلك فالمعارضة بالصفات ثابتة على  
كل قول من الأقوال الثلاثة إذ لا بد فيها من اختصاص فان كان كل مختص يفتقر إلى مخصص مبان لزم افتقار صفات الله تعالى إلى مبان  
له ثم رأيت أبا الحسن الآمدي قد ذكر هذا الدليل الذي ذكره الشهرستاني وبين ضعفه في كتابه المسمى بغاية المرام في علم الكلام فقال  
في مسئلة نفي العلو وتوابع ذلك وقد سلك بعض الأصحاب في الرد على هؤلاء طريقا شاملا فقال لو كان الباري مقدرًا بقدر متصور بصورة



كثير من المسلمين لم يكونوا يبعوه حتى كثير من أهل المدينة ومكة الذين رأوه لم يكونوا يبعوه دع الذين كانوا يبعون كاهل الشام ومصر والمغرب والعراق وخراسان وكيف يقال مثل هذا في بيعة علي ولا يقال في بيعة عثمان التي اجتمع عليها المسلمون كلهم ولم ينزاع فيها اثنان وكذلك ما ذكره من التعريض بالطعن على طلحة والزبير وعائشة من غير أن يذكر لهم عذرا ولا رجوعا وأهل العلم يعلمون أن طلحة والزبير لم يكونوا قاصدين قتال علي ابتداء وكذلك أهل الشام لم يكن قصدهم قتاله وكذلك على لم يكن قصده قتال هؤلاء ولا هؤلاء ولكن حرب الجمل بغیر اختياره ولا اختيارهم فاهم كانوا قد اتفقوا على المصلحة واقامة الحدود على قتله عثمان فتواطأت القتل على اقامة الفتنه آخر كما قاموها أولا فملوا على طلحة والزبير وأصحابهم ما خفوا دفعاء عنهم وأشعروا عليا انما جل عليه فحمل على دفعاعن نفسه وكان كل منهم مقصده دفع الصيال لا ابتداء القتال هكذا ذكر غير واحد من أهل العلم بالسير فان كان الامر قد جرى على وجه لا ملام فيه ولا كلام وان كان قد وقع خطأ وذنوب من أحدهم ما أوكلهم ما فقد عرف أن هذا لا يمنع ما دل عليه الكتاب والسنة من أنهم من خيار أولياء الله المتقين وحزبه المغفلين وعباده الصالحين وأنهم من أهل الجنة وقول هذا الرافضي انظر بعين الانصاف الى كلام هذا الرجل هل خرج موجب الفتنه عن المشايخ أو تعداهم فالجواب أن يقال أما الفتنه فاعلمنا ظهرت في الاسلام من الشيعة فاهم أساس كل فتنه وشر وهم قطب رحا الفتن فان أول فتنه كانت في الاسلام قتل عثمان وقد روى الامام أحمد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من نجما منهن فقد نجا موتى وقتل خليفة مضطهد بغير حق والدجال فمن استقرأ أخبار العالم في جميع الفرق تبين له أنه لم يكن قط طائفة أعظم اتقا على الهدى والرشد وأبعد عن الفتنه والتفروق والاختلاف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير الخلق بشهادة الله لهم بذلك اذ يقول تعالى كنتم خيرا ما أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله كما لم يكن في الامم أعظم اجتماعا على الهدى وأبعد عن التفروق والاختلاف من هذه الامم لانهم أكمل اعتصاما بحبل الله الذي هو كتابه المنزل وما جاء به نبيه المرسل وكل من كان أقرب الى الاعتصام بحبل الله وهو اتباع الكتاب والسنة كان أولى بالهدى والاجتماع والرشد والصلاح وأبعد عن الضلال والافتراق والفتنة واعتبر ذلك بالامم فأهل الكتاب أكثر اتقا وعلموا وخير من الخارجين عن الكتب والمسلمون أكثر اتقا وهدى ورجح وخير من اليهود والنصارى فان أهل الكتابين قبلنا تصرفوا وبدلوا ما جاءت به الرسل وأطهروا الباطل وعادوا الحق وأهله وأنه وان كان يوجد في امتنا نظير ما يوجد في الامم قبلنا كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لتبعن سنن من كان فيكم حذوا القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب ادخلتموه فالوايا رسول الله اليهود والنصارى قال فن الناس وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لتأخذن أمتي مأخذ الامم قبلها شربا بشير وذراعا نذرا ع قالوا فارس والروم قال فمن الناس الا أولئك لكن أمتنا لا تزال فيها طائفة طاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة ولهذا لا يسلط الله عليهم عدوا من غيرهم محتاجهم كما ثبت هذا في الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنه لا تزال طائفة من أمة طاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم الى يوم القيامة وأخبر أنه سأله ان لا يسلط عليهم عدوا

هذين الاصطلاحين من المنازعات اللفظية والمعنوية في غير هذا الموضع والآمدى نفسه قد بين بطلان قول من جعل الجواهر متماثلة ومما ينبغي أن يعرف في مثل هذه المسائل المنازعات اللفظية فان القائل اذا قال التخصيص يقتصر الى محض والتقدير الى مقدر كان منزلة من يقول التحريك يقتصر الى محرك وأمثال ذلك وهذا لا ريب فيه فان التخصيص مصدر خاص يخص تخصيصا وكذلك التقدير والتكليم ونحو ذلك ومصدر الفعل المتعدي لا بد له من فاعل يتعدي فعله فاذا قدر مصدر متعدلا فاعل يتعدي فعله كان متناقضا بخلاف ما اذا قيل الاختصاص يقتصر الى محض والمقدار الى مقدر ونحو ذلك فان هذا ليس في الكلام ما يدل عليه لان المذكور اما مصدر فعل لازم كالاختصاص ونحوه واسم ليس بمصدر كالمقدار وكل من هذين ليس في الكلام ما يوجب افتقاره الى فاعل يتعدي فعله فاذا قيل الموصوف الذي له صفة وقد قد اخترص بصفة وقد فلا بد له من محض لم يكن في هذا الكلام ما يدل على افتقاره الى محض مبين له يخصه بذلك بخلاف ما اذا قيل اذا خص بصفة أو قدر فلا بد له من محض فان هذا كلام صحيح والناطقون من أهل النظر

(١) قوله حتى لا تقوم به أي بالحق المعلوم من الحديث قبل كما هو ظاهر

لنبيه

من غيرهم فأعطاء ذلك وسأله ان لا يهلكهم بسنة عامة فأعطاء ذلك وسأله ان لا يجعل بأسهم بينهم شديدا فنعته ذلك ومن قبلنا كان الخلف يغلب فيهم (١) حتى لا تقوم طائفة ظاهرة منصورة ولهذا كان العدو يسلط عليهم فاحتاجهم كما سلط على بني اسرائيل وخرب بيت المقدس مرتين ولم يبق لهم ملك ونحن والله الحمد لم نزل لامتناسيف منصور يقاتلون على الحق فيكونون على الهدى ودين الحق الذي بعث الله به الرسول فلهذا لم نزل ولا نزال وأبعد الناس عن هذه الطائفة المهديّة المنصورة هم الرافضة لانهم أجهل وأنظلم طوائف أهل الأهواء المنسبين الى القبلة وخيار هذه الامة هم الصحابة فلم يكن في الامة أعظم اجتماعا على الهدى ودين الحق ولا أبعد عن التفرق والاختلاف منهم وكل ما يذكرونهم مما فيه نقص فهذا اذا قيس الى ما يوجد في غيرهم من الامة كان قليلا من كثير واذا قيس ما يوجد في الامة الى ما يوجد في سائر الامة كان قليلا من كثير وانما يغلط من يغلط أنه ينظر الى السواد القليل في الثوب الأبيض ولا ينظر الى الثوب الأسود الذي فيه بياض وهذا من الجهل والظلم بل يوزن هؤلاء ينظر انهم فيظهر الفضل والرحمان وأما ما يقترحه كل أحد في نفسه مما لم يخلق فهذا الاعتبار به فهذا يقترح معصوما من الأئمة وهذا يقترح ما هو كالمعصوم وان لم يسمه معصوما فيقترح في العالم والشيخ والامير والملك ونحو ذلك مع كثرة علمه ودينه ومحاسنه وكثرة ما فعل الله على يديه من الخير يقترح مع ذلك أن لا يكون قد خفي عليه شيء ولا يخطئ في مسئلة وأن يخرج عن حد البشرية فلا يغضب بل كثير من هؤلاء يقترح فيهم ما لا يقترح في الانبياء وقد أمر الله تعالى نوحا ومحمدا أن يقولوا لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول اني ملك فيريد الجهال من المنبوع أن يكون عالما بكل ما يسئل عنه قادر على كل ما يطلب منه غنيا عن الحاجات البشرية كاللائكة وهذا الاقتراح في ولاء الامر كاقترح الخوارج في عموم الامة ان لا يكون لاحد منهم ذنب ومن كان له ذنب كان عندهم كافرا مخلدا في النار وكل هذا باطل خلاف ما خلقه الله وخلاف ما شرعه الله فاقترح هؤلاء فمن يوليه كاقترح أولئك عليه فمن يرسله وكافترح هؤلاء فمن يرجه ويغفر له والبدع مشنقه من الكفر فإما من قول مبتدع الاوفى شعبة من شعب الكفر وكأله لم يكن في الغرور أكمل من قرن الصحابة فليس في الطوائف بعدهم أكمل من أتباعهم فكل من كان للحديث والسنة وآثار الصحابة أتبع كان أكمل وكانت تلك الطائفة أولى بالاجتماع والهدى والاعتصام بحبل الله وأبعد عن التفرق والاختلاف والفتنة وكل من بعد عن ذلك كان أبعد عن الرحمة وأدخل في الفتنة فليس الضلال والبعث في طائفة من طوائف الامة أكثر منه في الرافضة كما أن الهدى والرشاد والرحمة ليس في طائفة من طوائف الامة أكثر منه في أهل الحديث والسنة المحضة الذين لا ينتصرون الا للرسول الله صلى الله عليه وسلم فامهم خاصته وهو امامهم المطلق الذي لا يعضون لقول غيرهم الا اذا اتبع قوله ومقصودهم نصر الله ورسوله وان كان الصحابة ثم أهل الحديث والسنة المحضة أولى بالهدى ودين الحق أبعد الطوائف عن الضلال والبعث فالرافضة بالعكس وودعين أن هذا الكلام الذي ذكره هذا الرجل فيه من الباطل ما لا يخفى على عاقل ولا يحتج به الا من هو جاهل وأن هذا الرجل كان له بالشعبة المام واتصال وانه دخل في هراهم عما ذكره في هذا الكتاب مع أنه ليس من علماء النقل والآثار وانما هو من حنس نقلة التواريخ التي لا يعتمد عليها أولوا الابصار ومن كان علمه بالصحابة



الحال التي بين الله فيها غناء عن الخلق فقال لا تنصروا فقد نصره الله اذا خرج الذين كفروا  
ثاني اثنين اذهما في الغار ولهذا قال سفيان بن عيينة وغيره ان الله عاتب الخلق جميعهم في نبيه الا  
ابا بكر وقال من أنكر صحبة أبي بكر فهو كافر لانه كذب القرآن وقال طائفة من أهل العلم  
كأبي القاسم السهيلي وغيره هذه المعية الخاصة لم تثبت لغير أبي بكر وكذلك قوله ما ظنك باثنين  
الله ثالثهما بل ظهر اختصاصهما في اللفظ كما ظهر في المعنى فكان يقال للنبي صلى الله عليه  
وسلم محمد رسول الله فلما تولى أبو بكر بعده صاروا يقولون خليفة رسول الله فيضيفون الخليفة  
الى رسول الله المضاف الى الله والمضاف الى المضاف الى الله مضاف الى الله تحقيقاً لقوله ان الله  
معنا ما ظنك باثنين الله ثالثهما ثم لما تولى عمر بعده صاروا يقولون أمير المؤمنين فانقطع  
الاختصاص الذي امتاز به أبو بكر عن سائر الصحابة ومما بين هذا أن الصحبة فيها عموم  
وخصوص فيقال صحبة ساعة ويوما وجمعة وشهرا وسنة وصحبه عمره كله وقد قال تعالى  
والصاحب بالجنب قيل هو الرفيق في السفر وقيل الزوجة وكلاهما نقل صحبته وقد سمي الله  
الزوجة صاحبة في قوله أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة ولهذا قال أحد بن حنبل في الرسالة  
التي رواها عبدوس بن مالك عنه من صحب النبي صلى الله عليه وسلم سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة  
أو رآه مؤمنا به فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه وهذا قول جاهل العلماء من  
الفقهاء وأهل الكلام وغيرهم يعدون في أصحابه من قلت صحبته ومن كثرت وفي ذلك خلاف  
ضعيف والدليل على قول الجمهور ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يأتي على الناس زمان يغزو قنাম من الناس فيقال هل فيكم من رأى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو قنাম من الناس فيقال هل فيكم  
من رأى من صحب النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو قنাম من الناس  
فيقال هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح  
لهم وهذا اللفظ مسلم وله في رواية أخرى يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث فيقولون  
انظروا هل تجدون فيكم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيوجد الرجل فيفتح  
لهم ثم يبعث البعث الثاني فيقولون هل فيكم من رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يبعث البعث الثالث فيقال انظروا هل ترون فيكم من رأى من  
رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم ثم يكون البعث الرابع فيقال هل ترون  
فيكم أحدا رأى من رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيوجد الرجل فيفتح  
لهم ولفظ البخاري ثلاث مراتب كالرواية الاولى لكن لفظه يأتي على الناس زمان يغزو قنাম  
من الناس وكذلك قال في الثانية والثالثة وقال فيها كلها صحب وانفقت الروايات على ذكر  
الصحابة والتابعين وتابعيهم وهم القرون الثلاثة وأما القرن الرابع فهو في بعضها ذكر القرن  
الثالث ثابت في المتفق عليه من غير وجه كافي الصحيحين عن ابن مسعود قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خيرا متي القرن الذين يلوئني ثم الذين يلوئهم ثم الذين يلوئهم ثم يحيى عقوم  
تسبق شهادة أحدهم بينه وبينه شهادة وفي الصحيحين عن عمران أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ان خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا  
يؤتمنون وينذرون ولا يوفون وفي رواية ويحلفون ولا يستحلفون فقد شك في القرن الرابع

دون الحيز الذي يجاوره فان الأحيار  
المجردة المحضة متشابهة أبلغ من  
تشابه المقادير فإذا ادعيت  
التخصيص في هذا في الواجب  
بنفسه أولى وأحرى ثم يتقدير أن  
تكون المقادير والصفات حادثة  
فالجهة البينية على نفي حوادث  
لا تنهاه قد عرفت ضعفها وقد  
أبطل هو جميع أدلة الناس التي  
ذكرها اللاحقة واحدة اختارها  
وهي أضعف من غيرها كما قد ذكر  
غير مرة وإذا كانت هذه الجهة  
لا تمنع جواز تعاقب الحوادث على  
القديم لم يمنع كون القديم محلا  
للحوادث فبطل استدلالهم على  
نفي ذلك بمثل هذه الجهة فهذه الحجج  
الثلاث قد قدح هو فيها وأما  
الرابعة وهي تعدد الصفات فالقدح  
فيها تبع للقدح في هذه الثلاث  
فإنها مبنية عليها إذ عمدة النفاة

مخصص خصصه بذلك والناس قد  
يعتقون عن اختصاص الشيء  
بأمور قبل بحثهم هل هي من نفسه  
أو من غيره و يعلمون ويقولون انه  
مخصوص بذلك وقد خص بهم هذا  
واختص به ونحو ذلك ونظير ذلك  
ما ذكره أبو حامد في نهافت  
الفلاسفة لما رد عليهم مذهبهم في  
نفي الصفات وبين أنه لا دليل لهم على  
نفيها وتكلم في ذلك بكلام حسن  
بين فيه ما احتجوا به من اللفاظ  
المحملة المهمة كلفظ التركيب  
فانهم جعلوا اثبات الصفات تركيبا  
وقالوا متى أثبتنا معنى يزيد على  
مطلق الوجود كان تركيبا وأدخلوا  
في معنى التركيب خمسة أنواع  
أحدها أنه ليس له حقيقة الوجود  
المطلق لئلا يكون مركبا من وجود  
وماهية والثاني ليس له صفة لئلا  
يكون مركبا من ذات وصفات  
والثالث ليس له وصف مختص  
ومشترك لئلا يكون مركبا مما به  
الاشتراك وما به الامتياز كتركيب  
النوع من الجنس والفصل أو من  
الخاصة والعرض العام الرابع أنه  
ليس فوق العالم لئلا يكون مركبا  
من الجواهر المفردة وكذلك  
لا يكون مركبا من المادة والصورة  
فلما يكون مركبا تركيبا حسيا  
كتركيب الجسم من الجواهر  
المفردة ولا عقليا كتركيبه من  
المادة والصورة وهذان نوعان بهما  
تصير خمسة وهذه الطريقة هي

بغيرها من المباحي الخمس ولا يصومون رمضان ولا يحجون البيت العتيق ولا يؤمنون بالله ولا  
بملائكته ولا بكتبه ورسوله واليوم الآخر وأعلم من فيهم وأدين مشركا يعبد الكواكب والأوثان  
وغايته أن يكون ساحرا أو كاهنا له رأي من الجن وفيهم من الشرك والعواش ما هم به شر من  
الكهان الذين يكونون في العرب فلا يشك عاقل أن استيلاء مثل هؤلاء على بلاد الإسلام وعلى  
أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني هاشم كذريه العباس وغيرهم بالقتل وسفك الدماء  
وسبي النساء واستحلال فروجهن وسبي الصبيان واستعبادهم وإخراجهم عن دين الله إلى  
الكفر وقتل أهل العلم والدين من أهل القرآن والصلاة وتعتيم بيوت الأصنام التي يسمونها  
البدعيات والبيع والكائنات على المساجد ورفع المشركين وأهل الكتاب أعظم عزا وأنفذ  
كامة وأكثر حرمة من المسلمين إلى أمثال ذلك مما لا يشك عاقل أن هذا أضر على المسلمين من قتال  
بعضهم بعضا وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما جرى على أمته من هذا كان كراهيته  
له وغضبه منه أعظم من كراهيته لاثنتين مسلمين تقاتلا على الملك ولم يسب أحدهما حرما إلا خرولا  
نفع كافرا ولا أبطل شيئا من شرائع الإسلام المتواترة وشعائره الظاهرة ثم مع هذا الرفض  
يعاونون أولئك الكفار وينصرونهم على المسلمين كما قد قال شاهدنا الناس لما دخل هؤلاء كرو  
ملك الكفار التركة الشام سنة ثمان وخسين وستمائة فإن الرفض الذين كانوا بالشام بالمذاهب  
والعواصم من أهل حلب وما حولها ومن أهل دمشق وما حولها وغيرهم كانوا من أعظم الناس  
أنصارا وأعوانا على إقامة ملكه وتنفيذ أمره في زوال ملك المسلمين وهكذا يعرف الناس عامة  
وخاصة ما كان بالعراق لما قدم هؤلاء كرو إلى العراق وقتل الخليفة وسفك فيهم من الدماء  
ما لا يحصى إلا الله فكان وزير الخليفة ابن العلقمي والرفض هم بطائفة الذين عاونوه على ذلك  
بأنواع كثيرة باطنة وظاهرة يطول وصفها وهكذا ذكر أنهم كانوا مع جنكزخان وقدر أنهم  
المسلمون بسواحل الشام وغيرها إذا اقتتل المسلمون والنصارى هو أنهم مع النصارى  
ينصرونهم بحسب الامكان ويكرهون فتح مدائنهم كما كرهوا فتح عكا وغيرها ويختارون إذا اتهم  
على المسلمين حتى أنهم لما انكسر عسكر المسلمين سنة غازان سنة تسع وتسعين وخمسمائة وخطت  
الشام من جيش المسلمين عاثوا في البلاد وسعوا في أنواع من الفساد من القتل وأخذ الأموال  
وجعلوا راية الصليب وتفضيل النصارى على المسلمين وحل السبي والأموال والسلاح من  
المسلمين إلى النصارى أهل الحرب بغير من وغيرها فهذا أو أمثاله قد عاينه الناس وتواتر عند من لم  
يعاينه ولو ذكرت أنا ما سمعته ورأيت من آثار ذلك لطال الكتاب وعند غيري من أخبار ذلك  
وتفاصيله ما لا أعلمه فهذا أمر مشهود من معاونتهم للكفار على المسلمين ومن اختيارهم لظهور  
الكفر وأهله على الإسلام وأهله ولو قدر أن المسلمين ظلمة فسقة ومظهرون لأنواع من البدع  
التي هي أعظم من سب علي وعثمان لكان العاقل ينتظر في خير الخيرين وشر الشرين ألا ترى  
أن أهل السنة وإن كانوا يقولون في الخوارج والروافض وغيرهما من أهل البدع ما يقولون  
لكن لا يهأونون الكفار على دينهم ولا يختارون ظهور الكفر وأهله على ظهور بدعة دون ذلك  
والرفض إذا تجمعتوا لا يتقون وانظر ما حصل لهم في دولة السلطان خدابند الذي صنف له هذا  
الكتاب كيف ظهر فيهم من الشر الذي لودام وفوى أبطلوا به عامة شرائع الإسلام لكن يريدون  
أن يظهروا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون وأما الخلفاء والصحاب



فكل خير فيه المسلمون الى يوم القيامة من الايمان والاسلام والقرآن والعلم والمعارف والعبادات ودخول الجنة والنجا من النار وانتصارهم على الكفار وعلو كلمة الله فانما هو بركة ما فعله الصحابة الذين بلغوا الدين وجاهدوا في سبيل الله وكل مؤمن آمن بالله والصحابة رضى الله عنهم عليه فضل الى يوم القيامة وكل خير فيه الشيعة وغيرهم فهو بركة الصحابة وخير الصحابة تبع لخير الخلفاء الراشدين فهم كانوا اقوم بكل خير في الدين والدنيا من سائر الصحابة فكيف يكون هؤلاء متبع الشر ويكون اولئك الرافضة متبع الخير ومعلوم ان الرافضي يوالي اولئك الرافضة ويعدى الصحابة فهل هذا الامن شر من أعنى الله بصيرته فامها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور واذا قال القائل الجمهور الذين يتولون الثلاثة فيهم من الشر والفتن ما لم ينقل مثله عن علي فلا يقابل بين الرافضة والصحابة والجمهور فنقول الجواب من وجهين (الاول) اننا لم نذكر هذا للمقابلة بل رد اعلى من زعم ان الفتن لم تخرج الا عن الخلفاء الراشدين ونحن قد علمنا بالمعانة والتواتر ان الفتن والشرور العظيمة التي لا تشابهها فتن انما تخرج عن طائفة التي يتولاها ويرزعم انهم هم المؤمنون اهل الجنة وعلمنا ان الخير العظيم الذي لا يوازيه خيرا انما ظهر عن الصحابة والخلفاء الراشدين لنبيين عظيمين افتراء هذا المفترى وان مثله في ذلك مثل من قال من اتباع اخوانه من الكذابين الذين يعظمون غير الانبياء على الانبياء كاثمة العبيدين وغيرهم من الملاحدة واتباع مسيلة الكذاب وأي لؤلؤة قاتل عمر ونحوهما من يعظمه هذا المفترى اذا قال انظر هل ظهرت الفتن الا من موسى وعيسى ومحمد فيقال له بل الفتن انما ظهرت عن احمسايك واخوانك الذين يفترون على الله الكذب ويعظمون الكذابين المفترين كتعظيم العبيدين الملاحدة وتعظيم مسيلة الكذاب وتعظيم الطوسي المحدث وامثاله وقد رأيناك وامثالك تعظمون هؤلاء الملاحدة (١) علمناهم على اتباع الانبياء فلهم اوفر نصيب من قوله تعالى ألم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن نجعله نصيرا فان مسيلة الكذاب من اكابر الائمة الذين كفروا وكذلك امثاله من الملاحدة العبيدين وامثالهم الذين كانوا يدعون الالهية والنبوة ويدعي ان الفيلسوف اعظم من الانبياء ونحو ذلك من مقالات الذين كفروا فان المبتدعة من الجهمية والرافضة وغيرهم الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا فيحق عليهم ما وعد الله به حيث قال أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن نجعله نصيرا ومن هؤلاء من يعظم الشرك والسحر والاحوال الشيطانية مما هو من الايمان بالجبت والطاغوت فان الجبت هو السحر والطاغوت الشيطان والاثان (الوجه الثاني) اننا لو فرضنا المقابلة بين الجمهور والرافضة فباين خير الطائفتين وشرهما نسبة فاننا لا ننكر ان في الجمهور شر اكثير لكن اذا جاءت المقابلة فلا بد من المعادلة كما اننا اذا قابلنا بين المسلمين والنصارى واليهود لم نستكثر ما في المسلمين من الشر لكن يجب العدل فان الله أمر بالقسط والعدل وهو مما اتفقت العقول والشرائع على وجوبه وحسنه فنقول ما من شر يوجب في الجمهور الا وفي الرافضة من جنسه ما هو اعظم منه كما انه ما من شر يكون في المسلمين الا وفي اليهود والنصارى من جنسه ما هو اعظم منه وما من خير يكون في الشيعة الا وفي الجمهور من جنسه ما هو اعظم منه كما انه ما من خير يكون في بعض اهل الكتاب الا وفي المسلمين من

طريقة ابن سينا فانه زعم ان نفس الوجود اذا كان يستلزم وجودا واجبا فالوجود الواجب له هذه الخصائص النافية لهذه الصفات ويقول ليس له اجزاء محدولا اجزاءكم وهذا امراده واما قدماء الفلاسفة فلم يكونوا يثبتون واجب الوجود بهذه الطريقة بل بطريقة الحركة فلما جاء ابن رشد الحفيد يعترض على أبي حامد فيماد كره لم يمكنه الانتصار لابن سينا بل بين ان هذه الطريقة التي سلكها ضعيفة كما ذكر أبو حامد واحتج هو بطريقة أخرى ظن انها قوية وهي أضعف من طريقة ابن سينا فان أبا حامد لما ذكر القول المضاف الى الفلاسفة كابن سينا وامثاله وذكر أنهم ينفون تلك الانواع الخمسة قال ومع هذا فانهم يقولون للباري تعالى انه مبدأ أو أول وموجود وجوه واحد وقديم وباق وعالم وعاقل وعقل ومعقول وفاعل وخالق ومريد وقادر وحى وعاشق ومعشوق ولذيق وملئذ وجواد وخير محض وزعوا أن كل ذلك عبارة عن معنى واحد لا كثرة فيه (قال) وهذا من العجائب وهم يقولون ذات المبدأ الاول واحد وانما تكثر الاسماء باضافته الى شئ أو اضافة شئ اليه أو سلب

(١) قوله علمناهم هكذا في الاصل ويظهر أن فيه تحريفا فخرر كنبه

كثرة في ذات المسلوب عنه ولكن  
الشأن في رده هذه كلها الى السلوب  
والاضافات وذكروا قولهم قال  
أبو حامد فيقال لهم عرفتم استحالة  
الكثرة من هذا الوجه وأنتم  
مخالفون من جميع المسلمين سوى  
المعتزلة فما البرهان عليه فان قول  
القائل الكثرة محال في واجب  
الوجود مع كون الصفات الموصوفة  
واحدة يرجع الى أنه يستحيل كثرة  
الصفات فيه وفيه النزاع وليس  
استحالة معلوما بالضرورة ولهم  
مسلكان أحدهما أن كل واحد من  
الصفة والموصوف ان كان مستغنيا  
عن الآخر فلهما واجب الوجود وان  
كان مفتقرا اليه فلا يكون واحد  
منهما واجب الوجود وان احتاج  
أحدهما الى الآخر فهو معلول  
والآخر هو الواجب وأيهما كان  
معلولا افتقر الى سبب فيؤدي الى أن  
ترتبط ذات واجب الوجود بسبب  
(قال أبو حامد) المختار من هذه  
الاقسام هو الاخير ولكن ابطالكم  
القسم الاول لادليل لكم عليه فان  
برهانكم عليه انما يتم بنفي الكثرة  
في هذه المسئلة فكيف تبني هذه  
المسئلة على تلك قلت الجواب عن  
هذه الحجة يمكن بوجوه أحدها أن  
يقال قولكم اما أن يكون أحدهما  
محتجا الى الآخر واما أن يكون  
مستغنيا عنه تريدون بالاحتياج  
حاجة المفعول الى فاعله أو مطلق

(١) قوله بعضهم تعلمه الخ هكذا في  
نسخة الاصل وهي سقيمة جدا وفي  
الكلام هنا نقص ظاهر لا ارتباط  
معه للكلام فخر ركنه مصححه

جنسه ما هو خير منه وأمهات الفضائل العلم والدين والشجاعة والكرم فاعتبر هذا في هؤلاء  
وهؤلاء فالجمهور فيهم من العلم بالقرآن ومعانيه وعلومه ما لا يوجد منه شيء عند الشيعة (١) بعضهم  
تعلمه من أهل السنة وهم مع هذا مقصرون فنصف منهم تفسير القرآن فنفسهم أهل السنة  
ياخذ كما فعل الطوسي والموسوي فإني تفسيره من علم يستفاد هو مأخوذ من تفسير أهل السنة  
وأهل السنة في هذا الموضوع من يقر بخلافه الثلاثة فالمعتزلة داخلون في أهل السنة وهم انما  
يستعينون في التفسير والمنقولات بكلام المعتزلة وكذلك بحوثهم العقلية فما كان فيها صوابا  
فانما أخذوه عن أهل السنة والذين يمتارون به هو كلامهم في ثلب الصحابة والجمهور ودعوى  
النص ونحو ذلك مما هم به أخلق وهو بهم أشبه وأما الحديث فهم من أبعد الناس عن معرفته  
لا اسناده ولا امتنه ولا يعرفون الرسول وأحواله ولهذا اذا بقوا شيئا من الحديث كانوا من أجهل  
الناس به وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم تفلوه من غير معرفة بالحديث كما نجد هذا  
المصنف وأمثاله ينقلون ما يجدونه موافقا لهوائهم ولو أنهم ينقلون ما لهم وعليهم من الكتب التي  
ينقلون منها مثل تفسير النعماني وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل وفضائل الصحابة لأبي نعيم وما  
في كتاب أحمد من زيادات القطيعي وزيادات ابن أجد لا تنصف الساس منهم لكنهم لا يصدقون  
الاباء يوافق قلوبهم وأما الفقه فهم من أبعد الناس عن الفقه وأصل دينهم في الشريعة هي  
مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر محمد وجعفر بن  
محمد وهؤلاء عرضي الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين لكن لا ينظرون في الاسناد اليهم هل  
ثبت النقل اليهم أم لا فانه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والاسناد ثم ان الواحد من هؤلاء اذا  
قال قولا لا يطلب دليله من الكتاب والسنة ولا ما يعارضه ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون الى  
الله والرسول كما أمر الله به ورسوله بل قد أصالوا لهم ثلاثة أصول أحدها ان هؤلاء معصومون  
والثاني ان كل ما يقولونه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث ان أجماع العترة حجة  
وهؤلاء هم العترة فصاروا بذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل بل خرجوا عن الفقه في الدين كخروج  
الشعرة من العجين واذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه كالموسوي وغيره فان  
كانت المسئلة فمأراغ بين العلماء أخذوا حجة من يوافقهم واحتجوا بما احتج به أولئك وأجابوا  
بما يعارضهم بما يجيب به أولئك فيظن الجاهل أن هذا قد صنف كتابا عظيما في الخلاف  
والفقه والاصول ولا يدري الجاهل أن عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة الذين يكفرونهم  
ويعادبونهم وما انفردوا به فلا يساوي مداده فان المداد ينفع ولا يضر وهذا بضر ولا ينفع وان  
كانت المسئلة مما انفردوا به اعتمدوا على تلك الاصول الثلاثة التي فيها من الجهل والضلال  
ما لا يخفى وكذلك كلامهم في الاصول والزهد والرقائق والعبادات والدعوات وغير ذلك وكذلك  
اذا نظرت ما فيهم من العبادة والاخلاق المحمودة تجد جزءا مما عليه الجمهور

(فصل) قال الراضي الفصل الثالث في الادلة الدالة على امامة أمير المؤمنين علي بن  
أبي طالب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الادلة في ذلك كثيرة لا تحصى لكن نذكر المهم  
منها وتنظم أربعة منها في الاول في الادلة العقلية وهي خمسة الاول ان الامام يجب أن يكون  
معصوما ومتى كان ذلك كان الامام هو عليا عليه السلام أما المقدمة الاولى فلان الانسان



مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش منفردا لاقتناره في بقائه الى ما ياء كل ويشرب ويلبس ويسكن ولا يمكن أن يفعلها بنفسه بل يقتصر الى مساعدة غيره بحيث يفرغ كل واحد منهم الى ما يحتاج اليه صاحبه حتى يتم قيام النوع ولما كان الاجتماع في مظنة التغالب والتعاضد بان كل واحد من الاشخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره فتدعو قوته الشهوانية الى أخذه وقهره عليه وظلمه فيه فيؤدي ذلك الى وقوع الهرج والمرج واثارة الفتن فلا بد من نصب امام معصوم يصدهم عن الظلم والعدوى ومنعهم عن التغالب والقهر وينصف المظلوم من الظالم ويوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية والا لا يقتصر الى امام آخر لان العلة المحوكة الى نصب الامام هي جواز الخطأ على الامة ولو جاز الخطأ عليه لاحتاج الى امام آخر فان كان معصوما كان هو الامام والالزام التسلسل وأما المقدمة الثانية فظاهره لان أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين اتفاقا وعلى معصوم فيكون هو الامام عليه السلام والجواب عن ذلك أن نقول كلما المقدمتين باطلا أما الاولى فبقوله لا بد من نصب امام معصوم يصدهم عن الظلم والعدوى ومنعهم عن التغالب والقهر وينصف المظلوم من الظالم ويوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية فيقال له نحن نقول بموجب هذا الدليل ان كان صحيحا فان الرسول هو المعصوم وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد وعلم الامة بأمره ونهييه أنهم من علم آحاد الرعية بأمر الامام الغائب المنتظر ونحوه بأمره ونهييه فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم امام معصوم والامة تعرف أمره ونهييه ومعصومهم ينتهي الى الغائب المنتظر الذي لو كان معصوم لم يعرف أحد لا أمره ولا نهيه بل ولا كانت رعية على تعرف أمره ونهييه كما تعرف الامة أمر نبينا ونهييه بل عند أمة محمد صلى الله عليه وسلم من علم أمره ونهييه أعظم من معرفة آحاد رعية المعصوم ولو قدر وجوده بأمره فانه لم يتول على الناس ظاهرا من ادعت له العصمة الاعلى ونحن نعلم قطعا انه كان في رعيته باليمن وخراسان وغيرهما من لا يدري بما ذا أمر ولا عماذا انتهى بل نواه كانوا يتصرفون بما لا يعرفه هو وأما الورثة الذين ورثوا علم محمد صلى الله عليه وسلم لم فهم يعرفون أمره ونهييه ويصدقون في الاخبار عنه أعظم من علم نواب على بأمره ونهييه ومن صدقهم في الاخبار عنه وهم انما يريدون أنه لا بد من امام معصوم حتى فنقول هذا الكلام باطل من وجوه (أحدها) أن هذا الامام الموصوف لم يوجد بهذه الصفة أما في زماننا فلا يعرف امام معروف يدعى فيه هذا ولا يدعى لنفسه بل مفقود غائب عند متبعيه ومعصوم لاحقيقة له عند العقلاء ومثل هذا لا يحصل به شيء من مقاصد الامامة أصلا بل من ولي على الناس ولو كان فيه بعض الجهل وبعض الظلم كان أنفع لهم ممن لا يعصمهم وجه من الوجوه وهؤلاء المنتسبون الى الامام المعصوم لا يوجدون مستعينين في أمورهم الا بغيره بل هم ينتسبون الى المعصوم وانما يستعينون بكفور أو طلوم فاذا كان المصدقون لهذا المعصوم المنظر لم ينتفع به أحد منهم لم لا في دينه ولا في دنياه لم يحصل به شيء من مقاصد الامامة واذا كان المقصود لا يحصل منه شيء لم يكن بحاجة الى اثبات الوسيلة لان الوسائل لا تراد الا لمقاصدها فاذا جزمنا بانتفاء المقاصد كان الكلام في الوسيلة من السعي الفاسد وكان هذا بمنزلة من يقول الناس محتاجون

التلازم وهو كون أحدهما لا يوجد الا بالآخر أم قسم ثالث فان أردتم الاول لم يكن أحدهما محتاجا الى الآخر بل غنيا عن كونه فاعل له ولا يلزم أن يكونا واجبي الوجود بمعنى أن كلا منهما هو الواجب بنفسه المبدع للممكنات وان قيل ان كلا منهما واجب الوجود بمعنى أنه لا بدع له قيل نعم ولا نسلم امتناع تعدد مسيحين واجب الوجود بهذا التفسير وانما يمنع تعدده بالتفسير الاول فان الادلة قامت على أن خالق الممكنات رب واحد لم تقم على ثنى صفاته بل كل من صفاته اللازمة له قديم أزلي ممتنع عدمه ليس له ثاعل فاذا عبر عن هذا المعنى بأنه واجب الوجود فهو حق وان غنى بواجب الوجود ما ليس ملازما لغيره فليست الذات وحدها واجبة الوجود ولا الصفات بل الواجب الوجود هو الذات المتصفة بصفاتهما اللازمة لهما لا سيما وهم يقولون انها مستلزمة للعقول فامتناع ذلك على أصلهم أبلغ وقد عرف أن كلا من الصفات الذاتية ملازمة للآخرى والصفات ملازمة للذات وليس كل منهما مبدعا للآخر وان قلتم كل منهما محتاج الى الآخر بمعنى أنه ملازم له لم يلزم من كونه ملازما أن يكون معلولا وهذا الجواب الثاني وهو أن يقال ما تعنى بواجب الوجود أن تعنى به ما لا فاعل له أو تعنى به القائم بنفسه الذي لا فاعل له فان عني

الاول لم يمنع أن يكون كل من الصفات والذات واجب الوجود بهذا التفسير ولم يدل على امتناع تعدد الواجب بهذا التفسير دليل كالم يدل على امتناع تعدد القديم بهذا التفسير دليل وانما يدل الدليل على أنه لا اله الا الله وأن الله رب العالمين واحدا لا شريك له وهو التوحيد الذي دل عليه الشرع والعقل فاما في الصفات وتسمية ذلك توحيدا فهو مخالف للشرع والعقل وان أراد بواجب الوجود القائم بنفسه الذي لا فاعل له كانت الذات واجبة الوجود وهي بالصفة واجبة الوجود ولم تكن الصفة وحدها واجبة الوجود وان أريد بحاجة كل من الصفة والموصوف الى الآخر التلازم اختيارا ثبت ذلك ولم يلزم من ذلك كون أحدهما معلولا للآخر فان المتضايفين متلازمان وليس أحدهما معلول الآخر وان أريد بذلك كون أحدهما فاعلا اختير في الحاجة بهذا التفسير وهو القسم الاول وهو أنه ليس أحدهما محتاجا الى الآخر وان أريد أن أحدهما محل للآخر اختير جواب الغزالي وهو أن الصفة محتاجة الى الذات من غير عكس وعلى هذا فقول القائل ان أحدهما

(١) قوله متى كان لهم رئيس الخ هكذا في الاصل وفي الكلام خلل واضح ولعل وجه الكلام متى لم يكن لهم رئيس الخ كتبه مضمعه

الى من يطعمهم ويسقيهم وينبغي أن يكون الطعام صفته كذا والشراب صفته كذا وهذا عند الطائفة الفلانية وتلك الطائفة قد علم أنها من أفقر الناس وانهم معروفون بالافلاس وأي فائدة في طلب ما يعلم عدمه واتباع ما لا ينتفع به أصلا والامام يحتاج اليه في شيئين اما في العلم لتبليغه وتعليمه واما في العمل به ليعين الناس على ذلك بقوته وسلطانه وهذا المنتظر لا ينفع لاهذا ولا بهذا بل ما عندهم من العلم فهو من كلام من قبله ومن العمل ان كان مما يوافقهم عليه المسلمون استعانوا بهم والاستعانوا بالكفار والملاحدة ونحوهم فهم أعجز الناس في العمل وأجهل الناس في العلم مع دعواهم ائمتهم بالمعصوم الذي مقصوده العلم والقدرة ولم يحصل لهم لا علم ولا قدرة فعلم انتفاء هذا مما يدعوه وأيضا فالأئمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الامامة أما من دون علي فانما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر بن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم وكان في زمنهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة وهذا معروف عند أهل العلم ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم بالبدع الباطل وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهو لا يعلم يظهر عليهم علم تستفيد منه الأمة ولا كان لهم يد تستعين بها الأمة بل كانوا كمثلهم من الهاشمين لهم حرمة ومكانة وفيهم من معرفة ما يحتاجون اليه في الاسلام والدين ما في أمثالهم وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين وأما ما يختص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ولو وجدوا ما يستفاد لاخذوا ولكن طالب العلم يعرف مقصوده وان كان للانسان نسب شريف وكان ذلك مما يعينه على قبول الناس منه ألا ترى أن ابن عباس لما كان كثير العلم عرفت الأمة له ذلك واستفادت منه وشاع ذكره بذلك في الخاصة والعامة وكذلك الشافعي لما كان عنده من العلم والفقه ما استفاد منه عرف المسلمون له ذلك واستفادوا ذلك منه وظهر ذكره بالعلم والفقه ولكن اذا لم يجد الانسان مقصوده في محل لم يطلبه منه ألا ترى أنه لو قيل عن أحد انه طبيب أو نحوي وعظم حتى جاء اليه الاطباء أو النحاة فوجدوه لا يعرفون الطب والنحو ما يطلبون أعرضوا عنه ولم ينفعه مجرد دعوى الجهال وتعظيمهم وهؤلاء الامامية أخذوا عن المعتزلة أن الله يجب عليه الاقدار والتمكين واللفظ بما يكون الممكن عنده أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد مع تمكنه في الحالين ثم قالوا والامامة واجبة وهي أوجب عندهم من النبوة لان بها الطغاف في التكليف قالوا انا نعلم يقينا بالعادات واستمرار الاوقات أن الجماعة (١) متى كان لهم رئيس وقع الهرج والمرج بينهم وكانوا عن الصلاح أبعد ومن الفساد أقرب وهذه الحال مشعرة بقضية العقل معلومة لا ينكرها الا من جهل العادات ولم يعلم استمرار القاعدة المستمرة في العقل قالوا واذا كان هذا الطغاف في التكليف لزم وجوبه ثم ذكر واصفاته من العصمة وغيرها ثم أو رد طائفة منهم على أنفسهم سؤالا فقالوا اذا قلتم ان الامام لطف وهو غائب عنكم فأن اللطف الحاصل مع غيبته واذا لم يكن لطفه حاصل مع الغيبة وجاز التكليف بطل أن يكون الامام لطف في الدين



لا يجب من قيام الصفة بالموصوف  
أن يكون الموصوف فاعلا للصفة  
بل الامر بالعكس فان المفعول يمنع  
أن يكون من باب الصفات اللازمة  
للموصوف وان أراد بذلك أن يكون  
أحدهما قابلا لا آخر فلا امتناع في  
ذلك وان قيل بل ان المحل علة لآل حال  
واعلم أن هذه الحاجة وأماليها انما نشأت  
الشبهة فيمن جهة أن الماطها  
محملة فلفظ العلة يراد به العلة الفاعلة  
والعلة القابلة ولفظ الحاجة الى  
الغير يراد به الملازم للغير ويراد به  
حاجة المشروط الى شرطه ويراد به  
حاجة المفعول الى فاعله واذا  
عرف هذا فالصفات اللازمة مع  
الذات متلازمة وليس أحدهما  
فاعلا لا آخر بل الذات محل  
للصفات وليس الواحد منهما  
علة فاعلة بل الموصوف قابل  
للصفات وهذا الامتناع فيه بل هو  
الذي يدل عليه صريح المفعول  
وصحح المنقول لكن الغرض اني لم  
يجب الاجواب واحد ومضمون  
كلامهم أنهم في جميع كلامهم في  
نفي الصفات ينتهي أمرهم الى ان  
هذا تركيب والمركب مفتقر الى  
جزئه والمفتقر الى غيره لا يكون  
واجبا بنفسه لانه محتاج فقال لهم  
أبو حامد نحن نختار أن يقال الذات  
في قوامها غير محتاجة الى الصفات  
والصفات محتاجة الى الموصوف

(١) قوله من أيدي الجبارة متعلق  
بأخذ كما هو ظاهر

(٢) قوله حتى ان الخير الخ كذا في  
الاصل وفي العبارة ما يحتاج الى  
تأمل كتبه صحيحة

وحينئذ يفسد القول بامامة المعصوم وقالوا في الجواب عن هذا السؤال اننا نقول ان لطف الامام  
حاصل في حال الغيبة للعارفين به في حال الظهور وانما قات اللطف لمن لم يقل بامامته كما أن لطف  
المعرفة لم يحصل لمن لم يعرف الله تعالى وحصل لمن كان عارفا به قالوا وهذا يسقط هذا السؤال  
ويوجب القول بامامة المعصومين فقل لهم لو كان اللطف حاصل في حال الغيبة كما حال الظهور  
لوجب أن يستغنوا عن ظهوره وينبعوه الى أن يموتوا وهذا خلاف ما يذهبون اليه فأجابوا باننا  
نقول ان اللطف في غيبته عند العارف به من باب التنفير والتبديد عن القبائح مثل حال الظهور  
لكن نوجب ظهوره لشي غير ذلك وهو رفع أيدي المتغلبين عن المؤمنين وأخذ الاموال ووضعها  
في مواضعها (١) من أيدي الجبارة ورفع ممالك الظلم التي لا يمكن رفعها الا بطريقه وجهاد الكفار  
الذي لا يمكن الامع ظهوره فيقال لهم هذا كلام ظاهر البطلان وذلك ان الامام الذي جعلت له  
لطفاه هو ما شهدت به العقول والعبادات وهو ما ذكرتموه قلتم ان الجماعة متى كان لهم رئيس مهيب  
مطاع متصرف منبسط اليه كانوا بوجوده أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد واشترطتم فيه  
العصمة قلتم لان مقصود الزجاء لا يحصل الا بها ومن المعلوم أن الموجودين الذين كانوا قبل  
المنتظر لم يكن أحد منهم بهذه الصفة لم يكن أحد منهم منبسط اليه ولا متصرفا وعلى رضى الله عنه  
تولى الخلافة ولم يكن تصرفه وانساقه تصرف من قبله وانساقهم وأما الباقيون فلم تكن أيديهم  
منبسطة ولا متصرفون بل كان يحصل بأحدهم ما يحصل بتناظره وأما الغائب فلم يحصل به شيء  
فان المعترف بوجوده اذا عرف أنه غاب من أكثر من أربعين سنة وستين سنة وأنه خائف لا يمكنه  
الظهور رفضلا عن إقامة الحدود ولا يمكنه أن يأمر أحد او لا ينهيه لم يزل الهرج والفساد بهذا  
ولهذا يوجد طوائف الرافضة أكثر الطوائف عرجا وفسادا واختلافا بالالسن والأيدي ويوجد  
من الاقتتال والاختلاف وظلم بعضهم لبعض ما لا يوجد جسد فيمن لهم متول كافر فضلا عن متول  
مسلم فأى لطف حصل لتبعيه به واعتبر المدائن والقرى التي يقرأ أهلها بامامة المنتظر مع القرى  
التي لا يقررون به تجده هؤلاء أعظم انتظاما وصلا حافي المعاش والمعاد حتى ان الخير باحوال العالم  
يجد بلاد الكفار لو جود رؤسائهم يقيمون مصلحة دينهم وأهلها بامامة المنتظر مع القرى  
(٢) حتى ان الخير باحوال العالم يجد بلاد الكفار من كثير من الارض التي ينسبون فيها الى متابعة  
المنتظر لا يقيم لهم سببا من مصلحة دينهم ودينهم ولو قدر أن اعترفهم بوجوده يخافون معه أن  
يظهر في عاقبتهم على الذنوب كان من المعلوم ان خوف الناس من ولادة أمورهم المشهورين أن  
يعاقبوا هم أعظم من خوف هؤلاء من عقوبة المنتظر لهم ثم الذنوب قسمان منها ذنوب ظاهرة كظلم  
الناس والفواحش الظاهرة فهذه تخاف الناس فيها من عقوبة ولادة أمورهم أعظم مما يخافه  
الامامية من عقوبة المنتظر فعلم ان اللطف الذي أوجبوه لا يحصل بالمنتظر أصلا لآل عارف به ولا غيره  
وأما قولهم ان اللطف به يحصل للعارفين به كما يحصل في حال الظهور فهذه مكاررة ظاهرة فانه اذا  
ظهر حصل به من إقامة الحدود والوعظ وغير ذلك ما يوجب أن يكون في ذلك لطف لا يحصل مع  
عدم الظهور وتشبههم معرفته بعرفة الله في باب اللطف وان اللطف به يحصل للعارف دون  
غيره قياسا فاسد فان المعرفة بان الله موجود حتى قادري أمر بالطاعة ويثيب عليها وينهى عن

المعصية ويعاقب عليها من أعظم الأسباب في الرغبة والرغبة منه فتكون هذه المعرفة داعية إلى  
 الرغبة في نوابه بفعل الأمور وترك المحذور والرغبة من عقابه إذا عصى لعلم العبد بأنه عالم قادر وأنه  
 قد جرت سنته بآثابه المطيعين وعقوبة العاصين وأما شخص يعرف الناس بأنه مفقود من أكثر من  
 أربع مائة سنة وأنه لم يعاقب أحدًا وأنه لم يثب أحدًا بل هو خائف على نفسه إذا ظهر فضلا عن أن  
 يأمر وينهى فكيف تكون المعرفة به داعية إلى فعل ما أمر وترك ما حظر بل المعرفة بعجزه  
 وخوفه توجب الأقدام على فعل القبائح لاسيما مع طول الزمان وتوالي الاوقات وقتا بعد وقت  
 وهو لم يعاقب أحدًا ولم يثب أحدًا بل لو قدر أنه يظهر في كل مائة سنة مرة فيعاقب لم يكن ما يحصل  
 به من اللطف مثل ما يحصل بأحد ولاية الأمر بل ولو قبل أنه يظهر في كل عشرين سنة بل ولو ظهر في  
 السنة مرة فإنه لا تكون منفعة كمنفعة ولاية الأمور الظاهرين للناس في كل وقت بل هؤلاء مع  
 ذنوبهم وظلمهم في بعض الأمور شرع الله بهم وما يفعلونه من العقوبات وما يبدلونه من الرغبات  
 في الطاعات أضعاف ما يقام عن يظهر بعد كل مدة فضلا عن هو مفقود به لم جمهور العقلاء  
 أنه لا وجود له والمقررون به يعلمون أنه عاجز خائف لم يفعل قط ما فعله آحاد الناس فضلا عن ولاية  
 أمرهم وأي هيبه لهذا وأي طاعة وأي تصرف وأي يد منبسطة حتى إذا كان للناس رئيس  
 مهيب مطاع متصرف منبسط اليد كانوا أقرب إلى الصلاح بوجوده ومن تدبر هذا علم أن هؤلاء  
 القوم في غاية الجهل والمكابرة والسفاسة حيث جعلوا اللطف به في حال عجزه وغيبته مثل  
 اللطف به في حال ظهوره وإن المعرفة به مع عجزه وخوفه وفقد لطف كما لو كان طاهرا قادرا آمنا  
 وأن مجرد هذه المعرفة لطف كما أن معرفة الله لطف (الوجه الثاني) أن يقال قولكم لا بد من  
 نصب إمام معصوم يفعل هذه الأمور أتر يدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفا بهذه  
 الصفات أم يجب على الناس أن يسارعوا من يكون كذلك فإن أردتم الأول فالله لم يخلق أحدا  
 متصفا بهذه الصفات فإن غاية ما عندكم أن تقولوا إن عليا كان معصوما لكن الله لم يمكنه ولم يؤيده  
 لا بنفسه ولا بجند خلقهم له حتى يفعل ما ذكرتموه بل أنتم تقولون أنه كان عاجزا مقهورا مظلوما في  
 زمن الثلاثة ولما صار له جند قام له جند آخرون قاتلوه حتى لم يتمكن أن يفعل ما فعل  
 الذين كانوا قبله الذين هم عندكم طلبة فيكون الله قد أيد أولئك الذين كانوا قبله حتى تمكنوا من  
 فعل ما فعلوه من المصالح ولم يؤيده حتى يفعل ذلك وحينئذ فما خلق الله هذا المعصوم المؤيد الذي  
 اقترحموه على الله وإن قلتم إن الناس يحب عليهم أن يسارعوه ويعاونوه قلنا أيضا فالناس لم يفعلوا  
 ذلك سواء كانوا مطيعين أو عصاة وعلى كل تقدير فما حصل لاحد من المعصومين عندكم تأييد  
 لا من الله ولا من الناس وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل إلا بالأيدي فماذا لم يحصل ذلك لم  
 يحصل ما به تحصل المصالح بل حصل أسباب ذلك وذلك لا يفيد المقصود (الوجه الثالث) أن  
 يقال إذا كان لم يحصل مجموع ما به تحصل هذه المطالب بل فوات كثير من شروطها فلم لا يجوز أن  
 يكون الغائب هو العصمة وإذا كان المقصود فائثا لما بعدم العصمة وأما بعجز المعصوم فلا فرق  
 بين عدمها بهذا أو بهذا فنأين يعلم بدليل العقل أنه يجب على الله أن يخلق إماما معصوما وهو  
 أنما يخلقه ليحصل به مصالح عباده وقد خلقه عاجزا لا يقدر على تلك المصالح بل حصل به من

كافي حقتنا بقي قولكم إن المحتاج  
 إلى غيره لا يكون واجب الوجود  
 فيقال إن أردتم بواجب الوجود  
 أنه ليس له علة فاعلية فلم قلتم ذلك ولم  
 استحال أن يقال كما أن ذات واجب  
 الوجود قديم لا فاعل له فكذلك  
 صفته قديمة معه ولا فاعل لها وإن  
 أردتم بواجب الوجود أن لا يكون  
 له علة قابلية فهو ليس بواجب  
 الوجود على هذا التأويل ولكنه  
 قديم مع هذا ولا فاعل له فما  
 المحبل لذلك فإن قيل واجب  
 الوجود المطلق هو الذي ليس له علة  
 فاعلية ولا قابلية فاداسلم أن له علة  
 قابلية فقد سلم كونه معلولا قلنا  
 تسمية الذات القابلة علة قابلية  
 من اصطلاحكم والدليل لم يدل على  
 ثبوت واجب الوجود بحكم  
 اصطلاحكم انما دل على اثبات  
 طرف ينقطع به تسلسل العلل  
 والمعلولات ولم يدل على هذا القدر  
 وقطع التسلسل يمكن بواحد له  
 صفات قديمة لا فاعل لها كما أنه لا  
 فاعل لدائه ولكن تاتكون منقورة  
 في ذاته (قال ابن رشد) يريد أنه إذا  
 وضع لهم هذا القسم من الأقسام  
 التي استعملوا في إبطال الكثرة آل  
 الأمر معهم إلى أن يثبتوا أن واجب  
 الوجود ليس يمكن أن يكون مركبا  
 من صفة وموصوف ولا أن تكون  
 ذاته ذات صفات كثيرة وهذا شيء  
 ليس يقدر عليه بحسب أصولهم  
 ثم أخذ يبين أن المحال الذي راموا



أن يلزمه على تقدير هذا القسم  
ليس يلزم قال فيقال لهم ان أردتم  
بواجب الوجود أنه ليس له علة  
فاعلية فلم قلتم ذلك أي فلم قلتم  
بامتناع كونه موصوفاً بالصفات ولم  
استحال ان يقال كما أن ذات واجب  
الوجود قد يتم لا فاعل له فكذلك  
صفاته قد يتم لا فاعل لها قال ابن  
رشد وهذا كله معاندة لمن سلك في  
نفي الصفات طريقة ابن سينا في  
اثبات واجب الوجود بذاته وذلك  
انهم يفهمون في الممكن الوجود  
الممكن الحقيقي ويرون ان كل مادون  
المبدأ الاول هو بهذه الصفة  
وخصوصهم من الاشعية يسمون  
هذا ويرون أن كل ممكن فله فاعل  
وان التسلسل ينقطع بالانتهاء الى  
ما ليس بممكن في نفسه فاذا سلم لهم  
هذه ظن بها أنه يلزم عنها أن يكون  
الاول الذي انقطع عنده الامكان  
ليس ممكنافوجوب أن يكون بسيطاً  
غير مركب لكن للاشعرية ان  
يقولوا ان الذي ينتهي عنه الامكان  
الحقيقي ليس يلزم أن يكون بسيطاً  
وانما يلزم أن يكون قديماً فقط لاعلة  
فاعلية له فلذلك ليس عند هؤلاء  
برهان على أن الاول بسيط من  
طريقة واجب الوجود ( قال أبو  
حامد ) فان قيل فاذا أثبت ذاتاً موصفة  
وحاولاً للصفة بالذات فهو مركب

(١) قوله اذا كان وجوده الخ هكذا  
في الاصل وللسا على ثقة من صحة  
العبارة فانظر كنهه معجمه  
(٢) قوله وكما يشهد به الخ هكذا في  
الاصول ويظهر أن في الكلام تكراراً  
وتحريفاً قاتلاً وحرركنه معجمه

الفساد ما لم يحصل الوجوده وهذا يتبين بالوجه الرابع وهو أنه لو لم يخلق هذا المعصوم لم  
يكن يجري في الدنيا من الشرأ كثر مما جرى (١) اذا كان وجوده لم يدفع شيئاً من الشر حتى يقال  
وجوده دفع كذا بل وجوده أوجب أن كذب به الجمهور وعادوا شيعته وظلموه وظلموا أصحابه  
وحصل من الشر والتي لا يعلمها الا الله بتقدير أن يكون معصوماً فانه بتقدير ان لا يكون على  
رضى الله عنه معصوماً ولا بقية الاثني عشر ونحوهم لا يكون ما وقع من تولية الثلاثة وبنى أمية  
وبنى العباس فيه من الظلم والشر ما فيه بتقدير كونهم معصومين انما حصل به الشر لا الخير  
فكيف يجوز على الحكيم أن يخلق شيئاً يحصل به الخير وهو لم يحصل به الا الشر لا الخير واذا قيل  
هذا الشر حصل من ظلم الناس له قبل فالحكيم الذي خلقه اذا كان خلقه لدفع ظلمهم وهو يعلم أنه  
اذا خلقه زاد ظلمهم لم يكن خلقه حكمة بل سبغها وصار هذا كتسليم انسان ولده الى من يأمره  
باصلاحه وهو يعلم أنه لا يطع بل يفسده فهل يفعل هذا حكيم ومثل أن يبنى انسان خاناً في  
الطريق لتأوى اليه القوافل ويعصموا به من الكفار وقطاع الطريق وهو يعلم أنه اذا بناء  
اتخذ الكفار حصناً والقطاع مأوى لهم ومثل من يعطى رجلاً ما لا ينفعه في العراة والمجاهدين  
وهو يعلم أن انما ينفعه في الكفار والمخاريين أعداء الرسول ولا ريب أن هؤلاء الرافضة القدرية  
أخذوا هذه الحجج من أصول المعتزلة القدرية لما كان أولئك يوجبون على الله أن يفعل بكل  
مكلف ما هو الاصلح له في دينه ودنياه وهو اصل فاسد وان كان الرب تعالى يحكمه ورجته  
يفعل بحكمه لخلق ما يصلحهم في دينهم ودنياهم والناس في هذا الاصل على ثلاثة أقوال  
فالقدرية يقولون يجب على الله رعاية الاصلح أو الصلاح في كل شخص معين ويجعلون  
ذلك الواجب من جنس ما يجب على الانسان فغلطوا حيث شبهوا الله بالواحد من الناس فيما  
يجب عليه ويحرم عليه وكانوا هم مشبهة الافعال فغلطوا من حيث لم يفرقوا بين المصلحة العامة  
الكلية وبين مصلحة آحاد الناس التي تكون مستلزماً لفساد عام ومضادة لصلاح عام والقدرية  
المجبرة الجهمية لا يثبتون له حكمة ولا رجة بل عندهم يفعل بمشيئة محضة لاله حكمة ولا رجة  
والجهم بن صفوان رأس هؤلاء كان يخرج الى المسلمين من الجذمي وغيرهم فيقول أرحم الراحمين  
يفعل هذا يريد أنه ليس له رجة فهو لاء وأولئك في طرفين متقابلين والثالث قول الجمهور ان الله  
عليه حكيم رحيم قائم بالقسط وانه سبحانه كتب على نفسه الرجة وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها  
كما نطق بذلك نصوص الكتاب والسنة (٢) وكما يشهد به الكتاب والسنة الاعتبار حساو عقلا  
وذلك واقع منه بحكمته ورجته وبحكم أنه كتب على نفسه الرجة وحرم على نفسه الظلم لا بان  
الخلق يوجبون عليه ويحرمون ولا بانه يشبه المخلوق فيما يجب ويحرم بل كل نعمة منه فصل وكل  
نقمة منه عدل وابتس الخلق عليه حق الاما أحقه هو على نفسه المقدسة كقوله كتبكم على  
نفسه الرجة وقوله وكان الله اعلىنا نصر المؤمنين وذلك بحكم وعده وصدقه في خبره وهذا متفق  
عليه بين المسلمين وبحكم كتابه على نفسه وحكمته ورجته وذلك فيه تفصيل وزراع مذكور في غير  
هذا الموضع ثم القدرية القائلون برعاية الاصلح يقولون انما خلقهم لتعريضهم للثواب فاذا قيل  
لهم فهو كان يعلم ان هذا الذي عرض له لا ينتفع مما خلقه بل يفعل ما يضره فكان لمن يعطى شخصاً  
ما لا ينفعه في سبيل الله وسيفاً ليقا تل به الكفار وهو يعلم أنه ينفعه في حرب المسلمين وقتالهم قالوا

وكل تركيب يحتاج الى مركب  
ولذلك لم يجز أن يكون الاول جسما  
لانه مركب قلنا قول القائل كل  
مركب يحتاج الى مركب كقوله كل  
موجود يحتاج الى موجود فيقال له  
الاول قديم موجود ولا علة له ولا  
موجد فكذلك يقال موصوف  
قديم ولا علة لذاته ولا لصفته ولا  
لقيام صفاته بذاته بل الكل قديم  
بلا علة وأما الجسم فاعلم بجريان  
يكون هو الاول لانه حادث من  
حيث انه لا يتخلو عن الحوادث ومن  
لم يثبت له حدوث الجسم يلزمه أن  
تكون العلة الاولى جسما كما  
سنلزمه عليكم فيما بعد (قال ابن  
رشد) معترضا على أبي حامد  
التركيب ليس هو مثل الوجود  
لان التركيب هو مثل التعريف  
أعني صفة انفعالية زائدة على  
ذات الاشياء التي قبلت التركيب  
والوجود هو صفة هذه الذات بعينها  
وأيا المركب ليس ينقسم الى  
مركب من ذاته ومركب من غيره  
فيلزم أن ينتهي الامر الى مركب  
قديم كما ينتهي الامر في الموجودات  
الى موجود قديم وأيضا فاذا كان  
الامر كما قلنا من ان التركيب أمر  
زائد على الوجود فلما قلنا أن يقول  
ان كان يوجد مركب من ذاته  
فسيوجد متحرلا من ذاته وان

(١) قوله ما لم يكن الخ هكذا في  
الاصل وفي الكلام ما يحتاج الى نظر  
فانظر  
(٢) قوله ليدفع الخ كذا في الاصل ولعل  
في الكلام تحريفاً وسقطا والاصل  
ليدفع أسرار الشيطان الخ كتدبيره

المكلف انما اتى من جهة نفسه فهو الذي فرط بترك الطاعة أجابهم أهل السنة بجوابين  
أحدهما مبني على اثبات العلم والثاني مبني على اثبات المشيئة والقدرة النامة وانه خالق كل شيء  
فقالوا على الاول اذا كان هو يعلم ان مقصوده بالفعل لا يحصل لم يكن فعله حكمة وان كان ذلك  
بتفريط غيره والثاني انه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو خالق كل شيء وهو يعلم انه لا يشاء ويخلق  
ما به يكون ماد كره ومن المطلوب فيمتنع مع هذا ان يكون ماد كره هو المطلوب بالخلق وكل جواب  
للقدرية فهو جواب للرافضة ويجابون بأجوبة أخرى تجيبهم بها القدرية وان وافقوهم على  
قاعدة التعليل والتجويز فيقولون انما يجب خلق امام معصوم اذا لم يكن قد خلق لهم ما يغنيهم  
عنه وبالجملة حقيقة هذه الجملة انما استدل بالواجب على الواقع فيقولون يجب عليه كذا  
فلا بد أن يكون قد فعل الواجب وليس هذا الا هكذا والعلم بالواقع له طرق كثيرة قطعية يقينية  
تبرر انتفاء هذا الذي ذكرناه واقع فاذا علمنا انتفاء الفائدة المطلوبة قطعاً يمكن اثبات لازمها  
وهو الوسيلة فان استدل على اثبات اللازم بآثار المألوم فاذا كان المألوم قد علمنا انتفاء قطعاً يمكن  
اثبات لازمهم ثم بعد ذلك أن نقدر في الإيجاب جملة وتفصيلاً أو نقول الواجب من  
الجملة لا يتوقف على ما ادعوه من المعصوم (١) ما لم يكن مثله في نواب معاوية وقول الرافضي من  
جنس قول التصاري ان الاله تجسد ونزل وانه أنزل ابنه ليصلب ويكون الصلب مغفرة لذنوب آدم  
(٢) ليدفع الشيطان بذلهم فقل لهم اذا كان قلبه وصلبه وتكذيبه من أعظم الشر والمعصية  
فيكون قد أراد أن يزيل ذنباً صغيراً بذنوب هو أكبر منه وهو مع ذلك لم يغير الشر بل زاد على  
ما كان فكيف يفعل شيئاً المقصود والحاصل انما هو ضد المقصود (الوجه الخامس) اذا كان  
الانسان مدنياً بالطبع وانما واجب نصب المعصوم ليزيل الظلم والشر عن أهل المدينة فهل تقولون  
انه لم يزل في كل مدينة خلقها الله معصوم يدفع ظلم الناس أم لا فان قلتم بالاول كان هذا مكابرة  
ظاهرة فهل في بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم وهل كان في الشام عند معاوية  
معصوم وان قلتم بل نقول هو في كل مدينة واحده نواب في سائر المدن قيل فكل معصوم له  
نواب في جميع مدن الارض أم في بعضها فان قلتم في الجميع كان هذا مكابرة وان قلتم في البعض  
دون البعض قيل فما الفرق اذا كان ما ذكرتموه واجبا على الله وجميع المدن حاجتهم الى  
المعصوم واحدة (الوجه السادس) أن يقال هذا المعصوم يكون وحده معصوماً وكل من نوابه  
معصوماً وهم لا يقولون بالثاني والقول به مكابرة فان نواب النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا  
معصومين ولا نواب على بل كان في بعضهم من الشر والمعصية ما لم يكن مثله في نواب معاوية  
لا ميرهم فأين العصمة وان قلت يشترط فيه وحده قيل فالبلاد الغائبة عن الامام لاسيما اذا لم يكن  
المعصوم قادراً على قهر نوابه بل هو عاجز ماذا ينتفعون بعصمة الامام وهم يصلون خلف غير معصوم  
ويحكم بينهم غير معصوم ويطيعون غير معصوم وبأخذ أموالهم غير معصوم فان قيل الامور ترجع  
الى المعصومين قيل لو كان المعصوم قادراً اذا سلطان كما كان عمرو وعثمان ومعاوية وغيرهم لم يتمكن  
أن يوصل الى كل من رعيته العدل الواجب الذي يعلمه هو وغاية ما يقدر عليه أن يولي أفضل من  
يقدر عليه لكن اذا لم يجد الا عاجراً أو ظالماً كيف يمكنه تولية قادر عليه فان قالوا اذا لم يخلق الله الا  
هذا سقط عنه التكليف قيل فاذا لم يجب على الله أن يخلق قادراً عادلاً مطلقاً بل أوجب على الامام



وصبره وثباته بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم واتقياد الأمة له وحديث الخصال التي اجتمعت فيه في يوم وما اجتمعت في رجل الا وجبت له الجنة وأمثال ذلك ثم له مناقب يشركه فيها عمر كشهاده بالايمان له ولعمر وحديث علي حيث يقول كثير ما كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول خرجت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وحديث استغاثته من القلب وحديث البقرة التي يقول فيها النبي صلى الله عليه وسلم أومن بها أنا وأبو بكر وعمر وأمثال ذلك وأما مناقب علي التي في الصحاح فأصحها قوله يوم خيبر لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وقوله في غزوة تبوك ألا ترضى أن تكون مني بغير أهرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ومنها دخوله في المباهلة وفي الكساء ومنها قوله أنت مني وأنا منك وليس في شيء من ذلك خصائص وحديث لا يحبني المؤمن ولا يبغضني المنافق ومنها ما تقدم من حديث الثوري وأخبار عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهو راى عن عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن فمجموع ما في الصحيح لعلي نحو عشرة أحاديث ليس فيها ما يختص به ولا يكر في الصحاح نحو عشرين حديثاً أكثرها خصائص وقول من قال صح لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره كذب لا يقوله أحد وغيره من أئمة الحديث لكن قد يقال روى له ما لم يرو لغيره لكن أكثر ذلك من نقل من علم كذبه أو خطؤه ودليل واحد صحيح المقدمات سليم عن المعارضة خير من عشرين دليلاً مقدماتها ضعيفة بل باطلة وهي معارضة بأصح منها يدل على نقيضها والمقصود هنا بيان اختصاصه في الصفة الإيمانية بما لم يشركه مخلوق لافي قدرها ولا في صفتها ولا في نوعها فانه لو أحصى الزمان الذي كان يجمع فيه أبو بكر بالنبي صلى الله عليه وسلم والزمان الذي كان يجمع فيه عثمان وعلي أو غيرهما من الصحابة لوجد ما يختص به أبو بكر أضعاف ما اختص به واحد منهم لأقول ضعيفة وأما المشترك بينهم فلا يختص به واحد وأما كمال معرفته ومحبة للنبي صلى الله عليه وسلم وتصديقه فهو مبرز في ذلك على سائرهم تبرزاً بينهم فيه ميانة لا تخفى على من كان له معرفة بأحوال القوم ومن لا معرفته بذلك لم تقبل شهادته وأما نفعه للنبي صلى الله عليه وسلم ومعاونته له على الدين فكذلك فهذه الأمور التي هي مقاصد الصفة ومحامدها وبسته في الصحابة أن يفضلوا بها على غيرهم لا يكر فيها من الاختصاص بقدرها ونوعها وصفها وفائدتها ما لا يشركه فيه أحد ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي الدرداء قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا قيل أبو بكر أخذ ابطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فلم وقال اني كان بنى وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت اليه ثم ندمت فسألته ان يغفر لي فأني على فأقبلت اليك فقال يغفر الله لك بأبأ بكر ثلاثاً ثم ان عمر ندم فأني منزل أبي بكر فسأل أئمة أبو بكر قالوا لا فأني النبي صلى الله عليه وسلم بفعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتعرج حتى أسفق أبو بكر جثا على ركبته وقال يا رسول الله والله أنا كنت أظلم مرتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق وواساني بنفسه وماله فهل أستم تاركولي صاحبي مرتين فأودى بعدها وفي رواية كانت بين أبي بكر وعمر محاورة فأغضبه أبو بكر فانصرف عنه عمر مغضباً فاتبعه أبو بكر يسأله أن يغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه فأقبل أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قال وعضب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اني قلت يا أيها الناس إلى رسول الله اليكم جميعاً فقلتم كذبت

وغيره من الصفات بناء على نفي التجسيم ففعل أهل الكلام كآبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار وأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي الحسين البصري ومحمد بن الهيثم وأبي المعالي الجويني وأبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي وغيرهم يطلون طرق الفلاسفة التي بنوا عليها النقيض منهم من يبطل أصولهم المنطقية وتقسيمهم الصفات إلى ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي إلى لازم للماهية وعارض لها ودعواهم أن الصفات اللازمة للوصوف منها ما هو ذاتي داخل في الماهية ومنها ما هو عرضي خارج عن الماهية وبناءهم توحيد واجب الوجود الذي مضمونه نفي الصفات على هذه الأصول وهم في هذا التقسيم جعلوا الماهيات النوعية

وجوب جدوث الاعراض أنه لا تكون  
الاجزاء التي تتركب منها الجسم الا  
بعد الاقتراق فاذا جوز وامر كبا  
قدما أمكن أن يوجد اجتماع لم  
يتقدمه اقتراق وحركة لم يتقدمها  
سكون واذا جاز هذا أمكن أن  
يوجد جسم ذو أعراض قديمة ولم  
يصح لهم أن ما لا يتخلو عن الحوادث  
مازن قلت ما ذكره أبو حامد  
مستقيم مبطل لقول الفلاسفة  
وما ذكره ابن رشد انما نشأ من  
جهة ما في اللفظ من الاجمال  
والاشترالك وكلامه في ذلك أكثر  
مغلطة من كلام ابن سينا الذي أفر  
بفساده وضعفه وذلك ان هؤلاء  
قالوا لا يحمى والمثبتين اذا أثبت  
ذاتا وصفة وحلولا للصفة بالذات فهو  
مركب وكل مركب يحتاج الى  
مركب قال لهم قول القائل كل  
مركب يحتاج الى مركب كقول  
القائل كل موجود يحتاج الى  
موجود مقصوده بذلك ان هذا  
المعنى الذي سميتوه تركيبا ليس  
معنى كونه مركبا الا كونه الذات  
موصوفة بصفات قائمة به ليس  
معناه انه كان هناك شئ متفرق  
فرلبه مركب ببل ولا هناك شئ  
يقبل التفريق فان الكلام انما هو  
في اثبات صفات واجب الوجود  
اللازمة له كالحياء والعلم والقدرة  
واذا كانت هذه الصفات لازمة  
للموصوف القديم الواجب الوجود  
بنفسه لم يمكن أن تفارقه ولا أن

على الانسان أن يصلها الا اذا حصل الامام وسائر العدد والنج الذي لا يجب عليه السفر اليه الا  
مع رفقة يأمن معهم أو مع من يكرهه دابته فلا يجب عليه اذا لم يحصل من فعله معه ذلك ودفع  
الظلم عن المظلوم اذا لم يمكن الا باعوان لم يجب على من لا أعوان له فاذا قالوا ان الرب يجب عليه  
تحصيل هذه المصالح لعباده المصلحة بخلق المعصوم وهي لا تحصل الا بوجود من يطيعه والله  
تعالى على هذا التقدير لا يمكنه أن يجعل الناس يطيعونه لم يكن خلق المعصوم واجبا عليه لعدم  
وجوب ما لا يحصل الواجب الابه وعدم حصول المطلوب بالمعصوم وان قيل يخلقه لعل بعض  
الناس يطيعه قيل أولا هذا امتنع ممن يعلم عواقب الامور وقيل ثانيا اذا كان شرط المطلوب قد  
يحصل وقد لا يحصل وهو في كثير من الاوقات أو غالبا أو جميعها لا يحصل أمكن أن يخلق غير  
المعصوم يكون عادلا في كثير من الامور ويظلم في بعضها اذا كانت مصلحة وجوده أكثر من  
مفسده خيره من لا يقدر على أن يعدل بحال ولا يدفع شيئا من الظلم فان هذا المصلحة فيه بحال وان  
قالوا الرب فعل ما يجب عليه من خلق المعصوم ولكن الناس فوقوا المصلحة بمعصيتهم له قيل أولا اذا  
كان يعلم أن الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة بل يعصونه فيعذبون لم يكن خلقه واجبا بل ولا  
حكمة على قولهم ويقال ثانيا ليس كل الناس عصاة بل بعض الناس عصوه ومنعوه وكثير من  
الناس تؤثر طاعته ومعرفة ما يقوله فكيف لا يمكن هؤلاء من طاعته فاذا قيل أولئك الطلبة  
منعوا هؤلاء قيل فان كان الرب قادرا على منع الطلبة فهلا منعهم على قولهم وان لم يكن ذلك  
مقدورا فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدور فلا يفعله فلم قلتم على هذا التقدير انه يمكن  
خلق معصوم غير نبي وهذا لا ريب لهم فانهم ان قالوا ان الله خالق أفعال العباد أمكنه صرف دواعي  
الطلبة حتى يتمكن الناس من طاعته وان قالوا ليس خالق أفعال العباد قيل فالعصمة انما تكون  
بان يريد انفعال الحسنات ولا يريد السيئات وهو عندكم لا يقدر أن يغير ارادة أحد فلا يقدر  
على جعله معصوما وهذا أيضا دليل مستنقل على ابطال خلق أحد معصوما على قول القدرية  
فان العصمة انما تكون بان يكون العبد مريدا للحسنات غير مريدا للسيئات فاذا كان هو المحدث  
للارادة والله تعالى عند القدرة لا يقدر على احداث ارادة أحد امنع منه أن يجعل أحدا  
معصوما واذا قالوا يخلق ما تميل به ارادته الى الخير قيل ان كان ذلك ملجأ زال السكاف وان لم يكن  
ملجأ لم ينفع وان كان ذلك مقدورا عندكم فهلا فعله بجميع العباد فانه أصلح لهم اذا أوجبتم  
على الله أن يفعل الاصلح بكل عبد وذلك لا تمنع الثواب عندكم كما لا يمنع في حق المعصوم ( الوجه  
التاسع ) أن يقال حاجة الانسان الى تدبير بدنه بنفسه أعظم من حاجة المدينة الى رئيسها واذا  
كان الله تعالى لم يخلق نفس الانسان معصومة فكيف يجب عليه أن يخلق رثدا معصوما مع  
أن الانسان يمكنه أن يكفر بباطنه ويعصى بباطنه وينفرد بأمر كثيرة من الظلم والفساد  
والمعصوم لا يعلمها وان علمها لا يقدر على ازالها فلم يجب هذا فكيف يجب ذلك ( الوجه العاشر )  
أن يقال المطلوب من الأئمة أن يكون الصلاح بهم أكثر من الفساد وأن يكون الانسان  
معهم أقرب الى المصلحة وأبعد عن المفسدة مما لو عدموا ولم يبق مقامهم أم المقصود بهم وجود  
صلاح لا فساد معه أم مقدار معين من الصلاح فان كان الاول فهذا المقصود حاصل لغالب ولأه



الامور وقد حصل هذا المقصود على عهد أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما حصل على عهد علي وهو حاصل بخلفاء بني أمية وبني العباس أعظم مما هو حاصل بالاثني عشر وهذا حاصل بما لو كان الروم والبرك والهند أكثر مما هو حاصل بالمنتظر الملقب صاحب الزمان فإنه ما من أمير ينولي ثم يقدر عدمه بلا نظير الا كان الفساد في عدمه أعظم من الفساد في وجوده لكن قد يكون الصلاح في غيره أكثر منه كما قد قيل ستون سنة مع امام جائز خير من ليلة واحدة بلا امام وان قيل بل المطلوب وجود صلاح لا فساد معه قيل فهذا لم يقع ولم يخلق الله ذلك ولا خلق أسبابا وجب ذلك لا محالة فمن أوجب ذلك وأوجب ملزوماته على الله كان اماما كابر العقول واما ما لم يره وخلق ما يمكن معه وجود ذلك لا يحصل به ذلك ان لم يخلق ما يكون به ذلك ومثل هذا يقال في أفعال العباد لكن القول في المعصوم أشد لان مصلحته تدور على أسباب خارجة عن قدرته بل عن قدرة الله عند هؤلاء الذين هم معتزلة رافضة وإيجاب ذلك على الله أفسد من إيجاب خلق مصلحة كل عبده (الوجه الحادي عشر) أن يقال قوله لو لم يكن الامام معصوما لا افتقر الى امام آخر لان العلة المحوكة الى الامام هي جواز الخطأ على الامة فلجواز الخطأ عليه لا احتاج الى امام آخر فيقال له لم لا يجوز أن يكون اذا أخطأ الامام كان في الامة من ينهه على الخطأ بحيث لا يحصل اتفاق المجموع على الخطأ لكن اذا أخطأ بعض الامة نهى الامام أو نائبه أو غيره وان أخطأ الامام أو نائبه نهى آخر كذلك وتكون العصمة ثابتة للمجموع لا لكل واحد من الافراد كما يقوله أهل الجماعة وهذا كما أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطأ وربما جاز عليه تعدد الخطأ لكن المجموع لا يجوز عليهم ذلك في العادة وكذلك الساطرون في الحساب والهندسة يحور على الواحد منهم الغلط في مسألة أو مسئلتين فاما اذا كثرا هل المعرفة بذلك امنع في العادة غلطهم ومن المعلوم أن ثبوت العصمة لقوم اتفقت كلمتهم أقرب الى العقل والوجود من ثبوتها لواحد فان كانت العصمة لا تمكن للعدد الكثير في حال اجتماعهم على الشيء المعين فإن لا تمكن للواحد اولى وان أمكنت للواحد مفردا فلا تنعكس له ولا مثاله بمجموعين بطريق الأولى والأخرى (١) فعلم أن اثبات العصمة يحصل المقصود المطلوب من عصمة الامام فلا تعين عصمة الامام ومن جهل الرافضة أنهم يوجبون عصمة واحد من المسلمين ويجوزون على مجموع المسلمين الخطأ اذا لم يكن فيهم واحد معصوم والمفسقول الصريح يشهد أن العلماء الكثيرين مع اختلاف اجتهاداتهم اذا اتفقوا على قول كان أولى بالصواب من واحد وانه اذا أمكن حصول العلم بخبر واحد فصوله بالاخبار المتواترة أولى ومما بين ذلك أن الامام شريك الناس في المصالح العامة اذ كان هو وحده لا يقدر أن يفعلها الا أن يشترك هو وهم فيها فلا يمكنه أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق ولا يوفى بها ولا يجاهد عدوا الا أن يعينه بل لا يمكنه أن يصلي بهم جمعة ولا جاعة ان لم يصلوا معه ولا يمكن أن يفعلوا ما يأمرهم به الا بقواهم وارايتهم فاذا كانوا مشاركين له في الصلوة والقدره لا ينصرف عنهم بذلك فكذلك العلم والرأي يجب أن يشاركهم فيه فيعاونتهم ويعاونونه وكان قدرته تعجز الابعاد عنهم فكذلك علمه يعجز الابعاد عنهم (الوجه الثاني عشر) أن يقال العلم الديني الذي يحتاج اليه الائمة والامة نوعان علم كلي كإيجاب الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان والركعة والحج وتحريم الزنا والسرقه والخمر

توجد دونه ولا يوجد الا بها فليس هناك شيان كانا مفترقين فركبهما مركب ولفظ المركب في الاصل اسم مفعول لقول القائل ركبته فهو مركب كما تقول فرقته فهو مفروق وجمعه فهو مجمع وألفته فهو مؤلف وحركته فهو محرك قال الله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك يقال ركب الباب في موضعه هذا هو المركب في اللغة لكن صار في اصطلاح المتكلمين والفلاسفة يقع على عدة معان غير ما كان مفترقا فاجتمع كما يقول أحدهم الجسم اما بسيط واما مركب يعنون بالبسيط الذي تشبهه أجزاءه كالماء والهواء وبالمركب ما اختلفت كالانسان وقد يقولون كل جسم مركب من أجزائه لان هذا الجزء غير هذا الجزء وان كانوا يعتقدون انه لم يتفرق قط وانه لم يزل كذلك ويتنازعون هل الجسم مركب من الجواهر المنفردة أو من الهيولى والصورة أم ليس مركبا من واحد منهم ما مع اتفاقهم على أن من الاجسام ما لم تكن أجزاؤه مفترقة فتركبت وقد يعنون بالمركب المركب من الصفات كما يقولون الانسان مركب من الجنس والفصل وهو الحيوان الناطق وهاتان الصفتان لم تفارق احدهما الاخرى ولا يمكن وجود الناطق الامع الحيوان ولا يمكن وجود حيوان الامع ناطق أو ما يقوم مقامه كالصاهسل

(١) قوله فعلم أن اثبات العصمة أي لجماعة المسلمين كما هو ظاهر من سابق

الكلام كتبه صححه

وتحوزه فأبوحاسد وأمثاله خاطبوا هؤلاء بلغة في أن الموصوف بصفة لازمة له يسمى مركبا وقالوا لهم قلتم إن مثل هذا المعنى الذي سميتموه تر كيبا يتبع في الواجب الوجود فقولهم إن كل مركب مقتدر إلى مركب مغلفة نشأت من الأجمال في لفظ مركب فإنهم لم يسلوا لهم إن هنالك تركيبا هو فعل مركب حتى يقال إن المركب يفتقر إلى مركب بل هنالك ذات موصوفة بصفات لازمة له فإذا قال القائل كل موصوف بصفات لازمة له يفتقر إلى مركب ومؤلف يجمع بين الذات والصفات كان قوله باطلا فقولهم في هذا الموضع كل مركب يفتقر إلى مركب من هذا الباب وكذلك إذا قيل كل مؤلف يفتقر إلى مؤلف كما يستعمل مثل هذا الكلام غير واحد من الناس في نفي معان سماها سم ناليفا وتركيبا بفعل المستدل يستدل بمجرد إطلاق اللفظ من غير نظر إلى المعنى العقلي فيقال لمن سمي مثل هذا تركيبا وناليفا تعني بذلك أن هنا شيئا عمله مركب ومؤلف أو أن هنا ذاتا موصوفة بصفات أما الأول فممنوع فإنه ليس في خلق الله من يقول إن صفات الله اللازمة له متوقفة على فاعل يؤلف ويركب

(١) قوله بل بمجرد قول المعصوم الخ هكذا في الأصل وهو غير مرتبط بما قبله وتردب الكلام غير مستقيم فلعل فيه تحريفا ونقصا وليحذر ركبته معججه

وتحوز ذلك وعلم جزئي كوجوب الزكاة على هذا ووجوب إقامة الحد على هذا وتحوز ذلك فأما الأول فالشريعة مستقلة به لا تحتاج فيه إلى الإمام فإن النبي إما أن يكون قد نص على كليات الشريعة التي لا بد منها أو تركها منها ما يحتاج إلى القياس فإن كان الأول ثبت المقصود وإن كان الثاني فذلك القدر يحصل بالقياس (١) بل بمجرد قول المعصوم كان هذا المعصوم شر يكافي النبوة لم يكن نائباً عنه إذا كان يوجب ويحرم من غير اسناد إلى نصوص النبي كان مستقلاً لم يكن متبعاً له وهذا لا يكون إلا نبياً فأما من لا يكون إلا خليفة للنبي فلا يستقل بدونه وأيضاً فالقياس إن كان حجة جازاً حالة الناس عليه وإن لم يكن حجة وجب أن ينص النبي على الكليات وأيضاً فقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً وهذا نص في أن الدين كامل لا يحتاج معه إلى غيره والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال منهم من يقول النصوص قد انتظمت في جميع كليات الشريعة فلا حاجة إلى القياس بل لا يجوز القياس ومنهم من يقول بل كثير من الحوادث لا يتناولها النصوص فالحاجة داعية إلى القياس ومن هؤلاء من قديدي أن أكثر الحوادث كذلك وهذا سرف منهم ومنهم من يقول بل النصوص تناولت الحوادث بطرق حلية أو خفية فمن الناس من لا يفهم تلك الأدلة أو لا يبلغه النص فيحتاج إلى القياس وإن كانت الحوادث قد تناولها النص أو يقول إن كل واحد من عموم النص القطعي والقياس المعنوي حجة وطريق يسلك السالك إليه ما أمكنه وهما متفقان لا يتناقضان إلا لسداد أحدهما وهذا القول أقرب من غيره وأما الجزئيات فهذه لا يمكن النص على أعيانها بل لا بد فيها من الاجتهاد المسمى بتحقيق المناط كما أن الشارع لا يمكن أن ينص لكل مصل على جهة القبلة في حقه ولكل حاكم على عدالة كل شاهد وأمثال ذلك وإذا كان كذلك فإن ادعاء عصمة الإمام في الجزئيات فهذه مكابرة ولا يدعيها أحد فإن علياً رضي الله عنه كان يولي من تبين له خيانتة وعجزه وغير ذلك وقد قطع رجلاً بشهادة شاهدين ثم قالاً أخطأنا فقال لو أعلم أنك تعمدنا لقطعنا أيديكما وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابي عمن عنه أنه قال إنكم تحبسوني ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أفضي بنحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار وقد ادعى قوم من أهل الحيرة على باس من أهل الشريعة يقال لهم بنو أيرق أنهم سرقوا لهم طعاماً ودرعاً فجاء قوم فبرؤا أولئك المتهمين فظن النبي صلى الله عليه وسلم صدق أولئك المتهمين لهم حتى أنزل الله تعالى إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراهم الله ولا تكن للخائنين خصيماً واستغفر الله أن الله كان غفوراً رحيماً ولا تجادل عن الذين يخسئون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خوفاً أثمياً الآيات وبالجملة الأمور نوعان كلية عامة وجزئية خاصة فأما الجزئيات الخاصة كالجزئي الذي يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه مثل ميراث هذا الميت وعدل هذا الشاهد ونفقة هذه الزوجة ووقوع الطلاق بهذا الزوج وإقامة الحد على هذا المفسد وأمثال ذلك فهذا مما لا يمكن لانبيا ولا إماماً ولا أحداً من الخلق أن ينص على كل فرد فرد منه لأن أفعال بني آدم وأعيانهم يجر عن معرفته أعيانها الجزئية علم واحد من البشر وعبارته لا يمكن بشر أن يعلم ذلك كله بخطاب الله له وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكلية العامة كما قال صلى الله عليه وسلم بعثت بحوامع الكلم فالإمام لا يمكنه الأمر والنهي لجميع رعيته إلا بالقضايا الكلية العامة وكذلك إذا ولي نائباً لا يمكنه أن يعهد إليه إلا



بقواعد كلية عامة ثم النظر في دخول الاعيان تحت تلك الكليات أو دخول نوع خاص تحت  
أعم منه لا بد فيه من نظر المتولى واجتهاده وقد يصيب تارة ويخطئ أخرى فان اشترط عصمة الواب  
في تلك الاعيان فهذا منتف بالضرورة واتفاق العقلاء وان اكتفى بالكليات فالنبي  
يمكنه أن ينص على الكليات كما جاء به نبينا صلى الله عليه وسلم انذ كرم ما يحرم من النساء وما يحل  
جميع أقارب الرجل من النساء حرام عليه الابنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته  
كما ذكر هؤلاء الاربع في سورة الاحزاب وكذلك في الاشرية حرم ما يسكرون ما لا يسكرون وأمثال  
ذلك بل قد حصر الحرمات في قوله قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى  
بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون فكل ما حرم تحريما  
مطلقا عاما لا يباح في حال فيساح في أخرى كالدم والميتة ولحم الخنزير وجميع الواجبات  
في قوله قل أمر ربى بالفسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين الآية  
فالواجب كله محصور في حق الله وحق عباده وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به  
شيئا وحق عباده العدل كافي الصالحين عن ما درضى الله عنه قال كنت رديف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال يا معاذ أتدرى ما حق الله على عباده قلت الله ورسوله أعلم قال حق الله على عباده  
أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا يا معاذ أتدرى ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذك قال الله ورسوله  
أعلم قال حقهم على الله أن لا يعذبهم ثم انه سبحانه فصل أنواع الفواحش والبغى وأنواع حقوق  
العباد في مواضع أخر فصل الموارد بين من يستحق الارث من لا يستحقه وما يستحق الوارث  
بالفرض والتعصيب وبين ما يحل من المناكح وما يحرم وغير ذلك فان كان يقدر على نصوص كلية  
تتناول الأنواع فالرسول أحق بهذا من الامام وان قيل لا يمكن فالامام أعجز عن هذا من الرسول  
والحرمات المعينة لا سبيل الى النص عليها بالرسول ولا امام بل لا بد فيها من الاجتهاد والمجتهدين فيها  
يصيب تارة ويخطئ أخرى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران  
وان أخطأ فله أجر وكما قال سعد بن معاذ وكان حاكما في قضية معينة يؤمر فيها الحاكم أن يختار  
الأصل فلاحكم بقتل مقاتلة وسبي الذرية من بني قريظة قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت  
فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرفعة وكما كان يقول لن يرسله أميرا على سرية أو جيش اذا  
حاصرت أهل حصن فسألوه أن تنزلهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم ولكن أنزلهم  
على حكمك وحكم أصحابك والاحاديث الثلاثة ثابتة في الصحيح فتبين بذلك أنه لا مصلحة في  
في عصمة الامام الا وهي حاصلة بعصمة الرسول ولله الحدود والمنة والواقع يوافق هذا وانما أيسا كل من  
كان الى اتباع السنة والحديث واتباع الصحابة أقرب كانت مصلحتهم في الدنيا والدين أكمل وكل  
من كان أبعد من ذلك كان بالعكس ولما كانت الشيعة أبعد الناس عن اتباع المعصوم الذي  
لا ريب في عصمته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسله بالهدى ودين الحق بشيرا ونذيرا  
وداعيا الى الله بآذنه وسراجا منيرا الذي أخرج به الناس من الظلمات الى النور وهداهم الى  
صراط العزيز الحميد الذي فرق بين الحق والباطل والهدى والضلال والحق والرشاد والنور  
والظلمة وأهل السعادة وأهل الشقاوة وجعله القاسم الذي قسم به عباده الى شقي وسعيد فأهل  
السعادة من آمن به وأهل الشقاوة من كذب به وتولى عن طاعته فالشيعة القائلون بالامام

بين الذات والصفات وان عنت  
الشافى فسلم ولا دليل لا على ان  
الذات القدسية الواجبة المستلزمة  
للصفات تفتقر الى من يركب  
صفاتهما فيها فلهذا قال أبو حامد  
هذا كقول القائل كل موجود  
يفتقر الى موجود ولو قال الى واحد  
لكان أقرب الى مطابقة اللفظ وهذا  
صحيح فان الموجود اسم مقعول  
من وجد يحد فهو واحد فاذا قال  
القائل كل موجود يفتقر الى واحد  
أو موجود نظر الى اللفظ كان كقوله  
كل مركب يفتقر الى مركب نظرا  
الى اللفظ ولكن لفظ الموجود انما  
يراد به ما كان متحققا في نفسه  
لا يعنى به ما وجد أو وجد غيره  
كما أنهم يعنون بالمركب هنا ما كان  
متصفا بصفة قائمة به وما كان فيه  
معان متعددة وكثرة لا يعنون  
به ما ركب غيره فالذي جرى لهؤلاء  
المغالطين في لفظ التأليف والتركيب  
كما جرى لاشباههم في لفظ التخصيص  
والتعديرفان الباب واحد فليستظن  
اللييب لهذا فانه يحل عنه شبهات  
كثيرة وأما اعتراض ابن رشد على  
أبي حامد فقوله ليس المركب مثل  
الموجود بل مثل المنجز بل بفوايه  
من وجوه أحدها أن يقال ليس  
الكلام في الموارد اللفظية بل  
في المعاني العقلية والمقصود هنا ان  
الذات القدسية الواجبة الموصوفة  
بصفات لا يجب أن يكون لها جامع  
منفصل جمع بين الذات والصفات

كما أن الموجود المحقق لا يقتصر إلى  
موجود غير نفسه بل قد يكون  
موجودا بنفسه لا يقتصر إلى فاعل  
بذلك اتصافها بالصفات لا يقتصر  
إلى فاعل الثاني أن يقال وهب أن  
هذا مثل الصبر بل في اللفظ فقوله  
هي صفة انفعالية رائدة على ذات  
الاشياء التي قبلت التركيب ان  
عنت انها رائدة على الذات والصفة  
وقيام الصفة بالذات فهذا باطل وان  
عنت انها هي قيام الصفة بالذات  
أو هي الصفة القائمة بالذات فليس في  
ذلك ما يوجب كونها انفعالية لها  
فاعل مبين للموصوف الثالث أن  
التعريف أن عني به تحريك الشيء  
لغيره فليس هذا نظير مورد النزاع  
فإن أحد الم سلم أن في الذات القدسية  
الموصوفة بصفات اللازمة  
شيأ ركبته أحد وان عني به  
مطلق الحركة صار معنى الكلام ان  
اتصاف الذات بالصفات كاتصافها  
بالحركات وليس في واحد منهما  
ما يقتضي احتياج الموصوف إلى  
مباين له وأما قوله ليس ينقسم  
إلى مركب من ذاته ومركب من  
غيره حتى ينتهي الأمر إلى مركب  
قديم كما ينتهي الأمر في الموجودات  
إلى موجود قديم فيقال له بل هؤلاء  
المسلمون كأي حامس دوا أمثاله لما  
خاطبوكم (١) باصطلاحهم وأنتم  
جعلتم قيام الصفة بالموصوف

(١) قوله باصطلاحهم كذا في  
الاصول ولعل الصواب باصطلاحكم  
(٢) قوله فإن الأمر الذي يشترك  
الح كذا في الاصل ولعل في العبارة  
نقصا ونحذفها فارجع إلى الاصول  
السليمة كتبه محصيه

المعصوم ونحوهم من أبعاد الطوائف عن اتباع هذا المعصوم فلا جرم تجدهم من أبعاد الناس  
عن مصلحة دينهم ودينهم حتى يوجد من هو تحت سياسة أطم الملوك وأضلهم من هو أحسن  
حالاتهم ولا يكون في خير الأتحت سياسة من ليس منهم ولهذا كانوا يشبهون اليهود في أحوال  
كثيرة منها هذا أنه ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا لا يحبيل من الله وحبل من الناس وضربت  
عليهم المسكنة فلا يعيشون في الأرض إلا بأن يتمسكوا بحبل بعض ولاية الأمور الذي ليس بمعصوم  
ولا بد لهم من نسبة إلى الإسلام يظهر بها خلاف ما في قلوبهم فاجاءه الكتاب والسنة يشهد  
له ما يرى الله من الآيات في الآفاق وفي أنفسنا قال تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي  
أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ومما أرانا آياتنا رسيل المنيعين لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم المعصوم أصلي في دينهم ودينهم من سبيل الامام المعصوم بزعمهم وان زعموا أنهم متبعون  
لرسول فهم من أجهل الناس بأقواله وأفعاله وأحواله وهذا الذي ذكرته كل من استقرأه  
في العالم وجدده وقد حدثني الثقات الذين لهم خبرة بالبلاد الذين خبروا حال أهلها بما بين ذلك  
ومثال ذلك أنه يوجد في الحجاز وسواحل الشام من الرافضة من يتفهلون المعصوم وقد رأينا حال  
من كان بسواحل الشام مثل جبل كسروان وغيره وبلغنا أخبارا غيرهم فإراينا في العالم  
طائفة أسوأ من حالهم في الدين والدينا ورأينا الذين هم تحت سياسة الملوك على الإطلاق خيرا  
من حالهم فمن كان تحت سياسة ملوك الكفار حالهم في الدين والدينا أحسن من أحوال ملاحديهم  
كالصيرية والاسماعيلية ونحوهم من الغلاة الذين يدعون الألوهية والنسبة في غير الرسول أو  
يتخلون عن هذا كله ويعتقدون دين الإسلام كالإمامة والزيدية فكل طائفة كانت تحت سياسة  
ملوك السنة ولولا الملك كان أطم الملوك في الدين والدينا حاله خير من حالهم (٢) فإن الأمر  
الذي يشترك فيه أهل السنة ويمتازون به عن أهل السنة فلا تقوم بمصلحه مدينة واحدة ولا  
قرية ولا نجد أهل مدينة ولا قرية يغلب عليهم الرضا الا ولا بد لهم من الاستعانة بغيرهم اما من  
أهل السنة واما من الكفار والرافضة وحدهم لا يقوم أمرهم قط كما أن اليهود وحدهم لا يقوم  
أمرهم قط بخلاف أهل السنة فإن مدائن كثيرة من أهل السنة يقومون بدينهم ودينهم  
لا يحوجهم الله سبحانه وتعالى إلى كافر ولا رافضي والخلفاء الثلاثة فتحوا الأمصار وأظهروا  
الدين في مشارق الأرض ومغاربها ولم يكن معهم رافضي بل بنوا ميه بعدهم مع انحراف كثير  
منهم عن على وسب بعضهم له غلبوا على مدائن الإسلام كلها من مشرق الأرض إلى مغربها وكان  
الإسلام في زمنهم أعز منه فيما بعد ذلك بكثير ولم ينتظم بعد انقراض دولتهم العامة لما جاءتهم  
الدولة العباسية صار إلى الغرب عبد الرحمن بن هشام الداخل إلى المغرب الذي يسمى صقر قریش  
واستولى هو ومن بعده على بلاد الغرب وأظهروا الإسلام فيها وأقاموا موقعا من يلزمهم من  
الكفار وكانت لهم من السياسة في الدين والدينا ما هو معروف عند الناس وكانوا من أبعاد الناس  
عن مذاهب أهل العراق فضلا عن أقوال أهل الشيعة وانما كانوا على مذهب أهل المدينة  
وكان أهل العراق على مذهب الاوزاعي وأهل الشام كانوا يعظمون مذهب أهل الحديث  
وينصرون بعضهم في كثير من الأمور وهم من أبعاد الناس عن مذهب الشيعة وكان فيهم من  
الهاشميين الحسينيين كثير ومنهم من صار من ولاية الأمور على مذهب أهل السنة والجماعة ويقال



ان فيهم من كان يسكت عن علي ولا يرفع به في الخلافة لان الامة لم تجتمع عليه ولا يسبونه كما كان بعض الشيعة يسبه وقد صنف بعض علماء الغرب كتابا كبيرا في الفتوح فذكر فتوح النبي صلى الله عليه وسلم وفتوح الخلفاء بعده أبي بكر وعمر وعثمان ولم يذكر عليا مع حبه له وموالاته له لانه لم يكن في زمنه فتوح وعلماء السنة كلهم مالك وأصحابه والاوزاعي وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وغير هؤلاء كلهم يحب الخلفاء ويؤيدونهم ويعتقدون ما منهم وينكر على من يذكرا أحدا منهم بسوء فلا يستحيزون ذكر علي ولا عثمان ولا غيرهما بما يقوله الرافض والخواارج وكان صار إلى المغرب طوائف من الخوارج والرافض كما كان هؤلاء في المشرق وفي بلاد كثيرة من بلاد الاسلام ولكن قواعد هذه المذاهب لا تستمر على شيء من هذه المذاهب بل اذا ظهر فيها شيء من هذه المذاهب مدة أقام الله ما بعث به محمد صلى الله عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي يظهر على باطلهم وينوغيديتظاهرون بالتشيع واستولوا من المغرب على ما استولوا عليه وبنوا المهدي ثم جاؤا إلى مصر واستولوا عليها مائتي سنة واستولوا على الحجاز والشام نحو مائة سنة وملكوا بغداد في فتنه البساسيري وانضم اليهم الملاحدة في شرق الارض وغربها وأهل البدع والاهواء تحب ذلك منهم ومع هذا فكانوا محتاجين إلى أهل السنة ومحتاجين إلى مصانعتهم والتقية لهم ولهذا رأس مال الرافضة التقية وهي أن يظهر خلاف ما يبطن كما يفعل المنافق وقد كان المسلمون في أول الاسلام في غاية الضعف والقلّة وهم يظهرون دينهم لا يكتُمونه والرافضة يزعمون أنهم يعملون بهذه الآية قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه ويزعمون أنهم هم المؤمنون وسائر أهل القبلة كفار مع أن لهم في تكفير الجمهور قولين لكن قد رأيت غير واحد من أئمتهم يصرح في كتبه وفتاويه بكفر الجمهور وانهم هم مرتدون ودارهم دار ردة يحكم بنجاسة مائهمها وان من انتقل إلى قول الجمهور منهم ثم تاب لم تقبل توبته لان المرتد الذي يولد على الفطرة لا يقبل الرجوع إلى الاسلام وهذا في المرتد عن الاسلام قول لبعض السلف وهو رواية عن الامام أحمد قالوا لان المرتد من كان كافرا فأسلم ثم رجع إلى الكفر بخلاف من يولد مسلما فجعل هؤلاء هذا في سائر الامة فهم عندهم كفار فنصار منهم إلى مذهبهم كان مرتدا وهذه الآية حجة عليهم فان هذه الآية خوطب بها أولاد من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين فقبل لهم لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء فان سورة آل عمران كلها مدنية وكذلك البقرة والنساء والمائدة ومعلوم ان المؤمنين بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أحد منهم يكتم اعنائه ولا يظهر الكفر أنه منهم كما تفعله الرافضة مع الجمهور وقد اتفق المفسرون على انها نزلت بسبب ان بعض المسلمين أراد ان يظهر موتة الكفار فنهوا عن ذلك وهم لا يظهر موتة الجمهور وفي رواية الضحاك عن ابن عباس ان عباد من الصامت كان له خلفاء من اليهود فقال يا رسول الله ان معي جسمائة من اليهود وقد رأيت أن أسنظهر بهم على العدو فزلت هذه الآية وفي رواية أبي صالح أن عبدا لله برأى وأصحابه من المنافقين كانوا ينولون اليهود ويأتونهم بالاخبار يرجون لهم التطفر على النبي صلى الله عليه وسلم فنهى الله المؤمنين عن مثل فعلهم وروى عن

تركيباتهم يقولون بحسب اصطلاحكم انه ينقسم إلى مركب من ذاته ومركب من غيره وحقيقة الامر أن ثبوت الصفات ان سميتوه تركيبا لم ينقسم لكم عدم انقسام المركب إلى قديم واجب ومحدث ممكن وان لم تسموه تركيبا بطل أصل كلامكم ولكن أنتم سميت هذا تركيبا ونفيتوه فلهذا قلتم لا ينقسم المركب فكان كلامكم ممنوعا بل باطلا وأما قوله ان لقائل أن يقول ان كان يوجد مركب من ذاته فسيوجد متحرك من ذاته وان وجد متحرك من ذاته فسيوجد معدوم من ذاته فجوابه من وجوه أحدها منع المقدمة الاولى فما الدليل على أنه اذا وجدت ذات موصوفة بصفات لازمة له يلزم أن توجد ذات متحركة بحركة منها ليس معه في ذلك الا مجرد الموازنة اللفظية الثاني ان حقيقة قوله ان افتقار التركيب إلى مركب كافتقار التحريك إلى المحرك فان أخذ ذلك على ان له فاعلا لكل منهما فاعل وان أخذ مجرد التركيب أخذ مجرد التحريك قبل فعله هذا يكون المعنى اذا وجد متصف بصفة بنفسه يوجد فاعل متحرك بنفسه واذا كان حقيقة كلامه أنه اذا كان متصفا بالصفات من ذاته فسيوجد متصفا بالافعال من ذاته فيقال له إما أن تكون هذه الملازمة صحيحة وإما أن لا تكون فان لم تكن

ابن عباس أن قوما من اليهود كانوا يباطنون قوما من الانصار ليقتلوه عن دينهم فنهاهم قومه  
 من المسلمين عن ذلك وقالوا اجتنبوا هؤلاء فأبوا فنزلت هذه الآية وعن مقاتل بن حيان  
 ومقاتل بن سليمان أنها نزلت في عاطب بن أبي بلتعة وغيره كانوا يظهرون المودة لكفار مكة  
 فنهاهم الله عن ذلك والرافضة من أعظم الناس اظهار المودة أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه  
 حتى أنهم يحفظون من فضائل الصحابة والقصاصات التي في مدحهم وهجاء الرافضة ما يتوددون  
 به إلى أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه كما كان المؤمنون يظهر دينهم لأشركين وأهل الكتاب  
 فعلم أنهم من أبعده الناس عن العمل بهذه الآية وأما قوله تعالى الآن تتقوا منهم تقاة  
 قال مجاهد لا مصانعة والتقاة ليست بان كذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي فان هذا اتفاق  
 ولكن أفعّل ما أقدر عليه كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من رأى منكم منكرا  
 فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان فالؤمن اذا كان  
 بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه ولكن ان أمكنه بلسانه والافضل مع  
 أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه اما أن يظهر دينه واما أن يكتمه وهو مع هذا يوافقهم  
 على دينهم كله بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وأمرأة فرعون وهو لم يكن موافقاً لهم  
 على جميع دينهم ولا كان يكذب ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه بل كان يكتم ايمانه وكتمان الدين  
 شيئا وأظهار الدين الباطل شيئا آخر فهذا لم يحبه الله فطالما لم يكره بحيث أبيع له النطق بكلمة  
 الكفر والله تعالى قد فرق بين المنافق والمكره والرافضة حالهم من جنس حال المنافقين لا من  
 جنس حال المكره الذي أكرهه على الكفر وقلبه مطمئن بالايمان فان هذا الاكراه لا يكون عاما  
 من جمهور بني آدم بل المسلم يكون أسيرا في بلاد الكفر ولا أحد يكفره على كلمة الكفر ولا يقولها ولا  
 يقول بلسانه ما ليس في قلبه وقد يحتاج إلى أن يبين للناس من الكفار ليظنوه منهم وهو مع هذا  
 لا يقول بلسانه ما ليس في قلبه بل يكتم ما في قلبه وفرق بين الكذب وبين السكتان فكتمان ما في  
 النفس يستعمله المؤمن حيث يعذره الله في الاظهار كمؤمن آل فرعون وأما الذي يتكلم بالكفر  
 فلا يعذره الا اذا أكرهه والمنافق الكذاب لا يعذر بحال ولكن في المعارض مندوحة عن الكذب  
 ثم ذلك المؤمن الذي يكتم ايمانه يكون بين الكفار الذين لا يعلمون دينه وهو مع هذا مؤمن عندهم  
 محبوبه ويكرمه لان الايمان الذي في قلبه يوجب أن يعاملهم بالصدق والامانة والنصح واردة  
 الخير بهم وان لم يكن موافقاً لهم على دينهم كما كان يوسف الصديق يسير في أهل مصر وكاوا كفارا  
 كما كان مؤمن آل فرعون يكتم ايمانه ومع هذا كان يعظم موسى ويقول أتقتلون رجلا أن يقول  
 ربي الله وأما الرافضي فلا يعاشر أحد الا استعمل معه النفاق فان دينه الذي في قلبه دين فاسد  
 يحمله على الكذب والخيانة وغش الناس واردة السوء بهم فهو لا يألوهم خبالا ولا يترك شرا يقدر  
 عليه الا فعله بهم وهو محقوت عند من لا يعرفه وان لم يعرف أنه رافضي تظهر على وجهه سيما  
 النفاق وفي لحن القول ولهذا تجد يوافق ضعفاء الناس ومن لا حاجة به اليه لما في قلبه من النفاق  
 الذي يضعف قلبه والمؤمن معه غيره الايمان فان العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ثم هم يدعون الايمان  
 دون الناس والذلة فيهم أكثر منها في سائر الطوائف من المسلمين وقد قال تعالى اتانصر رسلا

صحيحة فليست بحجة وان كانت  
 صحيحة كانت دليلا على ثبوت أفعال  
 الله تعالى وكان حقيقته أنه يلزم من  
 ثبوت الصفات القائمة به ثبوت  
 الأفعال القائمة به فأى محذور في  
 هذا اذا كانت الملازمة صحيحة  
 (الثالث) قوله وان وجد متحرك من  
 ذاته فسيوجد المعدوم من ذاته لان  
 وجود المعدوم هو خروج ما هو بالقوة  
 إلى الفعل وكذلك الامر في الحركة  
 والمتحرك وليس كذلك الوجود  
 لانه ليس صفة زائدة على الذات فكل  
 موجود لم يكن وقاما وجودا بالقوة  
 ووقاما وجودا بالفعل فهو موجود  
 بذاته والمتحرك وجوده انما هو مع  
 القوة المحركة فلذلك احتاج كل  
 متحرك إلى محرك فيقال أتعني  
 بقولك فسيوجد المعدوم من ذاته  
 أي نفس ما كان معدوما يوجد من  
 الذات المعدومة أم تعني به أن  
 الحركة المعدومة توجد من الذات  
 المتحركة أما الاول فغير معقول  
 فان المعدوم ليس له وجودا أصلا حتى  
 يعقل أن يوجد منه ذاته أو غير ذاته  
 ووجود موجود من غير موجود  
 محتمل بضرورة العقل وكون المعدوم  
 يوجد بنفسه معلوم البطالان  
 بالبدية وان عنت الثاني فاللازم  
 والملازم واحد فان المتحرك من  
 ذاته توجد حركته المعدومة من ذاته



والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وهم أبعد طوائف أهل الاسلام عن النصرة وأولاهم بالخلافة لان فعلهم أقرب طوائف أهل الاسلام الى التقاق وأبعدهم عن الايمان وآية ذلك أن المنافقين حقيقة الذين ليس فيهم ايمان من الملاحدة يميلون الى الرافضة والرافضة تميل اليهم أكثر من سائر الطوائف وقد قال صلى الله عليه وسلم الارواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وقال ابن مسعود رضي الله عنه اعتبروا الناس بأخذانهم فعلم أن بين أرواح الرافضة وأرواح المنافقين اتفاقا محضا قدر امشتركا وتساها وهذا الماشي الرافضة من التفاف فان التفاف شعب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا اؤتمن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أعطف واذا اؤتمن خان وفي رواية لمسلم وان صام وصلى وزعم أنه مسلم والقرآن يشهد لهذا فان الله وصف المنافقين في غير موضع بالكذب والغدر والخيانة وهذه الخصال لا توجد في طائفة أكثر منها في الرافضة ولا أبعد منها عن أهل السنة المحضة المتبعين للعصامة فهو لأولى الناس بشعب النفاق وأبعدهم عن شعب الايمان وسائر الطوائف قريبهم الى الايمان وبعدهم عن النفاق بحسب سنتهم وبدعتهم وهذا كله مما يبين أن القوم أبعد الطوائف من اتباع المعصوم الذي لا شك في عصمته وهو خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وما يذكره من خلاف السنة في دعوى الامام المعصوم وغير ذلك فانما هو في الاصل من ابتداع منافق زنديق كما قد ذكر ذلك أهل العلم ذكر غير واحد منهم أن أول من ابتدع الرفض والقول بالنص على علي وعصمته كان منافقا زنديقا أراد فساد دين الاسلام وأراد أن يصنع بالمسلمين ما صنع بولص بالنصارى لكن لم يأت له ما تأنى لبولص لضعف دين النصارى وعقلهم فان المسيح صلى الله عليه وسلم رفع ولم يتبعه خلق كثير يعلمون دينه ويقومون به علماء وعملاء فلما ابتدع بولص ما ابتدعه من الغلو في المسيح اتبعه على ذلك طوائف وأحبوا الغلو في المسيح ودخلت معهم ملوك فقام أهل الحق خالفوهم وأنكروا عليهم فقتلت الملوك بعضهم وداهن الملوك بعضهم وبعضهم اعتزلوا في الصوامع والديارات وهذه الامة والله الحمد لا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحق فلا يتمكن ملحد ولا مبتدع من افساده بغلو وانتصار على الحق ولكن يفضل من يتبعه على ضلاله (١) وأيضاً فنواب المعصوم الذي يدعونه غير معصوم في الجزئيات واذا كان كذلك فيقال اذا كانت العصمة في الجزئيات غير واقعة وانما الممكن العصمة في الكليات فالله تعالى قادر أن ينص على الكليات بحيث لا يحتاج في معرفتها الى الامام ولا غيره وقادر أيضاً أن يجعل نص النبي أكمل من نص الامام وحيث لا يحتاج الى عصمة الامام لافي الكليات ولا في الجزئيات (الوجه الثالث عشر) أن يقال العصمة الثابتة للامام أهى فعلة الطاعات باختياره وتركه للمعاصي باختياره ومع أن الله تعالى عندكم لا يخلق اختياره أم هي خلق الارادة أم هي سلبه القدرة على المعصية فان قلتم بالاول وعندكم أن الله لا يخلق اختيار الفاعلين لزمكم ان الله لا يقدر على خلق معصوم وان قلتم بالثاني بطل أصلكم الذي ذهبتم اليه في القدرة وان قلتم سلب القدرة على

وقول الصائل انه اذا جاز هذا جاز وجود المعدوم من الذات المعدومة مخدوع بل باطل معلوم البطلان وقوله لان وجود المعدوم هو خروج ما بالقوة الى الفعل وكذلك الامر في الحركة والتحريك فيقال له غاية هذا أنها يشتركان في أمر من الامور فمن أين يلزم اذا اشتركا في أمر ما أن يشتركا في غيره مع ظهور الفرق فان قوله وجود المعدوم هو خروج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز أن يراد به أن نفس المعدوم كان فيه قوة هي مبدأ وجوده فان المعدوم ليس في شيء ولا فيه شيء وانما يقال ان مامنه وجد المعدوم كان فيه قوة وجوده كما في النطفة قوة أن تصبح علقة وفي الحبة قوة أن تصبح سنبلة وفي النواة قوة أن تصبح نخلة فالذي فيه القوة ليس هو المعدوم وأما الحركة والتحريك فنفس التحريك فسه قوة هي مبدأ الحركة فتظهر التحريك المحل الذي وجد فيه ما كان معدوماً من الاعراض كما يوجد اللون في المتلونات والطعم في المطعومات والحياة في الاحياء فكذلك الحركة في المتحركات فعلى هذه الصفات والحركات كان قابلاً لها وفيه قوة القبول والاستعداد لهما وأما نفس هذه الامور التي كانت معدومة فوجدت فليس فيها من القوة ولا غير هاتين

(١) قوله وأيضاً فنواب المعصوم الخ هكذا في الاصل وفي العبارة خلل ولعل الصواب وأيضاً فيقال المعصوم الخ كنه معصمه

فقياس القائس وجود المعدوم من ذاته بوجود الحركة من المتحرك في غاية الفساد والعلة تكون فاعلة وتكون قابلة فلو قال القائل الموجود أو الجسم أو القائم بنفسه أو نحو ذلك يقبل الصفات والاعراض كالحركات ونحوها وفيه قوة لذلك فيجب أن يكون المعدوم فيه قبول لقيام الصفات والحركات به لكان قوله في غاية الفساد فكيف إذا قال إذا كان المتحرك فاعلا بنفسه لم يركب وجب أن يكون المعدوم فاعلا لذاته بل يقال الفاعل يمكن أن يفعل غيره وأما فعله لنفسه فمتنع فلو قال إذا كان المتحرك يفعل حركة وجب أن يفعل المعدوم حركة لكان باطلا فكيف إذا قال وجب أن يفعل نفسه وقوله فكل موجود لم يكن وقتا موجودا بالقوة ووقتا بالفعل فهو موجود بذاته والمتحرك وجوده انما هو مع القوة المحركة فلهذا احتاج كل متحرك الى محرك فيقال له هب أنه سلم أن المتحرك وجوده مع القوة المحركة فلم قلت ان الحركة تحتاج الى محرك منفصل عنه ثم يقال لك هل يجوز أن يتحرك المتحرك بنفسه بعد أن لم يكن متحركا أم لا فان أجرت هذا بطل قولك وجاز وجود المتحرك بنفسه قبل الحركة وقبل القوة المحركة وان قلت لا يجوز قيل فركبته حينئذ اما أن تكون من نفسه واما من غيره فان كانت من نفسه كانت الحركة من

المعصية فانه عندكم هو العاجز عن الذنب كما يجزى الاعى عن نقط المصاحف والمقعد عن المشي والعاجز عن الشيء لا ينهى عنه ولا يؤمر به وإذا لم يؤمر وينهى لم يستحق ثوابا على الطاعة فيكون المعصوم عندكم لا ثواب له على ترك معصية ولا على فعل طاعة وهذا غاية النقص وحينئذ فأى مسلم فرض كان خيرا من هذا المعصوم إذا أذنب ثم تاب لانه بالتوبة تحبب سيئاته بل بدل بكل سيئة حسنة مع حسناته المتقدمة فكان ثواب المكلفين خيرا من المعصوم عند هؤلاء وهذا يناقض قولهم غاية المناقضة ❦ وأما المقدمة الثانية فلو قدر أنه لا بد من معصوم فقولهم ليس بمعصوم غير على اتفاقا ممنوع بل كثير من الناس من عبادهم وصوفيتهم وحنيدتهم وعامتهم يعتقدون في كثير من شيوئهم من العصمة من جنس ما تعتقده الرافضة في الاثنى عشر وربما عبروا عن ذلك بقولهم الشيخ محفوظ وإذا كانوا يعتقدون هذا في شيوئهم مع اعتقادهم أن الصحابة أفضل منهم فاعتقادهم ذلك في الخلفاء من الصحابة أولى فكثير من الناس فيهم من الغلو في شيوئهم من جنس ما في الشيعة من الغلو في الأئمة وأيضا فالاسماعيلية يعتقدون عصمة أئمتهم وهم غير الاثنى عشر وأيضا فكثير من أتباع نبي أمية أو أكثرهم كانوا يعتقدون أن الامام لا حساب عليه ولا عذاب وان الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الامام بل تحبب عليهم طاعة الامام في كل شيء والله أمرهم بذلك وكلامهم في ذلك معروف كثير وقد أراد يزيد بن عبد الملك أن يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز فجاء اليه جماعة من شيوئهم فلفوا له بالله الذي لا اله الا هو أنه اذاولى الله على الناس اماما تقبل الله منه الحسنات وتجاوز عنه السيئات ولهذا تجد في كلام كثير من كبارهم الامر بطاعة ولى الامر مطلقا وان من أطاعه فقد أطاع الله ولهذا كان يضرب بهم المثل يقال طاعة شامية وحينئذ فهو لا يقولون ان امامهم لا يأمرهم الا بما أمرهم الله به وليس فيهم شيعة بل كثير منهم يبغض عليا ويسبهه ومن كان اعتقاده ان كل ما أمر الامام به فانه مما أمر الله به وانه يجب طاعته وان الله يشبهه على ذلك ويعاقبه على تركه لم يحتج مع ذلك الى معصوم غير امامه وحينئذ فالجواب من وجهين أحدهما أن يقال كل من هذه الطوائف اذا قيل لها انه لا بد من امام معصوم تقول يكفيني عصمة الامام الذي انتهت به لأحتاج الى عصمة الاثنى عشر لا على ولا غيره ويقول هذا سخيف وقدوتى وهذا يقول امامى الاموى والاسماعيلية بل كثير من الناس يعتقدون ان من يطيع المولى لا ذنب له في ذلك كائنا من كان ويتأولون قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان قيل هؤلاء لا يعتد بخلافهم قيل هؤلاء خير من الرافضة الاسماعيلية وأيضا فان أئمتهم هؤلاء شيوئهم خير من معدوم لا يتفجع به بحال فهم بكل حال خير من الرافضة فبطلت حجة الرافضة بقولهم لم تدع العصمة الا في على وأهل بيته فان قيل لم يكن في الصحابة من يدعى العصمة لابي بكر وعمر وعثمان قيل ان لم يكن فيهم من يدعى العصمة لعلى بطل قولكم وان كان فهم من يدعى العصمة لعلى لم تمتنع أن يكون فيهم من يدعى العصمة للثلاثة بل دعوى العصمة لهؤلاء أولى فاننا لم يقينا أن جمهور الصحابة كانوا يفضلون أبا بكر وعمر بل على نفسه كان يفضلهم عليه كما تواتر عنه وحينئذ فدعواهم عصمة هذين أولى من دعوى عصمة على فان قيل فهذا لم ينقل عنهم قيل لهم ولا ينقل عن واحد منهم القول بعصمة على ونحن لا نثبت عصمة لا هذا ولا هذا لكن نقول ما يمكن أحدا أن ينفي نقل أحد منهم بعصمة أحد



وأذكر الطلب فأكون وراثة رواء أجدي كتاب مناقب الصحابة فقال حدثنا وكيع عن نافع  
عن ابن عمر عن ابن أبي مليكة قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم خرج معه أبو بكر فأخذ  
طريق نور قال فجعل أبو بكر يمشي خلفه ويمشي أمامه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مالك  
قال يا رسول الله أخاف أن تؤتى من خلفك فتأخر وأخاف أن تؤتى من أمامك فتأخر قال فلما  
انتهينا إلى العار قال أبو بكر يا رسول الله كما أنت (١) حتى أعيه قال نافع حدثني رجل عن ابن أبي  
مليكة أن أبا بكر رأى حمراني الغار فألقمها قدمه وقال يا رسول الله إن كانت لسعة أولدغته  
كانت بي وحيث لم يكن يرضى عساواة النبي صلى الله عليه وسلم لا بالمعنى الذي أراد الكاذب  
المعتري عليه أنه لم يرض بأن يموت جميعا بل كان لا يرضى بأن يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو يعيش بل كان يختار أن يفديه بنفسه وأهله وماله وهذا واجب على كل مؤمن والصدوق  
أقوم المؤمنين بذلك قال تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وفي الصحيحين عن أنس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس  
أجمعين وحزنه على أبي صلى الله عليه وسلم يدل على كمال موالاته ومحبته ونصحته واحتراسه  
عليه وذنبه عنه ودفع الأذى عنه وهذا من أعظم الأيمان وإن كان مع ذلك يحصل له بالحزن نوع  
ضعف فهذا يدل على أن الاتصاف بهذه الصفات مع عدم الحزن هو المأمور به فإن مجرد الحزن  
لا فائدة فيه ولا يدل ذلك على أن هذا ذنب يذمه فإن من المعلوم أن الحزن على الرسول أعظم من  
حزن الإنسان على ابنه فإن محبة الرسول أوجب من محبة الإنسان لابنه ومع هذا فقد أخبر الله  
عن يعقوب أنه حزن على ابنه يوسف وقال يا أسفا على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم  
وأنهم قالوا تالله تغناؤا كرى يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين قال إنما أشكو  
بني وحزني إلى الله الآية فهذا السرائيل نبى كرم قد حزن على ابنه هذا الحزن ولم يكن هذا مما  
يسب عليه فكيف يسب أبو بكر إذا حزن على النبي صلى الله عليه وسلم خوفا أن يقتل وهو  
الذي علق به سعادة الدنيا والآخرة ثم إن هؤلاء الشيعة وغيرهم يحكون عن فاطمة من حزنها  
على النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يوصف وأنها بنت بيت الأخران ولا يجعلون ذلك ذمالها مع أنه  
حزن على أمر فائت لا يعود وأبو بكر إنما حزن عليه في حياته خوف أن يقتل وهو حزن يتضمن  
الاحتراس ولهذا الملمات لم يحزن هذا الحزن لأنه لا فائدة فيه حزن أبي بكر بل يربأ بكل من  
حزن فاطمة فإن كان مذموما على حزنه ففاطمة أولى بذلك والافأبو بكر أحق بأن لا يذم على حزنه  
على النبي صلى الله عليه وسلم من حزن غيره عليه بعد موته وإن قيل أبو بكر إنما حزن على نفسه  
لا يقتله الكفار قيل فهذا يناقض قوله كما أنه كان عدوه وكان استحقبه لئلا يظهر أمره وقيل  
هذا باطل بما علم بالتواتر من حال أبي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم وبما أوجب الله على المؤمنين  
ثم يقال هب أن حزنه كان عليه وعلى النبي صلى الله عليه وسلم أفيسحق أن يشتم على ذلك ولو  
قدر أنه حزن خوفا أن يقتله عدوه لم يكن هذا مما يستحق به هذا السب ثم إن قدر أن ذلك ذنب  
فلم يصبر عنه بل لما نهى عنه انتهى فقد نهى الله تعالى الأنبياء عن أمور كثيرة انتهوا عنها ولم يكونوا  
مذمومين بما فعلوه قبل النهي وأيضا هؤلاء ينقلون عن علي وفاطمة من الجزع والحزن على  
فوت مال فذل وغيرهما من الميراث ما يقتضى أن صاحبه إنما يحزن على فوت الدنيا وقد قال تعالى  
لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم فقد دعا الناس إلى أن لا بأسوا على ما فاتهم من  
الدنيا ومعلوم أن الحزن على الدنيا أولى بأن ينهى عنه من الحزن على الدين وإن قدر أنه حزن

بالجسم لا تفعل إلا بواسطة الجسم  
ولا يكون الجسم واسطة للنفس في  
خلق الأجسام ولا في ابداع النفوس  
والاشياء لا تناسب الأجسام قلنا  
ولم لا يجوز أن يكون في النفوس  
نفس تختص بخاصية يتبناها لأن  
توجد الأجسام وغير الأجسام  
منها واستحالة ذلك لا يعرف  
ضرورة ولا برهان يدل عليه إلا أنه  
لم يشاهد من هذه الأجسام  
المشاهدة وعدم المشاهدة لا يدل  
على الاستحالة فقد أضافوا إلى

(١) قوله حتى أعيه كذا في الأصل  
ولعله تصحيف من الناصح والحديث  
في رواية المواهب حتى استبرئه  
وحرر كتبه مصححه

الذي يريد التشبيه به أو واجب  
 الوجود الذي يطلب الفلك التشبيه  
 به ماخرج ما فيه من الايون والاضاع  
 وتحريك الواجب أو العقل للفلك  
 أو نفس الفلك كتحريك المحبوب  
 للحب والمشتهى للشهى والمعشوق  
 للعاشق ليس من جهة الحركة  
 فعل أصلا بل ذلك يحبه فيتحرك  
 تشبها به وبهذا أثبت أرسطو  
 واتباعه العلة الاولى وأن فوق  
 الافلاك ما يوجب تحريك الافلاك  
 والكلام على هذا من وجوه ليس هذا  
 موضع بسطها لكن يقال كون  
 الفلك يتحرك للتشبيه بالواجب أو  
 اخراج ما فيه من الايون والاضاع  
 كلام لا دليل عليه بل الادلة الدالة  
 على فساده كثيرة ليس هذا موضعها  
 فنقول هب أن الامر كذلك فهذا  
 انما فيه أنه أثبت العلة الغائية للحركة  
 فيقال أين السبب الفاعل للحركة  
 الفلك فان الحركة وان افتقرت  
 الى غاية مقصودة فتفتقر الى مبدا  
 فاعل بالضرورة فاذا قالوا انفسه  
 تحركه قيل لهم فما الفاعل لما  
 يحدث في النفس من أسباب الحركة  
 كالتصورات والارادات فان هذه  
 كانت معدومة ثم وجدت بعد  
 العدم فما السبب الفاعل لهذه  
 الحركة فان قالوا النفس هي الفاعلة  
 لهذه الحركة فقد جعلوها متحركة  
 من نفسها وهذا خلاف ما قالوه  
 وان قالوا شيئا غير ما قيل لهم الكلام  
 (١) قوله فعلم بطلان حجته الى آخر  
 العبارة هكذا في الاصل ويظهر ان  
 في الكلام نقصا قاتلا وحرر كتبه  
 مصححه

في قوائم النص على امامته وحيث لا يكون لهم مستند آخر (الجواب السابع) ان يقال  
 الاجماع عندهم ليس بحجة الا أن يكون قول المعصوم فيه فان لم يعرفوا ثبوت المعصوم الا به لزم  
 الدور فانه لا يعرف أنه معصوم الا بقوله ولا يعرف أن قوله حجة الا اذا عرف أنه معصوم فلا  
 يثبت واحد منهما (١) فعلم بطلان حجته على اثبات المعصوم وحده هو الحجة فيحتاجون  
 حيث شذ الى العلم بالشخص المستقبل حتى يعلم ان قوله حجة فاذا احتجوا بالاجماع لم تكن الحجة  
 عندهم في الاجماع الا قول المعصوم فيصير هذا مصادرة على المطلوب ويكون حقيقة قولهم  
 فلان معصوم لأنه قال اني معصوم فاذا قيل لهم هم عرفتم أنه معصوم وان من سواه ليسوا  
 معصومين قالوا بانه قال انه معصوم ومن سواه ليس معصوم وهذا مما يمكن كل أحد أن يقوله  
 فلا يكون حجة وصار هذا كقول القائل أنا صادق في كل ما أقوله فان لم يعلم صدقه بغير قوله لم يعلم  
 صدقه فيما يقوله وحجته هذه من جنس حجة اخوانهم الملاحدة الاسماعيلية فانهم يدعون الامام  
 المعلم المعصوم ويقولون ان طرق العلم من الادلة السمعية والعقلية لا يعرف صحتها الا بتعليم  
 المعلم المعصوم وكانهم أخذوا هذا الاصل الفاسد عن اخوانهم الرافضة فلما ادعت الرافضة أنه لا بد  
 من امام معصوم في حفظ الشريعة وأقرب بالنسبة ادعت الاسماعيلية ما هو أبلغ فتالوا لا بد في جميع  
 العلوم السمعية والعقلية من المعصوم واذا كان هؤلاء ملاحدة في الباطن يقرون بالنسبة في  
 الظاهر والشرائع يدعون أن لها تأويلات باطنية يخالف ما يعرف الناس منها ويقولون بسقوط  
 العادات وحل المحرمات للخوارج الواصلين فان لهم طبقات في الدعوة ليس هذا موضعها وانما  
 المقصود أن كل الطائفتين تدعى الحاجة الى معصوم غير الرسول لكن الاثنى عشرية يجعلون  
 المعصوم أحد الاثنى عشر وتجعل الحاجة اليه في حفظ الشريعة وتبليغها وهو لا ملاحدة كفار  
 والامامية في الجملة يعتقدون صحة الاسلام في الباطن الامن كان منهم ملحد افان كثيرا من شيوخ  
 الشيعة هو في الباطن على غير اعتقادهم امام متفلس ملحد وما غير ذلك ومن الناس من يقول ان  
 صاحب هذا الكتاب ليس في الباطن على قولهم وانما احتاج أن يتظاهر بهذا المذهب لما له في  
 ذلك من المصلحة النبوية وهذا يقوله غير واحد ممن يحب صاحب هذا الكتاب ويعظمه  
 والاشبه به أمثاله حائرون بين أقوال الملاحدة وأقوال سلفهم المتكلمين ومباحثهم تدل في  
 كتبهم على الحيرة والاضطراب ولهذا صاحب هذا الكتاب يعظم الملاحدة كالطوسي وابن سينا  
 وأمثالهما ويعظم شيوخ الامامية ولهذا كثير من الامامية تذبذب وتبعض وتقول انه ليس على طريق  
 الامامية وهكذا أهل كل دين تجد فضلاءهم في الغالب اما أن يدخلوا في دين الاسلام الحق واما  
 أن يصيروا ملاحدة مثل كثير من علماء النصاري هم في الباطن زنادقة ملاحدة وفيهم من هو  
 في الباطن عيل الى دين الاسلام وذلك لما ظهر لهم من فساد دين النصاري فاذا قدر ان الحاجة الى  
 المعصوم ثابتة فالكلام في تعيينه فاذا طولب الاسماعيلية بتعيين معصومه وما الدليل على أن  
 هذا المعصوم دون غيره لم يأت بحجة أصلا وتناقضت أقواله ولذلك الراضى أخذ من القدرة  
 كلامهم في وجوب رعاية الاصل وبنى عليه أنه لا بد من معصوم وهي أقوال فاسدة ولكن اذا  
 طولب بتعيينه لم يكن له حجة أصلا لا مجرد قول من لم يثبت الا بعد عصمته اني معصوم فان قيل اذا  
 ثبت بالعقل انه لا بد من معصوم فاذا قال على اني معصوم لزم أن يكون هو معصوما لانه لم يدع هذا



فيه كالكلام في النفس فإنه إن حدث فيه ما لم يحدث سئل عن سبب ذلك وإن قيل بل المحدث لحركة النفس على حال واحدة أزلا وأبداً قبل لهم فقد لم يكن حدثاً بلا سبب وقيل لكم ذلك المحركة (٢٦٥) للنفس إن كان عليه تامة في الازل وجب

وجود معلوله في الازل فوجب وجود ما حدث للنفس من التصورات والارادات في الازل وهذا جاع بين النقبضين وإن قيل بل حدث له أمر به صار فاعلاماً يحدث في النفس سئل عن سبب حدوث ذلك وإذا قيل الحوادث استعداد النفس لأن بعض علمها من العقل ما يتصور به وتريد قيل فذلك الاستعداد حادث والقول في سبب حدوثه كالقول في سبب حدوث غيره فلا يد من أحد أمرين إما حدوث الحوادث بلا سبب حادث وإما حدوث الحوادث عن متحرك وأما ما كان بطل قولهم والاول يقولون انه معلوم البطلان بالضرورة فيلزمهم الثاني فقد ألزم مناظر به ما يلزمه هو أشد منه وبينه أن قول اخوانه أشد فساداً وأنه قال والذي لا يخلص للاشعرية منه هو أن الفاعل أول وأعمال فعل له أول لا هم لا عكهم أن يصفوا أن حالة الماعل من المفعول المحدث تكون في وقت الفعل هي بعينها حالته في وقت عدم الفعل فهناك ولا بد حالة متجددة ونسبة لم تكن وذلك ضرورة ما في الفاعل أو في المفعول أو في كليهما وإذا كان كذلك فتلك الحال المتجددة إذا أوحسأ أن لكل حال متجددة فاعلا لا بد أن يكون الماعل لها إما فاعلا آخر فلا يكون ذلك الماعل هو الاول ولا يكون مكتفياً بفعاله بنفسه بل

غيره قيل لهم لو قدر ثبوت معصوم في الوجود لم يكن مجرد قول شخص أنا معصوم مقبولاً لا مكان كون غيره هو المعصوم وإن لم تعلم مجرد دعواه وإن لم يظهر دعواه بل يجوز أن يسكن على دعوى العصمة وأظهارها على أصلهم كما جاز للنتظر أن يخفى نفسه خوفاً من الطلبة وعلى هذا التقدير فلا يمنع أن يكون في الأرض معصوم غير الانبياء عشر وإن لم يظهر ذلك ولم تعلمه كما ادعوا مثل ذلك في المنتظر فلم يبق معهم دليل على التعيين لا إجماع ولا دعوى ومع هذا كله بتقدير دعوى على العصمة فاعلموا يقبل هذا لو كان على ذلك وحاشاه من ذلك وهذا جواب خامس وهو أنه إذا لم تكن الحجة على العصمة الا قول المعصوم في معصوم فحين راضون بقول على في هذه المسئلة فلا يمكن أحداً أن ينقل عنه باسناد ثابت أنه قال ذلك بل النقول المتواترة عنه تنفي اعتقاده في نفسه العصمة وهذا جواب سادس فإن اقراره لقضائه على أن يحكمه وبخلاف رأيه دليل على أنه لم يعد نفسه معصوماً وقد ثبت بالاسناد الصحيح أن علياً قال اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الاولاد أن لا يعن وقد رأيت الآن أن يعن فقال له عبيد السلماني قاضيه رأيك مع عمر في الجماعة أحب اليك من رأيك وحده في الفرقة وكان شريح يحكم باجتهاده ولا يراجع ولا يشارره وعلى يقره على ذلك وكان يقول افضوا كما كنتم تقضون وكان يعني ويحكم باجتهاده ثم يرجع عن ذلك باجتهاده كأمثاله من الصحابة وهذه أقواله المنقولة عنه بالاسناد الصحيح موجودة ثم قد وجد من أقواله التي تخالف النصوص أكثر مما وجد من أقوال عمر وعثمان وقد جمع الشافعي من ذلك كتاباً فيه خلاف على وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسئلة فيقولون قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولهم ما جمع الشافعي كتاباً كرفه ماطر كوه من قول علي وابن مسعود ووجه بعده محمد بن نصر المروزي كتاباً (١) أكثر من ذلك كبير في مسئلة رفع اليدين في الصلاة احتج عليه فيها بقول ابن مسعود وهذا كلام مع علماء يحتجون بالادلة الشرعية من أهل الكوفة كأصحاب أبي حنيفة محمد بن الحسن وأمثاله وأن أكثر مناظر الشافعي كانت مع محمد بن الحسن وأصحابه لم يدركوا أبابوسف ولا ناظره ولا سمع منه بل توفي أبو يوسف قبل أن يدخل الشافعي العراق توفي سنة ثلاث وثمانين وقدم الشافعي العراق سنة خمس وثمانين ولهذا انما يذكر في كتبه أقوال أبي يوسف عن محمد بن الحسن عنه وهو لا يوافقه في احتجاجهم على أن علم المعصوم يكون غيرهم بنفي العصمة عن غيره احتجاج لقولهم يقولهم وأما الجهل بالجهل ومن توابع ذلك ما رأيته في كتب شيوخهم أنهم إذا اختلفوا في مسئلة على قولين وكان أحد القولين يعرف قائله والاخر لا يعرف قائله فالصواب عندهم القول الذي لا يعرف قائله قالوا لان قائله اذ لم يعرف كان من أقوال المعصوم فهل هذا الامن أعظم الجهل ومن أين يعرف أن القول الآخر لم يعرف قائله انما قاله المعصوم ولو قدر وجوده أيضاً لم يعرف أنه قاله كما لم يعرف أنه قاله الاخر ولم لا يجوز أن يكون المعصوم قد قال القول الذي يعرف وإن غيره قاله كما أنه يقول أقوالاً كثيرة يوافق فيها غيره وإن القول الآخر قد قاله من لا يدري ما يقول بل قاله شيطان من شياطين الجن والانس فهم يجعلون عدم العلم بالقول وصحته دليلاً على صحته كما قالوا انها عدم القول بعصمة

(٣٤ - منهاج ثالث) غيره وأما أن يكون الماعل لتلك الحال التي هي شرط في فعله هو نفسه فلا يكون ذلك الفعل

(١) قوله أكثر من ذلك الخ كذا وقع في الاصل ولا يجوز الكلام من تحريف لما علمنا على الوجه من السقم فحرر كتبه معجزة

الذي فرض صادر عنه أولاً أو لا بل يكون فعله لتلك الحال التي هي شرط في المفعول قبل فعله المفعول (قال) وهذا الإزم كاترى ضرورة الا  
أن يجوز يجوز أن من الاحوال الحادثة في (٢٦٦) الفاعلين ما لا يحتاج الى محدث وهذا بعيد الاعلى قول من يجوز أن ههنا أشياء

تحدث من تلقاها وهو قول الاوائل  
من القدماء الذين انكروا الفاعل  
وهو قول بين سقوطه بنفسه فيقال  
له أنت ألزمت مناظر بك من أهل  
الكلام حدوث حادث بلا سبب  
حادث وذكر أن هذا ممنوع  
بالضرورة وهذا هو المقام المعروف  
الذي استطالت به المتألفة الدهرية  
على مناظر بهم من أهل الكلام  
المأخوذ في الاصل عن الجهمية  
والقدرية فيقال له أنت يلزمك ما هو  
أشد من هذا وهو حدوث الحوادث  
بلا فاعل فقد لزمك هذا القول وان  
قلت لها فاعل قيل لك أفعلا بعد أن  
لم تكن من غير حدوث شيء في أنه  
أم لم يعلمها حتى حدث شيء في ذاته  
فان قلت بالاول قيل لك فهي دائمة أو  
لها ابتداء فان قلت لها ابتداء فهذا  
قول منازعيل وان قلت لا ابتداء لها  
فقد صارت الحوادث كلها تحدث  
عن فاعل من غير حدوث شيء فيه  
وقد قلت انه لا يمكن أن يكون حال  
الفاعل في المفعول المحدث وقت  
الفعل هي بعينها حاله وقت عدم  
الفعل فيلزمك أن لا يكون حاله عند  
وجود حوادث الطوفان هي حاله  
عند وجود الحوادث التي قبله فان  
الحوادث مختلفة فان أمكن أن  
يكون حال واحد مع حدوث

غيره دليل على عصمته وكما جعلوا عدم العلم بالقائل دليلا على انه قول المعصوم وهذه حال من  
أعرض عن نور السنة التي بعث الله بها رسوله فانه يقع في ظلمات البدع ظلمات بعضها فوق بعض  
(فصل) قال الرافضي الوجه الثاني ان الامام يجب أن يكون منصوفا عليه لما بينا  
من بطلان الاختيار وانه ليس بعض المختارين لبعض الامة أولى من البعض المختار لا نحو وال  
أدى الى التنازع والتشاجر فيؤدي نصب الامام الى أعظم أنواع الفساد التي لاجل اعدام  
الاقل منها أوجبنا نصبه وغيره على من أتمهم لم يكن منصوفا عليه بالاجماع فتعين أن يكون هو  
الامام ثم والجواب عن هذا يمنع المقدمتين أيضا لكن النزاع هنا في الثانية أظهر وأبين فانه قد  
ذهب طوائف كثيرة من السلف والخلف من أهل الحديث والفقه والكلام الى النص على أي  
بكر وذهبت طائفة من الرافضة الى النص على العباس وحشد فقوله غير على من أتمهم لم يكن  
منصوفا عليه بالاجماع كذب متيقن فانه لا اجماع على نفي النص عن غير على وهذا الرافضي  
المصنف وان كان من أفضل بني جنسه ومن المبرزين على طائفته فلا ريب ان الطائفة كلها  
جهال والافضل له معرفة بمقالات الناس كيف يدعي مثل هذا الاجماع (١) ونحسب هذا الجواب هنا  
بجواب ثالث مركب وهو أن نقول لا يخلو اما أن يعتبر النص في الامة واما أن لا يعتبر فان اعتبر  
منعنا المقدمة الثانية ان قلنا ان النص ثابت لابي بكر وان لم يعتبر بطلت الاولى (وهنا جواب رابع)  
وهو أن نقول الاجماع عندكم ليس بحجة وانما الحجة قول المعصوم فيعود الامر الى اثبات النص  
بقول الذي يدعي له العصمة ولم يثبت بعد لانص ولا عصمة بل يكون قول القائل لم يعرف صحة قوله  
أنا المعصوم وأنا المنصوص على أمانتي صحة وهذا من أبلغ الجهل وهذه الحجة من جنس التي قبلها  
(وجواب خامس) وهو أن يقال ما تعني بقولك يجب أن يكون معصوما منصوفا عليه (٢) لانه لا بد  
من أن يقول هذا هو الخليفة من بعدي فاسم عمواله وأطيعوا فيكون الخليفة بمجرد هذا النص  
أم لا يصير هذا اما حتى يعقد له الامة مع ذلك فان قلت بالاول قيل لا نسلم وجوب النص بهذا  
الاعتبار والزيدية مع الجماعة تكره هذا النص وهم من الشيعة الذين لا يهتمون علما وأما قوله انه اذا  
لم يكن كذلك أدى الى التنازع والتشاجر فيقال النصوص التي تدل على استحقاقه الامة وتعلم  
دلائها بالنظر والاستدلال يحصل بها المقصود في الاحكام فليست كل الاحكام منصوصة نصاحليا  
يستوى في فهمه العام والخاص فاذا كانت الامور الكلية التي يجب معرفتها في كل زمان  
يكتفي فيها بهذا النص فلا نفي يكتفي بذلك في القضية الحزبية وهو تولية امام معين بطريق الاولى  
والأخرى فاننا قد بينا أن الكليات يمكن نص الانبياء عليهم السلام بخلاف الجزئيات وأيضافه اذا كانت  
الادلة ظاهرة في ان بعض الجماعة أحق بها من غيره استغنى بذلك عن استخلافه والدلائل الدالة  
على ان أبا بكر كان أحقهم بالامامة ظاهرة بينة لم ينزع فيها أحد من الجماعة ومن نازع من الانصار  
لم ينزع أحد في أن أبا بكر أفضل المهاجرين وانما طلب أن يولي واحد من الانصار مع واحد من  
المهاجرين فان قيل ان كان لهم هوى منعوا ذلك بدلالة النصوص قيل واذا كان لهم هوى عصوا

الحوادث المختلفة أمكن أن يكون حاله واحدا مع تحدد الحوادث لان الحادث الثاني كالطوفان فيه تلك  
من الامور ما لم يكن له قبل ذلك نظيره تلك حوادث لا نظير لها ولا فرق بين احداث هذا واحداث غيره واذا جعل المقضي لذلك تغيرات تحدث في  
انك كان الكلام في حدوث تلك التغيرات العلوية كالكلام في حدوث التعبيرات السفلية وان قلت بل حدث أمر أو جب هذه الحوادث

(١) قرأه ونحسب هذا الجواب الخ كذا في الاصل ولعل بحسب محرف عن محيز و قوله بحسب جواب ثالث لم يتقدم جوابان فيما يظهر فقرر  
(٢) اصله لا يتطأ أو تحريعا والوجه أنه تعني به أنه لا بد من التأمل كسب معجده



قيل لك الفاعل له ان كان هو الاول عاد الا لزام جذا وان كان غير ملزم حدث الحوادث بلا فاعل وان التزم أنه ما فعلها حتى حدث فيه  
سقى فقد تركت قولاً وأيضاً فالفاعل المستكمل لشروط الفعل أما أن يجوز (٣٦٧) حدوث المفعول عنه بعد أن لم يكن بلا سبب

حدث وأما أن لا يجوز فإن جاز فهو  
قول منازع على الذي ادعيت أنه فاسد  
بالضرورة وان لم يجوز لزم أن يكون  
مفعوله مقارناً له لا يتأخر عنه منه  
شيء فلا يجوز أن يحدث عن الفاعل  
شيء كما نقوله أنت واخوانك أنه علة  
تامة وموجب تام والعلة التامة  
لا يتأخر عنها مفعولها ولا شيء من  
مفعولها فإذا كل ما يتأخر عن الاول  
ليس مفعولاً للعلة التامة ولا  
مفعولاً للفاعل الاول ولا يجوز أن  
يكون فعلاً لغيره إذا القول في ذلك  
الغير كالقول فيه فيلزم أن تكون  
الحوادث كلها حادثة بلا محدث  
وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الالهيين  
كما يلزم اخوانهم الطبيعيين وهو  
القول الذي هو من أظهر المعارف  
الضرورية فساداً وقد بسط الكلام  
على هذه المواضع في غير هذا الموضع  
وانما كان المقصود وهذا التنبيه على  
جنس ما يغالط به هؤلاء وأمثالهم  
من الالفاظ المجملة كلفظ المركب  
ونحوه كما يغالطون بلفظ التخصيص  
والمخصص وان كلام أبي حامد  
وأمثاله في مناقرتهم خبير من  
كلامهم وأقوم وأما قول ابن رشد  
لا يجوز ما أن يكون كل من جزأيه  
شرطاً في وجود الآخر أو لا يكون  
أو يكون الواحد شرطاً في الآخر  
من غير عكس وقوله القسم الاول  
لا يكون قد دعا ذلك ان الترتيب  
نفسه هو شرط في وجود الآخر

تلك النصوص وأعرضوا عنها كما ادعيت أنتم عليهم فمع قصدهم القصد الحق يحصل المقصود بهذا  
وبهذا ومع العناد لا ينفع هذا ولا هذا (وجواب سادس) أن يقال النص على الاحكام على وجهين  
نص جلي عام يتناول أعيانها ونص على الجزئيات فإذا قلتم لا بد من النص على الامام ان أردتم  
النص العام الكلي على ما يشترط للامام وما يجب عليه وما يجب له كالنص على الاحكام والمفتين  
والشهود وأئمة الصلاة والمؤذنين وأمراء الجهاد وغير هؤلاء ممن ينقلد شيئاً من أمور المسلمين فهذه  
الامور ثابتة والله الحمد كثيرة كما هي ثابتة على سائر الاحكام وان قلتم لا بد من نص على أعيان من  
يتولى قيل قد تقدم أن النص على جزئيات الاحكام لا يجب بل ولا يمكن والامامة حكم من الاحكام  
فان النص على كل من يتولى على المسلمين ولا ية ما الى قيام الساعة غير ممكن ولا واقع والنص على  
معين دون معين لا يحصل به النص على كل معين بل يكون نصاً على بعض المعينين وحينئذ فاذ قيل  
يمكن النص على امام ويفوض اليه النص على من يستخلفه الامام وعلى من يتخذه وزيراً والنص  
على ذلك أبلغ في المقصود وأيضاً فالامام المنصوص على عينه أهو معصوم فممن يوليه أو ليس  
معصوم فان كان معصوماً لزم أن يكون نوابه كلهم معصومين وهذا كله باطل بالضرورة وان لم  
يكن كذلك أمكن أن يستخلف غير معصوم فلا يحصل المقصود في سائر الازمنة بوجود المعصوم  
فان قيل هو معصوم فممن يستخلفه بعده دون من يستخلفه في حياته قيل الحاجة داعية الى  
العصمة في كلهم وأعله بالحاضر أعظم من عله بالمستقبل فكيف يكون معصوماً فيما يأتي وليس  
معصوماً في الحاضر فان قيل فالنص ممكن فلو نص النبي صلى الله عليه وسلم على خليفة قيل فنصه  
على خليفة بعده كتولية واحد في حياته ونحن لا نشترط العصمة في هذا ولا في هذا (وجواب سابع)  
وهو أن يقال أنتم أوجبتم النص لثلاثي يفضي الى التشاجر المفضي الى أعظم أنواع الفساد التي لاجل  
إعدام الأقل منها أوجبتم نصبه فيقال الامر بالعكس فان أبا بكر رضي الله عنه تولى بدون  
هذا الفساد وعمر وعثمان تولى بدون هذا الفساد فاعظم هذا الفساد في الامام الذي ادعيت أنه  
منصوص عليه دون غيره فوقع في ولايته من أنواع التشاجر والفساد التي لاجل إعدام الأقل منها  
أوجبتم نصبه فكان ما جعلتموه وسيلة انما حصل معه نقبض المقصود بدون وسيلته كما فطل  
كون ما ذكرتموه وسيلة الى المقصود وهذا لانهم أوجبوا على الله ما لا يجب عليه وأخبروا بما لم يكن  
فلزم من كذبهم وجهلهم هذا التناقض (وجواب ثامن) وهو أن يقال الذي يزيل هذا الفساد  
يكون على وجوه أحدها أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بولاية الشخص ويثني عليه في ولايته  
حينئذ تعلم الأمة أن هذا ان تولى كان محموداً مريضاً فيرفع النزاع وان لم يقل ولوه وهذا النص  
وقع لابي بكر وعمر الثاني أن يخبر بأمر تستلزم صلاح الولاد وهذه النصوص ومعنى في خلافة أبي  
بكر وعمر الثالث أن يأمر من يأتيه أن يأتي بعد موته شخصاً يقوم مقامه فيدل على أنه خليفة من  
بعده وهذا وقع لابي بكر الرابع أن يريد كتابة كتاب ثم يقول ان الله والمؤمنين لا يولون الا فلاناً  
وهذا وقع لابي بكر الخامس أن يأمر بالافتداء بعده بشخص فيكون هو الخليفة بعده السادس  
أن يأمر باتباع سنة خلفائه الراشدين المهديين ويجعل خلافتهم الى مدة معينة فيدل على ان

فليس يمكن أن تكون الاجزاء هي علة الترتيب ولا الترتيب علة نفسه الا لو كان الشيء علة نفسه فيقال له أولاً تسمية هذا التركيب اجزاء  
ليس هو من لغات بني آدم المعروفة التي يتخاطبون بها فإنه ليس في لغة من لغات التسمية ان الموصوف بصفات يقال انه مركب منها

من النساء وما شأ كل ذلك فانهم لن يلبثوا أن يتبعوا ( قال ) وان وجدت المدعى نصرانيا  
فادخل عليه بالطعن على اليهود والمسلمين جميعا وصحة قولهم في الثالث وان الاب والابن وروح  
القدس جميع وعظم الصليب عندهم وعرفهم تأويله وان وجدته متباينا فان المباينة تحرك  
الذي منه يعترف فداخلهم بالمأزحة في الباب السادس في الدرجة السادسة من حدود البلاغ  
التي تصفها من بعد وامتزج بالنور وبالظلام فانك على كلهم بذلك واذا آتست من بعضهم رشدا  
فاكشف له الغطاء ومتى وقع اليك فيلسوف فقد علمت أن الفلاسفة هم العمدة لنا وقد أجمعنا نحن  
وهم على ابطال تواميس الانبياء وعلى القول بقدم العالم لولا ما يخالفنا بعضهم من أن للعالم مدبرا  
لا يعرفونه فان وقع الاتفاق منهم على أنه لا مدبر للعالم فقد زالت الشبهة بيننا وبينهم واذا وقع لك  
ثنوى منهم فنجح قد نظرت بدالك بمن يقل معه نعبك والمدخل عليه بابطال التوحيد والقول  
بالسابق والتالي ورتب له ذلك على ما هو مرسوم لك في أول درجة البلاغ وثانيه وثالثه وسنصف لك  
عنهم من بعد واتخذ غليظ العهدود وكيد الايمان وشدة المواثيق جنة لك وحصنا ولا تهمهم على  
مستحيبك بالاستنادات الصكبار التي يستشعرونها حتى ترقبهم الى أعلى المراتب حالا خالا  
وتدرجهم درجة درجة على ما سيبينه من بعد وقف بكل فريق حيث احتمالهم فواحد لا تريده  
على التشيع والاثبات بمحمد بن اسمعيل وأنه حتى لا تجاوز به هذا الحد لاسيما ان كان مثله بمن  
يكتر به ويجوزع اسمه وأظهر له العقاقير عن الدرهم والدينار وخفف عليه وطأ بك مرة بصلاة  
السبعين وحذره الكذب والزنا والواط وشرب النبيذ وعليك في أمره بالرفق والمداراة والتودد  
وتصبر له ان كان هواه متبعالك تحظ عنده ويكون لك عون على دهره وعلى من لعنه يعاديك  
من أهل الملل ولا تأمن أن يتغير عليك بعض أصحابك ولا تخرجه عن عبادة الهه والتدين  
بشريعة محمد بنبيه صلى الله عليه وسلم والقول بامامة علي وبنه الى محمد بن اسمعيل وأقم له دلائل  
الاسابيع فقط ودقه بالصوم والصلوة وقاوشدة الاجتهاد فانك يومئذ ان أو مات الى كرمته فضلا  
عن ماله لم ينعسك وان أدركته الوفاة فوض اليك ما خلفه وورثك اياه ولم يرفى العالم من هوا وثق  
منك وآخر ترقبه الى نسخ شريعة محمد وأل السابغ هو الخاتم للرسول وأنه ينطق كما ينطقون  
وبأني بأمر جديد وأن محمد صاحب الدور السادس وأن عليا لم يكن اماما وانما كان سواا لمحمد  
وحسن القول فيه والاساسية فان هذا باب كبير وعمل عظيم منه ترقى الى ما هو أعظم منه وأكبر  
منه ويعينك على زوال ما جاء به من قبلك من وجوب زوال النبوات على المنهاج الذي هو عليه  
واياك أن ترتفع من هذا الباب الا الى من تقدر فيه النجاة وآخر ترقبه من هذا الى معرفة  
القرآن ومؤلفه وسببه واياك أن تغتر بكثير ممن يبلغ معك الى هذه المنزلة فترقبه الى غيرها  
(١) ان لا يغلطون المؤانسة والمدارسة واستحكام الثقة فان ذلك يكون لك عون على تعطيل  
النبوات والكتب التي يدعونها من عند الله وآخر ترقبه الى اعلامه أن القائم قد مات  
وأنه يقوم روحانيا وأن الخلق يرجعون اليه بصور روحانية تفصل بين العباد بأمر الله عز وجل  
ويستصفي المؤمنين من الكافرين بصور روحانية فان ذلك يكون أيضا عون لك عند ابلاغه الى  
ابطال المعاد الذي يزعمونه والشور من القبر وآخر ترقبه من هذا الى ابطال أمر الملائكة في  
السماء والجن في الارض وأنه كان قبل آدم بشر كثير وتقيم على ذلك الدلائل المرسومة في  
كتبتنا فان ذلك مما يعينك وقت ابلاغه على تسهيل التعطيل والوحى والارسال الى البشر على لائكة  
والرجوع الى الحق والقول بقدم العالم وآخر ترقبه الى أوائل درجة التوحيد وتدخل عليه بما

وقول من يقول بل تراخي المفعول  
عن المؤثر التام وأنه يمتنع أنه لم يزل  
متكلما اذا شاء ويفعل ما يشاء  
والقول الصواب الذي هو قول  
السلف والائمة لا يعرفونه وهو  
القول بأن الاثر يتعقب التأثير  
التام فهو سبحانه اذا كون شيا  
كان عقب تكوينه كما قال تعالى  
انما أمره اذا أراد شيا أن يقول له  
كن فيكون وهذا هو المعقول كما  
يكون الطلاق والعناق عقب  
التطليق والاعتاق والانكسار

(٢) قوله أن لا يغلطون الخ كذا  
في الأصل وحرر كتبه معصمه



ففيه كتابهم المترجم بكتاب الدرس الشافي للنفس من انه لا اله الا الله ولا صفة ولا موصوف فان ذلك  
يعينك على القول بالالهية مستحقها عند البلاغ والى ذلك يعنون بهذا ان كل داع منهم يترقى  
درجة درجة الى ان يصير اماما ناطقا ثم ينقلب الهاروجا ناطقا على ما سنشرح قولهم فيه من بعد  
قالوا (ومن بلغه الى هذه المنزلة تعرفه حسب ما عرفناك من حقيقة أمر الامام وان اسمعيل  
واباه محمدا كانا من نوابه وفي ذلك عون لك على ابطال امامة علي وولده عند البلاغ والرجوع الى  
القول بالحق ثم لا يزال كذلك شيا فشيا حتى يبلغ الغاية القصوى على تدرج يصفه عنهم فيما  
بعد) قال القاضي فهذه وصيتهم جميعا لا داعي الى مذاهبهم وفيها أوضح دليل لكل عاقل على  
كفر القوم وإلحادهم وتصريحهم بابطال حدوث العالم ومحدثه وتكذيب ملائكته ورسوله  
ومحمد المعاد والثواب والعقاب وهذا هو الاصل لجميعهم وانما يتخفرون بذلك الاول والثاني  
والباطق والاساس الى غير ذلك ويخضعون به الضعفاء حتى اذا استجاب لهم مستحب أخذوه  
بالقول بالدهر والتعطيل وسأصف من بعد من عظيم سبهم بجميع الرسل صلوات الله وسلامه عليهم  
وتجرب يداهم القول بالانحاد وانتهية دعوتهم ما يعلم به كل من قارن عظيم كفرهم وعنادهم للدين  
قلت وهذا بين فان الملاحدة من الباطنية الاسماعيلية وغيرهم والغلاة النصيرية وغير النصيرية  
انما يظهرون التشيع وهم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى فدل ذلك على أن التشيع  
دهليز الكفر والنفاق والصديق رضي الله عنه هو الامام في قتال المرتدين وهؤلاء مرتدون  
فالصديق وخزبه هم أعداؤه والمقصود هنا أن المحبة المذكورة في قوله اذ يقول لصاحبه  
لا تحزن ان الله معنا محبة موالاة للمحبوب ومتابعة له لا محبة نفاق كعجبة المسافر للمسافر  
وهي من العجبة التي يقصدها صاحب المحبة المحبوب كما هو معلوم عند جماهير الخلائق علما  
ضروريا بما تواتر عندهم من الامور الكثيرة أن أبا بكر كان في الغاية من محبة النبي صلى الله  
عليه وسلم وموالاته والامانة به أعظم مما يعلمون أن عليا كان مسلما وأنه كان ابن عمه وقوله  
ان الله معنا لم يكن مجرد العجبة الظاهرة التي ليس فيها متابعة فان هذه تحصل للكافر اذا صاحب  
المؤمن ليس الله معه بل انما كانت المعية للوافقة الباطنية والموالاة والمتابعة ولهذا  
كل من كان متبعا للرسول كان الله معه بحسب هذا الاتباع قال الله تعالى يا أيها النبي  
حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين أي حسبك وحسب من اتبعك فكل من اتبع الرسول  
من جميع المؤمنين فانه حسبه وهذا معنى كون الله معه والكفاية المطلقة مع الاتباع المطلق  
والناقصة مع الناقص واذا كان بعض المؤمنين به المتبعين له قد حصل له من يعاديه على ذلك  
فان الله حسبه وهو معه وله نصيب من معنى قوله اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فان هذا  
قلبه موافق للرسول وان لم يكن محبة بسند والاصل في هذا القلب كما في الصحيحين عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال ان بالمدينة رجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم وادبا الا كانوا معكم قالوا  
وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حسبهم العذر فهؤلاء يقولونهم كما وابع النبي صلى الله عليه  
وسلم وأصحابه الغزاة فلهم معنى صحبته في الغزاة فانه معهم بحسب تلك العجبة المعنوية ولو  
انفرد الرجل في بعض الامصار والاعصار بحق جاعبه الرسول ولم تنصره الناس عليه فان الله  
معه وله نصيب من قوله لا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين  
اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فان نصر الرسول هو نصر دينه الذي جاعبه  
حيث كان ومنى كان ومن وافقه فهو صاحبه عليه في المعنى فاذا قام به ذلك صاحب كما أمر الله

والانقطاع عقب الكسر والقطع  
فهو سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم  
يكن ويذكر في كونه موجبا  
بذاته وفاعلا بعيشته وقدرته قولين  
فاسدين أحدهما قول من يقول  
من المتفلسفة هو موجب بذاته في  
الازل وانه علة تامة في الازل فيجب  
أن يستلزم معلوله وان معلوله يجب  
أن يكون مقارنا له في الزمان أزلا  
وأبدا وهذا القول من أفسد أقوال  
بنى آدم فانه يستلزم أن لا يحدث  
في العالم حادث فانه اذا كانت علة  
تامة أزلية ومعلولها معها والعالم  
كله معلوله اما بوسط وإما بغير وسط  
لزم أن لا يكون في العالم شيء الا

ارسطوطاليس فهو كائن فاسد فضلا عن أن يكون لاعلة له وأما هل تفضى الطريقة التي سلكها ابن سينا في واجب الوجود الى نفي مركب قديم فليس تفضى الى ذلك لانه اذا فرضنا (٢٧٣) أن الممكن ينتهي الى علة ضرورية والضرورية لا يخلو ما أن يكون لها علة

أولا علة لها وانها ان كانت لها علة فانها انتهت الى ضرورة لاعلة له فاعلة لا الى موجود ليس له علة أصلا لانه يمكن أن يكون له علة ضرورية ومادية الا أن يوضع أن كل ماله صورة ومادة وبالجملة كل مركب فواجب أن يكون له فاعل خارج عنه وهذا يحتاج الى بيان ولم يتضمنه القول المسلول في شأن واجب الوجود مع ما ذكرنا أن فيه من الاختلال ولهذا بعينه لا يفضى دليل الاشعرية وهو أن كل حادث له محدث الى أول قديم ليس بمركب وانما يفضى الى أول ليس بحادث (قال) وأما أن يكون العالم والعلم شيئا واحدا فليس ممتمعا بل واجب ان ينتهي الامر في أمثال هذه الاشياء الى أن يتحدد المفهوم فيها وذلك ان العالم ان كان عالما بعلم فالذي به العالم عالم أخرى أن يكون عالما وذلك ان كل ما استفاد صفة من غيره فتلك الصفة أولى بذلك المعنى المستفاد من مال ذلك ان هذه الاجسام الحية التي لدينا ليست حية من ذاتها بل من قبل حياة تحملها فواجب أن تكون تلك الحياة التي استفاد منها ما ليس بحياة حية بذاتها أو يفضى الامر فيها الى غير نهاية وكذلك يفرض في العلم وسائر الصفات (قلت) ليتأمل اليبس كلام هؤلاء الذين يدعون من الحذق والتحقيق ما يدفعون به ما جاءت به الرسل كيف يتكلمون في غاية

يمنع هذا في نصوص الرسول الذي هو أكمل من الامام فنفع ذلك من نصوص الامام أولى وأحرى فانت مضطرب في خطاب الامام الى أحد أمرين اما ثبوت عموم اللفاظ واما ثبوت عموم المعاني بالاعتبار وأيهما كان أمكن اثباته في خطاب الرسول فلا يحتاج في ثبوت الاحكام الى الامام (الوجه الحادي عشر) أن يقال قد قال تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه لبيان لهم وقال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال تعالى وما على الرسول الا البلاغ المبين وأمثال ذلك هل قامت الحجة على الحق ببيان الرسول أم لا فان لم تقم بطلت هذه الآيات وما كان في معناها وان قامت الحجة ببيان الرسول علم أنه لا يحتاج الى معين آخر يقتقر الناس الى بيانه فضلا عن تبليغه وان ما جعل الله في الانسان من القوة الناقلة لكلام الرسول وبيانه كافية من ذلك لاسباب وقد ضمن الله حفظ ما أنزله من الذكر فصارت ذلك مأمونا أن يسدل أو يغير وبالجملة دعوى هؤلاء المخذولين أن دين الاسلام لا يحفظ ولا يفهم الا بواحد معين من أعظم الافساد لاصول الدين وهذا لا يقوله وهو يعلم لوازمه الا زنديق ملحد قاصد لابطال الدين ولا يروج هذا الا على مفرط في الجهل والضلال (الوجه الثاني عشر) أن يقال قد علم بالاضطرار أن أكثر المسلمين بلغهم القرآن والسنة بدون نقل على فان عمر رضى الله عنه لما فتح الامصار بعث الى الشام والامراق من علماء الصحابة من علمهم وفقههم واتصل العلم من أولئك الى سائر المسلمين ولم يكن ما بلغه على للمسلمين أعظم مما بلغه ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأمثالهما وهذا أمر معلوم ولولم يحفظ الدين الا بالنقل عن على لبطل عالم الدين فانه لا يمكن أن ينقل عن على الا امر قليل لا يحصل به المقصود والنقل عنه ليس متواتر وليس في زمانه بمصوم يمكن الرجوع اليه فلا حول ولا قوة الا بالله ما أسخف عقول الرافضة

(فصل) قال الرافضي الرابع أن الله تعالى قادر على نصب امام معصوم وحاجة العالم داعية اليه ولا مفسدة فيه فيجب نصبه وغير على لم يكن كذلك اجماعا فتعين أن يكون الامام هو عليا أما القدرة فظاهرة وأما الحاجة فظاهرة أيضا لما بيننا من وقوع التنازع بين العالم وأما المفسدة فظاهرة أيضا لان المفسدة لازمة لعدمه وأما وجوب نصبه فلأنه عند ثبوت القدرة والداعي وانتفاء الصارف يجب العمل (والجواب) أن هذا هو الوجه الاول بعينه ولكن قرره وقدمت الاجوبة عنه بمنع المفسدة الاولى وبيان فساد هذا الاستدلال فان مبناه على الاحتجاج بالاجماع فان كان الاجماع مفسدة وما أغنى عن عصمة على وان لم يكن مفسدة ما بطلت دلالة على عصمة على على التقديرين ومن العجب أن الرافضة بنت أصولها على ما تدعيه من النص والاجماع وهم أبعد الامة عن معرفة النصوص والاجماع والاستدلال بخلاف أهل السنة والجماعة فان أهل السنة تتضمن النص والجماعة تتضمن الاجماع فأهل السنة والجماعة هم المتبعون للنص والاجماع ونحن نتكلم على هذا التقرير ببيان فساد ذلك من وجوه (أحدها) أن يقال لا سلم أن الحاجة داعية الى نصب امام معصوم وذلك لان عصمة الامة مغنية عن عصمة وهذا مما ذكره

العلماء

المجابين ويجعلون الحق المعلوم بالضرورة مردودا وباطل الذي

يدعون بطلانه بالضرورة ولا يكلام فيه تليس وتليس فانه ذكر ما يلزم مثبتة الصفات وما يلزم نفيها فقال يلزم النفاة أن تكون الدفات



لا يسمعون بها أولئك كالانعام  
بل هم أضل أولئك هم الغافلون  
ويقوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع  
أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير  
وقول ابن رشد كون العالم والعلم شيئاً  
واحداً ليس ممتمنعاً بل واجب أن  
ينتهي الأمر في أمثال هذه الأشياء  
إلى أن يتحدد المفهوم فيها فيقال له  
هذا من أعظم المكابرة والسفسطة  
والبهتان وقوله إن العالم إذا كان  
عالمًا بعلم فالذي به العالم عالم آخرى  
أن يكون عالماً إلى آخر كلامه كلام  
في غاية الفساد كما أنه إذا قيل إذا  
كان الضارب ضارباً بضرب فالضرب  
أولى أن يكون ضارباً والقائم إذا  
كان قائماً بقيام فالقيام أولى أن  
يكون قائماً والناطق إذا كان ناطقاً  
سنطق فالنطق أولى أن يكون ناطقاً

( ٣٥ - منهاج ثالث ) والقاتل اذا كان قاتلا بقتل فالقتل أولى أن يكون قاتلا والمأثي اذا كان مأثيا بمأثي فالمأثي أولى أن يكون مأثيا والخالق اذا كان خالقا بخلق فالخلق أولى أن يكون خالقا والرازق اذا كان رازقا برزق فالرزق أولى أن يكون رازقا والمحبي الميت اذا كان محبيا بميتا بالحياء وامانة فالاحياء والامانة أولى أن يكون محبيا بميتا وبالجملة فهذا يلزم نظيره في عامة أسماء الله الحسنى وفي أسماء نبيه صلى الله عليه وسلم وأسماء سائر الموجودات المشتقة يلزم أن يكون المصدر الذي اشتق منه الاسم أحق بالاسم من الفاعل ويكون مسمى المصدر الذي هو الحدث أحق باسماء الفاعلين والصفات المشبهة به من نفس الفاعل الموصوف وتصور هذا الكلام كاف في معرفة فساد ما ادخلت السببه على من قاله لان قوله اذا كان العالم عالما بعلم فالتعبير العالم عالم أخرى أن يكون عالما كلام استهت فيه بآء الاستعانة بآء المصاحبة فظن أنه اذا قيل هذا عالم بعلم ان العلم هو الذي أفاده العلم والعلم هو الذي أعطاه العلم كآءه فكله فكآءه قال اذا كان المتعلم عالما فآءه أولى أن يكون عالما وابس الامر كذلك بل قولنا هذا عالم بعلم أي آءه موصوف بالعلم أي بلس مجردا عن العلم ولا معرى منه بل هو متصف به والعلم نفسه لا يعطيه العلم بل نفس العلم هو العلم وان كان العلم قد بآء من لوازم ذاته فلم يستفده

بلا لا وعاصم بن فهيرة والنهدية وابنتها وزيرة وأم عيسى وأمة بني المؤمل قال سفيان فاما زيرة فكانت رومية وكانت لبني عبد الدار قبل أسلمت عمت فقالوا أعتبها اللات والعزى قالت فهي كافرة باللات والعزى فرد الله اليها بصرها وأما بلال فاشترى وهو مدفون في الحجرة فقالوا لو أبيت إلا أوقية لبعناكه فقال أبو بكر لو أبيت إلا مائة أوقية لا أخذته قال وفيه نزلت وسجنها الاتقي إلى آخر السورة وأسلم وله أربعون ألفا فنفقها في سبيل الله ويدل على أنها نزلت في أبي بكر وجوه أحدها أنه قال وسجنها الاتقي وقال إن أكرمكم عند الله أتقاكم فلا بد أن يكون اتقي الأمة داخل في هذه الآية وهو أكرمهم عند الله ولم يقل أحدان أبدا الدحداح ونحوه أفضل وأكرم من السابقين الأولين من المهاجرين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم بل الأمة كلهم منهم وغيرهم متفقون على أن هؤلاء أمثالهم من المهاجرين أفضل من أبي الدحداح فلا بد أن يكون الاتقي الذي يؤتي ماله يتزكى فيهم وهذا القائل قد ادعى أنهم نزلت في أبي الدحداح فإذا كان القائل قائلين قائل يقول نزلت فيه وقائل يقول نزلت في أبي بكر كان هذا القائل هو الذي يدل القرآن على قوله وإن قدر عموم الآية لهما فأبو بكر أحق بالدخول فها من أبي الدحداح فكيف لا يكون كذلك وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نفعني مال قط كمال أبي بكر فقد نفي عن جميع مال الأمة أن ينفعه كنفه مال أبي بكر فكيف تكون تلك الأمور المفصلة دخلت في الآية والمال الذي هو أنفع الأموال له لم يدخل فيها (الوجه الثاني) أنه إذا كان الاتقي هو الذي يؤتي ماله وأكرم الخلق أتقاهم كان هذا أفضل الناس والقولان المشهوران في هذه الآية قول أهل السنة أن أفضل الخلق أبو بكر وقول الشيعة على فلم يجز أن يكون الاتقي الذي هو أكرم الخلق على الله واحدا غيرهما وليس منهما واحد يدخل في الاتقي وإذا ثبت أنه لا بد من دخول أحدهما في الاتقي وجب أن يكون أبو بكر داخل في الآية ويكون أولى بذلك من على لأسباب أحدها أنه قال الذي يؤتي ماله يتزكى وقد ثبت في القائل المتواتر في الصحاح وغيرها أن أبا بكر أنفق ماله وأنه مقدم في ذلك على جميع الصحابة كما ثبت في الحديث الذي رواه البخاري عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصبا رأسه بخرقه فقعده على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إنه ليس من الناس أحد آمن علي في نفسه وماله من أبي بكر ابن أبي قحافة ولو كنت متخذ أخلا لا اتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الإسلام أفضل سدوا عني كل خوخة في هذا المسجد إلا خوخة أبي بكر وفي الصحيحين عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم إن أمن الناس في صحبتي وماله أبو بكر وفي البخاري عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركون لي صاحبي فما أودى بعدها وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بكر فبكي أبو بكر وقال هل أنا وما لي إلا أن يارسول الله وعن عمر قال أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما فحثت بنصف مالي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لأهلك قلت مثله وجاء أبو بكر بماله كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لأهلك قال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لا أسبقك إلى شيء أبدا رواه أبو داود والترمذي وصححه فهذه النصوص الصحيحة المتواترة الصريحة تدل على أنه كان من أعظم الناس انفاقا لماله

يمنع في الماضي والمستقبل كقول جهم وأبي الهذيل ولهذا قال الجهم بفساد الجنة والنار وقال أبو الهذيل بفساد حر كاتهما وقيل يمتنع في الماضي دون المستقبل وهو قول كثير من طوائف أهل الكلام كأكثر المعتزلة والاشعرية والكرامية وغيرهم وقيل يجوز فيهما فيما هو ممتنع إلى غيره كالغناك سواء قيل أنه محتاج إلى مبدع



فبما يرضى الله ورسوله وأما على فكان النبي صلى الله عليه وسلم عونه لما أخذه من أبي طالب  
لجماعة حصلت بعه وما زال على فقيرا حتى تزوج بفاطمة وهو فقير وهذا مشهور معروف  
عند أهل السنة والشيعة وكان في عيال النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما ينفقه ولو كان له  
مال لا نفقه لكنه كان منفقاً عليه لا منفقاً ، السبب الثاني قوله ومالا أحد عنده من نعمة  
تجزى وهذه لا يكرهون على لأن أبا بكر كان للنبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة الإيمان أن  
هداه الله به وتلك النعمة لا تجزى بها الخلق بل أجر الرسول فيها على الله كما قال تعالى قل ما أسألكم  
عليه من أجر وما أنا من المتكلفين وقال فلما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجرى الأعلى الله وأما  
النعمة التي تجزى بها الخلق فهي نعمة الدنيا وأبو بكر لم تكن للنبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة دنيا  
بل نعمة دين بخلاف على فإنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة دنيا يمكن أن تجزى ، الثالث  
أن الصديق لم يكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم سبب يؤوله لاجله ويخرج ماله إلا الإيمان  
ولم ينصره كما نصره أبو طالب لاجل القرابة وكان عمله كاملاً في إخلاصه لله تعالى كما قال الابتغاء  
وجهه به الأعلى وليسوف يرضى وكذلك خديجة كانت زوجته والزوجة قد تنفق ماله على  
زوجها وإن كان دون النبي صلى الله عليه وسلم وعلى لو قدر أنه أنفق كان أنفق على قريبه  
وهذه أسباب قد يضاف الفعل إليها بخلاف انفاق أبي بكر فإنه لم يكن له سبب إلا الإيمان بالله  
وحده فكان من أحق المتقين بتحقيق قوله الابتغاء وجهه به الأعلى وقوله وسيجنبها الأتقى  
الذي يؤتي ماله يتزكى ومالا أحد عنده من نعمة تجزى الابتغاء وجهه به الأعلى على استثناء منقطع  
والمعنى لا يقتصر في العطاء على من له عنده نعمة يكافئه بذلك فإن هذا من باب العدل الواجب  
للناس بعضهم على بعض بمنزلة المعاوضة في المباحة والمواجزة وهو واجب لكل أحد على أحد  
فإذا لم يكن لأحد عنده نعمة تجزى لم يحتج إلى هذه المعاوضة فيكون عطاؤه خالصاً لوجهه به الأعلى على  
بخلاف من كان عنده نعمة يفتقر إلى أن يجزيه بها فإنه يحتاج أن يعطيه بمجاراته على ذلك  
وهذا الذي مالا أحد عنده من نعمة تجزى إذا أعطى ماله (١) يتزكى في معاملته الناس دائماً  
يكافئهم ويعاوضهم ويحازيهم حين إعطائه ماله يتزكى لم يكن لأحد عنده من نعمة تجزى وفيه  
أيضاً ما يبين أن الفضل بالصدقة لا يكون إلا بعد أداء الواجب من المعاوضات كما قال تعالى  
ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فمن عليه ديون من أمان وقرض وغير ذلك فلا يقدم الصدقة على  
قضاء هذه الواجبات ولو فعل ذلك فهل ترد صدقته لأن الله تعالى إنما أنشئ على من آتى ماله يتزكى  
ومالا أحد عنده من نعمة تجزى فإذا كان عنده نعمة تجزى فعليه أن يجزى بها قبل أن يؤتي ماله  
يتزكى فإذا آتى ماله يتزكى قبل أن يجزى بها لم يكن ممدوحاً فيكون عمله مردوداً لقوله صلى الله عليه  
وسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد الرابع أن هذه الآية إذ قدر أنه دخل فيها من دخل  
من الصحابة فأبو بكر أحق الأمة بالدخول فيها فيكون هو الأتقى من هذه الأمة فيكون أفضلهم  
وذلك لأن الله تعالى وصف الأتقى بصفات أبو بكر أكل فهم من جميع الأمة وهو قوله الذي يؤتي  
ماله يتزكى وقوله ومالا أحد عنده من نعمة تجزى الابتغاء وجهه به الأعلى أما إنشاء المال فقد  
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن انفاق أبي بكر أفضل من انفاق غيره وإن  
معاونته بنفسه وماله أكل من معاونته غيره وأما ابتغاء النعمة التي تجزى فأبو بكر لم يطلب من  
النبي صلى الله عليه وسلم مالا قط ولا حاجة دينية وأنه كان يطلب منه العلم لقوله الذي ثبت  
في الصحيحين أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني

كقول ابن سينا وأتباعه أو قيل أنه  
محتاج إلى ما يشبهه به كقول  
أرسطو وأتباعه وقيل يجوز فيهما  
لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب  
فإنه مخلوق مفعول وحوادثه  
القائمة به لا تحصل إلا من غيره فهو  
محتاج في نفسه وحوادثه إلى غيره

(١) قوله يتزكى في معاملته الناس  
دائماً يسكافئهم الخ كذا في النسخة  
ولعل في الكلام سقطاً وحرر كتبه  
مصححه

مشبهة الصفات أثبتوا الله تعالى ما يفتقر فيه الى مركب مركبه معه وكل عاقل يعلم أن مذهب المسلمين المتيقنين للصفات أن صفاته القديمة لازمة لذاته لا يفتقر فيهم الى أحد سواه ومن جعل اتصافه بهما مفتقر الى مركب غيرهما فهو كافر عندهم فضلا عن أن يقولوا أنه مفتقر الى مركب جمع بينه وبينها (الرابع) أن يقال على سبيل القرض لو نازعنا بعض اخوانك الفلاسفة في امتناع مركب قديم من ذاته لم يكن لك عليه حجة فلو قدر أن ذلك يستلزم مركبا قديما من ذاته لم يكن لك على أصول اخوانك الفلاسفة حجة على ابطال هذا فان الفلك عندكم جسم قديم وهو مركب بهذا الاصطلاح وأما قولك الفلاسفة وان يجوزوا اعراضا فبغير ممكن وجود مركب قديم من ذاته عندهم لان التركيب شرط في وجوده ولا يمكن أن تكون الاجزاء هي فاعله للتركيب لان التركيب شرط في وجودها فيقال لك اذا كان التركيب شرطيا في وجودها وهي شرط في وجود التركيب لم يكن أحدهما فاعلا للآخر بل ان كانا مفتقرين الى الفاعل ففاعل الاجزاء هو فاعل التركيب وان كانا غنيين عن الفاعل لم يفتقر أحدهما الى الفاعل والكلام على تقدير أن يكون المركب قد عاين تركيبه بنفسه وقولك مركب من نفسه لا تعني به أن اجزاء فعلت التركيب وانما تعني به أن نفس (٢٧٦) الاجزاء والتركيب متلازمان وهما مستغنيان عن غيرهما

(الخامس) أن يقال أنت قد اعترفت بفساد طريقة ابن سينا وأنها لا تنضم أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه وهذا الذي قلته في طريقة ابن سينا يلزمك بطريقين الاول فانه ليس فيما ذكرته أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه الا ما أخذته من لفظ مركب وهذا تدليس قد عرف حاله وأما قولك ان دليل الاشعرية أيضا لا يفضي الى اثبات أول قديم ليس بمركب وانما يفضي الى اثبات أول ليس بمحدث فهذا أيضا وكيد لا ثبات للصفات فان مرادك بالمركب ما كان موصوفا بالصفات ولا ريب أن الأدلة الدالة على اثبات الصانع ليس فيها والحمد لله ما ينفي اثبات الصفات فان قلت فهم ينفون

أوبدفع مفسدة مكان ما ذكره باطلا (الوجه الثامن) أنه سبحانه وان كان قادرا على نصب معصوم فلا نسلم أنه لا مفسدة في نصبه وهذا النفي لا بد له من دليل ولا يكفي في ذلك عدم العلم بالمفسدة فان عدم العلم ليس علما بالعدم ثم من المفسدة في ذلك أن يكون طاعة من ليس بنبي وتصديقه مثل طاعة النبي مطلقا وأن يساوى النبي في وجوب طاعته في كل شيء ووجوب تصديقه في كل شيء ونفي كل غلط منه فيقال فأى شيء خاصة النبي التي انفرد بها عنه حتى صار هذا انبيا وهذا ليس بنبي فان قيل بنزول الوحي عليه قيل اذا كان المقصود بنزول الوحي عليه قد حصل له فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي وقد شاركه في المقصود وأيضا فعصمته انما تكون بالهام الحق وهذا وحي وأيضا فاما أن يخبر عما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ويأمر بما أمر به أو يخبر بأخبار وأوامر زائدة فان كان الاول لم يكن اليه حاجة ولا فيه فائدة فان هذا قد عرف بأخبار الرسول وأوامره وان كان غير ذلك وهو معصوم فيه فهذا نبي فانه ليس يبلغ عن الاول واذا قيل بل يعرف ما جاء به الرسول قيل يحفظه لنفسه أو للؤمنين فان كان نفسه فلا حاجة بالناس اليه وان كان للناس فبأى شيء يصل الى الناس ما يحفظه أقبالة وتواتر أم يخبر الواحد فبأى طريق وصل ذلك منه الى الناس الغائبين وصل من الرسول اللهم مع قلة الوسائط ففي الجملة لا مصلحة في وجود معصوم بعد الرسول الا وهي حاصلة بدونه وفيه من الفساد ما لا يزول الا بعد منه فقولهم الحاجة داعية اليه ممنوع وقولهم المفسدة فيه معدومة ممنوع بل الامر بالعكس فالمفسدة معه موجودة والمصلحة معه منتفية واذا كان اعتقاد وجوده قد أوجب من الفساد ما أوجب فما الظن بتحقيق وجوده

التجسيم بناء على انتفاء التركيب ولا دليل لهم على ذلك قيل لك هذه حجة جدلية وغايتها أن يلزمهم (فصل)

التناقض وذلك لا يقتضي صحة قولك الذي نازعوك فيه وهم نازعوك في اثبات الصفات فقلت ان اثبات الصفات يستلزم التركيب وأنت لم تقم دليلا على نفي هذا التركيب فلم تقم دليلا على نفي الصفات وقالوا لك أيضا لا دليل لك على نفي التجسيم فان عدتلك هو نفي الصفات العائد الى نفي التركيب وقد ظهر ذلك فاذا قلت لهم وأنتم أيضا لا دليل لكم على ذلك فان دليل الحدوث لا يقتضي ذلك قالوا لك نحن أثبتنا الحدوث بحدوث الجسم وهو المراد بقولنا مركب فان صح دليلهم ثبت نفي ما سموه تركيبا وان لم يصح دليلهم لم يكن في هذا منفعة لك وهذه الطريق هي التي سلكها أبو حامد في مناظرته اخوانك وهي طريق صحيحة وقد تبين أن ما ذكره أبو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح وأن احتجاجهم بهذا نظير احتجاج أوائل بلفظ التخصيص حيث قالوا ان المختص بشي لا بد له من محض وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات



ويسمون نبي الصفات توحيدا وهذا هو الذي سلكه أبو عبد الله محمد بن تومرت الملقب عند أصحابه بالمهدي وأمثاله من نفات الصفات المسلمين ذلك توحيدا كما ذكرنا بن تومرت في كتاب الدليل والعلم فقال المعلومات على ضربين معدوم وموجود والموجود على ضربين مطلق ومقيد فالمقيد هو المخصص والاختصاص على ثلاثة أضرب الاختصاص بزمان دون زمان سواء والثاني الاختصاص بجهة دون جهة غيرها والثالث الاختصاص بخاصة دون خاصة غيرها والموجود المطلق هو الذي ليس بمقيد ولا بمخصص فلا يختص بزمان دون غيره ولا بجهة دون غيره ولا بخاصة دون غيرها فلا يختص بشئ لكان من جنسه فلما انتفت عنه الخواص على الإطلاق وجب له الوجود المطلق قال والموجود المطلق هو القديم الأزلي الذي استحال عليه القيود والخواص المختص بمطلق الوجود من غير تقييد ولا تخصيص وذكر كلاما كثيرا في نفي الاختصاص إلى أن قال وإذا تساوت المناهيات في الاختصاص بجهة مقدرة امتنع عليها التخصيص من جهتها ومن مخصص من جنسها وإذا بطل التخصيص من جنسها بطل التخصيص من جميع التخصصات على الإطلاق ثم قال بعد هذا انفرد بالعلم والكمال والحكم والاختيار وانفرد بالقهر والافتقار وانفرد بالخلق والاختراع وقال مع هذه التخصصات بأسرها يستحيل الكمال عليها وإن تكاملت صفاتها قلت ومعلوم أن هذا تناقض فان نفي الاختصاص بخاصة (٢٧٧) من الخواص ودعوى أنه وجود مطلق لا يختص

بوجه من الوجود يمنع أن يختص بعلم أو قدرة أو مشيئة ونحو ذلك من الصفات فإن العالم مختص بعلمه متميز به عن الجاهل والقادر مختص بقدرته متميز بها عن العاجز والمختار مختص بالاختيار ثم يزنه عن المستكره فان ثبت شي من صفات الكمال فقد أثبت اختصاصه بذلك وإن نفي جميع الصفات ولم يثبت الوجود مطلقا تناقض كلامه وقيل له المطلق لا يوجد إلا في الذهن لا في الخارج فلا يتصور أن يكون في الخارج شئ مطلق لا حيوان مطلق ولا إنسان مطلق ولا جسم مطلق ولا موجود مطلق بل كل موجود فله حقيقة

(فصل) قال الرافضي الخامس أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته وعلى أفضل من أهل زمانه على ما يأتي فيكون هو الامام ليصح تقدم المفضل على القاضل عقلا ونقلا قال تعالى أفن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون والجواب من وجوه (أحدها) منع المقدمة الثانية الكبرى فأننا لنسلم أن عليا أفضل أهل زمانه بل خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر كما ثبت ذلك عن علي وغيره وسيأتي الجواب عما ذكره وتقرير ما ذكرناه (الثاني) أن الجمهور من أصحابنا وغيرهم وإن كانوا يقولون يجب تولية الأفضل مع الامكان لكن هذا الرافضي لم يذكر حجة على هذه المقدمة وقد نازعه فيها كثير من العلماء وأما الآية المذكورة فلا حجة فيها له لأن المذكور في يهدي إلى الحق ومن لا يهدي إلا أن يهدي والمفضل لا يجب أن لا يهدي إلا أن لا يهديه القاضل بل قد يحصل له هدى كثير بدون أنه لم من الماضل وقد يكون الرجل يعلم عن هو أفضل منه وإن كان ذلك الأفضل قد مات وهذا الحى هو أفضل منه لم يتعلم منه شيئا وأيضا فالذي يهدي إلى الحق مطلقا هو الله والذي لا يهدي إلا أن يهدي صفة كل مخلوق لا يهدي إلا أن يهديه الله تعالى وهذا هو المقصود بالآية وهي أن عبادة الله أولى من عبادة خلقه كما قال في سياقها قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي إلى الحق أفن يهدي

بمختص بها لا يشركه فيها غيره وقيل له هذا الوجود المطلق هو وجود المخلوقات أم غيره فان قال هو هو بطل إثبات الخالق وإن قال هو غيره قيل له فوجوده مثل وجود المخلوقات أو ليس مثله فان كان الأول لزم أن (١) المقدمة الثانية فهو وجوب تناسخ الخواص وقد تقدم كلامهم في إفساد جميع ما استدل به على ذلك والطريقة التي فررها الآسدي قد تقدم اعتراض الأرموي وغيره عليها وبیان فسادها فهذا جملة ما احتج به هؤلاء الذين هم في قول النظر وأئمة الكلام والفلسفة في هذه المسائل وقد تبين بكلام بعضهم في بعض فساد هذه الدلائل وهذا جملة ما يعارضون به الكتاب والسنة ويسمونهم قرايع عقليّة ويقولون أنه يجب تقديم مثل هذا الكلام على نصوص التنزيل والثابت من أخبار الرسول وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها فلو لم يكن في المعقول ما يوافق قول الرسول لم تجزه مارضته عمل هذا الكلام فضلا عن تقديمه عليه فكيف والمعقول الصريح موافق لما جاء به الرسول كما بين في موضعه (٢) بل هذا الكلام لا يجوز أن يعارض بمثل هذا الكلام الأحكام الثابتة بالمعومات والأبينة والظواهر وأخبار الآحاد فكيف

الامر بن القتال أو الاسلام وهو سبحانه لم يقل تقتاتلوهم أو يسلمون أي إلى أن يسلموا ولا قال قاتلوهم حتى يسلموا بل وصفهم بأنهم يقتاتلون أو يسلمون ثم اذا قاتلوا قاتلوهم يقتاتلون كما أمر الله حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون فليس في قوله تقتاتلوهم ما يمنع أن يكون القتال إلى الاسلام وأداء الجزية لكن يقال قوله استدعون إلى قوم أولى بأس شديد كلام حذف فاعله فلم يعين الفاعل الداعي لهم إلى القتال فدل القرآن على وجوب الطاعة لكل من دعاهم إلى قتال قوم أولى بأس شديد يقتاتلوهم أو يسلمون ولا ريب أن أبكر دعاهم إلى قتال المرتدين ثم قتال فارس والروم وكذلك عمر دعاهم إلى قتال فارس والروم وعثمان دعاهم إلى قتال البربر ونحوهم والآية تتناول هذا الدعاء كله أما تخصيصها بمن دعاهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما قال طائفة من المحققين بها على خلافة أبي بكر خطأ بل اذا قيل تتناول هذا وهذا كان هذا مما يسوغ ويمكن أن يراد بالآية ويستدل عليه بها ولهذا وجب قتال الكفار مع كل أمير دعاهم إلى قتالهم وهذا أظهر الأقوال في الآية وهو أن المراد تدعون إلى قتال أولى بأس شديد أعظم من العرب لا بد فيهم من أحد أمرين إما أن يسلموا وإما أن يقتاتلوا بخلاف من دعوا إليه عام الحديبية فإن بأسهم لم يكن شديدا مثل هؤلاء (١) ودعوا إليهم في ذلك لم يسلموا ولم يقتاتلوا وكذلك عام الفتح في أول الأمر لم يسلموا ولم يقتاتلوا لكن بعد ذلك أسلموا وهؤلاء هم الروم والفرس ونحوهم فانه لا بد من قتالهم اذا لم يسلموا وأول الدعوه إلى قتال هؤلاء عام مودة وتبوك وعام تبوك لم يقتاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسلموا لكن في زمن الصديق والفاروق كان لا بد من أحد الأمرين إما الاسلام وإما القتال وبعد القتال أدوا الجزية لم يصالحوا ابتداء كما صالح المشركون عام الحديبية فتكون دعوة أبي بكر وعمر إلى قتال هؤلاء داخلة في الآية وهو المطلوب والآية تدل على أن قتال على لم تتناوله الآية فإن الذين قاتلهم لم يكونوا أولى بأس شديد أعظم من بأس أصحابه بل كانوا من جنسهم وأصحابه كانوا أشد بأسا وأيضافهم ليكونوا يقتاتلون أو يسلمون فانهم كانوا مسلمين وما ذكره في الحديث من قوله حربك حربي لم يذكره اسنادا فلا يقوم به حجة فكيف وهو كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ومما يوضح الأمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول براءة وآية الجزية كان الكفار من المشركين وأهل الكتاب تارة يقتاتلهم وتارة يعاهدهم فلا يقتاتلهم ولا يسلمون فلما أنزل الله براه وأمره فيها بنى العهد إلى الكفار وأمره أن يقتاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون صار حينئذ ما مورأ بأن يدعو الناس إلى قتال من لا بد من قتالهم واسلامهم واذا قاتلهم قاتلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية لم يكن له حينئذ أن يعاهدهم بالجزية كما كان يعاهد الكفار من المشركين وأهل الكتاب كما عاهد أهل مكة عام الحديبية وفيها دعا الأعراب إلى قتالهم وأنزل فيها سورة الفتح وكذلك دعا المسلمين وقال فيها قل للخلفين من الأعراب استدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقتاتلوهم أو يسلمون بخلاف هؤلاء الذين دعاهم إليهم عام الحديبية والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الذين يدعون إلى قتالهم في المستقبل أولو بأس شديد بخلاف أهل مكة وغيرهم من العرب والثاني أنكم تقتاتلوهم أو يسلمون ليس لكم أن تصالحوهم ولا تعاهدوهم بدون أن يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون كما قاتل أهل مكة وغيرهم والقتال إلى أن يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون وهذا يبين أن هؤلاء أولى بأس لم يكونوا بمن يعاهدون بالجزية فانهم يقتاتلون أو يسلمون ومن يعاهد بالجزية له حال ثالث لا يقتاتل فيها ولا يسلم وليسوا أيضا من جنس العرب الذين

حادثة من غير سبب يوجب الحدود فيقولون بتراخي الأثر عن المؤثر النام وهذا وإن كان خيرا من الذي قبله ولهذا ذهب إليه طوائف من أهل الكلام ففساده أيضا بين فانه اذا قيل ان المؤثر التام حصل مع تراخي الأثر عنه وعند حصول الأثر لم يحصل ما يوجب الحصول كان حاله بعد حصول الأثر وقبله واحدة متشابهة ثم اختص أحد

(١) قوله ودعوا إليهم ففي ذلك الخ كذا في الأصل وهو غير مستقيم فتأمل كتبه صححه



قوتلوا قبل ذلك فتبين أن الوصف لا يتناول الذين قاتلوهم بخين وغيرهم فإن هؤلاء بأسهم من جنس  
 بأس أمثالهم من العرب الذين قوتلوا قبل ذلك فتبين أن الوصف يتناول فارس والروم الذين  
 أمر الله بقتالهم أو يسلمون وإذا قوتلوا قاتلهم يقاتلون حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 وإذا قيل أنه دخل في ذلك قتال المرتدين لا هم يقاتلون أو يسلمون كان أوجه من أن يقال المراد  
 قتال أهل مكة وأهل حنين الذين قوتلوا في حال كان يجوز فيها مهادة الكفار فلا يسلمون  
 ولا يقاتلون والنبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وحنين كان بينه وبين كثير من الكفار عهود  
 بلا جزية فأما ما لهم ولكن لما أنزل الله براءة بعد ذلك عام تسع سنة غزوة تبوك بعث أبا بكر  
 بعد تبوك أميراً على الموسم فأمره أن ينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان  
 وأن من كان بينه وبين رسول الله عهد فعهده إلى مدته وأردفه بعلي بأمره بنذر العهود المطلقة  
 وتأجيل من لا عهد له أربعة أشهر وكان آخرها شهر ربيع سنة عشرة وهذه الحرم المذكورة  
 في قوله فإذا انسح الأشرار الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ليس المراد الحرم المذكورة  
 في قوله منها أربعة حرم ومن قال ذلك فقد غلط غلطاً معروفاً عند أهل العلم كما هو مبسوط في  
 موضعه ولما أمر الله بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أخذ النبي  
 صلى الله عليه وسلم الجزية من الجوس واتفق المسلمون على أخذها من أهل الكتاب والجوس  
 وتنازع العلماء في سائر الكفار على ثلاثة أقوال فقيل جميعهم يقاتلون بعد ذلك حتى يعطوا  
 الجزية عن يد وهم صاغرون وإذا لم يسلموا وهذا قول مالك وقيل يستثنى من ذلك مشركو العرب  
 وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقيل ذلك مخصوص بأهل الكتاب ومن  
 له شبهة كتاب وهو قول الشافعي وأحمد في رواية أخرى عنه والقول الأول والثاني متفقان  
 في المعنى فإن آية الجزية لم تنزل إلا بعد فراغ النبي صلى الله عليه وسلم من قتال مشركي العرب  
 فإن آخر غزواته للعرب كانت غزوة الطائف وكانت بعد حنين وحنين بعد فتح مكة وكل ذلك سنة  
 ثمان وفي السنة التاسعة غر الصاري عام تبوك وفيها رلت سورة براءة وفيها أمر بالقتال  
 حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على  
 جيش أو سرية أمره أن يقاتلهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون كما رواه مسلم في صحيحه  
 وصالح النبي صلى الله عليه وسلم نصارى بخران على الجزية وهم أول من أدى الجزية وفيهم  
 أنزل الله صدر سورة آل عمران ولما كانت سنة تسع نفي المشركين عن الحرم ونبذ العهود  
 إليهم وأمره الله تعالى أن يقاتلهم وأسلم المشركون من العرب كلهم فلم يبق معاهد بجزية  
 ولا غيرها وقبل ذلك كان يعاهدوهم بلا جزية فعندم أخذ الجزية منهم هل كان لأنه لم يبق  
 فهم من يقاتل حتى يعطوا الجزية بل أسلموا كلهم لما رأوا من حسن الإسلام وظهوره ووقع  
 ما كانوا عليه من الشرك وأنعمهم من أن يؤثروا الجزية عن يد وهم صاغرون أولان الجزية  
 لا يجوز أخذها منهم بل يجب قتالهم إلى الإسلام فعلى الأول تؤخذ من سائر الكفار كما قاله  
 أكثر الفقهاء وهؤلاء يقولون لما أمر بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 ونهى عن معاهدتهم بلا جزية كما كان الأمر أولاً كان هذا تنبيهاً على أن من هو دونهم من  
 المشركين أولى أن لا يهادن بغير جزية بل يقاتل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب وصالح أهل البحرين  
 على الجزية وفيهم جوس واتفق على ذلك خلفاؤه وسائر علماء المسلمين وكان الأمر في أول الإسلام

الحالين بالاثمن غير ترجيح (١)  
 لحادث بلا سبب حادث وهذا  
 معلوم الفساد بصريح العقل  
 والقول الثالث قول أئمة كان  
 ومالم يشأ لم يكن فما شاء الله وجب  
 بعشيته وقدرته ومالم يشأ امتنع  
 لعدم موجب بعشيته  
 وقدرته لا بذات خالية عن الصفات  
 وهو موجب له إذا شاء لا موجب  
 قال نعم أمره إذا أراد شيئاً أن

(١) بياض بالأصل في المواضع  
 الأربعة

أنه يقاتل الكفار ويهادنهم بلا جزية كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل قبل نزول براءة  
فلما نزلت براءة أمره فيها بتبذ هذه العهود المطلقة وأمره أن يقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا  
الجزية فغيرهم أولى أن يقاتلوا ولا يعاهدوا (١) وقوله تعالى فاذا انسلكوا الشهر الحرام فاقتلوا  
المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا ولم يقل  
فاتلوهم حتى يتوبوا وقوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله حق فان من قال  
لا اله الا الله حق لم يقاتل بحال ومن لم يقلها قاتل حتى يعطى الجزية وهذا القول هو المنصوص  
صرح به عن أحمد والقول الآخر الذي قاله الشافعي ذكره الحوفي في مختصره ووافقه عليه  
طائفة من أصحاب أحمد ومما يبين ذلك أن آية براءة لفظها يخص النصارى وقد اتفق المسلمون  
على أن حكمها يتناول اليهود والمجوس والمقصود أنه لم يكن الأمر في أول الاسلام منحصرين أن  
يقاتلهم المسلمون وبين اسلامهم اذ كان هناك قسم ثالث وهو معاهدتهم فلما رلت آية الجزية  
لم يكن بد من القتال أو الاسلام والقتال اذ لم يسألوا حتى يعطوا الجزية فصار هؤلاء إماما مقاتلين  
وإماما مسلمين ولم يقل يقاتلونهم أو يسلمون ولو كان كذلك لوجب قتالهم الى أن يسلموا وليس  
الأمر كذلك بل اذا أدوا الجزية لم يقاتلوا ولكنهم مقاتلين أو مسلمين فانهم لا يؤدون الجزية  
بغير القتال لأنهم أولو بأس شديد ولا يجوز هادتهم بغير جزية ومعلوم أن أبابكر وعمر بل  
وعثمان في خلافتهم قاتل هؤلاء وضررت الجزية على أهل الشام والعراق والمغرب فأعظم  
قتال هؤلاء القوم وأشدّه كان في خلافة هؤلاء والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتلهم في غزوة تبوك  
وفي غزوة موتة استظهروا على المسلمين وقتل ريدي وجعفر وعبيد الله بن راحة وأخذ الراية  
خالد بن الوليد ثم أن نجوا والله أخبر أننا يقاتلهم أو يسلمون فهذه صفة الخلفاء الراشدين الثلاثة فيمتنع  
أن تكون الآية مختصة بغزوة موتة ولا يدخل فيها قتال المسلمين في فتوح الشام والعراق  
والمغرب ومصر وخراسان وهي الغزوات التي أظهر الله فيها الاسلام وظهر الهدى ودين الحق  
في مشارق الارض ومغاربها لكن قد يقال مذهب أهل السنة أنه يغرى مع كل أمير دعا الناس  
اليه لانه ليس فيها ما يدل على أن الداعي امام عدل فيقال هذا ينفع أهل السنة فان الرفض  
لا ترى الجهاد الا مع أمير معصوم ولا معصوم عندهم من الصحابة الاعلى فهذه الآية حجة عليهم في  
وجوب غزو الكفار مع جمع الامراء واذا ثبت هذا فأبو بكر وعمر وعثمان أفضل من غزاة الكفار  
من الامراء بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم من المحال أن يكون كل من أمر الله المسلمين أن  
يحاهدوا معه الكفار بعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الا طالما فاجرا معتديا لا تحب  
طاعته في شيء من الاشياء وان هذا خلاف القرآن حيث وعد على طاعته بأن تؤتى أجرا حسنا  
ووعده المتولى عن طاعته بالعذاب الاليم وقد سدل بالآية على عدل الخلفاء لانه وعد بالاجر  
الحسن على محرد الطاعة اذ ادعوا الى القتال وجعل المتولى عن ذلك كما تولى من قبل معذاة ابا  
ألما ومعلوم ان الامير العارى اذا كان فاجرا لا تحب طاعته في القتال مطلقا بل فيما أمر الله به  
ورسوله والمتولى عن طاعته لا يتولى كما تولى عن طاعة الرسول بخلاف المتولى عن طاعة الخلفاء  
الراشدين فانه قد يقال انه تولى كما تولى من قبل اذا كان أمر الخلفاء الراشدين مطابقا لأمر الرسول  
صلى الله عليه وسلم وفي الجملة فهذا الموضع في الاستدلال به نظر ودقة ولا حاجة بنا اليه في غيره  
ما يغني عنه وأما قول الرافضي ان الداعي جار أن يكون عليادون من قبله من الخلفاء لما قاتل  
الباكش والقاسطين والمارقين يعني أهل الجمل وصفين والحرورية والحوارج فيقال له هذا

يقول له كن فيكون وهذا الايجاب  
مستلزم لمشيئته وقدرته لا مناف  
لذلك بل هو سبحانه يخلق ما يشاء  
ويختار فهو فاعل لما يشاءه اذا شاءه  
وهو موجب له بمشيئته وقدرته  
والله تعالى أعلم وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه  
وسلم

(١) قوله وقوله تعالى فاذا انسلكوا  
الى قوله ولم يقل الخ كذا في الاصل  
وحرره فانه سقيم غير مستقيم  
وقوله بعد ولكنهم مقاتلين أو مسلمين  
فانهم لا يؤدون الخ كذا في الاصل  
وانظر كتبه مصححه



باطل قطعاً من وجوه أحدها أن هؤلاء لم يكونوا أشد بأساً من بني جنسهم بل معلوم أن الذين قاتلوه يوم الجمل كانوا أقل من عسكره وجيشه كانوا أكثر منهم وكذلك الخوارج كان جيشه أضعافهم وكذلك أهل صفين كان جيشه أكثر منهم وكانوا من جنسهم فلم يكن في وصفهم بأنهم أولو بأس شديد ما يوجب امتيازهم عن غيرهم ومعلوم أن بني حنيفة وفارس والروم كانوا في القتال أشد بأساً من هؤلاء بكثير ولم يحصل في أصحاب علي من الخوارج من استحرار القتل ما حصل في جيش الصديق الذين قاتلوا أصحاب مسيلة وأما فارس والروم فلا يشك عاقل أن قتالهم كان أشد من قتال المسلمين العرب بعضهم بعضاً وإن كان قتال العرب الكفار في أول الإسلام كان أفضل وأعظم فذلك لقلّة المؤمنين وضعفهم في أول الأمر لأن عدوهم كان أشد بأساً من فارس والروم ولهذا قال تعالى ولقد نصركم الله ييدر وأنتم أذلة الآية فإن هؤلاء تجمعهم دعوة الإسلام والجنس فليس في بعضهم لبعض من البأس ما كان في فارس والروم والنصارى والمجوس العرب المسلمين الذين لم يكونوا يعدونهم إلا من أضعف جيرانهم ورعاياهم وكانوا يحتقرون أمرهم غاية الاحتقار ولولا أن الله أيد المؤمنين بما أيد به رسوله والمؤمنين على سنته الجميلة معهم لما كانوا ممن يثبت معهم في القتال ويفتح البلاد وهدم أكثر منهم عدداً وأعظم قوة وسلاحاً لكن قلوب المؤمنين أقوى بقوة الإيمان التي خصهم الله بها (الوجه الثاني) أن علياً لم يدع ناساً يعبدون منه إلى قتال أهل الجمل وقاتل الخوارج ولما قدم البصرة لم يكن في نيته قتال أحد بل وقع القتال بغير اختيار منه ومن طلحه والزبير وأما الخوارج فكان بعض عسكره يكفيهم لم يدع أحداً اليهم من أعراب الحجاز (الثالث) أنه لو قدر أن علياً تحب طاعته في قتال هؤلاء من الممتنع أن يأمر الله بطاعة من يقاتل أهل الصلاة لردهم إلى طاعة ولي الأمر ولا يأمر بطاعة من يقاتل الكفار ليؤمنوا بالله ورسوله ومعلوم أن من خرج من طاعة علي ليس بأبعد عن الإيمان بالله ورسوله ممن كذب الرسول والقرآن ولم يقر بشيء مما جاء به الرسول بل هؤلاء أعظم ذنباً ودعائهم إلى الإسلام أفضل وقاتلهم أفضل إن قدر أن الذين قاتلوا علياً كفار وإن قبلهم مرتدون كما تقول الرافضة فمعلوم أن من كانت ردة إلى أن يؤمن برسول آخر غير محمد كالتباعد عن مسيلة الكذاب فهو أعظم ردة ممن لم يقر بطاعة الإمام مع إيمانه بالرسول فبكل حال لا يذکر ذنب لمن قاتله علي إلا وذنب من قاتله الثلاثة أعظم ولا يذکر فضل ولا ثواب لمن قاتل مع علي إلا والفضل والثواب لمن قاتل مع الثلاثة أعظم هذا بتقدير أن يكون من قاتله علي كافراً ومعلوم أن هذا قول باطل لا يقوله إلا الحنابلة الشيعة والافعة لاؤهم لا يقولون ذلك وقد علم بالتواتر عن علي وأهل بيته أنهم لم يكونوا يكفرون من قاتل علياً وهذا كله إذا سلم أن ذلك القتال كان مأموراً به كيف قد عرف نزاع الصحابة والعلماء بعدهم في هذا القتال هل كان من باب قتال البغاة الذي وجد شرط وحوب القتال فيه أم لم يكن من ذلك لا تتفاءل الشرط الموجب للقتال والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين أن قتال الجمل وصفين لم يكن من القتال المأمور به وأن تركه أفضل من الدخول فيه بل عدوه قتال فتنة وعلى هذا جمهور أهل الحديث وجمهور أئمة الفقهاء فذهب أبي حنيفة فيما يذكروه القدر الذي أنه لا يجوز قتال البغاة إلا أن يبدؤوا بالقتال وأهل صفين لم يبدؤوا وعلياً يقال وكذلك مذهب أعيان فقهاء المدينة والشام والبصرة وأعيان فقهاء الحديث كمالك وأيوب والأوزاعي وأحمد وغيرهم أنه لم يكن مأموراً به وأن تركه كان خيراً من فعله وهو قول جمهور أئمة السنة كما دللت على ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة في هذا

الباب بخلاف قتال الحرورية والخوارج أهل النهروات فإن قتال هؤلاء واجب بالسنة المستقيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الصحابة وعلماء السنة ففي الصحيحين عن أسامة بن زيد قال أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطعم من أطام المدينة وقال هل ترون ما أرى قالوا لا قال فإني أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر وفي السنن عن عبد الله بن عمرو ابن العاص أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها ستكون فتنة تستنظف العرب قتلاها في النار اللسان فيها أشد من وقع السيف وفي السنن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون فتنة صماء بكاء عمياء من أشرف لها استشرفت له واستشرف اللسان فيها كوقوع السيف وعن أم سلمة قالت استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال سبحان الله ماذا أنزل من الخزائن وما أنزل من الفتن وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي من يستشرف لها تستشرف له ومن وجد فيها لمجا لم يجد فيه ورواه أبو بكر في الصحيحين وقال فيه فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له ابل فليلق بابل ومن كانت له غم فليلق بغمه ومن كانت له أرض فليلق بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرايت من لم يكن له ابل ولا غم ولا أرض قال يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم ليح ان استطاع النجاء اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرايت ان أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفيين أو إحدى القشتين فضررتي رجل بسيفه أو يحيى سهم فقتلني فقال يهود بأثمه وأثلك ويكون من أصحاب النار ومثل هذا الحديث معروف عن سعد بن أبي وقاص وغيره من الصحابة والدين ورواه هذه الأحاديث من الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص وأبي بكر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وأبي هريرة وغيرهم جعلوا قتال الجمل وصفين من ذلك بل جعلوا ذلك أول قتال فتنة كان في الاسلام وقعدوا عن القتال وأمروا غيرهم بالقعود عن القتال كما استفاضت بذلك آثارهم والذين قاتلوا من الصحابة لم يأت أحد منهم بحجة توجب القتال لا من كتاب ولا من سنة بل أقروا أن قتالهم كان رأيا رأوه كما أخبر بذلك على رضي الله عنه عن نفسه ولم يكن في العسكرين أفصل من علي (١) فيكون ممن هودونه وكان على أحياء يظهره الندم والكره للقتال مما بين أنه لم يكن عنده فيه من الأدلة الشرعية ما يوجب رضاه وفرحه بخلاف قتاله للخوارج فإنه كان يظهره من الفرح والرضا والسرو وما بين أنه كان يعلم أن قتالهم كان طاعة لله ورسوله يتقرب به إلى الله لأن في قتال الخوارج من النصوص النبوية والأدلة الشرعية ما يوجب ذلك ففي الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تفرق مارقة على خير فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ مسلم قال ذكر قوم ما يخرجون في أمنه يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق سبأهم التعليل فيهم شر الخلق أو من شر الخلق قال أبو سعيد فأنتم قتلتموهم بأهل العراق ولفظ البخاري يخرج باس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يعرفون من الاسلام كما يعرف السهم من الرمية لا يعودون فيه حتى يعود السهم وفي الصحيحين عن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتهم بشيء ولا صلواتهم إلى صلواتهم بشيء ولا صيامهم إلى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو علمهم لا يحاوز تراقيهم يعرفون من الاسلام كما يعرف السهم من الرمية لو يعلم الخيش الدين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لنكلوا عن العمل آتتهم أن فيهم رجلا له عضد ليس فيها ذراع على رأس عضده مثل حلة

(١) قوله فيكون ممن هودونه كذا في الأصل ولعل فيه تحريفا وسقطوا الأصل فيكون ممن هودونه أولى أو نحو ذلك وحرر كتبه



الشدى عليه شعرات بيض (الوجه الرابع) أن الآية لا تناول القتال مع على قطعاً لأنه قال  
تقاتلونهم أو يسلمون فوصفهم بأنهم لا بد فيهم من أحد الأمرين المقاتلة أو الاسلام ومعلوم أن  
الدين دعا لهم على فيهم خلق لم يقاتلوه البتة بل تركوا قتاله فلم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه فكانوا  
صنفان لا يقاتلوه ولا يقاتلوا معه ولا أطاعوه وكلهم مسلمون وقد دل على اسلامهم القرآن  
والسنة واجماع الصحابة على وغيره قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا  
بينهما فان بغت احدا على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فاءت فأصلحوا  
بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فوصفهم بالاعان مع الاقتتال والبيغى وأخبر  
أنهم اخوة وان الاخوة لا تكون الا بين المؤمنين لا بين مؤمن وكافر وفي صحيح البخارى وغيره  
عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحسن ابن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين  
عظيمتين من المسلمين فأصلح الله به بين عسكر على وعسكر معاوية فدل على أن كلهما مسلمون  
ودل على أن الله يحب الاصلاح بينهما وأتى على من فعل ذلك ودل على أن ما فعله الحسن كان  
رضاه ورسوله ولو كان القتال واجبا أو مستحبا لم يكن تركه رضاه ورسوله وأيضاً فالنقل  
المتواتر عن الصحابة أنهم حكموا في الطائفتين بحكم الاسلام وورثوا بعضهم من بعض ولم يسبوا  
ذرارهم ولم يغنموا أموالهم التي لم يحضروا بها القتال بل كان يصلى بعضهم على بعض وخلف  
بعض وهذا أحد ما نفعته الحوارج على على فان مناديه نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز  
على جريح ولم يغنم أموالهم ولا سبي ذرارهم وأرسل ابن عباس الى الحوارج وناظرهم في ذلك  
فروى أبو نعيم بالاسناد الصحيح عن سليمان بن الطبراني عن محمد بن اسحق بن راهويه وسليمان  
عن علي بن عبد العزيز أن أبا حذيفة وعبد الرزاق قال احذنا عكرمة بن عمار حدثنا أبو رميل  
الحنفي عن ابن عباس قال لما اعتزلت الحرس وربة قلت لعلي يا أمير المؤمنين أبرد عن الصلاة  
فدع على آتى هؤلاء القوم فأكلهم قال اى أتخوفهم عليك قال قلت ككلا ان شاء الله فليست  
أحسن (١) عليه من هذه الثمانية ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة  
فدخلت على قوم لم أرقوما أشد اجهاد منهم أيديهم كأنها تنف الا بل ووجوههم معلمة من آثار  
السجود قال فدخلت فقالوا امر حبابك يا ابن عباس ما جاء بك قال جئت أحدثكم عن أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الوحي وهم أعلم بناؤيله فقال بعضهم لا نتحدثوه وقال بعضهم  
لنحدثنه قال قلت أخبروني ما تقومون على ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمينه  
وأول من آمن به وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه قالوا نقيم عليه ثلاثا قلت ما هن  
قالوا أولهن أنه حكم الرجال في دين الله وقد قال تعالى إن الحكم إلا لله قال قلت وماذا قالوا  
قاتل ولم يسب ولم يغنم لئلا كانوا كفارا لقد حلت له أموالهم وان كانوا مؤمنين فقد حرمت عليه  
دمائهم قال قلت وماذا قالوا وخصائصه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير  
الكافرين قال قلت أرايم ان قرأت عليكم كتاب الله المحكم وحديثكم عن سبعة نبيكم مالا  
تذكرون أترجعون قالوا نعم قال قلت أما قولكم انه حكم الرجال في دين الله فان الله يقول يا أيها  
الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن طعمه منهكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النعم بحكم به  
ذو اعدل منكم وقال في المرأ وروجها واه خضم شقاق بين ما فابعثوا حكم من أهله وحكم من  
أهلها أنشدكم الله أحكم الرجال في حقن دمايهم وأغسهم وصلاحت ذات بينهم أخرجت من  
هذه قالوا اللهم نعم قال وأما قولكم قاتل ولم يسب ولم يغنم أنسبون أمكم تستحلون منها

(١) بياض بالاصل

ما استحلمون من غير هافقد كفرتم وان زعتم أنها ليست أمكم فقد كفرتم وخرجتم من الاسلام ان الله يقول النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأنتم مترددون بين ضلالتين فاختاروا أيهما شئتم أخرجتم من هذه قالوا اللهم نعم قال وأما قولكم بحائفة من أمير المؤمنين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشاً يوم الحديبية على أن يكتب بينهم وبينه كتاباً فقال اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا فاتناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال والله اني لرسول الله وان كذبتموني اكتب يا علي محمد بن عبد الله ورسول الله كان أفضل من علي أخرجتم من هذه قالوا اللهم نعم فرجع منهم عشرون ألفاً بقي منهم أربعة آلاف فقتلوا بها وأما تكفير هذا الرافضي وأمثاله لهم وجعل رجوعهم الى طاعة علي اسلاماً لقوله صلى الله عليه وسلم فمبارعه يا علي حربك حربى فيقال من المجائب وأعظم المصائب على هؤلاء المخذولين أن يشبهوا مثل هذا الأصل العظيم بمثل هذا الحديث الذى لا يوجد فى شيء من دواوين أهل الحديث التى يعتمدون عليها لاهو فى الصحاح ولا السنن ولا المساند ولا الفوائد ولا غير ذلك مما يتناقله أهل العلم بالحديث ويتداولونه بينهم ولا هو عندهم لاصح ولا حسن ولا ضعيف بل هو أخس من ذلك وهو من أظهر الموضوعات كذباً فإنه خلاف المعلوم المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه جعل الطائفتين مسلمين وأنه جعل ترك القتال فى تلك الفتنة خيراً من القتال فيها وأنه أتى على من أصح به بين الطائفتين فلو كانت إحدى الطائفتين مرتدين عن الاسلام لكانوا أكفر من اليهود والنصارى الباقين على دينهم وأحق بالقتال منهم كالمتردين أصحاب مسيلة الكذاب الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة واتفقوا على قتالهم وسبوا دراريهم وتسرى على من ذلك السبي بالحنفية أم محمد بن الحنفية

(فصل) قال الرافضي وأما كونه أنيسه فى العريش يوم بدر فلا فضل فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أنيسه بالله مغنياً له عن كل أنيس لكن لما عرف النبي صلى الله عليه وسلم أن أمره لا يبي بكر بالقتال يؤدى الى فساد الحال حيث هرب عدة مرار فى غزواته وأما أفضل القاعد عن القتال أو المجاهد بنفسه فى سبيل الله

(الجواب) أن يقال لهذا المقتري الكذاب ما ذكرته من أظهر الباطل بوجوه أحدها أن قوله هرب عدة مرار فى غزواته يقال له هذا الكلام يدل على أن قائله من أجهل الناس بمغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله والجهل بذلك غير منكر من الرافضة فإنهم من أجهل الناس بأحوال الرسول وأعظمهم تصديقا بالكذب فيها وتكذيباً بالصدق منها وذلك ان غزوة بدر هى أول مغارى القتال لم يكن قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لابي بكر غزاة مع الكفار أصلاً وغزوات القتال التى قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم تسع غزوات بدر وأحد والخندق وبنى المصطلق وغزوة ذى قرد وخيبر وفتح مكة وحنين والطائف وأما الغزوات التى لم يقاتل فيها فهى نحو بضعة عشر وأما السرايا فنهاماً كان فيه قتال ومنها ما لم يكن فيه قتال وبكل حال فبدر أول مغارى القتال باتفاق الناس وهذا من العلم الذى يعلمه كل من له علم بأحوال الرسول من أهل التفسير والحديث والمغازى والسر والعقده والواريخ والخبار يعلمون أن بدر هى أول الغزوات التى قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم وليس قبلها غزوة ولا سرية كان فيها أعمال الاقصه بنى الحضرمي ولم يكن فيها أبو بكر فكيف يقال انه هرب



قبل ذلك عدة مرات في مغازيه (الثاني) أن أبابكر رضي الله عنه لم يهرب قط حتى يوم أحد  
 لم ينهزم لاهو ولا عمد وانما كان عثمان تولى وكان ممن عفا الله عنه وأما أبو بكر وعمر فلم يقل  
 أحد قط انهما انهما زما مع من انهما بل ثبتا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين كما تقدم  
 ذلك عن أهل السير لكن بعض الكذابين ذكر أنهما أخذوا الراية يوم حنين فرجعا ولم يفتح عليهما  
 ومنهم من يزيد في الكذب ويقول انهما هزما وهذا كذب كله وقبل أن يعرف الانسان أنه  
 كذب فن أثبت ذلك عليهما هو المدعى لذلك فلا بد من اثبات ذلك بنقل يصدق ولا سبيل الى هذا  
 فأين النقل المصدق على أبي بكر أنه هرب في غزوة واحدة فضلا عن أن يكون هرب عدة مرات  
 (الثالث) أنه لو كان في الجين بهذه الحالة لم يخصه النبي صلى الله عليه وسلم دون أصحابه بأن  
 يكون معه في العريش بل لا يجوز استصحاب مثل هذا في الغزو فإنه لا ينبغي للإمام أن يقدمه  
 على سائر أصحابه ويجعله معه في عريشه (الرابع) أن الذي في الصحيحين من ثباته وقوة يقينه  
 في هذه الحال يكذب هذا المقتري ففي الصحيحين عن ابن عباس عن عمر قال لما كان يوم بدر  
 نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلثمائة وسبعة عشر رجلا  
 فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مديديه وجعل يهتف بربه اللهم أبحرني  
 ما وعدتني اللهم ان تهلك هذه العصابة من أهل الاسلام لا تعبد في الارض فما زال يهتف بربه  
 ما إذا يديه مستقبل القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه فأتاه أبو بكر فأخذ رداءه فألقاه على  
 منكبيه ثم التزمه من ورائه فقال يابني لله كفاك مناشدتك ربك فإنه سيجزلك ما وعدك فأنزل  
 الله عز وجل اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم الآية وذكر الحديث (الخامس) أن يقال  
 قد علم كل من علم السيرة أن أبابكر كان أقوى قلبا من جمع الصحابة لا يقاربه في ذلك أحد  
 منهم فإنه من حين بعث الله رسوله الى أن مات أبو بكر لم يزل مجاهدا مقدما مشجعا عالم يعرف قط  
 أنه حين عن قتال عدو بل لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعفت قلوب أكثر الصحابة  
 وكان هو الذي يثبتهم حتى قال أنس خطيبنا أبو بكر ونحن كالثعالب فما زال يشجعنا حتى صرنا  
 كالأسود وروى أن عمر قال باخليفة رسول الله تألف الناس فأخذ بلعته وقال يا ابن الخطاب  
 أجبنا في الجاهلية خوار في الاسلام علام أتألفهم على حديث مقتري أم على شعرمفتعل  
 (السادس) قوله أجمع أفضل القاعد عن القتال أو المجاهد بنفسه في سبيل الله فيقال بل  
 كونه مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحال هو من أفضل الجهاد فإنه هو الذي كان العدو  
 يقصده فكان ثلث العسكر حوله يحفظونه من العدو وثلثه اتبع المنهزمين وثلثه أخذوا  
 الغنائم ثم ان الله قسمها بينهم كلهم (السابع) قوله ان أنس النبي صلى الله عليه وسلم بربه  
 كان مغنيا له عن كل أنيس فيقال قول القائل انه كان أنيسه في العريش ليس هو من الصراط  
 القرآن والحديث ومن قاله وهو يدري ما يقول لم يرد أنه يؤنس لئلا يستوحش بل المراد أنه  
 كان يعاونه على القتال كما كان من هودونه يعاونه على القتال وقد قال تعالى هو الذي أيدك  
 بنصره وبالمؤمنين وهو أفضل المؤمنين الذين أيدهم الله بهم وقال مقاتل في سبيل الله لا تكلف  
 إلا نفسك وحرص المؤمنين وكان الحث على أبي بكر أن يعاونه بغاية ما يمكنه وعلى الرسول أن  
 يحرضهم على الجهاد ويقاتل بهم عدوهم بدعائهم ورايهم وفعلهم وغير ذلك مما يمكن الاستعانة به  
 على الجهاد (الثامن) أن يقال المعلوم لعامة العقلاء أن مقدم القتال المطلوب الذي قد قصده  
 أعداؤه يريدون قتله اذا أقام في عرش أو قبة أو حركاه أو غير ذلك مما يحبه ولم يسحب معه

من أصحابه الا واحد اوسائرهم خارج ذلك العرش لم يكن هذا الا خص الناس به وأعظمهم موالاة له وانتفاعا به وهذا النفع في الجهاد لا يكون الا مع قوة القلب وثباته لامع ضعفه وخوره فهذا يدل على أن الصديق كان أكملهم إيمانا وجهادا وأفضل الخلق هم أهل الإيمان والجهاد فمن كان أفضل في ذلك كان أفضل مطلقا قال تعالى أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله الى قوله وأولئك هم الفائزون فهؤلاء أعظم درجة عند الله من أهل الحج والصدقة والصديق أكل في ذلك وأما قتال على يده فقد شاركه في ذلك سائر الصحابة الذين قاتلوا يوم بدر ولم يعرف أن عليا قاتل أكثر من جميع الصحابة يوم بدر ولا أحد ولا غير ذلك ففضيلة الصديق محتصة به لم يشركه فيها غيره وفضيلة على مشتركة بينه وبين سائر الصحابة رضى الله عنهم أجمعين (الوجه التاسع) أن النبي صلى الله عليه وسلم هو وأبو بكر خرجا بعد ذلك من العريش ورواهم النبي صلى الله عليه وسلم الرميصة التي قال الله فيها وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى والصديق قاتلهم حتى قال له ابنه عبد الرحمن قد رأيتك يوم بدر فصدفت عنك فقال لكني لو رأيته لقتلته

(فصل) قال الرافضي وأما انفاقه على النبي صلى الله عليه وسلم فكذب لانه لم يكن ذامال فان أباه كان فقيرا في الغاية وكان ينادي على مائدة عبد الله بن جدعان كل يوم بمذيقات به ولو كان أبو بكر غنيا لكان أباه وكان أبو بكر معلما للصبيان في الجاهلية وفي الاسلام كان خياطا ولما ولي أمر المسلمين منعه الناس عن الخياطة فقال اني محتاج الى القوت فجعلوا له كل يوم ثلاثة دراهم من بيت المال

(والجواب) أن يقال أولا من أعظم الظلم والبهتان أن ينكر الرجل ما تواتر به النقل وشاع بين الخاص والعام وامتلا به الكتب كتب الحديث الصحيح والمسند والفسير والعقده والكتب المصنفة في أخبار القوم وفضائلهم ثم يدعي شيئا من المنقولات التي لا تعلم بمجرد قوله ولا ينقله باستاد معروف ولا الى كتاب يعرف بوثوقه ولا يذكر ما قاله فلو قدرنا انه ناظر اجهل الخلق لا يمكنه أن يقول له بل الذي ذكرت هو الكذب والذي قاله منار عول هو الصدق فكيف تخبر عن أمر كان بلا حجة أصلا ولا نقل يعرف به ذلك ومن الذي نقل من الثقات ما ذكره عن أبي بكر ثم يقال أما انفاق أبي بكر ماله فتواتر منقول في الحديث الصحيح من وجوه كثيرة حتى قال ما صنعتي مال قط ما صنعتي مال أبي بكر وقال ان آمن الناس علنا في صحبه وذات يده أبو بكر وثبت عنه أنه اشترى المعذنين من ماله بلالا وعامر بن فهيرة اشترى سبعة أنفس وأما قول القائل ان أباه كان ينادي على مائدة عبد الله بن جدعان فهذا المريد كره اسنادا يعرف به صحته ولو ثبت لم يضر فان هذا كان في الجاهلية قبل الاسلام فان ابن جدعان مات قبل الاسلام وأما في الاسلام فكان لا يقي قحافة ما يعيبه ولم يعرف قط أن أباه قحافة كان يسأل الناس وقد عاش أبوه قحافة الى أن مات أبو بكر وورث السدس فرده على أولاده لغناه عنه ومعلوم أنه لو كان محتاجا لكان الصديق يبره في هذه المدة فقد كان الصديق يتفق على مسطح بن أثانة اترابه بعيدة ركان عن يسلم في الافك خلف أبو بكر أن لا يتفق عليه فأرسل الله تعالى ولا يأتل أولي الفضل منكم والسعة أن يؤثوا أولى القربى والمساكين الى قوله غصور رحيم فقال أبو بكر بلى والله أحب أن يغفر الله لي فأعاد عليه النفقة والحديث بذلك ثابت في الصحيحين وقد اشترى بماله سبعة



من المعذنين في الله ولما هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم استعصب ماله فناء أبو قحافة وقال  
 لأهله ذهب أبو بكر بنفسه فهل ترك ماله عندكم أم أخذته قالت أمماء فقلت بل تركه  
 ووضعت في الكوفة شيئا وقلت هذا هو المال لتطيب نفسه أنه ترك ذلك لعياله ولم يطلب أبو قحافة  
 منهم شيئا وهذا كله يدل على غناه وقوله إن أبا بكر كان معلما للصبيان في الجاهلية فهذا من  
 المنقول الذي لو كان صدقا لم يقدح فيه بل يدل على أنه كان عند علم ومعرفة وكان جماعة من  
 علماء المسلمين يؤدبون منهم أبو صالح الكلبي كان يعلم الصبيان وأبو عبد الرحمن السلمي وكان من  
 خواص أصحاب علي وقال سفيان بن عيينة كان الضمالة بن من أحم وعبد الله بن الحرث يعلمان  
 الصبيان فلا يأخذان أجرا ومنهم قيس بن سعد وعطاء بن أبي رباح وعبد الكريم أبو أمية  
 وحسين المعلم وهو ابن ذكوان والقاسم بن عبد الحميداني وحبيب المعلم مولى معقل بن يسار  
 ومنهم علقمة بن أبي علقمة وكان يروي عنه مالك بن أنس وكان له مكتب يعلم فيه ومنهم  
 أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المجمع على إمامته وفصله فكيف إذا كان من الكذب المخلق  
 بل لو كان الصديق قبل الإسلام من الأزد لزم لم يقدح ذلك فيه فقد كان سعد وابن مسعود  
 وصهيب وبلال وغيرهم من المستضعفين وطلب المشركون من النبي صلى الله عليه وسلم طردهم  
 فنهاه الله عن ذلك وأنزل ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك  
 من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء الحقوله أليس الله بأعلم بالشاكرين  
 وقوله واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ولا تعد عيناك  
 عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا  
 وقال في المستضعفين من المؤمنين إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا أمروا بهم  
 يتغامزون وإذا انقلبوهم إلى أهلهم انقلبوهم وإذا رأوهم قالوا إن هؤلاء لضالون وما أرسلا  
 عليهم حافظين فالיום الذين آمنوا من الكفار يضحكون على الأرائك ينظرون إلى آخر السورة  
 وقال رب للذين كرهوا الحياة الدنيا وسخروا من الذين آمنوا والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة  
 والله يرزق من يشاء بغير حساب وقال ونادي أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم  
 قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون هؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة أدخلوا  
 الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون وقال وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار  
 اتخذناهم سخرى أم زاغتم أبصار وقال عن قوم نوح قالوا أنؤمن لك واتبعك الأزدلون  
 وقال تعالى فقال الملا الذين كفروا من قومه ما نزاله إلا بشرامثلنا وما نزاله إلا الذين  
 هم أرادنا بادي الرأي وقال عن قوم صالح قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا  
 لمن آمن منهم أتعلون أن صالح أرسل من ربه قالوا إننا نبعثك برسول من ربه قال الذين استكبروا  
 أنا بالذي آمتم به كافرين وفي الصحيحين أن هرقل سأله أناس فيان بن حرب عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال أشراف الناس اتعوا أم ضعفاؤهم قال بل ضعفاؤهم قال هم أتباع الرسل فإذا  
 قدر أن الصديق كان من المستضعفين كعمار وصهيب وبلال لم يقدح ذلك في كمال إيمانه  
 وتقواه كالم يقدح في إيمان هؤلاء وتقواهم وأكمل الخلق عند الله أتقاهم ولكن كلام  
 الرافضة من جنس كلام المشركين الجاهلة يتعصبون للنسب والآباء للدين ويعيبون الإنسان  
 بما لا ينقص إيمانه وتقواه وكل هذا من فعل الجاهلية ولهذا كانت الجاهلية ظاهرة عليهم  
 فهم يشبهون الكفار من وجوه الخواص أهل الإيمان والإسلام وقوله إن الصديق كان

خياطة في الاسلام ولما ولي امر المسلمين منعه الناس عن الخياطة كذب ظاهري يعرف كل أحد  
 أنه كذب وان كان لا غضاضة فيه لو كان حقا فان أبا بكر لم يكن خياطا وانما كان تاجرا تارة  
 يسافر في تجارته وتارة لا يسافر وقد سافر الى الشام في تجارته في الاسلام والتجارة كانت أفضل  
 مكاسب قريش وكان خيار أهل الاموال منهم أهل التجارة وكانت العرب تعرفهم بالتجارة ولما  
 ولي أراد أن يتجبر لعياله فتمعه المسلمون وقالوا هذا يشغلك عن مصالح المسلمين وكان عامة  
 ملايسهم الاردية والازر فكانت الخياطة فيهم قليلة جدا وقد كان بالمدينة خياط عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم لآل بيته وأما المهاجرون المشهورون فمألم فيهم خياطة مع أن الخياطة  
 من أحسن الصناعات وأجلها وانفاق أبي بكر في طاعة الله ورسوله هو من المتواتر الذي تعرفه  
 العامة والخاصة وكان له مال قبل الاسلام وكان معظما في قريش محبباً مؤلفاً خيراً بأناسب  
 العرب وأيامهم وكانوا يأتونه لمقاصد التجارة ولعلمه واحسانه ولهذا لما خرج من مكة قال له  
 ابن الدغنة مثلك لا يخرج ولا يخرج ولم يعلم أحد من قريش عاب أبا بكر بعيب ولا نقصه  
 ولا استرذله كما كانوا يفعلون بضعفاء المؤمنين ولم يكن له عندهم عيب الا ايمانه بالله ورسوله كما  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قط به عيب عند قريش ولا نقص ولا يذمونه بشئ قط  
 بل كان معظماء عندهم بيتا ودياراً معروفاً بكارم الاخلاق والصدق والامانة وكذلك صديقه  
 الا كبر لم يكن له عيب عندهم من العيوب وابن الدغنة سيد القارة احدى قبائل العرب كان  
 معظماء عند قريش يجيرون من أجاره لعظمته عندهم وفي الصحيحين أن أبا بكر لما ابتلى المسلمون  
 خرج مهاجراً الى أرض الحبشة حتى اذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال  
 أين تريد يا أبا بكر فقال أخرجني قومي فأريد أن أسبح في الأرض وأعبد ربّي فقال ابن الدغنة  
 فان مثلك لا يخرج ولا يخرج انك تكسب المعدوم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف  
 وتعين على نوائب الحق فانالك جار فارجع واعبد ربك ببلدك فرجع وارتحل معه ابن الدغنة  
 فطاف ابن الدغنة عشية في أشراف قريش فقال لهم ان أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج  
 أخرجون رجلاً يكسب المعدوم ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف ويعين على نوائب  
 الحق فلم يكذب قريش بجوار ابن الدغنة وقالوا ابن الدغنة مر أبا بكر فليعبد ربه في داره فليصل  
 فيها وليقرأ ما شاء ولا يؤذنا بذلك ولا يستعلن به فاننا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا فقال ذلك ابن  
 الدغنة لأبي بكر فلبث أبو بكر بذلك يعبد ربه في داره ولا يستعلن بصلاته ولا يقرأ في غير داره  
 ثم بدله فابتنى مسجداً بفتناء داره فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن فيتنصف عليه نساء المشركين  
 وأبناءؤهم يعجبون منه وينظرون اليه وكان أبو بكر رجلاً بكاء لا علك عينيه اذا قرأ القرآن وأفرع  
 ذلك أشراف قريش فأرسلوا الى ابن الدغنة فقدم اليهم فقالوا انا كنا أجربنا أبا بكر بجوارك على  
 أن يعبد ربه في داره فإوز ذلك فابتنى مسجداً بفتناء داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه وانا قد  
 خشينا أن يفتن نساءنا وأبناءنا فانه فان أحب أن يقتصر على أن يعبد ربه في داره فعلى وان  
 أبي الا أن يعلن بذلك فسله أن يردنا إليك ذمنا فانا قد كرهنا أن نخفرك ولستنا مقرين لأبي بكر  
 الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة الى أبي بكر فقال قد علمت الذي عاهدت لك عليه فاما ان  
 تقتصر على ذلك واما أن ترجع الى ذمتي فاني لأحب أن تسمع العرب أني أخفرت في رجل  
 عقدت له فقال أبو بكر فاني أريد عليك جوارك وأرضي بجوار الله وذكر الحديث فقد وصفه  
 ابن الدغنة بحضرة أشراف قريش مثل ما وصفته به خديجة النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل



عليه الوحي وقال لها لقد خشيت على عقلي فقالت له كلا والله لن يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتقري الضيف وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق فهذه صفة النبي صلى الله عليه وسلم أفضل النبيين وصديقه أفضل الصديقين وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر وقال إن عبد خير ما لله بين أن يؤتية من زهرة الدنيا وبين ما عند الله فاختار ما عنده فبكر أبو بكر وقال فدينك يا أبا بكر وأمهاتنا فكان النبي صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبك يا أبا بكر إن آمن الناس على في صحبتك وماله أبو بكر ولو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر وفي الصحيحين عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم لم اذا قال أبو بكر آخذنا بطرف ثوبه وذكر الحديث إلى أن قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله بعثنى إليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركون لي صاحبي مرتين وروى البخاري عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصبا رأسه بخرقه فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما من الناس أحد آمن علي في ماله ونفسه من أبي بكر بن أبي قحافة ولو كنت متخذا خليلا فذكرت ما من وروى أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر فبكر وقال وهل أنا وما لي إلا لك يا رسول الله وروى الزهري عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مال رجل من المسلمين أنفع لي من مال أبي بكر ومنه أعتق بلالا وكان يقضي في مال أبي بكر كما يقضي الرجل في مال نفسه

(فصل) وقوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة غنيا بعمال خديجة ولم يحتاج إلى الحرب

(والجواب) أن اتفاق أبي بكر لم يكن نفقة على النبي صلى الله عليه وسلم في طعامه وكسوته فإن الله قد أغنى رسوله عن مال الخلق أجمعين بل كان معونته على إقامة الأيمان فكان اتفاقه فيما يحببه الله ورسوله لانفقة على نفس الرسول فاشترى المعتدين مثل بلال وعامر ابن فهيرة وزنيرة وجعاعة

(فصل) وقوله وبعد الهجرة لم يكن لأبي بكر شيء البتة فهذا كذب ظاهر بل كان يعين النبي صلى الله عليه وسلم بعماله وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة فجاء بعماله كله وأصحاب الصفة كانوا فقراء فأتى النبي صلى الله عليه وسلم على طعمتهم فذهب بثلاثة كما في الصحيحين عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال إن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال مرة من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس وسادس أو كما قال وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم بعشرة وذكر الحديث وروى زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصدق ووافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما فأتيت بنصف مالي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لأهلك فقلت مثله قال وأنى أبو بكر بكل مال عنده فقال يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك فقال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لأسابقك إلى شيء أبدا رواه أبو داود والترمذي وقال حديث صحيح

(فصل) وأما قوله ثم لو اتفق لوجب أن ينزل فيه قرآن كما أنزل في علي هل أتى على  
الإنسان حين

(الجواب) أما نزول هل أتى في علي فما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه كذب موضوع  
وانما يذكره من المفسرين من جرت عادته بذكر أشياء من الموضوعات والدليل الظاهر على  
أنه كذب أن سورة هل أتى مكة باتفاق الناس نزلت قبل الهجرة وقبل أن يتزوج علي بفاطمة  
ويولد الحسن والحسين وقد بسط الكلام على هذه القضية في غير موضع ولم ينزل قط قرآن في إنفاق  
علي بخصوصه لأنه لم يكن له مال بل كان قبل الهجرة في عيال النبي صلى الله عليه وسلم وبعد  
الهجرة كان أحياناً يؤجر نفسه كل دلو بتمرة ولما تزوج بفاطمة لم يكن له مال إلا درعه وانما  
أنفق على العرس ما حصل له من غزوة بدر وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه قال كانت لي  
شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفاً من الخمس فلما  
أردت أن أبني بفاطمة وأعدت رجلاً صواغاً من بني قينقاع يرتحل معي فتأتى بأذن خرا أردت أن  
أبيعه من الصواغين فأستعين به في وليمة عرسى فبينما أنا أجمع لشارفي متاعاً من الاقتاب والغرائر  
والحبال وشارفاً مناخان إلى جانب بيت رجل من الأنصار قال وحجرة يشرب في ذلك البيت  
وقينة تغنيه فقالت يا أبا حنيفة الشرف النواء فشار إليها حرة فاجتنب أسنمتها  
وبقرخوا صرها وذكرا الحديث قال البخاري وذلك قبل تحريم الخمر وأما الصديق رضي الله  
عنه فكل آية نزلت في مدح المصفيين في سبيل الله فهو أول المرادين بهما من الأمة مثل قوله تعالى  
لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد  
وقاتلوا وأبو بكر أفضل هؤلاء وأولهم وكذلك قوله الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله  
بأموالهم وأنفسهم وقوله وسيجنبها الأتقي الذي يؤتي ماله يتزكى فذكر المفسرون مثل  
ابن جرير الطبري وعبد الرحمن بن أبي حاتم وغيرهما بالاسانيد عن عروة بن الزبير وعبد الله بن  
الزبير وسعيد بن المسيب وغيرهم أنها نزلت في أبي بكر

(فصل) قال الرافضي وأما تقديمه في الصلاة فخطأ لأن لا لما أذن بالصلاة  
أمرت عائشة أن يقدم أبا بكر فلما أفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع التكبير فقال من  
يصل بالناس فقالوا أبو بكر فقال أخرجوني فخرج بين علي والعباس فخرجاه عن القبلة وعزله عن  
الصلاة وتولى هو الصلاة

(والجواب) أن هذا من الكذب المعلوم عند جميع أهل العلم بالحديث ويقال له أولاً من  
ذكر ما نقلته بأسناد يوثق وهل هذا إلا في كتب من نقله من سلام من الرافضة الذين هم من أكذب  
الناس وأجهلهم بأحوال الرسول مثل المفسرين النعمان والكرجكي وأمثالهما من الذين  
هم من أبعد الناس عن معرفة حال الرسول وأقواله وأعماله ويقال ثانياً هذا كلام جاهل يظن  
أن أبا بكر لم يصل بهم إلا صلاة واحدة وأهل العلم يعلمون أنه لم ينزل يصلي بهم حتى مات رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بأذنه واستخلافه في الصلاة بعد أن راجعته عائشة وحفصة في ذلك وصلى  
بهم أياماً متعددة وكان قد استخلفه في الصلاة قبل ذلك لما ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح  
بينهم ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف في غيبته على الصلاة في حال سفر وفي حال  
غيبته في مرضه إلا أبا بكر ولكن عبد الرحمن بن عوف صلى بالمسلمين مرة صلاة العجر في السفر



عام تبوك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد ذهب ليقضى حاجته فتأخر وقد قدم المسلمون  
عبد الرحمن بن عوف فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم ومعه المغيرة بن شعبة وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم قد توضأ ومسح على خفيه فأدرك معه ركعة وقضى ركعة وأعجبه ما فعله من صلاته  
لما تأخر فهذا اقرار منه على تقديم عبد الرحمن وكان اذا سافر عن المدينة استخلف من يستخلفه  
يصلي بالمسلمين كما استخلف ابن أم مكتوم تارة وعلياً تارة في الصلاة واستخلف غيرهما تارة فأما في  
حال غيبته في مرضه فلم يستخلف الا أبا بكر ولا غيره واستخلفه للصديق في الصلاة متواتر  
ثابت في الصحاح والسنن والمسانيد من غير وجه كما أخرج البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان  
 وغيرهم من أهل الصحيح عن أبي موسى الأشعري قال مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد  
مرضه فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة يا رسول الله ان أبا بكر رجل رقيق  
متى يقوم مقامك لا يستطيع أن يصلي بالناس فقال صلى الله عليه وسلم فليصل بالناس فان كنت صواحِب  
يوسف فصلى بهم أبو بكر في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر البخاري فيه مراجعة  
عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات وهذا الذي فيه من أن أبا بكر صلى بهم في حياة النبي  
صلى الله عليه وسلم في مرضه الى أن مات مما اتفق عليه العلماء بالنقل فان النبي صلى الله عليه  
وسلم مرض أياماً متعددة حتى قبضه الله اليه وفي تلك الايام لم يكن يصلي بهم الا أبو بكر وحجرتة  
الى جانب المسجد فمتنع والحال هذه أن يكون قد أمر غيره بالصلاة فصلى أبو بكر بغير أمره تلك  
المدة ولا مراجعة أحد في ذلك والعباس وعلي وغيرهما كانوا يدخلون عليه بيته وقد خرج بينهما  
في بعض تلك الايام وقد روي أن ابتداء مرضه كان يوم الخميس وتوفي بلا خلاف يوم الاثنين من  
الاسبوع الثاني فكان مدة مرضه فيما قيل اثني عشر يوماً وفي الصحيح عن عبيد الله بن عبد الله  
قال دخلت على عائشة فقلت لها ألا تجدني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت  
بلى ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أصلي بالناس قلنا لا وهم ينتظرونك يا رسول الله  
قال ضعوا لي ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فأغشى عليه ثم أفأى فقال أصلي  
بالناس قلنا لا وهم ينتظرونك يا رسول الله قال ضعوا لي ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل ثم ذهب  
لينوء فأغشى عليه ثم أفأى فقال أصلي بالناس قلنا لا وهم ينتظرونك يا رسول الله قالت والناس  
عكوف في المسجد ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة قالت فأرسل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر أن يصلي بالناس فأثناء الرسول فقال ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يأمرني أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلاً رقيقاً باعمر صل بالناس  
فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فصلى بهم أبو بكر رضي الله عنه تلك الايام ثم ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بن رجلين أحدهما العباس لصلاة الظهر  
وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر فأومأ اليه النبي صلى الله عليه وسلم أن  
لا يتأخر وقال لهما أجلساني الى جنبه فأجلساه الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو قائم  
بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه  
وسلم قاعد قال عبيد الله فدخلت على ابن عباس فقلت ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن  
مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هات فعرضت عليه حديثها فانكر منه شيئاً غير أنه  
قال أسمت لك الرجل الذي كان مع العباس قلت لا قال هو علي بن أبي طالب فهذا الحديث  
الذي اتفقت فيه عائشة وابن عباس كلاهما يخبران عن مرض النبي صلى الله عليه وسلم واستخلاف

أبي بكر في الصلاة وأنه صلى بالناس قبل خروج النبي صلى الله عليه وسلم أياما وأنه لما خرج  
لصلاة الظهر أمره أن لا يتأخر بل يقيم مكانه وجلس النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنبه والناس  
يصلون بصلاة أبي بكر وأبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والعلماء كلهم متفقون  
على تصديق هذا الحديث وتلقيه بالقبول وتفقهوا في مسائل فيه منها صلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم قاعدا وأبو بكر قائم هو والناس هل كان من خصائصه أو كان ذلك ناشئا  
استفاض عنه من قوله وإذا صلى جالسا فجلوسا أجمعون أو يجمع بين الأمرين ويحمل ذلك  
على ما إذا ابتدأ الصلاة قاعدا وهذا على ما إذا حصل القعود في أثناءها على ثلاثة أقوال للعلماء  
والأول قول مالك ومحمد بن الحسن والثاني قول أبي حنيفة والشافعي والثالث قول أحمد  
وجماد بن زيد والأوزاعي وغيرهما ممن يأمر المؤمنين بالقعود إذا قعد الإمام لمرض وتكلم  
العلماء فيما إذا اختلف الإمام الراتب خلفه ثم حضر الإمام هل يتم الصلاة بهم كما فعل النبي  
صلى الله عليه وسلم في مرضه وفعله مرة أخرى سنذكرها أم ذلك من خصائصه على قولين  
هما وجهان في مذهب أحمد وقد صدق ابن عباس عائشة فيما أخبرته به مع أنه كان بينهما بعض  
الشيء بسبب ما كان بينهما وبين علي ولذلك لم تسمه وابن عباس عيل إلى علي ولا يسم عليه ومع  
هذا فقد صدقها في جميع ما قالت وسمى الرجل الآخر عليا فلم يكذبها ولم يخطئها في شيء مما روته  
وفي الصحيحين عن عائشة قالت لقد راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما جلني  
على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا ولا أني كنت  
أرى لن يقوم مقامه أحد إلا تشاءم الناس به فأردت أن يعدل ذلك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن أبي بكر قال البخاري ورواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وفي الصحيحين عنها قالت لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال يؤذنه بالصلاة  
فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فقلت يا رسول الله إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى  
يقوم مقامك لا يسمع الناس فلوأمرت عمر فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فقلت لحفصة  
قولي له إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس فلوأمرت عمر فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنك لا تنصوحي يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت  
فأمر وأبا بكر أن يصلي بالناس وفي رواية البخاري ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مه إنك صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت حفصة لعائشة ما  
كنت لا أصيب منك خيرا ففي هذا أسرار جعته وأمرت حفصة بمراجعته وأن النبي صلى الله  
عليه وسلم لا مهن على هذه المراودة وجعلها من المراودة على الباطل كمرأودة صواحب يوسف  
ليوسف فدل هذا على أن تقدم غير أبي بكر في الصلاة من الباطل الذي يذم من يراوده عليه كما ذم  
النسوة على مراودة يوسف هذا مع أن أبا بكر قد قال لعمر يصلي فلم يتقدم عمر وقال أنت أحق  
بذلك فكان في هذا اعتراف عمر له أنه أحق بذلك منه كما اعترف له بأنه أحق بالخلافة منه ومن  
سائر الصحابة وأنه أفضلهم كما في البخاري عن عائشة لما ذكرت خطبة أبي بكر بالمدينة وقد تقدم  
ذلك قالت واجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا آمنا بأمير ومناكم  
أمير فذهب عمر ينكلم فأسكته أبو بكر وكان عمر يقول والله ما أردت ذلك إلا أني هيات كلاما  
أعجبني خفت أن لا يبلغه أبو بكر ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس فقال في كلامه نحن الأمراء  
وأنت الوزراء ذنبا لخياب المنذر لا نفع لنا أمير ومناكم أمير فقال أبو بكر ولكننا الأمراء



وأنتم الوزراء هم أوسط العرب دارا وأعرقهم أحسابا فبايعوا عمر وأبا عبيدة بن الجراح فقال  
عمر بل نبايعك أنت فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عمر بيده  
فبايعه وبايعه الناس فقال فائل منهم قتلتم سعد بن عباد فقال عمر قتله الله ففى هذا الخبر اخبار  
عمر بين المهاجرين والانصار أن أبا بكر سيد المسلمين وخيرهم وأحبهم إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وجعل ذلك علة مبايعته فقال بل نبايعك أنت فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ليس بذلك أن المأمورية تولية الأفضل وأنت أفضلنا فبايعك كما ثبت في  
الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل من أحب الرجال إليك قال أبو بكر ولم يقل لو كنت  
معه لأخيل لا اتخذت أبا بكر خليلا وهذا مما يقطع أهل العلم بالحديث أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قاله وإن كان من ليس له مثل علمهم لم يسمعه أو سمعه ولا يعرف أصدق هو أم كذب  
فكل علم رجال يقومون به وللحروب رجال يعرفون بها وللدواوين حساب وكتاب وهؤلاء الثلاثة  
هم الدين عندهم عائشة فيمارواه مسلم عن أبي مليكة قال سمعت عائشة وسئلت من كان رسول الله  
مستخلفا واستخلف قالت أبو بكر فقبل لها من بعد أبي بكر قالت عمر قبل لها من بعد عمر قالت  
أبو عبيدة بن الجراح ثم انتهت إلى هذا والمقصود هنا أن استخلافه في الصلاة كان أياما متعددة كما  
اتفق عليه رواية الصحابة ورواه أهل الصحيح من حديث أبي موسى وابن عباس وعائشة وابن  
عمر وأنس ورواه البخاري من حديث ابن عمر وفيه قوله مر وأبا بكر فليصل بالناس ومراجعة  
عائشة له في هذه القصة وذكر المراجعة مرتين وفيه قوله مر وفليصل بالناس فأتكن صواحب  
يوسف ولم يزل يصلي بهم باتفاق الناس حتى مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رآهم النبي  
صلى الله عليه وسلم يصلون خلفه آخر صلاة في حياته وهي صلاة الفجر يوم الاثنين وسر بذلك  
وأعجبه كما في الصحيحين عن أنس أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة كشف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سترا لجرة فنظر إليها وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف ثم تبسم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ضاحكا فبهتنا ونحن في الصلاة من الفرح بخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ونكص أبو بكر على عقبه ليصل الصف وظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خارج للصلاة  
فأشار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده أن أتموا صلاتكم قال ثم دخل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأرخصي الستر قال فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه ذلك وفي بعض  
طرق البخاري قال فهم الناس أن يفتتنوا في صلاتهم فرحوا برسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر  
أن ذلك كان في صلاة الفجر وفي صحيح مسلم عن أنس قال آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كشف الستارة يوم الاثنين وذكر القصة وفي الصحيحين عن أنس قال  
لم يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فأفتمت الصلاة فذهب أبو بكر يتقدم فقال  
نبي الله صلى الله عليه وسلم بالحجاب فرفعه فلما وضع لنا وجه النبي صلى الله عليه وسلم ما نظرنا  
منظر أظأعجب الينا من وجهه حين وضع لنا قال فأومأ نبي الله صلى الله عليه وسلم بيده إلى  
أبي بكر أن يتقدم وأرخصي نبي الله صلى الله عليه وسلم بالحجاب فلم يقدر عليه حتى مات فقد أخبر  
أنس أن هذه الخرجة الثانية إلى باب الحجرة كانت بعد احتباسه ثلاثا وفي تلك الثلاث كان يصلي  
هم أبو بكر كما كان يصلي بهم قبل خرجته الأولى التي خرج فيها بين علي والعباس وتلك كان  
يصلي قبلها أياما فكل هذا ثابت في الصحيح كائنا تراه وفي حديث أنس أنه أومأ إلى أبي بكر

أن يتقدم فيصلي بهم هذه الصلاة الآخرة التي هي آخر صلاة صلاها المسلمون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهما بإشراء بالإشارة إليه أما في الصلاة وأما قبلها وفي أول الأمر أرسل إليه رسلا فأمروه بذلك ولم تكن عائشة هي المبلغة لأمره ولا قالت لبيها أنه أمره كما زعم هؤلاء الرافضة المفترون فقول هؤلاء الكذابين أن بلال لما أذن أمرته عائشة أن يقدم أبا بكر كذب واضح لم تأمره عائشة أن يقدم أبا بكر ولا تأمره بشيء ولا أخذ بلال ذلك عنها بل هو الذي آذنه بالصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل من حضره بلال وغيره مروا أبا بكر فليصل بالناس فلم يخص عائشة بالخطاب ولا سمع ذلك بلال منها وقوله فلما أفاق سمع السكير فقال من يصلي بالناس فقالوا أبو بكر فقال أخرجوني فهو كذب ظاهر فانه قد ثبت بالنصوص المستفيضة التي اتفق أهل العلم بالحديث على صحتها أن أبا بكر صلى بهم أياما قبل خروجه كما صلى بهم أياما بعد خروجه وأنه لم يصل بهم في مرضه غيره ثم يقال من المعام المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم مرض أياما متعددة يحضر فيها عن الصلاة بالناس أياما فمن الذي كان يصلي بهم تلك الأيام غير أبي بكر ولم ينقل أحد دوط لا صادق ولا كاذب أنه صلى بهم غير أبي بكر لا عمر ولا علي ولا غيرهما وقد صلوا جماعة فعلم أن المصلي بهم كان أبا بكر ومن الممتنع أن يكون الرسول لم يعلم ذلك ولم يستأذنه المسلمون فيه فان مثل هذا امتنع عادة وشرعا فعلم أن ذلك كان بأذنه كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة وثبت أنه روجع في ذلك وقيل له لو أمرت غير أبي بكر فلام من راجعه وجعل ذلك من المنكر الذي أنكره لعلمه بأن المستحق لذلك هو أبو بكر لا غيره كما في الصحيحين عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا لابي بكر فاني أخاف أن يتمني متمن أو يقول قائل أنا أولى وبأبي الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر وفي البخاري عن القاسم بن محمد قال قالت عائشة وأرا ساء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك فقالت عائشة وأكلماء والله اني لأظنك تحب موتي فلو كان ذلك لظلمت آخر يومك مع رساي بعض أزواجك فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأرا ساء لقد هممت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهد أن يقول القائلون أو يتمني المتمنون ويدفع الله وبأبي المؤمنين وهذا الحديث الصحيح فيه همه بأن يكتب لابي بكر كتابا بالخلافة لئلا يقول قائل أنا أولى ثم قال بأبي الله ذلك والمؤمنون فلما علم الرسول أن الله تعالى لا يختار إلا أبا بكر والمؤمنون لا يختارون إلاياه اكتفى بذلك عن الكتاب فأبعد الله من لا يختار ما اختاره الله ورسوله والمؤمنون وقد أراد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مرتين في مرضه قال لعائشة ادعي لي أباك وأخاك وقال قبل ذلك لما اشتكت عائشة قال لقد هممت أن أكتب لأبي بكر كتابا ثم انه عزم يوم الخميس في مرضه على الكتاب مرة أخرى كما في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم الوجع فقال اثنوني بكفأ كتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا ما شأنه هجرنا سقمهم وقذهبوا يردون عليه فقال ذروني قال الذي أتانيه خير مما يدعوني إليه فأمرهم بثلاث فقال أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم وسكت عن الثالثة أو قال فنبهتها وفي رواية في الصحيحين قال وفي البيت رجال فهمهم عمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلموا أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده فقال بعضهم وفي رواية عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حجبكم كتاب الله فاختلف أهل الدت واختصموا فقههم من



يقول قروا يكتب لكم ومنهم من يقول غير ذلك فلما كثروا للخط قال قوموا عني قال عبيد الله الراوي عن الزهري قال ابن عباس ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه فصل لهم شك هل قوله أكتب لكم كتابا لان تضلوا بعده هو مما أوجب المرض أو هو من الحق الذي يجب اتباعه وإذا حصل الشك لهم لم يحصل به المقصود فأمسك عنه وكان رأفته بالامة يحب أن يرفع الخلاف بينها ويدعو الله بذلك ولكن قدر الله قد مضى بأنه لا بد من الخلاف كما في الصحيح عنه أنه قال سألت ربي ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة سألته أن لا يسلط على أمتي عدو امن غيرهم فأعطانيها وسألته أن لا يهلكهم بسنة عامة فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها ولهذا قال ابن عباس ان الرزية كل الرزية ما حال بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الكتاب فان ذلك رزية في حق من شك في خلافة الصديق وقدح فيها اذ لو كان الكتاب الذي هم به أمضاة لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك ويقول خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي فلما لم يوجد هذا كان رزية في حقه من غير تفریط من الله ورسوله بل قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ المبين وبين الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق أحق بالخلافة من غيره وأنه المقدم وليست هذه رزية في حق أهل التقوى الذين يهتدون بالقرآن وانما كانت رزية في حق من في قلبه مرض كما كان نسخ ما نسخ الله وانزال القرآن وانهم زام المسلمين يوم أحد وغير ذلك من مصائب الديار رزية في حق من في قلبه مرض قال تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وان كانت هذه الامور في حق من هداه الله مما يريدهم الله به علما وایمانا وهذا كوجود الشياطين من الجن والانس يرفع الله به درجات الايمان بخالفاتهم ومجاهدتهم مع ما في وجودهم من الفتنة لمن أضلوه وأغووه وهذا كقوله تعالى وما جعلنا عدتهم الا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويرداد الذين آمنوا ایمانا وقوله وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وقول موسى ان هي الا فتنة لتضل بها من تشاء وتمهدي من تشاء وقوله انا مرسلنا لفتح فتنة لهم وقوله وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا عني ألقى الشيطان في أميته فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم ليجعل ما يلقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين لفي شقاق بعيد وليعلم الذين أوتوا العلم انه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهادي الذين آمنوا الى صراط مستقيم

(فصل) وقد تقدم التنبيه على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الامة الى خلافة الصديق ودلهم عليها وبين لهم أنه أحق بها من غيره مثل ما أخرجاه في الصحيحين عن جابر بن مطعم أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فأمرها أن ترجع اليه فقالت يا رسول الله أرايت ان جئت فلم أجده كانه اتعنى الموت قال فان لم تجدني فأني أبا بكر والرسول علم أن الله لا يختار غيره والمؤمنون لا يختارون غيره ولذلك قال يأبي الله والمؤمنون الا أبا بكر فكان فيما دلهم به من الدلائل السريعة وما علم بأن الله سيقدّمه من الخيرة الموافقة لامرهم ورضاه ما يحصل به تمام الحكمة في خلقه وأمره قد راو شرعا وقد ذكرنا أن ما اختاره الله كان أفضل في حق الامة من وجوه وأنهم اذا ولو ابعلمهم واختيارهم من علوا أنه الأحق بالولاية عند الله ورسوله كان في ذلك من المصالح الشرعية ما لا يحصل بدون ذلك وبيان الاحكام يحصل تارة

بالتص الجلي المؤكده وتارة بالتص الجلي المجرد وتارة بالتص الذي قد يعرض لبعض الناس فيه شبهة بحسب مشيئة الله وحكمته وذلك كله داخل في البلاغ المبين فإنه من شرط البلاغ المبين أن لا يشكل على أحد فإن هذا لا ينضبط وأذهاب الناس وأهواؤهم متفاوتة متفاوتة عظميا وفيهم من يبلغه العلم وفيهم من لا يبلغه أما لتفريطه وأما المعجزه وانما على الرسول البلاغ المبين البيان الممكن وهذا والله الحمد قد حصل منه صلى الله عليه وسلم فإنه بلغ البلاغ المبين وترك الأمة على البيضاء ليلا كنهها رها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك ومات له من شيء يقرب إلى الجنة إلا أمر الخلق به ولا من شيء يقرب بهم من النار إلا أنهم عنه فخر ما الله عن أمته أفضل ما جرى نبيا عن أمته وأيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر بالصلاة بالباس اذا غاب واقراره اذا حضر قد كان في صحته قبل هذه المرة كافي الصحيحين عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فأتت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال أصلي بالناس فأقيم قال نعم فصلي أبو بكر فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة فلما أكثر الناس من الصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمكت مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي بهم ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك أن تشمت إذا مررتك فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي أراكم أكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه اذا سبح التفت إليه واما التصفيق للنساء وفي رواية فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المقدم وفيها ان أبابكر رجع القهقري وفي رواية للجاري فجاء بلال إلى أبي بكر فقال يا أبا بكر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حبس وقد حانت الصلاة فهل لك أن تؤم الناس فقال نعم ان شئت وفي رواية أيها الناس ما لكم حين نأبكم شيء في صلاتكم أخذتم في التصفيق انما التصفيق للنساء من نابه شيء في صلاته فليقل سبحان الله فإنه لا يسمعه أحد يقول سبحان الله إلا التفت يا أبا بكر ما منعك أن تصلي بالناس حين أشرت لك وفي رواية ان تلك الصلاة كانت صلاة العصر وان النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف بعد ما صلى الظهر وفيه فلما أومأ إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن امضه وأومأ بيده هكذا فلبث أبو بكر هنيهة يحمد الله على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مشى القهقري وفي رواية ان أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا بنا يصلح بينهم فحسرت الصلاة ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فها من أصبح حديث على وجه الأرض وهو ما اتفق أهل العلم بالحديث على صحته وتلقيه بالقول وفيه ان أبابكر أمهم في مغيب النبي صلى الله عليه وسلم لما حضر صلاة العصر وهي الوسطى التي أمروا بالمحافظة عليها خصوصا وقد علموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مشغولا ذهب إلى قباء ليصلح بين أهل قباء لما اقتتلوا وقد علموا من سنته أنه يأمرهم في مثل هذه الحال أن يقدموا أحدهم كما قدموا عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك لصلاة الفجر لما أبطأ النبي صلى الله عليه وسلم حين ذهب هو والمغيرة لقضاء حاجته وكان عليه جبة من صوف وبلال هو المؤذن الذي هو أعلم بذلك من غيره فسأل أبابكر



أن يصلي بهم فصلي بهم لاسبيا وقد أمرهم بتقديعه ففي الصحيحين عن سهل بن سعد قال كان قتال بين بني عمرو بن عوف فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاهم ليصلح بينهم بعد الظهر فقال لبسال ان حضرت الصلاة ولم آتكم قرأ بأكبر فليصل بالناس وذكرا الحديث ثم لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم أشار إلى أبي بكر أن يتم بهم الصلاة فسلكت أبو بكر مسلك الادب معه وعلم أن أمره أمر كرام لا أمر الزام فتأخر تأدبا معه لا معصية لا أمره فإذا كان هو صلى الله عليه وسلم يقره في حال صحته وحضوره على اتمام الصلاة بالمسلمين التي شرع فيها ويصلي خلفه صلى الله عليه وسلم كما صلى صلاة الفجر خلف عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك صلى إحدى الركعتين وقضى الأخرى فكيف بظن به أنه في مرضه وادنه له في الصلاة بالناس يخرج ليمنعه من امامته بالناس فهذا ونحوه مما يبين أن حال الصديق عند الله وعند رسوله والمؤمنين في غاية المخالفة لما هي عنده هؤلاء الرافضة المقتريين الكذابين الذين هم ردة المنافقين واخوان المرتدين والكافرين الذين يوالون أعداء الله ويعادون أولياءه ولا ريب أن أبابكر وأعوانه هم أشد الامة جهادا للكفار والمنافقين والمرتدين وهم الذين قال الله فيهم فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فأعوانه وأولياؤه خير الامة وأفضلها وهذا أمر معلوم في السلف والخلف نفيار المهاجرين والانصار الذين كانوا يقدمونه في المحبة على غيره ويرعون حقه ويدفعون عنه من يؤذيه مثال ذلك أن أمراء الانصار اثنان سعد بن معاذ وسعد بن عباد وسعد بن معاذ أفضلهما ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اهتز لموت سعد عرش الرحمن فرح بقدم روحه وحمله النبي صلى الله عليه وسلم على كاهله ولما حكم في بني قريظة بحكم لم تأخذه في الله لومة لائم قال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات وقد عرف أنه وابن عمه أسيد بن حضير كانا من أعظم انصار أبي بكر وابنته علي أهل الافك ولما دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح كان أبو بكر رأس المهاجرين عن يمينه وأسيد بن حضير رأس الانصار عن يساره فان سعد بن معاذ كان قد توفي عقب الخندق بعد حكمه في بني قريظة وقال أسيد بن حضير لما نزلت آية التيمم ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ما رل بك ما تكرهه الله لا جعل الله لك فيه فرجا وجعل للمسلمين فيه بركة وعمر وأبو عبيدة وأمثالهم من خيار المهاجرين وكانا من أعظم أعوان الصديق وهؤلاء أفضل من سعد بن عباد الذي تخلف عن بيعته وعن القيام على أهل الافك وعزله عن الامارة يوم فتح مكة وقدرى أن الجن قتلته وان كان مع ذلك من السابقين الاولين من أهل الجنة وكذلك عمر وعثمان أفضل من علي فإنه لم يكن له في قصة الافك من نصرة الصديق وفي خلافة أبي بكر من القيام بطاعة الله ورسوله ومعاونة أبي بكر ما كان لغيره والله حكم عمل يجزي الناس بقدر أعمالهم وقد فضل الله النبيين بعضهم على بعض وفضل الرسل على غيرهم وأولو العزم أفضل من سائر الرسل وكذلك فضل السابقين الاولين من المهاجرين والانصار على غيرهم وكلهم أولياء الله وكلهم في الجنة وقد رفع الله درجات بعضهم على بعض فكل من كان إلى الصديق أقرب من المهاجرين والانصار كان أفضل فإزال خيار المسلمين قديما وحديثا وذلك لكمال نفسه وإيمانه

وكان رضى الله عنه من أعظم المسلمين رعاية لحق قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته فان كمال محبته للنبي صلى الله عليه وسلم أوجب سراية الحب لأهل بيته اذ كان رعاية أهل بيته مما أمر الله ورسوله وكان الصديق رضى الله عنه يقول ارقبوا محمدا في آل بيته ورواه عنه البخارى وقال والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الى أن أصل من قرابتي وصلى الله وسلم على من لاني بعده محمد وعلى آله وصحبه وسلم -  
 ما نقلت صحائف السرور وغواذيتها وكتبت  
 أقلام النور على ورق الرياض حكمة  
 باريها والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

تم

(وكتب باخر الأصل تقريرا للكتاب ما نصه)  
 تم الكتاب المسمى بعناج الاعتدال في نقص كلام أهل الرفض والاعتزال لعلامة عصره  
 فهامة الأنام أحمد بن تيمية شيخ الاسلام تغمده الله بالرحمة والغفران وأسكنه أعلى  
 فراديس الجنان « برسم » سيدنا ومولانا قبله قلوب العلماء أين خيموا ومعتقد أفئدة  
 الرؤساء أين عموا كوكب الفضل الذي لاح في سماء الكمال ومعدن الفخر الذي حار الجبال  
 والجلال ذي الاخلاق السنية والافعال السديدة المرضية والاقوال المحررة والانفاس  
 المطهرة والفضائل المشهورة والاسرار الممورة ناصر السنة السنية على ألين فرقة  
 فلسفية ومشيدي نخوت العدل بالديار الجازية وانتشر فضل هذا الخبر بالاقطار اليوسفية  
 أعني به من لم يسمح الزمان له بنظير وكل كامل وفاضل الى كماله وفضله يشير عين أعيان العلماء  
 الاعلام وزبدة أهل الفضل والاحتشام مفتي مكة وخطيبها وامامها وأديها لم لا وقد  
 حاز مذهب الامام وصاحبه وتصدي لحل المشكلات وصار الامر والنهي اليه كيف  
 لا وقد أيد الله به السنة وشده أزرها وشيده أركانها وأعلى قدرها ألا وهو المحفوف بعناية  
 المولى القادر « سيدنا ومولانا الشيخ عبد القادر » فتح الله أبواب المآرب فتحها وشرح  
 صدره بأنوار المواهب شرعا ما تلاطمت في البحار الامواج وطاف بالبيت العتيق من كل فج  
 عميق الحجاج لازالت آيات السعادة تتلى على سمعه من صحف البشائر ونفائس الكالات  
 تجري على ذاته في أسعد طالع وأمين طائر

صديقك لا يتنى عليك بطائل - فماذا ترى فيك العدو يقول  
 فأسأل من هو الذي اذا سئل أجاب أن يكلا بعين عنايته ذلك الجناب ويطاول بعمره الابد  
 ويحرسه بسرور هو الله أحد ولقد أحسن من قال وصدق في المقال  
 لله في الارض أجناد مجتدة - أرواحها يئسنا بالصدق تعترف  
 ما تعارف منها فهو مؤتلف - وما تناكر منها فهو مختلف  
 ولقد أشدني الالهامة الزبور من اسمه في الترمذ كور أعني به من الصديق جد أبيه



فإنه تعالى يقر بطلعه البهية كل نبية آياتنا مدح بها المصنف شيخ الاسلام أحسن الله لنا وله  
انختم وهاهي هذه الآيات جعل الله ناظمها من سعداء الدارين في الحياة والممات  
لله در شهاب الدين أحمد من . دعي ابن تيمية ذي الفطنة اللسن  
فقد أتى بالدي لا يستطيع له . دفع بتحريره بالتهج الحسن  
وأضحت السنة الغراء تزهر من . أنوار منهاجه في واضح السنن  
فإنه يوسعه برا ويشكر ما أبدى لنا معشر القرآن والسنن  
وكان تمام الكتاب المبارك في يوم الخميس سلخ شعبان المبارك من شهر سنة ١١٢٢  
من الهجرة النبوية والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

( يقول طه بن محمود قطريه رئيس التصحيح بالمطبعة الكبرى الاميرية )

بسم الله الرحمن الرحيم (نحمدك) اللهم يا من هدى السبيل وجعل الكائنات على وجوده  
أوضح دليل ونشكره يا من هدى بكتابه الى محاسن الامور وأنقذ برسوله من الظلمات الى  
النور ونصلي ونسلم على أول الانبياء موجودا وآخرهم مولودا سيدنا محمد الذي بعثته بأقوم  
منهاج وقومت به القلوب والألسنة من الاعوجاج وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار من  
المهاجرين والانصار الذين صدقوا في محبته وبذلوا نفوسهم في محبته فأيدت بهم الدين  
ووعدتهم الحسنى وجعلت مدحهم قرآنا يتلى وكفى به مقاماً أسنى فاجزههم اللهم عن المسلمين  
خيرا واحشرنا في زميرتهم وانفعنا بمحبتهم في الدنيا والاخرى (أما بعد) فان من فضل  
الله العميم على كل من هدى الى صراط مستقيم طبع هذين الكتابين الجليلين اللذين هما  
لكل مسلم مسرة قلب وقرعة عين الكتاب المسمى منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة  
والقدرية ومهامش الكتاب المسمى ببيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول كلاهما  
من مؤلفات الامام الهمام شيخ مشايخ الاسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني  
الحنبلي رحمه الله وأكرم في دار السلام قراء لقد قام فيهما أحسن قيام على قدم الجد  
والاهتمام بخدمة الشرع الشريف وميز الحق المتين من الباطل الضعيف وتبع الاهواء  
والعقائد الرائغة فصدعها بالحجج البالغة والبراهين الدامغة ولم يدع شأما من كلام المحدثين  
وهمزات الشياطين الا فل تصفاته وكسرقناته حتى صار طائرهم مقصوص الجناح  
وذهب باطلهم - راج الرياح وصب على الرافضة وابله فجرعهم الوبال وجرع عليهم كلاله  
فأذاقهم الكال وأحاط بما لديهم من الضلال وما قد تموه من سيئ الاعمال حتى كأنه  
كاتب الشمال فلورا وأكتابه وقد نشر مخاريهم في دهاوشظاها لصاحوا يقولون يا ويلتنا  
مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها فله أبو من عالم عامل وتيق كامل  
أعلى الله به كعب الحق وأرغم أنف الباطل لقد جاهد في سبيل الله بكتابه وباضل عن سنة نبية  
ونافح عن أكارأصحابه وقام المقام الاكبر في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فأثابه  
الله على هذا المقام وما أولاه بأن يكون قدوة حسنة للعلماء الاعلام

من يفعل الخير لم يعدم جوازيه . لا يذهب العرف بين الله والناس



هذا وما كانت نسخ الكتابين قادرة على الحاجة اليهما عندئذ والربعة فيهما انما كانت  
 من طبعة هبة حضرات الامام احمد المحترمين الشيخ مصطفى الباقى الحلبي وأخويه جعل الله  
 أعمالهم صالحة وتجاوزتهم راجحة وقد بذلنا في تصحيح كليهما المجهود وقنا فيه والله الحمد المقام  
 المحمود على ما في نسخة الاصل من التحريف والسقم والتعريف وطغيان القلم وما جاء بها  
 من الزيادة والنقصان والبياض الذي ترك في الاصل فذهب بحسن البيان وليس يسندنا  
 ثانية تساعدنا عليها ويكون رجوعنا اذا أشكل أمر الاولي اليها بل هي واحدة على علاقاتها  
 آمنة من علاقاتها وطامنا عنها تحريفها وأنصبتنا تصحيحها لولا أن الله فرج الكرب وسهل  
 الصعب فأصلحنا فيها مواطن كثيرة بالرجوع الى كتب الحديث والسير الشهيرة ومواطن  
 أصلحناها مما تكررا براده في الكتاب وأخرى تبيننا عليها بالتحرير الواقف عليها الصواب وهذا  
 غاية ما في الامكان ونهاية المستطاع لنوع الانسان

وما أبرئ نفسي انني بشر أسهو وأخطئ ما لم يحكمه في قدر  
 وكان طبعه بالمطبعة الكبرى الاميرية في عهد الدولة الفخيمة الخديوية العباسية مد الله  
 ظلالها وألهم العدل والاصلاح رجالها في أواخر ذي القعدة الحرام عام ١٣٢٤ من  
 هجرة من هو لانا نبلاء ختام عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام

هذا ولما أذن طبعه بالكمال انطلق لسان الحال بهذه الثقافة فقال

بأقوم منهاج أتى القوم أحمد	فألى لا أثنى عليه وأحمد
امام حبيب الله علما وحكمة	وقلبا تقيا توره يتوقد
فقام بأمر الحق في الناس صادعا	بأوضح برهان له العقل يشهد
وبدد أهواء تجمع شملها	بها ضل قوم والضلال مبدد
أتاهم وهم شتى المذاهب ما لهم	من العقل هادأ ومن الدين مرشد
أتاهم وابل الرفض والنصب حالك	وقاعدة الطغيان فيهم توطد
أتى معشرا التي أهدى من القطا	ولم يبصروا طرق الرشاد فيهدوا
أتى أمة بغض الصحابة دينهم	وسب أبي بكر به قد تعبدوا
فأنكر ما قد خالف الدين والتقى	ومن ديننا انكار ما ليس بحمد
وأفشى كتاب الله فيهم وانهم سم	أباة عن الاذعان للحق شررد
وناضل عن صحب النبي وخزيه	ومن لهم رأى وقول مسدد
فهل مثل هذا الخبر أولى بشكره	على ما أتاه أم تراه يفند
ولكن أعداء الفضائل جرة	وهل ساد الاذوا الأيادي المحسد
سأشكره دهرى عن الناس ادغدا	عليهم جميعا لابن تيمية اليد
فلو كان تأليف الفتى محمدا له	لكان من المنهاج والله مخلد
ولو كان في الدنيا جزاء لحسن	لكان له فيها النعيم المؤبد
فأسألك اللهم هتان رحمة	على قبره ما لاح في الافق فرقده







